

مِنَ التَّرَاثِ الْإِسْلَامِيِّ
الْكِتَابُ الْخَامِسُ عَشَرَ

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

النَّبِیَّةُ وَالتَّذْکِرَةُ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقَ الصِّمَرِيِّ
مِنْ حِكَاةِ الْقُرْبِ الرَّابِعِ

تحقيق الدكتور
فَتَّحِي أَحْمَدُ مُصْطَفَى عَلِيٍّ الدِّينِ

المملكة العربية السعودية
جامعة أم القرى
مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي
كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

من التراث الإسلامي
الكتاب السادس عشر



النَّصِيحَةُ وَالتَّذَكُّرَةُ


لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقَ الصَّيْمَرِيِّ
من حكاية القرب الرابع

تحقيق الدكتور

فتحي أحمد مصطفى علي الدين

الجزء الأول

الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م

طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري وا
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف ()

تأليف: شاذي الحبيبات، ص ١١٢

بسم الله الرحمن الرحيم

أحمدك اللهم حمداً يكافئ سابغ نعمتك، وأستديم به رضاك وعظيم منتك.
وأصلي، وأسلم على مصطفىك من خلقك، وشفيعنا يوم لا ذو شفاعة بمغن
فتيلاً عن المذنبين من عبادك، سيدنا محمد القائل: خيركم من تعلم القرآن وعلمه،
وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد:

فهذا تحقيق، ودراسة لكتاب «تبصرة المبتدي، وتذكرة المنتهي» لأبي محمد
عبد الله بن علي بن إسحاق الصيّمري.

ولقد دفعني إلى دراسة كتاب الصيّمري وتحقيقه أمران:

أولهما: أن آراء الصيّمري النحوية وردت في آثار كبار النحويين كالسهملي
وأبي علي الشلوبين شيخي الأندلسيين، وأبي حيّان، وابن عقيل، والسيوطي،
وابن مالك. والمرادي وغيرهم.

ثانيهما: أن الصيّمري شخصية لم تأخذ نصيبها من الشهرة رغم أنه انفرد
بآراء نحوية، وأن اختياراته تزخر بها كتب النحويين من بعده.

ولم أجد في المصادر التاريخية مايلقي مزيداً من الضوء على شخصية
الصيّمري، فهذه المصادر مثلاً لم تذكر لنا تاريخ ميلاده، أو وفاته، ولم تذكر
لنا أين ولد؟ وأين عاش؟ ومن هم أساتذته؟ ولا من هم تلاميذه، والذين
تأثروا به؟!

ولقد ذكر المستشرق الألماني كارل بروكلمان^(١) أن الصيري توفي سنة إحدى وأربعين وخمسة، ولم يذكر لنا بروكلمان من أين له هذا التاريخ، وكل ما ذكره من مصادر هو بغية الوعاة^(٢) التي لم يذكر السيوطي فيها شيئاً عن تاريخ وفاة الصيّمرى.

ولقد أثبت خطأ بروكلمان في تحديده سنة وفاة الصيري، كما أثبت أنه من نحا القرن الرابع الهجري، وأنه أخذ عن السيرافي، والرّماني، والنّمري.

ومما يدل على قوة شخصية الصيّمرى العلمية أن الصّفي^(٣) قال عنه: «... له كتاب في النحو جليل، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب». وقال السيوطي^(٤): «أكثر أبو حيان من النقل عنه».

ولقد سرت في تحقيق هذا الكتاب، ودراسته على النحو الآتي: جعلت البحث قسمين:

أولهما: دراسة عن الصيري، حياته، وعصره، وشيوخه، ومن تأثروا به، وعن كتابه، منهجه فيه، وآرائه، واختبارات التي تابع فيها غيره.

ثانيهما: تحقيق نص الكتاب.

ثم ذيلت البحث بخاتمة أثبت فيها أهم النتائج التي توصلت إليها،

(١) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ١٦٤-١٦٥.

(٢) ص ٢٨٥.

(٣) الوافي بالوفيات ج ١٧، ورقة ٧١ (نسخة أحد الثالث).

(٤) بغية الوعاة ص ٢٨٥.

وأخيراً صنعت الفهارس العامة للكتاب، حتى تتم الفائدة التي أرجوها من عملي هذا.

وأنا أدعو الله العلي الأعلى أن يجعل هذا الجهد خالصاً لوجهه الكريم إنه خير مسؤول، وهو حسبي ونعم الوكيل.

د. فتحي أحمد مصطفى علي الدين

كلية الشريعة - قسم اللغة العربية

جامعة أم القرى

مكة المكرمة في غرة المحرم ١٤٠١ هـ

الفصل الأول

الصِّمَرِيّ، حياته، وعصره

هو أبو محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصِّمَرِيّ، ولم يذكر المترجمون له تاريخ ميلاد أو تاريخ وفاة، كما أنهم لم يحددوا المكان - أو الأماكن - التي عاش فيها، ولم يذكروا من ذلك شيئاً سوى أنه قدم مصر.

فقد قال عنه الفيروزبادي^(١): «عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري النحوي، له كتاب «التبصرة» في النحو، أحسن فيه التعليل على قول البصريين».

وقال القفطي^(٢): «قدم مصر، وحفظ عنه شيء من اللغة وغيرها. وكان فهِماً عاقلاً. وصنّف كتاباً في النحو سماه التبصرة، وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين».

ولأهل المغرب به عناية تامة، ولا يوجد به نسخة إلا من جهتهم».

وقال الصفدي^(٣): «عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري أبو محمد النحوي له كتاب في النحو جليل، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب سماه كتاب «التبصرة»».

وقال السيوطي^(٤): «عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري النحوي أبو

(١) انظر: البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي ص ١١٢.

(٢) انظر: إنباه الرواة ج ٢ ص ١٢٣.

(٣) انظر: الوافي بالوفيات ج ١٧ ورقة رقم ٧١، (نسخة أحمد الثالث).

(٤) انظر: بغية الوعاة ص ٢٨٥.

محمد، له «التبصرة» في النحو، كتاب جليل، أكثر ما يشتغل به أهل المغرب ذكره الصفدي.

قلت: أكثر أبو حيان من النقل عنه، وله ذكر في جمع الجوامع».

هذا ما ذكره المترجمون له، ولم يحدد أحد منهم تاريخ ميلاده أو وفاته. يُد أن «كارل بروكلمان» حدد في كتابه تاريخ الأدب العربي تاريخ وفاة للصيّري، قال في جده ص ١٦٤ - ١٦٥: «عبد الله بن علي بن إسحاق الصيري، توفي سنة ٥٤١ هـ ١١٤٦ م» ولم يذكر لنا بروكلمان من أين له هذا التاريخ؟ والغريب منه أنه ذكر مصادره عن الصيري وهي: بغية الوعاة للسيوطي، وكشف الظنون لحاجي خليفة، كما أنه ذكر أن بغية الوعاة ليس فيه تاريخ وفاة الصيري.

وهذا التحديد من المستشرق الألماني بعيد كل البعد عن الصواب، ولا يمت إلى الحقيقة بسبب.

فالصيري قد توفي قبل هذا التاريخ بمائة وخمسين عاماً أو ما يقرب من ذلك، وهو على هذا من نحاة القرن الرابع الهجري، ويبدو أنه توفي في أواخر هذا القرن الرابع، أو على أكثر تقدير في أوائل القرن الخامس.

فها هو ذا يقول أكثر من مرة في كتابه «التبصرة» هذا قول^(١) شيخنا أبي الحسن علي بن عيسى، ويقول: «قال شيخنا أبو الحسن^(٢) علي بن عيسى النحوي»، وشيخه هذا هو الرماني المتوفى سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

وإنما رجّحتُ أنه الرماني، وليس الرّبعي، لأن الرّبعيَّ متوفى سنة عشرين وأربعمائة، ويَبْعُد أن يكون الصيري أخذ عن الربعي لأن شيوخه الآخرين

(٢-١) انظر ص ١٣٥ من التبصرة، وانظر أيضاً ص ٢١١، ص ٤٤٠، ص ٥٢٤ من التبصرة.

كانوا معاصرين للرماني، فالصيري قد أخذ عن أبي عبد الله النري المتوفى سنة خمس وثمانين وثلاثمائة.

كما أنه أخذ عن السيرافي المتوفى سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

قال الصيري: «وأملى علينا أبو عبد^(١) الله النري».

وقال أيضاً: «أنشدناه^(٢) أبو سعيد السيرافي».

وأخذه عن السيرافي يحتاج إلى تأكيد سيأتي فيما بعد مفصلاً مدعوماً.

الذي أستطيع توكيده الآن أن الصيّمرّي حينما يقول: قال شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي فهو يعني الرّماني.

وأضيف إلى ماسبق - مما يؤكد أن المراد بأبي الحسن هو الرماني - أن الرمانيّ نفسه نقل عن الصيّمرّي، ولا غرابة في ذلك، فقد كان أبو علي الفارسي «يقتنع بعلم ابن جني في بعض الأمور فيدون^(٣) رأيه في كتبه».

أقول: إن الرماني نقل عن الصيري، ففي كتابه معاني الحروف ص ٧٨: «فأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ^(٤) أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ففيه خمسة أقوال، ثلاثة منها للبصريين:

أحدها: قال سيبويه، وهو أن «أو» ههنا للتخيير، والمعنى: إذا رآهم الرائي منكم يُخَيِّرُ في أن يقول: هم مائة ألف أو يزيدون.

والثاني: حكاه الصيري عنهم، وهو أن «أو» ههنا لأحد الأمرين على الإبهام، وهو أصل «أو».

(١) انظر: ص ٦٥١ من التبصرة.

(٢) انظر: ص ٢٧٤ من التبصرة.

(٣) انظر مقدمة الخصائص ص ٢٠.

(٤) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

قال محقق^(١) كتاب معاني الحروف للرماني معلقاً على ذلك: «في الأعلام للزركلي ثلاثة يلقبون بالصيري، وأسبق الثلاثة للرماني هو محمد بن إسحاق بن إبراهيم الصيري أبو العنيس، نديم المتوكل والمعتمد العباسيين... ولي قضاء «الصيرة» فنسب إليها. ولم أجد من مؤلفاته ما يشير إلى أنه كان مشتغلاً بالنحو حتى يستشهد به الرماني هنا».

وأرجح أن الصيري الذي عناه الرماني هنا هو صاحب «التبصرة» وليس بلام أن يكون الرماني قد قرأ «التبصرة» كتاب تلميذه، بل الذي أرجحه هو أن الرماني أخذ ذلك عن الصيري مشافهة في حلقة من حلقات دروسه التي كان يلقيها على طلبته ومنهم الصيري، أو في إحدى لقاءات الأستاذ بتلميذه أو نحو هذا.

والذي دعاني إلى ذلك هو أن الذي نقله الرماني عن الصيري موجود بنصه في التبصرة، فقد قال الصيري^(٢) في معاني «أو»: «..فأحد الشيئين على الإيهام كقولك: جاء زيد أو عمرو أردت أحدهما، وكقوله: جل وعز: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾، معناه - والله أعلم - أرسلناه إلى أحد العددين على الإيهام»، وانظر جيداً إلى قول الرماني: نقل الصيمري عنهم، فليس ما ذكره الصيري عن معنى «أو» في الآية من ابتكاره، وإنما نقله عن السيرافي، وإن لم يصرح هو بذلك، ففي شرح السيرافي^(٣): «وأما قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ ففيه وجهان:

أحدهما: أن يكون «أو» فيه مثلها في «أو» التي للإباحة، وتقديره: أرسلناه إلى بشر كثير....

(١) هو الدكتور عبد الفتاح إسماعيل شلي.

(٢) انظر ص ١٢٢ من التبصرة.

(٣) الجزء الرابع ص ٢٢٦.

والوجه الآخر: أن يكون «أو» لأحد الأمرين، وأهمه الله تعالى على مخاطبين، لأنه أراد تعريفهم كثرتهم، ولم تكن فائدة في تعريف عددهم». وهناك شيء آخر يؤكد أن شيخ الصيمري هو الرماني، وذلك أن الرماني عني كثيراً بباب الإخبار بالذي والألف واللام ونقل ذلك عنه تلميذه الفارقي سعيد بن سعيد المتوفى بالقاهرة سنة إحدى وتسعين^(١) وثلاثمائة في كتابه المسمى: «تفسير المسائل المشككة^(٢) في أول المقتضب».

وقد عني الصيري بهذا الباب أيضاً وأسهب فيه كثيراً على الرغم من اختصاره الشديد في بعض أبواب النحو الهامة كباب الفاعل مثلاً، وهذه العناية بهذا الباب الثقيل أثر من آثار ارتباط التلميذ بأستاذه، وتأثره به، وفي هذا الباب كثر نقل الصيري عن شيخه أبي الحسن علي بن عيسى كما يتضح ذلك من قراءة^(٣) الباب في التبصرة.

فإذا كان الصيري قد أخذ عن الرماني، وعن النري، وعن السيراقي^(٤) فهو - كما قلت - من نخبة القرن الرابع الهجري، وليس كما زعم بروكلمان من نخبة القرن السادس.

وأواخر القرن الرابع بدا فيه ضعف الدولة العباسية، وانقسامها إلى دويلات، ويبدو أن ذلك الانقسام كان سبباً في ازدهار الحياة الثقافية في ظل هذه الدويلات.

(١) انظر: البغية ص ٢٥٥.

(٢) انظر مجلة كلية اللغة العربية بالرياض، العدد السادس سنة ١٣٩٦ هـ ص ٢١ وقال الشيخ عضية: «ولا يستطيع أحد منها كانت ثقافته النحوية أن يتابع الفارقي في مسائل الإخبار بالألف واللام، انظر العدد السابق من المجلة.

(٣) انظر: ص ٥٢٥ - ٥٢٨ من التبصرة.

(٤) سيأتي الحديث على ذلك قريباً.

وقد ظهر في هذا العصر غيرُ من ذكرنا كثيرٌ من أفذاذ العربية وعلمائها أمثال: الفارسي، وابن جني تلميذه.

وقد تعددت في هذا العصر العواصم العلمية وغت وازدهرت، وكثر تردد العلماء وأسفارهم هنا وهناك، طلباً للعلم، وحباً في الاستزادة منه، ويبدو أن الصيري قد نال حظه من ذلك، فقد ثبت أنه قدم مصر وهو عراقي المنشأ والثقافة، فمن نسبته نتبين أنه قد نشأ بالقرب من البصرة، فهو إما أن يكون منسوباً إلى «صيرة» وهي موضع^(١) بالبصرة، أو بلد بين ديار الجبل وديار خوزستان، وإما أن يكون منسوباً إلى نهر من أنهار البصرة يقال له «الصير»^(٢).

ولكن لم تذكر المصادر شيئاً عن الفترة التي مكثها الصيري في مصر، وهل أخذ عن أحد من علمائها؟ أم أنه أخذ عنه غيره؟

كالم تذكر المصادر شيئاً عن ارتحاله عن مصر، وأين كانت وجهته بعدها؟ وهل ذهب إلى المغرب من مصر؟ فقد حدث المحدثون أن لأهل المغرب بكتاب التبصرة عناية فائقة، وأنه لا توجد من الكتاب نسخة إلا من طريقهم^(٣)، فما سر هذا الاهتمام؟

ولم أجد في فهرس ابن خير الإشبيلي شيئاً عن الصيري، وابن خير غني بعلماء المشرق الذين قدموا المغرب.

على كل حال فحظ الصيري من الحديث في المراجع قليل جداً، فلم تذكر هذه المراجع شيئاً عن شيوخه، ولا عن تلاميذه، ولا عن نشأته.

(١) انظر: معجم البلدان (صيرة) والأنساب للسمعاني ص ٣٥٩ واللباب في معرفة الأنساب ورقة ١٢٩،

والقاموس (صير).

(٢) انظر: ص ٩.

الفصل الثاني

شيوخه

كما قلت لم تذكر المصادر التاريخية شيئاً عن شيوخ الصيري، وقد عَرَّفْنَا هُوَ بعضَ شيوخه إذ ذكر بعضاً منهم في كتابه «التبصرة» ولا نعلم له وراء ذلك شيئاً ولا تلميذاً.

وأول شيوخه هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد القاضي السيرافي^(١) ولي القضاء ببغداد، وكان أبوه مجوسياً فأسلم.

وكان أبو سعيد يدرس القرآن، والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة والفقه، والفرائض، والشعر، والعروض، والقوافي وغير ذلك.

وكان من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، ودرسا جميعاً عليه النحو، وقرأ على أبي بكر بن السَّراج.

له كتاب «أخبار النحويين البصريين» وكتاب «شرح سيويه» الذي لم يسبق إليه مثله، وحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه.

وهو منسوب إلى سيراف^(٢)، وهي - كما قال ياقوت - مدينة جلييلة على ساحل بحر فارس، وتوفي سنة ثمان وستين وثلاثمائة، وقيل: سنة إحدى وسبعين وثلاثمائة.

(١) انظر: الفهرست ص ٩٣، ووفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٠، والبداية والنهاية ج ١١ ص ٢٩٤، ومعجم

الأدباء ج ٨ ص ١٤٧ وإنباه الرواة ج ١ ص ٣١٣.

(٢) انظر: معجم البلدان ج ٥ ص ١٩٣.

وثاني شيوخ الصميري هو أبو الحسن علي بن عيسى الرماني^(١) شيخ العربية ببغداد، وكانت ولادته بها في سنة ست وتسعين ومائتين، وهو أحد الأئمة المشاهير، جمع بين علم الكلام والعربية، وله ما يقرب من مائة مصنف منها: تفسير القرآن العظيم، وشرح كتاب سيبويه، وشرح الأصول لأبي بكر بن السراج، وكتاب معاني الحروف^(٢)، وكتاب النكت في إعجاز^(٣) القرآن وغير ذلك، وتوفي سنة أربع وثمانين وثلاثمائة.

وثالث شيوخ الصميري هو الحسين بن علي التميمي أبو عبد الله البصري الشاعر، النحوي، الأديب، قال عنه الثعالبي^(٤): «وكان من صدور البصرة في الأدب والشعر، وقد جمع الحفظ الكثير الغزير والعلم القويم والنظم الظريف». وللمنري آثار منها: «أسماء الفضة والذهب» و«معاني الحماسة» و«الخليل الملمعة» و«الملمع»^(٥)، وتوفي المنري بالبصرة سنة خمس وثمانين^(٦) وثلاثمائة.

هؤلاء شيوخ الصميري الذين ذكرهم في التبصرة.

وقد ذكر الصميري صراحة أخذه عن أبي الحسن علي بن عيسى، وأبي عبد الله المنري كما ذكرت قبل ذلك. أما السيرا في فقد ذكر الصميري ما يدل على أخذه عنه حيث قال في باب «نعم وبئس»: «وقال الشاعر: أنشدناه^(٧) أبو سعيد السيرا في».

(١) انظر: شذرات الذهب ج ٣ ص ١٠٩، والمنتظم ج ٧ ص ١٧٦، وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٤.

(٢) وهو مطبوع ومحقق.

(٣) وهو مطبوع ومحقق أيضاً.

(٤) انظر: يتيمة الدهر ج ٢ ص ٣٥٨.

(٥) وهو مطبوع ومحقق، وهو معجم خاص بالألوان.

(٦) انظر: إنباه الرواة ج ١ ص ٣٢٣.

(٧) انظر ص ٢٧٤ من التبصرة.

هذا ما قاله الصيري، والقارئ لكتابه «التبصرة» يتبين بما لا يدع مجالاً للشك أن الصيري أخذ عن السيرافي كثيراً، بل إنني أقول إن تأثير السيرافي في الصيري عند التحقيق باد أكثر من تأثير شيخه الآخرين، أقول هذا التأثير واضح في معظم أبواب التبصرة، بل إن هناك آراء نسبها الصيري لنفسه وهي للسيرافي كما سأثبت ذلك.

وهناك موقف آخر يقطع بأن الصيري أخذ عن السيرافي.

فقد قال الصيري في باب الإدغام: «وروى عنه^(١) إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم مثل: ﴿مَرِيَمَ بُهْتَانًا﴾ و﴿لَكَيْلًا يَعْلَمَ بَعْدَ^(٢) عِلْمٍ شَيْئًا﴾، و﴿أَعْلَمَ^(٤) بِالشَّاكِرِينَ﴾.

وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بذلك لم يأتوا بباء مشددة، ولو كان فيه إدغام لصار في اللفظ بَاءً مشددة، لأن الحرف إذا أُدغم في مقاربه قلب إلى لفظه ثم أُدغم على ما مضى فيما كتبناه.

وقال بعض شيوخنا: سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام.... « .

والصيري يقصد بقوله: بعض شيوخنا هنا السيرافي بدليل الآتي:

في شرح السيرافي^(٥): «وروى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم، مثل: «مَرِيَمَ بُهْتَانًا» و﴿لَكَيْلًا يَعْلَمَ بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾. و«أَعْلَمَ

(١) عن أبي عمرو. انظر ص ٩٦٢ من التبصرة.

(٢) الآية ١٥٦ من سورة النساء.

(٣) الآية ٧٠ من سورة النحل.

(٤) الآية ٥٢ من سورة الأنعام.

(٥) ج ١ ص ٧٨١.

بِالشَّاكِرِينَ» ، فإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بما ترجوا عنه من إدغام ذلك لم يأتوا بباء مشددة^(١) .

ثم قال السيرافي عقب ذلك مباشرة: «وقد سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، أو نحو هذا من اللفظ..» «وسأعود إلى عرض ما بين السيرافي والصيرفي فيما بعد.

(١) انظر: مدى تطابق الألفاظ، وترتيب الكلام في النصين.

الفصل الثالث

من تأثروا بالصيري

لم تذكر لنا المصادر التاريخية شيئاً عن تلاميذ الصيري، أو عن تأثروا به.

ولقد رأينا فيما سبق أن السيوطي ذكر في البغية أن أبا حيان أكثر من النقل عنه، ولقد تتبعنا تقول أبي حيان عن الصيري في «ارتشاف الضرب» فوجدته نقل عنه أو نسب إليه فيه أكثر من عشر مرات، وقد أثبت ذلك مفصلاً في أثناء تحقيق النص.

كذلك تتبعنا آراء الصيري في «همع الهوامع» للسيوطي، فوجدته أيضاً نقل عنه أو نسب إليه في جُلّ المسائل التي نقل عنه أو نسب إليه فيها أبو حيان في «ارتشاف الضرب»، ومعلوم أن «همع الهوامع» قد جمع فيه السيوطي آراء أبي حيان في «ارتشاف الضرب» وفي «التذيل والتكميل» كما صرح هو بذلك في مقدمة الهمع.

كما نقل السيوطي عن الصيري في الأشباه والنظائر، وقد أثبت أيضاً كل ذلك في مواضعه ونهت عليه.

وقد نقل بعض آراء الصيري ابن عقيل في شرحه على ألفية ابن مالك، حيث نقل عنه في باب إعمال المصدر، وباب التعجب.

وكذلك في شرح التسهيل المسمى «المساعد على^(١) تسهيل الفوائد» نجد ابن

(١) ما يأتي من قول عن المساعد تمّ قبل تحقيق الأستاذ الدكتور بركات للجزء الأول منه .

عقيل نقل عن الصيري في «باب المفعول معه»^(١)، وفي باب المستثنى^(٢)
وفي باب «نعم وبئس»^(٣) (إعراب المخصوص) .
وفي باب «التعجب»^(٤) .

ومن نقل عن الصيري أيضاً ابن مكتوم صاحب (الدر اللقيط من البحر المحيط) عند تفسير قوله تعالى من سورة يونس: ﴿مَكَانَكُمْ أَنْتُمْ^(٥) وَشُرَكَاءُكُمْ﴾، قال ابن مكتوم: «قال أبو حيان: ... ولقراءة من قرأ: «أَنْتُمْ وَشُرَكَاءُكُمْ» بالنصب على أنه مفعول معه، والعامل فيه اسم الفعل، ولو كان أنتم مبتدأ وقد حذف خبره لما جاز أن يأتي بعده مفعول معه، تقول: كل رجل وضعته بالرفع، ولا يجوز فيه النصب، قال جامعه: أجازته أبو محمد عبد الله بن إسحاق الصيري النحوي صاحب كتاب «التبصرة»، انظر: الدر اللقيط بهامش البحر المحيط جـ ص ١٥١.

بل نقل عن الصيري شيخ الأندلسيين أبو علي الشلوين، ففي شرح الكافية الشافية لابن مالك ورقة ١١٣/ب قال الشيخ أبو علي الشلوين: «حكى الصيري أن مذهب سيويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور، والمتصور، هكذا قال الأستاذ أبو علي وهو المنتهي إلى المعرفة بهذا الفن نقلاً، وفهماً».

وفي شرح المرادي على التسهيل ص ٣٦٦: «اختلف في «كان» الزائدة،

(١) انظر المساعد على تهيل الفوائد ج١ ورقة ٨٠/ب، ٨١/أ.

(٢) انظر المساعد على تهيل الفوائد ج١ ورقة ٨٦ ب.

(٣) انظر المساعد على تهيل الفوائد ج١ ورقة ١١٣ ب.

(٤) انظر المساعد على تهيل الفوائد ج١ ورقة ١١٧ أ.

(٥) الآية ٢٨ من سورة يونس.

وخبره، وعقد باباً للفعل الذي لا يتعدى ذكر فيه فصلاً تكلم فيه على الفاعل قليلاً، ولم يفرد باب مستقل.

وفي كلامه على التوابع لم يفرد عطف البيان باب مستقل، ولكنه عقد له فصلاً في آخر باب الصفات حيث قال: -

«فصل: اعلم أنهم يذكرون الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل، ويتبعونها الأول في الإعراب، ويسمونها عطف البيان فيجري مجرى الصفات في البيان عن الأول، وليست بصفات....» .

وفي باب اسم الفاعل والمفعول به عقد فصلاً تكلم فيه على النعت السببي في بعض أمثله حيث قال: «واعلم أن اسم الفاعل يكون صفة لمن له الفعل ولغيره إذا كان بسببه كقولك: مررت برجل ضارب زيداً، فضارب صفة لمن له الفعل...» .

وفي آخر باب الصفات المشبهة باسم الفاعل عقد فصلاً تكلم فيه على بعض باب أفعل التفضيل حيث قال: واعلم أن باب أفعل منك مثل قولك: زيد أفضل منك هو مشبه بالصفة المشبهة، فلا يعمل إلا في ضمير الأول، ولا يثنى، ولا يجمع ولا يؤنث، ولا يعرف...» .

هذا وقد أتم الكلام على أفعل التفضيل في باب الجر حيث عقد فصلاً قال فيه: واعلم أن باب أفعل إذا أضيف إلى شيء كان جزءاً مما أضيف إليه كقولك: زيد أفضل القوم....» .

وتكلم على بعض أمثلة التحذير في باب ما ينتصب من الأسماء والمصادر بإضمار فعل.

والغريب أنه تكلم على الألقاب في آخر باب مالا ينصرف حيث عقد

فصلاً لذلك قال فيه: «وأما الألقاب فإذا لقبت مفرداً بمفرد أضفته إليه، وأجريته مجرى الأسماء، إن كان مما ينصرف صرفته، وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه كقولهم: هذا سعد كرز، وهذا قيس قفة، وهذا زيد بطة.... » .

ثم تكلم على أبواب الصرف فبدأ بالنسب، ثم باب المقصور والممدود، وباب المذكر والمؤنث، وباب التثنية والجمع السالم في الأسماء المقصورة والممدودة والمعتلة.

ثم تكلم على جمع التكسير فعقد باباً سماه: باب جمع التكسير ذكر فيه بعض الفصول، ثم عقد لكل نوع من أنواع الأبنية باباً مستقلاً، وفي داخل كل باب فصول، وهذه الأبواب هي: باب جمع ما لحقه الهاء في أبنية الثلاثي، باب جمع ما كان على أربعة أحرف فصاعداً، باب جمع الجمع.

ثم تكلم على التصغير، والإمالة، والوقف على أواخر الكلم، إلى آخر أبواب الصرف ولم يفرد الإعلال بباب مستقل بل تكلم عليه ضمن باب حروف البدل، وفي آخر باب ما يلحق الجمع المكسر من الاعتلال تكلم على مسائل التارين وأطال في ذلك بعض الإطالة، ثم ختم أبواب الصرف بالكلام على الإدغام.

وختم باب الإدغام بباب ذكر فيه أحكام حروف المعجم في الإدغام على ترتيب: أ، ب، ت، ث، واهتم فيه بالقراءات اهتماماً واضحاً وسيأتي لهذا مزيد بيان.

والحق أن التبصرة كتاب استحق الصيري أن يتبوأ به مكانته بين النحويين، فهاهي ذي آراؤه واختياراته تزخر بها أمهات كتب النحو التي بين أيدينا، والتي لا تزال حبيسة المخطوطات ولم تر النور بعد.

ولقد اهتم النحويون بعد الصيري بالتبصرة حتى إن أحدهم وهو ابن
مُلْكُون صَنَّف عليه «النُّكْت» ، فقد ذكر السيوطي في البغية^(١) في ترجمة ابن
مُلْكُون أن من مؤلفاته «النكت» على تبصرة الصيري.

ولقد حاولت العثور على نكت ابن مُلْكُون فلم أوفق إلى ذلك، ويبدو أن
الكتاب لم يَبْقَ منه إلا اسمه، ولو قد عثرت عليه لكنت قد أفدت منه كثيراً.
بيد أن الصيري قد تبدر منه بعض العبارات الغامضة التي كانت تحتاج
إلى شرح وتوضيح، من ذلك:

أنه قال - في تعليل عدم جزم الأسماء-^(٢): «وإنما لم تجزم الأسماء لتمكنها،
لأن الاسم لو أُسْكِنَ آخره للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه
لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء، فلما كان الجزم يخرج
الأسماء من التمكن إلى البناء وجب ألا تُجزم» فعبارة: وحركة التقاء
الساكنين بناء تحتاج إلى إيضاح.

وقد يختصر بعض القواعد اختصاراً مُجَلَّلاً كما قال في باب قسمة الأفعال^(٣)
«...والثاني فعل الأمر، وهو مبني على السكون» ولم يذكر أن فعل الأمر مبني
على ما يجزم به مضارعه.

كما أنه قد لا يحالفه التوفيق في بعض أقواله، من ذلك قوله في باب المبتدأ
وخبره: «..والضمة من أول مخارج الحروف» .

وليست الضمة حرفاً حتى تكون من أول مخارج الحروف، والصواب أن
الضمة أول حركات الإعراب.

(١) ص ١٨٨، وانظر: كشف الظنون ج ١ ص ٣٣٩، وهدية العارفين ج ١ ص ١٠.

(٢) انظر ص ٨٠ من التبصرة.

(٣) انظر ص ٩٠ من التبصرة.

الفصل السابع

آراء الصيري واختياراته

آراء الصيري واختياراته النحوية ضمنها كتابه التبصرة، ونقلها عنه النحويون في كتبهم.

وسأستعرض هنا بعضاً من هذه الآراء التي وردت في التبصرة وذكرها النحاة وسأنبه على ما انفرد به الصيري محاولاً نقد هذه الآراء.

فقد نسب إليه النحويون^(١) أنه يجيز النصب في نحو: «كل رجل وضعته» في باب المفعول معه، وهذا رأي انفرد به الصيري.

ففي التبصرة^(٢) : «وتقول: ما صنعت وأباك، أي مع أهلك، واستوى الماء وشفير الوادي، أي مع شفير الوادي، وكنت وزيداً كالأخوين أي مع زيد، وتقول: كل رجل وضعته، وكل امرئ وشأنه، ويجوز الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً...» .

وما ذكره الصيري هنا من إجازة النصب في نحو كل رجل وضعته مخالف لما عليه الجمهور، ففي شرح السيرافي^(٣) : «ولا يجوز أن تقول: كل امرئ

(١) انظر: ارتشاف الضرب ص ٦٠٢، ٦٠٤، وشرح التسهيل لابن غنيل ج ١ ص ٨٠ / ب و ٨١ / أ، وتلخيص ابن مكنوم على هامش البحر المحيط ج ٥ ص ١٥١ والتصريح على التوضيح ج ١ ص ٣٤٣، ومع الهوامع ج ١ ص ٢٢١، وشرح الأشعري ج ٢ ص ١٧٨.

(٢) ص ٢٥٦ - ٢٥٧.

(٣) ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٩ - ٣٨٠.

وضيعة، ولا أنت وشأنك فتنصب الثاني كما كنت تنصب «مع» لو حضرت «مع» ، لأن «مع» إذا حضرت فذهبا مذهب الطرف، تقول: زيد مع عمرو كما تقول: زيد خلف عمرو، والناصب استقر، وإضماره جائز مع الطرف، فإذا جعلت الواو مكان «مع» والذي بعدها اسم لم يتخط الاستقرار إليه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعت وزيداً.

وقد ضَعَفَ الرضيُّ رأيَ الصيري حيث قال^(١) : «أجاز الصيري نصبه بالخبر المقدر، وأنكره ابن بابشاذ.

ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو، أي كل رجل مقرون وضيعة، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه» .

وقال السيوطي^(٢) : «...وأقول: إن المجوز لذلك هو الصيري، نص عليه في التبصرة... قال ابن مالك: ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعة على تقدير: كل رجل كائن مع ضيعة فقد ادعى ما لم يقله عربي» .

وقد نسب النحاة إلى الصيري رأياً في تكرار إلا بعد المستثنى بها من نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً، وأن مثل ذلك عنده على تقدير العاطف، قالوا^(٣) : وأجاز الصيري طرح العاطف، وقال: إلا قامت مقامه، والذي قاله الصيري^(٤) في هذه المسألة هو: «والضرب الآخر من الاستثناء المتكرر: أن يكون الثاني بمعنى الواو كقولك: ما فيها إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً قومك،

(١) انظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ١٧٨.

(٢) انظر: الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨.

(٣) انظر: ارتشاف الضرب ص ٦٢١، وشرح التسهيل لابن عقيل ج ١ ص ٨٦ / ب والجمع ج ١ ص ٢٢٧.

(٤) انظر ص ٢٧٨ - ٢٧٩ من التبصرة.

والتقدير: ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك، وهو استثناء مقدم، ولو أجزت لجاز رفعها كلها ونصبها على ما قدمنا من البدل والاستثناء» .

هذا ما قاله الصيري، ولم يقل هنا: إنه يجوز طرح العاطف، وأن «إلا» قامت^(١) مقامه.

هذا وقد نسبوا إلى الصيري أنه يرى أن العلم أعرف المعارف فقد قال أبو حيان في ارتشاف الضرب^(٢): «وقيل: أعرفها العلم، ونسب إلى سيويه والكوفيين، وهو قول الصيري» .

وقد اختار أبو حيان رأي الصيري الذي نسبه إليه.

وقال السيوطي في الهمع^(٣): «اختلف في أعرف المعارف، فذهب سيويه والمجهور إلى أن المضر أعرفها، وقيل: العلم أعرفها، وعليه الصيري، وعزي للكوفيين، ونسب لسيويه، واختاره أبو حيان» وقد نسب ذلك أبو حيان إلى الصيري في كتابه منهج السالك^(٤).

ولم أعثر على هذا الرأي للصيري في التبصرة، ولم يقل بذلك تصريحاً أو تلميحاً في كتابه.

فالصيري تكلم على المعارف في باب المعرفة^(٥) والنكرة وقسمها خمسة

(١) وأقرب كلامهم إلى كلام الصيري هو ما ذكره ابن القواس في شرح ألفية ابن معطي، قال في ٩١ / ب: «وإذا كان المستثنى مكرراً نحو: ما جاءني إلا زيداً إلا عمراً، أجاز الصيري رفع الشاعري على إرادة حرف العطف، أو على تقدير نيابة «إلا» عن الواو، وهو رأي الكوفيين، أو على بدل الغلط....» .

(٢) ص ٢٩٩.

(٣) ج ١ ص ٥٥.

(٤) انظر: أبو حيان النحوي للدكتورة خديجة الحديثي ص ٤٨٩ - ٤٩٠ حيث نقلت ما نسبه أبو حيان إلى

الصيري، وذكرت أنه اختار مذهبه.

(٥) انظر: ص ٩٥ من التبصرة.

أقسام، قال: «المعرفة خمسة أقسام: الاسم العلم، وهو كل اسم خصصت به شيئاً بعينه لتعرفه به نحو: زيد وعمرو.

والاسم المضر، نحو: التاء في قَتَّ، وقتَ، وقتَ، والكاف في ضربتك وغلامك ...» وذكر بقية الأقسام، ولم يذكر هنا اختياره. بيد أنه ذكر مذهبه صراحة في باب^(١) الصفات حينما قال: «والمضر لا يوصف ولا يوصف به.

أما ترك صفته: فلأن الصفة تعريف وتبين للأول، والمضر لا يضر إلا بعد أن يعرف فاستغنى عن الصفة.

وأما ترك الصفة به، فلأنه أخص الأسماء، وَحَقُّ الصفة أن يكون تعريفها أَقْلَ من تعريف الموصوف، لأن المتكلم يجب أن يذكر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عَرَفَهُ اسْتَغْنَى عن الوصف، وإن لم يعرفه وَصَفَهُ بصفة تُبَيِّنُ عنه.

فلما كان المضر أخص الأسماء وأعرفها لم يجز أن يكون تابِعاً لما هو أُنْقَصَ منه في التعريف.

والاسم العلم بعد المضر أخص؛ فلذلك وصف بجميع ما يصح الوصف به من المعارف» .

والصيري صاحب شخصية علمية قوية، لم يدون قواعد النحو في كتابه دُونَ أن يذكر الرأي الراجح عنده، بل كان يختار من الآراء ما قَوِيَ لديه مما جعل النحاة بعده يدنون آراءه في كتبهم، ويختارونها في بعض الأحيان.

وَمِمَّا نقل عنه أبو حَيَّان أن دخولَ لامِ الابتداء في خبر «إن» على المضارع من وجوه مشابهته للاسم، قال أبو حَيَّان^(٢): «... وظاهر كلام سيبويه أن دخول

(١) انظر: ص ١٧١ من التبصرة.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ص ٢٦٣.

اللام من وجوه الشبه، نحو: إن زيدا ليقوم كما تقول: إنَّ زيدا^(١) لقائم، وبه قال أبو علي في الأغفال، وعليه الصميري.

والصميري بضريّ النزعة، ولقد رأينا المترجمين له يقولون عن كتاب التبصرة: «أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين».

ولقد اعتمد عليه النحويون كثيراً في تفسير مذهب البصريين في بعض المسائل، قال أبو حيان^(٢) في بناء كان الناقصة للمفعول: «ذهب سيبويه والسيرافي، والكوفيون والكسائي والفراء وهشام إلى جواز ذلك، وذهب الفارسي إلى المنع، وهو الذي نختاره، فأما سيبويه فقال في كتابه فهو كائن ومكون، ولم يبين ما الذي يقوم مقام المحذوف، وتأول الفارسي والأعلم قول سيبويه: مكون إنه من كان التامة، وقال طاهر وابن خروف: مكون من كان الناقصة لا يتكلم به، وإنما قصد سيبويه أنها فعلٌ منصرفٌ، ويُستعمل منه ما لا يستعمل من الأفعال إلا إن منع مانع.

وقد نص الصميري^(٣) على أن مذهب البصريين المنع من بناء كان الناقصة للمفعول، وإجازة ذلك تنسب للكوفيين.

ومن مظاهر اهتمامه بالتعليل ما نراه في هذا النص الذي نقله عنه المألفي^٤ والذي أثبت فيه الصميري بالحجة والدليل أن «إما» حرف عطف مع دخول الواو عليها، قال المألفي^٥: «والصحيح أنها حرف عطف، وهو نص الصميري في

(١) هذا بنصه في التبصرة ص ٧٦ - ٧٧.

(٢) انظر: ارتشاف الضرب ص ٥٢١.

(٣) التبصرة ص ١٢٥، وقال الصميري عقب ذلك: «والعلة في ذلك أن «كان» تعمل في المبتدأ والخبر، وقد ذكرنا أنه لا بد للمبتدأ من الخبر، فلو رددنا «كان» إلى ما لم يسم فاعله لوجب أن نحذف اسمها المرفوع ويُنْقَضي الخبر، ولا بد لكل واحد منها من الآخر، فلذلك لم يجوز ردها إلى ما لم يسم فاعله».

تبصرته^(١)، لأنه قال: وإنما دخلت «إما» الأولى لتؤذن أن الكلام مبني على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تنبئ أن «إما» الثانية هي الأولى، قال: لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام، لأنه فاسد، لأن الواو مُشَرِّكة لفظاً ومعنى، والكلام الذي فيه «إما» ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى.

وهذا الذي ذكره الصيري هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين كأبي موسى الجزولي وغيره، وفيه الرد على أبي علي وأتباعه ضرورة.

وكثيراً ما يندي الصيري برأيه في المشاكل التي لكبار النحويين آراء فيها وإليك مثال من هذا:
«وأما قول ذي الرمة:

حَرَّاجِيحٌ مَاتَنَفَكُ إِلَّا مَنَاخَةٌ عَلَى الْحَسَفِ أَوْ تَرْمِي بِهَا بِلْدًا قَفْرًا
فحملة أكثر النحويين على الغلط، وجعله ضرورة، لأن قوله: ماتنفك إثبات على ما قدمنا.

ووجهه^(٢) عندي: أنه أدخل «إلا» في هذا الكلام لأن لفظه نفي وإن كان معناه الإيجاب كما قال جَذِيمة الأبرش:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شِمَالَاتُ
فأدخل النون في الواجب، والنون موضعها غير الواجب، لأن «رُبَّ»

(١) ص ١٢٨ من التبصرة: وما ذكره المألقي هو كلام الصيري بنصه مع تصرف يسير جداً.

(٢) التبصرة ص ١٨٩ - ١٩٠.

تقليل، والتقليل بمنزلة النفي، لأنه نفي الكثير، فَشَبَّه التقليل بالنفي وأدخل النون في ترفعن».

وكذلك «مانئك» لفظه نفي وإن كان المعنى على الإيجاب، فأدخل «إلا» لحكم اللفظ ولم يراع المعنى، ومثله قوله عز وجل: ﴿أَلَيْسَ^(١) ذَلِكَ بِقَادِرٍ عَلَى أَنْ يُخَيِّئَ الْمَوْتَى﴾ فأدخل الباء في الإيجاب، لأن اللفظ نفي، ولا يجوز: زيد بقاء، لأن هذه الباء إنما تدخل لتأكيد النفي».

وفي هذا البيت توجيهان للفراء، وآخران للسيرافي، وليس منها ما ذكره الصيري.

وقد ينسب النحويون إلى سيبويه آراء ليس له نص صريح فيها، ويكون ذلك اعتماداً منهم على فهم مضمون كلام سيبويه واستخراج الرأي من هذا الفهم.

ويبدو أن الصيري كان طویل الباع في هذا المضمار، قال في باب التعجب: «ولا يجوز الفصل بين^(٢) فعل التعجب وبين ما عمل فيه عند سيبويه، لأن فعل التعجب لا يتصرف، وقد لزم طريقة واحدة فَضَعَفَ عن الفصل...».

قال أبو^(٣) حيان: «...وذهب الأخفش في أحد قوليه، والمبرد، وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزمخشري، ونسبه الصيري إلى سيبويه «ولقد أطلت النظر في كتاب سيبويه لاستخراج مانسبه الصيري إليه منه فلم أوفق،

(١) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٢) التبصرة ص ٢٦٨.

(٣) ارتشاف الضرب ص ٩٢٣، وانظر ذلك أيضاً في شرح التسهيل لابن عقيل ج ١/ ١١٧ أ، وشرحه على ألفية

ابن مالك ج ٢ ص ١١٩ وشرح الكافية الشافية ١١٣ ب حيث نقل ابن مالك ما حكاه الثلويين عن الصيري.

وبعد طول البحث والعناء وجدت ابن^(١) يعيش يقول: «فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء، وإنما صرح بمنع التقديم»، وقال الأزهري^(٢) أيضاً: وليس لسيبويه في ذلك نص».

وحينما تصح الفكرة لديه، ويقوى عنده الدليل يخرج علينا برأيه وإن كان في هذا الرأي مخالفة صريحة لسيبويه.
فها هو ذا يقول في باب اشتغال الفعل بالضمير:
«فأما البيت الذي أنشده سيبويه وهو قوله:

فَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٌ _____
وطولُ العهدِ، أم مَالٌ أَصَابُوا؟
فسيبويه منع من نصب المال على مايننا.

وعندي^(٣) أن النصب فيه غير ممتنع. بتقدير: أغيرهم تناء؟ أم أصابوا مالا؟ لتكون «أم» تلي الفعل كما وليته ألف الاستفهام فتكون معادلة لها، ويكون «أصابوا» معطوفاً على «غيرهم»، وإذا رفعت المال فهو معطوف على «تناء» وأم غير معادلة للألف، وحمله على المعادلة مع صحة المعنى أحسن، فالرفع والنصب على سواء، لأن التقدير: أغيرهم تناء؟ أم أصابوا مالا فغيرهم؟ وهو مفهوم وإن لم يذكر كما تقول لمن تخاطبه: ماقطعك عني؟ أحبسك زيد؟ أم لقيت عمراً؟ والمعنى أم لقيت عمراً فقطعك أو حبسك عني، وهذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس.

(١) ج ٧ ص ١٥٠، وقال السيرافي ج ١ قم ٢ ص ١٦٤: «ولم يعرض للفصل بين الفعل والمتعجب منه».

(٢) انظر: التصريح ج ٢ ص ٩٠.

(٣) التبصرة ص ٣٣١.

ومما انفرد به الصيري أنه أجاز الجزم^(١) بإذا مكفوفة بما مثل «إذ»، قال ابن القواس في شرحه على ألفية ابن معطي^(٢) «وأجاز الصيري أن يُجَازَى بها مطلقاً إذا لحقتها «ما» لأنها تكف عن الإضافة كما في قوله:

وكان إذا مايسل السيف يضرب

وقال البغدادي في الخزانة^(٣): «وتقل أبو حيان في تذكرته أن الصيري ذهب إلى أنها تُكف بما مثل «إذ» فتجزم كبيت الفرزدق».

(١) التبصرة ص ٤٠٨.

(٢) ق ٣٥ أ.

(٣) ج ٣ ص ١٨٥.

الفصل الثامن

بين السيرافي والصيري

سبق أن ذكرت أمرين قويا لدي فكرة اتصال الصيري بأبي سعيد السيرافي وأخذه عنه.

ووعدت آتئذ بأن أزيد هذا الأمر بيانا، وهأنذا أفي بما وعدت به.

لقد لفت نظري قول الصيري في بيت طرفة:

مَا أَقَلَّتْ قَدَمٌ نَاعِلَهَا نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبَرِّ

أنشده^(١) أبو سعيد السيرافي. ولقد دعاني ذلك إلى أن تصفحت شرح السيرافي كله، ورأيت كثيراً من أوجه الشبه في طريقة عرض السيرافي للمسائل وطريقة عرض الصيري لهذه المسائل، وهأنذا أضع أمام القارئ نماذج من ذلك لعلها بالإضافة إلى ماسبق - تؤكد مااستنتجته.

ذكر الرماني في معاني الحروف^(٢) أن الصيري حكى عنهم أن «أو» في قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَىٰ مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾ لأحد^(٤) الأمرين على الإبهام وفي شرح السيرافي^(٥): «والوجه الآخر أن يكون «أو» لأحد الأمرين وأهمه الله على المخاطبين، لأنه أراد تعريفهم كثرتهم، ولم تكن فائدة في تعريف عددهم»

(١) وفي النسخة «ق»: أنشدنا أبو سعيد السيرافي.

(٢) ص ٧٨.

(٣) الآية ٥٨ من سورة الصافات.

(٤) التبصرة ص ١٢٢.

(٥) جزء ص ٢٢٦.

قال الصيري^(١): وأنشد بعض النحويين:

وَلَيْلٍ يَقُولُ النَّاسُ مِنْ ظُلُمَاتِهِ سَوَاءٌ صَحِيحَاتُ الْعُيُونِ وَعَوْرُهَا
كَأَنَّ لَنَا مِنْهَا يَبُوتاً حَصِينَةً مَسُوحاً أَعَالِيهَا وَسَاجاً كُسُورُهَا
وقول الصيري: وأنشد بعض النحويين بنصه قبل البيتين في شرح
السيرافي^(٢) ولم أهتمد إلى من استشهد بها قبل السيرافي.

وقال الصيري^(٣): والوجه الآخر من وجهي كان: أن تستعمل زائدة
لتبيين معنى الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم واحد ولا على جملة،
ويكون فاعلها المصدر مضمراً فيها كقولك: زيد قائم كان، أي كان ذلك
الكون، وفي شرح السيرافي^(٤):... وذلك قولك^(٥): زيد كان قائم، أو زيد قائم
كان، تريد: كان ذلك الكون.

وأيضاً فإن البيت الذي استشهد به الصيري وهو:
سَرَاةُ بَنِي أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانَ الْمُسُومَةِ الْعَرَابِ
في الموضع نفسه من شرح السيرافي، وسترى في تخريجه أنه لم يستشهد به
أحد قبل السيرافي.

وفي بعض الأحيان يأخذ الصيري عن السيرافي ولا يذكره بالاسم، فبعد
أن يذكر رأي سيبويه في بيت الشماخ:

(١) التبصرة ص ١٧٧.

(٢) ج ٢ ق ٢ ص ١٩٣.

(٣) التبصرة ص ١٩١، وفي الهمع ج ١ ص ١٢٠: «وقد اختلف في «كان» الزيدة، هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي
والصيري إلى أنها رافعة المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان الكون...» وقد ذكر ذلك المرادي في شرح
التسهيل ص ٣٦٦.

(٤) ج ١ ق ٢ ص ٤٦.

(٥) ذكر ذلك البغدادي في الحزانة ج ٤ ص ٣٤ نقلاً عن السيرافي.

كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا

يذكر رأي السيرافي قائلًا: وأما غير سيبويه^(١) فإنه لا يجيزه في الشعر ولا في الكلام... ويتأول «جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا» على غير ما ذكره سيبويه، وهو أن يجعل «الأعالي» بمنزلة الأعليين، ويجعل الضمير الذي في «مصطلاهما» راجعاً إلى الأعلىين...».

وفي شرح السيرافي^(٢): وقد أنكر ذلك على سيبويه، وخُرج البيت بما يَخْرُجُ به عن «حَسَنٍ وَجْهِهِ»، و«حَسَنَةً وَجْهِهَا»... كأنه قال: كُمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْنَتَا مُصْطَلَى الْأَعَالِي، فالضمير في «المصطلَى» يعود إلى الأعالي لا إلى الجارتين فيصير بمنزلة قولك: الهندان حسنتا الوجوه مليحتا خدودهما، وأراد بالضمير الهندين، فالمسألة فاسدة، فكَذَلِكَ: جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا إن أردت بالضمير «الأعالي» فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجارتين فهو رديء...

فان قال قائل: فإذا كان الضمير الذي في «مصطلاهما» يعود إلى الأعالي فَلِمَ يثنى والأعالي جمع؟

قيل له: الأعالي في معنى الأعلىين، فرد الضمير إلى الأصل، ومثله:

مَتَى مَاتَلْقَنِي فَرْدِينَ تَرْجُفُ رَوَانِفُ أَلْيَتَيْكَ وَتُسْتَطَارَا

فرد «تستطارا» إلى «رانفتين»، لأن روانف في معنى رانفتين...

وقد يذكر الصيري رأي السيرافي بدون أن يشير إلى أن هذا الرأي له بل يذكر ذلك مجرداً من أي نسبة.

(١) انظر: ص ٢٣٥.

(٢) ج ٢ ق ١ ص ١١٦ - ١١٧.

من ذلك: قوله في الآية: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي^(١) يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا مَقْرَبَةٍ﴾
﴿يَتِيمًا﴾ منصوب بإطعام^(٢)، وهو مصدر أطعم، ولم يذكر الفاعل لدلالة
الكلام عليه....

وهذا هو رأي السيرافي^(٣)، قال: والتقدير فيه: أو أن تطعموا، فحذف
الفاعل ولو أظهر لقال: أو إطعام أنتم.

ويجوز عندي أن لا يقدر فاعل، وينصب بالمصدر نفسه كما نصب التمييز في
قولك: عشرون درهماً...

ومن ذلك أيضاً: قال الصيري^(٤): وإذا قلت: ما أعظم الله فتقديره: شيء
أعظم الله، وذلك الشيء عباده الذين يعظمونه ويعبدونه وهو ما يستدل به على
عظمته من بدائع خلقه.

ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله عز وجل، فيكون لنفسه عظيماً،
لأشياء جعله عظيماً...

وفي شرح السيرافي^(٥): «وقد أنكر بعض الناس على الخليل قوله: إن
ما أحسن عبد الله، بمنزلة شيء أحسن عبد الله، فقال: يلزمه في هذا أن يكون
قولنا: ما أعظم الله بمنزلة شيء أعظم الله.

وليس هذا الاعتراض بشيء، لأنه يتوجه الجواب عنه من ثلاثة أوجه:

(١) الآيتان ١٥، ١٤ من سورة البلد.

(٢) التبصرة ص ٢٤٢.

(٣) ج ٢ ق ١ ص ٩٧.

(٤) التبصرة ص ٢٦٥.

(٥) ج ١ ق ٢ ص ١٥٦ - ١٥٨.

منها أن يقال: قولنا: ما أعظم الله، شيء أعظم الله، وذلك الشيء يعني به من يعظمه من عباده، لأن عباده يعظمونه.

والوجه الثاني: أن يعني بذلك الشيء ما دلَّ خَلْقُه المعبرين على أنه عظيم من عجائب خلق السموات والأرض وما بينهما...

والوجه الثالث: أن يقال: أعظم الله تعالى، ويرجع بذلك الشيء إليه، فيكون بنفسه عظيماً، لالشيء جعله عظيماً...

وفيه وجه رابع... »

وقد يعبر عن السيرافي بقوله: أجازره بعضهم، قال في باب التعجب: فإذا قلت: ما كان أحسن^(١) ما كان زيد، فكان الأولى زائدة، والثانية مع «ما» في تأويل المصدر على ما قدمنا...

ولا يجوز أن تجعل «كان» غير زائدة على أن تُضْمَرَ فيها اسمها، وتَجْعَلَ ما بعدها خبراً لها، لأن «ما» التي للتعجب لا تقع إلا على فعل التعجب، فإذا أضمرت في «كان» وجعلتها غير زائدة فقد أوقعت «ما» عليها، فلم تَلِ فعل التعجب في لفظ ولا تقدير، وإذا جعلتها زائدة فكأنها وَلِيَتْ فعل التعجب، فلذلك لم يحسن أن تجعل «كان» غير زائدة، وقد أجازره^(٢) بعضهم على قبحه.

وقد ذهب السيرافي^(٣) إلى جواز أن تكون «كان» هنا غير زائدة.

ومما يؤخذ على الصيرفي أنه قد ينسب إلى نفسه ما ليس له، قال في

(١) انظر: التبصرة ص ٢٧٠.

(٢) في ابن يعيش ج ٧ ص ١٥٠: «وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون «كان» هنا غير زائدة، وتكون خبر

«ما» وفيها ضمير من «ما»، وأحسن زيدا خبر كان، وقد حكاه الزجاجي، وفيه بعد».

(٣) ج ١ ق ٢ ص ١٦٧.

الكلام على إضافة «إيا» إلى الظاهر في قولهم: إذا بَلَغَ الرجلُ الستين فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابَّ.

وأجمعوا على استقباح إِيَّا زيد^(١) أكرمت، بإضافة «إِيَّا» إلى زيد، وإجماعهم على هذا لا ينقض عندي مذهبَ الخليل، لأن الخليل لم يجعل قولهم: فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابَّ أصلاً يقاس عليه في إضافة «إيا» إلى الأسماء الظاهرة، وإنما استدلَّ بإضافتهم «إيا» إلى الشَّوَابَّ على أن ما بعد «إِيَّا» من المضمرات في موضع جر بإضافة «إِيَّا» إليها، وهذا استدلال صحيح، لأنه استدلَّ على إعراب ما لا يتبين فيه الإعراب بإعراب ما يتبين فيه الإعراب، ألا ترى أنا نستدلَّ على إعراب سائر المضمرات بإعراب المظهرات التي تقع موقعها.... إلى آخره.

وفي شرح السيرافي^(٢): «والصحيح عندي ما قاله الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت ما يقع بعد «إيا» من الضمير هو الضمير الذي كان يقع للمنصوب ولو كان متصلاً بالفعل، لأنك تقول: ضربتك، ثم تقول: إِيَّاكَ ضربتُ وضربتُكما، وإِيَّاكُمَا ضربتُ وضربتُكم، وإِيَّاكُمْ ضربتُ، وضربتُكنَّ... وكان حق هذا الضمير أن يكون متصلاً بالفعل، فَلَمَّا قدموه لِمَا يستحق المفعول به من التقديم والتأخير أتوا بإيا فتوصلوا بها إلى الضمير المتصل، و«إيا» هو اسم ظاهر، واتصال الأسماء بالأسماء يوجب للثاني منها الخفض، وجعلوا «إِيَّا» هو الذي يقع عليه الفعل، وقد رأيناهم فعلوا مشبها بهذا حيث قالوا: يَأْيُهَا الرجلُ...

وقد يتابع الصيرفي السيرافي فيما ليس عليه جمهور البصريين وفي ذلك دلالة واضحة على ما ذهب إليه.

(١) انظر: التبصرة ص ٥٠٤.

(٢) ج ٢ ق ٢ ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

قال في باب مالا ينصرف: «والضرب^(١) الثالث من المعدول: المعدول عن طريقة الجمع نحو جُمَعَ، وكَتَعَ في التوكيد، وهما جمع جمعاء، وكتعاء.

وباب فعلاء وأفعل في الجمع أن يكون على فُعْل ساكنة العين نحو أحمر وحمراء وخُمْر، وأشهب وشهباء وشُهْب، وكان حَقَّ جَمْعَاء وكتعاء، وأُجْمَعَ وأُكْتَعَ أن يكون جمعه على «فُعْل» نحو جُمَعَ وكَتَعَ ساكنة الحرف الثاني على قياس حُمُر وشُهْب وصُفُر.. وما ذكره الصيري هنا بنصه تقريباً في شرح السيرافي^(٢).

وفي باب مالا ينصرف نسب الصيري إلى المبرد أنه وافق عيسى بن عمر في صرف المذكر الذي سميت به مؤنثاً.

وبالرجوع إلى المقتضب يتبين أن المبرد ذكر رأيين ولم يرجح أحدهما على الآخر، ثم بعد ذلك نجد الصيري ناقلاً لما في شرح السيرافي بنص حروفه تقريباً، قال الصيري: «واعلم أنك إذا سميت^(٣) مذكراً بمؤنث على ثلاثة أحرف صرفته ساكن الأوسط كان أو غير ساكن كرجل سميته بَقَدَمٍ، تقول: هَذَا قَدَمٌ، ومررت بِقَدَمٍ فتصرف، وكذلك إن سميته بِهِنْدٍ في لغة من لا يصرف في المؤنث صرفته....

فإن سميت مؤنثاً باسم مذكر على ثلاثة أحرف وأوسطه ساكن لم ينصرف في المعرفة في قول أكثر النحويين، وذلك كامرأة سميتها بعمر، تقول: هذه عمرو

(١) انظر التبصرة ص ٥٦١ - ٥٦٢.

(٢) ج٤ ص ٣٢٨ وهو أيضاً رأي الأخفش، والفارسي، واختاره ابن عصفور، وبعضهم ذهب إلى أنها معدولان عن فعال كصحراء وصحارى، والصحيح أنها معدولان عن «فعلالات» لأن مفردهما جَمْعَاء وكتعاء، وقياس فُعْلَاء إذا كان اسماً كصحراء أن يجمع على «فُعْلالات» كصحراء وصحراوات، انظر: التصريح ج٢ ص ٢٢٢ - ٢٢٣، وشرح الأشموني ج٢ ص ٣٨٠.

(٣) التبصرة ص ٥٥٣

ومررت بعمره.... وكان عيسى بن عمر يرى صرفه، وإليه ذهب أبو العباس^(١)
المبرد....

وفي شرح السيرافي^(٢) : «... وقد اختلف في هذا من مضى، فكان قول أبي
إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل، وسيبويه أنه لا ينصرف، وكان عيسى بن
عمر يرى صرف ذلك، وإليه ذهب أبو العباس المبرد» .

وقد ينسب السيرافي بعض العلل إلى بعض النحويين دون تعيين، فيحذو
الصيري حذوه، من ذلك:

قال الصيري في باب النسب: «... ومن^(٣) ذلك: قولهم في النسب إلى
البصرة: بِصْرِيّ بكسر الباء، والقياس الفتح....

وقد احتج بعض النحويين لهذا التغير فقال: كَسَرُوا الباء من «بصري»
إتباعاً لكسرة الراء، لأن الحرف الذي بينها ساكن، وليس بحاجة قوي، كما
قالوا: مِثْنِ، وَمِنْخِر بكسر الميم إتباعاً لكسرة الراء بعدها، ولم يعتدوا بالحرف
الساكن بينهما....» .

وفي شرح السيرافي^(٤) : «... وبعض النحويين قال: كسروا الباء إتباعاً
لكسرة الراء، لأن الحاجز بينها ساكن، وهو غير حصين، كما قالوا: مِثْنِ
وَمِنْخِر، فكسروا الميم لكسرة الخاء....» .

وقد ينسب بعض اللغويين إلى السيرافي رأياً معيناً، ولكن الصيري لا
يذكره بالاسم رغم ذلك.

(١) انظر المقتضب ج ٣ ص ٣٥١ - ٣٥٢ حيث ذكر المبرد الرأيين ولم يرجح أحدهما على الآخر.

(٢) ج ٤ ص ٣٧٠.

(٣) التبصرة ص ٥٨٧.

(٤) ج ٤ ص ٥٢٠.

قال في جمع التكسير: «وقد جُمع^(١) «فِعْلَةٌ» على «أَفْعُل» في حرفين، قالوا: نِعْمَةٌ وَأَنْعَمُ، وَشِدَّةٌ وَأَشَدُّ، وهذا قول سيبويه والفرّاء.

وقال أبو عبيدة: أَشَدُّ جمع لا واحد له، وقال غيرهم: أَشَدُّ جمع^(٢) شَدَّ نحو قَدَّ وَأَقَدَّ.

وفي شرح السيرافي^(٣): «وقال أبو عبيدة معمر بن المثنى: أَشَدُّ جمع لا واحد له، وقال غير أبي عبيدة: أَشَدُّ جمع شَدَّ كما قالوا: قَدَّ».

هذا وقد نسب الصيري إلى الجرمي أنه قال: إِنَّ فَلَوًا يُجْمَعُ عَلَى فِلَاءٍ، وَفَلِيٍّ وَفَلِيٍّ، وعندما حاولت تخريج ما قاله الجرمي لم أعثر عليه إلا في شرح السيرافي، قال الصيري: «وقد جاء في فلو» غير^(٤) ما ذكر سيبويه: فِلَاءٌ وَفَلِيٍّ وَفَلِيٍّ قاله أبو عمر الجرمي».

وفي شرح السيرافي ج ٥ ص ١١١: لم يذكر سيبويه^(٥) في «فَلَوٌ» غير أَفْلَاءٍ، وقد ذكر أبو عمر الجرمي في فَلَوٌ: أَفْلَاءٌ وَفِلَاءٌ، وَفَلِيٍّ، وَفَلِيٍّ، وهو على فَعُولٍ وأعاد السيرافي ذلك في ص ١٨٩ من الجزء نفسه.

وأحيانا يذكر الصيري رأي السيرافي معبرا عنه بقوله: وقال بعضهم.

قال في باب أبنية المصادر: «فأما الحَيَدَانُ^(٦) والمَيْلَانُ فحملها سيبويه على غير القياس، لأنه ليس فيها زعزعة شديدة مثل ما كان فيما مضى من المصادر،

(١) التبصرة ص ٦٥٢ - ٦٥٣.

(٢) في اللسان (شدد): «وقال السيرافي: القياس شد وأشد كما يقال: قَدَّ وَأَقَدَّ».

(٣) ج ٥ ص ٥٢.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٩٥، وانظر التبصرة ص ٦٦٥.

(٥) وجمع «فلو» أيضا على فلاوى مثل خطايا، وأصله فعائل، انظر: تاج العروس (فلو).

(٦) انظر: التبصرة ص ٧٦٩.

وقال بعضهم: هو على القياس، لأن الحَيَدَانِ والمَيْلَانَ إنما هو أخذ في جهة عادلة عن جهة أخرى فهما بمنزلة الرُّوْغَانِ....» .

وفي شرح السيرافي ج ٥ ص ٢٤٥ - ٢٤٦: «وقد يجوز عندي أن يكون على الباب، لأن الحَيَدَانِ والمَيْلَانَ إنما هو أخذ في جهة ما عادلة عن جهة أخرى فهما بمنزلة الرُّوْغَانِ...» .

وقال الصميري في باب مصادر ما زاد على ثلاثة أحرف: «وإنما كان أصل هذا الباب وقياسه الفَعْلَلَةُ، لأنه لا يمتنع شيء في هذا الباب منه، وقد يمتنع من الفِعْلَالِ في بعض ذلك وإن كان كثيرا، فوجب أن يكون العامُّ هو الأصل الذي عليه الباب، ألا ترى أنك تقول: دَحْرَجْتُهُ^(١) دَحْرَجَةً ولم يسمع فيه دحراجاً^(٢)...» .

وأول من قال ذلك هو السيرافي في ج ٥ ص ٣٦١ حيث قال: «ولم يسمع فيه دحراج» .

ولم ينع تأثر الصميري الواضح بأبي سعيد السيرافي أن يختار الرأي المخالف له مؤيداً اختياره بالتعليل والشرح.

قال بعد أن ذكر أقوال النحاة في اشتقاق تَسَرَّيْتُ: «وهو عند أبي سعيد^(٣) السيرافي من السَّرِّ الذي هو النكاح، والأجود عندي في الاشتقاق ما قاله ابن السَّرَّاج، لأن السَّرَّ الذي هو الكتمان معنى يخص السُّرِّيَّة دون غيرها، وأما

(١) التبصرة ص ٧٧٢.

(٢) وقد نسب الأزهري والصبان هذا القول إلى الصميري، ولم ينسبوا إلى السيرافي، انظر: التصريح ج ٢ ص ٧٦، والصبان على الأشعوني ج ٣ ص ٣٤، أما ابن يعيش فقد قال: «ولم يسمع فيه دحراج»، ولم ينسب ذلك لأحد. انظر ج ٦ ص ٤٨، ٤٩.

(٣) التبصرة ص ٨٣٦.

السُرور والسّر الذي هو النكاح وركوب السّراة وغير ذلك مما قيل فيها فتشترك فيه الزوجة والسّريّة، وليست إحداها بهذه التسمية أولى من الأخرى...» .

وهناك أمثلة كثيرة غير ما ذكرت تركتها خوف الإطالة، وانتقل إلى باب الإدغام حيث الصورة فيه أوضح ما تكون دلالة على ما نحن بصدده، وسأكتفي هنا أيضا بعرض نماذج قليلة تفي بالمراد.

وقد أفرد السيرافي في آخر كتابه بابا لإدغام القراء، ولم يحذ الصيري حذوه، بل خلط إدغام القراء بباب ذكر أحكام حروف المعجم في الإدغام، قال الصيري: «وقرأ أبو عمرو: ﴿لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾^(١) فأسكن الباء الأولى وأدغم تخفيفا لتوالي الحركات، وحكى عنه: ﴿الرَّغَبَ بِمَا﴾^(٢) بالإدغام والجمع بين ساكنين فهذا غير جائز عند البصريين، وحملوا ذلك على الإخفاء من أبي عمرو...» ولم أرفيا لديّ من كتب القراءات من مثّل بآية آل عمران للإدغام عند أبي عمرو، ووجدت كلام الصيري والتثيل بآية آل عمران في شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٨٠ - ٧٨١.

وقال الصيري: «واختلف^(٣) النحويون في إدغام الراء في اللام، فقال سيبويه وأصحابه: لا تدغم الراء في اللام ولا في النون.... ولم يخالف سيبويه أحدًا من البصريين في ذلك الا ما روي عن يَعْقُوبَ الحَضْرَمي أنه كان يدغم الراء في اللام.... وحكى أبو بكر بن مجاهد رحمه الله عن أبي عمرو بن العلاء رحمه الله أنه كان يدغم الراء في اللام....» .

(١) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٢) الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٣) التبصرة ص ٩٤٩ - ٩٥١.

وما ذكره الصيري هنا بنصه في شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٩٥ - ٧٩٦،
وانظر هنا جيداً قول السيرافي: «ولا أعلم أحداً من النحويين^(١) البصريين بعد
خالفه - يقصد سيويه - إلا ما روي عن يعقوب الحَضْرَمي... الخ.
وفي آخر إدغام الراء قال الصيري: «قال أبو بكر بن^(٢) مجاهد: لم يقرأ
بذلك أحد علمناه بعد أبي عمرو سواه» .

وهذه العبارة بحروفها في شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٩٧.
وقال الصيري في إدغام الزاي: «... ولا أعرف إدغامها^(٣) في شيء من
حروف القرآن» .
وقال السيرافي ج ٦ ص ٧٩٨ : وأما الزاي فلا أعلمها أدغمت في شيء من
حروف القرآن.

وقال الصيري في إدغام الضاد في الشين: «قال أبو بكر^(٤) بن مجاهد
رحمه الله: لم يرو عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين إلا أبو شعيب السُوسي
عن اليزيدي وهو خلاف ما ذكره سيويه» .

وفي شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٩٩: «ولم تدغم في شيء إلا ما ذكر أبو
بكر بن مجاهد أن أبا شعيب السوسي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان
يدغم الضاد في الشين... قال أبو بكر بن مجاهد: ولم يرو عن أبي عمرو... إلى
قوله: وهو خلاف ما ذكره سيويه» .

(١) قال أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٢: «... قال أبو سعيد: ولا نعلم أحداً خالفه إلا يعقوب
الحَضْرَمي، وإلا ما روى عن أبي عمرو أنه كان يدغم الراء في اللام....» .

(٢) التبصرة ٩٥١ .

(٣) التبصرة ص ٩٥١ .

(٤) التبصرة ص ٩٥٣ .

وقال الصيري عقب ذلك: «.. وقال بعض النحويين^(١): ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمنكر لأنها مقاربة للشين في المخرج والشين أشد استطالة من الضاد....» .

وفي شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٩٩ - ٨٠٠: «... وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بالمنكر لأنها مقاربة للشين في المخرج، والشين أشد استطالة من الضاد، وفي الشين تَفَشُّ ليس فيها، علي أن سيويه حكى اطجع إدغام الضاد في الطاء، فدل ذلك على جواز إدغامها في الشين، لأن الشين أقوى منها وأفشى» .

وقد سبق أن ذكرت أن الصيري قال^(٢): «وروي عنه - يقصد أبا عمرو - إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم... وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن اللفظ بذلك.. إلى أن قال: وقال بعض شيوخنا: سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه، فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام، وليس بإدغام...» وأن السيرافي قال في ج ٦ ص ٧٨١: «.. وقد سألت أبا بكر بن مجاهد رحمه الله عنه، فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام أو نحو هذا من اللفظ...» ثم قال السيرافي: «والذي يَتَّبِعِينَ من لفظ ما حكَّوه تسكين الميم والباء وهو على أحد وجهين:

إما أن يكون أخفى الحركة على ما يعتقد كثير من البصريين، ويتأوله أبو بكر بن مجاهد رحمه الله في بعضها... وذلك أنه حكى عن اليزيدي عن أبي عمرو تسكين الراء في ﴿يَنْصُرُكُمْ﴾^(٣) و﴿يَأْمُرُكُمْ﴾^(٤) .. وإما..» .

(١) التبصرة ص ٩٥٤.

(٢) التبصرة ص ٩٦٢.

(٣) الآية ١٦٠ من سورة آل عمران، والآية ٢٠ من سورة الملك.

(٤) الآيات ٦٧، ٩٢، ١٦٩، ٢٦٨ من سورة البقرة و ١٥٨ من سورة النساء.

وبعد فهذه غاذج أردت بذكرها تأكيد ما بين الرجلين من صلة.

ولم أستبعد أن يكون الصيري قد قرأ شرح السيرافي فتأثر به فقط، بيد أن ما ذكرته من أدلة تبين وتؤكد - في رأي الباحث - وجود علاقة التلمذة بين السيرافي والصيري.

وأختم هذا الفصل برأي نسبه الصيري إلى أبي العباس المبرد، ولم أعثر عليه في المقتضب، ثم وجدته بنصه في شرح السيرافي، ولم أعثر عليه في أي مصدر آخر.

ففي التبصرة^(١): «وقال أبو العباس: حَيَّوان أصله فَعْلان ساكن العين، لأن فَعْلانا إنما يجيء فيما يكون اضطرابا نحو الغَلَيان، والنَزَّوان، فلو قلبوا اللام واوا لزمها القلبُ إلى الياء، لأن الياء قبلها ساكنة، وكان يلزمه الإدغام فيصير حَيَّان مثل أَيَّام، فحركوا العين، وأبدلوا اللام واوا، كأنهم قالوا: حَيَّان واستثقلوا جمع الياءين فأبدلوا الثانية واوا، وإنما استثقلوا حَيَّان كما استثقلوا رَحِيي، وإن كان رَحِيي أثقل، هذا وما ذكره الصيري هنا موجود بنصه في شرح السيرافي^(٢).

(١) ص ٩٢٤.

(٢) ج ٦ ص ٤٣٠.

الفصل التاسع

شواهد التبصرة

عني الصيري بشواهد الشعر وعول عليها كثيراً، ولقد وجدت في كتابه التبصرة جملة من الشواهد لم أهد إلى من استشهد بها في كتب النحو المتداولة.

وقد رأيت أن أجمعها لأنها تعدّ إضافة من الصيري إلى شواهد النحو، وقد خرجت كثيراً من هذه الشواهد من بعض كتب اللغة والأدب، وتخريجها في مواطن هذه الشواهد من الكتاب، ولم أوفق إلى تخريج بعض منها رغم طول البحث والتنقيب.

وهذه الأبيات هي:

قول عبد يغوث:

مَطِيٍّ وَأَمْضِي حَيْثُ لَاحِي مَاضِيَا ^(١)	وَقَدْ كُنْتُ نَحَارَ الْجَزُورِ وَمُوْغِلَ الْ
	وَقَالَ حُسَيْلُ بْنُ سَجِيحِ الضَّبِّي:
تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ الْلقاءِ الْمَلَأَسَا ^(٢)	وَبِيضَاءَ مَنْ نَسَجَ ائِنَّ دَاوَدَ نَثْرَةً

(١) التبصرة ص ٩٦.

(٢) التبصرة ص ١١١.

وقال ذو الإصبع العدواني:

أزرى بنا أننا شالت نعماتنا

وقال حميد بن ثور الهلالي:

وقامت بأثناء من الليل ساعة

وقال الأعشى:

ولما رأيت الناس أقبل جمعهم

وقيم علينا بالسيوف وبالقنا

وقال ذو الرمة:

كانهنَّ خوافي أجدل قري

وقال الفرزدق:

وقد حُمدت بأخلاقٍ خُبرت بها

سَخَاوَةٍ من نَدَى مروان نعرفها

ونائلٍ يا بن ليلى لو تَصَنَّه

وقال الشَّيْذَر الحارثي:

بني عَمَّنَا لا تذكروا الشعر بعدما

فَخَالَني دُونَه بل خَلَّتَه دوني^(١)

سَراها الدَّواهي واستَنام الخَرائِدُ^(٢)

وَتَأبَّوا إلينا من فصيح وأعجم

إلى رايةٍ منصوبة عند مؤسِمٍ^(٣)

ولَّى لِسْبَقَه بالأمْعَزِ الحَرْبُ^(٤)

وإنما يا بن ليلى يُحْمَدُ الخَبْرُ

والطعن للخيَلِ في أكتافها زورُ

فيضُ الفِرات لأضحى وهو مُحْتَقَرُ^(٥)

دفنتم بصحراء الغمير القوافي^(٦)

(١) التبصرة ص ١١٤.

(٢) التبصرة ص ١٢٢.

(٣) التبصرة ص ١٢٦.

(٤) التبصرة ص ١٥٣.

(٥) التبصرة ص ١٦٠.

(٦) التبصرة ص ٢٥٧.

وقال الفرزدق:

وكم من أبٍ لي يا معاوي لم يكن

وقال كعب بن زهير:

أُمست سعاد بأرض ما تُبلِّغها

وقال النابغة:

لا مرحباً بغدٍ ولا أهلاً به

وقال مُزَرَّد بن ضِرار أخو الشَّماخ:

تَطالَيْتُ فاستَشْرِفْتُهُ فَرَأَيْتُهُ

وأُشد ابن الأعرابي:

عَمَرْتُكم أَبــــــــــــــــاءكم إِذْ لَقِيتُمْ

وقال النابغة:

فَحَلَفْتُ يا زُرْعَ بنِ عمرو إِنَّه

وقال الشاعر:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ عَشِيَّةً

أبوك الذي من عبد شمس يقاربُه^(١)

إِلا العِتاق النجياتُ المراسيلُ^(٢)

إِنْ كانَ تَفريقُ الأُحبةِ في غَدِ^(٣)

فَقُلْتُ لَهُ أَأَنْتَ زَيْدُ الأَرانِبِ^(٤)

أَلَمْ تَخْبِرُوا الأَقْوامَ كَيْفَ نُضارِبُ^(٥)

مِمَّا يَشُقُّ على العَدُوِّ ضِراري^(٦)

ما بَعْدَها خَوْفٌ عليٍّ ولا عَدَمُ^(٧)

(١) التبصرة ص ٣٦٩.

(٢) التبصرة ص ٣٧٦.

(٣) التبصرة ص ٣٩٣.

(٤) التبصرة ص ٤٤١.

(٥) التبصرة ص ٤٤٩ ولم أعثر له على قائل.

(٦) التبصرة ص ٤٥١.

(٧) التبصرة ص ٤٥٢.

وقال عبد يغوث:

أَبَا كَرِبٍ وَالْأَهْمَيْنِ كَلِيهَا
وَقَيْسًا بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتَ الْيَمَانِيا^(١)
وقال جرير:

قَالَ الْأَخِيطِيلُ إِذْ رَأَى رَايَاتِنَا
يَا مَارَ سَرُجِسَ لَا نُرِيدُ قِتَالَا^(٢)
وقال الأخطل:

عَفَا وَاسِطٌ مِنْ آلِ رَضْوَى فَنَبْتَلُ
فَمَجْتَمَعُ الْحَرِّينَ فَالصَّبْرُ أَجْمَلُ^(٣)
وقال رؤبة:

كَالْحَيَّةِ الْأَصْيَدِ مِنْ طَوْلِ الْأَرْقِ^(٤)

وقال عياض بن ذرّة الطائي:

إِذَا مَا ثَنَا مَتْنًا كَانَ تَلِيلُهُ
صَلِيفَ بَرْتُهُ كَفُ خِرْقَاءَ طَالِقِ^(٥)
وقال ذو الرمة:

عَلَى عَصَوَيْهَا سَابِرِي مُشْبَرِقِ^(٦)

وقال عبد الله بن دُمَيْثٍ الطائي:

تَدَارَكْتُهُ مِنْ بَيْنِ جَبَلَيْنِ بَعْدَمَا
تَطَاوَحَهُ لَوْلَا أَنَا الرَّجَوَانِ^(٧)

(١) التبصرة ص ٥٧٣.

(٢) التبصرة ص ٥٧٥.

(٣) التبصرة ص ٥٨٢.

(٤) التبصرة ص ٦٢١.

(٥) التبصرة ص ٦٢٧.

(٦) التبصرة ص ٦٣٢.

(٧) التبصرة ص ٦٣٣ ولم أعتد إلى قائله.

أَنشَدُ مِنْ أُمَّ عُنُقٍ ^(١) حَمِيمٍ

تَبَاطُتُمْ أَنْ تُدْرِكُوا رِجْلَ شَنْفَرِي وَأَنْتُمْ خِيفَاءَ ثُمَّ أَجْنَحَةُ الْغُرَبِ^(٢)

مَتَى مَا أَشَاءُ غَيْرَ زَهْوٍ مَلُوءٍ كِ أَجْعَلُكَ رَهْطًا عَلَى حَيْضٍ^(٢)

أَنْشُدْ وَالْبَاغِي يُحِبُّ الْوَجْدَانِ^(٤)

إِنِّي وَآتَى ابْنِ غَالِقٍ لِّقْرِ بَنِي كَغَابِطِ الْكَلْبِ يَبْغِي الطَّرْقَ فِي الذَّنَبِ^(٥)

كَانَ سَرَاتَهُ وَجِدَّةً مِّنْهُ ۖ كَنَائِنٌ يَّجْرِي فَوْقَهُنَّ دَلِيلٌ^(٦)

(١) التبصرة ص ٦٦٣.

(٢) التبصرة ص ٦٥٩.

(٢) التبصرة ص ٦٧٠.

(٤) التبصرة ص ٧٦٠.

(٥) التبصرة ص ٧٦٠.

(٦) التبصرة ص ٧٩٩.

١ - في باب الاستغاثة:

يَيْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُعْتَرِبٌ^(١) يَا لِلْكُهُولِ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ

٢ - في باب أبنية المصادر:

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ^(٢)

٣ - في باب إبدال الهاء:

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي مَنَحَ الْمَوَدَّةَ غَيْرُنَا وَجَفَانَا^(٣)

٤ - في باب إبدال الجيم:

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتُ قَبْلَتْ جَجَّتْجُ فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ بِأَتِيكَ بِجٍ^(٤)
أَقْمَرُنَّهَاتٍ يُنْزِي وَفُرْتِجٌ

وذكر الصيري أيضاً شاهدين قدم لهما بقوله: أنشد الفراء، وهما:

١ - في باب النداء:

إِنِّي إِذَا مَا حَدَثَ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا اللَّهُمَّ يَا اللَّهُمَّا^(٥)

٢ - في باب المذكر والمؤنث:

رَأَيْتُ خَتُونَ الْعَامِ وَالْعَامَ قَبْلَهُ كَحَائِضَةٍ يُزْنِي بِهَا غَيْرَ طَاهِرٍ^(٦)
وَلَمْ أَعْثَرِ عَلَيْهَا فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلْفَرَاءِ.

(١) التبصرة ص ٣٥٩.

(٢) التبصرة ص ٧٥٩.

(٣) التبصرة ص ٨٥٨.

(٤) التبصرة ص ٨٦٥.

(٥) التبصرة ص ٣٥٦.

(٦) التبصرة ص ٦٢٨.

الفصل العاشر

«نسخ التبصرة»

حصلت - بمحمد الله - على نسخ التبصرة التي يغلب على الظن أنها الموجودة في مكتبات^(١) العالم.

وقد أشار بروكلمان^(٢) إلى نسخة واحدة من التبصرة، وهي المحفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس.

ولم يُشر بروكلمان إلى بقية النسخ، وقد حصلت على مصورات لجميع النسخ من أماكن حفظها بمعونة معهد إحياء المخطوطات التابع للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم بجامعة الدول العربية.

وهذه النسخ هي: -

١ - نسخة محفوظة بمكتبة الأمبروزيانا، ميلانو رقم ٦٨.

(١) كتب الدكتور محمود الطناحي الخبير بمعهد المخطوطات مقالاً في مجلة الثقافة (العدد ٢٧ - ديسمبر سنة ١٩٧٥) جاء في ص ٧٧ منه: «ويورد جمال الدين القفطي كلاماً جيداً يشهد لذلك - يقصد اهتمام المغاربة بعلم النحو - يقول في ترجمة أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيري النحوي: قدم مصر، وحُفِظَ عنه شيء من اللغة وغيرها، وصنّف كتاباً في النحو سماه: «التبصرة» وأحسن فيه التعليل على مذهب البصريين، ولأهل المغرب باستعماله عناية تامة، ولا يوجد به نسخة إلا من جهتهم»، ويُقَوِّي كلام القفطي هذا أني عرفت ثلاث نسخ مخطوطة من هذا الكتاب كلها مكتوبة بخط أندلسي مغربي عتيق: النسخة الأولى محفوظة بمكتبة الأمبروزيانا بميلانو، كتبت سنة ٥٨٢، والثانية بالخزانة العامة بالرباط، نسخت سنة ٥٩٧، والثالثة بخزانة القرويين بفاس وهي من خطوط القرن السابع في أكبر الظن، وبقي من هذا الكتاب نسخة رابعة، ذكر المستشرق كارل بروكلمان أنها محفوظة بالمكتبة الأهلية بباريس، ولا أعلم من حالها شيئاً فأذكره» .

(٢) تاريخ الأدب العربي ج ٥ ص ١٦٤ - ١٦٥.

٢ - نسخة بالخزانة العامة بالرباط رقم ٣٣٢.

٣ - نسخة بخزانة القرويين بفاس، رقم ٤٠ / ٥١٧.

٤ - نسخة المكتبة الأهلية بباريس، رقم ٤٠٠٧.

«النسخة الأولى»

وهي نسخة عدد أوراقها سبع وأربعون ومائة ورقة، ومسطرتها ثلاثة وعشرون سطراً، (مقاس ١٧ × ٢٣ سم) .

وهي مكتوبة بخط أندلسي مغربي عتيق، وبآخر النسخة تاريخ نسخها وهو السابع عشر من صفر عام اثنين وثمانين وخمسمائة، وعلى صفحة العنوان تمليك صيغته «ملك الفقير إلى الله ابن البارزي^(١) غفر الله له، آمين» .

وهي مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً، وبهامشها تعليقات نفيسة، وهي أكمل النسخ، ولذا اعتبرتها أصلاً على الرغم من أنها ليست أقدم النسخ.

وهذه النسخة هي أول ما حصلت عليه من الكتاب ولم أكن في هذه الأثناء أعلم شيئاً عن وجود نسخ أخرى.

وعندما تصفحت النسخة وجدت بأوراقها اضطراباً حدث نتيجة عدم ترقيم أوراقها كما أن نهايات الصفحات لم تكن بها تعقيبات تبين بداية الصفحة التالية.

وقد حدث هذا الخطأ في ترتيب أوراق النسخة في ثلاثة مواضع:

أولها: الورقة رقم ٣٠ (باب الصفات المشبهة باسم الفاعل) ، وكانت الورقة ٣٠ / أ بها بداية باب الصفات المشبهة، والورقة نفسها ٣٠ / ب بها باقي باب حتى.

(١) اشتهر بهذا أكثر من واحد من فقهاء الشافعية في القرنين السادس والسابع.

ثانيها: الورقة ٥٩ / أ بها جزء من باب النسب، و ٥٩ / ب بها باقي باب الصفات المشبهة.

ثالثها: الورقة ٨٩ / أ بها جزء من باب حتى، و ٨٩ / ب بها جزء من باب النسب.

وقد قمت بترتيب أوراق النسخة حتى استقامت على الطريقة، وحينما حصلت على بقية النسخ راجعت نسخة الأصل عليها، ورقمتها ترقياً جديداً بعد أن تبينت صحة ما قمت به من ترتيب لأوراقها.

النسخة الثانية

نسخة الخزانة العامة بالرباط، وهي مبتورة الأول، وأول الموجود منها: فصل: اعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند سيبويه حروف الإعراب.

وآخرها: فصل: والياء تدغم في مثلها من كلمتين إذا انفتح ما قبلها كقولك: إخشى ياسراً...

وهي بقلم أندلسي صحيح متقن، وعلى حواشيتها تعليقات جيدة، وقد طغت الأرضة على أطرافها فأصلحت بالترميم، كتبها محمد بن داود التاذلي، وفرغ منها في الثاني من رمضان سنة ٥٩٧، وهي ١٤٢ ورقة، ومسطرتها ٢٤ سطراً (مقاس ١٧ × ٢٣ سم)، وهي من جزأين ينتهي الأول منها عند آخر باب الضمير، وقد رمزت إليها بالرمز «ر».

النسخة الثالثة

نسخة خزانة جامعة القرويين بفاس، وهي مبتورة الآخر، وسطورها الأخيرة متأكلة، وما يمكن قراءته منها قوله: فصل: والهاء تدغم في مثلها، كقولك: إجبهُ هلالاً...

وهي مكتوبة بقلم أندلسي صحيح من خطوط القرن السابع طناً، وقد عبثت بها الأرضة عبثاً شديداً حتى كادت تغتال الورقات الأولى اغتيالاً. وبأول النسخة تحبب من السلطان أحمد المنصور على خزانة القرويين، وتاريخ التحبب غير واضح. وعدد أوراقها ١٤٢ ورقة، ومسطرتها ٢٩ سطراً (مقاس ٢٠ × ٣٠ سم) ، وقد رمزت إليها بالرمز «ق» .

النسخة الرابعة

نسخة المكتبة الأهلية بباريس، وقد فقد منها نحو نصفها، وأول الموجود منها قوله: والواو في نفسها ثقيلة، فإذا كان ما قبلها من جنسها كان أثقل، فجاز حذفها لتقلها، وليست النون ثقيلة فلذلك لم يحز حذفها.

فصل: واعلم أنه لا يجوز أن يستعمل الضير المنفصل إذا قدرت على المتصل... وهي نسخة - رغم نقصها - في غاية النفاسة، كتبت بقلم أندلسي متقن، فرغ منها ناسخها في جمادى الأولى سنة اثنتين وخمسة، فهي أقدم النسخ، وهي مضبوطة بالشكل ضبطاً جيداً، وعدد أوراقها ٦٧ ورقة، ومسطرتها ٢٨ سطراً (مقاس ٢٠ × ٣٠ سم) وهذه النسخة هي الوحيدة التي أشار إليها بروكلمان، وهي كالنسخة «ر» تقع في جزأين ينتهي الأول منها عند نهاية باب الضير.

وجاء في الجزء الثاني من تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (الملحق ص ٩١٦) : «كتاب التبصرة والتذكرة في النحو» ونسبه إلى من سماه بالنصيري، وذكر أن هذا الكتاب محفوظ بخزانة القرويين بفاس برقم ١١٩٦، هذا ولم أعثر للنصيري هذا على ترجمة.

وقد بدأت في تحقيق التبصرة، ولم يكن لدي سوى النسخة الأولى، وقد

رجحها فضيلة الأستاذ الدكتور محمد رفعت فتح الله رغم الاضطراب الذي ظننته - قبل تصحيحه - بترأ في النسخة، وكنت قد عرضت على فضيلته هذه النسخة، وأخبرته بما فيها، وقلت لفضيلته: إن هذه النسخة قد تكون هي الموجودة من التبصرة، وعرضت على فضيلته كتاباً آخر هو: «الحاصر لفوائد مقدمة الطاهر» وهوشرح على مقدمة ابن بابشاذ لِعليّ بن حمزة العلوي صاحب كتاب «الطراز» .. في علوم البلاغة.

وكان فضيلته يقول لي آنئذٍ: إني أفضل تبصرة الصيري بنسخته الوحيدة على ما بها من عيب لأن للصيري قيمته العلمية التي تُغري بتحقيق كتابه، وإخراجه إلى النور.

وفي هذه الآونة أرسل معهد المخطوطات بعثة إلى المغرب وكان أحد أعضائها صديقي الدكتور محمود الطناحي فقلت له: أنت تعلم مشكلتي مع تبصرة الصيري، وأنت أيضاً تعلم ما قاله القفطي عن عناية أهل المغرب التامة بالتبصرة ، وطلبت منه أن يبحث لي في أثناء وجوده بالمغرب عن نسخ التبصرة وأن يصور لي ما يجده منها.

وكان أن وفقه الله وعثر على نسختي الرباط والقرويين، وأرسل إلي بأنه قد أتم تصوير النسختين لي.

ثم طلبت - عن طريق معهد المخطوطات أيضاً - تصوير نسخة المكتبة الأهلية بباريس، وتم بحمد الله تصويرها، وبذا أكون قد حصلت - بحمد الله - على نسخ التبصرة التي هي - فيما أعلم - الموجودة في العالم^(١) منه.

(١) في أثناء إعداد الكتاب للطبع نهني مشكوراً الأستاذ عبد الرحمن العثيمين إلى أنه عثر على نسخة من تبصرة الصيري غير النسخ الأربع المشار إليها ، وبالرجوع إلى تلك المخطوطة تبين أنها مقدمة في النحو تسمى « التبصرة » لا يعلم مؤلفها ، وتقع في اثنتي عشرة ورقة ، وهي مصورة من جامعة برنستون بالولايات المتحدة الأميركية . وتاريخ نسخها القرن الحادي عشر الهجري ، ومسطرتها عشرون سطراً ، أولها : الكلام عبارة عما تحصل به الفائدة ... الخ وأخراها باب الإدغام .

(معد أحيا. المخطوطات العربية)
 المكتبة
 ورق المخطوطات
 اسم الكتاب
 اسم المؤلف
 تاريخ النسخ
 عدد الأوراق
 الملاحظات
 ١٨٦ ١٨٦
 ٥٨٢
 ١٦٧
 القاس

الورقة الأولى من نسخة

بسم الله
 في شهر رجب
 سنة ١٢٩٠
 في يوم الاثنين
 من شهر رجب
 سنة ١٢٩٠
 في شهر رجب
 سنة ١٢٩٠

بسم الله الرحمن الرحيم
 كتاب فيه نصرة

للمتتدين ونصرة للنسبي

طالبهم الشيخ أبي الحسن

عبد الله بن علي بن الحسين
 رحمه الله عليه

في شهر رجب سنة ١٢٩٠
 في شهر رجب سنة ١٢٩٠

في شهر رجب سنة ١٢٩٠

في شهر رجب سنة ١٢٩٠

في شهر رجب سنة ١٢٩٠

في شهر رجب سنة ١٢٩٠

في شهر رجب سنة ١٢٩٠

في شهر رجب سنة ١٢٩٠

لا ضل

تلفظ اذ سبنا به
في الجوارح

فلان شاء الله **باب الاغتراب والبناء** د لا اغتراب تغتره لغير الخلفه
يقولون غتره اذ غترت زيدا وغترت برية بسبب زيدا بالغتر امل الله فله هو الاغتراب وحده كذا
البطل فخر بن بضم لم يفر وما شبه ذلك د والمشاء هو لزوم اغتر الخلفه فمكون او حرقه يفرق
ومن وجبت ومنه ومولا وما شبه ذلك من الاغتره الغتر امل م **فصل** واصل الاغتراب للاغتراب
دون الاغتراب والوجوب وانما كان ذلك لانه لان الاغتراب يكون على صفة واحدة وتختلف بطلها المعاني فلا
يك من ان يغتر شيئا يغتر بولد ما يغتر بولد النجبه وما يغتر بولد النجبه وما يغتر بولد النجبه وما يغتر بولد النجبه
الا ترى ان الاغتراب فرق بين هذا النجبان ولولا هو لم يمتد د **فصل** الا يقال تغتر الاغتراب
صتيها على اختلاف مقاييسه مستغنى عن الاغتراب كقولك قام اذا اردت الارض المضي ويستعمل اذا اردت
المستغل ويضم اذا اردت الجبال وانما افرقت البطل الخارج لما يقيد لاسم من بطله او منه ليد قاله يفرج
به مقناه كقولك ان زيد يغتر به شيئا ما د وللنظر ان لا يفرق الاغتراب من غتر غلته به جمل كما يدخل
على الاغتراب فغتر ان يغتر بالغتر كقولك ان يغتر النجبان قال الله عز وجل وان يغتر يغتر بينهم ولا يغتر من الاغتر
البطل الماضي لا يصل الى ذلك الاطلاق ما شاء اغتر الاغتر م

تيسر لما طلقه بطله طلقه لما هو املان من غير شيء ولا طال م **باب** من حده
في التي تطلق على ما هو من الاغتر في حيزه جواء الغتر طر اذ طلق على البطل الخارج لزمه للنوع كقولك
والله ليغتر في د ولا تغتر في الغتر د وما جازب الغتر من الاغتر د والوجه المثلث من غتره
البطل ان من اغتر ب بطله من اجل ما هو من الاغتر ما هو بطله على الغتر من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو
اغتر ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو
قلت مستغنى عما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو
الربط الاغتر ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو
والعمل من الغتر ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو
الا انه د ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو
انما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو
لم يشه الاغتر ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو من اجل ما هو

لا ص ل

محل فناء لا يضره لا بعد الله وحسن حور وطل الله
على حور تسبحه الملائكة والرسول وشركه وانتم ذرة طلع الطام
حورين عرطام انفس من طين وخلق من (رد ٣)

كتاب فيه تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي

تأليف

الشيخ أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري رضي الله عنه

بسم الله الرحمن الرحيم

صلى الله على محمد وآله (وسلم) ^(١) [٢ / ١]

﴿الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على محمد خاتم النبيين، وعلى آله الطاهرين الطيبين﴾ ^(٢).

قال (أبو محمد) ^(١) عبد الله بن علي بن إسحاق الصميري ^(٣): هذا كتابُ جمعتُ فيه من أصول علم النحو وفروعه ما أوضحْتُ بيانه، وبيّنتُ برهانه، وأوريتُ ^(٤) قياسه، وألنتُ شماسه ^(٥)، وكشفتُ خفائه، وسلّبتُ غطاءه، وتقصّيتُ شرحه، ليسهلَ وعَرَه، ويدلَّ صعبه، فيخفَّ على طالب النحو ^(٦) ما كان منه ثقيلاً، ويقربَ إليه ما كان (منه) ^(١) نافعاً بعيداً، ويتبصَّرَ بقراءته المبتدئُ الراغب، ويتذكَّرَ بتصفُّحه المنتهيُ الثاقب ^(٧)، وسمّيته لذلك «التبصرة والتذكرة» ولم آلُ

(١) نقص في «ق».

(٢ - ٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: ترجمته في ص ٩.

(٤) في اللسان (وَرَى): «وَرَى الزُّنْدَ يَرِي وَوَرَى يَرِي وَيُورِي وَوَرِيّاً وَوَرِيّاً: اتَّقَد... أَوْرِيْتُ الزُّنْدَ فَوَرْتُ... وَأَوْرِيْتُهُ أَنَا أَتَّقَيْتُهُ... وَرَى الزُّنْدَ: خَرَجْتَ نَارَهُ، وَأَوْرَاهُ غَيْرَهُ إِذَا اسْتَخْرَجَ نَارَهُ».

(٥) في اللسان (شَمَسَ): «شَمَسَتِ الدَّابَّةُ وَالْفَرَسُ تَشْمُسُ شِمَاساً، وَشُمُوساً، وَهِيَ شُمُوسٌ: شَرَدَتْ وَجَمَحَتْ، وَمَنْعَتْ ظَهْرَهَا» والمراد أنه سهل صعبه.

(٦) في «ق»: على طالبه.

(٧) يقال: شهابٌ ثاقِبٌ أي مضيء، وثقب الكوكب ثقباً أضاء، وفي التنزيل العزيز: ﴿وَمَا أَذْرَاكَ مَا الطَّارِقُ. النَّجْمُ الثَّاقِبُ﴾ قال الفراء: الثاقب: المضيء، والمراد هنا: ثاقب العلم مضيئه، انظر: اللسان (ثقب).

في جميع ما ذكرته قصد الإيجاز مع الإيضاح، ولم أتجاوز حد الاختصار مع^(١)
الإفصاح، والله أسأل التوفيق والتسديد، وهو حسبي ونعم الوكيل.

الكلام كله يأتلف من اسم وفعل وحرف جاء لمعنى

فحدّد الاسم: لفظ يدل على معنى في نفسه مفرد غير مقترن بزمانٍ مُحَصَّلٍ^(٢)
كقولك: رَجُلٌ، وفَرَسٌ، وجَمَلٌ.

وحد الفعل: لفظ يدل على معنى (في نفسه)^(٣) مقترن بزمانٍ مُحَصَّلٍ كقولك:
ذَهَبَ، وانْطَلَقَ.

وحد الحرف: لفظ يدل على معنى في غيره كقولك: هل زيد منطلق؟ فهَلْ
دلت على استفهام في غيرها، وكذلك سائر الحروف.

ولكل واحد من هذه الثلاثة خواصٌ يُعرف بها.

فمن خواص الاسم: جواز دخول الألف واللام عليه، وأن يكون فاعلاً ومفعولاً
وأن يُشَنَّى ويُجمع، وأن يَدْخُلَ^(٤) عليه حرف من حروف الجر نحو قولك:
الرَّجُلُ، والرَّجُلَانِ، والرِّجَالُ، وخرجتُ من دَارِكِ، ورأيتُ أباك، وجاءني
أخوك.

ومن خواص الفعل التَّصَرُّفُ نحو قولك: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وقَامَ يَقُومُ، وأن

(١) في «ق»: عند.

(٢) أي مُمَيِّز، والتحصيل: تَمَيِّيز ما يحصل. انظر اللسان (حصل).

(٣) نقص في «ق».

(٤) في الأصل وفي «ق»: وأن يَدْخُلَ.

يدخل عليه قد، والسين، وسوف، نحو قولك: قَدْ انْطَلَقَ، وسوف يَنْطَلِقُ،
وسَيَقُومُ، وأن يتصل به الضمير المرفوع نحو ضَرَبْتُ، وَقُمْتُ، وَقُمْنَا، وَضَرَبْنَا،
وَقُمْتُمْ، وَضَرَبْتُمْ وما أشبه ذلك.

ومن خواص الحرف: امتناع كون خواص الاسم والفعل فيه، أي أن
الحرف لا تدخل عليه الألف واللام، ولا يُثنى، ولا يُجمع، ولا يَتَصَرَّفُ تصريفَ
الفعل.

فصل: والكلام على ضربين: مفيدٍ وغير مفيدٍ.

فالمفيد ما يتركب من اسمين نحو: زيد أخوك، ومن فعل واسم نحو: قام
زيد، ومن حرف واسمين نحو: إنَّ زيدا صديقك، ومن حرف واسم وفعل نحو
لَيْتَ زيدا يقومُ، ومن فعل واسمين نحو كان زيدٌ أخاك، وما أشبه هذا من
التركيبات المفيدة.

وأما غير المفيد: فما يتركب من غير ما ذكرنا نحو: ذهب، خرج، وانطلق،
هل، وما أشبه هذا من التركيبات التي لا تفيد شيئاً (فاعرف / ذلك إن شاء [٢ / ب]
الله^(١))

(١) نقص في (ق) .

باب الإعراب والبناء

الإعراب^(١): هو تَغْيِيرُ آخِرِ الكلمة بعامل، نحو جاء زيدٌ، ورأيت زيداً، ومررت بزيدٍ، فتغيّر آخر زيدٍ بالعوامل التي قبله هو الإعراب، وكذلك الفعل نحو: لن يقومَ زيدٌ، ولم يَقمَ زيدٌ وما أشبه ذلك.

والبناء: هو لزوم آخر الكلمة سكوناً^(٢) أو حركةً نحو: كمٌ، ومنٌ، وحيثٌ، ومُنْذٌ، وهؤلاء وما أشبه ذلك مما لا تغيّره العوامل.

فصل: وأصل الإعراب للأسماء دون الأفعال والحروف، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الأسماء تكون على صيغة واحدة، وتختلفُ عليها المعاني فلا بد من أن يُفَرَّقَ بينها نحو قولك: ما أحسنَ زيداً في التعجب، وما أحسنَ زيدٌ في النفي، وما أحسنَ زيدٌ في الاستفهام، ألا ترى أن الإعراب فَرَّقَ بين هذه المعاني ولولا هُوَ لم تميّزُ.

وأما الأفعال فيدل اختلاف صيغها على اختلاف معانيها فتستغني عن الإعراب، كقولك: قام؛ إذا أردت الزمان الماضي، وسيقوم، إذا أردت المستقبل، ويقوم، إذا أردت الحال.

وإنما إعرب الفعل المضارعُ لمشابهة الاسم من ثلاثة أوجه:

أحدها: أنّه يقع في معناه كقولك: كان زيد يقوم، في معنى «قائماً».

والثاني: أنّ لَامَ الابتداء تدخل عليه في خبر «إنّ» كما تدخل على الاسم،

(١) هنا سقط في «ق» يبدأ من أول الباب إلى ما يقرب من آخره ص ٨١ .

(٢) في الأصل: سكون.

تقول: إِنَّ زَيْدًا لَيَقُومُ^(١) كما تقول: إِنَّ زَيْدًا لِقَائِمٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ^(٢) لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ﴾.

ولا تلحق هذه اللام الفعل الماضي، لاتقول إن زيدا لقام، فأما قول الشاعر:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حِلْفَةً فَاجِرٍ^(٣) لَنَامُوا فَمَا إِن مِّنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِي
فإن هذه اللام التي دخلت على «ناموا» هي اللام التي تكون في جواب القسم، فإن أدخلت على الفعل المضارع لزمته النون كقولك: وَاللَّهِ لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ وَلَا تَقُولَ وَاللَّهِ لَيَقُومُ زَيْدٌ، فاعرف الفرق بين اللامين.

والوجه الثالث من مضارعة الفعل الاسم: أن الحرف ينقله من احتمال زمانين إلى اختصاص بواحد بعينه، كما أن الحرف ينقل الاسم من احتمال الجنس إلى اختصاص واحد بعينه، تقول: يُصَلِّي فيحتمل الحال والاستقبال، فإذا قلت سيصلي، وسوف يصلي، اختص بالمستقبل دون الحال، كما تقول: رجل، فيحتمل كل واحد من هذا الجنس، فإذا قلت الرجل، اختص بواحد بعينه، فلما أشبه الفعل الاسم من هذه الوجوه أعطي الإعراب، فهو للاسم بحق الأصل، وللفعل بحق الشبه كما بينا.

(١) في ارتشاف الضرب لأبي حيان ص ٢٦٢: «... وظاهر كلام سيبويه: أن دخول اللام من وجوه الشبه نحو: إن زيدا ليقوم، كما تقول إن زيدا لقائم، وبه قال أبو علي في «الأغفال» والصيري».

(٢) الآية ١٢٤ من سورة النحل.

(٣) البيت لامرئ القيس، وهو من شواهد ابن السراج في الأصول ج ١ ص ٢٩٣، وانظر الإيضاح العضدي ج ١ ص ١١٧ - ١١٨ وابن عيش ج ٩ ص ٢٠، ٢١، ٩٧، والمقرب ج ١ ص ٢٠٥ والخزانة ج ٤ ص ٢٢١ ومغني اللبيب ص ١٧٣، ٦٣٣، وشرح شواهد ص ١٦٨ والمهمل ج ١ ص ١٢٤، وج ٢ ص ٤٢، والدرر اللوامع ج ١ ص ٩٦، وج ٢ ص ٤٨، واللسان (حلف) والضرائر ص ١٢٤ ومعجم شواهد العربية ص ٣٠٩. والصالي: المستدفئ بالنار. والشاهد فيه: مجيء جواب القسم في قوله: «لَنَامُوا» باللام من غير «قد».

وأما الفعل الماضي: فَلَمَّا لَمْ يُشَبَّه الاسم من هذه الأوجه لم يستحق الإعراب، إلا أنه وقع موقع اسم الفاعل في مثل قولك: مررت برجل خَرَجَ، كما تقول: مررتُ برجلٍ، خارجٍ، ووقع موقع الفعل المضارع في قولك: إنْ أَكْرَمْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، كما تقول: إنْ تُكْرِمْنِي أَكْرِمُكَ، فَبُنِيَ على الفتح؛ لتكون له مَزِيَّةٌ على فعل الأمر الذي لم يُشَبَّه الاسم ولم يقع موقع الفعل المضارع.

[١ / ٣] وأما الحرف: فلا يستحق الإعراب، لأنه لا يقوم بنفسه، وإنما يصير كـبعض حروف ما يدخل عليه، وبعض الكلمة لا يعرب فوجب ألا يعرب الحرف لذلك.

فصل: وإذ قد ثبت أن الإعراب للأسماء دون الأفعال إلا ما أعرب منها بحق الشبه فالاسم المتمكن أحقُّ به، وهو: ما تمكن في الاسمية فلم يخرج عنها إلى شبه الحرف، وشبهه للحرف: أن يقوم مقامه ويتضمَّن معناه، كقولك: أين، وكيف، فقد قامتا مقام ألف الاستفهام وتضمَّنتا معناه، ألا ترى أن مَعْنَى قولنا: أين زيد؟ إنما هو سؤال عن مكان زيد، تقديره: أفي السوق زيد؟ أفي الدار زيد؟ وكذلك كيف، إنما هو سؤال عن حال تقديره: أصالِح زيد؟ وكذلك ما أشبه هذين من الأسماء التي وقعت موقع الحروف فأدت معناها تستحق البناء، لنيابتها عن مَبْنِيٍّ، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أن أصل البناء السكون، وأن ما حُرِّكَ مما يستحق البناء فَلِعْلَةٍ، وإنما كان ذلك، لأن البناء تقيض الإعراب، والإعراب بالحركة، فيجب أن يكون تقيضه بالسكون، والعلة في تحريك ما يستحق البناء على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يستحق الاسم البناء بعد أن كان معرباً فيبنى على حركة، لِيُفَرَّقَ بينه وبين ما يستحق البناء من الأصل نحو يَازَيْدُ، وقَبْلُ وبعْدُ.

والوجه الثاني في الحركة: أن يبنى ما يستحق البناء على السكون،

فيلتقي في آخره ساكنان، فيحرك الأخير منها، لئلا يلتقي ساكنان نحو: أين، وكيف، وسوف، وحيث، وماأشبه ذلك.

والثالث: أن يكون المستحق للبناء أولاً، فيحرك، ليكن النطق به نحو: باء الإضافة^(١)، ولا مِها، وما أشبهها.

وما لم تعرض فيه علة من هذه العلة بُني على أصل البناء، وهو السكون نحو: مَنْ، وَكَمْ، وَقَدْ، وَهَلْ، وَبَلْ، وماأشبه ذلك.

(١) أي باء الجر .

باب وجوه الإعراب

وجوه الإعراب أربعة: رفع، ونصب، وجز، وجزم، فالرفع، والنصب للأسماء والأفعال المضارعة نحو: زيد يقوم، ومحمد لن يقوم، والجر مختص بالأسماء نحو: بزيد، ولعمرو، والجزم يختص بالأفعال نحو: لم يقم، ولم يذهب.

وإنما لم يدخل الجر الأفعال، لأن الجر لا يكون إلا بأدواتٍ من الحروف، والأسماء يستحيل دخولها على الفعل، لقلة الفائدة في ذلك، ألا ترى أنه لفائدة في قولك: غلامٌ يذهب بالإضافة، ولا في: مررت بيقوم، والكلام وُضِعَ للفائدة، فلما لم يكن في دخول أدوات الجر على الأفعال فائدة ترك جرّها أصلاً.

ووجه آخر وهو: إن الفعل والفاعل كالشيء الواحد، والمجرور^(١) يقوم من الاسم الجار مقام التنوين، فلم يحز أن يقوم الفعل والفاعل - وهما شيان قويّان - مقام التنوين وهو حرف ضعيف.

وإنما لم تجزم الأسماء، لتمكنها، لأن الاسم لو أُسْكِنَ آخره للجزم لجاز أن يلقاه ساكن، فلا بد من تحريكه، لالتقاء الساكنين، وحركة التقاء الساكنين بناء^(٢)، فلما كان الجزم يُخْرِجُ الأسماء من التمكّن إلى البناء وجب ألا تجزم.

(١) أي بالإضافة كغلام زيد.

(٢) لم أهتدِ إلى من قال ذلك من النحويين وأقرب ما وجدته إلى تعليل الصيرى هو:

في شرح السيرافي ج١ قسم ١ ص ٤٠:

«... فإن قال قائل: أليس المجزوم قد يتحرك لالتقاء الساكنين إذا قلت: لم يقم الرجل؟ قيل له: بلى، وليست هذه=

ووجه آخر وهو: أننا لو حذفنا حركة الإعراب / من الاسم علامة للجزم [٢ / ب]
لتبعها التنوين، لأنه تابع لحركة الإعراب، وحذف شيئين من الاسم - وهو
أخف من الفعل - إجحافٌ به، فلذلك لم تُجزم الأسماء.

فصل: واعلم أن الأسماء المستحقة للإعراب - وهي المتمكنة التي قدمنا ذكرها -
تنقسم قسمين:

أحدهما: ما تمكن في الاسمية فلم يخرج عنها إلى شبه الأفعال، فهو يستحق
إعراب الأسماء: الرفع، والنصب، والجر، ويلحقه التنوين علامةً للتَّمَكُّنِ، وهو
الذي يسمى المنصرف، وذلك نحو: زيد، وعمر، وما أشبهها.

والآخر: ما أشبه الفعل بعلل فرعية حصَلَتْ فيه نحو التعريف^(١) والتأنيث^(٢)
الزائدتين على موضوع الاسم، إذ الأصل في الأسماء التنكير والتذكير، لعلّة
نُبَيِّنُهَا في غير هذا الموضع إن شاء الله تعالى.

فهذا الضرب الذي أشبه الفعل بمثل هذه العلل يُرفع، ويُنصب، ولا

=الحركة بموجودة في كل حال، وإنما هي عارضة توجد فيه إذا وليه ما فيه الألف واللام أو ساكن غير ذلك، ولو فصلت
بينها لزم الجزم، ولم يضطر إلى تحريكه، والتنوين لازم للاسم في أوليته، فلو دخل الجازم وحذف الحركة لم يسلم
السكون لما يوجب التنوين من الحركة، فلم يصح دخوله، لأنه لا يصح تأثيره في أولية الأسماء.

وفي ابن عيش ج ٩ ص ١٢٧ «وإنما وجب في التقاء الساكنين التحريك بالكسر لأمرين:

أحدهما: أن الكسرة لا تكون إعراباً إلا ومعها التنوين أو ما يقوم مقامه من ألف ولام أو إضافة، وقد تكون الضمة
والفتحة إعرابين ولا تنوين يصحها، فإذا اضطررنا إلى تحريك الساكن حرّكناه بحركة لايتوهم أنها إعراب، وهي
الكسرة».

وانظر أيضاً: الرضي على الشافية ج ٢ ص ٢٣٥ والهمع ج ٢ ص ١٩٩ ففيها مثل ما في ابن عيش، وعلى هذا فالصيري
يقصد بقوله: وحركة التقاء الساكنين بناء، الكسرة التي هي الأصل في التخلص من التقاء الساكنين.

(١) أي بالعلمية.

(٢) هنا ينتهي السقط الذي أشرت إلى وقوعه في «ق» في ص ٧٦ .

يُجَرُّ^(١)، ولا يُنَوَّن، لأنه أشبه بالفعل الذي لا يُجَرُّ، ولا يُنَوَّن، وهو الذي سُمِّيَ
غيرَ منصرف، وذلك نحو: زينب، تقول: هذه زينب، ورأيت زينب، ومررت
بزينب، فإن أضفت هذا الضرب الذي لا ينصرف، أو أَدْخَلْتَ عليه الألفَ
واللام، جرَّزته في موضع الجر، لأنَّ الألفَ واللامَ، والإضافة أخرجاه من شَبَّه
الأفعال، لأنَّها لا تكون في الأفعال، وإنما هي من خواص الأسماء كما يَبَيِّنُاهُ،
وذلك نحو قولك: مررت بزينبِ القوم وبالأحمر، وما أشبه ذلك، فاعرفه إن
شاء الله عز وجل.

(١) أي إنه لا يجر بالكسرة، بل يجر بالفتحة نيابة عنها.

باب الأسماء المعتلة وحكمها في الإعراب

الأسماء المعتلة ثلاثة أقسام:

أحدها ما كان آخره ألف مقصورة نحو: عَصَا، وَرَحَى، وَمَوْلى، وحكمه: أن يكون في الرفع، والنصب، والجر، على صورة واحدة، وإنما كان كذلك^(١)، لأن الألف متى حُرِّكت انقلبت واواً أو ياءً، والواو والياء إذا كانتا في موضع حركة وانفتح ما قبلها انقلبتا ألفين، فلو حركت هذه الألفات التي في أواخر هذه الأسماء لانقلبتا إلى الياء والواو، ثم كن يَعْذَنَ ألفاتٍ، لأن ما قبلها مفتوح، ولو فعلنا هذا لكان ضرباً من العبث، فتركنا الأسماء المقصورة على صورة واحدة لهذه العلة، والإعراب فيها مقدر (و)^(٢) ولا يجوز غير ذلك، لأنه لم يعرض لها ما يوجب لها البناء، وهي تنقسم قسمين:

أحدهما: منصرف. والآخر: غير منصرف.

فالمنصرف: يلزمه التنوين في الوصل، تقول: هذه عَصاً ياهذا، فَتَسْقُطُ الألف؛ لسكونها وسكون التنوين، وكانت الألف بالحذف أولى، لأن التنوين علامة للتمكن، والألف ليست بعلامة.

وأما غير المنصرف: فإنه لا ينون، وتثبت ألفه في الوصل والوقف، تقول: هذه حَبْلٌ وَبُشْرَى فلا ينون، ولا تسقط ألفه، لأنه غير منصرف.

(١) في «ق»: وإنما كان ذلك.

(٢) نقص في «ق».

والثاني من المعتلة: ما كان في آخره ياء قبلها كسرة نحو: القاضي، والمُعْتَدِي، والمُسْتَدْعِي، وحكمه: أن يكون في الرفع، والجر ساكناً، وفي النصب مفتوحاً كقولك: هذا القاضي (و^(١) المعتدي)، والمستدعي، ومررت بالقاضي [٤ / ١] والمستدعي، ورأيت القاضي والمستدعي / وإنما أُسكن^(٢) في الرفع والجر، لأن الضمة والكسرة تُسْتَقْلان على ياء قبلها كسرة، فأما الفتحة فإنها أخف الحركات، فلذلك جَرَتْ في النصب على أصلها^(٣)، وكذلك إذا حَذَفَت الألف واللام من هذه الأسماء استوى الرفع والجر، إلا أنك إذا حذفتهما التقى في آخرها^(٤) ساكنان: الياء الساكنة، والتنوين فتحذف الياء لالتقاء الساكنين، ويبقى التنوين في الوصل^(٥)، لأنه علامة للتمكن فتقول هذا قاضي، ومررت بقاضي، ورأيت قاضياً.

والثالث من المعتلة هي: ستة أسماء مضافة تكون في الرفع بالواو، وفي النصب بالالف، وفي الجر بالياء، وهي: أخوك، وأبوك، وحموك، وقوك، وذو مال، وهنوك.

وإنما جعلوا تغييرها بالحروف دون الحركات، ليكون ذلك توطئةً لما يأتي من التثنية والجمع، وكانت هذه الأسماء أولى بالتوطئة من غيرها، لأن الإضافة تلزمها في اللفظ والمعنى، والإضافة فرع على الأفراد، كما أن التثنية والجمع فرع عليه، فلاشتراكها في الفرعية جُعِلَ أحدهما توطئةً للآخر.

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق»: وإنما سكن.

(٣) في «ق»: على أصله.

(٤) في «ق»: في آخرها.

(٥) في «ق»: في الأصل.

واعلم أن الواو، والألف، والياء التي تُغَيَّر هذه الأسماء بهن لسن^(١) إعراباً،
وإنما الإعراب مقدر في هذه الحروف، لأن الإعراب إنما يَحُلُّ^(٢) في الكلمة بعد
تمامها، وهذه الحروف من تمام هذه الأسماء، فالإعراب يجب أن يكون بعدها
مقدراً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) قال الرضي في شرح الكافية ج ١ ص ٢٧: «قال المصنف: ظاهر مذهب سيبويه أن لها إعرابين: تقديري
بالحركات، ولفظي بالحروف»، قال: لأنه قَدَّرَ الحركة، ثم قال: هي في الواو علامة الرفع، وهو ضعيف لحصول الكفاية
بأحد الإعرابين» ثم ذكر مذهب الكوفيين والأخفش والربيعي والمازني والجزمي في ذلك.
(٢) في «ق»: يجعل.

باب التثنية

تثنية المرفوع بالألف: نحو: الزيدان، (العمران)^(١)، والغلامان، وتثنية
المجرور والمنصوب بالياء نحو: الزيدَين، والغلامَين، وفي الألف علامتان: علامة
الرفع، وعلامة التثنية، وكذلك في الياء علامة التثنية، وعلامة النصب
والجر، ويفتح ما قبل الياء حملاً على ما قبل الألف، ليكونا على طريق واحدة،
وتكسر النون، لسكونها وسكون الحرف الذي قبلها، فاعرف ذلك.

(١) نقص في «ق».

باب الجمع السالم في المذكر والمؤنث

أما المذكر فجمعه في الرفع بالواو كقولك: الزيدون، والعمرن، وفي النصب والجر بالياء، نحو: الزيدين، والعمرين، وفي الواو ثلاث علامات: علامة الرفع، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير، وكذلك في الياء (ثلاث^(١) علامات) : علامة الجر والنصب، وعلامة الجمع، وعلامة التذكير، ويكسر ما قبل الياء فرقاً بين التثنية والجمع، وتفتح النون؛ لسكونها وسكون ما قبلها، وكان الفتح أولى؛ لأنها تقع بعد واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، فاستثقلوا كسرَها أو ضمَّها بعدها.

فأما المؤنث فجمعه بالألف والتاء نحو: المسلمات، والصالحات، وتضم التاء علامة للرفع، وتكسر علامة للنصب والجر، حملاً على نصب جمع المذكر وجره، لأن المؤنث فرع على المذكر؛ فوجب أن يجري على طريقته^(٢)، فالكسرة (مع^(٣) التاء) في هذا الجمع كالياء في ذلك الجمع، وفي التاء علامتان؛ علامة الجمع، وعلامة التأنيث / ؛ ولذلك حذفت التاء من مسلمة إذا جمعت فقلت: [ء / ب] مسلمات لئلا يجتمع تأنيثان في كلمة واحدة، كما لا يجتمع تعريفان في كلمة واحدة.

فصل: فإن قال قائل: لِمَ كانت التثنية في الرفع بالألف ولم تكن بالواو، والواو من الضمة، والضمة علامة الرفع في الواحد؟ ولمَ كانت في النصب بالياء، ولم تكن بالألف، والألف من الفتحة، والفتحة علامة النصب في

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» على طريقته.

(٣) ما بين الحاصرتين زيادة من «ق» .

الواحد؟ ولو فعلتم ذلك كان أشكل، قيل له: (أما) ^(١) الرفع فلو ^(٢) جعل في التثنية بالواو لوجب أن يفتح ما قبل الواو؛ للفرق بين التثنية والجمع، ولو فعلنا ذلك، لالتبست التثنية بجمع المقصور نحو: مُصْطَفَوْنَ وما أشبهه، فعدل عن الواو في هذا الموضع؛ لهذه العلة، وجعلت الألف لتُخَصَّ تثنية المرفوع بعلامة، كما اختص جمعه بعلامة وهي الواو.

وأما النصب في هذا الباب فلم يكن ^(٣) بالألف؛ لئلا يقع في الكلام لبس، إذ لو جعلوا النصب في التثنية والجمع بالألف لم يقع بينها فرق كما وقع بين المرفوع والمجرور، فلما وجب العدول عن الألف لهذه العلة، لم يكن بد من حمله على المرفوع أو المجرور، فكان حمله على المجرور أولى؛ لأن الجر يختص بالأسماء، والرفع ينتقل عنها إلى الأفعال، فكان حمله ^(٤) على ما يختص به أولى.

وأيضاً فإن المنصوب والمجرور متأخيان في أشياء منها:

أن ضميرها يتفق، كقولك غلامه وغلارك، وضربته وضربتك.

ومنها: أنها يجيئان بعد تمام الكلام، كقولك: ضرب زيد عمراً، وذهب زيد إلى عمرو، ألا ترى أن الكلام قبل مجيء المنصوب والمجرور تام.

ومنها: أنها يتفقان في المعنى كقولك: مررت بزيد، وجزْتُ زيدا، معناهما واحد؛ فلهذه المناسبة وجب حمله على المجرور.

فصل: واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند

(١) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

(٢) في الأصل: لو.

(٣) في الأصل: فلم يكن في هذا بالألف.

(٤) انظر شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٢٤٤ - ٢٤٥.

سيبويه^(١) حروف^(٢) الإعراب، والإعراب^(٣) مقدّر فيها، وهو الصحيح، وإنما كان كذلك؛ لأن الإعراب حقه أن يكون في آخر الكلمة وبعد تمام معناها، وهذه الحروف بها يتم معنى الكلمة، فوجب أن يكون الإعراب بعدها، وهو مقدر فيها كما قدر في الأسماء المقصورة وأشباهاها مما تقدم ذكره.

والنون في التثنية والجمع عوض من ذهاب الحركة والتنوين، والدليل^(٤) على أنها عوض منها جميعاً: أنها تثبت في الموضع الذي تثبت فيه الحركة مع الألف واللام، نحو قولك: الرجلان والغلامان، وتسقط في الموضع الذي يسقط فيه التنوين مع الإضافة، كقولك: غلاماً زيدا، وصاحباً أخيك، ولو كانت عوضاً من التنوين فقط لسقطت في الموضع الذي يسقط فيه التنوين، ولو كانت عوضاً من الحركة فقط لسقطت في الموضع الذي تسقط فيه الحركة، للاستغناء عنها، فلما^(٥) لم تكن كذلك علم أنها عوض منها جميعاً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، توفي سنة ثمانين ومائة على الأصح، وهو إمام النحاة، ورأس مدرسة البصرة.

انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٢٧، وإنباه الرواة ج ٢ ص ٢٤٧، ووفيات الأعيان ج ٣ ص ١٢٤ .
(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤ - ٥، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٢ ص ١٥٢ - ١٥٥ حيث رد المبرد رأي سيبويه واختار رأي الأخفش والمازني وهو أن هذه الحروف دلالة على الإعراب، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٤٨ - ٢٥٤ .

(٣) في شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٤٨ : «واعلم أن الألف والياء في التثنية، والواو والياء في الجمع عند جمهور مفسري كتاب سيبويه هن حروف الإعراب بمنزلة الدال من زيد والراء من جعفر والألف من قفا وعصا» ، وانظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ٣٠ والهمع ج ١ ص ٤٨ .

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٦٢ - ٢٦٣ .

(٥) في «ر» ، «ق» : فلما كانت كذلك.

باب قسمة الأفعال

[هـ / ا] الأفعال تنقسم ثلاثة أقسام؛ إثنان منها / مبنيان، وواحد معرب.

فأحد المبنيين: الفعل الماضي، وهو: ما حُسِّن فيه أَمَس نحو: انطلق وسار، وهومبنيٌّ على الفتح.

والثاني: فعل الأمر، وهومبني على السكون^(١) نحو: اذهب، وانطلق، واضرب، فهو يَخْتَصُّ بالاستقبال، ويحسن معه غَدَّ، تقول: قم غداً، وانطلق غداً.

والثالث: فعل مضارع للاسم، وهو: ما في أوله إحدى الزوائد الأربع وهي: أَلَف^(٢) المتكلم، إِذَا قال: أَقُومُ وَأَنْطَلِقُ، ونون المتكلم: إِذَا كان معه غيره نحو: نَقُومُ ونَنْطَلِقُ، وتاء المخاطب والأنثى الغائبة نحو: تَقُومُ أَنْتَ، وتذهب هند، وياء الغائب نحو: زِيدُ يُكْرَمُ ويُحْسَنُ.

وهذا الفعل معرب وقد بينا علة إعرابه (فيما^(٣) تقدم) ، وهو يصلح لزمانين: الحال، والاستقبال، فإذا أردت أن تُخَلِّصَه للاستقبال أدخلت عليه السين، أو سوف فقلت: سوف يصلي، وسيصلي.

وإنما كان الفعل على هذه القسمة؛ ليدل على الأزمنة، والأزمنة (ثلاثة)^(٤): ماضٍ ومستقبل وحاضر، وإنما كانت كذلك؛ لأنها حركات الفلك فمنها حركة مضت وَتَقَضَّتْ، ومنها حركة لم تأت بعد، وبينها حركة تفصل بين الماضية والآتية، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) الأمر مبني على ما يجزم به المضارع، وقوله: مبني على السكون أي في أول أحواله.

(٢) هذا تعبير القدماء، والمراد: همزة المتكلم.

(٣) نقص في «ق» ، وانظر فيما سبق ص ٧٦ - ٧٧.

(٤) نقص في «ق» .

باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب

الفعل المعتل ما كان في آخره واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، أو ألف قبلها فتحة، نحو: يدْعُو، ويرجُو، ويرْمِي (ويَقْضِي)^(١)، ويخْشَى وينهَى.

وحكم هذا الفعل أن يكون في الرفع ساكن. الآخر؛ لأن الحركة تستثقل على الواو المضموم ما قبلها، والياء المكسور ما قبلها، والألف لا تكون إلا ساكنة، فإذا تحركت انتقلت إلى إحدى أختيها وهما الواو، والياء، وقد تقدم مثل هذا^(٢).

فأما جزم هذا الفعل فَيَحْذَفِ الواو، والياء، والألف نحو: لم يدْعُ، ولم يرْمِ، ولم يَنْهَ، وإنما كان ذلك كذلك؛ لأن الجزم يجب أن تَحْذِفَ له علامة الرفع، وكان هذا الفعل في الرفع ساكناً، فلما دخل الجزم صادف حرفاً ساكناً فحذفه، ليقع الفرق بين المرفوع والمجزوم.

وأما نصبه فما كان منه في آخره واو، أو ياء فُتِحَ في النصب؛ لأن حركته خفيفة كما وصفنا، كقولك: لن يغزَوْا، ولن يرميَ.

وأما ما كان (منه)^(٣) في آخره ألف فيستوي نصبه، ورفع كقولك: لن يخشى، وهو يخشى؛ والعلة في ذلك أن الألف لا تُحَرِّكُ، لما بينا.

(فصل)^(٤): وإذا كان الفعل قبل آخره واو، أو ياء، أو ألف جرى على

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: ص ٨٣ - ٨٤ فيما سبق.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

أصله في الإعراب، تقول في الرفع: هو يقوم، ويبيع، ويخاف، وفي النصب لن يقوم، ولن يبيع، ولن يخاف، وفي الجزم لم يقوم، ولم يبع، ولم يخف، تُسَكَّنُ أواخر هذه الأفعال علامةً للجزم، وتُحْذَفُ الياء، والواو، والألف لالتقاء الساكنين.

وإنما كان حذف هذه الحروف أولى، لأنك لو حذفْتَ أواخرَ الأفعالِ لبقيت الواو ساكنةً، وكذلك الياء والألف سواكن في أواخرها وجاز أن يلحقها [هـ / ب] ساكن من كلمة أخرى فتسقطها لالتقاء الساكنين / ، وحذف حرفين مع حركة الإعراب من كلمة إجحاف، فلما كان حذف أواخر هذه الأفعال يؤدي إلى حذف الحروف التي قبلها لم تحذف (الحروف)^(١) الأواخر وحذف ما قبلها، فإذا لقيها ساكن حركت؛ لالتقاء الساكنين نحو: لم يَقُمْ الرجل، ولم يبع القوم، ولم يخف الغلام، ولم تَرُدَّ الواو والياء والألف لتحرك ما بعدها؛ لأن حركة التقاء الساكنين عارضة ليست ب لازمة، فلم يُعتدَّ بها فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) نقص في «ق» .

باب الأفعال التي رفعها بالنون

وهي خمسة أمثلة: يفعلان، وتفعلان، ويفعلون، وتفعلون، وأنتِ تفعلين.
واعلم أن الألف، والياء، والواو اللواء قبل النون من هذه الأمثلة الخمسة ضمائرُ الفاعلين، والنون فيها علامةُ الرفع، وحذفها علامةُ النصب والجزم.
وإنما كانت النون علامةَ الرفع؛ لأنَّ هذه الضمائرُ صارت مع الفعل كالشيء الواحد، وحالت بين الإعراب و (بين)^(١) آخر الفعل، فلم يكن بد من زيادة حرف علامة الرفع.

وكانت النون بذلك أولى من غيرها؛ لأن فيها مشابهةً من حروف المد واللين التي تكون للإعراب، لأنها غنةٌ تخرج من الخيشوم، وكسرت النون في فعل الاثنين؛ لسكونها، وسكون الألف قبلها على أصل التقاء الساكنين، وفتحت في فعل الجماعة، وفعل المؤنث؛ لأنها وقعت بعد واو مضموم ما قبلها، وياء مكسور ما قبلها فوجب لها الفتح استخفافاً، وحُمِل النصب على الجزم في هذا الموضع كما حُمِل النصب على الجر في تثنية الأسماء وجمعها؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظيرُ الجر في الأسماء.

فصل: إعلم أن فعل جماعة النساء مثل: يضرثن ونحوه مبنيٌ، غيرُ معرب، وهو عند سيبويه^(٢) محمول على الماضي نحو ضَرِثْنَ؛ لأنه لَمَّا وجب في الفعل الماضي أن تَسْكُنَ لامُه لئلا تتوالى أربع متحركات حمل المضارع عليه؛ لأنها من جنس واحد، قال سيبويه^(٣): وليس هذا بأبعدَ فيها إذ كانت هي و «فَعَلَ» شيئاً

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر الكتاب ج ١ ص ٦.

واحداً من «يفعل» إذ جازَ فيها الإعراب حين ضارعت الأسماء، وليست باسم.

يعني ليس هذا التسكين للفعل المضارع والحمل على الماضي بأبعد فيها
- وهما مشتركان في الفعلية - من حمل الأفعال المضارعة على الأسماء في الإعراب،
وليست من جنسها، ^(١) فإذا جاز لهم حمل الأفعال المضارعة على الأسماء
- وليست من جنسها - ^(١) كان حملها على الأفعال الماضية في تسكين أواخرها
عند إلحاق النون بها أولى وأوجب ^(١) (من غيرها^(١)) لأنَّ مُشاكلةَ الفعل
المضارع للماضي أكثر من مشاكلته للاسم، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

(١-١) تقص في الأصل .

«باب المعرفة والنكرة»

المعرفة خمسة^(١) أقسام: الاسم العلم، وهو كل اسم خَصَصْتُ به شيئاً بعينه لتُعرِّفه به نحو زيد وعمرو، والاسم المضر نحو: التاء في قمت، وقمت، وقمت، والكاف في ضربتك وغلأمك، والهاء في ضربته وغلأمه ونحو: أنا ونحن وما أشبه ذلك من المضمرات التي تقف عليها في موضعها في الكتاب إن شاء الله [٦ / ١] تعالى.

والاسم المبهم نحو: هذا، وهذه، وتلك، وذلك، وما أشبهه.

والاسم الذي فيه الألف واللام نحو: الرجل، والغلأم.

والاسم المضاف إلى واحد من هذه الأربعة نحو: غلأم زيد، وصاحبك، ودارِ هذا، وجارية ذلك، وعبدِ الرجل.

وإنما كان العلم معرفة لأنك وضعته لشخص بعينه لا يشركه فيه غيره.

وإنما كان المضر معرفة؛ لأنه لا يضر إلا بعد أن يُعرف.

وإنما كان المبهم معرفة لأنك تشير إلى واحد بعينه.

(١) وهي خمسة عند سيبويه أيضاً. انظر الكتاب ج ١ ص ٢١٩، وقد بدأ الصيري هنا بالعلم، هذا وبعض النحويين يرى أن مذهبه أن العلم أعرف المعارف، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٢٩٩: «... وقيل: أعرفها العلم ونُسب إلى سيبويه والكوفيين، وهو قول الصيري» وفي مع الهوامع ج ١ ص ٥٥ «... وقيل: العلم أعرفها وعليه الصيري وعُزي إلى الكوفيين، ونُسب لسيبويه واختاره أبو حيان» وانظر: «أبو حيان النحوي» ص ٤٨٩ وفي ص ٤٩٠ من «أبو حيان النحوي»: «وأما أبو حيان فقد اختار مذهب الصيري» بيد أنني أعتقد أن هذا ليس اختياري الصيري، وإنما ذلك عُدَّ منه لأنواع المعارف، وسيأتي ما يقوي ذلك حيث ذكر الصيري في باب الصفات ص ١٧٢ أن المضر أخص الأسماء وأعرفها، وانظر ذكر سيبويه لأنواع المعارف ج ١ ص ٢١٩ حيث بدأ بالعلم وانتهى بالمضر، وانظر أيضاً الأصول لابن السراج ج ٢ ص ٣٠ - ٣١ والإنصاف ص ٧٠٧ - ٧٠٩.

وأما الألف واللام فإنها يكونان على وجهين:

أحدهما: أن يكونا لتعريف العهد في واحد بعينه كقولك لمن بينك وبينه عهد: كيف الرجل؟ وما صنع الغلام؟ .

والآخر: أن يكونا لتعريف الجنس كقولك: الرجل أفضل من المرأة، أي جنس الرجال أفضل من جنس النساء، وكقولك: أهلك الناس الدينار والدرهم، لم ترد دينارا واحدا، ولا درهما واحدا، وإنما أردت الجنس (١) (هذا)، ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وَالْعَصْرِ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ﴾ أراد بالإنسان الجنس، والدليل على ذلك أنه استثنى منه فقال: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾، ولا يُسْتثنى من واحد.

ومنه قول عبد يغوث :

وقد كنت^(٤) نَحَارَ الْجَزُورِ وَمُوغِلَ الْـ
مَطْيِيٍّ وَأَمْضِي حَيْثُ لَا حَيَّ مَاضِيَا
فلفظ الجزور واحد، وليس المعنى على واحد؛ لأنه لا يفتخر بنحر جزور واحدة^(٥) وإنما يريد الجنس، ولو أراد جزورا واحدة^(٦) لفسد اللفظ أيضاً؛ لأن «فَعَالًا» لا يكون إلا لتكرير الفعل، ويستحيل تكرير النحر على جزور

(١) نقص في «ر» و«ق» .

(٢) الآيتان ١، ٢ من سورة العصر.

(٣) الآية ٣ من سورة العصر.

(٤) البيت لعبد يغوث بن وقاص الحارثي، ولم أهدأ إلى مَنْ استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يرد له

ذكر في معجم شواهد العربية، وهو من قصيدة لعبد يغوث في ذيل أمالي القاضي ص ١٢٣ وفي الأغاني ج ١٦ ص ٢٣٥

ضمن القصيدة، وأورده البغدادي في الخزانة عرضا ج ١ ص ٣١٦، وهو في كل هذه المراجع برواية: وَمُعْجِلُ الْمَطْيِي.

(٥) في اللسان (جزر) : «الجزور يقع على الذكر والأنثى وهو يؤنث لأن اللفظة مؤنثة تقول: هذه الجزور وإن

أردت ذكرها».

(٦) في «ق» : جزورا واحدا.

واحدة، كما يستحيل أن يقال: زيدٌ قَتَلَ عمرو؛ لأن قتلَ عمرو لا يتكرر، وكذلك نحر جزور واحدة لا يتكرر، فَعَلِمَ^(١) أنه أراد الجنس.

وأما المضاف إلى واحد من هذه الأربعة فإنما صار معرفة؛ لأنه تكسب التعريف من الاسم الذي أضيف إليه فلذلك صار معرفة.

وأما النكرة: فكل اسم لا يَخْصُّ واحداً بعينه في أصل موضوعه كقولك: جُلٌّ، لا يخص واحداً (بعينه^(٢)) من جنسه دون آخر، كما يَخْصُّ زيدٌ وهندٌ^(٣)، وكذلك فرس لا يخص واحداً بعينه.

وتعتبر النكرة بأن يحسن دخول «رُب» «والألف واللام» عليها كقولك: رُبَّ رجلٍ، ورُبَّ فرسٍ، والرجل والفرس، ولا تقول رُبَّ هذا، ولا رُبَّ غلامك.

فصل: واعلم أن المعرفة إذا تُنِّي تَنَكَّرَ فَيَحْتَاجُ حينئذٍ إلى علامة التعريف نحو الألف واللام، والإضافة؛ لأنه إنما كان معرفة بالدلالة على واحد بعينه، فإذا شاركه غيره احتيج إلى إزالة الاشتراك فيه.

فإذا تُنِّيَ زيداً الذي هو عَلِمَ فقلت: زيدان فقد تنكر؛ لأن الصيغة التي كانت تُنِّي عن واحد بعينه قد زالت، فإذا أردت تعريفه أدخلت (الألف^(٤)) واللام فتقول: الزيدان، فيتعرف الاسم بالألف واللام، ولولا أن التنكير عرض في التثنية لم يحسن دخول الألف واللام، كما لم يحسن دخولها على زيد قبل أن يثنى، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أن النكرة قبل المعرفة؛ لأن كل معرفة فإنما هي منقولة من [ب / ٦]

(١) في «ق» فاعلم.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) أي كما يخص زيد وهند واحداً بعينه.

(٤) نقص في «ق» .

الأصل إلى الوضع على واحدٍ بعينه، أو مُعَرَّفَةً بعلامة لم تكن في الأصل، ألا ترى أن الألف واللام زائدتان في الاسم؟ ، وكذلك الإضافة يكون قبلها الاسم مفرداً قائماً بنفسه، وما يدلّك أن زيда كان في الأصل نكرة ثم تقل إلى واحد بعينه، أنه مصدر تقول: زَادَ يَزِيدُ زَيْدًا، قال ذو الإصْبَعِ العَدُوّانيّ:

وَأَنْتُمْ مَعْشَرَ زَيْدٍ عَلَى مَائَةٍ^(١) فَأَجْمَعُوا أَمْرَكُمْ طُرًّا فَكَيْدُونِي
فزيد مصدر، أي زيادةً على مائة، والمصادر تكون نكراتٍ كقولك: قمت قياماً، وضربت ضرباً، ثم تُعَرَّفُ بالنقل إلى التسمية، أو بعلامة التعريف، وكذلك سائر المعارف أصلها التنكير، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) وهو من شواهد المبرد في الكامل ص ٢٩٣ وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٣٠٩ وابن يعيش ج ١ ص ٣٠ وورد عرضاً في الخزانة ج ٣ ص ٢٢٧، ٤١٥ والبيت ضمن قصيدة للشاعر في الأغاني ج ٣ ص ١٠٤ - ١٠٦، وانظر أيضاً الاشتقاق ص ٢٠، واللسان (زيد) و (عشر) وتاج العروس (جمع) ومعجم شواهد العربية ص ٤٠٣.

باب المبتدأ وخبره

إعلم أن كل اسم ابتدأت^(١) به لتخبر عنه ولم تُعمل فيه عاملاً لفظياً فهو رفعٌ بالابتداء.

والابتداء هو: التعرية من العوامل اللفظية، وإنما كانت (التعرية^(٢)) من العوامل اللفظية عاملة في الاسم؛ لأن العوامل إنما هي علامات للعمل، لا أنها تعمل شيئاً في الحقيقة، والعلامة تكون بحدوث^(٣) شيء وبعده، والدليل على هذا أن ثوبين أبيضين متساويين لو أردنا أن نفصل بينهما فعلّمنا أحدهما بعلامة، وتركنا الآخر بغير علامة، لكان الفصل يقع بينهما بذلك، وإن كانت العلامة في أحدهما دون الآخر، فإذا قد ثبت أن عدم العلامة يكون علامة، وجب أن تكون التعرية من العوامل تجري مجرى العوامل في أنها تستحق عملاً، كما أن العوامل إذا ذكرتُ استحقّت عملاً.

وإنما خصّ الابتداء بعمل الرفع لأن المبتدأ أولٌ، والضمّة من أول مخارج الحروف^(٤)، فأُعطي الأول الأول.

ولا بد للمبتدأ من خبر؛ لأنه لا فائدة في ذكر اسم يعرفه المخاطب إذا لم يُخبر عنه بشيء، وخبره مرفوع إذا كان اسماً مفرداً نحو: زيد أخوك، وعمر منطلق.

(١) في «ر» و «ق» ابتدأته.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر» بوجود شيء.

(٤) ليست الضمة من أول مخارج الحروف، وإنما هي أولى حركات الإعراب، ولعل هذا من مصطلحات

القدماء.

وإنما وجب الرفع في الخبر؛ لأنه الأول في المعنى، فمن حيث وجب للمبتدأ الرفع وجب للخبر مثل ذلك، كما أن النعت يشترك المنعوت في إعرابه؛ لأنه هو المنعوت في المعنى.

والعامل في المبتدأ والخبر جميعاً هو الابتداء^(١) الذي قدمنا ذكره.

واعلم أن خبر المبتدأ يكون أحد أربعة أشياء: -

إسم مفرد كما ذكرنا، وفعل له نحو زيد قام وعمرو ينطلق، وظرف من ظروف المكان (أو الزمان)^(٢) نحو: زيد خلفك (والخروج)^(٣) اليوم، وعمرو عندك.

والرابع: أن يكون جملة فيها ذكر يعود^(٤) على المبتدأ نحو قولك: زيد قام أبوه، وزيدٌ وعمرو قائمٌ إليه.

وإنما جاز أن يكون الظرف والجملة خبراً عن المبتدأ؛ لأنه^(٥) هو في المعنى، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد في الدار فسئلت: مَنْ زيد؟ لقلت: الذي في الدار، [١ / ٧] ولو قيل: مَنْ في الدار؟ لقلت: زيد، وكذلك إذا / قلت: عمرو أخوه منطلق، لو قيل^(٥): من عمرو؟ لقلت: الذي أخوه منطلق، ولو قيل: مَنْ الذي أخوه منطلق؟ لقلت: عمرو؟ ، فلو لم يكن الخبر هو الأول لَمَا جاز أن يكون كل

(١) هذا رأي بعض البصريين، ومذهب سيبويه وجمهور البصريين أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، ومذهب الكوفيين أنها ترافعا، ومذهب المبرد أن الابتداء رافع للمبتدأ، وأن الابتداء والمبتدأ رافعان للخبر. انظر شرح الأشموني ج ١ ص ١٩٤.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» و «ق» : يعود إلى المبتدأ.

والمراد أن يكون في جملة الخبر ضمير يعود على المبتدأ وهو أحد الروابط الأربعة التي اشترط النحاة وجودها في

الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ.

(٤) في الأصل: لأنها هو.

(٥) في «ر» : ولو قيل.

واحد منها جواباً عن الآخر، فبهذا تَعْتَبِرُ صِحَّةَ الخبر، وهذا لا يصح^(١) إلا إذا كان في الجملة ذكر يعود على الأول، ألا ترى أنك لو قلت: زيدٌ عمروٌ منطلقٌ، ثم قيل (لك)^(٢) مَنْ زيدٌ؟ لم يصح^(٣) أن تقول في الجواب: الذي عمرو منطلق، كما قلت في الأول: الذي أخوه منطلق؟ ، فتدبر هذا إن شاء الله.

فصل: واعلم أنه يجوز أن تقدم خبر المبتدأ عليه إذا كان اسماً؛ أو ظرفاً، أو جملة، كقولك: قائمٌ زيد؛ وخلقك عمرو، وأبوه منطلق زيد، لا فرق بين تقديم ذلك، وتأخيره عند سيبويه^(٤).

فأمّا إذا كان الخبر فعلاً فإنه لا يجوز^(٥) أن يتقدم؛ لأنّه إذا تقدم الفعل على الاسم خرج من حد الابتداء وارتفع بالفعل نحو: زيد قام، فزيد رفع بالابتداء، وقام خبره، فإذا قدمت فقلت: قام زيد، ارتفع زيدٌ بقام، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

فصل: واعلم أنّ الاسم المبتدأ يجب أن يكون معرفةً، والخبر نكرةً، هذا وجه الكلام.

وإنما وجب ذلك، لأن الفائدة في الخبر، وإنما يُذكر الاسم لتسند إليه الفائدة، ألا ترى أنك إذا قلت: زيد قائم، فالحاطب لم يستفد بقولك: زيد،

(١) في «ق» لا يصلح .

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ق» لم يصلح.

(٤) في الكتاب ج ١ ص ٢٧٨: «وزعم الخليل - رحمه الله - أنه يستقبح أن يقول: قائم زيد، وذلك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخر وتقدم فتقول: ضرب زيداً عمرو، وعمرو على «ضرب» مرتفع، وكان الحد أن يكون مقدماً، ويكون زيد مؤخراً، وكذلك هذا الحد فيه أن يكون الابتداء فيه مقدماً، وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومشنوء من يشنؤك» .

(٥) انظر كتاب سيبويه بعد الموضع السابق مباشرة.

شيئاً؛ لأنه كان يعرفه، وإنما فائدته في قولك: قائم؛ لأنه قد كان يجوز أن يجهل قيامه، فإذا أخبرته به فقد أُوصِلت إليه فائدة.

ولو قلت: رجل قائم، فجعلت المبتدأ نكرة، لم يُستَفد منه (شيء)^(١)، لأنه لا يُنكَر أن يكون في الدنيا رجل قائم، فلا فائدة في مثل هذا، ولكنك لو قرّبتَه من المعرفة فقلت: رجل في الدار قائم، ورجل من بني تميم منطلق لكانت فيه فائدة؛ لأنك ميّزته من رجل ليس في الدار، ومن رجل ليس من بني تميم.

فأما إذا كان المبتدأ والخبر معرفتين جميعاً، فقد تكون فيه فائدة، كقولك: الله ربّنا، ومُحمَّدٌ نبيّنا، وزيد القائم، وعمرو أخوك، فهذا وما أشبهه متى استفاد المخاطب به فائدة، جاز، وإن لم يستَفد لم يجز؛ لأنك تخبره بما يعرف، ولا فائدة له في ذلك.

فصل: واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة، لم يجز أن يكون ظرفُ الزمان خبراً^(٢) له؛ لقلة الفائدة في ذلك، لا تقول: زيد يوم الجمعة، ولا عمرو الليلة، والفرق بين ظرف الزمان في هذا، وظرف المكان أنك إذا قلت: زيد خلفك فقد كان يجوز أن يجهل المخاطب كونَ زيد خلفه أو عنده، فاستفاد بقولك خلفك كونه في هذا المكان دون غيره من الأماكن، وإذا أنت قلت: زيد يوم الجمعة، لم يستفد السامع شيئاً؛ لأن معناه زيد في يوم الجمعة، ولا يشك أحد

(١) نقص في «ر».

(٢) يعني خصّصته بالوصف.

(٣) في «ر» لم يجز أن يكون ظرف الزمان خبره.

أن يومَ الجمعة إذا دخل كان زيدٌ وغيره فيه، حياً كان، أو ميتاً، فلمَّا لم يكن في مثل هذا فائدة، لم يجوز أن يكون خبراً.

فصل: وأما قولهم: «الليلةُ الهلال» فمحذوف تقديره: الليلة حدوثُ الهلال، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه؛ لكثرة الاستعمال، وعلم المخاطب به، وإنما يستعمل هذا عند توقع رؤية الهلال، والحال الحاضرة دالة على معناه، وفي هذا الكلام فائدة؛ لأنه قد يجوز أن يحدث، وقد يجوز ألا يحدث / ، فإذا قال الليلة الهلال فقد أفاده حدوث الهلال الذي قد كان يجوز [٧ / ب] ألا يحدث، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقولَ الليلة القمر؛ لأن المخاطب لا يحل هذا فاعرفه إن شاء الله تعالى.

وأما إذا كان المبتدأ غير جثةٍ جاز أن تكون ظروفُ الزمان خبره كقولك: القتالُ يومَ الجمعة؛ لأن القتال قد يجوز أن يكون في هذا اليوم، و (قد)^(١) يجوز ألا يكون، فحصلت في الإخبار به فائدة.

وتقولُ أينَ زيدٌ؟ ، ولا يجوز متى زيدٌ؟ ؛ لأن أينَ من ظروف المكان، ومتى من ظروف الزمان، ولو قلت: متى الخروج لجاز لِمَا عرفتُك.

(فصل^(٢)): وتقول: زيد والله لأكرمَنَّهُ، فيكون زيدٌ مبتدأ، والقسمُ وجوابه خبره، وتقول: «زيدٌ هندٌ أبوها قائمٌ عمرو إليه عنده» فزيدٌ مبتدأ أولٌ، وهندٌ مبتدأ ثانٍ، وأبوها مبتدأ ثالث، وما بعده خبر له، والأبُ وما بعده خبرٌ هِنْدٍ، وهندٌ وما بعدها خبرٌ زيدٍ، والهاء في عنده راجعة إلى زيدٍ، والهاء في إليه

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

راجعة إلى الأب، والضمير في قولك: أبوها، لهند، وإنما تصح المسألة بهذه الرواجع، ولو سقطت واحدة منها بطلت المسألة.

وتقول: «العمران البكران هند أبوها عمرو تكرمه جاريته عندهما من أجلهما»، ففي هذه المسألة خمسة مبتدآت: العمران أول، والبكران ثان، وهند ثالث، وأبوها رابع، وعمرو خامس، فلا بد من خمسة^(١) رواجع فتبتدئ بالمبتدأ الأخير، وهو عمرو فترتب خبره والراجع إليه وتجعله مع خبره خبر الأب، وتجعل الأب وخبره خبراً لهند، وتجعل هنداً وخبرها خبر البكرين، وتجعل البكرين وخبرهما خبر العمرين، والهاء في تكرمه لعمرو وفي جاريته للأب، وضمير المؤنث في الأب لهند، وعندهما للبكرين، ومن أجلهما للعمرين.

ولو قلت عمرو هند زيد أبوه قائم عنده، لم يَجْزُ؛ لأنّه لم يرجع إلى هند من خبرها ذكر، وتصحيح المسألة أن تقول: أبوه قائم إليها عنده، وتقول: «الرجل الغلام زيد يخاصمه من أجله» فهذا على ذلك، وتقول: زيد أبوه عمرو إن تكرمه يأتك عنده، فالجملة التي بعد عمرو خبره، وعمرو وخبره خبر الأب، والأب وما بعده خبر زيد، وتقول: زيد عمرو أخوه يضرب أباه، فزيد مبتدأ أول، وعمرو مبتدأ ثان وأخوه مبتدأ ثالث، ويضرب أباه خبر الأخ، وفي «يضرب» ضمير يعود إلى الأخ، والهاء في «أباه» لزيد وفي «أخوه» لعمرو، ويجوز أن تجعل «أخوه» بدلاً من «عمرو»، وتكون الهاءان راجعتين إلى زيد، وفي ذكر مثل هذه المسائل رياضة ومعونة على استخراج المعاني فتدبر ذلك وقس عليه إن شاء الله تعالى.

(١) في الأصل فلا بد من خمس رواجع.

بَابُ الْفَعْلِ الَّذِي لَا يَتَعَدَّى

اعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل إلى غيره هو الذي لا يدل على مفعول نحو: قام زيد، وذهب عمرو، وجلسْتُ هند، ولا بد لكل فعل من فاعل، إما ظاهر، وإما مضمّر، ومرتبة الفعل أن يكون في اللفظ قبلَ الفاعل، فإذا كان كذلك / كان الفاعل ظاهراً، وإن تقدم الفاعل^(١) على الفعل خرج من أن [٨ / ١] يكون فاعلاً في اللفظ، وأُضْمِرَ الفاعل في الفعل، فإن كان الاسم مفرداً لم يظهر له ضمير، نحو: زيدٌ قام، ففي قام ضمير يرجع إلى زيد، وإن كان الفاعل اثنين أو أكثر ظهر الضمير في الفعل، فتقول: الزيدان قاما، والزيدون قاموا.

وإنما لم يظهر الضمير في الفعل إذا كان الفاعل واحداً، وظهر إذا كان اثنين، أو أكثر؛ لأنه معلوم أن الفعل لا يخلو من فاعل واحدٍ، وقد يجوز أن يَخْلُوَ من الاثنين، أو الجماعة، فاستتر الضمير في الموضع الذي (لا يَشْكُ فيه)^(٢)، وظهر في الموضع الذي يحتاج فيه إلى البيان، وإن كان الفاعل مؤنثاً لحقت فعله علامة التأنيث تقدم أو تأخر، وهي تاء ساكنة كقولك: قامتْ هندٌ، وهندٌ قامتٌ، وليست هذه التاء بضمير؛ لأنها لو كانت ضميراً لم تلحق الفعل قبل ذكر الفاعل، وتلحق هذه التاء ضميرَ الفاعلتين إذا تَقَدَّمَتَا على الفعل، كقولك: الهندان قامتا، فإذا كان الفعل للمتكلم، أو المخاطب سَكَنَ لَامُهُ، وَلَحِقَتْهُ تَاءٌ هي ضميرهما، تكون مضمومةً للمتكلم مذكراً كان أو مؤنثاً، نحو:

(١) في «ق» وإن تقدم الفعل على الفاعل .

(٢) نقص في «ق» .

ضُرِبْتُ، وَذَهَبْتُ، ومفتوحة للمخاطب المذكور نحو ضُرِبْتَ وَذَهَبْتَ، ومكسورة للمؤنث المخاطب نحو: قُتِ وَضُرِبَتْ وَذَهَبَتْ، وكذلك إذا كان الفعل لجماعة متكلمين أو مخاطبين تَسْكُنْ لَامُهُ نَحْوَ قُمْتَ وَقُمْتُمْ، وكذلك تسكن لام الفعل لنون جماعة النساء نَحْوَ قُمْنَ وَذَهَبْنَ.

وإنما وجب إسكان لام الفعل في هذه المواضع؛ لأن هذه الحروف - التي هي ضمائر الفاعلين والفاعلات - هي أسماء ولا بد لها من حركة، فاستثقلوا تَوَالِيَّ أَرْبَعِ متحركات، ولم يَجْزُ إسكان الأَوَّلِ من الكلمة؛ لَأَنَّهُ لَا يُتَبَدَأُ بساكن، ولا إسكانُ الثَّانِي؛ لَأَنَّهُ بِهِ يُعْرَفُ وَزْنُ الكلمة، فلم يَثْبُقْ إِلَّا لَامُ الفعل فَأُسْكِنَ لذلك.

فصل: واعلم أن الفعل لَا يُثَنَّى، وَلَا يُجْمَعُ، وَإِنَّمَا تُثَنَّى وتُجْمَعُ ضمائر الفاعلين التي تلحقه، ولو جاز أن يثنى الفعل (إذا كان^(١) لاثنتين)، ويجمع (إذا كان لجماعة لجاز أن يثنى (ويجمع^(٢)) إذا كان لواحد؛ لأن الفاعل الواحد (قد^(٣)) يتكرر منه الفعل الذي من جنس واحد مرارا، فكان يجب على هذا أن يقال: (زيد قاما^(٣)) و زيد قاموا إذا تكرر منه القيام، فَلَمَّا بطل هذا علمنا أن التثنية، والجمع إنما يلحقان ضمائر الفاعلين، دون أفعالهم، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الفاعل في حكم العربية هو: ما بُنِيَ عَلَى فِعْلٍ صِيغَ لَهُ عَلَى طَرِيقَةِ «فَعَلَ»، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ مُوجِبًا، أَوْ مُنْفِيًا، أَوْ

(١) نقص في الأصل و «ق» .

(٢) نقص في الأصل و «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

مُسْتَفْهَأً عَنْهُ؛ لِأَنَّ الْفَاعِلَ مَبْنِي عَلَى الْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ فِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ كُلِّهَا،
تَقُولُ: قَامَ زَيْدٌ، وَمَا قَامَ زَيْدٌ، وَسَيَقُومُ زَيْدٌ، وَهَلْ قَامَ زَيْدٌ؟ فَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ
بِالْفِعْلِ الَّذِي قَبْلَهُ عَلَى مَا ذَكَرْنَا.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ إِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يَكُونَ الْفَاعِلُ مَرْفُوعًا - وَإِنْ تَفَيَّ عَنْهُ الْفِعْلُ - ؛
لِأَنَّ النَّفْيَ يَقَعُ عَلَى حَدِّ الْإِيجَابِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: قَامَ زَيْدٌ، ثُمَّ نَفَيْتَ
أَدَخَلْتَ حَرْفَ النَّفْيِ عَلَى هَذَا الْفِعْلِ الَّذِي عَمِلَ فِي الْأَسْمِ الَّذِي بَعْدَهُ، فَلَمْ يُبْطِلِ
الْحَرْفُ عَمَلَهُ عَمَّا كَانَ / عَلَيْهِ قَبْلَ دَخُولِهِ؟ وَكَذَلِكَ الْاسْتِفْهَامُ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ [٨ / ب]
تَصَبُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فصل: واعلم أن الأفعال على ضربين:

أحدهما: ما يجعل حديثاً عن فاعله في الحقيقة نحو قَامَ زَيْدٌ، وَجَرَى
الْفَرَسُ، وَذَهَبَتْ هِنْدٌ، وَمَا أَشْبَهَ هَذَا.

وَالْآخَرُ: مَا جَعَلَ حَدِيثاً عَنْ غَيْرِ فَاعِلِهِ فِي الْحَقِيقَةِ نَحْوُ: مَاتَ زَيْدٌ،
وَسَقَطَ الْحَائِطُ، وَرَخِصَ السَّعَرُ، وَاشْتَدَّ الْحَرُّ، وَسَكَنَ الْبَرْدُ، فَهَذِهِ الْأَفْعَالُ وَمَا
أَشْبَهَهَا جَعَلَتْ حَدِيثاً عَنْ غَيْرِ فَاعِلِهَا فِي الْحَقِيقَةِ؛ لِأَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ يُمِيتُ
زَيْدًا، وَيُسْقِطُ الْحَائِطَ، وَيُرَخِّصُ السَّعَرَ (وَيُشَدُّ الْحَرَّ^(١)) وَيُسْكِنُ الْبَرْدَ، وَإِنَّمَا
رُفِعَتْ هَذِهِ الْأَسْمَاءُ بِهَا وَإِنْ لَمْ تَكُنْ فَاعِلِهَا فِي الْحَقِيقَةِ، لِأَنَّهَا لَمَّا جَعَلَتْ^(٢)
حَدِيثاً عَنْهَا - كَمَا يَكُونُ الْفِعْلُ حَدِيثاً عَنْ فَاعِلِهِ فِي الْحَقِيقَةِ - أَجْرِي هَذَا
مَجْرَى^(٣) ذَلِكَ، فَاعْرِفْهُ تَصَبُّ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فصل: واعلم أن من العرب من يقول: قَامَا أَخَوَاكَ، وَقَامُوا إِخْوَتَكَ،

(١) نقص في «ه» و«ق» .

(٢) في «ق» لأنها إنما جعلت.

(٣) في «ه» : أجرى هذا المجرى.

وذهبنَ جواريكَ فيلحقُ الفعلَ علامةَ التثنية والجمع كما يلحقه علامةُ التأنيث في قولك: قامتُ هندٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوى الَّذِينَ^(١) ظَلَمُوا﴾، وقال الفرزدق:

ولكن دِيافِيَّ أبوه وأُمُّه بِحُورَانٍ يَعِصُرْنَ السَّلِيْطَ^(٢) أَقَارِبُهُ
فهذا يحتمل ثلاثة^(٣) أوجه: -

أحدها: أن يكون التقدير: أخواك قاما، وجواريكَ ذَهَبْنِ، فتكون هذه الأفعال أخبارا مقدمة، والأسماء التي بعدها رَفْعٌ بالابتداء.

والثاني: أن تكون هذه الأسماء بدلا من الضمائر التي قبلها.

والثالث: أن تكون هذه الحروف علاماتٍ تُؤذِنُ أَنَّ الفعلَ لاثنين أو جماعة، وليست بأسماءٍ مضمرة، كما تُؤذِنُ التاءُ في قولك: قامت هندٌ، أن الفعلَ لمؤنثٍ، والاختيار أن تقول: قام إخوتك، وقام أخواك، ولا تُلْحِقُ الفعلَ علامةَ التثنية والجمع.

والفرق بين هذا وبين قامت هندٌ، أن التأنيث لازم للاسم لا يفارقه، والجماعة قد تفتقرُ فيخبرُ عن كل واحد منهم على الانفراد^(٤)، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) الآية ٣ من سورة الأنبياء.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٣٦، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٢٨٥، والخصائص ج ٢ ص ١٩٤ والمخصص ج ١٦ ص ٨٠، والحزانة ج ٢ ص ٣٨٦ و ج ٣ ص ٢٩٣، ٤٣٤، و ج ٤ ص ٥٥٤ وابن يعيش ج ٣ ص ٨٩ و ج ٧ ص ٧ ومعجم الهوامع ج ١ ص ١٦٠ والدرر اللوامع ج ١ ص ١٤٢ وديوانه ص ٥٠ ومعجم شواهد العربية ص ٤٢ هجو بهذا عمرو بن عفراء، ديافي: منسوب إلى دياف، وهي قرية بالشام. حُورَان: من مدن الشام أيضا. السليط: الزيت، والشاهد فيه: إلحاق الفعل ضمير جمع الإناث، وأتى به مؤنثا لأنه أراد الجماعات.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٣٦ - ٢٣٧ وابن يعيش ج ٣ ص ٨٧ - ٨٩.

(٤) في «ر» على الأفراد.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد

إِعلم أن الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد هو الذي يدل على مفعول واحد، نحو قولك: أكرم زيدَ عمراً، وضرب عبدُ الله أباك.

واعلم أنَّ الفعل الذي لا يتعدى متى نقلته من «فَعَلَ» إلى «أَفْعَلَ» دخل في هذا الباب، فتعدى إلى مفعول واحد كقولك: ذهب زيد ثم تقول: أذهب زيدَ عمراً، وكذلك: قام زيد، ثم تقول: أقمت^(١) زيداً، فهذا مُطَرِّدٌ في القياس، فاعرفه إن شاء الله.

فصل: واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل والذي يتعداه جميعاً يشتركان في التعدي إلى الزمان، والمكان، والمصدر، والحال، نحو قولك: قام زيد قياماً يومَ الجمعة عندك ضاحكاً، وكذلك تقول: أكرم زيدَ عمراً إكراماً اليومَ خلقك مُستبشراً.

[١ / ١] وإنما وجب أن يشتركا في التعدي إلى هذه الأربعة؛ لأن كل فعل فهو دال بصيغته على مصدر وزمان، ولا بد من أن يكون في مكان، ولا بد من حال يكون فاعلُ ذلك الفعلِ عليها، فلَمَّا اشتركا في الدلالة على هذه الأشياء اشتركا في التعدي إليها، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) في الأصل: أقام زيدَ عمراً.

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما
اعلم أن هذا الفعل على ضربين:

(أحدهما^(١)) : أن يتعدى إلى مفعولين، وأحد المفعولين فاعِلٌ في المعنى،
وذلك نحو قولك: أعطيتُ زيدا ديناراً، وألبستُ عمراً ثوباً، ألا ترى أن معناه
أخذ زيدا ديناراً، ولبسَ عمرو ثوباً؟ ، ومنه عَرَفْتُ زَيْدًا أَخَاكَ، كان الأصل:
عَرَفَ زَيْدٌ أَخَاكَ.

وكذلك إن نقلت ما يتعدى إلى مفعول واحد من «فَعَلَ» إلى «أَفْعَلَ» صار
من هذا الباب، وتعدى إلى مفعولين، كقولك: ضرب زيدا عمراً، ثم تقول:
أضربتُ زَيْدًا عمراً، وكذلك: كَسَبَ زَيْدٌ المَالَ ثم تقول: أَكْسَبْتُ زَيْدًا المَالَ.

والضرب الثاني: أن يتعدى إلى مفعولين وليس أحدهما فاعلاً، فكان
الأصل أن يتعدى إلى الثاني منها بحرف جر، فحذف منه حرف الجر
استخفافاً، فوصل النصب إلى ما بعده، وذلك قولك: اخترتُ زيدا الرجال،
وسميتُ أَخَاكَ^(٢) زَيْدًا، وكنيته أبا فلان، كان الأصل: اخترتُ زيدا من الرجال،
وسميتُ أَخَاكَ بزید، وكنيته بأبي فلان، قال الله عز وجل: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى
قَوْمَهُ سَبْعِينَ^(٣) رَجُلًا لمِيقَاتِنَا﴾ ، أي من قومه، ومن ذلك قول الشاعر^(٤):

(١) نقص في «ق» .

(٢) في الأصل: وسميتُ زيدا أَخَاكَ.

(٣) الآية ١٥٥ من سورة الاعراف.

(٤) هو حَسِيل بن سَجِيح الضَّبِّي يفتح السين أو سَجِيح بالتصغير. انظر: المبهج في تفسير أسماء شعراء الحماسة

وَبِيضَاءَ مِنْ^(١) نَسَجِ ابْنِ دَاوُدَ نَثْرَةً تَخَيَّرْتُهَا يَوْمَ اللَّقَاءِ الْمَلَابِسَا
أَيَّ مِنَ الْمَلَابِسِ، وَمِنْهُ أَيْضاً قَوْلُ الْآخَرِ^(٢):

أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ ذَنْباً لَسْتُ مُحْصِيَهُ رَبَّ الْعِبَادِ إِلَيْهِ الْوَجْهُ^(٣) وَالْعَمَلُ
أَيَّ أَسْتَغْفِرُ اللَّهَ مِنْ ذَنْبٍ، وَمِنْهُ: وَعَدْتُ زَيْداً خَيْراً وَشِراً، أَيَّ بِخَيْرٍ وَشَرٍّ، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ^(٤) الْحَسَنَى﴾ أَيَّ بِالْحَسَنِ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿النَّارُ^(٥)
وَعَدَهَا اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ أَيَّ وَعَدَهَا بِهَا.

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أَعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وقد عثرت عليه ضمن مقطوعة من ثمانية أبيات في شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ص ٥٦٧، وقبله مباشرة بيت آخر سيستشهد به الصيري في باب «الصفات المشبهة باسم الفاعل» ص ٢٣٧، وهذا الشاهد هو:

بِطَّرِدَ لِنْدُنِ صَحَّاحَ كَعُوبٍ وَه
وَذِي رُونَقٍ غَضِبَ يَقْلُدُ الْقَوَانِسَا
وهذا الشاهد الأخير في ابن يعيش غير منسوب، وقد خَرَجَ صاحب معجم شواهد العربية من ابن يعيش فقط ولم ينسبه بل عزاه إلى مجهول علماً بأنه محقق شرح حماسة أبي تمام للمرزوقي مع زميل له، وأنبه على ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

بيضاء من نسج ابن داود: هي الدرع النقية من الصدا ونسبها إلى داود لأنه أَوَّلُ مَنْ اشْتَغَلَ بِعَمَلِ الدَّرْعِ، وَانْتَصَبَ الْمَلَابِسَ عَلَى الْمَفْعُولِ، لِأَنَّ الْفِعْلَ بَعْدَ حَذْفِ الْجُرْمِ وَصَلَ إِلَيْهِ فَنَصَبَهُ. نَثْرَةٌ: الدَّرْعُ النَّثْرَةُ هِيَ السَّلْسَةُ الْمَلْبَسُ، وَقِيلَ هِيَ الدَّرْعُ الْوَاسِعَةُ، وَإِنَّا جَرَّ «نَثْرَةً» لِأَنَّهَا صِفَةُ لِبِيضَاءِ الْحُرُورَةِ بِالْعَطْفِ عَلَى قَوْلِهِ: بِمُطَرِّدٍ فِي الْبَيْتِ السَّابِقِ

(٢) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لا يعلم قائلها، والمشهور أن هذه الأبيات خمسون كما أشار إلى ذلك كل من الجرمي والمازني، وقد نشر الدكتور رمضان عبد التواب بحثاً جيداً حول هذه الأبيات سماه «أسطورة الأبيات الخمسين في كتاب سيبويه» وهو في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ج ٢ مجلد ٤٩ ربيع الأول سنة ١٣٩٤هـ، إبريل سنة ١٩٧٤م من صفحة ٦١ إلى صفحة ١٠٤، وقد أثبت الباحث أن هذه الأبيات بلغت في كتاب سيبويه خمسة وثمانين ومائتي بيت منها خمسة عشر بيتاً نُسِبَتْ إِلَى قَبِيلَةِ الشَّاعِرِ كَمَا فِي قَوْلِ سِيبَوَيْهِ: وَقَالَ رَجُلٌ مِنْ بَاهِلَةَ، وَقَدْ وَفَّقَ الْبَاحِثُ فِي نِسْبَةِ كَثِيرٍ مِنْ هَذِهِ الْأَبْيَاتِ إِلَى قَائِلِيهَا، وَانْظُرْ فِي تَخْرِيجِ الشَّاهِدِ: سِيبَوَيْهِ ج ١ ص ١٧ وَالْمُقْتَضَبُ ج ٢ ص ٣٢١، وَج ٤ ص ٣٣١ وَالْإِيضَاحُ فِي عِلَلِ النَّحْوِ ج ١ ص ١٣٩ وَالْأَصُولُ ج ١ ص ٢١٢ وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ج ١ ق ٢ ص ٥، وَابْنُ يَعِيشَ ج ٧ ص ٦٣ وَج ٥ ص ٥١ وَالْخَزَانَةُ ج ١ ص ٤٨٦ وَشَذُورُ الذَّهَبِ ص ٣٧١، وَالْمَعْمَجُ ج ٢ ص ٨٢ وَالْدَّرَجُ ج ٢ ص ١٠٦، وَالتَّصْرِيحُ ج ١ ص ٣٩٤ وَالْأَشْعُوْنِي ج ٢ ص ١٢٤، وَمَعْمَجُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٩٢.

(٣) فِي «ق»: إِلَيْهِ الْقَوْلُ وَالْعَمَلُ، وَهِيَ رَوَايَةٌ فِي الْبَيْتِ.

(٤) الْآيَةُ ١٠ مِنْ سُورَةِ الْحَدِيدِ.

(٥) الْآيَةُ ٧٢ مِنْ سُورَةِ الْحَجِّ

وتقول: كَلْتُ زَيْدًا الطَّعَامَ، وَوَزَنْتُهُ الْمَالَ، وَعَدَدْتُهِ الثِّيَابَ، أَيِ كَلْتُ^(١)
لَهُ، وَوَزَنْتُ لَهُ، وَعَدَدْتُ لَهُ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى ذَكَرَهُ: ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَوْ وَزَنُوهُمْ
يُخْسِرُونَ﴾^(٢) أَيِ كَالُوا لَهُمْ، أَوْ وَزَنُوا لَهُمْ يَخْسِرُونَ.

واعلم أن حذف حرف الجر من هذا الباب لا يُقاس عليه، وإنما يُتَكَلَّمُ
(منه)^(٣) بما تكلمت به العرب ولا يُتَجَاوَزُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ مَرَرْتُ زَيْدًا،
تَرِيدُ: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ؟ وَلَا أَخَذْتُ زَيْدًا مَالًا، تَرِيدُ: أَخَذْتُ مِنْ زَيْدٍ مَالًا؟.

(١) في «ر» أي كلت لزيد.

(٢) الآية ٢ من سورة المطففين.

(٣) نقص في «ق» و«ر».

باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس لك أن تقتصر على أحدهما

هذا الفعل يدخل على مبتدأ وخبره، والدليل على ذلك: أنك إذا نزعت الفعل عنها وجدتها كلاماً تاماً، وذلك قولك: ظننت أخاك منطلقاً، وخِلْتُ بَكْرًا شاخصاً، وحَسِبْتُ هِنْدًا قائمةً، ورَأَيْتُ مُحَمَّدًا عاليًا، إذا أردت رؤية القلب، وكذلك علمت زيداً مقيماً، ووجدت قومك سائرين إذا أردت وجود القلب، [٩ / ب] وزعمت بشراً فقيهاً، ألا ترى أنك لو حذفْتَ «ظننت» لبقى «أخوك منطلق»، وهذا كلام تام، وكذلك أخواتها إذا حذفتها كان مابعدُها كلاماً تاماً؟.

ولا يجوز في شيء من هذه الأفعال أن يُقْتَصَرَ على أحد المفعولين دون الآخر، والعلّة في ذلك: أنها تدخل على المبتدأ والخبر فلا بد لكل واحد منها من صاحبه، لأن مجموعهما تصح الفائدة للمخاطَب.

واعلم أن هذه الأفعال إذا تقدمت على المفعولين فلا بد من إعمالها فيهما، وإذا توسّطتْ، أو تأخرت جاز إعمالها وإلغاؤها، وإنما كان ذلك كذلك، لأنك إذا ذكّرتَها في أول كلامك فقد اعتمدت عليها، فلا بد من أن تُعْمِلَها.

وإذا توسّطت أو تأخرت فقد بَنِيَتْ كلامك على غيرها، فيجوز أن تنوي بها التقديم فتُعْمِلَها، ويجوز ألا تنوي بها التقديم فلا تُعْمِلَها.

فصل: واعلم أن المفعول الثاني في هذه الأفعال يصح أن يكون اسماً مفرداً، وفِعْلاً للمفعول الأول، وظرفاً، وجملة يعود إلى الأول منها ذِكْرٌ كما ذكرنا في خبر المبتدأ فتقول: حَسِبْتُ زَيْدًا منطلقاً، وحَسِبْتُ زَيْدًا يذهبُ، وحَسِبْتُ عَمْرًا أبوه قائمٌ، وخِلْتُ بَكْرًا في الدار، قال ذو الإصْبَعِ العَدَوَانِي:

أزرى بنا أننا شالتُ نعامتنا فخالني دونه بل خلته دوني^(١)
وقال أبو ذؤيب الهذلي:

فإن تزعميني كنتُ أجهل فيكم^(٢) فإني شريتُ الحلمَ بعدك بالجهلِ
فالنون والياء في تزعميني المفعولُ الأول، وقوله: كنتُ أجهل فيكم جملةٌ في موضع
المفعول الثاني.

ويجوز في جميع هذه الأفعال أن تقتصرَ على الفاعل، ولا تذكر المفعولين
كقولك: «ظننت»، وتسكت، وفي مثل من أمثال العرب «مَنْ يَسْمَعُ^(٣) يَخَلُ»
ففي «يَخَلُ» ضمير فاعل ولم يذكر مفعوليّه.

ويجوز أن تذكر المصدر ولا تذكر المفعولين فتقول: ظننتُ ظناً، كما قال
الله عز وجل: ﴿وَوَظَنْتُمْ ظَنَّ^(٤) السَّوْءِ﴾.

ويجوز أن تقول ظننتُ زيداً شاخصاً، فتضمر المصدرَ، لدلالة الفعل عليه،
ويجوز أن تقول ظننتُ ذاك، فلا تحتاج إلى ذكر اسم آخر، لأن «ذاك» إشارة
إلى المصدر، ويجوز الاختصار على المصدر.

وتقول: ظننتُ أنَّ زيداً قائماً، فإنَّ وما عملت فيه بتقدير اسم واحد

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد اللغة العربية، ولم أهد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة وعثرت
عليه في: أمالي القالي ج١ ص ٢٦٠ ضمن قصيدة طويلة لذي الإصبع، وانظر: الأغاني ج٣ ص ١٠٤، والحكم واللسان (نعم)
وأورده السيوطي عرضاً في شرح شواهد المغني ص ١٤٧. أزرى به: حقره وهونه، شالت نعامتهم: إذا تفرقت كلماتهم
وذهب عزهم وهو شاهد على مجيء المفعول الثاني لخلت ظرفاً.

(٢) وهو من شواهد سيويه ج١ ص ٦١، وانظر: شرح السيرافي ج١ قسم ٢ ص ٢٥٢، ومغني اللبيب ص ٤٣٦،
وشرح شواهد ج١ ص ٢٨٢، ومعجم الهوامع ج١ ص ١٤٨، والدرر اللوامع ج١ ص ١٣١ وديوان الهذليين ص ٩٠، ومعجم شواهد
العربية ص ٣٠٠.

(٣) انظر أمثال القاسم بن سلام ص ١٤ وجمع الأمثال ج٢ ص ٣٠٠ والمغني: من يسمع أخبار الناس ومعاييرهم
يقع في نفسه عليهم المكروه.

(٤) الآية ١٢ من سورة الفتح.

تقديره: ظننت قيامَ زيد، ولو ذكرت قيامَ زيد بعد ظننت لاحتجّت إلى مفعول آخر، ولم تحتج مع «أنّ» إلى مفعول آخر، لأن «أنّ» دخلت على اسم وخبر مذكورين في اللفظ، ثم دخلت «ظننت» عليها فاكتفت بها، لأن ما بعدها اسم وخبر فحصلت الفائدة بذلك، وإذا قلت: ظننت قيامَ زيد، فهو اسم واحد في اللفظ، فلا بد من اسم آخر على ما بينا.

فصل: واعلم أن ظننت لها معنيان:

أحدهما: الشك، والآخر: التُّهْمَةُ.

فإذا كانت ^(١) للشك تعدت إلى مفعولين كما ذكرنا، وإذا كانت للتُّهْمَةُ تعدت إلى مفعول واحد كقولك: ظننت زيدا، أي: اتهمت زيدا، ومن هذا قراءة من قرأ ﴿وَمَا هُوَ عَلَىٰ الْغَيْبِ بِظَنٍّ﴾ أي ^(٢) بمتهم.

وكذلك «وجدت» تكون على معنيين: أحدهما: وجود القلب فتتعدى إلى مفعولين كقولك: وجدت/ عبد الله منطلقاً، والآخر: وجدان الضالة فتتعدى [١٠ / ١] إلى (مفعول) ^(٣) واحد كقولك: وجد زيد ضالته.

وكذلك «عَلِمْتُ» على وجهين: أحدهما: ما ذكرنا نحو: عَلِمْتُ زيدا سائراً،

(١) في «ق»: فإذا كان الشك تعدى... وإذا كان التهمة تعدى إلى مفعول واحد.

(٢) الآية ٢٤ من سورة التكوين و«بظنين» قراءة عبد الله، وابن عباس، وزيد بن ثابت وابن عمر، وابن الزبير، وعائشة، وعمر بن عبد العزيز، وابن جبير، وعروة، وهشام بن جندب، ومجاهد، وابن كثير، وأبو عمرو، والكسائي، ووافقه ابن محيصن واليزيدي انظر: السبعة ص ٦٧٣، والتيسير ص ٢٢٠، وإبراز المعاني ص ٤٩٢، والبحر المحيط ج ٤ ص ٤٣٥، والنشر ج ٢ ص ٣٩٨ - ٣٩٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٣٥ ومعاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢٤٢ - ٢٤٣.

(٣) في اللسان «ظنن»: ... والظنين: المتهم الذي تظن به التهمة، ومصدره الظننة.... ورجل ظنين: متهم من قوم أظنّاء... وقال الفراء: ويقال: (وما هو على الغيب بظنين) أي بضعيف وانظر معاني القرآن للفراء في الموضع السابق.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

والآخر: بمعنى عرُفْتُ فتتعدى إلى واحد كقولك: عَلِمْتُ زَيْدًا، أي عَرَفْتُ زَيْدًا، كما قال الله عز وجل ﴿لَا تَعْلَمُونَهُمُ^(١) اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾ أي لاتعرفونهم الله يعرفهم.

وكذلك «رَأَيْتُ» إذا أردت بها رؤية القلب تعدت إلى اثنين كقولك: رأيت أباك منطلقاً، وإذا أردت رؤية العين تعدت إلى واحد كقولك: رأيت زيدا، أي أبصرته.

وباقى ما ذكرنا في هذا الباب من الأفعال فهو على أصله يتعدى إلى مفعولين؛ لأنها لَيْسَتْ لها إلا معنى واحدٌ فإذا قلت: ظننت زيدا منطلقاً وأردت معنى التهمة، فزَيْدٌ نَصَبٌ بظننت، ومنطلقاً نَصَبٌ على الحال، وإذا أردت معنى الشك فزيد مفعول أَوَّلٌ، ومنطلق مفعول ثانٍ وكذلك الأفعال الأخر التي لكل واحد (منها)^(٢) معنيان.

وتقول: زيد في الدار منطلقاً ظننت، فزيد مبتدأ، وفي الدار خبره، ومنطلقاً حال، وألغيت الظنَّ، لأنه أتى بعد أن مضى الكلام على اليقين.

وتقول: في الدار ظننت زيدا^(٣)، فتلغى «ظننت» لتوسطها كما قال الشاعر^(٤):

(١) الآية ٦٠ من سورة الأنفال.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصل: في الدار ظننت زيدا.

(٤) هو اللعين المنقري.

وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٦١، وانظر الأصول ج١ ص ٢٢٠، والإيضاح العضدي ج١ ص ١٢٥، وابن يعيش ج٧ ص ٨٤، ٨٥، وورد عرضاً في الخزانة ج١ ص ١٢٤ برواية: خلت اللؤم والفشل، ثم قال البغدادي: «وهذا البيت ينشده النحويون: وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور، والصواب ما ذكرنا فإن القصيدة لامية إلا أن يكون من قصيدة أخرى رائية، وذكره الجاحظ في «الحيوان» ج٤ ص ٢٦٦ - ٢٦٧ برواية: وفي الأراجيز جَلَبَ اللؤم والكسل، ولا شاهد فيه على روايته، وانظر أيضاً العيني ج٢ ص ٤٠٤، والهمع ج١ ص ١٥٣، والدرر ج١ ص ١٢٥، ومعجم شواهد العربية ص ١٦٣.

أبالأراجيز يابن اللؤم تُوعِدني وفي الأراجيزِ خلتُ اللؤمُ والخورُ
وإن شئت قلت: في الدار ظننت زيدا على ماقدما، وتقول: حَسِبْتُ بَكراً يظن
أنك منطلق، فبكر مفعول أول، ويظن وما بعده في موضع المفعول الثاني،
وأنك منطلق في موضع مفعولي يظن.

فصل: واعلم أن من الغرب^(١) من يستعمل القول وما تصرف منه استعمال
الظن، فَيَعْمَلُهُ في المفعولين، فيقول: قلتُ زيدا منطلقاً، كما تقول: ظننتُ زيدا
منطلقاً.

ومنهم من يجعل القول بمنزلة الظن إذا اسْتَفْهَمَ المخاطبَ خاصّةً فيقول:
أَقُلْتُ^(٢) زيدا منطلقاً؟ وأتقول عمراً خارجاً؟ على معنى: أظننت؟، وأتظن؟.
فإذا قالوا للمخاطب: أيقول عمرو زيد منطلق؟ حَكُوا ولم ينصبوا.

وإنما نصبوا في الخطاب، ورفعوا في الخبر؛ لأنه كَثُرَ استفهام المخاطب عن
ظنِّ نفسه واعتقاده فيقال له: ماتقولُ في كذا؟ وأتقولُ كذا؟ ولم يكثر استفهامه
عن ظنِّ غيره، فإذا استفهموا المخاطب عن ظنه وقوله نصبوا، وإذا استفهموه عن
ظن غيره رجعوا إلى القول في الحكاية، وقال الكميت في النصب:

(١) هم بنو سليم، انظر سيبويه ج١ ص ٦٢.

(٢) في كتاب سيبويه ج١ ص ٦٢: «... ولم يجعل (قلت) كظننت لأنها إما أصلها عنده أن يكون ما بعدها محكيّاً
فلم تدخل في باب (ظننت) بأكثر من هذا» أي أن سيبويه يقصر استعمال القول بمعنى الظن على صيغة «أتقول»، وعلى
ذلك فالصيرى بقوله: «أقلت» بصيغة الماضي مخالف لسيبويه، ومتبع للسيرافي حيث قال في شرحه ج١ قسم ٢ ص ٣٥٧:
«وفيه من يجعله بمنزلة الظن إذا استفهم المخاطب خاصة فنقول: أقلت زيدا منطلقاً، وأتقول زيدا منطلقاً على معنى
أظننت زيدا منطلقاً، وأتظن زيدا منطلقاً»، وانظر ابن يعيش ج١ ص ٧٩، وقال السيوطي في الهمع ج١ ص ١٥٧: «...
وزهب السيرافي إلى جواز إعمال الماضي بشروط المضارع وفي التصريح ج١ ص ٢٦٢: «... وسوى به السيرافي «قلت»
بالمخاطب، وسوى به الكوفي «قل» فيجوز على قولها إعمال الماضي المسند إلى تاء المخاطب» ونقل الصبان كذلك رأي
السيرافي في حاشيته على الأشموني ج٢ ص ٤٣. وهذا مما يقوي ما ذهب إليه من وجود علاقة التلمذة بين السيرافي
والصيرى.

أَجْهًا لَا تَقُولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أَيْيَك أَمْ مُتَجَاهِلِينَ؟^(١)
بمعنى: أَجْهًا لَا تَظُنُّ؟.

وقال عُمَرُ بْنُ أَبِي رَبِيعَةَ (الْمُخْزُومِي)^(٢):

أَمَّا الرَّحِيلُ فَدُونَ بَعْدِ غَدٍ فَتَى تَقُولُ الدَّارَ تَجْمَعُنَا؟^(٣)
قال سيبويه^(٤): «وإن شئت رفعت بما^(٥) نصبت».

يعني إن شئت حكيتَ بعد القول في الاستفهام، ولم تجعله في مذهب أَتَظُنُّ
فقلت: أَتَقُولُ: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، على الحكاية، لأنَّ الحكاية مذهب الأكثر، فاعرف
ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٦٢ وانظر: المقتضب ج٢ ص ٢٤٩، وشرح السيرافي ج١ قسم ٢ ص ٣٦٠،
والخزانة ج١ ص ٤٢٣، وج٢ ص ٢٣. والعيني ج٢ ص ٤٢٩، والهمع ج١ ص ١٥٧، والدرر ج١ ص ١٤٠، والتصريح ج١
ص ٢٦٣؛ والأشعوني ج٢ ص ٤٣، ومعجم شواهد العربية ص ٣٨٦. ولم أعر عليه في الهاشميات.
(٢) نقص في «ق».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٦٢، وانظر المقتضب ج٢ ص ٢٤٩، والجل ج١ ص ٣١٤، وشرح السيرافي ج١
قسم ٢ ص ٣٦٠، والخزانة ج١ ص ٤٢٣، والعيني ج٢ ص ٤٣٤، والتصريح ج١ ص ٢٦٢، واللسان (رحل) ودويوانه: ص ٤٣٤
طبع دار النشر ببيروت ١٣٩٨هـ. والشاهد فيه إعمال «تقول» عل «تظن» لأنها بمعناها لأنه أراد اعتقاد القلب.
(٤) انظر الكتاب ج١ ص ٦٢.

(٥) في شرح السيرافي ج١ قسم ٢ ص ٣٦٠: «قال أبو عثمان: غلط سيبويه في قوله «وإن شئت رفعت بما نصبت»
لأن الرفع بالحكاية، والنصب بإعمال الفعل، يريد أبو عثمان: أنك إذا قلت: زَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، فزيد مرفوعٌ بالابتداء، وإذا
قلت: أَتَقُولُ زَيْدًا مُنْطَلِقًا فهو منصوبٌ بالفعل، فقال المجيب عن سيبويه: إن هذا لا يذهب على من هو دون سيبويه، ولم
يَغْزِ سيبويه هذا المغزى، إنما أراد وإن شئت رفعت في الموضع الذي نصبت، ولم يعرض لذكر العامل كما تقول: زيد
بالبصرة، وإنما تريد: في البصرة، وقد يجوز أن يكون المعنى: وإن شئت رفعت مانصبت، والباء زائدة، كما قال تعالى:
(تَبَّتْ بِالْدهن).

باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين

وهو: أَعْلَمْتُ، وَأَرَيْتُ، وَنَبَّأْتُ وَأُنَبَّأْتُ، وَخَبَّرْتُ، وَأُخْبِرْتُ، وَحَدَّثْتُ، وهذه (الأفعال)^(١) على ضربين:

أحدهما: ما كان متعدياً إلى مفعولين لا يجوز الاقتصار فيه على أحدهما من الأفعال التي في الباب الذي قبل هذا فَيُنْقَلُ إلى هذا الباب.

ومعنى النقل: أن تُدْخِلَ في أول الفعل الثلاثي همزةً فتنتقله من «فَعَلَ» إلى «أَفْعَلَ»، فإن نقلت «فَعَلَ» مما لا يتعدى إلى «أَفْعَلَ» تعدى إلى مفعول واحد، نحو قام زيد، وأَقَمْتُ زيدا

وإن نقلت «فَعَلَ» مما يتعدى إلى مفعول واحد هذا النقل، تعدى إلى اثنين، نحو: ضرب زيد عمراً، ثم تقول: أَضْرَبْتُ زيدا عمراً، وهذان الضربان قد تقدما.

فإن نقلت «فَعَلَ» مما يتعدى إلى مفعولين تعدى إلى ثلاثة مفعولين، وهو الذي نذكر في هذا الباب، وذلك في فعلين تُقْلَا من الباب الذي قبل هذا وهما: «عَلِمَ» و «رَأَى»، تقول: أَعْلَمْتُ زيدا عمراً أَخَاكَ، وَأَرَيْتُ بِشِراً أَبَاهُ مِنْطَلَقاً، وكان الأصل: عَلِمَ زيدٌ عمراً أَخَاكَ، وَرَأَى بِشِراً أَبَاهُ مِنْطَلَقاً، فَلَمَّا نقلتها يَدْخُلُ الهمزة في أولها وجب أن يصير الذي كان فاعلاً مفعولاً على القياس الذي ذكرناه.

(١) نقص في «ر» و «ق».

وكان الأخفش^(١) يُجيز^(٢) القياس على هذين^(٣) الفعلين وينقل باقي الأفعال السبعة المذكورة في الباب الذي قبل هذا فيقول: أَظُنُّتُ زيدا عمرا منطلقاً، وَأَزَعَمْتُه أخاه سائراً، وكان الأصل: ظَنَّ زيدا عمرا منطلقاً، وزعم زيد أخاه سائراً.

وغيره من النحويين لا يتجاوز ما قالته العرب وهو: أَعْلَمْتُ، وَأَرَيْتُ. فأما الضرب الثاني من ضربَيْ هذه الأفعال فهي الأفعال الخمسة التي بعد أَعْلَمْتُ وَأَرَيْتُ تقول: أَنْبَأْتُ زيداَ عَمراً أَخاك، وَأَخْبَرْتُ زيداَ عَمراً (مقيماً)^(٤) وَخَبَّرْتُ أَخاك أَباهُ ذَاهِباً، وَحَدَّثْتُ بِشْراً مُحَمَّداً سائِراً، وَأَنْبَأْتُ أَبا عبد الله هُنْداً مَقِيَّةً.

والتقدير في هذه الأفعال أن تتعدى بَعْنً، وكان الأصل: أَخبرت عن زيد، وَنَبَّأْتُ عنه، وَحَدَّثْتُ عنه فحذف «عن» ونصب ما بعدها على ما قدمنا^(٥) في حذف حرف الجر.

واعلم أن المفعول الثالث في هذا الباب بمنزلة المفعول الثاني في الباب الذي قبله، فجميع ما جاز في ذلك من اسم، وفعل، وظرف، وجملة فهو هاهنا كذلك، ثم تقول: أَعْلَمْتُ زيداَ بِشْرا يقوم، وَأَرَيْتُ محمداَ أخاه أبوه منطلق، وَأَنْبَأْتُ بكرا محمداً في الدار وقال الحارث بن حِزَّةَ اليَشْكُري:

(١) هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة وهو الأخفش الأوسط، وينصرف إليه الحديث إذا ذكر الأخفش دون وصف، قال عنه السيرافي: «وهو أحق أصحاب سيبويه» له عدة كتب ذكرها المترجمون له، منها: «الأوسط في النحو» و«تفسير معاني القرآن»، توفي سنة إحدى وعشرين ومائتين، وقيل سنة خمسة عشرة ومائتين، انظر: المعارف لابن قتيبة ص ٢٣٧ - ٢٣٨ وأخبار النحويين البصريين ص ٣٩ والفهرست ص ٧٨ ووفيات الأعيان ج ٢ ص ١٢٢.

(٢) في «ق»: يجري القياس.

(٣) انظر: الرضي على الكافية ج ٢ ص ٢٤٧ وابن يعيش ج ٧ ص ٦٥ - ٦٦ والصبان على الأشموني ج ٢ ص ٤٩ وانظر أيضاً: «أبو الحسن الأخفش وأثره في النحو للدكتور طه الزيني ص ١٩٠، ١٩١.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر ص ١١٠ من التبصرة فيما سبق.

أَوْ مَنَعْتُمْ مَا تَسْأَلُونَ فَمَنْ حَدَّثْتُمُوهُ لَهُ عَلَيْنَا الْعَلَاءُ^(١)
 فضير المخاطبين في «حَدَّثْتُمُوهُ» المفعول الأول، وقد أُقِيمَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِيهَا لَمْ يَسَمَّ
 فاعله، والهاء التي بعده المفعول الثاني، وله علينا العلاء جملة في موضع
 المفعول الثالث.

ويجوز أن تقتصر في هذا الباب على المفعول الأول، لأنه بمنزلة الفاعل في
 الباب الذي قبله، فتقول: أَعْلَمْتُ زَيْدًا، وَأَرَيْتُهُ، وَلَا تَذَكَّرُ مَا الَّذِي أَعْلَمْتَهُ
 وَأَرَيْتُهُ^(٢) كَمَا تَقُولُ أُعْطِيتُ زَيْدًا، وَلَا تَذَكَّرُ مَا الَّذِي أُعْطِيتَهُ^(٣). [١١ / ١]

ويجوز أن تحذف المفعول الأول وتأتي بالمفعولين الآخرين إذا كان في
 الكلام دليل عليه، ولم يَتَوَهَّمْ أَنْ الْحَذُوفَ هُوَ الثَّانِي أَوِ الثَّالِثُ، فتقول:
 أَعْلَمْتُ بِشْرًا خَارِجًا، وَلَا تَذَكَّرُ مِنَ الَّذِي أَعْلَمْتَهُ، كَمَا تَقُولُ: أُعْطِيتُ دَرَاهِمًا، وَلَا
 تَذَكَّرُ مِنَ الَّذِي أُعْطِيتَهُ.

ولا يجوز أن تحذف المفعول الثالث وتأتي بالأول والثاني، لأنَّ المفعول
 الثالثَ خَبَرَ عَنِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي، فَلَا بَدَّ مِنْهَا كَمَا ذَكَرْنَا فِي الْبَابِ الَّذِي قَبْلَ
 هَذَا.

فصل: واعلم أنك إذا قلت: سَرَقَ زَيْدٌ عَمْرًا ثَوْبًا الْيَوْمَ، ففيه وجهان:

يجوز أن تجعل «الْيَوْمَ» مفعولاً به على سعة الكلام، فيكون من هذا
 الباب، ويجوز أن تجعله ظرفاً، فيكون من باب اخترت الرجال زيدا، لأنه

(١) وهو من شواهد السيرافي في شرح كتاب سيبويه ج١ ص ٢٣، وانظر: ابن يعيش ج٧ ص ٦٥ - ٦٦
 والعيني ج٢ ص ٤٤٥، والهمع ج١ ص ١٥٩، والدرر اللوامع ج١ ص ١٤١، والصبان على الأشموني ج٢ ص ٤٨، ومعجم
 شواهد العربية ص ٢٢.

(٢-٢) نقص في «ر».

(يكون)^(١) تقديره: سرق زيد من عمرو ثوبا، ثم تحذف حرف الجر، وتنصب عمرا.

ومعنى قولنا مفعول على سعة الكلام هو أن تُعَدِّيَ الفعل إلى الظروف كما تُعَدِّيهِ إلى سائر الأسماء من غير تقدير (حذف)^(١) حرف الجر وذلك أن كل ظرف فهو مقدر بـ «في».

فإذا قلت سار زيد يوم الجمعة (أو)^(٢) سار ليلة كذا) أو قام عمرو خلفك فتقديره: سار في يوم الجمعة، وقام في خلفك، فيجوز أن تحذف «في» من التقدير، ويُشَبَّه بالمفعول الذي يُحذف منه حرف الجر.

فإذا قدمت اليوم في مسألتك هذه، وأضرته على أنه ظرف فتقديره: اليوم سرق زيد عمرا ثوبا فيه، وإن جعلته مفعولا على سعة الكلام قلت: اليوم سرقه زيد عمرا ثوبا كما قال حميد بن ثور الهلالي:

وَقَامَتْ بِأَثْنَاءِ مِنَ اللَّيْلِ سَاعَةً سَرَاها الدَّوَاهِي وَاسْتَنَامَ الْخَرَائِدُ^(٣)
أَي سَرَى فِيهَا كُل دَاهِيَةٍ، وَهَذَا يُحْكَمُ فِي بَابِ^(٤) الظُّرُوفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وتقول: الْيَوْمَ أُعْطِيْتُهُ عَمْرًا دِينَارًا، فَتُعَدِّي أُعْطِيْتُ إِلَى ثَلَاثَةِ (مَفْعُولِينَ)^(٥) أَحَدَهَا ضَمِيرُ الْيَوْمِ الَّذِي جَعَلْتَهُ مَفْعُولًا عَلَى السَّعَةِ.

(١) نقص في «ق».

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من (ر) وفي (ق) : أو سار زيد ليلة كذا

(٣) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدته في اللسان (نوم) وانظر: ديوان حميد بن ثور ص ٧١. استنام: بمعنى نام أي نام الخرائد، والخرائد جمع خريدة، والخريدة، والخريد، والخرود من النساء: البكر التي لم تمس قط وقيل: هي الحيضة، الطويلة السكوت، الخافضة الصوت، الخفرة، المسترة، قد جاوزت الإعمار ولم تُنفس. انظر اللسان (خرد).

(٤) انظر ص ٣٠٤ فيا يأتي من التبصرة.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

ومن النحويين^(١) من لا يميز أن يُعَدِّيَ الفعلَ الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين إلى الظرف على سعة الكلام، لأنه يصير متعدياً إلى أربعة مفعولين، وليس فعلٌ يتعدى إلى أربعة مفعولين، وإذا انتهى الفعل في التعدد إلى ثلاثة مفعولين جاز أن يتعدى بعدها إلى المصدر، وظرف الزمان، والمكان، وظرف الحال، والمفعول له، فيصير الفعل على هذا متعدياً إلى ثمانية مفعولين كقولك: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا مُنْطَلِقًا إِعْلَامًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ عِنْدَكَ ضَاحِكًا حِذَارًا^(٢) شَرَّهُ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) انظر ابن يعيش ج ٧ ص ٦٨.

(٢) في «ر» مخافة شره.

بَابُ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ

اعلم أن المذموم الذي لم يسم فاعله يجري مجرى الفاعل في أنه يبنى على
فِعْلٍ صِيغَ له على طريقة «فَعِلَ» كما يُبنى الفاعل على فِعْلٍ صِيغَ له على طريقة
«فَعَلَ» و (في^(١)) أنه يُجْعَلُ (الفعل^(٢)) حديثاً عنه، كما يُجْعَلُ حديثاً عن الفاعل،
وفي أنه تصح به وبفعله الفائدة ويحسن السكوت عليهما كما كان ذلك في
الفاعل.

[١١ / ب] وكل فعل كان / يتعدى إلى واحد فإذا نقلته إلى ما لم يسم فاعله لم يتعد^(٣)
كقولك فيما سمي فاعله: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، فإن لم^(٤) تسم الفاعل صَغَتَ الفعل
على بناء «فَعِلَ»، وحَذَفْتَ الفاعل، وأَقَمْتَ المفعول به مَقَامَ الفاعل، فتقول:
ضَرَبَ عَمْرٌو، فلا يتعدى إلى مفعول آخر؛ لأنه لا يدل على مفعول غير الذي قد
أقيم مَقَامَ الفاعل.

فإن نقلت ما كان يتعدى إلى اثنين فيما سمي فاعله إلى ما لم يسم فاعله
تعدى إلى واحد تقول: أُعْطِيَ زَيْدٌ دَرَاهِمًا، وكُسِيَ بَكْرٌ ثَوْبًا.

وكذلك ما يتعدى إلى ثلاثة إذا صَغَتَ لِمَا لَمْ يسم فاعله تعدى إلى اثنين^(٥)
كقولك: أُعْطِيَ زَيْدٌ عَمْرًا أَخَاكَ، (وَبُنْتُ أَخَاكَ^(٦) أبا فلان)، وهذا عكس ما تقدم من

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : لم يتعد.

(٤) في «ق» : فإن رددته إلى ما لم يسم فاعله صغت الفعل....

(٥) في «ر» تعدى إلى واحد.

(٦) نقص في «ق» .

تَقُلْ «فَعَلَ» إلى «أَفْعَلَ» ؛ لَأَنَّ فِي ذَلِكَ تَزِيدُ وَاحِدًا وَاحِدًا، وَفِي هَذَا الْبَابِ تَنْقُصُ وَاحِدًا وَاحِدًا.

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذَا الْفِعْلَ الَّذِي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ يَتَعَدَّى إِلَى الزَّمَانِ، وَالْمَكَانِ، وَالْمَصْدَرِ، وَالْحَالِ، وَالْمَفْعُولِ لَهُ، كَمَا يَتَعَدَّى الْفِعْلُ الَّذِي سَمِيَ فَاعِلُهُ فَتَقُولُ: ضَرَبَ زَيْدٌ ضَرْبًا يَوْمَ الْجُمُعَةِ خَلْفَكَ ضَاحِكًا مَخَافَةَ شَرِّهِ.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ أَنْ يَقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ فِي هَذَا الْبَابِ الْحَالُ، وَلَا الْمَفْعُولُ لَهُ.

أما الحال: فَإِنَّمَا لَمْ يَجْزْ أَنْ يَقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ، لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا نَكْرَةً، وَالْفَاعِلُ قَدْ يُضْمَرُ، وَالْمُضْمَرُ مَعْرُفَةٌ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزْ أَنْ يَقَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ.

فأما المفعول له: فَكَانَ أَصْلُهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ بِاللَّامِ كَقَوْلِكَ: جِئْتُ لِمَخَافَةِ الشَّرِّ، ثُمَّ حُذِفَتِ اللَّامُ، وَالْمَخَافَةُ تَدُلُّ عَلَى مَا حُذِفَ مِنْهَا، فَلَوْ أُقِيمَتْ مَقَامَ الْفَاعِلِ بَطَلَتْ دَلَالَتُهَا عَلَى الْمَحْذُوفِ.

وَأَمَّا «كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ» فَلَا يَجُوزُ عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ^(١) رَدُّهَا إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَالْعِلَّةُ فِي ذَلِكَ أَنْ كَانَ تَعْمَلُ فِي الْمَبْتَدَأِ وَالْخَبَرِ وَقَدْ ذَكَرْنَا أَنَّهُ لَا بَدَ لِلْمَبْتَدَأِ مِنَ الْخَبَرِ، فَلَوْ رَدَدْنَا «كَانَ» إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ لَوَجِبَ أَنْ نَحْذِفَ اسْمَهَا الْمَرْفُوعَ - وَهُوَ الْمَبْتَدَأُ - ، وَنُبْقِيَ الْخَبَرَ، وَلَا بَدَ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا مِنَ الْآخَرِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يَجْزْ رَدُّهَا إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

(١) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ: ص ٥٢١: «... فَذَهَبَ سَيَبُويَه وَالسِّيَرَانِيُّ وَالْكُوفِيُّونَ وَالْكَسَائِيُّ، وَالْفَرَّاءُ، وَهَشَامٌ إِلَى جَوَازِ ذَلِكَ، وَذَهَبَ الْفَارِسِيُّ إِلَى الْمَنْعِ وَهُوَ الَّذِي نَخْتَارُهُ. فَأَمَّا سَيَبُويَه فَقَالَ فِي كِتَابِهِ فَهُوَ كَائِنٌ وَمَكُونٌ، وَلَمْ يَبَيِّنْ مَا الَّذِي يَقُومُ مَقَامَ الْمَحْذُوفِ، وَتَأَوَّلَ الْفَارِسِيُّ وَالْأَعْلَمُ، قَوْلَ سَيَبُويَه «مَكُونٌ»: إِنَّهُ مِنْ «كَانَ» التَّامَّةِ، وَقَالَ ابْنُ طَاهِرٍ وَابْنُ خَرُوفٍ: «مَكُونٌ» مِنَ النَّاقِصَةِ لَا يَتَكَلَّمُ بِهِ، وَإِنَّمَا قَصَدَ سَيَبُويَه أَنَّهَا فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، وَيَسْتَعْمَلُ مِنْهُ مَا لَا يَسْتَعْمَلُ مِنَ الْأَفْعَالِ إِلَّا إِنْ مَنَعَ مَانِعٌ، وَقَدْ نَصَّ الصِّيرِيُّ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ الْبَصْرِيِّينَ الْمَنْعُ مِنْ بِنَاءِ كَائِنِ النَّاقِصَةِ لِلْمَفْعُولِ، وَإِجَازَةُ ذَلِكَ تَنْسِبُ لِلْكُوفِيِّينَ».

والفعل الذي لا يتعدى في تسمية الفاعل إلى مفعول لا يجوز أن يُرد إلى مالم يسم فاعله نحو قوله قام زيد، وجلس عمرو؛ لأن مالم يسم فاعله إنما يُحذف الفاعلُ منه ويصاغ الفعل للمفعول، وليس في هذا الفعل مفعول يقوم مقام الفاعل، فلذلك لم يجوز أن يرد إلى مالم يسم فاعله، فأما قول الأعشى:

وَلَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ أَقْبَلَ جَمْعُهُمْ وَتَأَبَّأُوا إِلَيْنَا مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ
وَقِيمَ عَلَيْنَا بِالسُّيُوفِ وَبِالْقَنَاءِ إِلَى رَايَةٍ مَنْصُوبَةٍ عِنْدَ مَوْسِمٍ^(١)

فإنَّ هذا كان متعديا فيما سُمِّيَ فاعله بحرف الجر، إمَّا «عَلَى» ، وإمَّا «الباء» ، فلذلك رُدَّه إلى مالم يسم فاعله.

فأما «على» فكقولك: قام زيد على الجبل، فإذا رددت هذا إلى ما لم يسم فاعله قلت: قِيمَ على الجبل، كما تقول: غَضِبَ على زيد، كقوله تعالى: ﴿غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾^(٢) وتقديره: غير الذين غَضِبَ عليهم، وغَضِبَ لا يتعدى بغير حرف الجر / ، وكذلك قام لا يتعدى بغير حرف الجر.

وأما الباء فإنها في تعدية الأفعال بمنزلة الهمزة، تقول: قام زيد وأَقَمَّتْهُ، كما تقول: قُمْتُ به، وَذَهَبَ زيد وَأَذْهَبَتْهُ وَذَهَبْتُ به، كما قال الله عز وجل:

﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَارِهِمْ﴾^(٣) وهو بمعنى لأذهب^(٤) سَمْعَهُمْ

(١) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتم إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، والبيتان من قصيدة للأعشى في ديوانه ص ٩٥، ورايتها في الديوان هكذا: -

فَلَمَّا رَأَيْتُ النَّاسَ لِلشَّرِّ أَقْبَلُوا وَتَأَبَّأُوا إِلَيْنَا مِنْ فَصِيحٍ وَأَعْجَمٍ
وَصِيحَ عَلَيْنَا بِالْيَأْطِ وَبِالْقَنَاءِ إِلَى غَايَةِ مَرْفُوعَةٍ عِنْدَ مَوْسِمٍ

ثابوا: رجعوا، وفي اللسان (ثوب): «ثاب الرجل يثوب ثوبا وثوبانا: رجع بعد ذهابه». . والفصح: المنطلق اللسان في القول الذي يعرف جيد الكلام من رديئه، والأعجم: الأخرس... وكل من لا يقدر على الكلام. والموسم: الجمع الكثير، وفي اللسان (موسم): «قال ابن السكيت: «كل جمع للناس كثير هو موسم، ومنه موسم منى» .

(٢) الآية ٧ من سورة الفاتحة.

(٣) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ١٢.

وَأَبْصَرَهُمْ، فَلَمَّا كَانَتْ الْبَاءُ بِمَنْزِلَةِ الْهَمْزَةِ فِي تَعْدِي الْفَعْلِ صَارَ هَذَا الْفَعْلُ
مَتَعْدِيًا إِلَى مَا تَعَلَّقَتْ بِهِ الْبَاءُ، فَيَجُوزُ عَلَى هَذَا: قِيمَ بَزِيدَ، وَذَهَبَ بِعَمْرٍو، كَمَا
تَقُولُ: أَقِيمَ زَيْدًا، وَأَذْهَبَ عَمْرًا.

وتعدية الفعل الذي في البيت فيما سَمِّيَ فاعله على تقدير الباء في قام
القوم علينا بالسيوف، بمعنى أَقَامَ الْقَوْمُ عَلَيْنَا السُّيُوفَ فهذا مُتَعَدٍّ؛ فلذلك رُدَّ
إِلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فاعله، وفيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون قوله «بالسيوف» في موضع رفع بما لم يُسَمَّ فاعله.

والثاني: أن يكون «علينا» في موضع رفع.

والثالث: أن يكون المصدر في موضع رفع؛ لأن الفعل يدل عليه كما
تقول: سِيرَ بَزِيدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، فَتَجُوزُ فِيهِ الْأَوَجَةُ الثَّلَاثَةُ.

فأما إذا لم يتعدَّ الفعلُ فيما سَمِّيَ فاعله إلى مفعول فإنه لا يجوز أن يُصَاحَ
المصدرُ على لفظ ما لم يُسَمَّ فاعله؛ لأنَّه لا فائدة في ذلك؛ لأنَّ كُلَّ فَعْلٍ سَمِّيَ
فاعله، أَوْ لَمْ يُسَمَّ فاعله فهو دالٌّ على مصدره، وإنما يقام المصدرُ مقامَ الفاعل
إذا شُغِلَ الاسمُ الذي تعدى إليه الفعلُ بحرف الجر؛ لأنَّ المصدرَ والظرفَ،
وحروف الجرِّ تتساوى في إقامتها مقامَ الفاعل إذا لم يكن معها مفعول به
صحيح؛ تقول: سِيرَ بَزِيدٌ فَرَسَخَانِ يَوْمَيْنِ، وَإِنْ شئتَ رفعتَ اليَوْمَيْنِ ونصبتَ
الفرسخين، وَإِنْ شئتَ نصبتَها، وجعلتَ بَزِيدَ في موضع رفع بما لم يُسَمَّ فاعله،
وإن شئتَ نصبتَها كُلَّهَا وَقَدَّرْتَ المصدرَ (في^(١)) موضعَ الفاعل.

وتقول: أَرَى عَمْرًا زَيْدًا الْهَلَالَ ابْنَ لَيْلَتَيْنِ، فَإِنْ قَدَّرْتَهُ مِنْ رُؤْيَةِ الْقَلْبِ فَهُوَ
مِنْ بَابِ مَا يَتَعَدَّى إِلَى ثَلَاثَةِ مَفْعُولَيْنِ، فَإِذَا لَمْ يُسَمَّ الْفَاعِلُ رَفَعْتَ أَحَدَهَا

(١) نقص في «ر» .

وتركت الاثنين منصوبين فيكون «زَيْدٌ» اسمٌ مالم يسم فاعله، والهِلالُ المفعول الأول في هذا، وابنُ ليلتين المفعول الثاني^(١).

وإن قَدَّرْتَهُ من رؤية العين تعدَّى في تسمية الفاعل إلى مفعولين كقولك:
أَرَى زَيْدٌ عَمْرًا خالداً، وكان أصله: رأى عَمْرُو خالداً، ثم عَدَّيْتَهُ بالهمزة فصيرت
عمرًا - وهو فاعل - مفعولاً.

فإذا رددت هذا إلى ما يُسمَّ فاعله قلت: أَرَى زَيْدٌ الهَلالَ ابْنَ ليلتين، فزيد
[اسم^(٢) ما] لم يسم فاعله^(٣)، والهِلالُ مفعول مالم يُسمَّ فاعله، وابن ليلتين حال كما
تقول^(٤): رأيت عبد الله جالسا، مِنْ رُؤْيَا العَيْنِ.

وتقول: سَلَبَ الْمُعْطَى أخوه درهمين ثوبين، فيكون^(٥) (الْمُعْطَى)^(٦) اسمٌ مالم
يُسمَّ فاعله في «سَلَبَ»، وأخوه اسم مالم يُسمَّ فاعله في «الْمُعْطَى»؛ لأنَّه في تقدير
الذي أُعْطِيَ أخوه^(٧) و^(٨) درهمين مفعولُ الْمُعْطَى و«ثوبين» مفعول «سَلَبَ».

ويجوز أن ترفع الدرهمين والثوبين على أن تجعلها اسمَ مالم يُسمَّ فاعله في
[١٢ / ب] الفعلين، وتنصب «الأخ» فتقول: سَلَبَ الْمُعْطَى أخاه / درهمان^(٨) ثوبان، وإن
شئتَ رَفَعْتَ أَحَدَهُمَا ونصبتَ الآخر على ما مضى من التفسير.

(١) هنا يبدأ سقط في «ر»، ينتهي في ص ١٣٤.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ وأضفته ليم الكلام وقد سبق له نظير قبل قليل وسيأتي أيضاً له

نظير قريباً والمراد بقوله: اسم مالم يسم فاعله أنه نائب فاعل.

(٣) في «ق»: فزيد مفعول لم يسم فاعله والهِلال مفعول لم يسم فاعله.

(٤) في الأصل: كما يكون.

(٥) في الأصل: «يكون».

(٦) نقص في «ق».

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في «ق» درهمين.

ولو قلت: سَلِبَ بِالْمَعْطَى أَخِيهِ دِرْهَمَانِ ثَوْبَانِ، لَرَفَعْتَ الدَّرْهَمَيْنِ وَالثَّوْبَيْنِ
جَمِيعاً عَلَى مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ؛ لِأَنَّكَ شَغَلْتَ الْاِسْمَيْنِ الْأَوَّلَيْنِ بِالْبَاءِ.

وتقول: ظَنَّ غِلْمَانُكَ قَائِمَةً جَوَارِيَهُمْ، فَعِلْمَانُكَ رَفَعَ «بِظَنَّ» و «قَائِمَةً» مَفْعُولُ
«ظَنَّ» و «جَوَارِيَهُمْ» رَفَعَ بِ «قَائِمَةً» ، وَلَوْ قُلْتَ: ظَنَّ غِلْمَانُكَ قَائِمَاتٍ جَوَارِيَهُمْ،
فَرَفَعْتَ «قَائِمَاتٍ» عَلَى أَنَّهُ خَبَرٌ مُقَدَّمٌ، وَجَوَارِيَهُمْ رَفَعَ بِالْاِبْتِدَاءِ جاز.

وتقول: أَعْلِمَ عَبْدُ اللَّهِ أَبَاهُ خَيْرَ النَّاسِ غُلَامَهُ قَائِمٌ، «عَبْدُ اللَّهِ» رَفَعَ بِأَعْلَمَ،
و «أَبَاهُ» مَفْعُولُ أَوَّلُ و «خَيْرَ النَّاسِ» صِفَةٌ لِلْأَبِ و «غُلَامَهُ قَائِمٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي
مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي.

وتقول: أَنْبَىءَ أَخُوكَ غُلَامَهُ زَيْدًا صَاحِبَ عَمْرٍو ظَانَا مُحَمَّدًا أَبُوهُ مَظْنُونٌ
عَمْرًا أَبَا زَيْدٍ ف «أَخُوكَ» رَفَعَ بِأَنْبَىءَ، و «غُلَامَهُ» مَفْعُولُ أَوَّلُ، و «زَيْدًا» بَدَلٌ مِنْهُ
أَوْ عَطْفٌ بَيَانٍ و «صَاحِبَ عَمْرٍو» صِفَةٌ لَهُ و «ظَانَا» الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِأَنْبَىءَ ، وَمُحَمَّدًا
مَفْعُولُ أَوَّلُ لِلظَّانِ، «وَأَبُوهُ مَظْنُونٌ» مُبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ فِي مَوْضِعِ الْمَفْعُولِ الثَّانِي لِـ
«ظَانٌ» ، وَفِي «مَظْنُونٌ» ضَمِيرٌ قَامَ مَقَامَ الْفَاعِلِ لِمَا (لَمْ) ^(١) يُسَمَّ فَاعِلُهُ، وَعَمْرًا
مَفْعُولُ «مَظْنُونٌ» ، و «أَبَا زَيْدٍ» بَدَلٌ مِنْ «عَمْرٍو» أَوْ صِفَةٌ.

وتقول: حُسِبَ (حُسْبَانٌ) ^(٢) زَيْدٌ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ الظَّانَ أَخَاهُ مَنْطَلَقَةً
جَارِيَتُهُ أَبُوهُ ظَانٌ عَمْرًا فِي دَارِكَ بِاطْلًا.

فَحُسْبَانٌ مُصَدَّرٌ وَهُوَ رَفَعٌ بِحُسْبٍ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يُسَمَّ ^(٣) فَاعِلُهُ، و «زَيْدٌ» فَاعِلُ
«الْحُسْبَانِ» ، فِي الْمَعْنَى وَهُوَ مَجْرُورٌ فِي اللفظ، وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ مَفْعُولُ أَوَّلُ لِحُسْبَانِ،

(١) نقص في (ق) .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) في «ق» : لِأَنَّهُ مَفْعُولٌ مَا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ.

والظانُّ صفةً لأبي عبد الله، وأخوه مفعولٌ أوَّلٌ للظانِّ، و«منطلقة» المفعول الثاني له و«جاريته» رَفْعٌ بمنطلقة و«أبوه ظان» مبتدأ وخبر في موضع المفعول الثاني للمصدر و«عَمْرًا» مفعولٌ أوَّلٌ لظانٍّ و«في دارك» المفعول الثاني له، وقولك: «باطلاً» مفعول «حُسِبَ» كما تقول حُسِبَ قولك (باطلاً)^(١)، فعلى هذا فقس إن شاء الله عزَّ وجلَّ.

(١) نقص في «ق» .

بَابُ الْعَطْفِ^(١)

حروف العطف عشرة: الواو، والفاء، وثم، وأو، وإمّا مكسورة الألف مكررة، وأم في الاستفهام، وحَتَّى، وبَلْ، ولكنْ الخفيفة، ولا.

اعلم أن هذه الحروف تُشْرِكُ الثَّانِيَّ فيما دخل فيه الأوَّلُ من الإعراب، وتختلف معانيها.

فالواو: مَعْنَاهَا الجمع بين الشيئين في الأسماء المختلفة من غير ترتيب، وإنما كانت كذلك؛ لأنها في الأسماء المختلفة بمنزلة التثنية في الأسماء المتفقة كقولك: قام زيد وعمرو، فلو اتفقا لم تحتج إلى الواو وكنت تقول: قام الزيدان، وذهب العمران، ولا تقول قام زيد وزيد، ولا ذهب عمرو وعمرو، فَلَمَّا كانت التثنية لا تُرتَّبُ، وكانت الواو تجري مجراها فيما ذكرنا، وجب ألا تُرتَّبَ أيضاً قال الله عز وجل في قصة واحدة في «البقرة»: ﴿وَادْخُلُوا الْبَابَ^(٢) سُجَّدًا وَقُولُوا حِطَّةً﴾، وقال في «الأعراف» ﴿وقُولُوا حِطَّةً وادْخُلُوا الْبَابَ^(٣)﴾، وهذا يدلُّ على أنها لا تُرتَّبُ.

[١٣ / ١]

والفاء: تُرتَّبُ من غير مهلة كقولك: ذهب زيدٌ فَعَمْرُو.

وَتَمَّ: تُرتَّبُ بمهلة كقولك: جاء زيدٌ ثُمَّ عَمْرُو.

وَأَوْ: تكون على أربعة أوجه: -

(١) في «ق» باب حروف العطف.

(٢) الآية ٥٨ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٦١ من سورة الأعراف.

الأول: أَحَدُ الشَّيْئَيْنِ أَوْ الْأَشْيَاءِ عَلَى الْإِبْهَامِ، والثاني: الشك،
والثالث: التخيير. والرابع: الإباحة.

فأحد الشَّيْئَيْنِ عَلَى الْإِبْهَامِ كَقَوْلِكَ: جَاءَ زَيْدٌ أَوْ عَمْرُو، أردت
أحدهما، وكقوله عز وجل: ﴿وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ﴾^(١)، معناه
والله أعلم: أَرْسَلْنَاهُ إِلَى أَحَدِ الْعَدَدَيْنِ^(٢) عَلَى الْإِبْهَامِ، ومعنى قولي عَلَى الْإِبْهَامِ أَي
مِنْ غَيْرِ تَبْيِينٍ مَا يَقْصِدُ إِلَيْهِ أَنْ يُبَيَّنَ، وذلك أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ إِذَا قَالَ: جَاءَنِي زَيْدٌ
أَوْ عَمْرُو، قَدْ يَجُوزُ أَنْ يَعْلَمَ الَّذِي جَاءَهُ بَعِيْنُهُ، وَإِنَّمَا يُدْخِلُ «أَوْ» فِي كَلَامِهِ لِيُبَيِّنَ
عَلَى السَّامِعِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ لَبِيدٍ:

تَمَنَّى ابْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا وَهَلْ أَنَا إِلَّا مِنْ رَبِيعَةٍ أَوْ مَضْرٍ^(٣)
وقد عَلِمَ لَبِيدٌ أَنَّهُ مِنْ مَضْرٍ وَلَيْسَ مِنْ رَبِيعَةٍ، وَإِنَّمَا أَرَادَ مِنْ إِحْدَى هَاتَيْنِ
الْقَبِيلَتَيْنِ أَفْنَى كَمَا قَنَوُا، وَمِنْهُ قَوْلُ تَوْبَةَ بْنِ الْحَمِيرِ:

وَقَدْ زَعَمْتُ لَيْلَى بَأْتِي فَاجِرٍ لِنَفْسِي تَقَاهَا أَوْ عَلَيْهَا فَجُورُهَا^(٤)

(١) الآية ١٤٧ من سورة الصافات.

(٢) فِي مَعَانِي الْحُرُوفِ لِأَبِي الْحَسَنِ عَلِيِّ بْنِ عِيسَى الرَّمَانِيِّ ص ٧٨: «... فَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى «وَأَرْسَلْنَاهُ إِلَى مِائَةِ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ» فَفِيهِ خَمْسَةُ أَقْوَالٍ، ثَلَاثَةٌ مِنْهَا لِلْبَصْرِيِّينَ: أَحَدُهَا: قَالَ سَيَبَوِيهٌ وَهُوَ أَنَّ «أَوْ» هُنَا لِلتَّخْيِيرِ وَالْمَعْنَى: إِذَا رَأَوْهُمُ الرَّائِي مِنْكُمْ يَخِيرُ فِي أَنْ يَقُولَ: هُمْ مِائَةُ أَلْفٍ أَوْ يَزِيدُونَ.

وَالثَّانِي: حَكَاهُ الصَّيْرِيُّ عَنْهُمْ وَهُوَ أَنَّ «أَوْ» هُنَا لِأَحَدِ الْأَمْرَيْنِ عَلَى الْإِبْهَامِ وَهُوَ أَصْلُ «أَوْ»، قَالَ مُحَقِّقُ كِتَابِ «مَعَانِي الْحُرُوفِ لِلرَّمَانِيِّ»: فِي الْأَعْلَامِ لِلزَّرْكَلِيِّ ثَلَاثَةٌ يَلْقُبُونَ بِالصَّيْرِيِّ، وَأَسْبَقَ الثَّلَاثَةُ لِلرَّمَانِيِّ هُوَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الصَّيْرِيِّ أَبُو الْعَنْبَسِ نَدِمَ الْمُتَوَكِّلَ وَالْمُعْتَمِدَ الْعَبَّاسِيِّينَ... وَلِي قَضَاءُ الصَّيْرَةِ فَنَسَبَ إِلَيْهَا، وَلَمْ أَجِدْ مِنْ مُؤَلِّفَاتِهِ مَا يَشِيرُ إِلَى أَنَّهُ كَانَ مُشْتَغَلًا بِالنَّحْوِ حَتَّى يَسْتَشْهَدَ بِهِ الرَّمَانِيُّ هُنَا.

(٣) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ عَمِيشَ ج ٨ ص ٩٩، وَانْظُرِ الْخَزَانَةَ ج ٤ ص ٤٢٤، وَمَغْنِي اللَّيْسِبِ ص ٥٦٩ - ٥٧٠ وَشَرَحَ

شَوَاهِدَ الْمَغْنِيِّ ص ٣٠٤، وَشَذَوْرَ الذَّهَبِ ص ١٧٠ وَدِيَوَانَ لَبِيدٍ ص ٢١٣ وَمَعْجَمَ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٣٢.

(٤) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ أَبِي عَلِيٍّ الْقَالِي فِي أَمَالِيهِ ج ١ ص ٨٨ وَانْظُرِ أَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٣١٧، وَالْمَغْنِي ص ٦٢ وَشَرَحَ شَوَاهِدَهُ ص ٧٠ وَهَمَّعَ الْهَوَامِعَ ج ٢ ص ١٣٤ وَالدَّرَرُ الْهَوَامِعَ ج ٢ ص ١٨١، وَوَرَدَ عَرْضًا فِي الْخَزَانَةِ ج ٤ ص ٤٢٤، وَانْظُرِ تَرْجُمَتَهُ فِي الْأَغَانِي ج ١١ ص ٢٠٤ وَفِيهَا قِصَّةُ هَذَا الشَّعْرِ وَبَعْضُ آيَاتِ هَذِهِ الْقَصِيدَةِ وَلَيْسَ مِنْهَا الشَّاهِدُ، وَانْظُرِ أَيْضًا مَعْجَمَ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٥٩.

لأن الإنسان إما أن يكون تَقِيًّا فله تُقَاه، وإما أن يكون فاجراً فعليه فجوره، فأو دخلت لأحد الأمرين.

وأما الشك فكقولك: مررت برجل أو امرأة، وصورة «أو» في هذه المسألة والتي قبلها واحدة، إلا أن الفرق بينهما: أن المتكلم في هذه المسألة شاك لا يعلم بأيِّها مرّ، وفي الأولى يعلم أحدهما بعينه، إلا أنه أهما لغرض له في الإيهام.

فأما التخيير: فكقولك: كُلِ السَّمَكِ أَوْ اشْرَبِ اللَّبَنَ، أيْ أَنْتَ مُخَيَّرٌ فيها إن شئت تناولت هذا، وإن شئت هذا.

والإباحة كقولك: جالس الحسن أو ابن سيرين، وتعلّم الفقه أو النحو، أي جالس هذا الضرب من الناس، وتعلم هذا الضرب من العلم.

والفرق بين «أو» في الإباحة وبينها في التخيير: أن المخير متى تناول الاثنين كان عاصياً و (في)^(١) الإباحة إذا تناول أحدهما لم يكن عاصياً.

والفرق بين «الواو» وبين «أو» في قولك: (تعلم الفقه والنحو)^(٢) وتعلم الفقه أو النحو: أن الواو معناها الجمع، فلو تعلّم النحو ولم يتعلم الفقه كان عاصياً؛ لأنّ معناه تعلم هذين و «أو» إن تعلّمهما أو تعلم أحدهما لم يكن عاصياً، وقوله جل وعز ﴿وَلَا تُطِعْ^(٣) مِنْهُمْ آيْماً أَوْ كَفُوراً﴾، جاء على عكس الإباحة؛ لأن الحظر يجب أن يجري على طريق الإباحة، كما أن النفي يجري على حدّ

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢٤ من سورة «الإنسان» .

الإيجاب في قولك: قام زيد، وما قام زيد كأنه قال: لا تَطْعُ (منهم)^(١) الآثم ولا الكفور على اجتماعها أو انفردهما.

و «إما»^(٢) مثل «أو» في هذه المعاني التي ذكرنا.

والفرق بينها: أن «أو» تأتي بعد أن يمضي الكلام على اليقين^(٣) ثم يدركه الشك أو غيره من المعاني التي ذكرنا.

و «إما» يبني المتكلم عليها كلامه على الشك^(٤) من أوله، تقول: جاءني إما زيد، وإما عمرو فيحتمل أن يكون شاكاً^(٥)، ويحتمل أن يكون مُبْهَماً غير شاك، كما ذكرنا في «أو» .

[١٣ / ب] وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ^(٦) وَإِمَّا فِدَاءً﴾ تَخْيِيرٌ؛ لَأَنَّ الْمَنَّ: الْإِطْلَاقُ بِغَيْرِ فِدَاءٍ، وَالْفِدَاءُ أَخْذُ عَوَظٍ، فَلَيْسَ فِيهِ مَنٌّ.

وقوله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِمَّا شَاكِراً^(٧) وَإِمَّا كَفُوراً﴾ إِبَاحَةٌ؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى: إِنْ شَكَرَ فَقَدْ هَدَيْنَاهُ، وَإِنْ كَفَرَ فَقَدْ هَدَيْنَاهُ، وَإِنْ شَكَرْ ثُمَّ كَفَرَ فَقَدْ هَدَيْنَاهُ، وَكُلَّمَا جَاءَتْ «إِمَّا» تَدُلُّ عَلَى الْأَوْجِهَةِ الثَّلَاثَةِ عَلَى مَا فُسِّرْنَاهُ فِيهِ الَّتِي تَكُونُ

(١) نقص في الأصل.

(٢) ذكر ابن هشام لإمّا خمسة معانٍ خامسها التفصيل ومثل له بقوله تعالى: ﴿إِمَّا شَاكِراً وَإِمَّا كَفُوراً﴾ .

وانظر: مغني اللبيب ص ٦٠.

(٣) انظر: معاني الحروف ص ١٣٠.

(٤) انظر: الأصول ج ٢ ص ٥٧، ومعاني الحروف ص ١٣٠، ١٧١ - ١٧٢.

(٥) هذا بداية الوجود بعد انتهاء السقط الذي أشرت إلى حدوثه في «ر» .

(٦) الآية ٤ من سورة محمد ﷺ .

(٧) الآية ٣ من سورة الإنسان.

(٨) انظر: معاني القرآن للقرآء ج ٣ ص ٢١٤.

للإباحة^(١)، هذا قول شيخنا أبي الحسن^(٢) علي بن عيسى النحوي.

و «أم» في الاستفهام على ضربين: أحدهما: متصل، والآخر: منقطع.

فالم متصل: هو أن تكون معادلة لألف الاستفهام بمعنى: أيتها وأيتها،
(٣) كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ بمعنى: أيتها عندك؟ .

والمقطع هو: أن تأتي غير معادلة للألف بغير معنى أيتها وأيتها^(٣)، وذلك
قولك: أزيد في الدار أم خلفك عمرو؛ لأنه لا يمكنك تقرير أيتها عندك في هذا
الكلام، وكذلك إن جاءت بعد الخبر كقول العرب: إنها لإبل أم شاء، ومنه قوله
عز وجل: ﴿أَلَمْ تَنْزِلْ الْكِتَابَ لَا رَيْبَ فِيهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾. أَمْ يَقُولُونَ
أَفْتَرَاهُ.

ويقدرونها إذا كانت منقطعة تقدير «بل» و «الاستفهام»؛ لأن فيها رجوعاً
عن الأول واستئنافاً للثاني، فتقدير قولهم: إنها لإبل أم شاء: إنها لإبل بل أهي

(١) في معاني الحروف للرماني ص ١٣٠: «.. ولها موضع واحد هو الشك، وذلك قولك: أكلت إما خبزاً وإما
تمرّاً، أنت متيقن أنك أكلت أحدهما وشاكّ فيما أكلت منها، والفرق بين «إما» و «أو»: أنك إذا قلت: أكلت إما خبزاً
وإما تمرّاً فقد ابتدأت بالشك وبنيت كلامك عليه، .. والثاني: أن تكون تخييراً.. والثالث: أن تكون إباحتاً» وقال في
ص ١٧١: «.. لأن معناها معنى «أو» في الشك والتخيير والإباحتة وأحد الشئيين على الإيهام، لا فرق بينها إلا من
جهة أنك تبتدئ بإما شاكّاً نحو ضربت إما زيداً وإما عمراً، فإن أتيت بأو دللت على الشك عند ذكر الثاني نحو
قولك: ضربت زيداً أو عمراً» .

(٢) هو علي بن عيسى بن علي بن عبد الله أبو الحسن النحوي، المعروف بالرماني، له مؤلفات كثيرة منها: شرح
كتاب سيبويه، وشرح مقتضب المبرد، وشرح أصول ابن السراج، ورسالة في معاني الحروف مطبوعة بتحقيق الدكتور عبد
الفتاح إسماعيل شلبي، ورسالة في إعجاز القرآن تسمى النكت مطبوعة أيضاً، ولد سنة ست وتسعين ومائتين، وتوفي سنة
أربع وثمانين وثلاثمائة، انظر: شذرات الذهب ج ٣ ص ١٠٩ والمنتظم ج ٧ ص ١٧٦ وإنباه الرواة ج ٣ ص ٢٩٤.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) الآيات ١، ٢، ٣، من سورة السجدة.

شاء؟ ؛ لأن قوله: إنها لإبل إخبار، وهو كلام تام، وقوله: أم شاء؟ استفهام عند شك عرض له، وشاء مرفوع على خبر لا ابتداء محذوف، تقديره: أم هي شاء، وقوله عز وجل: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾^(١) (تقديره)^(٢) بل أيقولون افتراه؟ على جهة الإنكار.

وحق في العطف: بمنزلة الواو، ويكون ما بعدها جزءاً مما قبلها، كقولك: ضربت القوم حتى زيداً، وجاء القوم حتى زيد، ومررت بالقوم حتى زيد، وهي في هذه المواضع كلها بمنزلة الواو، ولها أربعة مواضع نفسرها في باب يفرد لها إن شاء الله تعالى.

ومعنى بل: الإضراب عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يذكر، وإيجاب المعنى للثاني كقولك: ما جاءني زيد بل عمرو، أُضْرِبْتَ عن ذكر زيد، كأنك لم تذكره، وأثبت المجيء لعمرو، وتقول: جاءني زيد بل عمرو، فالنفي والإثبات فيه سواء؛ لأن الأول بمنزلة ما لم تذكره.

ومعنى لكن: الاستدراك بعد النفي، تقول: ما جاءني زيد لكن عمرو، فإن ذكرتها^(٣) بعد إيجاب فلا يجوز الاختصار على اسم واحد بعدها، ولكنك تذكر جملة مضادة لما قبلها، كقولك: جاءني زيد لكن عمرو لم يجيئ، ولا يجوز أن تقول: جاءني زيد لكن عمرو (ثم تسكت)^(٤)؛ لأنهم قد استغنوا ببل في مثل هذا الموضع عن «لكن».

(١) الآية الثالثة من سورة السجدة.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في الأصل: فإن ذكرتها.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

والفرق بين «لكن» و «بل» أن «لكن» لا بد فيها من نفي وإثبات، إن كان قبلها نفي كان بعدها إيجاب، وإن كان قبلها إيجاب كان بعدها نفي، وهذا الحكم ليس يراعى في «بل»؛ لأنه رجوع عن الأول حتى يصير بمنزلة ما لم يُذكر، وما لم تذكره فليس فيه نفي ولا إثبات.

فإن قال قائل: فلم لا يكون جاءني زيد لكن عمرو، على معنى النفي؟ قيل له: لأن النفي لا يكون إلا بعلامة حرف النفي، وليس الإيجاب كذلك فاستغنيت في الإيجاب عن حرف.

وإذا قلت: ما جاءني زيد لكن عمرو، لم تستغنِ / في النفي عن الحرف لما [١٤ / ١] بينا (لك) ^(١).

ومعنى لا: إخراج الثاني مما دخل فيه الأول كقولك: جاءني زيد لا عمرو وضربت الزيدَين لا العمَريَين.

ولا يجوز: ما ضربت الزيدَين لا العمَريَين؛ لأنها لإخراج الثاني مما دخل فيه الأول، فالأول في هذا لم يدخل في شيء فيخرج منه الثاني.

فصل: وحروف العطف لا يدخل بعضها على بعض؛ لأن ذلك يوجب خروج أحدهما عن معنى العطف، فلا يجوز جاءني زيد وثم عمرو؛ لأنه لا يخلو من أن تكون الواو عاطفة أو «ثم» فأثبت لها الحكم استغنيَ به عن الآخر. فأما قولك: ما قام زيد ولا عمرو فالواو هي العاطفة، و«لا» لتأكيد النفي، وكذلك إذا دخلت الواو على «لكن» فالواو هي العاطفة جملة على جملة و«لكن» على معناها في الاستدراك دون العطف كقولك: جاءني زيد ولكن عمرو لم يجيء، «فعمرو» رَفَعَ بالابتداء و«لم يجيء» خبره، كما تقول: جاءني زيد وعمرو لم

(١) نقص في «ق» .

يَجِيءُ، فلو كانت (لكن^(١)) عاطفةً في مثل هذا الموضع لم يجز رفعُ عمروٍ بالابتداء، كما أنك إذا قلت: ما جاءني زيدٌ لكنْ عمرو، لم يكن عمرو مبتدأ، وكان معطوفاً بلكن على ما قبله، وإذا كانت «لكنْ» في إيجاب ما قبلها تخرج عن العطف من غير دخول الواو عليها فإذا أدخلت الواو كان أجدرَ لخروجها عن العطف.

وقد قال سيبويه^(٢): ما مررت برجل صالح (و)^(١) لكن طالح.

فالرفع على تقدير: ولكن هو طالح، وفي هذا بيان أن الواو هي العاطفة، فأما دخول الواو على «إما» في قولك: جاءني إما زيد وإما عمرو، فإما^(٣) هي العاطفة دون الواو.

والدليل على ذلك أن الواو لو كانت العاطفة في هذه المسألة لتناقض^(٤)

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢١٦.

(٣) انظر الكلام على «إما» في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٧١، ٣٥ و ج ٢ ص ٦٧ ومعاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٢١٤ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ٥١٩ وللمقتضب ج ٣ ص ٢٨ والأصول ج ٢ ص ٥٧ وابن يعيش ج ٨ ص ١٠٣ والمقرب ج ١ ص ٢٣١ - ٢٣٢ ومعني اللبيب ص ٥٩ - ٦٠.

(٤) قال المالقي في كتاب «رصف المباني» .. والصحيح أنها حرف عطف. وهو نص الصيرفي في «تبصرته» لأنه قال: «وإنما دخلت إما الأولى لتؤذن أن الكلام يبنى على ما لأجله جيء بها، ودخلت الواو ثانية تنبيه أن «إما» الثانية هي الأولى، قال: لا يصح أن تكون الواو عاطفة للكلام لأنه فاسد لأن الواو مشتركة لفظاً ومعنى والكلام الذي فيه «إما» ليس على ذلك، بل على المخالفة من جهة المعنى، وهذا الذي ذكره الصيرفي هو الحق، وهو ظاهر مذهب سيبويه ومذهب أئمة المتأخرين كأبي موسى الجزولي وغيره، وفيه الرد على أبي علي ضرورة».

هذا ويرى أبو علي الفارسي أن «إما» ليست عاطفة، قال في الإيضاح العضدي ج ١ ص ٢٨٩: «وليست «إما» بحرف عطف: لأن حروف العطف لا تخلو من أن تعطف مفرداً على مفرد، أو جملة على جملة، وأنت تقول: ضربت إما زيدا وإما عمرا فتجدها عارية من هذين القسمين، وتقول: وإما عمرا فتدخل عليه الواو ولا يجتمع حرفان لمعنى». ويرى الرماني أيضاً أن «إما» ليست حرف عطف، انظر معاني الحروف ص ١٢١.

الكلام؛ وذلك أنَّ «الواو» معناها الجمعُ بين الشيئين، و «إمّا» معناها أحدُ الشيئين، فكان يجيء من ذلك أن تكون المسألة يراد بها الجمعُ والتفريق في حال واحدة، وهذا محال، وإنما دخلت الواو؛ لِتُوْذِنَ أَنَّ «إمّا» الثانية هي الأولى؛ لِأَنَّ «إمّا» لا تُسْعَمَلُ في العطف إلا مُكْرَّرَةً، والعاطفةُ هي الثانية منها، فأما الأولى فللاِيزان بالمعنى الذي بُنِيَ عليه الكلام من الشك وغيره، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: والمعطوف يتبع المعطوف عليه في إعرابه، دون ما يستحقه الأول من الأحكام التي يكون عليها الاسم من التعريف، والتأنيث، والإضمار، والإظهار، فيجوز أن يُعطف المعرفة على النكرة، والنكرة على المعرفة، والمؤنثُ على المذكر، والمذكرُ على المؤنثِ، والمضمرُ المنفصلُ على الظاهرِ، والظاهرُ على المضمرِ، إلا أن يكون المضمرُ مرفوعاً متصلاً، أو مجروراً، فتقول: جاءني زيدٌ ورجلٌ صالحٌ، ورأيتُ رجلاً وامرأةً، ورأيتُ عبدَ الله وأباك، وأكرمتُك وعبدَ الله.

فأما المضمرُ المرفوعُ فلا يحسن العطف عليه إذا كان متصلاً حتى يُؤكِّدَ بالمنفصل، أو يتوسطَ بينه وبين ما يُعطفُ عليه كلامٌ يقوم مقامُ / التأكيد، [١٤ / ب] فتقول: ذهبتُ أنا، وزيدٌ، وأكرمتُ أنا وعبدُ الله أخاك.

ولا يحسن ذهبتُ وزيدٌ، ولا أكرمتُ وعمروُ أخاك؛ لِأَنَّ هذا الضمير قد اختلط بالفعل حتى صار كبعض حروفه، فصار العطفُ عليه كالعطفِ على الفعل.

فإذا أكدته بالمنفصل صار تقديرُ العطف على هذا المنفصل؛ لِأَنَّهُ هو في المعنى، فإن قلت: أكرمتُ أخاك وعمروُ جاز وحسنٌ؛ لِأَنَّكَ قد فصلتَ بين

الضمير و (بين^(١)) المعطوف عليه بقولك: أخاك، فَسَدَّ مَسَدَ المنفصل، ومثله قوله عز وجل ﴿لَوْ شَاءَ اللَّهُ^(٢) مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ ، عَطِفَ «ولا آبَاؤُنَا» ، على ضمير الجماعة في «أَشْرَكْنَا» ؛ لأن «لا» توسطت بينها فقامت مَقَامَ التوكيد بالضمير المنفصل.

وأما الضمير المجرور فلا يجوز أن يُعْطَفَ عليه إلا بإعادة العامل؛ لعلتين:

إحداهما: شدة اتصاله بالجاء حتى صار كشيء واحد، ألا ترى أنه يقوم مَقَامَ التنوين في قولك: غلامه^(٣) وغلارك وما أشبهها؟ ، فَلَمَّا لَمْ يَقُمْ بنفسه، واشتد اتصاله بالأول صار كبعض حروقه، فلم يَجْزِ العطفُ عليه، كما لا يُعْطَفُ على بعض حروف الكلمة.

وليس كذلك المنصوب؛ لأنَّ له ضميراً منفصلاً يقوم بنفسه، ويتقدم ويتأخر، فتقول: رأيت زيدا وإِيَّاكَ، وتقول^(٤): إِيَّاكَ ضَرَبْتُ، ولا يجوز هذا في هذا الضمير المجرور.

والعلة الثانية: ما حكي^(٥) عن المازني^(٦) أن المعطوفَ شريكُ المعطوفِ

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ١٤٨ من سورة الأنعام.

(٣) هذا بداية سقط في «ر» ينتهي في ص ١٤٨.

(٤) في «ق» : فتقول: رأيت زيدا وإِيَّاكَ ضربت ولا يجوز هذا...

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ٢ - ٣ والإنصاف ص ٤٦٧ وابن يمش ج ٢ ص ٧٨ والبحر

الحيط ج ٣ ص ١٥٨ وخزانة الأدب ج ٢ ص ٣٣٩.

(٦) المازني هو بكر بن محمد بن بقية، وقيل بكر بن محمد بن عدي بن حبيب أبو عثمان من بني مازن بن شيبان، وهو أستاذ المبرد، وله عدة تصانيف منها كتاب «التصريف» وكتاب «المروض» وكتاب «القوافي» توفي بالبصرة سنة ثمان وأربعين ومائتين، وقيل: سنة تسع وأربعين ومائتين وقيل غير ذلك. انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥٧ - ٥٨ وإنباه الرواة ج ١ ص ٢٤٦ وبغية الوعاة ص ٢٠٢.

عليه في أن كل واحد منها يعطف على صاحبه كقولك: رأيت زيدا وعمرا، ثم تقول: رأيت عمرا وزيدا، فكل واحد منها جائز فيه ما جاز في الآخر (من العطف^(١)).

والضرر المجرور لا يجوز عطفه على ما قبله، لا تقول: مررت بزید وه، ولا مررت بعمرو وك، فَلَمَّا لم يُجز أن يكون معطوفا إلا بإعادة العامل لم يُجز أيضا أن يعطف عليه إلا بإعادة العامل، هذا معنى قول المازني، فتقول: مررت به وبزيد^(٢)، ولا يجوز مررت به وزيد، بغير الباء إلا في ضرورة^(٣) الشعر كما قال:

فَالْيَوْمَ قَرَّبْتُ تَهْجُونَا وَتَشْتِمُنَا فَاهْذَبْ فَمَا بِكَ وَالْأَيَّامُ مِنْ عَجَبٍ^(٤)

عطف «الأيام» على الكاف في «بك» بغير الباء: لضرورة الشعر، وكذلك قوله:

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ٢، والأصول ج ٢ ص ٨٠.

(٣) أجاز ابن مالك ذلك في النثر أيضا، قال:

وليس عندي لازما إذ قد أتى في النظم والنثر الصحيح مثبتا

فوافق يونس والأخفش والكوفيين، واختار ذلك أبو حيان. انظر: الإنصاف ص ٤٦٣ - ٤٧٤ وابن يعيش ج ٣ ص ٧٨ - ٧٩ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤٧ و ج ٣ ص ١٥٨ والتصريح ج ٢ ص ١٥١ والصبان على الأشموني ج ٣ ص ١٩٢.

(٤) وهو من أبيات سيويه المجهولة القائل، انظر كتاب سيويه ج ١ ص ٣٩٢ والكامل ص ٤٥١، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ٣ والإنصاف ص ٤٦٤ وابن يعيش ج ٣ ص ٧٨ و ص ٧٩ والرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٢٠ وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٢٨٤ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤٨ و ج ٣ ص ١٥٨ والمقرب ج ١ ص ٢٣٤ والخزانة ج ٢ ص ٣٢٨ والعيني ج ٤ ص ١٦٣ والهمع ج ١ ص ١٢٠ و ج ٢ ص ٢٣٩ والدرر ج ١ ص ٩٠ و ج ٢ ص ١٩٢ والصبان على الأشموني ج ٣ ص ١٩٢ ومعجم شواهد العربية ص ٦١.

نَعْلَقُ فِي مِثْلِ السَّوَارِي سَيُوفَنَا وما بينها والكعب مَهْوَى نَفَائِفِ^(١)

عطف الكعب على الضمير في «بينها» ، وهذا مذهب البصريين ، وخطّوا
مَنْ قَرَأَ: ﴿تَسَاءَلُونَ^(٢) بِهِ وَالْأَرْحَامَ فَجَرَّ^(٣) الْأَرْحَامَ عطفًا على الهاء في «به»
لأن هذا لا يجوز عندهم إلا في ضرورة الشعر^(٤) .

واعلم أنه يجوز في المعطوف مالا يجوز في المعطوف عليه تقول: كُلَّ شَاةٍ
وَسِخْلَتِهَا^(٥) بدرهم ولا يجوز كل شاةٍ سخلتها بدرهم، ونقول: رُبَّ رَجُلٍ^(٥)
[١٥ / ١] وأخيه، ولا يجوز: رُبَّ أَخِيهِ؛ لأنه إذا تقدم ذكر النكرة المعطوف / عليها
حمل على التأويل بتقدير: كل شاةٍ وسِخْلَةٍ لها بدرهم، ورُبَّ رَجُلٍ وأخٍ له،
وإذا لم يتقدم ذكر النكرة لم يمكن هذا التأويل، وأنشدَ لمجنون بني عامر:

(١) البيت لمسكين الدارمي، وهو من شواهد السرياني في شرح كتاب سيبويه ج ٣ ص ٢ ص ٦٩ وانظر:
الإنصاف ص ٤٦٥ وابن يعيش ج ٣ ص ٧٩ وإبراز المعاني ص ٢٨٤ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٤٨ و ج ٣ ص ١٥٨
والعيني ج ٣ ص ١٦٤ والصبان على الأشموني ج ٣ ص ١٩٢ والحيوان ج ٦ ص ٤٩٤ واللسان (غوط) ومعجم شواهد
العربية ص ٢٢٧ وديوان مسكين الدارمي ص ٥٣ برواية تنائف ويروي أيضا وما بينها والكعب غُوطُ نَفَائِفِ.
والنفايف: جمع نَفَّافٍ وهو الهواء بين الشيتين، والتنائف: جمع تَنُوفَةٍ وهي المفازة ، والفُوطُ كما في اللسان جمع
الغائط وهو المتسع من الأرض مع طهائنية، والسواري جمع سارية وهي العمود.

(٢) الآية الأولى من سورة النساء.

(٣) وهو حمزة، انظر: السبعة ص ٢٢٦ والتيسير ص ٩٣ وإبراز المعاني ص ٢٨٣ - ٢٨٤ والبحر المحيط ج ٣
ص ١٥٧ - ١٥٨ والنشر ج ٢ ص ٢٤٧ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٠ ونسبها أبو حيان في البحر المحيط ج ٢ ص ١٤٧
عند تفسير قوله تعالى: «وَكُفِّرْ بِهِ وَالْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» إلى ابن عباس والحسن ومجاهد وقتادة والتخمي ويحيى بن وثاب،
والأعشى وأبي رزين، ثم قال: «ومن ادعى اللحن فيها أو الغلط على حمزة فقد كَذَبَ، وقد ورد من ذلك في أشعار
العرب كثير يخرج عن أن يجعل ذلك ضرورة» وأورد سبعة أبيات شواهد على صحة هذه القراءة.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر سيبويه ج ١ ص ٢٤٤، وفي اللسان (سخل): «السَّخْلَةُ: ولد الشاة من المعز والضأن، ذكرًا كان

أو أنثى» .

أَيُّ فَيَّ هَيَجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتْ^(١)
 على تقدير: أَيُّ جَارٍ لَهَا، ولا يجوز فيها الرفع؛ لأنه يبطل بالرفع معنى
 التعجب والمبالغة، وقال الأعشى:
 وَكَمْ دُونَ بَيْتِكَ مِنْ صَفْصَفٍ وَذَكَدَاكِ رَمْلٍ وَأَعْقَادِهَا^(٢)
 وَوَضِعَ سِقَاءٍ وَإِحْقَابِهِ وَحَلَّ خُلُوسٍ وَإِغْمَادِهَا^(٣)
 (٣) بتقدير: وأَعْقَادٍ لَهَا، وإِحْقَابٍ لَهَا، وَإِغْمَادٍ لَهَا^(٣).
 ومن هذا قول الأعشى أيضاً:

الواهبُ المائَةُ الهِجَانِ وَعَبِيدُهَا عَوْدًا تُزَجِّي^(٤) بَيْنَهَا أَطْفَالَهَا

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٤٤ برواية: وَأَيُّ فَيَّ، وهو من أبياته المجهولة القائل، وأورد سيبويه صدره فقط في ج ١ ص ٣٠٥ وهو في أصول ابن السراج ج ٢ ص ٢٩، وانظر معجم شواهد العربية ص ٧٣، وليس البيت في ديوان مجنون بني عامر المطبوع وإن كان فيه قصيدة من نفس الوزن والقافية من ص ٨٤ إلى ص ٨٧، «وجار» هنا نكرة لأن «أياً» إذا أضيفت إلى واحد لم يكن إلا نكرة؛ لأنه فرد الجنس، وهو وإن كان مضافاً إلى ضمير هيجاء فإنه نكرة في المعنى لأن ضمير هيجاء في الفائدة مثلاً، وكأنه قال: أَيُّ فَيَّ هيجاء وَأَيُّ جَارٍ هيجاء أنت، قال الأعمى: «وأراد بفتاها: القائم بها البئلى فيها، وجارها: الحيز منها الكافي لها، ومعنى استقلت: نهضت».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٤٥، وانظر: الأصول ج ٢ ص ٣٩، ومعجم شواهد العربية ص ١٣١. والصفصف: المستوى من الأرض لا يُنْبِت، والدكدك: ما تلبس واستوى، والأعقاد: جمع عَقْدَ بالتحريك وهو: المترام، والحُلُوس: جمع جلس بالكسر، وهو: كساء على ظهر البعير تحت البرذعة.

والبيتان في ديوان الأعشى ص ٥٤ بيد أنها ليسا متواليتين ولكن بينهما بيت، والشاهد: حل هذه الثلاثة على معنى التنكير لأنها معطوفة على «صفصف» الواقعة موقع المنصوب على التمييز.
 (٣-٣) نقص في الأصل.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٤، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٦٣، والأصول ج ١ ص ١٥٩ وج ٢ ص ٣٢٢ والمختص ج ١٦ ص ١٢٥ والرضي على الكافية ج ٢ ص ٣٢١ والخزانة ج ٢ ص ١٨١، ٣٤١ وج ٣ ص ١٣١ والمقرب ج ١ ص ١٢٦ والجمع ج ٢ ص ٤٨، ١٣٩ والدرج ج ٢ ص ٥٧، ١٩٢ وديوانه ص ٢٥ ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٣ والشاهد فيه: عطف «عبيدها» على «المائة».

وقد اعترض على سيبويه بأنه ليس مثل: الضارب الرجل وعبد الله، لأن عبدها ليس أجنبياً لأنه بمثابة عبد المائة، لأن الضمير فيه عائد إلى المائة، وأما الضارب الرجل وعبد الله فإن المعطوف ليس فيه ضمير الأول فهو أجنبى =

ولا يجوز الواهب عبدها على قول سيبويه^(١)، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن العطف على عاملين^(٢) لا يجوز عند أكثر النحويين^(٣)، لا يجوز عندهم: قام زيد في الدار والقصر عمرو على تقدير: وفي القصر عمرو. ومعنى قولنا عطف على عاملين هو: أن «قام» عمل في «زيد» الرفع، و«في» عملت في «الدار» الجر، فإذا قلت: والقصر عمرو فقد جرّرت «القصر» بالعطف على الدار، ورفعت «عمراً» بالعطف على «زيد» فقد عطفت على عاملين، وهما: «قام» و«في».

وإنما لم يحز هذا؛ لأن حرف العطف ينوب عن العامل، ويغني عن إعادته، ألا ترى أنك إذا قلت: قام زيد وعمرو فقد أغنت الواو عن إعادة «قام» وإن كان معناه: قام زيد وقام عمرو؟، فلمّا كان حرف العطف كالعامل في نيابته عنه وإيجابه للإعراب الذي يقتضيه العامل (الأول)^(٤) للثاني، وكان العامل الواحد لا يعمل عملين مختلفين وجب لِمَا يقوم مقامه ألا ينوب عن شيئين مختلفين؛ لأنه لما كان الأصل الذي هو العامل لا يجوز أن يعمل عملين وجب في

= منه، وأجيب بأن سيبويه لم يقصد ذلك، وإنما قصد أن المعطوف على ما فيه الألف واللام من ذلك يكون بمنزلة في الجرّ. والهجان: البيض، وهي أكرم الإبل، والعودُ جمع عائذ مثل حَوْل وحائل وهو شاذ، وعائذ: صيغة نسب وهي الحديثة النتاج، انظر اللسان (عود).

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٣.

(٢) هذا تجوز من القدماء في التعبير، والمراد: العطف على معمولي عاملين.

(٣) منعه سيبويه، انظر: الكتاب ج ١ ص ٣١ - ٣٢ والأصول ج ٢ ص ٧١ - ٧٢ والرضي على الكافية ج ١

ص ٣٢٥ ومغني اللبيب ص ٤٨٦.

(٤) هذا التعليل إلى نهايته موجود بنصه في شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٢٩.

(٥) نقص في «ق».

الفرع الذي يقوم مقامه ألا يعمل عاملين؛ لأن الفرع أضعف من الأصل.

وأجاز الأخفش^(١) العطف على عاملين، فأجاز: قام زيد في الدار والقصر عمرو فقدم المحرور على المرفوع؛ لأن الجار والمحرور كشيء واحد، ولم يجز قام زيد في الدار وعمرو القصر؛ لئلا يفصل بين الجار والمحرور، واحتج بقول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ لَآيَاتٍ لِلْمُؤْمِنِينَ. وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُّ مِنْ دَابَّةٍ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ. وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنْزَلَ اللَّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِنْ رِزْقٍ فَأَحْيَا بِهِ الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ الرِّيَّاحِ آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾^(٢) فقال^(٣): ﴿وَاختِلَافِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ﴾ مجرور بالعطف على المحرور الذي قبله، وقوله: ﴿آيَاتٍ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾ منصوب بالعطف على ما عملت فيه «إِنَّ»، فالواو عنده على هذا عطفت على عاملين: جار، وهو: «في» وناصب، وهو: «إِنَّ» .

(١) انظر: المقتضب ج ٤ ص ١٩٥ والكامل ص ٤٨٨ - ٤٨٩ والأصول ج ٢ ص ٧٠، ٧٤ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠ والرضي على الكافية ج ١ ص ٣٢٤ - ٣٢٥ وابن يعيش ج ٣ ص ٢٧ ومغني اللبيب ص ٤٦٣ وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٤٦٣ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٢ - ٤٣، وقال ابن هشام في المغني: «وأما معمولاً عاملين: فإن لم يكن أحدهما جاراً فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعاً نحو كان أكلا طعامك عمرو وتمرك بكر، وليس كذلك، بل نقل الفارسي الجواز مطلقاً عن جماعة، وقيل: إن منهم الأخفش.

وإن كان أحدهما جاراً فإن كان الجار مؤخراً نحو زيد في الدار والحجرة عمرو، أو وعمرو الحجرة، فنقل المهدوي أنه ممتنع إجماعاً، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا. وإن كان الجار مقدماً نحو في الدار زيد والحجرة عمرو، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد وابن السراج وهشام وعن الأخفش الإجازة، وبه قال الكسائي والفاء والزجاج، وفصل قوم - منهم الأعم - فقالوا: إن ولي الخفوض العاطف كالشال جاز لأنه كذا سمع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات وإلا امتنع نحو: في الدار زيد وعمرو الحجرة.

(٢) الآيات ٣، ٤، ٥، من سورة الجاثية، ونصب «آيات» قراءة حمزة والكسائي ويعقوب والأعشى والجحدري، انظر: السبعة ص ٥٩٤ والتيسير ص ١٩٨ وإبراز المعاني ص ٤٦٣ - ٤٦٤ والنشر ج ٢ ص ٣٧١ والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٢، وقرأ الجمهور بالرفع.

(٣) انظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠.

وردَّ أبو العباس^(١) هذه القراءة^(٢) ورفع «الآيات» في الآيتين الأخيرتين [١٥ / ب] ليخلص من العطف على عاملين فألزِمَ / مثل ما فر منه، وذلك أنه جرَّ «واختلاف» بالعطف على ما عملت فيه «في» ، ورفع «الآيات» بالابتداء عطفاً على موضع «إنَّ» كما تقول: إن زيداً في الدار والقصر عمرو، وهذا عطف على عاملين أيضاً، وهما: «في» «و»^(٣) موضع إن «الذي هو ابتداء».

وسوى ابن السَّراج^(٤) بين الرفع والجر والكسر في الآية الثالثة في أنه ليس فيها عطف على عاملين فغلط الأَخفش وأبا العباس^(٥) فيما ذهبوا إليه من العطف على عاملين فيمن جرَّ^(٦)، وَوَجَّهَهُ على وجهٍ حسنٍ وهو التكرير للتأكيد، وذلك يخرج من العطف على عاملين، وهو كقولك: إن زيداً في الدار والبيت زيداً، فهذا جائز بإجماع؛ لأنه بمنزلة إن زيداً في الدار والبيت^(٧)، وهذا وجه حسن؛ لأنه جعلَ «الآيات» الأخيرة هي الأولى، وإنما كرَّرتُ للتأكيد وطول الكلام، فخرج من أن يكون معطوفاً على عاملين.

(١) هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر المعروف بالمرير، أخذ عن الجرمي والمازني وغيرها له عدة كتب أشهرها: المقتضب، والكامل. ولد سنة عشر ومائتين وقيل سنة سبع ومائتين، وتوفي سنة ست وثمانين، وقيل سنة خمس وثمانين ومائتين ببغداد. انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٧٢ - ٧٧ والأنساب ١١٦ / ب، ووفيات الأعيان ج ٣ ص ٤٤٤ وغاية النهاية ج ٢ ص ٢٨٠.

(٢) انظر المقتضب ج ٤ ص ١٩٥ والكامل ص ١٦٣، وص ٤٨٨ - ٤٨٩ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٣٠.

١٣٧.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) هو محمد بن السري أبو بكر النحوي المعروف بابن السَّراج، أخذ عن المرير، له عدة مؤلفات، أشهرها الأصول، والسَّراج نسبة إلى عمل السروج وتوفي سنة ست عشرة وثلاثمائة، انظر إنباه الرواة ج ٣ ص ١٤٥ - ١٤٩ وأخبار النحويين البصريين ص ٨١ وتاريخ بغداد ج ٥ ص ٣٩.

(٥) انظر الأصول ج ٢ ص ٧٤، ٧٦. وإبراز المعاني لأبي شامة ص ٣٦٤ - ٤٦٤.

(٦) في «ق» فين كسر.

(٧) في الأصل: والبيت منها.

والعطف على عاملين عَيْبٌ عند من أجازوه، ففي هذا دليل على أنه لا يجوز حمل «الآيات» على العطف على عاملين؛ لأنَّ القرآن لا يُحمل على شيء فيه عيب.

وقد قرئ «آيات» بالكسر فتأويله على ما ذكره ابن السراج دون ما ذكره الأخفش وغيره من أجاز العطف على عاملين.

وكذلك جميع ما يُحتج به في العطف على عاملين يُخَرَّجُ على (العطف)^(١) على عامل واحد^(٢) فلا حجة له فيه، فتذكر ما ذَكَرْتُهُ تَرشُدُ إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٣.

باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر

اعلم أنك إذا عطفت فعلاً على فعل، وذكرت لهما فاعلاً واحداً فأنت مخير، إن شئت^(١) رفعت الفاعل بالفعل الأول، وإن شئت رفعتَه بالفعل الثاني، إلا أن الأجود أن يعمل الفعل في الذي يليه، لأنه أقرب إليه^(٢)، فحملُه على ما كان أقرب مُتَنَاولاً أحسن، ويجوز حمله على الأبعد، لصحة معناه إذ كانت الجملتان قد صارتا بمنزلة جملة واحدة فتقول: قامَ وقعد زيد، إن شئتَ رفعتَ «زيداً» بقعد، وإن شئتَ بقام، والأجود أن ترفعه بقعد، لأنه أقرب الفعلين إليه، ويكون في «قام» ضمير فاعل، لأن الفعل لا يخلو من فاعل ظاهرٍ أو مضمِر، فلما رفعتَ الفاعل الظاهر بأحد الفعلين وجب أن يُضمَرَ في الآخر، وقد قدمنا أن ضمير الغائب الواحد لا يظهر في الفعل.

فإن ثَبَّيتَ أو جمعتَ ظهَر الضمير فقلت: قاما وقعد^(٣) الزيدان، وقاموا وقعد الزيدون، رفعت «الزيدان» و«الزيدون» بقعد، فلذلك وَحَدَّثَه، وَتَبَيَّنَ الضميرُ المُستترُ في «قام» لَمَّا ثَبَّيتَ وَجَمَعْتَ، ولا يجوز غير ذلك عند البصريين^(٤).

(١) كلمة «شئت» نهاية السقط الذي أشرت إلى حدوثه في «ر» في ص ١٤٠.

(٢) انظر: كتاب سيويه ج١ ص ٢٧ والإنصاف ص ٨٣ وابن يعيش ج١ ص ٧٧، والتصريح ج١ ص ٢٢٠.

(٣) انظر: المقتضب ج٤ ص ٧٧.

(٤) انظر: الكتاب ج١ ص ٢٨ والصبان على الأشموني ج٤ ص ١٣٢.

فأما الكوفيون: فالكسائي^(١) منهم يميز إعمال الفعل^(٢) الثاني على أن لا يُضْمَر في الفعل الأول فاعلاً، لأنه لا يرى الإضمار^(٣) قبل الذكر، وهذا الذي أجازَه الكسائي أقْبَحَ من الإضمار قبل الذكر، لأن الفعل لا بد له من فاعل.

وأما الفراء^(٤)، فإنه لا يُجيز إلا / إعمال الفعل الأول في مثل هذه^(٥) المسألة [١٦ / ١] ^(٦) لأنه لا يُضْمَر قبل الذكر، ولا يُخْلِي الفعل من فاعل، فوجب على هذا الأمر ألا تجوز المسألة^(٧) في مذهبه، أعني: قاما. وقعد الزيدان، وهذا الذي ذكره الفراء هو قياسٌ لولا ماسِع^(٨) من العرب من إعمال الفعل الثاني، وإضمار الفاعل في الفعل الأول، وهو قول طَفِيل الغنوي:

وَكُمْتَا مُدَمَّاةً كَأَنَّ مَتُونَهُمَا

جَرَى فَوْقَهَا وَاسْتَشَعَرَتْ لَوْنٌ مُذْهَبٌ^(٨)

(١) هو أبو الحسن علي بن حزمة أحد أئمة الفراء من أهل الكوفة، وإمامهم في النحو واللغة، له عدة كتب منها: «معاني القرآن» و«مختصر النحو»، توفي بالري سنة سبع وتسعين ومائة. انظر: الفهرست ص ٩٧ - ٩٨، وغاية النهاية ج ١ ص ٥٣٥ وتاريخ بغداد ج ١١ ص ٤٠٤، والأنساب ٤٨٢/١ وبغية الوعاة ص ٣٣٦.

(٢) انظر: ابن يعيش ج ١ ص ٧٧ وشرح التسهيل لابن عقيل ٦٧/ب والصبان على الأشموني ج ٢ ص ١٣١.

(٣) انظر: الإنصاف ص ٨٧ والصبان على الأشموني ج ٢ ص ١٣٢.

(٤) هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء، له عدة كتب أشهرها «معاني القرآن» وكان أشهر أصحاب الكسائي، وأعلم الكوفيين بالنحو بعده، توفي سنة سبع ومائتين. انظر: الفهرست ص ١٠٠ ووفيات الأعيان ج ٥ ص ٢٢٥ والأنساب ٤٢٠/١، ومراة الجنان ج ٢ ص ٢٨ ومعجم الأدباء ج ٢ ص ١٠.

(٥) انظر: ابن يعيش ج ١ ص ٧٧ وشرح التسهيل لابن عقيل ٦٦/ب والرضي على الكافية ج ١ ص ٧٩ والإنصاف ص ٨٧ والصبان على الأشموني ج ٢ ص ١٣٢ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ٣١٨.

(٦) نقص في «ق».

(٧) في «ر»: لولا ماسِع إعمال الفعل الثاني.

(٨) وهو من شواهد سيوييه ج ١ ص ٣٩، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٧٥ وشرح السيرافي ج ١ ص ١٧٤ - ١٨٢ والجمل ص ١٢٧ والإنصاف ص ٨٨ وابن يعيش ج ١ ص ٧٧، ٧٨، والعيني ج ٣ ص ٢٤ والأشموني ج ٢ ص ١٣٢ واللسان (كمت) و (شع) و (دمي) وتاج العروس (دمي) وديوانه ص ٢٢، وفي اللسان (كمت): «الجمع» كُمت كسروه على مكبره المتوهم، وإن لم يلفظ به، والكميت: الذي لونه حرة يخالطها سواد، ومُدَمَّاة: شديدة الحمرة حتى كأنها قد طليت بالدم =

فقد ذكر في البيت فعلين أحدهما: «جرى» والآخر: «واستشعرت»، وأنشده الرواة بنصب «لون مذهب» باستشعرت، لأنه أقرب الفعلين إليه، فلا بد من إضمار فاعل في «جرى» على ما ذكرنا، ولو أعمل «جرى» لقال: جرى فوقها واستشعرت لون مذهب؛ لأن التقدير: جرى فوقها لون مذهب واستشعرت، والإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير موجود في كلام العرب وفي القرآن، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّهُ أَنَا اللَّهُ﴾^(١)، وقال عز وجل: ﴿إِنَّهُ مَن يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا﴾^(٢)، وقال عز وجل: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٣)، فالهاء في «إِنَّهُ» غير راجعة إلى مذكور قبله، وكذلك «هو».

ويقولون: نعم رجلاً زيداً، ففي «نعم» ضمير قبل الذكر على شريطة التفسير، فمن منع من الإضمار قبل الذكر على شريطة التفسير فقد خالف كتاب الله عز وجل، ودفع^(٤) في كلام العرب.

وكذلك إن ذكرت مع الفعلين مفعولاً ظاهراً أجري ذلك المجري فتقول: ضربني^(٥) وضربتُ زيداً على إعمال الثاني وإضمار الفاعل في الأول، وكان الأصل: ضَرَبَنِي زيدٌ وضربتُ زيداً، إلا أنك أضمرت زيدا الأول، لدلالة الثاني عليه.

وفي التثنية والجمع: ضرباني^(٦) وضربت الزيدَين، وضربوني وضربتُ الزيدَين، على ما ذكرناه من الإضمار على شريطة التفسير.

^١ والمتون جمع متن، وهو الظاهر، واستشعرت لون المذهب: جعلت هذا اللون شعارها، وأصل الشعار: العلامة التي يتخذها المحارب ليعرف بها، أو هو: ما يلي الجسد من الثياب. والمذهب: الموه بالذهب، أي لون شيء مُمَوَّه بالذهب.

(١) الآية ٩ من سورة النمل.

(٢) الآية ٧٤ من سورة طه.

(٣) الآية ١ من سورة الإخلاص.

(٤) في «ق»: ووقع في كلام العرب.

(٥) انظر: سيبويه ج ١ ص ٢٧ والمقتضب ج ٤ ص ٧٤.

(٦) انظر: ابن يعيش ج ١ ص ٧٧.

فإن أعملت الأول قلت: ضربني وضربته زيد، والتقدير: ضربني زيد وضربته، وفي التثنية والجمع: ضَرَبَنِي وضربتها الزيدان، وضَرَبَنِي وضربتهم الزيدون والتقدير^(١): ضربني الزيدان وضربتها وضربني الزيدون وضربتهم.

وتقول: ضربت وضربني زيداً على إعمال الثاني، وفي التثنية والجمع: ضربت وضربني الزيدان، وضربت وضربني الزيدون، تحذف المفعول من الأول لدلالة الثاني^(٢) عليه (لأن المفعول^(٣) هو الفاعل) بعينه، ولا يجوز حذف ما ليس عليه دليل.

ودلالة الكلام على المحذوف ينقسم قسمين:

أحدهما: أن يدل الكلام على محذوف غير معين، فهذا لا يحتاج إلى خلف كقولك: ضَرَبْتُ اليوم، فدل هذا الكلام على مضروب ما من غير تعيين.

والآخر: أن يدل على محذوف بعينه فلا بد من خلف منه في الكلام كقولك: ضربت وضربني زيداً، فزيد الفاعل يدل على زيد المفعول به، لأن التقدير: ضربتُ زيداً، وضربني زيداً،^(٤) ولو كان التقدير على ضربتُ عمراً وضَرَبَنِي زَيْدٌ^(٥) لم يجز الحذف، لأن «زيداً» لا يدل على «عمرو».

وَحَذَفُ المفعول إذا كان في الكلام ما يدل عليه حسن جائز كقول الله عز وجل: ﴿وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ^(٥)﴾، وَالذَّاكِرِينَ اللهَ كَثِيراً [١٦ / ب]

(١) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص٤٠ والمقتضب ج٤ ص٧٨.

(٢) في «ر»: لدلالة الفاعل عليه.

(٣) نقص في «ق».

(٤٤) نقص في «ر» وفي «ق»: ولو كان الكلام على تقدير: ضربت عمراً...

(٥) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب، وقد قدم الصيري الشطر الثاني من الآية (والذاكرين) كما صنع سيبويه في

ج١ ص٣٧، وأثبتها على ما هي عليه في المصحف.

قال أبو حيان في البحر المحیط ج٧ ص٢٢٢: «لم يذكّر لهذه الأوصاف متعلقاً إلا في قوله: «والحافظين فروجهم» =

وَالذَّاكِرَاتِ ﴿ والتقدير: والحافظاتِها^(١) والذاكراتِ، لأن الثاني هو الأول، ولو كان التقدير: والذاكرين الله كثيراً والذاكرات عظيم سلطانه، أو ما أشبه ذلك لم يجوز حذفه، لأنه ليس في الكلام ما يدل عليه^(٢)، ومن المحذوف^(٣) الذي فيما بقي دليل على ما أُلقيَ قولُ الفرزدق:

يَأْمَنُ رَأْيَ عَارِضاً أَرِقْتُ لَهُ بَيْنَ ذِرَاعَيْ وَجْبِهِ الْأَسَدِ^(٤)

يريد ذراعي الأسد وجبته، فَحَذَفَ المضافَ إليه من الأول لدلالة الثاني عليه، ومثله قول الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَقُّ أَنْ يُرْضَوْهُ﴾^(٥)، كان الأصل: والله أحق أن يرضوه^(٦) ورسوله أحق أن يرضوه، فَحَذَفَ أَحَدَهُمَا لدلالة الآخر عليه، وتقول: متى تَعْلَمُ أو تَظُنُّ زيدا منطلقاً، على إعمال الذي يليه، ولو أَعْمَلْتَ الأول لقلت: متى تعلم أو تَظُنُّه إِيَّاهُ زيدا منطلقاً، فالتقدير: متى تعلم زيدا منطلقاً أو تَظُنُّه إِيَّاهُ، فالهاء في «تَظُنُّه» ضميرُ زيد، و«إِيَّاهُ» ضميرُ منطلق،

= «والذاكرين الله كثيراً»، نص على متعلق الحفظ لكونه منزلة العقلاء ومركب الشهوة الغالبة، وعلى متعلق الذكر بالاسم الأعظم وهو لفظ الله، إذ هو العلم المحتوي على جميع أوصافه ليتذكر المسلم من تذكّره وهو الله تعالى، وحذف من الحافظات والذاكرات المفعول لدلالة ماتقدم، والتقدير: والحافظاتِها والذاكراتِها.

(١) في جميع النسخ: والتقدير: والذاكراتِها والحافظاتِها وهو الموافق لترتيب الآية عنده وعند سيبويه، وما أثبتته هو الموافق لترتيب التلاوة.

(٢) في «ر» و «ق»: ما يدل على هذا المحذوف.

(٣) في «ر» و «ق»: ومن الحذف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٩٢ وانظر: المقتضب ج٤ ص ٢٢٩، والخصائص ج٢ ص ٤٠٧ وشر الصناعة ج١ ص ٢٩٧ وابن يعيش ج٣ ص ٢١ والخزانة ج١ ص ٣٦٩ وج٢ ص ٤٢٦ والمغني ص ٢٨٠، ٦٢١ وشرح شواهد ص ٢٧٠ والعيني ج٤ ص ٤٥١ والتصريح ج١ ص ١٠٥ والأشموقي ج٢ ص ٣٥٤ ومعجم شواهد العربية ص ١٢٨ وديوانه ص ٢١٥، العارض: السحاب يعترض الأفق، والذراعان والجبهة من منازل القمر الثمانية والعشرين. وصف عارض سحاب اعترض بين نوء الذراع ونوء الجبهة.

(٥) الآية ٦٢ من سورة التوبة.

(٦) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص ٥٠٧.

وكثر هذا الباب في الفعلين المتفقين، لأن الأئتين في الدلالة على المحذوف أن يكون الذي يعمل في الأول هو الذي يعمل في الثاني، ويجوز في المختلفين على ما ذكرنا، قال الفرزدق في المتفقين:

ولكن نصفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من^(١) مناف وهاشم
فهذا على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول في الكلام لقال: سببت وسبوني بني عبد
شمس، لأن التقدير: سببت بني عبد شمس وسبوني.

وقال عمر بن أبي ربيعة^(٢) في المختلفين:

إذا هي لم تستك بعود أراكه تنخل فاستاكت به عود إسجل
فهذا على إعمال الأول وتقديره: تنخل عود إسجل فاستاكت به، ولو أعمل
الثاني لقال: تنخل فاستاكت بعود إسجل، وقال ذو الرمة:

كأنهن خوافي أجدل قرم ولئى ليسبقه بالأمعر الحرب^(٣)
أعمل الأول وهو «ولئى»، والتقدير: ولئى الحرب ليسبقه بالأمعر، فالباء في «يسبقه»

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٩ وانظر: المقتضب ج٤ ص ٧٤ وشرح السيرافي ج١ قسم ٢ ص ١٨٢ والجل
ص ١٢٧ والإنصاف ص ٨٧ وابن يعيش ج١ ص ٧٨ وشروح سقط الزند ص ٢٠١ ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٤، وديوانه
ص ٨٤٤، ويروى: ولكن عدلاً، والعدل والنصف بمعنى واحد.

(٢) ونسب إلى طفيل الغنوي كما نقل الشنفرى عن الأصمعي، ونسب أيضاً إلى المقنع، انظر: ديوان طفيل
ص ٢٥ وملحقات ديوان عمر بن أبي ربيعة ص ٤٩٠. والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ٤٠ وانظر: شرح السيرافي ج١
قسم ٢ ص ١٨٥ وابن يعيش ج١ ص ٧٨ - ٧٩ والعيني ج٢ ص ٣٢ والهمع ج١ ص ٦٦ والدرر ج١ ص ٤٦ والأشموني ج٢
ص ١٣٥ ومعجم شواهد العربية ص ٣٠٦: تنخل: اختير، والإسجل بكسر الهمزة وسكون السين شجر دقيق الأغصان
يتخذ منه السواك أيضاً.

(٣) لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وانظر: أمالي
القبالي ج٢ ص ١٦٥، وجمهرة الأشعار للقرشي ص ٣٥٩ وديوانه ص ١٦. والأجمل: الصقر، والخوافي ريشتان تحت
الجنح، قرم: شديد الشهوة إلى اللحم. والأمعر: ما غلظ من الأرض ذات الحجارة السود.

راجعة إلى «الأجل» وهو الصقر، ولو تُنِّيَ هذا لقليل: ولَّى ليسبقاه بالأمعر
الخرَّبان بتقدير: ولَّى الخرَّبان ليسبقاه، والخرَّب: ذكر الحبارى.

وقال رجل من بَاهِلَة في إعمال الثاني:

وَلَقَدْ أَرَى تَغْنَى بِهَا سَيْفَانَةً تُصِّي الحليم ومثلها أَصْبَاهُ^(١)
على إعمال الثاني، وهو «تَغْنَى»، ولو أعمل الأول وهو «أَرَى» لقال سيفانَةً
بالنصب.

وتقول: أتعلمان أم تقولان هنداً منطلقَةً، على إعمال «تقولان» فترفع «هنداً»
بالابتداء، و «منطلقَةً» خبرها، هذا إذا جعلت «أتقولان» على مذهب الحكاية،
[١٧ / ١] وإن جعلته على مذهب الظنّ نصبتَ به، فإن أعملت الأول على هذا قلت: /
أتعلمان أم تقولان هي هي هنداً منطلقَةً؛ لأن التقدير: أتعلمان هنداً منطلقَةً أم
تقولان هي هي، فهي الأولى ضميرُ هند، وهي رفعٌ بالابتداء، وهي الثانية ضمير
منطلقَةً، وهي خبر الابتداء.

فإن جَعَلْتَ «تقولان» على مذهب الظن (وَأَعْمَلْتَ^(٢) الأول) قلت: أتعلمان
أَمْ تَقُولَانِهَا إِيَّاهَا هنداً منطلقَةً، والتقدير: أتعلمان هنداً منطلقَةً أو تقولانها
إِيَّاهَا.

وتقول: أعطيت وأعطاني زيدُ الثوبين، على إعمال الثاني، ولو أعمل الأول
لقال: أعطيت وأعطانيها زيدُ الثوبين.

(١) وهو منسوب إلى رجل من باهلة أيضاً عند سيبويه، وقد استشهد به على إعمال الثاني ج ١ ص ٣٩، ونسبه
ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه إلى وَغَلَة الجرّمي انظر: شرح أبيات سيبويه لابن السيرافي ج ١ ص ١٧٣، وانظر:
المقتضب ج ٤ ص ٧٥ والإنصاف ص ٨٩ ومعجم شواهد العربية ص ٤١٧، تَغْنَى: تقيم من غني بالمكان: أقام به والسيفانة:
المشوقة، تُصِّي الحليم: تدعوه إلى الصَّبَا.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

وتقول: أَكْرَمُ إِنْ صَادَفْتَ زَيْدًا وَعَمْرًا، عَلَى إِعْمَالٍ «صَادَفْتَ»، فَإِنْ أَعْمَلْتَ «أَكْرَمُ» قُلْتَ: أَكْرَمُ إِنْ صَادَفْتُهَا زَيْدًا وَعَمْرًا بِتَقْدِيرِ: أَكْرَمُ زَيْدًا وَعَمْرًا إِنْ صَادَفْتَهُمَا، فَإِنْ جِئْتَ بِأَوْ فِي مَوْضِعِ الْوَاوِ قُلْتَ: أَكْرَمُ إِنْ صَادَفْتَ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، عَلَى إِعْمَالِ الثَّانِي، فَإِنْ أَعْمَلْتَ الْأَوَّلَ قُلْتَ: أَكْرَمُ إِنْ صَادَفْتَهُ زَيْدًا أَوْ عَمْرًا، تَضْمِيرُ وَاحِدًا، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَكْرَمُ أَحَدُهُمَا إِنْ صَادَفْتَهُ، وَيَجُوزُ إِضَارُهُمَا جَمِيعًا فَتَقُولُ: أَكْرَمُ إِنْ صَادَفْتُهَا زَيْدًا أَوْ عَمْرًا عَلَى تَقْدِيرِ أَكْرَمُ أَحَدُهُمَا إِنْ صَادَفْتُهَا.

والفرق بين هذا والأول: أَنَّكَ فِي الْأَوَّلِ أَمَرْتَهُ بِإِكْرَامِ مَنْ صَادَفَ مِنْهَا، وَفِي الثَّانِي أَمَرْتَهُ بِإِكْرَامِ أَحَدُهُمَا إِنْ صَادَفَهَا جَمِيعًا، فَإِنْ صَادَفَ أَحَدَهُمَا دُونَ الْآخَرِ لَمْ يَجِبْ عَلَيْهِ إِكْرَامُ، وَفِي الْأَوَّلِ إِنْ صَادَفَ أَحَدَهُمَا وَجَبَ عَلَيْهِ الْإِكْرَامُ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

بَابُ الْبَدَلِ

اعلم أن البدل يجيء في الكلام على تقدير وقوعه موقع الأول من غير الغاء الأول وإبطال الفائدة بذكره، ولكن على أن البدل قائم بنفسه غير مُبَيَّن عن الأول بيان النعت الذي هو من تمام المنعوت.

والدليل على هذا أنك إذا قلتَ: زيدٌ رأيتُ أخاهَ عمراً، جَعَلْتَ عمراً بدلاً من الأخ، فلو كان التقدير إزالة الأخ وإبطال الفائدة به لكان تقدير اللفظ: زيدٌ رأيتُ عمراً، وهذا فاسد، فقد بان أن البدل غير مبطل للمبدل منه، وإنما الفائدة بذكر البدل أن الشيء الواحد قد يكون له أسماءٌ مشتقةٌ من معانٍ فَيُشْتَهَرُ ببعضها عند قوم، وبعضها عند آخرين، فإذا جمعتها في لفظك فقد بَيَّنَّتْهُ من جميع وجوه البيان، ألا ترى أنه قد يَعْرِفُ بعضُ الناسَ أخا زيدَ بعينه ولا يعرف اسمه، وبعضهم يعرف اسمه ولا يعرف أنه أخو زيد؟، فإذا قلتَ: زيدٌ رأيتُ أخاهَ عمراً، فقد جَمَعْتَ له الاسم والأخوةَ فَعَرَفَهُ من لم يعرفه من الجهتين جميعاً، فكَذَلِكَ إذا قلتَ: مررتُ بزيد رجلٍ صالحٍ، فقد يجوز أن يَعْرِفَ زیداً ولا يَعْلَمَ أنه رجل صالح، فقد ذَكَرْتَ صلاحه ليعرفه المخاطبُ كما عَرَفْتَهُ.

والبدل في كلام العرب على أربعة أوجه:

[٧ / ب] أحدها: بدل الشيء من الشيء^(١) وهو هو كقولك: / مررت بزيد أخيك، ورأيت أخاك زيداً.

(١) وهو البدل المطابق

والثاني: بدل الشيء من الشيء وهو بعضه كقولك: أتاني بنو تميم أكثرهم، ورأيت زيداً وجهه.

والثالث: بدل الشيء من الشيء وهو مشتمل عليه كقولك: سرق زيد ثوبه، وأعجبني غلامك كلامه.

والرابع: بدل الغلط وهو على جهة سبق اللسان إلى ما لا يريد الإنسان فيرجع عنه إلى ما يريد كقولك: رأيت زيداً عمراً (أردت أن تقول: رأيت عمراً^(١)) فسبق لسانك إلى زيد ثم رجع لسانك عنه إلى عمرو الذي أردت.

ويجوز بدل المعرفة من المعرفة، والنكرة من النكرة، والمعرفة من النكرة، والنكرة من المعرفة، والظاهر من المضمر، والمضمر من الظاهر، كل ذلك جائز؛ لما بينا أن البديل تقديره أن يقع موقع الأول فتقول: أكرمت أخاك عمراً، ورأيت بكراً رجلاً صالحاً، ومررت برجل صالح زيد، (و)^(٢) إذا جرى ذكر قوم قلت: أكرموني إخوتك، ورأيت زيداً إياه، وفي التنزيل: ﴿اهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾^(٣) صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ ﴿فَهَذَا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ، وفيه: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^(٤) صِرَاطِ اللَّهِ ﴿فَهَذَا بَدَلُ الْمَعْرِفَةِ^(٥) مِنَ النُّكْرَةِ، وفيه: ﴿لَنْسُفَعَا بِالنَّاصِيَةِ﴾^(٦) نَاصِيَةِ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴿فَهَذَا بَدَلُ النُّكْرَةِ مِنَ الْمَعْرِفَةِ.

فأما بدل الشيء من الشيء وهو بعضه فيحتمل وجهين:

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآيتان ٦، ٧ من سورة فاتحة الكتاب.

(٤) الآيتان ٥٢، ٥٣ من سورة الشورى.

(٥) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٢٤ وللمقتضب ج ١ ص ٣٦.

(٦) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة العلق.

أحدهما: أن يكون الكلام مَبْنِيًّا على الثاني الذي هو البدل، إلا أنه كُرِّرَ ذكره توكيداً، وذلك أن القائل قد يقول: رأيت قومك، وهو يريد البعض، فيفهم ذلك عنه.

وإذا قال: رأيت قومك أكثرهم فقد ذكر البعض الذي قد كان يجوز أن يُعلم من غير ذكره توكيداً، ومثله في القرآن: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾، لأنه لو قيل: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ﴾ لَعُلِمَ أنه على المستطيعين منهم دون غيرهم، لأن الله عز وجل لا يكلف نفساً إلا وسعها، فَذَكَرَ ﴿مَنِ اسْتَطَاعَ﴾ توكيداً.

والوجه الثاني: أن يكون المتكلم لم يقصدِ البدل^(١) في أول كلامه، وإنما بدا له أن يُبَيِّنَ ما أراد بعد الاختصار على الأوَّلِ فذكر البعض للتبيين، وكلا الوجهين عن سيبويه^(٢).

فأما بدل الاشتغال: فهو ما تصح العبارة بالأول عنه، وذلك أنك إذا قلت: سُرِقَ زيدٌ، فقد عُلِمَ أنه سُرِقَ شيءٌ من مِلْكِهِ، ويجوز أن يُعلم أنه ثوبٌ بدليل، فلما احتمل المعنى - وإن لم يُذكر - جاز ذكره للبيان، وفي القرآن: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ^(٤) الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ فهذا بدل الاشتغال، لأنه لو قيل: ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ﴾ لَعُلِمَ أنهم لم يَسْأَلُوا عن الشهر الحرام بعينه، لأنهم كانوا يعرفونه، وإنما سألوا عن أحوال الشهر الحرام^(٥) وما يحدث فيه، فجاز أن يُذكر

(١) الآية ٩٧ من سورة آل عمران.

(٢) في «ر»: لم يقصد إلى البدل من أول كلامه، وفي «ق»: لم يقصد إلى البيان في أول كلامه.

(٣) انظر الكتاب ج١ ص ٥٧.

(٤) الآية ٢١٧ من سورة البقرة.

(٥) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ٢٨١: «المعنى: يسألونك عن قتال في الشهر الحرام».

ما كان عَرَضَهُمْ فِي السُّؤَالِ عَنْهُ تَبْيِينًا، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الشَّاعِرِ^(١)، أَنَشْدَهُ سَيَبُويهِ:

وَذَكَرْتُ تَقْتَدَ بَرْدَ مَائِهَا وَعَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَائِهَا

لأنَّ التَّذَكُّرَ إِنَّمَا هُوَ لِأَحْوَالِ «تَقْتَدَ» مِنْ بَرْدِ مَائِهَا وَغَيْرِهِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْأَعْشَى: [١٨ / ١]

لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ ثَوَاءٍ ثَوَيْتُهُ تَقْضُو لَبَانَاتٍ وَيَسْأُمُ سَائِمُ^(٢)

وَالْحَوْلُ مُشْتَمِلٌ عَلَى الثَّوَاءِ وَغَيْرِهِ؛ لِأَنَّهُ يُفْهَمُ مِنْ قَوْلِهِ: لَقَدْ كَانَ فِي حَوْلِ تَقْضَى لَبَانَاتٍ مَا يُفْهَمُ مِنْ إِقَامَةِ حَوْلٍ وَثَوَاءٍ حَوْلٍ.

وَأَمَّا بَدَلُ الْغَلَطِ فَلَا يَقَعُ فِي قُرْآنٍ؛ وَلَا شِعْرِ، وَلَا كَلَامٍ رُويَ فِيهِ، وَإِنَّمَا يَكُونُ عَلَى جِهَةِ سَبْقِ اللِّسَانِ.

وَأَمَّا لَمْ يَقَعْ فِي الْقُرْآنِ؛ لِأَنَّهُ مَعْلُومٌ أَنَّ الْمُتَكَلِّمَ بِهِ - عَزَّ وَجَلَّ - لَا يَجُوزُ عَلَيْهِ الْغَلَطُ، وَلَا يَقَعُ فِي شِعْرِ؛ لِأَنَّ الشَّاعِرَ يَفْتَشُ شِعْرَهُ، فَتَنَبَّهُ^(٣) عَلَى الْغَلَطِ أَرْزَاهُ (لَمَّا عَلَيْهِ مِنَ^(٤) السَّبَّةِ بِهِ)، وَإِذَا سَبَقَ لِسَانُ الْمُتَكَلِّمِ إِلَى الشَّيْءِ الَّذِي لَا يَرِيدُهُ لَمْ

(١) هُوَ أَبُو وَجْزَةَ السَّعْدِيُّ أَوْ جَبْرِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ.

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبُويهِ ج ١ ص ٥٧، انظر: شرح السيرافي ج ٢ ق ١ ص ٣٦ ومعجم البلدان (تقنتد)، ونسبه ياقوت إلى أبي وجزة الفقمسي وروايته هكذا:

حَقٌّ إِذَا مَسَّاهُمْ مِنْ أَطْمَائِهِمْ وَعَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى أَنْسَائِهِمْ (وتقنتد) بالفتح ثم السكون وتاء أخرى مفتوحة.. وضبطه الزمخشري بضم التاء الثانية، وهي زَكِيَّةٌ (بئر) في شق الحجاز من مياه بني سعد بن بكر بن هوازن، وقيل: هي قرية بالحجاز. وانظر: الأصول ج ٢ ص ٤٨، والعيني ج ٤ ص ١٨٣، وقال: «قائله هو أبو وجزة السعدي»، ويقال: جبر بن عبد الرحمن وهو الصحيح، وانظر أيضاً: الجمهرة (عتك) ج ١ ص ٢١، ونسبه ابن دريد إلى جبر بن عبد الرحمن، وشطره الأول في اللسان (قتد)، وَعَتَكَ الْبَوْلُ عَلَى فَخْذِ النَّاقَةِ أَيِ يَبِسَ، انظر: اللسان (عتك) والأنساء: جمع نساء، وهو عرق يستبطن الفخذ والساق.

(٢) وهو من شواهد سيَبُويهِ ج ١ ص ٤٢٣، وانظر: المقتضب ج ١ ص ٢٧، وج ٢ ص ٢٦، وج ٤ ص ٢٩٧، والأصول ج ٢ ص ٤٨ والجمل ج ٢٨ وأمثالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٦٣ وابن يعيش ج ٣ ص ٦٥ والمغني ص ٥٠٦، وشرح شواهد ج ٢ ص ٢٩٧ ومعجم شواهد العربية ص ٢٤١ وديوانه ص ٥٦، ورواية الديوان: تَقْضَى لَبَانَاتٍ.

(٣) فِي اللِّسَانِ (نَبَهَ): «تَنَبَّهُ عَلَى الشَّيْءِ: شَعَرَ بِهِ».

(٤) نَقَصَ فِي «ر».

يكنه رُدُّ ما تكلم به، ولكنه يرجع عنه حتى كأنه لم يذكره، فيقول: مررت
برجلٍ حمارٍ، أراد مررت بحمارٍ، فسبق لسانه إلى رجل، ثم ذكر ما كان قصده
إليه وهو حمار.

وإعراب البذل مثل إعراب المبدل منه؛ لأنه هو في المعنى، وعلى تقدير
وقوعه موقعه.

وتقول: مررت برجلين زيدٍ وأخيه على البذل، وإن شئت رفعت فقلت:
برجلين زيدٍ وأخوه، أي هُمَا زَيْدٌ وأخوه، ومررت برجلين رجلٍ من العرب
ورجلٍ من العجم، كما قال النجاشي:

وكنْتُ كُذِي رَجُلَيْنِ رَجُلٍ صَحِيحَةٍ ورجلٍ رماها صائبُ الحديثان^(١)
وقال الفرزدق^(٢):

وَقَدْ حُمِدَتْ بِأَخْلَاقٍ خُبِرَتْ بِهَا وَإِنَّمَا يَابْنَ لَيْلَى يُحَمِّدُ الْخَبْرُ
سَخَاوَةً مِنْ يَدَيَّ مَرَّوَانَ نَعْرِفُهَا وَالطَّعْنَ لِلْخَيْلِ فِي أَكْتَافِهَا زَوْرُ
وَنَائِلِ يَابْنَ لَيْلَى لَوْ تَضَنَّهُ فَيْضُ الْفَرَاتِ لِأَضْحَى وَهُوَ مُحْتَقَرُ
فأبدل «سخاوة» و«الطعن للخيل» و«نائل» من «أخلاق» المجرورة في
البيت الأول، ولو رفع كل هذا لجاز على الابتداء بتقدير: مِنْهُمَا رَجُلٌ صَحِيحَةٌ،
ومِنْهَا سَخَاوَةٌ، وما أشبه ذلك من التقدير.

وتقول: بَعْتُ طَعَامَكَ بَعْضَهُ مَكِيلًا وَبَعْضَهُ مَوْزُونًا، على البذل، ويجوز
الرفع، فتقول: بَعْتُ طَعَامَكَ بَعْضَهُ مَكِيلٌ وَبَعْضَهُ مَوْزُونٌ، على أن يكون

(١) وهو في نوادر أبي زيد ص ١٠، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٩١، وحامسة ابن الشجري ص ٣٣ والخزانة ج ١

ص ٤٠٠ وج ٢ ص ٣٧٨ والعمدة ج ٢ ص ٢٢٠ ومعجم شواهد العربية ص ٣٩٩.

(٢) انظر: ديوانه: ص ٢٢٢ - ٢٢٤، ولم أعثر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة.

«بعضه» مرفوعاً بالابتداء و «مكيل» خبره و «بعضه» الثاني مبتدأ و «موزون» خبره، وواو الحال محذوفة تقديره: بعت طعامك وبعضه مكيل وبعضه موزون، أي هذه حاله كما تقول: رأيت زيدا أبوه قائم، أي وأبوه قائم، أي رأيته في حال قيام (أييه)^(١).

والفرق بين الرفع في المسألة وبين النصب: أنك إذا رفعت فالتعقد وقع على جميعه الذي منه مكيل ومنه موزون؛ وإذا نصبت فالتعقد وقع على كل بعض على حدة كأنك قلت: أبيعك هذا البعض بكذا وكذا وزنا، وهذا / البعض بكذا وكذا كيلا.

[١٨ / ب]

وتقول: ضربت الناس بعضهم قائماً وبعضهم قاعداً، فالبعض بدل من الناس؛ وقائماً وقاعداً نصب على الحال.

وتقول: مررت بقومك بعضهم فقيراً وبعضهم غنياً، على ما بينا، ويجوز رفع «بعضهم» بالابتداء، ورفع «فقير» و «غني» على الخبر، والجملة في موضع الحال بتقدير الواو، وتقول: ألزمت الناس بعضهم بعضاً، وخوفت الناس ضعيفهم قويهم، على ذلك، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَلَوْلَا دِفَاعُ^(٢) اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ فبعضهم بدل من الناس، والباء دخلت في «بعض» لتعديّة الفعل؛ لأن التقدير: جعل الله الناس يدفع بعضهم بعضاً.

فصل: واعلم أن الفعل يُبدل من الفعل إذا كان في معناه، ولا يجوز فيه

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٢٥١ من سورة البقرة، ٤٠ من سورة الحج. و «دفاع» قراءة نافع وأبي جعفر، ويعقوب والحسن وسهل، وقرأ الباقر: «ولولا دفع»، انظر إبراز المعاني ص ٢٥٦ والنشرح ج ٢ ص ٢٣٠ وص ٢٢٧ والتيسير ص ٨٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٦٩ وانحاف فضاء البشر ص ١٩٢، ٢٨٣.

شيء من أقسام البدل غير هذا، فتقول: مَنْ يَكْرُمُنِي يُحْسِنُ إِلَيَّ أَكْرَمُهُ أَبْدَلْتُ
«يُحْسِنُ» من «يَكْرُمُ» ؛ لأنه في معناه، ومثله قول الشاعر^(١):

مَتَى تَأْتِنَا تُلِّمُ بِنَا فِي دِيَارِنَا تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجَا
أَبْدَل «تُلِّمُ» من «تَأْتِنَا» ؛ لأنه في معناه.

وقال آخر، أنشده سيبويه:

إِنَّ عَلَيَّ اللَّهَ أَنْ تُبَايَعَا تُؤْخَذَ كَرْهًا أَوْ^(٢) تَجِيءَ طَائِعَا

فأبدل «تؤخذ» من «تبایع» وعطف «تجيء» عليه، وهو في معناه؛ لأن
المبايعة لا تكون إلا على أحد هذين الوجهين، إمّا كَرْهًا، وإمّا طَوْعًا، فاعرف
ذلك إن شاء الله.

(١) هو عبد الله بن الحرّ، ونسب للحطيئة وليس في ديوانه.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٦ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٦٣ والإنصاف ص ٥٨٣ وابن يعيش ج ٧
ص ٥٣ وج ١٠ ص ٢٠، والخزانة ج ٣ ص ٦٦٠، ٦٦٢ والهمع ج ٢ ص ١٢٨ والدرج ج ٢ ص ١٦٦ والأشموني ج ٣ ص ٢١٣
وحاشية يس على التصريح ج ٢ ص ١٦٢ ومعجم شواهد العربية ص ٧٦، وقد شرح البغدادي في الخزانة بيتاً من
شولهد الرضي في شرح الكافية في باب البدل ملفقاً من بيتين أحدهما للحطيئة والآخر لعبد الله بن الحرّ وهذا
البيت هو:

مَتَى تَأْتِنَا تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ تَجِدُ حَطْبًا جَزْلًا وَنَارًا تَأْجَجَا
ثم قال: في ج ٣ ص ٦٦١: «وعلم من هذا أن ما أنشده الشارح مركب من بيتين سهواً، فصدره للحطيئة،
وعجزه لابن الحرّ.

الجزل: الغليظ، تأججا: الضير للحطب والنار، أو الألف للإطلاق مع تذكير النار، أو لأن النار مؤنث مجازي
عاد الضير إليها مذكراً.

(٢) البيت من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها، وقد استشهد به في ج ١ ص ٧٨ وانظر: الرضي على
الكافية ج ١ ص ٣٧٥، والخزانة ج ٢ ص ٣٧٢ والعيني ج ٤ ص ١٩٩، والتصريح ج ٢ ص ١٦١، والأشموني ج ٣
ص ٢١٣ ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٧، عَلَيَّ الله، أي علي والله فلما حذف واو القم نصب علي نزع الخافض.

باب التوكيد

اعلم أن التوكيد تابع للمؤكد في إعرابه، وهو في الكلام على ضربين: أحدهما: تمكين المعنى في النفس، والآخر: لإزالة الغلط.

فأما تمكين المعنى: فإنه يكون بتكرير الشيء كقولك: قام زيدٌ زيدٌ، وذَهَبَ ذَهَبًا.

وهذا الضرب من التوكيد يجوز في الاسم والفعل والحرف، فيجوز: إِنَّ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ، على تكرير «إِنَّ»، ومنه قوله عز وجل: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فَفِي الْجَنَّةِ خَالِدِينَ^(١) فِيهَا﴾، ومنه قول الشاعر: -

أَلَا يَا اسْلَمِي ثُمَّ اسْلَمِي ثُمَّتَ اسْلَمِي ثَلَاثَ تَحِيَّاتٍ وَإِنْ^(٢) لَمْ تَكَلِّمْ
وَأَمَّا التوكيد لإزالة الغلط فكقولك: جاءني إخوانك كلهم؛ لأنه يجوز أن تقول: جاءني إخوانك، فيُتوهم أنه جاءك بعضهم، فإذا قلت: كلهم، فقد أزلت وجه الشك.

والتكرير في الأذان - إذا قلت: «الله أكبر الله أكبر» - يحتمل أن يكون لتمكين المعنى في النفس، ويحتمل أن يكون لإزالة الغلط عَمَّنْ سمع: «الله أكبر» فتوهم أن إنساناً كَبَّر من غير أذان، فإذا تكرر فقد زال الشك.

(١) الآية ١٠٨ من سورة هود.

(٢) لم أعثر لهذا البيت على قائل، وهو من شواهد ابن يعيش ج ٣ ص ٥٣٩ وانظر: معجم شواهد العربية ص ٣٦٢ والياء لمجرد التنبيه، ويجوز أن تكون حرف النداء، والنادى محذوف، وثلاث تحيات منصوب على أنه معمول محذوف أي أهديك مثلاً، ويجوز رفعه على أنه خبر لمبتدأ محذوف تقدير: هذه ثلاث تحيات، وفي اللسان (ثم): «والعرب تزيد في ثم تاء، تقول: فعلت كذا وكذا ثُمَّتَ فعلت كذا».

[١٩ / ١] والأسماء الموضوعة للتأكيد: «نَفْسُهُ» / و «عَيْنُهُ» و «كُلُّهُ» و «أَجْمَعُ» و «جَمْعَاءُ» و «كِلَا» و «كِلْتَا» .

فالنفس والعين يؤكِّدُ بهما المذكر والمؤنث، تقول: رأيت زيدا نَفْسَهُ عَيْنَهُ و (تقول^(١)) : مررت بهما نَفْسَهُمَا عَيْنَهُمَا، ورَأَيْتُهُمَا أَنْفُسَهُمَا أَعْيُنَهُمَا، وضربتُهُم أَنْفُسَهُم أَعْيُنَهُم.

فأما «كُلُّ» و «أَجْمَعُ» و «جَمْعَاءُ» فلا يؤكِّدُ بهما إلا ما يَتَّبَعُ، تقول: رأيت القومَ كُلَّهُم، وأخذت المالَ أَجْمَعُ، ودخلت داركَ جَمْعَاءُ، ولا يجوزُ جاءني زيد كُلُّهُ، ولا عَمَرُوا أَجْمَعُ، ولا هُنْدُ جَمْعَاءُ.

فأما «كِلَا» فموضوع لتأكيد الاثنين لا غير، وهو اسم واحد كِمَعَى، وَمَنْزَلَتُهُ في الإضافة كمنزلة «على» في الأسماء الظاهرة والمضرة.

وتقول: جاءني كلا الرجلين، ورأيت كلا الرجلين، ومررت بكلا الرجلين، فإذا أضفته إلى ضمير الاثنين قَلْبْتَ أَلْفَهُ في النصب والجر ياءً، وتركته في الرفع على حاله، فتقول: جاءني الرجلان كلاهما، ورَأَيْتُهُمَا كِلَيْهِمَا، ومررت بهما كِلَيْهِمَا، وإنما شَبَّهْتُهُ بـ«على»؛ للزوم الإضافة له كما يلزم «على» ، ولا تقلب ألفه مع الأسماء الظاهرة كما لا تقلب ألف «على» معها، وكذلك في الرفع مع المضمر لا تنقلب أَلْفُهُ؛ لأن «على» لا يقع مرفوعاً؛ لأنه ظرف، وليست ألف «كلا» أَلْفَ تثنية؛ لأنها لو كانت أَلْفَ تثنية لانتقلت في النصب والجر ياء (مع الأسماء^(٢) الظاهرة) كما تنقلب أَلْفَ التثنية، ولم يجز أن تقول: رأيت كِلَيْ أَخَوَيْكَ، ومررت بِكِلَيْ

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

أخويك، إلا بالياء^(١)، وإنما ألفه من نفس الكلمة قَلَبَتْ ياء مع المضمر المنصوب،
والمجرور تشبيهاً بألف «على» ؛ لما ذَكَّرْنَا.

و «كلتا» في المؤنثين بمنزلة «كلا» في المذكرين، تقول: رأيت كِلْتَا المرأتين،
ومررت بِكِلْتَا^(٢) المرأتين، وجاءتني كلتا المرأتين.

وتقول: جاءتني المرأتان كلتاها، بالألف، ومررت بجارتَيْكَ كلتيهما، بالياء
على قياس المذكر.

واعلم أنه لا يؤكد إلا المعرفة لعلتين:

إحدهما: أن هذه الأسماء التي يؤكدُ بها مَعَارِفُ، وهي تجري مجرى
النعت؛ فلا يجوز أن تَتَّبَعَ إلا معارفَ مِثْلِهَا، كما أنه لا يَتَّبِعُ المعرفةَ إلا مَعْرِفَةً.

والعلة الثانية: أنه لا فائدة في تأكيد ما لا يُعْرَفُ؛ لأنَّ الغرض في
التوكيد إثباتُ الخبر عن الخبر عنه، وذلك أنك إذا قلتَ: جاءني زيد، فقد يجوز
أن يُتَوَهَّم أن أمرَ زيد جاءك دون زيد، فإذا قلتَ: جاءني زيدُ نفسه أُخْبِرْتَ
أن الذي تولى المجيء هو بعينه، وأنت إذا قلتَ: جاءني رجل، فليس من إثبات
هذا الخبر فائدة إذ^(٣) لا يُسْتَنْكَرُ أنْ يَجِيئَكَ رجل؛ فلذلك لم تُؤَكِّد النكرة.

ويجوز تأكيد المضمر؛ لأنَّ التأكيد بمنزلة التكرير، وليس كالنعت في
الحقيقة؛ لأنَّ النعت^(٤) : الغرضُ فيه تبيينُ المنعوت حتى يُعْرَفَ به، والتوكيدُ:
إثباتُ الخبرِ بالتكرير أو بما يقوم مقامه؛ فلهذا جاز تأكيد المضمر.

(١) في الأصل: إلا بالياء.

(٢) في «ق» : بكلي المرأتين.

(٣) في الأصل: إذْ كان لا يُسْتَنْكَرُ....

(٤) في «ق» : لأنَّ النعت يبين المنعوت.

وهذه الأسماء التي يؤكد بها لها مراتب: -

فالنفس والعين يجب تقديمها على «كُلَّ» ، وإنما كانا بالتقديم أولى؛ لأنها قد يُسْتَعْمَلان اسمين غير مؤكّدين كقولك: نزلتُ بنفسِ الجبل، ورأيتُ عَيْنَ زيدٍ، فلما كانا يستعملان مفردين من غير معنى التوكيد، وكان «كُلٌّ» و «أجمعون» [١٩ / ب] لا يجوز أن يُسْتَعْمَلَا إلا تابعين، أو بتقدير التابع وجب أن يُقَدَّمَ ما يقوم بنفسه على التابع.

فأما «كُلٌّ» و «أجمعون» فيجب تقديم «كُلَّ» على «أجمعين» ؛ لأن «كُلًّا» يُسْتَعْمَل مبتدأ كقولك: كُلُّهم منطلقون، ولا يجوز أن تقول: أجمعون منطلقون، فلما كانت «كُلٌّ» قد استعملت مبتدأة وليس قبلها ما تتبعه، وكان «أجمعون» لا يُسْتَعْمَلُ إلا تابعا وجب أن يُقَدَّمَ ما (١) يُسْتَعْمَلُ غَيْرَ تابع وهو «كُلٌّ» .

وأما «أجمعون» فيتقدم على «أكتعين» و «أبصعين» ، لأن «أجمعين» مأخوذة من الاجتماع المعروف، وليس لأكتعين وأبصعين اشتقاق معروف، فكان تقديم ما عِلِمَ وعُرِفَ أولى ممَّا لم يُعَلَمَ.

ولا يجوز أن يُسْتَعْمَلَ «أكتعون» و «أبصعون» من غير تقديم «أجمعين» ؛ لأن هذه الأسماء هي تابعة لأجمعين كما يقال: عطشانٌ (٢) نطشانٌ، وحسنٌ (٣) بسنٌ، فكما لا يقال هو بسنٌ، ونطشانٌ، من غير تقديم حسنٍ وعطشانٌ، فكذلك لا يقال: «أكتعون» وما بعدها من غير تقديم «أجمعين» .

(١) نقص في «ق» .

(٢) في اللسان (نطش) : «النطش: شدة جيلة الخلق، ورجل نطيش جبيلة الظهر: شديدها، وقولهم: ما به نطيش أي ما به حراك وقوة... وعطشان نطشان: إتياع» وانظر: الأصول ج ٢ ص ٢١.

(٣) ذكر القالي في أماليه ج ٢ ص ٢٢٠ هذا المثل وله فيه بحث طويل نقله السيوطي في المزهج ج ١ ص ٤١٦ - ٤١٧، وقال في ج ١ ص ٤١٤ في النوع الثامن والعشرين (معرفة الإتياع) «قال ابن فارس في فقه اللغة: للعرب الإتياع وهو أن تتبع الكلمة الكلمة على وزنها أو زولجها إشباعا وتأكيذا، وروى أن بعض العرب سئل عن ذلك =

وإنما كان «أجمعون» معرفة؛ لأن جمعه أقيم مقام إضافته، وكان الأصل أن يقال: مررت بالقوم أجمعهم، بالإضافة، إلا أن «أفعل» إذا أضيف إلى شيء كان بعض ذلك الشيء كقولك: زيدٌ أفضل القوم، فهو واحد من القوم، فكرهوا أن يُظنَّ أنَّ القومَ بعضُ الهاء والميم إذا قالوا: (مررت)^(١) بالقوم أجمعهم، فجمعوه وجعلوا جمعه لإضافته؛ فلذلك كانت معرفة.

وإذا أكدت جماعة المذكرين قلت: جاءني إخوانك كلهم أجمعون أكتعون أبصعون، فيكون هذا تأكيداً بعد تأكيد كما قال الله عز وجل ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ أَجْمَعُونَ﴾^(٢) فهذا عند سيبويه^(٣) تأكيدٌ بعد تأكيدٍ.

وتقول في جماعة النساء: رأيتُ جواريك كلهن جمع كتع بصع (ولا ينصرف جمعٌ وكتع وبصع)^(٤) فتكون في الرفع مضمومة، وفي الجر والنصب مفتوحة؛ وتقول: قمتُ كلهم ولا يجوز قمتُ أنفسكم؛ لأن النفس لما استعملت اسماً غير مؤكد قبح أن تتبع ما هو مختلط بالفعل كأنه حرف من حروفه، كما قبح العطف عليه.

فإن أكدته بالمنفصل صلح أن تؤكد بالـنفس فتقول: قمتُ أنتم أنفسكم، وأمّا كلٌّ إذا أضيف إلى المضر فالأغلب عليه التأكيد؛ فلذلك جاز أن يؤكد به الضمير المتصل المرفوع.

= فقال: هو شيء يُدَّ به كلامنا، وفي اللسان (بن) «... وحسن بن إتياع.. أبسن الرجل إذا خُنتْ بختته وانظر: صحاح الجوهري، وتاج العروس (بن) . وانظر أيضاً: أصول ابن السراج ج ٢ ص ٢١.

(١) نقص في «ر» .

(٢) الأيتان ٣٠ من سورة الحجر، و ٧٣ من سورة ص.

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٩٢.

(٤) نقص في «ر» .

ويجوز: مررت بك نفسك، ورأيتك نفسه؛ لأنَّ المنصوبَ والمجرورَ لم يُغَيَّرْ لهما ما قبلهما كما غيِّرَ الفعلُ للمضمر المرفوع بإسكانِ لامِهِ.

والتأكيد على ضربين: -

تأكيد العموم، وتأكيد المعنى من غير عموم.

فتأكيد العموم (كقولك^(١)) جاءني إخوتك كلهم.

وتأكيد المعنى من غير عموم كقولك: جاءني زيد نفسه.

وتقول: مررت بهم ثلاثتهم وخمستهم؛ على التأكيد، وإن شئت نصبت؛ لأنه وقع موقع المصدر كأنك قلت: اختصاصاً بهذه العدة، وأمّا الجر فعلى تقدير: مررت بهم كلهم.

وتقول: مررت به وحده، ولا يجوز^(٢) فيه إلا النصب؛ لقوة دلالاته على المصدر كأنك قلت: مررت به إفراداً، بمعنى أفردته إفراداً.

(١) نقص في «ر» و«ق» .

(٢) وقع هنا خطأ في ترتيب أوراق النسخة «ق» وقد قمتُ بترتيب أوراق النسخة ترتيباً صحيحاً حتى

استقامت على الطريقة كبقية النسخ، وسينتهي هذا الاضطراب في ص ١٧٩ .

بَابُ الصِّفَاتِ

صفة المعرفة معرفة، وصفة النكرة نكرة، ولا توصف المعرفة بالنكرة؛ لأن الصفة لإزالة الاشتراك العارض، والنكرة لا تزيل الاشتراك العارض؛ فبطل أن توصف المعرفة بالنكرة.

ولا تُوصف النكرة بالمعرفة (لأن المعرفة)^(١) أحقُّ بالتقديم، ولا يجوز - مع أنها أحقُّ بالتقديم أن تكون تابعة للنكرة.

والصفة على ضربين:

صفة تُعرَّفُ الأول وتميزه من غيره، وصفة مدح أو ذم.

فصفة التعريف والتمييز مثل (قولك)^(١) رأيت زَيْدًا العطارَ والبَرَّارَ، وما أشبه ذلك مما يُمَيِّزُهُ من غيره.

فأما صفة المدح فهي^(٢) على ضربين:

أحدهما: يحتمل أن يكون تخصيصاً وتبييناً، ويحتمل أن يكون مدحاً، كقولك: جاءني زيدٌ العالمُ وعمرو العاقلُ، فهذا يحتمل الأمرين جميعاً على حسب ما يراد به في الحال.

والآخر: ما تريد به المدح لا غير كقولك: ركب الخليفة العادل الشجاع،

(١) نقص في «ق» .

(٢) في الأصل: فهو على ضربين.

وما أشبهه، ومثل صفات الله عز وجل كقولك: الرحمن، الرحيم، المهيم،
(العزيم)^(١) الجبار، تبارك (الله)^(٢) وتعالى.

وكذلك صفة الذم تحتل الوجهين؛ لأنه تقيض المدح.

وجميع هذه الصفات تتبع الموصوف في إعرابه، فتقول: مررت بزيد العاقل
وعمرؤ الظريف، ورأيت رجلاً راكباً، و (لقيت)^(٣) فرساً عائداً.

وصفة النكرة تقربه من المعرفة؛ لأنها تُخصَّصه وتُمَيِّزه من غيره كقولك:
مررت برجل قائم، فقد ميزته من آخر ليس بقائم، ورأيت رجلاً كريماً أبوه،
(فقد)^(٤) ميزته من آخر ليس بكريم أبوه.

فصل: واعلم أن الاسم العلم يوصف بثلاثة أشياء:

أحدها: الألف واللام كقولك: جاءني زيدُ العاقلُ (الظَّريف)^(٥) وعمرؤ
الكريم.

والثاني: المبهم كقولك: مررتُ بزيدٍ هذا، وبعمرو ذاك.

والثالث: المضاف إلى المعرفة كقولك: جاءني زيد غلام عمرو، ورأيتُ
بشراً صاحبك.

[٢٠ / ب] وما فيه الألف واللام يوصف بمثله، وبما أضيف إلى مثله كقولك: مررت
بالرجل الكاتب، وبالغلام ذي المال.

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) زيادة في «ق» .

والمبهم يوصف بما فيه الألف^(١) واللام لا غير كقولك: مررت بهذا الرجل وهذه المرأة.

والمضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء:

بالمضاف إلى المعرفة كقولك: جاءني غلامك أخو زيد.

وبما فيه الألف واللام كقولك: رأيت أبا المرأة الكريم.

وبالاسم المبهم كقولك: مررت بصاحب عمرو هذا.

والمضمر لا يوصف ولا يوصف به.

أما ترك صفته؛ فلأن الصفة تعريف وتبيين للأول، والمضمر لا يضر إلا بعد أن يُعرف فاستغنى عن الصفة.

وأما ترك الصفة (به)^(٢) فلأنه أخص الأسماء، وحق الصفة أن يكون تعريفها^(٣) أقل من تعريف الموصوف، لأن المتكلم يجب أن يذكّر للمخاطب أخص الأسماء وأعرفها، فإن عَرَفَهُ استغنى عن الوصف، وإن لم يعرفه وصفه بصفة تبيين عنه.

(١) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٢٢: «وإنما وصفت بالأسماء التي فيها الألف واللام لأنها والمبهمة كثي،

واحد» .

وقال ابن التراج في الأصول ج ٢ ص ٣١ - ٣٢ شارحاً كلام سيبويه: «يعني أنك إذا قلت: هذا الطويل، فإنما تريد: الرجل الطويل أو الرمح الطويل أو ما أشبه ذلك لأن هذا مبهم يصلح أن تُشير به إلى كل ما حضرتك فإذا ألبس على السامع... وجب أن تقول: بهذا الرجل أو بهذا الرمح، فالمبهم يحتاج إلى أن يُمَيَّز بالأجناس عند الإلباس، فلها صار هو وصفته كثي واحد وخالف سائر الموصوفات لأنها لم توصف بالأجناس» وانظر: ابن يعيش ج ٣ ص ٥٧.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ق»: أن يكون تعريفه.

فلما كان المضمَرُ أَخَصَّ الأَسْمَاءَ وأَعْرَفَهَا^(١) لم يجز أن يكون تابعاً لما هو
أَنقَصَ منه في التعريف.

والاسمُ العلمُ بعد المضمَرِ^(١) أَخَصَّ؛ فلذلك وَصِفَ بجميع ما يصح
الوصف به من المعارف.

والمضاف إلى العلم بمنزلة العلم؛ لأنه تكسب التعريف منه.

وما / فيه الألف واللام لا يوصف بالعلم؛ لما ذكرنا من أنه أَخَصَّ، ولا
يوصف بالمبهم؛ لأن المبهم أيضاً أَخَصَّ (منه)^(٢)، وذلك أن تعريف المبهم يتعلق
بالعين والقلب، وتعريف ما فيه الألف واللام يتعلق بالقلب وحده،
وما تعرف^(٣) بشئئين أَخَصَّ مما تعرف (بشيء)^(٤) واحد.

والمبهم^(٥) لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام على طريق الجنس، فلا يجوز
أن يوصف بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام؛ لأن المبهم يُزِيل عما فيه الألف
واللام تعريف العهد، وينقله إلى تعريف الحَضرة بالإشارة^(٦)، والمضاف يكتسب
التعريف من المضاف إليه، فلو وصفت المبهم بالمضاف إلى ما فيه الألف واللام

(١) هذا هو رأي الصيرفي واختياره الذي سبق أن أشرت إليه في «باب المعرفة والنكرة» ص ٩٥، وليس أَدلُّ
على رأيه من تصريحه بقوله: «فلما كان المضمَرُ أَخَصَّ الأَسْمَاءَ وأَعْرَفَهَا» وقوله: «والاسم العلم بعد المضمَرُ أَخَصَّ»، ومراتب
المعارف مسألة خلافية بين الكوفيين والبصريين، وبين البصريين أنفسهم، فالكوفيون يرون أن الاسم المبهم أعرف
المعارف واختار ذلك صاحب الإنصاف، وانظر: الإنصاف ص ٧٠٧ - ٧٠٩ والمقتضب ج ٤ ص ٢٨١ وابن يعيش ج ٣
ص ٥٦ وج ٥ ص ٨٧ والمقرب ج ١ ص ٢٢٢ والتصريح ج ١ ص ٩٥ والصبان على الأشموني ج ١ ص ١٦٧ ومع الهوامع
ج ١ ص ٥٥ وارتشاف الضرب ص ٢٩٩.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر»: وما تعلق بشئئين أَخَصَّ مما تعلق بواحد.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) تكلم إجمالاً على وصف المبهم فيما سبق ص ١٧١، وسيتكلم الآن على ذلك بالتفصيل.

(٦) في «ر»: بالإشارة والقلب.

لحصل في اسم واحد تعريفان من وجهين مختلفين؛ تعريف الإشارة وتعريف العهد، وذلك محال، كما أن تأنيثين في اسم واحد محال.

ويجوز وصف المبهم بالصفة التي فيها الألف واللام كقولك: مررت بهذا الطويل، ويهذين الفقيهين.

واعلم أن المبهم مع صفته كشيء واحد ولا يجوز الفصل بينها؛ وذلك لأن المبهم قد أحدث في الاسم تعريفاً غير تعريفه الأول كما ذكرنا فصار كلاماً^(١) التعريف، فكما لا يُفصل بين الاسم وبين الألف واللام، كذلك لا يُفصل بينه وبين المبهم.

وأما غير المبهم من الموصوفات فإنه (قد)^(٢) يجوز أن يفصل بينه وبين صفته بالظرف كقولك: مررت بزيد اليوم الظريف، ولا يجوز مررت بهذا اليوم العاقل؛ لما بينا.

فصل: وأما النكرة فإنها توصف بالاسم النكرة كقولك: مررت برجلٍ قائمٍ، وبامرأةٍ ذاهبةٍ، وبالفعل وما تعلق به، كقولك: مررت برجلٍ يضربُ عمراً؛ وبامرأةٍ أحسنتُ إلى بكرٍ، وبالجمله كقولك: جاءني رجل أبوه كريمٌ، وامرأةٌ جاريتها ذاهبةٌ، وبالظرف كقولك: مررت برجلٍ في الدار، وبغلامٍ عندك، ويوصف بأي إذا أريد المبالغة كقولك: مررت برجلٍ أيَّ رجلٍ، وبظريفٍ أيَّ ظريف.

(١) هناك خلاف بين الخليل وسيبويه في كون أداة التعريف اللام وحدها أو الألف واللام، ويبدو أن هذا الخلاف ينحصر في أصلية الهمزة كما يرى الخليل، وزيادتها كما يرى سيبويه، انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤ وج ٢ ص ٢٧٢ والمقتضب ج ١ ص ٨٣ وج ٢ ص ٩٠، ٩٤ وابن يعيش ج ٩ ص ١٧ والهمع ج ١ ص ٧٨ - ٧٩ والتصريح ج ١ ص ١٤٨ - ١٤٩، والصبان على الأشموني ج ١ ص ٢٥٧ - ٢٥٨.

(٢) زيادة من «ر» و«ق».

فصل: واعلم أنه يجوز أن تجمع الموصوفَ وتُفرَّقَ ^(١) الصفة؛ فتقول: مررت برجال قائمٍ وقاعدٍ ونائمٍ، ومررت برجلين مسلمٍ وكافرٍ؛ على النعت، وإن شئت على البدل، وإن شئت رفعت فقلت: مسلمٌ وكافرٌ، على تقدير: أحدهما مسلمٌ والآخر كافرٌ.

ويجوز أن تُفرَّقَ الموصوفَ وتجمع الصفة فتقول: مررت برجل وامرأة وحمار قيامٍ؛ ويجوز إذا فرقت الصفة أن يكون على البدل، وأن ترفع على تقدير التبعض فتقول: مررت بثلاثة (رجال) ^(٢) مقيمٍ وذاهبٍ وراكبٍ، على الصفة، و (على) ^(٣) البدل، وأنشد سيويه ^(٤):

بَكَيْتُ وَمَا بُكََا رَجُلٍ كَبِيرٍ عَلَى رَبْعَيْنِ مَسْلُوبٍ وَبَالٍ
وإن شئت رفعت على تقدير: أحدهما مقيمٌ، والآخر ذاهبٌ، والآخر راکبٌ.

فإن نقص عدد الصفات عن الموصوفين لم يكن إلا الرفعُ على التبعض كقولك: مررت بعشرة: فارسٍ وراجلٍ وقائمٍ؛ لأن تقديره: منهم فارسٌ، ومنهم راجلٌ، ومنهم قائمٌ، ولا يجوز حمله على الأول؛ لأنه أنقص منه عدّة.

[٢١ / ١] وإذا كان الموصوف / مبهماً لم يحز أن تفرق صفته، تقول: مررت بهذين الطويلين ولا يجوز مررت بهذين الطويل والقصير؛ لأن المبهمة ونعته كشيء واحد كما بينا.

(١) في «ر» و «ق»: وتفرّد الصفة.

(٢) زيادة من «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢١٤ حيث نسب سيويه إلى رجل من باهلة.

ونسبه السيوطي في شرح شواهد المغني ص ٣٦٢ إلى ابن ميادة، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٩١ والمقرب ج ١ ص ٢٢٥ ومغني اللبيب ص ٣٥٦ ومعجم شواهد العربية ص ٣١٥، المصوب: الذي سلب بهجته خلوه من أهله، والشاهد فيه: النعت مع التفرقة، بالواو، والقطع جائز.

وتقول: مررت برجل راعٍ لا ساجدٍ، أردت أن تؤكد ركوعه بنفي السجود عنه، وبامرأةٍ إمّا ذاهبةٍ وإمّا مقيمةٍ، شككت في الصفة فأدخلت «إمّا» لذلك، ولا تفصل «إمّا» بين الصفة والموصوف، كما لا تفصل «لا» إذا قلت: مررت برجل لا قائمٍ ولا قاعدٍ، (إذا^(١)) أدخلت «لا» لنفي الصفة، وعطفت الثانية على الأولى بالواو.

وتقول: مررت برجل مثلك، وشبهك، ورأيت رجلاً غيرك، ومررت برجل ضاربٍ زيدا غداً، وهذا رجلٌ ضاربُه زيدٌ غداً، ورأيت رجلاً ملازمه رجلٌ، ومررت برجلٍ مخالطه داءٌ، فهذه الأسماء وإن كانت مضافةً إلى المعارف فهي غيرُ معرّفةٍ؛ وذلك أن وجوه الماثلة والمشابهة كثيرةٌ، فإذا قلت: مثلك وشبهك لم تُخصّص وجهاً من وجوه الماثلة والمشابهة، ألا ترى أنه يجوز أن يكون مثلك وشبهك في أنه رجل وأنت رجل، وفي أنه جسم وأنت جسم، وفي أنه طويل وأنت طويل، وغير ذلك من وجوه الماثلة والمشابهة؟ فلمّا كان يحتمل الوجوه الكثيرة لم يتخصّص بإضافته إلى معرفة.

والدليل على أن مثلك نكرة: أن «رُبَّ» تدخل عليه، و «رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرة، قال أبو محجن^(٢):

يا رُبَّ مثلك في النساء غريزةٌ بيضاء قد متّعها بطلاق

(١) نقص في «ق» .

(٢) البيت ليس في ديوان أبي محجن الثقفى المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢١٢ وص ٣٥٠، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٨٩ وابن يعيش ج ٢ ص ١٢٦ ومعجم شواهد العربية ص ٢٥٣، الغريبة: الشابة الحديثة التجربة ولا تعرف ما تعرف النساء، متّعها بطلاق: أعطيتها ما تستمتع به عند طلاقها، كأنه يهددها بالطلاق.

وكذلك اسمُ الفاعل إذا أُريد به الحال، أو الاستقبال نكرةً، (قال جرير: ^(١))

يا رَبِّ غَابِطِنَا لو كان يَطْلُبُكُمْ لَأَقَى مَبَاعِدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا
ولو كان معرفة لم تدخل عليه «رَبٌّ»، والتقدير: يا رَبِّ غَابِطٍ لَنَا،
وكذلك قوله عز وجل: ﴿هَذَا عَارِضٌ ^(٢) مُّطِرُنَا﴾، ولو كان «مطرنا» معرفة
بإضافته إلى المضر لم يجز أن يوصف به «عارض» وهو نكرة (مثله ^(٣)) فالتقدير:
مطرٌ لَنَا.

فأما «غيرك» إذا قلت: مررت برجل غيرك، فعناه مررت برجل ليسَ
بك، ومن ليس بك غيرٌ معروف؛ لأن كل شيء سواك فهو غيرك وليس بك.
فأما ضاربُ زيدٍ، وضاربُةُ زيدٍ فهو بمنزلة يضرب زيداً، ويضربه زيدٌ،
وكذلك مُلازمُه بمنزلة يلازمه، ومخالطُه بمنزلة يخالطه، والفعل لا يكون إلا
نكرة.

فأما شبيهُك فلا يكون إلا معرفة؛ لأن معناه: المعروف بِشبهك، وتعريفه
كتعريف جليسك وأكيلك، أي مجالسك ومؤاكلك.

فإذا كان بعد الموصوف اسم غير مشتق من فعل فالأحسن ألا يُجرى على
الأول، ولكن يُرفع، وتُجعل الجملة صفةً له كقولك: مررت برجلٍ مائةً إبله،

(١) نقص في «ر».

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢١٢، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٢٧ وج ٤ ص ١٥٠، ٢٨٩ والجل ص
١٠٢ وابن يعيش ج ٣ ص ٥١ والمغني ص ٥١١ وشرح شواهديه ص ٢٤٢، ٢٩٨ والمعني ج ٢ ص ٢٦٤ والتصريح ج ٢
ص ٢٨ والهمع ج ٢ ص ٤٧ والدرر ج ٢ ص ٥٦ والأشعوني ج ٢ ص ٢١٢ وديوانه ص ١٦٢ ومعجم شواهد العربية ص
٣٨١.

(٢) الآية ٢٤ من سورة الأحقاف.

(٣) زيادة من «ق».

وبرجلٍ أبو عشرةٍ أبوه، وبسرجٍ خَزَّ صَفَّتُهُ^(١)، وبدابَّةٍ أسدٌ أبوها، فيكون الأول في هذا كله رفعا بالابتداء، والثاني خبره، والجملة صفة لما قبلها.

وقد أجازوا: مررت برجل مائةٍ إبله، وبرجلٍ أبي عشرةٍ / (أبوه)^(٢) وبسرجٍ [٢١ / ب] خَزَّ صَفَّتُهُ، وبدابَّةٍ أسدٌ أبوها على صفة الأول، والأحسنُ ما بدأنا به.

وتقدير الصفة في هذه الأشياء: أن يكون قولك: بإبلٍ مائةٍ، بمعنى إبلٍ معدودةٍ، وبرجلٍ أبي عشرةٍ^(٣) أي برجلٍ والد عشرة، وبصَفَّةٍ خَزَّ، أي لينةٍ، وبدابَّةٍ^(٤) أسدٍ، أي شديد، فيحمل^(٥) على التأويل^(٥)؛ ليرجعَ إلى معنى الفعل، قال الأعشى^(٦):

لئنُ كنتَ في جُبٍّ ثمانينَ قامَةً ورُقِّيتَ أسبابَ السماءِ بسَلَمٍ
فوصفَ^(٧) بثمانين، على ما عرفتكَ.

وأنشد بعض النحويين:

وليلٍ يقولُ النَّاسُ من ظُلُمَاتِهِ سواءَ صحِيحاتُ العيونِ^(٨) وعورُها

(١) في اللسان (ضعف) : «وصفة الرّجل والسرج: التي تضم العرقوتين والبدادين من أعلاهما وأسفلها».

(٢-٢) نقص في الأصل.

(٣) في الأصل: وبرجل.

(٤) في «ق»: فيحمل.

(٥) في «ر»: فيحمل على معنى التأويل.

(٦) انظر ديوانه ص ٩٤.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٣١، وانظر: الأصول ج ٢ ص ٢٦ وابن يعيش ج ٢ ص ٧٤ واللسان (سبب)

و (رقى) ومعجم شواهد العربية ص ٣٥٩.

(٧) في «ر» و «ق» فوصفه.

(٨) البيتان لمطرّس بن رَبْعِي، وهما من شواهد السرياني في شرح سيبويه ج ٢ قم ٢ ص ١٩٣ حيث قال:

وأنشد بعض النحويين وانظر: حماسة ابن الشجري ص ٢٠٤ والخزانة ج ٢ ص ٢٩١ واللسان (سوج) ومعجم شواهد

العربية ص ١٦٠، والسّاج: الطيلسان الضخم الغليظ وقيل: هو الطيلسان المَقْوَرُ ينسج كذلك، وفي اللسان (سوج)

«إنما نعت بالاسمين لأنه صيرهما في معنى الصفة كأنه قال: مسودة أعاليها، مخضرة كسورها» .

كَأَنَّ لَنَا مِنْهَا بَيْوتًا حَصِينَةً مُسَوِّحًا أَعَالِيهَا وَسَاجًا كُسُورُهَا^(١)
ذهب بمسوح إلى سَوْد، وبساجٍ إلى كَثِيف.

والأَجُودُ: رَفَعُ مَسُوحٍ وَسَاجٍ؛ لِأَنَّهَمَا أَسْمَاءٌ غَيْرُ مُشْتَقَّةٍ مِنَ الْفِعْلِ.
وتقول: مررت بِأَخَوَيْكَ الْقَائِمِ وَالرَّاكِعِ وَالسَّاجِدِ؛ عَلَى الصِّفَةِ وَ (عَلَى^(٢))
الْبَدَلِ، وَإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ عَلَى التَّبْعِيضِ.

فصل: واعلم أَنَّ الْأَسْمَ يُوصَفُ بِفِعْلِهِ وَبِفِعْلِ سَبَبِهِ فَيَجْرِي مَجْرَى الْوَصْفِ
بِفِعْلِهِ، تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ فَهَذَا فِعْلُهُ، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ أَبُوهُ،
فَالْقِيَامُ^(٣) لِلْأَبِ وَقَدْ جَرَى صِفَةُ لِرَجُلٍ؛ لِأَنَّهُ مِنْ سَبَبِهِ، وَلَوْ كَانَ مِنْ غَيْرِ سَبَبِهِ
لَمْ يَجْزِ كَقَوْلِكَ مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ عَمَرُوْهُ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ؛ لِأَنَّ عَمَرًا^(٤) لَيْسَ مِنْ
سَبَبِ الْأَوَّلِ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ قَائِمٍ عَمَرُوْهُ إِلَيْهِ جَازٍ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ ضَمِيرُ الْأَوَّلِ.

(و)^(٥) تَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ أَبُوهُ، فَإِنْ ثَنَيْتَ قُلْتَ: مَرَرْتُ
بِرَجُلَيْنِ ضَارِبٍ زَيْدٍ أَبَوَاهُمَا، وَفِي الْجَمْعِ: مَرَرْتُ بِرِجَالٍ ضَارِبٍ زَيْدٍ أَبَاؤُهُمْ (و)^(٦)
لَا تَتَنِي ضَارِبًا وَلَا تَجْمَعُهُ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ فِعْلٍ مُقَدَّمٍ عَلَى فَاعِلِهِ، وَكَذَلِكَ إِنْ تَوَثَّتَ
وَنَصَبْتَ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ ضَارِبٍ زَيْدًا أَبُوهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ أَفْضَلُ مِنْهُ أَبُوهُ وَأَحْسَنُ مِنْهُ أَخُوهُ وَخَيْرٌ^(٧) مِنْهُ

(١) فِي «ق»: سَوْرُهَا.

(٢) نَقَصَ فِي «ر» .

(٣) فِي «ر» وَ «ق»: فَالْقَامِ الْأَب .

(٤) فِي «ر»: لِأَنَّهُ لَيْسَ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ.

(٥) نَقَصَ فِي «ق» .

(٦) نَقَصَ فِي «ر» وَ «ق» .

(٧) فِي «ق»: وَخَيْرًا.

غلامه، فلا يجوز عند سيبويه^(١) أن يُجْرَى أحسنٌ وأفضلٌ وما أشبهها من باب «أفعل» على الأول ويُرفَّع به الأب والآخر، ولا يجوز عنده إلا رفع «أفضل» و «أحسن» و «خير» بالابتداء ويكون ما بعدها خبراً لها، والجملة صفة للأول.

والعلة في ذلك: أنه لا يمكن إفراده فتقول: مررت برجلٍ أفضل، وبرجل أحسن، وبرجل خير، كما قلت مررت برجل قائم وضارب وحسن وشديد، فلمّا لم يمكن إفراده كما يمكن إفراد اسم الفاعل والصفة المشبهة به بعد من شبه اسم الفاعل فلم يَجْز أن يُتصرّف في الظاهر والمضمر تصرّف اسم الفاعل، فوجب أن يجري مجرى: مررت برجل أبو عشرة أبوه في أن يُجعل مبتدأ وخبراً، ويوصف «رجل» بالجملة.

فإذا قلت: ما رأيت رجلاً أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، لم يكن بد من أن تجعل «أحسن» صفة لرجل، وترفع الكحل به، والهاء في «عينه» للرجل، والهاء في «منه» للكحل.

والفرق بين هذا والأول: أنك لو رفعت «أحسن» ههنا كنت إما أن ترفعه بالابتداء، وخبره الكحل، أو ترفع «الكحل» بالابتداء و «أحسن» خبره، وقولك: «في عينه منه في عين زيد» كُله في صلة «أحسن»، وكنت تفرق بين «أحسن» / و (بين^(٢)) ما في صلتها^(٣) بالكحل الذي هو خبر الابتداء، وسبيله: أن [٢٢ / ١] يكون مؤخراً عن الجميع، أو مقدّماً على الجميع.

فإن أخرته فالهاء في «منه» للكحل وقد قدمته قبل المذكور، ولا يجوز تقديمه، فلمّا كان رفع «أحسن» بالابتداء، أو خبر الابتداء يؤدي إلى ما لا يجوز في

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٢٢ والمقتضب ج ٢ ص ٢٤٨ والتصريح ج ٢ ص ١٠٦.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) هنا ينتهي الاضطراب الذي سبق أن أشرت إلى وقوعه في أوراق النسخة «ق» .

اللفظ حُمِلَ على الصفة، وأُجْرِيَ على الأول، وصار هذا أجوداً؛ للضرورة التي ذكرناها.

وكذلك: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ^(١) إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ إِلَيْهِ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ» جَعَلَتْ «أَحَبُّ» صِفَةً لِلْأَيَّامِ، فَرَفَعَتْ الصَّوْمَ بِهِ، وَالْهَاءُ فِي «فِيهَا» لِلْأَيَّامِ، وَفِي «مِنْهُ» لِلصَّوْمِ، وَفِي «إِلَيْهِ» لِلَّهِ.

وقد يحذفون فيقولون: «مَا مِنْ أَيَّامٍ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ فِيهَا الصَّوْمُ مِنْهُ فِي عَشْرِ ذِي الْحِجَّةِ»؛ لَعَلَّ الْمَخَاطَبَ، وَكَثْرَةَ الِاسْتِعْمَالِ.

(وعلى^(٢) هذا) قَالَ سَخِيمُ بْنُ وَثِيلٍ:

مَرَرْتُ عَلَى وَادِي السَّبَاعِ وَلَا أَرَى
أَقْلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوْهُ تَيْيَّةً
كوادي السباع حين يُظْلِمُ وادياً^(٣)
وأخوفَ إلا ما وَقَى اللَّهُ سَارِيَا

(١) هذا الحديث أخرجه ابن ماجة في سننه ج ١ ص ٥٥٠ - ٥٥١ (تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي) برواية مغيرة في بعض الألفاظ، وأخرجه الترمذي في صحيحه ج ٣ ص ٢٨٩ - ٢٩٠ بشرح الإمام ابن العربي المالكي (طبع المطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٥٠ هـ وسنة ١٩٣١ م) وأخرجه أحمد في مسنده ج ٣ ص ٢٩٨، وج ٥ ص ٥٤، وج ٧ ص ٢٥٧، وج ١٠ ص ٩٨، وج ٩٠، ٩١، وأخرجه أيضاً الحافظ المنذري في الترغيب والترهيب ج ٢ ص ١٢٤، وأخرجه أبو داود في سننه ج ٣ ص ٣٢٠ - ٣٢١ (مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري تحقيق أحمد شاكر ومحمد حامد الفقي طبع مطبعة أنصار السنة المحمدية سنة ١٣٦٨ هـ، ١٩٤٩ م).

(٢) نقص في «ق».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٣٢ وانظر: الأصول ج ٢ ص ٢٩ والمخصص ج ١٦ ص ٥٨ والخزانة ج ٣ ص ٥٢١ والعيني ج ٤ ص ٤٨ ومعجم البلدان (وادي السباع) ومعجم شواهد العربية ص ٤٢٢، والواو في قوله: «ولا أرى» اعتراضية، ويرى العيني أنها حالية، والتثنية: التلبث والتوقف، وهي على وزن تفعلة من ألبس، وفي اللسان (أيا) «تأيا أي توقف وتمكث، تقديره تعباً، ويقال: قد تَأَيَّتْ عَلَى تَفْعَلْتُ أي تلبثت وتَحَسَّست، ويقال ليس منزلكم بدار تَيْيَّة أي بمنزلة تلبث».

وأخوف: أفعل تفضيل مأخوذ من المبني للمجهول أي أشدَّ مَخَوْفَةً كما أخذوا أَشْهَرَ وأحمد من الفعل المبني للمجهول أي أشدَّ مَشْهُورَةً ومَحْمُودَةً، كذا قال البغدادي في الخزانة، والساري السائر ليلاً.

والمعنى: أقل به ركب أتوه تَيَّيَّةً منهم به، فحذف «منهم به»، والهاء في «به» المذكورة في البيت ضمير «واديًا»، والهاء في «به» المحذوفة المقدرة بَعْدَ «منهم» ضمير «وادي السباع». وقوله «أقل» نعتٌ لواديًا، و«ركبٌ» رفع بأقل، و«أَتَوْهُ» صفة لركب، و«تَيَّيَّةٌ» منصوب على التمييز كما تقول: هو أفضل منك أبا، وأحسن منك وجهًا، فحذف «منهم» و«به» كما تقول: أنت أفضل، فلا تذكر من (كل)^(١) أحد، وتقول: الله أكبر، والمعنى: من كل شيء.

فصل: وإذا كانت الصفة مدحاً، أو ذمّاً، ولم تكن لتعريف الأول، وتبيينه فلك أن تتبعها الأول في إعرابه كما وصفنا، ولك أن تقطعها منه وترفعها بإضمار مبتدأ، وتنصبها بإضمار فعل.

فالمدح كقولك: الحمد لله أهلُ الحمد، تريد به: هو أهلُ الحمد، وإن شئتَ نصبت بتقدير: أعني أهلَ الحمد، وأختصُّ أهلَ الحمد.
وقال مهلهل:

ولقد خَبَطُنْ^(٢) يَيوتَ يَشْكُرُ خَبَطَةً أخوالنا وهم بنو^(٣) الأعْمام

بتقدير: هم أخواننا، ولو جرَّه على الصفة ليَشْكُرَ لجاز.
والذم كقولك: جاءني زيد الفاسق الخبيث، بتقدير: أعني، وإن شئتَ رفعت كما بينا، قال عروة الصعاليك:

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) في «ق» : خبطت.

(٣) وهومن شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٢٥، ٢٤٨ وانظر: معجم شواهد العربية ص ٢٧٦، والضمير في خبطن: للخيال وفرسانها، والخبط: الضرب الشديد.

سَقَوْنِي الْحَمْرَ^(١) ثُمَّ تَكَنَّفُونِي عُدَاةَ اللَّهِ مِنْ كَذِبٍ وَزُورٍ

وقال النابغة:

أَقَارِعُ عَوْفٍ لَا أَحَاوِلُ غَيْرَهَا وَجَوْهَ قُرُودٍ تَبْتَغِي^(٢) مِنْ تَجَادِعٍ

وإن شئت رفعتَ فيها جميعاً على ما تقدم.

وكذلك إذا ذكرت للموصوف عدة صفات فلك أن تُتبعها الأول على إعرابه، كقولك: مررت بإخوتك الكرام الظراف الأشراف، ولك أن تُتبع بعضها الموصوف، وترفع الباقي أو تنصب، ولك أن ترفع الجميع بإضمار مبتدأ، [٢٢ / ب] فتقول: مررت بإخوتك الكرام الظراف الأشراف / بالرفع على تقدير: هم الكرام الأشراف، ولك أن تنصب الجميع بإضمار: أعني الكرام الأشراف، والنصب والرفع على المدح والاختصاص، كما قال الله عز وجل: ﴿وَالْمُقِيمِينَ الصَّلَاةَ وَالْمُؤْتُونَ^(٣) الزَّكَاةَ﴾ وقالت خربق:

لَا يَبْعَدُنْ قَوْمِي الَّذِينَ هُمْ سَمُّ الْعُدَاةِ وَأَفَاةُ الْجُزْرِ
النَّازِلِينَ بِكُلِّ مُعْتَرِكٍ وَالطَّيْبُونَ^(٤) مَعَاقِدَ الْأَزْرِ

(١) في «ق» سقوني النسء وقد روي في بعض المصادر بهذه الرواية، والمراد بالنسء: الحمر.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٥٢، وانظر كتاب الهمز لأبي زيد ص ٣٢ ومجالس ثعلب ص ٤١٧، واللسان (نسأ) ومعجم شواهد العربية ص ١٨٥، وديوانه ص ١١ وهو شاهد على نصب «عداة» على الشتم، ولو رفع على القطع لكان جائزاً، تكنفوني: أحاطوا بي.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٥٢ وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٤٤ والبحر المحييط ج ١ ص ٨٢ وج ٢ ص ٤٠٥ والخزانة ج ١ ص ٤٣٦ واللسان (جدع) وديوانه ص ٥٠ وعوف: قبيلة، والمجادة: المشاة، وأصلها من الجذع، وهوقطع الأنف والأذن، والمقارعة: المضاربة بالسيف وهو شاهد على نصب «وجوه» على الذم، ولو رفعه على القطع لجاز.

(٣) الآية ١٦٢ من سورة النساء.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٤، ٢٤٦، ٢٤٩ وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ١٤٤ والأصول ج ٢ ص ٤٠ والمجلد ص ٢٨ والمحتسب ج ٢ ص ١٩٨ وأمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٤٤ والإنصاف =

الموصوف: «قومي»، و «هَم» في موضع رفع يبيعدن، وما بعدهم صفة لهم.

وينشد برفع الجميع، ورفع الأول ونصب الثاني، ورفع الثاني ونصب الأول على المدح، فالرفع بتقدير هَم، والنصب بتقدير أعني وأختص وما أشبه ذلك.

فصل: اعلم أنهم يذكرون الأسماء التي ليس فيها معنى الفعل ويُتبعونها الأول في الإعراب، ويُسمونها عطف البيان فيجري مجرى الصفات في البيان عن الأول، وليست بصفات، وذلك مثل قولك: رأيت أخاك زيدا، فريداً عطف بيان ويحتمل البديل.

والفرق بين الصفة وعطف البيان: أن الصفة معني كل من كان فيه وجب أن يوصف به مثل قولك: زيد العاقل، فكل من حصل فيه العقل (فقد)^(١) استحق الصفة بعاقل، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه ليس كل أحد يجب أن يسمى بزید، فقد بان أن عطف البيان لو شاركه غيره في كل شيء لم يجب له مثل اسمه العلم.

والفرق بينه وبين البديل: أن البديل تقديره أن يقع موقع الأول، فتقدير قولك: رأيت أخاك زيدا، إذا أردت البديل: رأيت زيدا، وليس كذلك عطف البيان؛ لأنه تبين عن الأول من غير أن يُنوى به غير موضعه.

وتقول: يا أخانا زيدا على عطف البيان، ولو أردت البديل لقلت:

=ص ٤٦٨، ٤٧٣ والبحر المحيط ج ١ ص ٢٠٤ والخزانة ج ٢ ص ٣٠١ والعيني ج ٣ ص ٦٠٢ وج ٤ ص ٧٢ والهمع ج ٢ ص ١١٩ والدرر ج ٢ ص ١٥٠ والتصريح ج ٢ ص ١١٦، ٢٠٤ والأشعري ج ٣ ص ١٣٢، وص ٣١٧ ومعجم شواهد العربية ص ١٨٦، ودبوانها ص ٢٩، وقولها: «لا يبيعدن» دعاء لقومها خرج مخرج النهي، ويُنشد مضارع بعد من باب «فَرِحَ»، أي لا يهلكن، والغداة يضم العين جمع عاد، والآزر بضمين جمع إزار ومعاقدها مواضع عقدها، وكنت الشاعرة بقولها «الطيبين معاهد الأزر» عن طهارتهم عن الفاحشة.

(١) نقص في «ر» و «ق» .

يا أخانا زيد^(١)؛ لأن تقدير «زيد» أن يقع موقع «أخانا» .

وأنشد سيبويه^(٢) :

أنا ابن التارك البكري بشرٍ
عليه الطير ترقبه وقوعا

فهذا يوضح لك أنه عطف البيان، ولا يجوز على البدل؛ لأنك لو حملته
عن البدل صار تقديره: أنا ابن التارك بشرٍ، وهذا لا يجوز؛ لأنه لا يضاف
ما فيه الألف واللام إلى ما ليس فيه الألف واللام، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) ببناء زيد على الضم؛ لأن البدل تقديره أن يقع موقع الأول، فكأنه حرف النداء قد دخل على البدل.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٣.

والبيت للمراد الأسدي، وانظر: الأصول ج ١ ص ١٦٠، وابن يعيش ج ٣ ص ٧٢، ٧٣ والمقرب ج ١ ص ٢٤٨
والخزانة ج ٢ ص ١٩٢، ٢٦٤، ٣٨٣ وشذور الذهب ص ٤٣٦ والعيني ج ٤ ص ١٢١ والتصريح ج ٢ ص ١٣٣ والهمع
ج ٢ ص ١٢٢ والدرج ج ٢ ص ١٥٣ والأشموقي ج ٢ ص ١٥٣ ورسالة الملائكة ص ١٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ٢١٤.

بَابُ الْأَفْعَالِ الَّتِي تَرْفَعُ الْأَسْمَاءَ وَالتَّوَابِعَ وَتَنْصِبُ الْأَخْبَارَ

وهي «كان» و«صار» و«بات» و«أصبح» و«أمسى» و«ظل» و«أضحى» و«ليس» و«مازال» و«مادام» و«مانفك» و«مابرح» و«مافتئ» .

اعلم أن هذه الأفعال تدخل على المبتدأ والخبر، فترفع المبتدأ تشبيهاً بالفاعل، وتنصب الخبر تشبيهاً بالمفعول، كقولك: كان زيد عالماً، وأصبح محمد أميراً، وكان الأصل: زيد عالم، ومحمد أمير.

وإذا كان بعدها اسمان معرفتان فلك أن تجعل أيَّهما شئتَ الاسمَ، وأيَّهما شئتَ الخبرَ، كقولك: كان أخوك زيداً / ، وكان زيد أخاك، كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِ^(١) إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ ، قرئ برفع^(٢) الجواب، [٢٣ / ١] ونصبه^(٣)؛ لأنه معرفة بإضافته إلى «قومه» و«أَنْ قَالُوا» في تقدير: قولهم، فكأنه قال: فما كان جواب قومه إلا قولهم، فبين نصب الجواب، وقولهم فين رفع الجواب، وهما معرفتان.

وإذا كان بعدها معرفة ونكرة فالاختيار أن تكون المعرفة الاسمَ، والنكرة الخبرَ كما كان ذلك في الابتداء، فتقول: كان زيد منطلقاً، وكان أبوك راكباً،

(١) الآية ٥٦ من سورة النمل و٢٤ من سورة العنكبوت.

(٢) وهي قراءة الحسن وابن أبي إسحاق.

(٣) وهي قراءة الجمهور: انظر في تخريج القراءتين: المحتب ج ٢ ص ١٤١ والبحر المحيط ج ٧ ص ٨٦، قال ابن

جنى: «أقوى من هذا - يعني قراءة الرفع - «جواب قومه» بالنصب، ويجعل اسم كان قوله: «أن قالوا أخرجوا آل لوط» يشبه «أن» بالمضمر من حيث كانت لا توصف كما لا يوصف، والمضمر أعرف من هذا المظهر» .

ولا يحسن كان منطلقاً زيداً، وكان راكباً أباك، إلا في ضرورة الشعر كما قال
القَظَامِي:

قَفِي قَبْلَ التَّفَرُّقِ يَا ضُبَاعَا وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكَ الْوَدَاعَا^(١)
فَرَقَعَ «موقفاً» وهو نكرة، وَنَصَبَ «الوداع» وهو معرفة.

وإنما جاز ذلك؛ لأن الاسم هو الخبر، فَلَمَّا كَانَا^(٢) لشيء واحد استجاز^(٣) في
أحدهما ما استجاز في الآخر، وكذلك قولُ حَسَّانَ بنِ ثابتٍ^(٤):
كَأَنَّ سَيِّئَةً مِنْ بَيْتِ رَاسٍ يَكُونُ مَزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءٌ

فمزاجها معرفة، وعسل نكرة، وهو في هذا البيت أجود منه في الأول؛
وذلك أن «عسلاً» اسمُ الجنس، فتعريفه وتنكيره سواء في المعنى؛ لأنه لو قال:
مَزَاجَهَا الْعَسْلُ والماءُ بالتعريف، لَعُلِمَ أَنَّهُ لم يستغرق الجنس بالمزاج، وأن المزاج
لبعض^(٥) الجنس؛ فلهذا كان أجود.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٣١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٩٤، والمجلد ص ٥٩ والأصول ج ١
ص ٩٤، والإيضاح المضدي ج ١ ص ٦٩، ٢٦٨ وابن يعيش ج ٧ ص ٩١ والخزانة ج ١ ص ٣٩١ وج ٤ ص ٦٤، والمغني
ص ٤٥٣ وشرح شواهد ص ٢٨٧ والعيني ج ٤ ص ٢٩٥ والهمع ج ١ ص ١١٩، ١٨٥ والدرر ج ١ ص ٨٨، ١٦٠ والضرائر
ص ٢٠٣، ٢٢٣ والأشئوني ج ٣ ص ٢٦٥ والأغاني ج ٢٤ ص ٢٩ ومعجم شواهد العربية ص ٢١٣، وديوانه ص ٣١.
(٢) في الأصل: فلما كان كشيء واحد.

(٣) في «ر» و «ق»: جازَ في أحدهما ما جازَ في الآخر.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٣، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٩٢، وقال المبرد: «وكان المازني يروي:
يكون مزاجها عسلاً وماءً، يريد: وفيه ماء» وانظر أيضاً: الأصول ج ١ ص ٧٣، ٩٤، والمختب ج ١ ص ٢٧٩ وابن
يعيش ج ٧ ص ٩١، ٩٣ والخزانة ج ٤ ص ٤٠، ٦٣، والمغني ص ٤٥٣، ٦٩٥ وشرح شواهد ص ٢٨٧ والهمع ج ١ ص
١١٩ والدرر ج ١ ص ٨٨ واللسان (سبا) ومعجم شواهد العربية ص ٢٠ وديوانه ج ١ ص ١٧، السبيئة: الخمر، بيت
راس: موضع بالشام، وخبر كأن في بيت تال للشاهد، قال ابن يعيش: ج ١ ص ٩٤: «وقد رواه أبو عثمان المازني: يكون
مزاجها عسلاً وماءً، برفع المزاج على أنه اسم يكون وهو معرفة، وعسلاً الخبر، وهو نكرة على شرط الباب، وماء مرفوع
حلا على المعنى لأن كل شيء مزاج شيئاً فقد مزاجه الآخر فصار التقدير: ومزاجه ماء أي خالطه».

(٥) في «ر» و «ق»: وأن المزاج بعض الجنس.

واعلم أن الإخبار عن النكرة في هذا الباب مثله في (باب^(١)) الابتداء؛ فما كانت فيه للمخاطب فائدة جاز ذكره، ومالم تكن فيه فائدة لم يجز ذكره كقولك: كان رجل من بني تميم في دارك، وكان غلام لك منطلقا، فهذا جائز.

وتقول: ما كان أحدٌ مثلك إذا نفيت الماثلة، وما (كان^(٢)) أحدٌ مجترئاً عليك وما كان أحدٌ منك، فهذا كله جائز بوقوع الفائدة (للمخاطب^(٣)) في هذا الخبر؛ لأن المخاطب قد كان يجوز أن يجهل مثل هذا فيظن^(٤) أن له أمثالا وأن في الناس خيراً منه ومجترئاً عليه، فإذا أعلمته ذلك فقد أفدته فائدة، وجواز الإخبار معقود بالفائدة في المعرفة والنكرة جميعا كما بينا في باب الابتداء.

واعلم أن أخبار هذه الأفعال تجري مجرى خبر المبتدأ، فما جاز أن يكون خبرا للمبتدأ جاز أن يكون خبرا لهذه الأفعال، فتقول: كان زيد أخاك، وكان عمرو منطلقا، وكان محمد أبوه قائم، وكان أبوك في الدار.

ويجوز أن تتقدم أخبار هذه الأفعال على أسمائها، وعليها كقولك: كان قائما زيد، وقائما كان زيد؛ لأن الخبر في هذا بمنزلة المفعول في قولك: ضرب عمراً زيدا، وعمراً ضرب زيدا، إلا ما كان منها في أوله حرف النفي فإنه لا يجوز أن يتقدم الخبر^(٥) عليه؛ والعلبة في ذلك أن الحروف ضعيفة لا تتصرف في معمولها كما لا تتصرف في أنفسها، فلذلك لم يتقدم الخبر عليها.

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) في الأصل: فظن.

(٥) في ابن يعيش ج ٧ ص ١١٢: «... وحروف النفي أربعة: «ما» و«لم» و«لن» و«لا» فإن كان النفي بما نحو ما زال وما انفك وما فقه وما برح، فذهب سيويه والبصريين أنه لا يجوز تقديم أخبارها عليها، فلا يقال: قائما ما زال زيد، وإليه ذهب أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء... ويجوز ذلك مع «لم» و«لن» و«لا» .

فأما «ما دام» فليست «ما» للنفي، وإنما «مأ» وما بعدها بتأويل المصدر، [٢٣ / ب] وما تعلق بالمصدر فلا يجوز أن يتقدم عليه؛ لأنه في صلتها، وصلته الشيء كبعض حروفه، فكما لا يتقدم بعض حروف الاسم عليه كذلك لا تتقدم الصلة على الموصول.

و (أما^(١)) ما دام - وإن كان في تأويل المصدر - فإنه يُراد به الزمان، فإذا قلت: أنا أزورك ما دام زيد غائبا فعناه: أنا أزورك دوام غيبة زيد بتقدير: وقت دوام غيبة زيد، كما تقول: أنا أزورك مقدّم الحاج، أي وقت مقدّم الحاج، وخفوق النجم، أي وقت خفوق النجم.

واعلم أن جميع هذه الأفعال يُستعمل كما يُستعمل ماضيها إلا «ليس» و «ما دام» .

فأما «ليس»: فلا يستعمل لها مستقبل؛ لأنها لا تُستعمل إلا في نفي الحال والاستقبال^(٢)، ولفظ الحال والاستقبال واحد كقولك: ليس زيد قائما الآن، وليس زيد قائما غدا، فلما كان عملها (فيما يُعبر^(٣)) عنه بلفظ واحد اختير لها لفظ واحد فكان لفظ الماضي أولى بها من لفظ المستقبل؛ لأنه أخف من لفظ المستقبل، وكان أصلها ليس^(٤) بكسر الياء مثل صيد البعير، ويُسكنون

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) قال المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٨٧: «وأما امتناعها من التصرف، فإنك إذا قلت: وكان - دللت على ما مضى، فإذا قلت: «يضرب» و «يكون» دللت على ما هو فيه وما لم يقع. وأنت إذا قلت: زيد قائما غدا، أو الآن أردت ذلك المعنى الذي في يكون، فلما كانت تدل على ما يدل عليه المضارع استثن المضارع فيها» هذا وقد نسب أبو حيان إلى الصيرفي أنه في ذلك متابع للمبرد وابن السراج وابن درستويه. انظر الضرب ص ٤٣٨، وانظر أيضا: أبو حيان النحوي ص ٤٨٨.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: اللسان (ليس) والصبان على الأثثوني ج ١ ص ٣٣٠.

هذه الياء فيقولون: صَيَّدَ البعير كما تقول: عَلِمَ ذلك في عِلْمٍ ذلك فلذلك أُسْكِنْتَ ياءَ «لَيْسَ» تخفيفاً.

فأما «ما دام»: فإنه لا يُسْتَعْمَلُ لها مستقبلٌ في هذا الباب، ولا تكون إلا بعد كلام كقولك: أنا أنتظرُك ما دُمْتَ قائماً، ولا يجوز أنا أنتظرُك ما تدوم قائماً؛ لأن القائل يستعمله فيما قد وقع، ويشترط له اتصاله ودوامه، فلما كان المعنى على ما وقع وجب له لفظ ما قد وقع وهو لفظ الماضي، ولا تقول مُبْتَدئاً: ما دام زيد قائماً؛ لما قلنا (من^(١)) أنه في تقدير الظرف فلا بد (من^(٢)) أن تُوَجَّعَ في الظرف شيئاً إذا ذكرته، فإذا قلت: أنا أنتظرُك ما دام زيد قائماً، فما دام في موضع نصب بأتظرُك؛ لأنه مصدر وقع موقع الظرف كما بينا.

واعلم أن «ما زال» و«ما انفك» و«ما برح» و«ما فتى» وإن كان في أولها حرف النفي فليس بنفي؛ وذلك أن النفي إذا دخل على النفي صار إيجاباً، فقولك: «زال» نفي و«انفك» و«فتى» و«برح» نفي، فإذا أَدَخَلْتَ عليها «ما» وهو حرف نفي فقد نفيت النفي وصار إيجاباً، فلذلك لا يجوز أن تُدْخِلَ على خبرها «إلا»، لا تقول: ما زال^(٣) زيد إلا عالماً، ولا ما انفك عمرو إلا منطلقاً، كما لا تقول: زيد إلا قائماً، وعمرو إلا منطلقاً؛ لأن ما نَفَيْتَ عنه النَّفْيَ بمنزلة ما لم يدخل عليه حرف النفي.

وأما قول ذي الرمة:

حراجيجُ ما تَنَفَّكُ إِلَّا مَنَاحَةً على الحَسَفِ أَوْ نَرَمِي بِهَا بِلْدًا^(٤) قفرا

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» ما دام زيد إلا قائماً.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٢٨، وانظر: معاني القرآن للقرطبي ج ٣ ص ٢٨١ وشرح السيرافي ج ٢

قسم ٢ ص ٢٧٧ والمختصب ج ١ ص ٣٢٩ وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ١٢٤ وابن يعيش ج ٧ ص ١٠٦ والإيضاح =

الماضي فقط من غير أن تدخل على اسم^(١) واحد ولا على جملة، ويكون فاعلها المصدر^(٢) مُضَمّاً فيها كقولك: زيدٌ قائمٌ كان، أي كان^(٣) ذلك الكون، ومنه قول الشاعر:

سَرَاةٌ بَنَى أَبِي بَكْرٍ تَسَامَوْا عَلَى كَانِ الْمُسُومَةِ الْعَرَابِ^(٤)

أي تساموا على المسومة العراب كان ذلك، فهي زائدة لتوكيد معنى المضى.

وأما «صار» فتدخل على غير جملة كقولك: صار زيد إلى عمرو، أي انتقل زيد إلى عمرو، وكذا أصبح (زيد)^(٥) وأمسى (عمرو)^(٥) وأضحى أي دخل في هذه الأوقات كما تقول: أظهر الرجل، إذا دخل في وقت الظهر، وأشهر، إذا دخل في الشهر، فهذا لا يحتاج إلى خبر.

وكذلك تقول: دام المطر، ودَامَ زيد على كذا، فلا تحتاج إلى غير الفاعل.

فصل: واعلم أنهم يضررون في «كان» و«ليس» الأمر (والشأن)^(٦) والحديث

(١) في «ق»: على فاعل واحد.

(٢) في شرح التسهيل للمراي ص ٣٦٦ «واختلف في كان الزائدة فذهب السيرافي والصيري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل كأنه قيل: كان هو أي كان الكون».

وفي مع الهوامع ج ١ ص ١٢٠: «... وقد اختلف في «كان» المزيدة هل لها فاعل؟ فذهب السيرافي والصيري إلى أنها رافعة لضمير المصدر الدال عليه الفعل، كأنه قيل: كان الكون» وانظر أيضاً: الحزانة ج ٤ ص ٢٤ حيث نقل البغدادي مذهب السيرافي.

(٣) في شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٤٦: «... وذلك قولك: زيد كان قائم أو زيد قائم كان تريد: كان ذلك الكون»، ثم انظر: مدى تطابق عبارة الصيري مع عبارة السيرافي.

(٤) لم أعثر لهذا البيت على قائل وهو من شواهد السيرافي في شرح سيبويه ج ١ قسم ٢ ص ٤٦ وانظر: ابن يعيش ج ٧ ص ٩٨، ١٠٠ والحزانة ج ٤ ص ٣٣ والعيني ج ٢ ص ٤١ والتصريح ج ١ ص ١٩٢ وحاشية يس عليه ج ١ ص ١٩١ والضرائر ص ٣٠٩ والأشموني ج ١ ص ٣٤٧ والهمع ج ١ ص ١٢٠ ومعجم شواهد العربية ص ٦٣.

(٥) نقص في «ر».

(٦) نقص في «ر» و«ق».

فيقولون: كان زيدٌ منطلقً، وليس عمروٌ ذاهبً على معنى: كان الأمرُ زيدً منطلقً، وليس الحديثُ عمروٌ ذاهبً.

وهذا الضمير كالضمير في قولك: إنه زيد خارج، أي أن الحديث والشأن زيدٌ خارج، إلا أنه يظهر في «إن»، لأنه منصوب (بمنزلة المفعول^(١)) ويستتر في «كان» و«ليس»، لأنه مرفوع بمنزلة الفاعل.

فإذا قلت: ليس زيدٌ خارج، فالضمير اسم ليس وقولك: «زيدٌ خارجٌ» خبره، وكذلك كان زيد منطلق، الضمير في «كان» اسمها، «وزيدٌ منطلقٌ» خبرها، لأن قولك: زيد منطلق، حديث وخبر.

وقالت العرب: «ليس^(٢) خلق الله مثله «فلولا أن في «ليس» ضميراً لم يجز أن يليها فعل، لأن الفعل لا يعمل في الفعل، ولا بد من اسم يرتفع به، وأنشد سيبويه^(٣) قول / حُمَيْدٍ الأرقط:

[٢٤ / ب]

فأصْبَحُوا والنَّوى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوى يُلقِي المَساكِينُ
فَكُلُّ مَنْصُوبٌ بِلِقَائي، ولو لم يكن في «ليس» ضمير الأمر لارتفع «كل» وكنت تحتاج (إلى^(٤)) أن تقول: وليس كلُّ النَّوى تُلقِيه المَساكِينُ بهاء تكون ضمير «كل»، ولا يحسن حذف الهاء في الخبر، ألا ترى أنه لا يحسن أن تقول: زيدٌ ضربتُ

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ٣٥.

(٣) انظر كتاب سيبويه ج١ ص ٣٥ - ٣٧.

وانظر: المقتضب ج١ ص ١٠٠ والأصول ج١ ص ٩٨ وأمالِي ابن الشجري ج٢ ص ٢٠٣، ٢٠٤ والعيني ج٢ ص ٨٢ والأشْمُونِي ج١ ص ٣٤٥ ومعجم شواهد العربية ص ٣٩٢، والمُعَرِّس: موضع التعريس وهو النزول في آخر الليل، وعَرَسَ المسافر: نزل في وجه السحر، انظر اللسان (عرس).

(٤) زيادة في «ق».

مُعاوَى إِنِّنا بَشْرٌ فَأَسْجِحُ فَلَسْنَا بِالْجِبَالِ وَلَا الْحَدِيدَا
وَأَنشُدْ لَكُعْبَ بْنِ جَعِيلٍ:

أَلَا حَيٍّ نَذْمَانِي عُمَيْرَ بْنَ عَامِرٍ إِذَا مَا تَلَّاقَيْنَا مِنْ الْيَوْمِ^(١) أَوْ غَدَا
فَنَصَبُ «غَدَا» عَلَى مَوْضِعِ «مِنْ»، وَالْوَجْهَ الْجَرَفِي جَمِيعَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْمَعْنَى فِي
النَّصْبِ وَالْجَرِّ وَاحِدٌ، وَلَا تَفَاقُ^(٢) اللَّفْظَيْنِ وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ أَحْسَنُ مِنْ اخْتِلَافِهَا.

وتقول: ليس زيد بقائمٍ ولا قاعدٌ أخوه، ترفعُ «قاعدا» على أنك عطفت
جملةً على جملة، فأخوه: مبتدأ، وقاعد: خبر مقدم، وإن شئتَ نصبتَ «قاعدا»
بالعطف على موضع الباء في «بقائم»، وإن شئتَ جررتَ^(٣) بالعطف على
«قائم»، فإن قلت: ليس زيدٌ بقائمٍ ولا قاعدٌ عمرو، جاز الرفع والنصب على
ما تقدم، وإن شئتَ جررتَ^(٣) على مذهب من يميز العطف على عاملين،
وقال^(٤) الشَّيْخُ الْأَعْمَرُ:

هَوْنٌ عَلَيْكَ فَإِنْ الْأُمُو رَ بِكَفٍّ إِلَّا إِلَهَ مَقَادِيرُهَا

= نقله عن العرب، ويجوز أن يكون البيت من قصيدة منصوبة غير هذه المعروفة، أو يكون الذي أنشده رده إلى لفته
فَقِيلَ مِنْهُ سَبِيحُهُ مَنْصُوبًا فَيَكُونُ الْإِجْتِاجُ بِلُغَةِ الْمَشْدُ لَابْقُولِ الشَّاعِرِ. وَقَدْ نَسَبَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْخَزَانَةِ إِلَى الْمَبْرَدِ أَنَّهُ
تَقْدِ سَبِيحُهُ فِي رَوَايَتِهِ لِهَذَا الْبَيْتِ، هَذَا وَلَمْ يَتَعَرَّضْ الْمَبْرَدُ فِي الْمَقْتَضِبِ لِهَذَا النِّقْدِ، انْظُرْ: حَاشِيَةُ الْمَقْتَضِبِ ج ٢ ص ٣١٨.
أَسْجِحُ بِمَعْنَى: أَرْفُقُ.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١١٢، ١٥٤ والمحتسب ج ٢ ص ٣٦٢ والإنصاف
ص ٣٣٥، ٣٦٦، ومعجم شواهد العربية ص ٩٤. الندمان: الجليس على الشراب، ويطلق على الواحد والجمع.

(٢) في «ر» و«ق»: لأن المعنى في النصب والجر واحد باتفاق اللفظين.

(٣-٢) نقص في الأصل.

(٤) في كل المصادر، وقال الأعور الشَّيْخُ، واسمه بَشْرٌ بْنُ مُنْقِدٍ، انظر: المؤلف والمختلف ص ٤٥، ٧٧.

فليس بآتيك منهيها ولا قاصر عنك مأمورها^(١)
 ففي قاصر^(٢) ثلاثة أوجه:

[٢٥ / ١]

النصب بالعطف على موضع الباء والرفع على أن يكون «مأمورها» مبتدأ،
 و «قاصر» خبر مقدم، فهذان الوجهان لاختلاف فيهما، ويجوز الجر على العطف
 على عاملين، فيكون «مأمورها» معطوفاً على اسم ليس وهو «منهيها»، ويكون
 «قاصراً» معطوفاً على خبرها وهو «بآتيك»، فقد عطف بالواو على «ليس»
 و «الباء» وهما عاملان، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٣٢، قال الأعمى: «استشهد بالبيت الأخير على جواز النصب في الخبر المعطوف
 على خبر «ليس» وإن كان الآخر أجنبياً، لأن «ليس» تعمل في الخبر مقدماً ومؤخراً بقوتها» وانظر: المقتضب جـ ٤
 ص ١٩٦، ٢٠٠ والأصول جـ ٢ ص ٧٠ وشرح السيرافي جـ ١ قسم ٢ ص ١٢٧، والبيت الأول في المقرب جـ ١ ص ١٩٦، وانظر
 أيضاً: المغني ص ١٤٦، ٤٨٧، ٥٣٢ وشرح شواهد ص ١٤٦، ٢٩٥ والهمع جـ ١ ص ١٢٨ وجـ ٢ ص ٢٩ والدرر جـ ١ ص ١٠٢
 وجـ ٢ ص ٢٣ ومعجم شواهد العربية ص ١٧٢.

(٢) قال ابن هشام في مغني اللبيب ص ٤٨٧ - ٤٨٨: «...وما يشكل على مذهب سيبويه قوله: هون عليك...
 البيتين، لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فيان كان «مأمورها» عطفاً على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي
 عاملين، وإن كان فاعلاً بقاصر لزم عدم الارتباط بالخبر عنه، إذ التقدير حينئذ: فليس منها بقاصر عنك مأمورها،
 وقد أحيب عن الثاني بأنه لما كان الضير في «مأمورها» عائداً على الأمور كان كالعائد على المنهيات لدخولها في
 المأمور».

بالرفع، وتفسيره: أن «كلَّ» اسم «ما»، و «سوداء» في موضع جر بـ«كل»، و «تَمَرَّةٌ» خبرها وبيضاء في موضع جر بتقدير: ولا كُلَّ بيضاء، إلا أنك حذفت «كُلًّا». (الثاني)^(١) من هذا؛ لدلالة الأول عليه، لأن الكلامين قد صارا بمنزلة جملة [٢٥ / ب] واحدة، ولو نويت الانفصال لم يكن/ بُدَّ من إعادة «كُلَّ»، لئلا يكون عطفاً على عاملين، وأنشد سيبويه^(٢) في حذف «كُلَّ» قَوْلَ أَبِي دُوَاد:

أَكَلَ امْرِئٍ تَحَسَّبِينَ امْرَأً وَنَارٍ تَوْقَدُ بِاللَّيْلِ^(٣) نَاراً
أراد (و^(٤)) كل نارٍ بتقدير «كُلَّ» مَعَادَةٍ، ولم يعطف نارا على «امرئٍ» ، واستغنى عن ذكر^(٥) «كلٍ» لذكره إيّاها في أول الكلام، ومن كان من مذهبه العطف على عاملين أجاز حمل البيت والمسألة عليه.

وتقول: مازيدٌ ضارباً عبد الله، ولا يجوز أن تقدم «عبد الله» منصوباً بضارب فتقول: ماعبد الله زيدٌ ضارباً، كما لم يجوز في «ليس» أن يليها ما انتصب بغيرها.

وأما قول مُزاحِمِ الْعُقَيْلِيِّ:

(١) زيادة من «ر».

(٢) الكتاب ج١ ص ٣٣.

(٣) انظر: الكامل ص ١٦٣، ٤٨٩، ونسبه المبرد إلى عدي بن زيد وانظر أيضاً: الأصول ج٢ ص ٧١، ٧٥ وشرح السيرافي ج١ ص ١٣٩ وأما لي ابن الشجري ج١ ص ٣٩٦ والإنصاف ص ٤٧٣ وابن يعيش ج٣ ص ٢٦، ٢٧، ٢٩، ٧٩ وجه ص ١٤٢ وجه ص ٥٢ وجه ص ٩٥ ص ١٠٥ والمقرب ج١ ص ٣٣٧ وورد شطره الثاني عرضاً في الخزانة ج٢ ص ٢٥٣، وانظر أيضاً: المغني ص ٢٩ وشرح شواهد ص ٢٣٩ والتصريح ج٢ ص ٥٦ والهمع ج٢ ص ٥٢ والدرر ج٢ ص ٦٥ والأشموقي ج٢ ص ٣٥٣ ومعجم شواهد العربية ص ١٤٧ وديوان أبي دُوَاد ص ٣٥٣، وذيل ديوان عدي بن زيد ص ٩٩.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ق» عن تننية «كل».

وقالوا تَعَرَّفْهَا الْمَنَازِلَ مِنْ مِثِّي وَمَا كُلُّ مَنْ وَافِيَ مِثِّي أَنَا عَارِفٌ^(١)
فإنه روى بنصب «كلٌّ»، ورفعِهِ.

فمن نصبه حملة^(٢) على لغة بني تميم وأعمل في «كُلَّ» «عارفا»، وجاز هذا كما
يجوز في الابتداء: عبد الله أنا ضارب.

وَأَمَّا الرَّفْعُ فَمِنْ وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يكون محمولا على لغة أهل الحجاز، وتقديره: أن «كلُّ» اسم «ما»،
وأنا عارفٌ ابتداء وخبر، والتقدير: «عارفُهُ»، بهاء ترجع إلى «كل» في التقدير كما
قال أبو النجم:

قَدْ أَصْبَحْتُ أُمُّ الْخِيَارِ تَدَّعِي عَلَيَّ ذَنْبًا كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُ^(٣)
(أراد^(٤)): كُلَّهُ لَمْ أَصْنَعُهُ.

والوجه الآخر: أن يكون محمولا على لغة بني تميم، ويكون «كلُّ»^(٥) رفعا

(١) وهو من شواهد سيويه ج١ ص ٣٦، ٧٣، وانظر شرح السرياني ج١ قسم ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥ والخصائص ج٢ ص ٣٥٤، ٣٧٦ وشذور الذهب ص ١٩٥ والمغني ص ٦٩٤ وشرح شواهد ص ٣٢٨ والعيني ج٢ ص ٩٨ والتصريح ج١ ص ١٩٨ والأشوني ج١ ص ٣٥٧ ومعجم شواهد العربية ص ٢٣٧. تعرَّفَها: أمر من تعرَّفَ يتعرف من قولهم تعرَّفْتُ ماعند فلان أي تطلبتُه حتى عرفتُه.

(٢) في «ق»: حمل «ما».

(٣) وهو من شواهد سيويه ج١ ص ٤٤، ٦٤، ٦٩، وانظر: شرح السرياني ج١ قسم ٢ ص ١٥٤ - ١٥٥، والخصائص ج١ ص ٢١٢ وج٢ ص ٦١، والمحاسب ج١ ص ٢١١ وأمثالي ابن الشجري ج١ ص ٨، ٩٣، ٣٢٦ وابن يعيش ج٢ ص ٣٠ وج٢ ص ٩٠ والخزانة ج١ ص ١٧٣، ٤٤٥ والمغني ص ٢٠١، ٤٩٨، ٦١١، ٦٢٣ وشرح شواهد ص ١٨٥ والهمع ج١ ص ٩٧ والدرر ج١ ص ٧٣ ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٩.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في الأصل: ويكون كلا.

[٢٦ / ١] عز وجل: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ^(١) لَرَسُولُهُ﴾، ولولا اللام / لقلت: علمت أن زيدا خارجاً، بالفتح.

والثالث: أن تكون بعد القول كقولك: قال زيد إن عمراً منطلقاً، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذْ قَالَتِ الْمَلَائِكَةُ يَا مَرْيَمُ^(٢) إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاكِ﴾.

وجميع هذه المواضع ترجع إلى الابتداء والخبر، لأن اللام توجب الابتداء، والحكاية بعد القول تكون مبتدأة.

وأما «أن» المفتوحة: فهي مع ما بعدها بمنزلة المصدر، فلا تقع إلا مبنية على كلام قبلها كقولك: عَلِمْتُ أَنَّ زيدا منطلقاً، ولولا أَنَّ عمراً خارجاً لَأُفْتُتْ، وَتَقَعُ فَاعِلَةً وَمَفْعُولَةً، ومرفوعة بالابتداء، ومجرورة^(٣).

فالفاعلة كقولك: بلغني أَنَّ عمراً خارجاً، تقديره: خروجُ عمرو، قال الله عز وجل: ﴿فَلَمَّا تَبَيَّنَ^(٤) لَهُ أَنَّهُ عَدُوٌّ لِلَّهِ﴾ وتقديره: فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ عَدُوَانَهُ.

والمفعولة كقولك: علمتُ أَنَّكَ منطلقاً، تقديره: علمت انطلاقتك، قال الله عز وجل: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ يَزُجِّي^(٥) سَحَابًا﴾، تقديره: إزجاء الله السحاب.

والمرفوعة بالابتداء كقولك: عِنْدِي أَنَّكَ ذَاهِبٌ، أي عندي ذهابك، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا نَزَلَ مِنَ^(٦) اللَّهَ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾.

(١) الآية ١ من سورة المنافقون.

(٢) الآية ٤٢ من سورة آل عمران.

(٣) في الأصل: وَمُخْدَوِّقَةٌ.

(٤) الآية ١١٤ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٤٢ من سورة النور.

(٦) الآية ٢ من سورة التوبة.

والمجرورة (كقولك^(١)): عَجِبْتُ مِنْ أَنْكَ سَائِرٍ، أَيْ عَجِبْتُ مِنْ سِيرِكَ،
ومعنى المكسورة والمفتوحة جميعاً: التأكيد.

والفرق بين «لكن» المشددة و «لكن» الخفيفة: أَنَّ المشددة مُشَبَّهَةٌ بالفعل،
فلا بد لها من اسم وخبر، تشبيهاً بالفاعل والمفعول.

وأما الخفيفة فإنها تدخل على المفرد فتشركه في إعراب الاسم الذي قبلها
كقولك: ماجأني زيد لكن عمرو، ومعناها جميعاً الاستدراك.
ومعنى «كَأَنَّ» التشبيه كقولك: كَانَ زَيْدًا الْأَسَدَ.

ومعنى «لَيْتَ» التمني كقولك: لَيْتَ زَيْدًا عِنْدَنَا.

ومعنى «لَعَلَّ» الترجي كقولك: صَلِّ لَعَلَّ اللَّهَ يَغْفِرَ لَكَ، أَيْ صَلِّ رَاجِئاً
مَغْفرةَ اللَّهِ.

واعلم أن أخبار هذه الحروف بمنزلة خبر الابتداء، تكون بالاسم، والفعل،
والظرف، والجملة كقولك: إِنْ زَيْدًا قَائِمٌ، وَلَكِنْ بَكَرًا يَذْهَبُ، وَكَأَنَّ سَعِيدًا
عِنْدَكَ، وَلَيْتَ أَخَاكَ عَمَرُو فِي دَارِهِ، وَلَعَلَّ بَشْرًا إِنْ أَتَيْتَهُ يَأْتِكَ.

ولا يتقدم الخبر في هذا الباب على الاسم، إلا أن يكون ظرفاً، أو حرفاً
من حروف الجر، كقولك: إِنْ فِي الدَّارِ زَيْدًا، وَإِنْ عَلَيْكَ دَيْنًا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا^(٢) وَجَحِيماً^(٣)﴾، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا^(٤) شَيْخًا
كَبِيرًا^(٥)﴾.

(١) نقص في «ق».

(٢) الآية ١٢ من سورة الزمل.

(٣) الآية ٧٨ من سورة يوسف.

فلو كُنتَ ضَبِيّاً عَرَفْتَ قَرَابَتِي . وَلَكِنْ زَنْجِيٌّ عَظِيمُ الْمَشَاوِرِ
على تقدير: وَلَكِنَّكَ زَنْجِيٌّ.

وحكى الخليل ^(١) أن بعض العرب ^(٢) يقول: إِنَّ بك زَيْدٌ مَأْخُودٌ على تقدير:
إِنَّهُ بك زَيْدٌ مَأْخُودٌ، قال سيبويه ^(٣): والنصبُ في كلام العرب أكثر.
وقال الشاعر:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنْ مَجَّبَهَا أَخَاكَ مَصَابُ الْقَلْبِ ^(٤) جَمُّ بِلَابِلُهُ
فهذا على تقدير: إِنَّ بك زَيْدٌ مَأْخُودٌ، وَإِنَّ فَيْكَ زَيْدٌ رَاغِبٌ، وهو وجه
الكلام، وقد أضرَمُوا في كَأَنُ مَخْفَفَةٍ، قال ابن صُرَيْمُ الشُّكْرِيُّ ^(٥):

(١) هو الخليل بن أحمد بن عبد الرحمن أبو عبد الرحمن الفراهيدي الأزدي، قال عنه السيرافي: «كان الغاية
في استخراج مسائل النحو وتصحيح القياس فيه، وهو أول من استخرج العروض وحصر أشعار العرب، وعمل أول
كتاب العين المعروف المشهور»، كانت ولادته سنة مائة للهجرة، وتوفي سنة سبعين، وقيل: خمس وسبعين ومائة، وقيل
غير ذلك، انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٣٠ وتهذيب التهذيب ج ٣ ص ١٦٢ وغاية النهاية ج ١ ص ٢٧٥ ووفيات
الأعيان ج ٢ ص ١٨، ١٩.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٨١.

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٨٢.

(٤) وهو من أبيات سيبويه التي لا يعلم قائلها، وانظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٨٠ والأصول ج ١ ص ٢٤٧
والمقرب ج ١ ص ١٠٨ والمغني ص ٦٩٢ وشرح شواهد ص ٣٢٧ والخزانة ج ٣ ص ٥٧٢ والهمع ج ١ ص ١٣٥ والدرر ج ١
ص ١١٣ والأشعوني ج ١ ص ٢٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ٢٨٨. ولجاء يلحوه ويلجأه لحواً ولُخِيّاً: لأمه وعذله. الجم :
الكثير. البلايل: شدة الهم والواسوس جمع بلبلة، والشاهد فيه: رفع «مصاب» على أنه خبر «إن» مع الغاء الجار
والمجرور لأنه من صلة الخبر وقامه.

(٥) هو باعث بن صُرَيْمُ الشُّكْرِيُّ، ونُسب إلى كعب بن أرقم الشُّكْرِيُّ وإلى زيد بن أرقم الشُّكْرِيُّ وإلى راشد بن
شهاب الشُّكْرِيُّ، وإلى علباء بن أرقم الشُّكْرِيُّ، وإلى ابن أصرم الشُّكْرِيُّ.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٨١، ٤٨١ وانظر: الأصول ج ١ ص ٢٩٧ والمتنصف ج ٣ ص ١٢٨ وأمالى ابن
الشجري ج ٢ ص ٣ والإنصاف ص ٢٠٢ وابن يعيش ج ٨ ص ٨٢، ٨٣ والمقرب ج ١ ص ١١١، والمغني ص ٢٣ وشرح شواهد
ص ٤١ وشذور الذهب ص ٢٨٤ والتصريح ج ١ ص ٢٣٤ والهمع ج ١ ص ١٤٣ وج ٢ ص ١٨ والدرر ج ١ ص ١٢٠ وج ٢
ص ١٢ والخزانة ج ٤ ص ٣٦٤، ٤٨٩ والأشعوني ج ١ ص ٤٠٨ والضرائر ص ٢١٥ واللسان (قسم) ومعجم شواهد العربية
ص ٢٢٥.

فَيُؤْمَأُ تَوَافِينَا بِوَجْهِ مَقْسَمٍ
كَأَنَّ ظَبِيَّةً تُعْطَوُ إِلَى وَارِقِ السَّلَمِ
على تقدير: كأنها ظبية.

فصل آخر: وتقول: إن زيدا قائمٌ وعمرو، وإن شئتَ: وعمراً، فالرفع من وجهين:

(أحدهما^(١)): أن تعطفه على موضع (اسم^(٢)) «إن»، لأن موضعه^(٣) الابتداء، كما قال جرير^(٤):

إِنَّ الْخِلَافَةَ وَالنَّبَوَّةَ فِيهِمْ
وَالْمَكْرَمَاتُ وَسَادَةٌ أَطْهَارُ
والوجه الثاني: أن تعطفه على المضمّر في «قائمٌ»؛ لأن فيه ضميراً يرجع إلى زيد، وهذا لا يحسن إلاّ بتأكيد الضمير كقولك: إن زيدا قائمٌ هو وعمرو؛ لِمَا قدمنا في العطف على المضمّر المرفوع^(٥).

وهذا الوجه من الرفع يجوز في باقي الحروف، تقول: لَيْتَ زَيْدًا قائمٌ وعمرو؛ وَلَعَلَّ زَيْدًا ذَاهِبٌ وبشرٌ، وَكَأَنَّ مُحَمَّدًا مَقِيمٌ وعمرو، وكل هذا بالعطف على الضمير. فأما «لكن»: فمنهم من يُجَوِّزُ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ لِأَنَّهُ يُصَرَّفُ^(٦) الْكَلَامُ إِلَى الْاِسْتِثْنَاءِ وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ (إِلَّا)^(٧) الْوَجْهَ الْآخَرَ.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل وفي «ق».

(٣) في الأصل وفي «ق»: «لأنه موضعها».

(٤) ليس في ديوانه المطبوع.

وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٨٦، وانظر: ابن يعيش ج٦ ص ٦٦، والعيني ج٢ ص ٢٦٢، ومعجم شواهد العربية ص ١٦٩.

(٥) انظر: ص ١٣٩ - ١٤٠ فيما سبق من التبصرة.

(٦) في «ر»: فمنهم من يُجَوِّزُ فِيهِ الْوَجْهَيْنِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يُجِيزُ إِلَّا الْوَجْهَ الْآخَرَ، لِأَنَّهُ يُصَرَّفُ الْكَلَامُ إِلَى الْاِسْتِثْنَاءِ.

(٧) نقص في «ق».

وَأَمَّا النَّصْبُ: فَبِالْعُطْفِ عَلَى الْمَنْصُوبِ، وَلَا خِلَافَ فِي جَوَازِهِ فِي الْحُرُوفِ كُلِّهَا، قَالَ رُؤْبَةُ:

إِنَّ الرَّبِيعَ الْجَوْدَ وَالْخَرِيفَا يَدَا أَبِي الْعَبَّاسِ وَالصُّيُوفَا^(١)
وَقَالَ الْأَخْطَلُ:

إِنَّ الْعَرَارَةَ وَالنَّبُوحَ لِيَدَارِمَ وَالْمُسْتَخَفَّ أَخُوهُمْ الْأَثَقَالَا^(٢)

فَإِنْ كَانَ بَعْدَ الْخَبَرِ صِفَةً نَحْوُ: إِنَّ زَيْدًا مُحْسِنٌ / الظَّرِيفُ، فَلَكَ فِي الظَّرِيفِ [٢٧ / ١]
الرَّفْعَ وَالنَّصْبَ، فَالرَّفْعُ مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ بَدَلًا مِنَ الْمَضْمَرِ فِي الْخَبَرِ.
(^٣) وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ خَبَرًا بَدَأَ مَحْذُوفٌ.

وَالنَّصْبُ أَيْضًا مِنْ وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ صِفَةً لِلْمَنْصُوبِ بِإِنَّ^(٣).
وَالثَّانِي: أَنْ يَكُونَ مَنْصُوبًا بِفِعْلِ مَضْمَرٍ.

قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَنْصِفُ^(٤) بِالْحَقِّ عِلَامَ الْغُيُوبِ﴾، قُرِئَ
بِالرَّفْعِ^(٥)، وَالنَّصْبِ^(٦).

(١) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٢٨٥ وَانْظُرْ: الْمُقْتَضِبُ ج ٤ ص ١١١ وَالْعَيْنِي ج ٢ ص ٢٦١ وَالتَّصْرِيحُ ج ١ ص ٢٢٦ وَالْهَمْعُ ج ٢ ص ١٤٤ وَالدَّرَجُ ج ٢ ص ٢٠٠، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٥٠٣، وَمُلْحَقَاتُ دِيَوَانِهِ ص ١٧٩، وَأَبُو الْعَبَّاسِ هُوَ: السَّفَاحُ، أَوَّلُ خُلَفَاءِ بَنِي الْعَبَّاسِ.

(٢) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ السِّيرَاقِيِّ فِي شَرْحِ كِتَابِ سَبْيُوهِ ج ٢ ق ١ ص ٢٩، انْظُرْ: اللِّسَانُ (نَبِج) وَ (عَر) وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٧١، وَدِيَوَانُهُ ص ١١٦، وَالْعَرَارَةُ: الشَّدَّةُ، وَالنَّبُوحُ: الْجَمَاعَةُ الْكَثِيرَةُ مِنَ النَّاسِ.

(٣-٢) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) الْآيَةُ ٤٨ مِنْ سُورَةِ سَبَأٍ.

(٥) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ.

(٦) وَهِيَ قِرَاءَةُ عَيْسَى، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ، وَزَيْدُ بْنُ عَلِيٍّ، وَابْنُ أَبِي عُبَيْلَةَ، وَأَبِي حَيَّوَةَ وَحَرْبٌ عَنْ طَلْحَةَ، انْظُرْ:

شَوَاهِدُ ابْنِ خَالَوَيْهِ، وَابْنِ الْبَحْرِ الْحَيْطُ ج ٧ ص ٢٩٢.

وإن جئت بتوكيد فلك أن تحمله على اسم «إن» فتنبه، وأن تحمله على
المضمر في الخبر فترفعه، كقولك: إن إخوتك انطلقوا كلهم، وكلهم.

فإن قلت: إن زيدا وعمرو قائم، فهو عند سيبويه على التقديم^(١) والتأخير،
كقولك: إن زيدا قائم وعمرو، حملاً على قوله عز وجل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا
وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّابِّونَ^(٢) وَالنَّصَارَى﴾، كما قال الشاعر^(٣):
وإلا فاعلموا أننا وأنتم بغاة مابقينا في شقاق

كأنه قال: أنا بغاة وأنتم، كما قال ضابئ البرجمي:
فمن يك أمسى بالمدينة رَحْله فإني وقيار بها^(٤) لغريب

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٩٠.

(٢) الآية ٦٩ من سورة المائدة، وقد قرأ: «والصابون» أبو جعفر، وشيبة، ونافع، انظر: السبعة ص ١٥٧
والاحتساب ج ١ ص ٢١٦ وإبراز المعاني ص ٢٣٣ - ٢٣٤، والبحر المحیط ج ١ ص ٢٤١ والنشر ج ١ ص ٣٩٧ وج ٢ ص ٢١٥،
قال ابن جني في توجيه هذه القراءة في الاحتساب ج ١ ص ٢١٧: «... وأما والصابون فعلى إبدال الهمزة البتة فصارت
كالصابون من صبوت، وكَتَجَنُّونَ من تَجَنَّيْتُ».

وقال أبو حيان في البحر المحیط: ج ١ ص ٢٤١: «وقرأ نافع بغير همز، فيحتمل وجهين: أظهرهما: أن يكون من صبا بمعنى
مال... والوجه الآخر: أن يكون أصله الهمز فسهل بقلب الهمزة ألفا في الفعل، وياء في الاسم...».

(٣) هو بشر بن أبي خازم الأسدي.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٠، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ٢١٢، والأصول ج ١ ص ٣٠٧،
والإنصاف ص ١٩٠، وابن يعيش ج ٨ ص ٦٩ والخزانة ج ٤ ص ٣١٥ والتصريح ج ١ ص ٢٢٨، والعيني ج ٢ ص ٢٧١، ومعجم
شواهد العربية ص ٢٥١، وديوانه ص ١٦٥.

والشاهد فيه: «أنا وأنتم بغاة» حيث وقع الضمير المنفصل الذي يكون في محل الرفع بعد اسم «إن» وقبل استكمال الخبر،
وهذا جائز عند الفراء والكسائي، أما سيبويه فلم يرتض ذلك، والكلام عنده على التقديم والتأخير كما ذكر المؤلف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٨ وانظر: نوادر أبي زيد ص ٢٠، والكامل ص ١٨١ ومجالس ثعلب ص ٣١٦
وص ٥٩٨ وشرح السيرافي ج ١ ص ٢٢٨، وابن يعيش ج ٨ ص ٦٨ والإنصاف ص ٩٤، والمغني ص ٤٧٥ وشرح شواهد
ص ٢٩٣ والهمع ج ٢ ص ١٤٤، والدرر ج ٢ ص ٢٠٠، والخزانة ج ٤ ص ٣٢٣ والتصريح ج ١ ص ٢٢٨، والأشعوني ج ١
ص ٤٠٠، واللسان (قير) ومعجم شواهد العربية ص ٣٩، قيار: اسم جل الشاعر.

بتقدير: فإني (بها)^(١) لغريبٌ وقيارٌ كذلك، قال أبو الحسن علي بن عيسى: ومن زعم أنه عطف على الموضع فقد غَلِطَ، لأنّه لا يُعطف على الموضع إلا بعد تمام الكلام، لأنّه حُمِلَ على التأويل، والحمل على التأويل قبل التام فاسد^(٢).

فصل: واعلم أنه يجوز حذف خبر «إن» إذا دخلت على الأجناس المنكورة، إذا كان في الحال دليل على المحذوف، وذلك عند الافتخار كقولك: إن^(٣) مالا، وإن خيلا، وإن رجالا، أي إن لنا مالا، وإن لنا خيلا، وإن لنا رجالا^(٤)، كما قال الأعشى:

إِن مَحَلًّا وَإِن مُرْتَحَلًّا وَإِن فِي السَّفَرِ إِذْ مَضَوْا مَهْلًا^(٥)

ولا يحسن هذا مع المعارف^(٦)، لا تقول: إن الرجل، وإن الفرس؛ لأنه

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: والحمل على التأويل قبل تمام الكلام فاسد، وانظر شرح كتاب سيبويه للرماني - القسم الأول -

ق ١٥٠/أ.

(٣) انظر: الأصول ج ١ ص ٣٠٠.

(٤) في «ق»: وإن لنا رجلا.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٨٤، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٣٠ والأصول ج ١ ص ٣٠٠، والخصائص ج ٢ ص ٣٧٣، والمختص ج ١ ص ٣٤٩ وأما ابن الشجري ج ١ ص ٣٢٢، وابن يعيش ج ١ ص ١٠٣، ١٠٤، والمقرب ج ١ ص ١٠٩ والمغني ص ٨٢، ٢٣٩، ٦٠٩، ٦٣١ وشرح شواهد ص ٨٤، ٢٠٨، والهمع ج ١ ص ١٣٦، والدرر ج ١ ص ١١٣ والخزانة ج ٤ ص ٢٨١ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٦٩، ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٤، وديوانه ص ١٥٥. المحل والمرتحل: مصدران مميّان بمعنى الحلول والارتحال، أو هما اسم زمان، أي إن لنا في الدنيا حلولا، وإن لنا عنها ارتحالا، والسفر: اسم جمع مسافر، وقيل: جمع مسافر، والمهل: السبق، قال ابن جني في المختص: «أراد: إن لنا محلا، وإن لنا مرتحلا فحذف الخبر، والكوفيون لا يجوزون حذف خبر «إن» إلا إذا كان اسمها نكرة، ولهذا وجه حسن عندنا وإن كان أصحابنا يجيزونه مع المعرفة».

(٦) قال ابن جني في الخصائص ج ٢ ص ٢٧٤: «وأصحابنا يجوزون حذف خبر «إن» مع المعرفة، ويحكون عنهم أنهم إذا قيل لهم: إن الناس ألب عليكم، فمن لكم؟ قالوا: إن زيدا وإن عمرا، أي إن لنا زيدا، وإن لنا عمرا، والكوفيون يأبون حذف خبرها إلا مع النكرة»، وانظر قوله في المختص أنفأ في الحاشية (٥) عند تخريج بيت الأعشى السابق.

لا يُفْتَخِرُ بِفَرَسٍ وَاحِدٍ (منها^(١)) ولا بِرَجُلٍ وَاحِدٍ (منهم^(٢)) ، ولكن لو افْتُخِرَ
بِوَاحِدٍ مَشْهُورٍ جَازٍ مِثْلَ أَنْ يَقُولَ الْقَائِلُ: هَلْ لَكُمْ أَحَدٌ؟ فيقول: إِنْ الْأَمِيرَ، أَيْ
إِنْ لَنَا الْأَمِيرَ، كما قال الأخطل:

خَلَا أَنْ حَيًّا مِنْ قُرَيْشٍ تَفَضَّلُوا عَلَى النَّاسِ أَوْ أَنَّ الْأَكَارِمَ نَهَشَلَا^(٣)

لأن «نَهَشَلَا» قبيلةٌ معروفة، ولا يُحذف شيء إلا إذا كان عليه دليل.

وتقول: إِنْ أَفْضَلَهُمُ الْمَظْنُونُ أَخُوهُ الْآخِذَ دِرَاهِمَكَ أَمْرًا، فَأَفْضَلُهُمْ: اسم «إِنْ»
«والمَظْنُونُ»: خبره، و«أخوه»: رفع بالمَظْنُونِ، والآخذُ: منصوب بالمَظْنُونِ،
و«دِرَاهِمَكَ» منصوبة بالآخذ و«أمرًا»: حال.

وتقول: إِنْ خَيْرَ الْقَوْمِ كَانَ أَخُوهُ ظَانُّكَ سَائِرًا، فَخَيْرَ الْقَوْمِ: اسم «إِنْ»،
و«أخوه»: اسم «كان» و«ظَانُّكَ سَائِرًا»: خبر كان، و«كان» وما عملت فيه
خبر «إِنْ»، وإِنْ شُئْتُ رَفَعْتُ «ظَانُّكَ»، وجعلت «كان زائدة، ويكون «أخوه»
رفعًا بالابتداء، وما بعده خَبَرُهُ، والجملة خبر «إِنْ».

وتقول: إِنْ خَلَفَكَ^(٤) أَكَلَا زَيْدٌ طَعَامَكَ، فخلفك: خبر مقدم، و«أكلا»:
اسم إن، و«زيد» مرفوع بآكل، و«طعامك» مفعول بالآكل.

(١) نقص في «ق» .

(٢) وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٤ ص ١٣١، وانظر: الخصائص ج ٢ ص ٣٧٤، وأمالي ابن الشجري
ج ١ ص ٢٢٢، وابن يعيش ج ١ ص ١٠٤، والمقرب ج ١ ص ١٠٩ والخزانة ج ٤ ص ٣٨٥، وقال البغدادي: لم أجده
في ديوانه، وانظر أيضًا معجم شواهد العربية ص ٢٦٣ وزيادات ديوانه ص ٣٩٢ طبع بيروت. والشاهد فيه: حذف خبر
«أَنْ» المفتوحة الهزة لدلالة ما قبله عليه واسمها معرفة وهي غير مكررة، و«أَوْ» هنا بمعنى الواو، و«نَهَشَل» بدل من
الأكارم. وقال ابن جني في الخصائص: «فأما احتجاج أبي العباس عليهم بقوله: خلا أن حيا.. البيت» قال أبو علي:
وهذا لا يلزمهم، لأن لهم أن يقولوا: إنما منعنا حذف المعرفة مع «إِنْ» المكسورة، فأما مع «أَنْ» المفتوحة فلن نمنعه .

(٣) قال ابن السراج في الأصول ج ١ ص ٣١٠، ٣١١: «فإن قلت: خلفك أكلا زيد استوى القولان في تأخير
الطعام بعد زيد فقلت: إن خلفك أكلا زيد طعامك، ولك أن تؤخر «أكلا» .

فإن قلت: إن آكلا زيدَ طعامك، جاز على أن «آكلا» اسم «إن»، وزيد رفع به وقد سد مسد الخبر كما تقول: أقائمُ زيدٌ، فيكون «قائم» مبتدأ، و«زيد» رفع به وقد سد مسد الخبر، هذا مذهب البصريين.

وأما الكوفيون^(١): فلا يجيزون إن آكلا زيدَ / طعامك؛ لأنهم يجعلون زيدا خبر «إن»، وقد فصلتَ به بين العامل والمعمول فيه ففسد المسألة، وهي جائزة عندنا على ما فسرنا.

واعلم أن اللام تدخل على خبر «إن» اسما كان، أو فعلا مضارعا، أو ظرفا، كقولك: إن زيدا لقائمٌ، وإن عمرا ليقومُ، وإن أخاك لفي الدار.

فإن قلت: إن زيدا في الدار قائمٌ، جاز أن تدخلَ اللام على الظرف وإن لم يكن خبرا، فتقول: إن زيدا لفي الدار قائمٌ، فإن قدمتَ الخبر على الظرف فقلت: إن زيدا قائمٌ في الدار، لم يجز أن تدخلَ اللام على الظرف؛ لأنه إذا تقدم قبل الخبر ودخل اللام عليه فهو تأكيد للخبر، وإذا تأخر الظرف عن الخبر بطل أن يكون دخول اللام عليه تأكيدا للخبر؛ لأن الخبر مقدم، قال أبو زيد الطائي:

إنَّ امرأً خَصَنِي عَمْدًا مودَّتْهُ على التَّنَائِي لَعْنَدِي^(٢) غَيْرَ مَكْفُورِ

(١) قال ابن السراج في الأصول: ج ١ ص ٣١٠: «ولا يجيز الكوفيون: إن آكلا زيد طعامك إذا كان المنصوب بعد زيد، وهذا جائز عند البصريين، فإن قلت: إن آكلا طعامك زيد كانت المسألة جائزة في كل قول».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٨١، وانظر: الأصول ج ١ ص ٢٩٧ والإنصاف ص ٤٠٤، وابن يعيش ج

٨ ص ٦٥ والمغني ص ٦٧٦ وشرح شواهد ص ٢٢٢ والهمع ج ١ ص ١٣٩ و ج ٢ ص ٤٩ والدرر ج ١ ص ١١٦ و ج ٢ ص ٥٩، ومعجم شواهد العربية ص ١٨٢، وديوانه ص ٧٨. والشاهد فيه: دخول لام الابتداء على الظرف وعدم دخولها على خبر «إن» وأصلها أن تدخل على خبر «إن» أو اسمها المتأخر عن خبرها، وأصل الكلام هنا: لغير مكفور عندي.

غير مكفور هو الخبر، وقد أُدْخِلَ اللام في «عندي» وهو ظرف للخبر^(١)
(قبله^(٢)) كما قدمنا.

وتقول: إِنَّ زيدا في الدار قائما، على أن يكون «في الدار» الخبر، و«قائما»
حال.

فصل: واعلم أن هذه الحروف تدخل عليها «ما» فَيَبْطُلُ عملها من غير
إبطالٍ لمعناها، تقول: إنما زيدٌ منطلقٌ، وعِلِمْتُ أَنما زيدٌ صاحبك، قال الله عز
وجل: ﴿إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهٌ^(٣) وَاحِدٌ﴾، وقال
عمرو بن الإطنابة:

أُبْلِغِ الْحَارِثَ بْنَ ظَالِمٍ الْمُو عِدَ وَالنَّاذِرَ النَّذَوْرَ عَلَيَّا
أَنَا تَقْتُلُ النَّيَامَ وَلَا تَقْ تَلُ يَقْظَانَ ذَا سِلَاحٍ كَمِيَّا^(٤)

ويجوز أن تقول: إنما (تقتل)^(٥) النيام بالكسر على الابتداء.

وكذلك تقول: كَأَنما زيدٌ الأسدُّ، ولكنما عمرو أخوك، ولعلما أنت سائر،
وليتما عمرو عندك.

وإنما أبطلت «ما» عَمَلَ هذه الحروف؛ لِأَنَّهَا^(٦) تعمل في الاسم بشبه
الفعل، فَلَمَّا فُصِّلَ بينها وبين ما عَمِلَتْ فِيهِ ضَعُفَتْ عن العمل، قال ابن كراع
العُقَيْلِي:

(١) في «ر»: وهو ظرف لا خبر فيه.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ١١٠ من سورة الكهف.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٦٥، وانظر: الأصول ج ١ ص ٣٣٠، وابن يعيش ج ٨ ص ٦٥، ومعجم

شواهد العربية ص ٤٢٨.

تَحَلَّلْ وَعَالِجَ ذَاتَ نَفْسِكَ وانظُرْ أبا جَعَلٍ لَعَلَّما أَنتَ^(١) حَالِمٌ

قال سيبويه^(٢): وكان رُوْبَةٌ يُنْشَدُ هذا البيت رفعاً، وهو قول النابغة:

قَالَتْ أَلَا لَيْتَمَا هَذَا الْحَمَامَ (لَنَا)^(٣) إِلَى حَمَامَتِنَا وَنَصْفُهُ فَقَدْ^(٤)

وقد يجوز أن لا يُعْتَدَّ بـ «ما» في الحروف الناصبة وَيُنْصَبَ ما بعدها، كما لا يُعْتَدُّ بها في قوله عز وجل: ﴿فَبِمَا تَقْضِيهِمْ مِيثَاقَهُمْ﴾^(٥)، و﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِنَ اللَّهِ﴾^(٦)، وَيُنْشَدُ يَبْتُ النابغة يَنْصَبُ «الحمام».

والرفع في «إنما» و «لكنما» أكثر؛ لأنها لا يُغَيَّرَانِ معنى الابتداء.

وأما غيرهما من هذه الحروف فَتَغَيَّرُ معنى الابتداء، والرفع والنصب فيها حَسَنٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) البيت لسويد بن كراع العَقِيلِيّ، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٨٣، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢٤١، وابن يemiş ج ٨ ص ٥٤، ٥٨، ١٣١ وشروح سقط الزند ص ١٧٣١ ومعجم شواهد العربية ص ٣٤١. تحلل من يمينك أي أخرج منها، وذلك أن يباشر من الفعل الذي يقسم عليه مقدارا يير به قسمه ويحلله، والتحلل أيضا: أن يخرج من يمينه بكفارة أو حِنْثٍ يُوجِبُ الكفارة، انظر: اللسان (حلل). ذات نفسك، أي نفسك، طلب منه أن يعالج ما ذهب من عقله وتعاطيه ما ليس في طاقته، ثم يقول: إنك كالحالم في وعيدك إياي، والشاهد فيه: إلغاء «لعل» لأنها جعلت مع «ما» من حروف الابتداء.

(٢) الكتاب ج ١ ص ٢٨٢.

(٣) نقص في «ق».

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٨٢، وانظر: الأصول ج ١ ص ٢٨٢، والخصائص ج ٢ ص ٤٦٠، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٤٢، ٢٤١، والإينصاف ص ٤٧٩ وابن يemiş ج ٨ ص ٥٤، ٥٨ والمقرب ج ١ ص ١١٠ وشذور الذهب ص ٢٨٠ والمغني ص ٦٣، ٢٨٦، ٣٠٨، وشرح شواهد ص ٧٢، ٢٣٦، والخزانة ج ٤ ص ٢٩٧ واليعني ج ٢ ص ٢٥٤ والتصريح ج ١ ص ٢٢٥ والهمع ج ١ ص ٦٥، ١٤٣، والدرر ج ١ ص ٤٤، ١٢١، والأشموقي ج ١ ص ٣٩٧ والأغاني ج ١١ ص ٢٥، ومعجم شواهد العربية ص ١١٧، وديوانه ص ١٦.

(٥) الآية ١٥٥ من سورة النساء، والآية ١٣ من سورة المائدة.

(٦) الآية ١٥٩ من سورة آل عمران.

بَابُ اسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ بِهِ

اسم الفاعل على ضربين، أحدهما: أن يكون بمعنى (الفعل^(١)) الماضي، والثاني: أن يكون بمعنى الفعل المضارع.

فإذا كان بمعنى الماضي لم يكن فيه إلا الإضافة إلى ما بعده كقولك: هذا ضاربُ زيدٍ أمْسٍ، وقَاتِلُ بكرٍ أمْسٍ؛ لأنه يَجْرِي مَجْرَى سائر الأسماء نحو: غلامُ زيدٍ، وصاحبُ بكرٍ.

فأما إذا كان اسم الفاعل بمعنى المضارع، فإنه يجري مجرى الفعل المضارع، فإن كان الفعل غير متعدي لم يتعدَّ، وإن كان الفعل يتعدى إلى واحد تعدى اسم الفاعل إلى واحد، وإن كان يتعدى إلى اثنين تعدى هو^(٢) إلى اثنين، وإن تعدى الفعل إلى ثلاثة تعدى هو إلى ثلاثة؛ لأنه إنَّما يعمل بشبه الفعل الذي أُخِذَ منه، فتقول^(٣): زيدٌ قائمٌ فلا تُعَدِّيهِ، كما لا تُعَدِّي «يقوم» .

وتقول: زيدٌ ضاربٌ عَمْرًا كما تقول: يضربُ عمرا، وتقول: زيدٌ ظانٌّ عَمْرًا أباك كما تقول: زيدٌ يظنُّ^(٣) عمرا أباك، وتقول: زيدٌ مُعَلِّمٌ بكرًا أخاك منطلقا، كما تقول: زيدٌ يُعَلِّمُ بكرًا أخاك منطلقا، فالتنوين في اسم الفاعل، ونصب ما بعده هو الأصل.

ويجوز حذف التنوين والإضافة تخفيفا، كما قال المَرَار الأسدي:

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ق» : تعد اسم الفاعل إلى اثنين.

(٣) في «ر» : كما تقول: زيدٌ عمرا يظنُّ أباك.

سَلَّ الهمومَ بكلِّ مُعْطِي رَأْسِهِ ناجٍ مُخَالِطٍ صُهِبَةٍ مُتَعَيِّسٍ^(١)
مُغْتَالٍ أَحْبَلِهِ مَبِينٍ عُنُقَهُ في منكبٍ زَيْنَ المَطِيِّ عَرْنُدَسٍ

فحذف التنوين تخفيفاً، والأصل: مُعْطٍ رَأْسَهُ بالتنوين والنصب، والدليل على ذلك: أَنَّ مُعْطِي رَأْسِهِ نكرة وإن كان مضافاً إلى معرفة، ولولا أَنَّه نكرة لم تدخل عليه «كُلٌّ» ؛ لِأَنَّ «كُلًّا» لا تدخل على واحد بعينه، ألا ترى أنك لا تقول مررت بكلِّ عمرو، وأنت تريد عمراً واحداً؟ ، وإِنَّمَا المعنى - إذا قُلْتَ هذا - (مررت^(٢)) بكلِّ رجل اسمه عمرو، وأيضاً فلو كان معرفة لم يَجْزُ أَنْ يُوصَفَ بالنكرة، وقد وصفه بقوله: «ناجٍ» (وبقوله: مُخَالِطٍ^(٣) صُهِبَةٍ) وبقوله: متعيس، وقَوْلُهُ في البيت الثاني: «مَبِينٍ عُنُقَهُ» بالتنوين يدل على أن ما قبله مرادٌ به التنوين، وكذلك قول ذي الرِّمة:

سَرَتْ تُخَبِّطُ الظُّلُمَاءَ مِنْ جَانِبِي قَسَاً وَحُبَّاهُمْ خَابِطُ اللَّيْلِ زَائِرٍ^(٤)
فوصف «خابطاً» وهو مضاف إلى المعرفة بقوله: زائر؛ لِأَنَّ «خابط الليل» نكرة، وكذلك قول جرير:

ظَلَّلْنَا بِمُسْتَنْ الْحَرُورِ كَأَنَّا لَدَى فَرَسٍ مُسْتَقْبِلِ الرِّيحِ صَائِمٍ^(٥)

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٨٥، ٢١٢، وانظر: الإيضاح المضدي ج ١ ص ١٤٣، والمختب ج ١ ص ١٨٤، وأسرار العربية ص ١٨٨، واللسان (عردس) ومعجم شواهد العربية ص ٢٠١. معطي رأسه: منقاد ذلول، ناج: سريع، الصُّهْبَةُ: بياض مشرب بالحمرة، اللَّتَعَيِّسُ: الأبيض، الاغتيال: الذهاب بالشيء، زين: زاحم ودفع، العرندس: الشديد، يقول: سل همك بسبب فراقك عن تهوى بكلِّ بعير ترخله للسفر هذه صفته.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢١٢، وانظر: اللسان (خبط) و (قسا) ، وتاج العروس (خبط) ومعجم شواهد العربية ص ١٥٤ وديوانه ص ١٦٨٣. تخبط الظلماء: تسير فيها على غير هدى، وقسا: موضع.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢١١، وانظر: مجالس ثعلب ص ٧١ والحكم (حر ج ٢ ص ٣٦٢) ، وحاسة ابن الشجري ص ٢٠٣ والهمع ج ٢ ص ١١٨، والدر ج ٢ ص ١٤٩، ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٢، وديوانه ص ٩٩٤. ومُسْتَنْ الحُرور: موضع.

فوصف «فرسا» وهو نكرة بقوله: «مستقبل الريح» ؛ لأنه نكرة مثله.

وإنما وجب أن يكون اسم الفاعل - إذا أريد به الحال والاستقبال - نكرة؛ لأنه يجري مجرى الفعل، والفعل لا يكون إلا نكرةً.

واعلم أن اسم المفعول يَجْزِي مَجْزَى الفعل الذي لم يَسَمَّ فاعله، يتعدى إلى ما يتعدى إليه فعله، ويمتنع مما امتنع منه فعله، فتقول: زيدٌ مضروبٌ، فلا يتعدى كما لا يتعدى يُضْرَبُ زيدٌ، ولا ضَرَبَ زيدٌ، وتقول: زيدٌ مُعْطَى درهماً كما تقول: زيدٌ يُعْطَى درهماً، وتقول: زيدٌ مَظْنُونٌ عمراً، كما تقول: زيدٌ يُظَنُّ عمراً، وزيدٌ مُعْلَمٌ أخاك مُنْطَلِقاً، كما تقول: يُعْلَمُ أخاك منطلقاً. [٢٨ / ب]

واعلم أن اسم الفاعل والمفعول يتعدى كل واحد منهما بعد انتهاء تعديته لما كان يتعدى (إليه)^(١) فعله من المصدر والزمان والمكان (والظرف)^(٢) والحال، والمفعول له فتقول: هذا ضاربٌ زيدٌ اليوم ضرباً^(٣) عندك مشدوداً اتباعاً أمرِك، وهذا معطى درهماً اليوم عندك إعطاءً حسناً متعاقلاً^(٤) خوفَ لِسَانِهِ.

ويجوز تقديم ما عمل فيه اسم الفاعل والمفعول عليه كما يجوز ذلك في الفعل، تقول: زيداً هذا ضاربٌ، كما تقول زيداً هذا يضربُ، ودرهماً يُعْطَى أبوك، كما تقول: درهماً يُعْطَى أبوك (بتقدير^(٥) يُعْطَى أبوك) درهماً.

فإن قلت: زيداً عبدُ الله أبوه ضاربٌ، فأبو العباس^(٥) يُجِيزُهُ (على

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ر» : هذا ضاربٌ زيداً ضرباً اليوم...

(٣) في اللسان (عقل) : «تعاقل: أظهر أنه عاقل فهم، وليس بذاك» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في المقتضب ج ٤ ص ١٥٦: «فإذا قلت: عبدُ الله جارتك أبوها ضاربٌ. فالجارية ابتداءً و (أبوها) ابتداءً ثانٍ و «ضاربٌ» خبر أبيها، وهما جميعاً خبر الجارية، فقد تباعد آخر الكلام من أوله، وليس ما قالوا في كراهية النصب بشيء»، وذلك لأن ضارباً يجري مجرى الفعل في جميع أحواله من العمل في التقديم والتأخير، وما كان خبراً للأول - مفرداً أو مع غيره - فجراها واحداً... وانظر: الأصول ج ١ ص ١٥١.

القياس^(١)، وَبَعْضُ النَحْوِيِّينَ يَمْنَعُ مِنْهُ؛ لِتَبَاعُدِ الْعَامِلِ مِمَّا عَمَلَ فِيهِ، إِذْ كَانَ الْفِعْلُ (الَّذِي)^(٢) هُوَ أَصْلُ فِي الْعَمَلِ يَضْعُفُ عَمَلَهُ فِي التَّقْدِيمِ حَتَّى يَجُوزَ إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَى مَفْعُولِهِ كَقَوْلِكَ: لَزِيدٍ ضَرَبْتُ، وَإِنْ تَقَدَّمَ الْفِعْلُ لَمْ يَجُزْ إِدْخَالُ اللَّامِ عَلَيْهِ، فَإِذَا كَانَ الْفِعْلُ الَّذِي هُوَ أَصْلُ فِي الْعَمَلِ يَضْعَفُ فِي التَّقْدِيمِ، وَكَانَ الْمِثْلُ بِهِ أَوْفَعُ مَعَ تَبَاعُدِهِ فَاِمْتَنَعَ مِنَ الْعَمَلِ، وَتَقُولُ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ وَعَمْرُو، بِالْعَطْفِ عَلَى لَفْظِ زَيْدٍ، وَإِنْ شِئْتَ (و)^(٣) عَمراً بِالْحَمْلِ عَلَى الْمَعْنَى كَأَنَّكَ قُلْتَ: وَيَضْرِبُ عَمراً؛ لِأَنَّهُ ضَارِباً دَلَّ عَلَى الضَّرْبِ كَمَا أَشَدَّ سَبِيوِيهِ^(٤):

أَعْنِي بِخَوَارِ الْعِنَانِ تَخَالَهُ إِذَا رَاحَ يَزِيدِي بِالْمَدَجِّ أَحْرَدَا
وَأَبْيَضَ مَضْقُولِ السُّطَامِ تَخَالَهُ وَذَا حُبِّكَ مِنْ نَسْجِ ذَاوُدَ مُسْرَدَا

فَحَمَلَ^(٥) مَا فِي الْبَيْتِ الثَّانِي عَلَى الْمَعْنَى فَنَصَبَ، وَإِذَا جَازَ النَّصْبُ فِي هَذَا فَهُوَ فِي الْمَسْأَلَةِ أَحْسَنُ وَأَجُوزُ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ: ضَارِبُ زَيْدًا وَعَمراً، فَحَمَلْتَ الثَّانِي عَلَى مَا كَانَ يَنْبَغِي لِلأَوَّلِ أَنْ يَكُونَ عَلَيْهِ، وَفِي الْبَيْتِ لَمْ يَحْمَلْهُ عَلَى مَا هُوَ الْأَصْلُ، وَإِنَّمَا حَمَلَهُ عَلَى الْمَعْنَى.

فَإِذَا فَصَلْتَ فِي هَذَا بَيْنَ الْمَعْطُوفِ وَالْمَعْطُوفِ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ كَانَ النَّصْبُ أَقْوَى، لِبَعْدِهِ مِنَ الْجَارِ كَقَوْلِكَ: هَذَا ضَارِبُ زَيْدٍ الْيَوْمَ وَعَمراً، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ:

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في الأصل .

(٣) نقص في الأصل و «ر» .

(٤) البيتان لكعب بن جَعْفَلٍ التَّغْلِبِيِّ، وَهُمَا مِنْ شَوَاهِدِ سَبِيوِيهِ ج ١ ص ٨٦، وَانْظُرْ: الْخَصَصُ ج ٦ ص ١٧٣، خَوَارِ الْعِنَانِ: فَرَسٌ مُنْقَادٌ لِيْنِ الْعِنَانِ، وَالْخَوَارِ: الضَّعِيفُ اللَّيْنُ، يَزِيدِي: مِنَ الرَّذَيَّانِ، وَهُوَ أَنْ يَضْرِبَ بِيَدَيْهِ عِنْدَ السَّيْرِ ضَرْباً لِمَرْحِهِ، وَالْمَدَجُّ يَفْتَحُ الْجِمَّ الْمَشْدُودَ وَكِرْهًا: اللِّبَاسَ لِلسَّلاحِ، وَالْأَحْرَدُ: الَّذِي يَمِيلُ بِيَدَيْهِ عَنِ الْقَصْدِ لِمَرْحِهِ، وَالْأَبْيَضُ: السَّيْفُ، وَالسُّطَامُ: حَدُّ السَّيْفِ، وَالْمَهْنَدُ: الْمُنْسُوبُ إِلَى الْهِنْدِ، وَالْحَبْكُ جَمْعُ حَبِيكَةٍ، وَفِي اللِّسَانِ (حَبْكُ): «وَحَبِيكُ الْبَيْضِ لِلرَّأْسِ: طَرَائِقُ حَدِيدِهِ... وَقَالَ الْفَرَّاءُ: الْحَبْكُ: تَكْرَرُ كُلِّ شَيْءٍ كَالرَّمْلَةِ إِذَا مَرَّتْ عَلَيْهَا الرِّيحُ السَّاكِنَةُ...، وَالْدرعُ مِنَ الْحَدِيدِ لَهَا حَبْكٌ أَيْضاً» وَرَوَايَةُ سَبِيوِيهِ، وَذَا خَلَقَ وَالْمَرَادُ بِهِ: خَلَقَ الدَّرْعَ أَيْضاً، وَالْمُسْرَدُ: اسْمُ مَفْعُولٍ مِنَ الثَّلَاثِيِّ عَلَى غَيْرِ بَابِهِ، وَقِيَّاسُهُ مُسْرُودٌ، وَالْدرعُ الْمُسْرُودَةُ هِيَ الْمُتَقَوِّبَةُ، وَالْمَرَادُ بِالْمُسْرَدِ هُنَا: الْمُتَتَابِعُ النَّظْمِ.

(٥) فِي «ق»: فَجَعَلَ.

﴿وجاعِلٌ^(١) اللَّيْلِ سَكْنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ حُسْبَانًا﴾ فتصَبَّ «وجاعِلٌ»^(٢) بمعنى المضيِّ حملاً على المعنى؛ لطول الكلام.

فإن أدخلت على اسم الفاعل الذي بمعنى المضيِّ الألف واللام نصبت ما بعده كقولك: هذا الضاربُ زيداً والقاتلُ عمرأ؛ لأن الألف واللام يمنعان الإضافة، هذا إذا كانت الألف واللام بمعنى الذي، فإن كنا بمنزلتها في «الرجل» و«الغلام» لم تجزُ الإضافة ولا النصب، ولم يكن إلا الأفراد كقولك: هذا الضاربُ وهذا القاتلُ، كما تقول: هذا الغلام.

فصل: واعلم أن اسم الفاعل يكون صفة لمن له الفعل، ولغيره إذا كان بسببه كقولك: مررت برجلٍ ضاربٍ (زيداً)^(٣) فضارب صفة لمن له الفعل، وتقول: مررت برجلٍ ضاربٍ أبوه (زيداً)^(٣) فالفعل بسببه وهو الأب وقد صار صفة لرجل، وكذلك يكون خبراً عن له / الفعل وعن يكون الفعل بسببه [٢٩ / ١] (له)^(٤) كقولك: زيدٌ قائمٌ، فقائمٌ خبر عن زيد وفعل له، وتقول: زيد قائمٌ أبوه، فقائمٌ خبر عن زيد، وهو فعل الأب.

فإذا أجريت اسم الفاعل صفةً أو خبراً لغير من هو فعله فلا بدَّ من إظهار الفاعل بعده كقولك: هِنْدٌ زيدٌ ضاربته هِي، فهند: مبتدأ، وزيدٌ: مبتدأ ثانٍ، وضاربته: خبر زيد وهو فعل لهند، ولا بد من «هي»؛ لأنه ضمير الفاعل.

(١) الآية ٩٦ من سورة الأنعام. وانظر: البحر المحيط ج ٤ ص ١٨٦.

(٢) المراد نصب الشمس، هذا وقد قرأ عامر وحزرة والكسائي: «وجَعَلَ الليل سَكْنًا» بغير ألف، وقرأ الباقون: «وجاعِلُ الليل» بالألف وكسر الليل، وحجتهم قوله: «فالتقَّ الإصباح» فأَجْرُوا «جاعل الليل» على لفظ ما تقدمه إذ أتى في سياقه. ونصبوا «والشمس والقمر» على تأويل «وجعل الشمس والقمر حُسْبَانًا». قال الرَّجَاج: لآته في «جاعِل» معنى «جَعَلَ» وبه نصب «سَكْنًا». قال أبو عمرو: أو نصب «الشمس والقمر» على الإبتاع، لما قُلْتُ «سَكْنًا» أتبع النصب النصب، انظر: حجة القراءات لأبي زرعة ص ٢٦٢.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ق» .

فإن قلت: زيد هند ضاربته، لم تحتج إلى إظهار الفاعل؛ لأنه خبر عن له الفعل.

وتقول: هند مررت برجلٍ ضاربته هي، هند: مبتدأ، وضاربته: فعل لها وقد جرى صفة لرجل فأظهرت الفاعل؛ لأنه صار صفة لغير من له الفعل، ولو قلت: هندٌ مرَّرتُ برجلٍ ضاربها، لم تحتج إلى إظهار الفاعل؛ لأنه جرى صفة لمن له الفعل.

وإذا ثنيت شيئاً من هذه المسائل أو جمعت قلت: الهندان الزيدان ضاربتها هما؛ والهنداتُ الزيدون ضاربَتهم هُنَّ، ولا تُثنى: «ضاربا» ولا تجمععه؛ لأن فاعله بعده وهو ضمير الهنديين والهندات وهو بمنزلة قولك: الهندان الزيدان ضاربُهما أبواهُما، والهنداتُ الزيدون ضاربُهُم أباءُهُنَّ، وكذلك الصفة كقولك: الهندان مررت برجلين ضاربَتُهما هما، والهندات مررت برجالٍ ضاربَتهم هُنَّ، فعلى هذا فأجر المسائل إن شاء الله تعالى.

فصل: وإذا ثنيت اسم الفاعل في معنى المضي وجمعتَه لم يكن فيه إلا الإضافة، كما كان قبل التثنية والجمع، فتقول: الزيدان ضاربَا عمرو، والزيدون ضاربُو عمرو، والهنداتُ ضاربُ أخيك.

فإن أردت به معنى الحال والاستقبال فالأصل إثبات النون والنصب كقولك: الزيدان ضاربانِ عمرواً، والزيدون ضاربونَ بكرأ.

ويجوز حذف النون والإضافة تخفيفاً كما كان ذلك في التنوين؛ لأن النون في هذا بمنزلة التنوين في الواحد، فتقول: مررت برجلين ضاربَي عمرو، وبرجالٍ ضاربِي أخيك، قال الفرزدق:

أَسِيدُ ذُو خُرَيْطَةٍ نَهَاراً مِّنَ الْمُتَلَقِّطِي (١) قَرَدِ الْقَمَامِ

أراد من المتلقتين قردَ القمام، وقال رجلٌ من بني ضَبَّة:

الفارجو باب الأمير (٢) المُبْهَم.

وقد تُحذف النون لغير الإضافة تخفيفاً، ويترك ما بعدها منصوباً على حاله.

وقال رجل من الأنصار (٣):

الْحَافِظُ عَوْرَةَ الْعَشِيرَةِ لَا يَأْتِيهِمْ مِنْ وَرَائِنَا وَكَفْ

أُنشِدَ بنصب «عورة» وجرها، فمن جر حذف النون؛ للإضافة كما يحذف التنوين، ومن نصب حذف النون، لغير الإضافة؛ ولكن تخفيفاً واختصاراً كما تُحذف من تشنية «الذي» وجمعه، قال الأخطل:

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: اللسان (قرد) ومعجم شواهد العربية ص ٣٧٠ وديوانه ص ٨٣٥، أُسِيدُ أي إنسان أسود وهو تصغير أسود، وفي اللسان (قرد) يعني بالأسيد هنا سوداء، وقال من المتلقتي قرد القمام ليثبت أنها امرأة؛ لأنه لا يتبع قرد القمام إلا النساء، «والْحُرَيْطَةُ: تصغير خُرَيْطَةٍ وهي هَنَّةٌ مثل الكيس من خرق وأدم تُشْرَج على ما فيها، والقرد بالتحريك: نفاية الصوف والوبر والشعر وغيره مما يُغزل، والقمام: جمع قمامة وهو ما كنس، يقول: من اللائي يتبعن القرد في القمامات ويلتقطنه ليفزلنه بعد أن يفنى غزلهن».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والجلد ص ١٠١ ومعجم شواهد العربية ص ٥٤٠، المُبْهَم: المفلق، والفارج: الفاتح، وقد نسب الصيري الشاهد إلى رجل من بني ضبة كما فعل سيبويه والأعلم.

(٣) البيت لعمرو بن أمريئ القيس، ونسب إلى قيس بن الخطيم، وهو في زيادات ديوانه ص ١٧٢.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٤٥ والإيضاح العضدي ج ١ ص ١٤٩ والجلد ص ١٠١ والمحتسب ج ٢ ص ٨٠ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والخزانة ج ٢ ص ١٨٨، ٣٣٧، ٤٨٣، والهمع ج ١ ص ١٤٩ والدرر ج ١ ص ٢٣ والأشموقي ج ٢ ص ٣٢٠ وجمهرة أشعار العرب ص ٢٥٣ والضرائر ص ٧١، ومعجم شواهد العربية ص ٣٢٩، والوكف: العيب والإثم، ورواية سيبويه: نُطَف، وهو التلطف بالعيب.

أَبْنِي كَلِيبَ إِنْ عَمِّي اللَّـذَانِ قَتَلَا الْمُلُوكَ وَفَكَّكَ^(١) الْأَغْلَا

أراد: اللذان قتلا، وقال الأشهب بن رُمَيْلَة:

إِنْ الذِّي حَانَتْ بَفْلَجٍ دِمَاؤُهُمْ هُمُ الْقَوْمُ كُلُّ الْقَوْمِ يَا أُمَّ خَالِدٍ^(٢) [٢٩ / ب]

أراد: الذين؛ ولذلك قال: دِمَاؤُهُمْ فجمع العائد.

وإذا حُذِفَتِ النون والتثوينُ واتصل اسم الفاعل بالمضمر نحو قولك:

الضاربُك والضاربُكَ والضاربُوكَ، فالكاف في موضع جرٍّ عند سيبويه^(٣)؛ لأنه

لَمَّا كَانَ الْوَجْهَ فِي الْمَظْهَرِ أَنْ يَكُونَ مَجْرُوراً فِي قَوْلِكَ: الضَّارِبُو زَيْدٍ، وَالضَّارِبَا

عَمْرُو، كَانَ فِي الْمَضْمَرِ الْجَرُّ؛ لِأَنَّهُ أَشَدُّ اتِّصَالاً مِنَ الْمَظْهَرِ.

فَأَمَّا الْأَخْفَشُ^(٤) فَإِنَّ الْمَضْمَرَ عِنْدَهُ فِي مَوْضِعٍ نَصَبٍ؛ لِأَنَّهُ اتَّصَلَ الْكِنَايَةُ^(٥)

عَاقِبَ التَّثْوِينِ وَالنُّونِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ، إِذْ لَا يُمَكِّنُكَ أَنْ تُثَوِّنَ، وَلَا

(أَنْ) تَأْتِيَ بِالنُّونِ مَعَ الْمَضْمَرِ، لَا تَقُولُ: هُوَ ضَارِبُنْكَ، وَلَا هُمَا ضَارِبَانِكَ، وَلَا

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٥ وانظر: الاشتقاق لابن دريد ص ٢٣٨، واللان (فلج) والمقتضب

ج ٤ ص ١٤٦ والمنصف ج ١ ص ٦٧ والمختص ج ١ ص ١٨٥ وأمسالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٠٦، وابن يعيش ج ٣ ص ١٥٤، ١٥٥، والخزانة ج ٢ ص ٤٩٩ وج ٣ ص ٤٧٣ والعيني ج ١ ص ٤٢٤ والتصريح ج ١ ص ١٢٢ والمجمع ج ١ ص ٤٩ والدرر ج ١ ص ٢٢ والضرائر ص ٦٨ ومعجم شواهد العربية ص ٢٧١، وديوانه ج ١ ص ١٠٨.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٦، وانظر: اللان (فلج) والمقتضب ج ٤ ص ١٤٦ والمنصف ج ١ ص ٦٧

والمختص ج ١ ص ١٨٥ وأمسالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣٠٧ وابن يعيش ج ٣ ص ١٥٤، ١٥٥، والمغني ص ١٩٤، وشرح شواهد ص ١٧٥ والمجمع ج ١ ص ٤٩ وج ٢ ص ٧٣ والدرر ج ١ ص ٢٤ وج ٢ ص ٩٠ والخزانة ج ٢ ص ٥٠٧ والعيني ج ١ ص ٤٨٢ والتصريح ج ١ ص ١٢١ والضرائر ص ٦٩ ومعجم شواهد العربية ص ١١٤، وفي اللان (فلج) : «فلج: موضع بين البصرة وضرية، مذكور، وقيل: هو واد بطريق البصرة إلى مكة يبطنه منازل للحجاج، معروف، حانت دماؤهم، أي هلكت، والمراد: أنه لم يؤخذ لهم بدية أو قصاص».

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٩٢ والرضي على الكافية ج ١ ص ٢٨٢ وج ٢ ص ١٦ وابن يعيش

ج ٥ ص ١٢٤ والمجمع ج ٢ ص ٤٨ والتصريح ج ٢ ص ٣٠ - ٣١ والصبان على الأشموني ج ٢ ص ٣٢٠ وج ٣ ص ٢٤.

(٥) المراد بالكناية هنا الضمير.

(٦) نقص في الأصل.

هم ضاربونك فهو بمنزلة قولك: هؤلاء ضاربٌ زيدٍ، والنساء حواجٌ بيت الله،
في أنك لا تنون هذا كما لا تنون ذلك، وأما قول الشاعر:

ولم يَرْتَفِقْ والناسُ مُحْتَضِرُونَهُ جميعاً وأيدي المُعْتَفِينَ^(١) رواهقه

فإن سيبويه^(٢) قال: هذا مصنوع، وهو من ضرورة الشعر، وجعل الهاء في
محتضرونه كناية.

وذكر أبو العباس^(٣) أن هذه الهاء هاءٌ سكّت واضطّر الشاعر (إلى)^(٤) أن
يُجْرِها في الوصل مُجْراها في الوقف، وحركها تشبيهاً بهاء الكناية إذا قلت:
غلامه، ودائرة، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٦، وانظر: الكامل ص ٢٠٦ وشرح السيرافي ج ١ ص ٣٧٥،
وابن عيش ج ٢ ص ١٢٥ والمقرب ج ١ ص ١٢٥ والضرائر ص ٣١٢ والخزانة ج ٢ ص ١٨٨ ومعجم شواهد العربية
ص ٢٤٧، وقال السيرافي: «والصحيح الجيد في هذا أن تكون الهاء هي هاء الوقف وجعلها في الوصل على حكمها في
الوقف وحركها كما قال: القسطل والأفكل، وقال بعضهم: هذه الهاء هي ضمير المفعول، وضمير المفعول متى اتصل باسم
الفاعل لم يجر فيه إلا حذف التنوين في الواحد والاثنين والجماعة، ألا ترى أنك تقول: هذا ضاربك وهذان
ضاربانك، وهؤلاء ضاربونك غير أن سيبويه قد أجاز هذا في ضرورة الشعر، الارتفاق: الاتكاء على المرفق كناية عن
عدم اشتغاله عن قضاء حوائج الناس، أو معناه لم يرتفق بماله، أي لم يبذله بالمرفق، بل جار عليه بالجوّد. محتضرونه أي
حاضروه، المعتفون: طالبو المعروف والإحسان جمع مُتَعَفٍ. رواهق جمع رَاهِقَةٌ يقال: رَهَقَ: إذا غشيه وأثاء.

(٢) قال المبرد في الكامل ص ٢٠٥ - ٢٠٦: «وقد روى سيبويه بيتين محمولين على الضرورة، وكلاهما مصنوع،
وليس أحد من النحويين المفتشين يميز مثل هذا في الضرورة لما ذكرت من انفصال الكناية، والبيتان اللذان رواها
سيبويه:

هَمُّ الْقائِلُونَ الْخَيْرَ وَالْأَمْرُونَهُ إِذَا مَا خَشَوْا مِنْ مُخَدِّثِ الْأَمْرِ مُعْظَمًا

وأشدد: ولم يرتفق.. البيت. وإنما جاز أن تبين الحركة إذا وَقَفَتْ في نون الاثنين والجمع لأنه لا يلتبس بالمضمر،
تقول: هما رجلانه، وهم ضاربونه إذا وقفت لأنه لا يلتبس بالمضمر إذ كان لا يقع هذا الموقع، ولا يجوز أن تقول: ضربته
وأنت تريد: ضربت والهاء لبيان الحركة لأن المفعول يقع في هذا الموضع فيكون لبساً فأما قولهم: أُرِيْمُهُ، وأغَرَّه فتلتحق
الهاء لبيان الحركة فإنما جاز ذلك لما حذف من أصل الفعل ولا يكون في غير المحذوف» وانظر: ابن عيش ج ٥
ص ١٢٥.

(٣) نقص في «ق» .

فصل: واعلم أن الصفات المعدولة عن اسم الفاعل للمبالغة تعمل عمل اسم الفاعل، وتَجْرِي مَجْرَاءَ كَقَوْلِكَ: فَعَّالٌ، وَفَعُولٌ، وَمِفْعَالٌ، وَفَعِلٌ، وَفَعِيلٌ، نَحْوُ قَتَّالٍ، وَضُرُوبٍ، وَمِطْعَامٍ وَرَحِيمٍ وَحَذِرٍ، تقول: زَيْدٌ قَتَّالٌ أَعْدَاءَهُ، وَضُرُوبٌ غُلَامَانَهُ، وَمِطْعَامٌ ضَيْفَانَهُ، وَرَحِيمٌ الْمَسَاكِينَ، وَحَذِرٌ أَمْرَكَ، كما تقول: هو يقتل أَعْدَاءَهُ، وَيَضْرِبُ غُلَامَانَهُ، وَيُطْعِمُ ضَيْفَانَهُ، وَيَرْحَمُ الْمَسَاكِينَ، وَيَحْذَرُ أَمْرَكَ، قال أبو طالب عم النبي ﷺ :

ضُرُوبٌ بَنَصْلِ السَّيْفِ سَوْقَ سَمَانِهَا إِذَا عَدِمُوا زَادَافًا إِنَّكَ عَاقِرٌ^(١)
وقال (الراجز)^(٢) وهو القَلَاخُ:
أَخَا الْحَرْبِ لِبَّاسًا إِلَيْهَا جِلَالُهَا وَلَيْسَ بَوْلَاجِ الْخَوَالِفِ^(٣) أُعْقَلَا
أَرَادَ لِبَّاسًا جِلَالُهَا.

ويمجوز في هذه الأسماء التقديم والتأخير كما جاز في اسم الفاعل، وأنشد سيبويه^(٤):

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٤ والمجلد ص ١٠٤ والأصول ج ١ ص ١٤٥ وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١٠٦، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠ والخزانة ج ٢ ص ١٧٥ وج ٣ ص ٤٤٦، والشذور ج ٣ ص ٣٩٣ والعيني ج ٣ ص ٥٣٩ والتصريح ج ٢ ص ٦٨ والهمع ج ٢ ص ٩٧ والدرج ج ٢ ص ١٣٠ والأشموني ج ٣ ص ٢٠، ومعجم شواهد العربية ص ١٥٥، وديوانه ص ٧٩.

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٣ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٤، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠، وشذور الذهب ص ٣٩٢، والعيني ج ٣ ص ٥٣٥، والتصريح ج ٢ ص ٦٨، والهمع ج ٢ ص ٩٦ والدرج ج ٢ ص ١٢٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٠ ومعجم شواهد العربية ص ٢٦٤.

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧، ولم ينسبه ولا نسبه الأعلام.

وانظر أيضاً: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٤، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٠، حيث نسبته إلى أبي طالب، ولم أعثر عليه في ديوانه، وانظر أيضاً معجم شواهد العربية ص ٤١، اللأواء: الشدة والمشقة، الدارعين: جمع دارع وهو لابس الترع.

بَكَيْتُ أَخَا اللّٰوَاءِ يُحَمَّدُ يَوْمَهُ
كَرِيمَ رُؤُوسِ الدَّارِعِينَ ضُرُوبُ
أراد: ضروبُ رؤوس الدارعين، قال سيبويه^(١): وسمعنا من يقول: أَمَا
العسلُ فأنا شرَّابٌ، فينصب العسل بشرَّاب كما تقول: أَمَا العسلُ فأنا شاربٌ، وأنا
أشربُ.

واعلم أن فعلا على ضربين:

أحدهما: معدول عن فاعل مثل رحيم، وعليم وقدير، عُدِلَ عن رَاحِمٍ
وقادِرٍ وعَالِمٍ؛ للمبالغة فهو يعمل كما يعمل «فاعل» المعدول عنه.

والثاني: غير معدول، بل جار على فعله نحو: كريم وظريف، تقول ظَرَفَ
[٣٠ / ١] يَظْرَفُ فهو ظَرِيفٌ، وَكَرَّمَ / يَكْرُمُ فهو كَرِيمٌ، وهذا لا يعمل عمل اسم الفاعل؛
لأنه غير معدول عنه.

وكذلك «فَعُولٌ» إذا كان معدولاً عن اسم الفاعل تعدى، وإن لم يكن
معدولاً لم يتعدَّ، فالمعدول نحو: ضُرُوبٌ وَأَكُولٌ، وغيرُ المعدول نحو: عَجُوزٌ وَعَمُودٌ،
وجميع ما ذكرنا هو مذهب سيبويه^(٢).

وقد خولِفَ في تَعَدِّي فَعِيلٍ وفَعِيلٍ، وأنشد سيبويه شاهداً في تَعَدِّي فَعِيلٍ
وهو قَوْلُ سَاعِدَةَ بْنِ جُوَيْةَ الْهَذَلِيِّ:

حَتَّى شَاهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلَ باتت طِرَاباً وباتَ اللَّيْلُ^(٣) لَمْ يَنْمَ

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧ والمقتضب ج ٢ ص ١١٢ وابن عيش ج ٦ ص ٧٠.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٥٧ - ٥٨.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: للمقتضب ج ٢ ص ١١٥ والنصف ج ٣ ص ٧٦ وشرح السيرافي
ج ١ قسم ٢ ص ٢٢٧، وابن عيش ج ٦ ص ٧٢، والمقرب ج ١ ص ١٢٨، والمغني ص ٤٣٥، والخزانة ج ٣ ص ٤٥٠
وحاشية يس على التصريح ج ٢ ص ٦٨ واللسان (عمل) و (شأى) ومعجم شواهد العربية ص ٣٦٨، وديوان الهذليين =

فأعمل «كليلاً» في «موهن» ، قال غيره^(١) : إنما «مَوْهِنٌ» منصوب على الظرف.

وأنشد سيبويه في «إعمال» «فَعِلٍ» قول الشاعر^(٢) :

حَذِرْ أَمْوَرًا لَا تَضِيرُ وَأَمِنْ مَا لَيْسَ مُنْجِيهِ مِنَ الْأَقْدَارِ

ووافقه في «فَعِلٍ» أبو عَمَرَ الْجَرْمِيُّ^(٣) ، وخالفه^(٤) في «فَعِيلٍ» مع أكثر النحويين^(٥) ، قال: لأن «فَعِلًا» جاء على وزن الفعل، فأشبه أن يكون جارياً مجراه، وليس بكثير، وقيل في «كليل» : إنه بمعنى مُكِلٍّ، وهو اسم الفاعل من أَكَلَ يُكِلُّ فَهُوَ مُكِلٌّ كقولهم: عذاب أليم، وداء وَجِيع، بمعنى مُؤْلِمٌ ومُوجِعٌ.

= ص ١١٢٩. و «كليل» عند سيبويه فعيل بمعنى مُفْعِلٍ كصحيح بمعنى مُسَمِّعٍ، «موهنا» : مفعول به على المحاز كما يقال: أَتَغَبَّتْ يَوْمَكَ، والمعنى: أن البرق يَكِلُّ أوقات الليل بدوامه وتوالي لمعانه، و «شأها» : شاقها أو ساقها وأزعجها من موضعها، والموهن: وقت من الليل.

(١) هو المبرد، انظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٥.

(٢) هو أبو يحيى اللاحقي، أو ابن المقنع. والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١١٦ والجلد ص ١٠٥ وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١٠٧ وابن يعيش ج ٦ ص ٧١ والخزانة ج ٣ ص ٤٥٦ والعيني ج ٣ ص ٥٤٣، والأشْمُونِي ج ٣ ص ٢١، وقال الأشْمُونِي: «وَالْقَدْحُ فِيهِ مِنْ وَضْعِ الْحَاسِدِينَ» وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص ١٨٩، هذا وقال بعضهم: إنه موضوع، انظر: المقتضب وحاشيته ج ٢ ص ١١٦ - ١١٨، والخزانة ج ٣ ص ٤٥٧.

(٣) هو أبو عمر صالح بن إسحاق الجرمي مولى بني جرم من قبائل الين، له عدة كتب منها «المختصر» و «الأبنية» و «غريب سيبويه» توفي سنة خمس وعشرين ومائتين، انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٥٥ - ٥٦، والفهرست ص ٨٤، وإنباه الرواة ج ٢ ص ٨٠ ومعجم الأدباء ج ١٢ ص ٦.

(٤) انظر: الأصول ج ١ ص ١٤٧ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٨ وشرح التسهيل لابن عقيل

١٢٢ / ب، وخزانة الأدب ج ٣ ص ٤٥١ - ٤٥٢.

(٥) في اللمع ج ٢ ص ٩٧: «وأنكر أكثر البصريين الأخيرين أي «فَعِيلٍ» و «فَعِلٍ» : لقلتها، وأنكر الجرمي فَعِلَ دون فَعِيلٍ؛ لأنه أقل وروداً حتى إنه لم يَسْمَعْ إِعماله في نثر، وقال أبو عمرو: يعمل «فَعِلٌ» بضعف، وقال أبو حيان: لا يتعدى فيها السماع بل « يقتصر عليه » .

واعلم أنك إذا جمعت شيئاً من الصفات المعدولة عن اسم الفاعل، أعملت جميعها^(١) كما أعملت واحدها، قال طرفة:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَـــــــــــــــــوْمِهِمْ غُفِّرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ^(٢) فُجْرٍ
غُفِّرَ جَمْعُ غُفُورٍ، وقد نصب «ذَنْبُهُمْ» به، وقال الكُمَيْت^(٣):

شُمَّ مَهَاوِينَ أَبْدَانِ الْجَزُورِ مَخَا مَيْصُ الْعَشِيَّاتِ لَا خُورٌ وَلَا قَزَمٌ
مَهَاوِينَ: جمع مِهْوَانٍ، وَنَصَبَ أَبْدَانِ الْجَزُورِ بِهَا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) في «ق»: جميعه.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٨، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٠ والجل ص ١٠٦ وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٨، وابن يعيش ج ٦ ص ٧٤، ٧٥ والخزانة ج ٣ ص ٤٦٤ والعيني ج ٣ ص ٥٤٨، والتصريح ج ٢ ص ٦٩، والهمع ج ٢ ص ٩٧، والدرج ج ٢ ص ١٣١، والأشعوني ج ٣ ص ٢٢ ومعجم شواهد العربية ص ١٣٤، وديوانه ص ٧٨.
(٣) هو الكميّ بن معروف.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٩، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٣٢٩ وابن يعيش ج ٦ ص ٧٤، ٧٥، والخزانة ج ٣ ص ٤٤٨، والعيني ج ٣ ص ٥٦٩، والهمع ج ٢ ص ٧٢، والدرج ج ٢ ص ١٣١. مَهَاوِينَ: جمع مِهْوَانٍ مبالغة في مَهْنٍ، والشَّم: ارتفاع في قصبة الأنف مع استواء أعلاه كناية عن العزة، ويروى: أبدأء الجزور جمع بدء وهو أفضل الأعضاء، مخاميص: جمع مخاض وهو الشديد، الخُور: جمع أخور وهو الضعيف، والقَزَم بالتحريك: رذال الناس وسفلتهم يقال للذكر والأنثى والواحد والجمع، هذا ورواية الصيري برفع الأوصاف الواردة في البيت، والأوصاف مرفوعة أيضاً في رواية سيبويه (نسخة بولاق)، وقال البغدادي في الخزانة ج ٣ ص ٤٤٨: «والبيت إنما ورد في كتاب سيبويه والمفصل وغيرها شاهداً على إعمال مفعال عمل فعله، وليس فيها ما يدل على أن الأوصاف مرفوعة أو مجرورة» وأورد بيتاً قبل الشاهد استدل به على أن الأوصاف مجرورة...

بَابُ الصِّفَاتِ الْمَشَبَّهَةِ بِاسْمِ الْفَاعِلِ

اعلم أن الصفة المشبهة (باسم^(١) الفاعل) تعمل (عمل^(٢) الفعل) في شيئين^(٣) :

أحدهما: ضمير الموصوف، والثاني: ما كان من سبب الموصوف، ولا تعمل في الأجنبي، فتقول: مررت برجلٍ حَسَنٍ، ففي «حسن» ضمير يعود إلى الموصوف، وهو في موضع رفع بحسن.

وتقول: مررت برجل حَسَنٍ وجهه، فوجهه رفع بحسن وهو من سبب «رجل» ولولا الهاء العائدة على «رَجُلٍ» من «وَجْهِهِ» لم تَجُزْ المسألة.

ولو قلت: مررت برجل حَسَنٍ عَمْرُو، لم يجز؛ لأن الحَسَنَ لَعَمْرُو، فلا يجوز أن يُجْعَلَ صفةً لرجلٍ إلا بعلقة هي الهاء التي وصفنا.

وتقول: مررت برجل كريم أبوه، وبرجلٍ حَسَنَةٍ جَارِيَّتُهُ (وإنما جاز أن تقول مررت برجل حَسَنَةٍ جَارِيَّتُهُ^(١)) فتَوَثَّ حَسَنَةٌ وهي صفة لمذكر؛ لأنه فِعْلٌ للجارية، وإنما وُصِفَ الرَّجُلُ بِهَا لِلْعَلَقَةِ (اللفظية^(٤)) التي بينها.

فإن أردت التثنية والجمع لم تَثَنَّ الصفة ولم تُجْمَعْ؛ لأنها بمنزلة فِعْلٍ مقدَّم، فتقول: مررت برجلين كريم أبواهما حَسَنَةٍ جَارِيَّتَاهُمَا، وبرجالٍ كريم أبأؤهُم حَسَنَةٍ جَوَارِيَهُم، فهذا أصل هذا الباب.

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) في «ق» : في وجهين.

(٤) نقص في «ق» .

وقد يُنقل الضمير من الاسم المرفوع بالصفة إلى الصفة فيستتر فيها،
ويُعوضُ الاسمُ الأخيرُ من نقل الضمير عنه الألف واللام، وتضافُ الصِّفةُ إليه
فتقول: مررت برجل كريم الأب، وبرجل حسنٍ الجاريةِ ذكَّرتَ حسنًا؛ لأنه
صفةٌ للأول وفيه ضميره، وتُثنَّى هذا وتجمعه فتقول: مررت برجلين / كريميُ
الأبوين، وبرجلين حسنَي الجاريتين، وبرجالٍ كريمي الآباء، وبرجالٍ حسنَي^(١)
الجواري.

وفي (مثل^(٢)) هذه المسألة ستة ألفاظ:

الأول: - وهو الأصل - هذا رجل حسنٌ وجهه.

والثاني: حسنُ الوجه، وهو الاختيار بعد الأصل؛ لأن «الوجه» فاعل في
المعنى، والفعل والفاعل بمنزلة شيء واحد، فلما أُبطلَ لفظه المرفوعُ بنقل الضمير
عنه إلى الصفة اختير أيضا أن يُجعل مع ما قبله بمنزلة شيء واحد، فأضيفت
الصفة إليه؛ لأن المضاف والمضاف إليه بمنزلة شيء واحد، وجُعِلَتُ الألف واللام
عوضاً من نقل الضمير.

والثالث: حسنٌ وجهه، بالإضافة من غير تعويض.

والرابع: حسنُ الوجهة بالتنوين والنصب مع العوض، تشبيهاً بقولك:
ضاربُ الرجل.

والخامس: حسنٌ وجهاً؛ بالتنوين والنصب من غير عوض تشبيهاً بقولك:
ضاربُ رجلاً.

والسادس: حسنُ الوجهة، بالتنوين ورفع الوجه على تقدير: حسنُ الوجهة

منه.

(١) في «ق»: حسان الجواري.

(٢) نقص في «ق».

فهذه الوجوه كلها نكرات تُوصَف بها النكرات؛ لأن الإضافة غير حقيقية^(١)، والأصل على ما عَرَفْتَك.

فإن أردت التعريف أَدْخَلْتَ على الصفة الألف واللام، وجاز فيها خمسة الفاظٍ أُخَر:

الأول: هذا زيدٌ الحسنُ وجهه، على الأصل.

والثاني: الحسنُ الوجه، بالإضافة مع الألف واللام؛ لأنها إضافة لفظية لا يكتسب المضاف بها تعريفاً بما أُضيف إليه، واحتيج في تعريف الصفة إلى إدخال الألف واللام عليها، قال سيبويه^(٢): وليس في العربية مضاف يدخل عليه الألف واللام غير المضاف إلى المعرفة في هذا الباب.

والثالث: الحسنُ الوجه، على تقدير: الحسنُ الوجه منه.

والرابع: الحسنُ الوجه؛ بالنصب كما تقول: الضاربُ الرجل.

والخامس: الحسنُ وجهاً، (بالنصب^(٣)) على التشبيه بالمفعول (به^(٤)) وينشد بيتُ امرئ القيس على ثلاثة أوجه (وهو^(٥)):

كَبِكرِ المُقَاناةِ البَيَاضِ بِصُفْرةٍ غَذاها نَميرُ الماءِ غيرِ^(٦) المُحَلَّلِ

(١) بل لفظية؛ لأنها إضافة الوصف، وفائدتها رفع القبح.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٠٣.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) وهو من شواهد ابن عيش ج ٦ ص ٩١، وانظر: الشعر والشعراء ص ٥١٧، واللسان (فر) و (حلل) و (قنا) ومعجم شواهد العربية ص ٣٠٤ وديوانه ص ١٦، والبكر من كل شيء أوله، والمقانة: الخلط، يقال: قانيت بين الشيئين إذا خلطت أحدهما بالآخر، والنير: الماء النامي، والحلل يحتمل معنيين: =

يروى: البياض بالجر؛ والبياض بالرفع، والبياض بالنصب، وكل وجه من هذه شاهد لوجه مما ذكرنا.

قال عمرو بن شأس:

أَلِكْنِي إِلَى قَوْمِي السَّلَامَ رِسَالَةً بَايَةَ مَا كَانُوا ضَعَافًا وَلَا عَزْلًا
وَلَا سَيِّئِي زِيٍّ إِذَا مَا تَلَبَّسُوا إِلَى حَاجَةٍ يَوْمًا مُخَيَّسَةً بُزْلًا^(١)
فهذا شاهد على حَسَنِ وَجْهِ، وكذلك قول حُمَيْدٍ الأَرْقَطِ:

لَا حَقَّ بَطْنُ^(٢) بِقَرَأَ سَمِينِ

وقال عديُّ بنُ زيد:

مِنْ حَبِيبٍ أَوْ أَخِي ثَقِيَّةٍ أَوْ عَدُوٍّ شَاحِنِطٍ^(٣) دَارًا

= أحدهما: أن يعنى به أنه غداء ليس بمحلل أي ليس ييسر، ولكنه مبالغ فيه.

والآخر: يعني به غير محلول عليه فيكدر ويفسد.

ومعنى البيت: أن هذه الفتاة كبكر البيض التي خولف بياضها بصفرة، يعني بيض النعام، والبياض الذي يخالطه صفرة أحسن الألوان عند العرب، وقيل: شبهها في صفاء وجهها بدرة فريدة تضمنتها صدفه بيضاء شابت بياضها صفرة.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٦٠، وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ١١٣، والمنصف ج ٢ ص ١٣٠، والعيني ج ٣ ص ٥٩٦ والهمع ج ٢ ص ٥٠ والدرر ج ٢ ص ٦٤، ألكني: تحمّل رسالتي. تلبسوا: ركبوا وعَشَوْا، المخَيَّسَة: المذلّة بالركوب، يعني الإبل، والبزل: جمع بازل، وهو المَسِين.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٥٩ والجل ج ١٠٨ والأصول ج ١ ص ١٥٧ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ١١٤، وابن يعيش ج ٦ ص ٨٣، ٨٥ والأشموني ج ٣ ص ٦٥، واللسان (رزن) ومعجم شواهد العربية ص ٥٥٤ واللاحق: الضامر، والقرا: الظهر، والشاهد فيه: إضافة «لاحق» إلى البطن مع حذف الألف واللام، فهو بمنزلة حسن وجهه. ولاحق، وإن كان اسم فاعل كضارب إلا أنه أُجْرِي مُجْرَى الصفة المشبهة في إضافته إلى الفاعل، فالبطن فاعل في المعنى.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٢، وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ١١٤، والمغني ص ٤٥٩، وشرح شواهد العربية ص ٢٩٠، والعيني ج ٣ ص ٦٢١، والتصريح ج ٢ ص ٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ١٤٢ وديوانه ص ١٠١، أخي ثقة: يوثق به في الشدائد والملمات، والشاحط: البعيد، وهو اسم فاعل أُجْرِي مجرى الصفة المشبهة.

فهذا شاهد على «حَسَنَ وجهاً» ، وكذلك قول أبي زبيد الطائي:

كَأَنَّ أَثْوَابَ تَقَادٍ قُدِرْنَ لَهُ يَعْلُو بِخَمَلَتِهَا كِهْبَاءَ هُدَّابٍ^(١)

نصب «هُدَّاباً»^(٢) بكهباء، ولو كان منصرفاً لَنَوْنٌ، وَنُصِبَ على التمييز^(٣)،

وقال الحارث بن ظالم:

فَمَا قَوْمِي بِثُعْلَبَةٍ بَنِ سَعْدٍ^(٤) وَلَا بِفَزَارَةِ الشُّعْرِ^(٥) الرَّقَابَا [١ / ٢١]

فهذا شاهد على «الحَسَنِ الوجْهَة» ، ويروى: الشُّعْرَى رِقَابَا، على «الحَسَنِ وجهاً» .

واعلم أن ما أُضيف إلى سَبَبِ الأوَّلِ بمنزلة السَّبَبِ، وما أُضيف إلى الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف واللام، فتقول: مررت برجل حَسَنِ وَجْهٍ أَخِيهِ، كما تقول: حَسَنِ وَجْهَةٍ؛ لِأَنَّ الْأَخَّ «مُضَافٌ إِلَى ضَمِيرِهِ، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ حَسَنِ وَجْهِ الْأَخِّ، بِالإضافة، كما تقول: حَسَنِ الْأَخِّ»^(٦)، ويجوز في هذا من الوجوه ما جاز في الأوَّل، قال زهيرٌ:

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٦، وانظر: مجالس ثعلب ص ٢٠٨، واللسان (تقد) ومعجم شواهد العربية ص ٣٠ وديوانه ص ٣٩، النقاد: صاحب جلود النَّدِّ بالتحريك، وهو ضرب من الغم صغار الأجسام. قدرن له: جُعِلْنَ على قدر جسمه. يعلو بخمَلَتِها أي يُغْلَى خَمَلَتُهَا والباء معاقبة للهمزة، والخملة: ثوب مخمل من صوف كالقساء، والكهباء: التي تضرب إلى غُبْرَة، والهُدَّاب: هذب الثوب، وهو طرفه الذي لم يُنْسَج.

(٢) في الأصل: نصب «كهباء» هداًبا.

(٣) في «ر» و «ق» : على الحال.

(٤) في «ق» : ابن زيد.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٣، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٦١ وشرح السرياني ج ٢ قم ١ ص ١٢٤ والإنصاف ص ١٢٣ وابن عيش ج ٦ ص ٨٩ والعيني ج ٣ ص ٦٠٩، والأشْمُونِي ج ٣ ص ٦٥، والبيان والتبيين ج ٤ ص ٢٨ والأغاني ج ١١ ص ١٢٥، ومعجم شواهد العربية ص ٢١. والشُّعْرَى: جمع أشعر. وهو كثيرُ شَعْرٍ القفا، والشُّعْرَى: مُؤَنَّثُ الْأَشْعَرِ، والمراد بها القبيلة.

(٦) في الأصل: حسن الوجه.

أَهْوَى لَهَا أَشْفَعَ الْخَدَيْنِ مُطَرِّقٌ رِيَشُ الْقَوَادِمِ لَمْ يُنْصَبْ^(١) لَهُ الشَّبَكُ

نون «مُطَرِّقًا» ، وأعمله في المضاف إلى ما فيه الألف واللام، وهو بمنزلة:
(مُطَرِّقٌ^(٢)) القوادِمُ مثل) حَسَنَ الوجْه، وقال طرفة:

رَحِيبٌ قِطَابُ الْجَيْبِ مِنْهَا رَفِيقَةٌ بِجَسِّ النَّدَامَى بَضَّةٌ^(٣) الْمُتَجَرِّدِ
كَأَنَّهُ قَالَ: رَحِيبُ الْجَيْبِ مِنْهَا، بِمَنْزِلَةِ حَسَنِ الْوَجْهِ مِنْهُ.

فقد بان بذلك أن المضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف
واللام، قال سيبويه^(٤): «وقد جاء في الشعر حسنة وَجْهًا، شَبَّهُوهُ بِحَسَنَةِ الْوَجْهِ،
وَذَلِكَ رَدِيٌّ، وَأَنْشَدَ قَوْلَ الشَّمَّاحِ:

أَقَامَتْ عَلَى رُبْعَيْهِمَا جَارَتَا صَفَا كَمَيْتَا الْأَعَالِي جَوْتَا مُصْطَلَاهُمَا^(٥)

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٠ وانظر ديوانه ص ١٧٢، أهوى: انقضَّ، لها: للقطاة؛ لأنه يصف صقرا
انقضَّ على قطاة، أشفع الخدين: أسودَّهما، مُطَرِّق: من الأطراق، وهو تراكب الريش. والقوادِم: جمع قادمة وهي:
ريش مُقَدَّم الجناح، والشَبَك: جمع شبكة، وهي ما يصاد بها، ومعنى لم ينصب له الشَبَك: أن ذلك الصقر وحشي لم
يصد ولم يذلل، وذلك أشد وأسرع لطيراه.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) وهو من شواهد السريافي ج ٢ قسم ١ ص ١١٨، وانظر: المحتسب ج ١ ص ١٨٣، والخزانة ج ٢ ص ٢٠٣، وج ٣
ص ٤٨١، واللسان (قطب)، والتصريح ج ٢ ص ٨٣، وديوانه ص ٤٨. الرحيب: الواسع. قطاب الجيب: مُجْتَمَعُهُ حيث
قُطِبَ أي جمع، وهو مخرج الرأس من الثوب، والرفيقة: اللطيفة للملائمة اللينة، والجَس: اللَّمَس، والبَضَّة: الناعمة
الرفيقة، والمراد بالمتجرد: حيث يتجرد من بدنِها أي يُعَرَّى من الثوب وهو الأطراف، وخَصَّة بالذكر مبالغة في نعومتها.

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٠٢.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٠٢، وانظر: الخصائص ج ٢ ص ٤٢٠، وشرح السريافي ج ٢ قسم ١
ص ١١٥، وابن يعيش ج ١ ص ٨٣، ٨٦، والمقرب ج ١ ص ١٤١، والخزانة ج ٢ ص ١٩٨ وج ٣ ص ٤٧٧، والغني ج ٢
ص ٥٨٧، والهمع ج ٢ ص ٩٩، والدرر ج ٢ ص ١٣٢، والأشْمُونِي ج ٢ ص ٥٩، ومعجم شواهد العربية ص ٣٣٣، وديوانه
ص ٣٠٨، الرَّيْع: موضع النزول. جارتا صفا: الأثْفَيَتَانِ من أثافي القُدْر، والصفا: أراد به الجبل، وهو ثالثة الأثافي،
والكَيْت: مألونه بين الحمرة والواد، والجُون: الأسود، والمُصْطَلَى: موضع الصلا وهو النار. قال البغدادي في الخزانة =

الشاهد في قوله: «جَوْنَتَا مُصْطَلَاھُما»، لأنه أضاف «جَوْنَتَا» إلى «مُصْطَلَاھُما» مع وجود الضمير فهو بمنزلة «حَسَنَةٍ وَجْھُہَا»، بإضافة حَسَنَةٍ إلى وجهها، وأنشد بعضهم قول طرفة:

رَحِيبٌ قَطَابِ الجِيبِ مِنْهَا

بإضافة «رَحِيبٍ» إلى «قَطَابٍ»، وهو أيضاً مثل «حَسَنَةٍ وَجْھُہَا»، لأن قوله: الجيب منها بمنزلة جيبها، فكأنه قال: رَحِيبٌ قَطَابِ جِيبِہَا، وهو بمنزلة (قوله^(١)) رَحِيبٌ جِيبِہَا، وهذا رَدِيٌّ عند سيبويه^(٢)، لأنه لَا يُجِزُهُ إِلَّا في ضرورة الشعر.

وأما غير سيبويه فإنه لَا يُجِزُهُ في الشعر ولا في الكلام، ويمنع إضافة

= جـ ٢ ص ١٩٩: «والضمير المثنى في «مُصْطَلَاھُما» عند سيبويه لقوله: جارتا صفا، وعند المبرد للأعالي، وأما محل الشاهد فقوله: جَوْنَتَا مُصْطَلَاھُما، فإنه أضاف «جَوْنَتَا» إلى مصطلها»، قال السيرافي: جَوْنَتَا مثنى وهو بمنزلة حَسَنَتَا، وقد أضيف إلى «مصطلها»، ومصطلها بمنزلة وجهها فكأنه قال: حَسَنَتَا وَجْھُہُمَا، والضمير الذي في مصطلها يعود إلى «جارتا صفا» وانظر: أيضاً: الخزانة جـ ٢ ص ٢٠٠ - ٢٠٣، وقال السيرافي جـ ٢ ص ١١٦: «وقد أنكر ذلك على سيبويه، وخَرَجَ البيت بما يَخْرُجُ به عن حَسَنَ وَجْھِہَا، وحَسَنَ وَجْھُہَا» وقال في ص ١١٧: «كأنه قال: كَمَثَلِ الأعالي جَوْنَتَا مُصْطَلَى الأعالي، فالضمير في المُصْطَلَى يعود إلى الأعالي، لا إلى الجارتين فيصير بمنزلة قولك: الھندَان حَسَنَتَا الوجوه مليحتا خُدودِھَا، وأراد بالضمير الھنديں، فالمسألة فاسدة، فكذلك «جَوْنَتَا مُصْطَلَاھُما»، إن أردت بالضمير الأعالي فهو صحيح، وإن أردت بالضمير الجارتين فهو رديء، إلا أنه مثل قولك: هُنَا حَسَنَةٌ وَجْھُہَا، فإن قال قائل: فإذا كان الضمير الذي في مصطلها يعود إلى الأعالي فَلِمَ يُثَنَّى والأعالي جمع؟ قيل له: الأعالي في معنى الأعلىین فرد الضمير إلى الأصل، ومثله:

مَثَى تلقني فَرْدِین تَرْجُفُ رَوَافِ أَلْيَتَيْكَ وَتُشْتَطُّ رَارَا

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: الكتاب جـ ١ ص ١٠٢، وقال البغدادي في الخزانة جـ ٢ ص ٢٠٣: «قال السيرافي: ومما يدخل في هذا النحو قول طرفة: رَحِيبٌ قَطَابِ الجِيبِ مِنْهَا... البيت، وهذه الإضافة رديئة بمنزلة حسنة وجهها، وذلك أن الأصل وهو الإنشاد الصحيح: رَحِيبٌ قَطَابِ الجِيبِ بَتْنِینِ رَحِيبٍ، فقطاب يرتفع برحيب، وضمير منها يعود إلى الأول، فإذا أضفنا «رحيب» فقد خلا منه الضمير العائد فلا معنى لها» وانظر أيضاً: الخزانة جـ ٣ ص ٤٨١.

رَحِيبٌ مَعَ إِمْكَانِ التَّنْوِينِ فِيهِ، وَيَتَأَوَّلُ «جَوْنَتَا مُصْطَلَاهُمَا» عَلَى غَيْرِ مَا ذَكَرَ سَبُوبِيهِ^(١) وَهُوَ: أَنْ يَجْعَلَ الْأَعَالِي بِمَنْزِلَةِ^(٢) الْأَعْلِيِّينَ، وَيَجْعَلَ الضَّمِيرَ الَّذِي فِي «مُصْطَلَاهُمَا» رَاجِعاً إِلَى الْأَعْلِيِّينَ كَأَنَّهُ قَالَ: كُمَيْتَا الْأَعْلِيِّينَ (جَوْنَتَا مُصْطَلَى الْأَعْلِيِّينَ)^(٣) ثُمَّ أَضْمَرَ الْأَعْلِيِّينَ كَمَا تَقُولُ: هَاتَانِ امْرَأَتَانِ كَرِيمَتَا الزَّوْجَيْنِ حَسَنَتَا وُجُوْهَيْهَا، بِتَقْدِيرٍ: حَسَنَتَا وَجُوْهِ الزَّوْجَيْنِ، ثُمَّ أَضْمَرْتُ، وَإِذَا أَمَكْنَ تَأْوِيلَ الْبَيْتِ عَلَى هَذَا فَلَيْسَ فِيهِ ضَرُورَةٌ، وَهُوَ جَائِزٌ فِي الْكَلَامِ وَغَيْرِهِ، وَجَازٌ أَنْ يُجْعَلَ الْأَعَالِي وَهُوَ جَمْعُ بَعْضِ الْاِثْنَيْنِ، وَيُرَدُّ الضَّمِيرُ عَلَى الْمَعْنَى كَمَا قَالَ عَنَتَرَةُ:

مَتَى مَا تَلَقَّيْنِي فَرْدَيْنِ تَرْجِفُ رَوَافٍ أَلَيْتَيْكَ وَتُسْتَطَارًا^(٤)

فَقَالَ: «تُسْتَطَارًا» لِأَنَّهُ جَعَلَ «رَوَافٍ» بِمَعْنَى رَانِفَتَيْنِ، وَهِيَ طَرَفَا الْأَلَيْتَيْنِ، [٣١ / ب] وَتَقُولُ: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ كَرَامٍ أَبَاؤُهُ، وَلَا يَجُوزُ مَرَرْتُ / بِرَجُلٍ كَرِيمَيْنِ أَبَاؤُهُ، لِأَنَّ (هَذِهِ)^(٥) الصِّفَةَ بِمَنْزِلَةِ فِعْلٍ مُقَدَّمٍ فَلَا يُشْنَى وَلَا يُجْمَعُ إِذَا كَانَ فَاعِلُهُ بَعْدَهُ، فَأَمَّا جَمْعُ التَّكْسِيرِ فَيَجْرِي مَجْرَى الْوَاحِدِ فَلِذَلِكَ جَازٌ، قَالَ حُسَيْلُ بْنُ سَجِيحٍ الضَّبِّي:

(١) انظر شرح السيرافي ج٢ قسم ١ ص ١١٦، ١١٧، والخزانة ج٢ ص ١٩٩ - ٢٠٣ حيث ذكر البغدادى رأى

المبرد والسيرافي.

(٢) هذا هو ما ذكره السيرافي وما نقلته عنه في التعليق على بيت الشماخ.

(٣) نقص في «ق».

(٤) وهو من شواهد السيرافي في شرحه ج٢ قسم ١ ص ١١٧، وانظر: ابن يعيش ج٢ ص ٥٥، ٥٦ وج٤ ص ١١٦، وج٦ ص ٨٧ وأسرار العربية ص ١٩١، وشرح شواهد الشافية ص ٥٠٥ والعيني ج٢ ص ١٧٤، والتصريح ج٢ ص ٢٩٥، والهمع ج٢ ص ٦٣ والدرر ج٢ ص ٨٠، وورد عرضاً في الخزانة ج٢ ص ٢٠٠، وانظر أيضاً: الضرائر ص ٩٠، ومعجم شواهد العربية ص ١٤٣ وديوانه ص ٧٥، فردين أي منفردين، ترجف أي تضطرب وتتحرك، والرواف جمع رانفة، وتستطارا من قولهم: استطير الشيء إذا طير، والألف فيه ضمير الرواف، ويجوز أن يكون ضمير الأليتين.

(٥) نقص في «ق».

بِمُطَرِّدٍ لَدُنْ صِحَاحٍ كُتُبُهُ وَذِي رَوْتَقٍ عَضْبٍ يَقْدُ الْقَوَانِسَا^(١)
 فصل: واعلم أن باب «أفعل منك» مثل قولك: زيد أفضل منك هو مشبهة
 بالصفة المشبهة^(٢)، فلا يعمل إلا في ضمير الأول، ولا يُثنى، ولا يُجمع، ولا
 يُؤنث، ولا يُعرّف، كقولك: زيد أفضل من عمرو، والزيدان أفضل من عمرو،
 والزيدون أفضل من عمرو، والهنديات أفضل من عمرو، ومررت برجل أفضل
 من زيد، وبرجل خير من عمرو. وإنما لم يجر أن يثنى ويجمع ويؤنث ويعرف
 لأنك إذا قلت: زيد أفضل من عمرو، فأفضل بمنزلة الفعل والمصدر، كأنك قلت:
 يزيد فضله على فضل عمرو، فلما كان مضمناً للمصدر وزيادته صار كالفعل في
 تضمنه المصدر والزمان، والفعل لا يثنى ولا يُجمع ولا يُعرّف وكذلك ما كان
 بمنزلة.

ولا بد في هذه الصفة من «من» مذكورة أو مقدرة ليبيّن الموضع الذي
 يزيد فضله منه، كقولك: زيد أفضل من عمرو، والله أكبر من كل شيء.

وفي أفضل ضمير يرتفع به ويعود إلى الأول، ولا يجوز أن ترفع شيئاً من
 الأسماء الظاهرة، لاتقول: زيد أفضل من عمرو أبوه، ولا خير منك أخوه؛ لأن
 باب «أفعل» بُعد عن شبه اسم الفاعل، إذ كان صفة مشبهة بالمشبه باسم الفاعل،

(١) وهو من شواهد ابن عيش ج٦ ص ١٠٧ ولم ينسبه، وهو في اللسان (قنس) ونسبه إلى حنبل، والبيت ضمن
 مقطوعة من ثمانية أبيات في شرح حاسة أبي تمام للمرزوقي ص ٥٦٩، وقد سبق أن استشهد الصيري ببيت آخر لحنبل
 تال لهذا الشاهد (انظر ص ٧٦ من التبصرة، باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما).

هذا وقد خرج صاحب معجم شواهد العربية الشاهد هنا من ابن عيش فقط ولم يخرج من اللسان، كما أنه نسب إلى
 مجهول تبعاً لابن عيش، مع أنه محقق شرح المرزوقي لحاسة أبي تمام، وهذا الشرح من مصادره في معجمه، وانظر
 معجم شواهد العربية ص ١٩٥. والباء في قوله: «بمطرِد» متعلقة بقوله: «أُرْهَبْتُ» في بيت آخر قبل الشاهد، ومعنى
 الاطراد في الرمح: تقوّمه وتوافق أنابيبه عند الهزّ، والقوانس أعلى البيض، وقونس الفرس منه وهو العظم الذي تحته
 العصفوران، والقذ: القطع طولا، وذي روتق: ذي ماء، وعضب أي قاطع نافذ.

(٢) في «ق»: المشبهة به.

فلذلك ضَعَفَ عن رُفْعِ الاسم الظاهر إلا ما قَدَّمْنَا في باب الصفات^(١)، للعلة المذكورة هناك، وتذكر الحَصْلَةُ التي بها يَفْضَلُ الأوَّلُ الثاني فتَقُولُ: زيد أفضل من عمرو أباً، وعمرو خيرٌ من بكر فعلاً، ولا يكون إلا نكرة منصوبةً على التمييز، لأنك إنما تذكره لتُبَيِّنَ النوعَ الذي فَضَّلَهُ فيه، كما تقول: عشرون درهماً، فيكون «درهما» نكرةً، لأنك تُبَيِّنُ به النوعَ المعدودَ.

ولا يكون أيضاً إلا من سبب الأول، لو قلت: زيد أفضل من عمرو خالداً لم يجز؛ لأن «خالداً» ليس من سبب «زيد»، ولكن تقول: عمرو أفضل منك قبيلةً وحيًا وما أشبه ذلك، لأن التقدير: قبيلته أفضل من قبيلتك، وحيّه أفضل من حيّك، وأبوه أفضل من أبيك، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) انظر: ص ١٧٩ فيما سبق من التبصرة.

بَابُ مَا يَعْمَلُ مِنَ الْمَصْدَرِ عَمَلَ الْفِعْلِ

اعلم أن المصدر يجري مجرى الفعل المأخوذ منه، فإن كان الفعل متعدياً تعدى المصدر، وإن كان الفعل غير مُتَعَدٍّ لم يتعدَّ المصدر.

وجميع ما يعمل من المصادر مقدَّرٌ بأنَّ والفعل المأخوذ منه، وكل ما لم يَجْزُ تقديره بأنَّ والفعل الذي أخذ منه لم يَجْزُ أن يعمل عمل الفعل، وذلك إذا كان توكيدا للفعل كقولك: ضَرَبْتُ ضَرْباً، وأَكَلْتُ أَكْلاً، أو كان الفعل المأخوذ من لفظه عاملاً فيه كقولك: ضربت زيدا الضربَ الشديدَ، فهذا لا يجوز/ أن [٣٢ / ١] يعمل عمل الفعل؛ لأنه لا يمكن تقديره بأنَّ والفعل، ألا ترى أنك لاتقول: ضَرَبْتُ أَنْ ضَرَبْتُ، ولا أَكَلْتُ أَنْ أَكَلْتُ، ويجوز أن تقول: كَرِهْتُ ضَرْبَ زَيْدٍ عَمراً، لأنك تقول: كَرِهْتُ أَنْ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمراً، فتدبر الفرق بين المصدرين؛ ليجري الكلام عليه، إن شاء الله.

واعلم أن المصدر له ثلاثة أحوال:

أحدها: أن يُنَوَّنَ وَيَرْفَعَ الْفَاعِلَ بعده وَيُنْصِبَ الْمَفْعُولَ كقولك: عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِ زَيْدٍ عَمراً، كما أنشد سيبويه^(١):

بِضَرْبِ السِّيفِ رُؤُوسَ قَوْمٍ أَزَلْنَا هَامَهُنَّ عَنِ الْمَقِيلِ

(١) انظر: الكتاب ج١ ص ٦٠، ٩٧.

والبيت للمرار بن منقذ التميمي كما ذكر العيني، وهو من شواهد السيرافي ج٢ قسم ١ ص ٩٨، وابن يعيش ج٦ ص ٦١، والعيني ج٢ ص ٤٩٩، والأشعري ج٢ ص ٦ ومعجم شواهد العربية ص ٢١٧، والهام: جمع هامة وهي الرأس، والضير فيه راجع إلى الرؤوس، أو راجع إلى قوم، والقوم يُذَكَّرُ وَيؤنَّثُ، ومقيل الرأس هو العنق، وأصل المقيل: مكان القيلولة.

والثاني: أن تدخلَ عليه الألفُ واللامُ، فيرفعَ أيضا الفاعلَ وينصبَ المفعولَ كقولك: عَجِبْتُ من الضَّرْبِ زَيْدٌ عَمْرًا، وأنشد سيبويه^(١):

ضعيفُ النكايةِ أعْدَاءَهُ يَخَالُ الفِرَارَ يُرَاخِي الأَجَلَ
والثالث: أن تحذفَ الألفَ واللامَ والتنوينَ جميعاً، وتُضَيِّفُهُ إلى الاسم الذي يليه فاعلاً كان أو مفعولاً، وتُجْرِي الثانيَ على ما يَسْتَحِقُّه من الإعراب، إن كان فاعلاً رفعته، وإن كان مفعولاً نصبته، كقولك: أعجبتني دَقُّ القَصَّارِ الثوبِ، أضفَّته إلى الفاعل، وأعجبتني دَقُّ الثوبِ القَصَّارِ، أضفَّته إلى المفعول، قال (ليد^(٢)):

عَهْدِي بِهَا الحَيِّ المَجْمِيعَ وفيهِمْ قَبْلَ التَفَرُّقِ مَيْسِرٌ وَنِسْدَامٌ^(٣)
فالمصدر مضاف إلى الفاعل وهو ضمير المتكلم في عهدي، وتقول: عَجِبْتُ من ضَرْبِكَ عَمْرًا، وأعجبتني ضَرْبُ عَمْرٍو إِيَّاكَ.

وإنما جاز أن يضاف المصدرُ إلى الفاعل، و (إلى)^(٤) المفعول جميعاً، ولم يَجْزُ

(١) انظر الكتاب ج١ ص ٩٩، والبيت من أبيات سيبويه المجهولة بالقائل.

وانظر أيضاً: الإيضاح العضدي ج١ ص ١٦٠ والمصنف ج٢ ص ٧١ وشرح السيرافي ج٢ ص ٢ قسم ١ ص ١٠٠، والمقرب ج١ ص ١٣١، والخزانة ج٢ ص ٤٣٩ والشذور ص ٣٨٤، والتصريح ج٢ ص ٦٣، والهمع ج٢ ص ٩٣، والدرر ج٢ ص ١٢٤، والأشئوني ج٢ ص ٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٦٢، والنكاية: مصدر نَكَيْتُ العدو ونكيت فيه إذا أثرتُ، وهو يتعدى ويكون لازماً، يراخي الأجل: يُتَّاعده ويُطِيلُه.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٩٨، وانظر: شرح السيرافي ج٢ ص ١ قسم ١ ص ٩٨ وابن يعيش ج١ ص ٦٢. واللسان (حضر)، وديوانه ص ٢٨٨، ومعجم شواهد العربية ص ٣٥٤، المجمع: المجتعون، والميسر: القمار على الجزور ليعود نفعها على المعوزين، والتَّدَام: الندامة، أو التَّدَام: جمع تَدَام أو تَدِيم، وعهدي: مبتدأ سد الحال مسد خبره وهو جملة: «وفيه ميسر» كقولهم: حكك مُشْطَطًا.

(٤) زيادة في «ر» و «ق».

في اسم الفاعل أن يُضَافَ إلا إلى المفعول لا غير، لأن المصدر غير الفاعل وغير المفعول فجازت إضافته إلى كل واحد منها، لتعلقه بكل واحد منها، فتعلقه بالفاعل لأنه منه وقع، وتعلقه بالمفعول لأنه عليه وقع.

وأما اسم الفاعل فهو الفاعل كقولك: زيدٌ ضاربٌ، فضاربٌ هو زيدٌ، فلم تَجْزِ إضافته إلى نفسه، وجازت إضافته إلى المفعول: لأنه غيره.

وإنما جاز إعمال المصدر مع الألف واللام والتنوين، لأنه يعمل بمناسبته الفعل، والألف واللام والتنوين (لا)^(١) يُخْرِجَانِهِ مِنْ مَنَاسِبَةِ الْفِعْلِ، فَلِذَلِكَ عَمِلَ مَعَ وَجُودِ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا فِيهِ.

وتقول: عجبت من إعطاء عمرو زيدا الدنانير، فعمرو فاعل الإعطاء، وهو مجرور في اللفظ، و «زَيْدٌ» و «الدنانير» مفعولان تعدى المصدر إليهما كما يتعدى الفعل (من) قولك: أعطى عمرو زيدا الدنانير، والمصدر يجري مجرى الفعل، وكذلك تقول: أعجبتني إعلاء زيد عمراً أباه خارجاً، فيتعدى المصدر إلى ثلاثة مفعولين كما تعدى فعلة.

ولا يجوز تقديم ما عمل فيه المصدر عليه، لأنه في صلته، والصلة لا تتقدم على الموصول.

ويجوز أن تحذف فاعل المصدر إذا كان في الكلام دليلاً عليه كقولك: أعجبتني إكرام زيدا، قال الله عز وجل: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ يَتِيمًا ذَا

(١) نقص في الأصل.

(٢) الأيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.

[٣٢ / ب] مَقْرَبَةً (يَتِيمًا) ^(١) / منصوبٌ بإطعام، ^(٢) وهو مصدر أطمع، ولم يذكر الفاعل، لدلالة الكلام عليه، كأنك قلت: أو إطعامَ الإنسانَ يتيماً، لأنه قد تقدم ذكر الإنسان، كما قال الشاعر، أشده سيويه ^(٣)

أَخَذْتُ بِسَجْلِهِمْ فَفَحَّتْ فِيهِ مُحَافِظَةٌ لَهْنٍ إِخَا الذَّمَامِ
فَنَصَبَ «إِخَا الذَّمَامِ» بِمُحَافِظَةٍ، ولم يذكر بعده فاعلاً؛ لأن ما قبله يدلُّ عليه، ويجوز إضافته إلى المفعول مع حذف الفاعل، فتقول: أعجبني ضربُ زيدٍ، فهذا يحتمل ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون زيدُ الفاعل، وهو الأصل.

والثاني: أن يكون المفعول.

والثالث: أن يكون في المعنى مرفوعاً بتقدير مالم يُسمَّ فاعله.

فإذا عطفت على مثل هذا كان لك أربعة أوجه:

العطف على اللفظ مجروراً، وعلى معنى الفاعل مرفوعاً، وعلى معنى المفعول به

(١) نقص في «ق».

(٢) هذا هو رأي السيرافي، يقول في شرحه جـ ٢ قسم ١ ص ٩٧: «... والتقدير فيه: أو أن تطعموا فحذف الفاعل، ولو أظهر لقال: أو إطعامَ أُنتم، ويجوز عندي أن لا يقدر فاعل وينصب بالمصدر نفسه كما نصب التمييز في قولك: عشرون درهماً، وما في السماء موضعٌ راحيةً سحاباً من غير أن يُقدَّر فاعل » وانظر: أصول ابن السراج جـ ١ ص ١٦٤.

(٣) انظر: الكتاب جـ ١ ص ٩٧، وهو من أبيات سيويه المجهولة القائل.

وانظر أيضاً: شرح السيرافي جـ ٢ قسم ١ ص ٩٨، ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٠: السَّجْلُ: الدُّلُو الضخمة المملوءة بالماء. نَفَحْتُ: أَغْطَيْتُ، إِخَا النِّعَامِ: أي إِخَاء النِّعَامِ، والنِّعَامِ: الحق والحُرمة، والتقدير: لأن حافظتُ إِخَاءَ الزَّمامِ، أي راعيته، والمعنى: أن يُقَارِضَهُنَّ بما فعلن.

منصوباً، وعلى (معنى)^(١) مالم يُسَمَّ فاعله مرفوعاً، فتقول: أعجبنى ضربُ زيدٍ وعمرُو، على اللفظ (مجروراً)، وضربُ زيدٍ وعمرُو، على معنى الفاعل، وضربُ زيدٍ وعمرُو، على معنى مالم يُسَمَّ فاعله، وضربُ زيدٍ وعمرُو، على (معنى)^(١) المفعول، قال الراجز^(٢) أنشده سيبويه:

قَدْ كُنْتَ ذَاتِنْتُ بِهَا حَسَانًا خِفَافَةُ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيَانَا
يُحْسِنُ بَيْعَ الْأَصْلِ وَالْقِيَانَا
فنصب «القيانا» على المعنى.

وتقول: ظننت إعطاء الدراهم زيدَ المظنونَ عمراً معجباً المعطى ديناراً، «إعطاء» مصدر، وهو مفعول أولُ لظننت، و «الدراهم» مفعول أولُ للإعطاء و «زيد» فاعله، و «المظنون» مفعول ثانٍ للإعطاء، وفيه ضمير مالم يُسَمَّ فاعله، و «عمرأ» مفعول ثانٍ للمظنون، و «مُعْجِباً» مفعول ثانٍ لظننت، و «المعطى» منصوبٌ به وفيه ضمير مالم يُسَمَّ فاعله، و «ديناراً» مفعوله.

وتقول: عجبتُ من الضربِ عمرأ بخالدٍ زيدٌ، فَعَمَرُو منصوبٌ بالضرب، و «زيد» فاعل الضرب، وبخالد معناه: بسبب خالد، وكله في صلة المصدر.

(١) نقص في «ق».

(٢) هو رؤبة، انظر: ملحقات ديوانه ص ١٨٧، ونسبه ابن يعيش والسيوطي في شرح شواهد المغني إلى زياد العنبري ثم قال السيوطي: «وقيل: لرؤبة»، وهو من شواهد سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٩٨. وانظر: الإيضاح المضدي ج ١ ص ١٥٩، وشرح السيرافي ج ٢ ص ١٥٠، وأما ابن الشجري ج ١ ص ٢٢٨ وج ٢ ص ٣١، وابن يعيش ج ٦ ص ٦٥ والمغني ص ٤٧٦، وشرح شواهد ص ٢٨٢، والعيني ج ٢ ص ٥٢٠ والتصريح ج ٢ ص ٦٥، والهمع ج ٢ ص ١٤٥، والدرر ج ٢ ص ٢٠٢، والأشعري ج ٣ ص ١٢ ومجمع شواهد العربية ص ٥٤٧. داينت: من المدانبة، وهي البيع بالدين، بها أي بالابل، والليان: مصدر لويته بالدين ليّاً وليّاناً إذا مطله وهو مصدر نادر، انظر: اللسان (لوى) يقول: دأين حسان بالإبل، لأنه لا يماطل مخافة أن يداين بها غير حسان فيماطل لإفلاسه، وأراد بالبيع: الشراء لأنه من الأضداد، والقيان جمع قَيْئَة، وهي الأمة مغنية كانت أو غير مغنية.

وتقول: إعلام الله أخاك^(١) زيداً عالماً أَحَبَّ أبوك، «إعلام» مصدر منصوب بأحب، و «أبوك» فاعل «أَحَبَّ»، والتقدير: أَحَبَّ أبوك أن أعلم الله أخاك زيداً عالماً.

وتقول: سَرَّ ظَنُّ زِيدٍ أَخَاكَ منطلقاً أَبَاكَ، «أَبَاكَ» مفعول «سَرَّ»، و «أَخَاكَ» منطلقاً مفعولاً ظَنُّ، وهو فاعل «سَرَّ»، و «زيد» فاعل «ظَنُّ».

وتقول: المقاتلة^(٢) زِيدُ الأسدِ كَرِهَ بَكْرُ، «المقاتلة» (مصدر)^(٣) منصوب بكره، و «بكر» فاعل «كَرِهَ»، والباقي على ما ذكرنا.

وتقول: ماكره شيءٌ شيئاً كراهيةً شُرِبَ الماءَ زِيدٌ أخوكَ عَمْرُو، «كراهية» مصدر ونَصَبَهُ؛ لأنه وقع موقع المصدر المشبه به تقديره: ماكره شيءٌ شيئاً كراهيةً كَكراهيةٍ شُرِبَ الماءَ زِيدٌ، وَحُذِفَتِ الكراهيةُ الأولى، وأُوقِعَتِ الثانيةُ موقعها كما تقول: زَيْدٌ يَشْرَبُ شُرْبَ الإِبِلِ، أي يشرب شرباً كَشْرَبِ الإِبِلِ، [٣٣ / ١] و «شرب» مصدر، و «الماء» مفعول في المعنى مجرور في اللفظ، و «زيد» فاعل / «شرب»، و «أخوك» بدل منه، و «عمرو» فاعل «كراهية».

وتقول: عَجِبْتُ مِنْ طَعَامِكَ زِيداً طَعَامِكَ، على أن يكون «طعامك» الأول - وهو اسمٌ - في موضع إِطْعَامِكَ، وهو مصدر، كأنك قلت: عجبت من إِطْعَامِكَ زِيداً طَعَامَكَ كما قال القطامي:

أَكْفَرًا بَعْدَ رَدِّ الْمَوْتِ عَنِّي وَبَعْدَ عَطَائِكَ الْمَاءَةَ الرِّتَاعَا^(٣)

(١) في الأصل: إعلام الله زَيْدًا أَخَاكَ عالماً...

(٢) نقص في «ق».

(٣) والبيت من شواهد ابن الجراح في الأصول ج١ ص ١٦٦، وانظر: شرح الحماسة للمرزوقي ص ٩٩٨ وأما ابن الشجري ج٢ ص ١٤٢ والتصريح ج٢ ص ٦٤، والهمع ج١ ص ١٨٨، وج٢ ص ٩٥، والدرر ج١ ص ١٦١ وج٢ ص ١٢٧، والأشتوني ج٢ ص ١٠ والأغاني ج٢ ص ٤٠، ومعجم شواهد العربية ص ٢١٤ وديوانه ص ٣٧. والرتاع: الإبل التي أسامها صاحبها.

فجعل «عَطَائِكَ» - وهو اسم - في موضع «إِعْطَائِكَ» ونصب به «المائة» وهو من النوادر^(١)، وقال الشاعر^(٢):

أُظْلِمَ إِنْ مَصَابِكُمْ رَجُلًا أَهْدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُلْمَ
فَأَقَامَ «المصاب» مقام «الإصابة» ونصب به رجلا (كأنه^(٣)) قال: إِنْ إصَابَتَكُمْ
رَجُلًا^(٤)، وقد يجوز أَنْ يكون «مصابكم» مصدرا، لأن المصدر قد يجيء على لفظ
المفعول، كما أنشد سيبويه^(٥):

أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتِلًا وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ^(٦) مِنَ الْكُرْبِ
بمعنى حَتَّى لَا أَرَى لِي قِتَالًا، ويجوز أَنْ يكون حَتَّى لَا أَرَى (لي)^(٧) موضعا للقتال،
فتدبر هذا وقس عليه تصب إِنْ شَاءَ اللَّهُ تعالى.

(١) نقل ابن عقيل عن الصيري أن إعمال اسم المصدر شاذ، انظر: شرح ابن عقيل لألفية ابن مالك ج ٢ ص ٧٧، ونقل ذلك عن الصيري أيضا الأشموني، انظر: الصبان على الأشموني ج ٢ ص ١١١. هذا وإعمال المصدر جائز عند الكوفيين والبغداديين ومنعه البصريون. انظر: الأصول ج ١ ص ١٦٥-١٦٦ والهمع ج ٢ ص ٩٥ والتصريح ج ٢ ص ٦٤، والصبان على الأشموني ج ٢ ص ١١٠.

(٢) هو العرجي أو الحارث بن خالد بن العاص بن هشام المخزومي.

والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول ج ١ ص ١٦٥، وانظر: مجالس ثعلب ص ٢٧٠، والاشتقاق ص ٦١، ٩٤، والمغني ص ٥٢٨، ٦٧٣، وشرح شواهد ص ٣٠١ وشذور الذهب ص ٤١١ والعيني ج ٢ ص ٥٠٢ والتصريح ج ٢ ص ٦٣، والهمع ج ٢ ص ٩٤ والدرر ج ٢ ص ١٢٦، والأشموني ج ٢ ص ١٠، والأغاني ج ١ ص ٢٦، ودرة الغواص ج ٢ ص ١٠٨ وديوان العرجي ص ١٩٣، ومعجم شواهد العربية ص ٢٥٣، وظلم: ترخم ظلمة، وهو اسم امرأة، وجملة «أهدى السلام» في محل نصب صفة لرجل.

(٣-٢) نقص في الأصل.

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٥٠.

والبيت لمالك بن أبي كعب أو كعب بن مالك، وانظر: ديوان كعب ص ١٨٤، وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ١ ص ٧٥، وانظر أيضا: الخصائص ج ١ ص ٣٦٧ وج ٢ ص ٣٠٤ والمحتسب ج ٢ ص ٦٤، والمختص ج ١ ص ٢٠٠ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٠، ٥٥ واللسان (قتل) والأشباه والنظائر ج ١ ص ١١٩.

(٥) شطره الثاني في «ق» هكذا: وَأَنْجُو إِذَا لَمْ يَنْجُ إِلَّا الْمَكْبُوسَ.

(٦) نقص في «ر» و«ق».

بَابُ أَسْمَاءِ سَمِّيَ الْفَعْلُ بِهَا فِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ

من ذلك: «رُوَيْدَ» و«هَلَمْ» و«حَيَّهْلُ» و«صَه» و («إيه»^(١)) و«عَلَيْكَ» و«عِنْدَكَ» و«دُونَكَ»، وما عُدِلَ عن فعل الأمر إلى «فَعَالٍ» نحو «حَذَارٍ» و«بَدَارٍ» فأما «رُوَيْدَ»: فتتصرف على أربعة أوجه:

الأول: أن يكون اسماً للفعل^(٢) مبنياً على الفتح، وإنما وجب بناؤه؛ لأنه وقع موقع فِعْلُ الأمر، وهو مبني، فوجب أن يُبْنَى، وَيُنْصَبَ ما بعده، فتقول: رُوَيْدَ زَيْدًا، بتقدير: أُرُوِدُ زَيْدًا، قال الهذلي^(٣):

رُوَيْدَ عَلِيًّا جَدًّا مَا ثَدِي أُمَّهُمُ
إِلَيْنَا وَلَكِنْ وَدَّهْمُ مَتَمَّائِنُ
«عَلِيٌّ» قبيلة، كأنه قال: أُرُوِدُ عَلِيًّا.

والثاني: أن يكون صفة^(٤) فيعرب؛ لأنه لم يقع موقع مَبْنِيٍّ فيستحقُّ البناء كقولك: ساروا سِيراً رُوَيْدًا، وهذا سيرٌ رويْدٌ.

والثالث: أن يكون حالاً، وذلك إذا حذفت الموصوف، فتقول ساروا رويْدًا أي ساروا مُرُوْدِينَ

(١) نقص في الأصل و«ر».

(٢) انظر: سيويه ج ١ ص ١٢٤ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٣) هو المعطل الهذلي، وقيل: هو مالك بن خالد الحناعمي، انظر: ديوان الهذليين ص ٤٤٧.

والبيت من شواهد سيويه ج ١ ص ١٢٤، وانظر: اللقضب ج ٣ ص ٢٠٨، ٢٧٨ والمخصص ج ٤ ص ٨٩ وابن يعيش ج ٤ ص ٤٠ والأشعوني ج ٣ ص ٣٠٢ واللسان (رود) و(جند) و(مأن) و(مين) ومعجم شواهد العربية ص ٣٩١ وجذ: قُطِعَ، اللَّيْنُ: الكذب.

والرابع: أن يكون مصدرًا مضافاً أو مفرداً، فالمضاف: كقولك: رُوِيَ^(١) زيدٌ بمنزلة: ضَرَبَ زيدٌ، كما قال الله عز وجل: ﴿فَضْرِبَ^(٢) الرِّقَابَ﴾ .

والمفرد: كقولك: رُوِيَ^(٣) زيداً يا زيد، كما تقول: ضَرَباً يا زيد.

وأما هَلَمْ: فأهل الحجاز يستعملونه في الواحد والاثنين والجميع والمؤنث على لفظ^(٤) واحد، تقول: يا رجل هَلَمْ، ويا رجلان هَلَمْ، ويا رجال هَلَمْ، ويا هُنْد هَلَمْ، قال الله عز وجل: ﴿وَالْقَائِلِينَ لِإِخْوَانِهِمْ^(٥) هَلَمْ إِيْنَا﴾ .

وأما بنو^(٦) تميم فيثْنُون وَيَجْمَعُونَ وَيُؤْتُونَ، فيقولون للواحد: هَلَمْ، وللأثنين: هَلَمَّا، وللجميع: هَلُمُوا، وللمرأة: هَلْمِي، وللنساء: هَلْمُنَّ.

ويستعمل متعدياً وغير متعد، فإذا أريد به معنى «أقبل» لَمْ يَتَعَدَّ، تقول: هَلَمْ يا زيد، أي أقبل يا زيد، وتقول: هَلَمْ زيدا، إيت زيدا فتَعَدَّه.

وأما حَيْهَلْ: فمعناه الاستدعاء، ويستعمل متعدياً، وغير متعد، مثل «هَلَمْ» ، تقول: حَيْهَلْ / الثريد، بمعنى: إيت الثريد فتعديه، وحَيْهَلْ بمعنى [ب / ٣٣] «تعال»: فلا تعديه، وقد يستعمل «هَلْ» بغير حَيٍّ، كما قال النابغة الجعدي:

أَلَا حَيًّا لَيْلَى وَقَوْلَا لَهَا هَلَا^(٧)

(١) انظر سيبويه ج ١ ص ١٢٥ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٢) الآية ٤ من سورة محمد ﷺ .

(٣) انظر: سيبويه ج ٢ ص ١٥٨ والمقتضب ج ٣ ص ٢٥، ٢٠٢ والأصول ج ١ ص ١٧٠.

(٤) الآية ١٨ من سورة الأحزاب.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٧ وج ٢ ص ١٥٨ والمقتضب ج ٣ ص ٢٥، ٢٠٢، والأصول ج ١ ص ١٦٩.

(٦) عجز البيت: فقد رَكِبْتُ أُمراً أَعَزَّ مَحْجَلاً.

وهو من شواهد ابن يعيش ج ٤ ص ٤٧، وانظر: الخزانة ج ٣ ص ٣١ واللسان (هلا) والأغاني ج ٥ ص ١٦ ومعجم شواهد العربية ص ٢٦٥ وديوانه ص ١٢٢. هَلَا: زَجَرْتُ زَجْرَ به الفرس الأنثى إذا أُنْزِي عليها الفحل لَتَقَرَّ وتَسْكُنَ.

واستعمل «حَيَّ» بغير «هل» في الأذان تخفيفاً، وعُدِّي بعلَى كقولك: حَيَّ على الصلاة، حَيَّ على الفلاح، إنما هو استدعاء إلى الصلاة وحثٌ عليها.

وتقول: رويدَكَ زيداً، ورويدَكَ زيداً، ورويدَكُم زيداً، وحيَّهَكَ عَمراً، فالكاف حرف للخطاب عند سيبويه^(١) (و)^(٢) لا موضع لها من الإعراب كالكاف في ذلك، ولا يجوز تأكيدها كما لم يجوز أن تقول: ذلك نفسك، ولا ذلك نفسك فتؤكد الكاف؛ لأنها حرف للخطاب ليس باسم، ولا تُؤكد الحروف.

وفي «رويدَكَ» و«هَلَمْ»^(٣) لَكَ» و«حيَّهَكَ» ضمير^(٤) مرفوع؛ لأنها تقوم مقام الفعل، فلا بد من فاعل، فهو مضمَر في النية فيجوز أن تؤكد كما تؤكد المضمَر المرفوع.

ويجوز العطف عليه بعد التأكيد فتقول: رويدَكَ أَنْتَ نفسك، وحيَّهَكَ أَنْتَ وعبدُ الله، وهَلَمْ أَنْتَ وأخوك، وَيَقْبَحُ أَنْ تعطف عليه بعد تأكيد كما قَبَحَ ذلك في الفعل، فأما إذا جعلت «رويداً» مصدراً فأضفته إلى الكاف، فالكاف اسم مجرور يجوز توكيده كقولك: رويدَكَ نفسك، كما تقول: مررت^(٥) بِكَ نفسك.

فأما «صَهْ» و«مَهْ» و«إيه» ، وما أشبه ذلك فأصوات وضعت للأمر والنهي كما يقال للناقة «حَلْ»^(٦) وللجمل «حَوْب»^(٧).

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٢٤ والمقتضب ج ٣ ص ٢٠٩، ٢٧٧، والأصول ج ١ ص ١٧١.

(٢) نقص في «ر» و«ق» .

(٣) في كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٥: «ونظير الكاف في «رويدَكَ» في المعنى لا في اللفظ «لَكَ» التي تجيء بعد

«هَلَمْ» في قولك: هَلَمْ لَكَ، فالكاف ههنا اسم مجرور باللام» ، وانظر الأصول ج ١ ص ٧٠.

(٤) انظر: المقتضب ج ٣ ص ٢١٠، ٢٧٩.

(٥) في «ق» : كما تقول: ضربتَكَ نفسك.

(٦) «حل» لزجر إناث الإبل، انظر اللسان (حلل) ، وانظر: ابن يعيش ج ٤ ص ٨٣.

(٧) «حوب» زجر للبعير ليضحي، انظر: اللسان (حوب) وانظر: ابن يعيش ج ٤ ص ٨١.

ومعنى صَه: اسكت، ومَه: اكفف، وإِيه: استزادة.

وأما عليك، ودُونَك، وعِنْدَك فتتعدى كل واحدة منهن إلى مفعول واحد، تقول: عليك زيداً، ودُونَك عَمراً، وعندك بكرةً، ومعناه الإغراء كأنك قلت: خُذْ زيداً من فوقك، وَخُذْ عَمراً من تحتك، وخذ بكرةً من حضرتك، وفي كل واحدة من هذه الثلاثة ضميران: أحدهما ضمير مرفوع كما قلنا في «رويد» - والآخر ضمير مجرور وهو الكاف، ويجوز أن تؤكدهما جميعاً فتقول: عليك نفسك زيداً، وعليك أنت نفسك، وعليك (نفسك)^(١) أنت نفسك زيداً فتؤكدهما جميعاً.

واعلم أن جميع ما ذكرنا في هذا الباب من اسم الفعل لا يستعمل في الأمر والنهي إلا للمخاطب، لا يجوز أن تقول: رويدة زيداً كما قلت: رويدك زيداً، ولا عليه زيداً، فأماً من قال: عليه رجلاً^(٢) لَيْسَنِي فشاذ، والشاذ لا يقاس عليه، وإنما وجب ألا يستعمل للغائب، لأن هذه الأسماء موضوعة لأمر المخاطب ونهيه كما توضع الأصوات نحو «حَلْ» و«حَوْب» و«بَسْ»^(٣) وما أشبه ذلك.

فلما جرت مجرى الأصوات - والأصوات لا تستعمل للغائب - وجب ألا يُسْتَعْمَلَ هذا أيضاً للغائب.

وأما «عليك» و«دُونَك» و«عِنْدَك» فليس باها أن تتعدى إلى شيء، وإنما «على» حرف جر، و«وعِنْدَ ودون» ظرفان، فلما نُقِلَتْ عن باها وجب ألا يُتَصَرَّفَ فيها، لأن نقلها شاذ، والشاذ لا يُتَصَرَّفُ فيه.

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٢٦، والمقتضب ج ٣ ص ٢٨٠.

(٣) في اللسان (بسي) وبَسْ بَسْ ضرب من زجر الإبل، وأكثر ما يقال بالفتح، وانظر ابن يعيش ج ٤ ص ٨٤.

[٣٤ / ١] ولا يتقدم المفعول في هذا الباب على هذه العوامل، / لا تقول: زيداً رويداً، ولا زيداً عليك، ولا عمراً دونك؛ لما ذكرنا.

وأما قوله عز وجل: ﴿كِتَابَ اللَّهِ^(١) عَلَيْكُمْ﴾ فليس ﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾ منصوباً بعليكم، وإنما هو منصوب على المصدر^(٢)؛ لأن قوله: ﴿حَرَّمْتُ^(٣) عَلَيْكُمْ أَمْهَاتُكُمْ﴾ وما بعده يدل على: كُتِبَ ذلك عليكم كتاب الله (عليكم)^(٤).

وأما قول الراجز:

يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُّوِي دُونَكَا^(٥)

فدُلُّوِي يحتمل أن يكون في موضع رفع كأنه قال: دُلُّوِي عندك، كما تقول: دُلُّوِي بقربك، استدعاءً لِمَلُئُهَا، وإن لم يكن ذلك في لفظ الفعل، وَيَحْتَمِلُ أن يكون «دُلُّوِي» في موضع نصب بفعل مضمر، لا بدونك المذكور، والدليل على

(١) الآية ٢٤ من سورة النساء.

(٢) في البحر المحیط ج ٣ ص ٢١٤: «انتصب بإضمار فعل، وهو فعل مؤكد لمضون الجملة السابقة من قوله حرمت عليكم».

(٣) الآية ٢٣ من سورة النساء.

(٤) تقص في «ر» و «ق».

(٥) نسب الأزهري في التصريح هذا الرجز إلى جارية من بني مازن، وقال ابن عبد ربه في العقد الفريد: خرج وائل بن سُرَيْمَ الشكري من اليمامة فلقبه بنو أُسَيْدِ بن عمرو بن عَمِّ فأخذوه أسيراً فجمعوا يغمسونه في الرِّكْبَةِ ويقول: يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دُلُّوِي دُونَكَا.

وهو من شواهد الزجاج في معاني القرآن ج ١ ص ٣٦، وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٢٩٨، والإنصاف ص ٢٢٨ وأسرار العريسة ص ١٦٥، وابن يعيش ج ١ ص ١١٧ والمقرب ج ١ ص ١٢٧ والخزانة ج ٣ ص ١٥ والمغني ص ٦٠٩، ٦١٨ والشذور ص ٤٠٧ والعيني ج ٤ ص ٣١١ والتصريح ج ٢ ص ٢٠٠ والهمع ج ٢ ص ١٠٥ والدرج ج ٢ ص ١٣٨ والأشموني ج ٣ ص ٣٠٧ وحاشية يس على التصريح، واللسان، وتاج العروس (ميخ) والعقد الفريد ج ٦ ص ٥٨. والمائح: هو الرجل الذي يكون في جوف البئر يملأ الدلاء.

هذا أنه لو قال: «يا أيها المائح (دلوي)»^(١)، وسكت لفهم منه ما يفهم بقوله: «دونك»، والتقدير: خذْ دُلُوِي واملأْ دُلُوِي، كما تقول لإنسان يضرب: يا أيها الضارب زيداً، أي يا أيها الضارب اضرب زيداً، فالحال المشاهدة أغنت عن إظهار الفعل، وكذلك يا أيها المائح، وذكر «دونك» تنبيهاً^(٢) لموضع دُلُوِي، أي هي بالقرب منك فاملأها.

وَأَمَّا المعدول عن فعل الأمر فعلى ضربين: أحدهما: معدول عن فعل مُتَعَدٍّ، والآخر: معدول عن فعل غير متعد، فما كان معدولاً عن فعل متعديّ تعدى، وما عدل عن فعل غير متعديّ لم يتعدّ كقولك: تَرَكَ زيداً، أي اترك زيداً، وَمَنَعَ عَمراً، أي امنعه، كما قال الراجز^(٣):

تَرَكَهَا مِنْ إِبْلِ تَرَكَهَا أَمَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَوْرَاكِهَا
وقال الآخر:

مَنَعَهَا مِنْ إِبْلِ مَنَعَهَا أَمَّا تَرَى الْمَوْتَ لَدَى أَرْبَاعِهَا^(٤)

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ر» و «ق» تبيناً.

(٣) هو ضَفِيل بن يزيد الحارثي كما في الخزنة.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٢٣ وج ٢ ص ٣٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٣٦٩ والكمال ص ٢٦٩ والمخصص ج ١٧ ص ٦٣، ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٠ وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١١١، ١٢٥ والإنصاف ص ٥٣٧ والخزنة ج ٢ ص ٣٥٤ و ٤٠٩ والشذور ص ٩٠ واللسان (ترك) ومعجم شواهد العربية ص ٥١٥. وقال البغدادي في الخزنة: «قال يعقوب بن السكيت: أغبر على إبل قوم من العرب، فلحق أصحاب الإبل فجعلوا لا يدنو منها أحد إلا قتلوه فقال الذين أغاروا على الإبل ذلك»، وقال ابن الشجري: أراد أن أوراها من شدة السير كأنها في استرخائها قد شارفت الموت».

(٤) هذا الرجز من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٣، وج ٢ ص ٣٦ والمقتضب ج ٢ ص ١٧٠ والمخصص ج ١٧ ص ٦٣ وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١١١ والإنصاف ص ٥٣٧ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١ والخزنة ج ٢ ص ٣٥٤ والأرباع: جمع رُبْع بضم الراء وفتح الباء وهو ولد الناقة التي تلده في الربيع، وأولاد الإبل تتبعها، ويجوز أن يراد بالأرباع جمع رُبْع بفتح الراء وسكون الباء وهو المنزل كما قال صاحب الخزنة وابن الشجري.

وقال الكُمَيْت:

نَعَاءِ جُذَاماً غَيْرَ مَوْتٍ وَلَا قَتْلٍ ولكن فراقاً للدعائم والأصل^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ: أَنَعِ جُذَاماً.

وتقول: نَزَالَ، أي انزل فلا يتعدى، كما لا يتعدى «انزل»، قال زهير:
وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةِ إِذْ دُعِيتَ نَزَالَ وَلُجَّ فِي الذُّعْرِ^(٢)
وَإِنَّمَا بُنِيتُ عَلَى الْكُسْرِ؛ لالتقاء الساكنين.

وسيويوه^(٣) يُجِيزُ القياس في الأفعال الثلاثية على هذا المعدول، فيجوز عنده: ضَرَابَ زَيْدًا، وَقَتَالَ عَمْرًا؛ لأنَّ العدل كثر في الثلاثي، وَغَيْرُ سِيَوِيهِ^(٤) يمنع القياس عليه فلا يتكلم إلا بما تكلمت به العرب؛ لأنه إخراج الشيء عن بابه.

(١) وهو من شواهد سيويوه ج ١ ص ١٣٩، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٧ وج ٢ قسم ١ ص ٢٣٦، والإِنْصَافُ ص ٥٢٩ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١٠ واللَّسَانُ (نعا) ومعجم شواهد العربية ص ٣٠١ وليس البيت في ديوان الكيت.

(٢) وهو من شواهد سيويوه ج ٢ ص ٣٧ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٣٧٠ وإصلاح المنطق ص ٣٧١ وما ينصرف ومالا ينصرف ص ٧٥، والأصول ج ١ ص ١٣٦، وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٦ والجمل ص ٢٣٣ والمخصص ج ١٧ ص ٦٧ وأُمَالِي ابن الشجري ج ٢ ص ١١١ ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ١٠ والإِنْصَافُ ص ٥٢٥، وابن يعيش ج ٤ ص ٢٦، ٥٠، ٥٢، والخزانة ج ٢ ص ٦١ وشروح بَقُط الرُّنْدِ ص ١٠٥٨، وشرح شواهد الشافعية ص ٢٣٠ والأَغَانِي ج ١٠ ص ٣٠٤، والصَّابِغَانِ عَلَى الْأَشْمُونِيِّ ج ١ ص ٨٩ ومعجم شواهد العربية ص ١٨٦، وديوانه ص ٨٩.

(٣) انظر الكتاب ج ٢ ص ٤١ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٦ - ١١٨ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٢.
(٤) قال السيرافي في شرحه ج ١ قسم ١ ص ١١٦ - ١١٨: «وزعم سيويوه أنه يطرد في هذا الباب من الأفعال الثلاثية كلها أن يُقَالَ فيها «فَعَالٍ» بمعنى «أَفْعَلٍ»، فإِذَا كَانَ مِنْهُ غَيْرُ مُتَعَدٍّ لَمْ يَتَعَدَّ «فَعَالٍ» الَّذِي وَقَعَ مَوْقِعُهُ، وَمَا كَانَ «أَفْعَلٍ» مُتَعَدِّاً يَتَعَدَّى «فَعَالٍ» مِنْهُ».

وأما الرباعي فقليل لا يقاس عليه^(١) عند الجميع، ولم يُسَمَّ منه^(٢) إلا في شيئين، قالوا: قَرَقَارٍ بمعنى قَرَقَر^(٣)، وعَرَعَارٍ بمعنى عَرَعَرُ، وهي لعبة للأعراب، قال أبو النجم:

قالت له رِيحُ الصَّبَا قَرَقَارٍ واختلط المعروفُ بالإنكارِ^(٤)
وقال النابغة:

مَتَكَنَّفِي جَنَبِي عُكَاطَ كَلِيهَا يَدْعُو^(٥) وَلِيدَهُم بِهَا عَرَعَارٍ

(١) انظر: شرح السيرافي، (الموضع السابق منه)، وانظر أيضاً: ابن يعيش ج ٤ ص ٥٢، واللسان (قر).

(٢) في «ر» و«ق»: منهم.

(٣) في اللسان (قر): «وقرقر البعير قرقرة: هدر، وذلك إذا هدل صوته ورجَّع».

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٤٠، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١١٨ وانظر أيضاً: الجهرة

(عرع) ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦ وروايته: قالت له ريح الصبا عرعار، ثم قال ابن دريد: «ويروى قرقار»، وانظر كذلك:

المخصص ج ١٧ ص ٦٥، ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥١ والخزانة ج ٣ ص ٥٨، واللسان (عر) و (قر) ومعجم شواهد العربية ص ٤٨١.

(٥) في «ر»: يدعو بها ولدانهم عرعار.

والبيت من شواهد السيرافي في شرحه ج ١ قسم ١ ص ١١٨، وانظر: الجهرة، (عرع) ج ١ ص ١٤٥ - ١٤٦

والمخصص ج ١٧ ص ٦٦ وابن يعيش ج ٤ ص ٥٢ والخزانة ج ٢ ص ٦٠ واللسان (عر) وديوانه ص ١٠٢، متكنفي جنبي

عكاظ: يعني أنهم يقيمون في كَنَفِي جنبي عكاظ، والكَنَف: النَّاصِيَة، ومتكنفي جمع مذكر سالم حذف نونه للإضافة وهي إضافة لفظية، وعكاظ: سوق قريبة من مكة كانت تقام في الجاهلية، وضير بها لعكاظ.

بَابُ الْمَفْعُولَاتِ

[٣٤ / ب] المفعولات خمسة: مفعول / مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه.

فأما المفعول المطلق فهو: المصدر كقولك: ضَرَبَ ضَرْباً، وأكل أكلًا، وسار سيراً، وهو يذكر على وجوه أربعة:

أحدها: أن يكون لتأكيد الفعل فيقوم مقام تكرير الفعل كقولك: انْطَلَقَ انْطِلَاقاً، فهو بمنزلة قولك: انْطَلَقَ انْطِلَقَ، وإنما كان هذا بمنزلة تكرير الفعل؛ لأنك إذا قلت: انْطَلَقَ، فقد علم أنه فَعَلَ الانْطِلَاقَ، فلا فائدة في ذكره أكثر من فائدة التكرير.

والثاني: أن يكون لبيان نوع الفعل كقولك: انْطَلَقَ انْطِلَاقاً شديداً.

والثالث: أن يُذكر لتبيين عدد مرات الفعل، كقولك: ضربت ضربتين، وأكل أكلةً واحدة.

والرابع: أن يُذكر لتبيين هيئة كقولك: هو حَسَنُ الْمَشْيَةِ والقِعْدَةِ والجلِسة، تَكْسِيرُ أوله للفرق بين الهيئة وبين المَرَّة الواحدة.

وجميع هذه الوجوه إذا ذكُرَتْها بعد الفعل نصبَتْها كقولك: سار سيراً وأكل أكلةً (واحدة)^(١) وقعد قِعْدَةً حسنة، وجلس جلسة سوء.

وكذلك إن أدخلت عليه الألف واللام كقولك: ضَرَبَ الضَّرْبَ الشديدَ، وسارَ السَّيْرَةَ الحسنَةَ، وركب الرِّكْبَةَ الواحدة.

(١) نقص في الأصل و «ر» .

وأما المفعول به فقد تقدم ذكره مع الفاعل ^(١) كقولك: ضرب زيدٌ عمراً،
فعمرو مفعول به، لأنك أوقعتَ به الضربَ.

وأما المفعول فيه فشيئان: أحدهما: الحال، والآخر: الظرف، فالحال
كقولك: ذهب زيدٌ ماشياً، أي ذهب في حالٍ مَشِيهِ، والظرف نحو: زيد
أمامك، أي زيد في أمامك، أي في هذا المكان، وكذلك صمت يوم الخميس، أي
في يوم الخميس، ونحن نُفرد لكل واحد من الحال، والظرف باباً نستقصي فيه
شرحه إن شاء الله تعالى.

وأما المفعول له: فهو ما كان عذراً لوقوع الفعل كقولك: أكرمت زيداً
مخافة عمرو، أي أكرمته لمخافة عمرو، وأهنت خالداً محبة زيد، أي لمحبة زيد،
قال الله عز وجل: ﴿يَجْعَلُونَ أَصَابِعَهُمْ فِي^(٢) آذَانِهِمْ مِنَ الصَّوَاعِقِ حَذَرَ
الْمَوْتِ﴾ أي لِحَذَرِ الموت، وقال حاتم الطائي:

وَأَغْفِرُ عَوْرَاءَ الْكَرِيمِ إِذَا خَارَهُ وَأُعْرِضُ عَنْ شَتَمِ اللَّئِيمِ تَكْرَماً^(٣)

أي لَادْخَارِهِ وللتَّكْرَمِ، قال النابغة الذبياني:

وَحَلَّتْ يُّوْتِي فِي يَفَاعٍ مُمَنِّعٍ يُخَالُ بِهِ رَاعِي الْحَمُولَةِ طَائِراً

(١) في «ر»: مع الفعل، وقد تكلم على الفاعل في باب الفعل الذي لا يتعدى، وتكلم على المفعول به عرضاً في
باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد، انظر ص ١٠٩ فيما سبق من التبصرة.

(٢) الآية ١٩ من سورة البقرة.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٨٤، ٤٦٤، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١١٠ والمقتضب ج ٢ ص ٤٣٨،
والكامل ص ١٦٥ والجمل ص ٣١٠ والأصول ج ١ ص ٢٥٠ وأسرار العربية ص ١٨٧ وابن يعيش ج ٢ ص ٥٤ والخزانة ج ١
ص ٤٩١ والعيني ج ٣ ص ٧٥ ومعجم شواهد العربية ص ٣٢٨ وديوانه ص ٢٣٨. العوراء: الكلمة القبيحة أو الفعل،
ادخاره: إبقاء عليه، يقال: ادخره: جعله دُخْراً له، أي إذا جهل عليه احتل جهله، وإذا شتمه اللئيم أعرض عن شتمه
إكراماً لنفسه عنه.

حِذَارًا عَلَى الْأَتْنَالِ مَقَادَتِي وَلَا نِسَوْتِي حَتَّى يُمْتَنَ^(١) حَرَائِرًا
أَيُّ لِلْحِذَارِ.

وهذه اللام المقدرة يجوز ذكرها في الكلام، وحذفها كقولك: جئتُك
لخافتك ولطمع فيك، وإن شئتَ حذفتها ونصبت ما بعدها فقلت: جئتُك
مخافةً لك وطمعاً فيك، على ما بينا.

وأما المفعول معه فهو: ما كانت الواو فيه بمعنى المصاحبة كقولك: جلستُ
والسارية، أي جلست مع السارية.

[٣٥ / ١] وليست / هذه الواو واو عطف؛ لأنها لو كانت للعطف لوجب أن تُشْرِكَ
الثاني في إعراب الأول، فلو قلت: جَلَسْتُ والسارية؛ بالعطف لم يجز؛ لأنه يصير
المعنى: جلست وجلست السارية، ولم تُرد هذا المعنى، وإنما أردت: جلستُ مع
السارية و«مع» في موضع نصب، فلما حذفتها وصل النصب إلى ما بعدها،
وجَعَلْتُ الواو خلفاً منها.

ولا يجوز حذف الواو من هذا المفعول كما جاز حذف اللام من المفعول له؛
لأنه يعمل فيه الفعل الذي لا يتعدى، فلا بد من توسط حرف يُبَيِّن تعلقَ
الفعل بما بعده.

وتقول: ما صنعت^(٢) وأباك، أي مع أبيك، واستوى الماء وشفير^(٣) الوادي،
أي مع شفير الوادي، وكنتُ وزيداً كالأخوين، أي مع زيد.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٨٥ وانظر: الأصول ج ١ ص ٢٥١ وابن يعيش ج ٢ ص ٤٥، ومعجم
شواهد العربية ص ١٤١ وديوانه ص ١٣٣ - ١٣٤. التيفاع: الشرف من الأرض، والمحملة الإبل قد أطاقت الحمل، يُخال
طائراً، أي كالطائر في صِغَرِهِ لإشرافه وبعده، وكل مكان عال يبدو ما فيه من الأشياء الكبار صغيراً، أو يريد: كالطائر
الحلق في الهواء، والمقادة: الطاعة والالتقياد، والحرائر: جمع حرة على غير قياس.

(٢) انظر سيبويه ج ١ ص ١٥٠، والأصول ج ١ ص ٢٥٤ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٢ - ٣٧٤.

(٣) في اللسان (شفر): «شفير الوادي: حد حرفه».

وتقول: كلُّ رجلٍ ^(١) وضيعةً، بمعنى مع ضيعته، وكلُّ امرئٍ وشأنه، أيُّ مع شأنه، ويجوز ^(٢) الرفع في هذا على تقدير العطف، ويكون خبر الابتداء محذوفاً، تقديره: كلُّ رجلٍ وضيعةً مقرونان، وكلُّ امرئٍ وشأنه مقرونان، قال شداد العبسيُّ أبو عنتره:

فَمَنْ يَكُ سَائِلاً عَنِّي فَإِنِّي وجِرْوَةٌ لَا تَرَوُدُ وَلَا ^(٣) تَعَارُ
فُسِّرَ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أحدهما: أن يكون «جروّة» معطوفاً على اسم إن، والخبر محذوف تقديره: فإنني وجروّة مقرونان، ثم أخبر عن «جروّة» خاصة بقوله: لَا تَرَوُدُ وَلَا تَعَارُ.

(١) والنصب في مثل «كل رجل وضيعة» مما انفرد به الصيري، وقد نقل ذلك عنه أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٦٠٢، ٦٠٤ حيث قال: «وشرط انتصابه أن يكون بعد تمام الكلام، وأجاز الصيري أن ينتصب عن تمام الاسم، فأجاز: كل رجل وضيعة» ونقله عنه ابن مكتوم في الدر اللقيط بهامش البحر المحيط ج ٥ ص ١٥١، والسيوطي في الهمع ج ١ ص ٢١ والأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨ وابن عقيل في شرح التسهيل ج ١ ق ٨٠ / ب، ٨١ / أ، والأزهري في التصريح ج ١ ص ٣٤٣، والأشوني ج ٢ ص ١٧٨، هذا وقد قال السرياني في شرحه ج ٢ قم ١ ص ٣٧٩ - ٣٨٠: «ولا يجوز كل امرئ وضيعة، ولا أنت وشأنك فت نصب الثاني كما كنت تنصب «مع» لو حضرت «مع»؛ لأن مع إذا خَصَرَتْ فذهبها مذهب الظرف، تقول: زيد مع عمرو كما تقول: زيد خلف عمرو، والنائب «استقر»، وإضماره جائز مع الظرف فإذا جعلت الواو مكان «مع» والذي بعدها اسم لم يتخطَّ الاستقرار إليه، ولم يعمل فيه كما عمل الفعل فيه في قولك: ما صنعت وزيدا» فما ذهب إليه الصيري مخالف لمجهر النحاة وقد ضَمَّنَهُ الرضي أيضاً حيث قال في شرح الكافية ج ١ ص ١٩٨: «وأجاز الصيري نصبه بالخبر المقدّر، وأنكره ابن بابشاذ، ويجب على مجيز النصب إضمار الخبر قبل الواو أي كل رجل مقرون وضيعة، فإن أظهرت الخبر على هذا الوجه فلا كلام في جواز نصبه» ونقل السيوطي في الأشباه والنظائر ج ٤ ص ١٨ قول ابن مالك: «ومن ادعى جواز النصب في نحو كل رجل وضيعة على تقدير: كل رجل كائن مع ضيعته فقد ادعى ما لم يقله عربي».

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١.

(٣) البيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٢، وانظر: شرح السرياني ج ٢ قم ١ ص ٣٨٢ ونسب الخليل لابن الكلبي ص ٦٧، والأغاني ج ١٧ ص ٢٠٧، واللسان (جرا) وديوان عنتره ص ٧٨. جروّة: اسم فرسه، وفي المخصص ج ٦ ص ١٩٦: «جروّة: فرس شداد بن معاوية»، تروّد: تحيى وتذهب.

والثاني: أن تكون الواو بمعنى «مع» ويكون خبر «إن» تقديره: فيإني مع جروة كما تقول: إني مع زيد، (ثم)^(١) أَخْبَرَ عَنْهَا بِقَوْلِهِ: لَا تَرُود وَلَا تَعَارُ.

ونظير هذا قولك: زيدٌ والشمالُ يُبَارِيها، أي زيد مع الشمال، فزيد مبتدأ، ومع الشمال خبره، ثم أخبر عنه خبراً آخر بقوله: يُبَارِيها.

ويحوز أن يكون «لا ترود ولا تعار» في موضع الحال من «جروة»، وكذلك «يُبَارِيها» يكون حالاً من زيد، كأنك قلت في الأول: فيإني مع جروة لا رائدة ولا معارة، وفي الثاني: زيد مع الشمال مُبَارِياً لها.

وقال الشاعر، أنشده سيبويه^(٢):

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ مَكَانَ الْكُلَيْثَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ

أي مع بني أبيكم، وأنشد أيضاً:

فَكَانَ وَإِيَّاهَا كَحَرَّانٍ لَمْ يُفِقْ عَنْ الْمَاءِ إِذْ لَاقَاهُ حَتَّى^(٣) تَقْدَدَا

أي كان معها.

وتقول: ما أنت وزيداً، وكيف أنت وعبد الله، أجاز^(٤) سيبويه فيها

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٠، وهو من شواهد المجهولة القائل.

وانظر أيضاً: مجالس ثعلب ص ١٢٥ والأصول ج ١ ص ٢٤٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٤٨، ٥٠ والعيني ج ٣ ص ١٠٢ والتصريح ج ١ ص ٣٤٥، والهمع ج ١ ص ٢٢٠، ٢٢١ والدرج ج ١ ص ١٩٠ والأشموني ج ٢ ص ١٨٢ ومعجم شواهد العربية ص ٣١٦.

(٣) البيت لكعب بن جَعْفَلٍ كما ذكر الشنكري، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٠ وانظر: الجمل ص ٣٠٧ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٧٣، الحرّان: الشديد العطش، لم يُفِقْ عن الماء: لَمْ يَقْلَعْ عَنْهُ لَشِدَّةَ عَطْشِهِ، تَقْدَدُ: انْقَدَّتْ بَطْنُهُ وَتَشَقُّقٌ مِنْ شِدَّةِ الْإِمْتَلَاءِ.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٦.

النصب بتقدير ما كنت (أنت)^(١) وزيداً، وكيف تكون أنت وعبد الله، أي مع عبد الله، على ما فسرناه، والرفع في هذا أجود^(٢)، تقول: ما أنت وزيدٌ، وكيف أنت وعبد الله: لأنك لم تذكر فعلاً ينصب ما بعد الواو، وإنما جاز أن تُضمر «كان» في هذا لكثرتها في الأفعال.

والواو في الرفع والنصب جميعاً بمعنى «مع»^(٣) أنك إذا ذكرت فعلاً تعدى فنصب، وإذا لم تذكر فعلاً فالأجودُ الرَّفْعُ^(٤) كما أنشد سيبويه:

يا زَبْرَقَانُ أَخَا بَنِي خَلْفٍ ما أنت وَيْبُ أَبِيكَ والفخر^(٥)

معناه: ما أنت مع الفخر / في افتخارك وتحققك به، وكما أنشد أيضاً: [٣٥ / ب]

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِنْ أَهْلِ نَجْدٍ وَأَهْلُنَا تَهَامٌ فَمَا النَّجْدِيُّ^(٦) وَالمَتَغَوْرُ

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ١٥٦.

(٣) في الأصل: ألا ترى أنك إذا ذكرت.....

(٤) ليس في مثل هذا عند سيبويه إلا الرفع. انظر: الكتاب ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١، وابن يعيش ج ٢ ص ٥١.

(٥) البيت للمخبل السعدي كما ذكر البغدادي في الخزانة، ونسبه الأُمَدي في المؤلف والمختلف ص ٢٧٢ إلى المَتَنَخِّلِ السعدي، وخطأه البغدادي وصحح نسبة البيت إلى المخبل، والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥١ وانظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٢٧٧ وابن يعيش ج ١ ص ١٢١ وج ٢ ص ٥١ والهمع ج ٢ ص ١٤٢ والدرر ج ٢ ص ١٩٦ والخزانة ج ١ ص ٥٣٥ - ٥٣٦، ومعجم شواهد العربية ص ١٦٨ وَيْبُ أَبِيكَ: تحقير له وتصغير، وويب مثل ويل، والشاهد فيه عند سيبويه: رفع «الفخر» عطفاً على «أنت» مع أن الواو في معنى «مع». ويمتنع النصب إذ ليس قبله، فعل، وللصيري رأي مخالف حيث قال: والأجود الرفع، ومفهوم هذا جواز النصب عنده.

(٦) البيت لجمل بن معمر، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥١، وانظر: الكامل ص ١٨٨ والخزانة ج ١ ص ٥٠٠. وورد عرضاً في العيني ج ٤ ص ٤٠٨، وورد أيضاً في شرح شواهد المغني ص ١٧٠ ضمن قصيدة من ثلاثه وعشرين بيتاً، وانظر: اللسان (غور) ومعجم شواهد العربية ص ١٥٢ وديوانه ص ٩١. تَهَامٌ بفتح التاء: نسبة إلى تهامة بالكسر، وذلك بحذف ياء النسب لزيادة الألف كما قالوا: شَامٌ ويَمانٌ وفَتَحَتِ التاء شذوذاً، والنجدية: المنسوب إلى نجد، والمتغور: الذي نزل الغور وهو غَوْرُ تهامة.

وأنشد لبعض الهذليين^(١) في النصب:

وما أنا والسير في متلفٍ يُبرِّحُ بالذِّكرِ الضَّابطِ

كأنه قال: ما كنت، وأنشد عن أبي^(٢) الخطَّاب:

أتوعِدُنِي بقومك يا ابن حَجُلٍ أُشَابَاتِ يُخَالُونَ الْعِبَادَا

بِمَا جَمَعْتَ مِنْ حَضَنٍ وَعَمْرٍو وما حَضَنٌ وَعَمْرٌو وَالْجِيَادَا^(٣)

بتقدير: ما كان حَضَنٌ، على ما قدمناه، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

(١) هو أسامة بن الحارث بن حبيب الهذلي.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٣، وانظر: الجمل ص ٣٠٩ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٨٣ - ٣٨٤، وابن يعش ج ٢ ص ٥١، ٥٢، والعيني ج ٣ ص ٩٣، والهمع ج ١ ص ٢٢١ والدرر ج ١ ص ١٩٠، والأشعري ج ٢ ص ١٨١، واللسان وتاج العروس (عبر) ومعجم شواهد العربية ص ٢٠٧ وديوان الهذليين ص ١٢٨٩، المتلف: التفر الذي يتلف فيه من سلوكه، ويقال برح به إذا جهَّده، والذكر: الجمل وهو أقوى من الناقة، والضابط القوي، قال العيني: ينكر على نفسه السفر في مثل هذا المهلك الذي تهلك الإبل فيه.

(٢) هو عبد الحميد بن عبد الحميد، الأخفش الأكبر، لقي الأعراب، وأخذ عنهم وعن أبي عمرو بن العلاء وطبقته، وأخذ عنه سيبويه والكسائي ويونس وأبو عبيدة، وقت وفاته مجهول، انظر: مرآة الجنان ج ٢ ص ٦١ وإنباه الرواة ج ٢ ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٣) البيتان لشقيق بن جَزْء بن رياح الباهلي كما في الحاشية البصرية ج ١ ص ١٠٣ - ١٠٤، وهما من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٥٣، وانظر: المحتسب ج ١ ص ٢١٥، ج ٢ ص ١٤، وأمثالي ابن الشجري ج ١ ص ٦٦ واللسان (حَضَنٌ)، والأشابات: الأخلاط جمع أشابة بالضم، ونصبها على النظم، والعباد: جمع عبد، وقد جعل العباد هنا بمعنى العبيد، وحَضَنٌ: بطن من بني العين كما في تاج العروس ج ٩ ص ١٨٢، وعمرو قبيلة أيضاً، والجِيَاد: جمع الجواد من الخيل، أي ليسا من الجِيَاد وركوبها في شيء، والشاهد فيه: نصب الجِيَاد حملاً على معنى الفعل أي وملابستها الجِيَاد.

بَابُ مَا يَنْتَصِبُ مِنَ الْأَسْمَاءِ وَالْمَصَادِرِ بِإِضَارِ فِعْلٍ

فمن ذلك ما ينتصب على الدعاء، وذلك: سَقِيًّا (لك) ^(١) وَرَعِيًّا، وَخَيْبَةً لَكَ، وَجَدْعًا وَعَقْرًا، فهذه مصادر منصوبة بإضمار الفعل كأنك قلت: سَقَاكَ اللَّهُ سَقِيًّا، وَرَعَاكَ (الله) ^(٢) رَعِيًّا، وَجَدَعَهُ جَدْعًا، وَعَقَرَهُ عَقْرًا، وَخَابَ خَيْبَةً.

ومن الأسماء التي جرت مجرى هذه المصادر قولك: تُرْبًا وَجَنْدَلًا، أي ألزمه الله تُرْبًا، وألزمه جَنْدَلًا، ويجوز الرفع كقولك ^(٣): تُرْبٌ لَهُ، وَجَنْدَلٌ (له) ^(٤)، أي ثبت له تُرْبٌ، وثبت له جَنْدَلٌ، كما قال الشاعر:

لَقَدْ أَلْبَ الْوَاشُونَ أَلْبًا لِيْنِهِمْ قَتْرُبٌ لَأَفْوَاهِ الْوُشَاةِ وَجَنْدَلٌ

ومما يجري هذا المجرى: هَنِيئًا مَرِيئًا تريد: كُلِّ الشَّيْءِ هَنِيئًا مَرِيئًا، وهما صفتان منصوبتان على الحال.

ومن ذلك: وَيَحَهُ، وَوَيْلَهُ (وَوَيْبُهُ) ^(٦) (وَوَيْسُهُ) ^(٧) وهي مصادر لم تُسْتَعْمَلْ

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة من «ر» .

(٣) في «ر» : كأنك قلت.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) البيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب ج ١ ص ١٥٨ والمقتضب ج ٣ ص ٢٢٢ وابن يعيش ج ١ ص ١٢٢ والممع ج ١ ص ١٩٤ والدرج ج ١ ص ١٦٦ والمخصص ج ١٢ ص ١٨٥ وشرح حاشية أبي تمام للبريزي ج ٣ ص ٢٧٢ وشروح سقط الزند ص ١١٦٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٨١. ألب: جمع، لبينهم: أي لبينوا ويعدوا، والترب والجندل: كناية عن الحية لأن من ظفر من حاجته بها لم يحظ بطائل، والجندل جمع جندلة وهي الحجارة. (٦) نقص في الأصل.

(٧) في اللسان: (ويب) «ويب: كلمة مثل ويل، ويبأ لهذا الأمر، أي عجباً له» ، وفيه أيضاً: (ويس) : «ويس: كلمة في موضع رافة واستلاح كقولك للصبي: ويسه ما أملحه والويح والويس بمنزلة الويل في المعنى، وويس له أي ويل» .

أفعالها؛ فإذا أضفتها لم يكن فيها إلا النصب بإضمار فعل؛ وإذا فصلتها من الإضافة جاز نصبها ورفعها كقولك: ويل له، وويح له.

وإن شئت وَيْلاً (له) ^(١) وويحاً (له) ^(٢)، قال الله عز وجل: ﴿وَيْلٌ ^(٣) لِلْمُطَفِّفِينَ﴾، وقال تعالى: ﴿وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِلْمُكَذِّبِينَ﴾ ^(٤)، وقال الشاعر ^(٥):

كَسَا اللُّؤْمُ تَيْمًا خُضْرَةً فِي جُلُودِهَا فَوَيْلٌ لَتَيْمٍ مِنْ سَرَابِيلِهَا الْخُضْرِ

فالنصب بتقدير: ألزمه الله ذلك، والرفع بالابتداء، والمعنى: ثبت له ويلٌ

وويحٌ.

ومن ذلك ما يستعمل في الأمر والتحذير كقولك: الأسد الأسد، والنجاء النجاء، والطريق الطريق، على تقدير: احذر الأسد، وألزم النجاء، وخل الطريق، وكَرَّرَ الاسم تأكيداً، فصار أحد الاسمين بمنزلة الفعل.

فإذا ذكرت الفعل لم تُكْرَرْ فتقول: احذر الأسد، وألزم النجاء، وخل الطريق، ^(٥) ولا تقل: خَلَّ الطريق الطريق ^(٥)؛ لأن التكرير إنما جعل

(١) زيادة في «ق» .

(٢) الآية من سورة المطففين.

(٣) الآية ١٥ من سورة المرسلات، والآية ١٠ من سورة المطففين.

(٤) هو جرير.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٦٧، وروايته: فويلاً بالنصب، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٢٠ واللامات ص ١٣٣ - ١٣٤ وابن يعيش ج ١ ص ١٢١، وديوانه ص ٥٩٦، والخُضْرَةُ هنا: السواد، قال الأعمى: «وجعل لها سراييل سوداً من اللؤم بادية عليهم على طريق المثل، لأنهم يقولون في الكريم النقي العرض: فلان طاهر الثوب، أبيض الربال» والسراييل: جمع سرايل وهو القميص، وقد استشهد به سيبويه على نصب «ويلاً» كما قال الأعمى، والأكثر في كلام العرب رفعه، وقد أشار الصيري إلى رواية النصب، قال سيبويه ج ١ ص ١٦٦: «فهذه الحروف كلها مبتدأة مبني عليها ما بعدها، والمعنى فيهن: أنك ابتدأت شيئاً قد ثبت عندك» ثم قال في ص ١٦٧: «واعلم أن بعض العرب يقول: وَيْلاً له، وويلّة له» .

(٥.٥) نقص في الأصل.

عوضاً من ذكر الفعل، فإذا ذُكِرَ الفعلُ اسْتغْنَى عن التكرير، كما قال جرير:

خَلَّ الطريقَ لِمَنْ يَبْنِي المنارَ بِهِ وابْرُزْ بِيَرَّةٍ حَيْثُ اضْطَرَّكَ^(١) الْقَدَرُ

ومن ذلك: نعمة، وكرامة، ومسرة، أي أكرمك كرامةً، وأسرك مسرةً.

ومن المعطوف في هذا الباب قولك: إِيَّاكَ وَالشَّرَّ، وَأَهْلَكَ وَاللَّيْلَ،

وَحَسْبُكَ وَزَيْدًا دَرَهْمٌ (والتقدير)^(٢): إِيَّاكَ اخْذَرْ مِنَ الشَّرِّ، وَإِيَّاكَ / مَنْصُوبٌ [٣٦ / ١]

بِاخْذَرْ، وموضع «من» نصب باخْذَرْ أيضاً، فَلَمَّا حذفتها وصل النصب إلى

مابعدِها، وكذلك أَهْلَكَ وَاللَّيْلَ، (أَهْلَكَ)^(٣) مَنْصُوبٌ بِتَقْدِيرِ: أَهْلَكَ بِادِرْ قَبْلَ

الليل، وموضع «قبل» نصب بِيَادِرِ، فإذا حذفتها وصل النصب إلى مابعدِها،

ويجوز أن يكون منصوباً بالعطف على ما قبله من غير تقدير حرف الجر،

فيكون «إِيَّاكَ» منصوباً بالفعل المضمر، والشَّرَّ معطوفاً عليه، وكذلك «أَهْلَكَ»

منصوبٌ بالفعل المضمر، و «الليل» معطوف عليه، وحسبك وزيداً درهم،

معطوف على معنى «حسبك» كأنك قلت: يكفيك ويكفي زيداً درهم، كما قال

الشاعر:

إِذَا كَانَتْ الْهَيْجَاءُ وَانْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَاكُ سَيْفٌ مُهَنْدٌ^(٤)

واعلم أن في «إِيَّاكَ» ضميراً مرفوعاً، لأن التقدير: إِيَّاكَ نَحْ، وَإِيَّاكَ أَتَقِ

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٢٨، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٤٢، وابن يعيش ج ٢

ص ٣٠ والعيني ج ٤ ص ٣٠٧ والتصريح ج ٢ ص ١٩٥ والأشوفي ج ٢ ص ٢٨٦ والأغاني ج ٨ ص ٧١ واللسان (برز) ومعجم شواهد العربية ص ١٦٢ وديوانه ص ٢١١. المنار: جمع منارة وهي أعلام الطريق. وبرزة: أم عمر بن لجأ أو إحدى جذاته، وكان جرير يهجو بهذا الشعر.

(٢) نقص في «ق».

(٣) لم أعر على قائل هذا البيت، وهو من شواهد ابن يعيش ج ٢ ص ٤٨، ٥٠، وانظر: المغني ص ٣٠٤، واللسان

(عصا) والعصا هنا: الجماعة «ضرب انشقاق العصا مثلاً في اختلاف القوم لهول المقام»، والشاهد فيه: نصب

«الضحك» لامتناع حمله على الضمير المحفوض، وكان معناه: يكفيك، ويكفي الضحاك، وذكر ابن هشام في المغني أن

البيت يروى بالأوجه الثلاثة.

ومأشبه ذلك من التقدير، ففي الفعل المضمر ضمير الفاعل، فإذا عطفت اسماً على لفظ «إِيَّاكَ» نصبته.

ويموز أن تؤكد الضمير المرفوع في الفعل المستتر، وتعطف عليه مرفوعاً،

قال جرير:

إِيَّاكَ أَنْتَ وَعَبْدَ الْمَسِيحِ أَنْ تَقْرَبَا قِبْلَةَ الْمَسْجِدِ^(١)
أَنشده يونس^(٢) بنصب^(٣) «عبد المسيح» عطفاً على «إِيَّاكَ»، ولو رُفِعَ «عَبْدُ
المسيح» بالعطف على المضمر المرفوع لجاز، لأنك قد أكدته بأنت فحسن العطف
عليه.

ومن ذلك: وراءَكَ أَوْسَعَ لَكَ، وحسبك خيراً (لك)^(٤)، وقال الله عز وجل:

﴿اٰتٰهُوْا^(٥) خَيْرًا لِّكُمْ﴾، ففي نصب «أوسع» و «خيراً» تقديران:

أحدهما: أن يكون التقدير: وراءَكَ يَكُنْ أَوْسَعَ لَكَ، والمعنى: تأخر وراءَكَ يكن
أوسعَ لَكَ، وحسبك خيراً لَكَ، أي اكتفِ يَكُنْ خيراً لَكَ، وانتهاه يَكُنْ خيراً لَكُمْ.
والتقدير الثاني: أن يكونا منصوبين بفعلٍ مضمرٍ يدل عليه هذا المذكور،
والمعنى: تأخَّرْ واطلبْ مكاناً أَوْسَعَ لَكَ أي مكاناً واسعاً، وانتهاه (وأتوا)^(٤) خيراً
لَكُمْ، لأنهم لما نُهوا عن الأول عُلِمَ أنه يطلب منهم إتيان غير مانّوها عنه،
فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ١٤٠، وانظر: المقتضب ج٢ ص ٢١٢ ومعجم شواهد العربية ص ١٢٠، وديوانه

ص ١٠٢٧، ويعني بعبد المسيح: الأخطل، يخاطب الفرزدق لميله مع الأخطل.

(٢) هو أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب مولى بني ضَبَّة، تبع من العرب، وروى عنه سيبويه كثيراً، له من

الكتب: «كتاب معاني القرآن»، و «كتاب اللغات» و «كتاب النوادر الكبير» وغير ذلك، ولد سنة تسعين، وتوفي سنة

اثننتين وثمانين ومائة، وقيل غير ذلك، انظر: الفهرست ص ٦٣، وأخبار النحويين البصريين ص ٢٧، ومعجم الأدباء ج٢ ص

٦٥، ووفيات الأعيان ج٦ ص ٢٤٢.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ١٤٠.

(٤) نقص في «ق».

(٥) الآية ١٧١ من سورة النساء.

باب التعجب

(^١) معنى التعجب: ماخَفِيَ سببُهُ وخرج عن نطاقِهِ (^١) وهو قولك: ما أحسنَ زَيْدًا، وما أجملَ خالدًا.

فما عند سيبويه اسمٌ غيرٌ موصولٍ (^٢)، مرفوعٌ بالابتداء، و «أَحْسَنَ» فعلٌ ماضٍ، وفيه ضميرٌ يرجع إلى «ما»، و «زيد» مفعول «أحسن»، وتقديره: شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، أي حَسَنَهُ وَأَصَارَهُ إلى الحَسَنِ، فلو قلنا: شيءٌ أَحْسَنَ زَيْدًا، لم يكن تعجبًا، لأنَّ «شيئًا» غيرٌ مُبْهَمٍ، وإِنَّا التعجبُ مما اسْتَبْهَمَ ولم يُعْرَفِ سببُهُ، ألا ترى أَنَّكَ لو قلت: زيدٌ أَحْسَنَ عَمْرًا، لم يكن هذا تعجبًا؟.

وإذا قلت: ما أعظمَ الله، فتقديره: شيءٌ أعظمَ (^٣) الله، وذلك الشيء عبادُهُ الذين يُعْظَمُونَهُ ويعبدونه، وهو ما يُسْتَدَلُّ به على عَظَمَتِهِ من بدائع خلقه، ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله جل وعز فيكون لنفسه عظيمًا، لالشيء جعله عظيمًا، ومثل هذا مستعمل في كلام العرب كما قال الشاعر (^٤):

نَفْسُ عِصَامٍ سَوَّدَتْ عِصَامًا

[٣٦ / ب]

(١-١) نقص في الأصل وفي «ر».

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ٣٧، ٤٧، وشرح السيرافي ج١ قم ٢ ص ١٥٦، وابن يعيش ج٧ ص ١٤٩ والصبان على الأشموني ج٣ ص ٦٨.

(٣) انظر: المقتضب ج٤ ص ١٧٦٠، وقد ذكر السيرافي أربعة أوجه لتفسير قولهم: ما أعظمَ الله، أحدها ما ذكره الصيري ههنا، وثالثها ذكره الصيري أيضاً بقوله: ويجوز أن يكون ذلك الشيء هو الله جل وعز، وقد نقل ذلك عن الصيري السيوطي في الهمع ج٢ ص ١٩٥ والأشباه والنظائر ج٤ ص ٦٢، وانظر الأشموني ج٣ ص ٦٦ حيث نقل ذلك عن السيوطي.

(٤) هو النابغة الذبياني، انظر ديوانه طبع المطبعة الأهلية ببيروت ص ٧٩.

وقد ذكره البغدادي عرضاً في الخزانة ج٤ ص ٩٧، وانظر: أمثال القاسم بن سلام ص ١٥، وأمثال العرب للمفضل =

واعلم أن فعل التعجب يُنقل من الأفعال الثلاثية ولا ينقل من غيرها، وهي ثلاثة أبنية، «فَعَلَ» نحو ضَرَبَ، و «فَعِلَ» نحو عَلِمَ، و «فَعُلَ» نحو حَسَنَ، ولا يُنقل إلا من فعل الفاعل كقولك: مَا ضَرَبَ زَيْدًا، وما أَعْلَمَ خَالِدًا، وما أَحَسَنَ بَكْرًا.

وأما قولك: مَا أَعْطَاهُ لِلدَّرَاهِمِ، وما أَوْلَاهُ لِلْجَمِيلِ^(١)، فهو مردود من الرباعي إلى أصله الثلاثي وهو عَطَا يَعْطُو، وَوَلِيَ يَلِي، ثم نقل «عَطَا» و «وَلِيَ» إلى التعجب، وكذلك: مَا أَفْقَرَ زَيْدًا، هو مردود إلى «فَقَرَ»، لَأَنَّهُ الْأَصْلُ، وعليه جرى «فَقِير» مثل كَرَّمَ فهو كريم، وظَرَفَ فهو ظريف.

فأما قولهم: مَا أَبْغَضَهُ إِلَيَّ، وما أَمَقَّتَهُ إِلَيَّ^(٢) وأنت تريد: أَنَّهُ مُبْغَضٌ، وَأَنَّهُ مَقِيَّتٌ، فإنه مأخوذ من «بَغَضَ» و «مَقَّتَ»، وهما فعل الفاعل. وإنما لم يجز أن يؤخذ فعلُ التعجب من فعل المفعول، لَأَنَّ النُّقْلَ بِالْهَمْزِ لَا يَكُونُ إِلَّا فِي فِعْلِ الْفَاعِلِ كَقَوْلِكَ: جَلَسَ وَأَجْلَسْتُهُ، وَذَهَبَ وَأَذْهَبْتُهُ، وَبَابُ التَّعْجِبِ نَقْلٌ، فَوَجِبَ أَلَّا يُنْقَلَ فِيهِ إِلَّا فِعْلُ الْفَاعِلِ.

فإن أردت التعجب من فعل أكثر من الثلاثي اشْتَقَقْتَ فَعَلَ التَّعْجِبِ مِنْ الثَّلَاثِي وَأَوْقَعْتَهُ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: مَا أَشَدَّ حُمْرَةَ زَيْدٍ، لَأَنَّ فَعْلَهُ احْمَرَّ وَاحْمَارًا، وَهُوَ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ.

وتقول: مَا أَسْرَعَ انْطِلَاقَ زَيْدٍ، وما أَكْثَرَ اسْتِغْفَارَ خَالِدٍ، وما أَحْضَرَ جَوَابَ بَكْرٍ، لَأَنَّهُ مِنْ انْطَلَقَ، وَاسْتَغْفَرَ، وَأَجَابَ.

= الضِّي ص ٧٨، ومجمع الأمثال ج ٢ ص ٣٣١، والعقد الفريد ج ٢ ص ١٢٩ وج ٣ ص ٢٨٩، ٣٢٤ والأغاني ج ١١ ص ١٢، ومعجم شواهد العربية ص ٥٣٤. وعصام هذا هو عصام بن شهر حاجب النعمان بن المنذر، وكان صديقًا للناطقة الذبياني، وقيل: إنه هو الذي حذره من النعمان.

(١) في «ق»: بالجميل، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ١٧٨.

(٢) في «ق»: وما أمقته لي.

وتقول: ماأَسْوَدَ زيدا من السُّودِ^(١)، لأنَّ فعله ساد يسود وهو ثلاثي،
وتقول: فإنَّ أَرَدْتَ السَّوَادَ لم يَجُزْ، لأنَّ فعله اسْوَدَّ واسْوَادَ، وتقول: ماأَقْبَحَ
عورَه، وما أَصْفَى بياضَه، وما أَثْبِنَ حَوْلَه، لأنَّ أصله اعْوَرَ واثْيَضَّ واحْوَلَّ.

فإن قيل لك: ماالدليل على أنَّ الأصلَ «اعوَرَ» وأنت تقول: عَوَرَ زيدٌ؟
فالجواب: أنه (قد)^(٢) اطَّرد في الخلقِ، والألوان أنْ يجيء ماضيها على «أفعلَّ»
كقولك: احْمَرَّ، واصْفَرَّ، واسْوَدَّ، وازْزَقَّ، ولا تجيء كلها على «فعل» من جميعها
على أنه فرعٌ اسْتُعْمِلَ في بعضها تخفيفاً، وأنَّ الأصلَ «أفعلَّ»، لا طرادَه فيها.

وجميع ما بنيت منه فعلَ التعجبِ يجوز أن تبنيَ منه «أفعلَّ به» كقولك
أَحْسِنُ بزيدٍ، وأَجْمِلُ بعمرٍ، ومعناه: ماأَحْسَنَ زيداً، وما أَجْمَلُ عُمراً، إلا أنَّ
الفرق بينهما أنك إذا قلت: ماأَحْسَنَ زَيْدُ فأنْتَ وحدك متعجب، وإذا
قُلْتَ: أَحْسِنُ بزيدٍ وأَجْمِلُ بعمرٍ، فقد استدعيتَ غيرَكَ إلى التعجبِ، قال الله
عز وجل: ﴿اسْمِعْ بِهِمْ^(٣) وَأَبْصُرْ﴾.

ولا يتغير لفظُ «أفعلَّ به» في التثنية ولا الجمع ولا المؤنث، تقول: يا زَيْدُ
أَحْسِنُ بعمرٍ، ويا زَيْدَانِ أَحْسِنُ بعمرٍ، ويا هُنْدَاتُ أَحْسِنُ بعمرٍ؛ لأنَّك لا
تأمرُهُم أن يفعلوا شيئاً، وإنما نَبَّهْتَهُم على ما يَتَعَجَّبُ منه، ولا يجوز أن تقول:
أَحْمِرُ بزيدٍ، ولا أَصْفِرُ به، كما لم يَجُزْ: ماأَحْمَرَه، وماأَصْفَرَه.

وكذلك جميع الأفعال الرباعية (لا)^(٤) تُبْنَى (على)^(٤) «أفعلَّ به» مثل ماأَلَمَ

(١) في اللسان (سود) «...والسُّودُ: الشَّرَفُ، معروف وقد همز».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٤) نقص في «ق».

تَبَيَّنَ «مَا فَعَلَهُ»، تقول: أَسْرِعْ بِانْطِلَاقِهِ، وَأَكْثِرْ بِاسْتِغْفَارِهِ، وَأَشْدِدْ بِحُمُرَتِهِ، وَآتِقْ بِيَاضِهِ.

[٣٧ / ١] ولا بد من الباء في هذا للفرق بين / ما يُراد به الأمر على الحقيقة وبين ما يُراد به التعجب.

ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب و (بين) ^(١) ما عمل فيه عند سيبويه ^(٢)؛ لأن فعل التعجب لا يتصرف وقد لزم طريقة واحدة فضعف عن الفصل. وقد أجاز غير سيبويه ^(٣) الفصل (فيه) ^(٤) بالظرف، وحروف الجر كقولك:

(١) نقص في «ر».

(٢) بعد طول بحث وعناء في كتاب سيبويه للعثور على رأيه في هذه المسألة وجدت الآتي في شرح السرياني ج١ ق٢ ص ١٦٤: «ولم يعرض - أي سيبويه - للفصل بين الفعل والمتعجب منه» وفي ابن يعيش ج٧ ص ١٥٠: «فأما سيبويه فلم يصرح في الفصل بشيء»، وإنما صرح بمنع التقديم، فقال: ولا يجوز أن تقدم عبد الله وتؤخر ما، ولا أن تُزيل شيئاً عن موضعه، فظاهر اللفظ أنه أراد تقديم ما في أول الكلام وإيلاء الفعل وتأخير المتعجب منه بعد الفعل، ولم يتعرض للفصل بالظرف»، وما نقله ابن يعيش عن سيبويه موجود بنصه في الكتاب ج١ ص ٣٧، وقال الأزهري في التصريح ج٢ ص ٩٠: «وليس لسيبويه في ذلك نص». وانظر ما يأتي من تعليق.

(٣) في شرح الكافية الشافية لابن مالك ورقة ١١٣/ب: «قال الشيخ أبو علي الشلوين: حكى الصيرفي أن مذهب سيبويه منع الفصل بالظرف بين فعل التعجب ومعموله، والصواب أن ذلك جائز، وهو المشهور والمتصور، هكذا قال الأستاذ أبو علي، وهو المنتهي في المعرفة بهذا الفن نقلاً وفهماً.

وقال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٩١٣: «... وإن تعلق الظرف والمجرور بالفعل فذهب الجرمي، والفراء، والأخفش في أحد قوليه، والمنازني، والفارسي، وابن خروف، والأستاذ أبو علي الشلوين إلى جواز الفصل، وهو الصحيح المنصور... وذهب الأخفش في أحد قوليه والمبرد وأكثر البصريين إلى المنع، واختاره الزجاجي ونسبه الصيرفي إلى سيبويه»، وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ج١ ص ١١٧أ: «وذهب المبرد وأكثر البصريين ومنهم الأخفش في المشهور عنه إلى المنع، ونسبه الصيرفي إلى سيبويه»، وانظر: الرضي على الكافية ج٢ ص ٣٠٩، والهمع ج٢ ص ٩١ والتصريح ج٢ ص ٩٠ والصبان على الأثموني ج٢ ص ٧٧ - ٧٨ وابن يعيش ج٧ ص ١٤٩ - ١٥٠، وشرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ج٢ ص ١١٩. هذا وقد نسب الجميع إلى المبرد المنع، وقد نص هو على المنع صراحة في المقتضب ج٤ ص ١٧٨ بيد أنه في ج٤ ص ١٨٧ قال: «وتقول: ما أحسن إنسان أقام إليه زيد. وما أقبح بالرجل أن يفعل كذا، فالرجل الآن شائع، وليس التعجب منه، وإنما التعجب من قولك: أن يفعل كذا كنحو: ما أقبح بالرجل أن يشتم الناس».

(٤) نقص في «ر».

مأحْسَنَ في الدار زِيداً، ومأحْسَنَ اليومَ عَمراً، وقالوا^(١): ليس فعل التعجب بأضعف من الحروف المشبهة بالفعل نحو «إنّ» وأخواتها، وقد جاز الفصل بينهما وبين ما عملت فيه بالظرف وحروف الجر، فيجب أن يجوز الفصل في التعجب.

وتقول: مأحْسَنَ مقامَ زيدٍ، فما الثانية مع الفعل في تقدير المصدر، وهو (في)^(٢) موضع نصب^(٣) بالتعجب تقديره: مأحْسَنَ قيامَ زيدٍ.

وكذلك: مأحْسَنَ ما كان زيد، تقديره: مأحْسَنَ كَوْنُ^(٤) زيدٍ، وكان تامة لا تحتاج إلى خبر.

فإن قلت: ما كان أحْسَنَ زِيداً، فكان زائدة ليس لها اسم ولا خبر، وإنما دخلت لتوكيد معنى الماضي^(٥).

وتقول: ما كان أُبْرَدَها، وما كان أُسْخِنَها على زيادة «كان»، ولا يجوز ما أصبح^(٦) أُبْرَدَها، ولا ما أمسى أدْقَها، لأنّ «كان» لكثرتها جاز أن يُتَصَرَّفَ فيها ما لم يَجْزُ في غيرها.

ولا يجوز ما أَضْرَبَ زِيداً عَمراً؛ لأنّ فِعْلَ التعجب لا يَتَعَدَّى إلى مفعولٍ غيرِ المُتَعَجَّبِ منه.

وكذلك^(٧) لا يجوز أن يُبْنَى فِعْلُ التعجب من «كان»؛ لأنها تلزم المفعول في

(١) في ابن يعيش ج ٧ ص ١٥٠: «وذهب آخرون كالجرمي وغيره إلى جواز الفصل بالظرف... واحتجوا بأنّ فِعْلَ التعجب وإن كان ضعيفاً فلا ينحط عن درجة «إنّ» في الحروف، وأنت تُجِزُ الفصل في «إنّ» بالظرف،... وإذا جاز ذلك في الحروف كان في الفعل أَجْوز وإن ضَعُفَ، لأنه لا يتقاصر عن الحروف».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: المقتضب ج ٤ ص ١٨٤ - ١٨٥، والأصول ج ١ ص ١٢٤.

(٤) انظر: الأصول ج ١ ص ١٢٥.

(٥) في الأصل: ولذلك.

اللفظ كقولك: كان زيداً أخاك، فلو قُلْتَ: ما أَكُونُ^(١) زيداً أخاك، صار بمنزلة: ما أَضْرَبَ زيداً عمراً، وهذا لا يجوز لما يَبَيَّنُهُ.

فإذا قُلْتَ: ما كان أَحْسَنَ ما كان زيدٌ، فكان الأولى زائدة، والثانية مع «ما» في تأويل المصدر على ما قَدَّمْنَا، ويجوز أن تنصب زيداً على أن تَجْعَلَ «ما» الثانية بمعنى الذي، وتَجْعَلَ في «كان» ضميراً يعود عليه، وتنصب «زيداً» على خبر «كان»، ولا يجوز أن تَجْعَلَ «كان» الأولى غير زائدة على أن تُضَمَّ فيها اسمها، وتجعل ما بعدها خبراً لها؛ لأن «ما» التي للتعجب لا تقع إلا على فعل التعجب. فإذا أَضْرَبْتَ في «كان» وجعلتها غير زائدة فقد أُوقِعَتْ «ما» عليها، فلم تَلِ فعل التعجب في لفظ ولا تقدير، وإذا جعلتها زائدة فكأنها وَلِيَتْ فعل التعجب؛ فلذلك لم يَحْسُنْ أن تَجْعَلَ «كان» غير زائدة، وقد أَجازه بعضهم^(٢) على قُبْحِهِ، وَجَعَلَ «ما» الثانية في معنى الذي أيضاً^(٣) قبيح، والأجود أن يكون بمعنى المصدر، وإنما قُبِحَ أن تُجْعَلَ بمعنى الذي، لأن «ما» موضوعة لذوات ما لا يعقل، ولصفات^(٤) من^(٥) يعقل، فإذا جعلتها بمعنى الذي في قولك: ما أَحْسَنَ ما كان زيداً، فقد جعلتها لذات زيد؛ فلذلك قُبِحَ.

(١) قال ابن السراج في الأصول ج١ ص ١٢٥: «ولا يجوز عندي أن يُشْتَقَّ فِعْلُ التعجب من «كان» التي هي عبارة عن الزمان.

(٢) هو السيرافي، قال ابن يعيش ج٧ ص ١٥٠: «وكان السيرافي يذهب إلى جواز أن تكون «كان» ههنا غير زائدة، وتكون خبر «ما»، وفيها ضمير من «ما»، و«أحسن زيداً» خبر «كان»، وقد حكاه الرَّجَاجِي، وفيه بعد «وهذا بنصه في شرح السيرافي ج١ قسم ٢ ص ١٦٧.

(٣) في «ر»: وجعل «ما» أيضاً الثانية في معنى الذي قبيح.

(٤) انظر: المقتضب ج٤ ص ١٨٥.

(٥) في الأصل: ما يعقل.

وتقول: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُ زَيْدًا، على إعمال الأول^(١)؛ وفي التثنية: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُمَا الزَيْدَيْنِ و (في الجمع^(٢)): مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُمُ الزَيْدَيْنِ، وما أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُنَّ الهِنْدَاتِ.

وعلى إعمال الثاني (تقول^(٣)): مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلُ زَيْدًا، وما أَحْسَنَ وَأَجْمَلُ الهِنْدَاتِ، تحذف من الأول استغناء بالثاني، كما بينا في باب الفعلين^(٤)

وإذا رددت فعل التعجب^(٥) إلى نفسك تقول: مَا أَحْسَنَنِي كما تقول: مَا أَكْرَمَنِي، فإن رددته إلى نفسك / مستفهماً قلت: مَا أَحْسَنَنِي؟ كما تقول: [ب / ٣٧] مَاغْلَامِي؟ وهذا يدل على أن «أَحْسَنَ» في التعجب فعل^(٦)، لأن ضمير المنصوب يتصل به، كما يتصل بالأفعال من قولك: ضَرَبَنِي، وَأَكْرَمَنِي، ولو كان اسماً لَكَانَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ يَاءً وَحْدَهَا، مثل الاستفهام في قولك: مَا أَحْسَنَنِي كَقَوْلِكَ: مَا أَخِي وما صاحبي.

ولا يجوز أن يُسْتَعْمَلَ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ فِي التَّعْجِبِ؛ لِأَنَّهُ إِنَّمَا يُتَّعْجَبُ بِمَا قَدْ ثَبَتَ وَوَقَعَ وَلَمْ يُعْلَمْ سَبَبُهُ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُسْتَعْمَلْ فِيهِ إِلَّا الْفِعْلُ الْمَاضِي^(٧).

(١) أجاز بعض النحويين التنازع بين فُعْلَيِ التعجب، ومنعه بعضهم، وقد أجازته المبرد، قال في المقتضب ج٢ ص ١٨٤: «وتقول في شيء من مسائل هذا الباب: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلُ زَيْدًا إِذَا نَصَبْتَ بِأَجْمَلٍ، فَإِنْ نَصَبْتَهُ بِأَحْسَنَ قُلْتَ: مَا أَحْسَنَ وَأَجْمَلَهُ زَيْدًا؛ لِأَنَّكَ تَرِيدُ: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا وَأَجْمَلَهُ»، وانظر: الأصول ج١ ص ١٢٤، والرضي على الكافية ج١ ص ٨٢ والأشباه والنظائر ج٤ ص ١٠٩.

(٢) نقص في الأصل، وفي «ق»: وفي التثنية والجمع مَا أَحْسَنَ.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر: ص ١٥٣ - ١٥٥ فيما سبق من التبصرة.

(٥) هنا سقط في «ر» يستغرق باقي التعجب وبَيَّيْتُ نَعْمَ وَيُسُّ و «حَبْنًا» وجزءاً من باب الجر وينتهي في ص ٢٩٢، وسأنبه على بداية الوجود من النسخة في موضعه إن شاء الله.

(٦) هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، أما بقية الكوفيين فذهبوا إلى أن «أَفْعَلَ» في التعجب

اسم. انظر: الإنصاف ص ١٢٦ - ١٤٨.

(٧) في «ق»: إِلَّا لَفْظُ الْمَاضِي.

ولا يستعمل له مصدر؛ لأنه لا يَتَصَرَّف، وإنما لم يَتَصَرَّف؛ لأنه تَصَنَّ مالمس له في الأصل، إذ أصله الخبر دون التعجب، وهو «حَسَنَ زَيْدٌ جَدًّا»، فلما نُقِلَ عن الخبر (المحض)^(١) إلى التعجب أُلْزِمَ لفظاً واحداً ولم يَصَرَّف.

وَيُصَغَّرُ فعلُ التعجب، لَأنَّه لَمَّا مُنِعَ من التصرف أشبه الاسم، فتقول: مَا أَحْسَنَ زَيْدًا، وما أَمِيلُحَ عَمْرًا، قال الشاعر^(٢):

يَا مَا أَمِيلُحَ غَزْلَانًا شَدَنَّا لَنَا مِنْ هَوْلِيَاءِ^(٣) بَيْنَ الضَّالِّ وَالسَّمَرِ

وليس في تصغيره دليل على أنه اسم؛ لما قدمنا؛ ولأن آخره مبنًى على الفتح كبناء الأفعال الماضية.

(١) زيادة في «ق».

(٢) هو العرجي. انظر ذيل ديوانه ص ١٨٣، ونُسِبَ إلى كثير عزة، وإلى شاعر يدعى كامل المُنْتَقِي.

(٣) في «ق»: من هَوْلِيَاءِ كُنْ، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ١٣٠، ١٣٢، ١٣٥، وانظر: الإنصاف ص ١٢٧ وابن يعيش ج ١ ص ٦١ وج ٣ ص ١٢٤ وجه ص ١٣٥ وج ٧ ص ١٤٢، والخزانة ج ١ ص ٤٥ وج ٤ ص ٩٥، وشرح شواهد الشافية ص ٨٣ والمغني ص ٦٨٢ وشرح شواهد ص ٢٢٤ والعيني ج ١ ص ٤١٦ والهمع ج ١ ص ٧٦ وج ٢ ص ٩٠، ١٩١ والدرر ج ١ ص ٤٩، ٥٠، وج ٢ ص ١١٩، ٢٢٩ والأشموني ج ٣ ص ٦٩، ٧٩ واللسان (شदन) ومعجم شواهد العربية ص ١٧٩. وقد نسب هذا البيت إلى شاعر يدعى كامل المنتقى أو المنتقى، ففي ترجمته ج ١ ص ٦٦ من دمية القصر: «ولكامل هذا شعر بدوي.. فما علق بحفظي من مترغاته قوله من قصيدة أولها:

إنسانة الحي أم إثمانة السمر	بالنهي رقصا لحن من السوتر
ياما أميلح غزلانا شدن لنا	من هوليائكن الضال والسمر
بالله يا ظبيات القاع قلن لنا	ليلاي منكن أم ليلي من البشر؟

الغزلان: جمع غزال، وهو ولد الطيبة، ويشبه العرب به حسان النساء، وشَدَنَ: أصله من قولهم: شَدَنَ الطَّيْبُ من باب قعد إذا قوي وترعرع، وهَوْلِيَاءِ: تصغير هَوْلَاءَ على غير قياس، والضال: السدر البري وأحدثه: ضَالَّةً، والسمر: شجر الطلح، وأحدثه سَمَرَةً.

ووجه تصغير هذا الفعل أنهم أرادوا أن يُصَغَّرُوا الجنس^(١)، ولم يصلوا إلى المصدر الذي هو اسم الجنس^(٢)، والفعل يدل على المصدر فصغروه وهم يريدون تصغير المصدر، وإذا كان هذا هكذا فليس في تصغيره^(٣) دليل على أنه اسم، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

(١) في «ق»: الحسن.

(٢) انظر: الإنصاف ص ١٢٧، ١٢٨، ١٣٩، ١٤١، ١٤٢.

باب «نعم» و «بئس»

وهما فعلان^(١) لا يعملان إلا في الأجناس خاصّة، فما كان منها معرفاً بالألف واللام رفعاه، وما كان منها نكرة نصباه كقولك: نِعَمَ الرجلُ زيدٌ، ونِعَمَ رجلاً عبدُ الله، وليس يُراد بالرجل واحداً بعينه، وإنما أريد به الجنس، لأنك تريد أن تجعل المدح الذي يستحقه الجنس كُلُّه للواحد منه، وكذلك بئسَ الرجلُ غلامُكَ، وبئسَ صاحباً زيدٌ، أردت أن تجعلَ له جميعَ الذم الذي يستحقه الجنس كُلُّه؛ ولذلك لا يجوز أن يليهما غيرُ الجنس؛ لأنك تريد المدحَ العامَّ والذمَّ العامَّ.

وكان الأصل فيها «نِعَم» و «بئس» مثل «عَلِمَ» و «جَهَل»، ثم كُسِرَت النونُ والباءُ إتباعاً لكسرة العين والهمزة فصارا: «نِعَم» و «بئس» بكسرتين متواليتين مثل «إِبِل» و «إِطِل»^(٢) ثم أُسْكِنَتَا تخفيفاً، فصار «نِعَم» و «بئس»، وقد استُعْمِلَا على الأصل، وقال الشاعر^(٣)، أنشدناه^(٤) أبو سعيد^(٥) السيرافي^(٦):

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، وذهب باقي الكوفيين إلى أنها اثنان مبتدآن. انظر: الإنصاف ص ٩٧ - ١٢٦، وابن يعيش ج ٧ ص ١٢٧ - ١٢٨.

(٢) الإطل: الحاصرة.

(٣) هو طرفة بن العبد. انظر: ديوانه ص ٨٥.

(٤) في باقي النسخ أنشده أبو سعيد السيرافي.

(٥) انظر: شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٩٧.

(٦) هو الحسن بن عبد الله بن المرزبان أبو سعيد، ولي القضاء ببغداد، كان من أعلم الناس بنحو البصريين، قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، له من التصانيف كتاب «شرح سبويه» الذي لم يسبق إليه مثله، وكتاب «أخبار النحويين البصريين» توفي سنة ثمان وستين، وقيل: سنة إحدى وسبعين، وقد اعتمدت على شرحه لكتاب سبويه كثيراً كما بينت في قسم الدراسة.

انظر: الفهرست ص ٩٢، ومعجم الأدباء ج ٨ ص ١٤٧، ووفيات الأعيان ج ١ ص ٣٦٠، وغاية النهاية ج ١١ ص ٢٩٤، وإنباه الرواة ج ١ ص ٣١٢ - ٣١٤ والبغية ص ٢٢١، وتاريخ بغداد ج ٧ ص ٢٤٢.

فَفِـدَاءٌ لِّبَنِي قَيْسٍ عَلَى مَا أَقْلْتُ قَدَمٌ نَاعِلَهَا
مَا أَصَابَ النَّاسَ مِنْ سُوءٍ وَصُرَّ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْأَمْرِ الْمُبِرِّ^(١)

والدليل على أنها فعْلان: أَنَّكَ تَضْمِرُ فِيهَا إِذَا قُلْتَ: نِعْمَ رَجُلًا زَيْدٌ، وَنِعْمَ غَلَامًا غَلَامَكَ، وَلَا يُضْمَرُونَ إِلَّا فِي الْفَعْلِ.

وَكَذَلِكَ تَلَحُّقُهَا تَاءُ^(٢) التَّأْنِيثِ فِي قَوْلِكَ: نِعِمَّتِ الْجَارِيَةُ هُنْدٌ، وَبُئِستِ الْجَارِيَةُ جَارِيَتُكَ، كَمَا تَلْحَقُ سَائِرُ الْأَفْعَالِ إِذَا جُعِلَتْ لِمُؤَنَّثٍ.

وَلَا تَتَصَرَّفُ «نِعْمَ» وَ«بُئِسَ»؛ لِأَنَّهَا تَقِلُّ مِنَ الْخَبَرِ إِلَى مَعْنَى الْمَدْحِ/ وَالذَّمِّ، [٣٨ / ١] فَلَمَّا تَضَمَّنَا مَا لَيْسَ لَهَا فِي الْأَصْلِ مَبْنَعًا (من)^(٣) التَّصَرُّفِ.

وَالرَّجُلُ فِي قَوْلِكَ: نِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ، مُرْتَفِعٌ بِنِعْمِ ارْتِفَاعِ الْفَاعِلِ بِفَعْلِهِ، وَزَيْدٌ مَرْفُوعٌ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَنِعْمَ وَمَا عَلِمْتَ فِيهِ خَبْرُهُ، وَإِنْ^(٤) شِئْتَ كَانَ زَيْدٌ خَبَرُ ابْتِدَاءٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: هُوَ زَيْدٌ، وَالنَّكْرَةُ الْمَنْصُوبَةُ بَعْدَ «نِعْمَ» مُشَبَّهَةٌ بِالْمَفْعُولِ؛ لِأَنَّ فِي «نِعْمَ» ضَمِيرَ فَاعِلٍ، وَالْفَعْلُ إِذَا اشْتَغَلَ بِفَاعِلِهِ وَجِبَ أَنْ يَنْصَبَ مَا بَعْدَهُ.

(١) وهو من شواهد سيبويه جـ٢ ص ٤٠٨ برواية: نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ، وانظر: المقتضب جـ٢ ص ١٤٠، والخصائص جـ٢ ص ٢٢٨ والمختضب جـ١ ص ٣٤٢ وأما ابن الشجري جـ٢ ص ٥٥ والإنصاف ص ١٢٢ وابن يعيش جـ٧ ص ١٢٧، والخزانة جـ٤ ص ١٠١، والهمع جـ٢ ص ٨٤ والدرر جـ٢ ص ١٠٨ واللسان (نعم) ومعجم شواهد العربية ص ١٣٤، ورواية الديوان هكذا:

خَالَتِي وَالنَّفْسُ قَدْ ذَمَّابَا إِيَّاهُمْ نَعِمَ السَّاعُونَ فِي الْحَيِّ الشُّطْرُ.
(٢) فِي الْأَصْلِ: هَاءُ التَّأْنِيثِ.

(٣) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي مَوْتَخَفِ الضَّرْبِ ص ٩١٣ فَزَيْدٌ مُبْتَدَأٌ، وَالْجُمْلَةُ قَبْلَهُ خَبَرٌ عَنْهُ كَحَالِهِ إِذَا تَقَدَّمَ، هَذَا مَذْهَبُ سِيبَوَيْهِ وَالْأَخْفَشِ، وَقِيلَ: خَبَرٌ مُبْتَدَأٌ مَحْذُوفٌ تَقْدِيرُهُ: هُوَ زَيْدٌ، وَنَسَبَ هَذَا إِلَى سِيبَوَيْهِ وَقَالَ بِهِ جَمَاعَةٌ مِنْهُمْ الْجَرْمِيُّ وَالْمُبَرِّدُ وَالزَّجَّاجُ وَابْنُ السَّرَّاجِ، وَالسَّيْرَافِيُّ وَالْفَارِسِيُّ وَابْنُ جَنِّي وَالصِّمَرِيُّ، وَذَكَرَ ذَلِكَ ابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ جـ١ رَمَّ ١١٣/ب، وَذَكَرَ ذَلِكَ أَيْضًا الْأَشْعَوْنِيُّ، انظر جـ٢ ص ٩١، وَقَدْ أَجَازَ الصِّمَرِيُّ هُنَا الْوَجْهَيْنِ.

ولا يجوز إظهار الفاعل المضر عند سيبويه^(١)، ويجوز عند أبي العباس^(٢) كقولك: نعم الرجل رجلاً زيداً، وإنما لم يجوز عند سيبويه إظهاره؛ (لأن المرفوع والمنصوب جميعاً يدلان على الجنس وأحدهما يغني عن الآخر)^(٣)، وأبو العباس^(٢) يجيزه على التوكيد.

وتقول: زيدٌ نعم رجلاً، والزيدان نعم رجلين، والزيدون نعم رجالاً، ولا يجوز أن تقول: نعماً ولا نعموا؛ لأنه فعلٌ غير متصرف. ويجوز زيدٌ نعم الرجل، ولا يجوز: زيدٌ قام الرجل؛ لأن «نعم» لما كانت تعمل في الجنس صار بمنزلة ما فيه عائدٌ إلى المبتدأ؛ لأن معناه: زيدٌ ممدوح في الرجال، وقولك: قام الرجل لا يقدر فيه أكثر^(٤) من لفظه. واعلم أن المضاف إلى ما فيه الألف واللام بمنزلة ما فيه الألف، وكذلك المضاف إلى النكرة بمنزلة النكرة، فتعمل «نعم» و«بئس» فيها، كما عملتا في الأول، فتقول: نعم سيّد القوم عمرو، وبئس غلامٌ رجلٍ صاحبك، قال ذو الرّمة:

أَوْ حَرَّةٌ عَيْطَلٌ ثَبَجَاءٌ مُجْفَرَةٌ دَعَائِمُ الزُّورِ نِعْمَتُ زُورَقٍ^(٥) الْبَلَدِ

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٠٠ - ٣٠١.

هذا وقد شرح ابن عيش مذهب سيبويه في ج ٧ ص ١٣٢.

(٢) انظر: المقتضب ج ٢ ص ١٥٠ وابن عيش في الموضع السابق.

(٣) ذكر ذلك ابن عيش في الموضع السابق وهو شرح لمذهب سيبويه، ثم قال ابن عيش عقب ذلك: «وأيضاً فإن ذلك ربما أُوهم أن الفعل الواحد له فاعلان، وذلك أنك رفعت اسم الجنس بأنه فاعل، وإذا نصبت النكرة بعد ذلك أدنت بأن الفعل فيه ضمير فاعل، لأن النكرة المنصوبة لا تأتي إلا كذلك».

(٤) في الأصل: وليس كذلك: قام الرجل لا يقدر فيه أكثر من لفظه.

(٥) وهو من شواهد ابن عيش ج ٧ ص ١٣٦، وانظر: المقرب ج ١ ص ٦٨، والخزانة ج ٤ ص ١١٩، واللسان (نعم) ومعجم شواهد العربية ص ١١٦ وديوانه ص ١٧٤. الحرة: الكريمة، وأراد بها الناقة، والغيطل: الطويلة العنق، وثبجاء: ضخمة، والثبج بفتحتين: ما بين الكاهل إلى الظهر، أي إن هذا فيها عظيم، والمجفرة: العظيمة الجنب =

وتقول: نعم فيك راغباً زيد، وبئس لعمرؤ أخاً أنت، فيجوز هذا بإجماع^(١)، قال الله تعالى: ﴿يُسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا﴾.

فإن قلت: نعم فيك الراغبُ زيد، وجعلت «فيك» من صلة «الراغب» لم يَجْزَ^(٢)؛ لأن الصلة لا تتقدم على الموصول، وإن جعلت «فيك» تبييناً غير صلة جاز؛ لأنك أردت: نعم الراغب، ثم قلت: «فيك» لتبيين موضع الرغبة كما قال الله عز وجل: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾^(٣)؛ لأنه لو قيل: وكانوا من الزاهدين لم يُعْلَمَ فيم^(٤)؟ ذا؟ فجيءَ بفيه للبيان، وليست في صلة الزاهدين.

واعلم أن الاسم العلم (قد)^(٥) يُجْعَلُ بمنزلة الجنس، ويدخلُ عليه الألف واللام إذا قُدِّرَ جماعة، اسم كل واحدٍ (منهم)^(٦) مثل الآخر، فتقول: نعم الزيدُ زيدك، كأنك قلت: ممدوح في المسمين بزيد زيدك.

= الواسعة الجوف، والجفر بالضم: الوسط، يقال: فرس مُجْفَرٌ إذا كانت عريضة الجرم، وناقطة مُجْفَرَةٌ كذلك، وصفها بأنها عظيمة القوائم، وكُنِيَ عن ذلك بدعائم الزور. والدعائم: القوائم، والزور بفتح الزاي: أعلى الصدر، وهو شاهد على أنه تَوَثَّقَ «نعم» لِيَكُونَ المخصوص مؤنثاً وإن كان الفاعل مذكراً.

(١) في هذا الإجماع نظر، قال أبو حيان في ارتشاف الضرب ص ٩٠٩: «وقال ابن الحاج في تقدمه على المقرب، قال الصميري: أما تقدمه على التمييز نحو: نعم فيك راغباً زيد فجائز بإجماع، قال ابن السراج، وفيه نظر، وأما نعم طعمتك أكلاً زيد فلا يجوز»، وقد قال ابن السراج في الأصول ج ١ ص ١٤٠ - ١٤١: «وتقول: نعم بك كفيلاً زيد، كما قال الله تعالى: «يُسْأَلُ لِلظَّالِمِينَ بَدَلًا» وَيُجِزُ الكسائي نعم فيك الراغب زيد، ولا أعرفه مسموعاً من كلام العرب.. ولا يجوز عندي: نعم طعمتك أكلاً زيد».

(٢) الآية ٥٠ من سورة الكهف. وإبدال الهمزة ياء في «بئس» قراءة ورش من طريقه وأبي عمرو من طريق السوسي، وهي أيضاً قراءة أبي جعفر، انظر: التيسير ٣٥ - ٣٦ وإبراز المعاني ص ١٠٩ - ١١٠، والنشر ج ١ ص ٣٩٠ - ٣٩٢ والإتحاف ص ٦٧.

(٣) انظر: الأصول ج ١ ص ١٤٠.

(٤) الآية ٢٠ من سورة يوسف.

(٥) في الأصل وفي «ق»: «ق»، فيأذا، والصحيح أن «ما» الاستفهامية إذا دخل عليها جازٍ وجب حذف ألفها، انظر:

مغنى اللبيب ص ٢٩٨ - ٣٠٠.

(٦) نقص في «ق».

وَتَقُولُ: بُئْسَ الْجَجَّاجُ حَجَّاجُ بْنُ^(١) يَوْسُفَ، فَتَجْعَلُهُ مِنْ أُمَّةٍ (اسم)^(٢) كُلِّ
وَاحِدٍ مِنْهُمْ حَجَّاجٌ.

وتقول: نعم رجلاً وصاحباً أخوك، وبئس الرجلُ والصاحبُ عمرو، ولا
يجوز نعم الرجلُ وصاحباً^(٣) عمرو؛ لأنه لم يتقدم^(٤) منصوب يُعْطَفُ عليه،
وكذلك لا يجوز: نعم صاحباً والرجلُ أخوك؛ لأنه لم يتقدم^(٤) مرفوعٌ يعطفُ
عليه، ولا يعطف على المضمر (في^(٤) نعم)، لأنه مضمرٌ مجهول، ولا يعطف على
المجهول.

ويجوز أن تصف الجنس فتقول: نعم الرجل الظريف أنت، ونعم رجلاً
عاقلاً أخوك، كما قال الشاعر^(٥):

[٢٨ / ب] نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمْ حَضَرُوا لَدَى الْحَجَرَاتِ نَارَ الْمَوْقِدِ

وإنما جاز ذلك - وإن كان القصد فيه الإيهام -؛ لأنه يجري مجرى الاسم
العلم إذا جُعِلَ كالجنس، فيكون التقدير: مَمْدُوحٌ فِي الْفَتِيَانِ الْمُرِّيَّيْنِ أَنْتَ، كما
كان تقدير ذلك: مَمْدُوحٌ فِي الزَيْدَيْنِ أَنْتَ؛ لأن الاسم (الْعَلَمَ)^(٤) يَقْصُرُهُ عَلَى قَوْمٍ
دُونَ قَوْمٍ، وكذلك الصفة تَقْصُرُهُ عَلَى قَوْمٍ دُونَ قَوْمٍ.

(١) انظر: الأصول ج١ ص ١٤٢.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) انظر: الأصول. الموضع السابق.

(٤-٤) نقص في «ق».

(٥) هو زهير بن أبي سلمى. والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول ج١ ص ١٤٢، وانظر: المغني ص ٥٧٨
وشرح شواهد ص ٣٠٩، والعيني ج٢ ص ٢١، والخزانة ج٢ ص ١١٢، والأشونى ج٢ ص ٨٥ ومعجم شواهد العربية ص ١٢٥
وديوانه ص ٢٧٥. المرِّي: المنسوب إلى مرة وهو من أجداد سنان بن أبي حارثة بن مرة، وكان زهير مادحاً له ولابن
هرم بن سنان المرِّي، وأنت هو المخصوص بالمدح، وإذا ظرفية، و«هم» فاعل لفعل محذوف يفسره ما بعده، و«لدى»
ظرف متعلق بمحضروا والمراد بالحجرات: البيوت التي ينزل فيها الضيوف، والموقد: هو الذي يوقد النار ليتدلَّ بها الغرباء
والعفاة.

فإذا أدخلت «ما» على «نعم» و «بئس» بطلَ عملُها، وجاز أن يليها ما لم يكن يليها قبل دخول «ما»، تقول: نَعَمْ مَا أَنْتَ، وبئس ما صنعت، قال الله عز وجل: ﴿يَسْمَا اشْتَرُوا^(١) بِهِ أَنْفُسَهُمْ﴾، ولم يَجْز قبل أن تُدْخِل «ما» أن تقول: نعم أنت، ولا بئس صنعت، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الآية ٩٠ من سورة البقرة. وانظر تخريج قراءة تخفيف الهمزة في «بئسما» فيما ذكرته قريبا من آية الكهف ص ٢٧٧، وانظر أيضاً: السبعة ص ١٣١.

بَابُ حَبْدَا

واعلم أنّ «حَبْدَا» تجري مجرى «نِعْمَ» و «يُسْ» في نصب النكرة خاصة، فتقول: حَبْدَا رَجُلًا زَيْدًا، وحبدا جاريةً جاريتك، فرجلًا وجاريةً، منصوبان على التمييز، أو على التشبيه بالمفعول (به)^(١)؛ لأن «حَبَّ» فعل و «ذَا» اسم مبهم جُعِلَ مع «حَبَّ»^(٢) بمنزلة المضمر في «نِعْمَ» إذا قلت: نِعْمَ رجلًا زَيْدًا؛ لأن «حَبَّ» مع المبهم بمنزلة اسم واحد، وليس يلزمه التفسير كما يلزم «نِعْمَ» و «يُسْ».

وتقول: حَبْدَا عَبْدُ اللَّهِ، وحبدا هُنْدًا، لأن «ذَا» (قد)^(٣) سدّ مسدّد الجنس. ورفّع الأسماء بعد «حَبْدَا» على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون «حَبْدَا» رَفْعًا بالابتداء، والاسمُ العلمُ خبره.
والثاني: أن يكون مرفوعاً بالابتداء، وحَبْدَا خبرٌ مقدم، والتقدير: الممدوحُ زَيْدًا.
والثالث^(٤): أن يكون «زَيْدًا» خبرَ ابتداءٍ محذوفٍ كما ذكرنا في «نِعْمَ»، تقديره: هو زَيْد.

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص٣٠٢، والمقتضب ج٢ ص١٤٥.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) ذكر أبو حيان في ارتشاف الضرب ص٩١٧ أن ذلك هو اختيار الصيري، وذكر ذلك أيضا السيوطي في

الهمع ج٢ ص٨٨.

وقال الرضي في شرح الكافية ج٢ ص ٣١٨ - ٣١٩ «وعند المبرد وابن السراج أن تركيب «حب» مع «ذا» أزال فعليّة «حب»؛ لأن الاسم أقوى، فحبدا: مبتدأ والمخصوص خبره، أي المحبوب زيد، وقال بعضهم: بل التركيب أزال اسمية «ذا» لأن الفعل هو المقدم فالغلبة له، وصار الفاعل كبعض حروف الفعل، فحبدا: فعل، والمخصوص فاعله...»

والأولى أن يقال في «حبدا»: إنه كإعراب مخصوص «نعم» إما مبتدأ، أو خبر مبتدأ لا يظهر كما قاله قوم هناك، لكن لا تعمل النواسخ في هذا المخصوص ولا يقدم على حبدا وقال بعضهم: المخصوص بعد (حبدا) عطف بيان لهذا، =

ويجوز إسقاط «ذا» من «حَبَذًا»، واستعمال «حَبَّ» وحدها، ويلزمها التفسير كما لزم «نِعْم» و «يُس» فتقول: حَبَّ رجلاً زيدً، والأصل: حَبَبَ على «فَعْل» كقولك: كَرَّم، ثم تَسْكُنُ الباءُ الأولى وتُدْغَمُ في الثانية، ومنهم من يترك حركة الحاء على حالها قبل الإدغام، ومنهم من ينقل ضمة الباء إلى الحاء فيقول: حُبَّ رجلاً زيدً، قال الأخطل:

فَقُلْتُ اقْتُلُوهَا عَنْكُمْ بِمِزَاجِهَا وَحُبَّ بِهَا مَقْتُولَةً حِينَ تُقْتَلُ^(١)
يُنْشَدُ بضم الحاء على تقدير ثقل الحركة، وفتحها على الأصل.

وباب «فَعْل» يستمر في هذا الباب وَيَطْرُدُ، تقول: كَرَّم رجلاً زيدً، وَلَوْمْ غَلاماً عمروً، وَظَرَفَ امرأ أخوك، وَحَسَنَ وَجْهاً وَجْهَكَ، قال الله عز وجل: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ^(٢) أَفْوَاهِهِمْ﴾ وفي (جميع)^(٣) هذه الأفعال ضميرٌ على شريطة التفسير، كما ذكرنا في «نِعْم» و «يُس»، فاعرف ذلك إن شاء الله.

= وكان ينبغي أن يجوز ادعاء مثل ذلك في مخصوص «نعم» و «يُس»، إلا أن دخول النواسخ يمنع من ذلك، وقال الرُّبَعي: «ذا» زائدة كما في: ماذا صنعت، والمخصوص فاعل «حب»، وقد اشتق منه فعل نحو لا تحبذه كحَوْلُق، وبمثل ونحوهما.

(١) هو من شواهد ابن السراج في الأصول ج١ ص ١٣٧، وانظر:

أسرار العربية ص ١٠٨، وابن يعيش ج٧ ص ١٢٩، وشرح شواهد الشافعية ص ١٤ والخزانة ج٤ ص ١٢٢، والعيني ج٤

ص ٢٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٨، وديوانه ج١ ص ١٩٣٧.

(٢) الآية ٥ من سورة الكهف.

(٣) زيادة في «ق».

بَابُ الْجَرِّ

الجر يكون في الكلام بثلاثة أشياء، بأسماء، وظروف، وحروف.
فالأسماء: لا تُخصى، وكل اسم أُضيفَ إلى اسم فالثاني مجرور بإضافة الأول
إليه كقولك: غلام زيد، ودار عمرو، وصاحب عبد الله، وما أشبه ذلك.
ومنه ما تغلب عليه الإضافة نحو «مِثْل» و«مَثَل» و«وَسْط» و«وَسَط»
و«شُبّه» و«شَبَّه» و«خِذْن» و«خَدِين» و«غَيْر» و«غَو»^(١) و«كُلّ» و«بَعْض»
[٣٩ / ١] و«سُبْحان» و«مَعَاد» و«أَيّ» و«ذِي» و«ذَات»، فهذه الأسماء وما أشبهها
مُضَمَّنَةٌ بالإضافة نحو: مِثْل زيد، وشُبّه عمرو، وخِذني هُند، وكُلّ القوم، وغير
أخيك، وأَيّ الناس، وذو مال، وذاتُ حُسْن.

والظرف: نحو «بَيْن»، و«سِوَى»، و«سِوَاء»، و«أَسْفَل» و«تَجَاه» و«لَدُن»
و«عِنْد» و«عِنداً» و«خَلَا» و«قُبَالَة» و«إِزَاء» و«حِذَاء» و«قَبْل» و«بَعْد»
و«مَعَ»^(١) و«عَلَى» و«عَنْ» (فبين جعلها اسمين)^(١) و«خَلْف» و«قُدَام» و«أَمَام»
و«وَرَاء» و«تَحْتَ» و«فَوْق» وما أشبه ذلك كقولك: زيد عِنْد عمرو، وإِزَاء
خالد، وحِذَاء بكر، وجاءني القومُ سِوَى زيدٍ و (سِوَى)^(١) أَيْبِك، وَقَبْلَ عَمْرٍو
وَبَعْدَ عَمْرٍو، وكذلك جميع الظروف إذا أضفتَ منها شيئاً إلى شيء فالثاني مجرور
نحو ما ذكرنا.

وأما الحروفُ فتنقسم قسمين: أحدهما يُسْتَعْمَلُ حرفاً وغيرَ حرف، والآخر
يكون حرفاً لا غير.

(١) قص في الأصل.

فأما ما يستعمل حرفاً وغير حرف فنحو «عَلَى» و «عَنْ» و «كَاف»
التشبيه» و «مُنْدٌ» و «مُنْدٌ» فهذه تكون حروفاً في حال، وأسماءً في أخرى.
قال ذو الرِّمَّة^(١):

فَقُلْتُ اجْعَلِي ضَوْءَ الْفَرَاقِدِ كُلِّهَا يَمِيناً وَمَهْوَى النِّجْمِ مِنْ عَنِّ شِمَالِكِ
فَأَدْخَلَ «مِنْ» عَلَى «عَنْ»؛ لَأَنَّهُ جَعَلَهَا اسْماً، وَمِنْهُ لَا تَدْخُلُ إِلَّا عَلَى الْأَسْمَاءِ،
وَقَالَ آخِرُ^(٢):

عَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ تَنْفُضُ الطَّلَّ بَعْدَهَا رَأَتْ حَاجِبَ الشَّمْسِ اسْتَوَى فَتَرَفَعَا
فَأَدْخَلَ «مِنْ» عَلَى «عَلَى»؛ لَأَنَّهُ جَعَلَهَا اسْماً، وَقَالَ امْرُؤُ الْقَيْسِ:
وَرُحْنَا بِكَابْنِ الْمَاءِ يُجَنَّبُ وَسَطُنَا تُصَوَّبُ فِيهِ الْعَيْنُ طَوْرًا وَتَرْتَقِي^(٣)
فَأَدْخَلَ الْبَاءَ عَلَى كَافِ التَّشْبِيهِ، لِأَنَّهُ اسْمٌ، كَأَنَّهُ قَالَ: بِمِثْلِ ابْنِ الْمَاءِ، وَقَالَ
الْأَعَشَى:

(١) رواية الديوان:

وقلت اجعلي ضوء الفراقيد كلها
والنَّسْرَانِ كوكبان في السماء معروفان على التشبيه بالنسر الطائر، والبيت من شواهد ابن السراج في الأصول
جـ ١ ص ٥٣٢، وانظر: أسرار العربية ص ٢٥٤ وابن يعيش جـ ٨ ص ٤٠ وشرح سقط الزند ص ٥٣٩ وديوانه ص ١٧٤٣، ولم
ينسبه أحد من هؤلاء، ولم يخرج صاحب معجم شواهد العربية إلا من ابن يعيش كما ذكر في ص ٢٥٨، وهو عنده
لمجهول، الفرقدان نجبان في السماء لا يغربان، وقد قالوا فيها فراقد كأنهم جعلوا كل جزء منها فرقدا.
(٢) هو يزيد بن الطثرية.

والبيت في نوادر أبي زيد ص ١٦٣، وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ ٢ ص ٣٢٠ وانظر: الكامل ص ٤٨٨
وأما ابن الشجري جـ ٢ ص ٢٢٩، وأسرار العربية ص ٢٥٦، وابن يعيش جـ ٨ ص ٣٨، ومعجم شواهد العربية ص ٢١١.
حاجب الشمس: قرنها. وهو ناحية من قرصها حين تبدأ في الطلوع، والطلل: المطر الخفيف، أو اللندى.
(٣) وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه جـ ٢ ص ٢٢٩، ٢٨٦ وانظر: الضرائر ص ١٧٦، ومعجم شواهد
العربية ص ٢٤٩ وديوانه ص ١٧٦. ابن الماء: طائر، وسطنا: بيننا، يصف فرسا. تصوب فيه العين طورا وترتقي: أي تنظر
العين إلى أعلاه وأسفله من إعجابها به.

أَتَنَّتْهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ كَالطَّعْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَيْتُ^(١) وَالْفُتْلُ
كَأَنَّهُ قَالَ: مِثْلُ الطَّعْنِ.

وَأَمَّا «مُنْدٌ» و «مُنْدٌ» فَهِيَ بِمَعْنَى وَاحِدٍ (و)^(٢) يَكُونَانِ اسْمَيْنِ^(٣) وَحَرْفَيْنِ؛ فَإِذَا جَرَّ بِهَا فَهِيَ حَرْفَانِ، وَإِنْ رُفِعَ بِهَا كَانَا اسْمَيْنِ.

وَالْغَالِبُ عَلَى «مُنْدٌ» أَنْ تَكُونَ حَرْفًا خَافِضًا؛ لِأَنَّهُ فِي الزَّمَانِ بِمَنْزِلَةِ «مِنْ» فِي الْمَكَانِ، تَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ يَوْمَيْنِ، وَمُنْدٌ شَهْرَيْنِ، وَمُنْدٌ اللَّيْلَةِ، وَمُنْدٌ الْيَوْمِ، وَالْغَالِبُ عَلَى «مُنْدٌ» أَنْ يَكُونَ اسْمًا؛ لِأَنَّهُ مُحذُوفٌ مِنْ «مُنْدٌ»، وَالْحَذْفُ حَقُّهُ أَنْ يَكُونَ مِنَ الْأَسْمَاءِ؛ لِتَصَرُّفِهَا وَتَمَكُّنِهَا؛ فَإِذَا أُرِيدَ بـ «مُنْدٌ» مَا مَضَى جُعِلَتْ اسْمًا، وَرُفِعَ مَا بَعْدَهَا؛ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ يَوْمَانِ، وَمُنْدٌ يَوْمَ الْجُمُعَةِ، وَإِذَا أُرِيدَ بِهِ مَا أَنْتَ فِيهِ جَعَلْتَهُ حَرْفَ جَرٍّ كَقَوْلِكَ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْدُ الشَّهْرِ، وَمُنْدُ اللَّيْلَةِ.

وَتَقُولُ: مَا رَأَيْتُهُ مُنْدٌ قَدِيمَ زَيْدٍ، فَتُدْخِلُهُ عَلَى الْفِعْلِ إِذَا جَعَلْتَهُ اسْمًا؛ لِأَنَّ الظَّرْفَ يُضَافُ إِلَى الْأَفْعَالِ كَقَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٤)، وَتَأْوِيلُهُ: (مَا رَأَيْتُهُ)^(٥) مُنْدٌ قَدُومَ زَيْدٍ، فَإِذَا جَعَلْتَهُ حَرْفًا لَمْ يَدْخُلْ عَلَى الْفِعْلِ.

(١) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَبْرَدِ فِي الْمُقْتَضَبِ جـ ٣ ص ٤ وَالْكَامِلِ ص ٤٤، وَانْظُرْ: الْإِيضَاحُ الْعُضْدِي جـ ١ ص ٢٦٠، وَالْخَصَائِصُ جـ ٢ ص ٣٦٨، وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ جـ ٢ ص ٢٢٩، ٢٨٦، وَابْنُ يَعِيشَ جـ ٨ ص ٤٣، وَالْخَزَانَةِ جـ ٤ ص ١٣٢، ١٦٣، وَالْعَيْنِيُّ جـ ٢ ص ١٩١ وَالْهَمْعُ جـ ٢ ص ٣١ وَالْدُرَرُ جـ ٢ ص ٢٩ وَحَاشِيَةُ يَسَ عَلَى التَّصْرِيحِ جـ ٢ ص ١٨ وَدِيَوَانُهُ ص ٤٨. أَتَنَّتْهُونَ: اسْتَفْهَامُ انْكَارِي وَتَنَّتْهُونَ بِمَعْنَى تَنَزَّجَرُونَ، وَقَوْلُهُ: وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطَطٍ جُمْلَةٌ مَعْتَرِضَةٌ بَيْنَ الْفِعْلِ وَمَتَعَلِّقَةٌ فِي بَيْتِ تَالٍ لِلشَّاهِدِ. الشَّطَطُ: الْجَوْرُ، وَجُمْلَةٌ: يَذْهَبُ صِفَةُ لِلطَّعْنِ؛ لِأَنَّ اللَّامَ فِيهِ لِلْجِنْسِ، وَالْفُتْلُ جَمْعُ قَتِيلَةٍ يَعْنِي بِهَا قَتِيلَةٌ الْجِرَاحَةِ.

(٢) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٣) انْظُرْ: مَعْنَى اللَّيْبِ ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٤) الْآيَةُ ١١٩ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

وأما ما لا يستعمل إلا حرفاً في هذا الباب: فالباء الزائدة في قولك: يزيد؛ واللام الزائدة في (قولك)^(١) لزيد مال، و «مِنْ» و «إِلَى» و «فِي» و «رُبَّ» و «حَتَّى» إذا كانت غايةً، وسنذكرها في بابها إن شاء الله تعالى.

[٣٩ / ب]

ومعنى الباء: الإلصاق^(٢) باستعانة/وبغير استعانة. فأما الاستعانة: فما عُمِلَ بآلة، كقولك: كَتَبْتُ بالقلم. وقطعتُ بالسكين، أي استعنت على الكتابة بالقلم، وعلى القطع بالسكين. وغير الاستعانة كقولك: خاضَ برجله الماء، وضرب يزيد الأرض، أي ألصق رجله بالماء خائضاً له، وألصق زيداً بالأرض مضروباً. ومعنى اللام: المِلْكُ والاستحقاق، كقولك: الدارُ لزيد، أي يملكها، والمَغْفِرَةُ لِعَمْرٍو، على طريق الدعاء، أي استحق المغفرة، وما أشبه هذا. ومعنى «مِنْ»: ابتداء الغاية كقولك: سِرْتُ من الكوفة إلى البصرة، فابتداء المسير من الكوفة.

وتكون للتبعية كقولك: أخذتُ من مال زيد ديناراً. وتكون للتبيين كقوله عز وجل: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ^(٣) مِنَ الْأَوْثَانِ﴾، كأنه قال: اجتنبوا الرِّجْسَ الذي هو الأوثان. وتكون لاستغراق الجنس كقولك: ما في الدار من رجلٍ، وما بها من أنيسٍ.

وتكون زائدة مع الأسماء العامة^(٤) كقولك: ما جاءني من أحد، وإنَّا جُعِلْتُ

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: الإلحاق، وهو بمعنى الإلصاق.

(٣) الآية ٣٠ من سورة الحج.

(٤) أي مع النكرات الواقعة في سياق النفي، وإذا وقعت النكرة في سياق النفي أفادت العموم.

ههنا زائدة؛ لأنها لم تُفِضْ بدخولها معنىً لم يُعْلَمْ قبل دخولها، ألا ترى أنك إذا قلت: ما جاءني أحدٌ، فقد نفيتَ (نفياً)^(١) عاماً لا يُحْتَاجُ معه إلى دلالةٍ أخرى؟ فلما دخلت «مِنْ» والكلام مستغن عنها، ولم تكن زائدة^(٢) في المعنى حُكِمَ بأنها زائدة.

ومعنى «إلى» الانتهاء، كقولك: خرج عبد الله من داره إلى المسجد، فالمسجد انتهاءً خروجه، و«مِنْ» ابتداءً.

ومعنى «في» الوعاء^(٣) كقولك: زيد في الدار، أي صارت الدار وعاءً لزيد، هذا أصله، وقد يقال على المجاز: في يد زيدٍ ضيعةٌ، أي احتوى مِلْكُهُ على الضيعةِ كاحتواءِ الوعاء على ما فيه.

ومعنى «رُبَّ» التقليل^(٤)، كقولك: رُبَّ رجلٍ يقول ذاكَ (أي قَلَّ مَنْ)^(٥) يقول ذاكَ).

وجميع هذه الحروف والظروف والأسماء التي ذكرنا، والتي في معناها مِمَّا لم نذكر متى أُضيفَ (شيء)^(٦) منها إلى شيءٍ فالثاني مجرور.

(١) نقص في «ق» .

(٢) أي لم تأت بمعنى جديد.

(٣) أي الظرفية.

(٤) هذا هو اختيار الصيري وقد أشار إلى ذلك السيوطي، قال في الهمع جـ ٢ ص ٢٥: وفي مفادها أقوال، أحدها: أنه للتقليل دائماً، وهو قول الأكثر، قال في البسيط كالحليل وسيبويه... والرَّمَّاني وابن جني والسيرافي والصيري، وانظر: الأصول جـ ١ ص ٥٠٧ - ٥٠٩، ومن النحاة من يرى أن «رُبَّ» تأتي للتكثير كثيراً، ومنهم من يرى أنها تأتي للتكثير دائماً، قال ابن هشام في المغني ص ١٣٤: «وليس معناها التقليل دائماً خلافاً للأكثرين، ولا للتكثير دائماً خلافاً لابن دُرُسْتَوَيْه وجماعة بل ترد للتكثير وللتقليل قليلاً»، وانظر: التصريح جـ ٢ ص ٧ - ١٨ والصبان على الأشموني جـ ٢ ص ٣٠٠.

(٥) زيادة في «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

فَمَا كَانَ مِنَ الْأَسْمَاءِ مُنَوَّنًا وَأُضِفَتْهُ حَذَفَتْ مِنْهُ التَّنْوِينُ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ
وَالْتَّنْوِينَ زَائِدَانِ، وَأَحَدُهُمَا يُعَاقِبُ الْآخَرَ.

وَأِنْ أُضِفَتْ أَسْمَاءٌ فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ حَذَفَتْ الْأَلْفُ وَاللَّامُ لِلْإِضَافَةِ؛ لِأَنَّ
الْأَلْفَ وَاللَّامَ لِلتَّعْرِيفِ، وَالْإِضَافَةُ تُعَرِّفُ، فَأَحَدُهُمَا يُغْنِي عَنِ الْآخَرِ إِلَّا مَا ذَكَرْنَا
فِي بَابِ «الْحَسَنِ الْوَجْهِ»؛ لِأَنَّهَا إِضَافَةٌ غَيْرُ حَقِيقِيَّةٍ، وَكَذَلِكَ إِذَا أُضِفَتْ أَسْمَاءُ
مِثْلُ أَوْ مَجْمُوعًا جَمَعَ السَّلَامَةُ حَذَفَتْ النُّونُ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ التَّنْوِينِ، فَتَقُولُ:
غَلَامًا زَيْدٍ، وَمُسْلِمًا عَمْرُو^(١).

وَلَا يَجُوزُ الْفَصْلُ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ إِلَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنَ الْكَلَامِ. فَأَمَّا فِي
الشَّعْرِ فَإِنْ سَبَّوْهُ^(٢) يُجِزُ الْفَصْلَ بِالظُّرُوفِ، وَحُرُوفِ الْجَرِّ خَاصَّةً، وَأَنْشَدَ^(٣):

كَأَخْطِ الْكِتَابِ بِكَفٍّ يَوْمًا يَهُودِيٌّ يَقَارِبُ أَوْ يُزِيلُ
أَرَادَ: بِكَفٍّ يَهُودِيٍّ يَوْمًا، فَفَصَلَ بَيْنَهَا بِالظَّرْفِ، وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:
كَأَنَّ أَصْوَاتَ مَنْ يُغَالِيهِنَّ بَنَا أَوَاخِرِ الْمَيْسِ أَصْوَاتُ الْفَرَارِيحِ^(٤)

(١) انظر: ص ٢٣٠ فيما سبق من التبصرة.

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٠.

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩١.

وانظر أيضاً: المقتضب ج ٤ ص ٣٧٧ والأصول ج ٢ ص ٢٣٦ والإيضاح العضدي ج ٢ ص ١٤٦، وشرح السيرافي ج ١
قسم ١ ص ٤٥٢ والإنصاف ص ٤٣٢، وابن يعيش ج ١ ص ١٠٣ والعيني ج ٣ ص ٤٧٠ والتصريح ج ٢ ص ٥٩، والهمع ج ٢
ص ٥٢، والدرر ج ٢ ص ٦٦ والأشموني ج ٢ ص ٣٥٨ واللسان (عجم) والضرائر ص ١٤٤، وإبراز المعاني ص ٣١٦ ومعجم
شواهد العربية ص ٢٩٥، شبه رسوم الدار بالكتاب في دقتها، وخص اليهود لأنهم أهل كتاب، وجمله يقارب بين كتابته
ويفرق تمثيلاً لتلك الآثار يتقارب بعضها ويتباعد البعض.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٩٢، ٢٩٥، ٣٤٧، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٣٦٧، والأصول ج ١ ص ٤٩٠
والخصائص ج ٢ ص ٤٠٤ وسر الصناعة ج ١ ص ١١، وشرح السيرافي ج ١ ص ١ قسم ١ ص ٤٥١ واللامات ص ١٠٩ والإنصاف
ص ٤٣٣ وشرح الحماسة للمرزوقي ص ١٠٨٢، وابن يعيش ج ١ ص ١٠٣ وج ٢ ص ١٠٨ وج ٣ ص ٧٧ والخزانة ج ٢ ص ١١٩
وديوانته ص ٩٩٦. أوغل في الأرض: أبعد فيها، يعني الإبل، و «من» للتعليل والأواخر جمع آخره وهي من الرُّحْل: عُود في
آخره ليستند إليه الراكب، والميس شجر يُتَخَذُ مِنْهُ الرُّحَالُ، والفَرَارِيحُ: جمع قُرُوج، وهو صغار الدجاج.

أراد: كَأَن أَصَوَاتٍ أَوْخَرَ الْمَيْسِ، وقال عمرو بن قَمِيئَةَ:
لَمَّا رَأَتْ سَاتِيْدَ مَا اسْتَعْبَرْتُ اللَّهُ دَرُّ الْيَوْمِ مَنْ لَامَهَا^(١)
وَأَمَّا قِرَاءَةُ مَنْ قَرَأَ: ﴿أَوْلَادَهُمْ﴾^(٢) شُرَكَائِهِمْ ﴿فَنَصَبَ﴾^(٣) «أَوْلَادَهُمْ» وتقديره قَتْلُ
شُرَكَائِهِمْ أَوْلَادَهُمْ، فلا يجوز عند/ البصريين^(٤)؛ لَأَنَّهُ فَصَّلَ بَيْنَ الْمُضَافِ وَالْمُضَافِ
إِلَيْهِ فِي غَيْرِ مَوْضِعٍ ضَرُورَةٍ، وَلَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي الشَّعْرِ عِنْدَ سَيَبَوِيهِ^(٥).
فَأَمَّا مَا أَنْشَدَ بَعْضُهُمْ^(٦) مِنْ قَوْلِهِ:

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٩١، وانظر: المقتضب ج٤ ص ٣٧٧، والأصول ج٢ ص ٢٣٥ ومجالس ثعلب
ص ١٥٢ وشرح السيرافي ج١ قسم ١ ص ٤٥٢ واللامات ص ١٠٨ والإنصاف ومجالس ثعلب ص ٤٢٢ وابن يعيش ج٢ ص ٤٦
وج٢ ص ١٩، ٢٠، ٧٧ وجه ص ٦٦ والخزانة ج٢ ص ٢٤٧ ومعجم البلدان (ساتيد ما)، وإبراز المعاني ص ٣١٦، ومعجم
شواهد العربية ص ٣٣٧ وديوانه ص ١٨٢. والضمير في «رأت» لابنته التي ذكرها في بيت سابق، و «ساتيد ما» جبل
بالهند لا ينقطع ثلجه، وذكر البغدادي أنه نهر قرب أرزن، واستعبرت: بَكَتُ.
(٢) الآية ١٣٧ من سورة الانعام.

(٣) هو ابن عامر. انظر: السبعة ص ١٠٧ وإبراز المعاني ص ٣١٥ - ٣١٩، والنشر ج٢ ص ٢٦٣، والإتحاف ص ٢٥٨،
وقد أنكر الزمخشري هذه القراءة، ورد عليه أبو حَيَّان وغيره، وقال في توجيه هذه القراءة في البحر المحيط ج٢
ص ٢٢٩: «... وقرأ ابن عامر كذلك أي بيناء» زين للمجهول ...، إلا أنه نصب «أولادهم»، وجر «شركائهم»، فصل بين
الصدر المضاف إلى الفاعل بالمفعول وهي مسألة مختلفٌ في جوازها، فجمهور البصريين ينعونها، متقدموهم ومتأخروهم،
ولا يميزون ذلك إلا في ضرورة الشعر، وبعضُ النحويين أجازها وهو الصحيح لوجودها في هذه القراءة المتواترة
المنسوبة إلى العربي الصريح المحض «ابن عامر» الآخذ القرآن عن عُثَّان بن عُفَّان قبل أن يَظْهَرَ اللحن في لسان العرب،
ولوجودها أيضاً في لسان العرب في عدة أبيات».

(٤) انظر: الإنصاف ص ٤٣١ - ٤٣٦، والبحر المحيط في الموضع السابق.

(٥) انظر: الكتاب ج١ ص ٩٠.

(٦) هو أبو الحسن الأخفش، زاده في حواشي كتاب سيبويه. انظر: الشنيري ج١ ص ٨٨.

والبيت من شواهد الفراء في معاني القرآن ج١ ص ٣٥٨، وج٢ ص ٨١، وذكر في ص ٨٢ أنه باطل، وأن الصواب: نَجَّ
القلوص أبو مزادة، وانظر: مجالس ثعلب ص ١٥٢ والخصائص ج٢ ص ٤٠٦ والإنصاف ص ٤٢٧ وابن يعيش ج٢ ص ١٩،
٢٢، وقال الزمخشري في المفصل: «وما يقع في بعض نسخ الكتاب من قوله فزججتها .. البيت، فسيبويه بريء من
عهده» وانظر أيضاً: إبراز المعاني ص ٣١٧ والبحر المحيط ج٤ ص ٢٢٩، والمقرب ج١ ص ٥٤، والخزانة ج٢ ص ٢٥١ والعيني
ج٢ ص ٤٦٨، والأثموني ج٢ ص ٢٥٧، ومعجم شواهد العربية ص ٩٩، وقال البغدادي في الخزانة: «وهذا البيت لم يعتمد
عليه متقنو كتاب سيبويه حتى قال السيرافي: لم يثبت أحد من أهل الرواية، وهو من زيادات أبي الحسن الأخفش»

فَزَجَّجْتُهَا بِمِزْجَةٍ زَجَّ الْقُلُوصَ أَبِي مَزَادَةَ

تقديره: زَجَّ أَبِي مَزَادَةَ الْقُلُوصَ، فليس معروفاً عند البصريين^(١)، ولا مشهوراً عن ثقة يُؤْخَذُ بلغته، ولا يُعْرَفُ مِنْ حَيْثُ يَصَحُّ.

فصل^(٢): واعلم أن «رُبَّ» لا تدخل إلا على النكرات، كقولك: رُبَّ رجلٍ قد رأيتُ، ورُبَّ امرأةٍ قد أكرمتُ، ورُبَّ عالمٍ^(٣) قد لقيتُ، ورُبَّ رجلٍ وأخيه، فتعطفُ «أخيه» على رجلٍ، ولا يجوز: رُبَّ أخيه، لأنه يجوز في المعطوف ما لا يجوز في المعطوف عليه، وقد تقدم هذا^(٤).

وتقول: رُبَّ رجلٍ منطلق نفسه وزيدٌ، فتؤكد الضمير الذي في «منطلق» ثم تعطف عليه «زيداً» ولا يجوز أن تجرَّ «نفسه» توكيداً لرجلٍ؛ لأنه نكرة، وتقول: رُبَّ مَنْ يقول ذاك، كأنك قلت: رُبَّ إنسانٍ يقولُ ذاك، قال الشاعر^(٥):

يَا رُبَّ مَنْ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا رُحْنٌ عَلَى بَغْضَائِهِ وَاعْتَدَيْنُ
كَأَنَّهُ قَالَ: رُبَّ إِنْسَانٍ يُبْغِضُ أَذْوَادَنَا.

= في حواشي كتاب سيبويه، وأدخله بعض النساخ حتى شرحه الأعمى، وابن خلف، زججتها: طعنتها بالزج، والزج بضم الزاي: الحديدية التي تركب في أسفل الرمح. والمزجة: الرمح القصير، والقلوص: الناقة الشابة وأبو مزادة: كنية رجل. ولم أقف على قائل هذا البيت.

(١) انظر: الإنصاف ص ٤٣١ - ٤٣٦.

(٢) في «ق»: باب «رب».

(٣) انظر: ص ١٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(٤) هو عمرو بن قبيصة.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٧٠، وانظر: المقتضب ج ١ ص ٤١، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٣١١، وابن يعيش ج ٤ ص ١١ والحياون ج ٣ ص ٣٠٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٩ وديوانه ص ١٩٦. الأذواد: جمع ذود بالفتح وهو القطيع من الإبل ما بين الثلاث إلى الثلاثين، يعني أنهم أشداء أعزاء لا يستطيع أحدٌ صدَّ إيلهم عن مرعى، قال الشنقري: «... ويُبْغِضُ في موضع الوصف لأنَّ، يقول: نحن محسودون لشرفنا وكثرة مالنا والحاسد لا ينال منا أكثر من إظهار البغضاء لنا لعزنا وامتناعنا».

وتقول: رَبِّ مِثْلِكَ، وَرَبِّ شِبْهِكَ، وَرَبِّ غَيْرِكَ؛ لأنها نكرات، ولا يجوز:
رَبِّ شَبِيهِكَ؛ لأنَّ شَبِيهَكَ معرفةٌ معناه: المعروف بِشَبِيهِكَ.
والفرق (بينه و^(١)) بين شِبْهِكَ: أَنَّ شِبْهَكَ الإضافةُ غالبَةً على لفظه؛ ووجوه
الشبه كثيرة، وشَبِيهَكَ لِيَسْتَ الإضافةُ غالبَةً على لفظه؛ فإذا أُفْرِدَ تَنَكَّرَ، وإذا
أُضِيفَ إلى معرفةٍ تعرَّفَ.

واعلم أَنَّ «رَبَّ» تُحَذَفُ وَتُجْعَلُ الواو عوضاً منه فَيَجْزُ ما بعدها على تأويل
«رَبِّ»، كما كانت عوضاً من باء القسم في قولك: والله، فتقول: وبلديةٍ قطعتُ،
ومجلسٍ حَضَرْتُ، على معنى: رَبِّ بلديةٍ، وَرَبِّ مجلسٍ، وتُسَمَّى هذه الواو «واو
رَبِّ»، كما قال رُؤبة:

وَبَلَدٍ عَامِيَةٍ أَعْمَاؤُهُ^(٢)

أَيُّ رَبِّ بَلَدِي، وقال

وَقَاتِمِ الْأَعْمَاقِ خَاوِيِ الْمُخْتَرِقِ^(٣)

أَيُّ رَبِّ بَلَدِي قَاتِمِ الْأَعْمَاقِ، والدليل على هذا أن واو العطف لا تُذَكَّرُ إلا بعد
كلام، وقوله: قَاتِمِ الْأَعْمَاقِ أَوَّلُ الْقَصِيدَةِ، وكذلك: وبلدٍ عاميةٍ أَعْمَاؤُهُ، فإذا

(١) نقص في الأصل.

(٢) وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه ج١ ص ٣٦٦ وج٢ ص ٢٩، وانظر: الإنصاف ص ٣٧٧، ٢٨١، ٥٢٩
وابن يعيش ج٢ ص ١١٨، واللسان (عمى) وفيه: «وقوله: عامية أَعْمَاؤُهُ، أراد حَتَايَةِ في العمى على حد قولهم: ليل لائل
فكأنه قال: أَعْمَاؤُهُ عامية فقدم وأخر... قال الأزهري: عامية: دَارِسَةٌ، وَأَعْمَاؤُهُ: مجاهله. بلد مجهلٌ وعمي: لَا يَهْتَدِي فيه»
وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص ٤٣٧، وديوانه ص ٢.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص ٣٠١، وانظر: الخصائص ج١ ص ٣٦٤ وج٢ ص ٢٢٨ وص ٢٢٠ والنصف
ج٢ ص ٣٠٨، وابن يعيش ج٢ ص ١١٨ وج٢ ص ٢٩، والخزانة ج١ ص ٢٨ وج٢ ص ٢٠١ والمغني ص ٢٤٢، ٣٦١ وشرح
شواهد ص ٢٥٩، ٣٦٥، والعيني ج١ ص ٢٨ والهمع ج٢ ص ٣٦ والدرر ج٢ ص ٢٨ والأشعوني ج٢ ص ٥٤، والعمدة ج٢ ص ٢٤٠
وشروح سقط الزند ص ٥٨٢، ١٥٨٧، وديوان رؤبة ص ١٠٤ ومعجم شواهد العربية ص ٥٠٤، والقائم: المغبر، والأعماق:
النواحي القاصية، والخواوي: الخالي، والمخترق: المتسع، يعني جوف الفلاة.

ذَكَرْتُ «رُبَّ» مَعَ «الواو» فقليل: وَرُبَّ بَلَدٍ، لَمْ يَحْزُنْ أَنْ يَكُونَ أَوَّلَ الْكَلَامِ؛ لِأَنَّ
الواو حِينَئِذٍ لِلْعُطْفِ.

وفي «رب» أربع^(١) لغات: «رُبَّ» مُشَدَّدَةٌ، وَ «رُبَّ» مُخَفَّفَةٌ، وَ «رُبَّ»^(٢) بالتخفيف والتسكين، وَ «رُبَّتْ» بعلامة التأنيث، والأصل «رُبَّ» بالتشديد ثم تخفف على وجهين: أحدهما: أَنْ يُحذف المتحرك، والآخر: أَنْ يُحذف الساكن، كما قال أبو كبير الهذلي:

أَزْهَيْرُ إِنْ يَشِبُّ^(٣) الْقَذَالُ فَإِنَّهُ رُبَّ هَيْضَلٍ لَجِبٍ لَفَّتْ بِهَيْضَلٍ
وَإِذَا أُدْخِلْتَ «ما» عَلَيْهَا مَنَعَتْهَا مِنْ عَمَلِ الْجُرِّ^(٤)، وَتَدْخُلُ عَلَى الْأَفْعَالِ، كما
قال الله عز وجل: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ^(٥) الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، وقال الشاعر^(٦):

رُبَّمَا تَكَرَّرَ النَّفُوسُ مِنَ الْأَمِّ رِأْلَةً فَرَجَّةٌ كَحَلِّ الْعِقَالِ

(١) ذكر السيوطي أن «رب» فيها سبع عشرة لغة، انظر: الهمع ج٢ ص ٢٥.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في الأصل: إن شاب. وهو من شواهد ابن جني في المحتسب ج٢ ص ٢٤٢، وانظر: أمالي ابن الشجري ج٢ ص ٤، ٣٠٢ والتصحيف والتحريف ص ٢٦٤، والإنصاف ص ٢٨٥، وابن يعيش ج٥ ص ١١٩ وج٥ ص ٣١، والمقرب ج١ ص ٢٠٠ والخزانة ج٤ ص ١٦٥، واللسان (هضل) ومعجم شواهد العربية ص ٣١٩، وديوان الهذليين ص ١٠٧٠. وزهير: هو ابن الشاعر، والقذال: ما بين نقرة القفا وأعلى الأذن وقد يطلق على الرأس كله، والهَيْضَلُ من معانيه كما في اللسان: الجماعة من الناس، ولَجِبَ: كثير الجَلْبَةِ مرتفع الأصوات، ولففت: جمعت، يريد أنه جمع جيشا بجيش للحرب.

(٤) في الأصل: من عمل الحروف.

(٥) الآية ٢ من سورة الحجر.

(٦) هو أمية بن أبي الصلت، وقيل: عبيد بن الأبرص، ونُسِبَ إلى غيرهما. والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٧٠، ٣٦٢، وانظر: المقنَّب ج١ ص ٤٢، وأمالي ابن الشجري ج٢ ص ٢٣٨، وابن يعيش ج٤ ص ٢ وج٥ ص ٢٠ والخزانة ج٢ ص ٥٤١ وج٤ ص ١٩٤، ولغني ص ٢٩٧، وشرح شواهد ص ٢٤٠ والشذور ص ١٣٢ والعيني ج١ ص ٤٨٤ والهمع ج١ ص ٨، ٩٢ والدرر ج١ ص ٤ و٦٩ والأشعري ج١ ص ٢٣٠ واللسان (فرج) والحيوان ج٢ ص ٤٩ والبيان والتبيين ج٢ ص ٢٦٠، ومعجم شواهد العربية ص ٢٢٢، وزيادات ديوان أمية بن أبي الصلت ص ٢٦٠، وديوان عبيد بن الأبرص ص ١١٢. والفرجة بفتح الفاء: الانفراج في الأمر، وبالضم: الشق فيما يرى ويحس، والعقال: جبل تشد به قوائم الابل. وقد روي البيت في «ق» هكذا: رُبَمَا تَجَزَع... وهي رواية فيه.

فصل^(١): واعلم أن باب «أفعل» إذا أُضِيفَ إلى شيء كان جزءاً مما أُضِيفَ إليه [٤٠ / ب] كقولك: زيد أفضلُ القومِ، وعمرو خيرُ الناس؛ فزيد من القومِ، وعمرو من الناس، ولو قلت: زيد أفضلُ الحميرِ، لم يَجْزِ، لأنه ليس من الحميرِ، ولو قلت: زيد أفضلُ الدَّوابِّ، جاز؛ لأن الدَّوابَّ تقع على الآدميين وغيرهم، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّ شَرَّ الدَّوَابِّ^(٢) عِنْدَ اللَّهِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾، ونقول: الحَزُّ أفضلُ الثيابِ؛ لأنه منها، ولو قلت: الحز أفضلُ الكتانِ، لم يَجْزِ؛ لما عَرَفْتُكَ، ونقول: زيد أفضلُ الإخوة، فهذا جائز؛ لأنه أحدُ الإخوة، فإن قلت: زيد أفضلُ إخوته لم يَجْزِ؛ لأن هذا الكلام يُوجِبُ أن يكون زيدا أخا نفسه، وهذا محال.

فإن أردت أن تضيف «أفعل» إلى شيء لا يحتمل أن يكون جزءاً منه أدخلت «مِنْ» فتقول: اليأقوت أفضلُ من الزجاج^(٣)، والحز أفضل (من)^(٤) الكتان؛ لأنك إذا أدخلت «مِنْ» بطل أن يكون الأول جزءاً من الثاني.

ولا يُثَنَّى «أفعل» (وبأبائه)^(٥)، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث، تقول: زيد أفضلُ من عمرو؛ (والزيدان أفضل من عمرو) والزيدون أفضل من عمرو، والهندات أفضل من زيد، وإنما لم يُثَنَّ، ولم يُجمع، ولم يُؤنَّث؛ لأنه بمنزلة الفعل والمصدر، تقديره: عمرو يزيد فضله على فضل زيد، فلما كان المعنى على هذا لم يُثَنَّ، ولم يُجمع، ولم يُؤنَّث، لأن المصدر المطلق لا يُثَنَّى، ولا يُجمع، ولا يُؤنَّث.

(١) في «ق»: باب «أفعل وحكه».

(٢) الآية ٥٥ من سورة الأنفال.

(٣) هذا هو بداية الوجود من النسخة «ر» ونهاية السقط الذي أشرت إليه سابقاً.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ق».

ومعنى «مِنْ» هَهُنَا: ابتداء^(١) الغاية، كأنه قال: ابتداء فضله من زيد فزاد عليه وعلى أمثاله، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل^(٢): واعلم أن ظروف الزمان خاصة تضاف إلى الجمل، ولا تُغَيَّر ألفاظها عما كانت عليه قبل الإضافة (تقول)^(٣) جئتكَ يوم عبد الله أمير، وأجيتكَ يوم تقوم، وهذا زمن أخوك سائر، ووقت يقوم زيد، ويوم يزورك بكر، فما بعد هذه الظروف من الأفعال والجمل في موضع جر بإضافتها إليه، ولولا ذلك لنوّنتها؛ لأنها متمكنة متصرفة، قال الله عز وجل: ﴿هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾^(٤)، وقال: ﴿هَذَا يَوْمٌ لَا يَنْطِقُونَ﴾.

فإن أضفتَ (ظرف)^(٥) الزمان إلى فعل ماض كان لك وجهان: إن شئتَ أعربتَه وأجريتَه على أصله، وإن شئتَ بنيته على الفتح، لأنك أضفتَه إلى غير مُعْرَب فتقول: هذا^(٦) يومَ نفع^(٧) زيداً صدقه، فتفتحه وموضعه رفع، وإن شئتَ رَفَعْتَه على ما قلنا، قال النابغة:

(١) يرى سيويه أنها للتبويض مع ابتداء الغاية الذي هو الأصل فيها، قال في الكتاب جـ ٢ ص ٣٠٧: «وكذلك هذا أفضل من زيد، إنما أراد فضله على بعض ولا يعم»، ويرى ابن مالك أنها للمجاوزة، قال ابن هشام في المغني ص ٣٢١: «وزعم ابن مالك أن «من» في نحو: زيد أفضل من عمرو للمجاوزة، وكأنه قيل: جاوز زيد عمرا في الفضل» وقال الصبان شارحا معنى التبويض عند سيويه: «يؤخذ من قول سيويه في «هو أفضل زيد»: فضله على بعض ولم يعم: أن المراد بالتبويض كون مجرورها بعضا لا التبويض المتقدم في حروف الجر»، وانظر: الصبان على الأشموني جـ ٣ ص ١٠٢.

(٢) في «ق»: باب حكم ظروف الزمان في الإضافة.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٥) الآية ٣٥ من سورة المرسلات.

(٦) زيادة في «ق».

(٧) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ٢ ص ٤٧ - ٤٨.

(٨) في الأصل: ينفع.

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ الْمَشِيبَ عَلَى الصَّبَا وَقُلْتُ: أَلَمْ أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعٌ^(١)
يُنْشَدُ بَفَتْحٍ «حِينَ»؛ لَأَنَّهُ مُضَافٌ إِلَى مَبْنِيٍّ، وَيُكْسَرُ عَلَى الْأَصْلِ، وَمِثْلُهُ فِي
الْقُرْآنِ: ﴿مِنْ خِزْيٍ^(٢) يَوْمَئِذٍ﴾، فَمِنْ كَسْرٍ^(٣) أَعْرَبَ، وَأَجْرَاهُ عَلَى أَصْلِهِ، وَمَنْ
فَتْحَ^(٤) بَنَاهُ مَعَ «إِذْ» لَأَنَّهُ غَيْرُ مَتَمَكِّنٍ.

وَتَقُولُ: رَأَيْتَكَ إِذْ عَبْدُ اللَّهِ سَائِرٌ، فَمَا بَعْدَ «إِذْ» فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِإِضَافَتِهَا إِلَيْهِ
وَهِيَ ظَرْفٌ لِلزَّمَانِ الْمَاضِي.

وَتَقُولُ: سَأَزُورُكَ إِذَا وَلِيَّ بَكْرٍ (بَغْدَاد)^(٥)، فَالْجُمْلَةُ^(٦) فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِإِضَافَةٍ
«إِذَا» إِلَيْهَا، وَهُوَ (ظَرْفٌ) لِلزَّمَانِ الْمُسْتَقْبَلِ.
وَأَمَّا حَيْثُ: فَهُوَ ظَرْفٌ مَكَانٍ، وَيُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ؛ لَأَنَّهُ أَشْبَهَ «إِذْ»؛
لِإِبْهَامِهِ^(٨) فِي الْمَكَانِ كِلَاهِمَا «إِذْ» فِي الزَّمَانِ، فَتَقُولُ: رَأَيْتَكَ حَيْثُ زَيْدٌ قَائِمٌ
وَأَكْرَمَكَ حَيْثُ يَقُومُ زَيْدٌ.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٣٦٩، وانظر: الأصول ج١ ص ٣٣٥، والإيضاح في علل النحو ص ١١٤،
والمُنْصَف ج١ ص ٥٨، وأسالي ابن الشجري ج١ ص ٤٦ وج٢ ص ١٣٢، ٢٦٤، وابن يعيش ج٢ ص ١٦ وص ٨١ وج٤
ص ٩١ والإنصاف ص ٢٩٢ والمقرب ج١ ص ٢٩٠ والخزانة ج٢ ص ١٥١ والشذور ص ٧٨ والمغني ص ٢٩٨، والعيني ج٢
ص ٤٠٦ وج٤ ص ٢٥٧ والتصريح ج٢ ص ٤٢ والهمع ج١ ص ٢١٨ والدرر ج١ ص ١٨٧، والأشْمُونِي ج٢ ص ٣٤٣ ومعجم
شواهد العربية ص ٢٢٢، وديوانه ص ٤٤. الوازع: الناهي الزاجر، وإسناده إلى المشيب مجاز.

(٢) الآية ٦٦ من سورة هود.

(٣) وم: ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر وعاصم وحمزة.

(٤) وم: نافع والكسائي، وأبو جعفر، قال أبو حيان: «وهي فتحة بناء؛ لإضافته إلى «إِذْ» وهو غير متمكن»
انظر: السبعة ص ٣٣٦ والنشر ج٢ ص ٢٨٧، والبحر المحيط ج٥ ص ٢٤٠ والإتحاف ص ٣٠٧ وإبراز المعاني ص ٣٤٨.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ق»: فما بعد «إِذَا».

(٧) نقص في «ر» و «ق».

(٨) في «ر»: فإِبهامه في المكان، وفي «ق»: لَأَنَّهُ أَشْبَهَ إِذْ فِي إِبهامه في المكان.

فأما قراءة من قرأ ﴿هَذَا يَوْمَ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ بفتح اليوم^(١) فليس فتحه للبناء، ولكنه منصوب على الظرف^(٢) / كأنه قال: هذا الذي ذكرناه يكون يوم ينفع الصادقين صدقهم، أو يحدث، أو يستقر، أو ما أشبه ذلك.

والفرق بين القراءتين في الرفع والنصب: أن من رفع فقد أشار بهذا إلى اليوم، ومن نصب فقد أشار إلى ما يحدث في اليوم، فوجب أن يُنصب؛ لأنه ظرف.

ولا يُضاف شيء من ظروف المكان إلى الجمل إلا «حيث» كما ذكرنا، وإنما خصّ الزمان بذلك؛ لأن الفعل يدلّ عليه بصيغته، ولا يدلّ على المكان إلا بمعناه دون صيغته، فكان^(٣) ما يدلّ عليه بصيغته أشدّ اختصاصاً به مما يدلّ عليه بتأويل، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن الإضافة تكون في الكلام بمعنيين:

أحدهما: بمعنى اللام، ويُراد به الملك والاستحقاق.

والآخر: بمعنى «من» ويُراد به الجنس.

(١) الآية ١١٩ من سورة المائدة.

(٢) هو نافع ووافقه في فتح الميم ابن مُحِصِّن، والرفع قراءة الجمهور. انظر: السبعة ص ٢٥٠، والتيسير ص ١٠١،

والبحر المحيط ج ٤ ص ٦٢، والإتحاف ص ٢٤٣.

(٣) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ج ٢ ص ٢٤٧: «فأما من رفع «اليوم» فعلى خبر هذا اليوم، قال الله: اليوم ذو منفعة صدق الصادقين، ومن نصب فعلى أن يوم منصوب على الظرف» وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٤ ص ٦٣: «...وقرأ نافع هذا يوم بفتح الميم، وخرجه الكوفيون على أنه مبني خبر لهذا، وبني لإضافته إلى الجملة الفعلية، وهم لا يشترطون كون الفعل مبنياً في بناء الظرف المضاف إلى الجملة، فعلى قولهم تتحد القراءتان في المعنى، وقال البصريون: شرط هذا البناء إذا أضيف الظرف إلى الجملة الفعلية أن يكون مُصَدِّراً بفعلٍ مبني؛ لأنه لا يشري إليه البناء إلا من المبني الذي أضيف إليه.... فعلى قول البصريين هو معرب لامبني».

(٤) في الأصل: فكان.

فما كان بمعنى اللام فهو: أَنْ يُضَافَ الاسمُ إلى اسمٍ لا تجوز العبارة بأحدهما عن الآخر كقولك: دارٌ زيدٍ، وعَبْدٌ عمروٍ، والتقدير: دارٌ لزيدٍ، وَعَبْدٌ لِعَمْرٍو، ألا ترى أنه لا يجوز أَنْ تُعَبَّرَ عن زيدٍ بالدار ولا عن الدار بزيد؟ وكذلك لا تَصِحُّ العبارة عن العبد بعمرو ولا عن عمرو بالعبد، لا تقول: هذا عمرو، وأنت تشير إلى عبده إذا لم يكن مُسَمًّى بعمرو، ولا هذا زيد، وأنت تشير إلى الدار.

وأما ما كان بمعنى «مِنْ» فَأَنْ تُضِيفَ الاسمَ إلى اسمٍ تجوزُ العبارة عن أحدهما بالآخر كقولك: خاتِمٌ حديدٍ، وَثوبٌ خَزٌّ، والتقدير: خاتِمٌ مِنْ حديدٍ، وَثوبٌ مِنْ خَزٍّ، لأنك لم تُرِدْ أَنَّ الخاتِمَ هو الحديدُ كُلُّه، ولا أَنَّ الثوبَ هو الخَزُّ كُلُّه، ولكنك أردت أنه خاتِمٌ من هذا الجنس (وِثوبٌ من^(١) هذا الجنس) ، ويجوز أن تشير إلى الخاتم فتقول: هذا حديدٌ، وإلى الثوب فتقول: هَذَا خَزٌّ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) نقص في «ر» .

بَابُ الْحَالِ

الحال لا تكون إلا نكرة؛ لأنها زيادة في الفائدة، والفائدة في الخبر نكرة؛ لأنه لو كان معرفة لم يَسْتَفِدْهُ المحاطب، ألا ترى أنك لو أخبرت الإنسان بما يعلمه لم تكن فيه فائدة؟ وإنما الفائدة أن تُخْبِرَ بِمَا لَا يَعْلَمُ.

ولا تكون الحال إلا منصوبة؛ لأنَّ الاسم الذي منه الحال (قد)^(١) حيز بينه وبين ما يعمل فيه غير النصب، ألا ترى أنك إذا قلت: جاءني زيدٌ ركباً، فزيد قد حيز بين «جاءني» و (بين)^(٢) «راكب»؛ لأنه ارتفع به، وجاء «راكب» بعد تمام الفعل بفاعله، واستغنى الكلام عنه؟ فلا بُدَّ من نصبه.

ولا بد للحال من عامل يعمل فيها، والعامل فيها على ضربين: أحدهما: فِعْلٌ مُتَصَرِّفٌ، والآخر: معنى فعل.

فإذا كان فعلاً متصرفاً جاز تقديم الحال، وتأخيرها، كقولك: جاءني ركباً زيدٌ، وماشياً سار زيدٌ.

فإذا كان غير فعل لم تتقدم الحال، كقولك: هذا زيدٌ مقبلاً، وفي الدار زيدٌ قائماً، فلا تُقَدِّمُ الحال؛ لأنَّ العاملَ غيرَ فعلٍ.

وتقول: مررت بزيدٍ ركباً؛ ومَرَرْتُ ركباً بزيد؛ إن جعلته حالاً منك (جاز)^(٣)، وإن جعلته حالاً من زيد لم يجوز تقديمه؛ لأنَّ ما عملت فيه الباء

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

لا يجوز تقديمه؛ لأن التقديم والتأخير إنما يجوز فيما يَتَصَرَّفُ في نفسه، كقولك:
[٤١ / ب] قام، يقوم، وسيقوم، وما / لم يَتَصَرَّفُ في نفسه لا يَتَصَرَّفُ في معموله.

واعلم أن الحال جَقُّها أن تكون من المعرفة (و) ^(١) كل ما جاز أن يكون صفةً للنكرة، فهو حال من المعرفة، كقولك: مررت بزيد قائماً؛ ومررت بزيد يضربُ عمراً، ومررت بزيد في الدار، ومررت بزيد غلاماً منطلقاً؛ لأن هذا كله يكون صفة للنكرة كما قَدَّمنا ^(٢)، ولا تحسن الحال من النكرة؛ لأن المعنى في صفته، والحال منه واحدٌ، إذا قلت: جاءني رجل ضاحكٌ (وضاحكاً) ^(٣)، فكان حملُه على الصفة، وإتباعُه الأوَّلَ في إعرابه أحسن من قطعه عنه، وإنما كان المعنى فيها واحداً؛ لأنك إذا قلت: جاءني رجلٌ ضاحكٌ، على الصفة فليس يجب أن يكون في وقت إخبارك عنه ضاحكاً، وكذلك إذا نصبته على الحال فقلت: ضاحكاً، فَلَمَّا لم يكن بينهما فرق في وقت الإخبار، كان حملُه على الصفة أحسنَ لِمَا يَبَيَّنُ، وليس المعرفة كذلك؛ لأنك إذا قلت: جاءني زيدٌ الضاحكُ، فهو في وقت إخبارك عنه ضاحكٌ؛ لأنك إنما وصفته به لتَبَيَّنَ بهذه الصفة من غيره، فإذا قلت: جاءني زيد ضاحكاً، لم يجب أن يكون في وقت الخبر ضاحكاً، فَلَمَّا كان بين المعرفة والنكرة هذا الفرقُ في المعنى، وجب أن تكون المعرفة أحقَّ بالحال، والنكرة أحقَّ بالصفة.

فإذا قُدِّمَتْ صفة النكرة خرجتُ من أن تكون صفةً فنَصِبْتُ (على) ^(٤)
الحال) ؛ لأنه قد كان يجوز الحال من النكرة على ضَعْفٍ و (إن) ^(٥) كان الوجه

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر ص ١٧٣ فيما سبق من التبصرة.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ق» .

الصِّفَّةُ، فَلَمَّا تَقَدَّمَتْ بَطَلَ مَعْنَى الصِّفَّةِ، وَقَوَّيْتَ الْحَالَ، فَتَقُولُ: جَاءَنِي ضَاحِكًا رَجُلٌ، وَسَارَ ظَرِيفًا غَلَامٌ، كَمَا قَالَ كَثِيرٌ:

لِمَيَّةٍ مُوحِشًا طَلَّلَ قَدِيمٌ^(١)

و (قال آخر)^(٢) أنشده سيبويه^(٣):

وَبِالْجُسْمِ مَنِيٌّ يَنِينًا قَدْ عَلِمْتِهِ شُحُوبًا وَإِنْ تَسْتَشْهَدِي الْعَيْنَ تَشْهَدِ

قال سيبويه: (و)^(٤) هذا الكلام أكثر ما يكون في الشعر، وأقل ما يكون في الكلام، يعني أن الضرورة تدعو الشاعر إلى تقديم صفة النكرة عليها، فإذا قدّمها نصبها، وليس في الكلام ضرورة إلى تقديمها.

واعلم أن المصادر تكون أحوالاً، كقولك: جاءني زيد مَشِيًّا، أي ماشياً، وَمَنَعَ سيبويه^(٥) أن يُقال: جاءني زيد سرعةً، بمعنى مسرعاً؛ لأنَّ المَصْدَرَ الذي وقع موقع الحال هو شيء وقع في غير موضعه، فلا يجوز القياس عليه، ولكن يُتَكَلَّمُ بما تَكَلَّمَتْ به العرب، وأبو العباس يميز (القياس)^(٦) (عليه)^(٧) في (كل)^(٨)

(١) هذا صدر البيت، وعجزه:

غفاه كل أسخَمَ مستديم

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٧٦، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ٦٢، ص ٦٤ والخزانة ج ١ ص ٥٣١، والتصريح ج ١ ص ٢٧٥، ومعجم شواهد العربية ص ٢٥٢، وملحق ديوانه ص ٥٣٦ والشاهد فيه: تقديم موحش على الطلل، ونصبه على الحال، وقد كان «موحش» قبل التقديم صفة لطلل، إذ كان الأصل: لِمَيَّةٍ طَلَّلَ موحشًا.

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٧٦.

وهو من أبيات سيبويه المجهولة القائل، وانظر أيضاً: الميني ج ٢ ص ١٤٧ والأشموني ج ٢ ص ٢٢٣، ومعجم شواهد العربية ص ١١٤.

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٨٦.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في الأصل وفي «ر».

ما كان الفعل دالاً عليه، فيجيز^(١): أتانا زيد بسرعة، (أي^(٢) مسرعاً) ، وأتانا ببطئاً، أي مُبْطِئاً؛ لأن الإتيان يكون على أَحَدِ هذين الوصفين، وإقامة المصدر مُقَام الحال كثيرة في كلام العرب كقولك: قتلته صبراً، وَلَقِيْتُهُ كِفاحاً، وكَلَّمْتُهُ شفاهاً، أي قتلته مصوراً^(٣)، أي محبوساً، ولقيته مكافحاً، أي مُوَاجِهاً وكَلَّمْتُهُ مشافهاً.

وتقول: كَلَّمْتُهُ فَاهَ إِلَى فِيٍّ، وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: فُوهَ إِلَى فِيٍّ.

فأما النصب: فالبصريون^(٤) يجعلون «فاه إلى فيٍّ» في موضع «مُشَافِهَةً» ، ومعناه مشافهاً، وينصبونه؛ لأنه وقع موقع منصوب، والعامل فيه «كَلَّمْتُهُ» [٤٢ / ١] المذكور، والكوفيون^(٥): يُضْمَرُونَ / بعد «كَلَّمْتُهُ» ما ينصب «فاه إلى فيٍّ» فتقديره عندهم: كَلَّمْتُهُ جَاعِلاً فَاهَ إِلَى فِيٍّ، ولو جاز هذا التقدير لجاز أن تقول: كَلَّمْتُهُ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِهِ، ويده في يدي تريد: كَلَّمْتُهُ جَاعِلاً وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِهِ، وجاعلاً يده في يدي، وهذا لم يقله أحد.

(١) انظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤، ص ٢٦٩ وج ٤ ص ٢١٢، وانظر اختلاف النحاة في النقل عن المبرد في

حاشية المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في المقتضب ج ٣ ص ٢٣٤ «... وذلك قولهم: قتلته صبراً، إما تأويله: صابراً أو مُصْبِراً» وفي اللسان (صبر) : «والصبر: نصب الإنسان للقتل فهو مصبور... وأصل الصبر: الحبس، وكل من حبس شيئاً فقد صَبَرَهُ، ومنه الحديث نهي عن المَصْبُورَةِ... والمصبورة التي نُهي عنها هي المحبوسة على الموت» هذا وقياس اسم المفعول من الثلاثي مفعول، وعلى هذا فقولهم: مُصْبِرٌ لَيْسَ بقياس كقول الشاعر: من نسج داود مُصْتَرِداً.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٩٥ والمقتضب ج ٣ ص ٢٣٦، وابن يعيش ج ٢ ص ٦١ والرضي على الكافية

ج ١ ص ٢١١.

(٥) في ابن يعيش ج ٢ ص ٦١: «.. هذا مذهب أكثر أصحابنا البصريين، والكوفيون ينصبون «فاه إلى فيٍّ» بإضمار «جاعلاً» أو «ملاصقاً» كأنه قال: كَلَّمْتُهُ جَاعِلاً فَاهَ إِلَى فِيٍّ، أو ملاصقاً فاه إلى فيٍّ، والمذهب الأول، وهو رأي سيبويه، إذ لو كان بإضمار «جاعلاً» لما كان من الشاذ الذي لا يقاس عليه غيره ولجاز أن تقول: كَلَّمْتُهُ وَجْهَهُ إِلَى وَجْهِهِ، وعينه إلى عيني وأشباه ذلك، وفي امتناعه دليل على ما قلناه» .

وأما الرفع فجائز^(١) ومعناه: كلمته وفوه^(٢) إلى فيّ، وهذه واو الحال، وإن شئت حذفتها والمعنى عليها، وإن شئت ذكرتها، كما تقول: رأيت زيدا أبوه قائمًا، أي وأبوه قائم.

وتقول: البُرُّ أرخص ما يكون قفيزان، فالْبُرُّ مبتدأ، وأرخص ما يكون مبتدأ ثان، و «قفيزان» خبر المبتدأ الثاني، والجملة خبر الأول، والراجع إليه محذوف، تقديره قفيزان منه فحذف؛ لدلالة المعنى عليه، و «ما» مع «يكون» في تقدير المصدر، تقديره: أرخص كونه، أي أرخص أحواله، والحال محذوفة يدل عليها الكلام تقديره: البُرُّ أرخص ما يكون^(٣) مُسَعَّرًا قفيزان أي أرخص ما يكون^(٤) في (حال) تسعيره، والسَّعْرُ يحذف من هذا وما أشبهه لدلالة المعنى عليه، قال عمرو بن مَعْدِي كَرَب:

الْحَرْبُ أَوَّلُ مَا تَكُونُ فُتَيَّةٌ تَسْعَى بِزَيْنَتِهَا لِكُلِّ جَهُولٍ^(٥)

ففي هذا البيت أربعة أوجه:

نصب «أول» و «فُتَيَّة» ، ورفعها، ونصب «فُتَيَّة» ورفع «أول» ، ونصب «أول» ورفع «فُتَيَّة» .

(١) في الخزانة ج ١ ص ٥٢٧: «قال أبو حيان في الارتشاف: قال الفراء: أكثر كلام العرب كلمته فاه إلى فيّ بالنصب، والرفع صحيح» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ١٩٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٦١.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في الأصل وفي «ر».

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٠٠، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٢٥١، وشروح سقط الزند ص ١٦٧٨، وشرح حاشية أبي تمام للرمزوقي ص ٢٥٢، وص ٣٦٨، وص ٤٠٨، واللسان (خدع) ، فُتَيَّة: تصغير فتاة، يعني أنها تبدأ صغيرة ثم يشتد أوازها، والمراد بقوله: تسعى بزینتها أنها تخدع أهلها.

فمن نصبها جميعاً جعل «الحرب» رفعاً بالابتداء، و «تسعى» خبر الابتداء، و «أول» منصوب على الظرف، والعامل فيه «تسعى» كأنه قال: تسعى في أول ما تكون ثم حذف «في» ونصب «أول» ، و «فَتَيَّة» نصب على خبر تكون. والرفع فيها (جميعاً)^(١) أن تكون «الحرب» مبتدأ و «أول ما تكون» مبتدأ ثان، و «فَتَيَّة» خبر أول، وفي «تكون» ضمير يرجع إلى الحرب.

وأما نصب «أول» ورفع «فَتَيَّة» فالحرب رفع بالابتداء، و «فَتَيَّة» خبره و «أول ما تكون» ظرف، كأنه قال: الحرب فَتَيَّة في أول ما تكون، ومن رفع «أول» ونصب «فَتَيَّة» جعل «أول» بدلاً من «الحرب» ونصب «فَتَيَّة» على الحال بتقدير: إذا كانت فَتَيَّة، كما تقول: عبّد الله أحسن ما يكون راكباً، فعبد الله مبتدأ، و «أحسن ما يكون» بدل منه، و «ما» مع «يكون» في تقدير المصدر، تقديره: أحسن كونه، وفي «تكون» ضمير فلا تحتاج إلى خبر لأنها «تكون» التامة بمعنى تحدث، وخبر «أحسن» محذوف تقديره: إذا كان راكباً، و «راكب» حال، وليس بخبر «كان» المضرة، لأن كان المضرة في تقدير «حدث» و «وقع» أيضاً، وهذا الكلام تام من جهة اللفظ لا من جهة المعنى، ووجه تمامه: أنه قد حصل مبتدأ وخبره، فالمبتدأ وخبره يتم بهما الكلام، فجاز أن يجعل «راكباً» حالاً، حملاً على اللفظ، لا على المعنى، فلو كان راكباً خبر «كان» المضرة، لجاز أن يكون معرفة، فكنت تقول: عبّد الله أحسن ما يكون الراكب: لأن خبر «كان» يكون معرفة ويكون نكرة، فلمّا لم يكن هذا إلا نكرة، علّم أنه حال وليس بخبر قال سيبويه^(٢): وتقول: عهدي به قائماً، وعلمي به ذا مال، فتنبه

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٢٠٨ .

على أنه حال، وتأويل هذا: أن «عهدي» و «علمي» مبتدآن، و «به» الخبر،
والباء في موضع نصب / بالاستقرار كأنك قلت: عهدي مُسْتَقَرٌّ به، وعلمي [٤٢ / ب]
مُسْتَقَرٌّ به، كما تقول: زيدٌ بالبصرة مقيماً (أي مُسْتَقَرٌّ^(١) بالبصرة) ، فالكلام تام
على هذا، فإذا تم الكلام به وجبَ نصب ما بعده على الحال، فاعرف ذلك إن
شاء الله تعالى.

(١) نقص في الأصل.

بَابُ الظَّرُوفِ

اعلم أن الظروف تنقسم قسمين: أحدهما: ظرف مكان، والآخر: ظرف زمان، فظرف المكان: ما كان في أحد أقطار الشيء، وهو ستة: يمين، وشمال، ووراء، وتحت، وفوق، وما كان بمعناها، كخلف، وأمام (وأسفل^(١) وأعلى) وما أشبه ذلك.

واعلم أن ظروف المكان تنقسم قسمين: أحدهما: مبهم، والآخر: مختص، فالمبهم نحو ما ذكرنا، ويتعدى الفعل إليه بغير حرف الجر، والفعل المتعدي إليه على ضربين: -

أحدهما: فعل يُسْتَعْمَلُ مَظْهَرًا، ومضمرًا، والآخر: الاستقرار، ولا يُسْتَعْمَلُ إلا مضمرًا.

فما يَنْتَصِبُ بالفعل المظهر والمضمر نحو: قدم زيد يوم الجمعة، وتُضْمَرُ مثل هذا الفعل إذا كان في الكلام دليل عليه، فتقول: خيرَ مقدّم اليوم، تقديره: قَدِمْتَ خَيْرَ مَقْدَمِ الْيَوْمِ.

وأما الاستقرار فنحو قولك: زيدٌ خلفك، وزيدٌ أمامك، وزيدٌ فوقك وتحتك، وقبالتك، ومكانك، وموضعك، فهذا كله وما أشبهه بتقدير: زيدٌ استقر خلفك، واستقر أمامك، وكذلك هو شرقي كذا، وغربيه، وقبليّه، قال جرير:

(١) زيادة في «ق» .

هَبْتُ شمالاً فذكرى ما ذَكُرْتُمْ أَصْلُ^(١) الصَّفَاةِ الَّتِي شَرَقِيَّ حَوْرَانَا
 أَيِ الَّتِي اسْتَقَرَّتْ «شَرَقِيَّ حَوْرَانَا» وَكُلَّ ظَرْفٍ مَنْصُوبٍ فَلَا يَخْلُو الْعَامِلُ فِيهِ
 مِمَّا ذَكَرْنَا.

وَأَمَّا الظَرْفُ الْمُخْتَصُّ: فَهُوَ مَا كَانَ مِنَ الْأَمَاكِنِ لَهُ بَنِيَّةٌ وَهَيْئَةٌ يَتَمَيَّزُ بِهَا مِنْ
 غَيْرِهِ نَحْوُ «الْمَسْجِدِ» وَ«الدَّارِ» وَ«السُّوقِ» وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ، فَهَذَا الضَرْبُ مِنَ
 الظُّرُوفِ لَا يَتَعَدَّى الْفِعْلَ إِلَيْهِ مُظْهِراً، وَلَا مُضْمِراً إِلَّا بِحَرْفِ الْجَرِّ، تَقُولُ: قَتُّ
 فِي الْمَسْجِدِ، وَجَلَسْتُ فِي السُّوقِ، وَأَقَمْتُ فِي الدَّارِ،^(٢) وَلَا يَجُوزُ قُمْتُ الْمَسْجِدَ،
 وَجَلَسْتُ السُّوقَ، وَأَقَمْتُ الدَّارَ^(٣)، وَكَذَلِكَ إِنْ أَعْلَمْتَ فِيهِ الْاسْتِقْرَارَ نَحْوُ: زَيْدٌ
 فِي الدَّارِ، وَعَمْرُو فِي السُّوقِ، وَأَخْوَكُ فِي السُّطْحِ بِتَقْدِيرٍ: اسْتَقَرَّ فِي هَذِهِ
 الْأَمْكَنَةِ.

وَأَمَّا ظُرُوفُ الزَّمَانِ: فَمَا جَازَ عَلَيْهِ الْإِتِّقَالُ وَالتَّقْضِيُّ نَحْوُ: الْيَوْمَ، وَاللَّيْلَةَ،
 وَالسَّاعَةَ، وَالْغَدَاةَ، وَالْعَشِيَّ، وَهُوَ أَيْضاً فِيهِ خَاصٌّ، وَعَامٌّ؛ فَالْخَاصُّ نَحْوُ
 مَا ذَكَرْنَا، وَالْعَامُّ نَحْوُ وَقْتُ، وَزَمَانٍ.

وَالْفِعْلُ يَتَعَدَّى إِلَى ظُرُوفِ الزَّمَانِ خَاصَّهَا وَعَامَّهَا مِنْ غَيْرِ تَوْسِطِ حَرْفِ
 الْجَرِّ؛ لِدَلَالَتِهِ عَلَيْهَا، وَتَغْيِيرُ صِيغَتِهِ مِنْ أَجْلِهَا، تَقُولُ: سَرْتُ الْيَوْمَ، وَقَمْتُ يَوْمَ
 الْجُمُعَةِ، وَأَجِئْتُكَ السَّاعَةَ، وَرَأَيْتُكَ وَقْتًا، وَكَلَمْتُكَ غَدَاةً.

فصل: وَالظُّرُوفُ تَنْقَسِمُ قِسْمَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مُمْكِنٌ، وَالْآخَرُ: غَيْرُ مُمْكِنٍ.

(١) فِي «ق»: عِنْدَ الصَّفَاةِ.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ١١٣ وَص ٢٠١ وَانْظُرْ: دِيَوَانَهُ ص ١٦٥. حَوْرَانُ بَفَتْحِ الْحَاءِ بَلَدٌ بِالشَّامِ،
 وَالضَّمِيرُ فِي «هَبْتُ» لِلرِّيحِ لِدَلَالَةِ «الشَّمَالِ» عَلَيْهَا، وَ«مَا» فِي «مَا ذَكَرْتُمْ» زَائِدَةٌ مُؤَكِّدَةٌ أَيِ ذَكَرْتُمْ ذِكْرِي، وَالصَّفَاةُ:
 الصَّخْرَةُ الْمَلْسَاءُ.

(٢-٣) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

فالمتمكّن: يتصرف بوجوه الإعراب، فتدخل عليه العوامل، فتنقله من إعراب إلى إعراب كقولك: طاب مكانك، واتسع موضعك، وإن يومك مبارك، وساعتك طيبة.

[٤٣ / ١] وأما غير المتمكن: فإعرابه النصب، والجر، ولا / تدخل عليه من حروف الجر إلا «من» في غالب الأمر نحو: جئت من قبلك، ومن بعدك، وسرت من عندك، وقدمت قبلك، وبعدك، وأقمت عندك.

وتقول: سير بزيد فرسخان، قترفع «فرسخين»؛ لأنه متمكن، ولا يجوز: سير بزيد عندك^(١) بالرفع؛ لأنه غير متمكن، وإنما لم يتمكن؛ لأنه ليس بمكان محصور. وكذلك: سير به اليوم فترفع؛ لأنه متمكن، ولا يجوز: سير به قبلك وبعدك بالرفع؛ لأنها غير متمكنين، وإنما لم يتمكنّا؛ لأنها ليسا باسمين لشيء من الأوقات كيوم وليلة وساعة، وإنما يدلان على التقديم والتأخير فقط؛ فلذلك لم يتمكنّا.

وتقول: سير عليه عشاءً وصباحاً ومساءً، وبُعِيدَاتِ بَيْنَ، وذات مرة، ولا يجوز رفع شيء من هذه؛ لأنها غير متمكنة، وإنما لم يتمكن «عشاءً» و «صباحاً» و «مساءً»؛ لأنك إذا قلت: أنا أزورك عشاءً، وصباحاً، ومساءً، لم يذهب به الوهم إلا إلى صباح يومك، ومساءه، وعشاءه، فلما كانت هذه الأسماء تدلّ على أوقات بأعيانها من غير أن تكون أسماء أعلاماً لهذه الأوقات بعد^(٢) تمكنها؛ لتضمنها ما ليس لها في أصل موضوعها.

وأما «ذات مرة»: فليست من أسماء الزمان، ألا ترى أنك إذا قلت:

(١) في الأصل: غيرك.

(٢) في «ق»: نقص تمكنها.

ضربتُكَ مرَّةً أو مرتين، فإنما تريد: ضَرَبْتُكَ ضَرْبَةً، أو ضَرَبْتَيْنِ، فَلَمَّا اسْتُعْمِلَتْ في أسماء الزمان - وليست منها - ضَعُفَتْ فلم تَتِمَّكُنْ.

وأما «بُعِيدَاتِ يَتْنِ»: فَبُعِيدَاتِ تَصْغِيرُ «بعد»، وجمعه، وقد بينّا أن «بَعْدُ» و «قَبْلُ» غير مُتَمَكِّنَيْنِ، فلما لم يحز أن يقال: سِيرَ قَبْلُكَ، وبعْدُكَ بالرفع، فكذلك لم يحز في مُصَغَّرِهِ أن يُرْفَعَ.

و «ذات يوم»، و «ذات ليلة» بمنزلة «ذات مرَّة» في أنه غير متمكن، تقول: سير عليه ذات ليلة، وذات يوم.

وكذلك: سِيرَ عَلَيْهِ ذَا صَبَاحٍ، كقولك: سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ (وَأَتَتْ^(١) ذَاتَ يَوْمٍ، واليوم، فذكر أنه أراد ذات نفس يوم، أو حال يوم، قال امرؤ القيس^(٢)):

صَبَّحْتُهَا الْحَيَّ ذَا صَبَاحٍ فَكَانَ أَشَقَاهُمْ الرِّجَالُ

و^(١) لا يُرْفَع؛ لَأنَّه لا يَتِمَّكُنْ في جَمِيعِ لُغَةِ الْعَرَبِ، إِلَّا فِي لُغَةِ «خَثْعَمٍ»^(٣) فَإِنَّهُمْ يَجْرُونَهُ مُجْرَى الْمُتِمَّكِنِ فَيَقُولُونَ: سِيرَ عَلَيْهِ ذَاتُ مَرَّةٍ، وَذَاتُ يَوْمٍ، وَذَاتُ لَيْلَةٍ، بِالرَّفْعِ وَلَا يَعْتَدُونَ بِالْإِثْهَامِ الَّذِي فِيهِ، قَالَ رَجُلٌ مِنْ خَثْعَمٍ^(٤)، أَنَشَدَهُ سَبِيوِيَه:

(١-١) نقص في الأصل و «ر» .

(٢) انظر: ديوان امرئ القيس ص ١٩٣، ورواية الشطر الأول فيه هكذا:

صَبَّحْتُهَا الْحَيَّ فِي غَدَاةٍ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، ولم أعر على من استشهد به في كتب النحو المتداولة.

(٣) في كتاب سبويه ج ١ ص ١١٥: «و «ذو صباح» بمنزلة «ذات مرَّة» تقول: سير عليه ذا صباح، أخبرنا بذلك

يونس عن العرب، إلا أنه قد جاء في لغة الخثعم مفارقاً لذات مرَّة، وذات ليلة، وأما الجيدة العربية فأن تكون بمنزلتها» .

(٤) هو أنس بن مدركة الخثعمي كما في الخزائن ج ١ ص ٤٧٦ وابن يعيش ج ٣ ص ١٢ والدرر اللوامع ج ١ =

عَزَمْتُ عَلَى إِقَامَةِ ذِي صَبَاحٍ لَأَمْرِ مَا يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ

فهذا بمنزلة قولك: عزمتُ على إقامة يومٍ، فعلى هذه اللغة يجوز الرفع.

وإنما يجوز الرفع من الظروف فيما يُستعمل اسماً، وظرفاً نحو اليوم، والشهر والمكان، والموضع، وما أشبه ذلك، تقول: الغداة باردة، والشهر مبارك، والمكان واسع، والموضع مُسْتَوٍ، فترفعها؛ لأنك جعلتها اسماً، وأخبرت عنها، كما تخبر عن زيد وعمرو.

وتقول: سرتُ اليومَ ميلاً، فإن قَدِّمْتَ اليومَ، وكنيتَ عنه وقد جعلته ظرفاً قلت: اليومُ سِرْتُ فيه ميلاً.

فإن كنيتَ عنه (وهو)^(١) غير ظرف، ولكن على أَنَّهُ مفعول (به)^(٢) قلت: اليومُ سرتهُ ميلاً، وكذلك إن كنيت عن الميل تقول: الميلُ سرتهُ اليومَ، وسرت فيه اليومَ، كما أنشد سيبويه^(٣):

[٤٣ / ب] ويومٍ شهدناه سُلَيْماً وعامِراً
قليلٍ سوى الطَّعْنِ النَّهَالِ نوافِلُهُ

= ص ١٦٨، والروض الأنف للسبيلي ج ١ ص ٢٢٠.

والبيت من شواهد الكتاب ج ١ ص ١١٦، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٤ ص ٣٤٥، والخصائص ج ٣ ص ٣٢ وأما ابن الشجري ج ١ ص ١٨٦ والمقرب ج ١ ص ١٥٠ وج ٢ ص ٥٤٥ والهمع ج ١ ص ١٩٧ والخصص ج ١٣ ص ٢٢١، واللسان (صبح) وقال ابن جني في الخصائص: «ما مجرورة الموضع لأنها وصف لأمر، أي لأمر مُعتد أو مؤثر يُسَوِّدُ مَنْ يُسَوِّدُ» يريد الشاعر أَنَّهُ عَزَمَ على أَن يَقِمَ صباحاً ويؤخر الغارة على العدو إلى أَن يَغْلُوَ النهار، ثقةً منه بقوته وانتصاره عليهم، والشاهد فيه: جر «ذي صباح» بالإضافة اتساعاً، والوجه الظرفية.

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٩٠، ونسبه سيبويه والشتري إلى رجل من بني عامر. وفي «ق»: ويوما، وهكذا رواة المبرد في الكامل، وابن هشام في المغني. وانظر أيضاً: المقتضب ج ٣ ص ١٠٥، والكامل ص ٢١، وأما ابن الشجري ج ١ ص ٦ وص ١٨٦، وابن يعش ج ٢ ص ٤٥ وص ٤٦ والمقرب ج ١ ص ١٤٧ والمغني ص ٥٠٣ والهمع ج ١ ص ٢٠٣، والدرر ج ١ ص ١٧٢، وسليم وعامر: قبيلتان من قَيْسِ عَيْلان، والطعن: جمع طُعنة، والنهال: المرتوية بالدم، جمع نَهْلٍ، ونَهْلٌ جمع ناهل كخدم وخادم، وحرس وحارس.

فقال: شهدناه؛ لأنه جَعَلَهُ مفعولا غير ظرف، فلو جُعِلَ ظرفا لقليل: شهدنا فيه.

واعلم أن ظروف الزمان لا تكون أخبارا عن الجثث، ولكنها تكون أخبارا عن المصادر كقولك: قدومك غداً، وسيرك اليوم، وخروجك عشيّة، قال النابغة:

زَعَمَ الغدافُ^(١) أَنَّ رَحَلَتْنَا غداً وبذاك خَبَرْنَا الغدافُ الأَسودُ
فإن قلت: زيدَ اليوم، أو المسجِدُ العَشيّة، لم يَجُزْ، وقد تقدم شرح هذا^(٢)
فصل: واعلم أن المصادرَ تُستعمل ظروفًا للزمان والمكان كقولك: زيدٌ مِنِّي
مَنَاطِ النَّجْمِ، و (عمرو^(٣)) مِنِّي مَقْعَدُ القَابِلَةِ، وَمَرْجَرُ الكَلْبِ، والتقدير: زَيْدٌ
مِنِّي^(٣) مَوْضِعَ مَنَاطِ النَّجْمِ، وَمَوْضِعَ مَقْعَدِ القَابِلَةِ، ومَوْضِعَ مَرْجَرِ الكَلْبِ، ويُراد
بهذا الكلام التقريبُ والتبعية، قال عبد الرحمن بن حسان^(٤):

(١) في «ر»:

زَعَمَ البَوَارِحُ أَنَّ رَحَلَتْنَا غداً وبـذاك خَبَرْنَا الغرابِ الأَسودُ
وهي رواية في البيت، وفي «ق»:
زَعَمَ الغدافُ بـأنَّ رَحَلَتْنَا غداً وبـذاك تَنَغَّابُ الغرابِ الأَسودُ
وهي رواية فيه أيضاً.

والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص جـ١ ص ٢٤٠ وانظر: الهمع جـ١ ص ٩٩ والدرر جـ١ ص ٧٥ وديوانه ص ٢٩، وفي اللسان (غدف): «الغداف: الغراب وخص بعضهم به غراب القيظ»، والشاهد فيه: جواز الرفع والنصب في الزمان الواقع خبراً عن اسم المعنى، والنصب أجود كما قال السيوطي في الهمع.

(٢) عند قوله: واعلم أن المبتدأ إذا كان جثة لم يَجُزْ أن يكون ظرف الزمان خبراً له، انظر ص ١٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(٣-٢) نقص في «ق».

(٤) ونُسِبَ إلى الأحوص، وهو في ديوانه ص ١٩١، وقال صاحب معجم شواهد العربية: إنه ليس في ديوانه، انظر: معجم الشواهد ص ٣٤٤.

وهو من شواهد سيبويه جـ١ ص ٢٠٦، ونسبه إلى الأحوص، وانظر: المقتضب جـ٤ ص ٣٤٣ وأمالى ابن السجري جـ٢ ص ٢٥٤، ونسبه إلى عبد الرحمن بن حسان. مناط الثريا: مُتَعَلِّقُهَا مِنْ نِطْطِ الشَّيْءِ أَنْوَطُهُ إِذَا عَلِقَتْهُ، وأراد ببني حرب آل أبي سفيان بن حرب، والشاهد فيه: نصب «مناط الثريا» على الظرف.

فَإِنَّ بَنِي حَرْبٍ كَمَا قَدْ عَلِمْتُمْ مَنَاطَ الثَّرِيَا قَدْ تَعَلَّتْ نُجُومُهَا

وقال أبو ذؤيب:

فَوَرَدَنَ وَالْعَيُوقُ مَقْعَدَ رَاجِيٍّ أَلْ ضُرْبَاءَ خَلْفَ النَّجْمِ لَا يَتَتَلَعُ^(١)

وكذلك في الزمان، تقول: أزورك خفوق النجم، وقُدوم الحاج، أي وقت خفوق النجم و (وَقْتُ)^(٢) قُدوم الحاج، قال مَزَاحِمُ^(٣) العَقِيلِيّ:

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ مَعَارِ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خُثَمَا
أي (زمن)^(٤) مَعَارِ ابْنِ هَمَامٍ، أي وقت إغارته.

(٤) فصل: واعلم أن الظروف على ضربين: أحدهما: مَبْنِيٌّ، والآخر^(٤) مُعَرَّبٌ فالمبني نحو: «إِذْ» و «إِذَا» و «أَيْنَ» و «مَتَى» و «حَيْثُ».

فإِذَا: للزمان الماضي، وإِذَا: للزمان المستقبل، وهما يُضَافَانِ إِلَى الْجُمْلِ، كقولك: جِئْتُكَ إِذْ زَيْدٌ قَائِمٌ، (وَإِذَا قَامَ^(٤) زَيْدٌ)، وَأَجِئْتُكَ إِذَا يَقُومُ زَيْدٌ.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٠٥، وانظر: الميسر والقداح ص ١٣٢، والمقتضب ج٤ ص ٣٤٤ والمختضب ج٢ ص ٢٤٧، وابن يعيش ج١ ص ٤١ واللسان (ضرب)، والخزانة ج١ ص ٢٠١، وجهرة أشعار العرب ص ٢٥٨، وديوان الهذليين ص ١٩، والعَيُوقُ: كوكب أحمر يطلع بجبال الثريا وهو لا يكون كذلك إلا في شدة الحر من آخر الليل، والضُرْبَاءُ: جمع ضَرْبٍ، وهم القوم يضربون بالقداح، ورأبهم: رجل يقعد فوق القوم الضاريين ينظر ما يصنعون، والمراد بالنجم هنا: الثريا، لَا يَتَتَلَعُ: لَا يَتَقَدَّمُ وَلَا يَرْتَفِعُ، يقول: مكانه من الثريا مثل مكان قعود الرابي من الضرباء، يصف حُمُرًا وِردت الماء في ذلك الوقت من شدة الحر، والشاهد فيه: نصب «مقعد» على الظرف مع اختصاصه تشبيهها له بالمكان.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) ونسب إلى حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ، وليس في ديوانه. وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ١٢٠ ونسبه إلى حُمَيْدِ بْنِ ثَوْرٍ: وكذا الأعلام، وانظر: المقتضب ج٢ ص ١٢١ والكامل ص ١١٥ ولم ينسبه للمبرد، ونسب في حواشي الكامل إلى حميد بن ثور، وانظر أيضا: المخصص ج٤ ص ٣٥، وشرح الحماسة للتبريزي ج٢ ص ٣٠٠، وشروح سقط الزند ص ٥٥٦ والخصائص ج٢ ص ٢٠٨ والمختضب ج٢ ص ٢٦٦ وابن يعيش ج١ ص ١٠٩ واللسان (علق) والأغاني ج٤ ص ١٧٥. ومَعَارٍ فِي الْأَصْلِ مُصَدَّرٌ مِمَّا، وَالْإِزَارُ: ثَوْبٌ يَحِيطُ بِالنَّصْفِ الْأَسْفَلِ مِنَ الْبَدَنِ، وَالْعِلْقَةُ بِالْكَسْرِ: ثَوْبٌ قَصِيرٌ بِلَا كَمِيْنٍ تَلْبَسُهُ الْجَارِيَةُ، أَوْ أَوَّلُ ثَوْبٍ يَلْبَسُهُ الْمَوْلُودُ، يَصِفُ الْمَرْأَةَ بِأَنَّهَا كَانَتْ صَغِيرَةَ السِّنِّ وَقَدْ إِغَارَهُ ابْنُ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خُثَمٍ، وَهُوَ مِنْ أَحْيَاءِ الْبَنِّ.

(٤٤) نقص في «ق».

وقد يكون «إذا» ظرفاً من ظروف المكان أيضاً، وذلك في قولك: خرجتُ
 فإذا زيد، كأنك قلت: خرجت فحَضَرَنِي زَيْدٌ، والمعنى: ففاجأني زيدٌ عند
 خروجي، فزيد: رَفَعَ بالابتداء، و «إذا» خبره، وهو كقولك: (عندك)^(١) زيدٌ.
 فإن جِئْتَ بعد «زيد» بشيء يصلح أن يكون خبراً كان لك فيه وجهان:
 الرفعُ على الخبر، والنصب على الحال كقولك: خرجت فإذا زيدٌ قائمٌ، وإن شئت
 قائماً، كما تقول: عندك زيدٌ قائمٌ، وقائماً.

و «متى»: ظرف للزمان مبهم، يُستعمل في الاستفهام، والجزاء، وجوابه في
 الاستفهام بالزمان ماضياً كان أو مستقبلاً؛ لأن السؤال لا يَخْصُّ شيئاً دون
 شيء، ولا يكون جوابه إلا معروفاً كقولك: متى خرجت؟ فتقول: أمس، ومتى
 تخرج؟ فتقول: غداً، وكذلك: متى خروجك؟ فتقول: غداً، أو يومَ الجمعة، ولو
 قلت يوماً أو يومين، أو وقتاً من الأوقات، لم يحز؛ لأن السؤال وقع عن تعيين
 الزمان. و «أين»: ظرف مكان، ويستعمل أيضاً في الاستفهام، والجزاء، تقول:
 أين زيدٌ؟ فجوابه: في المسجد، أو في السوق، أو ما أشبه هذا من الأمكنة
 المختصة.

و «حيث»: ظرف مكان^(٢) يُضاف إلى الجُمْل، تقول: رأيتك حيثُ زيدٌ [٤٤ / ١]
 قائمٌ، وزرتك حيثُ قامَ زيدٌ، ولا يُضاف إلى المفرد^(٣)؛ لأنه في المكان بمنزلة «إذ»
 في الزمان فأَجْرِي مجراه، في الإضافة إلى الجُمْل.

(١) نقص في «ق» .

(٢) في ابن عيش ج٤ ص ٩٢ وقد يستعمل «حيث» بمعنى الزمان، نحو قوله:

للفق عَقْلٌ يَعِشُ ب_____ حَيْثُ تَهْدِي سَاقُهُ قَدَمَهُ

وقال ابن هشام في المعنى ص ١٣١ «.. قال الأخفش: وقد ترد للزمان».

(٣) جاء نادراً: إضافتها إلى المفرد كقول الشاعر:

وَنَطَقَتْهُمُ تَحْتَ الْكَلْبِ بِع_____ بَيْضِ الْمَوَاضِي حَيْثُ لَيْ الْعَمَائِمُ

انظر: ابن عيش ج٤ ص ٩٢، ومغني اللبيب ص ١٣٢.

فأما بناؤها على الضم؛ فلأنه كان حَقَّها أن تُضاف إلى المفرد كسائر أخواتها كقولك: زيدٌ خلفَ عمرو، وأمامَ بكر، فلما قُطِعَ عن الإضافة إلى المفرد بُني على الضم، كما بُنيَ «قَبْلُ» و «بَعْدُ» إذ قُطِعَتَا عن الإضافة.

وأما المعرب من الظروف فينقسم قسمين، أحدهما: متمكن، والآخر: غير متمكن، فالمتمكن: ما جاز أن يُستعمل اسماً غير ظرف كما قَدَّمْنَا، وغير المتمكن: ما لا يستعمل إلا ظرفاً، وقد قدمنا مثاله (فيما مضى^(١)).

واعلم أن المتمكن بعضه أشد تمكناً من بعض، وهو ماكثر استعماله في الأسماء، ومنه ما لم يكثر استعماله في الأسماء، فلا يَحْسُنُ رَفْعُهُ إلا في الشعر، كقولٍ لبيدٍ:

فَعَدَّتْ كِلَا الْفَرَجَيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفَهَا وَأَمَامَهَا^(٢)

وكقول حسان بن ثابت^(٣):

(١) زيادة في «ر». وانظر ص ٣٠٥ - ٣٠٦ من التبصرة.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٠٢، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ١٠٢، وج ٤ ص ٢٤١ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ١٥٦، وابن عيش ج ٢ ص ٤٤ و ١٢٩ و شذور الذهب ص ١٦١ والجمع ج ١ ص ٢١٠ والدرر ج ١ ص ١٧٨ ومقاييس اللغة ج ١ ص ٢٩ وج ٢ ص ٢١٢، وأما ابن السجري ج ٢ ص ٢٥٢ واللسان (أمم) و (كلا) وديوانه ص ٣١١. الفرغ: موضع المخافة كالثغر والثغرة والعورة، وثناه لأنه غنى موضعي مخافتها أي خوفها من الأمام والخلف، والضمير في «فعدت» للبقرة الوحشية التي يصفها، المولى: في اللسان (أمم): «مولى مخافتها أي وَلِيَّ مخافتها» ونقل الشيخ عضيمة في حاشية المقتضب ج ٣ ص ١٠٢ عن ثعلب أن المولى هنا بمعنى الأولى بالشيء كقوله تعالى: «مَأْوَاكُمُ النَّارُ هِيَ مَوْلَاكُمْ» أي أولى بكم، وذكر أبو حيان هذا المعنى في تفسير الآية، انظر البحر المحيط ج ٨ ص ٢٢٢ ولبيد هنا يصف بقرة وحشية أوجست خيفة من صائد.

(٣) البيت في زيادات الديوان ج ١ ص ٥٢٢، وخطاً البغدادي في الخزانة نسبة البيت إلى حسان، وصَحَّحَ نسبته إلى كعب بن مالك، وهو في ديوانه ص ٢٧١.

وانظر: الخزانة ج ١ ص ١٩٩ واللسان (جبر)، ومعجم شواهد العربية ص ٢٤٤، يد الدهر: مدى الدهر كما قال البغدادي في الخزانة.

فَصِرْنَا وما تَلَقَى لَنَا مِنْ كَتِيبَةٍ
يَدَ الدَّهْرِ إِلَّا جَبْرِئِيلَ أَمَامَهَا
فرفع «أمامها» على مايننا.

ومن ذلك: سِوَاء (كقولك: مررت برجل^(١) سِوَاءَك)، ولا يكون إلا
منصوبا؛ لأنه ظرف غير متمكن، قال سيبويه^(٢): ولا يكون اسما إلا في الشعر،
قال الشاعر^(٣):

تَجَانَفُ عَنْ جَوِّ الْيَمَامَةِ نَاقَتِي وما عَدَلْتُ مِنْ أَهْلِهَا لِسِوَائِكَ
فهو عنده ضرورة، مثل قول الآخر^(٤):
فَصَيِّرُوا مِثْلَ كَعَصْفٍ مَأْكُولٍ

لأن هذا قد جعل الكاف - وهو حرف - في هذا الموضع اسما (وجزه بمثل^(٥))، كما
أن ذلك جعل «سِوَاءَك» - وهو ظرف غير متمكن - اسما، وجزه باللام.

(١) نقص في الأصل و «ر».

(٢) انظر: الكتاب ج١ ص ٢٠٢.

(٣) هو الأعشى، انظر: ديوانه ص ٦٦.

والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ١٢ وص ٢٠٢، وانظر: المقتضب ج٤ ص ٣٤٩، وأمالى ابن الشجري ج١ ص ٢٣٥،
وج٢ ص ٤٥ وص ١١٩ وص ١٢٤، والتصنيف والتحريف ص ٢٩٨ والإنصاف ص ٢٩٥ وابن يعيش ج٢ ص ٤٤ وص ٨٤
والخزانة ج٢ ص ٥٩ والأشباه والنظائر ج٢ ص ٦٦ وص ٦٩ والهمع ج١ ص ٢٠٢ والدرر ج١ ص ١٧١ واللسان (سوا)،
تجانف: تنحرف وأصله تتجانف بقاءين، يعني أنه لم يقصد سواه من أهل اليمامة، وجعل المثل عن غيره إليه فعل الناقصة
على المجاز.

(٤) هو حُمَيْدُ الْأَرْقُط، ونسب إلى رُوَيْبَةَ، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٨١.

والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٠٢ ونسبه إلى حميد الأرقط، وانظر: المقتضب ج٤ ص ١٤١ وص ٣٥٠ والأصول
ج١ ص ٣٤٥ والخزانة ج٤ ص ٢٧٠ والمغني ص ١٨٠ وشرح شواهد ص ١٧١، والعيني ج٢ ص ٤٠٢، والتصريح ج١ ص ٢٥٢
والهمع ج١ ص ١٥٠ والدرر ج١ ص ١٣٣ والأشعوني ج٢ ص ٢٩، وصف الراجز قوما استؤصلت شأفتهم فصاروا كالعصف
الذي أكل حبه، والعصف التبن أو الزرع الذي أكل حبه.

(٥) نقص في الأصل و «ر».

فصل: واعلم أن «سَحَرَ» و «عُدُوَّةً» و «صَحْوَةً» و «عَشِيَّةً» إذا أردتها من يوم^(١) بعينه لا تنصرف.

فأما «سَحَرَ»: فَالْعِلَّةُ فِيهِ أَنَّهُ مَعْرِفَةٌ مَعْدُولٌ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَكَانَ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ تَعْرِيفُهُ بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ، فَيُقَالُ: السَّحَرُ، كَمَا يُقَالُ: الْغَدَاةُ، فَلَمَّا عُدِلَ عَنِ الْأَلْفِ وَاللَّامِ، وَجُعِلَ مَعْرِفَةً مِنْ غَيْرِ أَنْ يَكُونَ عَلَمًا، وَلَا مَعْرِفًا بِعَلَامَةٍ مِنْ عِلَامَاتِ التَّعْرِيفِ، تَضَمَّنَ مَا لَيْسَ لَهُ فِي أَصْلِهِ، فَلَمْ يَتِمَّ، وَلَمْ يَنْصَرِفْ، فِإِذَا قُلْتُ: سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرَ، لَمْ يَجُزْ رَفْعُهُ، وَلَا صَرْفُهُ، فَإِنْ صَغَّرْتَهُ انصَرَفَ، وَلَمْ يُرْفَعْ؛ أَمَّا صَرْفُهُ؛ فَلِأَنَّهُ لَمْ يُعْدَلْ فِي^(٢) حَالِ التَّصْغِيرِ، فَقَدْ زَالَتْ عَنْهُ إِحْدَى الْعِلَتَيْنِ، وَأَمَّا تَرْكُ رَفْعِهِ؛ فَلِأَنَّهُ لَمْ يَخْرُجْ مِنْ تَضَمَّنٍ مَا لَيْسَ لَهُ بِالتَّصْغِيرِ، إِذْ كَانَ يُرَادُّ بِهِ ذَلِكَ الْوَقْتُ مِنْ يَوْمِكَ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ يُرْفَعْ.

وَأَمَّا «بُكَرَةً» و «عُدُوَّةً» و «صَحْوَةً»^(٣) و «عَشِيَّةً»: فَإِنَّهُنَّ مُتِمَّكَاتٌ غَيْرُ مَنْصَرَفَاتٍ؛ فَأَمَّا تَمَكُّنُهَا فَلِأَنَّهُ لَمْ تَتَضَمَّنْ مَا لَيْسَ لَهَا فِي أَصْلِهَا، كَمَا تَضَمَّنْ «سَحَرَ»، وَأَمَّا امْتِنَاعُ الصَّرْفِ فِيهَا؛ فَلِلتَّعْرِيفِ وَالتَّأْنِيثِ، فِإِذَا نَكَرْتُهَا صَرَفْتُهَا كُلَّهَا فَقُلْتُ: سِيرَ عَلَيْهِ سَحَرٌ مِنَ الْأَسْحَارِ، وَبُكَرَةٌ مِنَ الْبُكَرِ، وَعَشِيَّةٌ مِنَ الْعَشَايَا.

واعلم أن الظروف تنقسم قسمين؛ تام، وغير تام:
فالتام: يحسن السكوت عليه في الخبر كقولك: زيد خلفك، وعمر
عندك، وبكر قبلك، وبعذك، وهذا تام؛ لهذه العلة.

(١) في «ر» و «ق»: مِنْ يَوْمِكَ.

(٢) في الأصل: عَنْ حَالِ التَّصْغِيرِ.

(٣) نقص في «ق».

فَأَمَّا غَيْرُ التَّامِّ: فَمَا لَا يَحْسُنُ / السَّكُوتُ عَلَيْهِ، نَحْوُ: زَيْدٌ فِيكَ، وَعَمْرُو [٤٤ / ب] بكَ، فَهَذَا لَا يَجُوزُ السَّكُوتُ عَلَيْهِ حَتَّى تَأْتِيَ مَعَهُ بَخِيرٌ، فَتَقُولُ: زَيْدٌ فِيكَ رَاغِبٌ، وَعَمْرُو بَكَ مَأْخُودٌ، وَإِذَا حَسَنَ السَّكُوتُ عَلَى الظَّرْفِ، وَجِئْتَ بَعْدَهُ بِخَبَرٍ جَازٍ نَصَبَهُ عَلَى الْحَالِ، كَقَوْلِكَ: زَيْدٌ خَلْفَكَ سَائِرًا، وَعَمْرُو أَمَامَكَ رَاكِبًا، فَإِنْ كَانَ الظَّرْفُ غَيْرَ تَامٍّ لَمْ يَجُزْ نَصْبُ الْخَبَرِ، لَا يَجُوزُ: زَيْدٌ بَكَ مَأْخُودًا، وَلَا عَمْرُو فِيكَ رَاغِبًا؛ لَمَّا بَيَّنَّا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

بَابُ التَّمْيِيزِ

التمييز لا يكون إلا نكرة؛ لأنه واحد يدل على أكثر منه كقولك: خمسة عشر درهماً، ولا يكون إلا منصوباً؛ لأنه تبيين للمعدود، والمقدار، كما كانت الحال تبييناً للصفة التي يكون عليها الاسم، فكلاهما يجيء بعد تمام الكلام، كقولك: هو أكرم منك أبا، وأحسن منك وجهاً، ألا ترى أن الكلام تام بقولك: هو أكرم منك، وأحسن منك؟ وإنما جئت بقولك: «أباً» و«وجهاً»؛ لتمييز الشيء الذي به صار أكرم منه وأحسن منه، كما أنك إذا قلت: جاءني زيد ماشياً، فجاءني زيد كلام تام، وجئت بقولك: ماشياً؛ لتبين الصفة التي كان عليها في وقت مجيئه.

والتمييز على ضربين: أحدهما: منقول عن أصله، والآخر: غير منقول. (فالمنقول^(١)): نحو قولك: تَصَبَّبَ عَرَقاً، وَحَسَنَ وَجْهاً، وَتَفَقَّأَ^(٢) شَحْماً، وَطَابَ نَفْساً، كان الأصل: تَصَبَّبَ عَرَقَهُ، وَحَسَنَ وَجْهَهُ، وَتَفَقَّأَ شَحْمَهُ، وَطَابَتْ نَفْسُهُ، ثم نُقِلَ الْفِعْلُ عَنِ فَاعِلِهِ، وَجُعِلَ لِمَا هُوَ مِنْ سَبَبِهِ لِلتَّصَرُّفِ فِي الْكَلَامِ وَالِاتِّسَاعِ فِيهِ.

وأما غير المنقول: فَمَا كَانَ بَعْدَ الْمَقَادِيرِ مِنَ الْمَكِيلِ، وَالْمُوزُونِ، وَالْمَعْدُودِ، وَالْمَسْوُوحِ، كَقَوْلِكَ: عِنْدَهُ كُرَّانٌ^(٣) شَعِيرَاءٌ، وَمِنْوَانٌ سَمْنَاءٌ، وَعِشْرُونَ دِرْهَمًا، وَطَوْلُهُ ثَلَاثُونَ ذِرَاعًا.

(١) نقص في الأصل.

(٢) في اللسان (فقاء) «... والفقء: الشق... وفي حديث أبي بكر رضي الله عنه: تَفَقَّأْتُ، أَي انْفَلَقْتُ وَانْشَقَّتْ»

ومن مسائل الكتاب: تَفَقَّأْتُ شَحْماً يَنْصَبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ أَي تَفَقَّأْتُ شَحْمِي...»

(٣) في اللسان: (كرر) «الكرُّ مكيال لأهل العراق... وهو عند أهل العراق ستون قفيزاً».

فصل: واعلم أن العدد من أحدَ عَشَرَ إلى تسعةٍ وتسعين في المذكر والمؤنث يُفسَّرُ بواحدٍ منكور^(١)، والتنوين مُقدَّرٌ في أحدَ عَشَرَ، إلى تسعةَ عَشَرَ، إذا قلت: أحدَ عَشَرَ رجلاً، وتسعَ عَشْرَةَ جاريةً؛ لأنَّ أصله أحدٌ وعَشْرَةٌ، وتسعٌ وعَشْرٌ، ولذلك نصبتَ رجلاً وجاريةً، وكلَّ عدد نوَّنته نصبتَ مابعدَه ممَّا يُميِّزُ به كقولك إذا نوَّنت: (عندي^(٢)) ثلاثةَ رجالاً، وخمسةَ أثواباً، قال الشاعر^(٣):

إِذَا عَاشَ الْفَتَى مِائَتَيْنِ عَاماً فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسْرَةُ وَالْفَتَاءُ
فالتنوين في «ثلاثة» ومأشبهها من الأعداد المضافة، إذا نوَّنت، بمنزلة النون في مائتين، وإن حذفَت النونَ والتنوين؛ فليس غيرُ الإضافة، تقول: هذه عشرو زَيْدٍ، وثلاثو أخيك، وتسعو بكرٍ، ومائتاك، وثلاثة أثوابٍ، ومائتا رجلٍ.

واعلم أن «عشرين» وما أشبهها إنما تنصبُ المميِّزَ على التشبيه بالمفعول؛ لأنَّ «عشرين» قد جعلَ بمنزلة: «ضارين» في أنه تُحذف نونُه، وتُضاف، كما تُحذف نون «ضارين» وتُضاف في قولك: ضاربو زيدٍ، وإذا أثبت النونَ نصبت فتقول: ضاربونَ زيداً، فَشَبَّهْتُ «عِشْرُونَ» ومأشبهها من الأعداد إلى تسعةٍ وتسعين/ بضارين وما أشبهه.

[٤٥ / ١]

واعلم أن قولك: أحدَ عَشَرَ رجلاً، وعشرون جاريةً، وثلاثون ديناراً، إنما

(١) في «ر»: مُنَوَّن.

(٢) نقص في «ر».

(٣) هو الرِّبْع بن ضَعُّ الفزاري كما قال سيبويه وغيره.

والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ١٠٦ وص ٢٩٢، ونسبه في الموضع الثاني إلى يزيد بن ضبة، وانظر: المقتضب ج٢ ص ١٦٩ ومجالس ثعلب ص ٣٣٢ والجل ص ٢٤٦ وشرح السيرافي ج٢ ص ١٨٩ وأمالى القالي ج٢ ص ٢٢١ والخصص ج١ ص ٣٨ وجه ص ١٣٢ والمُعَمَّرِين ص ٧، وشروح سقط الزند ص ١٦٢١، والمقصود والممدود ص ٨٢، وابن يعيش ج٦ ص ٢١ والمقرب ج١ ص ٣٠٦ والحزانة ج٢ ص ٣٠٦ والعيني ج٤ ص ٤٨١ والهمع ج١ ص ٢٥٣ والدرر ج١ ص ٢١٠ والتصريح ج٢ ص ٢٧٤، والأشعوني ج٤ ص ٧٩ واللسان (فتا) ومعجم شواهد العربية ص ٢١. والفتاء: الشباب مصدر فَنِي يَفْتِي.

الأصل فيه: أَحَدَ عَشَرَ من الرجال، وعشرون من الجواري، وثلاثون من الدنانير، و«مِنْ» ههنا لتبيين الجنس، وحذفوا لفظ الجمع، وأتوا بواحدٍ منكورٍ^(١) يدل على هذا التقدير إيجازاً واختصاراً.

ولا يجوز أن يكون المُمَيِّزُ جَمْعاً^(٢) إلا في موضع يلتبس الواحد (فيه)^(٣) بالجمع كقولك: زيد أَفْرَهُ منك عبيداً، ولو قلت: زيد أَفْرَهُ منك عبيداً، وأردت الجمع، لم يكن فيه دليل، والتبس بأنك تُريد: عبداً واحداً، فقلت: عبيداً، لِيُعْلَمَ أنك أردت الجمع، كما قال الله عز وجل: ﴿هَلْ نُنَبِّئُكُمْ^(٤) بِالْأَخْسَرِينَ أَعْمَالاً^(٥)﴾.

ويجوز أن تَدْخُلَ «مِنْ» على المُمَيِّزِ إذا خِشِيَ التباسه بالحال، كقولك: لِلّهِ دَرَهُ فارساً، فهو يحتمل التمييز، ويحتمل الحال؛ فتقديره إن أردت الحال: لِلّهِ دَرَهُ في حال فُرُوسِيَّتِهِ، وتقديره في التمييز: لِلّهِ دره من الفرسان، فَتَدْخِلُ «مِنْ» عليه، لِيَزُولَ اللبس، فتقول: لِلّهِ دره من فارسي، وما رأيت مثله مِنْ رَجُلٍ، وما أشجعه مِنْ فارسي، على ما بينا.

فصل: واعلم أَنَّهُ لا يجوز تقديم المُمَيِّزِ إذا كان العامل غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ عند أحد من النحويين؛ فَأَمَّا إذا كان العامل متصرفاً فلا يجوز عند سيبويه^(٦) تقديمه، وأجاز

(١) في «ر»: منون.

(٢) في الأصل: جميعاً.

(٣) ما بين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وبمثله يلتزم الكلام.

(٤) في الأصل: «هل أنبئكم...».

(٥) الآية ١٠٣ من سورة الكهف.

(٦) انظر: الكتاب ج ١ ص ١٠٥.

ذلك المازني^(١) وشبهه بالحال، كقوله عز وجل: ﴿خُشِعَا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ^(٢) مِنَ
الْأَجْدَاثِ﴾ واستشهد بقول الشاعر^(٣):

أَتَهْجُرُ سَلَمَى لِلْفِرَاقِ حَبِيبَهَا
وَمَا كَانَ نَفْسًا بِالْفِرَاقِ تَطِيبُ

فيجوز عنده على هذا: شحاً تَفَقَّأتْ، ووجهاً حَسُنْتَ، وما أشبه ذلك.

ولا يجوز سبويه ذلك؛ لأن هذا الفعل منقول من فاعله إلى غير فاعله،
فضعف^(٤) أنْ يُعْمَلَ مُتَقَدِّمًا، ووجه آخر وهو: أن المميز في تَفَقَّأتْ شحاً،
وما أشبهه فاعل في الحقيقة كما بينا، والفاعل لا يجوز تقديمه على نية التأخير؛
لم يَجْزْ تقديم هذا المميز إذا كان فاعلاً في المعنى، قال أصحاب سبويه: إن نفساً
في قوله: «وما كان نفساً بالفراق تطيب» منصوبة بفعل مُقَدَّر، تقديره^(٥): أَغْنِي

(١) انظر: المقتضب ج٢ ص ٣٦ حيث اختار ذلك المبرد، وانظر أيضاً: شرح السيرافي ج٢ ص ١٥٨،
والأصول ج١ ص ٢٧٠ - ٢٧١، وقال ابن السراج:

«والكوفيون في ذلك على مذهب سبويه فيه»، وانظر أيضاً: الخصائص ج٢ ص ٢٨٤ والإنصاف ص ٨٢٨ - ٨٣٤ وابن
يعيش ج٢ ص ٧٣ - ٧٤ وأسرار العربية ص ١٩٧، والرضي على الكافية ج١ ص ٣٢٣، والهمع ج١ ص ٢٥٢.

(٢) الآية ٧ من سورة القمر.

(٣) هو الخبل السعدي.

والبيت من شواهد المازني وزياداته في كتاب سبويه ج١ ص ١٠٨، وانظر: المقتضب ج٢ ص ٣٧ والجل ص ٢٤٦
والخصائص ج٢ ص ٢٨٤، وقال ابن جني: «فأما ما أنشده أبو عثمان وتلاه فيه أبو العباس من قول الخبل: أتهجر ليلي...
البيت، فنقابله برواية الزجاجي، وإسماعيل بن نصر، وأبي إسحاق أيضاً:

وما كان نفسي بالفراق تطيب

قرواية برواية، والقياس بعد حاتم» وانظر أيضاً شرح السيرافي ج٢ ص ١٥٩ - ١٦٠، والإنصاف ص ٨٢٨ وأسرار
العربية ص ١٩٧ وابن يعيش ج٢ ص ٢٧، ٧٤، والعيني ج٢ ص ٢٣٥، والهمع ج١ ص ٢٥٢، والدرر ج١ ص ٢٠٨، والأشموني
ج٢ ص ٢٦٦، واللسان (حب) ومعجم شواهد العربية ص ٤١.

(٤) انظر كتاب سبويه ج١ ص ١٠٥.

(٥) انظر: الإنصاف ص ٨٢١.

نفساً، وليست منصوبةً على التمييز، وإذا كان (هذا)^(١) هكذا فلا شاهد فيه على تقديم^(٢) التمييز.

وتقول: على التمرة مثلها زُبداً، وهذا مُشَبَّهٌ بالمقادير، كأنه قال: على (التمرّة)^(٣) مقدارُ التمرة من الزُّبد وما يُساوِيها، وما في السماء موضعُ راحةٍ سَحَاباً؛ لأنَّ «موضعَ راحةٍ» مقدارٌ، وتقول: داري قُدَّامَ داره ميلاً، وخلفَ داره فَرَسَخاً، فتُنصب «ميلاً» و «فَرَسَخاً» على التمييز؛ لأنك أردت أن تُبينَ المقدارَ. وتقول: لي مِلْؤُه عسلاً، ونصفُه ماءً، وعنده رَاقُودٌ^(٤) خَلاً، وَنِحْيٌ سُمْنًا؛ لأنَّ هذه مقادير فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في الأصل: على تقدير.

(٣) في اللسان (رقد): «الراقود: إناء خزف مستطيل مَقَيَّرٌ، وهو مُعَرَّبٌ، هذا ومعنى مَقَيَّرٌ أَنَّهُ طَلِيَ داخله

بِالْفَارِ.

بَابُ كَمْ

اعلم أن لكَمْ موضعين في الكلام: أحدهما: الاستفهام، والآخر: الخبر.
فأما الاستفهام: فجُعِلَتْ (فيه)^(١) بمنزلة عدد يُنْصَبُ مابعدَه، نحو: عشرين،
وثلاثين، وما أشبه ذلك، ويكون من جنس ما يُفسره.

وتكون مرفوعة؛ ومنصوبة، ومجرورة، لأنها اسمٌ، ولا يعمل فيها من
العوامل/ إلا مابعدَها، إلا ما يَجُزُّ؛ لأن الاستفهام له صدر الكلام.

[٤٥ / ب]

فأما الجار فلم يجز أن يُؤَخَّرَ عنه؛ لأن الجارَّ والمجرور بمنزلة شيءٍ واحد،
ولا يُفرد أحدهما عن صاحبه، تقول: كَمْ رجلاً رأيتَ؟ فهي ههنا رجالٌ وهي في
موضع نصب برأيت تقديره: أعشرين رجلاً رأيتَ؟

وتقول: كَمْ رجلاً أتاك؟ فكَمْ في موضع رفع بالابتداء، وأتاك خبره، وتقول:
بكم درهما ثوبك؟ فهي ههنا دراهم، وهي مجرورة بالباء كأنك قلت: أبعشرين
درهماً ثوبك؟

وتقول: كَمْ يوماً عبدُ الله مقيمٌ؟ فهي ههنا أيامٌ، وهي نَصْبٌ بمقيم على
الظرف، تقديره: أعشرين يوماً عبدُ الله مقيمٌ؟ وكذلك إن حَذَفْتَ «يوماً»
فقلت: كَمْ عبدُ الله ما كَثُرَ؟ تريد: كَمْ يوماً؟ أو كَمْ شهراً؟

وتقول: كَمْ مثله لك؟ كما تقول: أعشرون مثله لك؟ وكَمْ غيره شِبْهَكَ
عنده؟ فغيره نَصْبٌ بكم، و«شِبْهَكَ» صفةٌ لغيره، و«عنده» خبر المبتدأ وهو «كم».
ويجوز أن يُفَصَّلَ بين «كم» وبين ما تَمَيَّزَه، فتقول: كَمْ لكَ ديناراً؟ وكَمْ

(١) نقص في «ق».

عندك ثوباً؟. ولا يَحْسُنُ الفصلُ في «عشرين» في الكلام، لو قُلْتَ: أعشرون لك ديناراً؟ وأثلاثون عندك ثوباً؟ لم يَجْزْ، ويجوز هذا في الشعر، أنشد سيبويه^(١):

عَلَى أَنِّي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلاً
وَإِنَّمَا حَسُنَ فِي «كَمْ» الْفَصْلُ، وَلَمْ يَحْسُنْ فِي «عِشْرِينَ» وَ «ثَلَاثِينَ»؛ لِأَنَّ «كَمْ» يَكْثُرُ
حَذْفُ مَفْسَرِهَا أَصْلًا (فيقال^(٢)): كَمْ مَالِك؟ وَكَمْ ثِيَابُكَ؟ تَرِيدُ: كَمْ دُرْهَمًا
مَالِك؟ وَكَمْ ثَوْبًا ثِيَابُكَ؟ فَلَمَّا كَانَ يُحَذَفُ الْمُسَرُّ مِنْ «كَمْ»^(٣)، وَيُسْتَعْنَى عَنْهُ،
وَيَفْهَمُ الْمَرَادُّ (منه^(٤)) مَعَ الْحَذْفِ كَانَ الْفَصْلُ قَوِيًّا فِيهِ، وَلَمْ يَقَوْ مَعَ الْعِشْرِينَ؛
لِأَنَّ التَّفْسِيرَ يُلْزِمُهَا.

وَأَمَّا كَمْ فِي الْخَبَرِ: فَجَعَلْتُ بِمَنْزِلَةِ عَدَدٍ يُجَرَّرُ مَابَعْدَهُ نَحْوُ: مِائَةُ دُرْهَمٍ، وَأَلْفُ
دُرْهَمٍ، وَلَا يَعْمَلُ إِلَّا فِيمَا عَمِلَتْ فِيهِ «رُبٌّ»؛ إِلَّا أَنَّ «رُبًّا» لِلتَّقْلِيلِ، وَ«كَمْ» لِلتَّكْثِيرِ،
تَقُولُ: كَمْ عَالِمٍ لَقِيتُ، وَكَمْ بَلَدٍ^(٥) دَخَلْتُ، وَكَمْ فَضْلٍ لَكَ عَلَيَّ، وَبَيْتُ الْفَرَزْدَقِ:

كَمْ عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرُ وَخَالَةٌ
فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبْتُ عَلَيَّ عِشَارِي^(٥)
يُرْوَى بِنَصَبِ «عَمَّةٍ»، وَرَفْعِهَا، وَجَرِّهَا.

(١) انظر الكتاب ج١ ص ٢٩٢.

والبيت للعباس بن مرداس السلمي، وانظر أيضاً: المقتضب ج٣ ص ٥٥ ومجالس ثعلب ص ٤٩٢ والإنصاف ص ٢٠٨، وابن يعيش ج٤ ص ١٣٠، والخزانة ج١ ص ٥٧٣، وج٣ ص ١١٩ وذكر أنه من أبيات سيبويه الحسنيين، وانظر أيضاً: العيني ج٤ ص ٤٨٩، والمغني ص ٥٧٢، وشرح شواهد ج ٣٠٧ والهمع ج١ ص ٢٥٤ والدرر ج١ ص ٢١٠، والأشعري ج٤ ص ٨٤، والإيضاح المعصدي ج١ ص ٢٢٤، واللسان (كل)، والكيل: الكامل.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) في «ق»: بلدة.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٥٣ وص ٢٩٢، وص ٢٩٥، وانظر: المقتضب ج٣ ص ٥٨، والجلل ص ١٤٨ وابن يعيش ج٤ ص ١٣٢ والمقرب ج١ ص ٣١٢ والخزانة ج٣ ص ١٢٦ والمغني ص ١٨٥، وشرح شواهد ص ١٧٤، والعيني ج١ =

فمن نصب: جعل «كَمْ» استفهاماً، وموضعُه رفع بالابتداء، وقد حَلَبْتُ
«خَبْرَهُ»، والتقدير: أعشرون عَمَّةً لك قد حَلَبْتُ عليَّ عشاري؟

ومن رفع: أوقع «كَمْ» على المراء، ورفَعَ «عَمَّةً» بالابتداء، وقد حَلَبْتُ «خَبْرَهَا»،
و «كَمْ» في موضع نصب بحلبت، كأنه قال: أعشرين^(١) مَرَّةً عَمَّةً لك قد حَلَبْتُ؟
والعَمَّةُ في هذا واحدة. ومن جَرَّ جَعَلَ «كَمْ» خبراً، وموضعُها رفعٌ بالابتداء
أيضاً، وقد حَلَبْتُ «الخَبْرَ» والعَمَّاتُ كثيرٌ، كأنه قال: مائةً عَمَّةً لك قد حَلَبْتُ.
فإن فصلت بين «كَمْ» وما عملت فيه في الخبر نصبت فتقول: كم (لك)^(٢)
عندي يداً، كما تقول: هذا مُكْرِمٌ بكَ عَمراً، ولا يجوز: هذا مكرم بك عَمْرُو، قال
زهير^(٣):

تَوْمٌ سِنَانَا وَكَمْ دُونَهُ مِنْ الْأَرْضِ مُحْدُوْدِباً غَارُهَا
وقال القطامي:

كَمْ نَالْنِي مِنْهُمْ فَضْلاً عَلَى عَدَمِ إِذْ لَا أَكَاذُ مِنَ الْإِقْتَارِ^(٤) أَحْتَمِلُ [٤٦ / ١]

= ص ٥٥٠ وجء ٤٨٩ والتصريح ج ٢ ص ٢٨٢ والهمع ج ١ ص ٢٥٤ والدرر ج ١ ص ٢١١ والأشعوني ج ٤ ص ٩٦
وص ٩٧ وديوانه ص ٤٥١. والفدعاء: المعوجة الرسخ من اليد أو الرجل، والعشار: جمع عَشْرَاءَ: وهي الناقة أقي على حملها
عشرة أشهر.

(١) في «ق»: أعشرون.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) ليس في ديوانه المطبوع، ونسب إلى كَعْب بن زهير وإلى الأعشى وليس في ديوانها المطبوعين أيضاً.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥، ونسب أيضاً إلى زهير، وانظر: المحتسب ج ١ ص ١٢٨ ونسب ابن جني إلى
الأعشى، وانظر أيضاً: الإنصاف ص ٣٠٦، وابن يعيش ج ٤ ص ١٢٩، ١٣١ والعيني ج ٤ ص ٤٩١، والأشعوني ج ٤ ص ٩٨.
واللسان (غور) والضمر في تَوْم لناقته، يعني أنه متوجه بها إلى من يمدحه على بعد الشقة بينها. والطريق المحدوب:
الذي به آكام ومتون، والغار: الغائر كما قيل في الشائك: شاك، وفي هائر: هار، والشاهد فيه: الفصل بين «كَمْ»
وتمييزها وهو «محدوبا» والنصب واجب للفصل.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٩٥، وانظر: المقتضب ج ٣ ص ٦٠، والإنصاف ص ٣٠٥ وابن يعيش ج ٤
ص ١٢٩ و ص ١٣١ والعيني ج ٤ ص ٤٩٤، وورد في العيني أيضاً عرضاً ج ٣ ص ٢٩٨، وانظر أيضاً الهمع ج ١ ص ٢٥٥ =

قال سيبويه^(١): «إن شاء رفع فَجَعَلَ «كَمْ» المرار التي نالها فيها الفضل، فيرتفع الفضلُ بنالني كقولك: كَمْ (قد)^(٢) أَتاني زيد، فزيد فاعل، و «كَمْ» للمرار كأنك قلت: كَمْ مرَّةً أَتاني زيد، قال الشاعر:

وَكَمْ قَدْ فَاتَنِي بَطَلٌ كَمِيٍّ وَيَاسِرٌ فَتِيَّةٍ سَمَحَ هَضُومٌ^(٣)
كَأَنَّهُ قَالَ: كَمْ مرَّةً فَاتَنِي بَطَلٌ.

ومنه^(٤) من يَجُرُّ مع الفصل في الشعر كما قال (الشاعر)^(٥):
كَمْ بِجُودٍ مُقْرِفٍ نَالَ الْعُلَا وَكَرِيمٍ بَخْلُهُ قَدْ وَضَعَهُ^(٦)
كما يُفَصِّل بين المضاف والمضاف إليه في الشعر فيترك على حاله من الجر، وقد بيَّنا هذا فيما مضى^(٧).

ومن العرب من ينصب في الخبر بِجَعَلَ «كَمْ» بمنزلة عدد^(٨) مُنَوَّن، فيقول:

=والدرر جـ ١ ص ٢١٢، والأشعوني جـ ١ ص ٩٨ وديوانه ص ٣٠. العدم: فقد المال وقتله، والإقتار، والشاهد فيه: نصب «فضلاً» على التمييز، فصل بينها وبين «كَمْ» الخبرية.

(١) انظر: الكتاب جـ ١ ص ٢٩٥.

(٢) نقص في «ق».

(٣) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٢٩٥، وانظر: المقتضب جـ ٢ ص ٦٢، ومعجم شواهد العربية ص ٣٥٢ حيث قال عنه صاحبه إنه من الخمسين، وقال عنه د. رمضان عبد التواب إنه منسوب للأشهب بن زُمَيْلَةَ في «فُرْحَةِ الْأَدِيبِ»، انظر مقالة عن «أسطورة الأبيات الخمسين» في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ص ٨٩ «الكَمِيّ: الشجاع، والياسر: الداخل مع القوم في الميسر لكرمه والهضوم: الذي يهضم ماله للصديق والسائل والمحتاج، والهُنْمُ: الظلم والنقصان».

(٤) انظر: الإنصاف ص ٣٠٣ - ٣٠٩، وهو رأي الكوفيين.

(٥) نقص في الأصل و «ق».

(٦) قائل هذا البيت أنس بن زَيْمٍ، ونُسب إلى أبي الأسود، وإلى عبد الله بن كُرَيْزٍ، وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٢٩٦، وانظر: المقتضب جـ ٣ ص ٦١، والجل جـ ١ ص ١٤٧، والإنصاف ص ١٠٣، وابن يمش جـ ١ ص ١٣٢ والمقرب جـ ١ ص ٣١٣ والخزانة جـ ٣ ص ١١٩، والهمع جـ ١ ص ٢٥٥ و جـ ٢ ص ١٥٦، والدرر جـ ١ ص ٢١٢ و جـ ٢ ص ٢٠٦ والأشعوني جـ ٢ ص ٢٩٨. المقرئ: النذل اللئيم.

(٧) انظر: ص ٢٨٧ - ٢٨٨ فيما سبق من التبصرة.

(٨) انظر: كتاب سيبويه جـ ١ ص ٢٩٣.

كَمْ نِعْمَةٌ لِلَّهِ عَلَيَّ، والأَعْدَادُ المضافة إِذَا نُونَتْ فِي الشَّعْرِ نَصَبَتْ مَا بَعْدَهَا كَقَوْلِكَ: ثَلَاثَةٌ أَثْوَابًا، وَعَشْرَةٌ رِجَالًا. وَيَجُوزُ أَنْ تَذْكَرَ بَعْدَ «كَمْ» فِي الْخَبَرِ وَاحِدًا وَجَمَاعَةً، كَقَوْلِكَ: كَمْ غَلَامٍ أَكْرَمْتَ، وَإِنْ شِئْتَ: كَمْ غِلْمَانٍ، وَإِنَّمَا جَازَ الْجَمْعُ وَالوَاحِدُ؛ لِأَنَّكَ إِذَا ذَكَرْتَ الْجَمْعَ شَبَّهْتَهُ بِعَشْرَةٍ، وَإِذَا ذَكَرْتَ الْوَاحِدَ شَبَّهْتَهُ بِمِائَةٍ، كَمَا تَقُولُ: عَشْرَةُ رِجَالٍ، وَمِائَةُ رَجُلٍ.

وَتَقُولُ: عَلَى كَمْ جِذْعًا يَبْتَكَ مَبْنِيٌّ، فَالنَّصَبُ ^(١) عَلَى الْاسْتِفْهَامِ، وَإِنْ شِئْتَ جَرَرْتَ عَلَى تَقْدِيرِ «مِنْ»، كَأَنَّكَ قُلْتَ: عَلَى كَمْ مِنْ جِذْعٍ يَبْتَكَ مَبْنِيٌّ؛ لِأَنَّهُ كَثُرَ اسْتِعْمَالُ «مِنْ» فِي هَذَا الْمَوْضِعِ، فَكَأَنَّكَ ذَكَرْتَهَا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٢٩٢.

بَابُ اشْتَغَالِ الْفِعْلِ بِالضَّمِيرِ

اعلم أنك إذا ابتدأت باسمٍ، وشغلت الفعل عنه بضميره اختير في الاسم الرفع بالابتداء، وما بعده خبره، وذلك نحو: زيدٌ ضربته، وعمروُ أكرمته، ترفعُ زيداً وعمراً بالابتداء، وما بعدهما خبرهما، ويجوز النصب فيها بأن تُضمر فعلاً يفسره هذا الظاهر، فتقول: زيداً ضربته، وعمراً أكرمته، والتقدير: ضربتُ زيداً ضربته، وأكرمتُ عمراً أكرمته.

وإنما كان الرفع أجود؛ لأنك في الرفع لا تحتاج إلى إضمار شيء، وفي النصب لا بد من إضمار فعلٍ، والمعنى في المنصوب والمرفوع سواء، فكلمًا قلَّ العملُ مع صحة المعنى كان أولى وأجود، قال الله عز وجل: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ (١)، (وقرأ عيسى^(٢) بن عمر^(٣)) ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ بالنصب^(٤)، وقال الله تعالى ذكره: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ^(٥) فَهَدَيْنَاهُمْ﴾ وقرئ «ثمود» بالنصب^(٦) على إضمار فعلٍ

(١) الآية الأولى من سورة النور، وليست الآية في «ق».

(٢) نقص في «ق».

وهو عيسى بن عمر الثقفي البصري المقرئ النحوي أخذ عن عبد الله بن إسحاق وغيره وأخذ عنه الخليل، له كتابان في النحو أحدهما: «الجامع»، والآخر: «المكمل»، واشتهر بالتعمير واستعمال الغريب في كلامه، توفي سنة تسع وأربعين ومائة، انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٢٥ والمعارف لابن قتيبة ص ٢٣٥، والفهرست ص ٦٣ وغاية النهاية ج ١ ص ٦١٣، وإنباه الرواة ج ٢ ص ٣٧٤ - ٣٧٥، ومعجم الأدباء ج ١٦ ص ٢٤٧.

(٣-٢) نقص في الأصل و «ق».

(٤) وقرأ بالنصب أيضاً عمر بن عبد العزيز، ومجاهد، وعيسى بن عمر الهمداني الكوفي، وابن أبي عبلة، وأبو حيوة، ومحبوب عن أبي عمرو، وأم الدرداء، وابن محيصن.

انظر: شواذ ابن خالويه ص ١٠٠ وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٩٠ والبحر المحييط ج ٦ ص ٤٢٧، والرفع قراءة الجمهور.

(٥) الآية ١٧ من سورة فصلت.

(٦) وهي قراءة ابن أبي إسحاق، وعيسى بن عمر، والحسن، وهي أحد الوجهين في رواية المطويعي عن الأعشى، =

بعد «تَمُود»؛ لأنَّ «أَمَّا» لا يليها إلا الاسم، فتقديره في النصب: فَأَمَّا تَمُودُ فَهَدَيْتُنَا (هدينا)^(١) هم، قال بَشْرُ بْنُ أَبِي خَازِمٍ:

فَأَمَّا تَمِيمٌ تَمِيمٌ بَنُ مَرٍّ فَأَلْفَاهُمْ الْقَوْمُ رَوْبَى^(٢) يَنَامَا
ويروى بالنصب والرفع على ما ذكرنا.

(٣) فَأَمَّا قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾ وقرأها عيسى بْنُ عُمَرَ (سُورَةٌ)^(٤) بالنصب؛ فالرفع على خبر ابتداءٍ محذوف، كَأَنَّ التقدير: هذه سورة، و«أَنْزَلْنَاهَا» صفةٌ للسُّورَةِ تقديره: هذه سورةٌ مُنَزَّلَةٌ، ويقبَحُ الرفعُ بالابتداء^(٥)؛ لأنَّ «سورةً» نكرة، والنصب بإضمار فعلٍ تقديره: أنزلنا سورةً أنزلناها، أو أثَلُ سورةً أنزلناها^(٦) وكذلك^(٧) إِنْ أَوْقَعْتَ الْفَعْلَ بِشَيْءٍ مِنْ سَبَبِ الْأَوَّلِ كَانَ مجراها^(٨) واحداً في اختيار الرفع في الأول، وجواز النصب، كقولك: زيدٌ أَكْرَمْتُ أَبَاهُ، وعمرُو ضَرَبْتُ غَلَامَهُ، إِلَّا أَنَّكَ إِذَا نَصَبْتَ هَذَا الضَّرْبَ أَضْمَرْتَ فَعَلًا

= وقرأ الجمهور بالرفع. انظر: شواذ ابن خالويه ص ١٣٣ ومعاني القرآن للفراء ج ٣ ص ١٤ والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٩١ وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٦٧.

(١) نقص في الأصل.

(٢) وهو من شواهد سيويه ج ١ ص ٤٢ وانظر: مجالس ثعلب ص ٢٣٠، وشرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ١٩٥، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ٣٤٨، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٢٤ واللسان: (روب)، وديوانه ص ١٩٠، الروبي: الذين استقلوا نوما.

(٣-٢) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: معاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٢٤٣ - ٢٤٤.

وقال في ج ٢ ص ٢٤٤: «ولو نصبت» السورة «على قولك: أنزلناها سورةً وفرضناها كما تقول: مجرداً ضربته، كان وجهها، وما رأيت أحداً قرأ به» يريدُ الفراء أنها تنصبُ على الحال، وانظر: البحر المحيط ج ٢ ص ٤٢٧ حيث نقل ذلك أبو حيان عن الفراء بنص مخالف.

(٦) في «ر» و «ق»: فان أوقعت.

(٧) في «ق»: جرى مجرى ما ذكرنا في اختيار الرفع.

[٤٦ / ب] في معنى هذا الفعل المذكور، فتقول: زيدا أكرمتُ أباه، وعمراً ضربتُ/ غلامه بتقدير: خصصتُ زيدا أكرمتُ أباه، وأهنتُ عمراً ضربتُ غلامه، وما أشبه ذلك من التقديرات، ويجوز أن تُضمر في قولك: زيدا أكرمتُ أباه فعلاً (من^(١)) لفظه) مثل ما ظهر^(٢)، فتقدر: أكرمتُ زيدا أكرمتُ أباه؛ لأن إكرام الأب يكون إكراماً لزيد، وكذلك إن كان المقدم ظرفاً كقولك: يوم الجمعة ألقاك فيه، وإن شئتَ نصبتَ فقلت: يوم الجمعة ألقاك فيه، بتقدير: ألقاك يوم الجمعة ألقاك فيه. فإن قدمتَ الظرفَ - بعد أن جعلته مفعولاً على السعة - قلت: يوم الجمعة ألقاك؛ وإن شئتَ نصبتَه أيضاً على ما بيننا، ويجوز أن تحذف الضير الزاجع إلى الأول في الشعر مع الرفع فتقول: زيد ضربتُ، ويوم الجمعة ألقاك، وهو في الكلام قبيح، قال الشاعر أنشدَه سيبويه^(٣):

ثَلَاثٌ كُلُّهُنَّ قَتَلْتُ عَمُوداً فَأَخَزَى اللَّهُ رَابِعَةً تَعُودُ
على تقدير: قتلتهن، فلو نصب «ثلاثاً» كان أجود؛ لأن نصبه لا يغيّر المعنى، ولا يَكْثُرُ^(٤) الشعر، وأنشد أيضاً^(٥):

وَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا

(١) نقص في الأصل و «ق».

(٢) في «ر»: مثل هذا الفعل.

(٣) انظر الكتاب ج ١ ص ٤٤.

والبيت من أبيات سيبويه التي لا يعرف قائلها، وانظر: شرح السيرافي ج ١ ص ٢، وأمالى ابن الشجري ج ١ ص ٢٢٦، والخزانة ج ١ ص ١٧٧ وقال البغدادي «إن حذف العائد ههنا قياس عند الفراء».

(٤) في «ر»: ولا يلبس الشعر.

(٥) انظر الكتاب ج ١ ص ٤٥، ٦٦.

والبيت للحارث بن كلثة، وانظر شرح السيرافي ج ١ ص ٢، وأمالى ابن الشجري ج ١ ص ٢٢٦ وج ٢ ص ٢٢٤ وابن يعيش ج ١ ص ٨٩، والبحر المحيط ج ٨ ص ٢١٩ والعيني ج ٤ ص ٦٠، والتنائي: التباعد. وانظر أيضاً معجم شواهد العربية ص ٤٨.

أراد: أصابوه، (و) ^(١) قال جرير: وما شيء حميت بمسباح ^(٢)

أبحث حمى تهامة بعد نجد
يريد: حميته، ولا يجوز نصب في هذين البيتين عند سيبويه ^(٣):
أما البيت الأول: فالمال معطوف على «تناء»، وهو فاعل «غيرهم»،
و «أصابوه» صفة للمال، والصفة لا تعمل في الموصوف.

وأما بيت جرير: فلو نصب شيئاً بحميت ^(٤) لانتقض المعنى، وصار المديح
هجواً؛ لأنه يصير التقدير: وما حميت شيئاً مستباحاً، فالمعنى على أنك حميت
شيئاً غير مسباح، وما كان غير مسباح لم يحتج إلى حماية، فلهذا لم يجز
النصب (فيه) ^(٥) مع حذف الضمير، قال النمر ^(٦) بن تولب:

(١) نقص في «ر».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٥ و ٦٦، وانظر: شرح السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٢٠٩ و ٢٨٣ وأما لي ابن
الشجري ج ١ ص ٥ و ٧٨ و ٢٢٦، والمغني ص ٥٠٣ و ٦١٢ و ٦٢٣، وشرح شواهد ص ١٦ و ٢٩٧، والعيني ج ٤
ص ٧٥، والتصريح ج ٢ ص ١١٢ وديوانه ص ٤٨. حمى تهامة: يقال: حمى فلان الأرض يحميها حمى لا يقرب، والحمى:
موضع فيه كلاً يُحمى من الناس أن يُرغى، وتهامة: هي الناحية الجنوبية من الحجاز، ونجد: هي الناحية التي بين
الحجاز والعراق.

(٣) قال سيبويه في الكتاب ج ١ ص ٤٥: «ولا سبيل إلى النصب، وإن تركت الباء، لأنه وصف كما لم يكن
النصب فيما أتممت به الاسم» وقال السيرافي ج ١ قسم ٢ ص ٢٨٤: «ولم ينصب» المال «به»، ولا يجوز ذلك؛ لأنه لو نصب
صار التقدير: أم أصابوا مالا، و «أم» من حروف المعطف، ولا يعطف «أصابوا» وهو فعل على «تناء» وهو اسم. هذا، وقد
جاء عطف الفعل على الاسم في القرآن الكريم في قوله تعالى: «صافات ويقبضن».

(٤) قال السيرافي في شرحه ج ١ قسم ٢ ص ٢٨٣ - ٢٨٤: «فجعل (حميت) نعتاً لشيء وهو اسم (ما) فلذلك أدخل
الباء في (مسباح)، ولو نصب (شيئاً) بحميت بطل الكلام، ولم يكن يجوز دخول الباء في (مسباح)؛ لأن الباء إنما
تدخل في الأخبار، فإذا نصب شيئاً صار تقديره: وما حميت شيئاً بمسباح، و (مسباح) نعت لشيء فهذا غير جائز، كما
لا يجوز: رأيت رجلاً بقاءً، ولو حذف الباء أيضاً مع نصب شيء لكان ضعيفاً ناقصاً المعنى، وذلك أنك إذا قلت:
وما حميت شيئاً مستباحاً فقد أوجبت أن الذي حماه لم يكن مستباحاً».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ر»: قال النمر بن تولب.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤ وانظر: الكشف للزمخشري ج ١ ص ٢٢٧، والعيني ج ١ ص ٥٦٥، والهمع ج ١
ص ١٠١ و ج ٢ ص ٢٨، والدرر ج ١ ص ٧٦ و ج ٢ ص ٢٢ ومعجم شواهد العربية ص ١٣٦.

فَيَوْمٌ عَلَيْنَا وَيَوْمٌ لَنَا وَيَوْمٌ نُسَاءُ وَيَوْمٌ نُسَرُّ
أراد: يوم نُسَاءُ فيه، ويوم نُسَرُّ فيه، أو نُسَاؤُهُ ونُسَرُّ، على مائِنًا، وهذا الضمير
وإن حُذِفَ من اللفظ فهو مراد في النية؛ وذكره أجودٌ، وهو مشبه بقولك: الذي
ضربتُ زيدَ، وإن شئتَ قلت: الذي ضربتهُ زيدَ، إلا أن حذَفَ من صلة الذي
أجودٌ؛ لطول الاسم بالصَّلَة.

(فصل^(١)): فَإِنْ جُئْتَ بِعَدَّةِ هَذِهِ الْجُمْلَةِ بِجُمْلَةٍ أُخْرَى مِثْلَهَا وَعَظَفْتُهَا عَلَى الْأَوَّلَى
كَانَ لَكَ وَجْهَانِ: إِنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَسْمِ الْمَرْفُوعِ، وَإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى
الْفِعْلِ الَّذِي عَمِلَ فِي ضَمِيرِهِ؛ فَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى الْأَسْمِ رَفَعْتَ، وَإِنْ حَمَلْتَهُ عَلَى
الْفِعْلِ نَصَبْتَ، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: زَيْدٌ لَقِيْتُهُ، وَعَمْرُوٌّ أَكْرَمْتُهُ؛ إِنْ شِئْتَ حَمَلْتَ «عَمْرًا»
عَلَى «زَيْدٍ» فَرَفَعْتَهُ بِالْإِبْتِدَاءِ، كَمَا رَفَعْتَ «زَيْدًا»، وَإِنْ شِئْتَ حَمَلْتَهُ عَلَى «لَقِيْتُهُ»
[٧ / ١] وَهُوَ فَعْلٌ فَأَضْمَرْتَ لَهُ فِعْلًا، وَنَصَبْتَهُ فَبَقِيَ: زَيْدٌ لَقِيْتُهُ وَعَمْرُوٌّ أَكْرَمْتُهُ / كَأَنَّكَ
قُلْتَ: لَقِيْتُ زَيْدًا^(٢) وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ فِي «لَقِيْتُهُ» ضَمِيرُ «زَيْدٍ»،
وَالرَّفْعُ أَحْسَنُ فِي «عَمْرُوٍّ»، لِيَكُونَ أَوَّلُ الْجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ مَحْمُولًا عَلَى (أَوَّلِ)^(٣) الْجُمْلَةِ
الْأَوَّلَى.

فَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِ الْجُمْلَةِ الْأَوَّلَى فِعْلٌ كَانَ الْإِخْتِيَارُ فِي الثَّانِيَةِ النَّصْبَ
سَوَاءً كَانَ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ رَافِعًا، أَوْ نَاصِبًا، أَوْ مُتَعَدِيًا بِحَرْفِ جَرٍّ، كَقَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ
وَعَمْرًا لَقِيْتُهُ، وَمَرَرْتُ بِزَيْدٍ وَعَمْرًا أَكْرَمْتُهُ، وَرَأَيْتُ أَبَاكَ وَأَخَاكَ أَكْرَمْتُهُ، فَهَذَا
أَجُودٌ؛ لِتَكُونَ قَدْ عَظَفْتَ فِعْلًا عَلَى فِعْلٍ، كَمَا قَالَ الرَّبِيعُ بْنُ ضَبْعٍ الْفَزَارِيُّ:

أَصْبَحْتُ لَا أَحْمِلُ السَّلَاحَ وَلَا أَمْلِكُ رَأْسَ الْبَعِيرِ إِنْ تَفَرَّا

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: كَأَنَّكَ قُلْتَ: زَيْدٌ لَقِيْتُهُ وَأَكْرَمْتُ عَمْرًا أَكْرَمْتُهُ.

(٣) نقص في «ق».

والذُّبُّ أَخْشَاهُ إِنْ مَرَرْتُ بِهِ وَحَدِي وَأَخْشَى الرِّيحَ وَالْمَطَرَ^(١)
فتنصب «الذُّبُّ» بمعنى^(٢): أَخْشَى الذُّبُّ أَخْشَاهُ؛ لَأَنَّ قَبْلَهُ فَعْلًا وَهُوَ: «أَحْمَلُ
السَّلاح».

فَأَمَّا الْبَيْتُ الَّذِي أَنشَدَهُ سَيَبُويَه وَهُوَ قَوْلُهُ:

فَمَا أَذْرِي أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ وَطُولُ الْعَهْدِ أَمْ مَالٌ أَصَابُوا
فسيبويه^(٣) منع من نصب المال على مايتنا.

وعندي^(٤) أَنَّ النِّصْبَ فِيهِ غَيْرُ مُمْتَنِعٍ بِتَقْدِيرٍ: أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ؟ أَمْ أَصَابُوا
مَالًا؟؛ لَتَكُونَ «أَمْ» تَلِي الْفِعْلَ كَمَا وَلَيْتُهُ أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ، فَتَكُونُ مُعَادِلَةً لَهَا،
وَيَكُونُ «أَصَابُوا» مُعْطُوفًا عَلَى «غَيْرَهُمْ».

وَإِذَا رَفَعْتَ «الْمَالَ» فَهُوَ مُعْطُوفٌ عَلَى «تَنَاءٍ» (و)^(٥) «أَمْ» غَيْرُ مُعَادِلَةٍ لِلْأَلِفِ،
وَحَمْلُهُ عَلَى الْمُعَادِلَةِ مَعَ صَحَّةِ الْمَعْنَى أَحْسَنُ، فَالرَّفْعُ وَالنِّصْبُ عَلَى هَذَا (التَّقْدِيرِ)^(٦)
سَوَاءٌ، لِأَنَّ التَّقْدِيرَ: أَغْيَرَهُمْ تَنَاءٍ أَمْ أَصَابُوا مَالًا فَغْيَرَهُمْ؟ وَهُوَ مَفْهُومٌ وَإِنْ لَمْ
يُذَكَّرْ، كَمَا تَقُولُ لِمَنْ تُخَاطِبُهُ: مَا قَطَعَكَ عَنِّي؟ أَحَبَسَكَ زَيْدٌ؟ أَمْ لَقِيتَ عَمْرًا؟

(١) وهما من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٦ وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٥٩، وشرح السيرافي جـ ١ قم ٢ ص ٢١٥
والجمل ص ٥٢ والمُعْتَرِينَ لِلْسَّجِسْتَانِي ص ٧، وابن يعيش جـ ٧ ص ١٠٥ (البيت الأول فقط)، وانظر: أيضا العيني جـ ٢ ص ٣٩٧
والتصريح جـ ٢ ص ٣٦، والهمع جـ ٢ ص ٥٠، والدرر جـ ٢ ص ٦٠، وأمالى ابن الشجري جـ ٢ ص ١١٨ ومعجم شواهد
العربية ص ١٤٦.

(٢) في «ر» و«ق»: بتقدير.

(٣) انظر: الكتاب جـ ١ ص ٤٥.

(٤) هذا اختيار الصيرى ولم أقف عليه لغيره، وقد وافق السيرافي سيبويه.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في الأصل.

(والمعنى^(١): أُمَ لَقِيتَ عَمراً) فَقَطَعَكَ أَوْ حَبَسَكَ عَنِّي؟ وهذا معنى مفهوم مشهور في كلام الناس.

فصل: واعلم أن الاستفهام، والأمر، والنهي، والمجازاة، والنفي، (والعرض)^(١) يُخْتَارُ فِيهِنَّ نَصْبُ الاسم الذي اشتغل الفعل بضميره كقولك: أزيداً لقيته؟ وعمراً اضربه، وأخاك لاتشمه، وإن أباك بَرَزْتَهُ اثبت، وما زيداً أكرمته، قال النمر بن تَوَلَب:

لَا تُجْزِعِي إِنْ مُنِيساً أَهْلَكْتَهُ وَإِذَا هَلَكْتُ فَعِنْدَ ذَلِكَ فَاجْزِعِي^(٢)

وإنما اختير النصب بعد هذه الأشياء؛ لأنها بالفعل أولى، فاختراروا إضمار فعل يَنْصِبُ الاسم، والتقدير: أَلْقِيتَ زَيْدًا لَقِيتَهُ؟ واضربْ عمراً اضربه، ولا تشتمْ أخاك لاتشمه، وإن بَرَزْتَ أباكَ بَرَزْتَهُ اثبت، وما أكرمتَ زيداً أكرمته، وقال هَذَبَةُ بْنُ الْحَشْرَمِ^(٣):

فَلَا ذَا جَلَالٍ هِبْنُهُ لِجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيَاعٍ هُنَّ يَتَرُكْنَ لِلْفَقْرِ

(١) نقص في «ق».

(٢) وهو من شواهد سيويه ج١ ص ٦٧، وانظر: المقتضب ج٢ ص ٧٦ والكامل ص ٦٢٠، وأما ابن الشجري ج١ ص ٣٣٢ وابن يعيش ج٢ ص ٣٨ والخزانة ج١ ص ١٥٢ وص ٤٥٠ وج٢ ص ٦٤٢ وج٤ ص ٤١٠ والمغني ص ١٦٦ وص ٤٠٣، وشرح شواهد ص ١٦١ وص ٢٨١، والعيني ج٢ ص ٥٣٥ والأشموني ج٢ ص ٩١ والضرائر ص ٣٠٠ ومعجم شواهد العربية ص ٢٣٢، والمنفـس: النفـيس يتنافس فيه..

(٣) وفي كتاب سيويه أيضاً «ابن الحشرم»، واسم أبيه خشم بدون أل. انظر ترجمته في الأغاني ج٢ ص ٢٥٤ وانظر أيضاً المؤلف والمختلف ص ٦٢.

والبيت من شواهد سيويه ج١ ص ٧٢، وانظر: أمالي القالي ج١ ص ٢٥٠، وسمط اللآلي ص ٥٥٦ وص ٣٦٩، وورد عرضا في الخزانة ج٤ ص ٨٦ وشرح شواهد المغني ص ٩٦ ورواية الخزانة: فلا تنقي ذا هيبه لجلاله، وانظر أيضاً: أمالي ابن الشجري ج١ ص ٣٣٤ وابن يعيش ج٢ ص ٣٧، والأغاني ج٢ ص ٢١٤ وروايته كرواية البغدادي، وقبله في الأغاني بيتان هما:

وكذلك أنشد قول ذي الرمة:

إذا ابن أبي موسى بلالاً بلغته فقام بفأس يئن وصليك جازر^(١)

بنصب «ابن»؛ لأن «إذا» فيها معنى المجازاة، وإضمار الفعل بعدها أحسن^(٢)؛ لأن المجازاة لا تكون إلا بالفعل/ والتقدير: إذا بلغت ابن أبي موسى بلغته، وكذلك [٤٧ / ب] إن وقع الفعل بسبب الأول كقولك: أزيداً^(٣) أكرمت أباه؛ وعمراً زراً أخاه، وخالداً لآشتم غلامه؛ لأن السبب يجري مجرى النفس كما بينا.

وحروف التحضيض تجري مجرى ما ذكرنا في (اختيار)^(٤) النصب بعدها؛

=ألا بالقومي للنوايب والهدر والمرء يردي نفسه وهو لا يردي
وللأرض كم من صالح قد تودأت عليه فوارثته يلبثاءة قفر
وسيتشهد الصيري بالبيت الأول في باب الاستغاثة، وانظر: معجم شواهد العربية ص ١٧٤، ومن الغريب أن صاحب معجم شواهد العربية لم ينسب البيت الثاني في ص ١٧٥ إلى هُدبة بل عزاه إلى مجهول، وأزجى بقية الكلام إلى موضعه إبان تخريج الشاهد.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٢، وانظر: للمقتضب ج ٢ ص ٧٧، والكمال ص ٦٢٠ والخصائص ج ٢ ص ٢٨٠ وأمالى ابن الشجري ج ١ ص ٢٤، وابن يعيش ج ٢ ص ٣٠، وج ٤ ص ٩٦، والمغني ص ٢٦٩، وشرح شواهد ص ٢٢٦ والخزانة ج ١ ص ٤٥٠، وذيوانه ص ١٠٤٢ الوصل بكسر الواو: واحد الأوصال وهي المفاصل، ودخلت الفاء على الفعل؛ لأنه في معنى الدعاء على الناقة.

(٢) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٢: «فالنصب عربي كثير، والرفع أجود» وظاهر عبارة سيبويه أن الرفع جائز على الابتداء، ورأيه أن «إذا» يفتح الابتداء بعدها، قال في ج ١ ص ٥٤: «ومما يفتح بعده ابتداء الأسماء، ويكون الاسم بعده إذا أوقعت الفعل على شيء من سببه نصبا في القياس: «إذا»، و «حيث»، تقول: إذا عبد الله تلقاه فأكرمه... لأنها يكونان في معنى حروف المجازاة، ويصح إن ابتدأت الاسم بعدها إذا كان بعده الفعل... فيكون الرفع أجود على أن «ابن أبي موسى» نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور على سبيل الابتداء. هذا تحقيق كلام سيبويه في الموضعين، وقال المبرد في المقتضب ج ٢ ص ٧٧: «ولو رفع على هذا رافع على غير الفعل لكان خطأ؛ لأن هذه الحروف لا تقع إلا على الأفعال، ولكن رفعه يجوز على ما لا ينقص المعنى، وهو أن يضر «بلغ» فيكون: إذا بلغ ابن أبي موسى، وقوله: بلغته إظهار للفعل، وتفسير للفاعل».

(٣) في «ر»: كقولك: زيد أكرم أباه، وفي «ق»: إن زيدا أكرمت أباه.

(٤) نقص في «ق».

لأنها بمنزلة الأمر وهي: «هَلَاً» و «أَلَاً» و «لَوْلَا» و «لَوْمًا»، وتقول: هَلَاً زَيْدًا
أَكْرَمْتَهُ؛ وَلَوْلَا عَمْرَأُ زُرْتَهُ، وَأَلَا خَالِدًا أَحْسَنْتَ إِلَيْهِ، وَلَوْمًا أَخَاكَ أَتَيْتَهُ، قال
جرير:

تَعْدُونَ عَقْرَ النَّيْبِ أَفْضَلَ مَجْدُكُمْ بَنِي ضَوْطَرَى لَوْلَا الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا^(١)
أَي هَلَاً تَعْدُونَ الْكَمِيِّ الْمُقْنَعَا.

والرفع يجوز أيضاً بعد هذه الأشياء، وهو في بعضها أحسن من بعض،
فالرفع في الاستفهام والنفي أحسن منه في الأمر وما بعده؛ لأن (ألف)^(٢)
الاستفهام قد تلي الأسماء كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ وكذلك النفي، تقول:
ما زيد قائماً^(٣)، وهو في الاستفهام أحسن منه في النفي.

وأما الأمر وما بعده فلا يكون إلا بالفعل فالنصب بعده أحسن، والرفع في
جميعها جائز بالابتداء، إلا في المجازاة فإنك لا توليه إلا الفعل رفعت أو
نصبت؛ لأن المجازاة لا تكون إلا بالفعل^(٤)، فإذا رفعت أضمرت فعل^(٤) ما لم

(١) وهو من شواهد المبرد في الكامل ص ١٥٨، وانظر: الجمل ص ٢٤٥ وشرح السيرافي ج ١ ص ٢٥٠
والخصائص ج ٢ ص ٤٥ وأما لي ابن الشجري ج ٢ ص ٢١٠، وابن يعيش ج ٢ ص ٣٨، وص ١٠٢ وج ٨ ص ١٤٤ وص ١٤٥
والخزانة ج ١ ص ٤٦١ وج ٢ ص ٤٩٨ والمغني ص ٢٧٤، وشرح شواهد ص ٢٢٩ والهمع ج ١ ص ١٤٨ والدرر ج ١ ص ١٣٠
والأشموقي ج ٤ ص ٥٩، واللسان (ضطر) وديوانه ص ٩٠٧.
وقال السيوطي في شرح شواهد المغني بعد نسبة البيت إلى جرير: «ورأيت في تفسير ابن المنذر نسبة هذا البيت إلى
الأشهب بن رميلة».

العقر: القطع، عقر الفرس والبعر بالسيف. عقر: قطع قوائمه وذلك لنحره، «وبنو ضَوْطَرَى: حي معروف، وقيل:
الضوطري: الحمقى» والكمي: الشجاع المتكفي في سلاحه أي المستتر بالدرع والبيضة، والنيب: جمع ناب وهي: المسنة
من النوق، والمقنع هو: الذي عليه بُيُضَةٌ ومغفر.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) في «ر» : ما زيد قائم.

(٤) انظر ما نقلته قريباً عن سيبويه والمبرد في ص ٣٣٢ - ٣٣٤.

يُسَمِّ فاعله، وَرْفَعَتَ الاسم به كقولك: إِنَّ أَبوكَ بَرَّرْتَهُ اثْبُتْ، أي إن بَرَّ أبوكَ (بَرَّرْتَهُ^(١) اثْبُتْ) ، والمعنى فيما سُمِّي فاعله وما لم يُسَمِّ فاعله واحد؛ لأن «الأب» مفعول في الوجهين جميعاً، إلا أنه فيما سُمِّي فاعله منصوب، وفيما لم يُسَمِّ فاعله مرفوع.

فصل: واعلم أن الفعل الذي يتعدى بحرف جر لا يجوز إضماره (ولكن^(٢) يُضَمَّرُ فعل في معناه) ، كقولك: زيداً مررت به، وَعَمَرُ أَحَسَنْتَ إِلَيْهِ، والتقدير: جَزْتُ زيداً مررت به، وَأَكْرَمْتُ عَمَرُ أَحَسَنْتُ إِلَيْهِ، قال جرير:

أَثْلَبَةَ الْفَوَارِسِ أُمَ رِيَا حَا عَدَلْتُ بِهِمْ طَهِيَّةً وَالْخِشَابَا^(٣)

فالناصب لثعلبة فعل في معنى «عَدَلْتُ بِهِمْ» تقديره: أَقِسْتُ ثعلبةً، أَوْ أَذْكَرْتُ، أَوْ مَثَّلْتُ (ثعلبة)^(٤) ، وما أشبه هذا من التقدير مِمَّا يُوَافِقُ معنى «عَدَلْتُ بِهِمْ» ، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يُدْخِلُ مَنْ يَشَاءُ فِي رَحْمَتِهِ^(٥) وَالظَّالِمِينَ أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ تقديره - والله أعلم - وَيُعَذِّبُ^(٦) الظالمين أَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا أَلِيمًا.

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٥٢ وص ٤٨٩، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٢١٧ والعيني ج ٢ ص ٥٣٣ والتصريح ج ١ ص ٣٠٠ والأشعري ج ٢ ص ٩٦، وديوانه ص ٨١٤. ثعلبة: هم بنو ثعلبة بن يَرْبُوع بن حَنْظَلَةَ بن مالك بن زيد مناة من تميم، ورياح: من يربوع بن حنظلة، وطهية: ابن مالك بن حنظلة، والخشاب: قبائل من أبناء مالك بن حنظلة، يهجو جرير الفرزدق فآخرأ عليه برهطه من بني تميم.

(٤) نقص في الأصل .

(٥) الآية ٣١ من سورة الإنسان.

(٦) في «ق» وعذب.

(٧) في معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢٢٠ «نصبت الظالمين، لأن الواو في أولها تصير كالظرف لأَعَدَّ» ، وانظر:

البحر المحيط ج ٨ ص ٤٠٢.

وإنما لم يَجْزِ إضمار الفعل المتعدي بحرف الجر؛ لأن ذلك يؤدي إلى إضمار
حرف الجر ولا يجوز إضمار الجار؛ لأنه مع المجرور كالشيء الواحد، وهو عامل
ضعيف فلا يجوز أن يُتَصَرَّفَ فيه بالإضمار والإظهار كما يُتَصَرَّفُ في الفعل،
فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

باب النداء

حروف النداء خمسة، وهي: «يا» و«أيا» و«هيا» و«أي» و«الآلف»،
فأما الآلف فإنه يستعمل في نداء مَنْ / قَرَب منك، والأربعة التي قبلها [٤٨ / ١]
تستعمل للقريب والبعيد، وأصلها أن تستعمل للبعيد؛ لأنها لِمَدِّ الصوت،
ولكنها تستعمل في القريب تأكيداً (وتنبيهاً)^(١) لمن تناديه.

فإذا ناديت اسماً مفرداً علماً، أو نكرة تَقْصِدُ قَصْدَهَا وتُقْبَلُ عليها فهي
مَبْنِيَّان على الضم كقولك: يا زيد، يا رجل، قال الله عز وجل: ﴿يَا نُوحُ
اهْبِطْ^(٢) بِسَلَامٍ مِنَّا﴾ و﴿يَا صَالِحُ^(٣) ائْتِنَا﴾، وقال الشاعر^(٤) أنشده سيبويه:
أَلَا يَا بَيْتَ الْعَلِيَاءِ بَيْتٌ وَلَوْلَا حُبُّ أَهْلِكَ مَا أَتَيْتُ

(١) نقص في «ق» .

(٢) الآية ٤٨ من سورة هود.

(٣) الآية ٧٧ من سورة الأعراف، وقد رسمت في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٥٨ هكذا: «يا صالحُتينا» موصولة،
وقال سيبويه: زعموا أن أبا عمرو قرأ «يا صالحُتينا» جَعَلَ الهمزة ياء ثم لم يقلبها واواً وقال أبو حيان في البحر المحيط
ج ٤ ص ٣٢١: وقرأ أبو عمرو إذا أدرج ببإبدال همزة فاء ائتنا واواً لضمه حاءٍ «صالح» وانظر أيضاً الخصائص ج ٢
ص ٣٥٠ - ٣٥١ حيث شرح ابن جني قراءة أبي عمرو.

(٤) هو عمرو بن قعاس أو ابن قُعَاس كما قال الشنترقي، وفي اللسان (قعس) «.. ومقاعس أبو حي من تميم
وهو لقب، واسمه الحارث بن عمرو بن كعب... وعمرو بن قعاس من شعرائهم» .

وانظر: الكتاب ج ١ ص ٣١٢، وانظر أيضاً: المحتسب ج ١ ص ٢٥٠، واللسان (بيت) والخصص ج ١٦ ص ٩١
والعلياء: موضع.

وقال الأعشى:

قَالَتْ هَرِيرَةٌ لَمَّا جِئْتُ زَائِرَهَا وَئِيلِي عَلَيْكَ وَوَيْلِي مِنْكَ يَا رَجُلٌ^(١)

وعلة هذا البناء: أن المنادى المفرد أشبه الكنايات^(٢) من ثلاثة أوجه: أحدها: أنه مفرد، والثاني: أنه معرفة، والثالث: أنه مخاطب، وحق الخطاب أن يقع بالكنايات كقولك: ذهبت وقمت، ولا تقول لمن تخاطبه ذهب زيد، وأنت تريد المخاطب، فلما استعمل الاسم الظاهر في موضع الكناية وجب أن يُبْنَى كما بُنِيَ.

وإنما بُنِيَ على حركة؛ لِيُفَرَّقَ بَيْنَ مَا تُقِلُّ إِلَى الْبِنَاءِ مِنْ^(٣) حَالِ الْإِعْرَابِ وَبَيْنَ مَا بُنِيَ فِي أَوَّلِ أَحْوَالِهِ.

وكانت الضمة أولى؛ لأنه لو بُنِيَ على الكسر أشبه المضاف إلى المتكلم كقولك: يا غلام، ولو بني على الفتح أشبه المنصوب المضاف^(٤) والنكرة فلم يبق إلا الضم فُبْنِيَ عليه.

وأما ما سوى المفرد العلم، والنكرة المقصود قصدها فهو منصوب في النداء، وذلك أربعة أشياء:

(١) وهو من شواهد الزجاجي في الجمل ص ١٦٢ وانظر: المختص ج ٢ ص ٢١٣، وورد عرضاً في الخزانة ج ٢ ص ٤٥٨ وج ٤ ص ٥٤٥، وانظر أيضاً: معجم شواهد العربية ص ٢٩٠، وديوانه ص ٤٣.

(٢) قال المبرد في المنتصب ج ٤ ص ٢٠٤: «وإنما فعل به ذلك لخروجه عن الباب، ومضارعه ما لا يكون معرباً، وذلك أنك إذا قلت: يا زيد ويا عمرو فقد أخرجته من بابيه لأن حد الأسماء الظاهرة أن تغربها عن واحد غائب، واخبر عنه غيرها فتقول: قال زيد، فزيد غيرك وغير المخاطب، ولا تقول: قال زيد وأنت تعنيه، أعني المخاطب، فلما قلت: يا زيد خاطبته بهذا الاسم، فأدخلته في باب ما لا يكون إلا مبنياً نحو «أنت» فلما أخرج من باب المعرفة وأدخل في باب المبنية لزمه مثل حكمها»، وانظر: الإنصاف ص ٣٢٤ - ٣٢٥.

(٣) في «ر» و«ق»: ليفرق بين ما تقل من حال الإعراب إلى البناء.

(٤) في «ق»: أشبه المنصوب من المضاف والنكرة..

نكرة مفرد شائع في جنسه، ونكرة موصوف، ومضاف، وموصول^(١).

فالنكرة الشائع: كقولك: يا رجلاً أقبل، فكلُّ من أقبل عليك فهو المدعو؛ لأنك لم تُرد واحداً بعينه، ولو أردت ذلك لَبَيَّتَهُ على الضم، قال عبد يَعُوْثُ:

قِيَارَا كِبَاءً إِمَّا عَرَضْتَ فَبَلَّغْنِ نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانٍ أَلَّا تَلَاقِيَا^(٢)

والمضاف نحو: يا عبد الله، ويا أخا زيد، قال الله عز وجل: ﴿يَا أَبَانَا مَالِكُ^(٣) لَا تَأْمَنَّا﴾ .

والموصول: كُلُّ اسْمٍ لَا يَتِمُّ بِنَفْسِهِ وَيَحْتَاجُ إِلَى تَمَامٍ، كقولك: يَا خَيْراً مِنْ زَيْدٍ، وَيَا حَسَناً وَجْهَهُ، وَيَا كَرِيماً أَبُوهُ؛ لِأَنَّكَ لَمْ تُرِدْ أَنْ تُنَادِيَ خَيْراً وَحَسَناً عَلَى الْإِطْلَاقِ، فَكَانَ مَا بَعْدَهُمَا مِنْ تَمَامِهَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا حَسْرَةً^(٤) عَلَى الْعِبَادِ﴾ ، وَقَالَ ذُو الرِّمَّةِ:

أَذَاراً بِحَزْوَى هِجَتِ لِلْعَيْنِ عَبْرَةً فَبَاءَ الْهُوَى يَرْفُضُ أَوْ يَتَرَقُّ^(٥)

(١) وهو التشبيه بالمضاف، ويسميه الأقدمون موصولاً، لأنه: ما اتصل به شيء من تمام معناه.

(٢) البيت لعبد يعوث بن وقاص الحارثي، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٢، وانظر: المقتضب ج ٤

ص ٢٠٤ والجمل ص ١٥٨ وأما القالي ج ٣ ص ١٣٣ وابن يعيش ج ١ ص ١٢٧ وص ١٢٨، ١٢٩، والخزانة ج ١ ص ٣١٣،

والشذور ص ١١١، والتصريح ج ٢ ص ١٦٧ والأشعري ج ٢ ص ٢٢٤ والأعاني ج ١٦ ص ٣٣٣ واللسان (عرض) .

(٣) الآية ١١ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٣٠ من سورة يس.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١١، وانظر: الجمل ص ١٦٠، والخزانة ج ١ ص ٣١١ والعيني ج ٤

ص ٢٣٦ وص ٥٧٩ والأشعري ج ٣ ص ٢٢٣ وج ٤ ص ٢٨٥ وديوانه ص ٤٥٦. حَزْوَى: جبل من جبال الدهناء، والعبرة:

الدمعة، وماء الهوى هو الدمع لأن الهوى يبعثه، ويرفض: ينصب متفرقاً، والترقُّق: أن يجيء ويذهب فترى له حركة وتلاوفاً.

. والموصوف النكرة كقولك: يا رجلاً^(١) صالحاً، ويا غلاماً عاقلاً، قال
توبة بن الحمير:

أظنك يا تيساً نَزَا في مَرِيرَةٍ مُعَذَّبَ لَيْلَى أَنْ تَرَانِي أُزَوِّهَا^(٢)

وإنما وجب نصب هذه الأسماء ولم تُبَيَّنْ كما بُيِّنَ المفرد العلم؛ لأنها لم تُشَبَّه
[٤٨ / ب] الكنايات كما أشبهها العلم المفرد؛ لأنَّ الكناية / لا تكون نكرة؛ ولا مضافة،
ولا موصولة، (ولا موصوفة)^(٣).

وأصلُ النداء النصب؛ لأنَّك إذا قلت: يا زيدُ، فأنت داعٍ له منادٍ له،
كأنَّك قلت: أدعو زيدا، وأريد زيدا، وأنادي^(٤) زيدا.

وإذا وصفت العلم بصفة مفردة كان لك (وجهان)^(٥) فيها:

النصب على الموضع، والرفع على اللفظ، كقولك: يَازِيدُ الظريفُ،
والظريفُ، قال جرير:

فَمَا كَعَبُ بُنْ مَمَامَةَ وَابْنُ سُعْدَى
بَأَجْوَدَ مِنْكَ يَا عَمْرُ الْجَوَادَا^(٦)

(١) في الأصل: يا رجلاً صالحاً.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٤ وانظر: نوادر أبي زيد ص ٧٢ والمقتضب ج ٤ ص ٢٠٣ والنزول للتيب:
حركتيه عند السَّفَادِ، والمريرة: الحبل المحكم الفتل، قال الأعمش: «الشاهد فيه: نصب «تيس» لأنه منادى منكور في
اللفظ لوصفه بالفعل، ولا يوصف به إلا النكرات» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) انظر الإنصاف ص ٣٢٦.

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦) وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٠٨ والكامل ص ٤٠٠، وانظر:

الجمل ص ١٦٥ والخزانة ج ٤ ص ١١٠ والعيون ج ٤ ص ٢٥٤، والمغني ص ١٩ وشرح شواهد ص ٢٠ والتصريح
ج ٢ ص ١٦٩ والهمع ج ١ ص ١٨٦ والدرج ج ١ ص ١٥٣، والأشعري ج ٣ ص ٢٢٩ وديوانه ص ١٣٥ (طبع الصاوي) .
وكعب بن مامة الإيادي أحد من اشتهر بالجود من العرب، وروي أنه أثر رفقته في سفر بالماء حتى مات عطشاً،
ومامة: أبوه، وابن سَعْدَى: هو أوس بن حارثة بن لأم الطائي، وسَعْدَى أمه.

وإنما جاز الرفع في الصفة - وإن كان الأول غير مرفوع -؛ لأنه قد استمر
واطرّد الضم في كل (عَلِمَ) ^(١) مُنَادَى.

ولا يلزم على هذا أن تقول: مررت بعثمان الظريف فتنصب «الظريف»
على لفظ «عثمان»؛ لأنه لم يطرّد في كل اسم يقع في هذا الموقع أن لا ينصرف
فِيُفْتَح، فاعرف الفرق بينها.

وأما صفات ما سوى المفرد المضموم في النداء، فليس فيها إلا النصب؛
لاتفاق اللفظ والمعنى كقولك: يا عبد الله العاقل، ويا خيراً من زيد الظريف،
ويا رجلاً محسناً، فإن وصفت المفرد باسم مضاف نصبت لا غير، فتقول: يا زيد
أخانا، ويا عمرو صاحب بكري، قال الشاعر أنشدته سيبويه ^(٢):

أَزِيدُ أَخَا وَرَقَاءَ إِنْ كُنْتَ ثَائِرًا فَقَدْ عَرَضْتُ أَخْنَاءَ حَقٍّ فَخَاصِمٍ

وإنما لم يُحْمَلْ هذا ^(٣) على اللفظ؛ لأنه لو وقع موقع المنادى لم يكن إلا
نصباً، والصفة المفردة لو وقعت موقع المنادى لم تكن إلا مضمومة ^(٤) فحُمِلَ كل
واحد منها على ما يستحقه لو وقع موقع الأول.

وإذا وصفت العلم بأبنٍ فلان لم يكن في الصفة إلا النصب، وكان لك في
المنادى وجهان:

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٠٣ .

وهو من شواهد سيبويه التي لا يُعلم قائلها، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ٤ و ١٥، والهمع ج ٢ ص ١٤٢،
والدرر ج ٢ ص ١٩٦، واللسان (حنا) ورقاء: حي من قيس، ويقول العرب: فلان أخو بني تميم أي من قومهم،
والثائر: طالب الثأر، وأخناء الأمور: أطرافها ونواحيها جمع «حنو»، وقال ابن منظور: وأخناء الأمور: ما تشابه
منها، أي إن كنت طالباً لثأرك فقد أمكنتك ذلك فاطلبه الآن وخاصم فيه.

(٣) في الأصل: وإنما لم يحمل على هذا على اللفظ.

(٤) في الأصل و «ر» : مضموماً.

إِنْ شِئْتَ تَرَكْتَهُ عَلَى صَمِّهِ، وَإِنْ شِئْتَ بَنَيْتَهُ عَلَى الْفَتْحِ، إِتِّبَاعاً لِفَتْحَةِ
نُونِ «ابن»، تقول: يَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، وَقَالَ الْعَجَّاجُ:

يَا عَمْرُ بْنُ مَعْمَرٍ لَا مُنْتَظَرٌ^(١)

وقال آخر^(٢):

يَا حَكَمَ بْنَ الْمَنْذَرِ بْنِ الْجَارُودِ

وَكَذَلِكَ إِنْ كَرَّرْتَ الْمَنَادَى، وَأَضَفْتَ الثَّانِيَّ كَانَ لَكَ فِي الْأَوَّلِ الْفَتْحِ
وَالضَّمُّ، كَقَوْلِكَ: يَا زَيْدُ زَيْدَ عَمْرٍو، وَيَا زَيْدُ زَيْدَ عَمْرٍو، كَمَا قَالَ جَرِيرٌ:

يَا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمْ لَا يُلْقِيَنَّكُمْ فِي سَاءِ وُءَةٍ^(٣) عَمْرُ

ففي هذا البيت قولان:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ أَرَادَ يَا تَيْمَ عَدِيٍّ، ثُمَّ أَقْحَمَ (تَيْمَ)^(٤) الثَّانِيَّ، وَالْأَوَّلُ فِي نِيَّةِ

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٤، وانظر: معجم شواهد العربية ص ٤٦٩، وديوانه ص ٤٧.

قال الشنتربي: «وعمر هذا هو عمر بن عبيد الله بن معمر القرشي، وكان سيد أهل البصرة وواليتها، وقوله: لا منتظر، أي لا انتظار، يحته على إعطائه، وتسريحه».

(٢) هو الحرمازي، أو روبة وهو في ملحقات ديوانه ص ١٧٢، ونفى العيني أن يكون لروبة.

والبيت من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٣ ونسبه إلى أحد بني الحرمان، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٢٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٥، والعيني ج ٤ ص ٢١٠ والتصريح ج ٢ ص ١٦٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٢٧ واللسان: (سردق) ومعجم شواهد العربية ص ٤٦٠، وبعده: سَرَادِقُ الْمَجْدِ عَلَيْكَ مَمْدُودٌ.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٦ وص ٣١٤، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٢٩، والجمل ص ١٧٠ والآلام ص ١٠١ والخصائص ج ١ ص ٣٤٥، وأسالي ابن الشجري ج ٢ ص ٨٣، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ وص ١٠٥ وج ٣ ص ٢١، والخزانة ج ١ ص ٣٥٩ وج ٢ ص ١١٦ وج ٤ ص ٢٧٣ والغني ص ٤٥٧ وشرح شواهده ص ٢٨٩، والعيني ج ٤ ص ٢٤٠ والهمع ج ٢ ص ١٢٢ والدرج ج ٢ ص ١٥٤ والأشموني ج ٣ ص ٢٤٢ وديوانه ص ٢١٢. لا يلقيَنَّكم: الضير لَئِمَ بِنَ عِبْدِ مَنَاةَ، وَعَدِي هَذَا هُوَ عَدِي بْنُ عَبْدِ مَنَاةَ نَسَبَهُ إِلَى أَخِيهِ، وَعَمْرٌ: هُوَ ابْنُ لَجَأٍ، وَالسَّوَاءُ: الْقَعْلَةُ الْقَبِيحَةُ.

(٤) نقص في الأصل، وفيه: ثُمَّ أَقْحَمَ الثَّانِيَّ فِي الْأَوَّلِ فِي نِيَّةِ الْإِضَافَةِ.

الإضافة، فترك فتحه على حاله في الإضافة، كما قال الشاعر^(١):

يَا بُؤْسَ لِلْحَرْبِ الَّتِي وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَاَسْتَرَاخُوا

أراد: يا بُؤْسَ^(٢) الحرب فأفحم اللام.

والقول الثاني: أن يكون أراد: يا تَيْمَ عدي تَيْمَ عدي، ثم حذف أحدهما؛
لدلالة الآخر عليه، ومثله قول عبد الله بن رَوَاحَةَ:

يَا زَيْدَ زَيْدَ الِيعْمَلَاتِ الذُّبُلِ^(٣)

يُشَدُّ بضم الأول (على الأصل)^(٤)، وفتححه على الإتياع.

فصل: وإذا ناديت اسماً فيه الألف واللام لم يَجْزُ أَنْ يَلِيَهَا «يا» ؛ لأن «يا» [٤٩ / ١]

(١) هو سعد بن مالك: وسيأتي استشهاد المؤلف بهذا البيت في جمع التكسير ص ٥٩٩.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٢٥، وانظر: الجمل ص ١٨٨ واللامات ص ١١٠ والخصائص ج ٢ ص ١٠٦ والمختص
ج ٢ ص ٩٣ والمؤتلف والمختلف ص ١٩٨، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ٨٢، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠ وص ١٠٥ وج ٤
ص ٣٦ وج ٥ ص ٧٢ والمغني ص ٢١٦ وشرح شواهد ص ١٩٨ وحاشية يس على التصريح ج ١ ص ١٩٩ وشرح الحاشية
للمرزوقي ص ٥٠٠ واللسان (رهمط) ، والرهمط عدد يجمع من ثلاثة إلى عشرة، وبعض يقول من سبعة إلى عشرة، وقيل:
الرهمط ما دون العشرة من الرجال لا يكون فيهم امرأة، قال الله تعالى: «وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ» ولا واحداً له
من لفظه مثل دَوْد.

(٢) في «ق» : يا بُؤْسَ من الحرب.

(٣) ونُسِبَ إِلَى سَلْتَى الْهَنْدَلِيَّةِ، وَإِلَى شَمَاءِ الْهَنْدَلِيَّةِ، وَإِلَى جَنْدَلِ بْنِ الْمُثَنَّى.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣١٥ وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٣٠، واللامات ص ١٠١، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠،
والخزانة ج ١ ص ٣٦٢، والمغني ص ٤٥٧ وص ٦٢١ وص ٦٢٢ وشرح شواهد ص ٢٨٩، والهمع ج ٢ ص ١٢٢، والدرج ٢
ص ١٥٤، والأشعرني ج ٣ ص ٢٤٢، واللسان (عمل) ، والروض الأثف ج ٢ ص ٢٥٨ وعيون الأثر ج ٢ ص ١٥٤،
والاستيعاب (زيد بن أرقم) ج ١ ص ١٩٧، وزيد: هو زيد بن أرقم الذي يخاطبه ابن رَوَاحَةَ، واليعملات: جمع يعملة
وهي: «الناقة السريعة اشتق لها اسمها من العمل» ، والذُّبُلُ الضامرة، وأضاف زيدا إلى اليعملات لحسن قيامه عليها،
وبعد هذا الرجز:

تَطَاوَلَ اللَّيْلُ هَدَيْتَ فَاَنْزَلَ.

(٤) نقص في الأصل و«ر» .

مع القصد تُعرَّف الاسم، ألا ترى أنك تقول: يا رجل، فتبنيه على الضم كما تبني العلم؟ ؛ لأنه قد تعرّف بيا وقصْدِكَ إليه، فلم يَجْزْ أَنْ تَدْخُلَ (على)^(١) الألف واللام، لأنها للتعريف (أيضاً)^(٢) ولا يَجْمَعُ تعريفان في اسم واحد، وإذا أردت نداءه جئتَ بأيٍّ، وَوَصَلْتَهَا بهاءٍ، وأوَلَيْتَهَا المنادى كقولك: يا أيها الرجل، فأَيُّ هو المنادى في اللفظ؛ فلذلك بنيته على الضم، و«ها» عوض من الإضافة المحذوفة منها، و«الرجل» صِفَةٌ له، وهو منادى في المعنى، ولذلك لا يجوز نصبه كما يجوز: يا زيد الظريف؛ لأن «أَيًّا» وَصْلَةٌ إلى نداء الرجل، وهما كشيء واحد، وليس «زيد» وَصْلَةٌ إلى (نداء)^(٣) الظريف، فلذلك لم يَجْزْ في الرجل ما جاز في الظريف، وأيضاً فإنه لا يجوز السكوت على «يا أيها» دون أن تأتي بالمنادى في الحقيقة، ولو جاز السكوت عليه كما جاز (السكوت)^(٤) على (يا)^(٥) زيد لجاز في هذا ما جاز في ذلك.

فإن جئت لهذا^(٦) المنادى بصفة لم يكن فيها إلا الرفع كقولك: يا أيُّها الرجل الطويل، ويا أيُّها الرجل أخو عمرو؛ لأن الرجل مرفوع، وصفة المرفوع مرفوع كما قدمنا، قال رؤبة:

يا أيُّها الجاهِلُ ذُو التَّنْزِي^(٧)

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ق» .

(٥) نقص في «ر» .

(٦) في «ق» : فإن جئت بعد المنادى بصفة.

(٧) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٠٨، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢١٨، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١٢١ وص ٣٠٠، وابن يعيش ج ٦ ص ١٢٨، والعيني ج ٤ ص ٢١٩ والأشموني ج ٣ ص ٢٤١ وديوانه ص ٦٣. التنزي: خِفَّةُ الجهل، وأصل التنزي: التوثب. والشاهد فيه: نعت «الجاهل» «بذو التنزي» مرفوعة مع أنها مضافة، لأن الجاهل غير منادى فليس في موضع نصب حتى تنصب صفته على المحل.

وإذا قلت: يا هذا الرجل ففيه وجهان:

أحدهما: «هذا» بمنزلة أَيْهَا^(١)، وصلةٌ إلى نداء «الرجل»، فيكون «الرجل» مرفوعاً لا غير كما كان في «أَيَّ»، ولا يجوز السُّكُوتُ على هذا؛ لأنَّ المراد: نداء الرجل، كما أنشد سيبويه^(٢):

يَا صَاحِ يَاذَا الضَّامِرِ العَنَسِ وَالرَّحُلِ وَالْأَقْتَابِ وَالْحِلْسِ
بتقدير: يَا أَيْهَا الضَّامِرُ العَنَسِ، أَي الضَّامِرِ عَنَسُهُ، وأنشد أيضاً^(٣):
يَاذَا الْمُخَوِّفَنَا بِمَقْتَلِ شَيْخِهِ حَجْرٍ تَمْنِي صَاحِبِ الْأَحْلَامِ
بتقدير: يَا أَيْهَا الْمُخَوِّفَنَا، أَيِ الْمُخَوِّفُ لَنَا.

والوجه الآخر: أن يكون «هذا» بمنزلة اسم مفرد يجوز السكوت عليه كقولك: يا زيد، فإن أردت هذا الوجه جاز نصب «الرجل»، كما جاز نصب صِفَةِ العَلَمِ، فتقول: يا هذا الرَّجُلُ، والرَّجُلُ.

فصل: وأما نداء اسم الله عز وجل فعلى وجهين:

أحدهما: أن تُدْخِلَ عليه «يَا» فتقول: يَا اللَّهُ اغْفِرْ لِي، وإنما جاز أن تَلِيَهُ

(١) في «ق»: بمنزلة يايها.

(٢) انظر: الكتاب ج١ ص ٣٠٦، ونسبه سيبويه إلى ابن لؤذان السدوسي واسمه خرز.

ونسب أيضاً إلى خالد بن المهاجر، وانظر: المقتضب ج٤ ص ٢٢٣، ومجالس ثعلب ص ٣٣٣، والخصائص ج٣ ص ٣٠٢، وأما ابن الشجري ج٢ ص ٣٢٠ و٣٢١ و٣٢٢، وابن يمش ج٢ ص ٨، والمقرب ج١ ص ١٧٩، والأغاني ج١ ص ١٩٩، والخزانة ج١ ص ٣٢٩. صاح: مرخم صاحب، والضاير: من ضر الحيوان من باب نَصَرَ إذا دَقَّ لَحْمُهُ. والعَنَسُ: الناقة الشديدة الطُّبَّةِ والأَقْتَاب: جمع قَتَب، وهو رَحْلٌ صغير على قدر السَّامِ، والحِلْسُ: كل شيء وُلِيَ ظَهْرَ البعير أو الدابة تحت البرذعة، والشاهد فيه: رفع وصف المنادى وهو مضاف إضافةً غير محضة، فإن «الضاير» مضاف إلى «العَنَس» إضافة ليست محضة.

(٣) انظر كتاب سيبويه ج١ ص ٣٠٧، والبيت يُعْبِدُ بن الأبرص.

وانظر أيضاً: أمالي ابن الشجري ج٢ ص ٣٢٠، والخزانة ج١ ص ٣٢١، ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٦، وديوانه ص ١٢٢، وهو يخاطب الشاعر امرأ القيس راثاً على تهديده بالانتقام لمقتل أبيه حَجْرُ الكِنْدِيِّ والشاهد فيه: وصف المنادى بالمضاف بعده مع رفع المضاف.

«يا» مع امتناع دخولها على ما فيه الألف واللام؛ لأن الألف واللام لا يفارقان هذا الاسم، فصارا بمنزلة ما هو من نفس الكلمة، وجرى معها مجرى الأسماء الأغلام؛ لأنها عوض من (ذهاب) ^(١) همزة «إله».

والوجه الآخر: أن تحذف «يا»، وتزيد في آخر الاسم ميًا مشددة، وتبنيه على الفتح (فيكون) ^(١) عوضا من «يا»، تقول: اللهم اغفر لي، هذا مذهب البصريين ^(٢).

فأما الفراء ^(٣): فزعم أن أصله: يا الله أمنا بخير، أي أقصِدنا بخير، ثم خففت همزة «أمنا» (وحذفت) ^(٤)، وجعلت الكلمتان شيئا واحدا، ف قيل: اللهم، وهذا ليس بشيء؛ لأنه لو كان كما قال لما جاز أن تجتمع بينهما فتقول: اللهم أمنا بخير، فجواز هذا يدل على ما قال سيبويه ^(٥)، وهو: أن الميمين عوض من «يا»، ولذلك لا يجوز أن يجمع بينهما في الكلام، فيقال: يا اللهم، وهذا إجماع (من) ^(١) البصريين ^(٦).

[٤٩ / ب] ومنع سيبويه ^(٧) من صفة «اللهم»؛ لأنه لفظ لا يقع إلا في النداء، كقولهم: يا هناة، يا نومان، وما أشبه هذا، وليس شيء منه يوصف، وأجاز

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ٣٠٩ - ٣١٠، والمقتضب ج٤ ص ٢٣٩ - ٢٤٢، والإنصاف ص ٣٤٢ - ٣٤٧، والرُّضي على الكافية ج١ ص ١٤٦، والهمع ج١ ص ١٧٨، والتصريح ج٢ ص ١٧٢.

(٣) انظر: معاني القرآن ج١ ص ٢٠٣، والإنصاف ص ٢٤١، والرُّضي على الكافية ج١ ص ١٤٦، والهمع ج١ ص ١٧٨، والتصريح ج٢ ص ١٧٢.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ٣١٠.

(٦) انظر: الانصاف ص ٢٤٢.

(٧) قال في الكتاب ج١ ص ٣١٠: «وإذا ألحقت الميم لم تصف الاسم من قبل أنه صار مع الميم عندهم بمنزلة صوت كقولهم، يا هناة».

غيره^(١) الصفة، لأنَّ الميم عوض^(٢) من «يَا»، ولا تُمنَع الصفة مع «يا» كقولك: يا اللهُ الكريم، وكذلك مع ما يكون عوضاً، قال اللهُ عزَّ وجل: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾، فمذهب سيبويه^(٣): أن «فاطِر» منصوبٌ على نِداءٍ ثانٍ، كأنه قيل: اللَّهُمَّ يا فاطرَ السموات والأرض، وغيره^(٤) يجعله نعتاً مع يا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

فصل: وإذا أُبدلتَ (الاسم)^(٥) المفردَ العلم من المضاف، أو غيره مما يستحق النصب بنيتَه على الضم؛ لأنك تُقدِّر وقوعه موقعَ الأول، فتقول: يا صاحبنا زيد، ويا كريماً أخوه عمر، وكذلك إن أُبدلتَ المضاف من المفرد أجرئته على حكم نفسه لو وقع موقعَ الأول، فتقول: يا زيد أخا عمرو، على البدل، وتقول: يا هذا (ذَا)^(٦) المال، فتبدلُ (ذَا المال)^(٧) من «هذا»، ولا يجوز أن يكون صفةً له، وقد تقدَّم^(٨) شرحه. وتقول: يا أيها الرجل ذا الجمَّة^(٩) على إبدال «ذَا الجمَّة» من «أيها»، لا على الصفة لما ذكرنا.

وكذلك إن عطفت على المنادى اسماً فحكمه حكم البدل، تقول يا زيد وعبد الله، ويا عبد الله وزيد، وتقول: يا زيد لا صاحبة، ويا صاحب زيد لا

(١) هو المبرد، قال في المقتضب ج٤ ص ٢٣٩: «ولا يجوز عنده وصفه، ولا أراه كما قال».

(٢) في «ق»: لأن الميم إنما كانت عوضاً.

(٣) الآية ٤٦ من سورة الزمر.

(٤) انظر: الكتاب ج١ ص ٣١٠.

(٥) انظر: المقتضب ج٤ ص ٢٣٩.

(٦) زيادة في «و».

(٧) نقص في «ق».

(٨) نقص في «و».

(٩) انظر ص ١٧٢ من التبصرة عند قول الصيري: والمبهم لا يوصف إلا بما فيه الألف واللام....

(١٠) الجملة بالضم: مجتمع شعر الرأس، وقيل: هو الشعر الكثير.

عَمْرُو؛ لِأَنَّ الْمَعْطُوفَ وَالْمَعْطُوفَ عَلَيْهِ شَرِيكَانِ فِي الْعَامِلِ، وَتَقُولُ: يَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَقَوْمُهُ، وَيَا أَيُّهَا الرَّجُلُ وَزَيْدٌ، فَإِنْ عَطَفْتَ اسْمًا مَفْرَدًا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ عَلَى الْعِلْمِ الْمُنَادَى فَحَكَهُ كَحَكْمِ صِفَتِهِ، يَجُوزُ فِيهِ الرِّفْعُ عَلَى الْفَلْظِ، وَالنَّصَبُ عَلَى الْمَوْضِعِ كَقَوْلِكَ: يَا زَيْدُ وَالْحَارِثُ (وَالْحَارِثُ) ^(١) (كَأ) ^(٢) قَالَ الشَّاعِرُ:

أَلَا يَا زَيْدُ وَالضَّحَّاكَ سِيرًا فَقَدْ جَاوَزْتَا خَمَرَ الطَّرِيقِ ^(٣)
بَنَصَبِ «الضَّحَّاكَ»، وَزَفَعَهُ عَلَى مَا يَتَّبَعُ.

فصل: وتقول: يَا أَخَانَا زَيْدًا؛ عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ، وَيَا أَخَانَا زَيْدُ، عَلَى الْبَدَلِ، وَتَقُولُ: يَا زَيْدُ زَيْدُ الطَّوِيلُ، كَمَا تَقُولُ: يَا زَيْدُ الطَّوِيلُ، وَيَا زَيْدُ زَيْدُ وَزَيْدًا، عَلَى عَطْفِ الْبَيَانِ عَلَى الْفَلْظِ، وَعَلَى الْمَوْضِعِ وَتَتَوَنَّنُهُ؛ لِأَنَّهُ لَمْ يَعْضُ مَا يَجُوبُ فِيهِ الْبِنَاءُ؛ لِأَنَّ حَرْفَ النِّدَاءِ وَقَعَ عَلَى غَيْرِهِ، وَحَكَ سَيَبَوِيه ^(٤) عَنْ يُونُسَ: أَنَّ رُؤْبَةَ ^(٥) كَانَ يَقُولُ: يَا زَيْدُ زَيْدًا الطَّوِيلَ، فَيَنْصَبُ زَيْدًا وَالطَّوِيلَ عَلَى الْمَوْضِعِ.

وَقَالَ رُؤْبَةُ ^(٦):

إِنِّي وَأَسْطَارَ سَطِيرُنَ سَطْرًا لَقَائِلُ يَا نَصْرُ نَصْرًا نَصْرًا

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) لم أقف على نسبة هذا البيت إلى قائل معين، وهو من شواهد الزجاجي في الجمل ص ١٦٥، وانظر: ابن يعيش ج ١ ص ١٢٩، والهمع ج ٢ ص ١٤٢، والدرر ج ٢ ص ١٩٦، واللان (خر)، وفيه: «والحمر: وهذه يختفي فيها الذئب» وفيه أيضا: «وأخرته الأرض عني ومنني وعلي: وأرته».

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٠٤.

(٥) في الأصل: وحكي سيبويه عن يونس عن رؤبة كان.

(٦) انظر ملحقات ديوان رؤبة ص ١٧٤؛ وفي الخزانة والعيني أن الصغاني ذكر أنه ليس لرؤبة، وقد نسبته ابن

هشام في الشذور إلى ذي الرمة، وليس في ديوانه.

يروى على ثلاثة أوجه:

يا نصر نصر نصرًا، وهو اختيار أبي عمرو، وجعل^(١) «نصر» الثاني بدلاً من الأول، وعطف الثالث على الموضع.

ويا نصر نصرًا نصرًا، بعطفها على الموضع.

ويا نصر نصر نصرًا، بعطف أحدهما على اللفظ، والآخر على الموضع.

ويجوز في غير هذا الشعر رفعها جميعاً (على اللفظ)^(٢) و (يجوز)^(٣) نصب الأول على الموضع، ورفع الثاني على اللفظ، ويجوز نصبها جميعاً على المصدر كأنه قال: يا نصر انصرتي نصرًا، وكرّر للتأكيد، كما تقول: إنما أنت سيراً سيراً، أي تسير سيراً، فهذه ستة^(٤) أو^(٥)جّه، وروى المازني^(٦) عن أبي عبيدة^(٧) يا نصر نصرًا نصرًا،

= وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٣٠٤ وروايته: يا نصر نصرًا نصرًا، وانظر المقتضب جـ ٤ ص ٢٠٩ والخصائص جـ ١ ص ٣٤٠، وأسرار العربية ص ٢٩٧، وابن يفيش جـ ٢ ص ٣ وجـ ٧٢ والخزانة جـ ٢ ص ٣٢٥، والمغني ص ٣٨٨، ٣٩٦، ٤٥٧ وشرح شواهد ص ٢٧٤ والشذور ص ٤٢٧، والعيني جـ ١ ص ٣٢٦ والهمع جـ ١ ص ٢٧٤ وجـ ١٢١ والدرر جـ ١ ص ٢٠٥ وجـ ٢ ص ١٥٣ واللسان (نصر) ومعجم شواهد العربية ص ٤٧٢، والأسفار: يعني بها آيات القرآن الكريم وسطرّن: كتبن. (١) هو زبّان بن العلاء بن عمار النحوي، أحد القراء السبعة، كان إمام أهل البصرة في القراءات والنحو، واللغة، أخذ عن بعض التابعين وقرأ عليه الزيدي وغيره وأخذ عنه أبو عبيدة والأصمعي وغيرهما، توفي سنة أربع وقيل تسع وخمسين ومائة. انظر بغية الوعاة ص ٢٦٧.

(٢) انظر: كتاب سيبويه جـ ١ ص ٣٠٤ - ٣٠٥، وشرح السيرافي جـ ٢ قم ١ ص ١٢٢ وابن يعيش جـ ٢ ص ٣.

(٣) نقص في «ق».

(٤) زيادة من «ر».

(٥) في الأصل: فهذه ثمانية أوجه.

(٦) انظر: شرح السيرافي جـ ٢ قم ١ ص ١٢٢، والشنترى جـ ١ ص ٣٠٤، والخزانة جـ ١ ص ٢٢٥ - ٢٢٦ والمقتضب

جـ ٤ ص ٢١١ وابن يعيش جـ ٢ ص ٣.

(٧) هو أبو عبيدة مغمّر بن النّثنيّ التّيمي، قال عنه السيرافي: «وكان أبو عبيدة من أعلم الناس بأنساب العرب وبأيامهم» «أخذ عن يونس وأبي عمرو وله كتب كثيرة منها: «عجاز القرآن» و «غريب القرآن» و «غريب الحديث»، ويقال: إنه ولد في سنة عشر ومائة في الليلة التي مات فيها الحسن البصري، وتوفي سنة ثلاث عشرة ومائتين، وفي تحديد سنة وفاته أقوال كثيرة، انظر: الفهرست ص ٧٩ - ٨٠ وأخبار النحويين البصريين ص ٥٢ وتهذيب التهذيب جـ ٢٤٧ وإنباه الرواة ص ٢٧٦ - ٢٨٠.

قال: كان نَضْرُ - بالضاد معجمة - حاجبَ نصرِ بْنِ سَيَّارٍ، وكان حَجَبَهُ فقال: يا [٥٠ / ١] نصر - يعني نصرَ بن سيار - نَضْرًا نَضْرًا، أي حاجبك/ يُغْرِيه به.

فصل: وَإِذَا أَضْفَتَ الْمَنَادَى إِلَى نَفْسِكَ فِيهِ أَرْبَعَةُ أَوْجُهٍ:

إثباتُ الياءِ مفتوحة، كقولك: يا غلامِي أَقْبِلْ، وهو الأصل.

وإثباتُها ساكنة للتخفيف، كقولك: يا غلامي، وقُرِئ: ﴿يَا عِبَادِي لَا^(١)»

خَوْفٌ عَلَيْكُمْ﴾، وقال عبد الله بن عبد الأعلى القرشي:

وَكُنْتَ إِذْ كُنْتَ إِلَهِي وَحْدَكَ لَمْ يَكْ شَيْءٌ يَا إِلَهِی قَبْلَكَ^(٢)

وحذفُها تخفيفاً (أَيْضاً)^(٣): لَأَنَّ الْكِسْرَةَ تَدَلُّ عَلَيْهَا؛ كقولك: يا غلام، وقُرِئ:

﴿يَا عِبَادِ فَاتَّقُونِ﴾^(٤).

وقلبُها ألفاً؛ لَأَنَّهَا أَخْفُ مِنَ الْيَاءِ، كقولك: يا غُلَامًا أَقْبِلْ، وإذا وقفت

على هذا الوجه وقفت على الهاءِ كقولك: يا غَلاماه.

(١) الآية ٦٨ من سورة الزخرف، قال أبو حيان في البحر المحيط ج٥ ص٢٦: قُرِئَ «يا عبادي» بالياء، وهو الأصل، و«يا عباد» بحذفها، وهو الأكثر، وكلاهما في السبعة» وإثبات الياء قراءة: نافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وأبو بكر عن عامر وكلهم أسكنها غير عامر في رواية أبي بكر فإنه فتحها،» وقرأ عامر في رواية حفص وابن كثير وحزمة والكسائي (يا عباد) بغير ياء في الوصل والوقف. وانظر: السبعة ص٥٨٨، والتيسير ص١٩٧، وإبراز المعاني ص٤٦٢، والنشر ج٢ ص٢٧٠ والإتحاف ص٤٧٥، وفيه أن أبا جعفر ورؤيس - من غير طريق أبي الطيب - قرأوا أيضا بإثبات الياء ساكنة، وأنها حركها بالفتح وصلا على خلاف عن رؤيس في ذلك. وبذا يكون إثبات الياء ساكنة وصلا ووقفا ثبت عن أبي عمرو.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٣١٦، وانظر: المقتضب ج٤ ص٢٤٧، والمنصف ج٢ ص٢٣٢ وابن يعيش ج٢ ص١١ والمغني ص٢٧٩ وشرح شواهد ص٢٣٣، والعيني ج٣ ص٢٩٧، والتصريح ج٢ ص٢٦، والهمع ج٢ ص٥٠ والدرر ج٢ ص٦٠.

(٣) نقص في «ق».

(٤) الآية ١٦ من سورة الزمر، وقد استشهد بها سيبويه ج١ ص٣١٦ على حذف ياء النفس المضاف إليها في النداء اجتزاء بالكسرة، بيد أن سيبويه قال بعد ذلك: وكان أبو عمرو يقول: «يا عبادي فاتقون» وغير معروف عند القراء إثباتُ الياءِ في هذه الآية عن أبي عمرو، وفي الإتحاف ص٤٥٩: «واختَلَفَ عن رويس في «يا عباد»، فجمهور العراقيين على إثباتها عنه كذلك، والآخرون على الحذف، وهو القياس.

وإن ناديت مضافاً إلى مضافٍ (إليك) ^(١) أثبت الياء لا غير، كقولك: يا غلام غلامي، ويا صاحب أخي، وإنما لم يُجز إلا إثبات الياء؛ لأن حرف النداء لم يقع عليه، والموجب للتغيير هو النداء.

وأما يا بُن أمّ، ويا بن عمّ، فلكثرة استعمال العرب إياهما حذفوا الياء منها تخفيفاً، وفيها لغات أيضاً:

إثبات الياء متحركة على الأصل، كقولك: يا بُن أمّي، ويا بن عمّي.
وإثباتها ساكنة ^(٢) كقولك: يا بن أمّي، ويا بُن عمّي.
وحذفها والاجتزاء بالكسرة كقولك: يا بُن أمّ، ويا بُن عمّ ^(٣).

وحذفها مع بناء آخر «أمّ» و«عمّ» على الفتح، وجعلها مع ما قبلها بمنزلة اسم واحد مثل «خمسة عشر» كقولك: يا بن أمّ، ويا بن عمّ ^(٤).

وقلبها ألفاً كقولك: يا بن أمّا، ويا بُن عمّا، فإذا وقفت وقفت بالهاء كما بينّا، ويجوز أن يكون المفتوح محذوفاً من هذا، حذفت الألف بعد ما قلبت من الياء للتخفيف وقُرئ: ﴿يا بن أمّ﴾ ^(٥) و﴿يا بن أمّ﴾ ^(٦) بالكسر ^(٧).

(١) نقص في «ر».

(٢-٣) نقص في الأصل.

(٣) بعد ذلك مباشرة جاء في الأصل: «وحذفها وكثر الميم»، وهذا الوجه سبق ذكره من الجزء الساقط من نسخة الأصل، وهو قوله: وحذفها والاجتزاء عنها بالكسرة.

(٤) الآية ٩٤ من سورة «طه».

(٥) وهي قراءة ابن كثير، ونافع، وأبي عمرو وحفص عن عاصم.

(٦) وهي قراءة ابن عامر وحزمة، والكسائي، وخلف وأبي بكر. وانظر: السبعة ص ٤٢٣ والتيسير ص ١١٣،

وإبراز المعاني ص ٣٢٩، والنشر ج ٢ ص ٢٧٢ والبحر المحيط ج ٤ ص ٣٩٦، والإعاف ص ٢٧٤.

وقال أبو حيان في البحر: وأجوز اللغات الاجتزاء بالكسرة عن ياء الإضافة، ثم قلب الياء ألفاً والكسرة قبلها فتحة، ثم حذف الياء وفتح الميم، ثم إثبات الياء مفتوحة أو ساكنة.

(و) ^(١) قال أبو دؤاد في إثبات الياء:

يَا بَنَ أُمِّي وَيَا شَقِيقَ نَفْسِي
أَنْتَ خَلَيْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ
وقال أبو النجم في قلبها ألفا:
يَا بَنَةَ عَمَّا لَا تَلُومِي وَاهْجَعِي ^(٢)

وَأَمَّا يَا بَتِ، وَيَا أُمْتِ: فالهاءُ زِيدَتْ للتأنيث، والدليل على ذلك: أَنَّكَ تَقِفُ
عَلَيْهَا بِالْهَاءِ فَتَقُولُ: يَا أَبَتَهُ، وَيَا أُمَّهُ كَمَا تَقُولُ: مُسْلِمُهُ، وَقَائِمُهُ، إِذَا وَقَفْتَ.

فَأَمَّا زِيَادَتُهَا (فِي) ^(٣) «أُمِّ» فَلْتَحْقِيقُ التَّأْنِيثِ، وَأَمَّا فِي الْأَبِ فَلِلتَّفَخِيمِ كَمَا تَزَادُ
الْهَاءُ فِي الْمَذْكَرِ فِي مِثْلِ «عَلَّامَةٍ» وَ«نَسَابَةٍ» لِمَزَاجَةِ الْكَلَامِ أَيْضًا، وَلَا يَجُوزُ زِيَادَةُ
الْهَاءِ فِي قَوْلِكَ: «يَا عَمِّ»، كَمَا زِدْتَهَا فِي «يَا أَبَتَهُ»، لِأَنَّ الْعَمَّ ^(٤) لَهُ مُؤَنَّثٌ مِنْ لَفْظِهِ، وَلَوْ
قُلْتُ: يَا عَمَّهُ، لَالْتَبَسَ الْمَذْكَرُ بِالْمُؤَنَّثِ، وَكَذَلِكَ (يَا) ^(٥) خَالَ وَ (يَا) ^(٦) خَالَه،
وَفِيهَا - أَعْنِي فِي يَا أَبَتَهُ، وَيَا أُمَّهُ - أَرْبَعَةٌ أَوْجَه:

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: ابن أبي دؤاد.

والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ٣١٨ وانظر: الجمل ص ١٧٣ وأما لي ابن الشجري ج٢ ص ٧٤، وص ١٣١ والبحر
المحيط ج٢ ص ٣٩٦ وابن يعيش ج٢ ص ١٢ والعيني ج٤ ص ٢٢٢، والتصريح ج٢ ص ١٧٩ والهمع ج٢ ص ٥٤، والدرر ج٢
ص ٧٠، والأشعوني ج٢ ص ٢٤٧، واللسان (شقق) وجهرة أشعار العرب ص ٢٧٨ وروايته:

يَا بَنَ خَنَسَاءِ يَا شَقِيقَ نَفْسِي
يَا جَلَّاحَ خَلَيْتَنِي لِدهْرِ شَدِيدِ

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وانظر: معجم شواهد العربية ص ١٢٩، وليس البيت في ديوان أبي دؤاد المطبوع
ووجدته في ديوان أبي زيد الطائي ص ٤٨.

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٣١٨، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٩، والمقتضب ج٤ ص ٢٥٢، والمختص ج٢
ص ٢٣٨ والجمل ص ١٧٣ وابن يعيش ج٢ ص ١٢ و١٣، والعيني ج٤ ص ٢٢٤ والتصريح ج٢ ص ١٧٩، والهمع ج٢ ص ٥٤
والدرر ج٢ ص ٧٠ والأشعوني ج٢ ص ٢٤٧ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٧٤ ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٩.

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر ابن يعيش ج٢ ص ١١ - ١٢.

(٦) زيادة في «ر».

يَأْبَتْ، وَيَأْمَتْ بالكسر.
ويَأْبَتْ، وَيَأْمَتْ بالفتح.
ويَأْبَتْ، وَيَأْمَتْ بالضم.
ويَأْبَتْ، وَيَأْمَتْ بالالف.

ولا يجوز إثبات الياء فيها؛ لأن التاء^(١) عوض من الياء، فلا يُجمع بين العوض والمعوّض منه.

فأما الكسرة فللدلالة على الإضافة، والفتح على حذف الألف من أبتا، وأمتا، والضم على أن تجعله بمنزلة «يازيد».

فإذا وقفت على المكسور، والمضموم، والمفتوح وقفت بالهاء فقلت: يَا أَبَهُ، وَيَأْمَهُ، وإذا وقفت على ما فيه الألف زدت هاءً للسكّن، (ووقفت^(٢) عليها) فقلت يَا أَبْتَاهُ، وَيَأْمَتَاهُ.

فصل: (و)^(٣) اعلم أنه يُسْتَعْمَلُ/ في النداء من الأسماء مالا يُسْتَعْمَلُ في غيره، [٥٠ / ب] وذلك لقوة النداء على التغيير، فمن ذلك: يَاهَنَاهُ بمعنى يَاهَنُ، وَهَنْ كناية عن (الجنس)^(٤) فمعناه يَا إِنْسَانَ، ومنه: يَانُومَانُ، يُرَادُ به كَثْرَةُ النُّومِ، وَيَامْلِكَعَانُ، يُرَادُ به اللُّؤْمُ، وكذلك: يَالْكَعُ (و)^(٥) يَافُسَقُ، (بمعنى^(٥) يافاسق)، وَيَاخُبْتُ، بمعنى: يا خبيث، وتقول في المؤنث: يَافَسَاقٍ، وَيَاخَبَاثٍ، وَيَالْكَاعِ، وَبُنَيَّ عَلَى الْكُسْرِ؛ لِأَنَّ الْكُسْرَ من علامات التأنيث.

(١) في الأصل، وفي «ق»: «ق»؛ لِأَنَّ الْهَاءَ.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في «ر».

ولا يجوز أَنْ يُنْعَتَ منها شيءٌ؛ لأنها أسماءٌ لا تقع إلا في النداء، ولا تستعمل في غير النداء إلا في ضرورة الشعر، كما قال الحطيئة:

أَطَوَّفُ مَا أَطَوَّفُ ثُمَّ آوِي إِلَى تَيْتٍ قَعِيدَتُهُ لَكَاعٍ^(١)
ولا يُقاس على هذه الأسماء، لا تقول: ياكْفَارِ كما قلت: يافَسَاقِ، ولا غير ذلك؛ لأنَّ التَّغْيِيرَ النادر إذا وقع في باب من أبواب العربية (ولم)^(٢) يستمرَّ في بابهِ، ولم يطرد في أشكاله لم يَجْزِ القياسُ عليه.

فصل: واعلم أنَّ الشاعرَ إذا اضْطُرَّ إلى تنوين المنادى المفرد فذهب سيبويه^(٣): أَنَّهُ يُنَوِّنُ، (ويُتْرَكُ)^(٤) على لفظه، ولا يَرُدُّ إلى الأَصْلِ؛ لأنَّ الضمَّ قد اطرَّد (فيه)^(٥) حتى صار كالأَصْلِ.

وأما عيسى^(٦) بن عُمَرَ: فكان يختار رَدَّهُ إلى أَصله في النصب؛ لأنَّ وجودَ التنوين يطالب بالردِّ إلى الأَصْلِ، تشبيهاً بالنكرة في قولك: يارَجُلًا أَقْبَلَ، قال سيبويه: وَلَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ إِذَا نُونُ فِطَالٍ كَالنَّكَرَةِ (نحو:)^(٧) ياعَشْرِينَ

(١) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جء ص ٢٣٨ والكامل ص ١٤٧، وانظر: الجمل ص ١٧٦ وأما ابن الشجري جء ص ١٠٧، وابن يعيش جء ص ٥٧، والخزانة جء ص ٤٠٨، والشذور ص ٩٢، والعيني جء ص ٤٧٣ وجء ص ٢٢٩، والتصريح جء ص ١٨٠ والهمع جء ص ٨٢ وص ١٧٨، والدرر جء ص ٥٥ وص ١٥٤، والأشعري جء ص ٢٥٠، ومعجم شواهد العربية ص ٢٣١، وديوانه ص ٢٨٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: الكتاب جء ص ٣١٣.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: كتاب سيبويه جء ص ٣١٣، واختار المبرد النصب، انظر المقتضب جء ص ٢١٣ - ٢١٤، وانظر أيضاً:

الخزانة جء ص ٢٩٤.

(٧) زيادة من «ر»، وفي الأَصْلِ: كالنكرة ويا عشرين.... والعبارة في كتاب سيبويه هي «وله وجه من القياس

إذا نون وطال كالنكرة ويا عشرين رجلاً كقولك: يا ضارباً رجلاً».

رَجُلًا، وَيَاضَارِبًا رَجُلًا^(١)، لَطُولُهَا، قَالَ سَبْيُوهُ^(٢): وَلَمْ نَسْمَعْ عَرَبِيًّا يَقُولُهُ، يَعْنِي
قَوْلَ «عَيْسَى بْنِ عَمْرٍ»، وَقَالَ الْأَحْوَصُ:

سَلَامٌ اللَّهُ يَامَطَرٌ عَلَيْهَا وَلَيْسَ عَلَيْكَ يَامَطَرُ السَّلَامِ^(٣)

فَسَبْيُوهُ يَخْتَارُ: «يَامَطَرٌ»، وَعَيْسَى يَخْتَارُ: «يَامَطَرًا» عَلَى مَا قَدَّمْنَا.

وَيَجُوزُ فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ أَنْ تَدْخُلَ «يَا» عَلَى مَا فِيهِ الْأَلْفُ وَاللَّامُ، كَقَوْلِ
الشَّاعِرِ:

فِيَا الْغُلَامَانِ اللَّذَانِ قَرَا إِيَّاكُمَا أَنْ تُكْسِبَانَا شَرًّا^(٤)
أَرَادَ: يَا أَيُّهَا الْغُلَامَانِ.

(و)^(٥) أَنْشَدَ سَبْيُوهُ^(٦):

(١) بَعْدَ قَوْلِهِ: وَيَاضَارِبًا رَجُلًا فِي «ق» مَا يَأْتِي: يَرِيدُ أَنْ النُّونُ يَطُولُ بِالتَّنْوِينِ فَيَنْصَبُ كَمَا تَنْصَبُ يَاعَشْرِينَ
رَجُلًا، وَيَاضَارِبًا رَجُلًا.

(٢) انْظُرْ: الْمَوْضِعَ السَّابِقَ مِنْ كِتَابِ سَبْيُوهِ.

(٣) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣١٣، وَانْظُرْ: الْمُقْتَضِبَ ج ٤ ص ٢١٤ وَص ٢٢٤ وَمَجَالِسَ ثَعْلَبَ ص ٩٢
وَص ٥٤٢، وَالْجَمْلَ ص ١٦٦ وَالْمَحْتَسِبَ ج ٢ ص ٩٣، وَأَمَالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ج ١ ص ٣٤١ وَالْإِنْصَافَ ص ٣١١، وَالْخَزَانَةَ ج ١
ص ٢٩٤ وَالشُّذُورَ ص ١١٣ وَالْمَغْنَى ص ٢٤٢، وَشَرَحَ شَوَاهِدِهِ ص ٢٦٠، وَالْعَيْنِي ج ١ ص ١٠٨ وَج ٤ ص ٢١١ وَالتَّصْرِيحَ ج ٢
ص ١٧١ وَالْمَعْمُومَ ج ٢ ص ٨٠ وَالدَّرَجَ ج ٢ ص ١٠٥، وَالْأَشْمُونِي ج ٣ ص ٢٣٠ وَمَعْجَمَ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣٥٠، وَدِيَوَانَهُ ص ١٨٩.
(٤) وَلَمْ أَهْتَدِ إِلَى اسْمِ قَائِلِ هَذَا الْبَيْتِ، وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمُرِيدِ فِي الْمُقْتَضِبِ ج ٤ ص ٢٣٤، وَانْظُرْ: الْإِنْصَافَ
ص ٣٢٦، وَأَسْرَارَ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣٣٠ وَاللَّامَاتِ ص ٢٤، وَابْنَ يَغِيثَ ج ٢ ص ٩، وَالْمُقَرَّبَ ج ١ ص ١٧٧، وَالتَّصْرِيحَ ج ٢ ص ١٧٢
وَالْمَعْمُومَ ج ١ ص ١٧٤ وَالدَّرَجَ ج ١ ص ١٥١، وَالْأَشْمُونِي ج ٢ ص ٢٣١ وَالضَّرَائِرَ ص ١٨١، وَالْخَزَانَةَ ج ١ ص ٢٥٨، وَمَعْجَمَ
شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٤٧٢.

(٥) تَقْصُ فِي «ق».

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابَ ج ١ ص ٣١٠.

مِنْ أَجْلِكَ يَا لَتِي تَيَّمْتُ قَلْبِي وَأَنْتِ بَخِيلَةٌ بِالْوُدِّ عَنِّي^(١)
 يريد: يَا لَتِيهَا التي، قال سيبويه^(٢): شَبَّهَ بِيَا اللَّهَ، وَأَنْشَدَ (الْفَرَّاءُ)^(٣):

إِنِّي إِذَا مَا حَدَّثْتُ أَلَمَّا دَعَوْتُ يَا لَلَّهِمَّ يَا لَلَّهِمَّا^(٤)
 فجمع بين العوض والمعوّض منه للضرورة (ك) ^(٥) قال الفرزدق:

هُمَا تَقَفَا فِيَّ مِنْ فَمَوِيْهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامِ

(١) هذا البيت من أبيات سيبويه التي لا يعلم قائلها، وانظر: المقتضب ج٤ ص٢٤١، وأسرار العربية ص٢٣٠، والإنصاف ص٢٣٦، وابن يعيش ج٢ ص٨، والخزانة ج١ ص٢٥٨، والهمع ج١ ص١٧٤، والدرر ج١ ص١٥٢، واللامات ص٢٤، ومعجم شواهد العربية ص٤٠٥، تيمت قلبي: ذلّته واستغبدته، وعَنِّي، أي عليّ من نيابة «عن» عن «علي».

(٢) انظر: الكتاب ج١ ص٣١٠.

(٣) نقص في «ر».

(٤) ولم أعر على البيت في معاني القرآن للفراء.

وقد نسب هذا الرجز لأمية بن أبي الصلت، وليس في ديوانه، ونسب أيضا إلى أبي خراش الهذلي، وهو في شرح أشعار الهذليين ص١٣٤٦، وفي هذا الموضع منه فضل تخريج، وهو من شواهد أبي زيد في نوادره ص١٦٥، وانظر: المقتضب ج٤ ص٢٤٢، والخصص ج١ ص١٣٧، والمحتسب ج٢ ص٢٣٨، وأمالي ابن الشجري ج٢ ص١٠٣، والإنصاف ص٣٤١، وأسرار العربية ص٢٣٢، وابن يعيش ج٢ ص١٦، والخزانة ج١ ص٣٥٨، والعيني ج٤ ص٢١٦، والتصريح ج٢ ص١٧٢، والهمع ج١ ص١٧٨، والدرر ج١ ص١٥٥ والأشموني ج٣ ص٢٣٣ واللسان (أله) والضرائر ص١٨٢، قال البغدادي في الخزانة: «وهذا البيت من الأبيات المتداولة في كتب العربية، ولا يعرف قائله ولا بقيته، وزعم العيني أنه لأبي خراش الهذلي، قال: وقبله:

إِنْ تَغْفِرَ اللَّهُمَّ تَغْفِرَ جَمًّا _____ وَأَيُّ عَبْدٍ لَكَ لَأَلَمَّا
 وهذا خطأ فإن هذا البيت الذي زعم أنه قبله بيت مفرد لاقرين له، وليس هو لأبي خراش، وإنما هو لأمية بن أبي الصلت قاله عند موته».

(٥) نقص في «ق».

(٦) وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص٨٢، وص٢٠٢، وانظر: المقتضب ج٣ ص١٥٨، والخصائص ج١ ص١٧٠ وج٣ ص١٤٧، والمحتسب ج٢ ص٢٣٨، والمقرب ج٢ ص١٢٨، والإنصاف ص٣٤٥، وأسرار العربية ص٢٣٥، والخزانة ج٢ ص٢٦٩ ج٢ ص٢٤٦، وشرح شواهد الشافعية ص١١٥، والهمع ج١ ص٥١، والدرر ج١ ص٢٦، واللسان (فوه) وديوانه ص٧٧١. قال الشننمري: «وصف شاعرَيْن من قومه نَزَعَ في الشعر إليهما، وذكر البغدادي في الخزانة ج٢ ص٢٧٠ أن الضير في «هما» لإبليس وابنه بدليل البيت الذي قبله، وهو:

وإن ابن إبليس وإبليس أَلْبَنَ _____ لَهُمَّ بَعِذَابِ النَّاسِ كُلِّ غَلَامٍ =

فجمع بين الواو والميم، وإنما الميم^(١) بدل من الواو، فجمع بينها للضرورة.

فصل: واعلم أنَّ المنادى إذا كان قريباً منك، ولم تَحْتَجْ في ندائه إلى مَدِّ الصوت جاز أن تَحْذِفَ حرف النداء، فتقول: زَيْدُ أَقْبَلْ، وغلَامَ عَبْدِ اللَّهِ تَعَالَ، قال الله عز وجل: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ^(٢) عَنْ هَذَا﴾، وقال الشَّيْذَرُ^(٣) الحارثي:

بَنِي عَمَّنَا لَا تَذْكُرُوا الشَّعْرَ بَعْدَ مَا دَفَنْتُمْ بِصَحْرَاءِ الْغُمَيْرِ الْقَوَافِيَا [٥١ / أ]

أراد يابني عَمَّنَا، وهذا مُطَرَّد في جميع الأسماء إلا النكرة والمُبْهَم، فلا يجوز إسقاط حرف النداء معها؛ لأنها يكونان نَعْتاً لَأَيٍّ، كقولك: يَا أَيُّهَا^(٤) أَقْبَلْ،

= وألبنا: سقيا اللبن، ونَفَقًا: ألقيا، والرَّجَام: المدافعة من المراجعة بمعنى المراماة بالحجارة، وسيذكر الصيري هذا البيت مرة أخرى في باب الإبدال ص ٨٦١.

(١) في الأصل: وإنما الواو بدل من الميم.

(٢) الآية ٢٩ من سورة يوسف.

(٣) هذا لقب الشاعر، واسمه سويد بن صُمَيْع المُرْتَدِي من بني الحارث، وكان قد قُتِل أخوه غَيْلَةُ فقتل قاتل أخيه نهاراً في بعض الأسواق من الحضر. انظر: شرح المرزوقي لحاسة أبي تمام ص ١٢٤.

والبيت شاهد لعلماء البلاغة على التعريض، ولم أهدأ إلى مَنْ استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وقد وجدته مطلع مقطوعة من خسة أبيات في شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ص ١٢٤ وبعده:

فَلَسْنَا كَمَنْ كُنْتُمْ تُصَيِّبُونَ سَلَاةً فَتَقَبَّلْ ضَيْأُ أَوْ نُحْكَمْ قَاضِيَا
وانظر أيضاً: المؤلف والمختلف ص ٢٠٦، والتصنيف والتحريف ص ٣٩٩ والعقد الفريد ج ٦ ص ١٢٨. قال المرزوقي: «قال الدريدي: شَيْذَرُ: دابة زعموا، ولا أحبُّها عريية صحيحة»، وفي اللسان (شَمَذَن) الشمِذَر من الإبل: السريع، والأُنثى شَمِذْرَة، وشَمَذَرَة، ورجل شَمَذَار يعنف في السير، يقول الشاعر: دعوا التفاخر في الشعر وبالشعر فإنكم قصرتم بصحراء الغمير ولم تبلوا فيها فتنتلق ألسنتكم لدى المساجلة، والقافية: آخر البيت المشتمل على ما بنى عليه القصيدة، وقد يسمى البيت قافية، قال الشاعر:

وقافية مثل حد التنا
قال الأخفش: وتسمى القصيدة بأسرها قافية، قال الشاعر:

فن للقوافي بعد كعب يَحْوِكُهَا

(٤) في «ق»: يَا أَيُّهَا الرجل أَقْبَلْ.

وياأَيُّهَا الرجل تَعَال، وإذا قُلْتَ: يارجلُ، وياهذا فقد حذفتَ الموصوفَ وأُثِمتَ
الصفة مَقَامَه، فلو حذفت «يا» منها فقلت: هذا أَقْبَل، وَرَجُلُ تعال، لكنك
قد أَجَحَفْتَ بالاسم إذ حذفتَ الموصوفَ وحرف النداء جميعاً.
فأَمَّا غَيْرُ هَٰذَيْنِ فجائزٌ حذفُ حرفِ النداء منه؛ لعدم هذه العِلَّةِ (فيه)^(١)
فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

(١) نقص في «ر».

باب الاستغاثة

لَا مُسْتَغَاثٌ بِهِ مَفْتُوحٌ، وَلَا مُسْتَغَاثٌ مِنْ أَجْلِهِ مَكْسُورٌ؛ لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَهُمَا جَمِيعَا (لَا مُجْرٍ^(١)) يَخْفُضَانِ مَا بَعْدَهُمَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَتَقُولُ: يَا زَيْدُ أَقْبِلْ، وَيَا بَكْرُ تَعَالَ؛ بَفَتْحِ اللَّامِ، كَمَا قَالَ مُهْلِكُ:

يَا بَكْرُ أَنْشِرُوا لِي كُلِّيًّا يَا بَكْرُ أَيْنَ أَيْنَ الْفِرَارُ^(٢)
فَإِنْ جِئْتَ بِالْمُسْتَغَاثِ مِنْ أَجْلِهِ كَسَرْتَ لَامَهُ، فَتَقُولُ: يَا زَيْدُ لِلْعَجَبِ، فَتَكْسِرُ لَامَ «العجب»؛ لِأَنَّ الْمُسْتَغَاثُ مِنْ أَجْلِهِ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَدْعُوكَ لِلْعَجَبِ.

فَإِذَا اسْتَغْتَتْ بِاسْمَيْنِ وَعَطَفَتْ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ كَسَرْتَ لَامَ الْمُعْطُوفِ؛ لِأَنَّ حَرْفَ الْعُطْفِ قَدْ أَزَالَ اللَّبْسَ وَأَشْرَكَ بَيْنَ الْأَسْمَاءِ فَتَقُولُ: يَا زَيْدُ وَلِعَمْرٍو؛ بِكَسْرِ اللَّامِ مِنْ عَمْرٍو؛ لَمَّا بَيَّنَّا، وَأَنْشَدَ سَيَبَوِيهِ^(٣):

يَيْكِيكَ نَاءٍ بَعِيدُ الدَّارِ مُقْتَرِبٌ يَا لَكُمُ هَوْلٌ وَلِلشُّبَّانِ لِلْعَجَبِ
وَيَسْتَوِي فِي هَذَا الْبَابِ نِدَاءُ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ كَقَوْلِكَ: يَا النَّاسُ، وَيَا الْمُسْلِمِينَ، إِذَا اسْتَغْتَتْ بِهِمْ، قَالَ هُدْبَةُ بْنُ خَشْرَمٍ:

(١) زيادة في «ر».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٣١٨، وانظر: اللامات ص ٨١، والخصائص ج٢ ص ٢٢٩ والخزانة ج١ ص ٣٠٠، والأغاني ج٥ ص ٥٩، والعقد الفريد ج٦ ص ٦٥.

(٣) كذا في جميع النسخ، وليس البيت في كتاب سيبويه. ولم أعثر له على قائل. وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج٤ ص ٢٥٦، والكمال ص ٦٠٢، وانظر: الجمل ص ١٨٠، والمقرب ج١ ص ١٨٤، والخزانة ج١ ص ٢٩٦، وقال البغدادي: «وهذا البيت من شواهد جمل الزجاجي وغيره، ولم ينسبه أحد إلى قائله».

وانظر أيضا: العيني ج٤ ص ٢٥٧، والهمع ج١ ص ١٨٠، والدرر ج١ ص ١٥٥، والتصريح ج٢ ص ١٨١، والأشموني ج٢ ص ٢٥٥، والنائي: البعيد النسب هنا.

أَلَا يَالْقَوْمِي لِلنَّوَابِ وَالْدَّهْرِ وَلِمَرَّةٍ يَأْتِي حَتْفُهُ وَهُوَ لَا يَذْهَبُ^(١)

وقد يجوز أنْ تَحْدِفَ المستغاث به إذا لم تقصد شيئا بعينه، وتأْتِي بالمستغاث من أجله، فتقول: يَالْمَظْلُوم، وَيَاللَّضِعْفَ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: يَا نَاسُ أَدْعُوكُمُ لِلْمَظْلُومِ وَلِللَّضِعْفِ، وَلَيْسَ الضَّعِيفُ وَالْمَظْلُومُ بِمَدْعُوعَيْنِ، وَإِنَّمَا الْمَدْعُوعُ غَيْرُهُمَا؛ فَلِذَلِكَ كَسِرَتْ اللَّامُ فِيهَا، وَلَوْ كَانَا مَدْعُوعَيْنِ فَتَحَتْ لَامُهُمَا، وَعَلَى ذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

يَالْعَنَةُ اللَّهِ وَالْأَقْوَامِ كُلِّهِمُ وَالصَّالِحِينَ عَلَى سِمْعَانَ مِنْ^(٢) جَارِ

فَالْمَنَادَى غَيْرَ اللَّعْنَةِ، وَلِذَلِكَ رَفَعَهَا، وَلَوْ وَقَعَ النِّدَاءُ عَلَيْهَا لُنْصِبَتْ؛ لِأَنَّهَا مُضَافَةٌ.

وتقول: يَا الْعَجَبُ، وَيَا لِرِخَاءٍ فَتَدْعُو الرِّخَاءَ وَالْعَجَبُ، وَلَيْسَا بِمَنَادِيَيْنِ فِي الْحَقِيقَةِ، وَلَكِنَّهُ يَدُلُّ عَلَى كَثْرَةِ الْعَجَبِ وَالرِّخَاءِ، قَالَ سَبْيُوِيهِ^(٣): كَأَنَّهُ قَالَ:

(١) هذا البيت خرجهُ صاحب معجم شواهد العربية ص ١٧٥ من أسرار البلاغة ص ٢٤٦ ولم يَرِدْ عَلَى ذَلِكَ، وَمِنَ الْغَرِيبِ أَنَّهُ عَزَاةٌ لِمَجْهُولٍ، عَلَى الرَّغْمِ مِنْ أَنَّهُ خَرَجَ بَيْتًا آخَرَ فِي ص ١٧٤ مِنْ مَعْجَمِهِ لِهَذْبَةِ بْنِ خُشْرَمٍ وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ، وَهَذَا الْبَيْتُ هُوَ ثَلَاثُ آيَاتٍ أَوَّلُهَا شَاهِدُنَا هُنَا، وَالْبَيْتُ الْمَشَارِ إِلَيْهِ هُوَ:

فَلَا ذَا جَلَالٍ هَيْئَتُهُ لَجَلَالِهِ وَلَا ذَا ضَيْعٍ هَيْئَتُهُ لِيَتَرَكْنَ لِلْفَقْرِ وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الصِّهْرِيِّ فِي بَابِ اشْتِغَالِ الْفِعْلِ بِالضَّمِيرِ، انْظُرْ ص ٣٣٢ مِنَ التَّبَصُّرَةِ، وَالْبَيْتُ: أَلَا يَالْقَوْمِي..... وَرَدَ فِي الْأَغْنَانِي ج ٢١ ص ٢٥٢، ٢٦٤، وَسِمْطُ اللَّأَلِيِّ ص ٦٣٩، وَوَرَدَ عَرْضًا فِي الْخَزَانَةِ ج ٤ ص ٨٦، وَشَرَحَ شَوَاهِدُ الْمَغْنِيِّ ص ٩٦، وَالنَّوَابِ جَمْعُ نَائِبَةٍ وَهِيَ النَّازِلَةُ، وَنَوَابِ الدَّهْرِ نَوَازِلُهُ، وَالْحَتْفُ: الْمَوْتُ، وَلَا يَبْنِي مِنْهُ فِعْلٌ وَقَوْلُ الْعَرَبِ مَاتَ حَتْفًا أَنْفَهُ أَيْ بَلَا ضَرْبٍ وَلَا قَتْلٍ.

(٢) الْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوِيهِ الَّتِي لَا يَعْلَمُ قَائِلُهَا، انْظُرْ: الْكِتَابُ ج ١ ص ٣٢٠، وَالْكَامِلُ ص ٦٠١ وَأَمَّا ابْنُ الشَّجَرِيِّ ج ١ ص ٢٢٥، وَج ٢ ص ١٥٤، وَالْإِنْصَافُ ص ١١٨، وَابْنُ بَيْعِشٍ ج ٢ ص ٢٤ وَج ٨ ص ١٢٠، وَالْمَغْنِيُّ ص ٣٧٣، وَشَرَحَ شَوَاهِدِهِ ص ٢٦٩، وَالْعَيْنِيُّ ج ٤ ص ٣٦١، وَالْهَمْعُ ج ١ ص ٧٤، وَج ٢ ص ٧٠. وَالْدَّرَرُ ج ١ ص ١٥٠ وَج ٢ ص ٨٦، وَالْأَمَامَاتُ ص ١٢.

(٣) فِي كِتَابِ سَبْيُوِيهِ ج ١ ص ٣٢٠: «..وَقَالُوا يَا لِلْعَجَبِ وَيَا لِلْأَمَاءِ، لَمَّا رَأَوْا عَجَبًا أَوْ رَأَوْا مَاءً كَثِيرًا كَأَنَّهُ يَقُولُ: تَعَالِ يَا عَجَبُ، أَوْ تَعَالِ يَا مَاءُ فَإِنَّهُ مِنْ أَيَّامِكَ وَزَمَانِكَ».

يا عجب تعال فإنه من إبانك، وهذه اللام عند الخليل^(١) بمنزلة الألف والهاء في قولك: يا عجباه، والمعنى فيها واحد، وكذلك جميع ما لا يصح نداؤه يجري هذا المجرى، وكذلك قوله عز وجل: ﴿يَا حَسْرَتَا^(٢) عَلَى مَا قَرَّبْتُ فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ ليست الحسرة/ مِمَّا تُنَادَى (ولكنه)^(٣) كأنه قال: يا حسرتا تعالني فهذا وقت إتيانك^(٤)، فعلى هذا يجري باب الاستغاثة، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السابق.

(٢) الآية ٥٦ من سورة الزمر.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر: البحر المحيط ج ٧ ص ٤٣٥.

بَابُ النُّدْبَةِ

اعلم أَنَّ النُّدْبَةَ: تَفَجُّعٌ عَلَى الْهَالِكِ، وَلَا يُنْدَبُ إِلَّا بِأَعْرَفِ أَسْمَائِهِ؛ لِيَكُونَ (ذَلِكَ) ^(١) عُذْرًا فِي التَّفَجُّعِ، وَلَا يُنْدَبُ بِنَكْرَةٍ، وَلَا مُبْهَمٍ، لَمَّا بَيَّنَّا.

وَلَا بُدَّ فِي أَوَّلِ الْأَسْمِ مِنْ «وَا» أَوْ «يَا»، وَفِي آخِرِهِ مِنْ أَلْفٍ، وَهَاءٍ (فِي) ^(٢) الْوَقْفِ فِي أَكْثَرِ الْكَلَامِ، كَقَوْلِكَ: يَا زَيْدَاهُ، (و) ^(٣) وَأَعْمَرَاهُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْمَدْعُوَّ فِي هَذَا الْبَابِ بَحِثٌ لَا يَسْمَعُ فَاحْتِيجُ إِلَى نِهَايَةٍ مَا يُمَدُّ بِهِ الصَّوْتُ، لِيَكُونَ ذَلِكَ دَلَالَةً عَلَى حَزَنِ الْفَاقِدِ، وَأَلْفُ النُّدْبَةِ تَقْلِبُ كُلَّ حَرَكَةٍ قَبْلَهَا إِلَى الْفَتْحِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا.

فَإِنْ كَانَ الْمَدْنُوبُ مَاضِيًا إِلَى الْمَتَكَلِّمِ، فَمَنْ (كَانَ) ^(٤) مَذْهَبُهُ فِي النَّدَاءِ إِثْبَاتُ الْيَاءِ مُتَحَرِّكَةً فِي قَوْلِكَ: يَا غَلَامِي تَرْكَبَهَا عَلَى تَحْرِيكِهَا هُنَا، فَتَقُولُ: وَغَلَامِيَاهُ. وَمَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ إِثْبَاتَهَا سَاكِنَةً فَلَهُ هُنَا وَجْهَانِ: إِنْ شَاءَ حَرَكَهَا؛ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ، وَإِنْ شَاءَ حَذَفَهَا؛ لِلتَّلَاقِ الْهَائِيَّاتِ، كَقَوْلِكَ فِي غَلَامِي: يَا غَلَامِيَاهُ، وَإِنْ شِئْتَ: وَغَلَامَاهُ.

وَمَنْ كَانَ مَذْهَبُهُ هُنَاكَ حَذْفُ الْيَاءِ حَذَفَهَا هُنَا أَيْضًا (فَيَقُولُ: ^(٤) وَغَلَامَاهُ)، فَإِنْ صَادَفَتْ الْأَلْفُ فِي آخِرِ الْأَسْمِ يَاءً سَاكِنَةً مِنْ نَفْسِ الْكَلِمَةِ فَتَحْتَهَا؛ لِلتَّلَاقِ السَّاكِنِينَ، وَلَمْ تَحْذِفْهَا كَقَوْلِكَ: وَارَامِيَاهُ، وَاغَارِيَاهُ، فَيَمْنُ اسْمُهُ (رَامِي) ^(٣) وَغَارِي؛ لِأَنَّ الْفَتْحَةَ هَاهُنَا بِمَنْزِلَةِ فَتْحَةِ النَّصْبِ.

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في الأصل و «ر».

فإنَّ وصلتَ الكلامَ أسْقَطتَ الهاءَ من آخرِ المندوبِ كقولك: وازيداً
الكريمَ، واعمرأَ الظريفَ، وإنَّ شئتَ أسْقَطتَ الألفَ أيضاً، وأَجْرَيْتَ لفظه
على مثالِ لفظِ المنادى، كقولك: وازيدُ؛ إذا لم تُضِفْ، وَوَازَيْدٍ، إذا أَضَفْتَ إلى
نفسك، وإنَّ شئتَ أثبتَّ الياءَ ساكنةً، وإنَّ شئتَ مفتوحةً كما كان في النداء،
(فإنَّ أثبتَّها مفتوحةً^(١) جازَ الوقفَ عليها بالهاءِ كقولك: وازيديه، كما قال الله
عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي لَمْ أَوْتِ كِتَابِيَهٗ﴾^(٢) وَلَمْ أُدْرِ مَا حِسَابِيَهٗ»، وقال
عبيد^(٣) الله بن قيسِ الرُّقَيَاتِ:

تَبْكِيهِمْ دَهْمَاءُ مُعْوَلَةٌ وَتَقُولُ سَلَمَى وَارَزِيَّتِيَهٗ

(دَهْمَاءُ: اسم امرأة)^(٤)، وهذه الهاء لا تكون إلا في الوقف، فإنَّ أَضَفْتَ المندوبَ
إلى مضافٍ إليك أثبتَّ الياءَ؛ لأنَّ المضافَ إليك غيرُ مندوبٍ، فتقول: واغلامَ
صاحبِياه، وإنَّ شئتَ قلت: واغلامَ صاحبي، بغير علامةِ الندبةِ كما بينا، وتقول:
وامْثَنَّاِيَاه، إذا ندبتُ «مثنى»؛ لأنَّك إذا أَضَفْتَهُ إلى نفسك قلت: مَثْنَايَ، ثمَّ تَزِيدُ
على الياءِ أَلْفَ النَّدْبَةِ، وتقول: واعِشْرِيَاه، إذا ندبتُ «عشرين»؛ لأنَّك تَحْذِفُ
النونَ للإضافة وتُدْغِمُ يَاءَ «عِشْرِينَ» في الياءِ التي هي اسمُك^(٥)، وتلحقه
علامةُ النَّدْبَةِ، وكذلك تقول: وامْسَلِمِيَاه، إذا ندبتُ «مُسْلِمِينَ»، ولا يجوزُ أنْ

(١) نقص في «ر».

(٢) الآيتان ٢٥، ٢٦ من سورة الحاقة.

(٣) هذا هو اسم الشاعر، وفي جميع النسخ: وقال عبد الله....

والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ٣٢١، وانظر: المقتضب ج٤ ص ٢٧٢، والعيني ج٤ ص ٢٧٤، والتصريح ج٢ ص ١٨١
وديوانه ص ٩٩. الدهماء: السوداء، وهي أيضاً: العدد الكثير من الناس، والمعولة: الباكية، وهي حال مؤكدة، والرزيئة:
المصيبة، وأصله من المهموز: رزيئة.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) يعني الياء التي هي ضمير المتكلم.

تَحْدِفَ هذه الياءَ؛ لِأَنَّهُ يَلْتَبِسُ الْجَمْعُ بِالوَاحِدِ، وَكَذَلِكَ: وَاعْبُدِيَّاهُ، إِذَا نَدَبْتَ عَبْدَيْنِ.

فَإِنْ نَدَبْتَ «مُتْنِيَّ» وَ«يَحْيَى» وَمَا أَشَبَّهُمَا مِنَ الْمَقْصُورِ مِنْ غَيْرِ إِضَافَةٍ [٥٢ / ١] إِلَيْكَ/ حَذَفْتَ أَلْفَ الْأَصْلِ؛ لِلتَّقَاءِ السَّاكِنِينَ، فَتَقُولُ: وَامْتَنَاهُ (و)^(١) وَايْحِيَاهُ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الْأَلْفَ لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَلَيْسَتْ بِمَنْزِلَةِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ يُمْكِنُ حَرَكَتُهَا عَلَى مَا بَيْنَا.

فَإِنْ أَضَفْتَ الْمُنْدُوبَ إِلَى مُخَاطَبٍ أَوْ غَائِبٍ قَلَبْتَ الْأَلْفَ عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا؛ إِنْ كَانَ مَفْتُوحاً فَهِيَ أَلْفٌ، وَإِنْ كَانَ مَضْمُوماً فَهِيَ وَآوٌ، وَإِنْ كَانَ مَكْسُوراً فَهِيَ يَاءٌ، وَإِنَّمَا فُعِلَ ذَلِكَ؛ لِیُفَرِّقَ بَيْنَ الْمَذْكُورِ وَالْمُؤَنَّثِ، وَالْاِثْنَيْنِ وَالْجَمْعِ فَتَقُولُ: وَاعْلَامَكَاهُ، إِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى مُذَكَّرٍ (و)^(٢) وَاعْلَامَكِيهِ إِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى مُؤَنَّثٍ، (و)^(٣) وَاعْلَامَهُوهُ إِذَا أَضَفْتَهُ لِلْمَذْكُورِ الْغَائِبِ، وَوَاعْلَامَهَا لِلْمُؤَنَّثِ وَوَاعْلَامَكُمَاهُ (إِذَا^(٤) أَضَفْتَهُ) إِلَى الْاِثْنَيْنِ (و)^(٥) وَاعْلَامَكُمُوهُ، إِذَا أَضَفْتَهُ إِلَى الْجَمَاعَةِ.

فَإِنْ ذَكَرْتَ مَعَ الْمُنْدُوبِ صِفَةً، كَقَوْلِكَ: وَازِيدُ الظَّرِيفُ، وَالظَّرِيفُ لَمْ يَجْزَأَنْ تَقُولَ: وَازِيدُ الظَّرِيفَاهُ، عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ^(٦)؛ لِأَنَّ الظَّرِيفَ غَيْرُ مُنَادٍ، وَلَيْسَ هَذَا بِمَنْزِلَةِ: وَأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَاهُ^(٧)، وَوَاعْبُدْقِيْسَاهُ؛ لِأَنَّ الْمُضَافَ وَالْمُضَافَ إِلَيْهِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ الصِّفَةُ وَالْمَوْصُوفُ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: «زَيْدٌ» لَكُنْتَ مَخَيِّراً فِي الصِّفَةِ، إِنْ شِئْتَ جِئْتَ بِهَا، وَإِنْ شِئْتَ لَمْ تَجِئْ بِهَا؟ وَلَوْ قُلْتَ: «أَمِيرٌ»، وَ«عَبْدٌ»، وَأَنْتَ تُرِيدُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، وَعَبْدَ قَيْسٍ لَمْ يَجْزُ حَتَّى تَذَكَرَ الْمُضَافَ إِلَيْهِ؟.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٢.

(٤) في جميع النسخ: وأمير المؤمنين.

فَأَمَّا يُونُسُ^(١): فَيَجُوزُ عِنْدَهُ وَازِيدُ الظَّرِيفَاءِ؛ لِأَنَّ الصِّفَةَ فِي الْمَعْنَى هِيَ الْمَوْصُوفُ.

وَلَا يَجُوزُ: وَارْجُلَاهُ، وَلَا وَاهْدَاهُ؛ لِمَا قَدِمْنَا، وَلَا وَامَنُ فِي الدَّارِ؛ لِأَنَّهُ مُبْتَهَمٌ لَا عُذْرَ لِلنَّادِبِ فِيهِ، وَلَكِنْ لَوْ قُلْتُ: وَامَنُ حَفَرَ (يُر)^(٢) زَمْزَمَاهُ، جَازٌ؛ لِأَنَّهُ مَشْهُورٌ بِعَيْنِهِ، فَبَيَانُهُ عُذْرٌ لِلتَّفَجُّعِ، فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السابق.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

بَابُ التَّرْخِيمِ

اعلم أنَّ الترخيم: حَذْفُ أَوَاخِرِ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ الْمَفْرَدَةِ، وَلَا يَكُونُ ^(١) إِلَّا فِي النِّدَاءِ؛ ^(٢) لِأَنَّهُ مَوْضِعُ تَغْيِيرٍ، إِلَّا أَنْ يُضْطَرَّ شَاعِرٌ فَيُرَخِّمُ فِي غَيْرِ النِّدَاءِ ^(٣)، وَلَا يُرَخِّمُ إِلَّا مَا اسْتَحَقَّ الْبِنَاءَ عَلَى الضَّمِّ مَا عَدَدَ حُرُوفِهِ أَكْثَرَ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ؛ لِأَنَّ هَذَا ^(٤) الْحَذْفُ تَخْفِيفٌ، وَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَهُوَ فِي نِهَايَةِ الْخِفَّةِ، وَالْحَذْفُ مِنْهُ إِجْحَافٌ؛ فَتَقُولُ فِي تَرْخِيمِ «مَالِكٍ»: يَا مَالٍ، وَفِي «جَعْفَرٍ»: يَا جَعْفَ، وَفِي «سَفْرَجَلٍ»: يَا سَفْرَجَ، تُبْقَى حَرَكَةُ مَا قَبْلَ الْمَحذُوفِ عَلَى حَالِهَا قَبْلَ أَنْ تُحَذَفَ (مِنْهُ) ^(٥) لَتَدُلَّ عَلَى الْمَحذُوفِ مِنْهُ، قَالَ مُهْلِكٌ:

يَا حَارٍ لَا تَجْهَلْ عَلَى أَشْيَاخِنَا إِنَّا ذَوُو السَّوَرَاتِ وَالْأَحْلَامِ ^(٦)
يُرِيدُ: يَا حَارِثَ، وَقَالَ النَّابِغَةُ الذِّبْيَانِي:
فَصَالِحُونَ جَمِيعاً إِنْ بَدَأَ لَكُمْ وَلَا تَقُولُوا لَنَا أَمْثَالَهَا عَامٍ ^(٧)
يُرِيدُ: عَامِرُ، وَقَالَ زُهَيْرٌ:

(١) فِي «ق»: وَلَا يَجُوزُ.

(٢-٣) نَقَصَ فِي «ق».

(٣) فِي «ر»: لِأَنَّ حَذْفَ الْحَرْفِ تَخْفِيفٌ.

(٤) نَقَصَ فِي «ر».

(٥) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ٣٢٥، وَانْظُرْ: ابْنُ يَعْيشَ ج ٢ ص ٢٢.

وَالْبَيْتُ مَطْلَعُ قَصِيدَةٍ مِنْ خَمْسَةِ أَيْتَاتٍ قَالَهَا فِي حَرْبِ الْبُسُوسِ وَهِيَ فِي الْأَصْمَعِيَّاتِ ص ١٥٦ يَعْنِي فِيهَا أَخَاهُ كُلِّيًّا، وَيُنْذِرُ الْحَارِثَ بْنَ عَبَادٍ الْبَكْرِي.

(٦) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ٣٢٥، وَانْظُرْ: شَرْحُ السِّيَرَاتِي ج ٢ ق ١ ص ٢٣٤ حَيْثُ نَسَبَهُ السِّيَرَاتِي إِلَى النَّابِغَةِ الْجَعْدِي، وَلَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ، وَانْظُرْ أَيْضًا: مَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣٦٩ وَدِيَوَانُ النَّابِغَةِ الذِّبْيَانِي ص ٢٢٠. وَالشَّاعِرُ يَخَاطَبُ بَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ، وَكَانُوا عَرَضُوا عَلَيْهِ وَعَلَى قَوْمِهِ مَقَاطِعَةَ بَنِي أَسَدَ وَمَخَالَفَتَهُمْ دُونَهُمْ، فَقَالَ لَهُمْ: صَالِحُونَ وَإِيَاهُمْ جَمِيعاً إِنْ شِئْتُمْ فَلَنْ تَنْفَرِدَ بِصَلْحٍ مَعَكُمْ دُونَهُمْ.

يَا حَارِ لَا أَرْمِينَ مِنْكُمْ بِدَاهِيَةٍ لَمْ يَلْقَهَا سَوْقَةٌ قَبْلِي وَلَا مَلِكٌ^(١)
يريد: يا حارث.

ويجوز أن تجعلَ ما بقي من الاسم بعد المحذوف (منه)^(٢) اسماً على حياله،
فتبنيه على الضم كما تبني الأسماء المفردة، فتقول: يا حار، ويا جعف، كما أنشد
بعضهم قولَ عنترة:

يَدْعُونَ عَنَتَرَ وَالرَّمَا حَ كَانَهَا أَشْطَانُ بُئِرٍ فِي لَبَانِ الْأُذْهِمِ^(٣)
يُنْشِدُ «عَنَتَرَ» بِالضَّمِّ، وَ (عَنَتَرَ)^(٤) بِالْفَتْحِ؛ فَمَنْ فَتَحَ أَجْرَاهُ عَلَى «يَا حَارِ»، وَلَمْ يَجْعَلْهُ
اسماً متصرفاً بعد الحذف، وَمَنْ ضَمَّ فِيهِ قَوْلَانِ:

أحدهما: أَنَّهُ جَعَلَهُ بَعْدَ الْحَذْفِ اسماً عَلَى حِيَالِهِ، وَبَنَاهُ عَلَى الضَّمِّ كَمَا تَقُولُ: / [٥٢ / ب] يَزِيدُ.

والقول الثاني: أَنَّهُ كَانَ بَعْضُ الْغَرْبِ يُسَمِّيهِ عَنَتَرًا، بَغَيْرِ هَاءٍ فَلَيْسَ فِيهِ
حَذْفٌ، وَكَذَلِكَ زَعَمُوا أَنَّ ذَا الرُّمَّةِ كَانَ يُسَمِّي صَاحِبَتَهُ مَرَّةً مَيًّا وَمَرَّةً مِيَّةً، قَالَ
ذُو الرُّمَّةِ:

دِيَارُ مِيَّةٍ إِذْ مَيٌّ تُسَاعِفُنَا وَلَا يَرَى مِثْلَهَا عَجْمٌ وَلَا عَرَبٌ^(٥)

(١) وهو من شواهد الزجاجي في المجلد ص ١٨٢، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٨٠، وابن يعيش ج ٢
ص ٢٢، والعيبي ج ٢ ص ٢٧٦، والهمع ج ١ ص ١٦٤، والدرر ج ١ ص ١٦٠، ومعجم شواهد العربية ص ٢٥٧، وديوانه
ص ١٨٠.

(٢) نقص في «ر».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٣٢. وانظر: المحتسب ج ١ ص ١٠٩، وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ٩٠،
وص ١٧٠، والمغني ص ٤١٤. وشرح شواهد المغني ص ٢٨٢ والهمع ج ١ ص ١٨٤، والدرر ج ١ ص ١٦٠ وديوانه ص ١٥٣،
والأشطان: جمع شطن بالتحريك وهو الحبل، واللَّبَانُ بفتح اللام: الصدر، والأذْهِم: الأسود وهو فرسه، وانظر: أيضاً
معجم شواهد العربية ص ٣٧٤.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١٤١ و ٣٢٣، وانظر: نوادر أبي زيد ص ٣٢، وأمالي ابن الشجري ج ٢
ص ٩٠، والخزانة ج ١ ص ٣٧٨، والهمع ج ١ ص ١٦٨ والدرر ج ١ ص ١٤٥، ومعجم شواهد العربية ص ٤٥، وديوانه ص ٢٢،
تساعفنا: تواتينا وتساعدنا.

منهم من قال: إنّ «ميا» اسمها على مذكرونها، وصرفه كصرفِ هِنْدٍ. ومنهم من يقول: إنّهُ رَخَمٌ «مِيَّة» في غير النداء، على قولهم: يا حَارٌّ، ثم صرفه للضرورة، وهذا أجود الوجهين؛ لأن الرواة كلهم أنشدوا:

فَيَأْمِي مَا يُدْرِيكَ أَئِنَّ مَنَاخُنَا (معرفة^(١)) الأَلْحِي يَمَانِيَّةٌ سَجْرًا
ولو كان اسمها «مِيًا» لَصَمُوهُ^(٢) في النداء، ولكنه مُرَخَّمٌ^(٣) على: يا حَارٌّ.

واعلم أنّ هاءَ التانيث إذا كانت في آخر اسم لم يُحذف في الترخيم سواها؛ قلّت حروفه، أو كَثُرَتْ، كانت معرفة، أو نكرة، تقول في ترخيم ثَبَّةٍ: يَأْتِبْ، وفي عِدَّةٍ: يَاعِدْ، (وفي هَيْةٍ^(٤): يَاهِبْ) وفي مُرْجَانَةٍ: يَامُرْجَانْ، وفي طَائِفَةٍ: (يا)^(٥) طَائِفْ، قال العجاج في النكرة:

جَارِي لَا تَسْتَنْكِرِي عَذِيرِي^(٦)

يُرِيد (يا)^(٧) جَارِيَّةً، وتقول العرب: يَاشَا اذْجَنِي، يريدون يَاشَاءُ اذْجَنِي، أي أثْبَتِي، قال الفرزدق (في المعرفة^(٨)):

(١) هذا البيت أيضا لذي الرمة في ديوانه ص ١٤١٧، وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٩٠. وص ٩٥. مُعْرِقَةُ الأَلْحِي: قليلة لحم اللَّحْيَيْنِ، ويمانية: إبل الين، وسَجْرًا: جمع سَجْرَاء وهي التي يضرب لونها إلى الحمرة. انظر: معجم شواهد العربية ص ١٣٧، وشرط البيت الثاني ليس في «ر»، وكلمة «معرفة» ليست في «ق».

(٢) في «ر»: لَصَمُهُ.

(٣) في «ق»: ولكنه على مذهب من رخم على يا حَارٌّ.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٢٥، ٢٣٠، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٦٠، وأمثالي ابن الشجري ج ٢ ص ٨٨، وابن عيش ج ٢ ص ١٦، ٢٠، والمقرب ج ١ ص ١٧٧، والخزانة ج ١ ص ٢٨٢، والعيني ج ٤ ص ٢٧٧، والتصريح ج ٢ ص ١٨٥، والأشموقي ج ٣ ص ٢٦٤، واللسان (شقر) و (غدر) و (جرس) وديوانه ص ٢٢١، والعذير: الأمر الذي يحاوله الإنسان فيعذر فيه أي لا تستنكري ما أحاوله معذورا فيه وقد فسر بما بعده وهو: سعيي وإشفاقي على بعيري.

(٧) نقص في «ر».

(٨) نقص في «ق».

وَكَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَامَعَاوِيَ لَمْ يَكُنْ أَبُوكَ الَّذِي مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ يُقَارِبُهُ ^(١)
 يريد: يَامَعَاوِيَةَ، وتقول: ياطْلَحْ أَقْبَلْ، ويا ^(٢)جَارِي أَقْبَلِي، في امرأة اسمها
 جارية. ^(٣)فإذا كان في آخر الاسم زيادتان قد زيدتا معا، حذفتهما في الترخيم
 (جميعا) ^(٤)كقولك في رجل اسمه زَيْدَان: يازَيْدُ أَقْبَلْ؛ وفي مُسْلِمِينَ: يامُسْلِمِ
 أَقْبَلْ، وفي مَسَلَمَات: يامُسْلِمِ (أَقْبَل) ^(٥)، وفي عَرَقات: ياعَرَفْ، وفي عُثْمَانَ: ياعُثْمَ
 (أَقْبَل) ^(٦)، (وفي نَعْمَانَ ^(٧): يانَعَمْ أَقْبَلْ)، وفي مَرْوَانَ: يامَرْوُ (أَقْبَل) ^(٨)، وقال
 الفرزدق:

يَامَرْوُ إِنَّ مَطِيَّتِي مَحْبُوسَةٌ تَرْجُو الْحَبَاءَ وَرَبُّهَا لَمْ يَيْئَسِ ^(٩)
 يريد: مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ، قال لبيد (بن ربيعة) ^(١٠):
 يَاأَسْمَ صَبْرًا عَلَى مَاكَانَ مِنْ حَدَثٍ إِنَّ الْحَوَادِثَ مَلْقِيٌّ وَمُنْتَظَرٌ ^(١١)

(١) لم أفتد إلى مَنْ استشهد بهذا البيت في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية،
 والبيت في ديوان الفرزدق ص ٥٧ ملفق من بيتين هما:

وَكَمْ مِنْ أَبٍ لِي يَامَعَاوِيَ لَمْ يَزَلْ أَغْرَ يَّارِي الرِّيحَ مَا زَوَّرَ جَانِبُهُ
 نَمَثُهُ فِرْعَوْنَ لِلْمَالِكِينَ وَلَمْ يَكُنْ أَبُوكَ الَّذِي مِنْ عَبْدِ شَمْسٍ يُخَاطِبُهُ

(٢) في «ق»: ويأحارث أَقْبَلْ.

(٣) في «ق»: فأما إذا.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) نقص في الأصل و «ق».

(٧) نقص في «ر».

(٨) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٣٧، وانظر: الجمل ص ١٨٥، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ٨٧ وابن يعيش
 ج ٢ ص ٢٢، والعيني ج ٤ ص ٢٩٢، والتصريح ج ٢ ص ١٨٦، والأشعوني ج ٢ ص ٢٧٠ وشرح خاسة أبي تمام للتبريزي ج ٤
 ص ١٢٧، وديوانه ص ٤٨٢ ورواية الديوان: مَرْوَانَ بْنَ مَطِيَّتِي مَعْكُوسَةً، ولا شاهد فيه على هذه الرواية. والحباء: العطاء،
 وإسناد الرجاء إلى الناقة مجاز.

(٩) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٣٧ وانظر: الجمل ص ١٨٤، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ٨٧، والعيني ج ٤
 ص ٢٨٨، والتصريح ج ٢ ص ١٨٦، والأشعوني ج ٢ ص ٢٧٠ ومعجم شواهد العربية ص ١٦٢ وملحقات ديوان لبيد ص ٣٦٤
 ونسب أيضاً إلى أبي زيد، وهو في ملحقات ديوانه ص ١٥١. الحدث، واحد أحداث الدهر ونوائبه.

يُرِيد: يَا أَسْمَاءَ، وَكَذَلِكَ حَمْرَاءُ، وَصَفْرَاءُ: يَاحْمَرُ، وَيَاصْفَرُ؛ لِأَنَّ أَلْفَيْ التَّأْنِيثِ زَيْدَتَا مَعًا، وَهَذَا (الْحَذْفُ) ^(١) مُطَرِّدٌ، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي بَعْدَ الْحَذْفِ أَقْلٌ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلَا تَحْذِفُ حِينَئِذٍ إِلَّا حَرْفًا وَاحِدًا، كَقَوْلِكَ فِي رَجُلٍ اسْمُهُ يَدَانُ، وَبَنُونَ: يَايَذَا (أَقْبَل) ^(٢)، وَيَابَنُو تَعَالَ.

فَإِنْ كَانَ الْاسْمُ قَبْلَ آخِرِهِ وَאו؛ أَوْ يَاءَ، أَوْ أَلْفَ وَرَخْمَتَهُ حَذَفْتَ هَذِهِ الْحُرُوفَ مَعَ آخِرِ الْكَلِمَةِ كَقَوْلِكَ فِي «مَنْصُورٍ»: يَامَنْصُ، وَفِي «عَنْتَرِيْسٍ» ^(٣): يَاعَنْتَرِ، وَفِي «بُنْدَارٍ» ^(٤) اسْمُ رَجُلٍ ^(٥) يَابْنَدُ ^(٦) (أَقْبَل) ^(٧)، إِلَّا أَنْ يَكُونَ الْبَاقِي عَلَى أَقْلٍ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ فَلَا يُحْذَفُ غَيْرَ الْآخِرِ كَقَوْلِكَ فِي سَعِيدٍ: يَاسَعِي، وَفِي عِمَادٍ: يَاعِمَا ^(٨)، وَفِي عَمُودٍ (اسْمُ رَجُلٍ) ^(٩) يَاعْمُو، وَتَقُولُ فِي رَجُلٍ ^(١٠) اسْمُهُ قَمَحْدُوَّةٌ: يَاقَمَحْدُوْ أَقْبَلُ؛/ عَلَى (لُغَةٍ) ^(١١) يَاحَارِ، فَإِنْ رَخَّمْتَهُ عَلَى يَاحَارُ قُلْتَ: يَاقَمَحْدِي (أَقْبَل) ^(١٢) فَتَقْلِبُ الْوَاوَ يَاءً، وَ(و) ^(١٣) هَذَا قِيَاسٌ فِي كُلِّ وَاوٍ فِي آخِرِ اسْمٍ (قَبْلَهَا ضَمَّةٌ كَمَا قَالُوا) ^(١٤) فِي جَمِيعِ دَلُو: أَذَلْ، وَكَانَ الْأَصْلُ: أَذْلُو، وَكَذَلِكَ تَقُولُ فِي

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ق»: وفي عشرين: ياعشر.

(٤) في «ر» و «ق»: وفي بزاز اسم رجل.

(٥) في اللسان (بندر): «البنادرة: دخيل، وهم التجار الذين يلزمون المعادين، واحدهم: بندار».

(٦) في «ر» و «ق»: يابز.

(٧) نقص في «ق».

(٨) في «ر» و «ق»: وفي عُمان: ياعما.

(٩) نقص في «ر».

(١٠) في «ر» و «ق»: وتقول في ترخيم قحدوة اسم رجل.

(١١) زيادة في «ر».

(١٢) زيادة في «ق».

عَرْقَوَة) اسم رجل - إِذَا رَحَّمْتَهُ عَلَى يَاحَارِ - : يَاعَرْقِي (أقبل)^(١) كما قال الشاعر:

حَتَّى تَفُضِّي عَرْقِي الدُّلِيَّ^(٢)

في جمع عرقوة، على قياس تمرّة وتمر.

وتقول في ترخيم «ناجية» على يا حار: يا ناجي، تَحْذِفُ الهاء، وتتركُ الياء مفتوحة، وعلى يا حار: يا ناجي؛ بياء ساكنة على قياس قاضٍ ورام؛ لأنَّ الضمة تستثقل على هذه الياء.

وتقول في رجل سميته أعلون، جمع أعلَى - في المذهبين جميعا - يا أعلَى؛ لأنَّ أَلَفَ «أعلَى» سقطت في الجمع؛ لسكونها، وسكون واو الجميع، فَلَمَّا حُذِفَتْ الواو مع النون للترخيم رجعت الألف، وليس إلى حركتها سبيل كما ذكرنا في الأسماء المقصورة.

واعلم أنَّ أَلَفَ التأنيث تجري مجرى الهاء، فإذا كانت في آخر الاسم لم يُحذف غيرها - طال الاسم، أو قصر - كقولك في ترخيم «حولاً يا»^(٣) : اسم رجل: يا حَوْلَايَ أَقْبِلْ، كما تقول في درحاية^(٤) : يادِرْحَايَ أَقْبِلْ، وإنَّ رَحَّمْتَهُمَا

(١) زيادة في «ق».

(٢) هذا الرجز من شواهد سيبويه التي لا يعلم قائلها، انظر: الكتاب ج٢ ص٦٥ والنصف ج٢ ص١٢٠، وج٢ ص٧٠، والمقتضب ج١ ص١٨٨، والخصائص ج١ ص٢٢٥ وابن يعيش ج١ ص١٠٨، واللسان (عرق) و (فضض) «فَضَضْتُ الشَّيْءَ أَفْضُهُ فَضًّا فَهُوَ مَفْضُوضٌ وَفَضِيضٌ أَيْ كَثُرَتْهُ وَفَرَمَتْهُ»، والعرق: جمع عرقوة، وهي الخشبة التي تجعل معترضة على الدلو، وأصل العرق: عَرَقَ، فكسر ما قبل الواو لعدم التنظير، فات قلبت الواو ياء، واستثقلت الكسرة على الياء فأسكنوها وبعدوا النون ساكنة التنوين في عَرْقِي فالتقى ساكنان فحذفوا الياء، وبقيت الكسرة دالة عليها، فإذا لم يلتق ساكنان رُدُّوا الياء كما في الشاهد.

(٣) انظر: الرضي على الشافية ج١ ص٢٤٦، وهي في الأصل بلدة من عمل «النهران»، وانظر: القاموس المحيط

(حول).

(٤) في اللسان: (دريج): «رجل درحاية كثير اللحم، قصير، سمين، ضخم البطن لئيم الخلقة».

على يا حَارُّ قَلْت: (يا حَوْلَاءُ، ويا دِرْحَاءُ)^(١)؛ لَأَنَّ الواوَ والياءَ إذا وَقَعَتَا طَرَفَيْنِ، - وكانتُ قَبْلَهُمَا أَلِفٌ - قَلْبَتَا هَمْزَةً، كما تَقُول: عَبَايَةٌ^(٢)، وَعَبَاءٌ^(٣) (في الجميع) وَعِظَايَةٌ^(٤) وَعِظَاءٌ، وَكِسَاءٌ وهو من كَسَوْتُ فَالْهَمْزَةُ فِيهِ مَنْقَلِبَةٌ من واو.

وَإِذَا رَحَّمْتَ اسماً مركباً من اسمين حَذَفْتَ الْآخِرَ^(٥) مِنْهَا كَقَوْلِكَ فِي تَرْخِيمِ حَضْرَمَوْتُ: يَا حَضْرَ أَقْبِلْ؛ لِأَنَّ (الاسم)^(٦) الثَّانِي بِمَنْزِلَةِ هَاءِ التَّائِيثِ، وَكَذَلِكَ تَرْخِيمِ «خَمْسَةَ عَشَرَ» اسم رجل: يَا خَمْسَةَ أَقْبِلْ، وَيَا خَمْسَةَ (أَقْبِلْ)^(٧) وَكَذَلِكَ اثْنَا عَشَرَ اسم رجل تقول: يَا اثْنَيْنِ وَيَا اثْنَيْنِ أَقْبِلْ عَلَى الْمَذْهَبِينَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الشَّاعِرَ إِذَا اضْطُرَّ إِلَى تَرْخِيمٍ فِي غَيْرِ النَّدَاءِ كَانَ لَهُ أَنْ يُجْرِيَ الْمَرْخَمَ عَلَى الْمَذْهَبِينَ (فِي التَّرخِيمِ)^(٨) جَمِيعاً، قَالَ زَهِيرٌ:

خُذُوا حَظَّكُمْ يَا آلَ عِكْرَمَ وَاذْكُرُوا
أَوَاصِرَنَا وَالرَّحْمَ بِالْغَيْبِ^(٩) تُذَكِّرُ

(١) نقص في «ق».

(٢) العباية: ضرب من الأكسية فيه خطوط سود كبار.

(٣) نقص في «ر».

(٤) العظاية: ذؤيبية أكبر من الوزغة، وتسمى شحمة الأرض، وهي أنواع كثيرة، وكلها منقطة بالسواد.

(٥) في «ر» و «ق»: الآخر.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ق».

(٨) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٣٤٣، وانظر: أمالي ابن الشجري ج١ ص ١٢٦، وج٢ ص ٨٨، والإنصاف ص ٣٤٧، وأسرار العريضة ص ٢٣٩، وابن يعيش ج٢ ص ٢٠ والخزانة ج١ ص ٣٧٤، والعيني ج٢ ص ٢٩٠، والهمع ج١ ص ١٨١، والدرر ج١ ص ١٥٨، والأشعوني ج٢ ص ٢٦٧، ومعجم شواهد العربية ص ١٥٣ وديوانه ص ٢١٤، خذوا حظكم أي نصيبكم من وُدنا، والأواصر: جمع أصرة وهي القرابة وعن الأواصر الرحم. هذا وقد احتج الكوفيون بهذا البيت وأمثاله على جواز ترخيم المضاف، (انظر: الإنصاف ص ٣٤٧ - ٣٥٦ والخزانة ج١ ص ٣٧٢ - ٣٧٤).

أراد: عِكْرِمَةَ، فَرَّخَمَ عَلَى يَا حَارِ، قال ابن حَبَّاء (في مثله)^(١):

إِنَّ ابْنَ حَارِثَ إِنَّ أَشْتَقُ لِرُؤُوتِهِ
أَوْ أُمْتَدِّحُهُ فَإِنَّ النَّاسَ قَدْ عَلِمُوا^(٢)
يريد: (إِنَّ)^(٣) (ابْنَ)^(١) حارثة، وقال آخر^(٤):

أَبَا عَزْرُو لَا تَبْعُدْ فَكُلُّ ابْنِ حَرَّةٍ
سَيَدْعُوهُ دَاعِي مَوْتِهِ فَيُجِيبُ
يريد: أَبَا عَزْرُو، وهو كُنْيَةُ، وقال رُؤْبَةُ عَلَى يَا حَارِ:

إِمَّا تَرِثُنِي الْيَوْمَ أَمْ حَمَزٍ
قَارَبْتُ بَيْنَ عُنْقِي وَجَمْزِي^(٥)
يريد: أَمْ حَمَزَةً، فرَّخَمَ وصرف، وقال الأسود بن يَعْفَرُ عَلَى هذا أيضاً:
أَلَا مَا لِهَذَا الدَّهْرِ مِنْ مُتَعَلِّلٍ
عَلَى النَّاسِ مَهْمًا شَاءَ بِالنَّاسِ يَفْعَلِ

(١) نقص في «ر».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٤٢، وانظر: أمالي ابن الشجري ج١ ص ١٢٦ وج٢ ص ٩٢، والإنصاف
ص ٢٥٤، وأسرار العربية ص ٢٤١، والمقرب ج١ ص ١٨٨ والعيني ج٤ ص ٢٨٣ والهمع ج١ ص ١٨١، والدرر ج١ ص ١٥٧،
والأشئوني ج٢ ص ٢٧٨، والضرائر ص ٦٠. والأغاني ج ١٢ ص ٨٨ برواية:
إِنَّ الْمُهَلَّبَ إِنَّ أَشْتَقُ لِرُؤُوتِهِ
أَوْ أُمْتَدِّحُهُ.....

ولا شاهد فيه على روايته، وانظر في الأغاني ج١ ص ١٢ ص ٨٤ ترجمة الشاعر، واسمه المغيرة بن حَبَّاء.. ولقب بذلك لَحَبْنِ
كان قد أصابه، والْحَبْنُ: «داء يأخذ في البطن فيمُظْم منه ويرم».

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) ولم أهد إلى اسم هذا الشاعر والبيت من شواهد ابن الشجري في أماليه ج١ ص ١٢٩، وانظر: الإنصاف
ص ٢٤٨ وأسرار العربية ص ٢٢٩، وابن يعيش ج٢ ص ٢٠، والعيني ج٤ ص ٢٨٧، والخزانة ج١ ص ٢٧٧، والتصريح ج٢
ص ١٨٤. لا تبعد أصلُ معناه لا تَهْلِك، ولكنه يريد: لا ينقطع ذكرك.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٢٢، وانظر: المقتضب ج٤ ص ٢٥١ والإنصاف ص ٢٤٩، وأسرار العربية
ص ٢٤٠، والمخصص ج٤ ص ١٩٥ وديوانه ص ٦٤، والجزر والعنق ضربان من السير، والجزر أشدها، يصف كِبَرَهُ وَأَنَّهُ قد
قارب بين خطاه في السير لضعفه.

وهذا ردائي عنده يستعيّره
ليسُلبني نفسي أَمَالِ بُنْ ^(١) حَنْظَلِ
[٥٣ / ب] يريد: مَالِكُ بْنُ حَنْظَلَةَ (فرخم ^(٢) حَنْظَلَةَ)، وهو غير منادى، وصرّفه /، فاعرف
ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٣٢، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٥٩ والجمل ص ١٨٩، وأما ابن الشجري ج١ ص ١٢٧، والمقرب ج١ ص ١٨٨، وسبط اللآلي ص ٩٣٥، والتصريح ج٢ ص ١٩٠، والمخصص ج٤ ص ١٩٥.
والتعلّل: مصدر ميمي من التعلّل، وهو اللهو، والانشغال، ويقول الشتري: «يقول: إن هذا الدهر يذهب
ببهجة الإنسان وشبابه، ويتعلّل في فعله ذلك تعلّل المتجنّي على غيره، ثم قال: وهذا ردائي أي شبائي، فكأن عن
الشباب بالرداء...».

(٢) نقص في «ر».

بَابُ الِاسْتِثْنَاءِ

الاستثناء من مُوجِبٍ ^(١) مَنفِيٍّ منصوبٌ كقولك: جاءني القوم إلا زيداً، ومررت ياخوتك إلا عمراً، ونصبه على التشبيه بالمفعول (به) ^(٢)؛ لأنه يجيء بعد تمام الكلام، قال الله عز وجل: ﴿فَشَرَبُوا مِنْهُ^(٣) إِلَّا قَلِيلاً مِنْهُمْ﴾ . والاستثناء من مَنفِيٍّ مُوجِبٍ ^(٤)، يجري في الإعراب على وجهين إذا كان ما قبل «إلا» كلاماً تاماً:

أحدهما: النصب على ما قلنا، والثاني: البدل من الاسم الذي قبل «إلا» كقولك: ما أتاني القوم إلا زيداً، وإن شئتَ: «إلا زَيْدٌ» على البدل من «القوم»، وما مررت بأحدٍ إلا أخاك، وإن شئتَ: «إلا» ^(٥) أخيك على البدل، ^(٦) ومثله: ﴿مَا فَعَلُوهُ إِلَّا^(٧) قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ ، و«قليلاً» ^(٨) ، وكذلك الاستفهام كقولك: هل مررت بأحدٍ إلا زيداً، وإن شئتَ إلا زَيْدٍ ^(٩) (على ^(٩) البدل) ؛ لأنَّ الاستفهام غير موجبٍ أيضاً فهو يجري مجرى النَّفْيِ في هذا.

(١) في «ر» و «ق» : غير منفي.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٤) في «ر» و «ق» : غير موجب .

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦٦) نقص في الأصل.

(٧) الآية ٦٦ من سورة النساء، والرفع قراءة الجمهور.

(٨) وهي قراءة أنبي، وابن أبي إسحاق، وابن عامر، وعيسى بن عمر، انظر: السبعة ص ٢٣٥، والتيسير ص ٩٦،

وإبراز المعاني ص ٢٨٩، والبحر المحييط ج ٣ ص ٢٨٥، والشرح ٢ ص ٢٥٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٧، قال أبو

شامة: « .. وأما «ما فعلوه إلا قليل منهم» فالرفع فيه هو الأقوى عند النحويين على البدل من فاعل «فعلوه» كأنه قال:

ما فعله إلا قليل منهم، والنصب جائز على أصل باب الاستثناء كما في الإيجاب» .

(٩) نقص في الأصل و «ر» .

وإن كان ما قبل «إلا» غير تام، حَمَلَتْ ما بعد إلا عليه، فتقول: ما جاءني إلا زيد، وما مررت إلا بعمرو، وما رأيت إلا أخاك، تحمله على الفعل الذي قبل «إلا» ، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا يَعْلَمُ^(١) تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ﴾ ، وقال كعب بن زهير:

أُمِسْتُ سَعَادُ بِأَرْضٍ مَا^(٢) تُبَلِّغُهَا إِلَّا الْعَتَاقُ النَّجِيَّاتُ الْمَرَايِلُ

وكذلك الاستفهام، كقولك: هل جاءك إلا زيد، وهل رأيت إلا زيدا، وهل مررت إلا بزيدا، وتقول: ما مررت بأحد يضرب عمراً إلا زيدا، ففي «زيد» ثلاثة أوجه: النصب؛ والجر؛ والرفع.

فالنصب على الاستثناء كما قلت: ما مررت بأحد إلا زيدا، ؛ والجر على البدل من «أحد» ، والرفع على البدل من الضمير الذي في «يضرب» كما قال عديُّ بن زيد^(٣):

فِي لَيْلَةٍ لَا نَرَى بِهَا أَحَدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُهَا

(١) الآية ٧ من سورة آل عمران.

(٢) في «ر» : لا تُبَلِّغُهَا، وهي رواية في البيت.

ولم أهدأ إلى من استشهد بهذا البيت في كتب النحو المتداولة، وهو في «شرح قصيدة بانة سعاد» لابن هشام ص ٤٤، وانظره أيضاً في «عيون الأثر» لابن سيد الناس ج ٢ ص ٢١٠ وديوانه ص ٩، والعنقا: جمع عتيقة، وهي الناقة النجبية الكريمة، والبيت في اللسان أيضاً (رسل) ، وفي المراسيل: جمع مرسال، وهي السريعة الشير .
(٣) انظر: زيادات ديوانه ص ١٩٤، ونسب أيضاً إلى أخيه بن الجلاح.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٠٢، وأما ابن الشجري ج ١ ص ٧٣، والخزانة ج ٢ ص ١٨، وقال البغدادي في ج ٢ ص ٢٠: (وقد تصفحت ديوان عدي بن زيد مرتين فلم أجده فيه، وإنما هذا البيت من أبيات لأخيه بن الجلاح الأنصاري) وانظر أيضاً: المغني ص ١٤٢، ٥٦٣، ٦٧٨ وشرح شواهد ص ١٤٢، والهمع ج ١ ص ٢٢٥، والدرج ج ١ ص ١٩٢، يحكي علينا: بمعنى يزوي عنا «وعلى» نابت عن «عن» أو صُنَّت «يحكي» معنى «يتم» أو «يُشَنِّع» .

أبدل «كواكبها» من الضمير (الذي)^(١) في يحكي، والقصيدة مرفوعة،
وتقول: ما أتاني من رجل إلا زيد؛ وإلا زيداً، فالرفع بالحمل على مؤضع «مِنْ
رجلٍ» ؛ لأنَّ التقدير: ما أتاني رجلٌ إلا زيد، والنصب على الاستثناء.

فإن قَدِّمْتَ المستثنى على المستثنى منه لم يكن فيه إلا النصبُ كقولك:
ما مررت إلا زيداً بأحدٍ، وما جاءني إلا زيداً أحدٌ، وإنما وجب هذا؛ لأنه كان
يجوز - قَبْلَ التقديم - البدلُ والاستثناء، وإذا قُدِّمَ بطل البدل، وبقي
الاستثناء (ك)^(٢) قال كعب بن مالك الأنصاري:

وَالنَّاسُ أَلْبَّ عَلَيْنَا فَيْكَ لَيْسَ لَنَا إِلَّا السُّيُوفُ وَأَطْرَافُ الْقَنَازِرِ^(٣)
وقال الكُمَيْتُ:

فَمَا لِي إِلَّا آلٌ أَحْمَدَ شَيْعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَشْعَبَ الْحَقِّ مَشْعَبٌ^(٤)

وتقول: ما أتاني إلا زيدٌ إلا عَمراً، ترفع «زَيْداً» بأتاني، وتنصب «عَمراً»
بالاستثناء؛ لأنه لا يجوز أن يَرْتَفَعَ اثنان بفعلٍ واحد من غير اشتراك بحرف
العطف، وهما جميعاً قد أتياك، إِلَّا أن اللَّفْظَ أَوْجَبَ رَفْعَ أَحدهمَا ونصب
الآخر، ولو جئت بعدهما بمسثنى منه نصبتَهُمَا فقلت: ما أتاني إِلَّا زيداً إِلَّا

(١) زيادة في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) وهو من شواهد سيويه ج ١ ص ٢٧١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٢٩٧، وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١
ص ٢٩٧، والإنصاف ص ٢٧٦، والكامل ص ٢٨٢، وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩، وشرح سقط الزند ص ٦٠٥ وديوانه
ص ٢٠٩. والألب: المجمعون التالون، والوزن: الملجأ.

(٤) وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٤ ص ٢٩٨ والكامل ص ٢٨٢، وانظر: الجمل ص ٢٢٨ والإنصاف
ص ٢٧٥، وابن يعيش ج ٢ ص ٧٩، والخزانة ج ٢ ص ٢٠٨ والتصريح ج ١ ص ٣٥٥، والعيني ج ٣ ص ١١١، ومجالس
ثعلب ص ٦٢، ومعجم المقاييس ج ٣ ص ١٩١، واللسان (شعب)، والأغاني ج ١٧ ص ٢٧ والهاشميات ص ١٧، مشعب
الحق: طريقه، والشيعه: الأعوان والأحزاب.

[٥٤ / ١] عَمْرَأَ أَحَدٍ؛ لَأَنَّهُمَا / مُسْتَثْنَيَانِ مَقْدَمَانِ عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ، وَقَالَ الْكَيْتُ بْنُ زَيْدٍ:

فَهَالِي إِلَّا اللَّهُ لَا رَبَّ غَيْرَهُ وَمَالِي إِلَّا اللَّهُ غَيْرَكَ نَاصِرٌ^(١)

فالمستثنيان مقدمان (على المستثنى^(٢) منه) ، والمستثنى منه «ناصر» ، ولو قُلْتُ: مَا أَتَانِي إِلَّا زَيْدًا أَحَدًا إِلَّا عَمْرُو^(٣)؛ جاز الرفع في عمرو على البذل، والنصب على الاستثناء، وليس في «زيد» إلا النصب؛ لأنه استثناء مُقَدَّم.

والاستثناء المتكرر على ضربين:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي مُسْتَثْنَى مِنَ (المُسْتَثْنَى)^(٤) الْأَوَّلِ كَقَوْلِكَ: لَهُ عِنْدِي عَشْرَةٌ إِلَّا خَمْسَةٌ إِلَّا دِرْهَمًا؛ فَالْخَمْسَةُ مُسْتَثْنَاةٌ مِنَ الْعَشْرَةِ، وَالدِّرْهَمُ مُسْتَثْنَى مِنَ الْخَمْسَةِ الْمُسْتَثْنَاةِ، فَحَصَلَ الْإِقْرَارُ بِسِتَّةٍ؛ لِأَنَّ الْخَمْسَةَ الْمُسْتَثْنَاةَ مُنْفِيَّةٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُوجِبٍ، وَالدِّرْهَمُ مُوجِبٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتِثْنَاءٌ مِنْ مُنْفِيٍّ، وَعَلَى هَذَا يَجْرِي الْاسْتِثْنَاءُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ، وَإِنْ كَثُرَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَى قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ. إِلَّا آلَ لُوطٍ إِنَّا لَمُنَجِّوهُمْ أَجْمَعِينَ. إِلَّا امْرَأَتَهُ قَدَرْنَا إِنَّهَا لَمِنَ الْغَابِرِينَ﴾^(٥)؛ فَ«آلَ لُوطٍ» اسْتِثْنَاءٌ مِنْ قَوْمٍ مُّجْرِمِينَ، وَ«امْرَأَتَهُ» مُسْتَثْنَاةٌ مِنْ «آلَ لُوطٍ».

وَالضَّرْبُ الْآخَرُ مِنَ الْاسْتِثْنَاءِ الْمَتَكَرِّرِ: أَنْ يَكُونَ الثَّانِي بِمَعْنَى^(٦) الْوَاوِ

(١) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٣٧٣، وَانْظُرْ: الْمُقْتَضِبُ ج ٤ ص ٤٢٤، وَالْجَمَلُ ص ٢٣٨ وَشَرْحُ السِّيْرَانِي ج ٢ قِصَم ١ ص ٤٠٤، وَابْنُ يَعِيشَ ج ٢ ص ٩٣، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٥٦، وَلَيْسَ فِي الْهَاشِمِيَّاتِ.

(٢) نَقَصَ فِي «ر» وَ«ق».

(٣) فِي «ر»: إِلَّا عَمْرَأَ.

(٤) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ وَ«ق».

(٥) الْآيَاتُ: ٥٨، ٥٩، ٦٠، مِنْ سُورَةِ الْحَجَرِ.

(٦) نَقَلَ ذَلِكَ عَنِ الصِّيرِيِّ أَبُو حَيَّانٍ فِي ارْتِشَافِ الضَّرْبِ ص ٦٢١ وَابْنُ عَقِيلٍ فِي شَرْحِ التَّسْهِيلِ ج ١ ق ٨٦ / ب، وَابْنُ الْقَوَّاسِ فِي شَرْحِهِ عَلَى أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي ٩١ / ب، وَالسِّيَوطِيُّ فِي الْهَمْعِ ج ١ ص ٢٢٧، وَقَدْ ذَكَرَ هَؤُلَاءِ جَمِيعًا أَنَّ الصِّيرِيَّ أَجَازَ طَرَحَ الْعَاطِفِ، وَقَالَ: إِلَّا قَامَتْ مَقَامَهُ، وَلَمْ يَقُلْ الصِّيرِيُّ ذَلِكَ صَرَاحًا هُنَا، وَإِنْ كَانَ فَحْوَى كَلَامِهِ يَدُلُّ عَلَيْهِ.

كقولك: ما فيها إلا زيداً إلا عمراً إلا خالداً قومك (١) التقدير: ما فيها إلا زيداً وعمراً وخالداً قومك، وهو استثناء مقدّم، ولو أخرت لجاز رفعها كلها، ونصبها على ما قدّمنا من البدل والاستثناء، ويجوز إذا قدّمت «قومك» أن ترفع أحد المستثنى وتنصب الآخر، ولا يجوز رفع اثنين؛ لما قدّمنا في قولك ما أتاني إلا زيداً إلا عمراً، قال الله عز وجل: ﴿وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لَا يَعْلَمُهَا (٢) إِلَّا هُوَ وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَمَا تَسْقُطُ مِنْ وَرَقَةٍ إِلَّا يَعْلَمُهَا وَلَا حَبَّةٌ فِي ظِلْمَاتِ الْأَرْضِ وَلَا رَطْبٌ وَلَا يَابِسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾ كنه - والله أعلم - قيل: لا يعلمها إلا هو وهي في كتاب مبين.

فصل: واعلم أن المستثنى من غير جنس الأول ينصبه أهل (٣) الحجاز على كل حال، ويبدله بنو (٣) تميم من الأول، كقولك: ما فيها أحد إلا حماراً، على الحجازية، وعلى التيمية إلا حماراً كأنك قلت في الحجازية: (و) (٤) لكن حماراً، وإنما قدر معناه بلكن؛ لأنها تشبه «إلا» في أن ما بعدها مخالف لما قبلها في النفي والإثبات.

وأما بنو تميم: ففي تقدير مذهبهم ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يكون التقدير: ما فيها إلا حماراً، وأدخلت «أحداً» للتوكيد؛ لأنك إذا قلت: ما فيها إلا حماراً، فقد نفيت كل شيء من الأحدين (٥) وغيرهم وذكرته للتوكيد.

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ٥٩ من سورة الأنعام.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٦٤.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ر»: من الآدميين.

والقول الثاني: أنك جعلت «الحمار» من جنس أحد على المجاز كما تقول:
تَحْيَتُهُ السيفُ، وما زيد إلا أكل وشرب، جعلته الأكل والشرب مجازاً، قال
أبو ذؤيب:

فإن تُمس في قبرٍ برهوةٍ ثاويًا أنيسك أصداء القبور تصيح^(١)

جعل «الأصداء» «أنيساً» مجازاً، (و)^(٢) قال عمرو بن معدي كرب:

وخيلٍ قد دلفت لها بخيلٍ تحيةً بينهم ضربٌ وجيع^(٣)

[٥٤ / ب] والقول الثالث: / أنهم خلطوا من يعقل بما لا يعقل فغلّبوا من يعقل فقالوا: ما فيها أحد، وهم يريدون من يعقل ومالا يعقل، ثم أبدلوا من أحد على هذا التأويل، كما قال الله عز وجل: ﴿وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى رِجْلَيْنِ وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي^(٤) عَلَى

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٤، وانظر: الخزانة ج ٢ ص ٣، ومعجم البلدان (رهوة) ، واللسان (رها) وديوان الهذليين ص ١٥٠، رهوة: طريق بالطائف، وقيل: هو جبل، وقال الأصمعي: رهوة في أرض بني جثم ونصر ابني معاوية بن هوازن بن منصور بن عكرمة بن خصفة، والرهوة: صحراء قرب خلاط «ثاويًا: مقبهاً، والأصداء: جمع صدى، وهو طائر يقال له الهامة تزعم الأعراب أنه يخرج من رأس القتل الذي لم يثار له فيصيح: اسقوني اسقوني، حتى يثار له، قال الشنترى: «وهذا مثل، وإنما يزداد به تحريض ولي المقتول على طلب دمه، فجعله جَهْلَةً الأعراب حقيقة» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٥ وص ٤٢٩، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٥٠ والمقتضب ج ٢ ص ٢٠ وج ٤ ص ٤١٣، والخصائص ج ١ ص ٣٦٨، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠، والخزانة ج ٤ ص ٥٣، والتصريح ج ١ ص ٣٥٣، وحاشية يس عليه ج ١ ص ٣٥٣، وشرح الحاشية للرزوقي ص ٢٤٦، ٥٨١، ٦٤١، ١٣٨٧، ١٤٨١، ١٧٦٥، الخيل: المراد بها الفرسان، ودلفت زحفت، وجيع: مؤلم.

(٤) الآية ٤٥ من سورة النور.

أَرْبَعٌ ، والقولان الأولان عَنْ سَبْوِيهِ^(١) ، والثالث عَنْ (أَبِي عَثْمَانَ)^(٢) الْمَازِنِيِّ^(٣) (و) قَالَ النَّابِغَةُ^(٤):

وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلَانًا أَسَائِلُهَا عَيَّتْ جَوَابًا وَمَا بِالرَّيِّعِ مِنْ أَحَدٍ
إِلَّا الْأَوَارِيَّ (لَا يَأْ) ^(٥) مَا أُيِّنَتْهَا وَالنُّؤْيُ كَالْحَوْضِ بِالْمَظْلُومَةِ^(٦) الْجَلْدِ

أَهْلُ الْحِجَازِ يُشَدُّونَهُ بِنَصَبِ «الْأَوَارِيَّ» ، وَبَنُو تَمِيمٍ بِالرَّفْعِ عَلَى مَا ذَكَرْنَا ،
و (مَا)^(٧) فِي الْقُرْآنِ مِنْ هَذَا الْبَابِ مَنْصُوبٌ عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ: ﴿مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتَّبَاعُ^(٨) الظَّنِّ﴾ ؛ (لَأنَّ)^(٩) اتِّبَاعَ الظَّنِّ

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٦٤ - ٣٦٥.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في شرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٣٧٥ - ٣٧٦: «وقال المازني: إن فيها وجهاً ثالثاً، وهو: أنه خلط ما يعقل
بملا يعقل، فعبّر عن جماعة ذلك بأحد، ثم أبدل حاراً من لفظ مشتمل عليه وعلى غيره، وقال الله تعالى: «والله خلق كل
دابة.. الآية» وانظر: الرضي على الكافية ج ١ ص ٢٢٩ .

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) وهو من شواهد سبويه ج ١ ص ٣٦٤ ، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٢٨٨ ، ٤٨٠ والمقتضب ج ٤
ص ٤١٤ ، والجمل ص ٢٤٠ ، والإنصاف ص ٢٦٩ ، والخزانة ج ٢ ص ١٢٥ ، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠ ، وج ٨ ص ١٢٩ ،
والهمع ج ١ ص ٢٢٥ ، وج ٢ ص ١٥٨ ، والدرج ج ١ ص ١٩١ وديوانه ص ٣ . وأصيلان مُصَفَّرُ أَصِيلِ شَدُوذًا ، أَوْ هُوَ
مَصْفَرُ أَصْلَانٍ بِالضَّمِّ ، وَأَصْلَانُ جَمْعُ أَصِيلٍ ، أَوْ هُوَ مُفْرَدُ كَرِّمَانَ وَقَرَبَانَ ، وَالْأَصِيلُ: الْعَثِي ، وَعَيْتٌ: عَجَزَتْ عَنْ الْجَوَابِ ،
وَالْأَوَارِيَّ: مَخَابِسُ الْخَيْلِ ، وَاحِدُهَا أَرِي ، وَهُوَ مَنْ تَأَرَّيْتُ بِالْمَكَانِ ، تَعَيَّيْتُ بِهِ ، لَا يَأْ: يَطْفَأُ ، وَمَعْنَاهُ أَيْنِهَا بَعْدَ لَا يِ
لَتَغْيَرُهَا ، وَالنُّؤْيُ: حَاجِزٌ حَوْلَ الْخَبَاءِ يَذْفَعُ عَنْهُ الْمَاءُ ، وَالْمَظْلُومَةُ: أَرْضٌ حَفَرَ فِيهَا الْحَوْضَ لَغَيْرِ إِقَامَةٍ: لِأَنَّهَا فِي فَلَاةٍ
فَطَلَمَتْ لِذَلِكَ ، وَالْجَلْدُ: الصَّلْبَةُ .

(٧) نقص في «ر» .

(٨) الآية ١٥٧ من سورة النساء .

(٩) نقص في الأصل .

ليس^(١) بعلم قال الله عز وجل: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَائِكَةُ كُلُّهُمْ^(٢) أَجْمَعُونَ إِلَّا إِبْلِيسَ﴾ ، وقال الحارثُ بْنُ عُبَادٍ عَلَى (اللغة)^(٣) التيمية:

وَالْحَرْبُ لَا يَبْقَى لِحَاجَا حِمَمَهَا التَّخَيُّلُ وَالْمِرَاحُ
إِلَّا الْفَتَى الصَّبَّارُ فِي الدَّ نَجَدَاتِ وَالْفَرَسُ الْوَقَاحُ^(٤)
فيه ثلاثة أوجه كما يَبَيَّنَّا.

(٥) **فصل:** واعلم أَنَّ «غَيْرًا» في الاستثناء تُعْرَبُ بما يَسْتَحِقُّهُ الاسمُ الذي بعد
إلا^(٥) كقولك: (٦) جَاءَنِي الْقَوْمُ غَيْرَ عَمْرٍو، ومررت^(٧) بِالْقَوْمِ غَيْرَ زَيْدٍ، وما
جَاءَنِي غَيْرَ زَيْدٍ، وما مررت بغير زَيْدٍ و^(٨) ما جَاءَنِي أَحَدٌ غَيْرَ زَيْدٍ^(٩) وما
رَأَيْتُ أَحَدًا غَيْرَ زَيْدٍ^(١٠) ، وَإِنْ شِئْتَ نَصَبْتَ عَلَى الاستثناء كما وصفنا في باب
«إلا» ، وكذلك إِذَا قَدِمْتَ «غَيْرًا» عَلَى الْمُسْتَثْنَى مِنْهُ نَصَبْتَهُ، تقول: ما أَتَانِي غَيْرَ
زَيْدٍ أَحَدٍ، وما مررت غَيْرَ زَيْدٍ بِأَحَدٍ.

واعلم أَنَّ أَصْلَ غَيْرٍ: أَنْ تَكُونَ صِفَةً تَابِعَةً لِلْمَوْصُوفِ، وَإِنَّمَا جُعِلَتْ فِي
الاستثناء شبيهاً بإلّا؛ لِأَنَّكَ إِذَا (قُلْتَ)^(٥) : مررت برجل غَيْرَ زَيْدٍ، فالمرور لم

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ١٤٠.

(٢) الآيتان ٢٩، ٣٠ من سورة الحجر، والآيتان ٧٣ و ٧٤ من سورة ص.

(٣) نقص في «ر» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٦ ونسبه إلى الحارث بن عباد أيضاً، وانظر: الخزانة ج ١ ص ٢٢٥،
والمؤتلف والمختلف ص ١٩٨، وشرح حاسة أبي تمام للمرزوقي ص ٥٠١، ٥٠٢، وقد نسبه البغدادي والأمدي، والمرزوقي إلى
سعد بن مالك. لجاحها أي بسبب جاحها، وجاحم الحرب: معظّمها وأشدّها، والتَّخَيُّلُ: الخيلاء والتَّكْبِيرُ. والمِرَاحُ: المرح
واللعب، والصَّبَّارُ: الشديد الصبر، والنَّجَدَاتُ: جمع نَجْدَةٍ وهي الشَّدة، والوَقَاحُ بفتح الواو: الصُّلْبُ الحافر، وإذا صلب
حافِزُهُ صلب سائِرُهُ.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في «ر» .

(٧) في «ق» : وما مررت بالقوم غير زيد.

يقع على زيد، وكذلك (إذا^(١) قلت) مررت بقومك إلا زيدا، فالمرور لم يقع بزيدا، فلَمَّا تقاربا في المعنى حَمِلَ أَحَدَهُمَا عَلَى الْآخَرِ، فَاسْتُثْنِيَ بغيرِ كما وصفنا، وَوُصِفَ يالاً كما قال عمرو بن معدي^(٢) كَرِب:

وَكُلُّ أَخٍ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ

بتقدير: (و)^(٣) كلُّ أَخٍ غَيْرِ الْفَرْقَدَيْنِ مَفَارِقُهُ أَخُوهُ، كما قال الشَّامِيُّ:

وَكُلُّ خَلِيلٍ غَيْرُ هَاضِمٍ نَفْسِهِ لَوْصَلِ خَلِيلٍ صَارِمٌ أَوْ مُعَارِزٌ^(٤)

ومن هذا قوله عز وجل: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ بتقدير: لو كان فيها آلهة غير الله، على الصفة كما تقول: لو كان معنا رجلٌ إلا أخوك لَعَلَّيْنَا بتقدير: غير أخيك.

واعلم أن «سوى» و«سواء» في معنى «غير»، وهما ظرفان يستثنى بهما كما يُسْتثنى بغير، إلاَّ أَنَّهُمَا لَا يُرْفَعَانِ، والمقصورة لَا يُتَبَيَّنُ فيها الإعراب، والممدودة مَنْصُوبَةٌ أبدأ؛ لِمَا قَدَّمْنَا فِي بَابِ^(٥) الظرف، تقول: مَا أَتَانِي أَحَدٌ سِوَى زَيْدٍ،

(١) نقص في «ر».

(٢) ونسب أيضاً إلى حَضْرَمِيِّ بْنِ عامر، وقال الشنترى: ويروى لسوار بن المضرَّب.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧١، وانظر: المقتضب ج ٤ ص ٤٠٩، والكمال ص ٧٦٠، والمؤتلف والمختلف ص ١١٦، والإنصاف ص ٣٦٨، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٩ والخزانة ج ٢ ص ٥٢، وج ٤ ص ٧٩، والمفني ص ٧٢، ٥٦٨، وشرح شواهد ص ٧٨، والهمع ج ١ ص ٢٢٩، والدرر ج ١ ص ١٩٤، والأشموني ج ٢ ص ٢١٠، والفرقدان: نجان قريبان من القطب لا يفترقان.

(٣) نقص في «ر».

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٧١ وص ٣٧١، وانظر: اللسان (عز) ودويوانه ص ١٧٣، الهضم: الظلم، يقال: هَضَمَ حقه، إذا ظلمه، والصارم: القاطع وهو خَيْرٌ «كل»، والمعازر كل في اللسان: المنقيض أو العاتب.

(٥) الآية ٢٢ من سورة الأنبياء.

(٦) انظر ص ٣١٢ فيما سبق من التبصرة.

وسوى أخيك، وجاءني القوم سوى بكر، وسواء عمرو، وما جاءني سواء أخيك (أحد)^(١) على ذلك.

فصل: واعلم أن «ليس» ، و «لا يكون» ، و «عدا» ، و «خلا» ، و «حاشا» يُسْتَشْتَى بِهِنَّ.

فأما «ليس» و «لا يكون» : فَيُضَمَّرُ فِيهِمَا اسْمُهُمَا، وَيَنْصَبُ مَا بَعْدَهُمَا [٥٥ / ١] (على خبريهما)^(٢) ، تَقُولُ: جَاءَنِي الْقَوْمُ / لَيْسَ زَيْدًا، وَلَا يَكُونُ عَمْرًا بِتَقْدِيرِ: لَيْسَ بَعْضُهُمْ زَيْدًا وَلَا يَكُونُ بَعْضُهُمْ عَمْرًا^(٣) وما جاءني أحدٌ ليس أخاك، وما فيها أحدٌ لا يكون زيدا^(٤) .

فَإِنْ قُلْتَ: إِلَّا أَنْ يَكُونَ زَيْدًا، فَلَكَ رَفْعُهُ، وَنَصْبُهُ كَمَا قَرِئَ: ﴿إِلَّا^(٥) أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً﴾ بِالرَّفْعِ^(٦) وَالنَّصْبِ^(٧).

وَأَمَّا «عَدَا» و «خَلَا» فَهُمَا فِي الْإِسْتِثْنَاءِ بِمَنْزِلَةِ «لَيْسَ»^(٨) و «لا يكون» ، فَتَضَمَّرُ (فِيهِمَا)^(٩) اسْمِيهِمَا، وَتَنْصَبُ مَا بَعْدَهُمَا عَلَى الْخَبَرِ، تَقُولُ: أَتَانِي قَوْمُكَ عَدَا

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣-٢) نقص في الأصل.

(٤) الآية ٢٨٢ من سورة البقرة. والآية ٢٩ من سورة النساء.

قال سيبويه ج ١ ص ٣٧٧: «ومثل الرفع قول الله عز وجل: «إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ تَرَاضٍ مِنْكُمْ» ، وبعضهم ينصب على وجه النصب في «لا يكون» ، والرفع أكثر» .

(٥) وهي قراءة أبي جعفر، ونافع، وابن كثير، وأبي عمرو، ويعقوب وابن عامر.

(٦) وهي قراءة الكوفيين: عاصم وحمة، والكسائي، وخلف وواقفهم الحسن والأعشى، انظر: السبعة ص ٢٣١،

والتيسير ص ٩٥، وإبراز المعاني ص ٢٦٤، والنشر ج ٢ ص ٢٤٩ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٢٤ والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٣١.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٣٧٧.

(٨) نقص في «ر» .

بكرًا، وخلا أخاك، بتقدير: عدا بعضهم بكرًا، وخلا بعضهم (أخاك)^(١) بمعنى جاوز بعضهم بكرًا.

ومنهم من يجعل «خلا» حرف^(٢) جر فيجر ما بعدها، فيقول: خلا بكرًا. فإذا أدخلت «ما» فقلت: ما عدا زيدًا، وما خلا بكرًا لم يكن^(٣) إلا النصب؛ لأنَّ «ما» مع «خلا» و«عدا» بتقدير المصدر، ولا توصَّل «ما» بالحروف.

وأما «حاشا» فهو عند سيويه^(٤) حرف خفض، تقول: جاءني القوم حاشا زيدٍ، وعند أبي العباس^(٥) أنه فعل، واستدل بتصريف الفعل منه كقولك: حاشيتُ أحاشي، كما قال النابغة:

وَلَا أَرَى فَاعِلًا فِي النَّاسِ يُشَبِّهُهُ
وَمَا أَحَاشِي مِنَ الْأَقْوَامِ مِنْ^(٦) أَحَدٍ
أَيُّ مَا أُسْتَشْنِي، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: الأصول ج ١ ص ٢٥١، ومغني اللبيب ص ١٣٣.

(٣) انظر: كتاب سيويه ج ١ ص ٣٧٧، والأصول ج ١ ص ٣٥٠، ومغني اللبيب ص ١٣٣.

(٤) انظر: كتاب سيويه ج ١ ص ٣٧٧.

(٥) انظر: المقتضب ج ٤ ص ٣٩١، والأصول ج ١ ص ٣٥٢ وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٣٧ - ٤٣٨، والرضي

على الكافية ج ١ ص ٢٤٤، ومغني اللبيب ص ١٢١.

(٦) وهو من شواهد الزجاجي في الجمل ص ٢٣٧، وانظر: الأصول ج ١ ص ٣٥٢، وشرح السيرافي ج ٣ قسم ١ ص ٤٣٧، والإنصاف ص ٢٧٨، وأثرار العريضة ص ٢٠٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٨٥ وج ٨ ص ٤٨، ٤٩، والخزانة ج ٢ ص ٤٤، والمغني ص ١٢١ وشرح شواهد ص ١٢٧ والهمع ج ١ ص ٢٣٣ والدرر ج ١ ص ١٩٨، والأشعري ج ٢ ص ٢٢٢، واللسان (حشا) وديوانه ص ١٣. قال السيرافي: «أما احتجاجة بحاشيت: فلعل أن يقول: «حاشيت» تصريف فعل من لفظ «حاشا» الذي هو حرف يستثنى به، وليس بحاشيت يقع الاستثناء، ولا بحاشى يحاشي، ومنزلة «حاشا» من «حاشيت» كنزلة هَلَّلَ، وَخَوَّلَ، وَبَسْمَلَ... فقد صرف الفعل مما ليس بفعل» .

بَابُ النَّفْيِ بِلَا

اعلم أنَّ «لا» لا تَعْمَلُ إِلَّا في نكرة عامة، وتُبْنَى معها على الفتح فيصيران بمنزلة «خَمْسَةَ عَشَرَ» ، كقولك: لا رَجُلٌ في الدار، وإنما وجب ذلك؛ لأنَّها أَشْبَهَتْ أَصْلَيْنِ، وأخذت من كل واحدٍ منها شيئاً:

أحدهُما: «إِنَّ» ؛ لأنَّها تَقِيضُهَا في قولك: إِنَّ مَالاً، أَيُّ إِنَّ لَنَا مَالاً، فتقول: لا مَالٌ (لكم)^(١) فيجري النفي على حد الإيجاب، كما أنك إذا قلت: قام زيدٌ، ثم نفيتَ قُلْتَ: مَا قام زيدٌ، فهذه طريقة النفي.

والأصل الآخر: «مِنْ» ؛ لأنها لاستغراق الجنس في قولك: هَلْ مِنْ رَجُلٍ (في^(٢) الدار) ، كما أنَّ «لا» لاستغراق الجنس، والجار والمجرور بمنزلة شيء واحد فجعلت («لا»)^(٣) مع ما عملت فيه بمنزلة شيء واحد، لِشَبَهِهَا بِمِنْ وجُعِلَ عملُها النصب؛ لشبهاً بِإِنَّ من الوجه الذي ذكرنا.

واعلم أنَّ «لا» وما عملت فيه في موضع رفع بالابتداء، كما أنَّ ما هي جوابه في موضع رفع بالابتداء، وهو قولك: هل من رَجُلٍ؟ تقديره: هَلْ رَجُلٌ؟ فإن قيل: هَلْ رَجُلٌ؟ كان جوابه: لا رَجُلٌ، على لفظ الأول، فالفرق بين قولك: لا رجلَ وبين قولك: لا رَجُلٌ: أنَّ النَّفْيَ^(٤) (المنصوب)^(٥) مستغرق للجنس،

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ر» و «ق» : أنَّ الْمُبْنَى.

(٥) نقص في «ر» ، والمراد بالمنصوب: المبني على الفتح.

والمرفوع ليس كذلك، فإذا قلت: لا رَجُلٌ في الدار، جاز أن يكون في الدار جماعة وإنما نفيت رجلاً واحداً، وإذا قلت: لا رَجُلٌ في الدار، (بالفتح) ^(١) لم يَجْزُ أن يكون فيها أحد؛ (لأنه) ^(٢) نفي عام.

وإذا وصفت ما عَمِلْتُ فيه «لا» بصفة مفردة ففيه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تَبْنِي الصِّفَةَ مع الموصوف على الفتح، فتقول: لا رجلَ عاقلَ فيها، تجعلُهما بمنزلة اسمٍ واحدٍ.

والثاني: أن تَرْفَع الصِّفَةَ على الموضع، وتُنَوِّنْها فتقول: لا رجلَ عاقلَ.

والثالث: أن تنصب الصفة بتنوينٍ على اللفظ، فتقول: لا رجلَ عاقلًا.

فإن جئت بصفةٍ أخرى كان لك في الصفة الأولى هذه الثلاثة الأوجه:

وجاز في الصفة الثانية الرفعُ على الموضع، والنصبُ بالتنوين على / اللفظ [٥٥ / ب] فتقول: لا رجلَ عاقلًا ^(٣) كريماً، وكريماً.

فإن كَرَّرْتَ الاسم بعد «لا» جاز في الثاني ما جاز في الصفة، كقولك:

لا ماءَ ماءٍ لك، ولا ماءَ ماءٍ لك، ولا ماءَ ماءٍ لك.

فإن جِئْتَ باسمٍ آخر عطفته على ما عملت فيه «لا» كقولك: لا رجلَ

وامرأةَ فيها؛ جاز في «امرأة»: الرفعُ على الموضع، والنصب على اللفظ.

فإن كررت «لا» فقلت: لا رجلَ فيها ولا امرأةَ، جاز فيه خمسة أوجه:

أحدها: لا رجلَ (فيها) ^(٣) ولا امرأةَ تَبْنِي كلَّ واحدٍ منهما مع «لا» على

الفتح.

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» : عاقلَ.

(٣) نقص في «ر» .

والثاني: أن تبني الأول وتنصب الثاني (بتنوين)^(١)، فتقدر «لا» زائدة، وتجعله معطوفاً على اللفظ كقولك: لا رجل فيها ولا امرأة.

والثالث: أن تبني الأول، وترفع الثاني على أن تكون «لا» زائدة، فتعطفه على موضع الأول كقولك: لا رجل فيها ولا امرأة.

والرابع: أن ترفعهما جميعاً كقولك: لا رجل فيها ولا امرأة.

والخامس: أن ترفع الأول وتنصب الثاني (بغير تنوين) كقولك: لا رجل فيها ولا امرأة، وقري: ﴿لا^(٥) يبيغ فيه ولا^(٦) خلّة^(٧)﴾ و﴿لا يبيغ فيه^(٨) ولا خلّة^(٩)﴾، وأنشد سيبويه:

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ق»: والخامس أن تبني الثاني وترفع الأول.

(٣) نقص في «ر» و«ق».

(٤) في ابن يعيش ج ٢ ص ١١٣: «ولك أن ترفع الأول وتفتح الثاني فتقول: لا حول ولا قوة إلا بالله، ويكون رفع الأول على أن تكون «لا» بمعنى «ليس» ترفع الاسم وتنصب الخبر، ويجوز أن تكون «لا» النافية وما بعدها مبتدأ، وجاز ذلك غير مكرر على رأي أبي العباس، وهو المذهب الضعيف عند سيبويه، وحسن ذلك وقوع «لا» الثانية بعدها وإن كان المراد بها الاستثناء، ولا الثانية المشبهة بـ«إن»، ولذلك ركبت معها وبقيت، فهذه خمسة أوجه من جهة اللفظ، وهي ستة أوجه من حيث التقدير وجعل «لا» بمعنى «ليس».

(٥) الآية ٢٥٤ من سورة البقرة.

(٦) بالرفع والتنوين وهي قراءة الجمهور.

(٧) بالفتح من غير تنوين فيها، وهي قراءة ابن كثير ويعقوب وأبو عمرو، انظر: السبعة ص ١٨٧، والتيسير ص ٨٢، وإبراز المعاني ص ٢٥٢ - ٢٥٦، والنشر ج ٢ ص ٢١١ وإتحاف فضلاء البشر ص ١٦٣، والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٧٦.

(٨) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٤٩، ونسبه إلى أنس بن العباس بن مرداس.

ونسب أيضاً إلى أبي عامر جد العباس بن مرداس، وانظر: ابن يعيش ج ٢ ص ١٠١، ١١٣، وج ٩ ص ١٣٨، والشذور ص ٨٧، والمغني ص ٢٢٦، ٢٠٠ وشرح شواهد ص ٢٠٥، ٣١٢، والعيني ج ٢ ص ٣٥١ وج ٤ ص ٥٦٧، والتصريح ج ١ ص ٢٤١، والهمع ج ٢ ص ١٤٤، ٢١١، والدرج ج ٢ ص ١٩٨، ٢٢٨ والأشعري ج ٢ ص ١١، وسمط اللآلئ ج ٣ ص ٣٧، والضرائر ص ١٣٦، واللسان (قر) والشاهد فيه: نصب المعطوف وتنوينه على إلغاء «لا» الثانية وزيادتها لتأكيد النفي، وتقديره: لا نسب وخلّة اليوم.

لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّةً
وَأُنْشَدَ^(١) لِرَجُلٍ مِنْ مَذْحِجٍ:
هَذَا لَعَمْرُكَمُ الصَّغَارُ بَعِينِهِ
وَقَالَ (أُمِيَّةُ) بِنُ (أَبِي) الصَّلْتِ:
فَلَا لَفُوْ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا
وَقَالَ الرَّاعِي:
وَمَا صَرْمَتُكَ حَتَّى قُلْتَ مُعْلِنَةً
لَا نَاقَةَ لِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلَ^(٤)
اتسَعَ الحَرْقُ عَلَى الرَّاقِعِ

(١) انظر: الكتاب ج١ ص ٢٥٢، وقد نسب سيبويه هنا لرجل من مَذْحِجٍ، وَنَسَبَ بيتاً آخر من نفس القصيدة في ج١ ص ١٦١ إلى هُنَيٍّ بِنِ أَحْمَرَ الْكِنَانِي، وهذا البيت هو:
عَجِبَ لَتَلُوكَ قَضِيَّةً وَإِقَامَتِي
فِيمَكِ عَلَى تَلُوكِ الْقَضِيَّةِ أَعْجَبَ
والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ج٤ ص ٣٧١، وانظر: الجمل ص ٢٤٢ والمؤتلف والمختلف ص ٤٥، ونسبه الأُمدي إلى هُنَيٍّ بِنِ أَحْمَرَ، وانظر أيضاً: ابن يعيش ج٢ ص ١٠٠ والخزانة ج١ ص ٢٤١ حيث ذكره البغدادي عرضاً، وانظر كذلك: الشذور ص ٨٦، والمغني ص ٥٩٣، وشرح شواهد ص ٣١١ ونسبه السيوطي هنا إلى آخرين غير مذكور، وانظر: التصريح ج١ ص ٢٤١ والهمع ج٢ ص ١٤٤ والدرر ج٢ ص ١٩٨٧ والأشموقي ج٢ ص ١١ واللسان (حيس) وهو منسوب فيه إلى هني وإلى زرافة الباهلي، والصغَار: الذَّل، وهو خير هذا وفصل بينها بالجملة القسمية التي حذف خبرها وجوباً، والباء في «بعينه» زائدة، و«كان» تامة، وجواب الشرط محذوف.
(٢) نقص في «ر».

(٣) والبيت مُلَفَّقٌ من بيتين غير متواليين في الديوان أولها في ص ٢٧٢ رقم (١٣) في القصيدة وهو:
وفيهما لَحْمٌ سَـاهِرَةٌ وَبَحْرٌ
وَمَا فَـاهُوا بِهِ لَهُمْ مَقِيمٌ
والبيت الثاني في ص ٢٧٤ رقم ١٩ في القصيدة وهو:
فَلَا لَفُوْ وَلَا تَأْتِمَ فِيهَا
وَلَا حِينَ وَلَا فِيهِمَا مَلِمٌ
والبيت من شواهد ابن هشام في الشذور ص ٨٨، وأورده البغدادي عرضاً في الخزانة ج٢ ص ٢٨٣، وانظر أيضاً: العيني ج٢ ص ٣٤٦، والتصريح ج١ ص ٢٤١ والأشموقي ج٢ ص ١٥، واللسان (أثم) وديوانه ص ٢٧٢، ٢٧٤، واللغو: الساقط من الكلام، والتأثيم: يجوز أن يكون مصدر أثم، ويجوز أن يكون اسماً وفي اللسان: وقوله تعالى: «لألغو فيها ولا تأثيم» يجوز أن يكون مصدر «أثم»، قال ابن سيده: ولم أسمع به، قال: ويجوز أن يكون اسماً كما ذهب إليه سيبويه في التنبيت والتثمين.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٥٤، وانظر: ابن يعيش ج٢ ص ١١١، ١١٣ والعيني ج٢ ص ٢٣٦، =

فإذا أضفت نكرةً إلى نكرةٍ، وأدخلتَ عليها «لَا» نصبتَ ولم تنونَ، تقول: لَا غَلامَ رَجُلٍ عندكَ، وَلَا مِثْلَكَ فِي الدَّارِ، وَلَا مِثْلَ أَخِيكَ، لَأَنَّ «مِثْلَ» نكرةٌ على كل حال، قال ذُو الرُّمَّة:

هِيَ الدَّارُ إِذْ مَيَّ لِأَهْلِكَ جِيزَةً لِيَالِي لَا أُمَثَالَهُنَّ لِيَالِيَا^(١)
وتقول: لَامِثْلُهُ رَجُلٌ عَلَى الْخَبَرِ، وَإِنْ شئتَ لَامِثْلَهُ رَجُلًا، عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا
تقول: لِي مِثْلُهُ رَجُلًا، فَتَنْصِبُهُ عَلَى التَّمْيِيزِ.

وإن كانت النكرة موصولة^(٢) نَوْنْتَ وَنَصَبْتَ كقولك: لِأَضَارِبًا رَجُلًا
عندكَ، وَلَا خَيْرًا مِنْ أَخِيكَ فِي الدَّارِ؛ لَأَنَّ هَذَا الْمَوْصُولَ يَجْرِي مَجْرَى الْمُضَافِ؛
لَأَنَّهُ يَعْمَلُ فِي صِلَتِهِ كَمَا يَعْمَلُ الْمُضَافُ فِي الْمُضَافِ إِلَيْهِ.

واعلم أَنَّ «لَا» إِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْمَعَارِفِ لَمْ تَعْمَلْ شَيْئًا، وَجَرَى مَا بَعْدَهَا عَلَى
أَصْلِهِ فِي الْإِعْرَابِ، وَالْأَحْسَنُ أَنْ تُكْرَّرَ «لَا» كقولك: لِأَزِيدَ فِي الدَّارِ وَلَا عَمْرُو،
وَلَا يَحْسُنُ: لِأَزِيدَ فِي الدَّارِ وَعَمْرُو، مِنْ غَيْرِ تَكْرِيرِ «لَا».

^(١) والتصريح جـ ١ ص ٢٤١، والأشعوني جـ ٢ ص ١٤، ونهاية الأرب جـ ٣ ص ٥٩ وجمع الأمثال للميداني جـ ٢ ص ٢٢٠ وديوانه
ص ١١٢، والشطر الثاني من البيت هو مثل وأصله لَانَاقَتِي فِي هَذَا وَلَا جَنَلِي، وَيُضْرَبُ عِنْدَ التَّبَرُّؤِ مِنَ الظُّلْمِ وَالْإِسَاءَةِ،
وَقَاتِلْ هَذَا الْمِثْلَ هُوَ الْحَارِثُ بْنُ عَبَّادٍ قَالَهُ حِينَ قَتَلَ جَسَّاسَ بْنَ مَرْةَ كَلْبِيَا وَهَاجَتْ الْحَرْبُ بَيْنَ الْفَرِيقَيْنِ، وَاعْتَزَلَهَا
الْحَارِثُ، وَالشَّاهِدُ فِي الْبَيْتِ رَفَعَ مَا بَعْدَ «لَا» عَلَى الْإِبْتِدَاءِ وَالْخَبَرِ، وَذَلِكَ لِتَكْرَرِهَا، وَلَوْ نَصَبْتَ عَلَى الْإِعْمَالِ لَجَازَ، وَالرَّفْعُ
أَكْثَرُ، لِأَنَّ ذَلِكَ جَوَابٌ لِمَنْ قَالَ: أَلَيْكَ فِي ذَلِكَ نَاقَةٌ أَوْ جَمَلٌ؟ فَقُلْتَ: لَانَاقَتِي فِي هَذَا وَلَا جَمَلِي، فَجَرَى مَا بَعْدَ «لَا» مَجْرَاهُ
فِي السُّؤَالِ.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٢٥٢، وانظر: ابن يعيش جـ ٢ ص ١٠٣، والمقتضب جـ ٤ ص ٣٦٤ وديوانه
ص ١٣٠٣. وورد عرضاً في شرح شواهد اللغني ص ٥٢، هي: مبتدأ والدار خبره، وهذا من المواضع التي اغتفر فيها عود
الضير على متأخر لفظاً ورتبة، ومي: مبتدأ، وجيزة: خبره، والجملة في محل جر بإضافة «إِذَا» إِلَيْهَا، والشاهد فيه: نصب
«أُمَثَالَهُنَّ» بِلَا، و«لِيَالِي» عَلَى الْبَيَانِ لَهَا، قَالَ الْأَعْلَمُ: «لَوْ حُمِلَ عَلَى الْمَعْنَى لَجَازَ، وَيَجُوزُ نَصَبُ «لِيَالِي» عَلَى التَّمْيِيزِ كَمَا
تَقُولُ: لَامِثْلَكَ رَجُلًا، وَفِيهِ قَبِيحٌ؛ لِأَنَّ حَكْمَ التَّمْيِيزِ: أَنْ يَكُونَ وَاحِدًا يُؤَدِّي عَنْ الْجَمْعِ».

(٣) وهي ما اتصل بها شيء من تمام معناها وقد سبق هذا الوصف - في باب النداء - للمنادى الشبيه بالمضاف.

وتقول: لا أَبَالَكَ، ولا أَبَ لَكَ.

فمن أثبت الألف قَدَّرَ الإضافة إلى الكاف؛ وجعل اللام زائدة كما قلنا^(١) في:
«يَا بُؤْسَ^(٢) لِلْحَرْبِ»، وقد جاءَ بحذف اللام، قال عنتره^(٣):

أَبِالْمَوْتِ الَّذِي لَا بُدَّ أَنْي مُلَاقٍ - لِأَبَاكَ - تُخَوِّفِينِي
وَمَنْ لَمْ يُثَبِّتِ الْأَلْفَ لَمْ يَنْوِ الْإِضَافَةَ إِلَى الْكَافِ، وَأَجْرَاهُ مُجْرَى «لَا مَالَ
لَكَ» وَ «لَا رَجُلَ عِنْدَكَ»؛ وتقول: لَأَمْسِلِمِينَ لَكَ، على هذا التقدير: ولا
مُسْلِمِي لَكَ، على زيادة / اللام.

[٥٦ / ١]

واعلم أنهم يُجْرُونَ «لَا» مُجْرَى «ليس» فيرفعون بها النكرة بتقدير «ليس»
(ك) ^(٤) قال سعدُ بْنُ مَالِكٍ:

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَانِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَا^(٥)

(١) في «ر»: كما نت في....

(٢) انظر ص ٣٤٣ فيما سبق من التبصرة، وهي قطعة من بيت شعر لسعد بن مالك.

(٣) في «ق»: قال أبو عُبَيْدَةَ، والبيت ليس في ديوان عنتره، وهو لأبي حَيَّةَ التَّمَرِيِّ، ونُسِبَ إلى الأَعْثَى، وليس

في ديوانه.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج٢ ص ٣٧٥ والكامل ص ٣١٣، ٣٦٥، وانظر: الإيضاح القُضْدِي ج١ ص ٢٤٥

والخصائص ج١ ص ٣٤٥، واللامات ص ١٠٣، وأمالِي ابن الشجري ج١ ص ٣٦٢، وابن يعيش ج٢ ص ١٠٥، والمقرب ج١

ص ١٩٢، والشذور ص ٣٢٨، والتصريح ج٢ ص ٢٦، والهمع ج١ ص ١٤٥ والدرر ج١ ص ١٢٥، واللسان (أبي).

(٤) نقص في «ر».

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٨، ٣٥٤، ٣٥٧، وانظر: اللامات ص ١٠٧، وأمالِي ابن الشجري ج٢

ص ٢٢٤، والجَمَل ص ٢٤٢، والإنصاف ص ٣٦٧، وابن يعيش ج١ ص ١٠٨ والخزانة ج١ ص ٢٢٣ وج٢ ص ٩٠، والمغني

ص ٢٣٩، ٣٦١، وشرح شواهده ص ٢٠٨، والعيني ج٢ ص ١٥٠، والتصريح ج١ ص ١٩٩، والدرر ج١ ص ٩٧، وشرح الحاشية

للرزوقي ص ٥٠٦. يقول: من أحجم عن الحَرْبِ، وَكَرِهَ الاضْطِلَاءَ بنارها والصَّبْرَ على بلواها، وَعَجَزَ عن الثبات في وجوه

أبنائها فَأَنَا ابن قَيْسٍ لَا بَرَا^(٥) لي فيها، ولا انحراف، ومعنى «فَأَنَا ابن قَيْسٍ»: فَأَنَا المشهور بأبيه المستغني عن تطويل

نسبه.

بتقدير: ليس بَرَّاحَ (لي)^(١)، وقال العجاج:

والله لَوْلَا أَنْ تَحْشَّ الطَّبَّخُ بِي الْجَحِيمِ حِينَ لَامُتَّصِرْخُ^(٢)
أَيَّ حِينَ لَيْسَ مُسْتَصْرَخٌ، أَيَّ مُسْتَعَاثٍ.

وتقول: لأَحَدَ أَفْضَلُ مِنْكَ فَتَرْفَعُ «أَفْضَلُ»؛ لِأَنَّهُ خَبَرُ الْمَبْتَدَأِ، كما قال^(٣):

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحٍ
فَإِنْ أَدَخَلْتَ عَلَى «لَا» أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ لَمْ تَغْيِرْ عَمَلَهَا كَقَوْلِكَ: أَلَا رَجُلٌ
عِنْدَكَ، أَلَا مَاءٌ بَارِدٌ^(٤) (عِنْدَكَ)^(٥)، أَلَا رَجُلٌ وَلَا امْرَأَةٌ، كما قال حسان بن ثابت:
أَلَا طِعَانَ وَلَا فَرَسَانَ^(٦) غَادِيَةً إِلَّا تَجَشَّوْكُمْ عِنْدَ التَّنَائِيرِ

(١) نقص في «ق».

(٢) استشهد سيبويه بقطعة منه وهي «حين لامستصرخ» ج١ ص ٣٥٧، وانظر: أمالي ابن الشجري ج١ ص ٢٣٩، ٢٨٢، ونسبه خطأ إلى رؤبة، وانظر: أيضا الإنصاف ص ٣٦٨، والهمع ج١ ص ١٢٥، والدرر ج١ ص ٩٨، واللسان (طبخ) و (فنج) و (حشش) و شرح الحاشية للمرزوقي ص ٥٠٦ وديوانه ص ٤٥٩، والطبخ: أراد بهم الملائكة الموكلين بعذاب الكفار، أي لولا خوفهم، وتحش الجحيم: تجمع لها الوقود وتوقدها، ولا مستصرخ: لا استصرخ، أو لا وقت استصرخ وهو الإغاثة.

(٣) هو حاتم الطائي، انظر ديوانه ص ٣١١، ونسب إلى رجل من بني النبيت، وإلى أبي ذؤيب الهذلي، وليس في ديوان الهذليين.

والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ٣٥٦، وانظر: أمالي ابن الشجري ج٢ ص ٢١٢، وابن يعيش ج١ ص ١٠٥، ١٠٧، والعيني ج٢ ص ٣٦٨، والأشعري ج٢ ص ٢٢، والبيت ملفق من بيتين في ديوان حاتم وهما:

وَرَدَّ جَازِرُهُمْ حَرْفًا مُصَرَّمَةً فِي الرَّأْسِ مِنْهَا فِي الْأَصْلَابِ تَمْلِيحُ
إِذَا اللَّقَاحُ غَدَتْ مُلْقَى أَصْرَتِهَا وَلَا كَرِيمٍ مِنَ الْوِلْدَانِ مَصْبُوحِ

الجازر: ناجر الذبائح، والحرف: الناقة الضامر، وقيل: القوة الصلبة شبت بحرف الجبل وهو ناحية منه، والمصرمة: المقطوعة اللبن لعدم المرعى، المصبوح: المسقى صبحا، وهو شرب الغداة.

(٤) في «ر»: باردا.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(٦) في «ق»: أَلَا طِعَانَ أَلَا فَرَسَانَ، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٣٥٨، وانظر: الجمل ص ٢٤٤، والخزانة ج٢ ص ١٠٣، والمغني ص ٦٨ وشرح =

ويجوز: ألا رجلٌ ولا امرأةٌ كما جاز (ذلك)^(١) في غير الاستفهام.
 وإذا دَخَلَتْ^(٢) «لا» على شيءٍ قد عمل فيه عامل لم تغيره عن لفظه
 كقولك: لامرئحاً ولا أهلاً، ولا سلامٌ عليه؛ لأن «مرحياً» و «أهلاً» منصوبان
 بفعل مضمر، و «سلامٌ» مرفوع بالابتداء، قال النابغة^(٣)

لامرئحاً بغدٍ ولا أهلاً به إن كان تفريقُ الأحبةِ في غدٍ
 وقال^(٤) جرير:

وَبُنْتُ جَوَاباً وَسَكْنًا يَسْبِي وعمرو بن عفراً لسلامٍ على عمرو
 واعلم أن «لا» تدخل بين الصفة والموصوف، والعامل والمعمول فيه، والخبر
 والخبر عنه (و)^(٥) لاتغير العوامل عما كانت عليه كقولك في الصفة: مررت
 برجل لا كريمٍ ولا شجاعٍ، وفي العامل والمعمول: مررت بلا رجلٍ، وجئت بلا
 شيءٍ، وفي الخبر: زيد لاشجاعٍ ولا فارسٍ.

ولا يحسن في الصفة والخبر إلا تكرير (لا)^(٦)، لو قلت: زيد لا كريمٍ،

^١ شواهد ص ٥٧، والعيني ج ٢ ص ٣٦٢، والهمع ج ١ ص ١٤٧ والأشونى ج ٢ ص ١٨ وديوانه ج ١ ص ٢١٩. والغادية: التي تغدو للقتال، والتجشؤ: تنفس المدة عند الامتلاء، والتنانير: جمع تنور وهو نوع من كواين الوقود، أو هو الذي يختبز فيه، يجهوهم بأنهم ليسوا أهل حرب وكر وفر، وإنما هم أهل نهم وحرص على ملء بطونهم.

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق»: وإذا أَدْخَلَتْ.

(٣) انظر: ديوانه ص ٣٠.

وانظره أيضاً في الأغاني ج ١١ ص ٨، ولم أهتم إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية.

(٤) انظر: ديوانه ص ٤٢٥، ووجدته أيضاً في ديوان الفرزدق ص ٤٨٠. وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٥٧.

وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٣٨١، والمقصود والممدود ص ٧٧ واللسان (سكن) وجواب، وسكن، وعفراً أعلام، وعفراً مقصور للضرورة وأصله عفراء. وهو شاهد على عدم تكرير «لا» وأن «سلام» مرفوع بالابتداء كما كان قبل دخول «لا».

(٥) نقص في الأصل.

ومررت برجلٍ لاظريفٍ لم يحسن في الكلام، ويمجوز^(١) في الشعر كما قال رَجُلٌ
مِنْ بني^(٢) سلول، أنشده سيبويه:

وَأَنْتَ امْرُؤٌ مِّنَّا خُلِقْتَ لَغَيْرِنَا حَيَاتُكَ لَانْفَعُ وَمَوْتُكَ فَاجِعُ
وَإِذَا فَصَلْتَ بَيْنَ «لَا» وَمَا عَمِلْتَ فِيهِ بَطَلَ عَمَلُهَا؛ لضعفها فتقول: لا في
الدار رجل، ولا عندك امرأة، قال الله عز وجل: ﴿لَا فِيهَا^(٣) عَوَّلٌ﴾ فاعرفه إن
شاء الله تعالى.

(١) في «ر»: ويحسن.

(٢) كذا نسبه سيبويه والأعلم. انظر: الكتاب ج١ ص٣٥٨. وانظر أيضا: المقتضب ج٤ ص٣٦٠، وابن يعيش
ج٢ ص١١٢، والتصنيف والتحريف ص٤٠٥ وزهر الآداب ص٦٥٢، والحزانة ج٢ ص٨٩، ونسبه العسكري، والحصري
والبغدادى إلى الضحاك بن همام الرقاشي، وانظر أيضا: الهمع ج١ ص١٤٨، والدرر ج١ ص١٢٩ والأشعوني ج٢ ص٢٢،
وهو شاهد على رفع ما بعد «لا» من غير تكرير، قال الأعلم: وهو قبيح.

(٣) الآية ٤٧ من سورة الصافات.

باب إعراب الأفعال

وقد ذكرنا في أول الكتاب وجه استحقاق الفعل المضارع^(١) للإعراب جملة.

فأما رفعه خاصة: فلقوعه موقع الاسم على أي إعراب كان الاسم (من)^(٢) رفع أو نصب أو جر، كقولك: إنَّ زيداً يقوم بتقدير: إنَّ زيداً قائم، وكان زيد يذهب في موضع «ذاهبا» ومررت برجل يقوم في موضع قائم.

وإنما وجب له الرفع لوقوعه موقع الاسم: لأنَّ وقوعه موقع الاسم معنى ليس بلفظ (ك)^(٣) كان الابتداء بالاسم معنى ليس بلفظ^(٣). (فكما رُفع الاسم بالابتداء الذي هو^(٤) معنى ليس بلفظ، كذلك رُفع الفعل لوقوعه موقع الاسم: لأنه معنى ليس بلفظ).

وأما نصب الفعل المضارع: فبالحروف الناصبة، وهي: «أنَّ» و«لنَّ» و [ب / ٥٦] «إذنَّ» و«كيَّ» و«أوَّ» و«الواو» و«الفاء» و«حتىَّ» و«اللَّامُ المكسورة».

فأما «أنَّ»: فهي مع الفعل الذي تدخل عليه بمنزلة المصدر، كما أنَّ (أنَّ)^(٥) المشددة مع ما دخلت عليه من الاسم والخبر بمنزلة المصدر، ولا يتقدم ما كان في

(١) انظر: ص ٧٦ - ٧٧ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ق».

(٣-٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر»: فكما رفع المبتدأ بالمعنى كذلك رفع الفعل بوقوعه موقع الاسم.

(٥) نقص في الأصل و «ر».

صلته عليه كقولك: أريد أن تذهب، وأريد أن تضرب زيداً أي أريد ذهابك،
وأريد ضربك زيداً.

وأما «لن»: فهي تنفي الفعل المستقبل، ويجوز أن يتقدم عليها ماعمل فيه
الفعل المنصوب بها، كقولك: لن أضرب زيداً، يجوز أن تقول: زيداً لن أضرب.
وأما «إذن»: فلها ثلاثة أحوال:

أحدها: أن تدخل على الفعل المستقبل في ابتداء الجواب فتنبه لغير كقول
القائل: أنا أزورك، فتقول مجيباً (له) ^(١): إذن أكرمك.

قال عبد الله بن (عنة) ^(٢) الضبي:

فأرذد ^(٣) حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يردّ وقيد العير مكروب
نصب؛ لأنّ الكلام الذي قبل «إذن» تام ف وقعت ابتداء كلام على ما بينا.

والثاني: أن تقع متوسطة بين شيئين أحدهما معتمد على الآخر (فتلغى) ^(٤)
كقولك: زيد إذن يزورك، وزيد ^(٥) إذن يكرمك، توسّطت بين المبتدأ والخبر،
ولابد لأحدهما من الآخر فالغيت.

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ر» و «ق»: اردد، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٤١١، وانظر: المقتضب ج٢ ص ١٠، وابن يعيش ج٧ ص ١٦، والخزانة ج٣ ص ٥٧٦،
وشرح الحماسة للمرزوقي ص ٥٨٦ والأصعيات ص ٢٢٨، واللسان (كرب) قال المرزوقي: «هذا مثل، والمعنى: انقبض عن
التعرض لنا، والدخول في حرمتنا، وزغى سوامك روضتنا فإن لم تفعل عدت خاسر الصفقة وخيم الرّعة. جعل إرسال
الحمار في حماهم كناية عن التحكك بهم، والتعرض لمساءتهم، ولا حارثم ولا روض. وقال ابن الأعرابي: أراد: اكفف
لسانك» والروضة: الأرض ذات الخضرة، وقيل: الروضة: الموضع يجتمع إليه الماء يكثر نبته، وقيل: الروضة: عشب وماء،
ولا تكون روضة إلا بما معها أو إلى جنبها، انظر: اللسان (روض) والمكروب: المذاني المقارب كناية عن تقييد حركته.
(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ر» و «ق»: وإن زيداً إذن يكرمك.

والثالث: أنَّ تدخل عليها واو العطف أو فاء العطف، فيجوز فيها الإعمال والإلغاء، أما الإعمال: فلأن مابعد الواو يستأنف على عطف الجملة (على الجملة^(١)) وأما الإلغاء: فلأن مابعد الواو لا يكون إلا بعد كلام يُعْطَفُ^(٢) به^(٣) عليه وفي القرآن: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُونَ^(٤) خَلْفَكَ﴾.

وفي مُصْحَفِ عَبْدِ اللَّهِ: ﴿وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا^(٥)﴾، وقال عز وجل: ﴿فَإِذَا لَا يَأْتُونَ^(٦) النَّاسَ تَغِيْرًا﴾.

وأما كَي، وَكَيْلًا، وَكَيْمًا^(٧)، وَلَيْكِلًا، وَلَيْكِيمًا: فالمعنى (فيها)^(٨) كلها واحدة، والناصب للفعل «كَي»، تقول: جئتكَ كَيُّ تَكْرَمَنِي، وَلَيْكِي تَكْرَمَنِي، قال الله عز وجل: ﴿كَيُّ لَا يَكُونُ^(٩) دَوْلَةً﴾.

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق» يعطفه.

(٣) أي بالواو.

(٤) الآية ٧٦ من سورة الإسراء و«خلفك» قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو وعاصم في رواية أبي بكر، و«خلافك» قراءة حفص عن عاصم وهي أيضا قراءة ابن عامر وحمة والكسائي ويعقوب وواقفهم الحسن والأعشى. انظر: السبعة ص ٣٨٣ - ٣٨٤ والبحر المحيط ج ٦ ص ٦٦ وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤٤.

(٥) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤١١: «وبلغنا أن هذا الحرف في بعض المصاحف: «وَإِذْ لَا يَلْبِثُوا خَلْفَكَ إِلَّا قَلِيلًا» وتبيننا أن بعض العرب قرأها فقال: «وَإِذْ لَا يَلْبِثُوا»، ونسبها ابن خالويه في شواذه ص ٧٧ إلى أبي بن كعب، وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٦ ص ٦٦: «وقرأ أبي (وَإِذَا لَا يَلْبِثُوا) بِحَذْفِ النُّونِ، أَعْمَلُ «إِذْ» فنصب بها على قول الجمهور... وكذا هي في مصحف عبد الله محذوفة النون، وقال الزمخشري في الكشاف ج ١ ص ٧١٥: «...فإن قلت: ماوجه القراءتين؟ قلت: أما الشائئة: فقد عطِفَ فيها الفعل على الفعل وهو مرفوع لوقوعه خبر «كاد»، والفعل في خبر «كاد» واقع موقع الاسم، وأما قراءة أبي: ففيها الجملة برأسها التي هي «إِذَا لَا يَلْبِثُوا» عطف على جملة قوله: «وَإِنْ كَادُوا لَيَسْتَفِزُّوكَ».

(٦) الآية ٥٣ من سورة النساء.

(٧) ما بين الحاصرتين ساقط من الأصل.

(٨) الآية ٧ من سورة الحشر.

وَأَمَّا (أَوْ) ^(١)، و) الواو، والفاء، وحتى، واللام: فينصبُ الفعلَ المستقبلَ بإضمار «أن» بعدهنَّ، ومعنى «أَوْ» ^(٢)إِلَّا أَنْ، تقول: لَأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُعْطِيَنِي حَقِّي (أَيَّ إِلَّا ^(٣)أَنْ تُعْطِيَنِي حَقِّي).

قال امرؤ القيس:

فَقُلْتُ لَهُ لَا تَبْكِ عَيْنُكَ إِنَّمَا نَحَاوُلُ مُلْكًا أَوْ نَمُوتَ فَنُعْذَرَا ^(٤)

وقال زياد الأعجم:

وَكُنْتُ إِذَا غَمَزْتُ قَنَاءَ قَوْمٍ أَيْ إِلَّا أَنْ ^(٥)تَسْتَقِيمَ.

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر»: إلى أَنْ، وهو الصحيح في مثل هذا، وأما «أَوْ» التي بمعنى «إلا» فتكون في مثل قولك: لأَقْتُلَنَّه أَوْ يُسَلِّمَ، وفي مثل يَثْنِي امرئ القيس وزياد الأعجم الآتيين، انظر: معني اللبيب ص ٦٦ - ٦٧، والصيغري هنا متبع سيبويه ففي الكتاب ج ١ ص ٤٢٧ «واعلم أَنَّ معنى ما انتصب بعد «أَوْ» على إِلَّا أَنْ، كما كان معنى ما انتصب بعد الفاء على غير معنى التمثيل، تقول: لأَلْزَمَنَّكَ أَوْ تُقْضِيَنِي حَقِّي، ولأَضْرِبَنَّكَ أَوْ تُسَبِّقَنِي، فالعنى لَأَلْزَمَنَّكَ إِلَّا أَنْ تُقْضِيَنِي، ولأَضْرِبَنَّكَ إِلَّا أَنْ تُسَبِّقَنِي. هذا معنى النصب».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٢٧، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٨ والجمل ص ١٩٧ واللامات ص ٥٦، والخصائص ج ١ ص ٢٦٣، وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٣١٩، وابن يعيش ج ٧ ص ٢٢، ٢٣، والخزائني ج ٣ ص ٦٠٩، والأشموقي ج ٢ ص ٤١٤، ومعجم شواهد العربية ص ٣١٨، وديوانه ص ٦٦.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٢٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٩، والإيضاح العضدي ج ١ ص ٣١٥، وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٣١٩ وابن يعيش ج ٥ ص ١٥ والمقرب ج ١ ص ٢٦٣، والمغني ص ٦٦، وشرح شواهد ص ٧٤، والشذور ص ٢٩٩ والعيني ج ٤ ص ٣٨٥، والتصريح ج ٢ ص ٢٣٧، والأشموقي ج ٣ ص ٤١٤، واللسان (غز) قال السيوطي في شرح شواهد المغني: «قال شارح أبيات الإيضاح: ... وكذا زَوْؤُهُ منصوباً فتبعه عليه الناس، واستشهدوا به على النصب بإضمار «أن» بعد الواو، قال: وقد وقع هذا البيت في قصيدة لزياد الأعجم مرفوعة القوافي، وفيها أبيات «مجرورة» وفي اللسان (غز) «قال ابن بري: هكذا ذكر سيبويه هذا البيت بنصب «تستقيم» بأو، وجميع البصريين قال: وهو في شعره «تستقيم» بالرفع، والأبيات كلها ثلاثة لا غير... قال والحجة لسيبويه في هذا أنه سمع من العرب من ينشد هذا البيت بالنصب، فكان إنشاده حُجَّة «وغزت: لِيُثْنَتْ، والقناة: الرمح، قال في اللسان: «وهذا مثل، والمغنى إذا اشتد عليَّ جانب قوم رُمْتُ تَلْيِينُهُ أَوْ يَسْتَقِيمَ».

(٥) في «ر»: أي إلى أَنْ تستقيا.

وَأَمَّا الْوَاوُ فَتَنْصَبُ الْفِعْلُ الْمُسْتَقْبَلُ بِإِضَارٍ «أَنْ» إِذَا أُرِيدَ بِهِ الْجَمْعُ بَيْنَ الشَّيْئَيْنِ فِي جَوَابِ الْأَمْرِ، وَالنَّهْيِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَالتَّنْيِ، وَالنَّفْيِ، وَالْعَرْضِ، تَقُولُ فِي الْأَمْرِ: زُرْنِي وَأَزُورَكَ، أَيْ لِيَكُنْ مِنْكَ زِيَارَةٌ وَأَنْ أَزُورَكَ، أَيْ لِيَجْتَمَعَ هَذَانِ.

قال الشاعر^(١):

فَقُلْتُ ادْعِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى لَصَوْتٍ أَنْ يُنَادِيَ ذَاعِيَانِ
وتقول في النهي: / لا تأكل السمكَ وتشرب اللبن، أي وأن تشرب اللبن، أي لا
تجمع بينهما، قال الله عز وجل: ﴿وَلَا تَلْبِسُوا الْحَقَّ بِالْبَاطِلِ وَتَكْتُمُوا الْحَقَّ﴾
وقال الأخطل^(٢):
لَا تَنْهَ عَنْ خُلُقٍ وَتَأْتِي مِثْلَهُ
أَيُّ لَا تَجْمَعُ بَيْنَ هَذَيْنِ.

(١) هو الأعشى عند سيبويه والشتري وقال الشنيري أيضا: «ويُروى للحطيئة»، ونسب البيت أيضا إلى ربيعة بن جُثَمَ وإلى دثار بن شيبان النُمري، قال صاحب معجم شواهد العربية، «وليس في ديوان الأعشى» بيد أبي وجدته في زيادات الديوان ص ٢٦٠، ونسبه القالي إلى الفرزدق، وليس في ديوانه المطبوع. وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٢٦، وانظر: مجالس ثعلب ص ٥٢٤، وأما القالي ج ١ ص ٩٢، والإنصاف ص ٥٣١، ومختارات ابن الشجري ج ٦، ورواية ثعلب والقالي وابن الشجري وابن الأنباري: وأدُع، ولا شاهد فيها على النصب، وانظر أيضا: ابن يعيش ج ٣ ص ٣٣، ٣٥، والمغني ص ٣٩٧، والشذور ص ٣١١، وشرح شواهد المغني ص ٢٨٠، والعيني ج ٤ ص ٣٩٢، والأشموقي ج ٤ ص ٤٢٩، واللسان: والصاح، وتاج العروس (ندی) وأنذى: أبغض صوتا. وانظر أيضا: مُعْجَم شواهد العربية ص ٤٠٥.

(٢) الآية ٤٢ من سورة البقرة.

(٣) كذا نسبه سيبويه، وليس في ديوانه المطبوع في بغداد، ووجدته في زيادات ديوان الأخطل المطبوع في بيروت سنة ١٨٩١ م، وهو في زيادات ديوان أبي الأسود الدؤلي ص ١٣٠، ونسبه الأمدي إلى المتوكل الكناني، ونسب كذلك إلى الطرماح بن حكيم وإلى حسان وإلى سابق البربري.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٢٤، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٦، والجل ص ١٩٨ والإيضاح العضدي ج ١ ص ٣١٤، والمؤتلف والمختلف ص ٢٧٣، وابن يعيش ج ٧ ص ٢٤، والخزانة ج ٣ ص ٦١٧ والمغني ص ٣١١ وشرح شواهد ص ٢٦٤، والشذور ص ٢٣٨، ٣١٢، والعيني ج ٤ ص ٣٩٢ والتصريح ج ٢ ص ٢٣٩ والأشموقي ج ٢ ص ٤٢٩، والعقد الفريد ج ١ ص ١٦١، ومعجم شواهد العربية ص ٣٥٥.

والاستفهام كقولك^(١): أَتُكْرِمُنِي وَأُكْرِمَكَ؟، أي: أَيْكُونُ مِنْكَ إِكْرَامٌ وَأَنْ أُكْرِمَكَ؟ أَيَّ أَجْمَعُ هَذَانِ؟، قَالَ الْحَطِيبَةُ:

أَلَمْ أَكْ جَارَكُمْ وَتَكُونْ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ وَالْإِخَاءُ^(٢)
فهذا على لفظ الاستفهام وإن كان معناه التقرير، والحكم فيها واحد، تقديره:
أَلَمْ يَجْتَمِعْ هَذَانِ؟.

والتثنية^(٣) كقولك: لَيْتَ زَيْدًا يَأْتِينَا وَنُكْرِمَهُ (أَيَّ وَ^(٤) أَنْ نُكْرِمَهُ)، قَالَ اللَّهُ
عَزَّ وَجَلَّ: ﴿يَا لَيْتَنَّا نُرَدُّ وَلَا نُكْذِبُ بِآيَاتِ رَبِّنَا^(٥) وَنَكُونُ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ فِي
قِرَاءَةِ مَنْ نَصَبَ^(٦)، أَيَّ وَأَنْ نَكُونُ.

والنفي كقولك: لَا يَسْعُنِي شَيْءٌ وَيَعْجِزُ عَنْكَ، أَيَّ وَأَنْ يَعْجِزَ عَنْكَ، قَالَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَمَّا يَعْلَمِ اللَّهُ الَّذِينَ^(٧) جَاهَدُوا مِنْكُمْ وَيَعْلَمِ الصَّابِرِينَ﴾،
وَقَالَ دُرَيْدُ بْنُ الصَّمَّةِ:

(١) من «ر»: وَأَمَّا الاستفهام فكقولك...وفي «ق» فقولك....

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٤٢٥، وانظر: المقتضب ج٢ ص٢٧، والكشاف للزمخشري ج١ ص٣٩٢،
والغني ص٦٦٩ وشرح شواهد ص٣٢١، والشذور ص٣١٢، والعيني ج٤ ص٤١٧، والهمع ج٢ ص١٣، والدرر ج٢ ص١٠،
والأشعري ج٣ ص٤٣٠ ومعجم شواهد العربية ص٢٠، وديوانه ص٣٠.

(٣) في «ر»: وَأَمَّا التثنية فقولك، وفي «ق»: وَأَمَّا التثنية فقولك.

(٤) نقص في «ر».

(٥) الآية ٢٧ من سورة الأنعام.

(٦) قرأ حمزة وحفص عن عاصم ويعقوب بنصب «نكذب» و«نكون» ووافقهم الأعمش، وقرأ ابن عامر برفع
«نكذب» ونصب «نكون»، ونقل عنه النصب فيها، وقرأ الباقر بالرفع فيها، انظر: السبعة ص٢٥٥ والتيسير ص١٠٢،
وابراز المعاني ص٣٠١ - ٣٠٢، والنشر ج٢ ص٢٥٧، والإتحاف ص٢٤٦، والبحر المحيط ج٤ ص١٠١ - ١٠٢.
وانظر أيضاً: معاني القرآن وإعراجه للزجاج ج٢ ص٢٦٣.

(٧) الآية ١٤٢ من سورة آل عمران.

قَتَلْتُ بَعْبُدَ اللَّهِ خَيْرَ لِدَاتِهِ ذَوَابًا فَلَمْ أَفْخَرْ بِذَاكَ وَأَجْزَعًا^(١)
والعرض^(٢) بمنزلة الاستفهام كقولك: أَلَا تَنْزِلُ (عندنا)^(٣) وتأكل شيئاً، أي
وَأَنْ تَأْكُلَ شَيْئاً.

فهذا كله بمعنى الجمع بين الشئيين، ويجوز في جميعها العطف على ما قبل
الواو إذا لم ترد الجمع.

وَأَمَّا الْفَاءُ: فَتَنْصِبُ الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبِلَ بِإِضْمَارِ أَنْ فِي غَيْرِ الْوَاجِبِ أَيْضًا فِي
جَوَابِ هَذِهِ السُّتَةِ، وَلَيْسَ مَعْنَاهَا الْجَمْعُ، وَإِنَّمَا مَعْنَاهَا: أَنَّ الْأَوَّلَ سَبَبُ الثَّانِي
كَقَوْلِكَ: زُرْ زَيْدًا فَيَكْرَمَكَ، فَالزِّيَارَةُ سَبَبٌ لِلْإِكْرَامِ، وَقَوْلُكَ: لَا تَأْتِنِي
فَأَضْرِبَكَ، فَالْإِتْيَانُ سَبَبٌ لِلضَّرْبِ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَقْتَرُوا عَلَى اللَّهِ^(٤) كَذِبًا
فَيُسْحِتَكُم بِعَذَابٍ﴾، وَقَالَ الْفَرَزْدَقُ:

وَمَا أَنْتَ مِنْ قَيْسٍ فَتَنْبَحَ دُونَهَا وَلَا مِنْ تَمِيمٍ فِي اللَّهَى وَالْغَلَاظِمِ^(٥)

وَقَوْلُكَ: مَا تَأْتِنِي فَتُحَدِّثْنِي، أَيْ مَا يَكُونُ مِنْكَ إِيَّانَ فَكَيْفَ حَدِيثٌ؟،
قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا يَقْضَى عَلَيْهِمْ^(٦) فَيَمُوتُوا﴾، وَفِيهِ وَجْهٌ آخَرٌ، وَهُوَ أَنَّ

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٤٢٥، وانظر أمالي ابن الشجري ج١ ص٣٧٣، والبيت في الأصمعيات
ص١١١، والأغاني ج١٠ ص١٣، وحاشية ابن الشجري ص١٣، ١٤ والخزانة ج٢ ص١٦٦ بروايات لا شاهد فيها، وانظر
أيضاً: معجم شواهد العربية ص٢٠٩، واللدة: الترب جمعها: لدات.

(٢) في «ر» و«ق»: وأما العرض فبمنزلة الاستفهام.

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ٦١ من سورة طه.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٤٢٠، وانظر: الهمع ج٢ ص١٣ والدرر ج٢ ص٨ ومعجم شواهد العربية

ص٣٦٤، وديوانه ص٨٥٦.

وهو في اللسان (غلم) وفيه: الغلصة: رأس الخلقوم... وانه لفي غلصة من قومه أي في شرف وعدد، واللها جمع لهاة،
وهي أقصى الخلق.

(٦) الآية ٧٣ من سورة فاطر.

يكون معناه: ما تأتيني مُحَدَّثًا، أي (قد)^(١) يكون منك إتيانٌ من غير حديثٍ.

وتقول: أين بيتك فأزورك؟، (أي فأن أزورك^(١))، وأنشد سيبويه^(٢):

ألم تسأل فتخبرك الرسوم على فرتاج والطلل القديم

وتقول: ليت زيدا عندنا فنكرمه، قال الله عز وجل: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ^(٣)

مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾.

وتقول: ألا ماء فأشربه، قال أمية بن أبي الصلت:

ألا رسول لنا منّا فيخبرنا ما بعد غايتنا من رأس مجرانا^(٤)

ويجوز العطف بالفاء على ما قبلها، كما جاز في الواو إذا صحَّ المعنى على

العطف.

قال سيبويه^(٥): وقد يجوز النصب في الواجب في اضطرار الشعر، ونصبه

[٥٧ / ب] في الاضطرار من حيث انتصب في غير الواجب، وذلك لأنك تجعل «أن»

العاملة، فمما نصب في الشعر اضطراراً قول الشاعر^(٦):

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: الكتاب ج١ ص٤٢١ وهو من أبياته المجهولة القائل.

والبيت في اللسان (فرتج) وفرتاج سمة من سمات الإبل كذا في اللسان عن أبي عبيد، وفيه أيضا: فرتاج: موضع، وقيل

موضع في بلاد طيئ، وانظر فرتاج في معجم البلدان ج٦ ص٣٥٤.

(٣) الآية ٧٣ من سورة النساء.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٤٢٠، وانظر: ص٣٠٩، والعيبي ج٤ ص٤١٢، وديوانه ص٣٠٢، الغاية أصل

الغاية في سباق الخيل: الأمد الذي جعل مسافة للتسابق ورأس مجرانا: أول ومبدأ إجرائنا الخيول، والمجرى بضم الميم

وسكون الجيم: مصدر ميمي بمعنى الإجراء، وقد ضرب الغاية والمجرى مثلا، وانظر: معجم شواهد العربية ص٣٨١.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص٤٢٣.

(٦) هو المغيرة بن جبناء.

والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص٤٢٣، ٤٤٨، وانظر: المقتضب ج٢ ص٢٤، المحتب ج١ ص١٩٧ والكشاف للزمخشري

ج١ ص٣٨٢، وابن يعيش ج٧ ص٥٥ والمقرب ج١ ص٢٦٣، والخزانة ج٣ ص٦٠٠، والمغني ص٢٩١، وشرح شواهد

ص١٦٩، والشذور ص٢٢٢، والعيبي ج٤ ص٣٩٠، والهمع ج١ ص٧٧، وج٢ ص١٠، ١٦، ٧٣، والدرر ج١ ص٥١ وج٢

ص٨، ١٠، ٩٠، والأشعري ج٢ ص٢٤٧، والضرائر ص٢٧٥، ومعجم شواهد العربية ص٨١.

سَأَتَرَكَ مَنْزِلِي لِبْنِي تَمِيمٌ
وَقَالَ الْأَعْشَى:

وَتُمَّتَ لَا تَجْزُونَنِي عِنْدَ ذَاكُمْ وَلَكِنْ سَيَجْزِينِي الْإِلَهَ فَيُعْقِبَانِ^(١)
قَالَ^(٢): وَهُوَ فِي الْكَلَامِ ضَعِيفٌ، يَعْنِي النَّصَبَ فِي الْوَاجِبِ.

وَيَجُوزُ الرَّفْعُ بَعْدَ الْفَاءِ عَلَى تَقْدِيرِ الْإِبْتِدَاءِ، كَقَوْلِكَ: زُرْنِي فَأَزُورُكَ، أَيْ فَأَنَا
أَزُورُكَ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٣):

أَلَمْ تَسْأَلِ الرَّبْعَ الْقَوَاءَ فَيَنْطِقْ وَهَلْ تَخْبِرُنَا الْيَوْمَ بِيَدَاءِ سَمَلَقْ
لَمْ يَجْعَلِ السُّؤَالَ سَبَبًا لِلنَّطْقِ، وَلَكِنَّهُ جَعَلَهُ يَنْطِقُ عَلَى كُلِّ حَالٍ، كَأَنَّهُ
قَالَ: فَهُوَ يَنْطِقُ، قَالَ النَّابِغَةُ^(٤):

(١) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٢٢ وَانْظُرْ: الضَّرَائِرُ ص ٣١٩، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٧، وَدِيَوَانُهُ

ص ٩٠.

(٢) انْظُرْ: كِتَابُ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٢٣.

(٣) هُوَ جَمِيلُ بْنُ مَعْمَرٍ، انْظُرْ: دِيَوَانُهُ ص ١٤٤.

وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٢٢، وَانْظُرْ: الْجَلُّ ص ٢٠٤، وَابْنُ يَعِيشَ ج ٧ ص ٣٦ وَالْخَزَانَةُ ج ٣ ص ٦٠١، وَالْعَيْنِيُّ
ج ٤ ص ٤٠٣، وَالشُّذُورُ ص ٣٠٠، وَالْمَغْنِيُّ ص ١٦٨، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ص ١٦٢، وَالتَّصْرِيحُ ج ٥ ص ١٤١ وَالْهَمْعُ ج ٢ ص ١١،
١٢١، وَالْدَّرَجُ ج ٢ ص ٨ وَص ١٧١، وَاللِّسَانُ (سَمَلَقٌ) وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٤٥، وَالْقَوَاءُ: الْقَفْرُ، وَالْبِيدَاءُ: الْفَلَاةُ،
وَالْمَفَازَةُ الْمُسْتَوِيَّةُ، وَقِيلَ مَفَازَةٌ لَا شَيْءَ فِيهَا، سَمِيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّهَا تُبِيدُ مَنْ يَخْلُ بِهَا، وَالسَّمَلَقُ: الْأَرْضُ الْمُسْتَوِيَّةُ، وَقِيلَ:
الْقَفْرُ الَّذِي لَا نَبَاتَ فِيهِ.

(٤) انْظُرْ: دِيَوَانُهُ ص ٦١ (مَجْمُوعَةُ خَمْسَةِ دَوَاوِينِ طَبِيعِ بَيْرُوتَ بَدُونِ تَارِيخٍ)، وَالْبَيْتَانِ مَلْفَقَانِ مِنْ ثَلَاثَةِ أَيْبَاتٍ فِي

الدِّيَوَانِ هِيَ:

سَقَى الْغَيْثَ قَبْرًا بَيْنَ بَصْرَى وَجَسَّامٍ	بَغِيثٌ مِنَ الْوَسْمِيِّ قَطْرٌ وَابِلٌ
وَلَا زَالَ رِيحَانٌ وَمَسْكٌ وَعَنْبَرٌ	عَلَى مَنْتَهَاهُ دَيْمَةٌ ثُمَّ هَاطِلٌ
وَنَبِتَ حَوْذَانَا وَعَوْفَا وَمَنُورَا	سَأَتْبِعُهُ مِنْ خَيْرِ مَا قَالَ قَائِلٌ

وَهُمَا مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ج ١ ص ٤٢٢، وَانْظُرْ: الْمُقْتَضَبُ ج ٢ ص ٢١، وَمَعْجَمُ الْبُلْدَانِ (تُبْنَى)، وَرَوَى: تُبْنَى بَدَلًا مِنْ
بَصْرَى، وَبَصْرَى مَوْضِعٌ: إِحْدَاهُمَا بِالشَّامِ، وَجَسَّامٌ: قَرْيَةٌ قَرِبَ دِمَشْقَ الْجَوْدِ وَالْوَابِلُ: أَغْزَرَ الْمَطَرُ وَخَصَّ الْوَسْمِيَّ؛ لِأَنَّهُ
أَطْرَفَ الْمَطَرِ عِنْدَهُمْ لِحَيْثُ عَقَبَ الْقَيْظُ، وَالْحَوْذَانُ: وَالْعَوْفُ نَبَاتَانِ طَيِّبَانِ الرَّائِحَةِ، سَأَتْبِعُهُ أَيْ سَأَتْنِي عَلَيْهِ. وَانْظُرْ مَعْجَمُ
شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٢٨٤.

ولا زال قبر بين بُضْرَى وَجَالِمٍ عليه من الوُسْمِيِّ جَوْذٌ وَوَابِلٌ
فَيُنْبِتُ حَوْذَانًا وَعَوْفًا مُنَوَّرًا سَأْتَبَعُهُ من خير ما قال قائل
كَأَنَّهُ قال: فهو يَنْبِتُ حَوْذَانًا، ولم يجعله جواباً لدعائه، ولو نصب لجاز على أَنْ
يَجْعَلَ الْأَوَّلَ سَبَبًا لِلثَّانِي كما بينا.

وَأَمَّا حَتَّى: فمعناها إِلَى أَنْ، وتنصب الفعل (بعدها) ^(١)، بإضمار «أَنْ»، تقول:
سِرْتُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ، وَحَتَّى تَغْرُبَ الشَّمْسُ، وَنَحْنُ نُقْرِدُ لَهَا بَابًا نَسْتَقْصِي
فيه شرحها إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(٢) وَأَمَّا اللَّامُ: فتكون على ضربين: -

أحدهما: أَنْ يكون أَوَّلُ الكلام موجِباً فيكون ^(٣) معناها كمعنى «كَيُ»
كقولك: جِئْتُكَ لِتُكْرِمَنِي (أَيُّ لَمْ يَكُنْ تَكْرِمَنِي) ^(٣)، قال الله عز وجل: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا
لَكَ ^(٤) فَتْحًا مُبِينًا، لِيُغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ (أَيُّ لَمْ يَكُنْ
يُغْفِرُ ^(٥) لَكَ اللَّهُ).

والثاني: أَنْ يكون في أَوَّلِ الكلام حرفٌ نَفْيٌ فتُسَمَّى لَامَ الْجُحُودِ، وذلك
قولك: مَا جِئْتُكَ لِتُهَيِّئَنِي، وَمَا كُنْتُ لِأُضْرِبَ زَيْدًا، قال الله عز وجل: ﴿وَمَا
كَانَ اللَّهُ ^(٦) لِيُضَيِّعَ إِيمَانَكُمْ﴾، وتنصبُ في الوجهين ^(٧) جميعاً بإضمار «أَنْ»، فاعرف
ذلك إِنْ شَاءَ اللَّهُ عزَّ وجلَّ.

(١) زيادة في «ر».

(٢-٣) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة الفتح.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(٧) قال: السهيلي في نتائج الفكر ج-٢ ص ٩٥ - ٩٦: «هما - يعني لام كي، ولام الجحود - حرفا جر، فكلاهما

ينصب بإضمار أن، إلا أن لام كي هي لام العلة فلا يقع قبلها إلا فعل يكون علة لما بعده، فإن كان «ذلك الفعل منفياً
لم يُخرِجها عن أن تكون لام كي كما ذهب إليه الصيغري».

بَابُ جَزْمِ الْفِعْلِ

الجازم للفعل «لَمْ» و «لَمَّا» و «أَلَمْ» و «أَلَمَّا» و «أَوَّلَمْ»^(١) و «أَوَّلَمَّا»، و «أَفَلَمْ» و «أَفَلَمَّا»، والأصل في جميعها «لَمْ».

ولام الأمر، و «لا» في النهي، وما كان على لفظها من الدعاء وجواب الأمر والنهي، والاستفهام، والعرض، والتمني، والنفي، وأدوات المجازاة، ولها باب يجيء بعد هذا الباب إن شاء الله تعالى.

فأما «لَمْ» و «لَمَّا»: فَيَتَقْلَانِ الْفِعْلَ الْمَضارعَ إِلَى مَعْنَى الْمَضِيّ، وَيَجْزِمَانِهِ، فَلَمْ: نَفْيٌ لِقَوْلِكَ: فَعَلَ، و «لَمَّا» نَفْيٌ لِقَوْلِكَ: قَدْ فَعَلَ كَقَوْلِ الْقَائِلِ: قَامَ زَيْدٌ، فَتَقُولُ نَافِيًا لَهُ: لَمْ يَقَمْ زَيْدٌ، وَكَذَلِكَ: (قد)^(٢) قَامَ زَيْدٌ، فَتَقُولُ أَنْتَ: لَمَّا يَقَمْ (زيد)^(٣) وأما لام الأمر: فَتَجْزِمُ الْفِعْلَ، وَتَكُونُ فِي أَمْرِ الْغَائِبِ و (أمر)^(٤) الْمُخَاطَبِ كَقَوْلِكَ: لِيَقَمْ زَيْدٌ، وَلِتَقَمْ، وَقَدْ قُرِئَ: ﴿فَبِذَلِكَ فَلْتَفَرِّحُوا﴾^(٥) (و «لِيَفْرَحُوا»^(٥)) عَلَى الْوَجْهِينِ بِالْيَاءِ^(٦) وَالتَّاءِ^(٧).

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) الآية ٥٨ من سورة يونس.

(٥) نقص في «ر».

(٦) وهي قراءة الجمهور.

(٧) وهي قراءة عثمان بن عفان، وأبي، وأنس، والحسن، وأبو رجاء بن هرمز وابن سيرين، وأبو جعفر المدني، والسلمي، وقتادة، والجحدري، والهلل بن يساف والأعشى وعمرو بن فائد، والعباس بن الفضل الأنصاري، ورويت عن النبي ﷺ . انظر: السبعة ص ٢٢٨، والمختص ج ٢ ص ٢١٢ والبحر المحيط ج ٥ ص ١٧٢، والنشر ج ٢ ص ٢٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٠٠.

ويموز حذف هذه اللام في الشعر (كا)^(١) قال حسان بن ثابت:

[٥٨ / ١] مُحَمَّدٌ تَفَدَّ نَفْسَكَ كُلَّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرٍ^(٢) تَبَالًا /
أَرَادَ لِتَفْدٍ.

و «لا» في النهي تجزُم الفعل كقولك: لا تَشْتِمَ زيداً، والدعاء يَجْزِي مَجْزِي.
الأمر والنهي في جزم الفعل؛ لأن اللفظ واحد وإن اختلف المعنى كقولك:
ليقطعُ الله يدَ زيدٍ، ولا يُبْعِدُ اللهَ عَمْرًا.

والأجوبة التي ذكرناها تكون مجزومة إذا كان ما قبلها سبباً لها، كقولك
في الأمر: إيتِ عَمْرًا يُكْرِمُكَ، والنهي: لا تَشْتِمَ زيداً يَضْرِبُكَ^(٣)، والاستفهام:
أَيْنَ بَيْتِكَ (أَزْرُكَ)^(٤)، والمجازاة: إِنْ تُكْرِمْنِي أَزْرُكَ، والعرض: أَلَا تَنْزِلُ تُصْبِ
خيراً، والتمني: لَيْتَكَ عِنْدَنَا نُكْرِمُكَ، والنفي: مَا أَنْتَ جَوَادًا أَفْصَدَكَ.

وإنما وجب أن تكون هذه الأجوبة مجزومة؛ لأن ما قبلها فيه معنى «إن»
التي للمجازاة، فتقدير^(٥) أَكْرَمُ زيداً (يُكْرِمُكَ^(٦) أَكْرَمُ زيداً) إِنْ تُكْرِمُهُ يَكْرِمُكَ،

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر» و «ق»: من شيء، وهي رواية سيبويه وهي أيضاً رواية المبرد. والبيت ليس في ديوان حسان،
ونسب أيضاً إلى أبي طالب عم النبي ﷺ، وليس في ديوانه، ونسب إلى الأعشى وهو في زيادات الديوان ص ٢٥٢، وهو
من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٠٨ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١٣٢، واللامات ص ٩٤، وأما ابن الشجري ج ١ ص ٣٧٥،
والإنصاف ص ٥٣٠ وأسرار العربية ص ٣١٩، ٣٢١، وابن يعيش ج ٧ ص ٣٥، ٦٠، ٦٢، وج ٩ ص ٢٤، والقرب ج ١ ص ٢٧٢،
والخزانة ج ٣ ص ٦٢٩، ٦٦٦، والشذور ص ٢١١ والمغني ص ٢٢٤، ٦٤١، وشرح شواهد ص ٢٠٤، والعيني ج ٤ ص ٤١٨،
والهمع ج ٢ ص ٥٥، والدرر ج ٢ ص ٧١، والأشموقي ج ٤ ص ٥، والضرائر ص ٨٤ والتبال: سوء العاقبة وهو بمعنى الوبال.

(٣) في «ر» و «ق»: يكرمك.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في الأصل: فتقديره.

(٦) نقص في الأصل.

وكذلك: لا تشتم زيدا إن^(١) تشتمه يضربك، وكذلك: أين بيتك إن تعرفني أزرک، وألا تنزل إن تنزل تصب خيراً، وليتك عندنا إن تكن عندنا نكرمك، وما أنت جواداً إن تكن جواداً أقصده، فلما كان الكلام يتضمن معنى المجازاة جزمتم هذه الأجوبة؛ لأن الثاني يجب بوجوب^(٢) الأول، كما أنك إذا قلت: إن تأتي أكرمك، فالإكرام يجب بالإتيان (و)^(٣) قال الله عز وجل: ﴿فَهَبْ لِي مِنْ لَدُنْكَ^(٤) وَلِيًّا يَرِثْهُ مِنْ آلِ يَعْقُوبَ﴾؛ فمَنْ جزم^(٥) فعلى الجواب، ومن رفع^(٦) فعلى الصفة كأنه قيل: ولياً وارثاً، وقوله عز وجل: ﴿وَلَا تَمْنُنْ تَسْتَكْثِرُ﴾^(٧) قرئ بالرفع^(٨) والجزم^(٩):

فالرفع على معنى الحال كأنه قال: (ولا تمنن) ^(١٠) مستكثراً^(١١)؛ والجزم على البدل؛ لأن المن استكثر، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) في «ق»: فإنك إن تكرمه يكرمك.

(٢) في «ر»: لأن الثاني يوجبه الأول.

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ٥ والآية ٦ من سورة مريم.

(٥) وهما أبو عمرو والكسائي، ووافقهما الشنوبزي، والزهرري، والأعشى، وطلحة، واليزيدي وابن عيسى الأصبهاني، وابن محيصن، وقتادة.

(٦) وم ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحزمة، والجمهور، انظر: السبعة ص ٤٠٧، والتيسير ص ١٤٨، والنشر

ج ٢ ص ٧١٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥٩ والبحر المحيط ج ٦ ص ١٧٤، وإبراز المعاني ص ٣٩١.

(٧) الآية ٦ من سورة المذثر.

(٨) والرفع قراءة الجمهور.

(٩) والجزم قراءة الحسن، وابن أبي عبيدة، انظر: شواذ ابن خالويه ص ١٦٤، والبحر المحيط ج ٨ ص ٣٧٢، وإتحاف

فضلاء البشر ص ٥٢٦.

(١٠) نقص في «ر»، وفي «ق»: كأنه قيل: لا تمنن تستكثر.

(١١) في الإتحاف ص ٥٢٦: «... أو على حذف «إن» على أن الأصل: إن تستكثر، فلما حذفت «إن» ارتفع «وقد

قرئ» بذلك ففي شواذ ابن خالويه ص ٦٤ وفي حروف عبد الله: «ولا تمنن إن تستكثر»، وفي البحر المحيط ج ٨ ص ٣٧٢:

وقرأ ابن مسعود: «إن تستكثر» بإظهار «إن».

بَابُ الْمَجَازَةِ

أدوات^(١) المجازة «إِنْ» المكسورة الخفيفة، و«مَنْ»، و«مَا»، و«مَهْمَا»، و«أَيُّ» و«أَنْى» و«أَيْنَ» و«مَتَى» و«حَيْثُمَا» و«إِذَا مَا»، و«إِذَا مَا».

فهذه كلها تجزم الشرط والجواب، ولا بد منها جميعا كقولك: إِنْ تَكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ، وَمَنْ يَأْتِيَنِي آتِهِ، وَمَا تَفْعَلُ أَفْعَلُ، وَمِمَّا تَقُمْ أَقُمْ، وَأَيُّهُمْ يَأْتِيكَ تَكْرِمُهُ، وَمَتَى تَخْرُجُ أَخْرُجْ. وَلَا يُجَازَى بِحَيْثُ، وَإِذَا وَإِذَا بغير «مَا»؛ لِأَنَّهَا ظُرُوفٌ تُضَافُ إِلَى الْجُمْلِ، فَجَعَلَتْ «مَا» ملازمة لها؛ لِمَنَعِهَا مِنْ حَكْمِ الْإِضَافَةِ، وَتَنْقَلِبُهَا إِلَى بَابِ الْجَزَاءِ؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَوْضُّحُهَا، وَالْمَجَازَةُ بَابُهَا الْإِبْهَامُ كَقَوْلِكَ: حَيْثُمَا تَكُنْ أَكُنْ، وَإِذَا مَا تَقُمْ أَقُمْ، وَإِذَا مَا تَكْرِمْنِي أَكْرَمَكَ قَالَ الْعَبَّاسُ بْنُ مِرْدَاسٍ:

إِذَا مَا أَتَيْتَ عَلَى الرَّسُولِ فَقُلْ لَهُ حَقًّا عَلَيْكَ إِذَا اطْمَأَنَّ الْمَجْلِسُ^(٢)
وقال الفرزدق^(٣):

فَقَامَ أَبُو لَيْلَى إِلَيْهِ ابْنُ ظَالِمٍ وَكَانَ إِذَا مَا يَسْأَلُ السَّيْفَ يَضْرِبُ

(١) في «ر»: حروف الجزاء.

(٢) وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٣٢، وانظر: المقتضب جـ ٢ ص ٤٧، والكامل ص ١٦٤، والجل ص ٢٢٢، والخصائص جـ ١ ص ١٣١، وابن عيش جـ ٤ ص ٩٧، وجـ ٧ ص ٤٦، والخزانة جـ ٣ ص ٦٣٦، والروض الأنف جـ ٢ ص ٢٩٨، الطمان: سكن، والمجلس: قيل: يريد أهل المجلس فحذف المضاف، ويجوز أن يكون مصدرا ميمياً، وحقا: منصوب على المصدر المؤكّد به، أو هو نعت لمصدر محذوف، وقد قال العباس ذلك في غزوة حنين يخاطب النبي ﷺ.

(٣) انظر: ديوانه ص ٢٢، وقال صاحب معجم شواهد العربية ص ٥٥، وليس في ديوانه، ولكنني وجدته فيه، في

الموضع السابق.

وهو من شواهد ابن عيش جـ ٨ ص ١٣٤، وانظر: الخزانة جـ ٣ ص ١٨٥.

والحجازة^(١) يَأْدَامَا، وَإِذْ مَا يَقِلُّ اسْتَعْمَلَهَا، قَالَ سيبويه^(٢): وَالْجَيْدُ مَا قَالَ كَعَبُ
(ابن زهير)^(٣):

وَإِذَا مَا تَشَاءُ تَبْعَثُ مِنْهَا^(٤) مَغْرِبَ الشَّمْسِ نَاشِطاً مَذْعُورًا [٥٨ / ب]
يعني أَنَّ الْجَيْدَ أَلَّا يُجْزَمَ يَأْدَا مَا، كَمَا لَمْ يَجْزَمِ كَعَبٌ فِي هَذَا الْبَيْتِ.
وَاعْلَمْ أَنَّ جَوَابَ الشَّرْطِ يَكُونُ عَلَى وَجْهَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: بِالْفَاءِ، وَالْآخَرُ بِغَيْرِ الْفَاءِ.

فَمَا لَمْ تَكُنْ فِي أَوَّلِهِ الْفَاءُ جَزَمَ إِنَّ كَانَ مَعْرَبًا كَقَوْلِكَ: إِنَّ تَأْتِيَنِي آتِيكَ، وَإِنْ
تَزُرُّنِي أَزُرُّكَ.

وَإِنْ كَانَ فِي أَوَّلِهِ الْفَاءُ لَمْ يُجْزَمَ، وَارْتَفَعَ (الْفِعْلُ)^(٥)؛ لِأَنَّ الْفَاءَ تَمْنَعُ مَا قَبْلَهَا
أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا بَعْدَهَا؛ لِأَنَّ فِيهَا مَعْنَى الْاسْتِثْنَاءِ، تَقُولُ: إِنْ تَزُرُّنِي فَأَكْرَمُكَ، وَإِنْ
تُكْرِمُ زَيْدًا فَهُوَ يَسْتَحِقُّ.

وَلَا يَحُوزُ أَنْ يَقَعَ الْاسْمُ فِي جَوَابِ الشَّرْطِ إِلَّا بِالْفَاءِ كَقَوْلِكَ: إِنْ تَحْسِنُ
فَاللَّهُ يَحْسِنُ إِلَيْكَ، وَلَا تُحْدَفُ هَذِهِ الْفَاءُ إِلَّا فِي الشَّعْرِ، أَنَشِدَ سيبويه:

(١) ذَكَرَ النِّحَاةُ أَنَّ الصِّيرِيَّ هُوَ الَّذِي أَجَازَ ذَلِكَ، فَقَدْ قَالَ الْبَغْدَادِيُّ فِي الْحِزَانَةِ ج ٣ ص ١٨٥: «... عَلَى أَنْ بَعْضُهُمْ
قَالَ يُجَازَى إِذَا مَا فَتَجْزَمُ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ كَمَا جَزَمَ «يَسْلُلُ» ... وَجَزَمَ «يَضْرِبُ»، ثُمَّ قَالَ: وَالرَّوَايَةُ مَتَى مَا، قَالَ شَارِحُ
الْلبَابِ: قَدْ نَقَلَ عَنْ بَعْضِهِمْ أَنَّهُ جَوَزَ الْجَزْمَ بِإِذَا مَكْفُوفَةً بِمَا.. وَمَنْ مَنَعَهُ قَالَ: الرَّوَايَةُ: مَتَى مَا يَسْلُلُ ...، وَنَقَلَ أَبُو
حِيَّانٍ فِي تَذَكُّرَتِهِ أَنَّ الصِّيرِيَّ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا تَكْفَى بِمَا مِثْلَ «إِذْ» فَتَجْزَمُ كَبَيْتِ الْفَرَزْدَقِ «وَقَالَ ابْنُ الْقَوَاسِ فِي شَرْحِهِ عَلَى
أَلْفِيَةِ ابْنِ مَعْطِي ٣٥/أ» وَأَجَازَ الصِّيرِيُّ أَنَّ يُجَازَى بِهَا مُطْلَقًا إِذَا لَحِقَتْهَا «مَا» لِأَنَّهَا تَكْفَى عَنْ الْإِضَافَةِ كَمَا فِي قَوْلِهِ: وَكَانَ
إِذَا مَا يَسْلُلُ....».

(٢) انْظُرْ: الْكِتَابُ ج ٤ ص ٤٣٤.

(٣) زِيَادَةُ فِي «ر».

(٤) فِي الْأَصْلِ: مَنِهْنٍ. وَالْبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ سيبويه ج ١ ص ٤٣٤، وَانْظُرْ: الْمَقْتَضِبُ ج ٢ ص ٥٧، وَابْنُ يَعِيشَ ج ٤
ص ١٣٤ وَدِيَوَانُهُ ص ١٦١، وَوَرَدَ عَرَضًا فِي الْحِزَانَةِ ج ٣ ص ١٦٢. قَالَ الشَّنْتَرِيُّ: «وَصَفَّ نَاقَتَهُ بِالنَّشَاطِ وَالسَّرْعَةِ بَعْدَ سِيرِ
النَّهَارِ كُلِّهِ فَشَبَّهَهَا فِي انْتِعَانِهَا بِسُرْعَةِ بَنَاشِيطٍ قَدْ دُعِيَ مِنْ صَائِدٍ أَوْ سَبْعٍ وَالنَّاشِيطُ: الثَّوْرُ يَخْرُجُ مِنْ بَلَدٍ إِلَى بَلَدٍ فَذَلِكَ
أَوْحَشَ لَهُ وَأَذْعَرَ».

مَنْ يَفْعَلُ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرَهَا وَالشَّرَّ بِالشَّرِّ عِنْدَ اللَّهِ مِثْلَانِ^(١)
وكان الأصمعي^(٢) يُنْشِدُهُ:

مَنْ يَفْعَلُ الْخَيْرَ فَالرَّحْمَنُ^(٣) يَشْكُرُهُ

وأصلُ «مَهْمَا» عند الخليل^(٤) «مَا» زِيدَتْ عَلَيْهَا «مَا» وَأُبْدِلَ مِنَ الْأَلْفِ
الْأُولَى هَاءٌ؛ كَرَاهِيَةً لِتَكَرُّرِ لَفْظِهَا.

وتزاد «مَا» على حروف المجازاة للتأكيد، فإذا زِيدَتْ عَلَى «إِنْ» لَزِمَ
الشرط - في أكثر الكلام -^(٥) النُّونُ، كقولك: إِمَّا تَأْتِينِ زَيْدًا يُحْسِنُ إِلَيْكَ.

قال الله عز وجل: ﴿فَإِمَّا تَنْفَقْنَهُمْ فِي الْحَرْبِ^(٦) فَشَرِّدْ بِهِمْ مَنْ خَلْفَهُمْ﴾

(١) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٥، واستشهد سيبويه بقطعة منه في ج ١ ص ٤٥٨، وانظر أيضاً: نوادر أبي زيد
ص ٣١، والمقتضب ج ٢ ص ٧٢، والخصائص ج ٢ ص ٢٨١، والمعتب ج ١ ص ١٩٣ والنصف ج ٣ ص ١١٨، وشرح
السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٤١٦، وتفسير الكشاف ج ١ ص ٣٧٥، وأمالى ابن السجري ج ١ ص ٨٤، ٢٩٠، ٣٧١، وابن
يعيش ج ٩ ص ٢، ٣، والمقرب ج ١ ص ٢٧٦، والحزانة ج ٣ ص ٦٤٤، ٦٥٥، والمغني ص ٥٦، ٩٨، ١٣٩، ١٦٥ و ٢٣٦،
٤٢٢، ٤٢٣، ٥١٧، ٦٦٦، ٦٤٧ وشرح شواهديه ص ٦٥، ١٠٠، ١٥٩ والعيني ج ٤ ص ٤٣٣، والتصريح ج ٢ ص ٢٥١،
والأشعري ج ٤ ص ٢٣، والضرائر ص ٦٤، وقد نسب هذا البيت إلى حسان بن ثابت، وقال صاحب معجم شواهد
العربية ص ٤٠٢: «ليس في ديوانه»، بيد أنني وجدته في زيادات ديوان حسان بن ثابت ج ١ ص ٥١٦، ونسب أيضاً
إلى عبد الرحمن بن حسان، كما نسب إلى كعب بن مالك الأنصاري وهو في ديوانه ص ٢٨٨، ٣١٢.

(٢) هو عبد الملك بن قريب بن عبد الملك بن علي بن أصم، روى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام، وأبو حاتم
السجستاني، وأبو الفضل الرياشي وغيرهم، له تصانيف بلغت الأربعين كما في فهرست ابن النديم، ولد سنة اثنتين، وقيل:
سنة ثلاث وعشرين ومائة، وتوفي سنة ست عشرة ومائتين، وقيل غير ذلك: انظر الفهرست ص ٨٢، وأخبار النحويين
البصريين ص ٤٥ - ٤٦.

(٣) انظر: نوادر أبي زيد ص ٣١ - ٣٢ وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ٤١٦ والشتتري ج ١ ص ٤٣٦.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٣، ثم قال سيبويه بعد ذكر رأي الخليل: «وقد يجوز أن يكون «مَهْمَا» كَذَا
صُمَّ إِلَيْهَا «مَا».

(٥) يعني نون التوكيد.

(٦) الآية ٥٧ من سورة الأنفال.

(وقال^(١) عز وجل: ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ مِنْ قَوْمٍ خِيَانَةً﴾^(٢)) .

وتقول: أَيْنَمَا تَكُنْ أَكُنْ، قال الله عز وجل: ﴿أَيْنَمَا تَكُونُوا﴾^(٣) يُدْرِكُكُمُ الْمَوْتُ .

وتقول: مَتَى تَقُمْ أَقُمْ، وَمَتَى تَأْتِنِي آتِكَ.

واعلم أن «مَا» و «مَنْ» و «أَيَّ» في المجازاة بغير صِلَاتٍ؛ لَأَنَّ الصَّلَاةَ^(٤) تَوْضُّحُهَا، والمجازاة يُراد بها الإبهام، فلذلك لم تُوصَل.

ولا يجوز أن يُجازى بإذا^(٥) في الكلام؛ لَأَنَّهُ^(٦) لَوْقَتٍ معلوم، وأصل الجزء أَلَّا يكون معلوماً بل يجوز أن يكون، وألا يكون، أَلَا ترى أَنَّكَ تقول: آتِيكَ إِذَا طَلَعَتِ الشَّمْسُ، ولا يجوز (أَنْ تقول)^(٧) آتِيكَ إِنْ طَلَعَتِ الشَّمْسُ؛ لَأَنَّ «إِنْ» لا تدخل على معلوم، وقد جُزِمَ بها في الشُّعْر، قال الفرزدق:

تَرْفَعُ لِي خُنْدِفٌ وَاللَّهُ يَرْفَعُ لِي
نَاراً إِذَا خَمَدَتْ نِيرَانُهُمْ^(٨) تَقْدِرُ
وَإِنَّمَا جُزِمَ بها في ضرورة الشُّعْر؛ لِمُشَابَهَتِهَا «إِنْ» .

(١-١) نقص في الأصل، وهي الآية ٥٨ من سورة الأنفال:

(٢) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٣) في «ر» و «ق» : لَأَنَّ الصَّلَاتِ.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٣٣ - ٤٣٤، والمقتضب ج ٢ ص ٥٦ - ٥٧.

(٥) الضمير عائد إلى «إِذَا» . لأنها ظرف لما يستقبل من الزمان.

(٦) زيادة في «ر» .

(٧) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٤، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٥٦، وابن يعيش ج ٧ ص ٤٧ والخزانة ج ٣ ص ١٦٢، والأشعري ج ٤ ص ١٤، ومعجم شواهد العربية ص ١١٦ وديوانه ص ٢١٦. خندف: أم مدركة وطابخة ابْنِي إِيَّاسَ بْنِ مَضَرَ وَتَمِيمَ مِنْ وَلَدِ طَابَخَةَ بْنِ إِيَّاسَ، ولذلك هو يفخر بخندف، ويقول: إِذَا قَعَدْتُ بِغَيْرِي قَبِيلَتَهُ فَإِنْ قَبِيلَتِي خَنْدَفُ تَرْفَعُ لِي مِنَ الشَّرَفِ مَا هُوَ كَالنَّارِ الْمَوْقَدَةِ، وانظر: اللسان (خندف) .

وتقول: آتيك إنْ أَتَيْتَنِي، وأُكْرِمُكَ إنْ أَكْرَمْتَنِي فتُقدِّمُ الجوابَ وترفعه؛ لأنَّ حرفَ الشرط لا يعمل فيما قبله.

ولا يجوز في الكلام: آتيك إنْ تَأْتَيْتَنِي، وأُكْرِمُكَ إنْ تُكْرِمْنِي؛ (لأنَّ) ^(١) «إنْ» (إذا) ^(٢) عملت في الشرط فلا بد لها من جواب تعمل فيه أيضاً.

فإذا قلت: أُكْرِمُكَ إنْ أَكْرَمْتَنِي حَسَنٌ؛ لأنَّ «إنْ» لم تعمل في لفظ الشرط، وإنما عملت في موضعه (كَمَا) ^(٣) قال الله عز وجل: ﴿وَإِنْ لَمْ تَغْفِرْ لَنَا وَتَرْحَمْنَا ^(٤) لَنَكُونَنَّ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾ فالجواب ^(٥) «لَنَكُونَنَّ»؛ لأنَّ «إنْ» لم تعمل في لفظ الشرط؛ لأنَّ الْجَازِمَ ^(٦) لِيَتَغْفَرَ (لَمْ) ^(٧) قال: (و) ^(٨) إِلَّا تَغْفِرْ لِي وَتَرْحَمْنِي أَكُنَّ ^(٩) مِنَ الْخَاسِرِينَ فَجَزَمَ الجواب؛ لأنَّ الشرط مجزومٌ بإنْ.

ويجوز في الشعر تقديمُ الجواب مرفوعاً مع جزم الشرط، ويجوز أيضاً تأخيرُ الجواب (مرفوعاً) ^(١٠) على نيةِ التقديم مع جزم الشرط، كما قال جرير بن ^(١١) عبد الله (البجلي) ^(١٢) :

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر»

(٣) الآية ٢٣ من سورة الأعراف.

(٤) في «ر» و «ق» : قال في الجواب: لنكون.

(٥) في «ر» : وإنما العامل في «تغفر» «لم» .

(٦) الآية ٤٧ من سورة هود.

(٧) ونسب أيضاً إلى عمرو بن خثَّام البجلي.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٦، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٢، والكمال ص ٧٨ والروض الأثف ج ١ ص ٦٠، وأسمالي ابن الشجري ج ١ ص ٨٤؛ والإنصاف ص ٦٢٣، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٨، والمقرب ج ١ ص ٢٧٥، والخزانة ج ٣ ص ٣٩٦، ٦٤٣، والمغني ص ٥٥٣، وشرح شواهد ص ٣٠٣، والعيني ج ٤ ص ٤٣٠، والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠، والهمع ج ١ ص ٧٢ وج ٢ ص ٦١، والدرر ج ١ ص ٤٧ وج ٢ ص ٧٧ والأشعوني ج ٤ ص ٢٠، والضرائر ص ١٧١، ومعجم شواهد العربية ص ٤٩٨، وكان جرير بن عبد الله البجلي تنافر هو وخالد بن أوطاة الكلبي إلى الأقرع وكان عالم العرب في زمانه، فقال جرير هذا الشعر عند المنافرة أو قاله عمرو بن خثَّام.

يَا أَقْرَعَ بْنَ حَاسِبٍ يَا أَقْرَعَ إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ

[٥٩ / ١] أَيُّ إِنَّكَ تُصْرَعُ إِنْ / يُصْرَعُ أَخُوكَ (فهذا^(١) البيتُ كان في الكلام: إِنَّكَ إِنْ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ بالجزم للفعلين؛ وذلك أَنَّ الضَّرورةَ دَعَتْ إلى ذلك، وهو عند سيبويه على التقديم والتأخير، وعند المبرد على حذف الفاء^(٢)).

وقال زهير:

وإِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ يَوْمَ مَسْأَلَةٍ يَقُولُ لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ^(٣)

(٣) على^(٤) التقديم والتأخير في قول سيبويه^(٤)، كأنه قال: يقول: لَا غَائِبٌ مَالِي وَلَا حَرِمٌ إِنْ أَتَاهُ خَلِيلٌ، وأبو العباس^(٥) لَا يُجِزُهُ إِلَّا عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ مِنَ الْجَوَابِ^(٦).

واعلم أَنَّ حُرُوفَ الشَّرْطِ تَنْقُلُ (الفعل^(٧)) الْمَاضِيَّ إِلَى مَعْنَى الْمُسْتَقْبَلِ، إِذَا قُلْتَ: إِنْ أَتَيْتَنِي أَتَيْتُكَ، وَمَنْ أَكْرَمَنِي أَكْرَمْتُهُ، تُرِيدُ: إِنْ تَأْتَيْتَنِي أَتَيْتُكَ، وَمَنْ يُكْرِمُنِي أَكْرَمُهُ، كَمَا تَنْقُلُ «لَمْ» الْفِعْلَ الْمُسْتَقْبَلِ إِلَى الْمَاضِي إِذَا قُلْتَ: لَمْ يَقَمْ وَلَمْ يَذْهَبْ؛ فَلِذَلِكَ جَازٌ أَنْ يَلِيَّ حُرُوفَ الْجَزَاءِ الْفِعْلُ الْمَاضِي.

وَالْأَحْسَنُ أَنْ يَكُونَ الشَّرْطُ وَالْجَزَاءُ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ كَقَوْلِكَ: (٣) إِنْ

(١-١) زيادة في «ق».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٦، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٠، والكامل ص ٧٨، واحتسب ج ٢ ص ٦٥، والإنصاف ص ٦٢٥، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٧، والشذور ص ٢٤٩، والمغني ص ٤٢٢ وشرح شواهد ص ٢٨٣، والمعني ج ٤ ص ٤٢٩ والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠، والهمع ج ٢ ص ٦٠، والدرج ج ٢ ص ٧٦، والضرائر ص ١٧١ والأشئوني ج ٤ ص ١٩ وأمالى القالي ج ١ ص ١٩٦، ومعجم شواهد العربية ص ٣٤٦ ودبوانه ص ١٥٣. الخليل: ذو الخلة المحتاج، والمسألة: السؤال، والحريم: الحرم.

- (٣-٣) نقص في «ز».

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٦.

(٥) انظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٠ - ٧٢.

تَكْرُمْنِي أَكْرِمُكَ، فيكونا^(١) مضارعين، أو ماضيين كقولك^(٢) : إِنْ أُتَيْتَنِي
أَتَيْتَكَ، ودون هذا في الحُسْنِ (أَنْ تَقُولَ^(٣)) إِنْ أُتَيْتَنِي آتِكَ، ودون هذا: إِنْ
تَأْتِنِي^(٤) أَتَيْتَكَ؛ لِأَنَّ («إِنْ»^(٥)) إِذَا عَمِلَتْ فِي الشَّرْطِ اقْتَضَتْ جَوَاباً تَعْمَلُ فِيهِ،
ولذلك حَسَنَ التَّقْدِيمُ إِذَا لَمْ تَعْمَلْ^(٦) فِي لَفْظِ الشَّرْطِ، وَلَمْ يَحْسَنْ إِذَا عَمِلَتْ فِي
لَفْظِهِ كَمَا بَيَّنَّا.

وَأَمَّا قَوْلُ الْهَذَلِيِّ^(٧):

فَقَلْتُ تَحْمَلُ فَوْقَ طَوْقِكَ إِنَّهَا
مُطَبَّعَةٌ مَنْ يَأْتِيهَا لَا يَضِيرُهَا

ففيه قولان:

أَحَدُهُمَا: أَنْ يَكُونَ عَلَى تَقْدِيمِ الْجَوَابِ بِتَقْدِيرٍ: لَا يَضِيرُهَا مَنْ يَأْتِيهَا.
وَالْآخَرُ: أَنْ يَكُونَ عَلَى حَذْفِ الْفَاءِ، كَأَنَّهُ قَالَ: مَنْ يَأْتِيهَا فَلَا يَضِيرُهَا، وَكَلَّا
الْقَوْلَيْنِ عَنْ سَبْيُوِيهِ^(٨).

(١) فِي «ر» فِيكَونَان.

(٢) تَقْصُ فِي «ر» .

(٣) تَقْصُ فِي «ق» .

(٤) فِي «ق» : أَتَيْتَنِي آتَكَ.

(٥) تَقْصُ فِي «ق» .

(٦) فِي «ر» : إِذَا لَمْ تَكُنْ إِذَا تَعْمَلُ....

(٧) هُوَ أَبُو ذُوَيْبٍ، انْظُرْ: دِيَوَانَ الْهَذَلِيِّينَ ص ٢٠٨.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٣٨، وانظر أيضاً: المقتضب ج ٢ ص ٧٢، وابن يعيش ج ٨ ص ١٥٨ والخزانة
ج ٣ ص ٦٤٧، والتصريح ج ٢ ص ٢٥٠، والعيني ج ٤ ص ٤٣١ واللسان (طبع) والأشموني ج ٤ ص ٢٠، ومعجم شواهد
العربية ص ١٥٩. والطوق: الطاقة، والمطبعة: المملوءة، وأصله من الطَّبْع وهو بمعنى الحَتْمِ بالخاتم هنا لأنه يكون غالباً
بعد المَلْءِ، وضارّه يَضِيرُهُ من باب: «باع»: ألحق به الضرر، يصف قريةً بكثرة طعامها.

(٨) انظر: الكتاب ج ١ ص ٤٣٨.

وتقول: إِنَّ مَنْ يَأْتِينَا نُكْرِمُهُ، وَكَأَنَّ أَهْلَهُمْ تَضْرِبُهُ عِنْدَكَ، فَيَبْطُلُ عَمَلُ «مَنْ»
و «أَيَّ» ؛ لِأَنَّكَ أَعْمَلْتَ فِيهِمَا «إِنَّ» وَ «كَأَنَّ» .

وَإِنَّمَا بَطُلَ عَمَلُهَا إِذَا عَمِلَ فِيهَا عَامِلٌ؛ لِأَنَّهَا إِنَّمَا تَعْمَلُ بِعَنْ حَرْفِ الْجَزَاءِ،
وَحَرْفِ الْجَزَاءِ لَهُ صَدْرُ الْكَلَامِ، فَإِذَا عَمِلَ فِيهِ عَامِلٌ صَارَ لَذَلِكَ الْعَامِلِ صَدْرُ
الْكَلَامِ فَيَبْطُلُ عَمَلُ مَا بَعْدَهُ، وَصَارَ «مَنْ» وَ «أَيَّ» بِمَنْزِلَةِ «الَّذِي» ، كَأَنَّكَ قُلْتَ:
إِنَّ الَّذِي يَأْتِينَا نُكْرِمُهُ، وَكَأَنَّ الَّذِي تَضْرِبُهُ عِنْدَكَ، وَالْفِعْلُ الَّذِي بَعْدَهُمَا فِي
صِلَتَيْهِمَا.

فَإِنْ شَغَلْتَ الْعَامِلَ الْأَوَّلَ عَنْهُمَا رَجَعَا إِلَى عَمَلِهِمَا، فَتَقُولُ: إِنَّهُ مَنْ يُكْرِمُنَا
نُكْرِمُهُ (١) قَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنَّهُ مَنْ (٢) يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ﴾ ؛ لِأَنَّهُ
لَمَّا شَغِلَ «إِنَّ» بِضَمِيرِ الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ صَارَ «مَنْ» صَدْرَ الْكَلَامِ، كَمَا تَقُولُ: إِنَّهُ زَيْدٌ
قَائِمٌ، فَزَيْدٌ صَدْرُ الْكَلَامِ فِي التَّقْدِيرِ؛ لِأَنَّهُ رَفَعَ بِالْأَبْتِدَاءِ، وَكَذَلِكَ «أَيَّ» (٣) إِذَا
وَقَعَتْ (فِي (٤) ذَلِكَ الْمَوْقِعِ، وَتَقُولُ: (كَأَنَّ (٥) أَهْلُهُمْ تَضْرِبُهُ يُكْرِمُكَ عَلَى إِضْمَارِ
الْأَمْرِ وَالشَّأْنِ فِي «كَأَنَّ» فَتَعْمَلُ (أَيَّ (٦) فِيمَا بَعْدَهَا كَمَا بَيَّنَّا.

فَإِنْ كَانَ الْعَامِلُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ حَرْفَ الْجَرِّ لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُهَا؛ لِأَنَّهُ وَإِنْ
تَقَدَّمَ فِي اللَّفْظِ فَهُوَ صِلَةٌ فَعَلَ الشَّرْطِ، وَإِنَّمَا تَقَدَّمَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ إِلَّا عَلَى
الْأَسْمِ، وَلَمْ يُجْزَ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ أَنْ يَتَقَدَّمَهَا الْفِعْلُ الْعَامِلُ فِي حُرُوفِ الْجَرِّ (٧)؛ لِأَنَّهُ
لَوْ تَقَدَّمَهَا بَطُلَ الشَّرْطُ، فَلَمَّا دَعَتْ الزُّرُورَةُ إِلَى إِدْخَالِ حَرْفِ الْجَرِّ (٧) عَلَى هَذِهِ

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٧٤ من سورة طه.

(٣) في الأصل «مَنْ» .

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في الأصل: الجزاء.

الأسماء لم يَبْطُلْ عملُها؛ لما ذكرنا، فتقول: بِمَنْ تَمَرُّزُ امْرُؤٌ بِهِ، وعلى أَيِّ دَابَّةٍ أُحْمَلُ ارْكَبْهُ، وَغَلَامَ مَنْ تَضْرِبُ اضْرِبْهُ.

[٥٩ / ب] قال ابنُ هَمَّامٍ:

لَمَّا تَمَكَّنَ دُنْيَاهُمْ أَطَاعَهُمْ فِي أَيِّ نَحْوٍ يُمِيلُوا دِينَهُ يُمِلُ^(١)

وكذلك إن كان العامل بعد هذه الأسماء (فِعْلاً^(٢)) لم يَبْطُلْ عملُها، كقولك: أَيَّاءُ تُكْرِمُ أَكْرِمُ، وَمَنْ تَضْرِبُ أَضْرِبُ، فَتَنْصِبُ «أَيَّاءُ» و «مَنْ» بفعل الشرط: لِأَنَّ الفعل يعملُ فيما قبله؛ لِقُوَّتِهِ، ولا يعمل حرف الجر فيما قبله؛ لضعفه.

(و) ^(٣) تقول: ^(٤) أَيُّهُمْ تَضْرِبُ يُكْرِمُكَ فَتَنْصِبُ «أَيُّهُمْ» بتضرب.

فإن قُلْتَ: ^(٤) (أَيُّهُمْ تَضْرِبُهُ يُكْرِمُكَ رَفَعْتَ «أَيُّهُمْ» ؛ لِشَغْلِكَ الفعلَ بِالضَّمِيرِ، إِلَّا عَلَى قَوْل مَنْ يَقُولُ: زَيْدًا^(٥) ضَرْبَتُهُ، فإنه يجوز نصبُهُ (على^(٦) هذا) بفعل مقدَّر بعده، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أَيُّهُمْ تَضْرِبُ تَضْرِبُهُ يُكْرِمُكَ.

وتقول: إِنْ تَأْتَنِي تُسْرِعُ أَكْرِمُكَ، تَرْفَعُ «تُسْرِعُ» : لِأَنَّهُ فِي مَوْضِعِ الْحَالِ، كَأَنَّكَ (قُلْتَ^(٦)) إِنْ تَأْتَنِي مُسْرِعًا أَكْرِمُكَ، قال الخطيئة:

(١) البيت لعبد الله بن همام السلولي، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٢، وانظر: الأشموني ج ٤ ص ١١، واللسان (مكن)، يصف رجلاً اتصل بالأمراء فأضاع بذلك دينه في لزوم طاعتهم، وفي اللسان: «ويمكن بالمكان ويمكنه على حذف الوسيط» يعني حرف الجر، ثم قال: «وقد يكون تمكن دنياهُم على أن الفعل للدنيا فحذف التاء؛ لِأَنَّهُ تَأْنِيثٌ غير حقيقي» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤-٤) نقص في «ق» .

(٥) في كتاب سيبويه ج ١ ص ٤١: «وَإِنْ شِئْتَ قُلْتَ: زَيْدًا ضَرْبَتُهُ، وَإِنَّمَا نَصَبُهُ عَلَى إِضَارِ فِعْلٍ هَذَا يَفْسِرُهُ

كَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَرْبَتْ زَيْدًا ضَرْبَتُهُ، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٩٩.

(٦) نقص في «ق» .

مَتَى تَأْتِيهِ تَعْشُو إِلَى ضَوْءِ نَارِهِ
تَجِدُ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرٌ مَوْقِدٍ^(١)
كَأَنَّهُ قَالَ: مَتَى تَأْتِيهِ عَاشِيًا.

وإن كان المرفوع في معنى (الفعل^(٢)) (المجزوم^(٣)) الذي قبله جاز فيه الرفع على الحال؛ والجزم على البدل، كقولك: إن تَأْتِي تَمْشِ أَمْشِ مَعَكَ^(٤) (البدل)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: إن تَمْشِ أَمْشِ مَعَكَ.

و (إن أردت^(٥) الحال) ترفع فتقول: (إن تَأْتِي تَمْشِي^(٦) أَمْشِ مَعَكَ) كَأَنَّكَ قُلْتَ: إن تَأْتِي مَاشِيًا أَمْشِ مَعَكَ، قال الله عز وجل: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ^(٧) أَثَامًا. يُضَاعَفْ لَهُ الْعَذَابُ﴾ أَبْدَلَ «يُضَاعَفْ لَهُ (الْعَذَابُ^(٨))» مِنْ «يَلْقَى أَثَامًا»؛ لِأَنَّ لِقَاءَ الْأَثَامِ مُضَاعَفَةُ الْعَذَابِ.

وتقول: إن تَأْتِي وتَسْأَلُنِي أُعْطِكَ بالعطف على المجزوم، ومتى تَأْتِ زِيدًا ثُمَّ تَسْأَلُهُ يُعْطِكَ، وتقول: والله لَئِنْ أَكْرَمْتَنِي لَأُكْرِمَنَّكَ، ولا يجوز: والله لَئِنْ تُكْرِمْنِي لَأُكْرِمَنَّكَ؛ لِأَنَّهُ لَا يَجُوزُ (أَنْ^(٩)) تَعْمَلَ «إِنْ» فِي الشَّرْطِ وَلَا تَعْمَلُ فِي الْجَوَابِ كَمَا بَيَّنَّا.

(١) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٤٥، وانظر: مجالس ثعلب ص ٤٦٧، والمقتضب ج ٢ ص ٦٥، والمقصود والممدود ص ٧١، والجمل ص ٢٢٠، وأمالى ابن السجري ج ٢ ص ٢٧٨ وابن يعيش ج ٢ ص ٦٦ وج ٤ ص ١٤٨، وج ٧ ص ٤٥، ٥٢، والعيني ج ٤ ص ٤٣٩، واللسان (عشا)، وديوانه ص ١٦١. الضير في تأته للممدوح، تعشو إلى النار: تأتيا ظلاماً في العشاء ترجو عندها خيراً.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) نقص في الأصل و «ق».

(٦) الآيتان ٦٨، ٦٩ من سورة الفرقان.

(٧) نقص في «ق».

ويجوز أن يلي «إن» في الجزاء الاسم، ولا يجوز في غيرها مما يجازى
 (به) ^(١) كقولك: إن الله أمكنني من فلان فعلت به كذا وكذا، وفي التنزيل:
 ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ ، ولا بُدَّ من إضمار فعلٍ بعد
 «إن» يفسره ^(٢) هذا المذكور، ويجوز في ضرورة الشعر أن يلي الاسم حرفَ
 الجزاء (كما) ^(٣) قال عديُّ بن زيد:

فَمَتَى وَاغِلٌ يَنْبَهُمْ يَحْيَوُ هُ وَتُعْطِفُ عَلَيْهِ كَأْسُ السَّاقِي ^(٤)
^(٥) (الوَاعِلُ: الداخل على القوم ولم يدعَ وهم يشربون، والوَارِشُ: الداخل
 على القوم ولم يدعَ وهم يأكلون) ^(٦) .

(١) نقص في «ق» .

(٢) الآية ٦ من سورة التوبة.

(٣) في «ق» : يفسر هذا المذكور.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٨، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٧٦، والإنصاف ص ٦١٧، وابن يعيش
 ج ٩ ص ١٠، والخزانة ج ١ ص ٤٥٦ وج ٣ ص ٦٣٩، والهمع ج ٢ ص ٥٩ والدرر ج ٢ ص ٧٥، والضرائر ص ٢٣٢
 وديوانه ص ١٥٦. ينبهم: ينزل بهم.

(٦-٧) نقص في «ر» و «ق» .

بَابُ حَتَّى

اعلم أنَّ حتى لها أربعة مواضع: -

أحدها: أَنْ تَجْرَّ الأَسْمَاءُ بمعنى «إلى» ، وتُسَمَّى غايةً، كقولك: ضربت القوم حتى زيد، قال الله عز وجل: ﴿سَلَامٌ هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾^(١).

والثاني: أَنْ تكون عاطفةً بمنزلة الواو، ولا تكون إلا في تحقير أو تعظيم، ويكون ما بعدها من جملة ما قبلها، كقولك: قَدِمَ الحجاجُ حتى المشاة، فهذا تحقير، وخرج الناسُ حتى الأمير، فهذا تعظيم، ولو قلت: خرج الناسُ حتى زيد، / وَلَمْ يَكُنْ «زَيْدٌ» معروفاً بتعظيم أو تحقير لم يَجْزُ.

[١ / ٦٠]

والثالث: أَنْ تنصب الفعل على معنيين: أَحَدِهِمَا إضمار «أَنْ» بعدها، والآخر بمعنى «كَيْ» .

فَأَمَّا إضْمَارُ «أَنْ» : فَأَنْ يكون الفعل الذي قبل «حتى» متصلاً حتى يقع الفعل الذي بعدها إلى منتهاه كقولك: سرت حتى أدخلها، أي اتصل سيري إلى أَنْ دخلتها، ويكون السير والدخول جميعاً (قد^(٢)) وقعا كأنَّكَ قُلْتَ: سرت حتى دُخُولِهَا، أي إلى دُخُولِهَا، وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾^(٣) (بالنصب^(٤)) أي اتصل ذلك حَتَّى قال الرسول، فقول الرسول غاية لذلك.

(١) الآية ٥ من سورة القدر.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٤) نقص في «ر» .

وَأَمَّا مَعْنَى كَيٍّ: فَإِنَّ يَكُونُ الْفِعْلُ الْأَوَّلُ يَقَعُ فِي زَمَانٍ وَالْآخِرُ فِي زَمَانٍ
(آخر^(١)) بِقَوْلِكَ: كَلِمَتُهُ حَتَّى يَسْمَحَ لِي بِشَيْءٍ، أَيْ (كَلِمَتُهُ^(٢)) كَيٍّ يَسْمَحُ لِي
بشَيْءٍ.

وكذلك (تقول^(١)) : صَلَّيْتُ حَتَّى أَدْخُلَ الْجَنَّةَ، أَيْ كَيٍّ أَدْخُلَ (الجنة^(١)).

والرابع: أَنْ تَكُونَ «حَتَّى» حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِبْتِدَاءِ تَقَعُ بَعْدَهَا الْجُمْلُ
كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ الْقَوْمَ حَتَّى زَيْدٌ مُضْرُوبٌ، وَمَرِضَ حَتَّى (إِنَّهُمْ^(٢)) لَا يَرْجُونَهُ
فَتَكْسِيرُ («إِنْ»^(١)) ؛ لِأَنَّهُ (فِي^(٢)) مَوْضِعِ إِبْتِدَاءٍ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ:

فِيَا عَجَبًا حَتَّى كَلِبٌ تَسْبِيئِي كَأَنَّ أَبَاهَا نَهَشَلُ أَوْ مُجَاشِعُ^(٤)

فَكَلِبٌ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَتَسْبِيئِي خَبَرُهُ، قَالَ أَمْرُو الْقَيْسِ:

سَرَيْتُ بِهِمْ حَتَّى تَكِلَ مَطِيئِهِمْ وَحَتَّى الْجِيَادُ مَا يُقَدِّنَ بِأُرْسَانِ^(٥)

= هذا والنصب قراءة الجمهور، وقال أبو بكر بن مجاهد «وقد كان الكسائي يقرأها دهرًا رفعا ثم رجع إلى النصب،
هذه رواية القراء عنه»، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٣١ - ١٣٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١
ص ٢٧٧، والسبعة ص ٢٨١ - ٢٨٢، والتيسير ص ٨٠، وإبراز المعاني ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠، والنشر ج ٢
ص ٢٢٧ والإتحاف ص ١٨٧.

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤١٣، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٤١، والجمل ص ٧٨، والمختص ج ١٤
ص ٦١، وابن عيش ج ٨ ص ١٨، ٦٢، والخزانة ج ٤ ص ١٤١، والمغني ص ١٢٩ وشرح شواهده ص ٣، ١٣٠، والهمع ج ٢
ص ٢٤، والدرج ج ٢ ص ١٦، ومعجم شواهد العربية ص ٢٢١، وديوانه ص ٥١٨.

قال الشنترقي: هجا كليب بن يربوع رهط جرير، وجعلهم من الضعة بحيث لا يسأبون مثله لشرفه، ونهشل
ومجاشع رهط الفرزدق وهما ابنا دارم.

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤١٧ وج ٢ ص ٢٠٣ وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٤٠، والجمل ص ٧٨
والمختص ج ١٤ ص ٦١ وأسرار العربية ص ٢٦٧، وابن عيش ج ٥ ص ٧٩، وج ٨ ص ١٥، ١٩، والمغني ص ١٢٧، ١٣٠،

«الجياد» رَفَعَ بالابتداء، و «ما يقدن» خبره.

وفي هذا الوجه يُرْفَعُ الفعل بعدها على وجهين: -

أَحَدُهُمَا: أَنْ يكون الفعلُ الأوَّلُ قد كان، والفعلُ الذي بعد «حتى» يقع الآن كقولك: لقد سِرْتُ حتى أدخلُها الآن (و) ^(١) (ما أُمْنَعُ) ^(٢)

والوجه الثاني: أَنْ يكون الفعل الذي بعد «حتى» متصلاً بما قبلها غير منقطع عنه كقولك: سرت حتى أدخلُها، أي سِرْتُ فدخلْتُها، وعلى هذا قرئ: ﴿وَزُلْزِلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ﴾ ^(٣) بالرفع ^(٤)، أي زُلْزِلُوا فقال الرسول.

والفرق بين نصب الفعل بعد «حتى» بمعنى (إلى) ^(٥) أن وبين رفعه: أَنَّ النصب لا يكون الفعل الذي قبل «حتى» موجِباً لما بعده ولا سبباً له، وإنما يتصل ذلك الفعل إلى (أَنْ ينتهي إلى) ^(٦) غاية كقولك: سرت حتى تطلع الشمس، فليس سيرك سبباً لطلوع الشمس ولا موجِباً له، ولكن سيرك اتصل إلى غاية هي طلوع الشمس، وكذلك (سرت حتى يُؤذَنَ المؤذن) ^(٧) (أي) سرت إلى أَنْ يؤذن المؤذن، وإلى أذان المؤذن، كل ذلك على الغاية، أي دام سيرك إلى الأذان، وليس سيرك سبباً للأذان، كما لم يَكُنْ سبباً لطلوع الشمس.

= والجمع ج ٢ ص ١٣٦، والدرج ٢ ص ١٨٨ وديوانه ص ٩٢. الأرسان: جمع رسن وهو الحبل أو الزمام يجعل على أنف الفرس أو البعير، قال الشنتمري: «يريد أنه يسري بأصحابه غازياً حتى تكل المطي وتنقطع الخيل وتجهد فلا تحتاج إلى قود».

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ٢١٤ من سورة البقرة.

(٤) وهو قراءة نافع، وقد استشهد بالآية سيبويه على قراءة الرفع ج ١ ص ٤١٧، ونسبها إلى مجاهد ثم قال: «وهي قراءة أهل الحجاز» وانظر: السبعة ص ٢٨١ - ٢٨٢ والتيسير ص ٨٠، وإبراز المعاني ص ٢٥٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ١٤٠، والنشر ج ٢ ص ٢٢٧ والإتحاف ص ١٨٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ٢٧٧ - ٢٧٨.

وكذلك تقول: سرت حتى أدخلها بمعنى إلى أن أدخلها، إنما معناه اتصل سيري إلى أن انتهى إلى الدخول.

فأما الرفع: فأن يكون الفعل الذي قبل «حتى» موجبا لما بعدها وسببا له، ويكون ذلك على ضربين:

أحدهما: أن يكون موجبا له متصلا به كقولك: سرت حتى أدخلها، أي سرت فدخلتها^(١).

والآخر: أن يكون سببا له، إلا أنه يجوز^(٢) ألا يكون متصلا به، ولكنه يسهله ويمكن منه، كقولك: سرت حتى أدخلها الآن، أي كان مني سير فأنا أدخلها [ب / ٦٠] الآن، / وعلى هذا قول حسان (بن ثابت)^(٣)

يُغْشَوْنَ حَتَّى مَا تَهَرُّ كِلَابُهُمْ لَا يَسْأَلُونَ عَنِ السَّوَادِ الْمُقْبِلِ^(٤)

أي ما تهر كلابهم الآن، وكان كثرة الغشيان سببا لذلك.

وإذا قلت: ما سرت حتى أدخلها، لم يكن إلا النصب: لأنك نفيت السبب الموجب للدخول.

وتقول: ضربت القوم حتى زيدا ضربت، ففي زيد النصب من وجهين:-
أحدهما: أن يكون التقدير: ضربت القوم حتى ضربت زيدا، ثم قدمت وأخرت.

(١) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ٢٧٨.

(٢) في «ر»: إلا أنه لا يجوز أن يكون متصلا به...

(٣) نقص في «ق».

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٤١٣، وانظر: المغني ص ١٢٩ وص ٦٩١، وشرح شواهد ص ١٣٠، ٢٢٥، والهمع ج٢ ص ٩ والدرر ج٢ ص ٧، والأشتوني ج٢ ص ٧٤ وديوانه ج٢ ص ٧٤، وقال السيوطي في الهمع: «... وأجاز الكسائي رفع المستقبل إذا كان غير مسبب عما قبل، نحو سرت حتى تطلع الشمس، ونصب الحال إذا كان مسببا عما قبل، وجوزه في قول حسان: يغشون حتى... البيت. وقال الشنيري: «والسواد هنا: الشخص أي إذا رفع لهم شخص علموا أنه طالب معروف، ولم يسألوا عنه».

والآخر: أن تكون (حتى)^(١) عاطفة، ويكون «زيد» منصوبا بضربت الأول،
والتقدير: ضربتُ القومَ حتى زيدا، ثم ذكرت «ضربتُ» توكيدا للفعل الأول،
ويجوز في زيد الجرُّ على الغاية، ويكون (ضربت)^(١) توكيدا أيضا.

وإنْ شَغَلَتْ «ضربتُ» بالهاء فقلت: ضربت القوم حتى زيدا ضربته، جاز
فيه ثلاثة أوجه:-

الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ.

فالرفع بالابتداء، تقول: ضربت القوم حتى زيدَ ضربته،
والنصب بإضمارِ فعل يفسره «ضربته» تقديره: حتى ضَرَبْتُ زيدا ضَرَبْتَهُ.
والجرُّ على الغاية، ويكون «ضَرَبْتَهُ» توكيدا للفعل (الأول)^(٢) كما قال
(الشاعر)^(٣):

أَلْقَى الصَّحِيفَةَ كَيْ يُخَفِّفَ رَحْلَهُ وَالزَّادَ حَتَّى نَعْلُهُ أَلْقَاهَا^(٤)
ففي نَعْلِهِ الْأَوْجَةُ الثَّلَاثَةُ (التي)^(٥) ذكرنا^(٦)، وتقول: سرت^(٧) حتى يدخلها

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) نسب هذا البيت إلى أبي مَرْوَانَ النحوي، وإلى مَرْوَانَ النحوي، وإلى المتلمس، وهو من شواهد سيبويه جـ ٥٠، وانظر: الجمل جـ ٨١، وابن يعيش جـ ٨ ص ١٩ والخزانة جـ ١ ص ٤٤٥ وجـ ١٤٠ ص ١٤٠، والمغني ص ١٢٤، ١٢٧، ١٣٠، وشرح شواهد جـ ١٢٧، والعتبي جـ ١٣٤، وَبُغْيَةُ الْوُعَاة ص ٢٩٠، والهمع جـ ٢ ص ٢٤، والدرر جـ ٢ ص ١٦، ١٨٨، والتصريح جـ ٢ ص ١٤١ والأشعوني جـ ٢ ص ٢٨٠، جـ ٢ ص ١٦٨، وحاشية يس جـ ١ ص ٢٠٢، ومعجم الأدباء جـ ١٩ ص ١٤٦ ومعجم شواهد العربية ص ٤١٦.

(٥) نقص في «ر».

(٦) هنا كلام زائد في «ر» قبل قوله: وتقول سرت. الخ، وقد مر قبل ذلك في ص ٤٢١ وهو: «وكذلك سرت حتى يؤذن المؤذن أي إلى أن يؤذن المؤذن على الغاية، أي دام سيري إلى الأذان، وليس سيرك سبب الأذان كما لم يكن سببا لطلوع الشمس».

(٧) في الأصل: سَرَيْتُ.....

زيد (فتنصب)^(١) إذا لم يَكُنْ سِرُّكَ سبباً لدخول زيد، كما قلنا في طلوع الشمس وكذلك تقول: سِرْتُ حَتَّى أَسْمَعَ الْأَذَانَ، بِالنَّصْبِ؛ لِأَنَّ السِّرَ لَيْسَ بِمُوجِبٍ لِلأَذَانِ، وَإِنَّمَا كَانَ الْأَذَانُ غَايَةَ السَّيْرِ.

ولو قُلْتُ: سِرْتُ حَتَّى يَدْخُلَهَا غَلَامِي، جاز الرفع إذا كان (دخول)^(٢) الغلام يُؤَدِّيهِ سِرُّكَ، وتقول: قَلَّمَا^(٣) سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا وَأَدْخُلَهَا بِالرَّفْعِ والنَّصْبِ.

فالرفع على أَنَّكَ (أردت)^(١) (سِرْتُ)^(٤) سِيراً قليلاً (مؤدياً)^(٥)، كَأَنَّكَ قُلْتَ: سِرْتُ قَلِيلاً حَتَّى أَدْخُلَهَا، فِهَذَا الْقَلِيلُ كَانَ سَبَبَ دُخُولِكَ (و)^(٦) مُؤَدِّياً إِلَيْهِ. والنصب على أَن يكون «قَلَّمَا»^(٧) في معنى الْجَحْدِ كَأَنَّكَ قُلْتَ: مَا سِرْتُ حَتَّى أَدْخُلَهَا، فَالنَّفْيُ (السير)^(٨) لَا يُوجِبُ الدُّخُولَ، فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) قلما أصله قبل دخول «ما» عليه «قل» وهو فعل ماضٍ، فلما أدخلت عليه «ما» كفته عن اقتضائه الفاعل، وألحقته بالحروف، وهياته للدخول على الفعل كما تهى «ما» «رب» للدخول على الفعل، انظر: ابن يعيش ج ٨ ص ١٣٢.

(٤) نقص في الأصل. و «ق» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) زيادة في «ر» .

(٧) في الأصل: قل.

(٨) نقص في «ر» و «ق» .

بَابُ النُّونَيْنِ ^(١) الثَّقِيلَةِ وَالْخَفِيفَةِ

اعلم أن النونين ^(١) الثَّقِيلَةَ وَالْخَفِيفَةَ معناهما جميعاً التأكيد، ولا يدخلان إلا على الفعل المستقبل في غير الواجب، وَيُطْلَانِ إِغْرَابَ مَا يَدْخُلَانِ عَلَيْهِ، وَذَلِكَ فِي جَوَابِ الْقِسْمِ إِذَا كَانَ فِي أَوَّلِهِ اللَّامُ مَعَ ^(٢) الْفِعْلِ الْمَضَارِعِ. وَفِي الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ وَالْمَجَازَةِ، وَالِاسْتِفْهَامِ، وَأَمَّا فِعْلُ الْوَاحِدِ الْمَذْكُورِ: فَيَبْنَى مَا قَبْلَ النُّونِ مِنْهُ عَلَى الْفَتْحِ، تَقُولُ فِي الْقِسْمِ: وَاللَّهُ لَتَقُومَنَّ وَلَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ﴾ ^(٣)، وَفِي الْأَمْرِ: اضْرِبَنَّ زَيْدًا وَاضْرِبَنَّ، (و) ^(٤) أَنْشَدَ سَيَبَوِيهِ ^(٥):
اسْتَقْدِرَ اللَّهُ خَيْرًا وَارْضَيْنَ بِهِ فَيَبْنَى الْعُسْرُ إِذَا دَارَتْ مَيَاسِيرُ

وَفِي النَّهْيِ: لَا تَضْرِبَنَّ زَيْدًا وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَلَا تَقُولَنَّ لشيءٍ إِنِّي فَاعِلٌ ذَلِكَ غَدًا إِلَّا أَن﴾ ^(٦) يَشَاءَ اللَّهُ، وَفِي الْمَجَازَةِ: إِنَّمَا تَأْتِيَنَّ أَكْرَمُكَ وَقَالَ اللَّهُ

(١) فِي «ق»: النُّونِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَمَعَ....

(٣) الْآيَةُ ١٥ مِنْ سُورَةِ الْعَلَقِ.

(٤) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٥) انْظُرْ: الْكِتَابُ ج ٢ ص ١٥٨.

وَنُسِبَ هَذَا الْبَيْتُ إِلَى عُثْمَانَ بْنِ لُبَيْدٍ الْعُدْرِيِّ، وَإِلَى عُثْمَانَ بْنِ لُبَيْدٍ، وَإِلَى رَجُلٍ مِنْ بَنِي عُدْرَةَ يُقَالُ لَهُ: حُرَيْثُ بْنُ حَبْلَةَ.

انْظُرْ: الْخِلَافُ فِي نُسْبَتِهِ فِي شَرْحِ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ لِلْسُّيُوطِيِّ ص ٨٦ - ٨٧. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ السِّرَافِيِّ فِي شَرْحِهِ ج ٤ ص ٨٦٥، وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمَعْمَرِينَ ص ٤٠، وَأَمَّالِي ابْنِ الشَّجَرِيِّ ج ٢ ص ٢٠٧، ٢٠٩، وَالْمَغْنِيِّ ص ٨٣ وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الْمَغْنِيِّ ص ٨٦، وَالشُّذُورُ ص ١٢٦، وَاللَّسَانُ (دَهْر) وَقَالَ الشَّنْفَرِيُّ: «الشَّاهِدُ فِي قَوْلِهِ: اَرْضَيْنِ، وَسَلَامَةُ الْبَيَاءِ لَانْفِتَاحِهَا وَسُكُونُ أَوَّلِ النُّونِ الثَّقِيلَةِ بَعْدَهَا، وَمَعْنَى اسْتَقْدَرَ اللَّهُ: سَلَهُ أَنْ يَقْدَرَ لَكَ الْخَيْرُ».

(٦) الْآيَتَانِ ٢٢، ٢٤ مِنْ سُورَةِ الْكَهْفِ.

[١ / ٦١] عز وجل: ﴿وَأَمَّا^(١) تُعْرِضَنَّ عَنْهُمْ ابْتِغَاءَ رَحْمَةٍ مِنْ رَبِّكَ﴾ و (تقول^(٢)) في الاستفهام: هل تَضْرِبَنَّ زَيْدًا؟ وَأَمَّا فعلُ الواحدة المؤنثة: فَيُضَيُّ^(٣) ما قبل النون منه على الكسر^(٤) كقولك: اضْرِبَنَّ زَيْدًا، ولا تَضْرِبَنَّ عَمْرًا، قال الله عز وجل: ﴿فَأَمَّا تَرِينَ مِنْ الْبَشَرِ^(٥) أَحَدًا﴾، وتقول في فعل الاثنين: اضْرِبَانِ زَيْدًا، ولا تَشْتِمَانِ عَمْرًا، قال الله عز وجل: ﴿ولا تتبعان﴾^(٦).

وَأَمَّا فعلُ جماعة المذكرين: فَإِنَّكَ تَحْذِفُ الْوَاوَ منه؛ لِسُكُونِهَا وسكون النون إذا كان ما قبل الواو مضمومًا؛ فتقول للجماعة: لا تَضْرِبَنَّ، والله لتذهبنَّ.

فإن كان ما قبل الواو مفتوحًا لم تَحْذِفْهَا وحَرَكْتَهَا؛ لالتقاء الساكنين كقولك: اخْشَوْنَ زَيْدًا، وكذلك الياء في المؤنث في قولك: اخْشَيْنِ زَيْدًا، ومثله ﴿فَأَمَّا تَرِينَ﴾^(٥).

وَأَمَّا فعلُ جماعة النساء: فَإِنَّكَ تُدْخِلُ بَيْنَ النونات أَلِفًا، كراهية اجتماع النونات. فتقول: اضْرِبْنَانِ زَيْدًا، ولا تَشْتِمْنَانِ عَمْرًا، وكان الأصل: اضْرِبْنِ (زيدا)^(٧) ولا تَشْتِمْنِ عَمْرًا، فَلَمَّا زِيدَتِ النونُ الشديدة اجتمعت ثلاثُ نوناتٍ، فَأُدْخِلَتِ الْأَلِفُ لِيَخِفَ اللَّفْظُ (بِهَا)^(٨) لتباعدها بالفصل بينها.

وإنما فَتِحَ ما قَبْلَ النونِ من فعلِ المذكر؛ لِأَنَّ النونَ ساكنةٌ، وَآخِرُ

(١) الآية ٢٨ من سورة الإسراء.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) في الأصل: فيبني على الكسر ما قبل النون.

(٤) المراد كثر ما قبل ياء المخاطبة المحذوفة.

(٥) الآية ٢٦ من سورة مريم.

(٦) الآية ٨٩ من سورة يونس، والآية في «ر» تامة الى نهايتها.

(٧) نقص في «ق».

(٨) زيادة في «ر».

الفعل ساكنٌ في هذه الأشياء، مجزوماً كان أو غير مجزوم، فلم يكن بدءاً من الحركة؛ لالتقاء الساكنين، وكان الفتح أولى؛ لأنهم لو صَمَّوا لالتبسَ (فعل)^(١) الواحد بفعل الجماعة (إذا قلتَ لا تَضْرِبَنَّ^(٢) في الجماعة)، ولو كسرتَه لالتبسَ بفعل المؤنث إذا قلتَ: اضْرِبَنَّ.

وأما فعل المؤنثة، فالكسر فيه من أصل الكلمة؛ لأنَّ الأصلَ (فيه)^(٣) اضْرِبِي فالْبَاءُ مكسورةٌ، وبعدها الياءُ ساكنةٌ، فإذا دَخَلَتِ النون الساكنة التقى ساكنان، فتُحذفُ الياءُ وتَبْقَى الكسرةُ على حالها.

و (أما)^(٤) إذا كان ما قبل الواو مفتوحاً من فعل الجماعة حَرَّكَتِ الواو ولم تُحذفْ؛ لأنها تَحَرَّكَتْ إذا لَقِيَها ساكنٌ غيرُ النون، ولا تُحذفُ كقولك: اخشَوْا الرَّجُلَ، فَلَمَّا لم تُحذفْ مع غيرِ النون كذلك لم تُحذفْ مع النون؛ لأنَّ حَكْمَهُمَا في أنَّهُمَا ساكنان واحد، ولم تُحذفْ مع غيرِ النون إذا كان ما قبلها مفتوحاً لئلاَّ يلتبسَ فعل الجماعة بفعل الواحد في قولك: اخشَ الرَّجُلَ. فأما إذا كان ما قبل الواو مضموماً فجاز حذفها؛ لأنَّ الضمة تدلُّ عليها، والفتحة لا تدلُّ عليها.

وكذلك الياءُ في فعل المؤنث إذا كان ما قبلها مفتوحاً حَرَّكَتْ ولم تُحذفْ كقولك: اخشِي الرَّجُلَ، ولا تَخْشِي القومَ؛ للعلة التي ذكرنا.

وأما الفعلُ المرفوعُ فيفتح آخره أيضاً إذا دَخَلَتْهُ النون؛ لئلاَّ يلتبسَ فعلُ الواحد بفعل الجماعة كقولك: هَلْ تَضْرِبَنَّ زيدا؟ وهل تَقُومَنَّ؟ وليضْرِبَنَّ (وليَقُومَنَّ)^(٥) فحذفوا الضمة، وردُّوا الفعلَ إلى أصله في البناء، ثم فتحوه؛ لالتقاء الساكنين.

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ر».

قال الأعشى:

فَهَلْ يَمْنَعُنِي ارْتِيَادِي الْبَلَا
دَ مِنْ حَذَرِ الْمَوْتِ أَنْ يَأْتِيَنِي^(١)
وَأَمَّا فَعَلَ جَمَاعَةُ الْمَذْكُرِينَ فَإِنَّمَا حُذِفَ مِنْهُ نُونُ الْإِعْرَابِ لِشَيْئَيْنِ:
أَحَدُهُمَا: أَنََّّهُمْ لَمَّا أَبْطَلُوا الْإِعْرَابَ فِي فَعَلَ الْوَاحِدِ أَجْزَوْا فَعَلَ الْجَمَاعَةِ مُجَرَّاهُ.

[٦١ / ب] والثاني: كراهية اجتماع النونات، وهم يكرهون اجتماع / نونين في كلمة
فيحذفون أحدها، فكيف إذا اجتمعت ثلاث نونات؟، قرأ أهل المدينة ﴿فِيمَ
تُبَشِّرُونَ﴾^(٢) و «أَتَحَاجُّونِي»^(٣) و (إِنَّمَا)^(٤) الأصل: «تُبَشِّرُونِي» و «أَتَحَاجُّونِي»
فاستثقلوا التضعيف، وقال عمرو بن مَعْدِي كَرَب:

تَرَاهُ كَالثَّغَامِ يَعْلَلُ مِسْكًَ
يَسُوءُ الْفَالِيَّاتِ إِذَا فَلَّيْنِي^(٥)

(١) وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص ١٥١، ١٩٢، وانظر: شرح السيرافي ج٤ ص ٨٣٨، والمحاسب ج٤ ص ٣٤٩،
وابن يعيش ج١ ص ٤٠، ٨٦، والعيني ج٤ ص ٣٢٤ والهمع ج٢ ص ٧٨ والدرر ج٢ ص ٩٦ والأشموني ج٣ ص ٣١٧ ومعجم
شواهد العربية ج٢ ص ٣٧٩ وديوانه ص ٢٢. الارتياح الجي والذهاب، والشاهد فيه تأكيد «يمنعني» بالنون الثقيلة بعد
الاستفهام لأنه غير واجب كالأمر، فيؤكد كما يؤكد الأمر.

(٢) الآية ٥٤ من سورة الحجر، وفي سيبويه ج٢ ص ١٥٤: «بلغنا أن بعض القراء قرأ: «أَتَحَاجُّونِي»، وكان يقرأ:
«فِيمَ تَبَشِّرُونَ» وهي قراءة أهل المدينة لأنهم استثقلوا التضعيف، وهي قراءة نافع وقد كثر النون مخففة، انظر: السبعة
ص ٣٦٧، وقرأ ابن كثير بكسر النون مشددة، والباقون بفتحها مخففة، وانظر أيضاً: التيسير ص ١٣٦، وإبراز المعاني
ص ٣٧٢ والنشر ج٢ ص ٣٠٢، والبحر المحيط ج٥ ص ٤٥٨ - ٤٥٩ والإتحاف ص ٢٣١، وروى الزجاج أن المازني وغيره رَدَّ
قراءة نافع. انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ١٩٧.

(٣) الآية ٨٠ من سورة الأنعام. وكسر النون مخففة في «أَتَحَاجُّونِي» قراءة نافع وأبي جعفر، ورويت عن ابن
عامر بخلاف عن هشام عنه، وقرأ الباقر بتشديد النون انظر: السبعة ص ٢٦١، والتيسير ص ١٠٤، وإبراز المعاني
ص ٣٠٧ - ٣٠٨، والبحر المحيط ج٤ ص ١٦٩، والنشر ج٢ ص ٢٥٩ - ٢٦٠، والإتحاف ص ٢٥٢، ومعاني القرآن وإعرابه
للزجاج ج١ ص ١٩٧.

(٤) نقص في «ق».

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص ١٥٤، وانظر: شرح السيرافي ج٤ ص ٨٤٥، وابن يعيش ج٣ ص ٩١، والخزانة
ج٢ ص ٤٤٥، والبحر المحيط ج٥ ص ٤٥٨، واللغني ص ٦٢١ والعيني ج١ ص ٣٧٩، والهمع ج١ ص ٦٥، والدرر ج١ ص ٤٢،
واللسان (فلا) وشرح الحماسة للرزوقي ص ٢٩٤، ومعجم شواهد العربية ص ٤٠٤، هذا ومذهب سيبويه حذف نون =

يريد (إذا) ^(١) فَلْيَتَنِي.

واعلم أنَّ النون الخفيفة لا تدخل على فعل الاثنين، ولا على فعل جماعة النساء، فأمَّا فعل الاثنين: فلو دخلت الخفيفة عليه لَوَجِبَ حذف الألف لالتقاء الساكنين ولو حُذِفَ (الألف لالتقاء ^(٢) الساكنين) لالتبس بفعل الواحد.

ولم يجب مثل ذلك مع المشددة: لأنَّ حُرُوفَ المد واللين تقع بعدها الحروف المشددة مثل «ذَابَّة»، و «شَابَّة» و «تُمُودُ الثَّوب» في تَفُوعِلَ من المد.

وأمَّا فعل جماعة الإناث: فلا تدخله النون الخفيفة؛ لأنَّا لو أدخلناها فيه، لوجب أن ندخل بين النونين ألفاً، كما أدخلناها في: اضْرِبْنَ (زَيْدًا) ^(٣)، ولو فعلنا ذلك لصار لفظ ^(٤) «اضْرِبْنَ» بنون ساكنة (بعد ألف ^(٦) ساكنة) فيصير بمنزلة فعل الاثنين، وقد بينا فساد دخولها على فعل الاثنين، فما أدَّى إلى ذلك المثال كان بمنزلة، فلا يجوز ذلك، هذا مذهب سيبويه ^(٧) (والخليل) ^(٨).

= النسوة؛ لأن نون الوقاية تأتي بها لصون الفعل، وقيل: المحذوف نون الوقاية لأن نون النسوة ضمير، وانظر المغني حيث نقل ابن هشام الإجماع على أن المحذوف نون الوقاية والثغمام: بُتُّ له نُورٌ أبيض يشبه به الشيب، ويُقَل: من العلل وهو الشرب الثاني فكأنه يترك فيه المسك مرة بعد مرة، ويسوء الفاليات: يحزن، والفاليات جمع فالية.

(١) زيادة في «ر».

(٢) زيادة في «ق».

(٣) زيادة من «ر».

(٤) في «ر» و «ق»: لصار اللفظ.

(٥) في «ر» و «ق»: اضْرِبْنَ.

(٦) نقص في «ق».

(٧) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٨) نقص في الأصل.

وأما يونس^(١) فَيَجِيزُ أَنْ يُدْخَلَ النونَ الخفيفة في فعل الاثنين وجماعة النساء فيقول: اضربان^(٢) زيداً^(٣)، وأكرمان^(٣) عمراً، قال^(٣) سيبويه: وهذا لم تقله العرب، وليس له نظير في كلامها، لا يقع بعد الألف ساكن إلا أنْ يُدْغَم كما ذكرنا ويَنبَأ.

واعلم أن النونَ الخفيفة والثقيلة في الأفعال على ضربين: أحدهما: لازم فيه أحد النونين لا بد منه، والآخر ليس بـ لازم فيه. فأما اللازم: فجواب القسم إذا كان باللام في الفعل المضارع لا بد من النون معها للفرق بين اللام التي (تقع)^(٤) للقسم و (بين اللام)^(٤) التي (تقع)^(٤) في خبر «إن» كقولك: إن زيداً لَيَقُومَ، (وتالله)^(٥) ليقومن زيد (ووالله لَيَقُومَنَّ زيداً)^(٦).

وأما ما ليس بـ لازم: فما ذكرنا بعد جواب القسم من الأمر، والنهي والاستفهام، وغير ذلك مما ليس بواجب، أنت مَخِيرٌ بين إثباتها وتركها إلا «إمّا» في المجازاة، فإن استعمال النون معها^(٧) أكثر من حذفها، فتقول: اضرب زيداً، ولا تشتم عمراً، وهل تقوم؟ وإن شئت قلت: اضربن زيداً، ولا تشتمن عمراً، وهل تقومن؟.

(١) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٢) في «ر» و «ق»: اضربان زيد واكرمان عمراً.

(٣) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٥٧: وأما يونس وناس من النوحين فيقولون: اضربان زيداً، واضربان

زيداً....».

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ق».

(٧) في «ر» بعدها، وفي ابن يعيش ج ٩ ص ٤١: «وقد اختلفوا في النون مع «إمّا» هذه، هل تقع لازمة، أو لا؟ فذهب المبرد إلى أنها لازمة ولا تحذف إلا في الشعر تشبيهاً بالأمر، والنهي. وذهب أبو علي وجماعة من المتقدمين إلى أنها لا تلزم».

وَأَمَّا دُخُولُ النُّونِ فِي الْأَخْبَارِ الْوَاجِبَةِ فَلَا يَكُونُ إِلَّا فِي ضَرُورَةِ الشَّعْرِ، كَمَا
قَالَ جَزِيئَةُ الْأَبْرَشِ:

رَبِّمَا أَوْفَيْتُ فِي عِلْمٍ تَرْفَعُنْ ثَوْبِي شَمَالَاتٍ^(١)
وَقَدْ أَدَخَلُوا النُّونَ فِي الْفِعْلِ الْمَجْزُومِ (بَلَمْ)^(٢) تَشْبِيهَا بِالنَّهْيِ وَالْجَزَاءِ.
قَالَ الرَّاجِزُ^(٣):

يَحْسَبُهُ الْجَاهِلُ مَا لَمْ يَعْلَمْ شَيْخًا عَلَى كُرْسِيِّهِ مُعَمًّا
وَمِنْ أَمْثَالِ الْعَرَبِ:
وَمِنْ عِضَّةٍ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرَهَا^(٤) فَأَدَخَلُوا النُّونَ فِي «يَنْبُتَنَّ»^(٥) وَهُوَ وَاجِبٌ؛ لِأَنَّ

(١) انظر ص ١٩٠ (باب الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار).

(٢) نقص في الأصل .

(٣) اختلف في اسمه فقيل: هو ابن حبابة اللص، وقيل: أبو حيان الفقفي، وقيل: عبد بني عيس، وقيل العجاج، وقيل مساور العبيسي، ونقل البغدادي عن السيرافي نسبته إلى الديري، وكذا نسبته السيرافي في شرحه ج٢ ص ٨٤٠. والبيت من شواهد سيبويه ج٢ ص ١٥٢، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٣، وأما ابن الشجري ج١ ص ٢٨٤، والإنصاف ص ٦٥٣، وابن عيمش ج٢ ص ٤٢، والمقرب ج٢ ص ٧٤ والخزانة ج٢ ص ٥٦٩، والعيني ج٢ ص ٢٢٩، والتصريح ج٢ ص ٢٠٥، والهمع ج٢ ص ٧٨، والدرر ج٢ ص ٩٨، والأشعوني ج٢ ص ٣١٩، والضرائر ص ١٠١، واللسان (روى).
يصف وطب لبن قد علته رغوة اللبن، وتكورت فوقه فأشبهت العامة بدليل ما قبله وهو:

وَقَدْ حُلِبْنَ حَيْثُ كَانَتْ قُبَا مَثْنَى الْوُطَابِ وَالْوُطَابُ الزَّمْعُ

وقما يكسى ثمالا قشما

وقد شرح هذا الرجز الأعلام شرحا آخر خطاه فيه البغدادي في الخزانة ج٢ ص ٥٧١.

(٤) هذا شطر بيت من الطويل لا يُعْلَمُ قائله، وشطره الأول هو:

إِذَا مَاتَ مِنْهُمْ سَيِّدٌ سَرَقَ إِبْنُهُ

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص ١٥٣، وانظر: ابن عيمش ج٢ ص ٧٠ وج٢ ص ٥٥، ٤٢، والمقرب ج٢ ص ٤٧، والمغني ص ٣٤٠، وشرح شواهد ص ٢٥٨، والخزانة ج٢ ص ٨٢، وج٢ ص ٤٨٩، ٥٦٦. وقد ذكر البغدادي في الخزانة ج٢ ص ٨٢ أن هناك مصراعا آخر لهذا البيت لم يذكره شراح سيبويه وهو بتمامه هكذا:

وَمِنْ عِضَّةٍ مَسَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرَهَا قَدِيمًا وَيَقْطَطُ الزَّنَادُ مِنَ الزَّنَادِ

وانظر أيضا: اللسان (شكر) و (عضه)، وشروح سقط الزند ص ١٥١١، والمعنى أن الابن يشبه أباه.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

الأمثال يُحْتَمَلُ فيها ما لا يُحْتَمَلُ في غيرها من الحذف والزيادة، و «العِصَّةُ» شجرة لها شوك، والجمع عِصَاةٌ، و «الشَّكِيرُ»، أَوَّلُ ما يظهر من النبات، ومن / الشَّعْر وهو صِغَارُهُ.

وتقول في الأمر من «رَدَّ»: رُدَّنَّ (بالنون)^(١)، (وفي التثنية^(٢) رُدَّان) وفي الجميع: رُدَّنَّ، وفي المؤنث: رُدَّنَّ، وإنْ شئتَ كسرتَ الرَاءَ لِلإِتْبَاعِ، والأصل رُدِّي، وفي جمع المؤنث: ارْدُدْنَ.

وفي الأمر من «قام» بالنون: قُومَنَّ، فترد الواو لتحرك الميم وفي التثنية: قُومانَّ، وفي الجمع: قُومَنَّ، والأصل قُومُوا فحذفت الواو؛ لالتقاء الساكنين على قياس «أَضْرِبَنَّ»، وفي المؤنث: قُومَنَّ، والأصل: قُومي و (في)^(٣) جمع المؤنث: قُمْنَانَّ، تَحْذِفُ الواو؛ لسكونها وسكون الميم.

وتقول في الأمر من «رَجَا»: ارْجُونَنَّ، فترد الواو، وتفتحها؛ لالتقاء الساكنين، ولا تحذفها؛ لأنها حرف إعراب، لها أصل في الحركة، وهذه الفتحة فيها بمنزلة فتحة النصب إذا قلت: أريد أن تَرْجُو، ولن تَرْجُو، وفي التثنية: ارْجُونَنَّ، وفي الجمع: ارْجُنَّ فتَحْذِفُ الواو؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنها كالواو التي في اضرِبَنَّ^(٤)، وفي المؤنث: ارْجِنَّ، فتحذف الياء؛ لأنها علامة ليس لها أصل في الحركة، وفي جماعة المؤنث: ارْجُونَنَّ، فعلى هذا قياس هذا الباب.

فصل: واعلم أنَّ النون الخفيفة إذا وقفتَ عليها جعلتها ألفا وتقفُ عليها؛ لأنها بمنزلة التنوين في الاسم المنصوب و (ما)^(٥) قبلها مفتوح، كما أنَّ ما قبل

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في الأصل و «ر».

(٣) في الأصل: التي في اضرَبُوا.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

التنوين مفتوح، فتقول: يا زيدَ اضرباً، ويا عمرو قوماً، أردت: اضربن وقومن، قال الأعشى^(١):

فَيَاكَ وَالْأَنْصَابَ لَا تَقْرَبَنَّهَا وَلَا تَعْبُدِ الشَّيْطَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
أراد: فاعبدن، وقال الجعدي^(٢):

فَمَنْ يَكُ لَمْ يَثَارْ بِأَعْرَاضِ قَوْمِهِ فَإِنِّي وَرَبِّ الرَّاقِصَاتِ لَأَثَارَا
أراد: لأثارتن بالنون الخفيفة، وقالت ليلي الأخيالية^(٣):

تَسَاوِرُ سَوَاراً إِلَى الْمَجْدِ وَالْعَلَا وَفِي ذِمَّتِي لَنْ فَعَلْتَ لَيْفَعَلَا^(٤)
أراد: ليفعلن.

وَإِذَا لَقِيتُ هَذِهِ النُّونَ سَاكِناً مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى حَذَفْتُهَا (وَلَمْ تَقْلِبْهَا)^(٥) أَلْفَا
وَتَتَرَكُ مَا قَبْلَهَا عَلَى مَا كَانَ مَفْتُوحَا كَقَوْلِكَ: اضْرِبَ الرَّجُلُ، أَكْرِمَ ابْنَكَ، قَالَ
الشاعر: ، (هو الأضبط)^(٥) بن قريع

(١) انظر: ديوانه ص ١٠٣، وروايته:

وَذَا النِّصْبِ الْمَنْصُوبِ لَا تَنْسَكُنْهُ وَلَا تَعْبُدِ الْأَوْثَانَ وَاللَّهَ فَاعْبُدَا
والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٤٩، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٣٨٤ وج ٢ ص ٢٦٨ والإنصاف ص ٦٥٧، وابن يعيش ج ٩ ص ٣٩، ٨٨، وج ١٠ ص ٢٠، والمغني ص ٣٧٢ وشرح شواهد ص ٢٦٨، والعيني ج ٤ ص ٣٤٠، والهمع ج ٢ ص ٧٨، والذرر ج ٢ ص ٩٥، والتصريح ج ٢ ص ٢٠٨ والأشعوني ج ٣ ص ٣٢٩ قال الأعم: «يقول هذا حين عزم على الإسلام ومدح النبي ﷺ، ثم غلب عليه الشقاء فمات كافراً».
(٢) هو النابغة الجعدي. انظر: ديوانه ص ٧٦.

والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٥١، وانظر: شرح السيرافي ج ٤ ص ٨٣٦، وابن يعيش ج ٩ ص ٣٩، والعيني ج ٤ ص ٣٣٦، والأشعوني ج ٣ ص ٣٢٩، وقال الشنترى: «... يقول: من لم ينتصر لأعراض قومه بالهجاء فقد انتصرت لأعراض قومي، وأراد بالراقصات: الإبل لأنها ترقص في مشيها، وإنما أراد سيرها في الحج فذكرها تعظيماً لها في تلك الحال».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٥١، وانظر: للمقتضب ج ٣ ص ١١، وشرح السيرافي ج ٤ ص ٨٣٧، والاقتضاب ص ٣٩٧، والعيني ج ١ ص ٥٦٩، وورد عرضاً في الخزانة ج ٣ ص ٣٣ وديوانها ص ١٠١. تساور: تَوَاتَبَ وتَغَالَبَ، والسَّوَار: الطُّلَاب لمعالي الأمور المتجه بنفسه إليها، وهي تريد بقولها سواراً: زوجها سَوَارَ بْنَ أَوْفَى الْقَشِيرِي.

(٤) نقص في «ر».

(٥) نقص في الأصل و «ق».

ولا تُهينَ الفقيرَ علَّـك أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قدَّ^(١) رفعه
أراد: لا تُهيننَّ، فَحَذَفَ (النون)^(٢)؛ لالتقاء الساكنين.
وأما قولُ ابنِ^(٣) أذينة:

أضربَ عنك الهمومَ طارقها ضربَكَ بالسَّوطِ قوْنَسَ الفرسِ
فإنه أراد النون الخفيفة وحذفها ضرورة تشبيها بحذفها لالتقاء الساكنين،
وهذا شاذ.

فأما إذا كان ما قبل النون مضموماً أو مكسوراً، فذهبُ سيبويه^(٤) أن

(١) وهو من شواهد ابن الشجري في الأمالي ج١ ص ٣٨٥، وانظر: أمالي القاضي ج١ ص ١٠٨، والبيان والتبيين ج٣ ص ٢٤١، والإنصاف ص ٢٢١، وحجاسة ابن الشجري ص ١٣٧، وابن يعيش ج٩ ص ٤٢، ٤٤، والمقرب ج٢ ص ١٨، والخزانة ج٤ ص ٥٨٨، وشرح شواهد الشافعية ص ١٦٠، والمغني ص ١٥٥، ٦٤٢، وشرح شواهد ج ١٥٥، والغني ج٤ ص ٣٣٤، والتصريح ج٢ ص ٢٠٨، والهمع ج١ ص ١٣٤، والدرر ج١ ص ١١١، والأشعوني ج٢ ص ٣٢٧، والضرائر ص ٩٩، واللسان (قنس) والأغاني ج١ ص ١٨٩. وقد قال السيوطي في شرح شواهد المغني نقلاً من الحجاسة البصرية إن الأضبط من شعراء الدولة الأموية، وليس كذلك فالأضبط جاهلي قديم وانظر: الشعر والشعراء ص ٣٤٣.
(٢) نقص في الأصل.
(٣) لم أقف على من نسب إلى ابن أذينة سوى الصميري، وفي المؤلف والمختلف ص ٦٩ - ٧٠ اثنان يسميان ابن أذينة وهما: عروة بن أذينة بن الحارث بن مالك وليس البيت في ديوانه المطبوع.
والثاني: عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة عبد القيس، قال عنه الأمدى: «كان الحجاج ولاء قضاء البصرة، قال أبو اليقظان: وكان شاعراً، ولم ينشد له شيئاً ولا وجدت له في أشعار عبد القيس شعراً».

والبيت في نوادر أبي زيد ص ١٣، وفيه: «قال أبو حاتم: أنشدني الأخفش بيتاً مصنوعاً لطرفة: اضربَ عنك.. البيت. وانظر: الخصائص ج١ ص ١٢٦، والمختص ج٢ ص ٣٦٧، والإنصاف ص ٥٦٨. وابن يعيش ج٩ ص ٤٤، والمغني ص ٦٤٢، وشرح شواهد ج ٣١٥، والغني ج٤ ص ٢٣٧، والهمع ج٢ ص ٧٩، والدرر ج٢ ص ١٠٣، والأشعوني ج٢ ص ٣٢٩، والضرائر ص ١٠٠، واللسان (قنس) وفيه: «.. قال ابن بري: البيت لطرفة، ويقال: إنه مصنوع» وانظر: معجم شواهد العربية ص ٢٠٢ حيث قال صاحبه: وليس في ديوانه. والبيت في زيادات ديوان طرفة ضمن أبيات في ص ١٩٥ قال عنها محقق الديوان: وردت هذه الأبيات في نسخة «أ» ص ١٥٥ وقد جاءت الأبيات الثلاثة الأولى منها في «ج» ص ١٨٥، ويبدو أنها في ذم عمرو بن هند وأخيه قابوس «اضرب، قال الصبان:» ضمنه معنى اطرده فعداه بعن» والقونس: ما بين أذني الفرس، وقيل: عظم ناتئ بين أذنيه.

(٤) وهو أيضاً مذهب الخليل، وانظر: الكتاب ج٢ ص ١٥٥.

تُحذف النون في الوقف، ولا تُعوّض منها شيئاً كما كان ذلك مع التنوين في
الأسماء المرفوعة والمجرورة.

ويونس^(١) يُعوّض في المضموم واواً، وفي المكسور ياءً، تقول: اخشَوْوا
واخشِي / على مذهب من يقول: زَيْدُو، وزَيْدِي، في الوقف على المجرور [٦٢ / ب]
والمرفوع، وستقف على هذا في بابه إن شاء الله تعالى.

(١) انظر المصدر السابق.

بَابُ أَلْفِي الْوَصْلِ وَالْقَطْعِ

أَمَّا أَلْفُ الْوَصْلِ: فَبَابُ دَخُولِهَا عَلَى الْأَفْعَالِ، وَهِيَ فِي أَوَّلِ كُلِّ فِعْلٍ مَاضٍ عَلَى أَكْثَرِ مِنْ أَرْبَعَةِ أَحْرَافٍ، وَفِي الْأَمْرِ مِنَ (الْفِعْلِ)^(١) الثَّلَاثِي إِذَا كَانَ أَوَّلَهُ سَاكِنًا.

فَأَمَّا الْأَفْعَالُ (الْمَاضِيَّةُ)^(٢) الَّتِي تَكُونُ فِي أَوَّلِهَا أَلْفُ الْوَصْلِ فَتَسْعَةُ أُنْبِيَةِ، وَهِيَ: أَنْفَعَلْتُ نَحْوُ: أَنْطَلَقْتُ، وَأَفْتَعَلْتُ نَحْوُ: أَفْتَدَرْتُ^(٣)، وَأَفْعَلْتُ نَحْوُ: أَحْمَرَرْتُ، وَأَسْتَفَعَلْتُ نَحْوُ: اسْتَغْفَرْتُ، وَأَفْعَنْلْتُ نَحْوُ: احْرَنْجَمْتُ أَيِ تَقَبَضْتُ، وَأَفْعَالَلْتُ^(٤) نَحْوُ: احْمَارَرْتُ، وَأَفْعَوَعَلْتُ نَحْوُ: احْلَوْلَيْتُ، وَأَفْعَوَلْتُ نَحْوُ: اَعْلَوَطْتُ الْفَرَسَ إِذَا رَكَبْتَهُ عَرِيًّا، وَأَفْعَلَلْتُ بِتَشْدِيدِ اللَّامِ الْأُولَى نَحْوُ: اقْشَعَرَرْتُ.

وَالْأَلْفُ فِي هَذِهِ الْأُنْبِيَةِ أَلْفُ وَصْلٍ، وَكَذَلِكَ فِي مَصَادِرِهَا، فَلَا تُبْتَدَأُ هَذِهِ الْأَلْفُ إِلَّا بِالْكَسْرِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ ذَلِكَ؛ (لأنه)^(٥) عَلَى تَقْدِيرِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِأَنَّهَا لَا تَسْتَحِقُّ حَرَكَةً فِي الْأَصْلِ، وَالْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَهَا سَاكِنٌ، وَلَا يُجْمَعُ بَيْنَ سَاكِنِينَ، وَأَصْلُ حَرَكَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ الْكَسْرُ فَكَسِرَ لَذَلِكَ.

وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ هَذِهِ أَلْفُ وَصْلٍ، لِأَنَّهَا زِيدَتْ لِيَتَوَصَّلَ بِهَا إِلَى النُّطْقِ بِالسَّاكِنِ الَّذِي بَعْدَهَا، فَإِذَا ابْتَدِئَ بِهَا فَهِيَ ثَابِتَةٌ مَكْسُورَةٌ لِمَا يَبِينُ، وَإِذَا وَصَلَتْ

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) في «ر»: ابتدرت، وفي اللسان (بدر): «ويادر الشيء... وابتدره... عاجله».

(٤) في الأصل: وافعالنت.

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(الكلام) ^(١) سقطت؛ لاستغنائك عنها بحركة ما قبلها.

وأما الأمر من الفعل الثلاثي: فكل فعل (كان) ^(٢) على ثلاثة أحرف في الماضي إذا سكن ثانيه في المضارع، وأردت أن تأمر منه فإنك تحذف حرف المضارعة وتزيد ألف الوصل في موضعه، والابتداء بها على وجهين:

ما كان ثالث الفعل (المضارع) ^(٣) منه مكسورا أو مفتوحا كسرت ألفه في الأمر كقولك في «يضرب»: اضرب، وفي «يصنع»: اصنع، والعلة في كسرها ما قدمناه.

و (ما كان) ^(٤) ثانيه متحركا استغني عن ألف الوصل فيه كقولك في «يقوم»: قم وفي «يسير» سِرْ، وكذلك ما أشبه هذا.

وما كان ثالث الفعل المضارع منه مضموما ضُمَّتْ ألفه في الأمر مبتدئا، تقول في «يقتل» أقتل، وفي يخرج: أخرج، وإنما ضُمَّتْ (في) ^(٥) هذا للإتباع؛ لأنه أخف في اللفظ؛ لئلا يخرج من كسرة إلى ضمة، (وذلك) ^(٤) مستثقل قليل.

والأمر مما زاد على أربعة أحرف كالأمر من الثلاثي (لأن أصلها ثلاثة) ^(٤) أحرف (والباقى زوائد، كقولك في الأمر: استغفر الله، انطلق، اقتدر؛ لأنه من غفر، وطلق، وقدر، وسنقف على كنه الزيادة في موضعه إن شاء الله تعالى. وإذا لم تسم الفاعل في شيء مما ألفه ألف وصل ضُمَّتْ أوله إتباعا لضممة الثالث من الفعل، كقولك: استغفر، انطلق، اقتدر، أحرّجتم والعلة في ضمه كالعلة في: «أقتل» في الأمر.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ق».

(٥) زيادة في «ق».

وَأَمَّا أَلِفُ الْقَطْعِ: فمَوْضِعُهَا مِنَ الْأَفْعَالِ ثَلَاثَةُ أَشْيَاءَ:

أحدها: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَاضِي عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ أُولَاهَا الْهَمْزَةُ، وَهِيَ مَقْطُوعَةٌ كَقَوْلِكَ: أَكَلْتُ، وَأَخَذْتُ، وَأَبَى، وَهَذِهِ الَّتِي يَسْمِيهَا الْقِرَاءَةُ أَلِفَ أَصْلٍ، وَإِنَّمَا سَمَّوْهَا [٦٣ / ١] أَصْلًا /؛ لِأَنَّهَا مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ غَيْرُ زَائِدَةٍ فِيهَا.

والثاني: أَنْ يَكُونَ الْفِعْلُ الْمَاضِي عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ أُولَاهَا الْهَمْزَةُ فِيهِ مَقْطُوعَةٌ كَقَوْلِكَ: أَكْرَمْتُ، وَأَعْطَيْتُ، وَأَنْزَلْتُ، وَكَذَلِكَ مَصَادِرُهَا.

وهذه الألف زائدة؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ كَرَمْتُ، وَعَطَا، وَنَزَلْتُ، وَالْهَمْزَةُ زِيدَتْ لِلتَّعْدِيَةِ.

والثالث: أَنْ يَقَعَ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ إِذَا أَخْبَرَ الْمُتَكَلِّمُ عَنْ نَفْسِهِ، وَحَرَّكَتُهَا - إِذَا كَانَ الْفِعْلُ ثَلَاثِيًّا أَوْ أَكْثَرَ مِنَ الرَّبَاعِيِّ - الْفَتْحُ كَقَوْلِكَ: أَنَا أَضْرِبُ، وَأَكُلُ، وَأَسْتَغْفِرُ، وَأَقْتَدِرُ.

وإن كان الفعل رباعياً فحركاتها الضم للفرق بينها كقولك: أَنَا أَكْرِمُ، وَأَعْطِي، وَأُحْسِنُ، وَإِنَّمَا كَانَ الثَّلَاثِيُّ بِالْفَتْحِ أَوَّلِي؛ لِأَنَّ الْفَتْحَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ وَالثَّلَاثِيُّ أَكْثَرُ مِنَ الرَّبَاعِيِّ، فَجَبَّ أَنْ يَكُونَ الْأَخْفُ لِلْأَكْثَرِ، وَمَازَادَ عَلَى الرَّبَاعِيِّ فَيَجِبُ لَهُ الْفَتْحُ أَيْضًا؛ لِأَنَّ أَصْلَهُ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ ثُمَّ لَحِقَتْهُ الزِّيَادَةُ كَمَا بَيَّنَّا، فَجَبَّ لَهُ الْفَتْحُ عَلَى الْأَصْلِ.

فصل: وَقَدْ دَخَلَ أَلِفُ الْوَصْلِ فِي عَشْرَةِ أَسْمَاءَ لِأَغْيَرٍ، وَهِيَ:

ابن، وابنة^(١)، واثنتان، واثنتان، وامرأة، وامرؤ^(٢)، واسم^(٣)، واسْتِ وإيْمَنُ اللهُ فِي الْقِسْمِ، وَابْنُكُمْ بِمَعْنَى ابْنِ، قَالَ الْمُتَلَمِّسُ:

(١) فِي «ر»: وَهِيَ ابْنُ وَابْنَةٍ وَهُوَ مَحْذُوفٌ مِنْ بَنُو....

(٢) تَقْصُ فِي الْأَصْلِ.

فَهَلْ لِي أَمْ غَيْرُهَا إِنْ تَرَكْتُهَا^(١) أَبَى اللهَ إِلَّا أَنْ أَكُونَ لَهَا ابْنَمًا
وإنما دخلت ألف الوصل في هذه الأسماء تشبيها بدخولها على الفعل؛ لأن هذه
الأسماء تتضمن الإضافة كما يتضمن الفعل الفاعل، ولحقها الحذف في آخرها كما
يلحق الفعل إذا قلت: أَعْزَ، وَارْمِ، فَسَكَنْتُ أَوَائِلَهَا كما سَكَنَ أَوَّلُ الْفِعْلِ
وَأَدْخَلْتُ أَلْفَ الْوَصْلِ عَلَيْهَا لِيَكُنَ النُّطْقُ بِهَا، فَإِذَا تَحَرَّكَتْ أَوَائِلُهَا أَوْ اتَّصَلَتْ
بِكَلَامٍ قَبْلَهَا حُذِفَتِ الْأَلِفُ؛ اسْتِغْنَاءً عَنْهَا كَقَوْلِكَ الْمَرْءُ وَالْمَرْأَةُ، وَمَرَرْتَ بِأَيْنِكَ،
وَسَمِعْتَ أَسْمَكَ، وَهَذَا اسْمٌ (ك) ^(٢) قَالَ رُؤْبَةُ^(٣):

بِاسْمِ الَّذِي فِي كُلِّ سُورَةٍ سُمِّهُ

لَمَّا حَرَّكَ السَّيْنَ حَذَفَ أَلْفَ الْوَصْلِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(٤)، أَنَشَدَهُ سَيَّبُويهِ^(٥):

(١) في «ق»: «ق»؛ إِنْ ذَكَرْتُهَا.

والبَيْتُ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَبْدِ فِي الْمُقْتَضَبِ ج ٢ ص ٩٣، وَانْظُرْ: الْخَصَائِصُ ج ٢ ص ١٨٢ وَخِطَارَاتُ ابْنِ الشَّجَرِيِّ ص ٣٢
وَالْمَنْصَفُ ج ١ ص ٥٨ وَابْنُ يَعِيشَ ج ٩ ص ١٣٣، وَالْمِئْنَةُ ج ٤ ص ٥٦٨، وَالْأَشْمُوفِيُّ ج ٤ ص ٣٤١، وَالْأَصْمِيعِيَّاتُ ص ٢٤٥،
وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٣٣١، وَدِيَوَانُهُ ص ١٠.

(٢) تَقْصُ فِي «ر».

(٣) لَيْسَ فِي دِيَوَانِهِ لِلطَّبُوعِ. وَنَسَبَهُ أَبُو زَيْدٍ فِي النُّوَادِرِ لِرَجُلٍ مِنْ كَلْبٍ. وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ الْمَبْدِ فِي الْمُقْتَضَبِ
ج ١ ص ٢٢٩، وَانْظُرْ: نُوَادِرُ أَبِي زَيْدٍ ص ١٦٦ وَنَسَبَهُ إِلَى رَجُلٍ مِنْ كَلْبٍ، وَانْظُرْ أَيْضًا: نُوَادِرُ أَبِي مَسْحَلٍ الْأَعْرَابِيِّ ص ٩٥
وَالْمَنْصَفُ ج ١ ص ٦٠، وَالْإِنْصَافُ ص ١٦، وَأَسْرَارُ الْعَرَبِيَّةِ ص ٨، وَشَرْحُ شَوَاهِدِ الشَّافِيَّةِ ص ١٧٦، وَاللِّسَانُ (سَمُو) وَفِيهِ «قَالَ
ابْنُ بَرِيٍّ: وَأَنَشَدَ أَبُو زَيْدٍ لِرَجُلٍ مِنْ كَلْبٍ:

أَرْسَلَ فِيهَا بَازِلًا يَقْرُمُهُ وَهُوَ بِهَا يَنْحُو طَرِيقًا يَعْلَمُهُ

بِاسْمِ الَّذِي.....

وَانْظُرْ أَيْضًا: مَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ٥٣٦.

(٤) هُوَ نَصِيبُ بْنُ رِبَاحٍ، انْظُرْ: دِيَوَانُهُ ص ٩٤.

(٥) انْظُرْ: الْكِتَابُ ج ٢ ص ١٤٧، ٢٧٣.

وَانْظُرْ أَيْضًا: الْمُقْتَضَبُ ج ١ ص ٢٢٨، وَج ٢ ص ٩٠، ٣٣٠، وَالْجَمَلُ ص ٨٦، وَالْمَنْصَفُ ج ١ ص ٥٨، وَالْإِنْصَافُ ص ٤٠٧، وَابْنُ
يَعِيشَ ج ٨ ص ٣٥، وَج ٩ ص ٩٢، وَالْمَغْنِيُّ ص ١٠١، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ص ١٠٤، وَالْمَهْمَعُ ج ٢ ص ٤٠، وَالْبَدْرُ ج ٢ ص ٤٤،
وَاللِّسَانُ (يَمِنْ). هَذَا وَ«يَمِنْ» عِنْدَ الْبَصْرِيِّينَ اسْمُ مَفْرَدٍ، وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ جَمْعُ يَمِينَ، انْظُرِ الْخِلَافَ فِي ذَلِكَ فِي الْإِنْصَافِ
ص ٤٠٤، ٤٠٩.

فَقَالَ، فَرِيقُ الْقَوْمِ لَمَّا نَشَدْتَهُمْ - نَعَمْ وَفَرِيقٌ لَيُؤْمِنُ اللَّهُ مَا نَذَرِي
فَحَذَفَ أَلْفَ «اِئْمِنَ» لَمَّا وَصَلَهَا بِالْكَلَامِ كَمَا ذَكَرْنَا، وَالِدَلِيلِ عَلَى أَنَّ أَوَاخِرَ هَذِهِ
الْأَسْمَاءِ مُحذُوفَةٌ أَنَّكَ إِذَا صَغُرَتْ شَيْئًا مِنْهَا رَدَّدْتَ الْمَحذُوفَ إِلَيْهَا كَقَوْلِكَ: بُنَيَّ،
وَسُمَيَّ، (وَسُتَيْهَةٌ)^(١).

وهذه الأسماء تبدأ بالكسر، إلا «اِئْمَنًا» فَإِنَّ الْفَتْحَ فِيهَا أَكْثَرُ، وَإِنَّمَا وَجِبَ
ذَلِكَ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ غَيْرُ مَتَكِنٍ فَفُتِحَ لِيُفَرَّقَ بَيْنَ الْمَتَكِنِ وَغَيْرِهِ.
وَأَمَّا جَمِيعُ الْأَسْمَاءِ غَيْرِ مَا ذَكَرْنَا فَأَلْفَاتُهَا قَطُعُ نَحْوِ إِسْمَاعِيلَ، وَإِبْرَاهِيمَ،
وإِسْرَائِيلَ، وَأَحْمَرَ، وَأَخْضَرَ، وَأَسْوَدَ، وَإِصْطَبَاءً، وَنَحْوِ ذَلِكَ.

وَلَمْ يَدْخُلْ أَلْفُ الْوَصْلِ^(٢) عَلَى شَيْءٍ مِنَ الْحُرُوفِ إِلَّا عَلَى لَامِ الْمَعْرِفَةِ فِي
قَوْلِكَ: الرَّجُلُ (وَالْمَرْأَةُ)^(٣) وَالْغَلَامُ، وَحَرَكَتُهُ الْفَتْحُ لِيُفَرَّقَ بَيْنَ مَا دَخَلَ عَلَى
الْأَفْعَالِ الْمُتَصَرِّفَةِ وَالْأَسْمَاءِ الْمُتَكِنَةِ، وَيَبِينُ مَا دَخَلَ عَلَى الْحُرُوفِ.

قَالَ شَيْخُنَا أَبُو الْحَسَنِ عَلِيُّ بْنُ عِيسَى النَّحْوِيُّ: لَمَّا كَانَ دُخُولُهَا عَلَى الْحَرْفِ
نَادِرًا أُعْطِيَ مِنَ الْحَرَكَاتِ نَادِرًا، فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَصْلٌ: وَاعْلَمْ أَنَّ أَلْفَ الْاسْتِفْهَامِ أَلْفُ قَطْعٍ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى أَلْفِ الْوَصْلِ
حُذِفَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ؛ لِلْإِسْتِغْنَاءِ عَنْهَا بِحَرَكَةِ أَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ.

[٦٣ / ب] وَحَرَكَةُ أَلْفِ: الْاسْتِفْهَامِ الْفَتْحُ (لَا غَيْرَ)^(٤) كَقَوْلِكَ إِذَا اسْتَفْهَمْتَ: أَثْبُنُ زَيْدٌ

(١) نقص في «ر».

(٢) هذا مذهب سيبويه، ويرى الخليل أن الهمزة أصلية فهي عنده همزة قطع، انظر: كتاب سيبويه ج ٢
ص ٦٣ - ٦٤، وج ٢ ص ٢٧٢، واختار اللبرد رأي سيبويه انظر: المختضب ج ١ ص ٨٣، ج ٢ ص ٩٠ - ٩٤، وانظر أيضا: ابن
يعيش ج ١ ص ١٧ والهمع ج ١ ص ٧٨ - ٧٩.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ر».

أَنْتَ؟ أَسْتَغْفِرَ زَيْدَ رَبِّهِ؟، أَقْتَدِرَ زَيْدٌ عَلَى عَمْرٍو؟ وَأَنْطَلِقَ زَيْدٌ؟ (كا) ^(١) قال الله عز وجل: ﴿أَتَّخِذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا﴾ ^(٢) ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ ^(٣) عَلَى الْبَنِينَ. فإن دخل ألف الاستفهام على ألف القطع في اسم كان أو فعل، ففيه أربعة أوجه:

الأول: أَنْ تُحَقِّقَ الهمزتين فتقول: أَكْرُمْتَ زَيْدًا؟ وهذا هو الأصل؛ لأن الهمزة الأولى للاستفهام، والثانية همزة «أكرمت».

والثاني: أَنْ تُحَقِّقَهَا وتجعلَ بينهما ألفا استقالا لالتقائها كقولك: أَكْرُمْتَ زَيْدًا كما ^(٤) قال ذو الرمة:

فَيَاظْبِيَّةَ الْوَعْسَاءِ بَيْنَ حُلَاحِلٍ وبين النَّقَا أَنْتِ أُمُّ أُمِّ سَالِمٍ ^(٥)
وكما قال مُرَرَّدُ بْنُ ضَرَّارٍ أَخُو الشَّمَاخِ:

تَطَالَّتْ ^(٥) فَاسْتَشْرِفْتُهُ فَرَأَيْتُهُ فَقُلْتُ لَهُ أَنْتَ زَيْدُ الْأَرَابِ

(١) نقص في «ر».

(٢) الآية ٨٠ من سورة البقرة.

(٣) الآية ١٥٣ من سورة الصافات.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص١٦٨، وانظر: المقتضب ج١ ص١٦٣، والكامل ص٤٦٢ وأما القالي ج٢ ص٦١، والخصائص ج٢ ص٤٥٨، والإنصاف ص٤٨٢، وابن يعيش ج١ ص٩٤ وج٢ ص١١٩، وشرح شواهد الشافية ص٣٤٧، والهمع ج١ ص١٧٢ والدرر ج١ ص١٤٧، واللسان (جلل) وديوانه ص١٦٧. الوعساء: رمال لينة، وحلاحل: موضع ويروى بالجيم، والنقا: الكتيب من الرمل.

(٥) في الأصل: تطاليت، وأثبت مافي «ر» و«ق» وهو الموافق لرواية المصادر الأخرى والياء في تطاليت مبدلة من اللام في تطاللت كما تسريت وتظنيت.

وفي «ق»: زيد الأرقام، وفي اللسان (رقم) «الأرقام حي من تغلب وهو جشم». وهذا البيت لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية ولم أهتم إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدته في زيادات ديوان ذي الرمة ص١٨٤٩، وفي اللسان (باب ألغاب الحروف وطبائعها وخواصها - حرف الهمزة ج١ ص١١) وهو منسوب فيه إلى ذي الرمة أيضاً، كما وجدته في تاج العروس (شرف) ولم ينسبه الزبيدي. تطاللت: في اللسان (طلل) «الإطلاك: الإشراف على الشيء... وتطاللت: تطاولت فنظرت» استشرفته: الاستشراف أن تضع يدك على حاجبك وتنظر، وأصله من الشرف والعلو كأنه ينظر إليه من مكان مرتفع.

والثالث: أن تُخَفَّفَ الهمزة الثانية، وتجعلها يَيْنَ يَيْنَ كقولك: أَكْرَمْتَ زيدا،
(ك) ^(١) قال الأعشى:

أَنْ رَأَتْ رَجُلًا أَغْشَى أَضْرَبَهُ رَبِيبُ الزَّمَانِ ^(٢) وَدَهْرٌ مُفْنِدٌ خَبِلُ
والرابع: أنْ تفصل بينها بالألف، وتخفف الثانية مع بعدها من الأولى فتجعلها
يَيْنَ يَيْنَ فتقول: أَكْرَمْتَ زيدا.

وقد قرئ بهذه الأوجه (الأربعة) ^(٣) ﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ ^(٤) بالتحقيق ^(٥)،
و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالتحقيق ^(٦) مع الفصل، و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالتخفيف ^(٧)
و﴿أَنْذَرْتَهُمْ﴾ بالتخفيف ^(٨) مع الفصل، (وَقَرِئَ) ^(٩): ﴿أَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ﴾ ^(١٠)

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ر» و «ق»: ريب المنون، وفي «ق» «مُفْسِدٌ» بدلاً من «مُفْنِدٌ».

وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٧٦، جـ ٢ ص ١٦٧، وانظر: المقتضب جـ ١ ص ١٥٥ والإنصاف ص ٧٢٧ وابن
يعيش جـ ٢ ص ٨٣، وشرح شواهد الشافعية ص ٣٣٢ واللسان (تبيل) ومعجم شواهد العربية ص ٢٩٠ وديوانه ص ٤٢.
الأعشى: الذي لا يبصر ليلاً، المنون: النية وهي الموت، والمفند: من الفند وهو: الخرف وإنكار العقل من الهرم والمرض،
والخبيل: من الخبال وهو الفساد.

(٣) نقص في «ق».

(٤) الآية ٦ من سورة البقرة، والآية ١٠ من سورة يس.

(٥) أي بلا فصل وهي قراءة ابن ذكوان، وهشام من مشهور طرق الداجوني عن أصحابه عنه ، وهي أيضا
قراءة عاصم وحمة والكسائي، وكذا رُوِّجَ وخلف ووافقهم الحسن والأعشى.

(٦) وهي قراءة ابن عباس، وابن أبي إسحاق، ورويت عن هشام من طريق الجمال عن الحلواني.

(٧) أي بلا فصل، وهي قراءة ورش من طريق الأصهباني، وابن كثير، وكذا رويس وهو أحد الوجهين عن
الأزرق.

(٨) وهي قراءة قالون وأبي عمرو وإسماعيل بن جعفر عن نافع وهشام من طريق ابن عبدان وغيره عن الحلواني،
وكذا أبو جعفر، ووافقهم اليزيدي. وانظر: السبعة ص ١٢٤ والتيسير ص ٣٢، وإبراز المعاني ص ٩٥ - ١٠١ والنشر جـ ١
ص ٣٦٢ والإتحاف ص ٥٥ و ص ١٥٦ - ١٥٧ والبحر المحييط جـ ١ ص ٤٧، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ١ ص ٤١.

(٩) نقص في «ر».

(١٠) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

بالتحقيق^(١)، و﴿أَنْتَ قُلْتَ﴾ بالتحقيق^(٢) والفصل، و﴿أَنْتَ﴾ بالتخفيف^(٣)،
و﴿أَنْتَ﴾ بالتخفيف^(٤) مع الفصل^(٥) فَإِنْ دخلت أَلِفُ الاستفهام على (أَلِف)^(٦)
أَيُّمَنْ اللهُ، أَوْ على الألف واللام^(٧) لم تُحذف، وأُبدِلَ منها مدة (وإنَّا لم تُحذفاً)^(٨)،
وإن كنا أَلِفِي وصل؛ لأنَّ حركتها الفتح، وحركة أَلِفِ الاستفهام الفتح، فلو
حذفتُها في الاستفهام لالتبس الخبر بالاستخبار فتقول إذا استفهمت: آأَيْنُ اللهُ
لتفعلن؟ أَلَرَجُلُ فِي الدَّارِ؟ كما قال الله عز وجل: ﴿قُلْ أَلَّذِكْرَيْنِ﴾^(٩) حَرَّمَ أَم
الْأُنثَيْنِ و﴿قُلْ أَللَّهُ﴾^(١٠) أَذِنَ لَكُمْ.

فصل: وإذا وصلت (الكلام)^(١١) وكان قبل أَلِفِ الوصل ساكن حذفت أَلِفُ
الوصل، وحرَّكتَ ذلك الساكن؛ لالتقاء الساكنين.

والأصل في حركة التقاء الساكنين الكسر، نحو: ﴿قُمِ اللَّيْلُ﴾^(١٢)،
اضربِ الرَّجُلَ سَلِ ابْنَ زَيْدٍ، خُذْ اسْمَكَ، كما قال الله عز وجل: ﴿وَوَقُلِ﴾^(١٣) اْعْمَلُوا
فَسَيَرَى اللهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وسنبيِّن ذلك في موضعه إن شاء الله تعالى.

(١-٢-٤) انظر مراجع تخريج آيتي البقرة ويس السابقتين في ص ٣٩٤.

(٥) نقص في «ر».

(٦) زيادة في «ر».

(٧) في «ر»: على أَلِفِ اللام.

(٨) الآيتان ١٤٣، ١٤٤ من سورة الأنعام.

(٩) الآية ٥٩ من سورة يونس. وقد أجمع القراء على عدم حذف همزة الوصل في آيتي الأنعام وآية يونس. كما
أجمعوا على عدم تحقيقها لأنها همزة وصل، وهي لا تثبت إلا في الابتداء، وأجمعوا أيضاً على تليينها، واختلفوا في كيفية
التليين، انظر: التيسير ص ١٢٢، وإبراز المعاني ص ٩٩، والنشر ج ١ ص ٢٧٧، والإتحاف ص ٦٢ - ٦٣.

(١٠) نقص في «ر».

(١١) الآية ٢ من سورة المزمل.

(١٢) الآية ١٠٥ من سورة التوبة.

فإن كانت الألف التي تحذفها مضمومة (ضمت)^(١) للإتباع، فلك في الساكن الذي قبلها وجهان:

إن شئت أجرئته على الأصل بالكسر فتقول: قِم اخرج، هل انطلق (بزيد؟)^(٢).

وإن شئت ضمت للإتباع كما ضمت الألف فتقول: قُم اخرج، هل انطلق بزيد؟ وقد قرئ بها جميعاً: ﴿قُلْ^(٣) انظُرُوا﴾، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزِئَ^(٤)﴾.

واعلم أن جميع ما يذكره القراء من الألفات لا تخرج عمّا ذكرنا، إما أن تكون وصلًا أو قطعاً لا غير، إلا أنهم^(٥) سمّوها بأسماء نحو ألف مالم يسم فاعله، [١ / ٦٤] وألف المخبر عن نفسه، وألف الأداة وغير ذلك مما ذكره وكلها تعتبر بما ذكرنا، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٠١ من سورة يونس، وقد استشهد بها سيبويه في جـ ٢ ص ٢٧٥ على قراءة من ضم اللام، ثم قال: «.... فضموا الساكن حيث حركوه كما ضموا الألف في الابتداء، وكروهوا الكسر ههنا كما كروهوا في الألف فخالفت سائر السواكن كما خالفت الألف سائر الألفات، معنى ألفات الوصل» ثم قال: «.... وقد كسر قوم فقالوا: قل انظروا، ولم يعملوها كالألف ولكنهم جعلوها كآخر جبر» وقراءة الكسر التي أشار إليها سيبويه والصيري هي قراءة عاصم، وحمة ويعقوب، وقرأ الباقون بضم اللام. انظر: السبعة ص ١٧٥، وإبراز المعاني ص ٢٤٩، والبحر المحيط جـ ٥ ص ١٩٤، والنشر جـ ٢ ص ٢٢٥، والإتحاف ص ١٨٢، ٣٠٣.

(٤) الآية ١٠ من سورة الأنعام، والآية ٣٢ من سورة الرعد، والآية ٤١ من سورة الأنبياء وقد قرأ بكسر الدال على أصل التقاء الساكنين عاصم وأبو عمرو وحمة، وواقفهم يعقوب والمطوعي والحسن، وقرأ الباقون بضم الدال إتباعاً. وانظر: السبعة ص ١٧٤، والنشر جـ ٢ ص ٢٢٥، والإتحاف ص ١٨٢.

(٥) في الأصل: لأنهم سمّوها....

باب القسم

أدوات القسم خَمْسٌ: البَاءُ والواو، والتَّاءُ، واللامُ، ومنْ.
فأما الباء فهي الأصل في القسم؛ لأنها تدخل على كل مُقْسَمٍ به، ظاهراً
كان أو مضمرًا كقولك: بالله لأفعلن، وبه لأفعلن، وبك لأفعلن، قال الشاعر^(١):
أَلَا نَادَتْ أُمَيْمَةً بِأَحْتَالٍ لَتَحْزِنَنِي فَلَا بِكَ مَا أَبَالِي
والواو بدل من الباء؛ لأنها من مخرج واحد، فهي تدخل على كل مظهر، ولا
تدخل على شيء من المضمرات، تقول: والله، وزيد، وحقك، ولاتقول: «وك»،
ولا «وه»، والتاء بدل من الواو، كما تكون بدلا منها في مواضع من العربية
كقولك: تُجَاه، وتُراث؛ لأنه من الوجه، ومن «وَرِثْتُ»، وكذلك تقوى، وتقى؛
لأنه من وقيت، ولا تدخل - أعني التاء - إلا على (اسم)^(٢) الله (تعالى)^(٣) تقول:
تَالله لأفعلن، (كما)^(٤) قال الله عز وجل: ﴿وَتَالله لَأَكِيدَنَّ^(٥) أَصْنَامَكُمْ﴾ وفيه
معنى التعجب مع اليقين، وكذلك اللام، لا تدخل إلا على (اسم)^(٦) الله (تعالى)^(٧)
وفيها أيضا معنى التعجب (واليقين)^(٨) قال أبو ذؤيب الهذلي^(٩):

(١) هو غَوَيَّة بن سلمى بن ربيعة. والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص ج ٢ ص ١٩، وانظر: ابن يعيش
ج ٨ ص ٢٤، وج ٩ ص ٩٩، وشرح الحامسة للرمزوقي ص ١٠٠١، ويقول: أظهرت هذه المرأة من نفسها ارتحالا غني لتجلب
علي حزنا وغما، ونادت بالفراق وكثرته على ألسنة الناس، ثم انصرف عن الإخبار عنها، وأقبل عليها بمخاطبتها، ومأبالي:
جواب القسم.

(٢) نقص في «ر».

(٣) الآية ٥٧ من سورة الأنبياء.

(٤) نقص في «ر».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) ونسبه سيبويه والأعلم إلى أمية بن عائذ الهذلي، ونسبه الزمخشري في الفصل إلى عبد مناة الهذلي، قال =

لِلَّهِ يَبْقَى عَلَى الْآيَامِ ذُو حَيِّدٍ بِمُشَخَّرٍ بِهِ الظِّيَّانُ وَالْأَسْ
ويروى: تالله، أراد: والله لا يبقَى.

وأما «مِنْ»: فلا تستعمل إلا في قولك: مِنْ رَبِّي (قالوا مِنْ^(١) رَبِّ) (٢) إِنَّكَ
لَأَشْرُ؛ ومنهم مَنْ يَضُمُّ الميم فيقول: مَنْ رَبِّي^(٣) لِيَدُلَّ^(٣) بذلك على اختصاصه بهذا
الاسم دون غيره مما يحلف به.

وتقول: إِي^(٤) هَاللَّهُ لَقَدْ كَانَ كَذَا، يريد: إِي وَاللَّهِ تَجْعَلُهَا (ههنا)^(٣) عوضاً
من الواو ولا يجوز اجتماعها.

والنطق بها^(٥) على وجهين:
منهم من يحذف الألف من اللفظ لالتقاء الساكنين فيقول: هَاللَّهُ مثل^(٦)
والله.

= ابن يعيش: «...وقيل للفضل بن العباس الليثي» وذكر السيوطي في شرح شواهد المغني شطره الأول مع شطر آخر
هو:

أدق صلود من الأوعال ذو خدم

ضمن قصيدة لساعدة بن جؤية. وهو في ديوان الهذليين ص ٢٢٧، ٤٢٩، لأبي ذؤيب، ونُسب إلى مالك بن خالد
الخناعي.

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٤٤، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٢٤، والجمل ص ٨٤، واللامات ص ٧٣، والخصص ج ١٣
ص ١١١، وابن يعيش ج ٩ ص ٩٨، ٩٩، والخزانة ج ٤ ص ٢٣١ والمغني ص ٢١٤، وشرح شواهد ص ٥٧، ١٩٥ والهمع ص ٢٢،
٣٩، والدرر ج ٢ ص ٢٩، ٤٤، والأشعوني ص ٢٨٢، واللسان (حيد)، ومعجم شواهد العربية ص ١٩٧، والحيد كغنب: جمع
حيد بالفتح وهو التواء في قرن الجبل، والمشمخر: الجبل العالي، والظيان: ياسمين البر، والآس: الرمان، وهما ينبتان في
الجبال وخزون الأرض.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) في ابن يعيش ج ٨ ص ٢٤: «وأما» أي فحرف يجاب به كنعم وجبر، ولا يستعمل إلا في القسم». وانظر:

مُغْنِي اللَّيْبِ ص ٧٦.

(٥) في «ر» و «ق»: هها.

(٦) في مغني الليب ص ٣٤٩: «هال الله» بقطع الهزة وصلها، وكلاهما مع إثبات ألف «ها» وحذفها.

ومنه من يثبت الألف مع وجود الساكن بعدها؛ لأنه مُدغم، فيقول:
هَـاللهِ على قياس «دَابَّة» و «ضَالَّ» وما أشبه ذلك.

واعلم أنَّ هذه الحروف في موضع نصب بفعلٍ محذوفٍ، فإذا قُلْتَ: بالله
لَاَفْعَلْنَ، فالأصل، أَحْلِفُ بالله، أو أقسم بالله، وما أشبه ذلك، إلا أنه حُذِفَ
لدلالة الكلام عليه؛ ولذلك كان الأصل في حروف القسم «الباء»؛ لأنَّ
«الباء» هي التي توصل الفعل إلى ما بعدها كقولك: مررت بزيد، فالباءُ
أوصلت المرور إلى زيد، وهي لتعدية الأفعال بمنزلة الهمزة كما بينا.

فإذا حذفت شيئاً من هذه الحروف في القسم نصبت الاسم المقسم به
كقولك: الله لَاَفْعَلْنَ، (كا) ^(١) قال ذو الرمة:

أَلَا رَبَّ مَنْ قُلَيْي لَهَ اللهُ نَاصِحٌ وَمَنْ قُلْبُهُ لِي فِي الطَّبَاءِ السَّوَانِحِ ^(٢)
فَنَصَبَ بفعل مضمر.

فإن أدخلت ألف الاستفهام على الاسم المقسم به تركته على جرّه ^(٣)،
وصارت ألف الاستفهام عوضاً من حروف القسم، تقول: أَللهِ لتفعلن؟

فصل: وتُسْتَعْمَلُ في القسم (أيضاً) ^(٤) أسماءٌ تضاف إلى المقسم به كقولك: ائْمُنْ
اللهِ لَاَفْعَلْنَ، فائْمُنْ (الله) ^(١) رفع بالابتداء، وخبره محذوف تقديره: ائْمُنْ الله
قَسَمِي، أَوْ ائْمُنْ الله مَا أَقْسِمُ بِهِ، ولَاَفْعَلْنَ جواب القسم.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٧١ وج٢ ص ١٤٤، وانظر: الخصاص ج١٣ ص ١١ وابن يعيش ج١
ص ١٠٢، ومعجم شواهد العربية ص ٨٧ وملحقات ديوانه ص ١٨٦١، الأطباء مأخذ عن ميامن الرامي فلم يمكنه رميه حتى
ينحرف له فيتشأم به، ومن العرب من يتبن به لأخذه عن الميامن فجعله ذو الرمة مشؤوماً، وضرب به المثل في
الخراف مئة عنه ومخالفة قلبها وهواها لقلبه وهواه.

(٣) في «ر» و «ق»: على حده.

(٤) زيادة في «ر».

[٦٤ / ب] وقد تحذف النون منه فيقال: ائِمْ الله لأَفْعَلْنَ.
 و (قد)^(١) تحذف / الياء (أيضاً)^(٢) فتبقى الميم وحدها فيقال: مَ اللهُ لأَفْعَلْنَ
 وإنَّا (جاز)^(٣) ذلك لكثرة استعمالهم لهذا الاسم في القسم.
 ومن ذلك: لَعَمْرُ اللهِ، وأمانةُ اللهِ^(٤) وعهدُ اللهِ، ويمينُ اللهِ.
 كل ذلك مرفوع بالابتداء، والخبر محذوف، كأنك قلت: أمانةُ اللهِ لازمةٌ
 لي^(٥) وعهدُ اللهِ يلزمني، ويمينُ اللهِ حَلْفِي (وما أشبه ذلك)^(٦).
 ويجوز النصب في «أمانةِ اللهِ» و«عهدِ اللهِ» ويمينِ اللهِ»، (فتقول: أمانةُ اللهِ،
 وعهدُ اللهِ، و^(١) يمينُ اللهِ) كأنك تقول: أُلْزِمَ نفسي أمانةُ اللهِ وعهدُ اللهِ، وأذكرُ يمينَ
 الله، قال امرؤ القيس:

فقلت يمينُ الله أبْرَحُ قَاعِداً ولو قَطَعُوا رأسي لَدَيْكَ وأوصالي^(٥)
 ومما يستعمل في القسم من المصادر قولهم: عَمْرُكَ اللهُ إِلَّا فَعَلْتَ، وَقِعْدُكَ
 اللهُ إِلَّا فَعَلْتَ، فَعَمْرُكَ، وَقِعْدُكَ مصدران منصوبان بفعل مضمر، ومعنى
 عَمْرُكَ^(٦) اللهُ (إِلَّا فَعَلْتَ)^(٧) كأنك قلت: عَمَّرْتُكَ اللهُ، أي ذَكَّرْتُكَ تعميرَكَ اللهُ،

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

(٤-٥) نقص في «ق».

(٥) وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص ١٤٧، وانظر: المقتضب ج٢ ص ٣٣٦، والجلل ص ٨٥، والخصائص ج٢ ص ٢٨٤، وابن يعيش ج٢ ص ١١٠ وج٢ ص ٣٧، وج٢ ص ١٠٤، والخزانة ج٤ ص ٢٠٩ - ٢٣١، والمغني ص ٦٣٧، وشرح شواهد ص ١١٧، والعيني ج٢ ص ١٣، والتصريح ج١ ص ١٨٥، والهمع ج٢ ص ٢٨، والدرر ج٢ ص ٤٣، والأشعوني ج١ ص ٣٣٢، وديوانه ص ٣٢.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ١٦٢ - ١٦٣، والمقتضب ج٢ ص ٣٢٦ - ٣٢٩، وفي حواشي المقتضب من هذه الصفحات فضل بيان، وانظر أيضاً: اللسان (٤٠) وقال ابن عقيل في شرح التسهيل ج١ رقم ١٢٨/أ: «وللنحويين فيه كلام مضطرب منتشر متكلف».

(٧) نقص في «ر» و «ق».

أَيُّ وَصْفِكَ اللَّهُ بِالْعُمْرِ، وَالْعُمَرُ وَالْعُمَرُ جَمِيعًا: الْبَقَاءُ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: سَأَلْتُكَ
بِعَمْرِكَ اللَّهُ وَبِتَعْمِيرِكَ اللَّهُ أَيُّ يَوْصَفُكَ لَهُ بِالْبَقَاءِ، ثُمَّ حَذَفْتَ الْبَاءَ، وَنَصَبْتَ
الْمَصْدَرَ بِالْفِعْلِ الْمَضْرُ، قَالَ (سَحِيمٌ) ^(١) عَبْدُ بَنِي الْحَسْحَاسِ:
أَلِكُنِّي إِلَيْهَا عَمْرُكَ اللَّهُ يَا فَتَى بَايَةَ مَا جَاءَتْ إِلَيْنَا تَهَادِيَا ^(٢)
فَعَنَاهُ مَا ذَكَّرْنَا

وَقَدْ يَسْتَعْمَلُونَ فِعْلَهُ أَيْضًا فِي الْقِسْمِ فَيَقَالُ: عَمَّرْتُكَ اللَّهُ، أَيُّ سَأَلْتُكَ بِعَمْرِ
اللَّهِ، أَيُّ بَقَائِهِ، قَالَ الشَّاعِرُ ^(٣): (أَنْشَدَهُ ^(١) سَيَبَوِيه)
عَمَّرْتُكَ اللَّهُ إِلَّا مَا ذَكَرْتُ لَنَا هَلْ كُنْتُ جَارَتَنَا أَيَّامَ ذِي سَلَمٍ
وَأَنْشَدَ ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ ^(٤):
عَمَّرْتُكُمْ أَبَاءَكُمْ إِذْ لَقِيتُمْ أَلَمْ تُخْبِرُوا الْأَقْوَامَ كَيْفَ نَضَارِبُ ^(٥)
فَقَالَ: عَمَّرْتُكُمْ، أَيُّ حَلَفْتُكُمْ بِعَمْرِ آبَائِكُمْ.
وَقَعْدُكَ (اللَّهُ) ^(٦) يَجْرِي هَذَا الْمَجْرَى، كَأَنَّهُ قَالَ: (أَسْأَلُكَ) ^(٧) بِقَعْدِكَ اللَّهُ، أَيُّ

(١) نقص في «ق».

(٢) وهو من شواهد الزجاجي في اللامات ص ٧٧، وانظر: مقاييس اللغة (الك) وأمالي ابن الشجري ج ٢
ص ٢٣٩ وحامسة ابن الشجري ص ١٦٠، وورد عرضاً في الخزانة ج ١ ص ٢٧٣، أُلْكِي: أبلغ رسالتي، والألوك الرسالة،
والتهادي: مشي النساء والإبل الثقال، وهو مشي في تمايل وسكون.

(٣) هو الأحوص، انظر: ديوانه ص ١٩٩.

وانظر أيضاً: الكتاب ج ١ ص ١٦٣، والمقتضب ج ٢ ص ٣٢٩ والكامل ص ٧٦٠ وشرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٤٠٩، والخزانة
ج ١ ص ٢٣١ والهمع ج ٢ ص ٤٥، والدرر ج ٢ ص ٥٣ واللسان وتاج العروس (عمر). وذو سلم: موضع بالحجاز عند جبل
قريب من المدينة. انظر معجم البلدان ج ١ ص ١٦٢.

(٤) هو محمد بن زياد أبو عبد الله، أخذ عن الكسائي، وروى عنه ثعلب وابن السكيت، له عدة كتب منها
«النوادر» و«الحليل». توفي بسامرا سنة إحدى وثلاثين ومائتين انظر: شذرات الذهب ج ٢ ص ٧٠ - ٧١، و«مرآة الجنان»
ج ٢ ص ١٠٦ والبغية ص ٤٢ - ٤٣.

(٥) لم أَعثر لهذا البيت على قائل ولم أَعثر إلى من استشهد به في كتب النحو أو كتب الأدب، أو كتب اللغة

المتداولة.

(٦) نقص في «ر».

(٧) نقص في «ق».

بوصفك له^(١) بالثبات، مأخوذ من قواعد البناء، وهي أساسه الثابتة، ويقال:
 قَعِدَكَ اللهُ، وقَعِيدَكَ اللهُ، قال مَتَمُّ بْنُ نُؤَيْرَةَ:
 بِقَعِيدِكَ أَلَّا تَسْمِعَنِي مَلَامَةً وَلَا تَنْكِي قَرْحَ الْفُؤَادِ فَيَجْعَا^(٢)
 وقال الآخر^(٣):

قَعِيدَ كَمَا اللهُ الَّذِي أَنْتَبَأَ لَهُ أَلَمْ تَسْمَعَا بِالصَّفْقَتَيْنِ الْمَنَادِيَا
 وَلَمْ يُسْتَعْمَلْ مِنْ «قَعِيدِكَ» فَعَلَ كَمَا اسْتُعْمِلَ «عَمَّرْتُكَ» (الله)^(٤) مِنْ عَمْرٍ
 (الله)^(٥) وَاسْمُ اللهِ مَنْصُوبٌ بِعَمْرٍ؛ لِأَنَّهُ مَصْدَرٌ يَعْمَلُ فِيمَا بَعْدَهُ كَمَا تَقُولُ: سَأَلْتُكَ
 (بِذِكْرِكَ) (الله)^(٦)، وَبِوَصْفِكَ اللهُ بِالْبَقَاءِ فَتَنْصِبُ بِالمَصْدَرِ.

فصل: وتقول: أَقْسَمْتُ لِأَفْعَلَنْ (وَأَقْسَمَ) لِأَفْعَلَنْ (وَأَذْهَبَنْ) (وَأَحْلَفُ لِأَذْهَبَنْ،
 وَأَشْهَدُ لِأَفْعَلَنْ، فيكون (جميع)^(٦) ذلك بمنزلة: والله لِأَفْعَلَنْ وَإِنْ كَانَ لَفْظُهُ لَفْظَ
 الْخَبَرِ، كَمَا تَقُولُ فِي الدَّعَاءِ: غَفَرَ اللهُ لَكَ. فَلَفْظُهُ لَفْظُ الْخَبَرِ وَمَعْنَاهُ الدَّعَاءُ، كَأَنَّكَ

(١) في «ق»: بوصفك الله بالثبات، وانظر: اللسان (قعد) حيث قال ابن بري: «... وقعدك الله استعطاف وليس
 بقسم، كذا قال أبو علي، قال: والدليل على أنه ليس بقسم كونه لم يجب بجواب القسم».
 (٢) وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ ٢ ص ٢٣٠، والكامل ص ٥٢، وذكره المبرد في الكامل ضمن قصيدة متم
 في ص ٧٥٧، برواية: فعمرك الله ألا تسمعي ملامة، وانظر: المنصف جـ ١ ص ٢٠٦ والمخصص جـ ١٣ ص ١١٧، والبيان
 والتبيين جـ ٢ ص ١٩٢، والحزانة جـ ١ ص ٢٣٤، والهمع جـ ٢ ص ٤٥، والدرر جـ ٢ ص ٥٥، واللسان (قعد) وروايته في هذه
 المصادر هكذا: قعيدك ألا.. البيت وانظر: معجم الشواهد ص ٢١١.
 (٣) البيت للفرزدق وهو من شواهد المبرد في الكامل ص ٥٢ وانظر: اللسان (قعد) والهمع جـ ٢ ص ٤٥ والدرر
 جـ ٢ ص ٥٤ وروي: أَلَمْ تَسْمَعَا بِالْبَيْضَتَيْنِ، في جميع المصادر. وهو في معجم البلدان (البضتان) والبضتان موضع بالشام،
 وانظر أيضا: معجم شواهد العربية ص ٤٢٣، وديوانه ص ٨٩٥، وروايته أيضا: بالبضتين.

(٤) نقص في «ر».

(٥) نقص في «ر» و «ق».

(٦) نقص في «ق».

(٧) زيادة في «ر».

قُلْتُ: أَسْأَلُ اللَّهَ أَنْ يَغْفِرَ لَكَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ^(١) إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾، وقال النابغة:

فَحَلَفْتُ يَا زُرْعَ بْنَ عَمْرٍو^(٢) إِنَّهُ مِمَّا يَشْقُ عَلَى الْعَدُوِّ ضِرَارِي

[٦٥ / ١]

فلفظه لفظُ الخبر، ومعناه القسم، والتقدير في هذا كله: أَقْسَمْتُ بِاللَّهِ، / (وَأَقْسَمُ^(٣) بِاللَّهِ) (وحلفت^(٤) بِاللَّهِ) (وأحلف^(٥) بِاللَّهِ)، وأشهد بِاللَّهِ، إِلَّا أَنَّهُمْ يَحْذِفُونَ لدلالة الكلام عليه، وقال الشاعر، أنشده سيبويه: فَأُقْسِمُ أَنْ لَوْ اتَّقَيْنَا وَانْتَمُ لَكَانَ لَكُمْ يَوْمَ مِنَ الشَّرِّ^(٥) مُظْلِمٌ فالعنى: فأقسم بِاللَّهِ.

وتقول: قَسَمًا لِأَفْعَلَنٍّ، وَيَمِينًا لِأَذْهَبَنٍّ، على إضمار الفعل، كَأَنَّكَ قُلْتَ: أُقْسِمُ قَسَمًا، وقد يحذفون هذا الفعل مع المقسم به جميعا، ويقتصرون على جواب القسم كقولك: لِأَقْوَمَنٍّ، وَلِأَفْعَلَنٍّ، (والعنى: وَاللَّهِ)^(٦) لِأَقْوَمَنٍّ، وَاللَّهُ لِأَفْعَلَنٍّ، وَكُلُّ هَذَا اختصار (وإيجان)^(٧)؛ لدلالة الكلام على المراد (ك)^(٨) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَا تَقْطَعَنَّ^(٨) أَيْدِيَكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ﴾ فجاءَ بجواب القسم ولم يتقدم لفظُ القسم.

(١) الآية ١ من سورة المنافقون.

(٢) في «ر» و «ق»: إِنِّي، وهي رواية الخزانة والمعيني.

ولم يرد لهذا البيت ذكر في معجم شواهد العربية ولم أهد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وورد عرضا في الخزانة ج ٣ ص ٦٨، وورد في المعيني عرضا أيضا ج ١ ص ٤٠٥، وانظر: ديوانه ص ٩٨.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) البيت للمسيب بن علس.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٥٥، وانظر: ابن يعيش ج ٩ ص ٩٤، والخزانة ج ٤ ص ٢٢٤، والمغني ص ٣٢، وشرح شواهد ص ٤٠. والتصريح ج ٢ ص ٢٢٢، والأشعري ج ٢ ص ٤٠٢.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ر» و «ق».

(٨) الآية ١٢٤ من سورة الأعراف، والآية ٤٩ من سورة الشعراء.

وقال الشاعر^(١):

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَاتَيْنِ عَشِيَّةً مَا بَعْدَهَا خَوْفٌ عَلَيَّ وَلَا عَدَمٌ
(كَأَنَّهُ قَالَ: وَاللَّهِ لَقَدْ عَلِمْتُ)^(٢)

فصل: واعلم أَنَّ جَوَابَ الْقِسْمِ يَكُونُ بِأَرْبَعَةِ أَشْيَاءَ:
بِاللَّامِ، وَإِنْ، وَمَا، وَلَا.

فَاللَّامُ وَ«إِنْ» لِلإِجَابِ، وَ«مَا» وَ«لَا» لِلنَّفْيِ.

فَأَمَّا اللَّامُ: فَتَدْخُلُ عَلَى الْاسْمِ وَالْفِعْلِ، فَإِذَا دَخَلَتْ عَلَى الْاسْمِ ارْتَفَعَ بَعْدَهَا
(الاسم)^(٣) بِالْإِبْتِدَاءِ كَقَوْلِكَ: وَاللَّهِ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ، وَاللَّهِ لَعَمْرُؤُ مُنْطَلِقٌ، وَإِذَا
دَخَلَتْ عَلَى الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ نَقَلْتُهُ إِلَى الْاسْتِقْبَالِ، وَأَلْزَمْتُهُ النُّونَ الْخَفِيفَةَ أَوْ
الثَّقِيلَةَ، لَا يَجُوزُ غَيْرُ ذَلِكَ لِيُفَرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ لَامِ الْإِبْتِدَاءِ كَقَوْلِكَ: (وَاللَّهِ)^(٤)
لَيَقُومَنَّ زَيْدٌ، وَلَيَذْهَبَنَّ عَمْرُؤٌ، وَلَا يَقُومَنَّ وَلَا ذَهَبَنَّ.

وَلَا تَدْخُلُ هَذِهِ اللَّامُ عَلَى الْفِعْلِ الْمَاضِي إِلَّا مَعَ «قَدْ»، وَلَا يَحْسُنُ حَذْفُ
«قَدْ» مَعَهَا إِلَّا فِي الشَّعْرِ كَمَا قَالَ أَمْرُؤُ الْقَيْسِ:

خَلَفْتُ لَهَا بِاللَّهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَنَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالٍ^(٥)

(١) هو عامر بن حُوَظٍ من شعراء الحماسة، ويلقب بالأُبْرَشِ الضُّبِّي.

وَلَمْ يَرِدْ لِهَذَا الْبَيْتِ ذِكْرٌ فِي مَعْجَمِ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ، وَلَمْ أَهْتِدِ إِلَى مَنْ اسْتَشْهَدَ بِهِ فِي كُتُبِ النُّحُوِّ الْمُنْدَاوِلَةِ، وَقَدْ عَثَرْتُ
عَلَيْهِ أَوَّلَ أُثْبَاتٍ ثَلَاثَةٍ فِي شَرْحِ حِمَاةِ أَبِي تَمَامٍ لِلْمَرْزُوقِيِّ ص ١٦٧٦، وَبَعْدَهُ:

وَأُزُورُ بَيْتَ الْحَقِّ زُورَةً مَا كَيْتُ فَعَلَامُ أَحْفِلُ مَا تَقْوُضُ وَأَنْهَدُمُ

وَوُجِدَتْ الْآيَاتُ الثَّلَاثَةُ أَيْضًا فِي الْمَوْتَلَفِ وَالْمُخْتَلَفِ ص ٤٠. قَالَ الْمَرْزُوقِيُّ:

«وَلَقَدْ عَلِمْتُ» يَجْرِي عَلَى الْقِسْمِ، وَلِذَلِكَ أَجَابَهُ بِـ «لَتَاتَيْنِ»، وَيَعْنِي بِالْعَشِيَّةِ آخِرَ النَّهَارِ مِنْ يَوْمِ مَوْتِهِ.

(٢) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ .

(٣) نَقَصَ فِي «ق».

(٤) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٥) هَذَا الشَّاهِدُ مَكْرَرٌ، وَهُوَ أَوَّلُ شَوَاهِدِ كِتَابِ التَّبَصُّرَةِ، انْظُرْ ص ٧٧.

فالتقدير: لَقَدْ ناموا.

ولم يُستعمل في القرآن فيما علمت إلا مع «قد» كقوله عز وجل: ﴿وَلَقَدْ جَاءَ^(١) آلَ فِرْعَوْنَ النُّذُرُ﴾، ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْ^(٢)﴾.

وأما «إنَّ»: فتدخل على الاسم لاغير كقولك: والله إن زيدا منطلق، والله إنَّ عمراً لخارج، وَحَلَفْتُ إنَّ زيدا في الدار.

وأما «ما» فتدخل على الاسم والفعل^(٣) وهي في النفي بمنزلة اللام في الإيجاب لدخولها على الاسم والفعل^(٣)، تقول: والله ما قامَ زيدٌ، والله ما زيدٌ قائماً.

وأما (لا)^(٤): فإنها لا تدخل إلا على الفعل لاغير، وإن أُدْخِلَتْ على (الفعل)^(٤) المضارع صيرته إلى الاستقبال، وارتفع (الفعل)^(٥) بعدها على أصله، تقول: والله لا يقومُ زيدٌ، و (الله)^(٥) لا يذهبُ عمرو.

وتدخل على الفعل الماضي فتنقله إلى المستقبل، كما تنقل (لم)^(٤) المضارع إلى الماضي فتقول: والله لاذهبَ زيدٌ أبداً تريد: لا يذهب، وَوَالله لاَقُمْتُ تريد: لا أَقُومُ.

واعلم أنه يجوز أن تحذف «لا» من جواب القسم، ويكون الجواب^(٦) عليها، فتقول: والله أَقُومُ، والله ذَهَبْتُ، بمعنى (والله)^(٥) لأقُومُ، ولا ذهبْتُ كما قال امرؤ القيس:

(١) الآية ٤١ من سورة القمر.

(٢) الآيات ١٠ من سورة الأنعام و٣٢ من سورة الرعد و٤١ من سورة الأنبياء.

(٣-٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ق».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) في «ر» و «ق»: ويكون المعنى عليها.

فقلتُ يمينُ الله أبرحُ قاعداً (ولو^(١) قطعوا رأسي لديك وأوصالي^(١))
أي لأبرحُ قاعداً.

ولا يجوز الحذف في شيء من أجوبة القسم إلا في «لا».

أما اللام: فإنها لو حُذِفَتْ لَحُذِفَتْ معها النون، فكان يلتبس النفي
بالإيجاب.

[٦٥ / ب] وأما «إن»: فهي عاملة/ فيما بعدها، وليست بفعل، ولا يجوز أن تُحذفَ
ويبقى عملها لضعفها، ولا أن تُحذفَ ويبطلَ عملها؛ لأنه يبطل بذلك الدلالة
على القسم، وكذلك «ما» لا تُحذف؛ لأنها عاملة في الاسم والخبر، والعلّة فيها
كالعلّة في «إن» فلم يبقَ غير «لا»؛ فلذلك جاز حذفها، ولم يجز حذف غيرها، قال
الله عز وجل: ﴿تَاللّٰهِ تَفْتُوْا تَذَكَّرُ^(٢) يُوسُفُ﴾ أي لا تقتأ.

فصل: واعلم أنك إذا أخبرت عن يمين حلف بها فلك في (ذكر^(٣)) ذلك ثلاثة
أوجه:

أحدها: أن تأتي بلفظ الغائب؛ لأنك تخبر عن شيء كان وتَقْضِي.
والثاني: أن تأتي بلفظ المستحلف تريد بذلك اللفظ الذي قيل له في تلك الحال.
والثالث: أن تأتي بلفظ الحالف فتقول: اسْتَحْلَفَهُ لَيَقُوْمَنَّ، على لفظ الغائب،
واسْتَحْلَفَهُ لَيَقُوْمَنَّ، على لفظ المخاطب، كأنك قلت: (قال^(٤)) له لَيَقُوْمَنَّ،
واسْتَحْلَفَهُ لَيَقُوْمَنَّ بلفظ الحالف، كأنك قلت: اسْتَحْلَفَهُ فَقَالَ له: قل:
(لَيَقُوْمَنَّ)^(٣).

(١-١) نقص في الأصل و «ق»، والشاهد مكرر، وقد مضى قريباً في ص ٤٤٨.

(٢) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ر» و «ق».

ومن هذا قوله عز وجل: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ^(١) لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾ و﴿لَا يَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ﴾، بالياء^(٢) على الإخبار عن الغائب، وبالتاء^(٣) على لفظ ما قيل لهم، كأنه قيل لهم: والله لا تعبّدون إلا الله، كما تقول: والله لتقومن، ولو كان في غير القرآن لجاز فيه لفظ المتكلم: لَانْعَبُدْ^(٤) إلا الله، أي قالوا: لَانْعَبُدْ إلا الله.

وكذلك قوله تعالى: ﴿قَالُوا تَقَاسَمُوا^(٥) بِاللَّهِ لَنُبَيِّتَنَّهُ وَأَهْلَهُ﴾ يجوز فيه ثلاثة أوجه: «لنبيتنه» بالنون^(٥) على لفظ المتكلم، كأنه قال: (قالوا له: لنبيتنه)^(٦).

و «لَتُبَيِّتَنَّهُ» بالتاء^(٧) على لفظ ما قيل لهم، كأنه قيل: قال بعضهم لبعض: لتبيتنه، أي قال كل فريق منهم للآخر هذا. و «لَيُبَيِّتَنَّهُ» (بالياء)^(٨) على لفظ الغائب^(٩)، لأنه إخبار عن الغائب فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الآية ٨٢ من سورة البقرة.

(٢) وهي قراءة ابن كثير، وحمة، والكسائي، ووافقه ابن محيصن والحسن والأعشى.

(٣) وهي قراءة الباقرين. هذا ولأبي حيان في البحر المحيط بحث طويل في وجوه الإعراب الجائزة في الآية على

القرأتين. انظر: السبعة ص ١٦٢، والتيسير ص ١٧٤، وإبراز المعاني ص ٢٣٥، ٢٣٦، والبحر المحيط ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٨٣

والنشر ج ٢ ص ٢١٨، والإتحاف ص ١٦٩.

(٤) الآية ٤٩ من سورة النمل.

(٥) وهي قراءة الجمهور.

(٦) نقص في «ق».

(٧) وهي قراءة الحسن وحمة والكسائي وخلف.

(٨) نقص في الأصل و «ق».

(٩) وهي قراءة مجاهد، وابن وثاب، وطلحة، والأعشى، وحيد بن قيس، انظر: السبعة ص ٤٨٣، والتيسير

ص ١٦٨، وشواد ابن خالويه ص ١١٠، وإبراز المعاني ص ٤٢٥، والبحر المحيط ج ٧ ص ٨٤، والنشر ج ٢ ص ٢٣٨، والإتحاف

ص ٤١٠.

بَابُ إِنَّ وَأَنَّ

قد قدمنا الفرق بين «إِنَّ» و «أَنَّ» المشدتين، وَبَيَّنَّا أَحْكَامَهُمَا، وَنَحْنُ نُبَيِّنُ فِي هَذَا الْبَابِ حَالَ «إِنَّ» وَ «أَنَّ» الْخَفِيفَتَيْنِ.

فَأَمَّا «إِنَّ» الْمَكْسُورَةُ: فَلَهَا أَرْبَعَةُ مَوَاضِعَ:

أَحَدُهَا: أَنْ تَكُونَ مَخْفَفَةً مِنَ الْمَشْدَةِ.

وَالثَّانِي: أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «مَا» النَّافِيَةِ.

وَالثَّالِثُ: (أَنْ تَكُونَ ^(١)) زَائِدَةً بَعْدَ «مَا» .

وَالرَّابِعُ: أَنْ تَكُونَ لِلْجَزَاءِ.

فَأَمَّا (إِنَّ ^(٢)) الْمَخْفَفَةُ مِنَ الْمَشْدَةِ فَيَجُوزُ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَهَا مِنْ نَصْبِ الْأِسْمِ وَرَفْعِ الْخَبَرِ، كَمَا تَعْمَلُ الْمَشْدَةُ، فَتَكُونُ فِي إِدْخَالِ اللَّامِ فِي خَبَرِهَا بِالْخِيَارِ كَقَوْلِكَ: (إِنَّ ^(٣)) زَيْدًا مُنْطَلِقًا ، إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقٍ كَمَا كُنْتَ (بِالْخِيَارِ ^(١)) فِي الْمَشْدَةِ بَيْنَ ذِكْرِ اللَّامِ وَإِسْقَاطِهَا.

وَيَجُوزُ إِذَا خَفَّفْتُهَا أَنْ تُبْطِلَ عَمَلَهَا، وَتَجْعَلَ مَا بَعْدَهَا مَبْتَدَأً وَخَبَرًا، وَلَا بَدَّ مِنْ لَزُومِ اللَّامِ لَخَبَرِهَا، كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ.

وَإِنَّمَا لَزِمَ خَبَرُهَا اللَّامُ لِيَكُونَ فَرْقًا بَيْنَهَا وَبَيْنَ «إِنَّ» الَّتِي بِمَعْنَى «مَا»

(١) تَقْصُ فِي «ق» .

(٢) زِيَادَةٌ فِي «ر» .

(٣) تَقْصُ فِي «ر» وَ «ق» .

(كقولك: ^(١) إن زيد قائم، بمعنى ما) زيد قائم، وإنما بطل عملها في هذا الوجه؛ لأنها (كانت) ^(١) تعمل بمشابهتها الفعل من طريق اللفظ لا من طريق المعنى، فلما بطل اللفظ المشبه الفعل بطل العمل ^(٢) أيضاً.

[٦٦ / ١] وأما إذا أَعْمَلْتَهَا مع التخفيف، فَلَا نَكَ / تُجْرِيهَا مُجْرَى فِعْلٍ قَدْ حُذِفَ مِنْهُ بعضُ حُرُوفِهِ، نحو قولك: لَمْ يَكْ زَيْدٌ مُنْطَلِقاً، فَلَمَّا لَمْ يَبْطُلْ عَمَلُ «يَكْ» مع مَا حُذِفَ مِنْهُ، فَكَذَلِكَ مَا أَشْبَهَ الْفِعْلَ جَرَى مَجْرَاهُ.

واعلم أنه إذا بطل عملها جاز أن يَلِيَهَا الاسم والفعل جميعاً.

فَالاسْمُ قَوْلُكَ: إِنَّ زَيْدًا لَمُنْطَلِقًا، وَالْفِعْلُ: إِنَّ ذَهَبَ لَزَيْدًا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ كُلُّ نَفْسٍ لَمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ﴾ ، وَقَالَ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ كَانَ^(٤) وَعَدُ رَبِّنَا لَمَفْعُولًا﴾ ، وَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿إِنْ كَانُوا^(٥) لَيَقُولُونَ﴾ .

وَالْفَرَاءُ يُجْعِلُ (إِنْ^(٦)) هَذِهِ بِمَعْنَى «مَا» وَيَجْعَلُ اللَّامَ بِمَعْنَى «إِلَّا» فَالتقدير عنده ^(٧) في قولك: إِنَّ زَيْدًا لَقَائِمٌ: مَا زَيْدٌ إِلَّا قَائِمٌ، وَكَذَلِكَ تَقْدِيرُ إِنَّ قَامَ لَزَيْدٍ: مَا قَامَ إِلَّا زَيْدٌ.

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ر» و «ق» : بطل المعنى.

(٣) الآية ٤ من سورة الطارق، وقد قرأ الجمهور: «لما» بالتخفيف على أن «إن» عند البصريين مخففة من الثقيلة و «ما» زائدة، وقرأ الحسن، والأعرج، وقتادة وعاصم وابن عامر، وحزة، ونافع بخلاف عنها بتشديد «لما» ووافقهم أبو جعفر، انظر: معاني القرآن للفراء ج ٣ ص ٢٥٤، والسبعة ص ٦٧٨، والتيسير ص ١٢٦، ٢٢١، وإبراز المعاني ص ٣٥٥ - ٣٥٦، والبحر المحيط ج ٤ ص ٤٥٤، والنشر ج ٢ ص ٣٩٩، والإتحاف ص ٣١١، ٣٥٨.

(٤) الآية ١٠٨ من سورة الإسراء.

(٥) الآية ١٦٧ من سورة الصافات.

(٦) نقص في «ق» .

(٧) انظر: معاني القرآن ج ٤ ص ٢٥٤، ٣٩٥، والإنصاف ص ٦٤٠ - ٦٤١، والأصول ج ١ ص ٣١٦، والهمع ج ١ ص ١٢٤.

وَأَمَّا الْكَسَائِي^(١) فَيَجْعَلُ الَّتِي يَلِيهَا الْفِعْلُ بِمَعْنَى «مَا» ؛ لِأَنَّ النَّفْيَ
بِالْفِعْلِ أَوْلَى، وَيَجْعَلُ الَّتِي يَلِيهَا الْأِسْمُ مَخْفَفَةً؛ لِأَنَّهَا بِالْإِسْمِ أَوْلَى.

وَأَمَّا قَوْلَ عَاتِكَةَ^(٢) بِنْتُ زَيْدٍ بُنِ عَمْرٍو بُنِ نَفِيلٍ:
شَلْتُ مَيْنُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ^(٣) الْمُتَعَمِّدِ

فَتَأْوِيلُهُ عِنْدَ أَصْحَابِ سَبْيُوهِ^(٤): أَنَّ «إِنْ» هِيَ الْمَخْفَفَةُ مِنَ الثَّقِيلَةِ، وَأَنَّ
الْإِلَامَ لِلتَّكْثِيرِ كَمَا قَدِمْنَا.

وَعِنْدَ الْكُوفِيِّينَ^(٥): «إِنْ» بِمَعْنَى «مَا»، وَالْإِلَامُ بِمَعْنَى «إِلَّا»، وَتَقْدِيرُهُ:
مَا قَتَلْتَ إِلَّا مُسْلِمًا، وَقَوْلُ أَصْحَابِنَا أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْإِلَامَ لَا تُسْتَعْمَلُ بِمَعْنَى «إِلَّا» فِي
(غَيْرِ^(٥)) هَذَا الْمَوْضِعِ، وَلَوْ جَازَ أَنْ تَكُونَ بِمَعْنَى «إِلَّا» هُنَا لَجَازَ أَنْ تَقُولَ: جَاءَنِي
الْقَوْمُ لَزَيْدًا، بِمَعْنَى إِلَّا زَيْدًا، فَتَأْوِيلُهُمُ الْإِلَامُ بِمَعْنَى «إِلَّا» دَعَايَ لَيْسَ عَلَيْهَا
بُرْهَانٌ، وَلَا يُعْتَدَلُ عَنْ ظَاهِرِ الْكَلَامِ إِلَى تَقْدِيرِ آخِرِ إِلَّا بِدَلِيلٍ^(٦).

وَفِي «إِنْ» الَّتِي بِمَعْنَى «مَا» خِلَافٌ.

(١) انظر: الأصول ج١ ص٣١٦، والإنصاف ص٦٤٠ - ٦٤١.

(٢) في «ر»: وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ.

(٣) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ السِّيَرَانِي فِي شَرْحِهِ ج٤ ص١٤٧، وَانظر: المحتسب ج٢ ص٢٥٥ وَابْنُ يَمِينٍ ج٨ ص٧١، ٧٢.

٧٦ وَلِلْقُرْبِ ج١ ص١١٢، وَالْإِنْصَافُ ص٦٤١، وَالْفَنَى ص٢٤، وَشَرْحُ شَوَاهِدِهِ ص٢٦، وَالْعَيْنِي ج٢ ص٢٧٨، وَالتَّصْرِيحُ ج٢

ص٢٣١ وَالْهَمْعُ ج١ ص١٤٢، وَالدَّرَجُ ج١ ص١١٩، وَالْأَشْمُونِي ج١ ص٤٠٥، وَالْخَزَانَةُ ج٤ ص٣٤٨، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ

ص١٢٥، وَعَاتِكَةُ هَذِهِ هِيَ زَوْجَةُ الزَّبِيرِ بْنِ الْعَوَّامِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهِيَ تَرَفِّي بِشَعْرِهَا هَذَا زَوْجَهَا، وَتَدْعُو عَلَى قَاتِلِهِ

عَمْرٍو بْنِ جَرْمُوزٍ.

(٤) انظر: الإنصاف ص٦٤٠ - ٦٤٢.

(٥) تَقْصُّ فِي «ق» .

(٦) انظر: الإنصاف ص٦٤٢.

فسيويته^(١): لا يُجِزُّ أَنْ تَعْمَلَ عَمَلَ «ما» من رفع الاسم، ونصب الخبر.

وأبو العباس^(٢): يُجِزُّ ذَلِكَ؛ إِذْ لَا فَرْقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ «ما» فِي الْمَعْنَى، فَيَجُوزُ عَلَى قَوْلِهِ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، كَمَا جَازَ: مَا زَيْدٌ قَائِمًا، وَلَا يَجُوزُ عَلَى مَذْهَبِ سَيُويهِ؛ لِأَنَّ «ما» لَيْسَ قِيَاسُهَا أَنْ تَعْمَلَ شَيْئًا، فَلَمَّا تَرَكَ الْقِيَاسَ فِيهَا، وَأَعْمَلْتَ عَمَلَ «لَيْسَ»؛ لِاتِّفَاقِهَا فِي الْمَعْنَى لَمْ يَجْزُ^(٣) أَنْ يَتَرَكَ الْقِيَاسَ فِي غَيْرِهَا، وَلَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْخَفْضَةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فَرْقٌ إِلَّا اللَّامُ؛ فَتَقِي أَسْقَطْتَ اللَّامَ فَهِيَ لِلْجُحْدِ، وَمَتَى ذَكَرْتَهَا فَلَيْسَتْ لِلْجُحْدِ عَلَى مَا أَصْلُنَا كَقَوْلِكَ: إِنَّ زَيْدًا قَائِمًا، وَإِنْ رَأَيْتَكَ قَطُّ (أَيَّ مَا رَأَيْتَكَ^(٤) قَطُّ)، وَإِنْ زَيْدًا^(٥) إِلَّا قَائِمًا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ الْكَافِرُونَ^(٦) إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾.

وَأَمَّا «إِنْ» الزَّائِدَةُ بَعْدَ «ما» فَإِنَّمَا زِيدَتْ لِتُبْطَلَ عَمَلَ^(٧) «ما»، كَمَا تَبْطُلُ «ما» عَمَلَ «إِنْ» إِذَا دَخَلَتْ عَلَيْهَا فِي قَوْلِكَ: إِنَّمَا زَيْدٌ مَنْطَلِقٌ، فَتَقُولُ: مَا إِنَّ زَيْدًا مَنْطَلِقًا عَلَى لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَلَوْلَا «إِنْ» لَنَصَبْتَ الْخَبَرَ فَقُلْتَ: مَا زَيْدٌ مَنْطَلِقًا، قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

فَمَا إِنْ طِبْنَا جُبْنٌ وَلَكِنْ مَنَّا يَانَا وَدَوْلَةٌ آخِرِينََا

(١) انظر: الكتاب ج١ ص٤٧٥.

(٢) انظر: المقتضب ج٢ ص٣٦٢.

(٣) في الأصل: لَمْ يَجِبْ.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) في الأصل: وَإِنْ زَيْدًا.

(٦) الآية ٢٠ من سورة الملوك.

(٧) انظر: كتاب سيويته ج١ ص٤٧٥، وج٢ ص٣٠٥، والمقتضب ج١ ص٥١، وج٢ ص٣٦٣.

(٨) هو فروة بن مسيك المرادي كما في الخزانة، ونُسب للكيت.

والبيت من شواهد سيويته ج١ ص٤٧٥ وج٢ ص٣٠٥، وانظر: المقتضب ج١ ص٥١ وج٢ ص٣٦٤، والكامل

ص١٩٣، والخصائص ج٢ ص١٠٨، والنصف ج٢ ص١٢٨ والمقتضب ج١ ص٩٢، والخزانة ج٢ ص١٢١، وابن يعيش ج٨ =

وَأَمَّا «إِنْ» التي للجزاء فقد شرحنا^(١) حكمها في باب المجازاة بما أغنى عن إعادته في هذا الموضع.

فصل: وأما «أَنْ» المفتوحة فلها أربعة مواضع:

أحدها: أَنْ تكون مُخَفَّفَةً مِنَ الْمَشَدَّةِ.

والثاني: أَنْ تكون ناصبةً للفعل المستقبل.

والثالث: أَنْ تكون زائدة بعد «لَمَّا» .

والرابع: أَنْ تكون بمعنى «أَي» .

فَأَمَّا الْمُخَفَّفَةُ: فَلَكَ (أَيْضاً^(٢)) فِيهَا وَجْهَانِ:

[٦٦ / ب] - إِنْ شِئْتَ أَجْرِيئَهَا مُجْرَى الْمَشَدَّةِ، فَتَنْصِبُ بِهَا الْأِسْمَ، وَتَرْفَعُ / الْخَبَرَ فَقُلْتَ: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقًا.

وإِنْ شِئْتَ رَفَعْتَ الْأِسْمَ الَّذِي بَعْدَهَا بِالْإِبْتِدَاءِ، وَأَضْمَرْتَ فِيهَا اسْمَهَا، وَجَعَلْتَ مَا بَعْدَهَا مِنَ الْجُمْلَةِ خَبَرًا لَهَا كَقَوْلِكَ: عَلِمْتُ أَنْ زَيْدًا قَائِمًا، بِتَقْدِيرِ (عَلِمْتُ^(٣)) أَنَّهُ زَيْدٌ قَائِمٌ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَأَخِرٌ^(٤) دَعَاؤُهُمْ أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^(٥) التَّقْدِيرُ - وَاللَّهُ أَعْلَمُ - أَنَّهُ الْحَمْدُ لِلَّهِ^(٥) ، قَالَ الْأَعْشَى:

^١ ص ١١٣، ١٢٩ والمغني ص ٢٥، وشرح شواهد ص ٣٠، والهمع ج ١ ص ١٢٣، والدرر ج ١ ص ٩٤، والصاحح واللسان (طب) ومعجم شواهد العربية ص ٣٨٦. الطَّب: العلة والسبب، والعادة، يقول: ما لنا بالجن عادة، ولكن حضرت منيتنا ودولة آخرين حتى نال الأعداء منا.

(١) انظر: ص ٤١٢ - ٤١٤ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) الآية ١٠ من سورة يونس.

(٥) نقص في الأصل.

في فِتْيَةِ كُيُوفِ الْهِنْدِ قَدْ عَلِمُوا أَنْ هَالِكُ كُلِّ مَنْ يَخْفَى وَيَنْتَعِلُ^(١)
التقدير: أنه هالك.

وإنما وجب إضمار اسم هذه ولم يجب في المكسورة إذا أَبْطَلَتْ عَمَلَهَا أَنْ تُضْمَرَ
لها اسماً؛ لأنَّ المفتوحة مع ما بعدها اسمٌ، ولا بُدَّ من عامل يعمل فيها، فلمَّا
كَانَ حكمها ثابتاً وجب أَنْ يُضْمَرَ لها ما كان (من)^(٢) تمامها.

وأما المكسورة فهي حرف يقع (في)^(٣) صدر الكلام، فإذا رفعنا ما بعدها
(بالاتِّداء)^(٤) لم تكن بنا ضرورةً إلى تقدير اسم لها؛ لأنَّا تقدَّرْهَا^(٥) حرفاً غير
عامل ولا معمول فيه كسائر الحروف نحو (ما و)^(٦) هل، وما أشبهها.

وتدخل (هذه)^(٧) المفتوحة المخففة على الأفعال، فلا بد حينئذ من أَنْ
يَعْوِضَ من دخولها على الفعل (أحد)^(٨) أَرْبَعَةَ أَحرف وهي: -

«لا» في النفي، و«السين»، و«سوف»، و«قد» في الإيجاب كقولك: علمت
أَنْ لا يقوم (زيد)^(٩)، وعلمت^(١٠) أَنْ سوف تُكْرَمَ زيداً، وأيقنْتُ أَنْ ستذهبُ،

(١) انظر ديوانه ص ٤٥، وشرطه الثاني في الديوان هكذا:

أَنْ ليس يدفع عن ذي الحيلة الحيل

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٨٢، ٤٤٠، ٤٨٠ وج ٢ ص ١٢٣، وانظر أيضاً: الخصائص ج ٢ ص ٤٤١ والمنصف
ج ٢ ص ١٢٩، والمحتسب ج ١ ص ٢٠٨، وشرح السيرافي ج ٤ ص ١٧٥، والإنصاف ص ١٩٩، وابن يعيش ج ٨ ص ٧٤، والخزانة
ج ٢ ص ٥٤٧ وج ٤ ص ٢٥٦، والعيني ج ٢ ص ٢٨٧، والهمع ج ١ ص ١٤٢، والدرر ج ١ ص ١١٩، قال الشنتريني: «وصف شرباً
نادمهم فشبَّههم بالسيف في مضائهم وشهرتهم، وذكر أنهم مؤمنون بالموت، فلا يدخر لذة مبادرة للموت قبل حلوله».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ر»: لأنَّا لا تقدَّرْهَا.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) نقص في «ر» و«ق».

(٦) في «ق»: وحسبت أَنْ سيقوم زيد.

وظننت أن قد قام زيدٌ بتقدير: علمت أنك لا تقوم، وعلمت أنك سوف تكرم (زيداً^(١)) ، وأيقنت أنك ستذهب، وظننت أنه قد قام (زيد^(٢)) .

واعلم أن الأفعال التي تقع «أن» المفتوحة بعدها على ثلاثة أوجه:

أحدها: علم و يقين.

والثاني: ظن وحُساب.

والثالث: خوف ورجاء.

فأما العلم واليقين: فلا تقع بعدهما إلا المشددة، والخففة من المشددة، ويلزمها من العوض ما ذكرنا إذا أُدخِلَتْ على الفعل كقولك: علمت أنك خارج، وعلمت أن ستخرج، وأعلم أن لا يخرج (وأيقنت^(٣) أن ستكرمني) ورأيت ألا تذهب، تريد: علمت أنك ستخرج، وأعلم أنك لا تخرج، وأيقنت أنك ستكرمني (ورأيت أنك^(٣) لا تذهب) ، قال الله عز وجل: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ^(٤) مِنْكُمْ مَرْضًى﴾ ، وقال: ﴿لَيْلًا يَعْلَمُ أَهْلُ الْكِتَابِ أَلَّا يَقْدِرُونَ^(٥) عَلَى شَيْءٍ﴾ ، وذكروا أنها في مصحف أبي: ﴿أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ^(٦)﴾ ، وقال: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا

(١) نقص في الأصل، و «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) الآية ٢٠ من سورة المزمل.

(٥) الآية ٢٩ من سورة الحديد، وهكذا قرأ الجمهور.

(٦) في كتاب سيبويه ج١ ص٤٨١، « .. وزعموا أنها في مصحف أبي: «أنهم لا يقدرُونَ» وقال المبرد في المقتضب

ج٢ ص٣٢: «.. فيعلم منصوبه ولا يكون إلا ذلك، لأن «لا» زائدة، وإنما هو لأن يعلم، وقوله: (أن لا يَقْدِرُونَ) إنما هو: «أنهم لا يقدرُونَ» ، وهي في بعض المصاحف (أَنَّهُمْ لَا يَقْدِرُونَ) ، هذا ولم أعر على هذه القراءة في كتب الشواذ التي بين يدي.

يَرْجِعُ^(١) إِلَيْهِمْ قَوْلًا^(٢) ، أَيَّ أَنَّهُ لَا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ (قولا^(٣)) .

وأما الظن والحسبان^(٤) ، فيكون على وجهين:

أحدهما: أَنْ تُثَبِّتَ الشَّيْءَ فِي الظَّنِّ حَتَّى يَجْرِيَ مَجْرَى اليَقِينِ، فَتَكُونَ (أَنْ)^(٥) بَعْدَهَا مُشَدَّدَةً، وَمُخَفَّفَةً مِنَ الْمَشَدَّةِ كَمَا كَانَتْ بَعْدَ الْعِلْمِ وَالْيَقِينِ، كَقَوْلِكَ: ظَنَنْتُ أَنَّكَ خَارِجٌ، وَحَسِبْتُ أَنْ زَيْدًا مُنْطَلِقٌ.

فَإِذَا دَخَلْتَ عَلَى الْفِعْلِ أَضْمَرْتَ فِيهَا اسْمَهَا وَأَلْزَمْتَهَا الْعَوْضَ كَمَا ذَكَرْنَا، فَتَقُولُ: ظَنَنْتُ أَلَّا تَذْهَبَ، وَحَسِبْتُ أَنْ سَيَقُومُ زَيْدٌ بِتَقْدِيرِ: ظَنَنْتُ أَنَّكَ لَا تَذْهَبُ، وَحَسِبْتُ أَنَّهُ سَيَقُومُ زَيْدٌ.

وَالْوَجْهَ الثَّانِي: أَلَّا يَتَحَقَّقَ الظَّنُّ وَالْحَسْبَانُ حَتَّى يَجْرِيَ مَجْرَى الْعِلْمِ، وَلَكِنْ يَجُوزُ أَنْ يَكُونَ الشَّيْءُ وَيَجُوزُ أَلَّا يَكُونَ، فَإِذَا كَانَ (هَكَذَا)^(٦) لَمْ تَقْعَ (بَعْدَهُمَا)^(٧) الْمَشَدَّةُ وَلَا الْمُخَفَّفَةُ مِنَ الْمَشَدَّةِ، وَإِنَّمَا تَقْعَ بَعْدَهُمَا الْخَفِيفَةُ النَّاصِبَةُ لِلْفِعْلِ كَقَوْلِكَ: حَسِبْتُ (أَلَّا)^(٨) يَقُومَ، وَظَنَنْتُ أَلَّا يَذْهَبَ، وَقَدْ قُرِئَ / (قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ): ﴿وَحَسِبُوا أَلَّا تَكُونَ^(٩) فِتْنَةً^(١٠) بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ فَمِنْ رَفَعٍ^(١١) فَعَلَى تَقْدِيرِ: (وَتَيَقَّنُوا)^(١٢) أَنَّهُ^(١٣) لَا تَكُونُ فِتْنَةً وَجَعَلَ («وَوَحَسِبُوا» مِنْ بَابِ عَلِمُوا وَتَيَقَّنُوا.

(١) الآية ٨٩ من سورة طه.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) الآية ٧١ من سورة المائدة.

(٥) وهُم: أَبُو عَمْرٍو، وَحُمْرَةُ، وَالْكَسَائِيُّ، وَيَعْقُوبُ، وَخَلْفٌ، وَوَأَقْفَهُمُ الْيَزِيدِيُّ وَالْأَعْمَشُ.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) انظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص٢١٤.

ومن نصب^(١) جعل «حَسَبُوا» من باب الشك، فنصب الفعل بأنّ الخفيفة الناصبة للفعل.

واعلم أنّ «قَدْ» ، و «السين» و «سَوْفَ» متى وُجِدْنَ بعد «أَنْ» في هذه الأفعال لم تكن إلا مخففة من الثقيلة.

وأما «لا» : فقد تقع بعد المخففة عوضاً، وتقع بعد الخفيفة الناصبة لغير العوض، ولا تمنع العامل (من)^(٢) العمل فيما بعدها.

وأما ما جرى مجرى الخوف والرجاء، فلا تقع بعدها إلا الخفيفة الناصبة للفعل كقولك: أُرْجُو أَنْ يَقُومَ زَيْدٌ، وأخشى ألا يذهبَ عمرو، ولا تقع (بعدها)^(٣) المشددة ولا المخففة من المشددة؛ لأنّ ذلك يُنافي معناها، وذلك أنّ الرّجاء والخوف يجوز أن يقعَ ما تعلّقَا به، و (يجوز)^(٤) ألا يقع، و «أَنْ» المشددة، والمخففة منها معناهما التوكيد، ولا يؤكّد ما ليست له حقيقة؛ فلذلك لم يقعَا بعد الرجاء والخوف وما جرى مجراهما مما يجوز أن يحدث متعلقه ويجوز ألاّ يحدث.

واعلم أنّ الخفيفة الناصبة للفعل تكون مع الفعل الذي بعدها في تقدير المصدر وتنقل الفعل الذي تدخل عليه من الحال إلى الاستقبال كقولك: أريدُ أَنْ تذهبَ، تقديره: أريدُ ذهابك، وقد فسرناها فيما مضى^(٥).

(١) وهم: ابن كثير، ونافع، وعاصم وابن عامر. انظر: السبعة ص ٢٤٧، والتيسير ص ١٠٠، وإبراز المعاني ص ٢٩٨، والبحر المحيط ج ٢ ص ٥٢٣ والنشر ج ٢ ص ٢٥٥، والإتحاف ص ٢٤٠.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) انظر: ص ٣٩٥ - ٣٩٦ فيما سبق من التبصرة.

وَأَمَّا «أَنْ» التي تكون زائدة: فلها موضعان:

أحدهما: أَنْ تقع بعد «لَمَّا» كقولك: لَمَّا أَنْ جِئْتُ (جاء^(١)) كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَمَّا أَنْ جَاءَتْ^(٢) رُسُلُنَا لُوطًا﴾ معناها التأكيد، وتحقيق الكلام.

والموضع الآخر: أَنْ تقع بعد القسم مع «لَوْ» كقولك: والله أَنْ لَوْ جِئْتَنِي لأَكْرَمْتُكَ.

وَأَمَّا («أَنْ»)^(١) التي بمعنى «أَيُّ» : فهي نائبة عن القول، وتقع بعد فعل بمعنى القول، وليس بقول، كقولك: كتبتُ إليه أَنْ قُمْ، بتقدير: (قلت^(١) له) : قُمْ، قال الله عز وجل: ﴿وَأَنْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ أَنْ امْشُوا وَاصْبِرُوا عَلَى آلِهَتِكُمْ﴾.

تقديره - والله أَعْلَمُ - وانطلق الملائكة منهم فقالوا: امشوا، فَلَمَّا أَضِرَّ الْقَوْلُ صار انطلقوا بمعنى فعل متضمن للقول، نحو: كتبتُ وأمرتُ، وما أشبه ذلك، ومنه قوله عز وجل: ﴿مَا قُلْتُ لَهُمْ إِلَّا مَا أَمَرْتَنِي^(٤) بِهِ أَنْ اعْبُدُوا اللَّهَ﴾، التقدير: أَيُّ اعبُدوا^(٥) الله؛ لِأَنَّ «أَمَرْتَنِي» فيه معنى القول.

(١) نقص في «ر» .

(٢) الآية ٢٣ من سورة العنكبوت.

(٣) الآية ٦ من سورة ص.

(٤) الآية ١١٧ من سورة المائدة.

(٥) قال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ج٢ ص٢٤٦: «جائز أن تكون في معنى «أَيُّ» مفسرة، المعنى: ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أَيُّ اعبُدوا، ويجوز أن تكون «أَنْ» في موضع جر على البدل من الهاء، وتكون «أَنْ» موصولة بـ «اعبُدوا الله»، ومعناه: إلا ما أمرتني به بأن يعبدوا الله، ويجوز أن يكون موضعها نصباً على البدل من «ما»، المعنى: ما قلت لهم شيئاً إلا أن اعبُدوا الله، أي ما ذكرت لهم إلا عبادة الله» .

وهذا الوجه في «أَنْ» تفرّد به البصريون، وسموها «أَنْ» التي للعبارة^(١) ولم يعرفه الكوفيون، وجعلوا «أَنْ» في قوله: ﴿وَانْطَلَقَ الْمَلَأُ مِنْهُمْ^(٢) أَنْ امْشُوا﴾ في موضع نصب^(٣) بتقدير: بِأَنْ امشوا، أي انطلقوا بالمشي، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) انظر: ابن يعيش ج ٨ ص ١٤١.

(٢) الآية ٦ من سورة ص.

(٣) قال الفراء في معاني القرآن ج ٢ ص ٣٩٦: «.. انطلقوا بهذا القول، فأن في موضع نصب لفقدها الخافض،

كانك قلت: انطلقوا مشياً ومضياً على دينكم».

بَابُ الاستفهام

حروف الاستفهام ثلاثة:

الألفُ، وهلُ، وأمُ.

فأما الألفُ: فهي أصل حروف الاستفهام، والدليل على ذلك أنها لا تخرج من الاستفهام إلى غيره، و«أمُ» تخرجُ إلى العطف، و«هلُ» تكون بمعنى «قد» (١) قال الله عز وجل: ﴿هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ (٢) حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ﴾ أَيُّ قَدْ (٣) أَتَى، والألفُ / لا يدخلُ عليها شيءٌ من حروف العطف و«قد» (٤) تدخل هي [٦٧ / ب] على حروف العطف كقولك: أَوْ زَيْدٌ فِي الدَّارِ، أَفَعَمَّرُوا مِنْطَلَقًا، قال الله عز وجل: ﴿أَوْ كَلَّمَا عَاهَدُوا (٥) عَهْدًا نَّبَذَهُ فَرِيقٌ﴾ ، وقال: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ (٦) بِبَعْضِ الْكِتَابِ﴾ ، ﴿أَنْتُمْ إِذَا مَا (٧) وَقَعَ﴾ .

فأما هلُ: فتدخلُ عليها حروفُ العطف فتقول: وهلُ زَيْدٌ فِي الدَّارِ، (وقال (٨) تعالى: ﴿فَهَلْ أُنْتُمْ (٩) مُسْلِمُونَ﴾ ، وقال علقمة الفحلُ:

(١) نقص في «ر» و«ق» .

(٢) الآية ١ من سورة الإنسان.

(٣) انظر: معاني القرآن للفراء ج٣ ص٢١٢.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) الآية ١٠٠ من سورة البقرة.

(٦) الآية ٨٥ من سورة البقرة.

(٧) الآية ٥١ من سورة يونس.

(٨) ما بين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وأضفته قبل الآية الكريمة، وبمثله يلتزم الكلام.

(٩) الآية ١٤ من سورة هود.

أَمْ هَلْ كَبِيرٌ بَكَى لَمْ يَقْضِ عَبْرَتَهُ إِثْرَ الْأَحِبَّةِ يَوْمَ الْبَيْنِ مَشْكُومٌ^(١)
فأدخل «أَمْ» على «هَلْ» ؛ لَأَنَّ «أَمْ» من حروف العطف، فيصير تقديره:
وهل كبير بكى؟

وَأَمَّا «أَمْ» فلا تدخل على شيء من حروف العطف، ولا يدخل عليها شيء
(من حروف^(٢) العطف)، لأنها حرف عطف.

فَأَمَّا الْأَسْمَاءُ الَّتِي يُسْتَفْهَمُ بِهَا: فَأَيْنَ، وَكَيْفَ، وَمَتَى، وَكَمْ (وَأَيُّ^(٣)) (وَأَنَّى^(٤))
وَمَنْ، وَمَا.

فَأَمَّا أَيْنَ: فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْمَكَانِ لَا غَيْرَ، كَقَوْلِكَ: أَيْنَ زَيْدٌ؟ تَسْأَلُ عَنْ
مكانه، والجواب: فِي الْبَيْتِ، أَوْ فِي مَكَانٍ كَذَا.

وَكَيْفَ: يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الْأَحْوَالِ كَقَوْلِكَ: (كَيْفَ^(٥) زَيْدٌ؟) ، كَيْفَ فَرَسُكَ؟
فَالْمَعْنَى: عَلَى أَيِّ حَالٍ هُوَ؟ فَالْجَوَابُ: صَالِحٌ، أَوْ عَلِيلٌ، أَوْ سَمِينٌ، أَوْ هَزِيلٌ، أَوْ
جَوَادٌ، أَوْ بَخِيلٌ، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَمَتَى: يُسْتَفْهَمُ بِهَا عَنِ الزَّمَانِ، كَقَوْلِكَ: مَتَى قُدُومُ زَيْدٍ؟ وَمَتَى الْخُرُوجُ؟

(١) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٤٨٧، وانظر المقتضب ج٢ ص٢٩٠، والاشتقاق ص١٤٠ وابن يعيش ج٤
ص١٨ وج٨ ص١٥٣، والخزانة ج١ ص٥١٦، ٥١٩، والهمع ج٢ ص٧٧، ١٢٣، والدرر ج٢ ص١٧٨، وابن الشجري في
أماله ج٢ ص٣٣٤. مشكوم: مثاب مجزي كما قال ابن الشجري في الأمالي ج٢ ص٣٣٥ «والبين: الفراق، و«إثْر» و«يوم»
متعلقان ببكى والمعنى: لم يشف من البكاء لأن في ذلك راحة».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في الأصل و«ق».

(٥) نقص في «ق».

(كَانَكَ^(١)) قلت: (في^(٢)) أي يوم قدومه، وفي (أي^(٣)) شهر (خروجه^(١)) فالجواب: يوم السبت، وشهر المحرم، وما أشبه ذلك مما يُعَيَّنُ به الوقت.

ولو أَجَبْتَهُ بنكرةٍ فقلت: يوماً أو شهراً لم يَجْزُ؛ لَأَنَّهُ سَأَلَكَ عن تعيين الوقت.

فأَمَّا كَمْ: فَيُسْتَفْهَمُ بها عن العدد كقولك: كم مَالُكَ؟ فتقول: عشرون، وكم إِبْلُكَ؟ فتقول: مائة، وتقول: كم سِرَّتْ؟ فتقول: يومين أو شهراً، فيكون العمل واقعاً بجميعه؛ لَأَنَّهُ أَخْبَرْتَهُ بتحديد العدد الذي وقع فيه الفعل.

فإن كان العمل في بعضه لم يكن من جواب «كَمْ»، وكان من جواب «مَتَى» إذا قال: متى الخروج؟ فالجواب: يوم الجمعة وإن كان وقع الخروج في بعض اليوم؛ لَأَنَّهُ إِنَّمَا سَأَلَكَ عن وقت الخروج لا عن استغراق الزمان، وجواب «كَمْ» نكرة، أو معرفة بالألف واللام على طريق الجنس، وجواب «مَتَى» معرفة لا غير.

فأَمَّا أَيٌّ فَيَفْصَلُ بها في الاستفهام ما أَجْمَلْتَهُ «ما» كقولك: ما عندك؟ فيقول المجيب: بَزُّ فتقول: أَيُّ بَزٍّ؟ فالجواب: بَزُّ مصر، أو بَزُّ خراسان وما أشبه ذلك.

و «مَنْ»: يُسْتَفْهَمُ بها عَمَّنْ يعقلُ خاصَّةً، كقولك: مَنْ عندك؟ فالجواب: زيد، أو عمرو، ولكل واحد من «أَيٍّ»، و «مَنْ» بابٌ نستوفي^(٣) شرح أحكامه فيه إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر ص ٤٧٥ - ٤٨١ فيما يأتي من التبصرة.

فَأَمَّا «مَا» : فَيُسْتَفْهَمُ بِهَا عَمَّا لَا يَعْقِل، وعن صفات مَنْ يَعْقِل، كقولك: ما عندك؟ فالجواب: متاع، أو ثياب، أو دواب، أو ما أشبه ذلك، ولا يجوز أن يُقال: رجال.

وتقول: جاءني رجل، فيقول المخاطب سائلاً عن وصفه: ما الرَّجُلُ؟ فتقول: كريم، أو شريف، أو ظريف، أو ما أشبه ذلك، فأما قوله عز وجل: ﴿وَالسَّمَاءِ^(١) وَمَا بَنَاهَا﴾ فَمَا مع «بناها» بتأويل المصدر، والتقدير: - والله أعلم - والسَّمَاءِ وبنائها.

فإذا أَدْخَلْتَ حَرْفَ الجرِّ على «ما» في الاستفهام حذفْتَ الألف / منها، وجعلتَها معها بمنزلة شيءٍ واحدٍ، فتقول: عَمَّ تَسْأَلُ؟ وفيمَ جِئْتَ؟ ، (وَعَلَامَ^(٢) ذَهَبْتَ) وَلِمَ قُمْتَ؟ ، قال الله عز وجل: ﴿عَمَّ يَتَسَاءَلُونَ^(٣)﴾ ، وقال: ﴿فِيمَ تَبْشُرُونَ^(٤)﴾^(٥) وَقَالَ: ﴿فِيمَ أَنْتَ^(٦) مِنْ ذِكْرَاهَا^(٥)﴾ ، وقال: ﴿يَأْتِيَتْ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ^(٧) وَلَا يُبْصِرُ﴾ .

وإنما حذفوا الألف؛ لأنَّ هذه الحروفَ صارت عِوَضاً عنها؛ لأنَّ حروفَ الجرِّ لا تقوم بأنفسها، فصارتُ مع «ما» كشيءٍ واحدٍ، فحذفوا الألفَ تخفيفاً،

(١) الآية ٥ من سورة الشمس.

(٢) نقص في «ر» و«ق» .

(٣) الآية ١ من سورة النبأ.

(٤) الآية ٥٤ من سورة الحجر.

(٥،٥) نقص في الأصل.

(٦) الآية ٤٣ من سورة النازعات.

(٧) الآية ٤٣ من سورة مريم.

وإذا وَقَفْتَ عليها وَقَفْتَ بالهاء، كقولك: لِمَه؟ وَبِمَه؟ ، وَفِيَه (وَعَمَهُ؟) ^(١) ولا يجوز أنْ تَقِفَ عليها بغير الهاء؛ لأنَّ ذلك يُؤدِّي إلى إسكان أَوَاخِرِهَا، ولا يجوز إسكان أَوَاخِرِهَا؛ لأنَّ الفتحة فيها تدل على الألف المحذوفة، فإذا أَسَكَنْتَ أَوَاخِرَهَا بطلت دلالتها على المحذوف منها.

فصل: واعلم أنَّ ما قبل الاستفهام لا يعمل فيما بعده؛ لأنَّ الاستفهام له صدر الكلام، فلو أَعْمَلْتَ ما قبله فيما بعده خرج من أن يكون صدرًا، فتقول: عَلِمْتُ أَزِيدَ عِنْدَكَ أَمْ عَمْرُو؟ فَتُلْغِي «عَلِمْتُ» ؛ لأنَّ الألف حالت بينه وبين ما تعمل فيه، ولو حذف الألف لكانت «عَلِمْتُ» عاملةً فيما بعدها، وكنت تقول: عَلِمْتُ زِيدًا وَعَمْرًا، أي عرفت زيدًا وَعَمْرًا.

وكذلك لا يعمل في الأسماء التي يُسْتَفْهَمُ بها ما قبلها من العوامل إلا حروف الجر، تقول: كَمْ رَجُلًا ضَرَبْتَ؟ وَأَيُّ رَجُلٍ كَلَّمْتَ؟ وَمَنْ لَقِيتَ؟ وما رأيتَ؟ فتكون هذه الأسماء منصوبة بالفعل الذي بعدها، ولو ذَكَرْتَ قبلها عاملاً يرفع أو ينصب لم يجر، لو قلت: قام أَيُّ رَجُلٍ في الدار، على الاستفهام، أو ضربت من عندك، وأنت تريد الاستفهام، أو رأيت ما عندك، وأنت تريد الاستفهام لم يَجْزَ لِمَا ذَكَرْنَا.

فأما حروف الجر: فإذا دَخَلْتُ على شيءٍ منها جَرَّتْهُ فتقول: بَأَيِّهِمْ مررتَ؟ وَلِمَ جِئْتَ. وَبِكَمْ ثَوْبِكَ؟ وَمِمَّنْ أَخَذْتَ؟

وإنما وجب أن يعمل فيها حروف الجر (مقدمة ^(٢)) ؛ لأنَّ حروف الجر لا تقوم بأنفسها، ولا تُؤَخَّرُ كما أُخِّرَ الناصب؛ فلذلك لم يكن بد من إعمالها في هذه الأسماء.

(١) نقص في «و» و«ق».

(٢) زيادة في «و».

(فصل^(١)): واعلم أنك إذا عاذلت بين الألف و «أم» في الاستفهام فأنت مدّع أحد الشيئين كقولك: أزيد عندك أم عمرو؟ كأنك قلت: أيُّهما عندك؟ فالجوابُ (يحبُّ)^(٢) أنْ يقع بتعيين أحدهما، ولا يجوز أنْ يُقال: نَعَمْ أو لا، كما أنه إذا قال: أيُّهما عندك؟ لم يكن الجوابُ إلا بتعيين أحدهما.

فإن كان في موضع «أم» «أو» فليست تدعي أحد الأمرين، فالجواب: نعم، أو لا كقولك: أزيد في الدار أو عمرو؟ كأنك قلت: أأخذ^(٣) هذين في الدار؟ فالجوابُ أنْ تقول: نَعَمْ إنْ (كان)^(٤) أحدهما في الدار، أو: لا إنْ لم يكن فيها (أحد)^(٥)، وهذا هو الفرق بين «أم» و «أو» في الاستفهام فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فإن جئت بالألف^(٥) وحدها فسألتَ لم يكن الجوابُ إلا «نَعَمْ»، أو «لا» كقولك: أزيد عندك؟ أعمرو منطلق؟ فتقول: نعم، أو لا. وكذلك «هل» إذا قلتَ: هل عندك زيد؟ أو هل زيد منطلق؟ فالجواب نعم، أو لا.

(فصل^(١)): واعلم أنه قد يُستعمل في الكلام لفظُ الاستفهام ولا يُراد به الاستفهام، وذلك على ضربين:

منها التسوية كقولك: سواء عليّ أقمت أم قعدت، فهذا لفظُ الاستفهام ولم تُرد به الاستفهام، وإنما أردت تسوية الأمرين عليك، كما قال الله عز وجل:

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في الأصل وفي «ق»: كأنك قلت: أخذ هذين في الدار.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في «ر» و «ق»: فإن جئت بألف الاستفهام وحدها.

وكذلك: مأدري أقام أم قعد، و (ما)⁽³⁾ علمت أقام أم قعد، ليس في هذا كله استفهام، وإنما هو تسوية بين الأمرين.

كَأَنَّهُ قَالَ: أَتَطْرَبُ طَرِبًا وَأَنْتَ شَيْخٌ كَبِيرٌ، فَهَذَا إِنْكَارٌ، وَكَذَلِكَ (قَوْلُكَ) ^(٤): أَمْتَمِيَا مَرَّةً وَقَيْسِيَا أُخْرَى، لَمْ تَسْأَلْهُ أَنْ يُحْيِكَ بَشِيءً، (وَ) ^(٥) إِنَّمَا أَنْكَرْتَ تَلَوْنَهُ الَّذِي عَلَّمْتَهُ وَشَاهَدْتَهُ، وَكَذَلِكَ قَوْلُ الشَّاعِرِ: ^(٦)

أَفِي السَّلَامِ أَغْيَارًا جَفَاءً وَغِلْظَةً
وَفِي الْحَرْبِ أَشْبَاهَ النِّسَاءِ الْعَوَارِكِ
أَنْكَرَ عَلَيْهِمْ وَهَجَاهُمْ بِمَا رَأَوْهُمْ عَلَيْهِ مِنَ التَّنَقُّلِ فِي الْحَالِينِ.

(٢) الآية ٦ من سورة البقرة، والآية ١٠ من سورة يس.

(٤) نقص في الأصل.

- ۴۷۳ -

ومن ذلك: التقرير كقولك لمن أَحْسَنْتَ إِلَيْهِ: أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ؟ أَلَمْ أَكْرِمِكَ؟ أَلَسْتُ عِنْدِي كَالْآخِ؟ فَإِنَّمَا تَقَرَّرُهُ بِذَلِكَ، لَا أَنْكَ تَسْأَلُهُ عَمَّا (لا) ^(١) يَعْلَمُ (كَ) ^(٢) قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾، وَقَالَ جَلَّ وَعَزَّ: ﴿أَلَيْسَ ذَلِكَ بِقَادِرٍ ^(٣) عَلَى أَنْ يُحْيِيَ الْمَوْتَى﴾، قَالَ الْحُطَيْئَةُ:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَتَكُونُ بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الْمَوَدَّةُ ^(٤) وَالْإِخَاءُ
وَقَالَ جَرِيرٌ:

أَلَسْتُ خَيْرَ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَأَنْدَى الْعَالَمِينَ بَطُونٌ رَاحَ ^(٥)
وَجَوَابُ الْمَقَرَّرِ عَلَى هَذَا أَنْ يَقُولَ: بَلَى، لِأَنَّ «بَلَى» رَدٌّ لِلنَّفْيِ، وَإِيجَابٌ لُضَدِّهِ، فَإِنْ قَالَ: نَعَمْ فَقَدْ جَحَدَهُ؛ لِأَنَّهُ قَدْ أَثْبَتَ النَّفْيَ، وَإِذَا أَثْبَتَ فَقَدْ ^(٦) نَفَى الْإِحْسَانَ، وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: أَلَمْ أَحْسِنْ إِلَيْكَ؟ فَإِنَّمَا أَذْخَلْتَ الْاسْتِفْهَامَ عَلَى «لَمْ» الَّتِي (هِيَ) ^(٧) لِلنَّفْيِ، فَإِنْ أَثْبَتَ بِنَعَمْ فَقَدْ أَثْبَتَ مَا اسْتَفْهَمَكَ عَنْهُ، وَفِي إِثْبَاتِهِ جَحْدٌ لِإِحْسَانِهِ، كَمَا أَنَّهُ إِذَا قَالَ: أَزِيدُ فِي الدَّارِ؟ فَقُلْتَ: نَعَمْ، فَقَدْ أَثْبَتَ كَوْنَ زَيْدٍ فِي الدَّارِ.

فَإِنْ قُلْتَ: بَلَى، فَقَدْ رَدَدْتَ نَفْيَهُ، وَإِذَا رَدَدْتَ النَّفْيَ فَقَدْ أَثْبَتَ الْإِحْسَانَ، وَأَقْرَرْتَ بِهِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ١٧٢ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٤٠ من سورة القيامة.

(٤) هذا الشاهد مكرر هنا انظر ص ٤٠٠ فيما سبق من التبصرة.

(٥) وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ج ٢ ص ٤٦٣ وج ٣ ص ٢٦٩، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١

ص ٢٦٥، وابن عيش ج ٥ ص ١٢٣، والمغني ص ١٧ وشرح شواهد ص ١٥، وديوانه ص ٨٩.

والمطايا جمع مطية، وهي الدابة التي تركب وسميت بذلك لأنها تمطو في مشيها أي تسرع، وأنشد: أسخى، والراح: جمع راحة، وهي الكف.

(٦) في «ر» و«ق»: وإذا أثبت نفي الإحسان فقد جحد.

(٧) نقص في «ق».

بَابُ «مَنْ» فِي الاستفهام

إذا استفهمتَ بِمَنْ عن معرفةٍ عَلمَ حَكيتَ إعرابه في لغة^(١) الحجازيين، فإذا قال القائلُ: جاءني زيدٌ، قُلْتَ: مَنْ زَيْدٌ؟ وإذا قال: رَأَيْتُ زَيْدًا، قُلْتَ: مَنْ زَيْدًا؟ وإذا قال: مررتُ بزيدٍ قُلْتَ: مَنْ زَيْدٍ؟.

وإنما حَكَوْا حرصا على أَنْ يُبَيَّنُوا أَنَّ الاستفهامَ وقعَ عَنِ الاسمِ المذكورِ دون غيره.

وموضعُ المجرور والمنصوب بعد «مَنْ» رفعٌ؛ لأنَّه في موضعِ ابتداءٍ وخبرٍ ابتداءً.

وأما بَنُو تميمٍ^(٢) فيرفعون ولا يحكون فيقولون: مَنْ زَيْدٌ؟ رَفَعَ المخاطَبُ أَوْ نَصَبَ أَوْ خَفَضَ، قال سيبويه^(٣): وهو أَقْسَى القَوْلَيْنِ.

ولو قال قائلٌ: رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ، وجاءني أَخُو زَيْدٍ، ومررتُ بِأَخِي زَيْدٍ، فاستفهمتُ لرفعتَ على / المذهبين جميعا ولم تحك.

[٦٩ / ١]

وإنما اختار أهلُ الحجاز الحكايةَ في الأسماء الأعلام^(٤)، ورفعوا ماسواها؛ لأنَّ أكثرَ ما يُخْبَرُ عن الناسِ بالأسماء الأعلام، فَحَكَوْا؛ لئلاَّ يُقَدَّرَ أنهم ابتدؤوا بالاستفهام عن اسم آخر غير هذا المذكور.

وأما غير الأعلام فَرَفَعَ؛ لأنَّه لم يَكْثُرِ الإخبارُ^(٥) بِهِ ككثرة الاسم العلم، فلم يَخْشَوْا لَبْسًا وَأَجْرُوهُ على القياس.

(١) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٠٣.

(٢) في «ر»: لأنه لم يكثر الإخبار عنها.

فَإِنْ أَدْخَلْتَ عَلَى «مَنْ» حَرْفَ العطف لم يكن إِلَّا الزَّفْعُ أَيضاً فِي المذهبين؛
لَأَنَّكَ إِذَا عَطَفْتَ فَقَدْ عَلِمَ أَنَّكَ غَيْرُ مُبْتَدِئٍ، وَذَلِكَ قَوْلُ الْقَائِلِ: رَأَيْتُ زَيْدًا
فَتَقُولُ: وَمَنْ زَيْدٌ، فَلَوْ قَالَ: رَأَيْتُ عَبْدَ اللَّهِ وَزَيْدًا، لَقُلْتَ: (و) ^(١) مَنْ عَبْدَ اللَّهِ
وَزَيْدٌ؟ لِأَنَّ طَوْلَ الْكَلَامِ يُبَيِّنُ ^(٢) أَنَّكَ مُسْتَفْهِمٌ عَمَّنْ ^(٣) قَالَ، وَمِنْهُمْ مَنْ أَجَازَ
الْحِكَايَةَ أَيضاً، فَإِنْ قَالَ: رَأَيْتُ عَمْرًا وَأَخَا زَيْدٍ قُلْتَ: مَنْ عَمْرًا وَأَخَا زَيْدٍ؟
أَجَازُوهُ فِي ^(٤) الْإِتِّبَاعِ وَبَنُوهُ عَلَى الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّ الْمُعْطُوفَ يَجُوزُ فِيهِ مَا لَا يَجُوزُ فِي
الْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَإِنْ قَدِمَ فَقَالَ: رَأَيْتُ أَخَا زَيْدٍ وَعَمْرًا قُلْتَ: مَنْ أَخُو زَيْدٍ
وَعَمْرُو؟ عَلَى الْأَصْلِ.

وَإِنْ كَرَّرْتَ «مَنْ» جَازَ فِي الْعِلْمِ الْحِكَايَةُ، وَيَجْرِي الْمُضَافُ عَلَى الْأَصْلِ
فَتَقُولُ: مَنْ عَمْرًا وَمَنْ ^(٥) أَخُو زَيْدٍ؟

فَإِذَا قَالَ: رَأَيْتُ زَيْدَ بْنَ عَمْرٍو، قُلْتَ: مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، فَتَحْكِي؛ لِأَنَّ ^(٥)
الاسْمَيْنِ بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ.

فَإِنْ نَوَّتَ زَيْدًا، وَوَصَفْتَهُ بِابْنِ عَمْرٍو جَازَ لَكَ فِيهِ مَا جَازَ فِي الْمُعْطُوفِ
وَالْمُعْطُوفِ عَلَيْهِ، فَتَقُولُ: مَنْ زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، عَلَى مَذْهَبِ مَنْ لَمْ يَحْكُ فِي قَوْلِكَ:
مَنْ زَيْدٌ وَعَمْرُو وَمَنْ زَيْدُ ^(٦) بْنِ عَمْرٍو عَلَى مَذْهَبِ مَنْ حَكَى فِي الْمُعْطُوفِ فَقَالَ: مَنْ
زَيْدًا وَعَمْرًا.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في «ر» و «ق»: ينبئ.

(٣) في الأصل: عما.

(٤) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٠٣ - ٤٠٤.

(٥) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٠٤.

(٦) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٠٤.

فصل: إذا استفهمتَ بمن عن نكرة ألحقتَ «مَنْ» حروفَ المد واللين في الرفع واوًا، وفي النصب ألفًا، وفي الجر ياءً، إذا قال: جاءني رجلٌ، قلت: منو، وإذا قال: رأيتُ رجلًا قلت: منّا، وإذا قال: مررت برجلٍ قلت: مني؟، وإن ثنى ثنيتَ العلامة، وإن جمعَ جمعتَ العلامة، وإن أنثَ أنثتَ (العلامة)^(١)، فإذا قال: جاءني رجلان قلت: منّا؟، وإذا قال: رأيتُ رجلين قلت: منين، وإذا قال: جاءني رجالٌ قلت: منون؟ وفي النصب (والجر)^(٢) منين؟ وفي المؤنث منّه، بفتح النون (لهاء^(٣) التأنيث) كما يُفتح ما قبل الهاء في طلحةً ومُسْلِمَةٌ، وفي التثنية: منتان، وفي الجمع مناتٌ.

ومن العرب^(٤) من يقول: منّا، ومنو، ومني في الواحد، والاثنين، والجميع؛ لأن (لفظ)^(٥) «مَنْ» مبهم يصلح للواحد والاثنين والجميع، فاكفينا بدلالة ما لحقه من علامة الإعراب عن التثنية والجمع.

وهذه العلامات كلها ملحقة في الوقف، فإذا وصلتَ كلامك أسقطتها فتقول: مَنْ يافتي؛ لأنه يخرج بالوصل عن شبه الحكاية فيرجع إلى الأصل، فإذا قال: رأيت رجلا وامرأة قلت: مَنْ ومنّه، تحذف العلامة من الأول؛ للوصل وتثبتها في الآخر؛ للوقف، وكذلك إن قال: رأيتُ امرأةً ورجلاً قلت: مَنْ ومنّا؛

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في كتاب سيويه ج١ ص ٤٠٢: «وحدثنا يونس أن قوما من العرب يقولون أبدا: منا ومني ومنو غنيت واحدا أو اثنين أو جميعا في الوقف.....».

(٥) نقص في «ر».

وإذا قال: رأيتُ رجلاً ونساءً، قلتَ: مَنْ وَمَنَات، وإنْ قال: رأيتُ نساءً ورجالاً، قلتَ: مَنْ وَمَنِ^(١).

وأما قولُ الشاعر^(٢):

أَتَوْا نَارِي فَقُلْتُ مَنْوَنَ أَنْتُمْ فقالوا الجنّ قلتُ عِمُوا ظَلاماً
فهذا شاذ لا يُقَاس عليه، ولم يُسَمَّع في شعرٍ غيره بعده ولا قبله على ما حكى
أهل^(٣) العلم، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) في «ر» و «ق»: قلت: من ومنا.

(٢) هو سُمَيْرُ بن الحارث، وقيل: شَمِيرُ بالشين المعجمة، ونُسب إلى تأبط شرا.

والبيت من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٤٠٢ وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٢٣، والمقتضب جـ ٢ ص ٣٠٧ والجمل ص ٣٢٠، والخصائص جـ ١ ص ١٢٩، والحيوان جـ ١ ص ٣٢٨، وابن يعيش جـ ٤ ص ١٦، والمقرب جـ ١ ص ٣٠٠، والخزانة جـ ٢ ص ٢، والعيني جـ ٤ ص ٤٩٨، ٥٥٧، والتصريح جـ ٢ ص ٢٨٥، والهمع جـ ٢ ص ١٥٧، ٢١١، والسدر جـ ٢ ص ١٨، ٢٣٧، والأشعوني جـ ٤ ص ١٠٨، واللسان (سرا).

(٣) في كتاب سيبويه جـ ١ ص ٤٠٢: «وهذا بعيد، وإنما يجوز هذا على قول الشاعر قاله مرة في شعر ثم لم يسمع

بعده مثله».

باب أي في الاستفهام

واعلم أنَّ «أَيَّا» تكون جُزْءًا مِمَّا تُضَافُ إِلَيْهِ، فإذا قلتَ ^(١) «أَيُّ الثِّيَابِ عِنْدَكَ؟ فَأَيُّ مِنَ الثِّيَابِ، وإذا قلتَ ^(٢) «أَيُّ الرِّجَالِ عِنْدَكَ؟ فَأَيُّ مِنَ الرِّجَالِ، وإذا قلتَ: «أَيُّ النِّسَاءِ عِنْدَكَ؟ فَأَيُّ مِنَ النِّسَاءِ، وكذلك جميع ما يُضَافُ إِلَيْهِ أَيْ».

وهو اسم معرب يَعْمَلُ فِيهِ ما بعده ^(٣) إذا كُنْتَ مُسْتَفْهِمًا بِهِ ^(٤)، ولا يَعْمَلُ فِيهِ ما قبله إِلَّا حُرُوفُ الْجَرِّ كما ذكرنا في باب الاستفهام، وذلك قولك: أَيُّهُمْ لَقِيتَ؟ أَيُّهُمْ أَكْرَمْتَ؟ فتَنْصِبُ «أَيَّا» بِالْفِعْلِ الَّذِي بَعْدَهَا، وكذلك إذا أَفْرَدْتَ فقلت: أَيًّا أَكْرَمْتَ؟ وَأَيًّا لَقِيتَ؟

وَتَرْفَعُ بِالْإِبْتِدَاءِ إذا لم يَعْمَلْ فِيهَا شَيْءٌ فَتَقُولُ: أَيُّهُمْ جَاءَكَ؟ وَأَيُّهُمْ فِي الدَّارِ؟ وتَقُولُ: بِأَيُّهُمْ تَمَرُّ، إِلَى أَيُّهُمْ تَذْهَبُ؟ فَتَعْمَلُ فِيهَا حَرْفَ الْجَرِّ كما بَيْنَا. وَإِنْ ذَكَرْتَ الْفِعْلَ قَبْلَهَا لم يَجُزْ أَنْ يَعْمَلَ فِيهَا كما قَدَّمْنَا، تَقُولُ: عَلِمْتُ أَيُّهُمْ عِنْدَكَ؟ وَعَرَفْتُ أَيُّهُمْ جَاءَكَ؟ قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿لَنَعْلَمَ أَيُّ الْحَزْبَيْنِ ^(٥) أَحْصَى﴾ وَأَمَّا قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَيُّ ^(٦) مُنْقَلَبٍ يَنْقَلِبُونَ﴾ فَأَيُّ مَنْصُوبٌ بـ «يَنْقَلِبُونَ»، لَا بـ «سَيَعْلَمُ» ^(٧)، كما ذكرنا.

(١-٢) نقص في «ر».

(٣) الآية ١٢ من سورة الكهف.

(٤) الآية ٢٢٧ من سورة الشعراء.

(٥) انظر: البحر المحيط ج ٧ ص ٤٩ - ٥٠.

وإذا استفهمت بأي عن نكرة أعربت على الحكاية إعراباً^(١) الاسم المذكور، فإذا قال: رأيت رجلاً قلت: أيّاً؟ وإذا قال: جاءني رجل قلت: أي؟ وإذا قال: مررت برجل قلت: أي؟ وإذا ثنى ثنيت، وإذا أنث أنثت، وإذا جمَعَ جمعت، فتقول: أيّان، وأيّن، وأيّن، وأيّن، وأيّن، وأيّة (وأيّتان)^(٢) وأيّا.

وإنما أعربت «أيّاً» إعراب الاسم^(٣) المذكور، وأسقطت الاسم من اللفظ تخفيفاً واستغناءً؛ إذ كان يدل عليه إعراب «أي».

والإعراب في «أي» ثابت في الوصل والوقف، لا يُحذف من أي في الوصل^(٤) كما حذف من «من» لأنّ ما لحق «أيّاً» من هذه العلامات فهو إعراب، والإعراب (حكمه)^(٥) في الوصل والوقف سواءً، وليس كذلك (ما لحق)^(٦) «من»؛ لأنّ ما لحق «من» ليس بإعراب كما بينا.

وإن استفهمت بأي عن معرفة رفعت كيف تصرف الحال، فإذا قال: رأيت عبد الله؛ أو رأيت الرجل، أو مررت بعبد الله، أو الرجل قلت: أي عبد الله، وأي الرجل، وأحد الأسمين مبتدأ، والآخر الخبر.

وكذلك إذا قلت في النكرة «أيّاً» فهو في موضع رفع بالابتداء، وخبره محذوف، أو في موضع خبر المبتدأ، والمبتدأ محذوف تقديره: أيّاً من ذكرت، أو أيّاً الرجل، وتقول: أي الرجلين أخوك، ولا يجوز: أي الرجلين أخواك، لأنّ «أيّاً» لتبعض ما أضيف إليه وتفصيله، فإذا قلت: أي الرجلين أخواك، لم

(١) في «ر» و «ق»: أعربته على حكاية إعراب الاسم المذكور.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ر» و «ق»: وإذا أعربت «لياً» بإعراب الاسم المذكور أسقطت الاسم من اللفظ تخفيفاً، واستغناءً بما يدل

عليه إعراب أي.

(٤) في الأصل وفي «ق»: لا يحذف من أي في الوقف.

(٥) نقص في «ر».

تُبْعَضُ شَيْئًا (فلا^(١) يجوز)، و (يجوز^(٢) أن) تقول: أَيُّ الثلاثةِ أَخَوَاك؟ أَزِيدُ وَعَمْرُو؟ أُمُّ زَيْدٍ وَخَالِدٌ؟ أُمُّ عَمْرٍو وَخَالِدٌ؟ فهذه القسمة كُلُّهَا من الثلاثة، ولا يجوز أن تُشِيرَ في القسمةِ إلى غير هذه الثلاثة، والثلاثةُ زيد وعمر و خالد.

ولو قلت على هذا أَيُّ الثلاثةِ أَخَوَاك؟ أَزِيدُ وَبَكْرٌ؟ لم يجوز؛ لأنَّ «بكرًا» لم يدخل في الثلاثة.

وكذلك إن زاد العدد: تُجْرِيه هذا المَجْرَى فتقول: أَيُّ العشرةِ إِخْوَتُكَ إِن / [٧٠ / ١]

عَنَيْتَ بِقَوْلِكَ: «إِخْوَتُكَ» أَنْقَصَ من العشرةِ جاز، وَإِنْ عَنَيْتَ بِقَوْلِكَ: «إِخْوَتُكَ» عشرة لم يجوز؛ كما ذكرنا في أَيِّ الرجلين أَخَوَاك؟ والعَلَّةُ فيه مثل تلك.

وإن قُلْتَ: أَيُّ الرجلين أَخُوكَ؟ أَزِيدُ؟ أُمُّ عَمْرٍو؟ أُمُّ خَالِدٍ؟ لم يجوز؛ لأنَّكَ جِئْتَ في التفصيل بأكثر مما تضمنه «أَيُّ»، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

بَابُ الْعَدَدِ

عَدَدُ الْمُؤَنَّثِ مِنْ ثَلَاثٍ ^(١) إِلَى عَشْرِ بَغِيرِ هَاءِ كَقَوْلِكَ: ثَلَاثُ نِسْوَةٍ وَأَرْبَعُ جَوَارٍ، وَخَمْسُ مَلَاخِفَ وَتِسْعُ لَيَالٍ، وَعَشْرُ وَصَائِفَ، وَعَدَدُ الْمَذْكَرِ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ بِالْهَاءِ كَقَوْلِكَ: ثَلَاثَةُ رَجَالٍ، وَخَمْسَةُ أَثْوَابٍ، وَعَشْرَةُ أَيْيَاتٍ.

وَإِنَّمَا أُسْقِطَتِ الْهَاءُ مِنْ عَدَدِ الْمُؤَنَّثِ، وَاتَّبَعَتْ فِي الْمَذْكَرِ، لِلْفَرْقِ بَيْنَهُمَا، وَكَانَ حَذْفُهَا مِنَ الْمُؤَنَّثِ أَوْلَى؛ لِأَنَّ الْمُؤَنَّثَ أَثْقَلُ مِنَ الْمَذْكَرِ، فَكَانَ حَذْفُهَا مِنَ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي هُوَ أَثْقَلُ، وَإِبْقَاؤُهَا فِي الْمَذْكَرِ الَّذِي هُوَ أَخْفَ أَوْلَى.

وَوَجْهٌ آخَرٌ وَهُوَ: أَنَّ الْمُؤَنَّثَ إِذَا كَانَ عَلَى فُعَالٍ جُمِعَ بَغِيرِ هَاءٍ، فَإِذَا كَانَ الْفُعَالُ لِمَذْكَرٍ جُمِعَ بِالْهَاءِ كَقَوْلِكَ فِي الْمُؤَنَّثِ: عُقَابٌ وَأَعْقَبٌ، وَفِي الْمَذْكَرِ: غُرَابٌ وَأَغْرِبَةٌ، فَحُمِلَ ^(٢) الْعَدَدُ عَلَى هَذَا فَجُعِلَ عَدَدُ الْمُؤَنَّثِ بَغِيرِ هَاءٍ قِيَاسًا عَلَى جَمْعِهِ، وَعَدَدُ الْمَذْكَرِ بِالْهَاءِ قِيَاسًا عَلَى جَمْعِهِ؛ لِأَنَّ الْعَدَدَ جَمَعَ أَيْضًا.

وَاعْلَمْ أَنَّكَ تُضَيِّفُ هَذِهِ الْأَعْدَادَ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ فِي الْمَذْكَرِ، وَمِنْ ثَلَاثٍ إِلَى عَشْرِ فِي الْمُؤَنَّثِ إِلَى الْجَمْعِ الْقَلِيلِ، لَا يَحْزُوزُ غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا فِيمَا لَيْسَ لَهُ جَمْعٌ قَلِيلٌ، فَتَقُولُ فِي الْمَذْكَرِ: ثَلَاثَةٌ أَفْرُخٍ، وَعَشْرَةٌ أَجْمَالٍ، وَخَمْسَةٌ أَغْدَالٍ ^(٣)، وَتَسْعَةٌ

(١) فِي الْأَصْلِ وَفِي «ق»: مِنْ ثَلَاثَةٍ إِلَى عَشْرَةٍ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فَيُجْعَلُ الْعَدَدُ عَلَى هَذَا فَجُعِلَ عَدَدُ الْمُؤَنَّثِ...

(٣) الْأَعْدَالُ جَمْعُ عَدَلٍ، وَلَهُ عِدَّةُ مَعَانٍ ذَكَرَهَا ابْنُ مَنْظُورٍ فِي لِسَانِ الْعَرَبِ (عَدَلٌ) قَالَ: «..... وَفَرَقَ سَبْيُوهُ بَيْنَ الْعَدِيلِ وَالْعَدَلِ، فَقَالَ: «..... وَالْعَدَلُ لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَتَاعِ خَاصَّةً،..... وَأَجَازُ غَيْرِهِ أَنْ يَقَالَ: عِنْدِي عَدَلٌ غَلَامِكُ أَيْ مِثْلُهُ، ... وَالْعَدَلُ: نِصْفُ الْحِمْلِ عَلَى أَحَدِ جَنْبَيِ الْبَعِيرِ...».

أَحْمِرَةٍ، وَأَرْبَعَةُ أَرْغِفَةٍ، فِي الْمُونِثِ: ثَلَاثُ أَذْرُعٍ، وَأَرْبَعُ أَدْوُرٍ، وَخَمْسُ أَرْجُلٍ،
وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.

وَأَمَّا مَا لَيْسَ لَهُ جَمْعٌ قَلِيلٌ فَإِنَّهُ يَجُوزُ إِضَافَةُ هَذِهِ الْأَعْدَادِ إِلَى جَمْعِهَا
الكَثِيرِ ضَرُورَةً تَقُولُ: عِنْدِي خَمْسَةُ كُتُبٍ، وَثَلَاثَةُ شُسُوعٍ، وَرَأَيْتُ عَشْرَةَ
مَسَاجِدَ.

فَإِذَا جَاوَزَتِ الْعَشْرَةَ بِوَاحِدٍ أَسْقَطْتَ الْهَاءَ مِنْ «عَشْرَةٍ» فِي الْمَذْكُورِ، وَأَثْبَتَهَا فِي
الْمُونِثِ، وَتَبْنَى الْإِسْمِينَ مِنْ أَحَدٍ عَشَرَ إِلَى تِسْعَةِ عَشَرَ عَلَى الْفَتْحِ، إِلَّا اثْنَيْ عَشَرَ،
فَإِنَّ الْإِثْنَيْنِ، مَعْرَبٌ، وَ«عَشْرٌ» بَعْدَهُ فِي الْمَذْكُورِ مَبْنِيٌّ عَلَى الْفَتْحِ، وَكَذَلِكَ عَشْرَةُ
لِلْمُونِثِ، تَقُولُ: أَحَدَ عَشَرَ رَجُلًا، وَخَمْسَةَ عَشَرَ رَجُلًا وَتِسْعَ عَشْرَةَ جَارِيَةً، قَالَ
اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ^(١) أَحَدَ عَشَرَ كُوكَبًا﴾، وَتَقُولُ: عِنْدِي اثْنَا عَشَرَ رَجُلًا
(وَإِثْنَا عَشْرَةَ^(٢) جَارِيَةً)، وَمَرَرْتُ بِإِثْنَيْ عَشَرَ رَجُلًا، وَبِإِثْنَيْ عَشْرَةَ مِلْحَفَةً،
وَرَأَيْتُ اثْنَيْ عَشَرَ دِرْهَمًا، وَإِثْنَيْ عَشْرَةَ جَارِيَةً، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَبَعَثْنَا
مِنْهُمْ^(٣) اثْنَيْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾، وَقَالَ تَعَالَى: ﴿فَأَنْبَجَسَتْ مِنْهُ اثْنَتَا^(٤) عَشْرَةَ عَيْنًا﴾.

وَإِنَّمَا وَجِبَ أَنْ يُبْنَى الْإِسْمَانُ فِيمَا زَادَ عَلَى الْعَشْرَةِ: لِأَنَّ الْأَصْلَ: أَحَدٌ وَعَشْرَةٌ
وَخَمْسَةٌ وَعَشْرَةٌ، وَكَذَلِكَ فِي الْمُونِثِ: خَمْسٌ وَعَشْرٌ، وَسَبْعٌ وَعَشْرَةٌ، فَلَمَّا حُذِفَتْ
الْوَاوُ، وَتَضَمَّنَ الْإِسْمَانُ مَعْنَاهَا بُنِيَ جَمِيعًا، وَجُعِلَ^(٥) بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ وَاحِدٍ، وَإِنَّمَا بُنِيَ
عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّ الْفَتْحَ أَخْفُ الْحَرَكَاتِ.

(١) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ يُوسُفَ.

(٢) نَقَصَ فِي «ق».

(٣) الْآيَةُ ١٢ مِنْ سُورَةِ الْمَائِدَةِ.

(٤) الْآيَةُ ١٦٠ مِنْ سُورَةِ الْأَعْرَافِ.

(٥) انْظُرْ: ابْنُ يَعِيشَ ج ١ ص ١١٢.

واعلم أنَّ في «عشرة» من ^(١) المؤنث لغتين:
 إحداها: كسر الشين، وهي لغة بني تميم ^(٢).
 والأخرى: إسكان الشين، وهي لغة أهل الحجاز ^(٣)، كقولك: ثلاث عشرة
 وثلاث عشرة.

واعلم أنَّك تفسر ما زاد على العشرة إلى تسعة وتسعين بواحد منكور،
 وتنصبه على التمييز كقولك: عندي خمسة عشر درهماً، وعشرون ثوباً، وتسعون
 جاريةً، وإنما وجب ذلك؛ لأنَّك إذا قلت خمسة عشر أو عشرون أو تسعون أو
 ما أشبه ذلك، فقد ذكرت العدد، وبقي أنَّ تبيِّن النوع المعدود، فإذا أمكن أن
 تدل عليه بواحد استغنييت عما هو أكثر منه، وكان ذلك أخفَّ عليهم من
 الأصل، وكان الأصل: خمسة عشر من الدراهم، وعشرون من الثياب،
 فاستقلوا لفظ الجمع، فردَّوه إلى واحد يدل على الجمع ^(٤).

وإنَّما وجب نصب ^(٥) المفسر في هذه الأعداد من أحد عشر إلى تسعة
 وتسعين؛ لأنَّ العدد من أحد عشر إلى تسعة عشر التنوين مقدَّر فيه، وإنَّما
 حذِفَ لِمَا عَرَضَ له من البناء، ولم يُحذفْ للإضافة فهو بمنزلة ما لا ينصرف
 من أسماء الفاعلين في أنَّ التنوين فيه مُقدَّر، كقولك: هؤلاء حوَّاجٌ يئْتِ اللهُ،
 وضوَّارِبٌ زَيْدًا، فلمَّا كان العدد بهذه المنزلة وجب أن يُنصبَ ما بعده؛ لأنَّه اسم
 جاء بعد تمام الكلام.

وأمَّا «عشرون» إلى «تسعة وتسعين» فإنَّما يُنصبُ ما بعدها من الأسماء

(١) في «ر»: في عشرة المؤنث.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧١.

(٣) وهو النكرة لأن مدلولها شائع في جنسه غير معين.

(٤) في «ر» و «ق»: وإنما وجب النصب في المفسر من هذه الأعداد...

(٥) انظر كتاب سيبويه ج ١ ص ١٠٦، والمقتضب ج ٢ ص ١٦٤.

المفسرة؛ لأنها مُشَبَّهَةٌ بضارين، ووجه الشبه بينها: أنَّ نون «عشرين» تُحذف وتضاف (العشرون)^(١) إلى ما بعدها كما تُحذف نون «ضارين»، وتُضاف إلى ما بعدها كقولك: هذه عِشْرُو زَيْدٍ، ورأيت عِشْرِي زَيْدٍ، كما تقول: هُوَلاءِ ضَارِبُو زيدٍ، ومررتُ بضاربي زيدٍ، فَلَمَّا جَرَى «عشرون» مَجْرَى «ضارين» في حذف النون والإضافة، وكانت «ضاربون» متى رَدَدْتَ النونَ إِلَيْهَا نَصَبْتَ ما بعدها أَجْرِيَتَ «العشرين» أيضاً مُجْراها في نصب ما بعدها مع وجود النون.

واعلم أنَّ «العشرين»، و «الثلاثين»، إلى «التسعين» في المذكر والمؤنث على لفظٍ واحد.

فإذا ذكرتُ معها أحاداً أَجْرِيَتِها على ما قَدَّمنا في حذف الهاء من المؤنث وإثباتها في المذكر، كقولك: عشرون رجلاً، وعشرون امرأة، وثلاثون جاريةً، وتسعون غلاماً، وثلاث وثلاثون جاريةً، وخمسون امرأةً، وثلاثة وخمسون رجلاً، تُجْري الآحادَ على أصولها كما ذكرنا (ذلك)^(٢)، و (لك)^(٣) في «واحد» إذا زِدْتَهُ على «عشرين» (وثلاثين)^(٤) إلى «تسعين» في المذكر (وجهان)^(٥) وفي المؤنث وجهان، تقول في المذكر: أحدٌ وعِشْرُونَ وواحد وعشرون، وفي المؤنث: إحدى وعشرون، وواحدة وعشرون.

فإذا بلغتِ «المائة» أَضَفْتِها إلى واحدٍ مذكر كان أو مؤنثاً كقولك: مائة رجل، ومائة امرأة، كذلك إلى «الألف»، وتُسْقِطُ الهاءَ من ثلثائة وأربعمائة إلى تسعمائة؛ لأنَّ «المائة» مؤنثة.

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ر».

(٤) زيادة في «ر».

(٥) نقص في «ق».

وإنما وَجَبَ في «المائة» أَنْ تُضَافَ إلى واحد، لَأَنَّهَا أَشْبَهَتْ أَصْلِينَ، فَأَخَذَتْ
 مِنْ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهَا بِطَرَفٍ، فَأَشْبَهَتْ الْعَشْرَةَ فِي الْإِضَافَةِ إِلَى مَا بَعْدَهَا، لِأَنَّ
 الْعَشْرَةَ عَشْرَةُ أَحَادٍ، وَالْمِائَةُ (العدد)^(١) عَشْرَ عَشْرَاتٍ، وَأَشْبَهَتْ التَّسْعَةَ وَالتَّسْعِينَ؛
 [٧١ / ١] لِأَنَّهَا تَتْلُوهَا، وَسَبِيلُهَا أَنْ تَجْرِيَ عَلَى قِيَاسِهَا فِي تَضْعِيفِ الْعَدَدِ، فَوَجِبَ لَهَا
 الْإِضَافَةُ تَشْبِيْهَا بِالْعَشْرَةِ، وَوَجِبَ أَنْ تُضَافَ لِلوَاحِدِ كَمَا كَانَ مُفْسِرُ تِسْعَةٍ وَتِسْعِينَ
 وَاحِدًا.

وإنما لَمْ تُجْمَعْ «المائة» إِذَا قُلْتُ: ثَلَاثُمِائَةٍ، وَأَرْبَعُمِائَةٍ (وتسعمائة)^(٢) وَحَقَّ مَا
 دُونَ الْعَشْرَةِ مِنَ الْأَعْدَادِ أَنْ تُضَافَ إِلَى جَمْعٍ كَمَا وَصَفْنَا؛ لِأَنَّ «المائة» وَإِنْ كَانَ
 لَفْظُهَا وَاحِدًا فَهُوَ فِي الْمَعْنَى جَمْعٌ، فَاكْتَفَى بِمَعْنَى الْجَمْعِ فِيهَا عَنْ لَفْظِهِ.

فَإِذَا بَلَغَتِ الْأَلْفُ أَضْفَقَتْهُ أَيْضًا إِلَى وَاحِدٍ عَلَى قِيَاسِ الْمِائَةِ فَتَقُولُ: أَلْفٌ دِرْهَمٍ
 إِلَّا أَنَّكَ تَجْمَعُهُ إِذَا أَدْخَلْتَ عَلَيْهِ (الهَاءَ)^(٣) مِنْ الثَّلَاثَةِ إِلَى الْعَشْرَةِ فَتَقُولُ أَرْبَعَةُ
 آلَافٍ دِرْهَمٍ، وَعَشْرَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ.

وَإِنَّمَا وَجَبَ فِي الْأَلْفِ أَنْ تُجْمَعَ بَعْدَ هَذِهِ الْآحَادِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ آخِرُ مَرَاتِبِ
 الْعَدَدِ، كَمَا أَنَّ الْوَاحِدَ أَوَّلُ مَرَاتِبِ الْعَدَدِ، فَحَمَلُوا الْآخِرَ عَلَى الْأَوَّلِ، فَكَمَا وَجِبَ
 فِي الْوَاحِدِ أَنْ يُجْمَعَ بَعْدَ هَذِهِ الْأَعْدَادِ، كَذَلِكَ وَجِبَ فِي الْأَلْفِ أَنْ تُجْمَعَ بَعْدَ
 هَذِهِ الْأَعْدَادِ؛ لِأَنَّ مَا بَعْدَ الْأَلْفِ إِنَّمَا هُوَ تَكَرُّرٌ لِلْأَعْدَادِ الْمَاضِيَةِ فَصَارَ بِمَنْزِلَةِ
 الْأَوَّلِ.

فصل: واعلم أَنَّكَ إِذَا احْتَجَّجْتَ إِلَى تَعْرِيفِ مَا دُونَ الْعَشْرَةِ أَدْخَلْتَ عَلَى الْمَعْدُودِ

(١) نقص في «ر» و«ق».

(٢) نقص في «ر».

الألف^(١) واللام، وأُضِفَتِ العددُ إليه، تقول: ثلاثةُ الأثوابِ، وخمسةُ الملاحفِ فتُعَرَّفُ المضافُ بالمضافِ إليه، وكذلك في المائة، تقول: مائةُ الدرهم، ومائتا الثوب، وخمسمائةُ الدينار وكذلك ألفُ الدرهم، وألفا الثوب.

فإن أردت تعريف ما بعد العشرة أدخلت في أول العدد الألف واللام، وتركته على بناءه، فتقول: ما فعلت الخمسة عشر درهماً، والتسع عشرة ملحفة^(٢) وكذلك العشرون والثلاثون إلى التسعين، فتقول: ما فعلت العشرون درهماً، والثلاثون جارية^(٣) والتسعون غلاماً.

فإن زدت عليها أحاداً أدخلت على الأحاد أيضاً الألف واللام، تقول: ما فعلت الثلاثة والعشرون درهماً، والخمسة والثلاثون ديناراً، والتسع والتسعون جارية.

واعلم أنك إذا أضفت «أحد عشر» وما بعدها من الأعداد إلى «تسعة عشر»؛ فالأجود أن تتركها على حالها في البناء، فتقول: هذه خمسة عشر، ومررت بثلاثة عشر.

ومنهم من يُجِزُّ^(٤): إعرابه إذا أضفت، تقول: هذه خمسة عشر، ومررت بخمسة عشر، وكذلك مع الألف واللام، تقول: هذه الخمسة عشر (درهماً)^(٥) [و]^(٥) إنما كان الأجود البناء؛ لأنه إنما وجب له البناء في حال تنكيره، والألف واللام والإضافة إنما ترد المبنى إلى الإعراب إذا استحق البناء في حال

(١) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ١٠٥، والمقتضب ج٢ ص ١٧٥، وابن يعيش ج٢ ص ١٢١، وج٢ ص ٣٣.

(٢-٣) نقص في «ر».

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٥١، والمقتضب ج٢ ص ١٧٦.

(٤) نقص في «ق».

(٥) ما بين الحاصرتين ساقط من جميع النسخ ويثله يلتزم الكلام.

تعريفه نحو قَبْلُ وَبَعْدُ، فإذا أُضِيفَ أو أُدْخِلَ عليه الألف واللام قُدِّرَ نكرة فأعرب.

وَأَمَّا خَمْسَةُ عَشَرَ وَبَابُهُ فَلَمْ تَزَلِ الألف واللام، والإضافة حُكْمُهَا عَمَّا كَانَتْ عليه قبل^(١) ذلك فوجب أن يبقى البناء على حاله.

وَأَمَّا مَنْ أَعْرَبَهَا فَإِنَّهُ قَدَرُ (أَنْ)^(٢) الإضافة، والألف واللام تقوم مقام التنوين، والتنوين يُوجب الإعراب؛ فلذلك أعربها في الإضافة والألف واللام.

[٧١ / ب] فصل: (و)^(٣) تقول: عندي ثلاث شِيَاه / ذكور، وخمسُ بَطَّاتٍ ذكور، فتؤنث العدد؛ لأنَّ الذي وَلِيَهُ مُؤَنَّثٌ في اللفظ وإن أريدَ به المذكر، وكذلك تقول: له عَشْرٌ مِنَ الإِبِلِ ذكور، وخمُسٌ مِنَ الغنم ذكور؛ لما ذكرنا، فإن قَدُمَتِ الذكور ذَكَرَتْ فَقُلْتُ: له ثلاثة ذكورٍ مِنَ البَطِّ، وخمسةُ ذكورٍ مِنَ الشَّاءِ، وثلاثةُ أَشْخَصٍ - وإن كُنَّ إناثاً - لأنَّ الشخصَ مذكر، والعدد إنما يجري على تأنيث الاسم الذي يليه أو تذكره.

واعلم أنَّ العربَ تُغَلِّبُ المذكرَ على المؤنثِ في جميع الكلام، إلا في عدد أَيَّامِ الشَّهْرِ فَإِنَّهَا تُغَلِّبُ اللِّيَالِيَّ عَلَى الأَيَّامِ، لأنها تَجْعَلُ اللَّيْلَةَ أَوَّلَ الشَّهْرِ، فلو عَدُّوا الأَيَّامَ لَسَقَطَتِ لَيْلَةٌ مِنَ الشَّهْرِ، وإذا عَدُّوا اللَّيَالِيَّ لَمْ يَسْقُطْ شَيْءٌ مِنَ الشَّهْرِ عَلَى حَسَابِهِمْ، فتقول:^(٤) ثلاث (ليالٍ)^(٥) خَلَوْنَ، وخمُسٍ بَقِيْنَ، وعَشْرٍ خَلَوْنَ، تُريدُ اللَّيَالِيَّ.

(١) في «ر» و «ق»: قبل الإضافة.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في «ر» و «ق»: فتؤرخ.

(٥) نقص في «ر».

فإذا زدْتَ على العَشْرِ^(١) وَحَدَّثَ الفعل فتقول: لِأَحَدَى عَشْرَةَ لَيْلَةً
(خَلَّتْ^(٢))، وَلثَلَاثَ عَشْرَةَ لَيْلَةً بَقِيَتْ؛ لِأَنَّكَ حَمَلْتَ الْخَبَرَ عَلَى لَفْظِ اللَّيْلَةِ وَهُوَ
مَوْحَدٌ؛ فَلِذَلِكَ وَحَدَّثَ الفعل؛ وَحَكِيَّ عَنْ الْعَرَبِ: صُمْنَا عَشْرًا، يُرِيدُونَ عَشْرَةَ
أَيَّامٍ، إِلَّا أَنَّهُمْ غَلَبُوا اللَّيَالِيَّ^(٣) عَلَى الْأَيَّامِ لَمَّا ذَكَرْنَا.
وَتَقُولُ: سَارَ عَشْرًا (من)^(٤) بَيْنَ^(٥) يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، وَأَقَمْتُ خَمْسَ عَشْرَةَ بَيْنَ يَوْمٍ
وَلَيْلَةٍ، قَالَ النَّابِغَةُ (الْجَعْدِيَّ)^(٦):

فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ الْكَثِيرُ أَنْ تُضِيفَ^(٧) وَتَجَارَا
وَتَقُولُ: لَهُ خَمْسَةٌ بَيْنَ عَبْدٍ وَجَارِيَةٍ، فَتَغْلِبُ الْمَذْكَرَ عَلَى الْمُنْثَى عَلَى الْأَصْلِ،
وَكَذَلِكَ: عِنْدِي خَمْسَةٌ عَشَرَ بَيْنَ نَاقَةٍ وَجَمَلٍ، فَيَجْرِي عَلَى الْأَصْلِ مِنْ تَغْلِيلِ
الْمَذْكَرِ عَلَى الْمُنْثَى.

وَاعْلَمْ أَنَّهُ يَجُوزُ أَنْ يُنَوَّنَ مَا أُضِيفَ مِنَ الْأَعْدَادِ وَيُنْصَبَ مَا بَعْدَهَا فِي
الشَّعْرِ فَتَقُولُ: عِنْدِي ثَلَاثَةُ أَثَوَابٍ، وَأَرْبَعَةُ رِجَالًا، وَعَشْرَةُ أَحْمِرَةٍ، وَمِائَةٌ دِرْهَمًا،
وَمِائَتَانِ، ثَبَاءً، كَمَا قَالَ الشَّاعِرُ^(٨):

أَنْعَتُ عَيْرًا مِنْ حَمِيرٍ خَنْزَرَهُ فِي كُلِّ عَيْرٍ مَائَتَانِ كَمَرَهُ

(١) فِي الْأَصْلِ وَ «ق»: عَلَى الْعَشْرَةِ.

(٢) نَقَصَ فِي «ر».

(٣) فِي الْأَصْلِ: إِلَّا أَنَّهُمْ غَلَبُوا التَّأْنِيثَ عَلَى الْأَيَّامِ.

(٤) نَقَصَ فِي «ر» وَ «ق».

(٥) فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٤: «وَتَقُولُ: سَارَ خَمْسَ عَشْرَةَ مِنْ بَيْنِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، لِأَنَّكَ أَلْقَيْتَ الْاسْمَ عَلَى

الْلَيَالِي ثُمَّ بَيَّنْتَ فَقُلْتَ: مِنْ بَيْنِ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ».

(٦) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ وَ «ق».

(٧) وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٧٤، وَانْظُرْ: الْمُخَصَّصَ ج ١٧ ص ١١٥، وَلِلْقُرْبِ ج ١ ص ٣١١، وَالْخِزَانَةَ ج ٢
ص ٣١٧، وَالْغَنِيَّ ص ٦٦٠، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٤٠ وَدِيَوَانُهُ ص ٦٤. وَالنَّكِيرُ: الْاسْتِنْكَارُ، وَتَضْيِيفٌ مِنَ الْإِضَافَةِ وَهِيَ
الْإِشْفَاقُ وَالْحَذَرُ وَتَجَارَا: تَضَيِّعٌ، يَذْكُرُ بَقْرَةً فَقَدْ وَلَدَهَا فَطَافَتْ ثَلَاثَ لَيَالٍ وَأَيَّامَهَا تَطْلُبُهُ، وَلَيْسَ لَهَا مِنْ نَكِيرٍ لَمَّا
رَزَزَتْ بِهِ.

(٨) هُوَ الْأَعْوَجُ بْنُ بَرَاءِ الْكَلْبِيِّ كَمَا فِي مَعْجَمِ الْبُلْدَانِ.

وقال آخر:

إذا عاش الفتي مائتين عاماً
فقد ذهب السرّة والفتاء^(١)
فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أنك إذا اشتققت من خمسة وثلاثة، وما أشبهها صفة على (مثال)^(٢)
فاعل كان لك فيها وجهان:

أحدهما: أن تضيفها إلى ما بعدها كقولك: هو ثاني اثنين، وثالث ثلاثة، ورابع أربعة، وخامس خمسة، والمعنى: أحد اثنين، وأحد ثلاثة، وأحد خمسة.

والثاني: أن تتون، وتنصب ما بعدها فتقول: هو ثالث اثنين، ورابع ثلاثة، وخامس أربعة، فالمعنى جعل اثنين ثلاثة، وجعل ثلاثة أربعة، وجعل أربعة خمسة، أي صيرهم على هذه العدة بكونه معهم، وكذلك إلى عاشر عشرة، وعاشر تسعة.

وتقول في المؤنث: هي ثلاثة ثلاث، وخامسة خمس، وتسعة تسع، وعاشرة عشر، أي إحدى عشر، وإحدى تسع.

وعلى الوجه الآخر: هي ثلاثة اثنين، ورابعة ثلاثا، وسابعة ستا، وعاشرة [١ / ٧٢] تسعا، أي صيرت الست سبعة، والتسع عشراً.

= والبيت من شواهد سيبويه ج١ ص ١٠٦، ٢٩٢، وانظر: ابن يعيش ج٦ ص ٢٤، ومعجم البلدان (خزرة) واللسان (خزر). وغير ضبطت في كتاب سيبويه (نسخة بولاق) بفتح العين في الموضعين، وخطأ ذلك محقق الكتاب، كما خطأ الشنبري في تفسير «عير» الثانية بأن أصلها «أير» فغيرت إلى العين استقباحاً لذكره، وعلى هذا فالمراد بالعير بكسر العين قافلة الحر كما في اللسان (عير) و«خزرة» هضبة طويلة عظيمة في ديار الضباب، والكرة: رأس الذكر.

(١) هذا الشاهد مكرر، قد مر في باب التبيين، انظر: ص ٢٦٥، وهو هنا شاهد على إثبات النون في مائتين

ونصب ما بعدها للضرورة.

(٢) نقص في «ر» و«ق».

ويجوز أن تضيف إذا أردت هذا الوجه (أيضاً)^(١) فتقول في المذكر: هو خامسٌ أربعة، وسادسٌ خمسة، وفي المؤنث: عَاشِرَةٌ تِسْعٌ وثامنةٌ سَبْعٌ، وثالثةٌ اثنتين، كما تقول في اسم الفاعل: هذا ضاربٌ زيداً، وضاربٌ زيدٍ، وضاربةٌ زيداً وضاربةٌ زيدٍ.

فإذا جاوزت العشرة كان لك فيما تستقُّه ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تقول: حَادِي عَشَرَ أَحَدَ عَشَرَ، فتبني الاسمَيْن الأولَيْن على الفتح، وتجعلُهما بمنزلة اسم واحد، وكذلك الاسمَيْن الآخرين فهذا هو الأصل؛ لأنك تستوفي بالاشتقاق حروفَ الأصل كما تستوفي في قولك: «ضاربٌ»، و«قاتلٌ»، حروفَ الضرب والقتل.

والثاني: أن تقول: حَادِي أَحَدَ عَشَرَ، تستق من أحد، ولا تستق من عشر للإيجاز، وتبني أَحَدَ عَشَرَ على أصله.

فأما حادي من هذا (الوجه)^(١) فعربٌ؛ لأنه لا تُجْعَلُ ثلاثة^(٢) أشياء بمنزلة اسم واحد، فتقول على هذا: هو ثَالِثٌ ثلاثة عَشَرَ، ورابعٌ أَرْبَعَةٌ عَشَرَ، فتعربُه وترفعُه.

والثالث: أن تقول: حَادِي عَشَرَ فتبني «حَادِي» مع «عشر»، وتحذف «عشراً» من الأول، و«أحداً» من الثاني، وتكتفي بما ذكرت للإيجاز والاختصار.

وتقول في المؤنث: هذه حَادِيَةٌ عَشْرَةٌ إحدَى عَشْرَةَ؛ على الوجه الأول

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) في الأصل: أشياء.

و (هذه) ^(١) حاديةٌ إحدَى عَشْرَةَ، على الوجه الثاني، وحاديةٌ عَشْرَةَ، على الوجه الثالث على قياس المذكر، وكذلك إلى (تاسعَ عشر ^(٢)) و (تاسعةٌ عَشْرَةَ).
ومن قال: رابعٌ ثلاثةٌ قال في هذا: رابعٌ ثلاثةٌ عَشْرَ، وخامسٌ أربعةٌ عَشْرَ، وتاسعٌ ثمانيةٌ عَشْرَ.
وكذلك (في) ^(٣) المؤنث تقول: هي تاسعةٌ ثَمَانِ عَشْرَةَ، وثانيةٌ إحدَى عَشْرَةَ، ففس علم، هذا إن شاء الله تعالى.

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

بابُ الضمير

اعلم أن المرفوعَ المضمَر على ثلاثة أوجه:

متكلم، ومخاطب، وغائب.

ولكل واحد منهم ضميران: مُتَّصِل، ومُنْفَصِل.

فأعرفهم المتكَلِّم، ثم المخاطب، ثم الغائب.

فضمير المتكلم المتصل: التاء المضمومة في «قُمْتُ» و «ذَهَبْتُ»، وللمتكلم إذا كان معه غيره واحدا كان أو أكثر «نَا» من قُمْنَا، وَذَهَبْنَا، وضمير المتكلم المنفصل «أَنَا» للواحد، و «نَحْنُ» للتثنية والجمع.

وإنما استوى لفظُ التثنية والجمع في ضمير المتكلم (لأنَّه^(١)) إذا قال نحن فعلنا فهو على غير منهاج التثنية (والجمع^(٢))، وذلك أن التثنية تقع على شيئين متساويين كقولك: الزيدان فكل واحد منهما زيد، وكذلك الجمع يقع لأشياء متساوية كقولك: الزيدون فكل واحد منهم زيد، فلما كانت التثنية والجمع في الظاهر يقعان على أشياء متساوية وجب الفرق بينهما في التثنية والجمع، وتثنية الضمير وجمعه ليس يقع على التساوي، ألا ترى أن المتكلم إذا قال: نحن قمنا فهو المتكلم وحده وليس مَنْ سواه مُساويا له في هذا الخطاب الواحد، فلما بطل التساوي في هذا أُخرج عن منهاج التثنية والجمع، فوجب (على^(٣) هذا) أن تكون علامته أيضا مخالفة للتثنية والجمع الجاريتين على

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ر».

التساوي، فلذلك استوى لفظ التثنية والجمع في ضمير المتكلم إذا قال: نحن فعلنا.

والمؤنث في هذا إذا كانت متكلمة بمنزلة المذكر، تقول المرأة: قُمتُ، وَذهَبْتُ، وَذهَبْنَا وقُمتُ، وأنا فعلتُ (ذلك)^(١)، ونحن فعلنا.

[٧٢ / ب] والعلة في ذلك زوال اللبس؛ لأنه إنما يُحتاجُ إلى علامة التأنيث إذا / خِيفَ اللبسُ، فإذا كانت هي المتكلمة لم يَخَفُ التباسها بغيرها.

وضمير المخاطب المرفوع المتصل تاء مفتوحة للمذكر، ومكسورة للمؤنث للفرق بينها كقولك للمذكر: قُمتُ، وَذهَبْتُ، وللمؤنث: قُمتِ وَذهَبْتِ^(٢) وإنما وجب ضم تاء المتكلم في قُمتُ، وَذهَبْتِ^(٣)؛ لأنَّ المتكلم أولُ، وهو أعرف المضمرين، والضمّة أولُ مخارج^(٤) الحروف، فأُعطيَ الأوّلُ للأوّل، ثم فصل بين المذكر والمؤنث في الخطاب، فكسرتُ تاءَ المؤنث حملاً على الياء في تفعلين؛^(٥) لأنَّ الكسرة من الياء، والياء علامة المؤنث في تفعلين^(٦)، فلم تَبَقَ إلا الفتحة فجعلتُ للمذكر في الخطاب.

(١) وأيضاً فإنَّ المخاطبَ مفعول، والمفعول حقُّ النَّصبِ^(٧).

والضمير المنفصل للمخاطب المفرد «أنت» مفتوحة التاء للمذكر، ومكسورة التاء للمؤنث.

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢،٣) نقص في الأصل.

(٣) كذا في جميع النسخ، وليست الضمة أولَ مخارج الحروف وإنما الضمة أول حركات الإعراب، قال ابن يعيش ج٣ ص٨٦: «وإنما خص بالضم دون غيره لأمرين: أحدهما أن المتكلم أول قبل غيره فأعطي أول الحركات وهي الضمة، والآخر أنهم أرادوا الفرق بين ضميري المتكلم والمخاطب، فنزلوا للمتكلم منزلة الفاعل، ونزلوا المخاطب منزلة المفعول»، هذا ولعل قول الصيرفي: «والضمة أول مخارج الحروف» من تعبير القدماء الذي ليس بالمألوف لنا.

وفي التثنية للمذكر والمؤنث جميعا في المتصل قمتا، وذهبتا، وفي المنفصل
أنتا، فيستوي المذكر والمؤنث في التثنية؛ لأنَّ طريقهما واحد لا يتغير.

وإنما ضُمَّتِ التاءُ من «أنتما» و «قُمْتُما»؛ لأنَّه لو تركت على حركتها قبل
التثنية لتوهم أن مابعدهما منفصل منها، فبنيت التاء على الضم ليعلم
بتَغْيِيرِها عما كانت عليه أنها جُعِلَتْ مع مابعدها كشيء واحد.

وإذا جمعتَ المذكر والمخاطب زِدْتَ على تائه ميا وواو فتقول: أُنْتُمُ،
وذهبتُمُ كما زدت في التثنية ميا وألفا، هذا هو الأصل.
وإن شئتَ خذفتَ الواوَ تخفيفا؛ لأنَّه ليس في حذفها لبسٌ، فتقول: أَنْتُمْ،
وذهبتُمْ.

وتزِيدُ على التاء في جميع المؤنث نونا مشددة فتقول: أَنْتُنَّ، وَذَهَبْتُنَّ، وإنما
وجب أنْ تَزِيدَ نونا مشددة لتكون بإزاء ما زدت للمذكر، والنون المشددة
حرفان بإزاء الميم والواو في جميع المذكر.

وضميرُ المرفوع الغائب المتصل إذا كان واحدا يستتر في الفعل كقولك: زيد
قام وهند قامت، وليست التاء في «قامت» ضمير هند؛ لأنها لو كانت ضميرا
لسقطت إذا قَدِّمْتَ فَقُلْتَ: قَامَتْ هُنْدٌ، وإنما التاء علامة التانيث، وقد ذكرنا
عِلَّةَ استتار هذا الضمير في باب^(١) الفاعل، فإذا ثنيت ظهر الضمير ألفا للمذكر
والمؤنث، كقولك: الزيدان قاما؛ الهندان قامتا، وفي الجميع للمذكر واو كقولك:
قاموا، وذهبوا وللمؤنث نون مفتوحة كقولك: قُمْنَ، وَذَهَبْنَ.

والضمير المنفصل للمذكر «هُوَ»، وللمؤنث «هِيَ»، وفي التثنية لهما جميعا
«هُمَا»، يستوي في هذا المذكر والمؤنث، كما استويا في الخطاب، وتسقط الواو

(١) انظر: ص ١٠٥ فيما سبق من التبصرة.

منه في الشنية؛ لأنها لو بقيت لوجبَ ضمُّها، كما صُمِّتَ التاءُ من «أَنْتُمْ»،
والضمةُ تُسْتَقِلُّ على الواو فحذفت لذلك.

وفي جميع (المذكر) ^(١) «هَمُو» على ما ذكرنا في «قُمْتُمو» ^(٢)، وإن شئتَ حذفت
أيضا فقلت: هُم، وفي جميع المؤنث: «هَنَّ» بنون مشددة كما كان في «أَنْتَنْ»،
ولا يجوز أن تحذف النون من جمع المؤنث كما حذفت الواو من جمع المذكر
لوجهين:

أحدهما: أنك إذا حذفتَ من المذكر الواو بقيت الميم تدل على الجمع؛ لأنَّهما
[٧٣ / ١] حَرَفَانِ منفصلان في اللفظ، والنون المشددة بمنزلة حرف واحد في اللفظ ولو/
حذفتها لم يكن ما يخلفها ويدل عليها.

والوجه الآخر: أنَّ الواو التي قبلها ضمة بمنزلة واوين، والواو في نفسها ^(٣) ثقيلة،
فإذا كان ما قبلها من جنسها كان أثقل، فجاز حذفها؛ لثقلها، وليست النونُ
ثقيلة؛ فلذلك لم يحز حذفها.

فصل: واعلم أنه لا يجوز أن تَسْتَعْمِلَ الضميرَ المنفصلَ إذا قَدِرْتَ على المتصل،
لا يجوز أن تقول: قام أنا؛ لأنَّك تقديرٌ (على) ^(٤) أن تقول: قُمْتُ؛ وكذلك تقول
للمخاطب: قُمْتُ، ولا تقول: قامَ أنتَ، وكذلك للجماعة قُمْتُمْ، ولا يجوز: قامَ
أَنْتُمْ.

فإن لم تَقْدِرْ على المتصل جئْتَ بالمنفصل كقولك: ماقام إلا أنا، وما قام إلا

(١) نقص في «ق».

(٢) في الأصل: في قمتا.

(٣) هذه بداية للوجود من النسخة «ب».

(٤) نقص في «ب» و «ق» و «ر».

أَنْتُمْ، وإنما لم يُجْزُ استعمال المنفصل في موضع المتصل؛ لَأَنَّهُ إِذَا قُدِرَ عَلَى الْفَرْقِ
الْأَخْفَ مَعَ تَكْمِيلِ الْمَعْنَى لَمْ يُجْزِ الْعُدُولُ إِلَى الْأَثْقَلِ إِلَّا لِعُذْرٍ، وَ (الْمُضَرِّ) ^(١) الْمَتَّصِلُ
اسْتِعْمَالُهُ أَخْفَ، فَلَا يَجُوزُ الْعُدُولُ عَنْهُ إِلَّا إِذَا لَمْ يُقْدَرْ عَلَيْهِ. وَتَقُولُ: كَيْفَ أَنْتَ؟
وَكَيْفَ هُوَ؟، وَأَيْنَ أَنْتَ؟، وَكَمْ هُمْ؟ فَتَأْتِي بِالْمَنْفَصْلِ، لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْمَتَّصِلِ،
قَالَ عَمْرُو بْنُ مَعْدِي ^(٢) كَرَب:

قَدْ عَلِمْتُ سَلْمَى وَجَارَاتِهَا مَاقَطَرَ الْفَارِسِ إِلَّا أَنَا
(٣) قَطْرُهُ إِذَا أَلْقَاهُ عَلَى أَحَدِ قَطْرِيهِ، وَالْقَطَرُ: الْجَانِبُ، وَكَذَلِكَ الْقَطْرُ أَيْضًا ^(٤)
جَاءَ بِالْمَنْفَصْلِ لَمَّا لَمْ يَقْدِرْ عَلَى الْمَتَّصِلِ.

وَكَذَلِكَ تَقُولُ: هَآنَذَا، وَهَآنَحْنُ أَوْلَاءَ، وَهَآنَتْ ذَا، وَهَآنَتْمْ أَوْلَاءَ، وَهَآ هُوَذَا،
فَتَأْتِي بِالْمَنْفَصْلِ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ؛ لِأَنَّكَ لَا تَقْدِرُ عَلَى الْمَتَّصِلِ، وَالتَّقْدِيرُ: هَذَا أَنَا،
وَهَذَا أَنْتَ ^(٥)، وَهَؤُلَاءِ نَحْنُ، فَفَرَّقَ بَيْنَ حَرْفِ التَّنْبِيهِ وَالْإِشَارَةِ بِالْمُضَرِّ كَمَا قَالَ
زُهَيْرٌ:
تَعَلَّمْنُ هَـالْعَمْرُو اللَّهَ ذَا قَسَمًا فَاقْصِدْ ^(٦) بِذَرْعِكَ وَانْظُرْ كَيْفَ تَنْسَلِكُ

(١) نقص في «ق».

(٢) وكذا نسبه سيبويه والأعلم، وقال السيوطي في شرح شواهد المغني: «قال صدر الأفاضل: يقال: هذا البيت
للفرزديق، والظاهر أنه لعمر بن معدي كرب» هذا البيت غير موجود في ديوان الفرزدق.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٧٩، وانظر: شرح السيرافي ج ٢ ص ٤٥٣، وابن يعيش ج ٢ ص ١٠١، ٢٠٣، والمغني
ص ٣٠٩، وشرح شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٤٥، وشرح للرزوقي للحاسة ص ٤١١، واللسان (قطر)، ومعجم شواهد العربية ص ٢٨٩.

(٣-٢) نقص في «ر» و «ق».

(٤) انظر سيبويه ج ١ ص ٣٧٩.

(٥) في «ر» و «ق»: فاقدر بذرعك، وهي رواية المبرد، وفيها أيضًا: أين تنسلك وهي رواية سيبويه والمبرد.

والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٤٥ - ١٥٠، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٣٢٣، وشرح السيرافي ج ٢ ص ١ ص ٤٥٨،
والخزانة ج ٢ ص ٤٧٥ وج ٢ ص ٢٠٨، ٤٧٨، والهمع ج ١ ص ٧٦، والدرر ج ١ ص ٥٠، والمخصص ج ٢ ص ١١٢، ومعجم
شواهد العربية ص ٢٥٦ وديوانه ص ١٨٢. تَعَلَّمْنُ: اعلم، وهو هنا فعل جامد، واقصد بذرعك: مثَّلَ ذكره الميداني في جمع
الأمثال ج ٢ ص ٩٢، وقال: «يُضْرَبُ لِمَنْ يَتَوَعَّدُ». أي كلف نفسك ماتطيق، والذَّرعُ: الاستطاعة، وتنسلك: تَذْخُلُ.

أراد تعلمن هذا لعمر والله قسماً، وكما قال لبيد^(١):
وَنَحْنُ اقْتَسَمْنَا الْمَالَ نِصْفَيْنِ يَتَنَّا فَقُلْتُ لَهُمْ هَذَا لَهَا هَاوَذَا لِيَا.
أراد أن يقول: وهذا ليا، فصير الواو بين ها و ذا.

ويجوز أن تكون «ها» التي للتنبيه داخلَةً على هذه الأسماء غير منوِيٍّ دخولها على الإشارة؛ لأنَّ المضمر والمبهم يشتركان في الإبهام (كا)^(٢) قال الله عز وجل: ﴿هَآأَنْتُمْ^(٣) هَؤُلَاءِ﴾ فلو كانت «ها» الأولى لأولاء لم يَعِدْهَا ثَانِيَةً^(٤) في هَؤُلَاءِ.

واعلم أنك إذا أَخْبَرْتَ عن جماعة غَيْبٍ، وكان أحدهم حاضراً جعلْتَ الخطابَ على لفظ الحاضر^(٥)، كقولك: أنتم ركبتم، وأنتم ذهبتم فتغلب الحاضر على الغائب، وكذلك (للاثنتين)^(٦) إذا كان أحدهما حاضراً والآخر غائباً تقول: أنتما جئتُما، وأنتما فعلتُما، وعلى هذا (يُحْمَلُ)^(٧) قولُ امرئ القيس^(٨):

(١) قال البغدادي في الخزانة: «ونسبه الأعم إلى لبيد.... ولم أره في ديوانه» وليس البيت في ديوان لبيد الذي اعتدت عليه، وذكر صاحب معجم شواهد العربية أنه في ملحقات ديوانه ص ٣٦٠ (تحقيق إحسان عباس، طبع الكويت سنة ١٩٦٢). وهو من شواهد سيبويه جـ ١ ص ٣٧٩، وانظر: المقتضب جـ ٢ ص ٢٢٣، وشرح السيرافي جـ ٣ ص ١٤٥٨، وابن عيش جـ ٥ ص ١١٤، والخزانة جـ ٢ ص ٤٧٩، وجـ ٤ ص ٤٧٨، والهمع جـ ١ ص ٧٦ والدرر جـ ١ ص ٥٠، ومعجم شواهد العربية ص ٤٢٤.

(٢) نقص في «ر».

(٣) الآية ٦٦ من سورة آل عمران، والآية ١٠٩ من سورة النساء.

(٤) في معاني القرآن للزجاج ص ٤٧٤ - ٤٧٥: «قال بعض النحويين: العرب إذا جاءت إلى اسم مكنى قد وُصِفَ بهذا جعلته بين «ها» و «ذا» فيقول القائل: أين أنت؟ فيقول المجيب: هَآنَذَا، قال: وذلك إذا أرادوا جهة التقريب.. والقول في هذا عندنا: أنَّ الاستعمال في المضمر أكثر فقط، أعني أن يفصل بين «ها» و «ذا»؛ لأنَّ التنبيه أن يُلَيِّ المضمر أَيْنٌ، فإن قال قائل: هازيد ذا وهذا زيد جاز، لاختلاف بين الناس في ذلك».

(٥) في «ب» و «ر»: الحاضرين.

(٦) نقص في «ر».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر ديوانه ص ٤١، وهناك بيت يفصل بين البيتين في الديوان، ورواية الديوان: ألم ترياني.

خَلِيلِي مَرَّ بِي عَلَى أُمِّ جُنْدَبٍ تَقْضِي ^(١) لِبَانَاتِ الْفُؤَادِ الْمَعْدَبِ
(ثم قال ^(٢)):

أَلَمْ تَرَ أَنِّي كُلَّمَا جِئْتُ طَارِقًا وجدت بها طيبا وإن لم تطيب ^(٣)
قال: خَلِيلِي لاثْنَيْنِ (أحدهما) ^(٤) حَاضِر (والآخر ^(٥) غَائِب) ثم أقبل على الحاضر
منها فقال: أَلَمْ تَرَ أَنِّي (كلها) ^(٦) فخطبته على لفظه وكذلك قول / الآخر ^(٧): [٧٣ / ب]

فَإِنْ تَزْجُرَانِي يَا بَنَ عَفَّانَ أَزْدَجِرْ وَإِنْ تَتْرُكَانِي أَحْمَرُ عِرْضًا مُمَنِّعًا

لأن الخطاب لاثنين، أحدهما ابن عفان، فجاء بلفظ الاثنين، ثم أقبل على ^(٨)
الحاضر منها، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: (وأما ضمير ^(٩) المنصوب المتصل) فلمتكلم المفرد نون وياء، مذكرا كان أو
مؤنثا كقولك: أَكْرَمْتَنِي، وَضَرَبْتَنِي.

وإلياء وحدها هي الضمير، وإِنَّمَا أُدْخِلْتُ النون عليها؛ ليسلم بناء الفعل؛

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: لنقضي حاجات....

(٢) نقص في «ب».

(٣) وهما من شواهد السيرافي ج٢ قسم ١ ص ٤٤٧ - ٤٤٨، وانظر البيت الأول في التصريح ج١ ص ٢٠٢، والبيت الثاني في الخصائص ج٢ ص ٢٨١، والبيتين في رسالة الملائكة ص ٢٤، ومعجم شواهد العربية ص ٥٣. اللبانات: جمع لبانة وهي الحاجة، وطارقا: أتيا بالليل، يعني أنها طيبة الرائحة في الوقت الذي تتغير فيه الأنواء.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) زيادة في «ة».

(٧) هو سؤيد بن كراع. وفي الأصل: فان تزجرا، وأثبت ما في بقية النسخ وهو الموافق لبقية المصادر. والبيت من شواهد السيرافي ج٢ قسم ١ ص ٤٤٨، وانظر: المخصص ج٢ ص ٥، وسمط اللآلي ص ٩٤٢، واللسان (جزن) ورسالة الملائكة ص ٢٤ وشرح شواهد الشافعية ص ٤٨١ حيث ذكر عرضا. أزدرج: أنتهي وأمتنع وأنتهر، وأصله «ازتجر» قلبت التاء دالا لقرب مخارجهما، واختيرت الدال لأنها أليق بالزاي من التاء.

(٨) في «ر» و «ق»: ثم أقبل فخطب الحاضر منها.

(٩) بياض في «ب».

لأنَّ ياءَ المتكلم تكسِّرُ ما قبلها، فكرهوا أنْ يَدْخَلَ الفعلَ الكسرُ، وقد منع الجرُّ في الإعراب لما بينا^(١).

وضمير المتكلم مع الاثنين والجماعة «نا» من قولك: أَكْرَمْنَا وَضَرَبْنَا. والفرق بين المنصوب والمرفوع في هذا أنَّ المرفوع تسكنُ فيه لامُ الفعل كقولك: قُمْنا، وَضَرَبْنَا، والمنصوبُ يجري آخرُ الفعلِ فيه على أصله؛ إن كان ماضياً فحركته الفتح، وإنْ كان مستقبلاً فعلى ما يستحق من الإعراب.

وأما ضميرُ المخاطب المتصل فالكاف مفتوحةٌ للمذكر؛ ومكسورةٌ للمؤنث كقولك: أَكْرَمَكَ؛ وَضَرَبَكَ للمذكر، وَأَكْرَمَكِ، وَضَرَبَكِ للمؤنث، وللاثنين أَكْرَمَكُمَا، وَضَرَبَكُمَا مُذَكَّرَيْنِ كَانَا أَوْ مُؤنَّثَيْنِ، وتُضَمُّ الكافُ من «كَمَا» كما ضَمَّتِ التاءُ من «أَنْتُمَا» و«قُمْتُمَا» والعلَّةُ واحدة.

ولجماعةِ المذكرين «ضربكمو» و«أكرمكمو» بواو بعد الميم، وإنْ شئتُ حذفْتُ الواوَ كما حذفْتُها من المرفوع في قولهم: «هُم» و«أَنْتُمْ».

ولجماعةِ المؤنثِ نونٌ مشددة بعد الكاف كقولك: ضَرَبَكُنَّ، وَأَكْرَمَكُنَّ على قياس ماضى.

فأما ضميرُ الغائب المتصل فهاءٌ بعدها واو كقولك: ضَرَبَهُو، وَأَكْرَمَهُو، هذا (هو)^(٢) الاختيار إذا وصلتِ الكلامَ، إلا أنْ يكون ما قبل الهاء ساكناً كقولك: لم يَضْرِبْهُ، ولم يُكْرَمْهُ فتحذف الواو في هذا.

وإنما اختير إثبات الواو إذا تحرك ما قبل الهاء؛ لأنَّ الهاءَ خَفِيَّةٌ، والواو يخرجها من الخفاء إلى الإظهار.

(١) انظر ص ٨٠ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ب».

فَأَمَّا إِذَا سَكَنَ مَاقِبِلَ الْهَاءِ فَيُخْتَارُ حَذْفُ الْوَاوِ (لِذَلِكَ)^(١)؛ لِأَنَّهُ (يَصِيرُ)^(٢)
بِمَنْزِلَةِ التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ؛ لِأَنَّ الْهَاءَ حَاجِزٌ غَيْرُ حَصِينٍ، فَكَأَنَّ السَّاكِنِينَ
الْتَقَيَا، فَحُذِفَتِ الْوَاوُ لِذَلِكَ.

وَإِذَا وَقَفَتْ فِي جَمِيعِ ذَلِكَ حَذَفَتِ الْوَاوُ كَقَوْلِكَ: صَرَبْتُهُ وَأَكْرَمْتُهُ، فَإِنْ كَانَ
السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَ الْهَاءِ تُمْكِينُ حَرَكَتِهِ، فَإِنْ مِنَ الْعَرَبِ^(٣) مِنْ يَنْقُلُ حَرَكَةَ الْهَاءِ
فِي الْوَقْفِ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا، وَيَقِفُ عَلَى الْهَاءِ فِرَاراً مِنَ التَّقَاءِ
السَّاكِنِينَ فَيَقُولُ: لَمْ أَضْرِبْهُ، وَلَمْ أَكْرِمْهُ، وَهَذَا فِي الشَّعْرِ أَكْثَرُ مَا يَكُونُ، قَالَ
الرَّاجِزُ^(٤):

عَجِبْتُ وَالْدَّهْرُ كَثِيرٌ عَجَبُهُ مِنْ عَنَزِيٍّ سَبَّيْ لَمْ أَضْرِبْهُ
أَرَادَ: لَمْ أَضْرِبْهُ فَنَقَلَ ضَمَّةَ الْهَاءِ إِلَى الْبَاءِ، وَحَذَفَ الْوَاوِ، وَإِنْ^(٥) كَانَ مَاقِبِلَ الْهَاءِ
مُتَحَرِّكاً (وَهَذَا)^(٦) جَائِزٌ فِي الشَّعْرِ (كَثِيرٌ)^(٧) (كَأ) قَالَ الْأَعَشَى^(٨):

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٨٧.

(٤) هو زياد الأعجم كما في كتاب سيبويه. والبيت من شواهد سيبويه ج٢ ص ٢٨٧، وانظر: المختص ج١
ص ١٩٦، وابن يعيش ج١ ص ٧١ وشرح شواهد الشافعية ص ٢٦١، والهمع ج٢ ص ٢٠٨، والدرر ج٢ ص ٢٣٤،
والأشعري ج٤ ص ٢١٠، واللسان (لم) ومعجم الشواهد ص ٤٤٤. وعنزي: منسوب إلى عنزة، وهو أبو حي من ربيعة بن
أسد بن ربيعة بن نزار، انظر: اللسان (عن) والغريب أن الصبان قال: «من عنزي أي من قصير».

(٥) في الأصل: وحذف الواو إذا كان ماقبل الهاء متحرك.

(٦) نقص في «ب» و «ق».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر ديوانه ص ٩٠ وروايته: وما عنده مجد تليد وماله... من الريح فضل..

وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ١٢، وانظر: المقتضب ج١ ص ٢٨، ٢٦٦ والإنصاف ص ٥١٦، والتليد: القديم الموروث،
والجنوب والصبا أحب الرياح عند العرب، لأن الجنوب تلقح السحاب، والصبا تلقح الأشجار. قال الشنترى: «أراد أنه
فحذف الواو ضرورة».

فَمَا لَهُ مِنْ مُجْدٍ تَلِيدٍ وَمَالَةٍ
مِنَ الرِّيحِ حَظًّا الْجَنُوبِ وَلَا الصَّبَا
وَضَمِيرُ الْمُؤَنَّثَةِ الْغَائِبَةِ «هَا» مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُهَا، وَأَكْرَمْتُهَا.

[٧٤ / ١] وَلَا يَجُوزُ حَذْفُ الْأَلْفِ فِي وَصَلٍ وَلَا وَقْفٍ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ خَفِيفَةً^(١)، وَلَيْسَتْ
كَالْوَاوِ.

(و)^(٢) ضَمِيرُ الْإِثْنَيْنِ (فِي هَذَا مَذْكُرَيْنِ^(٣) أَمْ مُؤَنَّثَيْنِ) «هُمَا» مِنْ (قَوْلِكَ) :
ضَرَبْتُهَا وَأَكْرَمْتُهَا عَلَى قِيَاسِ^(٤) الْمُخَاطَبِ (مِنْ^(٥) ضَرَبْتُكُمَا).

وَفِي جَمِيعِ الْمَذْكُورِينَ «هُمُو» مِنْ ضَرَبْتُهِمُو، فَتَزِيدُ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ فِي الْجَمْعِ
قِيَاسًا عَلَى التَّثْنِيَةِ^(٥).

وَفِي جَمِيعِ الْمُؤَنَّثِ «هَنَّ» مِنْ قَوْلِكَ: ضَرَبْتُهِنَّ، بِثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ قِيَاسًا عَلَى جَمْعِ
الْمَذْكُورِ.

وَأَمَّا ضَمِيرُ الْمَنْصُوبِ الْمَنْفَصِلِ فَإِيًّا مِثْلَ مِثْلِهِ إِلَى مَا بَعْدَهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ الْمَضْمَرَةِ،
تَكُونُ لِلْمُتَكَلِّمِ مُفْرَدًا: «إِيَّايَ» مَذْكُرًا كَانَ أَوْ مُؤَنَّثًا، وَلِلْمُتَكَلِّمِ مَعَ غَيْرِهِ «إِيَّانَا»،
وَلِلْمُخَاطَبِ «إِيَّاكَ»؛ بِفَتْحِ الْكَافِ لِلْمَذْكُورِ، وَ«إِيَّاكَ» بِكَسْرِ الْكَافِ لِلْمُؤَنَّثِ
وَلِلْإِثْنَيْنِ «إِيَّاكُمَا» لِلْمَذْكُورَيْنِ وَالْمُؤَنَّثَيْنِ جَمِيعًا عَلَى قِيَاسِ مَا مَضَى.

وَلِلْجَمَاعَةِ الْمَذْكُورِينَ «إِيَّاكُمُو»^(٦)، وَإِنْ شُئْتَ حَذَفْتَ الْوَاوَ، كَمَا بَيَّنَّا.

(١) فِي «ر»: لِأَنَّ الْأَلْفَ خَفِيفَةٌ.

(٢) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٣) نَقَصَ فِي «ر».

(٤) فِي «ر»: كَضَمِيرِ الْإِثْنَيْنِ لِلْمَذْكُورِينَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: قِيَاسًا عَلَى التَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ.

(٦) فِي الْأَصْلِ: إِيَّاكُمْ.

ولجماعة المؤنث: «إِيَّاكُنَّ»، وللغائب «إِيَّاهُ» للمذكر، وإِيَّاهَا للمؤنث، و «إِيَّاهُمَا» للاثنتين مذكرتين (كانا) ^(١) أو مؤنثين، و «إِيَّاهُمُو» للجميع المذكر، وإن شئت حذفْتَ الواو، (و) ^(٢) لجماعة المؤنث «إِيَاهُنَّ».

هذا مذهب ^(٤) الخليل وحكى عن العرب: إذا بَلَغَ الرَّجُلُ السَّتِينَ ^(٥) فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابَّ والضَّائِرَ التي بعد «إِيَّا» عند الخليل في موضع جر ^(٦) باضافة «إِيَّا» إليها قياسا على ما حَكَى من إضافته إلى الظاهر من قولهم: «فإِيَّاهُ وإِيَّا الشَّوَابَّ».

وَأَمَّا الْأَخْفَشُ ^(٧) فكان يقول: إِنَّ ما بعد «إِيَّا» لا موضع له من الإعراب، وإنَّ «إِيَّا» وما بعدها كلمة واحدة؛ لَأَنَّ الْمُضَمَّرَ لَا يُضَافُ. وإلى هذا ذهبَ ابنُ السَّرَّاجِ ^(٨)، وذكر أَنَّ ما حكاه الخليل من إضافة «إِيَّا» إلى الظاهر شاذٌّ في القياس.

(١) زيادة في «ر».

(٢) في الأصل: وإِيَّاهُم.

(٣) نقص في «ق».

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ٢٨٠.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص ١٤١، وشرح السيرافي ج٢ قسم ١ ص ٢٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج

ج١ ص ١١، والرضي على الكافية ج١ ص ١٨١، والإنصاف ص ٦٩ - ٦١٧، وابن يعيش ج٢ ص ٩٨، ١٠٠، والتصريح

ج٢ ص ١٩٤، والأشتموني ج٢ ص ٢٨٨، واللسان (إِيَّا) وقال الأزهري في التصريح: «ويروى: السَّوَات».

(٦) قال سيبويه في الكتاب ج١ ص ١٤١: «وقال الخليل: لو أن رجلا قال: إِيَّاكَ نَفْسُكَ لَمْ أَغْنِفْهُ، لَأَنَّ هَذِهِ

الكاف مجرورة» وقال السيرافي في شرحه ج٢ قسم ١ ص ٢٤٢: «ولم يذكر سيبويه خلافا له».

(٧) انظر: شرح السيرافي ج٢ قسم ١ ص ٢٤٢، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ١١ وابن يعيش ج٢

ص ٩٨ - ٩٩، والرضي على الكافية ج٢ ص ١٢ - ١٣، والهمع ج١ ص ٦١، وأبو الحسن الأخفش للدكتور طه الزيني

ص ٤١، و ص ٨٣ - ٨٤، وقد روى عن الأخفش أيضا أنه وافق الخليل.

(٨) انظر: الأصول ج٢ ص ٩٧ (الرسالة المخطوطة) وشرح السيرافي ج٢ قسم ١ ص ٢٤٢ بيد أن السيرافي لم ينسب

ذلك إلى ابن السراج ولكنه قال: «وجماعة من النحويين يخالفون هذا، وقالوا: لا يجوز أن يكون إِيَّا مضافا؛ لَأَنَّهُ ضَمِيرٌ

والضمير لا يضاف، وما حكاه الخليل شاذ لا يعمل عليه».

وَأَجْمَعُوا عَلَى اسْتِقْبَاح: إِيَّا زَيْدٍ^(١) أَكْرَمْتُ بِإِضَافَةِ «إِيَّا» إِلَى زَيْدٍ.
وِاجْمَاعُهُمْ عَلَى هَذَا لَا يَنْقُضُ عِنْدِي^(٢) مَذْهَبَ الْخَلِيلِ؛ لِأَنَّ الْخَلِيلَ لَمْ يَجْعَلْ
قَوْلَهُمْ: «فِيَا» وَإِيَّا الشَّوَابَّ أَصْلًا يُقَاسُ عَلَيْهِ فِي إِضَافَةِ «إِيَّا» إِلَى الْأَسْمَاءِ
الظَّاهِرَةِ، وَإِنَّمَا اسْتَدَلَّ بِإِضَافَتِهِمْ «إِيَّا» إِلَى «الشَّوَابَّ» عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ «إِيَّا» مِنْ
الْمُضَرَّاتِ فِي مَوْضِعٍ جَرَّ بِإِضَافَةِ «إِيَّا» إِلَيْهَا، وَهَذَا اسْتِدْلَالٌ صَحِيحٌ؛ لِأَنَّهُ اسْتَدَلَّ
عَلَى إِعْرَابٍ مَا لَا يُتَبَيَّنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ بِإِعْرَابٍ مَا يُتَبَيَّنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ.

أَلَا تَرَى أَنَّا نَسْتَدِلُّ عَلَى إِعْرَابِ (سَائِرِ)^(٣) الْمُضَرَّاتِ بِإِعْرَابِ الْمَظْهَرَاتِ الَّتِي
تَقَعُ مَوْضِعَهَا فنقول: مَوْضِعُ الْكَافِ مِنْ «ضَرَبْتُكَ» نَصْبٌ؛ لِأَنَّكَ لَوْ ذَكَرْتَ فِي
مَوْضِعِهَا مَا يُتَبَيَّنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا نَصْبًا، كَقَوْلِكَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا،
وَكَذَلِكَ التَّاءُ فِي «قُمْتُ» فِي مَوْضِعِ رَفْعٍ؛ لِأَنَّكَ لَوْ ذَكَرْتَ فِي مَوْضِعِهَا اسْمًا
يُتَبَيَّنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا رَفْعًا كَقَوْلِكَ: قَامَ زَيْدٌ.

وَكَذَلِكَ إِذَا قُلْتَ: (جَاءَنِي)^(٤) غَلَامُكَ، فَالْكَافُ فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ؛ لِأَنَّكَ لَوْ
ذَكَرْتَ فِي مَوْضِعِهَا ظَاهِرًا يُتَبَيَّنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ لَمْ يَكُنْ إِلَّا جَرًّا كَقَوْلِكَ: غَلَامُ
زَيْدٍ.

فَلَمَّا كَانَ سَائِرُ الْمُضَرَّاتِ يُسْتَدَلُّ عَلَى إِعْرَابِهَا بِإِعْرَابِ مَا يَقَعُ مَوْضِعَهَا مِمَّا
يُتَبَيَّنُ فِيهِ الْإِعْرَابُ، كَذَلِكَ اسْتَدَلَّ الْخَلِيلُ عَلَى أَنَّ مَا بَعْدَ «إِيَّا» فِي مَوْضِعٍ جَرٍّ بِمَا
ذَكَرْتَهُ الْعَرَبُ مِنْ إِعْرَابِ الْأَسْمَاءِ الظَّاهِرَةِ بَعْدَهَا وَإِنْ كَانَ لَا يُسْتَعْمَلُ مَعَ
الظُّوَاهِرِ إِلَّا فِيمَا سَمِعَ مِنَ الْعَرَبِ.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج جـ ١ ص ١١ وابن يعيش جـ ٣ ص ١٠٠.

(٢) ليس هذا رأي الصيرى، ولكنه رأى السيراني حيث قال في جـ ٢ ص ١: «والصحيح عندي ما قاله

الخليل رحمه الله، وذلك أني رأيت ما يقع بعد «إيا».. إلخ ما ذكره الصيرى بألفاظ مغايرة.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ق».

وليس بمستنكر أن تجعل الأسماء الظاهرة وصلة إلى المضمرات التي بعدها
 كما ^(١) جَعَلَ «أَيَّهَا» وصلة إلى نداء ما فيه الألف واللام كما قدمنا، فاعْرِفْ ذلك / [٧٤ / ب]
 إن شاء الله تعالى. ^(٢)

فصل: ولا يجوز أن يُستعمل الضمير المنفصل في موضع المتصل إذا قُدِرَ على
 المتصل كما قدمنا ^(٣)، لا تقول: ضربتُ إِيَّاكَ؛ لأنَّكَ تقدر على الكاف من
 «ضربتكَ».

فإن قَدُمَتِ المفعول وأَصْمَرَتْه لم يكن إلَّا المنفصل كقولك: إِيَّاكَ ضَرَبْتُ.
 وكذلك: ما ضربت إلَّا إِيَّاكَ؛ لأنَّكَ لا تقدر على الكاف مع إلَّا.
 ويجوز في «كان» وأخواتها إذا كان الخبر ضميراً أن يكون متصلاً، ومنفصلاً،
 قال سيوي ^(٤): بلغني عن العرب الموثوق بهم أنَّهم يقولون: لَيْسَنِي، وكأنني، قَالَ
 أَبُو الْأَسْوَدِ الدَّؤَلِيّ:

فإِلَّا يَكْنُهَا أَوْ تَكْنُهُ فَإِنَّهُ أَخُوهَا غَذَّتْهُ أُمُّهُ يَلْبَانِيهَا ^(٥)
 والأجود استعمال الضمير المنفصل معها كقولك: كان إِيَّاه، وليسَ إِيَّاه ^(٦) (كا)

(١) في شرح السيرافي ج ٢ قسم ١ ص ٣٤٢: «... وقد رأيناهم فعلوا شبيهاً بهذا حيث قالوا: يا أَيُّهَا الرجل... ولا
 أبعد أن يكون «إيا» هو فعلي من «أي» وأخذ أحدهما من الآخر لاشتراكها في الوصلة، وما حكاه، الخليل شاذ في
 الظاهر؛ لأن الظاهر في التقديم والتأخير على حال واحدة...».

(٢) انظر: ص ٣٤٤ فيما سبق من التبصرة.

(٣) انظر: ص ٤٩٦ - ٤٩٧ فيما سبق من التبصرة.

(٤) انظر: الكتاب ج ١ ص ٣٨١.

(٥) وهو من شواهد سيوي ج ١ ص ٢١، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ٩٨، والإنصاف ص ٨٢٣، وابن يعيش ج ٣
 ص ١٠٧، والمغرب ج ١ ص ٩٦، والخزانة ج ٢ ص ٤٢٦ والعيني ج ١ ص ٣١٠، والأشعري ج ١ ص ١٨٥، واللسان (لبن) وديوانه
 ص ٨٢. والضمير في «يكنها» يعود إلى الحر في البيت السابق وهو:

دع الحر يشربها الغواة فإِنِّي رَأَيْتُ أَخَاهَا مُجْزِيَا بِمَكَانِهَا
 ويعني بأخيها: النبيذ المستخرج من الزبيب لأن أصلها العنب، واللبن: اللبن للآدميين خاصة «يقال: هو أخوه بلبن»
 أمه بكسر اللام ، ولا يقال: بلبن أمه، إنما اللبن الذي يشرب.

(٦) نقص في «ر».

قالَ عُمَرُ بْنُ أَبِي رَيْعَةَ:

لَئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا
عن العهد والإنسانَ قَدْ يَتَغَيَّرُ^(١)
وقد تقدم^(٢) هذا في باب «كان» وأخواتها.

فصل: وأما المجرور فليس له (الآ^(٣)) ضمير (متصل، ليس^(٣) له) منفصل،
والعلة في ذلك؛ أَنَّ الجار والمجرور بمنزلة شيء واحد لا يجوز أن يتقدم المجرور
على الجار، ولا يُفصل بينهما؛ لأنَّ المجرور كبعض حروف الجار، وبعض حروف
الشيء لا يتقدم عليه.

وليس كذلك المرفوع والمنصوب؛ لأنها يتقدمان ويتأخران، ويُفصلُ بين
الرافع والمرفوع، والناصب والمنصوب؛ لعدم تلك العلة فيها، ألا ترى أنك
تقول: ما جاءني إلا زيدٌ، فتفصلُ بين المرفوع وما عمل فيه؛ وتقول: ما رأيتُ
إلا زيداً، فتفصلُ كذلك؟ وتقول: (ما^(٤)) جاءني اليومَ زيدٌ، ورأيتُ في دارك
زيداً، وضربَ عمرًا زيدٌ، وعمرًا ضربَ زيدٌ؟ فَلَمَّا احتيجَ إلى إضمّارهما على
التقديم والتأخير لم يكن بد من ضمير منفصل لهما؛ وَلَمَّا كان المجرور^(٥) يلزم
موضعاً واحداً ولا يجوز أن يتقدم، ولا يُفصلَ بينه وبين ما عمل فيه لم يُحتج
فيه إلى ضمير منفصل.

فَأَمَّا ضميره فلمتكلم ياءً مكسوراً ما قبلها؛ مذكراً كان أو مؤنثاً.

(١) وهو من شواهد ابن يعيش ج٣ ص ١٠٧، وانظر: المقرب ج١ ص ٩٥، والخزانة ج٢ ص ٤٢٠، والعيني ج١ ص ٣١٤، والتصريح ج١ ص ١٠٨، والأشعوني ج١ ص ١٨٥، وديوانه ص ٨٦. حال فلان عن العهد أي زال، انظر: اللسان (حول).

(٢) انظر: ص ١٩٤ فيما سبق من التبصرة.

(٣) نقص في «ق».

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في «ب» ولما كان المجرور وما يليه يوضعان.... وفي «ر» و «ق»: ولما كان المجرور وما يليه يلزم موضعاً واحداً.

وَحَقُّ هَذِهِ الْيَاءِ أَنْ تُبْنَى عَلَى الْفَتْحِ، وَإِنَّمَا وَجِبَ حَرَكَتُهَا^(١)؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ عَلَى حَرْفٍ وَاحِدٍ (و)^(٢) لَا يَبْدُ (مِنْ)^(٣) أَنْ تَقْوَى بِحَرَكَةٍ، فَجُعِلَ حَرَكَتُهَا الْفَتْحُ؛ لِأَنَّ الضَّمَّ وَالْكَسَرَ ثَقِيلَانِ عَلَى يَاءٍ قَبْلَهَا كَسْرَةً، وَذَلِكَ قَوْلُكَ: غَلَامِي وَصَاحِبِي، وَقَدْ تُحذفُ الْفَتْحَةُ مِنْهَا تَخْفِيفًا، فَإِنْ كَانَ قَبْلَهَا سَاكِنٌ لَمْ يَكُنْ بَدَنٌ مِنْ حَرَكَتِهَا بِحَرَكَةِ الْأَصْلِ؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ سَاكِنَانِ كَقَوْلِكَ: غَلَامَايَ، وَبُشْرَايَ وَعَصَايَ وَهْدَايَ.

فَإِنْ كَانَ الْحَرْفُ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَهَا يَاءً أُدْغِمَتْ فِي الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا وَفُتِحَتْ أَيْضًا لَا غَيْرَ كَقَوْلِكَ: عَلَيَّ، وَإِلَيَّ، وَعَبْدِيَّ، وَغَلَامِيَّ؛ لِأَنَّكَ لَمَّا احْتَجَّتْ إِلَى حَرَكَتِهَا لِالْتِقَاءِ السَّاكِنِينَ حَرَّكَتُهَا بِحَرَكَةِ الْأَصْلِ، وَهِيَ الْفَتْحَةُ كَمَا بَيَّنَّا.

فَإِنْ كَانَ السَّاكِنُ الَّذِي قَبْلَهَا وَاوًا قَلْبَتَهَا يَاءً، وَأُدْغِمَتْهَا فِيهَا بَعْدَهَا، (وَفُتِحَتْ^(٣) أَيْضًا لَا غَيْرَ) كَقَوْلِكَ إِذَا أَضَفْتَ (قَوْلُكَ^(٤)) «مُسْلِمُونَ»، وَ«عِشْرُونَ» إِلَيْكَ: هَؤُلَاءِ مُسْلِمِيَّ، وَعِشْرِيَّ؛ لِأَنَّ الْوَاوَ / وَالْيَاءَ إِذَا اجْتَمَعَا، وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سَاكِنٌ قَلْبَتُ الْوَاوِ يَاءً وَأُدْغِمَتْ إِحْدَاهُمَا فِي الْأُخْرَى قِيَاسًا مُسْتَرًّا تَقِفُ عَلَيْهِ فِي التَّصْرِيفِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

فَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ غَيْرَ سَاكِنَةٍ لَمْ تَقْلِبْهَا يَاءً، وَلَمْ تُدْغِمْهَا كَقَوْلِكَ إِذَا أَضَفْتَ غَزَوًا وَعَدَوًا إِلَيْكَ: غَزَوِيَّ، وَعَدَوِيَّ.

وَكَذَلِكَ الْيَاءُ إِذَا كَانَتْ غَيْرَ سَاكِنَةٍ لَمْ يَلْزَمَ فِيهَا مَا لَزِمَ فِي الْيَاءِ السَّاكِنَةِ

(١) فِي «ر»: وَإِنَّمَا وَجِبَ بِنَاؤُهَا عَلَى الْفَتْحِ لِأَنَّهُ اسْمٌ....

(٢) زِيَادَةٌ فِي «ر» وَ«ق».

(٣) تَقْصُ فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق».

(٤) تَقْصُ فِي «ر».

من الإدغام والفتح كقولك: ظَبْيِي ورميِي في إضافة ظَبْيِي وَرَمِيِي إِلَيْكَ.

وضمير المتكلم إذا كان معه غيره نونٌ وألفٌ كقولك: غلامنا، وصاحبنا، وَعَلَيْنَا (وَالْيُنَا^(١)) ، وَهَدَانَا، وَعَصَانَا.

وضمير المخاطب كَافٌ مفتوحةٌ للمذكر، ومكسورةٌ للمؤنث كقولك في المذكر: غلامك، وغلامكِ للمؤنث.

(٢) وضمير المتكلم إذا كان معه غيره^(٢) ؛ وضمير المخاطب في المؤنث، والمذكر والتثنية، والجمع، وضمير الغائب في المذكر، والمؤنث (وفي التثنية^(٣)) والجمع (جميع^(٤) ذلك) كضمير المنصوب المتصل، وقد ذكرنا في أوّل الكتاب ما بين المجرور والمنصوب من التأخي^(٥) كقولك: غلامنا، وعصانا، وغلامك وعصاك (وهذا^(٦)) ، وصاحبه، وبشراه، وبشراكا، وغلامكم، وصاحبهم (وبشراهم^(٤)) وهداهم، وهداهن، وغلامهن.

فإن كان ضمير الغائب قبله ياءٌ أو كسرةٌ جاز فيه إذا وصلتَ الكلامَ أربعةً أَوْجُهُ:

أَوَّلَهَا: فِيهِو زَيْدٌ، (وَبِهِو^(٧) عَيْبٌ) ، وَعَلَيْهِو مَالٌ، بِإِثْبَاتِ الْوَاوِ عَلَى الْأَصْلِ.

(١) نقص في «ب».

(٢-٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر ص ٨٨ فيما سبق من التبصرة.

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) نقص في «ق».

والثاني: فِيهِ، وَبِهِ، وَعَلَيْهِ، تُقْلَبُ الواوُ ياءً؛ لأنه بمنزلة واوِ تليها ياء أو كسرة؛ لأنَّ الهاءَ ليس بحاجزٍ حصينٍ.

وقياسُ ذلك أن تُقْلَبَ الواوُ ياءً، وَيُكْسَرَ لها ما قبلها؛ لأنَّهم يكرهون الواوَ طرفاً حتى (إنه^(١)) ليس^(٢) في الكلام اسم (في^(٣)) آخره واو قبلها ضمة لازمة، وقد قرئ: ﴿بِهِ وَ بِدَارِهِ﴾ و ﴿بِهِ وَ بِدَارَهُ﴾^(٤).

والثالث: فِيهِ، وَبِهِ، وَعَلَيْهِ، بحذف الواو، وإبقاء الضمة للدلالة عليها.

والرابع: فِيهِ، وَبِهِ، وَعَلَيْهِ بحذف الياء بعد القلب، والاجتزاء بالكسر عنها.

والحذف مع الياء أجودُ منه مع الكسر.

ولا يجوز عند سيبويه الحذف مع الكسر إلا في ضرورة الشعر، وأنشد في ذلك:

فإنَّ يَكُ عَثّاً أو سَمِيناً فَإِنِّي
سَأَجْعَلُ عَيْنِيهِ لِنَفْسِهِ^(٥) مَقْنَعاً

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) في «ر» ليس اسم في الكلام.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) الآية ٨١ من سورة القصص، و «بِهِ وَ بِدَارِهِ» قراءة الجمهور.

(٥) وهي قراءة أهل الحجاز كما نسبها إليهم سيبويه، انظر: الكتاب ج٢ ص ٢٩٤. والمقتضب ج١ ص ٣٦ - ٣٧،

ص ٢٦٤ - ٢٦٥، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ١٣، والمختص ج١ ص ٦٧.

(٦) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ١٠، وانظر أيضاً: المقتضب ج١ ص ٢٨، ٢٦٦، والكامل ص ٢٥٠، والإنصاف

ص ٥١٧، والأصعيات ص ٦٧ في قصيدة من أربعين بيتاً من ص ٦٢ إلى ص ٦٧، وانظر أيضاً سبط اللآلي ص ٧٤٩

والاقتضاب شرح أدب الكاتب ص ٤٣٥، وقال ابن السيد: يقول: ليس يحتاج ضيفي إذا ودعني وفارقني أن يسأل عما

كنت أطبخه في قدري، لأن ما فيها من عثٍّ أو سمين لا يغيب عنه لأنِّي أقدمه بين يديه، وأجعل عينيه مقنعا، أي أقول

له تخير ما تحب، واترك ما لا تحب، وقد نسب سيبويه البيت إلى مالك بن خريم الهمداني، وهو في الأصعيات مالك بن

خريم بالخاء المهملة، وقال بعضهم: مالك بن خَزِيم بالخاء والزاي مصغراً.

وهذه الوجوه كُلُّهَا تَسْقُطُ في الوقف كقولك: عَلَيْهِ، وَبِهِ، وَفِيهِ.
 وإذا اتصل بهذه الهاء ^(١) والكسرة ضمير جماعة غائبين جاز فيها خمسة
 أوجه:

الأول: عَلَيْهِمُ، وَبِهِمُ، بِإِثْبَاتِ الواو، وضمّ الهاء على الأصل، كما كان في
 المنصوب نحو: ضَرَبْتَهُمُ.

والثاني: عليهم، وفيهم بإسقاط الواو، وإبقاء الضمة في الهاء (الميم ^(٢)) كما
 قلت في المنصوب: رَأَيْتَهُمُ.

والثالث ^(٣): عَلَيْهِمِي، وَبِهِمِي، تُقْلَبُ الواو ياءً؛ استثقلاً للخروج من ياء
 وكسرة إلى ضم ^(٤) الميم (والواو ^(٥)) ؛ لأنّ الهاء ليس بجازٍ حصين؛ لحفائها فكأنّ
 الياء والكسرة قد وليتهما الواو، فَقَلِبْتُ (ياء ^(٦)) ؛ للتخفيف.

والرابع ^(٧): عَلَيْهِمُ، وَبِهِمُ، بكسر الهاء، وإثبات الواو.

والخامس: عَلَيْهِمْ وَبِهِمْ، بحذف الواو كما تُحذف في غيرها، وكسر الهاء للياء
 والكسرة (قبلها ^(٨)) .

(١) في «ب» و«ر»: بهذه الياء.

(٢) نقص في «ب».

(٣) هذا هو الوجه الرابع في «ب».

(٤) في «ر» من ياء وكسرة إلى واو.

(٥) نقص في «ب» و«ق».

(٦) هذا هو الوجه الثالث في «ب».

(٧) في «ب»: يائبات الواو وبكسر الهاء للياء والكسرة قبلها، وفي «ر»: يائبات الواو وكسر الهاء للياء والكسرة

قبلها، وفي «ق»: يائبات الواو وكسرة الهاء للياء والكسرة قبلها.

(٨) نقص في «ق».

﴿عَلَيْهِمْوُ﴾ ^(٢) ، عَلَى الْأَصْلِ ، وَ ﴿عَلَيْهِمْ﴾ ^(٣) بِحَذْفِ الْوَاوِ ، وَإِبْقَاءِ الضَّمَّةِ ، وَ ﴿وَعَلَيْهِمْ﴾ ^(٤) ، بِحَذْفِ الْوَاوِ وَكَسْرِ الْهَاءِ ؛ (لَمَّا يَتَنَّا ^(٥)) .

وَلَا يَجُوزُ فِي «عَلَيْكُمْ» ، وَ («لَكُمْ» ^(٦)) إِلَّا وَجْهَانِ : أَحَدُهُمَا : إِثْبَاتُ الْوَاوِ ، وَالْآخَرُ حَذْفُهَا ، وَلَا يَجُوزُ كَسْرُ الْكَافِ ، وَلَا قَلْبُ الْوَاوِ (يَاءً ^(٦)) ؛ لِأَنَّ الْكَافَ حَاجِزٌ حَصِينٌ ، فَتَبَاعَدَتِ الْوَاوُ مَعَهَا مِنَ الْيَاءِ ، وَالْكَسْرَةِ ، فَأَعْرَفَهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى .

(١) بَلْ قَدْ قُرِئَ بِغَيْرِ هَذِهِ الثَّلَاثَةِ .

(٢) الْآيَةُ ٧ مِنْ سُورَةِ فَاتِحَةِ الْكِتَابِ ، وَ «عَلَيْهِمْوُ» بِضَمِّ الْهَاءِ وَالْمَمِّ وَزِيَادَةِ الْوَاوِ قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ ، وَالْخَفَافِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو ، وَذَكَرَ أَبُو بَكْرٍ بْنُ مُجَاهِدٍ أَنَّ ابْنَ كَثِيرٍ قَرَأَ بِهَا .

(٣) ذَكَرَ ابْنُ خَالَوَيْهِ أَنَّهَا قِرَاءَةُ ابْنِ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَذَكَرَ أَبُو حَيَّانٍ أَنَّهَا قِرَاءَةُ الْأَعْرَجِ وَالْخَفَافِ عَنْ أَبِي عَمْرٍو كَالْقِرَاءَةِ السَّابِقَةِ .

(٤) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ . انْظُرْ : السَّبْعَةُ ص ١٠٨ - ١١١ ، وَشَوَازُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ١ وَالتَّيْسِيرُ ص ١٩ ، وَإِبْرَازُ الْمَعَانِي ص ٥٧ - ٦٠ ، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ج ١ ص ٣٦ - ٣٧ وَالنَّشْرُ ج ١ ص ٢٧٣ - ٢٧٤ ، وَالْإِتْحَافُ ص ٢٥١ - ٢٥٢ ، وَانْظُرْ أَيْضًا مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَاجِ ج ١ ص ١٢ - ١٣ .

(٥) تَقْصُ فِي «ر» .

(٦) تَقْصُ فِي «ب» .

باب الفصل

اعلم أنَّ جميعَ ما يُستَعْمَلُ في الضمير المنفصل المرفوع يُستَعْمَلُ فصلاً، وله شرائط: أحدها: ألا يُخِلَّ سقوطه بالكلام.

ولا يدخل إلاَّ بينَ كلامين أحدهما لا يستغني عن الآخر، كالمبتدأ وخبره، وباب «إنَّ» وأخواتها، وباب «كان» وأخواتها، وباب «حَسِبْتُ» وأخواتها، ولا يكون (ما^(١)) قبله (ما^(٢)) إلاَّ معرفةً ولا (ما^(١)) بعده (ما^(٣)) إلاَّ معرفةً، أو ما ضارع المعرفة.

وإنما دخل الفصل في هذه الأشياء؛ ليؤدِّنَ أنَّ الاسمَ قد تمَّ، وأنَّ ما بعده الخبر، وذلك قولك: زيد هو القائم، وإنَّ زيدا هو الراكب، وكنتُ أنا الضارب، وحسبْتُك أنتَ الضارب، وكُنَّا نحنَ الذاهبين، فهذا كُلُّه معرفةً. والمضارع للمعرفة نحو قولك: كنتَ أنتَ خيراً منه، وحسبتُ أخاك هو أَفْضَلُ من عمرو.

وأما المبتدأ، وباب «إنَّ» فلا يتبين فيها الفصل من غيره؛ لأنَّ ما بعده مثلاً ما قبله في الإعراب.

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: قبلها.

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: بعدها.

ولكن يُتَبَيَّنُ الفصلُ في «كان» و«حَسِبْتُ» ؛ لِأَنَّ الخبرَ منصوبٌ، قال الله عز وجل: ﴿وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ﴾^(١)، وقال: ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾^(٢)، وقال: ﴿إِنْ تَرَنِ أَنَا أَقَلَّ^(٣) مِنْكَ مَالًا﴾، وقال: ﴿تَجِدُوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا^(٤)﴾، وقال: ﴿وَيَرَى الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ الَّذِي أُنْزِلَ إِلَيْكَ^(٥) مِنْ رَبِّكَ هُوَ الْحَقُّ﴾، وقال: ﴿اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ هَذَا هُوَ الْحَقُّ^(٦) مِنْ عِنْدِكَ﴾، ولو أسقطت الفصلَ في هذه الأشياء لم يَخِلْ سَقُوطُهُ بالكلام، قال جرير:

وَكَاثِنُ بِالْأَبَاطِيحِ مِنْ صَدِيقٍ يَرَانِي^(٧) لَوْ أُصِيبْتُ هُوَ الْمُصَابَا

كأنه قال: تراه المصاب لو أُصِيبْتُ، فدخل «هو» وخروجها سواء.

ويجوز رفع ما بعد الفصل على أن لَا تَجْعَلَ الضمير فصلاً، ولكن تجعله

(١) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٢) الآية ٥٨ من سورة القصص.

(٣) الآية ٢٩ من سورة الكهف.

(٤) الآية ٢٠ من سورة الزمل.

(٥) الآية ٦ من سورة سبأ.

(٦) الآية ٢٢ من سورة الأنفال.

(٧) في «ب» و«ر» و«ق»: تراه، بالخطاب وزَوَى البيتُ بها. وهو من شواهد الفارسي في الإيضاح العضدي ج١ ص ٢٢٥، وانظر: أمالي ابن الشجري ج١ ص ١٠٦، وابن يعيش ج٢ ص ١١٠، والمقرب ج١ ص ١١٩، والخزانة ج٢ ص ٤٥٤، والمغني ص ٤٩٥، وشرح شواهد ص ٢٩٦، والهمع ج١ ص ٦٨، ٢٥٦، وج٢ ص ٧٦، والدرر ج١ ص ٤٦، ٢١٣، وج٢ ص ٩٢، والأشعري ج٤ ص ١٠٤، ومعجم شواهد العربية ص ٣١ وديوانه ص ٢٤٤. الأباطيح: جمع أبطح وهو: مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والمُصَاب: يجوز أن يكون مصدراً ميمياً بمعنى الإصابة، أي يرى مُصَابِي هُوَ المصاب العظيم، ويجوز أن يكون اسم مفعول، وعلى الأول فالبيت على تقدير مضاف إلى الياء، أي يرى مُصَابِي هُوَ المصاب العظيم وروى البيت بروايات، منها: لو أُصِيب، ومنها: يراه أي يرى نفسه، وفي الخزانة أن البيت شاهد على أنه ربما وقع ضمير الفصل بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف غائب أي يرى مصابي هو المصاب، بيانه: أن «هو» فصل وقع بعد ضمير الحاضر أي المتكلم، فكان خفه في الظاهر أن يقول: يراني أنا المصاب، لأن ضمير الفصل يجب أن يكون وفق ما قبله في الغيبة والخطاب والتكلم لأن فيه نوعاً من التوكيد». وانظر: بحث ابن هشام حوله في المغني ففيه فضل بيان.

مبتدأ، وما بعده خبره، والجملة خبر الأول، كقولك: كان زيدٌ هو القائمُ، وحسبتُ زيداً هو خيرٌ منك.

وحكى عيسى^(١) بن عمر: أنَّ ناساً من العرب يقرؤون: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ﴾^(٢) ولكن كانوا هم الظالمون ﴿بالرفع﴾^(٣) على الابتداء والخبر، قال قيسُ بن ذريح: تبكي^(٤) على لُبْنَى وأنت تركتها وَكُنْتَ عَلَيْهَا بِالْمَلَأِ أَنْتِ أَقْدَرُ «أنت» مبتدأ، و «أقدر» خبره، والجملة خبر «كنت» .

وفي الحديث المرفوع^(٥): «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ عَلَى الْفِطْرَةِ حَتَّى يَكُونَ أَبَوَاهُ هُمَا اللَّذَانِ يَهُودَانِهِ^(٦) أَوْ يَنْصَرَانِهِ^(٧)» .

فيجوز أن يكون «هُمَا» فضلاً، على أن تُضْمَرِ في «يكون» ما يعود على

(١) انظر كتاب سيبويه ج١ ص ٣٩٥.

(٢) الآية ٧٦ من سورة الزخرف.

(٣) وهي قراءة عبد الله وأبي زيد النحوي. انظر: شواذ ابن خالويه ص ١٣٦، والبحر المحيط ج٥ ص ٢٧، وذكر أبو حيان: أنَّ الجرمي ذكر أنَّ لغة قيم جمل ما هو فصل عند غيرهم مبتدأ ويرفعون ما بعده على الخبر ثم قال: «وقال أبو زيد: سمعته يقرؤون: ﴿يُجَدُّوهُ عِنْدَ اللَّهِ هُوَ خَيْرٌ وَأَعْظَمُ أَجْرًا﴾، يعني برفع «خير» وأعظم».

(٤) في «ر» و «ق»: أتبكي، وهي رواية في البيت. وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٣٩٥، وانظر: المقتضب ج٤ ص ١٠٥، والمجلد ص ١٥٤ وابن يعيش ج٣ ص ١١٢، والبحر المحيط ج٥ ص ٢٧ واللسان (ملا) والأغاني ج١ ص ٢٠٥ والملا - كما في اللسان - المتسع من الأرض، أو هو موضع، وقال ابن منظور: وبه فسر ثعلبٌ قولَ قيس بن ذريح: تبكي على لبنى.

(٥) الحديث المرفوع: هو ما أضيف إلى النبي ﷺ قولاً أو فعلاً عنه، وسواء كان متصلاً، أو منقطعاً أو مرسلًا، ونفى بعضهم أنَّ يكون مرسلًا، وقال: هو ما أُخْبِرَ فيه عن الصحابي عن رسول الله ﷺ.

(٦) في «ب» و «ق»: يهودانه وينصرانه.

(٧) أخرجه من أحاديث متقاربة تختلف عن هذه الألفاظ البخاري في صحيحه (طبع بولاق سنة ١٣١٤هـ) ج٢ ص ٩٥، ١٠٠، وج٦ ص ١١٤، وج٨ ص ١٢٣، وأخرجه مسلم في صحيحه (طبع للطبعة المصرية بالأزهر سنة ١٣٤٩هـ) ج١٦ ص ٢٠٧، ٢١٠ وانظر أيضاً: مختصر سنن أبي داود للمنذري (طبع مطبعة السنة المحمدية) ج٧ ص ٨٢، ٨٤، ومسند أحمد (طبع المطبعة البغية سنة ١٣١٢هـ) ج٢ ص ٢٣٣، ٢٧٥، ٣٩٢ وج٢ ص ٣٥٣.

المولود، فيجعل اسم يكون، ويجعل «أبواه» مبتدأ، و «اللذان يهودانه» خبر
المبتدأ و «هما» فصل، والتقدير: حتى يكون المولود أبواه اللذان يهودانه، ثم
فصل بينهما كما قال رجل من ^(١) عبس:

إذا ما المرء كان أبوه عبس فحسبك ما تريد إلى الكلام

أضمر في «كان» اسمها، وجعل «أبوه عبس» جملة في موضع الخبر، كأنه / [١ / ٧٦]
قال: إذا ما المرء كان هو أبوه عبس، فهو ضمير «المرء» .

ويجوز أن تجعل «هما» غير فصل، ويكون مبتدأ، وما بعده الخبر، والجملة
خبر «يكون» ، واسمها «أبواه».

ويجوز النصب في «الذين» ^(٢) على أن تجعلها خبر «يكون» و «أبواه» اسمها،
وعلى هذا الوجه لا يكون «هما» إلا فصلاً.

ولو قلت: كان زيد أنت خير منه، لم يجر أن تجعل «أنت» في هذا فصلاً؛
لأن إسقاطه يبيطل المعنى.

وليس للفصل موضع من ^(٣) الإعراب؛ لا رفع، ولا نصب، ولا جر، وهو في

(١) كذا نسبه سيبويه والشتري. وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٩٦، وانظر: لسان العرب (نصر) و (مق)
وانظر أيضاً معجم شواهد العربية ص ٣٧٠، قال الشنري: «ونسب الفصاحة والبلاغة إلى «عبس» لأنه منهم، وعبس بن
بغيس من قيس عيلان، و «إلى» هنا بمعنى «من»، وفيها بعد، لأنها ضدها، والأجود أن يريد: فحسبك ما تريد من
الشرف إلى الكلام، أي مع الكلام».

(٢) انظر: مغني اللبيب ص ٤٩٨.

(٣) في مغني اللبيب ص ٤٩٦ - ٤٩٧: «زعم البصريون أنه لا عمل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف، فلا إشكال، وقال
الخليل: اسم، ونظيره على هذا القول أثناء الأفعال فين يراها غير معمولة لشيء، وأل للموصولة. وقال الكوفيون: له
عمل، ثم قال الكسائي عمله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبله، فحلله بين المبتدأ والخبر رفع، وبين معمولي
«طن» نصب، وبين معمولي «كان» رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «إن» بالعكس.

الأسماء بمنزلة الكاف في «ذَلِكَ» ، و «رويدَك» (زيداً^(١)) ، وقد تقدم القول^(٢) في هذا، فاعرفه إن شاء الله عز وجل^(٣).

(١) نقص في «ر» و «ق».

(٢) انظر ص ٢٤٨ فيما سبق من التبصرة.

(٣) في «ب» جاءت هذه العبارة: تم السُّقْرُ الأوَّل من كتاب تبصرة المبتدي وتذكرة المنتهي بحمد الله وعونه، والحمد لله على قوته وإحسانه، وذلك في ربيع الآخر سنة اثنتين وخمسة. وفي «ر» جاءت هذه العبارة: تم الأوَّل من كتاب التبصرة للمبتدي والتذكرة للمنتهي بحمد الله وعونه، وصلى الله على محمد نبيه وآله.

بابُ الأسماء الموصولات

الأسماءُ الموصولات ثمانية، وهي:

«الذي»، و «التي»، وتثنيتهما، وجمعهما، و «مَنْ»، و «ما»، و «أَيُّ»، و «ذا» إذا أُدْخِلَتْ (عليها^(١)) ما (التي^(٢)) للاستفهام، و «ذُو» إذا كانت بمعنى «الذي» في لغة طيِّئ، و «الألف واللام» إذا كانتا بمعنى الذي (والتي^(٣)).

فأما «الذي» و «التي» فموضوعان لتوصف المعرفة بهما وبما تَصَنَّنَا من الجُمْل وهو يوصلان بأربعة أشياء:

بالفعل مُتَعَدِّياً، وَغَيْرَ مُتَعَدِّ، وبالظرف، وبالشرط والجزاء، وبالمبتدأ وخبره.

ولا بد في جميع (ذلك^(١)) من راجع إلى الاسم الموصول من صلته كقولك: زيدٌ الذي قامَ أخوكَ، وزيدٌ الذي ضَرَبَ عَمْرًا غلامكَ، وزيدٌ الذي في الدار أبوه منطلقٌ، وزيدٌ الذي إن تُكْرِمه يَأْتِكَ قائمٌ، وزيدٌ الذي أبوه قائمٌ عندك، ففي جميع هذه الصلات ضمير يرجع إلى الذي.

وكذلك «التي» في المؤنث يَجْري مَجْرى «الذي» في المذكر، تقول: هندٌ التي قامتَ جَارِيتُكَ، وهندٌ التي في الدار قائمَةٌ، وهندٌ التي ضربتُ عَمْرًا عندك، وهندٌ التي أبوها منطلقٌ خَرَجَتْ، وهندٌ التي إن تَأْتِيها تُكْرِمُكَ كريمةً.

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» - «ق» .

ولا توصفان، أغني «الذي» و «التي» ؛ لأن صلتها^(١) توضحها فتستغنيان
(بها)^(٢) عن الصفة.

وأما «مَنْ» ، و «ما» ، و «أَيُّ» فلا يوصف (بهن)^(٣) ؛ لأنهن موضوعات
وضَعَ الأجناس المبهمة في أول أحوالها، ولا يوصفن أيضا للعلة التي امتنعت
صفة «الذي» من أجلها، وإنما احتيج إليهن في الكلام ليُخْبَرَ بهن عن (معنى)^(٤)
الجمَل.

وأما «ذا» فلا تكون عند أصحابنا^(٥) بمعنى «الذي» إلا إذا كان معها «ما»
التي^(٦) للاستفهام كقولك: «ماذا» ، وهو على ضربين:

أحدهما: ذا بمعنى الذي، وتحتاج إلى صلة كقولك: ماذا أردت؟ وماذا
صنعت؟ (و)^(٧) التقدير: أي شيء الذي صنعته؟ وأي شيء الذي أردته؟ فجوابُ
هذا يقع بالرفع كقولك: خيرٌ، وما أشبه ذلك.

وعلى هذا قوله عز وجل: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أَسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾ ،
كأنه قيل: أي شيء الذي أنزل ربكم؟ وكذلك قول لبيد:

أَلَا تَسْأَلَانِ الْمَرْءَ مَاذَا يُحَاوِلُ أَنْحَبَ فَيَقْضَى أَمْ ضَلَالٌ وَبَاطِلٌ^(٨)

(١) في الأصل: لأن صفتها.

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ١ ص ٤٠٥.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) نقص في الأصل.

(٨) الآية ٢٤ من سورة النحل.

(٩) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٤٠٥، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٣٩ والجمل ص ٣٣١ واللامات =

كأنه قال: أي شيء الذي يحاول؟ فأجاب بالرفع فقال: أنحب.
وقد استعمل «ذَا» (بمعنى ^(١) الذي) بغير «ما» في الشعر، فقال الشاعر ^(٢):
عَدَسُ مَا لِعَبَادٍ عَلَيْكَ إِمَارَةٌ أَمِنْتُ ^(٣) وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيقُ
كَأَنَّهُ قَالَ: والذي تحمِلينَ طليق /

[٧٦ / ب

وَأَمَّا الضَرْبُ الْآخَرُ: فَأَنْ تَكُونَ «مَا» ^(٤) مع «ذَا» بمنزلة اسم واحد، ولا تكون موصولة، ويكون جوابها منصوبا كقولك: ماذا صَنَعْتَ؟ معناه أيُّ شيءٍ صَنَعْتَ؟ فجوابه أَنْ تقول: خيراً، بالنصب، كأنك قلت: صَنَعْتُ خيراً، وفي القرآن: ﴿مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ﴾ ^(٥) قَالُوا خَيْرًا عَلَى هَذَا التَّقْدِيرِ، وَقُرِئَ ﴿وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ بنصب العفو ^(٦)؛ ورفعهُ ^(٧). ^(٨)

= ص ٥٠، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١٧١، ٣٠٥ وابن يعيش ج ٣ ص ١٤٩، وج ٤ ص ٢٢، والخزانة ج ٢ ص ٥٥٦، والمغني ٣٠٠ وشرح شواهد ص ٥٥، والعيني ج ١ ص ٤٤٠، والأشموني ج ١ ص ٢٣٥ واللسان (ذو وذوات) ، ومعجم شواهد العربية ص ٢٨٣ وديوانه ص ٢٥٤. النخب: النذر.

(١) نقص في «ق» .

(٢) هو يزيد بن مفرغ الحميري. انظر: ديوانه ص ١١٥.

(٣) في «ق» : نجوت وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد ابن جني في المحتسب ج ٢ ص ٩٤، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٧٠، والإنصاف ص ٧١٧، وابن يعيش ج ٢ ص ١٦، وج ٤ ص ٢٣، ٢٤، ٧٩ والخزانة ج ٢ ص ٥١٤، وج ٣ ص ٨٩، والمغني ص ٤٦٢، وشرح شواهد ص ٢٩١ والشذور ص ١٤٧، والعيني ج ١ ص ٤٤٢، وج ٣ ص ٢١٦، وج ٤ ص ٣١٤، والتصريح ج ١ ص ١٣٩ وج ٢ ص ٢٠٢، والهمع ج ١ ص ٨٤ والدرر ج ١ ص ٥٩، والأشموني ج ١ ص ٢٣٦ وج ٣ ص ٣١٠، واللسان (عدس) والشعر والشعراء ص ٣٢٤، عدس: اسم صوت يزجر به الفرس. وهو شاهد على أن «ذَا» تستعمل عند الكوفيين اسم موصول بمعنى «الذي» من غير أن تقترب بها «ما» .

(٤) في «ر» و «ق» : فَأَنْ تَكُونَ ماذا بمنزلة اسم واحد.

(٥) الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٦) الآية ٢١٩ من سورة البقرة.

(٧) والنصب قراءة الجمهور.

(٨) وهي قراءة أبي عمرو، ووافقه الزبيدي، وروى الرفع عن ابن كثير أيضاً، انظر: السبعة ص ١٨٢، والتيسير =

فمن رفع جعل «ذا» بمعنى الذي، وَوَصَلَهُ يَنْفِقُونَ^(١) كأنه قيل: أي شيء الذي ينفقونه؟ فَأَجِيبَ بِالرَّفْعِ: قُلْ الْعَفْوُ، كأنه قيل: الذي ينفقونه العفو، كما تقول: الذي تضربه زيداً.

ومن نصب (العفو)^(٢) جعل «ما» و «ذا» بمنزلة اسم واحد، وهو في موضع نصب يَنْفِقُونَ، كأنه قيل: أي شيء ينفقون؟ فَأَجِيبَ بِالنَّصْبِ: قُلْ الْعَفْوُ، أي ينفقون العفو، كما تقول: أي الرجال أضرب؟ فتقول: زيداً، كأنك قلت: اضرب زيداً.

وأما «ذو» فإنها في لغة طيِّئ بمنزلة الذي تُوَصَّلُ بالفعل وتوصَفُ (به)^(٣)، ولا تُشْنَى، ولا تُجْمَعُ، ولا تُعْرَبُ^(٤)، وتقول: أنا ذو قلت ذاك، ونحن ذو قلنا ذاك، وهما ذو قالوا ذاك،^(٥) وهم (ذو قالوا)^(٥) ذاك، ورأيت زيدا ذو قال ذاك، ومررت بزيد ذو قال ذاك.

وإنما لم يثنَّ^(٦) ولم يجمع، ولم يغير لفظه عن الواو؛ لأنه منقول عن «ذو» بمعنى صاحب في قولك: «ذو مال» فضعف عن التصرف، وألزم وجهها واحداً.

فصل: واعلم أن «مَنْ» و «مَا» و «أَيَّا» حكمها في الصلّة حكم «الذي» والتي، إلا أن «الذي» و «التي» يُخْبَرُ بهما عن كل شيء من الادميين وغيرهم، وأما «مَنْ» فإنها تقع على مَنْ يعقل خاصةً، ولفظها مذكّر يُسْتَعْمَلُ في الواحد والاثنين

= ص ٨٠، وإبراز المعاني ص ٢٥٣، والبحر المحيط ج ٢ ص ١٥٩ والنشر ج ٢ ص ٢٢٧، والإتحاف ص ١٨٨.

(١) في «ر»: وصلته ينفقون.

(٢) نقص في «ر».

(٣) في «ب»: ولا تعرف.

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في الأصل.

والجميع والمؤنث على لفظ واحد، فإذا وقَّعتْ على الاثنين، والجماعة والمذكر والمؤنث فإن شئتَ حملتَ الكلامَ على لفظها فَوَحَّدْتَ، وإن شئتَ حملته على معناها فَثَنَيْتَ وَجَمَعْتَ، وَأَثْنْتَ، تقول: مِنَ النِّسَاءِ مَنْ قَامَ؛ على لفظ «مَنْ»، وإن شئتَ: مِنَ النِّسَاءِ مَنْ قَامَتْ، على المعنى، وكذلك: مِنَ الرِّجَالِ مَنْ ذَهَبَ؛ على اللفظ، وَمَنْ ذَهَبُوا، على المعنى، قال الله عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ^(١) يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾؛ على اللفظ، (وقال^(٢)): ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ^(٣) إِلَيْكَ﴾، (على^(٤) المعنى)، و (قد^(٥)) قُرِئَ: ﴿وَمَنْ يَقْنُتْ^(٦) مِنْكُمْ لِلَّهِ﴾؛ بالتذكير^(٧) على اللفظ، و ﴿مَنْ تَقْنُتُ^(٨)﴾، بالتأنيث^(٩) على المعنى^(١٠)، قال الفرزدق:

تَعَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونَنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذُبُّ يَصْطَحِبَانِ^(١١)

فحمل «يصطحبان» على المعنى.

(١) الآية ١٦ من سورة محمد ﷺ.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ٤٢ من سورة يونس.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) الآية ٣١ من سورة الأحزاب.

(٦) وهي قراءة الجمهور.

(٧) في كتاب سيبويه ج١ ص٤٠٤: «وزعم الخليل - رحمه الله - أن بعضهم قرأ: «ومن تقنت منكم لله ورسوله»

فجعلت كصلة التي حين عنيت مؤنثا».

(٨) في «ق»: بالتاء.

(٩) وهي قراءة الجحدري، والأسواري، ويعقوب في رواية، وبها قرأ ابن عامر في رواية، ورواها أبو حاتم عن أبي جعفر، وشيبة، ونافع، ذكر ذلك ابن خالويه وأبو حيان في البحر المحیط، قال أبو بكر بن مجاهد: «ولم يختلف الناس في «يقنت» أنها بالياء». انظر: السبعة ص٥٢١، وشواذ ابن خالويه ص١١٩، والبحر المحیط ج٧ ص٢٢٨.

(١٠) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٤٠٤، وانظر: المقتضب ج٢ ص٩٥ و ج٣ ص٢٥٣ والجمل ص٢٤٣، والخصائص ج٢ ص٤٢٢، والخصص ج١٧ ص٧٥، وأمالی ابن الشجري ج٢ ص٣١١، والمخشب ج١ ص٢١٩ وج٢ ص١٤٥، وابن يعيش ج٢ ص١٣٢، والمغني ص٤٠٤ وشرح شواهد ص٢٨١ والعيني ج١ ص٤٦١ والهمع ج١ ص٨٧، ٨٨، والدرر ج١ ص٦٤-٦٥ والأشوني ج١ ص٢٨٨، وديوانه ص٨٧٠.

وكذلك لفظ «ما» واحد مذكر، فإن شئت حملت الكلام على لفظه، وإن شئت على معناه كقولك: من الدواب ما ركبتَه، ومن الثياب ما لبستَه؛ على اللفظ، وإن شئت: ما ركبتها، وما لبستها، على المعنى كأنك قلتَ من الدواب دوابٌ ركبتها، ومن الثياب ثيابٌ لبستها.

وأما «أي» فتكون جزءاً مما تُضاف إليه كقولك: رأيتُ أيَّ الرجال عندك، فأَيُّ ههنا من الرجال، وإذا قلتَ: ركبتُ أيَّ الدوابِّ ملكتَه، فأَيُّ من الدواب. وتقول: لأضربنَّ أيَّهم هو قائم، كأنك قلتَ: لأضربنَّ الذي هو قائم، فهو مبتدأ، و«قائم» خبره وهما في صلة «أي».

[١ / w] ويجوز حذف «هو»، فإذا حذفته / بنيتُ «أيًا» على الضم عند سيبويه^(١) كقولك: لأضربنَّ أيَّهم قائم (وكذلك: مررتُ^(٢) بأيَّهم قائم)، فالضمة عند سيبويه بناء؛ لأنَّ «أيًا» جاءتُ في هذا الموضع مخالفةً لأخواتها من «الذي» و«من»، و«ما»؛ لأنه لا يجوز حذف المبتدأ معها، فلمَّا خالفها أيٌّ في حذف المبتدأ معها بنيت.

وأما الخليل^(٣)، فقال: هي معربة في هذا الموضع أيضاً، وإنما رُفعتُ عنده على الحكاية، كأنه قال: لأضربنَّ الذي يقال له: أيُّهم قائم، ومثله قول الأخطل: ولقد أبيتُ من الفتاةِ بمنزلٍ فأبيتُ لا حرجَ ولا محزوم^(٤)

(١) انظر: الكتاب ج١ ص٣٩٨.

(٢) نقص في الأصل و«ب».

(٣) انظر: الكتاب ج١ ص٣٩٧.

(٤) وهو من شواهد سيبويه ج١ ص٢٥٩، ٣٩٨، وانظر: الغصص ج١٦ ص١١٠، وأمالي ابن الشجري ج٢ ص٢٩٧، والإنصاف ص٧١، وابن يعيش ج٣ ص١٤٦ وج٧ ص٨٧، والخزانة ج٢ ص٥٥٣، والبحر المحيط ج٢ ص٢٠٨ وديوانه ص٨٤، قال البغدادي في الخزانة: «هو شاهد على أن «لا حرج» عند الخليل مرفوع على أنه خير مبتدأ محذوف، والجملة عكبة بقول محذوف أي أبيت مقولا في: هو لا حرج ولا محزوم، وهذا من حكاية الجمل بتقدير المبتدأ، ولا

كَأَنَّهُ قَالَ: فَأَيُّتُ كَالَّذِي ^(١) يُقَالُ (لَهُ) ^(٢) لَا (هُوَ) حَرْجٌ ^(٣) وَلَا مُحَرَّمٌ، ومثله قوله عز وجل: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ ^(٤) أُيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا﴾ ، فيه القولان ^(٥) وحذف المبتدأ ^(٦) مع أخوات «أَيٌّ» قليلٌ، وقُرِئَ: ﴿تَمَامًا عَلَى الَّذِي ^(٧) أَحْسَنُ﴾ ، بالرفع ^(٨) بتقدير: الذي هو أَحْسَنُ، على المبتدأ والخبر.

وَالْأَجُودُ ﴿الَّذِي أَحْسَنَ ^(٩)﴾ ، عَلَى أَنْ يَكُونَ «أَحْسَنَ» فِعْلًا مَاضِيًّا،

يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مِنْ حِكَايَةِ الْمُرَدِّ؛ لِأَنَّ حِكَايَةَ إِعْرَابِهِ إِنَّمَا تَكُونُ إِذَا أُرِيدَ لَفْظُهُ، نَحْوُ قَالِ فُلَانٌ: زَيْدٌ، إِذَا تَكَلَّمَ بِزَيْدٍ مَرْفُوعًا، وَفِي غَيْرِ هَذَا يَجِبُ نَصْبُهُ إِلَّا أَنْ يَكُونَ بِتَقْدِيرِ شَيْءٍ فَتَجِبُ حِكَايَةُ إِعْرَابِهِ كَمَا هُنَا .

(١) فِي الْأَصْلِ: فَأَيُّتُ الَّذِي.

(٢) نَقَصَ فِي «ب» .

(٣) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) الْآيَةُ ٦٩ مِنْ سُورَةِ مَرْيَمَ.

(٥) قَرَأَ الْجُمْهُورُ «أَيُّهُمْ» بِالضَّمِّ، وَهِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ عِنْدَ سِيَبَوِيهِ، وَحَرَكَةُ إِعْرَابٍ عِنْدَ الْخَلِيلِ، قَالَ أَبُو حَيَّانٍ فِي الْبَحْرِ الْمَحِيطِ: «وَهِيَ حَرَكَةُ بِنَاءٍ عَلَى مَذْهَبِ سِيَبَوِيهِ.... وَحَرَكَةُ إِعْرَابٍ عَلَى مَذْهَبِ الْخَلِيلِ...» وَقَرَأَ: «أَيُّهُمْ» بِالنَّصْبِ مَعَاذُ بِنِ مَسْلَمِ الْهَرَاءِ أَسْتَاذِ الْقُرْآنِ، وَطَلْحَةُ بْنُ مَصْرُوفٍ، وَزَائِدَةُ عَنْ الْأَعْمَشِ، وَقَالَ سِيَبَوِيهِ ج ١ ص ٢٩٧: «وَحَدَّثَنَا هَارُونُ أَنْ نَاسًا وَهُمْ الْكُوفِيُّونَ يَقْرَءُونَهَا: «ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أُيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عِتِيًّا» وَهِيَ لُغَةٌ جَيِّدَةٌ» ، وَقَالَ أَبُو حَيَّانٍ: «وَهَاتَانِ الْقُرْآنَتَانِ تَدُلُّانِ عَلَى أَنَّ مَذْهَبَ سِيَبَوِيهِ أَنَّهُ لَا يَتَحَمُّ فِيهَا الْبِنَاءُ، إِذَا أُضِيفَتْ وَحُذِفَ صَدْرُ صَلَاتِهَا، وَقَدْ ثَقُلَ عَنْهُ تَحَمُّ الْبِنَاءِ، وَيَنْبَغِي أَنْ يَكُونَ فِيهِ عَلَى مَذْهَبِ الْبِنَاءِ وَالْإِعْرَابِ، قَالَ أَبُو عَمْرِو الْجَرْمِيُّ: خَرَجْتُ مِنَ الْبَصْرَةِ، فَلَمْ أَسْمَعْ مِنْذُ فَارَقْتُ الْخَنْدَقَ إِلَى مَكَّةَ أَحَدًا يَقُولُ: لِأَضْرِبَنَّ أُيُّهُمْ قَائِمًا بِالضَّمِّ، بَلْ يَنْصَبُهَا، انْتَهَى، وَقَالَ أَبُو جَعْفَرٍ النَّحَّاسُ: وَمَا عَلِمْتُ أَحَدًا مِنَ النَّحْوِيِّينَ إِلَّا وَقَدْ خَطَأَ سِيَبَوِيهِ، وَسَمِعْتُ أَبَا إِسْحَاقَ - يَعْنِي الزَّجَّاجَ - يَقُولُ: مَا تَبَيَّنَ أَنَّ سِيَبَوِيهِ غَلَطَ فِي كِتَابِهِ إِلَّا فِي مَوْضِعَيْنِ هَذَا أَحَدُهُمَا، قَالَ: وَقَدْ أَعْرَبَ سِيَبَوِيهِ «أَيًّا» وَهِيَ مُفْرَدَةٌ؛ لِأَنَّهَا تُتَّصَفُ، فَكَيْفَ يَبْنِيهَا وَهِيَ مُضَافَةٌ؟! «انْظُرْ: شَوَازُ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٨٦، وَالْبَحْرُ الْمَحِيطُ ج ٦ ص ٢٠٧ - ٢٠٩.

(٦) فِي «ر» وَ «ق» وَحُذِفَ الْإِبْتِدَاءُ.

(٧) الْآيَةُ ١٥٤ مِنْ سُورَةِ الْأَنْعَامِ.

(٨) وَهِيَ قِرَاءَةُ يَحْيَى بْنِ يَعْقُورٍ، وَابْنُ أَبِي إِسْحَاقَ عَلَى أَنَّ «أَحْسَنَ» اسْمٌ خَبَرٌ لِمَبْتَدَأٍ مَحْذُوفٍ، وَوَافَقَهَا الْحَسَنُ وَالْأَعْمَشُ. انْظُرْ: الْبَحْرُ الْمَحِيطُ ج ٤ ص ٢٥٥، وَالْإِتِّحَافُ ص ٢٦١، وَانْظُرْ أَيْضًا: مَعَانِي الْقُرْآنِ لِلزَّجَّاجِ ج ٢ ص ٢٢٧.

(٩) وَهِيَ قِرَاءَةُ الْجُمْهُورِ.

و (قد^(١)) قَرِيءَ عَلَى هَذَا (أَيْضاً^(٢)) : ﴿مَثَلًا مَا بَعُوضَةٌ^(٣)﴾ ، (برفع^(٤) بعوضة) بتقدير: مثلاً الذي^(٥) هو بعوضة.

وَالْأَجُودُ فِي هَذَا (أَيْضاً^(٤)) نَصَبٌ^(٦) «بَعُوضَةٌ» عَلَى زِيَادَةِ «مَا»^(٧) .

وَأَمَّا الْأَلْفُ وَاللَّامُ - إِذَا كَانَتَا بِمَعْنَى «الَّذِي» - فَلَا يُوَصِّلَانِ إِلَّا بِاسْمِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ كَقَوْلِكَ: الْقَائِمُ عَمْرُو؛ بِتَقْدِيرِ «الَّذِي قَامَ عَمْرُو»، وَالْمَضْرُوبُ زَيْدٌ، بِمَعْنَى: الَّذِي ضَرَبَ زَيْدٌ، وَلَا يُوَصِّلُ بِشَيْءٍ^(٨) مِمَّا ذَكَرْنَا فِي ضَلَةِ «الَّذِي» .

وَاعْلَمْ أَنَّ هَذِهِ الْأَسْمَاءَ الْمُوصُولَاتِ إِذَا وَصِلَتْ، وَتَمَّتْ بِصَلَاتِهَا وَرَوَّاجِعِهَا تَقَعُ مَبْتَدَأً، وَفَاعِلَةً، وَمَفْعُولَةً، وَمَجْرُورَةً، كَقَوْلِكَ: جَاءَنِي الَّذِي هُنَا مَنْطَلِقَةً إِلَيْهِ،

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) الآية ٢٦ من سورة البقرة.

(٤) نقص في «ق» ، والرفعُ قراءة الضحاك وإبراهيم بن أبي عبلة، ورؤية بن العجاج، وقطرب، انظر: شواذ ابن

خالويه ص١، والبحر المحيط ج١ ص١٢٣.

(٥) هذا أحد وجهين من الإعراب ذكرهما أبو حيان في البحر المحيط بيد أنه قال: وهذا الإعراب لا يصح إلا على مذهب الكوفيين حيث لم يشترطوا في جواز حذف هذا الضمير طول الصلة، وأما البصريون فإنهم اشترطوا ذلك في غير أيٍّ من الموصولات، وعلى مذهبهم تكون هذه القراءة على هذا التخريج شاذة... «انظر: البحر المحيط ج١ ص١٢٣، وانظر أيضاً: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص٧١.

(٦) والنصب قراءة الجمهور.

(٧) ذكر أبو حيان سبعة أوجهٍ في نصب «بعوضة»، انظر البحر المحيط ج١ ص١٢٢.

(٨) هذا مذهب جمهور البصريين، وأجاز الكوفيون وصلها بالجملة الفعلية التي فعلها مضارع واستشهدوا بقول

الفرزدق:

مَا أَتَيْتَ بِالْحَكَمِ التَّرَضَى حُكُومَتَهُ

وواقفهم في ذلك ابن مالك إذ قال في الألفية:

وَكُونَتْهَا بِمَغْرِبِ الْأَفْعَالِ قَلَّ

وهو عند الجمهور مخصوص بالضرورة.

فالذي فاعل «جاءني» وكذلك: جاءني أيهم انطلق أبوه، وذهب من أخوه منطلق، ورأيتُ ما عندك، ومررت بأيهم انطلق، ورأيتُ غلامَ من إن تَأْتِيهِ يَأْتِيكَ، فمن في موضع جرٍّ بإضافة «غلام» إليه، وتقول: رأيتُ القائمَ في دارك، ومررت بالراكبَ فَرَسَ عمرو، وتقول: الذي مُحَمَّدٌ أبوه أَخوكَ، ومن زَيْدٌ يَكْرِمُهُ في دارك، وما عندك مبذول، قال الله عز وجل: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ^(١) اللَّهِ بَاقٍ﴾ .

وأما الألف واللام فلا توصل إلا باسم الفاعل، والمفعول منقولين عن معنى الاسم إلى معنى الفعل، كما نقل الألف واللام عن معنى الحرف إلى معنى الاسم.

والدليل على (أن^(٢)) الألف واللام بمعنى الاسم أنها تحتاج إلى ضمير يرجع إليه كما تحتاج^(٣) الذي إلى ذلك.

فإذا أخبرت عن الاسم بالذي أو بالألف واللام فإنك تنزعه من الجملة لتخبر^(٤) عنه إلى آخر كلامك.

فإذا قيل لك: كيف تخبر عن زيد في قولك: قام زيد، بالذي أو بالألف واللام، قلت: الذي قام زيد، والقائم زيد، فنزعت زيدا، وجعلت مكانه ضميرا يعود إلى الموصول.

فإن قيل (لك)^(٥): أخبر عن التاء في قولك: ضربت زيدا، بالذي والألف واللام قلت: الذي ضرب زيدا أنا، والضارب زيدا أنا، فإن قيل (لك)^(٥): أخبر

(١) الآية ٩٦ من سورة النحل.

(٢) ما بين الحاصرتين ساقط من «ب» .

(٣) في الأصل: كما قد يحتاج..

(٤) في «ب»: فإنك تنزعه من الجملة وتجعل في مكانه ضميرا منه يرجع إلى الاسم الموصول وتؤخر الاسم الذي تنزعه من الجملة لتخبر عنه.

(٥) نقص في «ر».

عن زيدٍ في هذه المسألة قلت: الذي ضربته زيدٌ، والضاربُ أنا زيدٌ أضمرتَ «زيداً» في الموضع الذي تقلته عنه لما قلنا، و«الضاربة» مبتدأ، والهاءُ في موضع نصب (به)^(١) و«أنا» فاعل الضرب، و«زيدٌ» خبر المبتدأ، ولا بد من «أنا» «في» هذه المسألة؛ لأن الألف واللام لزيد، والفعلُ لك، وقد جعلته صلةً للألف واللام، فلا بد من إظهار الفاعل.

وقد بينّا أن اسمَ الفاعل إذا جرى صفةً أو صلةً على غير من هو له، فلا بد من إظهارِ الفاعل^(٢) بعده.

فإن أخبرتَ عن ضمير المفعول من قولك: ضربني زيدٌ قلت: الذي ضربته زيدٌ أنا والضاربةُ زيدٌ أنا.

فإن قدّمتَ زيداً قبل الذي، وأخبرتَ عن النون والياء بالذي قلت: زيدٌ الذي ضربته أنا، فزيدٌ مبتدأ، و«الذي» مبتدأ ثانٍ، و«ضربة» صلته، و«أنا» خبر«الذي»، والجملةُ خبرٌ «زيد» ولم يظهر ضمير «زيد» في صلة «الذي»؛ لأنها فعل^(٣)، والفعل يستتر فيه الفاعلُ إذا كان مفرداً غائباً^(٤).

فإن أخبرتَ بالألف واللام لم يكن بُدٌّ من إظهار الفاعل فتقول: زيدٌ الضاربُ هو أنا، أظهرتَ الفاعل وهو «هو»؛ لأن الألف واللام (لك)^(٥)، والفعل لزيد، وقد جرى صلة^(٦) لغير من هو له.

(١) زيادة في «ر».

(٢) انظر ص ٢٢٠.

(٣) في «ق»: لأنها ضمير فعل.

(٤) في «ر»: مفرداً عاماً.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ق»: صفة لغير من هو له.

وتقول: ضَرَبَ زَيْدٌ سَوْطًا، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الَّذِي ضَرَبَ سَوْطًا زَيْدٌ، وَالْمَضْرُوبُ سَوْطًا زَيْدٌ.

فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ سَوْطٍ قُلْتَ: الَّذِي ضَرَبَ^(١) زَيْدٌ سَوْطًا، وَالْمَضْرُوبُ^(٢) سَوْطٌ زَيْدٌ.

وتقول: أُعْطِيتُ زَيْدًا دِرْهَمًا، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ التَّاءِ قُلْتَ: الَّذِي أُعْطِيَ زَيْدًا دِرْهَمًا أَنَا، وَالْمُعْطِي زَيْدًا دِرْهَمًا (أَنَا)^(٣) فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الَّذِي أُعْطِيَتْهُ دِرْهَمًا زَيْدٌ، وَالْمُعْطِيَةُ أَنَا دِرْهَمًا زَيْدٌ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الدَّرْهِمِ قُلْتَ: الَّذِي أُعْطِيتُ زَيْدًا إِيَّاهُ دِرْهَمٌ، وَإِنْ شِئْتَ: الَّذِي أُعْطِيَتْهُ زَيْدًا دِرْهَمٌ، (و)^(٤) بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: الْمُعْطِيَةُ أَنَا زَيْدًا دِرْهَمٌ، وَإِنْ شِئْتَ: الْمُعْطِي أَنَا زَيْدًا إِيَّاهُ^(٥) دِرْهَمٌ.

وتقول: ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبُوهُ مَنْطِقٌ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ التَّاءِ قُلْتَ: الَّذِي ظَنَّ زَيْدًا أَبُوهُ مَنْطِقٌ أَنَا، وَالظَّانُّ زَيْدًا أَبُوهُ مَنْطِقٌ أَنَا، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الَّذِي ظَنَنْتُهُ أَبُوهُ مَنْطِقٌ زَيْدٌ، وَالظَّانُّ أَنَا أَبُوهُ مَنْطِقٌ زَيْدٌ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ مَنْطِقٍ قُلْتَ: الَّذِي ظَنَنْتُ زَيْدًا أَبُوهُ (هُوَ)^(٦) مَنْطِقٌ، وَالظَّانُّ أَنَا زَيْدًا أَبُوهُ هُوَ مَنْطِقٌ.

ولا يجوز الإخبار عن «أبوه» في هذه المسألة؛ لأنك إن أَخْبَرْتَ عَنْهُ تَحْتَاجُ إِلَى نَزْعِهِ مِنَ الْكَلَامِ، وَتَجْعَلُ ضَمِيرًا يَعُودُ إِلَى الَّذِي مَكَانَهُ. فَإِذَا فَعَلْتَ ذَلِكَ بَقِيَ

(١) في «ب» و «ق»: الَّذِي ضَرَبَهُ زَيْدٌ سَوْطًا، وَفِي «ر» الَّذِي ضَرَبَ بِهِ زَيْدٌ سَوْطًا.

(٢) في «ب» وَالْمَضْرُوبُهُ، وَفِي «ق»: وَالْمَضْرُوبُ بِهِ.

(٣) نَقَصَ فِي «ق» .

(٤) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٥) فِي «ق»: وَإِنْ شِئْتَ الْمُعْطِي زَيْدًا أَنَا إِيَّاهُ دِرْهَمًا.

زيدٌ بغير راجع من خبره إليه، وإن جعلتَ الضميرَ لزيد بقيَ الموصولُ بغير راجع.

(و) ^(١) تقول: أُعْطِيَ زَيْدٌ دِرْهَمًا، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الَّذِي أُعْطِيَ دِرْهَمًا زَيْدٌ، وَالْمُعْطَى دِرْهَمًا زَيْدٌ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنِ الدَّرْهَمِ قُلْتَ: الَّذِي أُعْطِيَهُ زَيْدٌ دِرْهَمٌ، وَالْمُعْطَاةُ زَيْدٌ دِرْهَمٌ.

واعلم أَنَّ الظروفَ التي ليستَ متمكنةً لا يجوزُ الإخبارُ عنها، لِأَنَّ كُلَّ مَا أَخْبَرْتَ عَنْهُ يَجِبُ أَنْ تَرْفَعَهُ، وَالظُرُوفُ الَّتِي لَيْسَتْ مُتَمَكِّنَةً لَا يَجُوزُ رَفْعُهَا، كَمَا قَدَّمْنَا فِي بَابِ ^(٢) الظُرُوفِ.

فَإِنْ قِيلَ لَكَ: أَخْبِرْ عَنْ زَيْدٍ فِي قَوْلِكَ: عِنْدَكَ ^(٣) زَيْدٌ قُلْتَ: الَّذِي عِنْدَكَ ^(٤) هُوَ زَيْدٌ (و) ^(١) لَا يَجُوزُ الإخبارُ عَنْ «عِنْدَ» لِمَا بَيَّنَّا. وكذلك «قَبْلُ» و«بَعْدُ» و«ذَاتَ مَرَّةٍ» و«بُعَيْدَاتٍ بَيْنَ»، وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ مِمَّا تَقَدَّمَ ^(٥) ذَكَرَهُ.

فَإِنْ قُلْتَ: زَيْدٌ خَلْفَكَ، جَازَ الإخبارُ عَنْ «خَلْفَ»؛ لِأَنَّهُ مُتَمَكِّنٌ، فَتَقُولُ: الَّذِي زَيْدٌ فِيهِ خَلْفُكَ، فَتَرْفَعُ كَمَا قَالَ:

مَوْلَى الْمَخَافَةِ خَلْفُهَا ^(٦) وَأَمَامُهَا

وتقول: سِيرَ بَزِيدٌ قَرْسَخَانَ يَوْمَيْنِ، فَإِنْ أَخْبَرْتَ عَنْ زَيْدٍ قُلْتَ: الَّذِي

[٧٨ / ١]

(١) نقص في الأصل.

(٢) انظر: ص ٣١١ - ٣١٢ فيما سبق من التبصرة.

(٣) في «ر» و«ق»: في قولك: زيد عندك.

(٤) في «ر» و«ق»: قلت: الذي هو عندك زيد.

(٥) انظر ص ٣٠٦ - ٣٠٧ فيما سبق من التبصرة.

(٦) هذا شطر بيت للبيد، وقد سبق الاستشهاد به كاملاً في باب الظروف انظر: ص ٣١٢ فيما سبق من التبصرة.

سير به فرسخان يومين زيد، والمسير به فرسخان يومين زيد، وإن أُخْبِرْتَ عن فرسخين قُلْتَ: اللذان سيرا بزید يومين فرسخان والمسيران بزید يومين فرسخان، فإن أُخْبِرْتَ عن يومين قُلْتَ: اللذان سير بزید فرسخان فيهما يومان، وإن شئت: اللذان سيرهما بزید فرسخان يومان، على قوله:

و^(١) يوم شهدناه سُلَيْماً وعامراً

ويجوز أن تقول: اللذان سير بزید فرسخان يومان، فتحذف ضمير المفعول؛ لطول الصلة كما تحذف في قولك: الذي ضربت زيداً، تريد: الذي ضربته زيداً. وإنما جاز الحذف في هذا؛ لأن أربعة أشياء صارت بمنزلة شيء واحد، وحذف المفعول أولى (من حذف^(٢) غيره)؛ لأن «الذي» هو الموصول، فلا يجوز حذفه، والفعل هو الصلة، فلا يجوز أيضاً (حذفه)^(٣)، والفاعل لا يجوز أن يُحذف؛ لأن الفعل لا يخلو من^(٤) فاعل، فلم يبقَ إلا المفعول؛ فلذلك خُصَّ بالحذف.

ولا يجوز الحذف مع الألف واللام؛ لأنه لم تجتمع أربعة أشياء في اللفظ، وإنما هي ثلاثة في اللفظ، وأربعة في المعنى، والحذف إنما جاز للفظ لا للمعنى، فلذلك لم يجز الحذف مع الألف واللام.

فإن أُخْبِرْتَ بالألف واللام قلت: المسير بزید فرسخان فيهما يومان، وإن شئت: المسير هما بزید فرسخان يومان.

(١) في «ر»: ويوما، وهذه رواية من البيت.

وهذا شطر بيت سبق الاستشهاد به كاملاً في باب الظروف انظر: ص ٣٠٨ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر» و «ق»: لا يخلو منه.

وتقول: أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا خَارِجًا؛ فَإِنْ أَخْبُرْتَ عَنِ التَّاءِ (بِالَّذِي)^(١) قُلْتَ:
الَّذِي أَعْلَمَ زَيْدًا عَمْرًا خَارِجًا أَنَا، وَبِالْأَلْفِ وَاللَّامِ: الْمُعْلِمُ زَيْدًا خَارِجًا (أَنَا)^(٢).

وإِنْ أَخْبُرْتَ عَنْ «زَيْدٍ» قُلْتَ: الَّذِي أَعْلَمْتُهُ عَمْرًا خَارِجًا زَيْدًا، وَالْمُعْلِمَةُ
أَنَا عَمْرًا خَارِجًا زَيْدًا، فَإِنْ أَخْبُرْتَ عَنْ «عَمْرٍو» قُلْتَ: الَّذِي أَعْلَمْتُ زَيْدًا إِثَاءً
(^(٣)) خَارِجًا عَمْرٍو، وَالْمُعْلِمُ أَنَا زَيْدًا إِثَاءً خَارِجًا عَمْرٍو، فَإِنْ أَخْبُرْتَ عَنْ «خَارِجٍ»
قُلْتَ: الَّذِي أَعْلَمْتُ زَيْدًا عَمْرًا إِثَاءً خَارِجًا^(٤)، الْمُعْلِمُ أَنَا زَيْدًا عَمْرًا إِثَاءً
خَارِجًا.

وتقول: كَانَ زَيْدٌ أَخَاكَ^(٥)، فَإِنْ أَخْبُرْتَ عَنْ «زَيْدٍ» قُلْتَ: الَّذِي كَانَ أَخَاكَ
زَيْدًا، وَالكَائِنُ أَخَاكَ زَيْدًا، فَإِنْ أَخْبُرْتَ عَنْ «أَخِيكَ»^(٦) قُلْتَ: الَّذِي كَانَ زَيْدًا
إِثَاءً أَخَاكَ، وَالكَائِنُ زَيْدًا إِثَاءً أَخَاكَ، وَإِنْ شِئْتَ: الَّذِي كَانَ زَيْدًا أَخَاكَ،
وَالكَائِنَةُ زَيْدًا أَخَاكَ.

وَيَجُوزُ (أَنْ تَقُولَ):^(٧) الَّذِي كَانَ زَيْدًا أَخَاكَ، عَلَى حَذْفِ الْمَفْعُولِ كَمَا ذَكَرْنَا.
وَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا يَجُوزُ الْإِخْبَارُ فِي بَابِ الْإِبْتِدَاءِ إِلَّا بِالَّذِي دُونَ الْأَلْفِ وَاللَّامِ،
وَذَلِكَ أَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَا بُدَّ فِيهِ مِنْ فِعْلٍ يُنْقَلُ إِلَى صِيغَةِ اسْمِ الْفَاعِلِ
وَالْمَفْعُولِ، وَالْمَبْتَدَأُ لَيْسَ فِيهِ فِعْلٌ يُنْقَلُ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ (يَجْزِ^(٨) أَنْ) يُخْبَرَ عَنْهُ بِالْأَلْفِ
وَاللَّامِ.

وتقول: أَنْتَ مَنْطَلِقٌ، فَإِنْ أَخْبُرْتَ عَنْ «مَنْطَلِقٍ» قُلْتَ: الَّذِي أَنْتَ هُوَ

(١) نقص في «ب».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص من الأصل.

(٤) يبدأ بعد كلمة «أخاك» سقط في «ب» يكاد يستغرق بقية الباب، وسأنبه على بداية الوجود من
الاسحة - إن شاء الله تعالى - في حينه. وهو ينتهي في ص ٥٣٦.

(٥) في الأصل: عَنْ «أَخَاكَ».

منطلق، وإن أخبرتَ عن «أنت» قلتَ: الذي هو منطلق أنت.

واعلم أنَّ «التي» بمنزلة «الذي» في جميع ما وصفنا؛ فإذا قلتَ: ضربتُ هنداً وأخبرتَ عن «هند» قلتَ: التي ضربتَ هند، والمضروبةُ هندٌ.

وتقول: ظننتُ هنداً أبوها منطلق؛ فإن أخبرتَ عن «هند» قلتَ: التي^(١) ظننتها أبوها منطلقٌ هندٌ، والظانُّ أنا أبوها منطلقٌ هندٌ، فإن أخبرتَ عن التاءِ قلتَ: الذي^(٢) ظنَّ هنداً أبوها منطلقٌ أنا، والظانُّ هنداً أبوها منطلقٌ أنا، وإن أخبرتَ عن «منطلق» قلتَ: الذي ظننتُ هنداً أبوها/ هو منطلق، والظانُّ أنا هنداً أبوها (هو)^(٣) منطلق.

وتقول: أعطيتُ هندَ درهماً، فإن أخبرتَ عن «هند» قلتَ: التي أعطيتُ درهماً هندٌ، والمُعطاةُ درهماً هندٌ، فإن أخبرتَ عن «الدرهم» قلتَ: الذي أعطيتُهُ هندَ درهمٍ، والمعطاةُ هندَ درهمٍ.

فصل: وتقول: ضربتُ وضربني زيدٌ، فإن أخبرتَ عن التاءِ بالذي قلتَ: الذي ضربَ وضربه زيدٌ أنا، نزعَتِ التاءُ من الفعل، وأضمرتَ موضعه ضميراً يرجع إلى «الذي» كما بينا، و«أنا» خبر «الذي» فإن أخبرتَ عن «زيد» قلتَ: الذي ضربتُ وضربني زيدٌ، هذا على إعمال الثاني.

فإن أعملتَ الأول قلتَ: ضربتُ وضربني زيداً، فإن أخبرتَ عن «التاء» بالذي قلتَ: الذي ضربَ وضربه زيدٌ أنا، فإن أخبرتَ عن «زيد» قلتَ: الذي ضربتُهُ وضربني زيدٌ.

(١) في «ر»: الذي.

(٢) في «ق»: قلتَ: التي ظن.

(٣) نقص في «ق».

فإن قَدِّمْتَ الجملةَ الأخيرةَ على الأولى قُلْتَ: ضربني وضربتُ زيدا على إعمال الثاني، فإن أَخْبَرْتَ بالذي عن النون والياء قلت: الذي ضربَهُ وضرب^(١) زيدا أنا، وإن أَخْبَرْتَ عن «زيد» قُلْتَ: الذي ضربَني وضربَهُ زيدٌ. وإن ثَنَيْتَ هذه المسألةَ قُلْتَ في الإخبار عن «زيد»: اللذان ضرباني وضربتهما الزيدان، وفي الإخبار عن «النون والياء»: اللذان ضربَاهُمَا وضربا الزَيْدَيْنِ نحن.

فإن أَخْبَرْتَ في هذا^(٢) الباب بالآلف واللام ففيه خلاف: أما الأَخْفَشُ فإذا أَخْبَرَ عن التاء من قولك: ضربتُ وضربني زيد قال: الضَّارِبُ^(٣) والضَّارِبَةُ^(٤) زيدٌ أنا،^(٥) فالآلِفُ واللامُ في الاسمين للتاء من ضربتُ عنده^(٥).

فإن أَخْبَرَ^(٦) عَنْ زيد قال: الضَّارِبُ أنا والضَّارِبِي زيدٌ، فجاءَ بضمير المفعول الذي كان في الفعل محذوفاً؛ لأنَّ الصَّلَةَ لا تتم إلا بَعَائِدٍ، والآلف واللام في الاسمين جميعاً عنده لزيد.

ومن النحويين^(٧) مَنْ يَحذفُ ضميرَ المفعول من الصَّلَةِ كما كان محذوفاً من

(١) في «ق»: الذي ضربته وضربتُ زيدا أنا.

(٢) باب الفعلين للمطوف أحدهما على الآخر، والفعلان يتنازعان مفعولا.

(٣) في الأصل: الضارِبُ أنا والضارِبِي زيدٌ أنا.

(٤) انظر الأصول جـ ٢ ص ٣٣٠ وانظر أيضاً: الرضي على الكافية جـ ٢ ص ٥٠ - ٥١.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) في الأصل وفي «ق»: فإن أَخْبَرْتَ.

(٧) نقل ذلك ابن السراج عن المازني، ثم خَطَأَ ذلك، قال في الأصول جـ ٢ ص ٣٣١: وما أرى ما قالوا إلا مُحَالاً إن كنت لم تنو أن يكون في الضارب مفعول محذوف فإن كنت أردت أن يكون محذوفاً فإثباته أَجُودُ قال وإن قلت إنِّي إنما أَحذفه كما أَحذفه في الفعل فإن ذلك غير جائز لأنك حين حذفتَه في الفعل لم تُضَر وتُتْرِك ههنا تحذفه مُضْراً فعذفها مختلف، فلذلك لم يكن مثله في الفعل، وانظر أيضاً للمقتضب جـ ٢ ص ١١٥ - ١١٦.

الفعل فيقول: الضَّارِبُ أَنَا والضَّارِبِي زَيْدٌ، والأَلْفُ (واللام) ^(١) في الاسمين عند هؤلاء أيضاً لزيد، وحذفوا (الضمير) ^(٢) العائد إلى الألف واللام؛ لطول الاسم، لأنَّ الجملتين عندهم بمنزلة شيء واحد، فاجتمع سببان يطالبان بالحذف: أحدهما طول الاسم، والآخر: أَنَّهُ كَانَ فِي الْفِعْلِ مَحذُوفًا فَأَجْرِي حَذْفُهُ مِنَ الْاسْمِ مُجْرَى حَذْفِهِ مِنَ الْفِعْلِ.

فأما أبو عثمان المازني فإنَّ مذهبه ^(٣) مخالف للجميع، وهو أَنَّهُ يَبْنِي مِنْ كُلِّ جُمْلَةٍ مَبْتَدَأً وَخَبَرًا، وَلَا يَجْعَلُ الْجُمْلَتَيْنِ بِمَنْزِلَةِ شَيْءٍ وَاحِدٍ، وَيَقُولُ فِي الْإِخْبَارِ عَنْ زَيْدٍ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ: الضَّارِبُ أَنَا والضَّارِبِي زَيْدٌ، فـ «الضَّارِبُ» مَبْتَدَأٌ، وَ«أَنَا» خَبَرُهُ ^(٤)، وَ«الضَّارِبِي» مَبْتَدَأٌ، وَ«زَيْدٌ» خَبَرُهُ، وَكُلُّ جُمْلَةٍ مِنْهَا ^(٥) قَائِمَةٌ بِذَاتِهَا، وَالْأَلْفُ وَاللَّامُ فِيهَا لَيْسَتْ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ كَمَا كَانَ فِي مَذْهَبٍ مِنْ تَقْدِيمِ ^(٦) ذِكْرِهِ، قَالَ أَبُو عُثْمَانَ ^(٧): لَأَنَّ نَظِيرَ الْفِعْلِ وَالْفَاعِلِ مِنَ (الْأَسْمَاءِ) ^(٨) الْمَبْتَدَأُ وَالْخَبَرُ؛ لَأَنَّ الْفِعْلَ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ فَاعِلٍ، وَالْمَبْتَدَأُ لَا يَدُلُّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ، قَالَ: وَهَذَا الْقَوْلُ أَقْبَسُ وَأَشْبَهُ بِكَلَامِ الْعَرَبِ ^(٩).

وأما أبو بكر بن السراج فلا يميز الإخبار ^(١٠) في هذا الباب على مذهب الأخفش، ولا على مذهب المازني؛ لأنَّ الجملتين قبل إدخال الألف واللام عليهما

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: الأصول ج ٢ ص ٣٣١، والرضي على الكافية ج ٢ ص ٥١.

(٣) انظر: للقتضب ج ٢ ص ١٢٨ والأصول ج ٢ ص ٣٣١.

(٤) في جميع النسخ: منها.

(٥) أي أن الفرق بين المذهبين في التقدير فقط.

(٦) انظر: الأصول ج ٢ ص ٣٣١.

(٧) نقص في «ق».

(٨) في الأصول ج ٢ ص ٣٣١ «قال - يعني المازني - : فهذا أشبه وأقرب مما قال النحويون».

[٧٩ / ١] بمنزلة جملة واحدة، فإذا أدخلت الألف واللام عليها انفصلتا وتغيرتا / عن منهاج الأصل^(١).

وأما شيخنا أبو الحسن علي بن عيسى النحوي فيختار أن تُدْخِلَ الألف واللام على الجملة الأولى، ولا تُدْخِلُهَا على الجملة الثانية، وتعطف الفعل الذي في الجملة الثانية على معنى الفعل الذي في الجملة الأولى قياساً على ما في القرآن من قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا^(٢) اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾، قال أبو الحسن: كأنه قيل: إِنَّ الَّذِينَ تَصَدَّقُوا^(٣) وَاللَّائِي تَصَدَّقْنَ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا، فعطف الفعل على معنى الفعل الذي في صورة الاسم،

قال: ونظيره: الضَّارِبُ زَيْدًا وَأَكْرَمَ عَمْرًا أَخُوكَ، كأنه قيل: الذي ضرب زيداً وأكرمَ عَمْرًا أَخُوكَ، قال: وهذا الذي ذكرناه^(٤) ليس فيه ما ذكره ابن السراج من انفصال الجملتين بدخول الألف واللام عليهما فينبغي أن يجوز عنده؛ لأنَّه ليس فيه مانع من جوازه، وله أصلٌ صحيح يَقَاسُ^(٥) عليه، فعلى هذا (المذهب)^(٦) يُخْبَرُ عن التاء من قولك: ضَرَبْتُ وَضَرَبَنِي زَيْدٌ، فتقول: الضَّارِبُ وَضَرَبَهُ زَيْدٌ أَنَا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الذي ضرب وضربه زيدٌ أَنَا.

(١) قال ابن السراج عقب ذكر مذهبه في الأصول ج٢ ص ٣٣١ - ٣٣٢: «فإن أحوجت الضرورة إلى الإخبار فيها بالألف واللام فأقيس المذهبين مذهب المازني، ليكون الاسم محذوفاً ظاهراً غير مضر كما كان في الفعل».

(٢) الآية ١٨ من سورة الحديد.

(٣) انظر: البحر المحيط ج٥ ص ٢٢٣.

(٤) في «ر»، وهذا الذي اخترناه.

(٥) في أصول ابن السراج ج٢ ص ٣٣٦: «ولو قُلْتَ: الذي ضربته وَقَتَ زَيْدٍ، كان جيداً؛ لأنَّ الفعلين جميعاً من صلة الذي. وقال الأخفش: لو قلت: الضاربه أنا وقت زيد، كان جائزاً على المعنى؛ لأنَّ معنى الضاربه أنا: الذي ضربته، وفي كتاب الله عز وجل: ﴿إِنَّ الْمُصَدِّقِينَ وَالْمُصَدِّقَاتِ وَأَقْرَضُوا اللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يَضَاعَفُ لَهُمْ﴾».

(٦) نقص في «ق».

وإن أُخْبِرْتَ عن «زيد» قُلْتَ: الضَّارِبُ أَنَا وضربني زيدٌ، فقولك: الضَّارِبُ أَنَا وضربني، جميعاً بمنزلة اسمٍ واحد، والهاءُ راجعةٌ إلى الألفِ واللامِ من الصَّلَةِ، و«زيدٌ» خبره.

وتقول: ظَنَنْتُ وَظَنَنِي زَيْدٌ أَخَاكَ، فإن أُخْبِرْتَ عن «زيد» في هذه المسألة على مذهب الأَخْفَشِ قلت: الظَّائِنَةُ أَنَا إِيَّاهُ^(١) والظَّائِنُ أَخَاكَ زَيْدٌ، جِئْتَ بِالْهَاءِ فِي قَوْلِكَ: «الظَّائِنَةُ»؛ لَتَمَّ الصَّلَةُ بِالْعَائِدِ، وَجِئْتَ بِقَوْلِكَ: «إِيَّاهُ» مَفْعُولًا ثَانِيًا لِلظَّنِّ؛ لِأَنَّ الظَّنَّ إِذَا تَعَدَّى إِلَى مَفْعُولٍ فَلَا بَدَّ مِنْ مَفْعُولٍ ثَانٍ، وَقَوْلِكَ: «أَنَا» فَاعِلُ الظَّنِّ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فِي «الظَّائِنَةِ» لَزِيدٍ، وَالْفِعْلُ لَكَ، فَلَا بَدَّ مِنْ إِظْهَارِ الْفَاعِلِ عَلَى مَا قَدَمْنَا.

وإن أُخْبِرْتَ عن «زيد» على مذهب من يَحذفُ المفعولَ قياساً على حذفه من الفعل قُلْتَ: الظَّائِنُ أَنَا وَ^(٢) الظَّائِنُ أَخَاكَ زَيْدٌ.

وهكذا يَجِيءُ على مذهب المَازِنِيِّ، إِلَّا أَنَّ التَّقْدِيرَ فِيهَا مُخْتَلِفٌ.

وذلك أَنَّ قَوْلَكَ: الظَّائِنُ أَنَا، على مذهب المَازِنِيِّ مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَالظَّائِنُ أَخَاكَ زَيْدٌ، مَبْتَدَأٌ وَخَبَرٌ، وَلَيْسَتْ الْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ لِشَيْءٍ^(٣) وَاحِدٍ.

وعلى المذهب المتقدم: «الظَّائِنُ» مَبْتَدَأٌ، وَ«أَنَا» فَاعِلُ «الظَّائِنِ»، وَالْأَلِفُ وَاللَّامُ فِي الْجُمْلَتَيْنِ لِشَيْءٍ وَاحِدٍ وَهُوَ «زَيْدٌ».

وتخبر عن زيد «على مذهب أبي الحسن فتقول: الظَّائِنَةُ أَنَا إِيَّاهُ وَظَنَنِي أَخَاكَ زَيْدٌ، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الَّذِي ظَنَنْتَهُ إِيَّاهُ وَظَنَنِي أَخَاكَ زَيْدٌ، لِأَنَّكَ إِذَا جِئْتَ

(١) في الرضي على الكافية: جـ ٢ ص ٥٢: «... وعند الأخفش: الظَّائِنَةُ أَنَا أَخَاكَ وَالظَّائِنَةُ أَوْ الظَّائِنُ إِيَّاهُ زَيْدٌ».

(٢) انظر: الأصول جـ ٢ ص ٣٣٢.

(٣) في الأصل: بشيء واحد.

بالهاء لترجع إلى الألف واللام فلا بد من مفعول ثانٍ للظنِّ على ما قلنا^(١)

فإن أُخْبِرْتَ عن التاء من ظَنَنْتُ وظَنَّنِي زَيْدٌ أَخَاكَ، على مذهب
الأخفش قُلْتُ: الظَّانُّ (و)^(٢) الظَّانُّ زَيْدٌ^(٣) أَخَاكَ (أنا)^(٤)، وهكذا يجيء على
مذهب مَنْ حذف.

وأما على مذهب المازني فتقول: الظَّانُّ أنا و^(٥) الظَّانِّي أَخَاكَ زَيْدٌ، على
التقدير الذي فسرنا.

وعلى مذهب أبي الحسن: الظَّانُّ وظَنَّةٌ زَيْدٌ أَخَاكَ أنا، كأنه قيل: الذي
ظَنَّ^(٦) وظَنَّهُ زَيْدٌ أَخَاكَ أنا.

وتقول: أَعْطَانِي وَأَعْطَيْتُ^(٧) زَيْدًا دَرَهْمًا، فإن أُخْبِرْتَ عن زيد على
مذهب الأخفش قُلْتُ: الْمُعْطِيَّ و^(٨) الْمُعْطِيَّةَ^(٩) أنا دَرَهْمًا زَيْدًا، وهكذا يجيء على
مذهب مَنْ يحذف.

(١) انظر: ص ٥٣٤ - ٥٣٥.

(٢) انظر: الأصول ج٢ ص ٢٣٢ والرضي على الكافية ج٢ ص ٥٢.

(٣) في الأصل: الظان والظانه زيدا أخاك أنا.

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر الأصول «ج٢ ص ٢٣٢».

(٦) ينتهي هنا السقط الذي سبق أن أثرت إلى وجوده في «ب» في ص ٥٣٠.

(٧) قال ابن السراج في الأصول ج٢ ص ٢٣٢: «وكذلك إن كان فعلا تعدى إلى مفعولين نحو أعطيت وأعطاني

زيد درهما..»

(٨) في الرضي على الكافية ج٢ ص ٥٢ «وإن أخبرت عن زيد قلت:.... وعند الأخفش المعطية أنا والمعطي أو

المعطي إياي درهما زيد، ويجوز المعطي أنا مراعاة للأصل».

(٩) في الأصل: المعطي والمعطي هو إياه درهما زيد.

وأما/ على مذهب أبي عثمان (المازني)^(١) فتقول: الْمُعْطِي هُوَ^(٢) وَالْمُعْطِيَةُ أَنَا [٧٩ / ب] درهما زيدا.

وعلى مذهب أبي الحسن: الْمُعْطِيَّ وَأَعْطَيْتُهُ درهما زيدا، كَأَنَّكَ قُلْتَ: الذي أعطاني وَأَعْطَيْتُهُ درهما زيدا.

وإن أُخْبِرْتَ عن التاءِ على مذهب الأَخْفَشِ قُلْتَ: الْمُعْطِيَةُ^(٣) هُوَ إِيَّاهُ وَالْمُعْطِي زيدا^(٤) درهما أَنَا، جُئْتُ بِالْهَاءِ لَتَعُودَ إِلَى الْأَلْفِ وَاللَّامِ مِنَ الصَّلَةِ وَ«هُوَ» إِظْهَارُ الْفَاعِلِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ وَاللَّامَ لَكَ، وَالْفِعْلَ لَزَيْدٍ، وَلَوْ جُئْتُ بِالْفِعْلِ لاسْتَرَفِيَ الْفَاعِلُ فَكُنْتَ تَقُولُ: الذي أَعْطَاهُ إِيَّاهُ وَأَعْطَى زَيْدًا درهما أَنَا و«إِيَّاهُ» الْمَفْعُولُ الثَّانِي لِأَعْطَى، وَإِنْ شُئْتَ حَذَفْتَهُ؛ لِأَنَّهُ يَجُوزُ فِيهِ الْاِقْتِصَارُ عَلَى أَحَدِ الْمَفْعُولَيْنِ كَمَا تَقُولُ: أَعْطَيْتُ زَيْدًا، فَيَكُونُ كَلَامًا تَامًا، وَهَكَذَا يَجِيءُ الْإِخْبَارُ فِي هَذِهِ الْمَسْأَلَةِ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَحْذِفُ.

فَأَمَّا عَلَى مَذْهَبِ الْمَازِنِيِّ فَتَقُولُ: الْمُعْطِيُّ هُوَ الْمُعْطِي^(٥) زَيْدًا درهما أَنَا. وعلى مذهب أبي الحسن: الْمُعْطِيَةُ هُوَ وَأَعْطَيْتُ زَيْدًا درهما أَنَا، الْهَاءُ فِي

(١) نقص في باقي النسخ.

(٢) في الرضي على الكافية ج٢ ص ٥٢: «فإن رددنا مفعولي الأول كما هو مذهب المازني قلنا: المعطيه أنا درهما والمعطيه أو المعطي إياه زيدا».

(٣) في الأصل: المعطي هو إياه والمعطي زيدا درهما أنا.

(٤) في أصول ابن السراج ج٢ ص ٣٣٢: «إذا أُخْبِرْتَ عَنْ نَفْسِكَ قُلْتَ: المعطي أنا والمعطي درهما زيدا» وفي الرضي على الكافية ج٢ ص ٥١: «... وعند الأَخْفَشِ المعطي والمعطيه زيد درهما أنا».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في الرضي على الكافية ج٢ ص ٥١: «وأما المازني فإنه يرد في مثله كل ما حذف منه فيرد مفعولي الأول نحو المعطي زيدا درهما والمعطيه هو إياه أنا».

المُعْطِيهِ^(١) ترجع إلى الألف واللام في موضع النون، والياء في «أعطاني»، و«هو» إظهار الفاعل؛ لأنَّ الألف واللام لك، والفعلُ لزيد، ولو جئتَ بالفعل لاستترَّ فيه الفاعل فقلت: الذي أعطاه وأعطى زيداً درهماً أنا، فعلى هذا تجري مسائل هذا الباب، فاعرفه وقِسْ عليه إن شاء الله^(٢) تعالى.

(١) في الأصل: في المعطي هو.

(٢) في نهاية هذا الباب جاءت هذه العبارة: في الأصل: يتلوه باب ما لا ينصرف بحول الله تعالى، ولعلَّ هذا كلام الناسخ وتحزنته للكتاب.

المملكة العربية السعودية

جامعة أم القرى

مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي

كلية الشريعة والدراسات الإسلامية

من التراث الإسلامي

الكتاب السادس عشر

النَّبِيَّةُ وَالتَّذَكُّرَةُ

لِأَبِي مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ إِسْحَاقَ الصِّمَرِيِّ

من حكاية القرب الرابع

تحقيق الدكتور

فتحي أحمد مصطفى علي الدين

الجزء الثاني

الطبعة الأولى
١٤٠٢ هـ ١٩٨٢ م



طبع هذا الكتاب بطريقة الصف التصويري وإ
في دار الفكر بدمشق ص . ب (٩٦٢) هاتف (١)



باب ما ينصرف وما لا ينصرف /

اعلم أن أصل الأسماء الصَّرفُ، لأنَّ الأسماءَ كلّها نوعٌ واحد، فإذا أثبت التنوين لبعضها وجب أن يجري جميعها مجرى واحدا.
وإنما امتنع بعض الأسماء من الصرف لأسباب تدخل عليها فتشبهه^(١) الفعل، والفعل لا يُنَوَّن، ولا يُجَرُّ؛ فوجب لِمَا شَبَّه به ألاَّ يُنَوَّنَ ولا يُجَرَّ، كما أن الفعل لما أشبه الأسماء من الجهات التي ذكرنا وجب أن يعرب، والأسباب المانعة من الصَّرف تسعة:

وزن الفعل الذي^(٢) يختصه، والصفة، والتعريف، والتأنيث، والعجمة، والعدل وزيادة الألف والنون، وجعل الاسمين اثماً واحداً، والجمع الذي ثالث حروفه ألف وبعد الألف حرفان، أو ثلاثة أحرف، أو حرف مشدد.

وهذه الأسباب كلّها تشبّه الاسم بالفعل؛ لأنها فروع تدخل على الأسماء، والفعل فرع، ألا ترى أن التعريف بعد التنكير، والتأنيث بعد التذكير، والصفة تابعة للاسم فهي فرع عليه، ووزن الفعل فرع (على^(٣) وزن الاسم)، والجمع بعد الواحد والتركيب بعد التوحيد؟

فلما كانت هذه الأسباب^(٤) فروعاً وجب أن^(٥) يكون لها تأثير في الاسم،

(١) في «ب» و«و» و«ق»: فتشبهها بالفعل.

(٢) في «ر» يختصه.

(٣) نقص في «ب» و«و» و«ق».

(٤) في «ق»: الأشياء.

(٥) في الأصل: وجب ألا يكون لها تأثير في الاسم.



فإذا اجتمع منها اثنان في اسم منعاه (من)^(١) الجر والتنوين، ولا يكون للواحد منها على الانفراد تأثير في الاسم، لأن خفة الاسم تقاوم واحدا من هذه الأسباب فإذا حصل فيه سببان^(٢) غلباه ومنعاه (من)^(٣) الصرف، ونحن نشرح ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) زيادة في «ر» و«ق».

(٢) في الأصل شيئان.

(٣) زيادة في «ق».



باب ما ينصرف من وزن الفعل وما لا ينصرف

اعلم أن وزن الفعل على ضربين:

أحدهما: لا ينعى الصرف أصلاً، وذلك إذا كان وزناً لا يخص الفعل^(١) دون الاسم كرجل سميت «ضرب»^(٢) أو «علم» أو «كرم» أو ما أشبه ذلك إذا لم يكن فيه ضمير فينصرف على كل حال؛ لأن هذا المثال مشترك فليس الفعل أولى به من الاسم.

ومثله من الأسماء: «حَجَرٌ» و «كَيفٌ» و «عَصَدٌ»، وما أشبه ذلك.

والضرب الآخر: أن يكون وزناً يختص بالفعل كقولك: يشكرُ، ويَزِيدُ؛ وَيَذْهَبُ، وإغْبُدْ، واضْرِبْ، وما أشبه ذلك، فهذا الضرب إذا سَمِّيتَ به لا ينصرف في المعرفة؛ لاجتماع التعريف ووزن الفعل، وينصرف في النكرة؛ لزوال أحد المانعين وكذلك: ضَرِبَ، وَضَرَبَ، وَتَضَرَّبَ، وتضارب إذا سميت بشيءٍ من هذه الأمثلة لم ينصرف في المعرفة؛ لأن هذه الأمثلة^(٣) تخص الفعل فيجتمع في الاسم منها علتان: التعريف، ووزن الفعل (فلا ينصرف)^(٤).

فإذا نُكِّرَتْ زالت إحدى علتين، وبقي وزن الفعل فيُصرف.

فإن سميت بقبيل، وبيعَ وما أشبهها من أمثلة المعتل^(٥) انصرف في المعرفة

(١) في «ر» و «ق» لا يخص الاسم دون الفعل.

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: يضرب.

(٣) في «ر» لأن هذه الأبنية.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في «ب» من أمثلة الفعل.

والنكرة؛ لأن العلة أخرجته إلى مثال الأسماء (من)^(١) نحو: فيل، وديك.

وإن سميت بقولك: قُمْ رددت الواو المحذوفة، فصرفتته فتقول: هذا قومٌ ورأيتُ قوماً، ومررت بقومٍ.

[٨٠ / ب] أمّا رد الواو: فلأن حذفها كان لالتقاء الساكنين/، فإن سميت به وجبت^(٢) حركة الميم للإعراب، وزالت العلة التي لأجلها حذفت الواو، فوجب ردها.

وأما صرفه: فلأنه خرج إلى مثال الأسماء نحو سول^(٣)، وجور^(٤) وطول، وما أشبه ذلك.

وإن سميت بقولك: اضرب قطعت ألفه، ولم تصرفه في المعرفة^(٥) لوزن الفعل والتعريف، تقول: هذا يضرب، ومررت ياضرب، وإنما قطعت ألفه، لأنك نقلته من الفعل للاسم، فوجب أن يجري عليه^(٦) قياس الأسماء، وليس في الأسماء ألف وصل إلا في الأسماء المعدودة التي ذكرنا في باب^(٧) ألف الوصل، ولا يلزم القياس عليها؛ لقلتها.

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) في «ق»: رجعت.

(٣) في الأصل: نحو شول.

وفي اللسان (سول) «التسويل: تفعيل من سول الإنسان وهو أمنيته أن يتناها.. وأصل السؤل مهموز عند العرب.. والدليل على أن أصل السؤل همز قراءة القراء قوله عز وجل: «قد أوتيت سؤلك يا موسى»، أي أعطيت أمنيته التي سألتها.

(٤) في «ر» و «ق»: وحوت.

(٥) في «ر» و «ق»: لم تصرفه للمعرفة، ووزن الفعل.

(٦) في «ق»: أن يجري على قياس الأسماء.

(٧) انظر ص ٤٢٨ فيما سبق من التبصرة.

وإن سُميت بمصدر أو اسم (١) فيه ألف الوصل نحو استغفار واقتدار (وامرئ) (٢)، وما أشبه ذلك لم تقطع الألف (٣).

والفرق بين هذا والأول: أنك في الأول نقلت الفعل إلى الاسم فوجب (في هذا) (٤) أن يلزمه ما يلزم (٥) الاسم.

وفي هذا (إنما) (٦) نقلت اسما إلى اسم فحكمه باقي عليه؛ لأنك لم تنقله إلى غير (٧) بابه.

فإن سُميت بإثمد (٨)، وإصبع، وأبلم (٩)، وترجس (١٠) لم ينصرف كل هذا في المعرفة؛ لاجتماع التعريف، ووزن الفعل، وينصرف في النكرة؛ لزوال أحد المانعين.

فصل: وأما ما كان على وزن أفعل فهو على ضربين:

أحدهما: أن يكون اسما غير صفة، والآخر: أن يكون صفة.

فأما ما كان اسما غير صفة: فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، وذلك نحو: أفكل (١١)، وأيدع (١٢)، وأحمد إذا سُميت به لم ينصرف لوزن

(١) زيادة في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ر» و «ق»: ألف الوصل.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) في «ر» و «ق»: أنه يلزم حكم الاسم.

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) في «ر»: إلى باب غيره.

(٨) الإثمد: حجر يتخذ منه الكحل، وقيل: ضرب من الكحل، وقيل: هو الكحل نفسه، وقيل: شبيه به.

(٩) الأبلم: الخوصة.

(١٠) الترجس: نوع من الرياحين، وهو معرب، ونونه زائدة، لأنه ليس في كلامهم «فعلل»، وفي الكلام

«نفعل».

(١١) الأفكل على أفعل: الرعدة، ولا يبنى منه فعل.

(١٢) الأيدع: صبح أحر، وقيل: هو نوع من الخشب، وقيل: هو دم الأخوين، وقيل: هو الزعفران.

الفعل والتعريف، وإنْ نَكَّرْتَهُ بقي وزن الفعل فانصرف.

وأما ما كان صفة: فإنه لا ينصرف في المعرفة، ولا في النكرة، وذلك مثل: أَحْمَرٌ، أَسْوَدٌ، (وَأَيُّضٌ)^(١)، وإنما لم ينصرف في النكرة، لاجتماع الصفة ووزن الفعل (فيه)^(٢) فإنْ سَمَّيْتَ بِهِ ثم نَكَّرْتَهُ فسيبويه^(٣) لا يصرفه؛ لأنَّكَ إِذَا نَكَّرْتَهُ، فإنَّما ترده إلى حال كان لا ينصرف فيها قبل التسمية.

وأما الأَخْفَشُ^(٤): فيصرفه؛ لأنَّكَ قد نقلته بالتسمية عن حال الصفة، فإذا نَكَّرْتَهُ لم تَبَقَ فِيهِ إِلَّا عِلَّةٌ وَاحِدَةٌ وهي^(٥) وزن الفعل، فيصرف عنده لذلك. وَأَفْعَلُ مِنْكَ مثل أَفْضَلُ مِنْكَ لا ينصرف؛ لاجتماع الصفة، ووزن الفعل، تقول: مررت برجل أَفْضَلُ مِنْكَ فلا تُصَرِّفُهُ.

فإن سميت بأَفْضَلُ مِنْ خَيْرٍ مِنْكَ انصرف في النكرة، ولم ينصرف في المعرفة، تقول: مررت بأَفْضَلٍ وَأَفْضَلٍ آخَرَ، وإنما لم ينصرف في المعرفة، لاجتماع التعريف ووزن الفعل.

وأما خير منك، وشر منك فينصرفان؛ لأنَّ لفظ الفعل قد زال عنها بحذف الهمزة (منها)^(٦)، وكان الأصل: أَخَيْرُ مِنْكَ، وَأَشَرُّ مِنْكَ. واعلم أنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَ «أَفْعَلَ» نحو أَحْمَرَ وَأَسْوَدَ (وَأَحْسَنَ)^(٧) لم ينصرف أيضاً

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ب» و «ر».

(٣) انظر: الكتاب ج٢ ص ١، ٤، والمقتضب ج٢ ص ٣٧٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧.

(٤) انظر: المقتضب ج٢ ص ٣٧٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧، وشرح السراي ج٤ ص ٢٨٢ - ٢٨٣، وابن يعيش ج١ ص ٧٠، والرضي على الكافية ج١ ص ٦٧ - ٦٨، والتصريح ج٢ ص ٢١٦، والهمع ج١ ص ٣٦، وأبو الحسن الأَخْفَشُ وأثره في النحو للدكتور طه الزبيني ص ٢٨ - ٣٩.

(٥) في «ق»: لم تبق فيه إلا علة واحدة وبقي وزن الفعل.

(٦) نقص في «ق».

(٧) زيادة في «ر» و «ق».

(وكذلك أفعال^(١) منك)، تقول: مررت برجل أحسِنَ (منك)^(٢)، وأقْيَضَ منك.
 وإنما لم ينصرف في التصغير؛ لأنَّ الفعل (قد)^(٣) يصغر كقولك: ما أحسِنَ
 زيدا، وما أميَلَحَ عمرا.
 فلمَّا كان التصغير (قد)^(٤) دخل على لفظ الأفعال لم يخرج به عن شبه
 الفعل وكان حكمه مصغرا ومكبرا واحدا.

وإن أضفت جميع ما لا ينصرف، أو أدخَلْتَ عليه الألف واللام انصرف؛
 لأنَّ الإضافة والألف/ واللام يُخْرِجَانِهِ عن شبه الفعل، فاعرف ذلك إن شاء الله
 تعالى.

وإذا سَمَّيْتَ بفعل معه فاعله مضرا (كان)^(٥) أو مظهرا حَكَيْتَهُ ولم تُعْرِبْهُ
 كرجل سمَّيته «ضَرَبُوا» إذا كانت الواو ضمير الجماعة، تقول: هذا ضَرَبُوا ورَأَيْتُ
 ضَرَبُوا، ومررت بِضَرَبُوا.

وكذلك إن سمَّيته «ضَرَبَ زَيْدٌ»، تقول: جاءني ضَرَبَ زَيْدٌ، ورَأَيْتُ ضَرَبَ
 زَيْدٌ، ومررت بِضَرَبَ زَيْدٌ، كما قالوا: هذا بَرَقَ نَحْرُهُ، وتَأَبَّطَ شَرًّا.

وإنما حَكَيْ مَثْلُ هذا؛ لأنَّ الإعراب في الأصل للاسم المفرد، فإذا خرج عن
 حَدِّ المفرد وصار جملةً يَعْمَلُ بعضها في بعض لم يستحق الإعراب، ووجب أن
 يُحْكِيَ؛ لأنَّهم أرادوا أن يُشَبَّهُوا حال من يُسَمَّى بهذه الجمل بحال من يوصفُ بها،
 فتغيَّرت معنى الحكاية بطل المعنى الذي قصدوه بالتسمية، وهذا يجري مجرى
 المثل الذي لا يجوز تغييره.

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «و».

(٣) نقص في «ب».

(٤) زيادة في «ق».

ألا ترى أنهم يقولون للمذكر «أطري فإنك»^(١) ناعلة؟ وأصل المثل لامرأة، ثم جرى ذلك اللفظ لكل من يقال له المثل، ولو غير لفظه لبطل معنى المثل، فوجب أن يحكى لكل من قيل له هذا اللفظ بعينه مذكرا كان أو مؤنثا. فإن سميت بضربوا والواو ليست ضميرا وإنما هي علامة الجمع في قول من يقول: قاموا إخوانك ألحقت في آخره نونا فقلت: هذا ضربون، ورأيت ضربين، ومررت بضربين، حتى يجري على طريقة الأسماء في الجمع بالواو والنون.

وفيه وجه آخر وهو: أن تجعل الإعراب في النون فتقلب الواو ياء فتقول: هذا ضربين، ورأيت ضربين، ومررت بضربين، على قياس «غسلين» كما قال الله عز وجل: ﴿وَلَا طَعَامَ إِلَّا مِنْ غِسْلِينَ﴾. وكذلك تقول العرب: هذه قنسرُونَ (ويبرُونَ)^(٢).

ورأيت قنسرين (ويبرين)^(٣)، ومررت بقنسرين (ويبرين)^(٤). ومنهم من يقول: هذه قنسرين^(٥) ويبرين، ورأيت قنسرينا^(٦) ويبرينا^(٧).

(١) في «ب» و«و» و«ق»: أطري إنك ناعلة، وهي رواية المثل في لسان العرب.

وانظر: أمثال أبي عبيد بن سلام ص ٢، وجمع الأمثال ج ١ ص ٤٣٠، والمقتضب ج ٢ ص ١٤٥، واللسان (طرر) و (ظرو). وقال الميداني: «الإطرار: أن تركب طرر الطريق، وهي نواحيه، وقال أبو عبيد معناه: اركب الأمر الشديد فإنك قوي عليه... يضرب لمن يؤمر بارتكاب الأمر الشديد لاقتداره عليه.. وقال قوم: أطري بالطاء المعجمة أي اركبي الطرر وهو الحجر المحدد»، وأصل المثل: أن رجلا قاله لراعية، وكانت ترعى في السهولة وتترك الخزونة فقال لها: أطري أي خذي في أطرار الوادي وهي نواحيه فإنك ناعلة أي فإن عليك نعلين.

(٢) الآية ٣٦ من سورة الحاقة.

(٣) نقص في «ب» و«ق».

(٤) نقص في «ب» و«ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ب» و«و»: قنسرين ويبرين، ورأيت قنسرين ويبرين، ومررت بقنسرين ويبرين.

(٧) قنسرين: مدينة بالشام، وهي أحد أجنادها.

(٨) يبرين: اسم موضع يقال له: رمل يبرين.

(ومررت بقنسرين^(١) ويبرين) فيجعل الإعراب في النون كما ذكرنا، وعلى هذا
قال سحيم بن وثيل:
وماذا يَدْرِي الشعراءُ مِنِّي وقد جاوزتُ حدَّ^(٢) الأربعينَ
فجعل الإعراب في النون على ما بينا.

(١) نقص في «ب» و«ق» .

(٢) في «ب» و«ر» و«ق»: رأس الأربعين، وهي رواية في البيت.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب جـ ٣ ص ٢٢٢ وجـ ٤ ص ٢٧ والكامل ص ٢٩٢ وانظر: الأصمعيات ص ١٩، والخصص جـ ١٧ ص ١٠٣، وابن يعيش جـ ٥ ص ١١، ١٢ والخزانة جـ ٢ ص ٤١٤، والعيني جـ ١ ص ١٩١، والتصريح جـ ٢ ص ٧٧، ٧٩ والهمع جـ ١ ص ٤٩، والدرر جـ ١ ص ٢٢، والضرائر ص ١٦٠، ١٦٧، ورسالة الملائكة ص ٢٠، والأشعوني جـ ١ ص ١٤٠، واللسان (درى)، يقال: ادراه يذريه إذا ختله وخدعه، يقول: كيف يطمع الشعراء في خديعتي وقد جاوزت أربعين سنة.

باب ما ينصرف من المؤنث وما لا ينصرف

اعلم أن المؤنث على ضربين: أحدهما: بعلامة، والآخر بغير علامة فالذي بعلامة فعلامته^(١) تنقسم قسمين: أحدهما: علامته الهاء، والآخر علامته الألف المقصورة، أو الممدودة.

فأما ما علامته الهاء: فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة؛ لاجتماع التعريف والتأنيث كقولك: حمزة وطلحة، وسواء كان (اسم^(٢)) مؤنثاً أو مذكراً، يقال: هذا طلحة وطلحة آخر، فلا ينصرف الأول؛ لأنه معرفة مؤنث، وينصرف الثاني؛ لأنه نكرة.

وكذلك إن سُمِّيَتْ بقائمة وذاهبة لم ينصرفا؛ للتعريف والتأنيث وهما منصرفان قبل التسمية؛ لأنَّهُما نكرتان.

وأما ما علامته الألف المقصورة أو الممدودة: فإنه لا ينصرف في معرفة ولا نكرة.

فالمقصورة: نحو: حُبْلَى، وَذِكْرَى، وَسَكْرَى.

والممدودة: نحو فَقَهَاءَ، وَحَمْرَاءَ، وَأَصْدِقَاءَ، وما أشبه ذلك، تقول: هذه

[٨١ / ب] حمراء وحمراء أخرى فلا ينصرف / في معرفة ولا نكرة، والفرق بين الهاء والألف حين^(٣) صُرِفَتِ النكرة مع الهاء، ولم تُصَرَفْ مع الألف، أن^(٤) الهاء

(١) في «ر» و «ق»: فالذي بعلامة ينقسم قسمين.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ق»: والفرق بين الهاء والألف في صرف النكرة مع الهاء ولم تصرف مع.....

(٤) في الأصل وفي «ق»: لأن الهاء.

ليست علامة لازمة، ألا ترى أنك تقول: قائم وقائمة، ومسلم ومسلمة.

و (تقول^(١)) في الجمع مسلمات وَطَلَحَات، فَتَحْذِفُ الهَاءَ في المذكر وفي الجمع، والألف لازمة لما دخلت عليه غير منقطعة^(٢) منه في حالٍ فصارت كأنها حرف من حروف الاسم، فلما لزمّت لزومَ بعض حروف الاسم صارت هذه العلة تقوم مقام علتين فامتنع صرف ما فيه الألف مقصورةً أو ممدودةً (لذلك^(٣)) .

فصل: وأما عَلَقَى فهو اسم نبت (فيصرف^(٤) ولا يصرف) ، فمن العرب من يجعل ألفه للتأنيث (ولا يصرفه^(٥)) ، ومنهم من يجعل ألفه لغير التأنيث (فمن^(٦) جعله لغير التأنيث) كألف «أرطى» فينوّن ويصْرِفُ قال العجاج^(٧) :
يَسْتَنُّ فِي عَلَقَى وَفِي مُكُورٍ

أنشد على الوجهين.

وكذلك «تَتْرَى» فيه لغتان؛ منهم من يجعل ألفه ألفَ إلحاقٍ بمنزلة (ألف^(٨))
أرطى فيصرفه وينونه، ومنهم من يجعل ألفه للتأنيث فلا ينونه.

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : غير منفصلة.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في «ب» .

(٦) انظر ديوانه ص٢٢٢.

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص٩، ونسب في طبعة بولاق إلى رؤية، وانظر: المقصور والممدود ص٧٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٢٨، والخصائص ج١ ص٢٧٢، ٢٧٤، والخصص ج١ ص٨٨، وشرح شواهد الشافية ص٤١٧، واللسان (مكر) و (علق) . يتن: يرتع والكور جمع مكرة وهي نبتة غبراء مليحاء إلى الغيرة تنبت قصداً كأن فيها حمضاً حين تقضغ تنبت في السهل والرمل. كنا في اللسان.

(٧) نقص في «ر» و «ق» .

وأما ما كان على فَعَلَى مفتوح الفاء والعين نحو: جَفَزَى^(١)، وَبَشَكَى^(٢)، فلا تكون ألفه لغير التأنيث، وهو غير مصروف على كل حال.

وكذلك: غَوَّغَاءُ^(٣) مِنْهُمْ^(٤) من يصرفه، ويجعله من المكرر بمنزلة خَضَخَاضٍ^(٥) وَنَضْنَاضٍ^(٦)، وكان الأصل: غَوَّغَاوْ، فَأُبْدِلَتْ الواو همزة؛ لأنها وقعت طرفاً، ومنْهُمْ من لا يصرفه، ويجعل ألفه للتأنيث بمنزلة ألف عَوَّارٍ.

وأما عَلِبَاءُ^(٧) فليست ألفه للتأنيث؛ لأنَّ هذا البناء لا يجيء عليه ألف^(٨) التأنيث فتصرفه على كل حال، لأنه بمنزلة سِرْدَاحٍ^(٩).

وأما قُوبَاءُ^(١٠)، وَخُشَّاءُ^(١١) ففيهما لغتان: أحدهما هذه، والثانية: أَنْ تَسْكُنَ ثَانِيَهُمَا فتقول: خُشَاءٌ وَقُوبَاءٌ، فالأولى غير منصرفة على كل حال؛ لأنَّ

(١) الجزى: السريع.

(٢) البشكى: المرأة الخفيفة عمل اليدين، وناقاة بشكى أي سريعة.

(٣) في اللسان (غوغ): «أصل الغوغاء: الجراد حين يخف للطيран، ثم استعير للسفلة من الناس، والمترعين إلى الشر، ويجوز أن يكون من الغوغاء الصوت، والجلبة لكثرة لفظهم وصياحهم». وانظر أيضاً (غوى).

(٤) انظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٠.

(٥) في اللسان (خضض): «الخضخاض ضرب من القطران هنا به الإبل، وقيل: هو ثفل النفط، وهو ضرب من

الهناء».

(٦) في اللسان (نضض): «يقال للحية: نضاض، ونضاضة، وحية نضاض تحرك لسانها، ... وقيل: هي

المصونة، وقيل: هي التي تقتل إذا نهشت من ساعتها، وقيل: هي التي لا تستقر في مكان... وقيل: النضاض «الحية الذكر».

(٧) العلباء: «ممدود عصب العنق».

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٠، والأصول ج ٢ ص ٨٥.

(٩) السرداح: الناقة الطويلة، وقيل: الكثيرة اللحم.

(١٠) القوباء: الذي يظهر في الجسد ويخرج عليه، وهو داء معروف.

(١١) الخششاء: المعظم الذقيق العاري من الشعر، الناتئ خلف الأذن.

الألف^(١) فيها للتأنيث، والثانية فيها وجهان: منهم من يصرفه؛ لأنَّ هذا البناء لا تلحقه ألف التأنيث، ومنهم من (لا يصرفه)^(٢)، ويقول: (إن)^(٣) العرب استثقلت بناء قُوباء وخُشَّاء، فأُسْكِنَتْهُ تخفيفاً. ومن (قال)^(٤) هذا لم يصرِف؛ لأنَّ الألف^(٥) للتأنيث عنده، إن شاء الله تعالى.

فصل: وأما المؤنث (الذي)^(٦) بغير علامة فهو على ضربين:

أحدهما: ما كان على ثلاثة أحرف، والآخر: ما كان على أربعة أحرف فأما ما كان على ثلاثة أحرف (و)^(٧) أَوْسَطُهُ متحرك كَقَدَمٍ، وَفَخِذٌ، فَإِنْ سَمَّيْتَ بِهِمَا مُؤَنَّثًا لم ينصرفا في المعرفة للتأنيث والتعريف.

وكذلك إِنْ سَمَّيْتَ المؤنث باسم على هذا المثال مذكرٍ نحو حَجَرٍ، وَعِنَبٍ لم تصرفه في المعرفة، وما كان من أسماء المؤنث على ثلاثة أحرف (و)^(٧) أَوْسَطُهُ ساكن ففي ذلك خلاف:

منهم من يصرفه لحفته، ومنهم من لا يصرفه لاجتماع التأنيث والتعريف، وهو القياس^(٨)، وذلك نحو: هِنْدٌ، وَدَعْدٌ، وَجُمْلٌ، قال الشاعر^(٩):

(١) في «ب»: لأن ألفها للتأنيث.

(٢) نقص في «ره» و«ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ب».

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص١٠٠، والمقتضب ج٢ ص٢٨٥ - ٢٨٦.

(٦) نقص في «ر».

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٢٢، والمقتضب ج٢ ص٢٥٠، والأصول ج٢ ص٨٦، وقد منع الزجاج أن

ينصرف، انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص٤٩ وشرح السراي ج٢ ص٣٦٩.

(٨) وهو جرير: انظر: ديوانه ص١٠٢١، ونسب لعبيد الله بن قيس الرقيات والبيت في ملحقات ديوانه ص١٧٨.

لَمْ تَتَلَفَّعْ بِفَضْلِ مِثْرَهِهَا دَعْدَ وَلَمْ تُسَقِّ دَعْدَ فِي الْعَلْبِ

[٨٢ / ١] فجمع بين ^(١) اللغتين، / صرف دعد الأولى، ولم يصرف الثانية.

وإذا صغرت هذه الأسماء المؤنثة التي على ثلاثة أحرف ألحقها في التصغير الهاء كقولك: قَدِيمَةٌ وَفُخَيْذَةٌ، وَهَيْئَةٌ، وما أشبه ذلك.

فأما ما كان من المؤنث على أربعة أحرف فإنه ينصرف في النكرة، ولا ينصرف في المعرفة، لاجتماع التعريف والتأنيث وذلك نحو (قولك ^(٢)): زينب، وَعَقْرَبٌ، وَعَنَاقٌ، إِذَا سَمِيتَ بِشَيْءٍ مِنْهَا مَذْكُراً أَوْ مَوْثِلاً لَمْ تَصْرِفْهُ لَمَّا ذَكَرْنَا، تقول: هذه زينبٌ وزينبٌ أخرى، و (هذه ^(٣)) عَقْرَبٌ وَعَقْرَبٌ أُخْرَى.

وإذا كان اسماً مذكراً ذَكَرْتَ اللفظ، ولم تصرفه كما تُذَكِّرُ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي طَلْحَةُ وَحَمْرَةٌ؛ لِأَنَّ التَّأْنِيثَ لِمَعْنَى لَا لِلْفِظِ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَوْ سَمِيتَ امْرَأَةً جَعْفَرَ لَا تَنَّثَ لِمَعْنَى فَقُلْتَ: جَاءَنِي جَعْفَرٌ.

وإذا صغرته لم تلحقه الهاء؛ لِأَنَّ الحرف الرابع جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ حَرْفِ ^(٤) التَّأْنِيثِ.

= وهو من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ٢٢، وانظر: الجمل ص ٢٢٧، والخصائص جـ ٢ ص ٦١ والنصف جـ ٢ ص ٧٧، وابن يعيش جـ ١ ص ٧٠، والشذور ص ٣٦٧، والأشعري جـ ٣ ص ٣٦٣، واللسان (دعد) والاقتضاب ص ٣٦٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠، ومعجم شواهد العربية ص ٦٦.

(١) قال الزجاج في ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٠: «فأما ترك الصرف فجيد، وهو الوجه، وأما الصرف فعلى جهة الاضطرار، وقد أجمعوا أن جميع ما لا ينصرف يصرف في الشعر».

(٢) نقص في «ب» و «و» و «ق».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) بمنزلة هاء التأنيث.

فصل: واعلم أنك إذا سُمِّيتَ مذكراً بمؤنث على ثلاثة أحرف صَرَفْتَهُ، ساكن الأَوْسَطِ كان أو غير ساكن، كرَجُل سميته بقدَم، تقول: هذا قَدَمٌ، ومررتُ بقدَمٍ فيُصْرَفُ.

وكذلك إن سميته بهِنْدٍ في لغة من لا يصرف في المؤنث صرفته فقلت: هذا هِنْدٌ، ومررت بهِنْدٍ فتصرفه؛ لأنك سميت به المذكر فقد زال عنه حكم التأنيث، وليس فيه إلا التعريف وحده، ألا ترى أنك لو صغرت هِنْداً أو قدماً اسم رجل لم تَلَحَقْهُ الهاء فقلت: هُنَيْدٌ، وقُدَيْمٌ.

فإن سُميت مؤنثاً باسم مذكر على ثلاثة أحرف (و)^(١) أوسطه ساكن لم ينصرف في المعرفة في قول أكثر النحويين (وذلك)^(٢) كامرأة سميتها بعمرو، تقول: هذه عَمْرُو، ومررت بَعَمْرُو، (و)^(٣) ليس هذا بمنزلة (هند)^(٤) اسم امرأة؛ لأنك نقلت هذا من الأخف إلى الأثقل، فوجب أن يكون حكمه زائداً على حكم ما لم يُنْقَلْ من بابه.

وكان عيسى بن عمر^(٥) يرى صرفه، وإليه ذهب أبو العباس^(٥) المبرد فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) زيادة في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ب» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: كتاب سيويه ج٢ ص٢٣، وما ينصرف وما لا ينصرف ص٥١.

(٥) ذكر المبرد الرأيين ولم يختَر أحدَهُمَا، انظر: المقتضب ج٢ ص٣٥١ - ٣٥٢، وفي شرح السيرافي ج٤ ص٣٧٠:

«وقد اختلف في هذا من مضى، فكان قول أبي إسحاق، وأبي عمرو، ويونس، والخليل وسيبويه أنه لا ينصرف، وكان عيسى بن عمر يرى صرف ذلك، وإليه ذهب أبو العباس المبرد» .

باب ما ينصرف من الأعجمي ومالا ينصرف

اعلم أن الأسماء الأعجمية على ضربين:

أَحَدُهُمَا: ما استعمل في كلام العرب نكرة ودخلته الألف واللام كما تدخل على العربية، فهذا الضرب متكن حكمه حكم الأسماء العربية، (لا^(١)) يمنع من الصرف^(٢) (إلا^(٣)) ما يمنع الأسماء العربية نحو: الديباج^(٤)، والنيروز^(٥)، والراقود^(٦)، واللجام^(٧)، وما أشبه ذلك مما دَخَلَتْ^(٨) الألف واللام من الأعجمي.

فإذا سميت بشيء من هذا الضرب نُؤنَّ وجُرَّ في موضع الجر، تقول: هذا ديباجٌ إذا سميت به (رجلاً^(٩) وراقودًا) ، ومررت بديباجٍ وراقودٍ.

وإنما انصرف هذا الضرب ولم يُعْتَدَ بِعُجْمَتِهِ؛ لأنه تمكن في العربية، واستُعمِلَ معرفةً ونكرةً كالأجناس^(١٠) العربية نحو قولك: أَسَدٌ وَفَرَسٌ، وسواء كان له نظير من كلام العرب أو لم يكن له نظير كقولك: آجِرٌ، وإِبْرَيْسَمٌ^(١١)،

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) في «ق» : من صرف الأسماء.

(٣) الديباج: «الثياب المتخذة من الإبريسم، فارسي معرب» .

(٤) في اللسان (نرز) : «والنيروز والنوروز أصله بالفارسية: نيروز وتقديره: جديد يوم» .

(٥) في اللسان (رقد) : «الراقود: ذنٌ طويل الأسفل كهيئة الإزديّة، مُعَرَّبٌ» .

(٦) لجام الدابة معروف، وهو فارسي معرب.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق» : مما دخلته.

(٨) في «ب» : معرفة ونكرة في أجناس العربية، وفي «ر» و «ق» : كأجناس العربية.

(٩) الآجر: اللبن المطبوخ، وهو فارسي معرب.

(١٠) الإبريسم: الحرير، وهو فارسي معرب.

لا نظير لهما في أئنيّة العرب، وهما ينصرفان لما يئنا، وهذا / بمنزلة ما لم يسمع [٨٢ / ب] له نظير من أبنية العرب نحو كَنَهْل^(١)، وَهَنْدَلَع^(٢)، وما أشبههما مما ليس له نظير في كلامهم.

وأما الضرب الآخر من الأعجمي: فهو ما لم يستعمل نكرة، ولا دخلته الألف واللام، وإنما استعمل معرفة علماً كما كان في كلام العجم نحو: إبراهيم، (وإسماعيل^(٣))، وإسرائيل، وجبريل، وداود، وسليمان وما أشبه ذلك، فلا ينصرف في المعرفة؛ لاجتماع العجمة، والتعريف، وينصرف في النكرة كقولك: مررت بإبراهيم وإبراهيم آخر، قال امرؤ القيس^(٤):

بَكَى صَاحِبِي لَمَّا رَأَى الدَّرْبَ دَوْنَهُ وَأَيُّقَنَ أَنَّهُ لَا أَحِقَّانَ بَقِيضَرَا
فلم يصرف؛ للتعريف والعجمة.

فإن كان شيء من هذه الأعجمية على ثلاثة أحرف، وأوسطه ساكن انصرف في المعرفة والنكرة، وذلك نحو: لوط، ونوح، وهود، ينصرف؛ لأن خفته تقاوم إحدى العلتين كما انصرف هند، وما أشبهه من المؤنث؛ لخفته.

(١) في اللسان (كهبل): «الكنهيل بفتح الباء وضحها شجر عظام، وهو من العضاء».

(٢) في اللسان (هدلج): الهندلج: بقلة قيل: إنها عربية... »

(٣) تقص في الأصل.

(٤) انظر: ديوانه ص ٦٥.

وهو من شواهد ابن الشجري في أماليه ج ٢ ص ٢١٩، وانظر: الشعر والشعراء ص ٦٦، ٢٣٦. صاحبه هو عمرو بن

قيمة اليشكري، والدرب: ما بين بلاد العرب والعجم.

باب زيادة الألف والنون

اعلم أن ما كان في آخره ألف ونون زائدتان فهو على ضربين:

أحدهما: ما كان مؤنثه على غير لفظه نحو: سَكْرَان، وَسَكْرَى، وَعَجْلَان، وَعَجْلَى، وَعَطْشَان وَعَطْشَى، وَغَضْبَان وَغَضْبَى، فهذا لا ينصرف في معرفة ولا نكرة؛ لأن الألف والنون في^(١) هذا تضارع الألفين اللتين في حمراء، وأصفياء، وذلك أن سَكْرَان وبابه ليس له مؤنث على لفظه، كما أن حمراء وبابه ليس له مذكر على لفظه.

وما يدل ذلك أن الألف والنون في هذا بمنزلة ألفي التأنيث أنك تقول في الجميع: سَكْرَان وَسَكْرَى، وَنَدْمَان وَنَدَامَى، كما تقول: صَحْرَاء وَصَحَارَى، وَعَذْرَاء وَعَذَارَى.

فلما كانت حمراء لا تنصرف في معرفة ولا نكرة وجب لما ضارعها أن يجري مجراها.

فأما الضرب الآخر: فهو (كل^(٢)) ما خالف فَعْلَان الذي مؤنثه فعلى نحو: سَعْدَان، وَرَعْفَرَان، وَعُثْمَان، وَعُثْرِيَان فهذا لا ينصرف في معرفة؛ للتعريف وهذه الزيادة، وينصرف في النكرة؛ لزوال إحدى العلتين كقولك: مررت بعثمان وعثمان آخر.

(١) انظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٢٥.

(٢) نقص في «ب» .

وإنما لم ينصرف في المعرفة؛ لأنه شُبَّهَ بِبَابِ سَكْرَانَ من جهة اللفظ، كما أنَّ الألف الزائدة لغير تَأْنِيثٍ تُشَبَّهُ بِألفِ التَّأْنِيثِ فلا ينصرف في المعرفة نحو: أُرْطَى، وَحَبَّنَطَى^(١) إِذَا سَمَّيْتَ بِهِمَا؛ لأن هذه الألف تشبه ألف التَّأْنِيثِ في اللفظ وإن كانت لغير التَّأْنِيثِ.

وكذلك الألف والنون الزائدتان في^(٢) الأسماء التي ليس مؤنثها فعلى مُشَبَّهَةٍ بِالألف والنون فيما مؤنثه فعلى.

فصل: واعلم أن النون إذا لم تكن زائدة مع الألف لم تمنع الصرف؛ لأنَّ المضارعة قد زالت عنها.

وذلك أن جميع ما في آخره الألف والنون زائدتين^(٣) هو مُشَبَّهٌ بِبَابِ سَكْرَانَ؛ لاتفاقهما في الزيادة على ما ذكرنا.

وإذا لم تكن النون زائدة فهو مخالف لباب سكران، وذلك نحو: مَرَّانٍ^(٤) إذا سميت به انصرف / ؛ لأنه مأخوذ من مَرَّ الشيء إذا لَانَ، فالنون أصلية وكذلك طَحَّانٌ (إذا سميت^(٥) به) ينصرف؛ لأنه مأخوذ من الطَّحَن، وَسَمَّانٌ مأخوذ من السَّمن، وَتَبَّانٌ مأخوذ من التَّبن.

فإن أخذت سَمَّان من السَّم^(٦)، وَطَحَّان من الطَّح وهو الهلاك^(٧)، وَتَبَّان من التَّب لم تصرفه؛ لأنه وافق باب سكران بالزيادة.

(١) الحبطنى: المتلوى غضباً أو بطننة.

(٢) في «ر» و «ق» من الأسماء.

(٣) في الأصل وفي «ب»: زائدتان.

(٤) للرَّان: الرِّمَاح الصلبة اللُّثَّة، وقيل: للرَّان نبات الرِّمَاح.

(٥) نقص في الأصل و «ب» .

(٦) في اللسان (ميم) : «والسَّم والسَّم: القاتل، ... وشيء مسموم: فيه سَمَة» .

(٧) في اللسان (طح) : «الطح: البسط، ... والطح أيضاً أن تضع عقبك على شيء ثم تجبجه» .

وكذلك حَسَّان إذا أخذته من الحُسْن انصرف؛ لأنَّ النون أصلية، وإنَّ
أخذته من الحَسِّ^(١) لم تصرفه، كما قال حسان^(٢) (بن ثابت^(٣)) :
ما هاج حَسَّانَ رسوْمَ المَقَامِ وَمَظْعَنَ الحَيِّ وَمَبْنَى الحَيِّامِ
فلم يصرف اسمه؛ لأنه اعتقد أنه مأخوذ من الحَسِّ، وعلى هذا. فاعتبر كُلَّ
ما يرد عليك من هذا الباب، وقس عليه إن شاء الله تعالى.

(١) في اللسان (حسن) : «الحس: القتل الزريع، وفي التنزيل: «إِذْ تَحْمِلُونَهُمْ بِيَاذِهِ» أي تقتلونهم قتلاً شديداً.
وانظر معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ٤٩٢.

(٢) انظر: ديوانه ص ١٠٦.

(٣) زيادة في «ق» .

وهو من شواهد السيرافي ج ٤ ص ٢٢٦ ، وانظر : الأشموني ج ١ ص ٣٦١ ، ومعجم شواهد العربية ص ٢٢٧ . مظعن الحي
مصدر ميمي من الظعن وهو ضد الإقامة يريد سفر الحي .

باب المعدول

اعلم أنَّ المعدول على خمسة أضرب:

أحدها: ما كان معدولا عن اسم معرفة إلى (مثال^(١)) فَعَلَ، نحو عُمَرَ، وزُفَرَ، وَقَثَمَ، وَخَبَثَ، فهذا معدول عن عامِرٍ، وزافرٍ، وقَاثِمٍ^(٢)، وخبيث^(٣)، لا ينصرف في المعرفة للعدل والتعريف.

فإن نَكَّرْتَهُ صرَّفْتَهُ كقولك: مررت بعُمَرَ وعَمَرَ آخر.

وهذا الضرب من المعدول يكثر في النداء كقولك: يا فُسَقُ (و^(٤)) يا غَدَرُ، تريد: يا فاسقُ، ويا غادرُ، وقد ذكرناه في باب^(٥) النداء، وقلنا: إِنَّهُ يَرَادُ به المبالغة.

وأما ما كان على هذا الوزن من أسماء الأجناس نحو: صُرْدٍ^(٦)، ونَغَرٍ^(٧)، ومن

(١) نقص في «ب» .

(٢) في اللسان (زفر) : « يقال للجمال الضخم : زفر ، والأسد زفر ، والرجل الشجاع زفر ، والرجل الجواد زفر ، والزفر : القرية ... والمجع أرفار ، والزافر : المعين على حملها » وفي (قثم) « قثم اسم رجل ... وهو معدول عن قاثم ، وهو المعطي » .

(٣) في «ق» : وخابث ، هذا ، « والخابث الرديء من كل شيء فاسد » .

(٤) نقص في «ق» .

(٥) انظر ص ٢٥٤-٢٥٣ فيما سبق من التبصرة .

(٦) الصُّرْد : طائر فوق المصغور ، وقيل : يصيد العصافير .

(٧) النُّغَر : فراخ العصافير ، وأحدثه نغرة مثل همزة ، وقيل : هو الليليل عند أهل المدينة .

المجوع نحو تُقَبِّ (١) وظَلَمَ، فإنك إذا سميت به (شيئاً) صرفته على كل حال؛ لأنه ليس بمعدول.

والضرب الثاني من المعدول: ما كان معدولاً من الأعداد عن واحد إلى أحاد وعن اثنين إلى ثناء، وعن ثلاثة إلى ثلاث، وكذلك إلى العشرة.

وفي كل واحد منها لفتان: فَعَالٌ، وَمَفْعَلٌ، يقال: أَحَادَ وَمَوْحَدٌ، وَثَنَاءٌ وَمَثْنَى، وَثَلَاثَ وَمَثْلَثٌ، وَرَبَاعَ وَمَرْبِعٌ، وكذلك إلى عَشَارَ وَمَعَشَرٌ.

ولا ينصرف في معرفة ولا نكرة للعدل والصفة، قال الله عز وجل: ﴿أُولَىٰ أُجْنَحَةٍ (٢) مَثْنَى وَثِلَاثَ وَرَبَاعٍ﴾، فلم يَصْرِفْ، وهي صفة لأجنحة وهي نكرة، (و) (٤) قال ساعدة بن (٥) جُوَيْيَّة:

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِئَابٌ تَبَغَّى النَّاسَ مَثْنَى وَمَوْحَدٌ
فوصف ذئاباً وهي نكرة بِمَثْنَى وَمَوْحَد.

والفرق بين مثنى واثنين، وثلاث وثلاثة، وكذلك جميع هذه الأعداد المعدولة عن الأصل: أن في هذا العدل (٦) زيادة معنى ليست في الأصل، وذلك

(١) التُّقَبِّ : دوائر الوجه .

(٢) نقص في « ق » .

(٣) الآية ١ من سورة فاطر .

(٤) نقص في « ر » .

(٥) انظر : ديوان الهذليين ص ١١٦٦ .

وهو من شواهد سيويه ج ٢ ص ١٥ ، وانظر : المقتضب ج ٣ ص ٢٨١ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٤ ، والمخصص ج ١٧ ص ١٢١ ، وابن يعيش ج ١ ص ٦٢ ، ج ٨ ص ٥٧ ، والمغني ص ٦٥٤ ، وشرح شواهد المغني ص ٣١٨ ، والعيني ج ٤ ص ٣٥٠ ، واللسان (بغى) تبغى : أصله تتبغى ، يقول : إن الذي يعظم مصابي أن أهلي لا أنيس به إلا الذئباب التي تطلب الناس لتأكلهم اثنين اثنين ، وواحد واحدا .

(٦) في « ر » : هذا المعدول .

أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي قَوْمٌ مِثْنِي، أَوْ أَحَادٌ، أَوْ ثَلَاثٌ، أَوْ عَشَارٌ فَإِنَّمَا تَرِيدُ: أَنَّهُمْ جَاءُوكَ وَاحِدًا وَاحِدًا، أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ، أَوْ ثَلَاثَةَ ثَلَاثَةٍ، أَوْ عَشْرَةَ عَشْرَةَ.

(^(١)) لَيْسَ هَذَا الْمَعْنَى فِي الْأَصْلِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: جَاءَنِي قَوْمٌ ثَلَاثَةٌ، أَوْ قَوْمٌ (^(٢)) عَشْرَةٌ فَقَدْ حَصَرْتَ عِدَّةَ الْقَوْمِ بِذَلِكَ: ثَلَاثَةً وَعَشْرَةَ، فَإِذَا قُلْتَ: جَاءُوفِي رُبَاعٌ وَثْنَاءٌ فَلَمْ تَحْصِرْ عِدَّتَهُمْ، وَإِنَّمَا تَرِيدُ: أَنَّهُمْ جَاءُوكَ أَرْبَعَةً أَرْبَعَةً، أَوْ اثْنَيْنِ اثْنَيْنِ سَوَاءً (^(٣)) كَثُرَ عِدَّتُهُمْ أَوْ قَلَّ فِي هَذَا الْبَابِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَالضَّرْبُ الثَّلَاثُ مِنَ الْمَعْدُولِ (المعدول^(٤)) عَنْ طَرِيقَةِ الْجَمْعِ نَحْوَ جَمْعٍ، وَكُتِّعَ فِي التَّوَكِيدِ، وَهَمَّا جَمْعُ جَمْعَاءَ وَكُتِّعَ / وَبَابُ فَعْلَاءَ وَأَفْعَلٌ فِي الْجَمْعِ أَنْ يَكُونَ عَلَى فُعْلٍ سَاكِنَةُ الْعَيْنِ، نَحْوُ: أَحْمَرَ وَحَمْرَاءَ وَحُمُرٍ، وَأَشْهَبَ، وَشَهْبَاءَ، وَشُهْبٍ، وَكَانَ حَقُّ جَمْعَاءَ وَكُتِّعَ، وَأُجْمِعَ وَأُكْتِعَ أَنْ يَكُونَ جَمْعُهُ عَلَى فُعْلٍ نَحْوُ: جَمْعٍ وَكُتِّعَ سَاكِنَةُ الْحَرْفِ الثَّانِي عَلَى قِيَاسِ حُمِرٍ وَشُهْبٍ وَصَفْرٍ، فَلَمَّا عُدِلَا عَنْ جَمْعٍ وَكُتِّعَ بِالْإِسْكَانِ (^(٥)) إِلَى جَمْعٍ وَكُتِّعَ بِتَحْرِيكِ الثَّانِي اجْتَمَعَ فِيهَا (^(٦)) عِلْتَانِ: الْعَدْلُ عَنْ طَرِيقَةِ الْجَمْعِ، وَالتَّعْرِيفُ، فَلَمْ يَنْصَرَفْ.

(١) نَقَصَ فِي «ق» .

(٢) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ .

(٣) فِي «ب» وَ «ر» وَ «ق» : وَسَوَاءٌ .

(٤) نَقَصَ فِي «ب» .

(٥) هَذَا اخْتِيَارُ الصِّيرِيِّ ، وَهُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ وَالْفَارِسِيِّ وَالسِّرَاقِيِّ ، وَاخْتَارَهُ أَيْضًا ابْنُ عَصْفُورٍ ، وَكَلَامُ الصِّيرِيِّ هُنَا بِنَصِّهِ فِي شَرْحِ السِّرَاقِيِّ ج ٤ ص ٢٢٨ . وَاخْتَارَ النَّاطِقُ وَابْنَهُ أَنَّهَا مَعْدُولَانِ عَنْ جَمْعَاوَاتٍ وَكُتِّعَاوَاتٍ وَبِهِ قَالَ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ ، وَبَعْضُهُمْ ذَهَبَ إِلَى أَنَّهَا مَعْدُولَانِ عَنْ فَعَالٍ كَصَحْرَاءَ وَصَحَارَى ، وَإِنَّمَا قَالَ جُمْهُورُ الْبَصْرِيِّينَ إِنَّهَا مَعْدُولَانِ عَنْ فَعْلَاوَاتٍ ؛ لِأَنَّ الْمَفْرَدَ جَمْعَاءَ وَكُتِّعَ . وَقِيَاسُ فَعْلَاءَ إِذَا كَانَ اسْمًا كَصَحْرَاءَ أَنْ يَجْمَعَ عَلَى فَعْلَاوَاتٍ كَصَحْرَاءَ وَصَحْرَاوَاتٍ ، انْظُرْ : التَّصْرِيحُ ج ٢ ص ٢٢٢-٢٢٣ ، وَشَرْحُ الْأَشْعَوِيِّ ج ٢ ص ٢٨٠ .

(٦) فِي «ب» وَ «ر» وَ «ق» : فِيهِ .

(و^(١)) تقول: مررت بالهندات جَمَعَ كَتَعَ (وَوَقَفْتُ عَلَى^(٢)) القصص جَمَعَ كَتَعَ).

فإن سَمِّيتَ بهما ثُمَّ نَكَرْتَهُمَا صَرَفْتَهُمَا؛ لزوال إحدى العلتين عنها.

والضرب الرابع من المعدول ما عدل عن الألف واللام وذلك نحو: سَحَرَ^(٣) و (أَخْرَ^(٤)) (فَأَمَّا سَحَرَ^(٥)) فكان الأصل أن يُسْتَعْمَلَ بالألف واللام فيقال: جِئْتَهُ عند السحر^(٥)، ولقيته في السحر، فَلَمَّا حذفت الألف واللام وهو على تقديرهما ثَقُلَ لتضمينه مَعْنَى ما حَذَفَ منه، وهو معرفة؛ لأنَّكَ تعني به سَحَرَ يَوْمِكَ، (فَلَمَّا اجْتَمَعَتْ^(٦)) فيه علتان: العدل عن الألف واللام، والتعريف لم ينصرف لذلك، فإن نَكَرْتَهُ صرفته، تقول: لقيته سَحَرَ وسَحَرًا آخر، ولا يُجَزُّ ولا يُرْفَع؛ لما ذكرناه في باب^(٧) الظروف.

وأما أَخْرَ فهو معدول عن الألف واللام، وكان الأصل أن يقال: الأَخْرَ بالألف واللام؛ لأن باب أَفْعَلَ إذا حَذِفَتْ منه «مِنْ»^(٨) لزمته الألف واللام،

(١) زيادة من الأصل .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل .

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٥) في «ر» جِئْتَهُ في السحر ولقيته في السحر، وفي «ق»: جِئْتَهُ عند السحر ولقيته عند السحر .

(٦) نقص في الأصل .

(٧) انظر ص ٣١٤ فيما سبق من التبصرة ، وانظر أيضاً : كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٤-١٥ ، وما ينصرف

وما لا ينصرف ص ٤١-٤٢ .

(٨) في «ب» و «ر» : إذا حذفت الإضافة منه ، وفي «ق» : إذا حذفت الإضافة لزمته .

وُثْنِي وَجُمَعَ وَأَنْثَ كَقَوْلِكَ: مررت بِالْأَفْضَلِ وَالْفُضْلَى، وَالْأَكْبَرِ وَالْكُبْرَى،
وَبِالْأَفْضَلَيْنِ وَالْفُضْلَيَيْنِ، وَالْأَكْبَرَيْنِ وَالْكُبْرَيْنِ، فَإِذَا جَمَعْتَ قُلْتَ: الْفُضْلُ
وَالْكُبْرُ كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنَّهَا لِأَحَدَى^(١) الْكُبْرَى

وَتَقُولُ: مررت بالنسوة الْكُبْرَى (و^(٢)) الْفُضْلُ، جَمَعَ الْكُبْرَى وَالْفُضْلَى، وَلَا
يَجُوزُ أَنْ تَحْذِفَ الْأَلِفَ وَاللَّامَ فَتَقُولُ: مررت بنسوة كُبْرٍ وَفُضْلٍ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ
وَاللَّامَ تَعَاقَبَ «مِنْ»، فَإِذَا ذَكَرْتَ «مِنْ» لَمْ تَتَنَّ وَلَمْ تَجْمَعْ وَلَمْ تُؤَنَّثْ فَتَقُولُ:
مررت برجل أَفْضَلَ مِنْكَ (وَبِامْرَأَةٍ أَفْضَلَ مِنْكَ^(٣)) ، وَبِنِسَاءٍ أَفْضَلَ مِنْ زَيْدٍ.

وَلَا تَصْرِفَ (أَخْرَجَ^(٤)) لِلْعَدْلِ وَالصِّفَةِ، وَهِيَ نَكْرَةٌ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَأَخْرَجَ^(٥)
مَتَشَابِهَاتٍ﴾ ، فَلَمْ يَصْرِفَ.

فَإِذَا سَمَّيْتَ بِأَخَرِ شَيْءٍ، ثُمَّ نَكَّرْتَهُ لَمْ تَصْرِفْهُ عَلَى مَذْهَبِ مَنْ^(٥) لَا يَصْرِفُ
«أَحْمَرَ» إِذَا نَكَّرَهُ بَعْدَ التَّسْمِيَةِ؛ لِأَنَّهُ يُرَدُّ إِلَى حَالِهِ كَانِ فِيهَا لَا يَنْصَرِفُ، وَعَلَى
مَذْهَبِ الْأَخْفَشِ^(٦) يَنْصَرِفُ؛ لِأَنَّ حَكْمَ الصِّفَةِ زَالَ عَنْهُ بِالتَّسْمِيَةِ، فَإِذَا صَغُرَتْ
جَمِيعُ مَا ذَكَرْنَا مِنْ هَذَا الْمَعْدُولِ صَرَفْتَهُ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ لَيْسَ بِمَعْدُولٍ،
فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ عُمَرَ وَأَخَرَ وَسَخَرَ: مَرَرْتُ بِعُمَيْرٍ وَأَخِيرٍ، وَسِرْتُ سُحَيْرًا فَتَصْرِفُ

(١) الْآيَةُ ٢٥ مِنْ سُورَةِ الْمَدِّثِرِ .

(٢) تَقْصُ فِي «ق» .

(٣) تَقْصُ فِي «ر» .

(٤) الْآيَةُ ٧ مِنْ سُورَةِ آلِ عِمْرَانَ .

(٥) وَهُوَ سَيَبُوه ، انْظُرْ : ص ٥٤٤ فِيمَا سَبَقَ مِنَ التَّبَصُّرَةِ .

(٦) انْظُرْ ص ٥٤٤ فِيمَا سَبَقَ مِنَ التَّبَصُّرَةِ .

وَتَنَوَّنْ، وَلَا تَجْرُ «سُحَيْرًا» وحده؛ لما ذكرنا في تكبيره من أنه لا يستعمل إلا ظرفاً.

والضرب الخامس من المعدول: ما عُدِلَ إلى مثال فَعَالٍ، وهو على أربعة أوجه:

أحدها: ما عُدِلَ للتسمية نحو: حَذَامٍ وَقَطَامٍ.

والثاني: ما عُدِلَ للأمر نحو: حَذَارِ، أي احذر.

والثالث: ما عُدِلَ للمصدر نحو قولك: فَجَارٍ بمعنى الفَجْرَةِ كما قال النابغة (الذبياني^(١))

إِنَّا اقْتَسَمْنَا خُطَّتَيْنَا بَيْنَا فحملتُ بَرَّةً واحْتَمَلْتُ فَجَارِ
أي احتملت الفَجْرَةَ.

والرابع: ما عُدِلَ بمعنى الصفة كقولك للمنية: خَلَّاقٍ بمعنى الخالقة؛ لأنها [٨٤ / ١] تخلق كل شيء / أي تذهب به، قال عَدِيُّ بْنُ زَيْدٍ:

(١) نقص في هـ ق . وانظر : ديوانه ص ٩٨ .

والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٣٨ ، وانظر : مجالس ثعلب ص ٤٦٤ ، والمجلد ص ٢٣٤ ، وشرح السيرافي ج ١ قسم ١ ص ١٢١ وج ٤ ص ٤١٧ ، والخصائص ج ٣ ص ١٩٨ وج ٣ ص ٣٦١ ، ٣٦٥ ، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١١٢ ، وابن يعيش ج ١ ص ٣٨ وج ٤ ص ٥٣ ، والخزانة ج ٢ ص ٦٥ ، والعميني ج ١ ص ٤٠٥ ، والمخصص ج ١٧ ص ٦٤-٦٥ ، والمجمع ج ١ ص ٢٩ ، والدرر ج ١ ص ٩ ، اللسان (برر) و (فجر) قال الشنترى : الشاهد في قوله : فجار ، وهو اسم للفجور ، ومعدول عن مؤنث ، كأنه عدل عن الفجرة بعد أن سمي بها الفجور ، كما سمي البربرة ولو عدلها لقال : برار كما قال : «فجار» والخطبة : الطريقة ، وفي أمالي ابن الشجري : « الحال الصعبة ، يقال : وقعوا في خطة سوء » .

(٢) ليس البيت في ديوانه ، وهو لمهلهل كما نسب سيبويه والمبرد .

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٣٨ ، وانظر : المقتضب ج ٣ ص ٣٧٢ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٤ ، وشرح السيرافي ج ٤ ص ٤١٧ ، والحكم (حلق) والمخصص ج ١٧ ص ٦٤ ، والأغاني ج ٥ ص ٥٤ ، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١١٤ ، والمجمع ج ٢ ص ٨٨ ، والدرر ج ٢ ص ١١٥ ، واللسان (حلق) ، ومعجم شواهد العربية ص ٢٥٤ .

ما أَرْجِي بالعيش بعد نَدَامِي قد أَرَاهُمْ سَقُّوا بِكَأْسِ حَلَاقِي
أَي بِكَأْسِ الْمَنِيَةِ.

وكذلك ما عدل في النداء من المؤنث، كقولك: يَا خَبَاثِ (و^(١)) يَا لَكَاعِ
معدولة عن خبيثة، ولكُفَاءَ، وجميع هذا مبني على الكسر.
فإن سميت بشيء منه امرأة:

فإن بني (٢) تميم يُجْرُونَهُ مُجْرَى مَا لَا يَنْصَرِفُ، ويعربونه، فيقولون: هذه
حِذَامٌ (ورأيت^(٣) حِذَامٌ) ومررت بحِذَامٍ.

وَأَمَّا أَهْلُ الْحِجَازِ (٤) فَيَتْرَكُونَهُ عَلَى حَالِهِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ (ولا يعربونه^(٥))
فيقولون: هذه حِذَامٌ، ورأيت حِذَامٌ، ومررت بحِذَامٍ، قال النابغة (الذياني^(٦)):
أَتَارِكَةً تَذَلُّهَا قَطَامٌ وَضُنَّا بِالتَّحِيَةِ وَالسَّلَامِ

فلم يُعَرَّبْ «قَطَامٌ» عَلَى (اللغة^(٧)) الْحِجَازِيَةِ.

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤٠ ، والمقتضب ج ٢ ص ٣٧٥ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦ .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤٠ ، والمقتضب ج ٣ ص ٣٧٣-٣٧٤ ، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٦ .

(٥) نقص في «ر» و «ق» .

(٦) زيادة في «ق» وانظر: ديوانه ص ١٨٥ .

وهو من شواهد السرياني ج ١ قسم ١ ص ١٢٢ ، وانظر: أمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١١٥ وابن يعيش ج ٤ ص ٦٤ .

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

والقياس عند سيبويه^(١) مذهب بني تميم، واحتجَّ بأنَّ معنى نَزَّالٍ انزل^(٢) ولو سمينا بانزل امرأة لأعربناه ولم نصرفه، فإذا سَمَّيْنَا بنزال وهو معدول عن انزل، ونزال اسم فهو أخفُّ أمراً من الفعل فأعرباه أوجب.

وأبو العباس^(٣) المبرد يخالفه في هذا ويقول: التسمية بنزال أقوى في البناء من التسمية بانزل، لأن «انزل» فعل، فإذا سمينا به (فقد^(٤)) نقلناه من بابهِ فوجب أن يغير كما أنا إذا سمينا بفعل (في^(٥)) أوله ألف الوصل قطعنا ألف الوصل ليجري على قياس الأسماء، ولو سمينا باسم في أوله ألف الوصل لم تَقْطَعْ ألفه، لأنَّا لم ننقله عن باب الاسم، فلما كان الفعل يلزمه من التغير في التسمية ما لا يلزم الاسم وجب أن يجري «نَزَّالٍ» وبأيه بعد التسمية على أصله قبل التسمية (فلا يعرب^(٦)) لذلك.

فأما الكسر على لغة أهل الحجاز - أعني في حذام وقطام (وفجار^(٧)) وخبث - فالعلة (فيه^(٨)) عند سيبويه^(٨) أنه محمول على «نَزَّالٍ» و«تراك» في العدل والبناء والتأنيث والتعريف.

وقد أجرى زهير «نزال» هذا المجزى حين جعلها اسماً وأخبر عنها فقال:

(١) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤٠.

(٢) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٧.

(٣) انظر: المتضبط ج ٣ ص ٣٦٨ - ٣٦٩.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) نقص في «ر» و«ق» .

(٦) نقص في الأصل و«ب» .

(٧) نقص في «ب» و«ق» .

(٨) انظر سيبويه ج ٢ ص ٤٠.

وَلَأَنْتَ أَشْجَعُ مِنْ أَسَامَةَ إِذْ دُعِيَتْ نِزَالٍ وَلُجَّ فِي الدُّعْرِ^(١)

فإن كانت «فعال» في آخرها راء فإن أهل الحجاز وبني تميم جميعاً يتفقون على كسرهما فيقولون^(٢): هذه حضار، اسم كوكب، وسفار، اسم ماء، قال الفرزدق^(٣):

مَتَى تَرِدُ يَوْمًا سَفَارٍ تَجِدُ بِهَا أَذْيَهُمْ يَرْمِي الْمُسْتَجِينَ الْمَعُورًا
والعلة^(٤) في ذلك أَنَّ بني تميم (من)^(٥) لغتهم الإمالة، فإذا كسروا الراء سَهَلَتْ عليهم الإمالة؛ لأنَّ الراء المكسورة لها قوة في الإمالة؛ للتكرير الذي فيها، وسنبين ذلك في باب الإمالة إن شاء الله تعالى.

(١) ههنا هذا الشاهد مكرر، وقد سبق الاستشهاد به في باب أسماء سمي الفعل بها في الأمر والنهي، انظر ص ٢٠٣ فيما سبق من التبصرة، وهو هنا شاهد على جعل «نزال» مقصوداً بها لفظها.

(٢) انظر: كتاب سيويه ج ٢ ص ٤٠ - ٤١، والمقتضب ج ٢ ص ٤٩ - ٥٠، ٣٧٥.

(٣) انظر: ديوانه ص ٣٥٥.

والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ج ٢ ص ٥٠، وانظر: شرح السيرافي ج ٤ ص ٤٢٤، والمخصص ج ١٧ ص ٦٨، واللغني ص ٩٧، والشذور ص ٩٦، وشرح شواهد المغني ص ٩٩، ومعجم البلدان ج ٢ ص ٢٢٣، واللسان (سفر) و (عور). سفار: اسم ماء، والمستجيز: الطالب للماء، والتعوير: الرد، يقال: عورته عن حاجته رددته عنها، والمعور: الذي لا يقى، وأديهم: اسم شاعر، قال الأمدى في المؤلف والمختلف ص ٣٦: «وكان أديهم شاعراً خبيثاً، وفيه يقول الفرزدق: متى ترد يوماً.... البيت».

(٤) انظر: المقتضب ج ٢ ص ٥٠، ٣٧٥، وشرح السيرافي ج ٤ ص ٤٢٢.

(٥) زيادة في «ر» و «ق».

باب مالا ينصرف في معرفة، ولا نكرة

اعلم أن مالا ينصرف في معرفة، ولا نكرة خمسة أشياء:

[٨٤ / ب] أولها: أَفْعَلٌ إذا كان صفة نحو: أحمر، وأزرق، وما أشبه / ذلك.

والثاني: ما كان ألف التانيث فيه مقصورة أو ممدودة نحو: حبل، وسكري، وحمراء، وفقهاء.

والثالث: فَعْلان الذي مؤنثه فعلى، نحو: غضبان، وغضبي.

والرابع: ما عدل في حال تنكيره نحو: آخر^(١)، ومثني وثلاث، وقد ذكرنا علل^(٢) هذه الأشياء.

والخامس: الجمع الذي ثالث حروفه ألف، وبعد الألف حرفان أو ثلاثة^(٣) أو حرف مشدد، نحو: ضوَّارب، وقنَّاديل، ودَوَّاب، و (كل^(٤)) ما كان على هذا الوزن من المجموع.

وعلته: أن هذا الجمع نهاية المجموع، وليس له نظير من الواحد، والواحد أشد تمكناً، فلما لم يكن له نظير من الواحد صار كأن^(٥) الجمع قد تكرر فيه فقامت هذه العلة مقام علتين.

(١) في «ر» و«ق»: نحو: أحاد، ومثنى، وثلاث.

(٢) انظر: ص ٥٦٠ فيما سبق من التبصرة.

(٣) أي أوسطها ساكن، ولم يذكره لأن التثنية يفني عنه.

(٤) نقص في «ر» و«ق».

(٥) في الأصل: صار كأنه جمع قد تكرر فيه.

وفيه وجه آخر، وهو: أن هذا الجمع^(١) لَمَّا كان نهاية الجموع لم يحتمل أن يجمع كما تجمع الجموع القليلة فأشبهه الفعل؛ لأنَّ الفعل لا يجمع، فكأن فيه علتين: الجمع، وشبه الفعل، فلذلك مُنِعَ الصرف.

فإن زدت على هذا الجمع الهاء انصرف في النكرة، ولم ينصرف في^(٢) المعرفة نحو: مهالبة، وَجَحَاجِحَةٍ^(٣)، وَصَيَاقِلَةٍ^(٤).

وإنما انصرف بزيادة الهاء؛ لأنه خرج إلى مثال يكون عليه الواحد نحو: رَجُلٌ عَبَاقِيَّةٌ^(٥) (أي داهية^(٦))، وحمار حزاوية، وهو الغليظ، فلما خرج إلى مثال الواحد لم ينعى الجمع من الصرف.

فإن سميت بشيء منه لم ينصرف للتأنيث، والتعريف، وإن نكرته انصرف لزوال إحدى علتين.

فإن سَمَّيْتَ رجلاً بمساجد ثم نصغرته فقلت: مُسَيِّجِد (انصرف^(٧)) ؛ لأن المصغر^(٨) ليس فيه علة مانعة.

فصل: وما كان من هذه الجموع في آخره ياء وقبلها كسرة فإنه ينون في

(١) في «ب» : هذا النوع.

(٢) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٦، والمقتضب ج ٣ ص ٢٢٧، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧ والأصول ج ٢ ص ٩٢،

وشرح السراقي ج ٤ ص ٢٥٠.

(٣) المجاحجة: جمع جَحَاجَح وهو السيد الكريم.

(٤) الصيقل: شحاذ السيوف وجلأؤها، والجمع صياقلة.

(٥) وهو أيضاً «اللس الحارب الذي لا يحجم عن شيء»، انظر: اللسان (عقب) .

(٦) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في «ب» : لأن التصغير.

الرفع والجر، وتُحذفُ ياؤه كقولك: هؤلاء جوارٍ وغواشٍ، ومررت بجوارٍ وغواشٍ، ويجري (في)^(١) النصب على قياس الصحيح فيفتح ولا ينون، كقولك: (رأيت)^(٢) جوارِيَّ وَغَوَاشِيَّ كما تقول: (رأيت)^(٣) مساجدَ، وضواربَ، هذا مذهب سيبويه والخليل.

فأما التنوين فهو عند سيبويه^(٤) عوض من الياء.

وأبو العباس^(٥) يقول: إنه عوض من ذهاب حركة الياء؛ لأن الأصل أن تقول: هذه جَوَارِيٌّ كما تقول: قَوَاتِلٌ، إلا أنَّ هذه الياء تستثقل عليها الحركة فتحذف فيبقى جوارِي ساكن الآخر، فَيَعْوُضُ التنوينُ من ذهاب الحركة فيلتقي ساكنان؛ الياء الساكنة والتنوين (ساكن)^(٦) فتحذف الياء كذلك، وكان حذف الياء أولى؛ لأنَّ التنوين عوض.

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٥٧، والأصول ج٢ ص ٩٢ - ٩٣، وقد قال الزجاج مقسراً رأي سيبويه: «يريد حركة الياء فيما أحسب». انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢، وقال الزجاج أيضاً في معاني القرآن وإعرابه ج٢ ص ٣٧٤ وقوله: «غواش» زعم سيبويه والخليل جميعاً أن التون هنا عوض من الياء، لأن غواش لا ينصرف، والأصل فيها غواشي يأسكان الياء، فإذا ذهبت الضمة أدخلت التنوين عوضاً منها، كذلك فمرأصحاب سيبويه، وكان سيبويه يذهب إلى أن التنوين عوض من ذهاب حركة الياء، والياء سقطت لسكونها، وسكون التنوين، وانظر أيضاً: النصف ج٢ ص ٧٠ - ٧٤ حيث اختار ابن جني رأي سيبويه والخليل، وضعف رأي أبي إسحاق، وانظر: الرضي على الكافية ج١ ص ٥٨.

(٤) انظر: المقتضب ج١ ص ١٤٢، ١٤٣، هذا وقد نسب هذا الرأي إلى الزجاج ابن يعيش في شرح المفصل ج١ ص ٦٣ - ٦٤، وكلام الصيرفي عن مذهب البرد موجود بنصه في شرح السيرافي ج٤ ص ٤٨٠.

(٥) زيادة في «ر» و «ق».

وبعضهم يذهب إلى أن التنوين للصرف^(١)؛ وذلك (أنه)^(٢) لَمَّا حذفت الحركة من الياء نقص البناء الذي لا ينصرف، وصار على وزن ما ينصرف من الواحد نحو رَبَّاعٍ، وَثَمَانٍ، فوجب أن ينصرف.

وتقول^(٣): جَوَارٍ وَغَوَاشٍ في الرفع والجر، فإذا نصبت تحركت الياء؛ لأنّ الفتح خفيف، وامتنع الصرف؛ لأنّه (صار)^(٤) على (مثال^(٥) مالا ينصرف) نحو^(٥) ضَوَارِبَ وَقَوَاتِلَ، فَإِنْ جَعَلْتَ مكان الياء في هذه الأبنية الألف لم يجز تنوينها نحو: صَحَارِي، وَحَبَالِي؛ لأنّ الألف بدل من الياء، و (لا)^(٦) يدخل عليه التنوين فيصير بدلا من بدل، وأيضا فإنّ الألف إذا كان بدلا فإنه بمنزلة متحرك، كقولك: قال، وباع، والألف فيها^(٧) بدل من الواو^(٨) المتحركة (والياء المتحركة^(٩))، فكأنك إذا قلت: صَحَارِي، وَمَدَارِي فقد حركت الياء، وأتممت البناء فصار كالصحيح الذي لا يدخله التنوين مما هو على مثاله نحو: صحائف ومناثر.

وَأَمَّا ثَمَانٍ، وَيَمَانٍ وَتَهَامٍ فَيُصَرَّفْنَ؛ لأنّ هذه الألف ليست ألف جمع، وإنما هي بدل من ياء النسبة في قولك: ثَمَنِي (وتَهَمِي)، تقول: رأيت يَمَانِيَاً

(١) وهو الزجاج انظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ١١٢ والمنصف ج ٢ ص ٧٢، والرضي على الكافية ج ١ ص ٥٨.

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ر» و «ق»: فوجب أن ينصرف عنده مثل جوار وغواش، وفي «ب» فوجب أن ينصرف عنده جوار.

وغواش.

(٤) نقص في «ب».

(٥) في «ب»: لأنه على فواعل نحو ضوارب وقواتل.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في «ر» و «ق»: فيها.

(٨) في «ر»: بدل من الياء المتحركة فكأنك....

وَتَمَانِيًا وَتَهَامِيًا) كما قال الشاعر^(١):

وَلَقَدْ شَرِبْتُ تَمَانِيًا وَتَمَانِيًا وَتَمَانٍ عَشْرَةَ وَاثْنَتَيْنِ وَأَرْبَعًا
وَأَمَّا قَوْلُ الْآخِرِ^(٢):

يَحْدُو تَمَانِيَّ مُوَلَعًا بِلِقَاحِهَا حَتَّى هَمَمَنْ بِزَيْغَةِ الْإِرْتَاكِ
فَإِنَّهُ تَرَكَ صَرْفَهُ^(٣) تَشْبِيهًا بِالْجَمْعِ^(٤) مِنْ جِهَةِ اللَّفْظِ لِلضَّرُورَةِ، فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ
اللَّهُ تَعَالَى.

(١) هو الأعشى، انظر: ملحقات ديوانه ص ٢٤٨. وهو من شواهد ابن عصفور في المقرب ج ١ ص ٣٠٩، وانظر: الأشعري ج ٤ ص ٨٥، والصاحح واللسان (ثن) ومعجم شواهد العربية ص ٢١٤، وقد ذكر صاحبه أن البيت ليس في ديوان الأعشى.

(٢) هو ابن ميادة. والبيت من شواهد سيويه ج ٢ ص ١٧، وانظر: شرح السيرافي ج ٤ ص ٣٥١، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٤٧، وسر الصناعة ج ١ ص ١٨٢، والخزانة ج ١ ص ٧٦، والعيني ج ٤ ص ٣٥٢، واللسان (ثن)، ومعجم شواهد العربية ص ٧٩، والأشعري ج ٢ ص ٣٥٦، شبه ناقته في سرعتها بحمار وحشي يحدو ثماني أن أي ينوقها، مولعا بلفاحها حتى تحمل، وهي لا تمكنه فتهرب منه، والزيفة: الميلة، يعني إسقاطها ما أُرْتُجَتْ عليه أرحامها، والإرتاج: الإغلاق، يقول: ساقها سوقا غنيفا حتى همم بإسقاط الأجنة.

(٣) في «ب»: فإنه ترك التنوين.

(٤) في اللسان (ثن) «قال ابن سيده: ولم يصرف ثماني لتشبهها بجواري لفظا لامعني»، وقال البغدادي في الخزانة: «كان القياس أن يقول ثمانيا، قال ابن السيد: في ثماني لعتان: الصرف، لأنه اسم عدد وليس بجمع، ومنع الصرف لانه جمع من جهة معناه، لأنه عدد يقع للجمع بخلاف يمان وشام لأنه غير جمع... وغيره قالوا: إنه شاذ توهم الشاعر فيه معنى الجمع فلم يصرفه، ولم يقل أحد أنه لغة، وفي شرح شواهد الكتاب للنحاس قال سيويه: وقد جعل بعض الشعراء ثماني بمنزلة حذاري، حدثني أبو الخطاب أنه سمع العرب يشدون هذا البيت غير متون، وسمعت أبا الحسن يقول: إن هذا الأعرابي غلط وتوهم أن ثماني جمع على الواحد، وتوهم أنه من الثمن. انتهى أي توهم أنه الجزء الذي صير السبعة ثمانية فهو ثمنها».

بَابُ أَحْكَامِ الْأَسْمَاءِ الْمُرَكَّبَةِ وَأَسْمَاءِ الْقَبَائِلِ وَالْأَحْيَاءِ، وَالسُّورِ، وَالْأَرْضِينَ، وَالْأَلْقَابِ

اعلم أن الاسمين اللَّذَيْنِ جُعِلَا اسماً واحداً لا ينصرف ^(١) في المعرفة، وينصرف في النكرة، ويلحق الإعرابُ الاسمَ الأخيرَ منها، وَيُبْنَى ^(٢) الْأَوَّلُ عَلَى الْفَتْحِ، وَذَلِكَ نَحْوُ: حَضْرَمَوْتُ، وَبَعْلَبُكُ وَمَعْدُ يَكْرِبُ، تقول: هذه ^(٣) حَضْرَمَوْتُ، وَبَعْلَبُكُ (ومعد ^(٤) يَكْرِبُ)، ومررت بحَضْرَمَوْتُ وَبَعْلَبُكُ، فلا ينصرف للتعريف والتركيب ^(٥) كما قال امرؤ القيس ^(٦) (بن حُجْر ^(٧)):

لَقَدْ أَنْكَرْتَنِي بَعْلَبُكُ وَأَهْلُهَا
وَمَا قَالَ عَبْدُ يَغُوثَ:
أَبَا كَرْبٍ وَالْأَيَّهَمَيْنِ كَلِيهَما
وَقَيْساً بِأَعْلَى حَضْرَمَوْتُ الْيَمَانِيَا ^(٨)

(١) في «ر»: لا ينصرفان في المعرفة، وينصرفان في النكرة.

(٢) في «ب» و «ق»: ويبقى الأول....

(٣) في «ر» و «ق»: تقول: هذا حضرموت.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) في الأصل: للتعريف والتكثير.

(٦) انظر: ديوانه ص ٦٨. وهو من شواهد المبرد في المقتضب (الشرط الأول) ج٤ ص ٢٢، وانظر: شرح السيرافي

ج١ قسم ١ ص ٢١٩، ومعجم ما استعجم ج١ ص ٢٦٠، وحمص مدينة بالشام، وكذلك بعلبك.

(٧) لم أهدأ إلى من استشهد بهذا البيت في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وهو

في أمالي القاضي ج٢ ص ١٢٣ ضمن قصيدة عبد يغوث التي أولها:

=

وإنما بُني الأول منها على الفتح؛ لأن الثاني شبه بهاء التأنيث، وما قبل هاء التأنيث مفتوح نحو: حَمْرَة (وطلحة^(١)) (وقاعدة^(٢))، وقائمة (ومأشبه ذلك^(٣)) .

وكذلك إن سميت بخمسة عشر (رجلا^(٤)) لم تصرفه، فتقول: هذا خمسة عشر، ومررت بخمسة عشر، فتعرب (الاسم^(٥)) الأخير، وتبني الأول على الفتح كما قلنا.

ومنهم من^(٥) يضيف الاسم الأول إلى الثاني فيعربها جميعا، فالأول على هذا يجري بوجوه الإعراب، والثاني يعتبر، إن كان مما ينصرف صرف، وإن كان مما لا ينصرف مِّن الصرف.

فَمِمَّا يَنْصَرِفُ حَضْرَمَوْتُ، تقول: هذه حَضْرَمَوْتُ، ورأيت حَضْرَمَوْتُ، ومررت بِحَضْرَمَوْتُ.

وَمِمَّا لَا يَنْصَرِفُ مَارْجِسٌ، ورأى هُرْمَزٌ فلا تصرف الثاني؛ لأنه أعجمي، قال جرير^(٦):

ألا لاتلوماني كفا اللوم مايا فاللوم خير ولا ليا
وهو في العقد الفريد ج٦ ص٧٢ ضمن القصيدة أيضا، وهو كذلك في الأغاني ج١٦ ص٣٢٤ ضمن القصيدة، وذكره الجاحظ في البيان والتبيين ج٢ ص٢٦٨، وذكره البغدادي عرضا في الخزانة ج١ ص٣١٥، وأبو كرب هو بشر بن علقمة بن الحارث، والأجبان هما الأسود بن علقمة، والعاقب وهو عبد المسيح بن الأبيض قال البغدادي: «هؤلاء كانوا نداهم فذكرهم عند موته وحنَّ إليهم».

(١) زيادة في «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: سيبويه ج٢ ص٤٩ - ٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص١٠٢، والأصول ج٢ ص٩٤.

(٦) انظر: ديوانه ص٥٧. ولم أعر عليه في أي من كتب النحو المتداولة، ولكن يوجد في سيبويه ج٢

ص٤٩ - ٥٠ قطعة من بيت من قصيدة أخرى، وذكره المبرد في المتنضب كاملا وهو:

قَالَ الْأَخْيَطُ إِذْ رَأَى رَايَاتِنَا يَمَارَسُ رَجَسَ لَا تُرِيدُ قَتَالَا
هذا على الإضافة، ولو أردنا غيرها لبني الاسم الأخير على الضم؛ لأنه اسم علم
غير مضاف.

فأما معد يكرّب، فإن ياءه تبنى على السكون، ولا تفتح كما يفتح غيرها
من الاسمين المجهولين اسما واحداً؛ وذلك لأن هذه الياء في حال الإعراب أنقص
رتبة من سائر الحروف (في^(١) الاسمين)، لأنه / لا يدخلها من الحركات إلا الفتح، [٨٥ / ب]
فلما كان سائر الحروف في الاسمين يبنى على الفتح لا غير وجب أن تُجَعَلَ الياءُ
أَنْقَصَ رتبة منها ولم يكن بعد حركة واحدة^(٢) إلا السكون فأُسْكِنَ لذلك.
ومن العرب من لا يصرف «كرب» إذا أُضيفَ إليه «معدّي»، لأنه يعتقد فيه
التأنيث، ومنهم من يصرفه ويجعله مذكراً.

وكذلك الاسم الثاني من الاسمين إذا أُضيفَ إليه تعتبره؛ إن كان مذكراً
صرفته، وإن كان مؤنثاً أو أعجمياً لم تصرفه.
ففي معد يكرّب^(٣) ثلاثة أوجه:

أحدها: أن يعرب الاسم الأخير، ويُجَعَلَ اسماً واحداً فلا ينصرف فتقول: هذا
مَعْدٍ يَكْرِبُ، ورأيت مَعْدٍ يَكْرِبُ، ومررت بِمَعْدٍ يَكْرِبُ.

لَقِيتُم بِبَنَاتِ الْجَزِيرَةِ خَيْلَ قَيْسٍ فَقَلِمَ مَارَسُ رَجَسَ لَا قَتَالَا
وانظره أيضاً في ابن يعيش ج ١ ص ٦٥، واللسان (رجس)، وشاهدنا في جمهرة أشعار العرب ضمن قصيدة لجريز ص ٢٣٤ -
٣٣٧. مَارَسُ رَجَسَ: اسم نبطي أطلقه جريز على تغلب قفيا لهم عن العرب، وقال ابن منظور في اللسان: إنه اسم
موضع، وخطأه الشيخ عضبة.

(١) زيادة في «ب».

(٢) في الأصل: ولم يكن بعد حركة الفتح درجة إلا البيكون.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٥٠، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ١٠٢ - ١٠٣، والأصول ج ٢ ص ٩٤ - ٩٥.

والثاني: أن يُضَافَ ويَصْرَفَ (كرب^(١))، فتقول: هذا مَعْد يَكرب، ورأيت مَعْد يَكرب، ومررت بِمَعْد يَكرب.

والثالث: أن يضاف ولا يُصْرَف «كرب»؛ لأنه يجعل مؤنثاً كما قدمنا.

فصل: وأمّا أسماء القبائل والأحياء فما كان منها مضافاً إلى الأب (والأم)^(٢) اعتبرت الاسم المضاف إليه؛ فإن كان فيه ما يمنع من الصرف لم تصرفه، وإن لم يكن فيه ما يمنع من الصرف صرفته نحو قولك: هؤلاء بنو تغلب وبنو تميم، فلا تصرف «تغلب»؛ للتعريف ووزن الفعل، وتصرف «تميم»؛ لأنه لا مانع فيه من الصرف.

وإذا حذفَت المضاف، وجئت بالمضاف إليه ففيه ثلاثة^(٣) أوجه:

أحدها: أن يُستعمل على نية الإضافة فيكون حكمه على ما ذكرنا كقولك: هذه تميم، وهؤلاء أسد، وهؤلاء تغلب، فتصرف «تميماً» و«أسداً»؛ لأن التقدير: هؤلاء بنو تميم، وبنو أسد ثم حذفَت المضاف، وأَقَمَتِ المضاف إليه مَقَامَهُ كما قال الله عز وجل: ﴿وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ^(٤) الَّتِي كُنَّا فِيهَا﴾ يريد أهل القرية والله أعلم، ولا يُصْرَفُ «تغلب»؛ لما ذكرنا.

والثاني: أن تجعل تميماً وما أشبهه من هذه الأسماء اسماً للقبيلة، فلا تُصْرَفُ؛ لأنك جعلته مؤنثاً بتسميتك به مؤنثاً فتقول: هذه تميم، وهذه أسد، جعلتها اسمين للقبيلتين.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ب».

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٥، وما يتصرف وما لا يتصرف ص ٥٧ - ٥٨.

(٤) الآية ٨٢ من سورة يوسف.

والثالث: أنَّ تجعل هذه الأسماء اسماً للحي فتصرف مالا مانع فيه من الصرف كقولك: هذه قمم، وهذا أسد فتصرف؛ لأنها اسمان مذكران سُميَ بهما مذكران، ولا يصرف على هذا «تَغْلِبُ»، و«بَاهِلَةٌ» وما أشبهها وإن جعلتها اسمين للحيين؛ أما «تَغْلِبُ» فَلَمَّا ذكرنا، وَأَمَّا بَاهِلَةٌ فَلِلتَأْنِيثِ والتعريف، وكذلك سائر (أسماء) ^(١) (هذه) ^(٢) القبائل تجري على هذا المَجْرَى، وأنشد سيبويه ^(٣) قول بنت ^(٤) النعمان بن بشير:

بَكَى الْحَزُّ مِنْ رَوْحٍ وَأُنْكَرَ جِلْدُهُ وَعَجَّتْ عَجِيجاً مِنْ جُدَامِ الْمَطَارِفِ
فَلَمْ تَصْرِفْ «جُدَامٌ»؛ ^(٥) لأنها جعلته اسماً للقبيلة، وأنشد ^(٦) أيضاً (للأخطل) ^(٧):
فَإِنْ تَبَخَّلَ سَدُوسٌ بِدِرْهَمَيْهَا فَإِنَّ الرِّيحَ طَيِّبَةً قَبُولٌ ^(٨)

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٥.

(٤) هي حميدة، وقيل: البيت لأختها هند، وكانت قد تزوجت روح بن زباع ثم تركته. وانظر: المقتضب ج٢ ص ٣٦٤، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٧، والجل ص ٢٢٠ وشرح السيرافي ج١ قسم ١ ص ٤٥٠ وج٤ ص ٢٨١، والمخصص ج١ ص ١٧، ومقدمة المحكم ص ١٧، وسبط اللآلي ص ١٧٩ - ١٨٠، وجهرة أشعار العرب ص ٣٦٤، والبيان والتبيين ج١ ص ٢٤٦، ٣٥٨، وشرح حاسة أبي تمام للمرزوقي ص ١٥٢٧ ومعجم الأدباء ج١ ص ٢٠، والبحر المحيط ج١ ص ٧٢. عجت عجيلاً: ضجت ضجيجاً، والمطارف: جمع مطرف، وهو من الثياب ماجعل في طرفه علان.

(٥) في «ر»: فلم تصرف «جداماً».

(٦) انظر كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٦.

(٧) زيادة في «ر».

(٨) انظر: ديوان الأخطل ص ١٢٦، وانظر أيضاً: المجلد ص ٢٢٩ وشرح السيرافي ج٤ ص ٢٨١، والمخصص ج٢ ص ١٧٦، والأغاني ج٨ ص ٣١١، والمخصص ج١ ص ٤٠، ومعجم شواهد العربية ص ٢٩٥، قال الشنقري: «ومعنى البيت أن الأخطل مدح سيدا من سادات بني شيان ففرض له على أحياء شيان على كل رجل منهم درهمين، فأدت إليه الأحياء إلا بني سدوس فقال لهم هذا معاتباً لهم، ومعنى فإن الريح طيبة قبول أي قد طاب لي ركوب البحر والانصراف عنكم متفتياً عن درهميك عاتياً عليكم».

وأما حاميم فلا تنصرف؛ لأنها معرفة تجري مجرى الأسماء الأعجمية كهائيل وقايل، قال الكيت^(١):

وَجَدْنَا لَكُمْ فِي آلِ حَامِيمَ آيَةً
تَأْوَلَهَا مِنَّا تَقِيٌّ وَمُعَرَّبٌ
وقال آخر^(٢):

يُذَكِّرُنِي حَامِيمَ وَالرُّمَحُ شَاجِرٌ
فَهَلَّا تَلَا حَامِيمَ قَبْلَ التَّقَدُّمِ
وكذلك يس وطس، وما أشبهها إذا جعلتها اسماً للسورة جَرِيًا مَجْرَى حَامِيمَ.

وإن أردت الحكاية تركتها وَقَفًا؛ لأنها حروف مقطعة سبيلها أن تُحْكِيَ.
وَحُكِّيَ عن بعضهم أنه قرأ: قاف^(٣) وصاد^(٤) وياسين^(٥) فجعلها اسماً واحداً
غير مصروفة ونصبها بتقدير: اذكر يَاسِينَ، وَقَافَ، وَصَادَ.

(١) انظر: الهاشميات ص ١٨. وهو من شواهد سيويه ج ٢ ص ٣٠، وانظر للمقتضب ج ١ ص ٢٣٨، وج ٢ ص ٣٥٦، وشرح السيرافي ج ٤ ص ٣٩٢، والمخصص ج ١٧ ص ٣٧، وتفسير الطبري ج ٢٤ ص ٢٧، واللسان (عرب)، والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦، وتاج العروس (حم) آل حاميم: السور التي في أولها (حم)، والآية التي عناهها الكيت هي قوله تعالى: ﴿قُلْ لَأَسْأَلَكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ والتقى هنا: من يتوق إظهار ما عنده حذار أن يناله مكروه، والمعرب: الذي يفصح بالحق ولا يتوق أحداً.

(٢) هو شريح بن أوفى العبسي، أو الأشتر النخعي. والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ج ١ ص ٢٣٨، وج ٢ ص ٣٥٦، وانظر: شرح السيرافي ج ٤ ص ٣٩٢، والخصائص ج ٢ ص ٢٨١، والمخصص ج ١٧ ص ٣٧، وتفسير الطبري ج ٢٤ ص ٣٦، والبحر المحيط ج ٧ ص ٤٤٦، واللسان وتاج العروس (حم) ومعجم شواهد العربية ص ٣٦١، والضير في «يذكرني» لمحمد بن طلحة، وكان قد قتله شريح أو الأشتر يوم الجمل، وشاجر: طاعن.

(٣) بالفتح، وهو عيسى بن عمر، انظر: شواذ ابن خالويه ص ١٢٤، ١٤٤، والبحر المحيط ج ٧ ص ٢٨٣، وج ١٢ ص ١٢٠.

(٤) وقرأ عيسى بن عمر أيضاً «صاده بالفتح، وكذا محبوب عن أبي عمرو. انظر: شواذ ابن خالويه ص ١٢٩، والبحر المحيط ج ٧ ص ٢٨٣.

(٥) وقرأ «ياسين» بفتح النون عيسى بن عمر، وابن أبي إسحاق. انظر: شواذ ابن خالويه ص ١٢٤، والبحر المحيط ج ٧ ص ٢٢٢، وانظر أيضاً: معاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٢٧١.

ويجوز أن تكون أَسْمَاءٌ غيرَ مَمَكْنَة بُنِيَتْ وَحُرِّكَتْ أَوَاخِرُهَا؛ لالتقاء الساكنين واختير لصَادٌ^(١) وقافَ الفَتْحِ إِتْبَاعًا لِلأَلْفِ كما تَفْتَحُ «أَيَّانَ»، و«شَتَّانَ»، وما أشبه ذلك، واختير لِيَاسِينُ^(٢) الفَتْحُ، لوقوع الساكن بعد الياء كما قيل: أَيْنَ وَكَيْفَ بِالْفَتْحِ؛ لَخَفَةِ الْفَتْحَةِ وَثَقْلِ الْكُسْرَةِ بعد الياء المكسور ما قبلها.

فصل: وَأَمَّا أَسْمَاءُ الْأَرْضِينَ فَمِنْزِلَةٌ/ غَيْرُهَا مِنَ الْأَسْمَاءِ، فَمَا اعْتَقَدَ فِيهِ أَنَّهُ مُؤَنَّثٌ كَبَقْعَةٍ، وَبَلَدَةٍ وَسَمِي بِاسْمٍ فَحَكَهُ كَحَكَمِ أَشْيَاءِ النِّسَاءِ فِي الصَّرْفِ، وَامْتِنَاعِهِ، وَمَا اعْتَقَدَ فِيهِ أَنَّهُ مُذَكَّرٌ كَمَكَانٍ، وَمَوْضِعٍ، وَبَلَدٍ جَرَى مَجْرَى أَسْمَاءِ الرِّجَالِ (فِي الصَّرْفِ^(٣)) وَحَكَمَ عَلَيْهِ بِمَا يَسْتَحِقُّهُ مِنْ ذَلِكَ، فَهَذَانِ التَّأْوِيلَانِ يَجُوزَانِ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ.

وقد يغلب كلام العرب في بعض ذلك على التذكير حتى لا يؤنث، وفي بعضها على التأنيث حتى لا يذكّر، و (في)^(٤) بعضها التأنيث^(٥) والتذكير.

فما غلب (عليه)^(٦) التأنيث عَمَّانَ، وَحِمُصَ، وَجُورَ، وَهِيَ غَيْرُ مَصْرُوفَةٍ؛ لِأَنَّ فِيهَا التَّعْرِيفَ وَالتَّأْنِيثَ وَ^(٧) الْعَجْمَةَ، وَكَذَلِكَ: فَارِسُ، وَدَمَشْقُ لَا يَنْصَرِفَانِ، لِأَنَّهَا مَعْرِفَتَانِ مُؤَنَّثَتَانِ أَعْجَمِيَانِ.

(١) فِي «ر» وَ«ق»: وَاخْتِيرَ فِي قَافٍ وَصَادٍ.

(٢) فِي «ر» وَ«ق»: وَاخْتِيرَ فِي يَاسِينٍ.

(٣) نَقَصَ فِي «ق».

(٤) نَقَصَ فِي «ر» وَ«ق».

(٥) فِي «ق»: وَبَعْضُهَا يَسْتَعْمَلُ فِيهِ التَّأْنِيثَ.

(٦) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٧) فِي «ب»: أَوِ الْعَجْمَةِ.

وما^(١) غلب عليه التذكير والصرف: واسط، ودابق^(٢) (و) قال الأخطل^(٣):
 عفا واسط من آل رضى فنبتل
 فمجتمع الحرين فالصبر أجمل
 وما يؤنث ويذكر: هجر، قال الفرزدق^(٤):
 منهن أيام صدق قد عرفت بها
 أيام فارس والأيام من هجر
 فأنث ولم يصرف، قال سيويه^(٥): وسمعنا من يقول: كجالب التمر إلى هجر
 يافتى، فهذا ذكر وصرف.
 وكذلك قباء، وجرأ يذكّران ويؤنثان، قال الشاعر (في^(٦) التأنيث) أنشده

(١) في الأصل: وما غلب.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) انظر: ديوانه ج١ ص ١٤. وذكره ابن سيدة في المحصص ج١٧ ص ٤٦، وانظر: الأغاني ج٥ ص ٢٩٢ واللسان
 وتاج العروس (رضى) ومعجم البلدان (وسط)، ومعجم ما استعجم (نبتل ص ١٢٩٤) و (واسط ص ١٣٦٢)، ولم يذكره
 صاحب معجم شواهد العربية كما لم أهدأ إلى من استشهد به في كتب النحو للتداولة. واسط: موضع بين الجزيرة ونجد،
 وهو أيضاً موضع بين البصرة والكوفة، ورضوى: اسم امرأة، ونبتل: موضع بالشام وأيضاً جبل في ديار طي، وقال
 البكري: «نبتل: موضع بنجد» وقال أيضاً: «الحران: واديان هناك».

(٤) انظر: ديوانه ص ٢٩١، وفي «ق»: قال جريز، وليس البيت في ديوانه. في «ب» و «ر»: أيام واسط، وهي
 رواية في البيت. وقال الشنترى: ويرى للأخطل، هذا ولم أعثر عليه أيضاً في ديوانه، والبيت من شواهد سيويه ج٢
 ص ٢٣، وانظر: الجمل ص ٢٣١ وشرح السمرقاني ج٤ ص ٣٧٥، وما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٣، ومعجم البلدان (وسط)،
 ومعجم ما استعجم ص ١٢٤٦ والمحصص ج١٧ ص ٤٧، والصاحح واللسان وتاج العروس (وسط) وهجر: في معجم البلدان
 (هجر) الحجر القرية، فتها: هجر البحرين، وهجر نجران... وقيل: ناحية البحرين كلها هجر، وهو الصواب.

(٥) انظر: الكتاب ج٢ ص ٢٣.

(٦) نقص في «ق».

سيبويه^(١):

ستعلم أَيْنا خَيْرَ قَدِيمِنا وَأَعْظَمَنا يَبْطِنَ حِرَاءَ نَارِنا
فَأَنْتَ وَلَمْ يَصْرَفْ.
وقال رؤبة^(٢):

وَرَبَّ وَجْهِ مِنْ حِرَاءٍ مُنْحَنِي

فذكر وصرف.

وجميع أسماء المواضع تُذكر وتؤنث على التأويلين اللذين ذكرناهما، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: وأما الألقاب فإذا لقبت مفردا بمفرد أضفته إليه، وأجريتَه مُجْرى الأسماء، إن كان مما ينصرف صرفته، وإن كان مما لا ينصرف لم تصرفه كقولهم: هذا سَعْدُ كُرْزٍ، و (هذا)^(٣) قَيْسُ قَفَّةَ، وهذا زَيْدُ بَطَّةَ، فتصرف «كُرْزاً» لأنه لا مانع له، ولا تصرف «قفّة» و «بطّة» للتأنيث والتعريف.

وإنما أُضِيفَ (الاسم)^(٤) إلى اللقب ليَجْريَ على منهاجِ أَسْمَائِهِمْ، وَأَصْلُهَا أَنْ

(١) انظر: الكتاب ج٢ ص ٢٤، ونسبه إلى جري، ولم أعر عليه في ديوانه المطبوع. وانظر: المقتضب ج٢ ص ٣٥٩، واللان (حري)، وأنشده الجوهري في الصحاح (حري) هكذا:

أَلْسِنَسْنا أَكْرَمَ الثَّقَلَيْنِ طِرا وَأَعْظَمَهُمْ يَبْطِنَ حِرَاءَ نَـ
وذكره البكري في معجم ما يستعجم (حري ص ٤٢٢) برواية الجوهري. حراء: جبل بالقرب من مكة، وكثيرا ما يسير الحاج إليه متعبدا، ويوقد به النيران لإطعام المالكين» وانظر: معجم شواهد العربية ص ١٤٢.

(٢) انظر: ديوانه ص ١٦٣، وضبط فيه هكذا: وَرَبَّ وَجْهِ، بفتح الراء، وهو الصحيح. وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص ٢٤، ونسبه إلى العجاج. وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٥٤، وشرح السيرافي ج٤ ص ٣٧٦، ومعجم ما يستعجم (حراء) ص ٤٢٢، واللان (حري)، والمخصص ج١٧ ص ٤٧، ومعجم شواهد العربية ص ٥٥٣.

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

فمن ذلك: كل اسم على فَعِيلٍ أو فَعِيلٍ إِذَا نَسَبْتَ إِلَيْهِ فالقياس عند
سيبويه^(١) أَلَّا تُحَذَفَ الْيَاءُ مِنْهُ، وذلك نحو ثَقِيف، وَقَرِيش، وَهَذِيل، القياس
عنده ثَقِيفِي، وَقَرِيشِي، وَهَذِيلِي.

وأكثرُ كلام^(٢) العرب^(٣) بحذف الياء فيقولون: ثَقْفِي، وَهَذَلِي وَقَرِشِي، وقد
جاءَ على الأصل، قال الشاعر:

بكل قَرِيشِي عليه مَهَابَةٌ سَرِيعٌ إِلَى دَاعِي النَّدَى^(٤) وَالتَّكْرُمِ

ومن ذلك قولهم في النسب^(٥) إلى الْبَصْرَةِ: بِصْرِي بِكسر الباء، والقياس
الفتح، و (في)^(٦) النسب إلى السَّهْلِ: سَهْلِي، والقياس: سَهْلِيّ بفتح السين، وفي
النسب إلى الدَّهْرِ: دَهْرِيّ.

وقد احتج بعض النحويين^(٧) لهذا التغير فقال: كسروا الباء من بصرى
إِتِّبَاعاً لِكسرة الرَّاء؛ لَأَنَّ الحَرْفَ الَّذِي بَيْنَهَا سَاكِنٌ، وَلَيْسَ بِحَاجِزٍ قَوِيٍّ كَمَا قَالُوا:

(١) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٦٩، وقال ابن جني في الخصائص ج١ ص ١١٦: «وأما ما هو أكثر من باب
شَتْنِي ولا يجوز القياس عليه - لأنه لم يكن هو على قياس - فقولهم في ثَقِيف: ثَقْفِي، وفي قَرِيش: قَرِشِي، وفي سلم:
سَلْمِي، فهذا وإن كان أكثر من شَتْنِي فإنه عند سيبويه ضعيف في القياس».

(٢) في «ب» و «ر» و «ق»: وأكثر ما تتكلم به العرب.

(٣) انظر: المقتضب ج٢ ص ١١٣ - ١٣٤.

(٤) هذا البيت من شواهد سيبويه المجهولة القائل، انظر: الكتاب ج٢ ص ٧٠، وشرح السيرافي ج٤ ص ١٦،
والجمل ص ٢٥٤، والإنصاف ص ٢٥٠ والمخصص ج٢ ص ٢٢٨، واللسان (قرش)، وسريع إلى داعي الندى والتكرم أي إذا
دعاه الندى أو دُعِيَ إليه أجاب سريعا نحوه.

(٥) انظر: المقتضب ج٢ ص ١٤٦.

(٦) قص في «ب»....

(٧) هذا الكلام بنصه في شرح السيرافي ج٤ ص ٥٢٠، وانظر: الرضي على الشافية ج٢ ص ٨١ - ٨٢.

[٨٧ / ب] مِثْنٌ، وَمِنْخَرٌ بِكَسْرٍ / الميمِ إِتْبَاعاً لِكَسْرَةِ مَا^(١) بَعْدَهَا، وَلَمْ يَعْتَدُوا بِالْحَرْفِ السَّاكِنِ بَيْنَهَا.

وقالوا: سَهْلِيّ بضم السين إذا نَسَبْتَ إلى السُّهولة، وسَهْلِيّ على الأصل^(٢) إذا نَسَبْتَ إلى رجل اسمه سَهْلٌ، فَضَمُّوا السينَ من سَهْلِيّ^(٣) للفرق بينهما، و (قال)^(٤): ضَمُّوا الدال من دَهْرِيّ للفرق بين من^(٥) نُسِبَ إلى القول بالدَّهْرِ من الملحدين^(٦)، وبين من مرت عليه الدَّهْور، فيقولون للرجل المَسِينُ: دَهْرِيّ؛ بالضم؛ لأنَّ الضمَّ أدلُّ على الواو التي في الدهور، ويقولون: دَهْرِيّ، لمن يقول بالدَّهْرِ للفرق بينهما.

ومن ذلك قولهم في النسب إلى طَيِّعٍ: طَائِيٌّ، والقياس: طَيِّئٌ^(٧)، أبدلوا من الياء^(٨) ألفاً استتقالاً؛ لاجتماع الياءات.

وكذلك يمانٍ، وشَامٍ، وتَهَامٍ، الأصل: يَمَنِيٌّ وشَامِيٌّ ثم حذفوا إحدى يائي النسب، وعوضوا منها الألف^(٩).

(١) في الأصل و «ب»: لكسرة الراء بعدها.

(٢) في «ر» و «ق»: على القياس.

(٣) في «ق»: من سهل.

(٤) نقص في «ب» و «ر».

(٥) في «ق»: بين ما نسب.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٦٩، ٨٩، والمقتضب ج٢ ص ١٤٦، وشرح السيرافي ج٤ ص ٥٢٠، والرضي على

الشافعية ج٢ ص ٣٢ - ٣٣، واللسان (دهر).

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٨٦، وشرح السيرافي ج٤ ص ٥١٩، والرضي على الشافعية ج٢ ص ٣٢.

(٨) اكتفاءً بجزء العلة.

(٩) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٧٠ والمقتضب ج٢ ص ١٤٥، وشرح السيرافي ج٤ ص ٥٢٥، والخصائص ج٢

ص ١١١ - ١١٢ و ص ٣٠٥، والرضي على الشافعية ج٢ ص ٨٢.

وَأَمَّا تَهَامٌ فَبُنِيَ الاسم (فيه)^(١) على تَهَمٌ ثم نُسِبَ إليه، (فصار)^(٢) تَهْمِيٌّ، ثم حذفت ياءُ النسبِ وَعَوِضَ منها الألفُ كما عَمِلَ في يَمَنِيٍّ^(٣) وشَّامِيٍّ؛ لأنَّ اسمَ البقعة المنسوب إليها تِهَامَةٌ بكسر التاء فنقل إلى ما قلنا.

وَأما قولهم: يَمَانِيٌّ^(٤) وشَّامِيٌّ، وتِهَامِيٌّ، فإنهم نسبوا إلى يَمَانٍ وشَّامٍ بعد أن نقلوه عن يَمَنِيٍّ وشَّامِيٍّ.

وَأَمَّا تِهَامِيٌّ بكسر التاء فهو نسب على ما ينبغي في الأصل والقياس. ومن هذا التغيير قولهم في^(٥) الطويل اللحية^(٦) لِحْيَانِيٌّ، والغليظ الرقبة: رَقَبَانِيٌّ، والطويل الجُمَّة: جُمَّانِيٌّ، فَصَلُّوا بهذا التغيير بين ما يراد^(٧) به نسبته إلى هذه المعاني التي ذكرنا وبين ما ينسب إلى هذه الأسماء بأعيانها.

وَإِذَا نُسِبَتْ إِلَى الرقبة ولم تُرَدِّ غَلْظُهَا قلت: رَقَبِيٌّ، وَإِلَى اللِّحْيَةِ (قلت)^(٨) لِحْيِيٌّ، وَإِلَى الجُمَّة: جُمَّيٌّ فَتَجَرِيهِ عَلَى القياس، فأعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: وإعلم أنَّ ما كان على فَعِيلَةٍ أو فُعَيْلَةٍ فالقياسُ إِذَا نُسِبَتْ (إليه)^(٩) أَنْ تَحْذِفَ الياءَ (لاغير)^(٩)؛ وذلك أَنَّهُمْ لما أَجازوا حَذْفَ الياءِ مما ليس فيه الهاءُ

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) في «ر»: في يَمَانٍ وشَّامٍ.

(٤) في الأصل يَمَنِيٌّ.

(٥) في «ر» و «ق»: قولهم للطويل اللحية لِحْيَانِيٌّ، وللغليظ الرقبة رَقَبَانِيٌّ، وللطويل الجُمَّة.....

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٨٩، والمقتضب ج ٢ ص ١٤٤، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٨٤.

(٧) في «ب»: بين ما يراد بنسبه، وفي «ر»: بين ما أرادوا بالنسبة إلى...

(٨) نقص في «ق».

(٩) نقص في «ب».

(لزم مافيه ^(١) الهاء)؛ لأنَّ التَّغْيِيرَ كَمَا زَادَ فِي الْكَلِمَةِ كَانَ الْحَذْفُ لَهَا أَلْزَمَ،
وَذَلِكَ قَوْلُكَ فِي حَنِيفَةٍ: حَنَفِيٌّ، وَفِي رِبِيعَةٍ: رَبْعِيٌّ، وَفِي جُهَيْنَةٍ: جُهْنِيٌّ.

فَإِنْ كَانَ عَيْنُ الْفِعْلِ وَلَا مَهْ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ لَمْ تَحْذَفِ الْيَاءُ؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ
حَرْفَانِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ، فَتَقُولَ فِي النِّسْبِ إِلَى شَدِيدَةٍ: شَدِيدِيٌّ، وَإِلَى خَلِيلَةٍ:
خَلِيلِيٌّ بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْيَاءَ لَصَارَ شَدِيدِيٌّ، وَخَلِيلِيٌّ، وَالتَّقَاءُ ^(٢)
حَرْفَيْنِ مِنْ جَنْسٍ وَاحِدٍ مُسْتَقْتَل.

وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عَيْنُ الْفِعْلِ وَأَوَّاءٌ لَمْ تُحْذَفِ الْيَاءُ كَقَوْلِكَ فِي النِّسْبِ إِلَى
طَوِيلَةٍ: طَوِيلِيٌّ؛ لِأَنَّكَ لَوْ حَذَفْتَ الْيَاءَ لَصَارَ اللَّفْظُ طَوِيلِيٌّ، وَلَوْ قُلْتَ هَذَا
(لَوْجِبَ) ^(٣) قَلْبُ الْوَاوِ أَلْفًا وَكُنْتَ تَقُولُ: طَالِيٌّ فَيَزُولُ لَفْظُ الْمُنْسُوبِ إِلَيْهِ عَنْ
حَالِهِ؛ فَلِذَلِكَ لَمْ تَحْذَفْ، كَمَا قَالَتِ الْعَرَبُ فِي بَنِي حَوِيزَةَ: حَوِيزِيٌّ، وَهُمْ مِنْ
بَنِي تَيْمِ الرِّبَابِ.

وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعُولَةٍ فَسَيُؤَيِّهِ ^(٤) يُجْرِيهِ مُجْرَى فَعِيلَةٍ فِي حَذْفِ الْوَاوِ
مِنْهُ كَمَا قَالُوا فِي شَنْوَةٍ: شَنْئِيٌّ، وَتَقْدِيرُهُ: شَنْوَةٌ ^(٥).

وَخَالَفَهُ أَبُو الْعَبَّاسِ ^(٦) الْمُبَرِّدُ فِي ذَلِكَ، وَذَكَرَ أَنَّ قَوْلَهُمْ: شَنْئِيٌّ شَاذٌ، وَفَرَّقَ
بَيْنَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ بِأَنَّ مَا كَانَ عَلَى فَعِيلٍ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ يُغَيَّرُ فِي النِّسْبِ كَقَوْلِهِمْ
فِي عَدِيٍّ ^(٧): عَدَوِيٌّ، وَمَا كَانَ عَلَى فَعُولٍ لَمْ يُغَيَّرْ فِي النِّسْبِ كَقَوْلِهِمْ فِي عَدُوٍّ:

[١٨ / ١]

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ب»: فالتقى حرفان من جنس واحد فاستقل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٧٠.

(٥) لفظ لا معنى له أتى به لتقدير اللفظ فقط.

(٦) انظر: الخصائص ج ١ ص ١١٥ - ١١٦، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٣، وابن يعيش ج ٥ ص ١٤٦ - ١٤٧.

(٧) انظر: المنتخب ج ٢ ص ١٤٠، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٤، وابن يعيش ج ٥ ص ١٤٦ - ١٤٧.

عَدَوِيٌّ، وكذلك الضمة والكسرة تقول في نَمِر: نَمَرِيَّ فَنَفْتَحِ وَتُعَيِّرُ، وفي سَمَر: سَمَرِيَّ فَلَا تُعَيِّرُ، فَلَمَّا كَانَتِ الْوَاوُ وَالضمة تخالفان الياء والكسرة في فَعِيلٍ و فَعُولٍ، وفَعِلٍ وفَعَلٍ وجب أن تخالف الواو الياء في فَعِيلَةٍ وفَعُولَةٍ (أيضاً) ^(١).

وقد جاء من هذا الباب شيء على غير (هذا) ^(٢) القياس الذي ذكرناه، قالوا في سَلِيمَةٍ: سَلِيمِيٌّ، وفي عَمِيرَةٍ: كَلْبِيٌّ، وفي السَّلِيمَةِ: سَلِيمِيٌّ، يقال: فلان (هو) ^(٣) يَقْرَأُ بِالسَّلِيمَةِ ^(٤) إِذَا كَانَ يَقْرَأُ بِطَبْعِهِ وَلُغَتِهِ.

فصل: و (أَمَّا) ^(٥) ما كان من الأسماء المقصورة على ثلاثة أحرف فالنسب إليه أن تُقْلَبَ الْأَلِفُ واواً، من الياء كانت منقلبة أم من الواو، كقولك في رَحَى: رَحَوِيٌّ وفي مِعَا: مِعَوِيٌّ، وفي هَدَى: هَدَوِيٌّ، وفي عَصَا: عَصَوِيٌّ (و) ^(٦) إِنَّمَا قُلِبَتْ الْأَلِفُ واواً وَإِنْ كَانَتْ مِنَ الْيَاءِ كَرَاهِيَةً لِتَوَالِي الْيَاءَاتِ.

وإن كان المقصور على أربعة أحرف، والألف لغير تأنيث قُلِبَتْ أيضاً واواً كقولك في مَلْهَى: مَلْهَوِيٌّ، وفي مَرْمَى: مَرْمَوِيٌّ، وإن كانت الألف للتأنيث فالقياس أن تُحْذَفَ الْأَلِفُ كَمَا تُحْذَفُ هَاءُ التَّأْنِيثِ تقول في حُبْلَى: حُبْلِيٌّ، وفي ذِكْرَى: ذِكْرِيٌّ، قال الشاعر ^(٧)، أنشده سيبويه ^(٨):

(١) نقص في «ب».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٧١، والمقتضب ج ٢ ص ١٢٢ - ١٢٤، والخصائص ج ١ ص ١١٦.

(٥) زيادة في «ر».

(٦) نقص في الأصل.

(٧) هو ساعدة بن جَوْثَةَ، انظر: ديوان الهذليين ص ١١٢٤.

(٨) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٧٨.

وانظر أيضاً: شرح السيرافي ج ٤ ص ٥٥٢، قال الشنقري: «وصف قوما انهزموا فأعمل فيهم السيف، وأزاد بالبحري: =

كأنما يقــــــــــــــــع البُصْرِيُّ بينهم من الطوائف والأعناق بالوِذَمِ^(١)

فالبصري منسوب الى بَصْرَى، وهي على وزن فَعْلَى

ومنهم من يبدل من الألف واواً فيقول: حُبْلَوِيّ، وَذِكْرَوِيّ؛ لأنّ هذه الألف لازمة للكلمة فَشَبَّهَتْ بِهَا أَلْفُهُ مُنْقَلِبَةً (من حرف^(٢)) من نفس الكلمة نحو مَلْهَى وَمَغْزَى.

ومنهم من يد فيشبه الألف المقصورة بالممدودة فيقول: حُبْلَاوِيّ وَذِكْرَاوِيّ، والأجود حذف الألف لما يَبْتَأ.

وقد شبهوا ألف مَلْهَى بألف حُبْلَى فقالوا: مَلْهِيّ، كما شبهوا ألف حُبْلَى بألف مَلْهِيّ (حين^(٣)) قالوا حُبْلَوِيّ.

وأما ما كان على فَعْلَى نحو جَمَزَى (وَبَشَكَى^(٤)) فإنه ليس في النسب إليه إلا حذف الألف؛ لتوالي الحركات، فتقول: جَمَزِيّ، وَبَشَكِيّ؛ لأنّ توالي الحركات يُلْحَقُهُ بما عدته أربعة أحرف سوى الألف.

و (أما^(٥)) ما كان من المقصور على أكثر من أربعة أحرف فالألف منه محذوفة في النسب لا غير للتأنيث كانت أو لغير التأنيث، كقولك في النسب إلى حَبَارِيّ: حَبَارِيّ، وإلى مُسْتَدْعِيّ: مُسْتَدْعِيّ، وإلى حَبْنُطِيّ: حَبْنُطِيّ؛ لأنه

= سيفاً طبع ببصري، والطوائف: النواحي، والوِذَم: سيور تشد بها عراقى الدلو إلى آذانها، فشبه وقع السيف بأعناقهم بوقعه بها. وانظر معجم شواهد العربية ص ٣٦٩ حيث قال صاحبه وهو من الحُسين، وانظر مجلة جمع اللغة العربية بدمشق ص ٩٠.

(١) في الأصل و «ق»؛ والوِذَم.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

لَمَّا كَانَ يَجُوزُ أَنْ تُحْذَفَ الْأَلْفُ مِنْ بَنَاتِ الْأَرْبَعَةِ نَحْوِ حُبْلَى وَمَلْهَى لَزِمَ
الْحَذْفُ فِيمَا زَادَ عَلَيْهَا.

فصل: وما كان من الممدود فالنسب إليه بغير حذف شيء منه، وهو على
أربعة أضرب:

أحدها: أن تكون الهمزة فيه أصلية نحو قَرَأَ^(١)، وَوَضَّأَ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مِنْ
قَرَأَتْ، وَوَضَّوَتْ، فَالْقِيَاسُ أَنْ تُتْرِكَ^(٣) الهمزة على أصلها^(٤) تقول في النسب
إليه: قُرَائِيَّ وَوَضَّائِيَّ.

والثاني: أن تكون الهمزة مبدلة من واو أو ياء من نفس الكلمة نحو:
كسَاء، ورداء، همزة كسَاء من الواو؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَسَوْتُ، وَهمزة رداء (من)^(٥) الياء؛
لِأَنَّكَ تَقُولُ: هُوَ حَسَنُ التَّرْدِيَةِ^(٦) فيجوز في هذا وجهان: الأجود / (منهَمَا)^(٧) [٨ / ب]
إثبات الهمزة على لفظها، فتقول: رِدَائِيَّ وَكِسَائِيَّ.

والوجه الثاني: أن تُبْدَلَ من الهمزة واواً فتقول: كِسَاوِيَّ، وَرِدَاوِيَّ.

والثالث من الممدود: أن تكون الهمزة منقلبةً من ياء زائدة ملحقةً نحو
عِلْبَاءٍ وَحِرْبَاءٍ، فَهَمَّا مُلْحَقَانِ بِسِرْدَاحٍ، وَكَانَ الْأَصْلُ: عِلْبَائِيَّ، وَحِرْبَائِيَّ فَقَلِبْتُ
الياءَ همزةً؛ لَوُقُوعِهَا طَرَفًا بَعْدَ الْأَلْفِ.

(١) القراء: الناسك.

(٢) الوضاء: الوضيء الحسن الوجه.

(٣) في «ر» فالقياس تحريك الهمزة.

(٤) في «ر» و «ق»: على لفظها.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ب» و «ر» و «ق»: هو حسن الرديّة.

(٧) زيادة في «ر» و «ق».

فإذا نسبت إليه فالوجه أن تُجرى الهمزة مجرى المُبدلة من الأصل فتقول:
عَلْبَائِيٌّ، وَحِرْبَائِيٌّ.

ويجوز: عَلْبَائِيٌّ، وَحِرْبَائِيٌّ، تَقْلِبُ الهمزة إلى الواو، وهذا الوجه في هذا
أجود منه في كِسَائِيٌّ، وَرِدَائِيٌّ.

والضرب الرابع من الممدود: أن تكون الهمزة للتأنيث كقولك: حِراءٌ
وصَفراءٌ، فإذا نسبت إليه لم يكن غير قلب الهمزة واواً كقولك: حَمْرَائِيٌّ،
وصَفْرَائِيٌّ.

وإنما لم تحذف هذه الهمزة - وإن كانت للتأنيث - كما حذفت الألف
المقصورة في حُبْلِيٍّ؛ لأن هذه الهمزة متحركة (حَيَّةٌ^(١)) ، والألف المقصورة
ساكنة (مَيْتَةٌ^(٢)) ، فوجب أن يكون حكم المتحرك (الحَيَّة^(١)) أقوى في باب
الثبات من الساكن الميِّت.

وإنما وجب قلبها واواً لِتَغْيِيرِ (لفظ^(٣)) علامة التأنيث إذ^(٤) كانت ياء
النسب مضارعة لعلامة التأنيث لما^(٤) يَبَيَّنَّا.

وما كان من الممدود همزته لغير التأنيث إلا أن الاسم مؤنث فإنك إذا
نسبت إليه قلبت الهمزة واواً؛ للفرق بين النسب إلى المؤنث وغير المؤنث من
الممدود كقولك في النسب إلى السَّمَاءِ: سَمَائِيٌّ، وإلى حِرَاءٍ وَقُبَاءٍ فَيُنْثَى:
حِرَائِيٌّ، وَقُبَائِيٌّ.

(١) نقص في «ب» و«ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في الأصل: إذا كانت.

(٤) في «ر» و«ق»: كما يَبَيَّنَّا.

وإن شئت (لم) ^(١) تقلب الهمزة، وتركتها على حالها فتقول: سَمَائِي،
وَحِرَائِي، وَقَبَائِي، والقلب أجود.

وإن لم يكن الاسم مؤنثاً فالأجود الهمز ^(٢) على قياس كساء، وتجاوز أيضاً
الواو كما جاز كِسَاوِي، فتقول: حِرَائِي، وَقَبَائِي فحين جعلهما مذكرين، وإن
شئت: قَبَاوِي، وَحِرَاوِي ^(٣).

وما كان على فَعَالَةٍ أو فِعَالَةٍ أو فُعَالَةٍ مِمَّا لَامَهُ يَاءٌ أَوْ وَاوٌ نحو: صَلَايَةٍ ^(٤)،
وَسِقَايَةٍ ^(٥)، وَنَفَايَةٍ ^(٦)، وَطَفَاوَةٍ ^(٧)، فما كان من هذا لَامَهُ يَاءٌ ^(٨) فالنسب إليه على
وجهين ^(٩):

أحدهما: أن تُقْلَبَ الياءُ هَمْزَةً فتقول: صَلَائِي، وَسِقَائِي (وَنَفَائِي ^(١٠)) ؛
لأنك لَمَّا حذفتَ الهاءَ، وصارت الياءُ طرفاً بعد الألف وجب قلبُها هَمْزَةً، ثُمَّ
تَدْخُلُ عَلَيْهَا يَاءُ النِّسْبِ.

والوجه الثاني: أن تُقْلَبَ الهمزةُ وَاوً فتقول: صَلَاوِي، وَسِقَاوِي ^(١١).

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ب» : الهمزة.

(٣) انظر: سيويه ج٢ ص٧٩، والمقتضب ج٢ ص١٤٩.

(٤) في اللسان (صلا) : «والصلاية والصلاة: مَدَقُّ الطَّيْبِ» .

(٥) في اللسان (سقى) : «والسقاية: الإِنَاءُ يُسْقَى بِهِ» .

(٦) في اللسان (نقى) : «ونفاية الشيء بقیته» .

(٧) في اللسان (طفا) : «الطفاوة: الدَّارَةُ حَوْلَ الْقَمَرِ، وَطَفَاوَةُ الْقَدَرِ: مَا طَفَا عَلَيْهَا مِنَ الدَّمِ» .

(٨) نقص في «ق» .

(٩) انظر: كتاب سيويه ج٢ ص٧٥ - ٧٦ والرضي على الشافية ج٢ ص٥٩.

(١٠) نقص في «ب» و«ر» و«ق» .

(١١) انظر: الرضي على الشافية ج٢ ص٥٢.

وَنَفَاوِيٍّ، كَمَا قَلَبْتَ (هَمْزَةً^(١)) كِسَاوِيٍّ، وَعَلْبَاوِيٍّ.

وما كان لامه واواً لم يغير البتة كقولك في النسب إلى شقاوة، وعُباوة،
وَطُفَاوة: شَقَاوِيٍّ وَعُبَاوِيٍّ وَطُفَاوِيٍّ؛ لِأَنَّا كُنَّا نَفَرُ مِنَ الْيَاءِ وَالْهَمْزَةِ إِلَى الْوَاوِ،
فَإِذَا كَانَتْ الْوَاوُ مَوْجُودَةً فِي الْكَلِمَةِ^(٢) وَجِبَ تَرْكُهَا عَلَى حَالِهَا، قَالَ جَرِيرٌ^(٣):
إِذَا هَبَطُنْ^(٤) سَمَاوِيَا مَوَارِدَهُ مِنْ نَحْوِ^(٥) دَوْمَةٍ خَبَّتْ قُلُوبُ تَغْرِيسِي

فنسب إلى السماوة على ما قلنا.

وما كانت لامه ياء وقبلها ألف نحو: راية وآية فالنسب إليه على ثلاثة
أوجه:

- أحدها: ترك الياء على حالها كقولك: رَائِيٍّ، وَأَيِّيٍّ.
والثاني: قلب الياء همزة^(٦) / كقولك: رَائِيٍّ (وَأَيِّيٍّ^(٧)).
والثالث: قلبها واواً كقولك: رَاوِيٍّ، وَأَوِيٍّ.

[٨٩ / ١]

(١) نقص في الأصل.

(٢) في الأصل: في الكلام.

(٣) انظر ديوانه ص ٢٢٢ (طبع الصاوي).

(٤) في «ر»: هبطنا.

(٥) في «ر»: من جو دومة.

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٧٦، وانظر: شرح السيرافي ج ٤ ص ٥٥١، وابن يعيش ج ٥ ص ١٥٧، يقول: إذا
هبطت الإبل مكاناً من السماوة ووردت ماء لم أقم فيه شوقاً إلى أهلي وحرصاً على اللحاق بهم، ودومة خبت: موضع
بعينه، والتغريس: نزول المسافر آخر الليل.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٧٦.

(٧) نقص في «ق».

فَمَنْ تَرَكَ الْيَاءَ عَلَى حَالِهَا أَجْرَاهُ فِي النَّسَبِ مُجَرَّاهُ فِي غَيْرِهِ، وَمَنْ هَمَزَ أَوْ جَعَلَهَا وَاوًا فَعَلَى^(١) قِيَاسِ النَّسَبِ (إِلَى عَظَايَةِ^(٢) وَسِقَايَةِ كَا يِينًا).

فصل: وما كان في آخره ياء، وقبل الياء كسرة أو ياء فإنك تقلب الياء في النسب^(٣) (إليه^(٤)) وَاوًا فتقول في عَمٍ وشَجٍ: عَمَوِيٌّ، وشَجَوِيٌّ؛ لأنك تقلب الكسرة فتحة كما قلبتها في نَمِرٍ فتقلب الياء ألفاً ثم تُقَلِّبُ وَاوًا كما قلنا في رَحَى وَعَصَا.

وكذلك تقول في عَدِيٍّ وَعَنِيٍّ إذا نسبتَ إليها: عَدَوِيٌّ وَعَنَوِيٌّ، وفي قَصِيٍّ وَأُمَيَّةٍ: قَصَوِيٌّ وَأُمَوِيٌّ، تُقَلِّبُ الْيَاءَ وَاوًا؛ لثلاثا تتوالى أربع ياءات. ومنهُم من^(٥) يقول: عَدِيِّيٌّ، وَأُمَيِّيٌّ، وقَصِيِّيٌّ، فيحتمل ثقل الياءات، ويجريه على لفظه قبل النسب.

وكذلك تقول في النسب إلى حَيَّةٍ: حَيَوِيٌّ، وإلى لَيَّةٍ: لَوَوِيٌّ، وإلى طَيَّةٍ: طَوَوِيٌّ، فتقلب الياء وَاوًا على ما ذكرنا. ومنهُم من^(٦) يقول: (أيضاً^(٧)) حَيِّيٌّ، وَلَيِّيٌّ، وَطَيِّيٌّ كما قال: عَدِيِّيٌّ، وَأُمَيِّيٌّ، وفي النسب إلى «يَرْمِي» وجهان:

(١) في الأصل: على.

(٢) في اللسان (عظى): «العظاية: على خلقة سام أبرص أعظم منها شيئاً».

(٥) نقص في الأصل.

(٤) نقص في الأصل و«ب» و«ق».

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٧٢، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٢، ٣٠.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٧٢، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٥٠.

(٧) نقص في «ب» و«ر».

إِنْ شِئْتَ حَذَفْتَ الْيَاءَ فَقُلْتَ: يَرْمِي؛ لثلاث تجمع الياءات.

وإن شئت فتحت ما قبل الياء وقلبت الياء ألفاً ثم واواً فتقول: يَرْمَوِيّ على قياس تغلبيّ.

وإن كان ما قبل الياء ساكناً لم يُغَيَّرْ كقولك في النسب إلى طَبِيٍّ^(١): طَبِيبِيّ، وإلى رَمِيٍّ: رَمِيبِيّ.

فصل: فإذا نسبت إلى اسم على حرفين، والمحذوف منه لام الفعل^(٢)، والتثنية لا تَرُدُّ الذاهِبَ منه إليه، فلك في النسبة إليه وجهان:

إِنْ شِئْتَ تركته على لفظه المستعمل، وإن شئت رددت إليه الذاهِبَ منه، تقول في النسب إلى غَدِيٍّ: غَدِيّ، وإن شئت: غَدَوِيّ؛ لأن الأصل (في^(٣) غَدِيٍّ) غَدَوِيٍّ، كما^(٤) قال ليبيد^(٥):

وما الناسُ إلَّا كالذِّيارِ وأهلُها
بها يومَ حُلُوها وغَدَوا بِلِقاعِ

(١) في الأصل: إلى طَبِيٍّ: طَبِيبِيّ.

(٢) المراد بالفعل هنا الكلمة، وجاء مثل هذا التعبير في المنصف ج١ ص٥٨ حيث قال ابن جني: «.. وكذلك «ابنة وابنه» مثله والميم زائدة، وليست بدلاً من لام الفعل على حد ما كانت الميم في «ف» بدلاً من عين الفعل».

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) زيادة في «ق».

(٥) انظر: ديوانه ص١٦٩.

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص٨٠، وانظر: المنصف ج١ ص٦٤ وج٢ ص١٤٩ وشرح السيرافي ج٤ ص٥٥٩، وأما ابن الشجري ج٢ ص٢٥، وابن يعيش ج٦ ص٤، والبلاقع: الحالية المتغيرة، واحدها بلقع وهو الأرض القفر التي لا شيء فيها.

ويروى أهلها بالرفع.

وإن كانت التثنية ترد الذاهب منه لم يجر فيه غير الرد (في النسب^(١))
كقولك في النسب إلى أب، وأخ: أبوي، وأخوي؛ لأنك تقول في التثنية: أبوان،
وأخوان.

وتقول في النسب إلى يد: يدي، ودم: دمي، وإن شئت: يدوي، ودموي؛
لأن التثنية يدان، ودمان.

وقد جاء في الشعر يدَيان، ودمَيان، قال الشاعر^(٢):

(فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبُخْنَا
جَرَى الدِّمَيَّانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ
وقال آخر^(٣)):

يَدَيَّانِ بِالْمَعْرُوفِ عِنْدَ مُحَرَّقٍ
قَدْ تَمْنَعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضَهَّدَا^(٤)

(١) نقص في «ق».

(٢) هو علي بن بدال بن سلم، ونسب أيضاً إلى المثقب العبدى، وإلى الفرزدق وإلى الأخطل وليس في ديوان
أيٍّ منهم، وإلى المرداس بن عمر، وقد رجح البغدادي في الخزانة نسبته إلى علي بن بدال، قال في الخزانة ج٢ ص٣٥٢:
«وإنَّ دريد هو المرجع في هذا الأمر، فينبغي أن يؤخذ بقوله، والله أعلم» وقد نسبه ابن دريد إلى علي بن بدال.
والبيت من شواهد المبرد في المقتضب ج١ ص٢٣١، وج٢ ص٢٣٨، وج٣ ص١٥٣ وانظر: للنصف ج٢ ص١٤٨،
والجمهرة ج٢ ص٤٨٤، والمخصص ج١ ص١٦٨، وأمثالي ابن الشجري ج٢ ص٢٤٩، والإنصاف ص٣٥٧، وابن يعيش ج٢
ص١٥١، ١٥٢، وج٢ ص٨٤، وج٣ ص٢٤٩، والمقرب ج٢ ص٤٤ والخزانة ج٢ ص٢٤٩، وشرح شواهد الشافعية
ص١١٢، ١١٤، والأشعري ج٢ ص١٤٤، وحاشية يس ج٢ ص٢٣٥، واللسان وتاج العروس (دمي)، ورسالة الملائكة
ص١٦١، ومعجم شواهد العربية ص٤٠٨ - ٤٠٩. وترجم العرب أن الرجلين المتمادين إذا ذبحا لم تختلط دماؤهما، وهذا هو
المراد بقول الشاعر: بالخبر اليقين.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) لم أقف لهذا البيت على نسبة إلى قائل معين، وهو من شواهد ابن جنيفي للنصف ج١ ص٦٤ وج٢ ص١٤٨
وانظر: شرح السيرافي ج٢ ص٥٦٢، وأمثالي ابن الشجري ج٢ ص٢٣٥، والمخصص ج١ ص٥٢، وابن يعيش ج٢ ص١٥١،
وج٢ ص٨٢، وج٣ ص١٠٥، والمقرب ج٢ ص٤٤، والخزانة ج٢ ص٢٤٧، ٢٥٠، وشرح شواهد الشافعية
ص١١٢ - ١١٤، وحاشية يس ج٢ ص٢٣٥، والأشعري ج٢ ص١٤٤، ورسالة الملائكة ص١٦٦، ومحرّق: لقب عمرو بن =

فإن كان المحذوف منه فاءً الفعل فهو على ضربين:

أَحَدُهُمَا: ما حذف (منه)^(١) فاءؤه ولامه صحيح نحو: عِدَّةٌ وَهْبَةٌ، فهذا لا تُرَدُّ إليه الذاهب منه في النسب فتقول: عِدِّي وَهْبِي^(٢).

والضرب الثاني: ما كان لامه ياء نحو: دِيَّةٌ، وَشِيَّةٌ، فهذا تُرَدُّ إليه فاءؤه في النسب، وفيه خلاف:

فسيبويه^(٣) يرد إليه فاءؤه ولا يرد الكلمة إلى أصلها مع وجود الفاء، فتقول في النسب إلى شِيَّةٍ، وَدِيَّةٍ: وَشَوِيٍّ، وَوَدَوِيٍّ.

وإنما وجب رد الواو الذاهبة؛ لأنك لما حذفت الهاء للنسب بقي حرفان، الثاني منها حرف مد ولين، فوجب زيادة حرف فكان الأولى أن يُرَدَّ إليه ما ذهب منه، فَرَدَّت الواو، ولم تدعُ الضرورة إلى أكثر من رد الحرف الذاهب، فلما رده صار التقدير: وَشِيٍّ، وَوَدِيٍّ، فنقلت حركة ما قبل الياء إلى الفتح، وَقَلَبْتَ الياءَ واوًا على قياس عَمَوِيٍّ، وَشَجَوِيٍّ في عمٍ وشَجٍ.

وأما الأخفش^(٤) فيرد الكلمة إلى أصلها إذا رَدَّ الواو فيقول: وَشِيٍّ، وَوَدِيٍّ؛ لأنَّ الأصل: وَشِيَّةٌ، وَوَدِيَّةٌ.

= هند ملك الحيرة، ولقب بذلك لأنه حرق مائة من بني تم، وقيل المقصود بذلك الحارث بن عمرو ملك الشام من آل جفنة وقيل له ذلك؛ لأنه أول من حرق العرب في ديارهم، وتضهد: تظلم، وتقهرو وفي اللسان (ضهد): «ضهد يضهد» ضهدا أو اضطهد: ظلمه وقهره.

(١) نقص في باقي النسخ.

(٢) انظر المقتضب ج٢ ص١٥٦.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٨٥.

(٤) انظر: المقتضب ج٢ ص١٥٦، وشرح السراقي ج٤ ص٥٧٦، والرضي على الشافعية ج٢ ص٦٣.

وإلى هذا ذهب أبو العباس^(١) المبرد ، والوجهان جيدان ، وعلتاهما مُتَكَافِئَتَان ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى .

فصل : وإذا نسبت إلى اسمٍ مثنًى أو مجموع جمع السلامة حذفت علامة التثنية والجمع منه ، ونسبت إلى لفظ الواحد فقلت في النسب إلى « زيدان » : زَيْدِيّ ، وإلى « مُسْلِمَان » مُسْلِمِيّ (وإلى مُسَامَاتٍ^(٢) : مُسْلِمِيّ) أيضاً ، وإن نسبت إلى « مسلمين » اسم رجل على مذهب من يحكي إعرابه (قبل التسمية^(٣)) حَذَفَتْ وَنُسِبَتْ^(٤) إلى لفظ الواحد كقولك : مُسْلِمِيّ ، وفي قِنْشَرِيّ : قِنْشَرِيّ .

فإن نسبت إليه على مذهب^(٥) من يجعل الاعراب في النون فيقول : هذه قِنْشَرِيّ و (هذا^(٥)) مُسْلِمِيّ لم تَحْذِفْ فتقول : مُسْلِمِيّ ، وقِنْشَرِيّ كما تقول : غِسْلِيّ في النسب إلى غِسْلِيّ .

فإن نسبت إلى جمع مكسر وليس باسم لشيء نسبت إلى الواحد فقلت في النسب إلى الكلاب^(٦) : كَلْبِيّ ، وإلى العالم^(٧) بالفرائض : قَرْضِيّ ، وإلى من أكثر الجلوس في المساجد : مَسْجِدِيّ .

(١) انظر: المتضبط ج٢ ص١٣٧، ١٥٦ - ١٥٧، وذكر السيرافي في شرحه ج٤ ص٥٧٧ أن المبرد كان يذهب إلى مثل قول الأخفش.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ر» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٨٦، والمتضبط ج٢ ص١٦٠، وج٤ ص٣٨.

(٥) نقص في «ب» و «ق» .

(٦) في «ق» : إلى كلاب.

(٧) في «ر» و «ق» : وإلى عالم.

وإن كان الجمع اسماً لشيء بسبب إلى لفظ الجمع كقولك في المدائن :
مَدَائِنِي ، وفي كلاب اسم رجل : كِلَابِي .

وإنما وجب هذا للفصل بين ما كان اسماً لشيء وبين ما كان جمعاً ليس باسم
لشيء .

وإذا نسبت إلى اثنين جمعاً اسماً واحداً حذفت الثاني وأضفت إلى الصدر
كقولك في خَضْرَمَوْتَ : خَضْرِي وفي خَمْسَةَ عَشَرَ : خَمْسِي .

وإنما وجب حذف الثاني لأنه بمنزلة هاء التانيث ، ألا ترى أنك تبني
الاسم الأول على الفتح كما تبني ما قبل هاء التانيث في حَمَزَة (وَحَمْدَة ^(١)) ،
فوجب أن يجري مجرى ما فيه هاء التانيث في النسب إلى الصدر بعد حذف
الهاء .

ومنهم من ينسب إلى الاثنين جميعاً كما قال الشاعر في النسب إلى رَامَ
هُرْمَزَ :

تزوجتها رَامِيَّةً هُرْمَزِيَّةً بفضل الذي أعطى الأمير من الرُّزْقِ ^(٢)

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ب» و«ق» : من الورق، وفي «هـ» : من الوفرة، وهذا البيت لا يعرف قائله، وهو من شواهد السيرافي
ج٤ ص٥٨٢، وانظر: المختص ج١٢ ص٢٤٢ وج١٧ ص١١٩، والمقرب ج٢ ص٥٨، وشرح شواهد الشافعية ص١١٥،
والتصريح ج٢ ص٢٣٥، والأشعوني ج٤ ص٢٣٢، ومعجم شواهد العربية ص٢٤٩، قال ياقوت في معجم البلدان
(رامهرمز) : «ومعنى رام بالفارسية المراد، والمقصود، وهرمز أحد الأكاسرة، فكان هذه اللفظة مركبة معناها مقصود
هرمز، أو مراد هرمز،... وقال حمزة: رامهرمز: اسم مختصر من رامهرمز أزدشير، وهي مدينة مشهورة بنواحي
خوزستان» .

فإذا نسبت إلى اسمٍ مضاف فلا بد من حذف أحد الاسمين، والأصل فيه أن تحذف الثاني وتنسب إلى الصدر على قياس ما ذكرنا، إلا أن يخاف الالتباس فيحذف الأول حينئذ وينسب إلى الثاني، تقول في النسب إلى امرئ القيس: (امرئ^(١)) ، وإلى عبد القيس: عبدي، وإلى عبد مناف: منافي فينسب إلى الثاني؛ لكثرة الاشتراك في عبد، وكذلك إلى ابن كراع: كراعي وإلى ابن الزبير: زبيري؛ لكثرة الاشتراك في ابن، وكذلك (في^(٢)) النسب إلى أبي بكر بن كلاب: بكري للاشتراك في الأب.

وربما اشتقوا من الاسمين اسماً واحداً ونسبوا إليه كقولهم: عبشي في عبد شمس، وعبدي في عبد الدار، ولا يقاس على هذا؛ لأنه لم يطرد، وإنما قالوه في الموضع الذي خافوا فيه اللبس على طريق النادر.

فصل: وإذا نسبت إلى اسم في آخره ياء مشددة على لفظ المنسوب حذفت تلك الياء، وجعلت / مكانها ياء النسب فقلت في النسب إلى بختي: بختي، وإلى كربي: كربي، يكون اللفظان واحداً، وإن نسبت مؤنثاً قلت: كربيّة، وبختيّة^(٣).

وكذلك إذا نسبت إلى جمع هذا نحو بخاتي، وكرايي اسم رجل قلت: بخاتي وكرايي.

والفرق بين المنسوب وغير المنسوب في هذا: أن المنسوب مصروف، والجمع

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) في اللسان (بخت) : «البخت والبختة دخيل في العربية أعجمي معرب وهي الإبل الحراسانية تنتج من بين

عربية وفالج، وبعضهم يقول: إن البخت عربي» .

غير مصروف، تقول: هذا رجل كَرَّاسِيٌّ، ورجل بَخَّاتِيٍّ (فتصرف^(١)) كما تقول: هذا رجل مَذَائِنِيٍّ (فتصرفه^(٢)) ، ومذائِنٌ قبل التسمية^(٣) لا تنصرف لِمَا يَبَيَّنُ.

وإن كانت الياء المشددة قبل آخر الكلمة حذفت المتحركة منها في النسب تقول إذا نسبت إلى أَسَيْدٍ: أَسَيْدِيٍّ، وإلى مَيْتٍ: مَيْتِيٍّ، وإلى لَيْنٍ وَهَيْنٍ: لَيْنِيٍّ، وَهَيْنِيٍّ.

وإنما وجب أن تحذف المتحركة منها دون الساكنة؛ لأنَّ المتحركة أثقل من الساكنة؛ لأنَّ الياء التي عليها الكسرة بمنزلة ياءَيْنٍ؛ فلذلك وجب حذفها.

فصل: واعلم أن من النسب ما لا يلحقه (ياء^(٤)) النسب، وذلك إذا جعلت المنسوب^(٥) صاحب شيء يعانيه، ويعالجه كقولك: البَزَّازُ، والعَطَّار (والبَوَّاب^(٦)) ، واللَّبَّانُ والتمَّار لبائع البَزِّ والعِطْرِ واللَّبْنِ، والتمَّر، وكذلك: الحَمَّار لصاحب^(٧) الحمير، والجَمَّال لصاحب الجمال.

وإن كان ذا شيء (و)^(٨) لم يَكُ صنعةً يعانيها فأكثر ما يجيء على فاعل كقولك: تامر، ولابن لذي اللبن والتمر كما قال الخطيئة^(٩):

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ر» و «ق» : قبل النسب.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في الأصل و «ب» : المنسوب إليه.

(٦) نقص في «ب» وفي «ر» والثواب.

(٧) في «ب» : لبائع الحمير.

(٨) زيادة في «ر» و «ق» .

(٩) انظر: ديوانه ص ١٦٨.

أَعَرَّرْتَنِي وَزَعَمْتَ أَنَّكَ لَا بَيْنَ بِيْـالِصِّيفِ تَمَامٍ
 أَي ذُو لَبَنٍ وَ (ذُو^(١)) تَمْرٍ، وَكَذَلِكَ: نَاصِبٌ لِّصَاحِبِ النَّشَابِ^(٢) وَنَابِلٌ لِلَّذِي
 مَعَهُ النَّبْلُ، وَسَائِفٌ لِّصَاحِبِ السَّيْفِ.

وَقَدْ يَجِيءُ^(٣) هَذَا عَلَى فَعَالٍ (أَيْضاً^(٤)) ، قَالُوا: رَجُلٌ سَيَّافٌ، وَتَرَّاسٌ وَنَبَّالٌ
 لِلَّذِي مَعَهُ سَيْفٌ، وَتُرْسٌ، وَنَبْلٌ، وَذَلِكَ لِكثْرَةِ مِلَازِمَتِهِ لِهَذِهِ الْأَشْيَاءِ، قَالَ أَمْرُو
 الْقَيْسِ^(٥):

وَلَيْسَ بِنَذِي رَمَحٍ قَيْطُوعُنِي بِهِ وَلَيْسَ بِنَذِي سَيْفٍ وَلَيْسَ بِنَبَّالٍ
 أَي بِنَذِي نَبْلٍ.

وَقَالُوا: هُمْ نَاصِبٌ، أَي ذُو نَصَبٍ، وَ (يُقَالُ^(٦)) رَجُلٌ طَائِعٌ وَ (و^(٧)) كَاسٍ،

= والبيت من شواهد سيبويه ج٢ ص٩٠، وانظر: المقتضب ج٢ ص١٦٢ والخصائص ج٢ ص٢٨٢، وشرح السراي ج٤ ص٥٩٩، وابن يعيش ج٢ ص١٣، والأشعوني ج٤ ص٢٤٧، واللسان (البن) والمقاييس (تمر) و (البن) ومعجم شواهد العربية ص١٣٣.

(١) نقص في الأصل.

(٢) النشاب: السهام.

(٣) في «ق»: وقد بنى.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) انظر: ديوانه ص٣٣.

والبيت من شواهد سيبويه ج٢ ص٩١، وانظر: المقتضب ج٢ ص١٦٢، وشرح السراي ج٤ ص٦٠٠، وابن يعيش ج٢ ص١٤، والمغني ص١١١، وشرح شواهد ص١١٧، والمعني ج٤ ص٥٤٠، والتصريح ج٢ ص٢٤٠، والأشعوني ج٤ ص٢٤٧، وشروح سقط الزند ص١٦٨٠، ومعجم شواهد العربية ص٣١٠.

(٦) نقص في «ر» و «ق» .

(٧) نقص في «ق» .

تريد ذا طعام، وكسوة، قال الخطيئة^(١) :

دَعِ الْمَكَارِمَ لَا تَرْحَلْ لِبَغْيِهِمْ — وَأَقْعُدْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الطَّاعِمُ الْكَاسِي

وكذلك وصف المؤنث كقولك: حائض، وطامث، وطاهر، وعافر، يجري هذا المجري، ولذلك لم يؤنث؛ لأنه يراد به: ذات حَيْض، وذات طَمْثٍ، وذات طَهْرٍ، وذات عَقْرِ^(٢)، وليست بجارية على الفعل، فلما كانت هذه الأوصاف متضمنة لمعنى المصدر^(٣) لم تُؤنث.

فإن أجريتها على الفعل أَدْخَلْتَ فيها الهاء كقولك: حاضت المرأة فهي حائضة، وطهرت فهي طاهرة.

وكذلك إن أردت بشيء من هذه الصفات المستقبل أَدْخَلْتَ الهاء فقلت: حائضة غداً، وطالقة (غداً)^(٤)، كما قال الأعشى^(٥):

أَجَارَتَنَا^(٦) بَيْنِي فَإِنَّكَ طَالِقَةٌ كَذَاكَ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَةٌ
وجميع ما يراد به النسب في هذا الباب غير جار على الفعل في المذكر،

(١) انظر: ديوانه ص ٢٨٤.

والبيت من شواهد ابن يعيش ج ١٥٥، وانظر: شرح شواهد الشاقية ص ١٢٠ والأشموني ج ٤ ص ٢٤٧، واللسان (طعم) و (كسا) ومعجم شواهد العربية ص ١٩٩، يريد: أنك ترضى بأن تشيع وتلبس، يقال: كسى الرجل يكسى إذا

أكسى، وهو هذا الزيرقان بن بدر.

(٢) العَقْرُ والعَقْرُ: العقم، وهو استعقام الرحم، وهو أن لا تحمل.

(٣) في «ر» و «ق»: مضنة معنى المصدر.

(٤) نقص في «ب» -

(٥) انظر: ديوانه ص ١٨٢.

(٦) في «ر» و «ق»: أيا جارقي.

وهو من شواهد ابن الأثير في الإنصاف ص ٧٦٠، وانظر: اللسان (طلق)، والبحر المحيط ج ١ ص ١٧٥، وشرح

أدب الكاتب ص ٣٦٨، وتاج العروس (طلق)، ومعجم شواهد العربية ص ٢٤٢.

والمؤنث جميعاً، ألا ترى أنك تقول: رجل دارع لذي الدرع (و)^(١) رجل رامح لذي الرمح، ولا يقال رَمَحَ، ولا دَرَعَ؟ وكذلك حائض (و)^(٢) بابه غير جارٍ على الفعل، / ومما يدلُّك (على)^(٣) أن حائضاً غير جارٍ على الفعل أنه وَصَفَ مُذَكَّرٌ، وليس بمؤنث، ولو سَمَّيْتَ به رجلاً لصرفته فقلت: رأيت حائضاً، ومررت بحائضٍ، ولو كان جارياً على فعل المؤنث لكان مؤنثاً ولم ينصرف إذا سَمِيَ به المذكر، وأمّا عيشة راضية فعناها ذاتُ رضا، وليست بجارية على الفعل أيضاً، وإنَّما أُدْخِلْتُ الهاءَ فيه للمبالغة كما تدخل في قولك: رجل زاويةٌ وَعَلَامَةٌ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) زيادة في «ر» و «ق» .

بَابُ الْمُقْصُورِ وَالْمُدُودِ

المقصور، والممدود كل واحد منهما على ضربين:

أحدهما: يُدْرِكُ قياساً، والآخر: يُدْرِكُ سماعاً.

فالمقصور (هو^(١)) : كل اسم في آخره ألف نحو عصا، ومُعْطَى، (وَحُبْلَى^(٢)) وما أشبه ذلك.

والممدود: كل اسم في آخره همزة قبلها ألف نحو عَطَاءٍ، وَكِسَاءٍ، وَحُمْرَاءٍ، وَفُقَهَاءٍ، وما أشبه ذلك.

وإنما سمي المقصور مقصوراً؛ لأنه قُصِرَ عن الهمزة أي حُبِسَ.

والقصر: الحبس والمنع، والمقصور من الأسماء: المحبوس (و^(٣)) المنوع من الهمزة، ومنه قوله عز وجل: ﴿خُورٌ مَّقْصُورَاتٌ^(٤) فِي الْخِيَامِ﴾ . أي محبوسات ممنوعات عن التَّبَدُّلِ (فما كان بالقياس^(٥) قِيسَ عليه) .

وما يدرك من المقصور بالقياس: ما كان له نظير من الصحيح يقاس عليه، وعلامته: أن يكون نظيره من الصحيح قبل آخره مفتوح، وذلك كل ما كان على فَعِلَ يَفْعَلُ واسم الموصوف منه أَفْعَلُ، والمصدر (منه^(٥)) على فَعَلٍ في الصحيح والمعتل.

(١) زيادة في «ره» و «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) زيادة في «ره» .

(٤) الآية ٧٢ من سورة الرحمن .

(٥) نقص في «ر» .

فالصحيح نحو: صَلَعَ يَصْلَعُ فهو أَصْلَعُ، والمصدر منه الصَّلَعُ، وكذلك: حَوَلَ يَحْوُلُ فهو أَحَوْلُ، والمصدر منه حَوْلٌ.

والمعتل نحو: عَمِيَ يَعْمَى فهو أَعْمَى، والمصدر (منه^(١)) عَمَى، وَعَشِيَ يَعْشَى فهو أَعْشَى، والمصدر (منه^(٢)) عَشَى، فَالْعَشَى والعَمَى بمنزلة الصَّلَعِ وَالْحَوَلِ، وَأصلهما: عَمِيَ وَعَشَوْ، والياء والواو إذا وقعتا في موضع حركة وقبلها فتحة انقلبتا ألفين.

وكذلك ما كان على فَعِلٍ يَفْعَلُ، واسم الموصوف^(٣) منه فَعْلَانٌ فالمصدر منه فَعَلٌ أيضاً في الصحيح والمعتل.

فالصحيح (نحو^(٤)) عَطِشَ يَعْطَشُ فهو عَطْشَانٌ، والمصدر العَطَشُ، وَغَرِثَ يَغْرِثُ فهو غَرِثَانٌ، والمصدر الغَرِثُ.

والمعتل على (نحو^(٥)) هذا نحو: طَوَى يَطْوِي فهو طَيَّانٌ، والمصدر الطَّوَى، وَصَدَى يَصْدَى فهو صَدْيَانٌ، والمصدر الصَّدَى، فَالطَّوَى بمنزلة الغَرِثِ وفي معناه، والصَّدَى بمنزلة العطش وفي معناه.

وكذلك (كل^(٦)) ما كان على فَعِلٍ يَفْعَلُ (فهو فَعِلٌ^(٧)) فالمصدر منه في الصحيح والمعتل على فَعَلٍ.

(١) نقص في «ب» .

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في «ر» : والاسم منه فعلان، وفي «ق» : واسم المصدر منه فعلان.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) نقص في «ب» .

(فالصحيح^(١)) نحو كَسِلَ يَكْسَلُ فهو كَسِلٌ، والمصدر (منه^(٢)) الكَسَلُ.

والمعتل نحو هَوِيَ يَهْوِي فهو هَوِيٌّ، والمصدر (منه^(٣)) الهَوَى، وَرَدِيَ يَرْدِي
فهو رَدِيٌّ، والمصدر الرَّدَى.

وكذلك (كل^(٤)) ما كان على ثلاثة أحرف في آخره ألف ميمًا جمع على
أفعال فهو مقصور قياسا على نظيره من الصحيح نحو: قَفَا وَأَقْفَاء، وَرَحَى
وَأَرْحَاء؛ لأنه بمنزلة جَبَلٍ وَأَجْبَالٍ، وَجَمَلٍ وَأَجْمَالٍ.

وما كان بمعنى المفعول مما زاد على ثلاثة أحرف من المعتل فهو مقصور
نحو: مُعْطَى^(٥)، وَمُسْتَلْقَى^(٦)؛ لأن مُعْطَىً بمنزلة مُخْرَجٍ؛ لأن فعله أُعْطِيَ يَعْطِي
[١١ / ١] فهو مُعْطَى / كما تقول: أَخْرَجَ يُخْرِجُ فهو مُخْرَجٌ، وَمُسْتَلْقَى^(٧) مثل مُدْخَرَجٍ؛
لأنك تقول: دُخِرَجَ فهو مُدْخَرَجٌ، وَسَلْقِيَ فهو مُسْتَلْقَى^(٨)، وكل جمع لفعلية أو
فِعْلَةٌ نحو: عُرُوَّةٌ وَعُرَى، وَزَيْتَةٌ^(٩) وَزَبَيٌّ، وَفِرْيَةٌ وَفِرَى فهو مقصور؛ لأنه بمنزلة
بُرْمَةٍ^(١٠) وَبَرَمٍ، وَقِرْبَةٌ وَقِرَبٍ.

فكل اسم مقصور يوجد له نظير من الصحيح فإنه يؤخذ بالقياس، وما لم
يوجد له نظير من الصحيح فإنه لغة يَتَّبَعُ فيها السماع من العرب نحو: الرضا،

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ب» و«ق» .

(٣) نقص في «ب» و«ر» و«ق» .

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) في اللسان (سلق) : «سقاء: ألقاه على ظهره» .

(٦) في «ب» و«ق» : «سلقى» .

(٧) في «ق» : «سلقى» .

(٨) الزبية: الراية التي لا يملؤها الماء، وفي اللؤلؤ: «قد بلغ النيل الزبي» .

(٩) البرمة: قدر من حجارة.

لا يحكم عليه إلا بالسماع؛ لأنَّ الاسم^(١) الموصوف منه راض على فاعل، والمقيس من هذا الباب ما كان اسم الموصوف منه (على^(٢)) فَعِلٍ نحو ما ذكرنا.

وما كان اسم الموصوف منه على فاعِلٍ فصادره مختلفة نحو: عَلِمَ يَعْلَمُ عَلِمًا، وَجَهَلُ يَجْهَلُ جَهْلًا، وَرَجِمَ يَرْجِمُ رَحْمَةً، فَلَمَّا لم يَجِئْ على طريقة واحدة لم يجز القياس عليه كما يقاس (على^(٣)) ما يطرد في بابه كما قلنا.

فصل: وأمَّا الممدود المقيس (عليه^(٤)) فما كان مصدرا لافْعَلْتُ وافْتَعَلْتُ، وانْفَعَلْتُ واستَفْعَلْتُ، وافْعَنْلْتُ^(٥)، وافْعَنْلْتُ فهو ممدود نحو: أعطيت إعطاءً، واقتديت اقتداءً، وأنشوى أنشواءً (واستلقى استلقاءً^(٦)) واسلنقى^(٧) اسلنقاءً، واخْبَنْطَى^(٨) اخْبَنْطَاءً، فهذه المصادر كلها ممدودة قياساً على نظيرها من الصحيح نحو: أخرجت إخراجاً، واقتدرت اقتداراً، وانكشفت انكشافاً، واستخرج استخراجاً، واخرنجم اخرنجاماً^(٩).

(وكذلك^(٧)) كل ما كان من الأفعال في أوله ألف وصل فصدره المعتل منه

ممدود.

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: لأن اسم الموصوف منه.

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في الأصل و «ب» .

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٥) في «ر» : أو افعلت.

(٦) نقص في «ر» .

(٧) نقص في «ق» .

(٨) في اللسان (حبط) : «اخبَنْطَأ الرجل: انتفخ بطنه، والخبَنْطَأ يهز ولا يهز: الغليظ القصير البطنين» .

(٩) في اللسان (حرجم) : «اخرنجم القوم: ازدحوا» .

وكل ما كان جمعه على أَفْعَلِيَّةٍ فهو ممدود نحو: كِسَاءٌ، وَأَكْسِيَّةٌ، وَقَبَاءٌ^(١)،
وَأَقْبِيَّةٌ، لأن نظيره من الصحيح: حِمَارٌ وأَحْمَرَةٌ، وَقَذَالٌ^(٢) وَأَقْذَلَةٌ.

وكل ما كان مصدرا لفاعِلْتُ فهو ممدود نحو: راميته رماءً، وعادِيْتُهُ عِدَاءً،
وَوَالِيْتُ وَلَاءً^(٣) و(و^(٣)) معناهما واحد، ونظيره من الصحيح: قاتلته قتالا، وضاربُهُ
ضِرَابًا و(كل^(٤)) ما كان من المصادر مضموم الأول، وكان للصوت أو للعلاج فهو
ممدود نحو: الدُّعَاءُ، والعَوَاءُ؛ لأن نظيرهما من الصحيح: الصُّرَاخُ، والنَّبَّاحُ، فأما
البكاء ففيه^(٥) لغتان:

منهم من يمدّه فيجعله من باب الصوت، ومنهم من يقصره فيجعله بمنزلة^(٦)
الحزن والعلاج نحو النداء (؛ لَأَنَّهُ^(٧)) بمنزلة الْقَمَاصِ^(٨).

و(كذلك^(٩)) كل ما وجد له نظير من الصحيح أَجْرِيٌّ مُجْرَأُهُ، ومالم يوجد
له نظير من الصحيح اتبع فيه السماع نحو الأَلَاءُ، وهو نَبْتُ، والمِقْلَاءُ وهو خشبة
يلعب بها الصبيان، فلا يُحْكَمُ على (مثل^(١٠)) هذا إلا بالسماع، فاعرف ذلك إن
شاء الله تعالى.

(١) في اللسان (قبا) «والقبا ممدود من الثياب الذي يلبس مشتق من ذلك لاجتماع أطرافه، والجمع أقبية» .

(٢) في اللسان (قذال) : «القذال: جماع مؤخر الرأس من الإنسان والفرس» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) انظر: اللسان (بكي) .

(٦) في «ق» : فيجعله في باب الحزن والعلاج.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) القماص بضم القاف وفتحها: الوثب.

(٩) زيادة في «ق» .

(١٠) نقص في «ب» .

بَابُ الْمَذَكِّرِ وَالْمُؤَنَّثِ

أصل الأشياء^(١) كلها التذكير، والدليل على ذلك: أنه يجوز أن يعبر عن كل شيء مذكراً كان أو مؤنثاً بقولنا: شيء، وشيء مذكر فعلنا أن أصلها التذكير (و^(٢)) لأن المؤنث يخرج عن المذكر بعلامة، نحو قائم وقائمة، وذاهب وذاهبة، والمؤنث والمذكر على ضربين:

حقيقي، ولفظي.

فالمؤنث الحقيقي: ما كان من الحيوان له فرج الإناث.

والمذكر الحقيقي: ما كان من الحيوان له قُبْلُ الذكور.

فهذا الضرب من المذكر والمؤنث يعرف قياساً (وسماعاً^(٣)) ، وطبعاً، كانت فيه علامة التأنيث أو لم تكن كقولك: رجل، وامرأة، وناقعة، وجمل، وحمار، وأتان، ونعجة، وكبش، وجذْي، وعَنَاق^(٤) (و^(٥)) لا خلاف في ذلك.

وأما اللفظي من المذكر والمؤنث فهو محمول على الحقيقي.

والمؤنث على ضربين:

مؤنث بعلامة، ومؤنث بغير علامة.

(١) في «ب» و«ر»: أصل الأسماء.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ب» و«ر» .

(٤) العناق: الأنثى من المعز، وقيل: العناق: الأنثى من أولاد المعزى إذا أتت عليها سنة.

(٥) نقص في «ب» و«ر» و«ق» .

وعلامات التأنيث في الاسم المؤنث ثلاث:

الأولى: الهاء التي تصير تاء في الإدراج نحو مسلمة، وقائمة، وصالحة^(١).

وإذا وقفت عليها كانت هاءً كقولك: مُسْلِمَةٌ، (و^(٢)) قَائِمَةٌ، (و^(٣)) صَالِحَةٌ
وإنما وَقَفَ^(٣) عليها بالهاء، ووُصِلَ بالتاء للفرق بين التاء التي تلحق الأسماء
وبين التاء التي تلحق الأفعال نحو: قَامَتْ، وَذَهَبَتْ، فالوصل والوقف في تاء
الفعل بالتاء على كل حال.

ولو سَيِّئَ رجلاً بَقَامَتْ أو ذَهَبَتْ لجعلتُهُ في الوقف بالهاء، وفي الوصل
بالتاء لتفريق بين الاسم والفعل، فتقول: إذا وَقَفَتْ: جاءني قامَةٌ، ورأيت ذَهَبَةً.

فإذا وَصَلْتَ قَلْتَ: جاءني قامَةٌ ومررت بذهبة يافقي، فهذا قياس مطرد في
كل اسم في آخره هاء التأنيث، وفي كل فعل فيه (تاء^(٤)) التأنيث، ولذلك سمي
في الاسم هاءً، وفي الفعل تاءً، وأصلها واحد، ولكنهم فرقوا بينها في التسمية كما
فرقوا في الاستعمال.

وأما التاء التي تلحق جمع السلامة نحو المسلمات، والصالحات فهي تاء أيضا
في الوصل والوقف للفرق بين الواحد والجمع.

والعلامة الثانية: الألف المقصورة، وهي على ضربين:

أحدهما: لا تكون إلا للمؤنث على كل حال.

(١) في «ر» وطلحة.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ق»: وإنما وقفت عليها بالهاء ووصلت بالتاء.

(٤) نقص في «ق».

والآخر: يُعَلِّمُ أَنَّهُ لِلْمَوْثِ بِضَرْبٍ مِنَ الْإِعْتِبَارِ، لِاتِّفَاقِ صَوْرَتِهِ وَصُورَةِ
الْأَلْفِ الَّتِي تَكُونُ لِلْإِلْحَاقِ لَا لِلتَّأْنِيثِ.

فَأَمَّا مَا لَا يَكُونُ إِلَّا لِلْمَوْثِ: فَمَا كَانَ عَلَى فَعْلَى نَحْوِ حُبْلَى، وَآخَرَى وَبَشْرَى
أَوْ فَعْلَى مِمَّا مَذَكَرَهُ عَلَى فَعْلَانِ نَحْوِ: سَكَّرَى، وَغَضَّبَى، وَعَطَّشَى، مَذَكَرَهَا:
سَكَرَانَ، وَغَضْبَانَ وَعَطَّشَانَ.

وَإِنَّمَا كَانَتْ أَلْفُ فَعْلَى لِلْمَوْثِ لَا غَيْرَ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ جُعْفَرَ
بِضْمِ الْجِيمِ وَفَتْحِ الْفَاءِ فَتُلْحَقُ بِهِ فَعْلَى.

وَأَمَّا فَعْلَى الَّتِي ^(١) مَذَكَرَهَا فَعْلَانُ فَقَدْ فُرِقَ بَيْنَ الْمَذَكَرِ وَالْمَوْثِ فِيهَا ^(٢)
بِالْبِنَاءِ؛ فَجُعِلَ فَعْلَانُ لِلْمَذَكَرِ لَا غَيْرَ وَجُعِلَ فَعْلَى لِلْمَوْثِ لَا غَيْرَ، كَمَا فُرِقَ بَيْنَ
أَفْعَلَ وَفَعْلَاءَ؛ فَجُعِلَ أَفْعَلُ لِلْمَذَكَرِ، وَفَعْلَاءُ لِلْمَوْثِ، نَحْوِ: أَحْمَرُ وَحُمْرَاءُ وَمَا أَشْبَهَ
ذَلِكَ.

وَفَعَالَى، وَفُعَالَى نَحْوِ سَكَرَى، وَحُبَّارَى لَا تَكُونُ أَلْفُهُ إِلَّا لِلتَّأْنِيثِ، وَكَذَلِكَ:
فَعْلَى إِذَا كَانَ جَمْعًا نَحْوِ هَلَكَى، وَمَرَضَى.

وَأَمَّا الضَّرْبُ الْآخَرُ مِنَ الْأَلْفِ الْمَقْصُورَةِ فَيُعْتَبَرُ:

فَإِنْ لَحِقَتْهُ فِي الْكَلَامِ هَاءُ التَّأْنِيثِ فَلَيْسَتْ الْأَلْفُ فِيهِ ^(٣) عَلَمًا لِلتَّأْنِيثِ، وَإِنَّمَا
هِيَ لِلْإِلْحَاقِ.

وَإِنْ لَمْ تَلْحَقْهُ الْهَاءُ فَذَلِكَ أَلْفُهُ لِلتَّأْنِيثِ نَحْوِ: أَرْطَى، وَعَلَّقَى.

(١) فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق»: الَّذِي مَذَكَرَهُ.

(٢) فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق»: فِيهِ.

(٣) فِي «ب» وَ«ر»: فِيهَا.

فأما أرطى: فالفه للإلحاق؛ لأنك تُلْحِقُه هاء التانيث فتقول: أرطاة في الواحد، وأرطى في الجمع، وهو ملحق بجَعْفَر.

وأما عَلَقَى ففيه خلاف بين العرب:

[١ / ٩٢] منهم من يُلْحِقُه ^(١) الهاء فيجعله ملحقا بمنزلة أرطى فيقول: / عَلَقَاءَ كما يقول: أرطاة، وأهل هذه اللغة يُنَوِّنُونَ فيقولون: هذا عَلَقَى، وأرطى (ومررت ^(٢) بعَلَقَى وأرطى)، ومن العرب من لا يُنَوِّن ولا يُلْحِقُه الهاء، فتكون الألف على لغته ^(٣) للتانيث فيقول: هذه عَلَقَى (ورأيت ^(٤) عَلَقَى)، ومررت بعَلَقَى كما تقول: سَكْرَى وَعَضْبَى، وأنشد قول العجاج:

يَسْتَنُّ فِي عَلَقَى وَفِي مَكُورٍ ^(٥)

على الوجهين من التانيث، والإلحاق (والتذكير ^(٦)).

والعلامة الثالثة: الألف المدودة (في ^(٧)) نحو: حَمْرَاءَ، وَخُنَفَسَاءَ، وَفُقَهَاءَ، وَأَنْصِبَاءَ، وَقَرْمَلَاءَ ^(٨)، وجميع ما كان على زنتها فالفه للتانيث، وهذه الألف أيضا على ضربين:

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٩، والأصول ج ٢ ص ٨٥ و٤٣٢ والخصائص ج ١ ص ٢٧٢، ٢٧٤.

(٢) مكرر في الأصل.

(٣) في «ق»: فتكون الألف عنده للتانيث.

(٤) نقص في «ر» و«ق».

(٥) هذا الشاهد مكرر، وقد مضى في باب ما لا ينصرف. انظر: ص ٥٤٩ فيما سبق من التبصرة، وأتى به هنا

شاهدا على تانيث علقى، وعلى تذكيرها وجعل ألفها للإلحاق.

(٦) زيادة في «ر».

(٧) نقص في باقي النسخ.

(٨) في القاموس (قرمل): «وقرملاء ككربلاء موضع».

أحدهما للتأنيث، والآخر للإلحاق.

فالتأنيث: نحو ما ذكرنا.

والإلحاق: (نحو^(١)) أَلَفٌ عِلْبَاءٌ، وَقُوبَاءٌ، واعتبار هذا الباب: أن ما جعلنا أَلَفَهُ للتأنيث فليس في الكلام اسم على وزن يوافق فيه أَلَفٌ للتأنيث، ألا ترى أنه ليس في الكلام فَعْلَلَالٌ فَيَلْحَقُ بِهِ خُنْفَسَاءٌ؟ وَلَا فَعْلَلَالٌ فَتَلْحِقُ بِهِ قَرْمَلَاءٌ؟ وَلَا غير ذلك من الأوزان التي في آخرها أَلَفٌ التأنيث؟

وما جعلناه للإلحاق لا للتأنيث ففي الكلام على وزنه من الأمثلة ما ألحق (به^(٢)) ، فَعِلْبَاءٌ مِثْلُهُ سِرْدَاحٌ، ووزنه فَعْلَلَالٌ، وَقُوبَاءٌ^(٣) مثله قُسْطَاسٌ ووزنه فَعْلَلَالٌ، فاعتبر ما ورد عليك من هذا الباب، وقس على هذا الأصل تعرفه إن شاء الله تعالى.

وأما المؤنث الذي ليس فيه علم التأنيث مما ليس بحقيقي: فإنه^(٤) يؤخذ عن العرب سماعاً، ويُعلم أنه مؤنث بأربعة أشياء:

أحدها: فِعْلُهُ، والثاني: الإِشَارَةُ إِلَيْهِ، والثالث: جمعه على التكسير، والرابع: تصغيره.

فالفعل نحو: (قد^(٥)) بُنِيَتْ الدَّارُ، وَلَسَبَتْهُ^(٥) العقرب.

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ب» : وَقُوبَاءٌ ومثله...

(٤) في «ب» و «ر» : فإنما.

(٥) في اللسان (لسب) : «لَسِبَتْهُ الحية، والعقرب، والزنبور بالفتح تَلَسَّبَهُ، وتَلَسَّبَ لَهَا لدغته، وأكثر ما يستعمل في العقرب... اللسب واللسع واللدغ بمعنى واحد».

والإشارة نحو: هذه الدار، وهذه^(١) الرجل، وتلك القدر، وتأنك الفهران في
تشنية فهر^(٢).

وأما التصغير: (فإنه يبين^(٣) المؤنث من المذكر) فيما كان على ثلاثة أحرف
نحو: قِذْر، وقَدَم، وعَيْن، وذَار، تقول في تصغيرها: قُدَيْرَةٌ وقُدَيْمَةٌ، وعَيْنَةٌ،
ودَوِيرَةٌ، إلّا أحرفاً شذت نحو: حَرْبٍ، وقَوْسٍ، وعُرسٍ ودرع الحديد، فإنها
صَغُرَتْ بغير هاء، وقد (ذكرناها^(٤)) (و) ذكرنا علتها^(٥) في باب التصغير^(٦).

وأما ما كان على أربعة أحرف فصاعداً فلا يُتَبَيَّن فيه تأنيثه بتصغيره؛ لأنه
لا تلحقه الهاء نحو: عقيرب وعقيب في تصغير عقرب وعقاب - وهما
مؤنثان - ؛ لأنهم جعلوا الحرف الرابع بمنزلة هاء التأنيث، فاستثقلوا زيادة الهاء
في هذا الباب، إلّا (في^(٧)) حرفين، وهما: قُدَّام، ووراء، صغروهما بالهاء فقالوا:
قُدَيْدِيَّةٌ وَوَرَيْيَّةٌ^(٨)، قال القطامي^(٩):

(١) في الأصل، و«ر» و«ق» : وهذا الرجل.

(٢) في اللسان (فهر) : «الفهر: الحجر قدر ما يندق به الجوز ونحوه، أنثى قال الليث: عامة العرب تؤنث

الفهر... وقال الفراء: الفهر يذكر ويؤنث» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ر» .

(٥) في «ر» : عليها.

(٦) انظر فيما يأتي ص ٧٠٠.

(٧) نقص في باقي النسخ.

(٨) انظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٧٢ وج ٤ ص ٤١، والخصائص ج ٢ ص ٢٧٨ - ٢٧٩.

(٩) انظر: ديوانه ص ٤٤.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٢ ص ٢٧٢ وج ٤ ص ٤١، وانظر: ما ينصرف وما لا ينصرف ص ٧٠ والجمل
ص ٢٥١ وأما ابن الشجري ج ٢ ص ١٥٥ والبلغة ص ٨٥، والصاحح واللسان، وتاج العروس (قدم) ، وابن يعيش ج ٥
ص ١٢٨، ومعجم شواهد العربية ص ٥٧.

قَدْ يَدِيمَةُ التَّجْرِيبِ وَالْحِلْمِ إِنِّي أَرَى غَفَلَاتِ الْعَيْشِ قَبْلَ التَّجَارِبِ

والعلة في إلحاقهم هذين الاسمين الهاء في التصغير أن كل مؤنث (فإنه^(١)) يتبين تأنيثه بفعله، أو الإشارة إليه وغير ذلك، وليس لقدام ووراء فعل، ولا يشار إليهما، فلو لم تلحقهما الهاء في التصغير لم يُعلم أنها مؤنثان.

وأما جمع التكرير: فإنه إذا كان واحده مؤنثا كان في غالب الأمر على أَفْعَلْ نحو ذِرَاعٍ، وَأَذْرَعُ / وَكَرَاعٌ^(٢) وَأَكْرَعُ، وَلِسَانٌ وَالسَّنُّ في لغة مَنْ يُؤنثُ^(٣) اللسان، فأما مَنْ يُذَكَّرُ (اللسان^(٤)) فجمعه عنده السِّنَّةُ كحمارٍ وأُخْمِرَةٌ.

فصل: واعلم أن كثيرا من أسماء الأجناس تلحقه هاء التأنيث للفرق بين الواحد من الجنس و (بين^(٥)) جمعه نحو: دَجَاجَةٌ للواحد^(٦) ودجاج للجمع، وبطة للواحد، وبط للجمع، وحمامة للواحد، وحمام للجمع.

والواحدة من هذه الأجناس تقع على الذكر منها والأنثى؛ تقول: هذا حمامة^(٧) ذكر وهذا بطة ذكر، ولم تدخل الهاء في هذه الأشياء لتأنيثها، وإنما دخلت للفرق بين الواحد من الجنس وبين الجمع منه.

(١) نقص في «ر» .

(٢) في اللسان: (كرع) : «الكراع من البقر والغنم بمنزلة الوظيف من الخيل والإبل والحمر، وهو مستدق الساق العاري من اللحم» .

(٣) أنظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٩٤، والمقتضب ج ٢ ص ٢٠٤، وقال ابن الأنباري في البلغة ص ٨١: «...واللسان إن غنيت به هذا العضو فهو مذكر، وإن غنيت به اللغة فهو مؤنث، وقد يجوز في هذا المعنى التذكير» .

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) نقص في الأصل و «ب» .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : للواحدة.

(٧) في «ر» و «ق» : هذه حمامة ذكر، وهذه بطة ذكر.

وإذا قلت: دجاج كان للجمع^(١) (منه^(٢)) ، وإذا قلت: دجاجة كان للواحد (منه^(٣)) ديكا كان أو دجاجة.

والدليل على أن الديك يقال له دجاجة، وجمعه دجاج قول جرير^(٤) :
لَمَّا تَذَكَّرْتُ بِالدَّيْرَيْنِ أَرْقَنِي صَوْتُ الدَّجَاجِ وَقَرَعُ النَّوَاقِيسِ
يريد صوت الدَّيْكَةِ.

وكذلك: حَيَّةٌ على الذكر والأنثى، تقول: حية ذكر، وحية أنثى، وهو في الأصل صفة وقعت موقع الجنس، قال جرير^(٥) :
إِنَّ الْخَفَافِيثَ مِنْكُمْ يَا بَنِي لَجَأٍ يُطْرِقْنَ حِينَ يَصُولُ الْحَيَّةُ الذَّكَرُ

(١) في «ب» : كان للجنس.

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) انظر: ديوانه ص ٣٢١ (طبع الصاوي) .

ولم يرد له ذكر في معجم شواهد العربية، وهو من شواهد اللبرد في الكامل ص ٧٨٢، وانظر: الأصول ج ٢ ص ٤٣٢، والمخصص ج ١٦ ص ١٠٥ والتصحيف والتحريف ص ١٧٠، وسمط اللآلي ص ٥٤٥، ومعجم البلدان (دير الوليد) ، واللسان (دجج) و (نفس) ، وتاج العروس (دجج) ، الديرين: قال ياقوت «دير الوليد بالشام، ولا أدري أين هو، إلا أن مفسري قول جرير قالوا: إياه أراد بقوله: لما تذكرت.. البيت. والنواقيس: جمع ناقوس، وهو مضارب النصارى لأوقات الصلاة، وقد ذكر البيت السيوطي عرضا في شرح شواهد الغني ص ٦١، وقال: «والديران: موضع قرب دمشق»

(٥) انظر: ديوانه ص ٢١٤.

ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وهو من شواهد اللبرد في الكامل ص ٧٨١، وانظر: اللسان (حفث) وقال اللبرد في الكامل: «قال الأخفش: الخفافيث ضرب من الحيات يكون صغير الجرم، ينتفخ ويعظم وينفخ تغشا شديدا لا غائلة له» وبني لجأ: هم قوم عمر بن لجأ الذي عجزه جرير.

وقال رُوَيْبَةُ^(١):

كَلْحِيَّةُ الْأَصِيدِ مِنْ طُولِ الْأَرْقِ

فوصفه بالأصيد وهو مذكر كما تقول: الرجل الأصيد، ولو جعله مؤنث لقال: كالحية الصيذاء؛ لأن^(٢) مؤنث أَفْعَلْ: فَعْلَاءٌ نحو: أَحْمَرٌ^(٣) وَ حَمْرَاءُ^(٤) يجري هذا المجرى جميع ما كان من الأجناس للفرق بين واحده وجمعه بالهاء، وإن لم يكن حيوانا نحو: ثَمَرَةٌ للواحد وَ ثَمَرٌ للجنس، وكذلك: بَرَّةٌ وَ بَرٌّ، وَ شَعِيرَةٌ وَ شَعِيرٌ، وَ بُسْرَةٌ^(٥) وَ بُسْرٌ، فهذا باب مطرد، وكل ما كان^(٦) اسما للجمع مما لا يعقل فهو مؤنث نحو: غَنَمٌ، وإبل، وَ خَيْلٌ تقول في تصغيره: غُنَيْمَةٌ، وَأُيَيْلَةٌ، وَ خُبَيْلَةٌ (وما أشبه^(٧) ذلك)، وما كان اسما للجمع ممن^(٨) يعقل فهو مذكر نحو نفرٍ^(٩)، وَ رَهْطٌ، وَ قَوْمٌ، تقول في تصغيره: نَفِيرٌ، وَ رَهِيْطٌ، وَ قَوِيْمٌ.

وكل جمع مكسر مؤنث؛ لأنه فرع على واحده، ويشترك فيه المذكر

(١) انظر ديوانه ص ١٠٧.

ولم يرد له ذكر في معجم شواهد العربية، ولم أعتد إلى من استشهد به في كتب النحو للتداولية. الأصيد: الذي لا يستطيع الالتفات.

(٢) في «ق»: «إلا أن...»

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) البسر: الترقيل أن يربط لفضاخته، واحده بيرة.

(٦) في الأصل: وكل ما كان فيه اسما...

(٧) زيادة في «ب» و «ر» و «ق».

(٨) في «ب» و «ق»: مما يعقل.

(٩) في اللسان (نفر): «والنفر بالتحريك، والرهط: ما دون العشرة من الرجال، ومنهم من خص فقال: للرجال

دون النساء، والجمع أنفار، قال أبو العباس: النفر والقوم والرهط هؤلاء معناهم الجمع لا واحد لهم من لفظهم»

والمؤنث كقولك في جمع زيد^(١): زُيُود، وفي جمع هِنْدٍ: هُنُود، وكذلك: مساجد ودَوَابٍّ، ورجال، تقول: قامت الزيود والهنود، وذهبت الرجال، قال الله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا جَاؤُوهَا^(٢) وَفَتِحَتْ أَبْوَابُهَا﴾.

فأمّا جمع السلامة الذي بالواو والنون فذكر؛ لاختصاصه بالذكر؛ لأنه لم يتمكن في الفرعية فيشترك فيه الذكر والمؤنث.

فصل^(٣): واعلم أن كل مؤنث حقيقي فلا يجوز تذكر فعله تقدم أو تأخر كقولك: قامت هند، وهند قامت، لا يجوز أن تقول: قام هند وكذلك سائر المؤنث الحقيقي إلا في شاذ من الشعر، كما قال الشاعر^(٤):

لَقَدْ وَلَدَ الْأَخْيَطِلَ أُمُّ سَوْءٍ (على باب^(٥) اسْتَبَهَا صُلْبٌ وَشَامٌ)

[١ / ٩٣] وليس هذا بالكثير في كلامهم، وإنما حمله على التذكير / تباعده من

(١) يوجد بعد كلمة «زيد» سقط في «ب»، وهو مستقر إلى قرب نهاية الباب، وينتهي في ص ٦٢٩ وسوف أنهى على انتهاء السقط في موضعه إن شاء الله. ويلاحظ أن كلام الصيري من قوله: وكل جمع مكسر مؤنث إلى منتصف ص ٦٢٤ - ٦٢٥ يُعد من مباحث باب الفاعل وإنما ذكر ذلك ههنا لأنه لم يذكره في باب الفاعل.

(٢) الآية ٧٣ من سورة الزمر.

(٣) نقص في «ر».

(٤) هو جرير. انظر: ديوانه ص ٢٨٢.

والبيت من شواهد المبرد في اللقضب ج ٢ ص ١٤٨، و ج ٢ ص ٢٤٩، وانظر: الخصائص ج ٢ ص ٤١٤، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ٥٥، ١٥٣، والإنصاف ص ١٧٥ وابن يعيش ج ٥ ص ٩٢، والغني ج ٢ ص ٤٦٨، والتصريح ج ١ ص ٢٧٩، والأشعري ج ٢ ص ٦٢ ومعجم شواهد العربية ص ٣٥١. الأخيطل: تصغير الأخطل، وشام: اسم جمع شامة، وهي «الحال في الجسد معروفة».

(٥) نقص في الأصل، وهو شطر البيت الثاني وهذا الشطر في «ر» هكذا:

لدى حوض الحمار على قتال

المؤنثة^(١) الفاعلة للفصل^(٢) بينه وبينها مع التقديم الذي يجوز في المؤنث غير الحقيقي.

وأما غير الحقيقي فإنه يجوز تذكير فعله إذا تقدم في الكلام والشعر جميعاً، يجوز أن تقول: هَبَّ الشَّمَالُ، وَسَكَنَ الْجَنُوبُ، وَهُمَا اسْمَانِ لِلريِّحِ مؤنثان، إلا^(٣) أن تأنيثه غير حقيقي كما قال الله عز وجل: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى﴾ «فذكر؛ لأنَّ الموعظة والوعظ واحدٌ، وليس تأنيثه حقيقياً»^(٤).

وكذلك الجمع المكسرة إذا تقدم فعلها جاز التذكير على تأويل الجمع كقولك: قام الرجال، وذهب النساء، قال الله عز وجل: ﴿وَجَاءَهُمُ^(٥) الْبَيِّنَاتُ﴾ وقال عز وجل: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي^(٦) الْمَدِينَةِ﴾ لأنَّ تأنيث الجمع^(٧) تأنيث عارض للفرعية التي ذكرنا فيه، وليس تأنيثه حقيقياً، فإذا ذُكِّرَ حُمِلَ على تأويل الجمع، وإذا أنثَ حُمِلَ على تأويل الجماعة؛ فإذا قلت: قام الرجال، أردت قام جميع الرجال، وإذا قلت قامت الرجال، أردت: قامت جماعة الرجال، وعلى

(١) في «ر» و«ق»: من المؤنث الفاعلة.

(٢) في «ر» و«ق»: بالفصل.

(٣) في «ر» و«ق»: لأن.

(٤) الآية ٢٧٥ من سورة البقرة.

(٥) انظر: معاني القرآن وإعرايه للزجاج ج١ ص٩٩ وص٣٥٨، هذا ويرى الزجاج أن ما يلد يصح في مؤنثه لفظ التذكير على قبح، قال في معاني القرآن ج١ ص٩٩ - ١٠٠: «وأما ما يعقل، ويكون منه النسل والولادة نحو امرأة ورجل، وناقعة وجل فيصح في مؤنثه لفظ التذكير، ولو قلت: قام جارتك، ونحو ناقتك كان قبيحاً، وهو جائز على قبحه؛ لأنَّ الناقعة والجارية تدلان على التأنيث، فاجتزئ بلفظها عن تأنيث الفعل» -

(٦) الآية ٨٦ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٣٠ من سورة يوسف.

(٨) في «ر» و«ق»: لأنَّ الجمع تأنيثه عارض.

هذا قوله عز وجل: ﴿كَذَّبَتْ قَوْمُ نُوحٍ^(١) الْمُرْسَلِينَ﴾ تقديره: كذبت^(٢) جماعة قوم نوح.

فأما إذا تقدم المؤنث فيقبح تذكير فعله بعده في الكلام، ولا يحسن الريح هب، ولا الرجال قام، وهو في الشعر جائز، قال عامر بن جُوَيْن الطَّائِي:

فَلَا مَرْئِيَّةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا^(٣)

فذكر «أبقل»^(٤) وهو بعد «أرض» على تأويل المكان، كأنه قال: ولا مكان أبقل (إبقالها)^(٥)، وهذا التأويل يحسن فيما إذا كان تأنيثه غير حقيقي نحو ما ذكرناه، قال الأعشى^(٦):

(١) الآية ١٠٥ من سورة الشعراء.

(٢) في البحر المحيط ج ٧ ص ٣٠: «القوم مؤنث مجازي التأنيث، ويصغر: قوية، فلذلك جاء: «كذبت قوم نوح»، ولما كان مدلوله أفراد ذكور عقلاء عاد الضمير عليه كما يعود على جمع المذكر العاقل، وقيل: قوم مذكر، وأنت لأنه في معنى الأمة والجماعة».

(٣) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٢٤٠، وانظر: الخصائص ج ٢ ص ٤١١، والمحاسب ج ٢ ص ١١٢، والمخصص ج ١ ص ٨٠، وأمثالي ابن الشجري ج ١ ص ١٥٨ و ١٦١، وابن يعيش ج ٤ ص ٩٤، والمقرب ج ١ ص ٣٠٣، والخزانة ج ١ ص ٢١٥ و ج ٣ ص ٢٣٠، والمغني ص ٦٥٦، ٦٧٠، وشرح شواهد ج ٢ ص ٣١٩، والمعني ج ٢ ص ٤٦٤، والتصريح ج ١ ص ٢٧٨، والهمع ج ٢ ص ١٧١، والدرر ج ٢ ص ٢٢٤، والأشموقي ج ٢ ص ٦٢، والضرائر ص ١٣١. المزنة: السحابة البيضاء، ويقال للمطرة مزنة أيضا، والمعنى على الأول، ودقت: من ودق المطر يندق إذا مطر، ويسمى المطر دقبا، وأبقل: من الإبقال، يقال: أبقلت الأرض إذا خرج بقلها، قال الشنترى: «ويروى: ولا أرض أبقلت إبقالها بتخفيف الهمزة، ولا ضرورة فيه على هذا».

(١) في «ق»: فذكر إبقالها.

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: ديوانه ص ١٢٠ ورواية الديوان هكذا:

فإن تمهيدني ولي لـه فإن الحوادث ألوى بها =

فَمَا تَرَى لِمَتِي بَدَلْتُ فَإِنَّ الْخَوَادِثَ أَوْدَى بِهَا

وهذا بمنزلة قولك: الرِّجَالُ قام، جوز في التأخير ماأجازه في التقديم من الحل على التأويل، كأنه قال فإن الحدثان أودى بها؛ لأنها بمعنى واحد.

وكذلك جميع ما يذكّر من المؤنث يُحمّل على تأويل صحيح نحو ما قدمنا، فأما ما كان من المجموع اسماً لجنس ليس بينه وبين واحده إلا الهاء فإنه يُذكر ويؤنث نحو نَخْلَةٍ^(١) ونخل، وَتَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، تقول: هذا النخل وهذه النخل، قال الله عز وجل: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ نَخْلٍ خَاوِيَةٍ﴾^(٢)، وقال عز وجل: ﴿كَانَتْهُمْ أَعْجَازُ^(٣) نَخْلٍ مُنْقَعِرٍ﴾، فأنت «خاوية»، وذكر «منقعرا» وهما صفتان للنخل، وعلى هذا قرئ: ﴿إِنَّ الْبَقَرَ^(٤) تَشَابَهَ عَلَيْنَا﴾ بالتأنيث، والتذكير.

فَمَنْ^(٥) صَمَّ الهَاءَ من «تَشَابَهَ» فهو على التأنيث، لأنه أصله: «تَشَابَهَ» ثم حذف إحدى التاءين، وهو فعل مضارع.

وَمَنْ^(٦) فتحها فهو على التذكير، وهو فعل ماضٍ، ولو أنشئه على هذا الوجه

= وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٣٩، وانظر: المخصص ج١٦ ص ٨٢، وأما ابن الشجري ج٢ ص ٢٤٥ والإنصاف ص ٧٦٤، وابن يعيش ج٥ ص ٩٥، وج٦ ص ٩٤١، والخزانة ج٤ ص ٥٧٨ والعيني ج٢ ص ٤٦٦ وج٤ ص ٢٢٧، والتصريح ج١ ص ٢٧٨، والأشعوني ج٢ ص ٦٢، واللسان (حدث) والضرائر ص ١٢٢، واللغة: الشعر الذي يلم بالنكب، وتبدلها: تغيرها من الواد إلى البياض، وأودى بها: ذهب بيهجتها.

(١) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ١٢٧.

(٢) الآية ٧ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ٢٠ من سورة القمر.

(٤) الآية ٧٠ من سورة البقرة.

(٥) وهو الحسن كما ذكر ابن خالويه في شواذه ص ٧، وأبو حيان في البحر المحيط ج١ ص ٢٥٤، وانظر أيضا

معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ١٢٦ - ١٢٨.

(٦) وهم الجمهور.

لقال: «تَشَابَهَتْ»^(١) عَلَيْنَا».

والتذكير أغلب في كلام العرب في نحو هذا، تقول: هذا التمر، وهذا الشعير، وهذا البر، وهذا الحب، وهو جمع^(٢) تَمْرَة، وشَعِيرَة، وَحْبَة، وَبُرَّة.

فصل: وَأَمَّا مَا وَصِفَ مِنَ الْمُؤنْثِ. بصفة ليس فيها الهاء نحو: امرأة حَائِضٌ، وطَامِثٌ، ومُرْضِعٌ، وَظَبْيِيَّةٌ مُغْزَلٌ، وَمُطْفِلٌ إِذَا كَانَ مَعَهَا وَلِدَهَا فَهِيَ صِفَات مذكورة وَصِفَ بِهَا الْمُؤنْثُ، وَذَلِكَ أَنَّ الصفة تجري مجرى الفعل فَإِذَا لَحِقَتْ الْفِعْلَ علامة التأنيث دل على أَنَّ 'فاعل مؤنث، وليس الفعل في نفسه مؤنثاً. [١٣ / ب]

وكذلك الصفة تدل على الموصوف، فَإِذَا لَحِقَتْهَا الْهَاءُ دل على أَنَّ الموصوف بها مؤنث، وَإِذَا لم يلحقها الهاء فهي على أصلها في التذكير، وَإِنَّمَا لم تلحق هذه للصفات الهاء؛ لِأَنَّهَا جُعِلَتْ بِمَنْزِلَةِ النِّسْبِ^(٣)، وهي بمنزلة: ذَاتُ حَيْضٍ، وَذَاتُ طَمْثٍ، وَذَاتُ رَضَاعٍ، وَذَاتُ طِفْلٍ، وَذَاتُ غَزَالٍ، وَلَمَّا أُرِيدَ بِهَا النِّسْبُ وَلَمْ تَجْرِ عَلَى فِعْلٍ لم تلحقها الهاء، قال امرؤ القيس^(٤):

فمثلك حُبْلَى قَدْ طَرَقَتْ وَمُرْضِعاً
فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُغِيلٍ

(١) وقد قرأ بذلك أبي، وانظر البحر المحيط ج١ ص ٢٥٤.

(٢) هذا تجوز منه، وإلا فإن هذا ليس جمعا بل هو اسم جنس جمعي.

(٣) انظر: الإنصاف ص ٧٥٨ - ٧٥٩.

(٤) انظر: ديوانه ص ١٢. وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٢٩٤، وانظر: العيني ج٢ ص ٢٣٦ واللسان (رضع) و (غيل)، والشذور ص ٢٢٢، والمغني ص ١٢٦، ١٦١، وشرح شواهد ص ١٢٧، ١٥٨، والتصريح ج٢ ص ٢٢، والهمع ج٢ ص ٣٦، والدرر ج٢ ص ٢٨، والأشعوني ج٢ ص ٢٠٢، والضرائر ص ١٢٢، ومعجم شواهد العربية ص ٢٠٢، المرضع: التي ليس معها ولد وقد يكون لها ولد، والمرضة: التي ترضع وإن لم يكن لها ولد أو كان لها ولد، ويقال: امرأة مرضع أي ذات رضيع أو لبن رضاع، والتأم: جمع تمية وهي العودة تعلق على الصبي لدفع العين، والمغِيل بفتح الياء ومثله المغال، الذي أغالته أمه أو أغيلته: سقته الغيل وهو لبن اللأمية، أو لبن الحبل.

وقال عياض بن ^(١) درة الطائي:

إِذَا مَاتْنَا مَتْنًا كَانَ تَلِيلُهُ صَلِيفَ بَرْنُهُ كَفَّ خَرْقَاءَ طَالِقِ

ومثل هذا مما أريد به النسب من صفات المذكر قولهم: رَجُلٌ دَارِعٌ، وتارس لصاحب الدَّرْعِ والتُّرْسِ (والمعنى ^(٢) ذو تُرْسٍ، وذو دِرْعٍ) وَلَيْسَا بِجَارِيَيْنِ عَلَى دَرْعٍ، وَتَرَسَ، وَإِنَّمَا الْمَعْنَى ذُو دِرْعٍ، وَذُو تُرْسٍ، وَكَذَلِكَ حَائِضٌ وَبَابُهُ يُرَادُّ بِهِ: ذَاتُ حَيْضٍ، (وَذَاتُ ^(٣) كَذَا)، وَلَيْسَ بِجَارٍ عَلَى فَعَلٍ.

فإن أجريته على الفعل أو أردت بشيء منه معنى المستقبل أدخلت فيه الهاء كقولك: حاضت فهي حائضة، وَحَمَلَتْ فِيهَا حَامِلَةً، وَأَرْضَعَتْ فِيهَا مَرْضِعَةً.

وكذلك تقول: هي حائضة غدا، وطالقة غدا كما تقول: هي تحيض (غدا) ^(٤) وتطلق غدا، (كما) ^(٤) قال الله عز وجل: ﴿يَوْمَ تَرَوْنها تَذْهَلُ﴾ ^(٥) كُلَّ مَرْضِعَةٍ عَمَّا أَرْضَعَتْ ﴿لأنها جرت على (الأصل)﴾ ^(٤) «أرضعت»، قال الله عز وجل:

(١) في نوادر أبي زيد ص ٦٤ - ٦٥ أن اسمه عياض بن أم درة، وفيه أيضا «قال أبو سعيد: حفظني عياض بن درة» وفي النوادر بيتان من نفس الوزن والقافية ليس منها الشاهد، ونقل البيتين عن أبي زيد البغدادي في شرح شواهد الشافية ص ٦٦. ولم أهدأ إلى من استشهد بهذا البيت في أي من كتب النحو للتداولية ولم يذكره صاحب معجم الشواهد. المتن: الظهر، والتليل: الصريع، والصليف: عرض العنق أو جانبه، والخرقاء: الناقة التي لاتتعاهد مواضع قوائها.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ر» و «ق»: وأردت.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) الآية ٢ من سورة الحج.

﴿وَلِسْلَيْمَانَ الرِّيحَ﴾^(١) عَاصِفَةً؛ لأنه أريد به المستقبل، ولو أريد به الماضي لقال: عاصف، قال الشاعر أَنشَدَهُ الْفَرَاءُ^(٢):

رَأَيْتُ خُتُونَ الْعَامِ وَالْعَامِ قَبْلَهُ كَحَائِضَةٍ يُزْنَى بِهَا غَيْرَ طَاهِرٍ^(٣)

فأدخل الهاء في «حائضة»؛ لأنه أجراها على الفعل، ولم يدخل في «طاهر» لأنه غير جار على الفعل، وإنما أريد به: غَيْرَ ذات طهر.

وإدخال الهاء في هذه الصفات يدل على أنها مذكورة قبل دخول (الهاء)^(٤)، لأنها لو كانت مؤنثة قبل دخول الهاء لم يجوز أن تلحقها الهاء؛ لأن كل مؤنث ليس في لفظه علامة التأنيث فهي مقدرة فيه كما قلنا في «قَدْرٍ»^(٥) و«عَيْنٍ» وبابها، فلا يجوز أن تلحقه علامة أخرى لئلا يجتمع في اسم تأنيثان: أحدهما في التقدير، والآخر في اللفظ، ألا ترى أن عدد المؤنث من ثلاث إلى عشر لما كانت مؤنثة بنفسها لم يجوز أن تلحقها هاء التأنيث في اللفظ، ولا بد أن تكون مقدرة لما ذكرنا؟؛ ولذلك تظهر العلامة في تصغير الثلاثي كما قلنا في قَدِيرَةٍ، وَعَيْنِيَّة، لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها.

(١) الآية ٨١ من سورة الأنبياء.

(٢) لم أعثر عليه في معاني القرآن للفرأ.

(٣) وهو من شواهد السراقي ج٤ ص ٦٠٣، وانظر: ابن يعيش ج٥ ص ١٠٠ والصحاح، واللسان (حيض)، و (ختن) وتاج العروس (ختن) وفي اللسان (ختن): «أراد: رأيت مصاهرة العام والعام الذي كان قبله كأمراة حائض زني بها، وذلك أنها كانتا عامي جذب، فكان الرجل الهجين إذا كثرت ماله يخطب إلى الرجل الشريف الحبيب المريح النسب إذا قل ماله حريته فيزوجه إياها ليكفيتها مؤنتها في جدوية السنة فيتشرف الهجين بها لشرف نسبها على تنسبه، وتعيش هي بماله، غير أنها تورث أهلها عارا كحائضة فجر بها فجاءها العار من جهتين: أحدهما أنها أتيت حائضا، والثانية أن الوطء كان حراما وإن لم تكن حائضا».

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: ص ٦١٧ - ٦١٨ فيما سبق من التبصرة.

وقد قال الكوفيون^(١) في علة هذا الباب: إنه إنما سقطت الهاء من هذه الصفات؛ لأنها صفات يختص بها المؤنث^(٢) ولا تكون للمذكر، وإنما يحتاج إلى العلامة للفرق بين المذكر والمؤنث، فلما انفرد المؤنث بهذه الصفات استغني^(٣) فيه عن علامة، (وهذه^(٤) العلة/ تسقط)؛ لأننا رأينا كثيرا من الصفات مما يكون للمذكر والمؤنث جميعا لم تلحقها الهاء، كقولهم: ناقة ضامر^(٥) وجمل ضامر، وناقة بازل وجمل بازل، ولو كانت العلة في سقوط الهاء مذكروه من اختصاص (المؤنث)^(٤) بهذه الصفات لوجب الفرق فيما استوى فيه المؤنث والمذكر، فلما رأيناهم تكلموا بما يكون للمذكر والمؤنث جميعا بغير هاء، علمنا أن العلة غير مذكروه وهو ما قدمنا من إرادة النسب^(٦) بذلك، وأنها غير جارية على الفعل.

ويلزم الكوفيين^(٧) على علمهم ألا يدخلوا التاء في نحو: حاضت وطمئت، وحملت، إذا أردت معنى: حبلت؛ لأن التاء (أيضا)^(٨) إنما دخلت في الفعل للفرق بين فعل المؤنث وفعل المذكر، فكان يجب ألا تدخل التاء فيما اختص به المؤنث من الفعل، ولا في الصفة الجارية على الفعل نحو: طلقت المرأة فهي طالقة، وحاضت فهي حائضة، وأرضعت فهي مربية، وحملت فهي حاملة.

(١) انظر: الإنصاف ص ٧٥٨ - ٧٥٩.

(٢) في «و» و«ق»: تختص بها الإناث، ولا تكون للذكور.

(٣) هذه بداية الوجود من «ب» بعد انتهاء القطر المشار إليه فيما سبق ص ٦٢٢.

(٤) قص في «ق».

(٥) في «ب» و«و» و«ق»: ناقة ضامر وناقة بازل، وجمل ضامر، وجمل بازل. هذا والناقة الضامر هي التي

أشكت جربها في فيها ولم تجتر. وفي اللسان: (ضمز) وناقة ضامر وضوز تغم فاها لاتشبع لها رغاء.

(٦) انظر ص ٦٢٧ فيما سبق من التبصرة.

(٧) انظر: الإنصاف ص ٧٨١.

(٨) قص في «ب».

وكلام العرب بخلاف هذا (الباب)^(١)، وقد قدمنا الشواهد عليه، (و)^(٢) قال الشاعر^(٣):

تَمَخَّضَتِ الْمُنُونُ لَهُ يَوْمِي أَنِّي وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامٌ

وإدخال الهاء فيما كان جاريا على الفعل - وإن اختص به المؤنث - دليل على سقوط علتهم وثبات ماأوردناه^(٤) من علة أصحابنا^(٥)، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

وإنما جاز أن يوصف المؤنث بالمذكر كما جاز أن يوصف المذكر بالمؤنث في قولنا: رجل علامة، ونسابة، وداهية، وقد استوى وصف المذكر والمؤنث في أشياء بالتأنيث كقولك: رجل رُبْعَةٌ^(٦)، وامرأة رُبْعَةٌ، ورجل مَلُولَةٌ^(٧) وامرأة مَلُولَةٌ، وكذلك استوى وصف المذكر والمؤنث فيما أريد به النسب كما قدمنا^(٨)

(١) نقص في «ب» و «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) هو النابغة الذبياني، انظر: ديوانه ص ٢٢٠، ونسب إلى عمرو بن حسان، وقال: أبو أحمد العسكري في التصحيف والتحريف ص ٤٠٩ - ٤١٠: «وفي الشعراء خلد بن حق الشاعر، وهو الذي يقول:

وَكَيْفَ إِذْ تَخَمَّضَتْ بَنُوهُ
أَنِّي وَلِكُلِّ حَامِلَةٍ تَمَامٌ

والبيت من شواهد ابن الأنباري في الإنصاف ص ٧٦٠، وانظر: ابن يعيش ج ٤ ص ١٠٣ واللسان وتاج العروس (مخض) و (حمل) و (أنى). تخمضت: أصل المخض: الاضطراب والحركة، ويقال تخمضت الليلة عن يوم سوء إذا كان صباحها صباح سوء، وأنى أى أدرك وبلغ، والمعنى: أنمنية تهاأت لأن تلد له الموت، يعني: النعمان بن المنذر أو كسرى.

(٤) في «ر» و «ق»: ماأوردناه.

(٥) يعني البصريين.

(٦) الربعة يأسكان الباء وفتحها: المربع الخلق لا بالطويل ولا بالقصير.

(٧) في اللسان (ملل): «مللت منه إذا سئته، ورجل مل، وملول وملولة... والأنثى ملول وملولة، فلول على

القياس، وملولة على الفعل».

(٨) انظر ص ٦٢٧ فيما سبق من التبصرة.

من حائض، وطامث، وذارع، وتارس، فهذا قياس المذكر (والمؤنث)^(١) عند النحويين.

فأما معرفة (سائر)^(٢) مايؤنث على غير قياس نحو: الفِهر،^(٣) والقِتْب^{(٤)(٥)}، والطريق، والسبيل، وما أشبه ذلك فيجري مجرى اللغة المسموعة من العرب يؤخذ من مظانه كما تؤخذ سائر اللغة إن شاء الله

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث ص ٧٨، واللسان (فهر).

(٤) في «ب» و«ر» و«ق»: والقلت.

(٥) في اللسان (قتب): «والقِتْب»، والقِتْب: إكاف البعير، وقد يؤنث، والتذكير أع... ابن سيده: القِتْب والقِتْب

المعنى أنثى والجمع أقتاب» وانظر: البلغة ص ٦٩.

بَابُ التَّثْنِيَةِ، وَالْجَمْعِ السَّالِمِ فِي الْأَسْمَاءِ الْمَقْصُورَةِ، وَالْمَمْدُودَةِ، وَالْمُعْتَلَّةِ

قد قدمنا في أول الكتاب حكم التثنية^(١) فيما لم يكن (في)^(٢) آخره ألف مقصورة، أو ممدودة، ولم يكن معتلا.

فَأَمَّا تَثْنِيَةُ الْمَقْصُورِ مِنَ الْأَسْمَاءِ فَمَا كَانَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ تَعْتَبِرُهُ، فَإِنْ كَانَ مِنَ الْوَاوِ قَلْبَتْ أَلْفُهُ وَآوَاءُ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الْيَاءِ قَلْبَتْ أَلْفُهُ يَاءٌ كَقَوْلِكَ فِي تَثْنِيَةِ «عَصَا»: «عَصَوَانٍ» لِأَنَّهُ مِنَ الْوَاوِ، تَقُولُ: عَصَوْتُ الرَّجُلَ إِذَا ضَرَبْتَهُ بِالْعَصَا، قَالَ ذُو الرِّمَّةِ^(٣):

عَلَى عَصَوَيْهَا سَابِرِي مُشْبَرِّقٍ

[٩٤ / ب] | وفي تثنية «رجا» - وهو جانب/ البئر: - رجوان، قال الشاعر^(٤):

(١) انظر: ص ٨٦ فيما سبق من التبصرة.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر: ديوانه ص ٤٩٦. وصدره:

فجاءت بنسج العنكبوت كأنه

ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أعتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وهو من شواهد اللسان (عصا) و (سبر) و (شبرق) وانظر: تاج العروس (سبر) و (شبرق). السابري من الثياب: الرقاق، والضمير في عَصَوَيْهَا «للبيئ»، وعَصَوِ البئر: عرْقوتاه، وثوب مشبرق: أقيّة نسجا وسخافة، وصار الثوب شباريق أي قطعاً.

(٤) هو عبد الرحمن بن الحكم.

والبيت من شواهد ابن يعيش جء ص ١٤٧، وانظر: اللسان وتاج العروس (رجا) والمقصور والممدود ص ٤٥، والمخصص ج ١ ص ١١٢، والاتصاب ص ٣٦٦، ومعجم شواهد العربية ص ٤٠٦. وفي اللسان (رجا): «والرجا مقصور: ناحية كل شيء»، وخص بعضهم به ناحية البئر من أعلاها إلى أسفلها.... ورمي به الرجوان: استهين به، فكأنه رمي به هنالك أرادوا أنه طرح في المهالك وقال البطليوسي في شرح أدب الكاتب: «قوله: فلا يرمى بي الرجوان: مثل يضرب لمن يستهان به، ولم يُعرض للمهالك».

فَلَا يُرْمَى بِيَ الرَّجَوَانِ إِنِّي أَقْلُ الْقَوْمِ مِنْ يُغْنِي مَكَانِي
وقال عبد الله بن^(١) دَمِيثُ (الطائي)^(٢):

تَذَارَكْتُهُ مِنْ^(٣) بَيْنِ جَبْلَيْنِ بَعْدَمَا
وفي تشنية «رِضًا»: رِضَوَانٍ؛ لأنه من الرضوان، وفي عَشَا^(٤) العينين: عَشَوَانٍ؛
لأنك تقول في المؤنث: (امرأة)^(٥) عَشَوَاء.

ولو سميت رجلاً بَعْلًا وهو جمع عَلَيَا ثم تَنَيْتَ لقلت: عَلَوَانٍ؛ لأنه من
العُلُوِّ، وتقول في تشنية «رَجَى»: رَحَيَانٍ، قال مهلهل بن ربيعة:

كَأَنَّا غُدُوَّةٌ وَبَنَى أَيْنَا
بجنب عُنَيْرَةٍ رَحِيًا مُدِيرٍ^(٦)
وفي «هدى»: هُدَيَانٍ؛ لأنه من هَدَيْتُ، وفي «عمى»: عَمَيَانٍ؛ لأنك تقول في
الجمع: عَمَيَانٍ، وفي «فتى»: فَتَيَانٍ؛ لأنك تقول في الجمع: فَتَيَانٍ، وَفَتِيَّةٌ، فأما
قولهم: الْفُتُوَّةُ فلا تدل على أن فَتًى من الواو لما ذكرنا من جمعه بالياء؛ ولأن
الإمالة تحسن فيه، وإنما قلبت في الفتوة^(٧) واوا للضمة قلبها، وهو مصدر
خفيف، ولو كان جمعا لكان بالياء نحو قولك: عُصِيٌّ وَجُبِيٌّ.

(١) لم أعثر على اسم هذا الشاعر في أي مصدر من المصادر، وأظنه من الشعراء المعاصرين.

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ق»: ما بين جبلين.

والبيت لم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهتم إلى من استشهد به في أي من كتب النحو المتداولة أو
كتب اللغة أو الأدب.

(٤) في «ر»: وفي عشا من الأعشى: عشوان، وفي «ق»: وفي عشا العين...

(٥) نقص في «ب» و «ر».

(٦) وهو من شواهد المبرد في الكامل ص ٢٥٢، وانظر: أمالي القوالي ج ٢ ص ١٣٥ وابن يعيش ج ٤ ص ١٤٧،
والأصمعيات ص ١٥٥، ومعجم البلدان (عنيزة) ومعجم ما استعجم ص ١٧٧، والاقطاب ص ٣٦٦، واللسان: (رحا)، وورد
عرضا في الخزانة ج ٢ ص ٥٢٠، ومعجم شواهد العربية ص ١٨٥، ويرى شرطه الثاني هكذا:

بجنب عنيزة رَكْنَا ثَبِير

ولا شاهد فيه على هذه الرواية، وعنيزة من أودية الهامة.

(٧) انظر: الأصول ج ٢ ص ٤٤١، وشرح السيرافي ج ٤ ص ٦١٠، واللسان (فتا).

فإن لم يكن اشتقاق يدل على أصل الألف نَظَرْتُ:
فإن حَسَنْتُ فيه الإمالة ثَنَيْتُهُ بالياء، وإن لم تحسن فيه الإمالة ثَنَيْتُهُ
بالواو، كقولك في «مق» إذا سَمَّيْتَ به وثَنَيْتُهُ: مَتَيَانٍ، و (كذلك) ^(١) (في) ^(٢) بَلَى:
بَلَيَانٍ؛ لأن الإمالة تحسن فيها.

ولو ثَنَيْتَ «لَدَى» ^(٣) (وإلى) ^(٤) لَقَلْتُ: لَدَوَانٍ، (وَالْوَانِ) ^(٥) بالواو، وإنما
وجب رد هذه الأسماء إلى أصولها؛ لأنك إذا زدت ألف التثنية (التقى) ^(٥)
ساكنان ألف التثنية، والألف التي في آخر الاسم ^(٦) فلا بد من حذف، أو حركة،
فلو حَذَفْتَ الألفَ لالتقاء الساكنين لوجب في ثنية «عَصَا»: عَصَانٍ، ثم لو
أضفت هذا المثنى لقلت: عصاك فكان يلتبس الواحد بالاثنين، فَلَمَّا بطل
الحذف وجبت الحركة، وإذا حُرِّكَتْ الألفُ انقلبت إلى أصلها الذي كانت
انقلبت منه لاحالة كما بينا.

فإن كان المقصور على أربعة أحرف فصاعدا قَلْبْتَ الألفَ يَاءً على كل حال
كقولك في مُصْطَفَى: مُصْطَفَيَانٍ، وفي مُسْتَدْعَى: مُسْتَدْعَيَانٍ، وفي مَلْهَى:
مَلْهَيَانٍ، وفي يَحْيَى: يَحْيَيَانٍ، وأَعْشَى: أَعْشَيَانٍ.

وإنما قَلْبْتَ الألفَ فيما زاد على الثلاثة يَاءً؛ لأن تصريف الفعل منه بالياء
كقولك: اصْطَفَى. يَصْطَفِي، واسْتَدْعَى يَسْتَدْعِي، وَالْهَى يُلْهِى فتَقَلِبُ الواو يَاءً

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ق» يدي.

(٤) نقص في «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) في «ر»: والألف في آخر الاسم ساكنة.

بناءً على المضارع، فلَمَّا كانَ تصريفُ الفعلِ مِمَّا زادَ على الثلاثةِ بالياءِ وجب
حمله في التثنية على الياءِ

وكذلك إنْ كانت الألفُ لأصلٍ لها كقولك في (تثنية)^(١) حَبْلِي: حَبْلَيَانِ،
وفي ذِكْرِي: ذِكْرَيَانِ، وفي حَبَارِي: حَبَارَيَانِ، وفي زَكْرِيَا: في لغةٍ من قَصَرِ^(٢) -
زَكْرِيَّانِ، وفي جَدَادِي: جَمَادَيَانِ، كما قال أبو وَجْزَةَ^(٣) السَّعْدِيُّ:

(تَحَسَّرَ الْمَاءُ عَنْهُ وَاسْتَجَنَّ بِهِ إِنْ كَانَ جِيًّا مِنَ الْكَتَّانِ وَالْعُطْبِ^(٤))
جَمَادَيَيْنِ حُسُومًا لَا يَعْاينُهُ رَأَى مِنَ النَّاسِ فِي أَهْلِ وَلَا عَزَبِ

وأما قولهم: مَذْرَوَانِ لَطَرَفِي الْأَلْيَتَيْنِ فِشَادِ، والقياسُ: مِذْرَيَانِ؛ لأنَّ تقديرَ
الواحد (منه)^(٥) مِذْرَى مثل: ذِفْرَى^(٥)، إلا أنَّهم لم يفرِّدوا الواحدَ ثمَّ يشوِّه
(و)^(٥) إنما تكلموا به مثني فألزموه الواو لذلك.

(١) نقص في «ر».

(٢) في الأصل: وفي زكريا زكريان في لغة من قصر زكريا.

(٣) وكذا نسب السرياني في شرحه جء ص ٦١٤، وترجمته في الأغاني جء ١٢ ص ٢٣٩، وذكر صاحبه أن اسمه
يزيد بن عبيد فيما ذكره أصحاب الحديث، وذكر أيضا أنه كان من التابعين وأنه قد روى الحديث عن بعض أصحاب
رسول الله ﷺ، وأنه رأى عمر بن الخطاب، هذا وبعض أبيات القصيدة في الأغاني جء ١٢ ص ٢٥٠ - ٢٥١ وليس فيها
الشاهد.

(٤) نقص في الأصل.

وفي الإنصاف ص ٧٥٦ قطعة منه وهي قوله: «جَمَادَيَيْنِ حُسُومًا»، وليس منسوباً فيه، وقد أشار صاحب معجم
شواهد العربية في ص ٥٧٢ إلى ما في الإنصاف، ولم يكله، ونسبه إلى مجهول، وقد ورد الشاهد كاملاً في شرح السرياني جء
ص ٦١٤، وتحسر الماء عنه: انكشف، واستجن به: استتر، وجيأ: اسم جمع جية وهو الموضع الذي يجتمع فيه الماء، انظر:
الليان (جيا)، والكتان: نبات معروف، والعطب بإسكان الطاء وضها: القطن، وجمايين: تثنية جمادى وهو الشهر
المعروف، وحسوما أي متتابعين، انظر: اللسان (حم)، وفي اللسان (عزب): «وكلاً عازب لم يرع قط ولا وطئ...»
وقالوا: رجل عزب للذي يعزب في الأرض ومعنى يعزب يبعد.

(٥) الذفري: من التقا هو الموضع الذي يعرق من البعير خلف الأذن.

[١٥ / ١] فصل: / فإن جمعت شيئاً من هذه الأسماء المقصورة بالواو والنون حذفت الألف من آخره؛ لالتقاء الساكنين، كقولك في مصطفى: مصطفىون، (و)^(١) في يحيى: يحيئون، وفي (موسى)^(١) وعيسى) مُوسَوْن، وعيسَوْن وفي «زكريا» المقصور: زكريَوْن.

وإنما حذفت الألف في هذا، ولم تُحرك؛ لأنهم لو حركوها لصارت ياء مضمومة، والضمة تستثقل على الياء ومنها قُرُوا في الواحد حتى قلبوها ألفاً فلم يردوها إلى ما قُرُوا منه.

وأما التشنية فحركتها الفتح، والفتح خفيف، ألا ترى أنهم، يسكنون مثل الغازي، والرامي في الرفع والجر استثقالا لحركتها^(٢)؟ ويفتحون في النصب فيقولون: الرامي والغازي لحفة الفتحة؟ وكذلك في جَمْعِهِ يحذفون فيقولون: الرامون والغازون؛ بحذف الياء؛ لأنهم لو أثبتوها للزم أن يقولوا: الراميون، والغازيون، وهذا مستثقل فحذفوا الحركة في الجمع كما حذفوها في الواحد، فالتقى ساكنان: الياء، وحرف الجمع فحذفت الياء؛ لالتقاء الساكنين، وجُعِلَت الكسرة التي كانت قبل الياء المحذوفة ضمة لتسلم واو الجمع.

فأما مُصْطَفَوْن، ومُثَنَوْن فلم يُحْتَجَّ إلى صَمِّ ما قبل الواو؛ لأن الواو الساكنة تسلم إذا كان قبلها فتحة، نحو: قَوْلٍ وخَوْفٍ، فَلَمَّا سَلِمَت الواو لم يُحْتَجَّ إلى أكثر من حذف الألف لالتقاء الساكنين، فاعرف ذلك.

فصل: وأما الأسماء الممدودة فهي: ما كان في آخره همزة قبلها ألف، وهي تنقسم قسمين:

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ر»: لحركتها، وفي «ب» و «ق»: لحركتها.

أحدهما: (ما)^(١) همزته أصلية، والآخر: (همزته)^(٢) زائدة.

فأما ماهزته أصلية فينقسم قسمين:

أحدها: همزة منقلبة من حرف أصلي، والآخر: (همزة)^(٣) غير منقلبة.

فأما المنقلبة فنحو: عطاء ، وكساء، وشفاء، وخِصاء (فالهزمة^(٤) في هذا منقلبة، والأصل: عطاو، وكساو، وشقاي، وخِصاي؛ لأنه من عطوت، وكسوت، وخصيت، وشَفِيتُ.

وأما غير المنقلبة فنحو: خِباء^(٥)، وقُراء، ووُضاء ، فالهزمة أصلية، لأنه من^(٦) خِبَاتٌ، وقَرَاتٌ، ووَضُوتٌ.

وأما ماهزته زائدة فهي أيضا على ضربين:

أحدهما: الهمزة فيه للتأنيث نحو: حمراء، وصفراء، وزرقاء.

والثاني: (ما)^(٧) همزته زائدة للإلحاق بالأصلي نحو: عِلْبَاء، وحِرْبَاء^(٨)، زيدت الهمزة فيهما للإلحاق بسِرْدَاح.

فإذا ثَبِتَ ماهزته أصلية فحكمه أن تثبت فيه الهمزة (كقولك)^(٩):

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في الأصل و «ر».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في «ق».

(٥) في الأصل: فنحو: حناء.

(٦) في الأصل: لأنه من حنأت.

(٧) نقص في «ب».

(٨) جاءت هذه الكلمة لعدة معان منها: مسار الدرع، وقيل: رأسه ومنها: الظهر، ومنها أيضا: ذكر أم حبين.

(٩) نقص في «ر» و «ق».

قُرَّاءَان، (وَحِيَاءَان)^(١)، وعطاءَان، وكساءَان.

وإذا ثبتت ماهزته للتأنيث فحكم الهمزة أن تنقلب واواً كقولك:
حَمْرَاوَان، وَصَفْرَاوَان، وَزَكْرِيَاوَان في لغة من مد زكرياء.

وإنما وجب أن تنقلب الهمزة في المؤنث واواً في التثنية؛ لأن الهمزة في
حَمْرَاء وبأبها (إنما)^(٢) هي مبدلة من ألف التأنيث وليست بعلامة التأنيث في
الحقيقة، فَلَمَّا ثَنَّوْهَا اسْتَقْلَوُا الهمزة بين ألفين مع ثقل التأنيث، فقلبوها واواً؛
لتكون أبعد من علامة التأنيث؛ لأن الياء تكون علامة التأنيث في (نحو:)^(٣)
تذهبين، وتقومين.

وكذلك يقلبونها في الجمع بالآلف والتاء كقولك: زَرْقَاوَات، وَحَمْرَاوَات،
وقد قلبوا الهمزة فيما ذكرنا من غير تأنيث واواً أيضاً فقالوا: كِسَاوَان وَعِلْبَاوَان
وَقُرَّاَوَان.

[٩٥ / ب] وقلبها واواً/ في: عِلْبَاوَيْن، وَحِرْبَاوَيْن أجود؛ لأنها زائدة فقويت
مضارعها لهمزة التأنيث.

وقلبها في: كِسَاوَيْن وما كانت الهمزة فيه منقلبة من حرف من نفس
الكلمة دون^(٤) قلبها في باب علباوين في الجودة.
وقلبها في: قُرَّاَوَيْن قبيح؛ لأنها همزة أصلية غير متغيرة في الواحد، فوجب
ألا تتغير في التثنية أيضاً.

فصل: وتثنية ما كان في آخره هاء التأنيث بإثبات الهاء^(٥)، لأن التثنية لا تتغير

(١) نقص في «ب»، وفي الأصل: وحناء ان.

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ب».

(٤) في «ق»: مثل قلبها.

(٥) في «ب»: وتثنية ما كان في آخره هاء التأنيث بالتاء.

الاسم عن حاله كقولك في تشنية طلحة: طلحتان، وفي ربيعة: ربعتان.
 فإن جمعت فبالألف والتاء كقولك: رَبَّعَات، وَطَلَّحَات كما قال^(١):
 رَحِمَ اللهُ أَعْظَمًا دَفَنُوهَا بِسَجِسْتَانِ طَلْحَةَ الطَّلَحَاتِ
 ولا يجمع ما كان في آخره هاء التانيث بالواو والنون لئلا يجمع في اسم واحد
 علامتان متضادتان (علامة^(٢) التانيث) وهي الهاء، وعلامة التذكير وهي الواو
 والنون.

فَأَمَّا سَائِرُ الْأَسْمَاءِ الْأَعْلَامِ الْمَذْكُورَةِ مِنْ^(٣) يَعْقِلَ وَلَيْسَ فِي آخِرِهِ هَاءُ فَبَابُ
 جَمْعِهِ الْوَاوُ وَالنُّونُ نَحْوُ قَوْلِكَ: جَعْفَرُونَ، وَخَالِدُونَ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ.
 فَالْأَسْمَاءُ الْمُؤَنَّثَةُ وَجَمِيعُ الْمَذْكُورِ مَا لَا يَعْقِلُ إِذَا جُمِعَتْ جَمْعَ السَّلَامَةِ فَبِالْأَلْفِ
 وَالتَّاءِ نَحْوُ: هِنْدَاتٍ، وَزَيْنَبَاتٍ، (وَحُبْلَيَاتٍ)^(٤)، وَحَمَامَاتٍ، وَسَرَادِقَاتٍ^(٥)، فَاعْرِفْ
 ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللهُ تَعَالَى.

(١) هو عبيد الله بن قيس الرقيات. انظر: ديوانه ص ٢٠.

والبيت من شواهد السراقي ج ٤ ص ٦٢٢ - ٦٢٣، وانظر: الإنصاف ص ٤١، وابن يعيش ج ١ ص ٤٧، والهمع ج ٢ ص ١٢٧، والدرر ج ٢ ص ١٦٢، والمخصص ج ١٧ ص ٧٩، ومعجم البلدان (سجستان)، واللسان (طلح) ومعجم شواهد العربية ص ٧٦، وطلحة الطلحات هو طلحة بن عبد الله بن خلف الخزاعي، وقيل: كان كرميا، وأنه زوج مائة عربي بمائة عريية، ودفع مهورهن من ماله، فولد لكل واحد منهم ولد فباه طلحة فأضيف إليهم، وقيل في سبب هذه التسمية غير ذلك. وسجستان: قال عنها ياقوت: «ناحية كبيرة، وولاية واسعة، ذهب بعضهم إلى أن سجستان اسم للناحية، واسم مدينتها زرنج».

(٢) نقص في «ب».

(٣) في «ب» و «ق»: مما.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في اللسان: (سردق) «السرادق: ما أحاط بالبناء.. وفي التنزيل: ﴿أحاط بهم سرادقها﴾ في صفة النار، أعاذنا الله منها، قال الزجاج: صار عليهم سرادق من العذاب، والسرادق كل ما أحاط بشيء..».

بَابُ جَمْعِ التَّكْسِيرِ

اعلم أنَّ جَمْعَ التَّكْسِيرِ كَثِيرُ الاختلاف، لا يكاد يسلم فيه بناء^(١) من كثرة الشذوذ، وأكثره^(٢) اختلافاً أبنية الثلاثي؛ لأنها أكثر من غيرها في الكلام، وأكثر الثلاثي (اختلافاً)^(٣) ما كان على فَعْلٍ نحو: كَلَبٌ، لأنه أخف أبنية الثلاثي، وأكثرها، وإذا كَثُرَ الشيء في بابه كَثُرَ التصرف فيه.

وأنا أذكر (لك)^(٤) ان شاء الله القياسَ في كل صِنْفٍ مما يجمع (و)^(٥) المشهور الكثير فيه لِيُعْمَلَ عليه، وَجُمْلًا مِمَّا خرج عن بابه إذ كان الجمع باباً لا يأتي عليه القياس، وبالله أستعين.

اعلم أن أبنية الثلاثي من غير زيادة عشرة، وهي:
فَعْلٌ نحو: كَلَبٌ، وفِعْلٌ نحو: عَدَلٌ^(٦)، وفُعْلٌ نحو: قُضِلَ، وفَعْلٌ نحو: جَمَلَ^(٧)،
وفِعْلٌ نحو: كَنَفَ، وفُعْلٌ نحو: عَضُدٌ، وفِعْلٌ نحو: ضَلَعَ، وفِعْلٌ نحو: إِبِلَ، وفُعْلٌ
نحو: رَبَعَ^(٨)، وفُعْلٌ نحو: عُنُقَ.

(١) في الأصل، وفي «ر» و«ق»: باب.

(٢) في الأصل: وأكثر اختلافاً.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) العدل بكسر العين: العديل والتظير، وقيل: هو المثل.

(٧) في «ب» و«ق»: نحو: جبل.

(٨) الربيع بضم الراء وفتح الباء: الفصل الذي ينتج في الربيع وهو أول التاج سمي ربيعاً، لأنه إذا مشى ارتفع

وربيع أي وسع خطوه وعدا.

فأما فَعَلَ مفتوح الفاء ساكن العين فقياسُ جمعه في أدنى العدد - وهو من الثلاثة إلى العشرة - أَفْعَلَ كقولك: كَلَبٌ وثلاثة أَكْلَب، وفَرَخ وسبعة أَفْرَخ، وفُلَس وخمسة أَفْلَس، وكَعَب وعشرة أَكْعَب.

وكذلك إن كان لام الفعل منه واواً أو ياءً كقولك: دَلُو، وأَدْلٍ وظَبِي، وأَظْبٍ، فهذا وزنه أَفْعَل، وكان الأصل: أَذَلُّ، وأَظْبِي فاستثقلوا الضمة على الواو والياء فحذفوها، وكسروا ما قبل الواو لثَقِيلَ ياء؛ لئلا يشبه آخره آخر الفعل.

وكذلك المضاعف نحو: ضَبَّ، وأَضْبٍ، وَبَتٌ^(١)، وأُبَّتٍ.

وأما جمعه الكثير فيجيء^(٢) على فِعَالٍ/ وفُعُول كقولك: كِلَاب، وفُلُوس، وظِبَاء، وضيَاب.

وربما اجتمعت اللغتان في واحد كقولهم: كِعَاب، وكُعُوب، وفِرَاخ وفُرُوخ^(٣) ودِلَاء، ودَلِيّ، وبتات، وبُتُوت.

ويجيء على فَعِيل نحو كَلِيب، وعَبِيد، وليس بكثير. وتلحق فِعَالاً، وفُعُولاً الهاء كقولك: صَقَر (وصُقُور)^(٤) وصُقُورَة، وفَحَل (وفُحُول)^(٥) وفُحُولَة، وفِحَالَة^(٥).

ويجيء على فِعْلَة، قالوا: فَقَعْ وَفِقْعَة، وَجَبَّ وَجِبَاءَة، وهما ضربان من الكُمَّة.

(١) البت: كساء غليظ مهلهل مربع أخضر، وقيل: هو من وير وصف.

(٢) في الأصل: يجيء.

(٣) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٥: «وأما الفعول فنسور وبطون، وربما كانت فيه اللغتان، فقالوا: فُعُول

وفِعَال، وذلك قولهم: فُرُوخ وفِرَاخ، وكعوب وكعاب».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٧٦.

ويجيء على فُعْلان وفِعْلان كقولك: بَطْنٌ وبُطْنان، وظَهْرٌ وظَهْران،
وجَحْشٌ وجَحْشان، وعَبْدٌ وعِبْدان.

ويجيء في جمعه القليل أفعال، وليس بالقياس، قالوا: أَفْرَاحٌ، وَأَفْرَادٌ،
وأَجْدَادٌ^(١)، وَأَزْنَادٌ، قال الأعشى^(٢):

وُجِدْتَ إِذَا اصْطَلَحُوا خَيْرَهُم
وَرَزْنُكَ أَثَقَبُ أَرْزَادِهَا

وقال الحطيئة^(٣):

مَاذَا أَقُولُ لَأَفْرَاحٍ بِذِي مَرَخٍ
خَمِرِ الْخَوَاصِلِ لَا مَاءَ وَلَا شَجَرٍ

وقد جاء أفاعل، قالوا: رَهْطٌ وأَرَاهِطٌ، وليس بالقياس، قال سَعْدُ بْنُ مَالِكٍ:
يَا بُؤْسَ لِلْخَرْبِ الَّتِي
وَضَعْتُ أَرَاهِطَ فَاسْتَرَاخُوا^(٤)

(١) في الأصل، وأجناس.

(٢) انظر: ديوانه ص ٥٤.

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٧٦، وانظر: المقتضب ج ٢ ص ١٩٦، وابن يعيش ج ٥ ص ١٦، والعيني ج ٤ ص ٥٣٦،
والنصري ج ٢ ص ٣٠٤، والأشموني ج ٤ ص ١٥١ ومعجم شواهد العربية ص ١٣١، والزند: هو العمود الأعلى الذي يقدح به
النار، والزند الثاقب هو الذي إذا قدح ظهرت ناره، جعل ثقب زنده مثلاً لاتساع معروفه، وكثرة خيره.

(٣) انظر: ديوانه ص ٢٠٨.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٢ ص ١٩٦، والكامل ص ٣٤٤، وانظر: الخصائص ج ٣ ص ٥٩، وأما ابن الشجري
ج ١ ص ٣٢٩، ومختارات ابن الشجري ج ٢ ص ٨ وابن يعيش ج ٥ ص ١٦، والعيني ج ٤ ص ٥٣٤، والنصري ج ٢ ص ٣٠٤،
والأشموني ج ٤ ص ١٥٠، ومعجم البلدان (طلح)، و (مرخ)، ومعجم ما استعجم (طلح)، ومعجم شواهد العربية ص ١٦٢،
ومرخ: ذكر ياقوت أنه واد بين فدك والوابشية خَضَرٌ نَضَرٌ كثير الشجر.

(٤) هذا الشاهد مكرر. وقد مضى في باب النداء، انظر ص ٣٤٣ فيما مضى من التبصرة وأتى به هنا شاهداً على
تكسير فُعْل على أفاعل، قال المرزوقي في شرح حاشية أبي تمام ص ٥٠١ «وأَرَاهِطُ جمع، يقال: رهط وأَرَاهِطُ، والزَهْطُ يقع
على ما دون العشرة، وانظر: اللسان (رهط) وفي ابن يعيش ج ٥ ص ٧٣: «وليس القياس في رهط أن يجمع على أَرَاهِطُ
لأن هذا البناء من جموع الرباعي وما كان على عدته نحو جعفر وجعفر، وجدول وجداول، وأَرْبُ وأَرانب، ورهط
ثلاثي فلا يجمع عليه، فكأنهم حين قالوا: أَرَاهِطُ جمعوا أَرْهَطاً في معنى رَهْطٍ وإن لم يستعمل وليس أَرْهَطُ يجمع رَهْطُ، إذ
لو كان كذلك لم يكن شاذاً، ويدل على ذلك أن الشاعر قد جاء به لما احتاج إليه، قال:

و (قد)^(١) قيل: أراهط جمع أرهط، فهذا قياس.

وإن كان ثانيه واواً أو ياء فقياس جمعه في أدنى العدد أن يجيء على أفعال كقولك: ثوبٌ وأثواب، وخوضٌ وأحواض، ويئت وأيئات وشيخٌ وأشياخ. وقد جاء على أفعل شاذاً، شبهوه بالصحيح، قالوا: أعين (وأثوب)^(٢) قال الراجز^(٣):

لِكَلِّ عَيْشٍ قَدْ لَبِسْتُ أَثُوبًا

وإنما كان قياس هذا أن يجيء على أفعال؛ لأنه لو جاء على أفعل لوقعت الضمة على الواو والياء، وهي مستقلة عليها، فعُدِلَ إلى أفعال لذلك.

والجمع الكثير من بنات الواو يجيء على فعال، ومن بناء الياء على فُعُول نحو حِيَاضٍ، وثِيَابٍ، وشُيُوخٍ، وَيُوتٍ، انفردت بنات الياء بفُعُول؛ لأنَّ الضمة

وقاض مفتضح في أرهطه

وقال البغدادي في الخزانة ج ١ ص ٢٢٤: «وهو جمع أرهط جمع رَهْط.. وقد جاء أرهط مستعملاً، قال رؤبة:

وهو الذليل نقرا في أرهطه

وزعم أكثر النحويين أن أراهط جمع رَهْط على خلاف القياس».

(٢) نقص في «ق».

(٣) مكرر في «ق».

(٤) هو معروف بن عبد الرحمن كما في اللسان (ثوب).

والبيت من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٨٥، وانظر: المقتضب ج ١ ص ٢٩، ١٢٢ وج ٢ ص ١٩٩، ومجالس ثعلب ص ٤٣٩، ٤٤٠، والمئصف ج ١ ص ٢٨٤، وج ٢ ص ٤٧، والتصريح ج ٢ ص ٣٠٢، والأشعري ج ٤ ص ١٤٨، واللسان (ثوب) وقد وردت كلمة «أثوب» غير مهموزة في كتاب سيبويه، بيد أنها همزت عند الشنيري وكذا في معظم المصادر، وفي اللسان: «والثوب: اللباس، واحد الأثواب والثياب، والجمع أثوب، وبعض العرب همز فيقول: أثوب لاستئصال الضمة على الواو، والهمزة أقوى على احتالتها منها».

وفي تصريف اللمازني ج ١ ص ٢٨٤: «... ألا ترى أن الواو إذا انضمت غروا منها إلى الهمزة فقالوا: أدور، وأثوب... فالهمزة في الواو إذا انضمت مطردة».

على الياء أَخَفُّ منها على الواو، وانفردت بنات الواو بِفِعَالٍ؛ لَخَفَةِ الْفَتْحَةِ عَلَى الْوَاوِ^(١).

وقد جاء (على)^(٢) فِعْلَانِ من بنات الواو نحو: ثَوَّرَ وَثِيرَانِ، وَعَلَى فِعْلَةٍ نحو: (ثَوَّرَ وَ) ثَوْرَةً، وَزَوَّجَ وَزَوْجَةً، وَعَوَّدَ وَعِيْدَةً.

وربما استغنوا بالجمع القليل عن الكثير نحو: لَوْحٌ وَاللُّوْحُ.

وقد جاء من بنات الياء على فَعُولَةٍ نحو: عُيُورَةٌ، وَخِيُوطَةٌ فِي جَمْعِ عُيْرٍ وَخِيْطٍ.

فصل: وأما فَعَلٌ مضموم الفاء مفتوح العين فإن بابه أَنْ يَجِيءَ عَلَى فِعْلَانِ فِي الْقَلِيلِ وَالكَثِيرِ، وَأَكْثَرُ مَا يَقَعُ عَلَى الْحَيَوَانِ نَحْوُ: جَعَلَ^(٤) وَجِعْلَانِ،^(٥) وَجَرَذَ وَجِرْدَانٍ (وَهَبَعَ^(٦) وَهَبْعَانِ^(٧) وَصَرَدَ^(٨) وَصِرْدَانِ) (وَضَبَعَ^(٩) وَضَبْعَانِ^(١٠)).

وقد شذ منه: رَبَعَ^(١١)، وَرَطَبَ فَجَاءَ عَلَى أَرْبَاعٍ، وَأَرْطَابٍ. فَأَمَّا رَبَعَ فَحُمِلَ عَلَى جُمَلٍ (وَأَجْمَالِ)^(١٢) لِأَنَّهُ بَابُهُ.

(١) في «ب»: على الياء.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ب» و «ق».

(٤) الجمل: دابة سوداء من دواب الأرض.

(٥) الجرذ: الذكر من الفأر، وقيل: الذكر الكبير منه.

(٦) الهبع: الفصيل الذي ينتج في الصيف، وقيل: هو الفصيل الذي فصل في آخر الشتاء،... وسمي هبعاً، لأنه

يهبع إذا مشى أي يمد عنقه. ويتكاهر ليدرك أمه.

(٧) الصرذ: طائر فوق العصفور.

(٨) لم أعثر في كتب اللغة التي بين يدي عن ضَبَعَ بِضَمِّ الضاد وفتح الياء.

(٩) نقص في «ر» و «ق».

(١٠) انظر سيبويه ج ٢ ص ١٧٩، والمقتضب ج ٢ ص ٢٠٥.

(١١) نقص في «ق». وجُمَل اسم امرأة.

وأما رُطِبٌ فليس من هذا الباب، لأنه جَمْعُ رُطْبَةٍ كقولك تَمْرَةٌ، وتَمْرٌ، ولا يلزم جمعه، لأنه اسم جنس، فهذان البناءان أعني فَعْلًا مفتوح الفاء/ ساكن العين، وفَعْلًا مضموم الفاء مفتوح العين يتفرد كل واحد منهما بما ذكرناه من الجمع.

فصل: وأما الأبنية الثانية الأخر فقياس جمعها كلها في أدنى العدد أفعال نحو: جَمَلَ و^(١) أَجْمَلَ، وَكَتَفَ وَأَكْتَفَ، وَعَضَدَ وَأَعْضَدَ وَعِدَلَ وَأَعْدَلَ، وَقُفَلَ وَأُقْفَلَ، وَضَلَعَ وَأَضْلَعَ، وَطُنِبَ و^(٢) أَطْنَبَ وإِبِلَ وَأَبَالَ.

فأما جَبَلَ وأَجْبَلَ، وَزَمَنَ وَأَزْمَنَ، وَضَلَعَ وَأَضْلَعَ، وجميع ما خالف أفعالاً في جميع هذه الأبنية فهو شاذ.

والمعتل يجري مجرى الصحيح في القياس والشذوذ، وذلك نحو: رَحَى وَأَرْحَاءَ، وَقَفَا وَأُقْفَاءَ.

وكذلك ما اعتلت عينه نحو: بَابٍ وَأَبْوَابَ، وَبَاعَ و^(٣) أَبْوَاعَ، وَتَاجَ وَأَتَوَاجَ؛ لأن هذا كله على فَعَلَ، أصله: بَوَّبَ، وَبَوَّعَ^(٤)، وَتَوَّجَ، وأما دَارٌ وَأُدُورٌ، وَسَاقٌ وَأُسُوقٌ، وَنَارٌ وَأَنْوَرٌ فهو عند سيبويه^(٥) خارج عن القياس بمنزلة: جَبَلَ وَأَجْبَلَ.

وأما يونس^(٦): فعنده أن هذا جمع يختص به المؤنث.

(١) في «ب» و «ر»: نحو: جبل وأجبال.

(٢) الطنب: جبل الحياء.

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: وقاع وأقواع.

(٤) في «ب» و «ر» و «ق»: وقوع.

(٥) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٨٧.

(٦) انظر: الكتاب في الموضع السابق.

قال سيبويه^(١): ولو كان من أجل التأنيث لما قيل: رَحَى وَأَرْخَاء، وَغَنَمَ وَأَغْنَام، وَقَدَّمَ وَأَقْدَام.

وكذلك ما كان على فِعْلٍ أو فُعْلٍ من بنات الياء والواو فهذا جمعه كقولك: جيد وأَجِيَاد، وَمِيلٌ وَأَمْيَال، وَعُودٌ وَأَعْوَاد، وَعُولٌ وَأَعْوَال.

وأما بناء أكثر العدد فقياسه فِعَالٌ وفُعُولٌ نحو: جَبَلٌ وجِبَالٌ^(٢)، وَرَجُلٌ وَرِجَالٌ، وَبُرٌّ وَبِئَارٌ، وَقُرْطٌ وَقِرَاطٌ^(٣)، وَأَسَدٌ وَأُسُودٌ. (وَضِلْعٌ^(٤) وَضُلُوعٌ، وَنَمِرٌ وَنُمُورٌ، وَجِدْعٌ وَجُدُوعٌ)، وَبُرْدٌ وَبُرُودٌ، ويلحق فِعَالاً الهاءُ نحو: ذَكَرٌ وَذِكَارَةٌ، وَحَجَرٌ وَحِجَارَةٌ، وَجَمَلٌ وَجِمَالَةٌ.

وقد جاء فَعْلٌ على فُعْلٍ نحو: أَسَدٌ وَأُسْدٌ^(٥)، ومن المعتل فَعْلٌ على فُعْلٍ نحو: دَارٌ وَدُورٌ، وَنَابٌ وَنَيْبٌ.

وقد يجيء فَعْلٌ على فُعْلٍ^(٦) بضم الفاء والعين نحو: أَسَدٌ وَأُسْدٌ، وقد يجيء فَعْلٌ على فُعْلَانٍ وفِعْلَانٍ نحو: خَرَبٌ^(٧) وخِرْبَانٌ، وَحَمَلٌ وَحُمْلَانٌ، ومن المعتل: تَاجٌ وَتَيْجَانٌ، وَقَاعٌ وَقَيْعَانٌ، وَجَارٌ وَجَيْرَانٌ، وقد جاء فُعْلٌ على فُعْلٍ نحو فُلُكٌ في الواحد، وفُلُكٌ في الجميع^(٨)، قال الله عز وجل: ﴿فِي الْفُلْكِ الْمَشْحُونِ﴾^(٩) فهذا

(١) انظر: الكتاب في الموضع السابق .

(٢) في «ق»: «ق» وأَجِبَالٌ.

(٣) في «ق»: «ق» وأَقِرَاطٌ.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ق»: «ق» وأُسُودٌ.

(٦) في «ق»: «ق» على فَعْلٍ بضم الفاء والعين نحو أَسَدٌ وَأُسْدٌ.

(٧) الحَرْبُ: ذكر الحَبَارَى، وقيل: هو الحَبَارَى كلها.

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٨١.

(٩) الآية ٤١ من سورة يس.

واحد، وقال عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا كُنْتُمْ فِي الْفُلْكِ^(١) وَجَرَيْنَ بِهِمْ﴾، وهذا جمع.
 وقد جاء فَعْلٌ على فِعْلَانِ نحو حُشٍّ^(٢) وَحِشَّانٍ، وفي المعتل: عُودٌ وَعِيدَانِ،
 وَكُوزٌ وَكِيزَانِ، وكذلك فِعْلٌ على فُعْلَانِ نحو زِقٍّ^(٣) وَزُقَّانٍ، وَذِئْبٌ وَذُؤْبَانِ.
 وقد جاء فَعْلٌ على فِعْلةٍ نحو: قَرُطٌ وَقِرْطَةٌ، وَخُرْجٌ وَخِرْجَةٌ، وكذلك فِعْلٌ
 على فِعْلةٍ نحو قِرْدٌ وَقِرْدَةٌ.
 وقد جاء فَعْلٌ على فَعْلةٍ نحو: رَجُلٌ وَرَجْلةٌ، وَفَعِيلٌ على فَعْلٍ نحو: نَمِرٌ
 وَنُمُرٌ.

وقد يستغنون بالجمع القليل عن الكثير نحو: رَسَنٌ وَأَرْسَانِ، وَعِدْلٌ وَأَعْدَالِ،
 وَقُفْلٌ وَأَقْفَالِ، ولا يجمع^(٤) على غير هذا.
 وكذلك يستغنون بالكثير عن القليل نحو سَبَّعٌ وَسِبَاعٍ، وَشَبَّعٌ وَشُسُوعٌ،
 وَجَرَّحٌ وَجِرَاحٍ^(٥) لا يُجْمَعُ جَمْعُ القليل، وكذلك في المعتل: بَابٌ وَأَبْوَابٌ،
 وَمَالٌ وَأَمْوَالٌ، اقتصروا عليه، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) الآية ٢٢ من سورة يونس.

(٢) في اللان (حشش): «وَالْحَشُّ وَالْحَشُّ»: جماعة النحل.. والحش أيضا: البستان.. والحش: المتوضأ، سمي بذلك لأنهم كانوا يذهبون عند قضاء الحاجة إلى البساتين، وقيل: إلى النخل المجتمِع يتقَوِّطون فيها، على نحو تسميتهم الفناء عذرة..».

(٣) الزق: السقاء، والزق من الأُفْبِ كل وعاء اتخذ لشراب ونحوه، وقيل: لا يسمى زقا حتى يبلخ من قبل

عنقه.

(٤) في «ق»: ولا يجمع هذا على غير هذا.

(٥) نقص في الأصل و «ب».

بَابُ جَمْعِ مَا لِحَقَّتْهُ الْهَاءُ فِي أُبْنِيَةِ الثَّلَاثِي

[١٧ / ١]

وهي ستة أبنية/ فَعْلَةٌ نحو: جَفَنَةٍ، وَفِعْلَةٌ نحو: كِسْرَةٍ، وَفُعْلَةٌ نحو: ظُلْمَةٍ، وَفَعْلَةٌ نحو: رَحَبَةٍ، وَفَعْلَةٌ نحو: مَعِدَةٍ، وَفَعْلَةٌ نحو: تَهْمَةٍ.

فَأَمَّا فَعْلَةٌ بفتح الفاء وتسكين العين: فَإِنْ جَمَعَهَا الْمَكْسَرُ عَلَى فِعَالٍ نَحْو: جَفَنَةٍ وَجِفَانٍ، وَقَصَصَةٍ وَقِصَاصٍ، وَجَمَعَهَا الْمُسَلَّمُ بِالْأَلْفِ وَالشَّاءِ نَحْو: جَفَنَاتٍ وَقَصَصَاتٍ، وَتَفْتَحُ الثَّانِي مِنْهُ إِذَا كَانَ اسْمًا، وَتَرْكُهُ عَلَى سَكُونِهِ إِنْ كَانَ صِفَةً لِلْفَرْقِ بَيْنَهَا، فَالاسْمُ مَا ذَكَرْنَا.

والصفة نحو: عِبَلَةٌ^(١)، وَخَذَلَةٌ^(٢)، تَقُولُ (فِيهِ)^(٣): عِبَلَاتٌ، وَخَذَلَاتٌ بِتسكين (الثاني)^(٤)، وَكَانَتِ الصِّفَةُ أَوْلَى بِالتَّسْكِينِ؛ لِأَنَّهَا أَثْقَلُ مِنَ الْاسْمِ. وَجَمْعُ الصِّفَةِ أَيْضًا الْكَثِيرُ^(٥) فِعَالٍ نَحْو: خِذَالٌ، وَعِيبَالٌ.

وكَذَلِكَ إِنْ كَانَ عَيْنُ الْفِعْلِ وَآوَا أَوْ يَاءُ أَسْكَنْتِ الثَّانِي كَقَوْلِكَ جَوَزَاتٍ^(٦) وَلَوَزَاتٍ، وَخِيَّاتٍ، وَعَيْبَاتٍ^(٧)؛ لِأَنَّهُمْ اسْتَقْبَلُوا الْحَرَكَةَ عَلَى الْوَآوِ وَالْيَاءِ؛ لِأَنَّ

(١) فِي اللِّسَانِ (عِبَلٌ): «الْعِبَلُ الضَّخْمُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ، وَالْأُنْثَى عِبْلَةٌ...».

(٢) فِي اللِّسَانِ (خَذَلٌ): «الْخَذَلَةُ مِنَ النَّسَاءِ: الْغُلِيظَةُ السَّاقِ الْمُسْتَدِيرَتَا».

(٣) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) نَقَصَ فِي «ق»...

(٥) فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق»: وَجَعَ الصِّفَةُ أَيْضًا عَلَى التَّكْسِيرِ فِعَالٌ...

(٦) انْظُرْ: كِتَابُ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١٨٩.

(٧) فِي اللِّسَانِ (عَيْبٌ): «الْعَيْبَةُ: وَعَاءٌ مِنْ أَدَمٍ يَكُونُ فِيهَا لِلتَّاعِ... وَعَيْبَةُ الرَّجُلِ: مَوْضِعُ سَرِهِ عَلَى الثَّلَّةِ، وَفِي

الْحَدِيثِ: الْأَنْصَارُ كَرِثِي وَغَيْثِي، أَيْ خَاصَتِي، وَمَوْضِعُ سَرِي».

الحركة عليها أثقل منها على سائر الحروف، ومن العرب^(١) من يجريه على قياس قمره وتمّرات فيفتح الثاني، وهي لغة هذيل، قال شاعرهم^(٢):

أَبُو بَيَّضَاتٍ (رَائِحٌ)^(٣) مَتَأَوَّبٌ رَفِيقٌ بِمَسْحِ الْمُنْكَبِينَ سَبَّوحٌ
واعلم أنَّ جمع السلامة يصلح للقليل والكثير، ولذلك قال حسان (بن^(٤) ثابت):
لَنَا الْجَفَنَاتُ الْغُرَّى يَلْمَعْنَ بِالضُّحَى وَأَسْيَافُنَا يَقْطُرْنَ مِنْ نَجْدَةٍ دَمًا
لأنه أراد بالجفّنات الكثيرة.

وكذلك قوله عز وجل: ﴿وَهُمْ فِي الْغُرَفَاتِ آمِنُونَ﴾، وقال: ﴿إِنَّ الْمُسْلِمِينَ^(٥)

(١) انظر: الخصائص جـ ٣ ص ١٨٤.

(٢) لم أعر عليه في ديوان الهذليين المطبوع.

(٣) نقص في «ق».

والبيت من شواهد السرياني جـ ٦٨، وانظر: المحتسب جـ ١ ص ٥٨ والخصائص جـ ٣ ص ١٨٤، والنصف جـ ١ ص ٣٤٢، وابن يعيش جـ ٥ ص ٢٠ وشرح شواهد الشافعية ص ١٣٢، والحزانة جـ ٢ ص ٤٢٩، والعيني جـ ٥ ص ٥١٧، والتصريح جـ ٢ ص ٢٠١، والهمع جـ ١ ص ٢٢، والدرر جـ ١ ص ٦ والأشعوني جـ ٤ ص ١٤٢، ومعجم شواهد العربية ص ٨٤، والشاعر يصف ظلياً وهو ذكر النعام، وجعله أخصاً يبيض ليدل على زيادة سرعته في السير؛ لأنه موصوف بالسرعة، وإذا قصد ببيضاته يكون أسرع، والرائح: الذي يبرّ ليلاً، والمتأوب: الذي يبرّ نهاراً، والسبوح: من السبح وهو شدة الجري، والمراد بقوله: رفيق بمسح المنكبين: أنه عالم بتحريكها في السير، أو أنه يتحرك يمينا وشمالاً، وذلك من عادة الطير، والمنكبان تشبيهة منكب، وهو مجتمع ما بين العضد والكتف، والشاعر يشبه ناقته بالظلم الموصوف بهذه الصفات.

(٤) زيادة في «ر». وانظر: ديوانه جـ ١ ص ٣٥.

وهو من شواهد سيبويه جـ ٢ ص ١٨١، وانظر: المختضب جـ ٢ ص ١٨٨، والكمال ص ٣٤٤ والخصائص جـ ٢ ص ٢٠٦، والمحتسب جـ ١ ص ١٨٧، ١٨٨، وأسرار العربية ص ٣٥٦، وابن يعيش جـ ٥ ص ١٠، والحزانة جـ ٢ ص ٤٢٠، والعيني جـ ٥ ص ٥٢٧، والأشعوني جـ ٤ ص ١٤٧، والجفّنات جمع جفنة وهي القصعة التي يوضع فيها الطعام، والفُرّ: البيض جمع غُرّاء، يريد بياض الشحم.

(٥) الآية ٢٧ من سورة سبأ.

(٦) الآية ٣٥ من سورة الأحزاب.

وَالْمُسْلِمَاتِ، وَلَمْ يُرِدْ بَعْضَهُمْ، وَإِنَّا أَرَادَ جَمِيعَ الْمُسْلِمِينَ (وَالْمُسْلِمَاتِ) ^(١) وهذا كثير.

وما يكون لام الفعل منه واواً أو ياءً فهو بهذه المنزلة نحو: رَكْوَةٌ ^(٢) وَرَكَاةٌ وَرَكَوَاتٍ، وَقَشْوَةٌ ^(٣) وَقِشَاءٌ وَقَشَوَاتٍ، وَظَبْيَةٌ وَظَبَاءٌ وَظَبِيَّاتٍ. وَقَدْ بُنِيَ ^(٤) فَعْلَةً عَلَى فُعُولٍ ^(٥)؛ لَأَنَّ فَعُولًا وَفِعَالًا أُخْتَانِ ^(٦)، قَالُوا بَدْرَةٌ ^(٧) وَبُدُورٌ، وَمَأْنَةٌ ^(٨) وَمُؤُونٌ، وليس بالكثير.

وقد جاء على فَعَلَ وهو شاذ، قالوا: دَوْلَةٌ وَدَوَّلٌ، وَقَرِيَّةٌ وَقُرَى.

وجاء على فَعَلَ نحو: خَيْمَةٌ وَخَيْمٌ، وَضَيْعَةٌ وَضَيْعٌ.

وقد جُمِعَ خِيَاماً وَضِيَاعاً عَلَى الْقِيَاسِ، قَالَ جَرِيرٌ ^(٩):

مَتَى كَانَ الْخِيَامُ بِذِي طُلُوحٍ سَقَيْتِ الْغَيْثَ أَتَيْتَهَا الْخِيَامُ

(١) نقص في «ب» و «ق».

(٢) الركوة: إناء صغير من جلد يشرب فيه الماء.

(٣) القشوة: قفة تجعل فيها المرأة طيبها، وقيل: هي هنة من خوص تجعل فيها المرأة القطن، والقز، والمطر.

(٤) في «ب»، «ر»: وقد يجيء.

(٥) في الأصل: على فُعُول وفِعَال.

(٦) في «ب» و «ق» أخوان، وفي «ر»: وقد يجيء فعلة على فُعُول، قالوا: بدرة، .. وبدور، وليس بالكثير، لأن

فُعُولاً وفِعَالاً أخوان.

(٧) في اللسان (بدر): «عين بَشْرَة: يبدر نظرها نظر الخيل، وقيل: هي الحديدية النظر، وقيل: هي المدورة

العظيمة» وانظر: (مأن) أيضاً.

(٨) المأنة: السرة وما حولها، وقيل: هي حمة تحت السرة إلى العانة.

(٩) انظر: ديوانه ص ٢٧٨.

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٩٨، وانظر: المنصف ج ١ ص ٢٢٤، وأمالى ابن الشجري ج ٢ ص ٣٩، وابن يعيش ج ٩ ص ٧٨، والمغني ص ٣٦٨، والضرائر ص ٢٨٨ ومعجم البلدان (طلوح)، ومعجم ما استعجم (ذو طلوح ص ٨٩٢)، واللسان (روى) وذو طلوح: اسم موضع في حزن بني يربوع بين الكوفة وقيد، كذا قال ياقوت، وسمي المكان بذى طلوح لما فيه من الطلح، وهو شجر.

وَأَمَّا فِعْلَةٌ نَحْوَ كَثْرَةٍ: فَجَمَعَهُ الْمَكْسَرُ عَلَى فِعْلِ نَحْوِ كَثْرَةٍ وَكِسْرٍ، وَقِرْبَةٍ
وَقَرَبٍ، وَجَمَعَهُ الْمُسْلَمُ بِالْأَلْفِ^(١) وَالتَّاءِ عَلَى ثَلَاثَةِ أَوَاجٍ:

أحدها: كِسْرَات، وَقِرْبَات بِتَسْكِينِ ثَانِيهِ عَلَى الْأَصْلِ.

والثاني: كِيسِرَات، وَقِرْبَات بِكِسْرِ ثَانِيهِ لِلاتِّبَاعِ.

والثالث: كِسْرَات، وَقِرْبَات بِفَتْحِ ثَانِيهِ لِلتَّخْفِيفِ.

وَبَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ مِنْ هَذَا الْبِنَاءِ فِي الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ تَجْرِي مَجْرَى الصَّحِيحِ مِنْهُ
كَقَوْلِكَ: لِحْيَةٌ وَلِحَىٌّ وَفِرْيَةٌ وَفِرَىٌّ، وَرِشْوَةٌ وَرِشَأٌ.

وَلَا (يَكَادُ)^(٢) يَجِيءُ هَذَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزِمُهُمْ (ذَلِكَ كِسْرَ الثَّانِي فَتَقَعُ
الْيَاءُ بَعْدَ كِسْرَةٍ، وَيُلْزِمُهُمْ^(٣)) أَنْ يَقْلِبُوا الْوَاوِ يَاءً فَتَقَعُ بَعْدَ كِسْرَةٍ أَيْضًا، وَذَلِكَ
مُسْتَقْتَلٌ فَتَجْنِبُوهُ، وَاکْتَفَوْا بِالْجَمْعِ الْمَكْسَرِ عَنْ غَيْرِهِ.

[١٧ / ب]

وَقَدْ جَاءَ رِشَوَاتٌ^(٤) عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ: كِسْرَاتٌ وَيُسَكِّنُ الثَّانِيَّ،
و: كِيسِرَاتٌ وَيَفْتَحُ الثَّانِيَّ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَجِيءَ عَلَى مَذْهَبٍ مِنْ يَقُولُ: كِيسِرَاتٌ
فَيَكْسِرُ الثَّانِيَّ لِلاتِّبَاعِ؛ لِأَنَّهُ يُلْزِمُهُمْ: رِشِيَّاتٌ، وَهَذَا مُسْتَقْتَلٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ لَيْسَ
فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ إِلَّا إِبِلٌ فِي قَوْلِ سَيَبَوِيهِ^(٥)؟

وَأُمَلِّى عَلَيْنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ التَّمَرِيُّ^(٦) زِيَادَةً عَلَى إِبِلٍ:

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٨٢.

(٢) زيادة في «ر» و «ق».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٨٢.

(٥) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٧٩.

(٦) هو الحسين بن علي التمرى البصري، الشاعر، النحوي، الأديب، من مشاهير الأدباء، وجلة الشعراء، قال عنه

الشمالي: «كان من صدور البصرة في الأدب والشعر، وقد جمع الحفظ الكثير الغزير، والعلم القوي القويم، والنظم =

إِطِلَ^(١)، وامرأة بِلَزَ^(٢)، وأَتَانِ إِيْدَ^(٣)، وَجِلَخَ^(٤) (جَلَبَ)^(٥) لعبة للأعراب^(٦) فَلَمَّا^(٧) كان التقاء الكسرتين في كلمة قليلا، وجب أن يكونا مع ياء بعدها أقل وأثقل.

وقد جُمِعَ فِعْلَةٌ على أَفْعَلٍ في حرفين، قالوا: نِعْمَةٌ وأنْعَمَ، وشِدَّةٌ وأَشَدَّ^(٨) (و)^(٩) هذا قول سيبويه^(١٠) والفراء^(١١).

(و)^(١٢) قال أبو عبيدة^(١٣): أَشَدُّ جمع لا واحد له.

= الظريف المليح» له كتب منها: «أسماء الفضة والذهب»، و«معاني الحماة» و«الملح» وهو معجم خاص بالألوان، وهو الوحيد الباقي من آثاره، وقد حققته وجبهة أحمد السطل وطبعه مجمع اللغة العربية بدمشق سنة ١٣٩٦ هـ ١٩٧٦ م، وانظر: يتيمة الدهر ج٢ ص ٢٥٨، وإنشاء الرواة ج١ ص ٢٢٢، وبُغْيَةُ الوعاة ص ٢٣٥.

(١) في اللسان (إطل): «الإِطِلُ والإِطْلُ مثل إبل وإِئِل.. متقطع الأضلاع من الحجبة، وقيل: القرب، وقيل: الحاصرة كلها».

(٢) في اللسان (بلز): «امرأة بلز، وبلز: ضخمة مكتنزة».

(٣) في اللسان (أيد): «أتان إيد: في كل عام تلد، والإيد على وزن الإبل: الولود من أمة أو أتان».

(٤) في الأصل: وجلخ وجلب.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في كتاب ليس في كلام العرب ص ١٣: «ليس في كلام العرب على فِعِل إلا ثمانية أسماء: إِبِل، وإِطِل، وبأسنانه حيز أي صَفرة، ولعب الصبيان جلخ جلب، ولا أفعل ذاك أيد الإيد، حكاة ابن دريد، وامرأة بلز ضخمة، والبليص: طائر... ولم يخلِك سيبويه إلا حرفا واحدا، إبل وحده، لأنه بلا خلاف، والباقية تختلف فيهن». وقال السيوطي في الهمع ج٢ ص ١٥٩: «(وإبل) ولم يجمع غيره، واستدرك عليه إطل للخصر، وبلص للبلوص، ولا أفعله أيد الإيد، ووئد، ومشط، وإش، لغات، وفي الصفة: امرأة بلز أي ضخمة، وأتان إيد أي ولود» وانظر: تاج العروس (جلب) و (جلخ).

(٧) زيادة في «ر».

(٨) انظر: الكتاب ج٢ ص ١٨٢.

(٩) انظر: اللسان (شدد).

(١٠) نقص في الأصل.

(١١) انظر: اللسان (شدد) وشرح السيرافي ج٥ ص ٥٢.

وقال غيرهم^(١): أَشَدَّ جمع^(٢) شَدَّ نحو قَدَّ وأَقَدَّ.

فصل: وأما فَعْلَةٌ نحو: ظَلُمَةٌ فجمعها المكسر على فَعَلَ، نحو: ظَلُمَةٌ وظَلَمَ، وبُرْمَةٌ وبَرِمَ، وغُرْفَةٌ وغُرِفَ، وجمعها الْمُسَلَّمُ^(٣) بالآلِفِ والتاءِ على ثلاثة أوجه: أحدها: ظَلُمَاتٍ، وغُرَفَاتٍ يَأْسُكُنُ الثاني على الأصل. والثاني: ظَلُمَاتٍ، وغُرَفَاتٍ بضم الثاني على الإِتِّبَاعِ. والثالث: ظَلُمَاتٍ، وغُرَفَاتٍ بفتح الثاني تخفيفاً.

وأما بنات الواو والياء من هذا المثال فهي في الجمع المكسر بمنزلة الصحيح كقولك: عُرْوَةٌ وعُرِيَ، وخُطْوَةٌ وخُطِيَ، وَكُلْيَةٌ وَكُلِيَ، وَمُدْيَةٌ وَمُدِيَ. وأما في الجمع الْمُسَلَّمُ: فَإِنَّ بنات الواو تجيء على ما قدمنا في الصحيح نحو: خُطْوَةٌ (وخطوات)^(٤) وخُطْوَاتٍ.

وأما بنات الياء فلا تجمع بالآلِفِ والتاءِ في لغة من يحرك الثاني (بالضم)^(٥)؛ لأن ذلك يُلْزِمُهُمْ أَنْ تجيء الياء بعد ضمة، وذلك مستثقل.

فأما من يسكن الثاني فإنه يجمعها على ذلك فيقول: كُلْيَاتٍ، وَمُدْيَاتٍ، وقد جاءت فَعْلَةٌ على فِعَالٍ، قالوا: نُقْرَةٌ^(٦) ونِقَارٌ، وأكثر ما يجيء فِعَالٌ في جمع فَعْلَةٍ في المضاعف نحو: جَلَّةٌ وجلال، وَقَبَّةٌ وقِبَابٌ.

فصل: وأما فَعْلَةٌ مفتوحة الفاء والعين نحو: رَحْبَةٌ فجمعها الْمَكْسَرُ على فِعَالٍ

(١) في اللان (شدد): «وقال السرياني: القياس شَدَّ وأشدَّ كما قال: قد وأقَدَّ».

(٢) في شرح السرياني ج ٥ ص ٥٢: «وقال أبو عبيدة معمر بن النخعي: أشد جمع لا واحد له، وقال غير أبي عبيدة:

أَشَدَّ جمع شَدَّ كما قالوا: قَدَّة».

(٣) في «ق»: السالم.

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في الأصل و «ب» و «ق».

(٦) في اللان (نقى): «النقرة: الوهدة المستديرة في الأرض».

نحو: رَحَبَ وَرَحَاب، وَرَقَبَ وَرِقَاب، وكذلك المعتل نحو أَضَا وإِضَاء، وهي الغدير، وأمة وإماء، وأصلها أَمَوَة، وجمعها المُسَلَّم بالألف والتاء نحو: رَحَبَات وَرَقَبَات، وقد جاء في مُعْتَلِّهِ فِعْلٌ نحو: قَامَ وَقِيم، وجاء فِعْلٌ نحو: نَاقَ وَنُوق.

و (قد) ^(١) جاء فُعُولٌ نحو: دَوَاةٌ وَدَوِيٌّ، وَصَفَاةٌ وَصَفِيٌّ، قال الراجز ^(٢):

كَأَنَّ مَتْنِيَّهٗ مِنَ النَّفْيِ مَوَاقِعُ الطَّيْرِ عَلَى الصَّفِيِّ

فصل: وأما فِعْلَةٌ مفتوحة الفاء مكسورة العين نحو: مَعِدَةٌ فجمعها المُكْسَرُ (على) ^(٣) فِعْلٌ نحو: مَعِدَةٌ وَمَعَدٌ، وَتَقِمَةٌ وَتَقَمٌ، وهذا قليل، وجمعها المُسَلَّم بالألف والتاء على لفظ الواحد نحو مَعِدَاتٍ وَتَقِمَاتٍ.

وأكثر ما يجيء هذا بالألف والتاء نحو خَرَبَةٌ ^(٤) وَخَرَبَات، وَكَلِمَةٌ وَكَلِمَات، وَخَلِيفَةٌ وَخَلِيفَات وهي الناقَة ^(٥) الحامل.

(١) زيادة في «ق».

(٢) هو الأخیل.

والبيت من شواهد ابن جني في الخصائص جـ ٢ ص ١١٢ والنصف جـ ٣ ص ٧٢ ومير الصناعة جـ ١ ص ٢٥١، وانظر: ابن يعيش جـ ٢ ص ٢٢ وروايته:

كَأَنَّ مَتْنِيَّهٗ مِنَ النَّفْيِ مِنْ طُلُوعِ إِشْرَافٍ عَلَى الطُّسُوِيِّ
قَوَاعِ الطَّيْرِ عَلَى الصَّفِيِّ

وانظر أيضاً: الحيوان جـ ٢ ص ٣٣٩، ومجالس شعلب ص ٢٤٩، وأما في التالي جـ ٢ ص ١٠، والمخصص جـ ١ ص ٩٠ واللسان (صفي) و (نفي)، ومعجم شواهد العربية ص ٥٦٣. النفي: ما وقع عن الرشاء من الماء على ظهر المستقى، لأن الرشاء ينفيه، وقيل: هو تطاير الماء عن الرشاء عند الاستقاء، والصفي جمع صفاة وهي الصخرة للمساء، أو هي الحجر الصلب الضخم الذي لا ينبت شيء، ويرى بعضهم أن الصفي جمع تكسير لصفا الذي هو جمع الصفاة، قال ابن جني في الخصائص جـ ٢ ص ١١٢: «إنما هو تكسير «صفا» الذي هو جمع صفاة، إذ كانت «فعلة» لا تكسر على فِعُول، إنما ذلك فعلة كبدرة وبدور...».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في اللسان (خرب): «والخرية: موضع الخراب، والجمع خربات، وخرب.

(٥) انظر: اللسان (خلف).

ولا يقال: خَرَب، و (لا)^(١) / خَلَفَ على قياس مَعَدٍ.
وأما فَعَلَةٌ مضومة الفاء مفتوحة العين نحو: تَهْمَةٌ، فجمعها المَكْسَرُ على فَعَلٍ
نحو: تَهْمَةٌ وَتَهْمٌ، وَتَخْمَةٌ وَتَخْمٌ.

وأما رُطَبٌ فليس بتكسير رُطَبَةٍ، وإنما هو اسم الجنس مثل: تَمْرٍ وَبُرٍّ،
والدليل على ذلك أنه مذكَّر، تقول: هذا الرُّطَبُ، وَيَسَّعَ^(٢) الرُّطَبُ، وَتَصَغَّرُهُ
فتقول: (هذا)^(٣) رُطَيْبٌ.

وأما تُخَمٌ وَتُهَمٌ فهما مُؤَنَّثان، تقول: هذه تُخَمٌ، و(هذه)^(٤) تَهَمٌ، فاعرف ذلك
إن شاء الله.

فصل: وأما ما كان من هذا الباب اسماً للجنس الذي خلقه الله عز وجل،
دون ما يصنعه الآدميون، نحو: تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، وَنَخْلَةٍ وَنَخْلٍ، وَبَهْمَةٍ^(٥) وَبَهْمٍ،
وَدُرَّةٍ^(٦) وَدَرٍّ، وَأَكْمَةٍ وَأَكْمٍ، وَبَيْقَةٍ وَبَيْقٍ، وَسَمْرَةٍ وَسَمْرٍ، وَعِنْبَةٍ^(٧) وَعِنْبٍ، وَرُطَبَةٍ
وَرُطَبٍ، فالْبَاب فيه إذا أردت جمع أدنى العدد (منه)^(٨) أن تجمعها بالألف والتاء
على قياس ما ذكرنا في الباب الذي قبل هذا نحو: تَمْرَةٍ وَتَمَرَاتٍ وَدُرَّةٍ وَدُرَّاتٍ،
(وَأَكْمَةٍ وَ^(٩) أَكْمَاتٍ)، وَسَمْرَةٍ وَسَمَرَاتٍ، وَعِنْبَةٍ وَعِنْبَاتٍ وَبَهْمَةٍ وَبَهْمَاتٍ، وَنَخْلَةٍ
وَنَخَلَاتٍ.

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ب» و«ر» و«ق»: وبلغ الرُّطَبُ.

(٣) زيادة في «ر».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) البهمة: الصغير من أولاد الغنم والبقر ذكراً وأنثى.

(٦) في اللسان (درر): «الدرة: اللؤلؤة العظيمة».

(٧) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٨) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

وإن أردت الجمع الكثير حذفْتَ الهاءَ ورددته إلى اسم الجنس نحو: تَمْرٌ، وَدَرْ، وَسَمَرٌ، وَعِنَبٌ، (وَبَيْهَمٌ)^(١)، وَنَخْلٌ.

وقد جمع هذا الاسم الواقع على الجنس لاختلاف أنواعه، تَمُورٌ، وَتَمْرَانٌ، وَصُخُورٌ، (وَنَخِيلٌ)^(٢) (وَيْمَارٌ)^(٣)، وَسِخَالٌ^(٤)، وإِكَامٌ^(٥).

وأما ما كان من الأجناس في آخره ألف التانيث مقصورة أو ممدودة فإن واحده بلفظ جميعه نحو: حَلَفَاءٌ^(٦) للواحدة والجمع، وطَرَفَاءٌ للواحدة والجمع وكذلك: بُهَمَى للواحدة والجمع وهي نَبْتُ فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) السخال جمع سخلة، وهي ولد الشاة من المزر والضأن ذكرا كان أو أنثى.

(٥) في «ق»: وشجار وإكام.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٨٩، وقال ابن السراج في الأصول ج ٢ ص ٤٦٩: وقالوا: حلفاء للجميع، وحلفاء واحدة، وطرفاء مثله، وهذا عندي إما يستعمل فيها ليحقر الواحد منه، قال أبو العباس: حدثني أبو عثمان المازني عن الأصمعي قال: واحد الطرفاء طرفة، وواحد القصباء قصبه، وواحد الحلفاء حلفه تكسر اللام مخالفة لأختيها.

بَابُ جَمْعِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فِصَاعِدًا

أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فِعَالٍ بِكَسْرِ الْفَاءِ فَجَمَعَهُ فِي أَدْنَى الْعَدَدِ أَفْعَلَةٌ نَحْوُ: حِمَارٍ وَأَحْمِرَةٍ وَفِرَاشٍ وَأَفْرِشَةٍ، وَكَذَلِكَ بَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَالْمُضَاعَفِ نَحْوُ: خِيَانٍ^(١) وَأَخَوْتِهِ وَرِوَاقٍ وَأَرْوَقَةٍ، وَسِقَاءٍ وَأَسْقِيَةٍ، وَكِسَاءٍ وَأَكْسِيَةٍ، وَجِلَالٍ وَ^(٢) أَجَلَةٍ^(٣)، وَعِنَانٍ وَأَعْنَةٍ.

وَجَمَعَهُ الْكَثِيرَ عَلَى فَعْلٍ نَحْوُ: حَيَارٍ وَحُمَرٍ، وَفِرَاشٍ وَفُرْشٍ، وَيَجُوزُ التَّخْفِيفُ نَحْوُ فُرْشٍ وَحُمَرٍ.

وَيَسْتَعْنُونَ بِالْجَمْعِ الْقَلِيلِ عَنِ الْكَثِيرِ، وَبِالْكَثِيرِ عَنِ الْقَلِيلِ:
فِيمَا اسْتَعْنِيَ بِكَثِيرِهِ عَنِ قَلِيلِهِ مِنْ هَذَا الْبَابِ كِتَابٌ وَكُتُبٌ، وَجِدَارٌ وَجُدُرٌ، فَلَا يُقَالُ: أَكُتِبَتْ وَلَا أُجْدِرَتْ.
وَمِمَّا اسْتَعْنِيَ بِقَلِيلِهِ عَنِ كَثِيرِهِ الْمُضَاعَفِ نَحْوُ: عِنَانٌ وَأَعْنَةٌ، وَكِنَانٌ^(٤) وَأَكْنَةٌ، وَلَيْسَ فِيهِ فَعْلٌ؛ لِئَلَّا يَلْتَقِيَ حَرْفَانِ مِنْ جِنْسٍ وَاحِدٍ مِنْ غَيْرِ إِدْغَامٍ، وَذَلِكَ مُسْتَثْلٌ.

وَكَذَلِكَ مَا كَانَ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ نَحْوُ: غِطَاءٍ (وَأَغْطِيَةٍ)^(٥)، وَكِسَاءٍ

(١) فِي اللِّسَانِ (خَوْنٌ): «الْخَوَانُ وَالْخَوَانُ: الَّذِي يُؤْكَلُ عَلَيْهِ. مَعْرَبٌ».

(٢) فِي اللِّسَانِ (جَلَلٌ): «جَلَالُ كُلِّ شَيْءٍ غَطَاؤُهُ».

(٣) فِي «ب»: «ب» وَخِلَالٌ وَأَخْلَةٌ.

(٤) فِي اللِّسَانِ: (كَنَنٌ): «الْكَنَانُ: وَقَاءُ كُلِّ شَيْءٍ وَسِتْرُهُ».

(٥) تَقَصُّ فِي «ق».

وأكسية، وسِقَاءٍ وأسقية؛ لأن الهمزة التي في آخره منقلبة من واو أو ياء فاستغنوا بقليله عن كثيره؛ لأنه كان يلزمهم لو جمعوه على فَعَلٍ أن يقولوا: كُسُوْ وَغَطُّوْ، ثم قلب الواو ياء على قياس ما ذكرنا في أدل جمع دَلُوْ، وكان يلزمهم (لو جمعوه^(١)) أن يقولوا (أيضاً)^(٢) بعد القلب: سَقِي، وكَسِي، فلمَّا كان يُؤدِّيهـم إلى هذا التغير لم يجمعوه على الكثير، واستغنوا بالقليل. [٩٨ / ب]

وأما ما كان ثانيه واوا نحو: خَوَان، وِرِوَاق فإنهم إذا جمعوه على فَعَلٍ أسكنوا الواو؛ لأنَّ الضمة تستقل عليها فيقولون: خَوْنٌ، ورُوقٌ؛ لأنهم إنَّما^(٣) كانوا يخففون (مثل)^(٤) حَمَرٍ، وأزراستقالا لضميتين من غير واو، فإذا اجتمع مع ذلك الواو لزم التخفيف؛ لثقل الواو.

(وأما ما كان ثانيه ياء فإنه يجيء^(٥) على الأصل نحو: عِيَان وعَيْنٌ؛ لأنَّ الياء أخفُّ من الواو)، والعيان حديدة^(٥) من أداة الفدان، ومن خفف في: حَمَرٍ وأزِرٍ قال في جمع عِيَان: عَيْن بكسر (العين)^(٦) على قياس بيضٍ.

فصل: وأما ما كان على فَعَالٍ بفتح الفاء فجمعه القليل أَفْعِلَّة كزمان وأزمنة ومَكَانٍ وأمَكِنَةٍ، وَقَذَالٍ وَأَقْذِلَةٍ.

وجمه الكثير بتلك المنزلة نحو: قَذَلٌ وقَذُلٌ.

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب»: لأنهم لما كانوا يخففون...

(٤) نقص في «ق».

(٥) انظر: اللسان (عين).

(٦) نقص في «ر».

ويستغنون أيضا بالقليل عن الكثير (مثل ما^(١)) اسْتَغْنَوْا بِأَزْمِنَةٍ وَأُمُكِنَةٍ
عن الكثير، وبنات الواو والياء في هذا بمنزلة ذلك^(٢)، تقول: سَمَاءٌ وَأُسَيْيَةٌ،
وَعَطَاءٌ وَأُعْطِيَّةٌ.

وما كان على فَعَالٍ مضموم الفاء بتلك المنزلة في أدنى العدد نحو: غُرَابٌ
وَأُغْرِيَّةٌ، وَخُرَاجٌ^(٣) وَأُخْرِجَةٌ.

والجمع الكثير فِعْلَانٌ نحو: غِرْبَانٌ، وَخِرْجَانٌ، وقد جاء غُرْبٌ في جمع غُرَابٍ
مثل: حُمُرٌ في جمع حِمَارٍ (و)^(٤) لم يذكره سيبويه^(٥) قال جرير بن الحارث^(٦)
الأزدي:

تباطأتم أن تدركوا رجل شَنْفَرِيٍّ وَأَنْتُمْ خِفَافٌ تَمَّ أَجْنَحَةُ الْغُرْبِ
وهو مخفف من غُرْبٍ مثل: حُمُرٌ؛ لأن فِعَالًا، وَفَعَالًا أخوان، فجاز في أحدهما
ما جاز في الآخر.

وقالوا: غَلَامٌ وَغِلْمَةٌ^(٧) في أدنى العدد، ولم يقولوا: أَغْلَمَةٌ شبهوه بَفَيْيَةٍ؛ لأنها
أقل العدد.

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) في «ر»: بمنزلة ذلك مثل فعال.

(٣) في اللسان (خرج): «والخُرَاجُ: ما يخرج في البدن من الفروج».

(٤) نقص في «ق».

(٥) ذكر سيبويه في جمع غُرَابٍ: أُغْرِيَّةٌ وَغِرْبَانٌ، انظر: الكتاب جـ ٢ ص ١٩٢.

(٦) كذا في الأصل و «ر» و «ق» وفي «ب»: قال جزء بن الحارث الأسدي، وبهامش الأصل: حاجز بن

المجد بن عوف بن الحارث بن الأخم بن عبد الله بن ذهل بن ملك بن سلامان الشاعر جاهلي.

هذا وقد نسب ابن دريد في الجمهرة إلى ظالم العامري. ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أحتد إلى

من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وهو في جمهرة ابن دريد (غرب) جـ ١ ص ٢٦٨ بهذه الرواية:

مَالِكٌ لَمْ تَدْرِكُوا رَجُلًا شَنْفَرِيٍّ وَأَنْتُمْ خِفَافٌ مِثْلُ أَجْنَحَةِ الْغُرْبِ

وشطره الثاني في اللسان وتاج العروس (غرب).

(٧) في «ق»: وقالوا: غَلَامٌ وَأَغْلَمَةٌ.

(و) ^(١) قالوا في الكثير: غَلَمَانٌ مثل: غِرْبَانٍ (على ^(٢) الباب)، وكذلك المضاعف وبنات الواو نحو: دَبَابٌ وأَذَبَةٌ ودَبَّانٌ، وحوَارٌ وأخوَرَةٌ، وحِيزَانٌ، والحوَار: ولد الناقة.

وقد قالوا: حَوْرَانٌ كما قالوا: زُقَانٌ، والباب فيه فَعْلَانٌ بالكسر، إلا أن هذين الحرفين سُمِعَ من العرب فيها فَعْلَانٌ بالضم.

ويستغنى أيضا بأحد الجمعين عن الآخر، قالوا: فَوَادٌ وأفئدة، فلم يجاوزوه، قالوا: قرادٌ وقُرْدَةٌ وقِرْدَانٌ، ولم يقولوا فيه أَفَعَلَةٌ.

(و) ^(٣) قالوا: كَرَاعٌ وأَكَارِعٌ، وهو شاذ كأنهم جمعوا أَكْرَعًا.

فصل: وما كان على فَعِيلٍ اسمًا فبابه في أدنى العدد بمنزلة ماضى، كقولك: رَغِيفٌ وأَرْغِفَةٌ، وجَرِيبٌ ^(٤) وأَجْرِبَةٌ، وكَثِيبٌ وأَكْثِبَةٌ.

وجعه الكثير على فَعْلَانٍ بضم الفاء نحو: رُغْفَانٌ، وكُثْبَانٌ، وجُرْبَانٌ.

ويجيء على فَعْلٍ نحو: رَغِيفٌ ورُغْفٌ، وقَضِيبٌ وقُضْبٌ، وعَسِيبٌ ^(٥) وعُسْبٌ، ويَكْثَرُ على أَفِيلَاءٍ نحو: نَصِيبٌ وأنْصِبَاءٌ، وخَمِيسٌ وأَخْمِسَاءٌ.

وقد جاء فيه فعْلان بكسر الفاء، قالوا: ظَلِيمٌ وظِلْمَانٌ، وصَبِيٌّ وصَبِيَّانٌ، وقَضِيبٌ وقَضْبَانٌ ^(٦)، وقَصِيلٌ وقِصْلَانٌ.

(١) نقص في الأصل و«ب» و«ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٤) الجريب: مقدار معلوم من الطعام والأرض، وقيل هو مكيال قدر أربعة أقدزة، وقيل: الجريب قدر

مايزرع فيه من الأرض، وقال ابن دريد: لأحبه عربيا، انظر: اللسان (جرب).

(٥) العسيب: جريدة من النخل مستقيمة دقيقة يكشط خوصها، انظر: اللسان (عسب).

(٦) في «ب»: وقَضْبَانٌ وقُضْبَانٌ.. وفَصْلَانٌ وقِصْلَانٌ.

وقالوا: قَطِيعٌ وَأَقَاطِيعٌ^(١) وهو شاذ.

[٩٩ / ١]

فإن كان فعيلٌ صفةً فجمعُه فَعْلَاءٌ نحو كَرِيمٍ وَكُرَمَاءَ، وَظَرِيفٍ وَظُرُقَاءَ، وَعَلِيمٍ وَعُلَمَاءَ وَفَقِيهٍ وَفُقَهَاءَ.

وقد جاء فيه فِعَالٌ نحو كِرَامٍ، وَظِرَافٍ، كما جاء في الأسماء فِعَالٌ نحو: فِصَالٍ. فإن كان فعيلٌ بمعنى (مفعول)^(٢) نحو قَتِيلٍ بمعنى مَقْتُولٍ، وَجَرِيحٍ بمعنى مَجْرُوحٍ فجمعُه على فَعْلَى نحو قَتِيلٍ وَقَتْلَى، وَصَرِيعٍ وَصَرْعَى، وَجَرِيحٍ وَجَرَحَى، فأما مَرِيضٌ وَمَرَضَى وَهَالِكٌ وَهَلَكَى، وَمَيَّتٌ وَمَوْتَى فشبه بذلك من أَجَلَ الْبَلِيَّةِ^(٣).

وكذلك: أَحْمَقٌ وَحَمَقَى، وَأَنُوكٌ^(٤) وَنَوَكَى؛ لأنها بلية^(٥) دخلت عليهم وهم كارهون لها، فصار بمنزلة قتيل وجريح، فأَجْرِي في الجمع مُجْرَى ذلك، فإن كان فعيلٌ من المضاعف فبابه أفعلاء نحو شَدِيدٍ وَأَشْدَاءَ، وَلَبِيبٍ وَأَلْبَاءَ، ولا يَجْمَعُ على فَعْلَاءَ؛ استثقالاً لإظهار التضعيف.

وقد كسر هذا المضاعف على أَفْعَلَةٍ، قالوا شَحِيحٌ^(٦) وَأَشِحَّةٌ، وَعَزِيزٌ وَأَعَزَّةٌ وَذَلِيلٌ وَأَذَلَّةٌ.

(١) في «ر» و«ق»: «ق» وأقاطيع.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ق»: من أجل المنية، وانظر: سيبويه ج ٢ ص ٢١٢.

(٤) الأُنوك: الأحمق.

(٥) انظر: سيبويه ج ٢ ص ٢١٤.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٠٧.

فإن كان فعيلٌ من بنات الواو والياء فإنه (يجمع^(١) على) أفعلاء نحو غنيٌّ وأغنياء وشقيٌّ وأشقياء، وصفيٌّ وأصفياء.

فإذا لحقت فعيلًا الهاء وصار صفةً للمؤنث فتكسیره على فعائل، ويوافق أيضاً المذكور في فعال نحو: ظريفة وظرائف، وشريفة وشرائف.

وليس في المؤنث (على^(٢)) فعلاء إلا حرفان، قالوا: امرأة فقيرة، ونساء فقراء، وسفينة^(٣) وسفهاء، ويقال^(٤) سفائه كذلك قال سيبويه^(٥).

فصل: وما كان من الأبنية الأربعة^(٦) التي قدمنا مؤنثاً فجمعه في^(٧) أدنى العدد على أفعل نحو: عناق وأعناق، وعقاب وأعقاب، وذراع وأذرع، ويمين^(٨) وأيمن، وشمال وأشمل، قال أبو النجم:

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٣) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج: «والسفهاء يدل على أنه لا يعني به النساء وحدهن؛ لأن النساء أكثر ما يستعمل فيهن جمع سفينة وهو سفائهن، ويجوز: سفهاء كما يقال: فقيرة وفقراء» وانظر: الرضي على الشافية ج ٢ ص ١٥٠، وابن يمين ج ٥ ص ٥٢.

(٤) في جميع النسخ: ولا يقال سفائه، هذا وما ذكره الصيرفي إلى قوله: سفائه موجود بنصه في شرح السيرافي ج ٥ ص ١٨٢، يد أن الذي في السيرافي: ويقال: سفائه.

(٥) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٩٦: «وأما ما كان عدد حروفه أربعة أحرف، وفيه هاء التأنيث، وكان (فعيلة) فإنك تكسره على فعائل» وفي ج ٢ ص ٢٠٨ «وإذا لحقت الهاء فعيلًا فإن المؤنث يوافق المذكور على فعال، وذلك صبيحة وصباح، وظريفة وظرائف، وقد تكثرت على فعائل كما كثرت عليه الأسماء، وهو نظير أفعلاء وفَعْلَاء ههنا، وذلك نحو: صَبَّاحٍ وصَحَائِح.. وقد يدعون فعائل استثناء بغيرها كما أنهم قد يدعون فَعْلَاء استثناء بغيرها» .

(٦) في الأصل: من الأبنية الخمسة.

(٧) في الأصل: على أدنى العدد.

(٨) فما تقدم أربعة أبنية فقط هي: فعال، وفَعَال، وفَعِيل.

(١) يَبْرِي لَهَا مِنْ أَيْمَنِ وَأُشْمَلِ (٢)

والجمع الكثير على ضروب:

قالوا: عَنَاق، (٣) (وَأَعْنَقَ) (٤)، (وَعَنُوقَ) (٥) (و) (٦) قال الشاعر أنشدته (٧) أبو زيد (٨):

أَنْشَدُ مِنْ أُمِّ عَنُوقٍ حِمْحِمِ (٩)

(١) في «ر» و «ق» يَأْتِي، وهي رواية سيبويه.

(٢) وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١١٣، وج ٢ ص ٤٧، ١٩٥، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٦٥، والمنصف ج ١ ص ٦١، والخصائص ج ٢ ص ١٣٠ وج ٣ ص ٦٨، والخصص ج ٢ ص ٣ وج ١٧ ص ١٢ وأمالى ابن الشجري ج ١ ص ٣٠٦، والإنصاف ص ٤٠٦، وابن يعيش ج ٥ ص ٤١ وج ٩ ص ٩٢، والحزانة ج ١ ص ٤٠١ حيث ذكره البغدادي عرضاً، وانظر أيضاً شرح شواهد المغني ص ١٥٤، واللسان. (يمن) ، ومعجم شواهد العربية ص ٥٣٦ والرجز في ديوان العجاج ص ١٩٥، والبحر المحييط ج ٢ ص ٢٦٥، يبرى لها: يعرض لها يميناً وشمالاً مزججاً لها، والضمير في يبرى للراعي.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٩٤.

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) زيادة في «ب» و «ق» .

(٧) في «ر» و «ق»: أنشدته سيبويه، ولم أعر عليه في نوادر أبي زيد كما أنه ليس من شواهد سيبويه في كتابه، أما قول الصيرفي: أنشدته أبو زيد فأغلب الظن أنه نقلها من شرح السيرافي ففيه ج ١ ص ١٠٨ : وذكر أبو حاتم السجستاني أنه يقال: عَنَاق، وَعَنُوق، وَعُنُق، وقد أنشد أبو زيد:

أَنْشَدُ أُمَّ عَنُوقٍ حِمْحِمِ.

(٨) هو سعيد بن أوس بن ثابت الأنصاري، نحوي لغوي، حدث عن أبي عمرو بن العلاء وروى عنه أبو عبيد القاسم بن سلام وأبو حاتم السجستاني وغيرهما. له عدة كتب منها: «النوادر» ، و «معاني القرآن» ، توفي سنة أربع عشرة ومائتين وقيل: سنة خمس عشرة ومائتين. انظر: إنباه الرواة ج ٢ ص ٣٠٤ - ٣٥، وبغية الوعاة ص ٢٥٤ - ٢٥٥.

(٩) وانظر: المحكم (حم) وذكر بعده:

دَهْمَاءٌ سَوْدَاءُ كُلُّونَ الْعِظْلَمِ تحلب هَيْبَاءُ فِي الْإِنْعَاءِ الْأَعْظَمِ

ومثل ذلك في اللسان وتاج العروس (حم) وأنشد بمعنى أطلب، ومن زائدة، وأم عنوق أراد بها عنزاً، والحمم: الأسود، هذا ولم أفتد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم الشواهد.

وقيل: عُنُق، وقيل: عُنُق بالتخفيف، وَعُقَاب^(١) وَعِشْبَان، وَكِرَاع^(٢) وَكِرْعَان
وَأَتَان^(٣) وَأَتْن (أَيْضاً)^(٤) .

وأما اللسان فيذكر ويؤنث:

فمن ذَكَرَهُ جَمَعَهُ في أدنى العدد على أَفْعَلَةٍ، قالوا: ثَلَاثَةُ أَلْسِنَةٍ^(٥)، نَحْوُ فِرَاشٍ
وَأَفْرِشَةٍ.

ومن أَنثه جَمَعَهُ على أَفْعَلٍ فقال: ثَلَاثُ أَلْسُنٍ.

فصل: وأمّا ما كان على فُعُولٍ اسماً فهو بمنزلة فَعِيلٍ في أدنى العدد
كقَوْلِكَ: عَمُودٌ وَأَعْمِدَةٌ، وخُرُوفٌ وَأَخْرِفَةٌ.

وجَمَعَهُ الكثير على فِعْلَانٍ نَحْو: خِرْفَانٍ، وَعَتُودٍ^(٦) وَعِشْدَانٍ^(٧)، وَقَعُودٍ
وَعِشْدَانٍ وَ (قَدْ)^(٨) جَاءَ على فُعَلٍ نَحْو: عَمُودٌ وَعَمْدٌ، وَقَلُوصٌ^(٩) وَقَلْصٌ، وَزَبُورٌ
وَزَبْرٌ، وَقَدْ جَاءَ على فَعَائِلٍ نَحْو: قَلَائِصٌ، وعلى أَفْعَالٍ نَحْو: قَلَوٌ^(١٠) وَأَفْلَاءٌ، وَعَدَوٌ
وَأَعْدَاءٌ.

(١) في «ق»: وعقاب وأعقب وعقبان.

(٢) في الأصل: وكراع وأكرع، وأتان...

(٣) في الأصل: وأتان وأتان وأتن.

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) ذكر ذلك في باب المذكر والمؤنث انظر: ص ٦١٩ فيما سبق من التبصرة.

(٦) في اللسان (عتد): «العتود: الجدي الذي بلغ السفاد» .

(٧) في «ر» و «ق»: وعشْدَان.

(٨) نقص في «ب» و «ق» .

(٩) في اللسان (قلص): «القلوص: الفتية من الإبل بمنزلة الجارية الفتاة من النساء» .

(١٠) في اللسان (فلا): «القلو: الجحش والمهر إذا قطم، .. والقلو أيضاً: المهر إذا بلغ السنة» .

وقد جاء في فُلُو غير ما ذَكَر سيبويه^(١): فِلَاء، وَفَلِي، (وفَلِي^(٢)) قاله أبو
عَمَرَ الجَرْمِي^(٣).

وقالوا: عَرُوض^(٤) وأَعَارِيض، وهو شاذ.

وإذا كان فَعُولٌ صفةً استوى فيه المذكر والمؤنث، تقول: رجل صَبُورٌ،
وامرأة صَبُورٌ.

والجمع على فَعْلٍ فيها، تقول نساءً صَبَّرَ، وَغَدَّرَ، ورجال صَبَّرَ، وَغَدَّرَ، وما
كان منه / صفة للمؤنث (خاصة^(٥)) كَسَرُوهُ على فَعَائِلٍ، وَفَعْلٍ أيضاً نحو: عَجُوز
وَعَجَائِز، وَعَجُزٌ، وَسَلُوبٌ وسَلَائِبٌ وسَلْبٌ وهي التي سَلِبَ ولدها بموت أو ذبح
أو غير ذلك.

ولا يجمع صبور، وبابه مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بالواو والنون،
ولا^(٦) بالألف والتاء؛ لأنَّ صبوراً وبابه لم يَجُرْ على فِعْلٍ، واستُعْمِلَ في المؤنث
بغير هاء، فكرهوا أن يجمعوه بالتاء فيصيروا إلى ما كرهوا في الواحد من

(١) في كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١٩٥: «قالوا: أَفْلَاءُ وَأَغْدَاءُ، والواحد فُلُوٌ وَغَدُوٌ».

(٢) نقص في «ر».

(٣) في شرح السيرافي جـ ١ ص ١١١: «لم يذكر سيبويه في فُلُو غير أفلاء، وقد ذكر أبو عمر الجرمي: فُلُوٌ وأفلاء،
وفلاء، وفَلِي، وفَلِي وهو على فَعُولٍ» وذكر السيرافي ذلك مرة أخرى في جـ ١ ص ١٨٩، وفي شرح الرضي على الشافعية جـ
١ ص ١٢٢: «... وجاء فيه فَعُولٌ قليلاً نحو: فَلِي بضم الفاء وكسرهما» وذكر ابن سيدة في المخصص جـ ١ ص ١١٢ أن فَلِي
وفَلِي جمع فلاة، وذكر ذلك أيضاً الزبيدي في تاج العروس (فلو) ولم أعثَر على ما في السيرافي في أي من كتب اللغة
وانظر أيضاً: الجهرة جـ ٣ ص ١٦٠، ٥١٢، والهمع جـ ٢ ص ١٧٥.

(٤) العروض: الطريق في عرض الجبل، وقيل: هو ما اعترض في مضيق منه، والعروض أيضاً: التي لم تُرَض من
الإبل: انظر: اللسان (عرض).

(٥) نقص في «ب».

(٦) نقص في الأصل.

إدخال علامة التأنيث، فعُدِلَ عن جمع السلامة بالآلف والتاء للمؤنث، وحُمِلَ المذكور عليه؛ لأنها شريكان في باب فَعُولِ المَعْدُولِ عن الفاعل^(١).

فصل: وأما ما لحقته الهاء من هذه الأبنية التي قدمنا نحو: فَعَالَةٌ، وَقَالَةٌ، وَقُعَالَةٌ، وَقُعِيلَةٌ، وَقُعُولَةٌ، فجمعها المكسر على فعائل نحو: رسالة ورسائل، وحمامة وحمام، وذؤابة^(٢) وذؤائب، وصحيفة وصحائف وحلوبة وحلائب.

وجمعها السالم بالآلف والتاء نحو: صحيفات، وكثيبات، ورسالات وذؤابات، وحمامات، وحلوبات، وركوبات^(٣).

وما كان من هذه الأمثلة اسم نوع^(٤) كان بمنزلة تَمْرَةٍ وَتَمْرٍ، كقولك: دَجَاجَةٌ وَدَجَاجٌ، وَيَمَامَةٌ وَيَمَامٌ، وَعَظَايَةٌ وَعَظَاءٌ، وَشَعِيرَةٌ وَشَعِيرٌ، وَمَطِيَّةٌ وَمَطِيٌّ.

وما كُسِّرَ منه فقياسه فعائل نحو: دَجَائِجٌ، وَمَطَايَا، وَخَطَايَا، وَعَظَايَا، ولها حال نذكرها في التصريف إن شاء الله تعالى.

وإن شئتَ جمعتَ بالآلف والتاء فقلت: دَجَاجَاتٌ، وَيَمَامَاتٌ، وَعَظَاءَاتٌ، وَمَطِيَّاتٌ

(فصل^(٥):) وأما ما كان على فاعلٍ اسماً فجمعُهُ فُعْلَانٌ نحو: حَاجِرٌ^(٦)

(١) في باقي النسخ: عن الفعل.

(٢) الذؤابة: الناصية، وقيل: الذؤابة: منبت الناصية من الرأس.

(٣) جمع ركوب، وهي التي تركب من الإبل، وقيل: الركوب كل دابة تركب وقيل غير ذلك.

(٤) أي اسم جنس.

(٥) تنص في «ق».

(٦) في «ب» و«ق»: نحو: حاجز وحجزان.

وَحُجْرَان وهي أرض مستديرة، وَحَائِرٌ^(١) وَحُورَان الذي يُسَمَّى الحَيْر، وَقَالِقَ
وَقُلُقَان، وهو المكان المستدير^(٢) الذي ليس فيه نبت، ويجمع أيضاً على قَوَاعِلِ
نحو: حَاجِرٍ^(٣) وَحَوَاجِرٍ، وَحَائِطٍ وَحَوَائِطٍ، وَغَائِطٍ وَغَوَائِطٍ.

وقد جاء على فِعْلَانٍ، قالوا: حَائِرٌ وَحَيْرَانٌ، وَحَائِطٌ وَحَيْطَانٌ، (وَعَائِطٌ
وَعَيْطَانٌ^(٤)) .

وقالوا: باطل وأباطيل^(٥) وهو شاذ.

وما كان على فَاعِلٍ صفةً أُجْرِي مَجْرَى الاسم فإن جَمْعَهُ كجمع الاسم:
نحو: رَاكِبٍ وَرُكْبَانٍ، وَصَاحِبٍ وَصُحْبَانٍ، وَرَاعٍ وَرُعْيَانٍ، كما قلت: حَاجِرٍ^(٦)
وَحُجْرَانٍ، ولا يقال فيه: قَوَاعِلٍ؛ للفرق بين المذكر والمؤنث.

ويقال للمؤنثة: رَاكِبَةٌ وَرَوَاكِبٌ، وَصَاحِبَةٌ وَصَوَاحِبٌ، إِلَّا قَوْلُهُمْ^(٧) (في
فارس) قَوَارِسٍ؛ لِأَنَّ هَذِهِ الصِّفَةَ لَا تَكُونُ إِلَّا لِلذَّكَورِ دُونَ الْإِنَاثِ فَأَمِنُوا
اللَّبْسَ، وَكَذَلِكَ هَالِكٌ فِي الْهَوَالِكِ مُشَبَّهٌ بِهَذَا.

وَأَبُو الْعَبَّاسِ^(٨) الْمُبَرِّدُ يَزْعُمُ أَنَّ فَوَاعِلَ فِي هَذِهِ الصِّفَاتِ الْأَصْلُ، وَيُجِيزُهُ فِي

(١) الحائر: مجتمع الحياة، وأكثر الناس يسميه الحير، انظر: اللسان (حير) .

(٢) في اللسان (فلق) : «الفالق: الشق في الجبل والشعب... وكذا يريدون المكان المنحدر بين زبوتين، وقيل:

الفالق: فضاء بين شقيقتين من رمل» .

(٣) في «ر» : نحو: حائر وحوائر، وفي «ق» : نحو: حاجر وحواجز.

(٤) تنص في «ر» و «ق» .

(٥) في «ب» : وأباطيل.

(٦) في «ب» و «ق» : حاجر وحجزان.

(٧) زيادة في «ق» .

(٨) انظر: المقتضب ج ١ ص ١٢٠ - ١٢١، وج ٢ ص ٢١٨ - ٢١٩، والكمال ص ٢٦٢.

الشعر، وأنشد قولَ الفرزدق^(١):

وَإِذَا الرِّجَالُ رَأَوْا يَزِيدَ رَأْيَتَهُمْ
خَضَعَ الرِّقَابِ نَوَاكِسَ الْأَبْصَارِ

وإذا كان فاعلٌ صفةً لمن يعقل من المذكر فجمعه على ضروب:

يقال: فَاعِلٌ وَقَعْلَةٌ نحو: كَاتِبٌ وَكَتَبَةٌ، وَحَاسِبٌ وَحَسَبَةٌ، وَخَالِقٌ وَخَلَقَةٌ.

ويجمع على فُعَلٍ نحو: ضَارِبٌ وَضُرْبٌ، وَشَاهِدٌ وَشَهْدٌ، وَحَاضِرٌ وَحُضْرٌ /
وِغَائِبٌ وَغَيْبٌ، وَصَائِمٌ وَصِيَمٌ^(٢)، وَنَائِمٌ وَنَوْمٌ^(٣)، وَغَازٍ وَغَزَى، وَعَافٍ وَغَفَى.

ويجمع على فُعَالٍ نحو: (شاهد^(٤) و) شَهَادٌ، وَضُرَابٌ، وَغِيَابٌ.

[١٠٠ / ١]

(١) انظر: ديوانه ص ٣٧٦.

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٠٧، وانظر: المنتضب ج ١ ص ١٢١ وج ٢ ص ٢١٩ والكامل ص ٢٦٢، والجمل ص ٣٥٠، وشرح السراي ج ٥ ص ١٢٢، والمخصص ج ١٤ ص ١١٧، وابن يعيش ج ٥ ص ٥٦، والخزانة ج ١ ص ٩٩، وشرح شواهد الشافية ص ١٤٢، والتصريح ج ٢ ص ٢١٥، وشرح أدب الكاتب للجوالقي ص ٣٥ والضرائر ص ١٨٨. خَضَعَ بضمين جمع خَضُوعٌ مبالغة في خاضع، ويحتمل أن يكون خَضَعَ بضم الحاء وسكون الصاد جمع أخضع وهو الذي في عنقه تطامن، ونواكس جمع ناكس، وهو المطأطئ رأسه، هذا وقد قال المبرد في الكامل ص ٢٦٢: «وفي هذا البيت شيء يستطرفه النحويون، وهو أنهم لا يجمعون ما كان من فاعل على فواعل لئلا يلتبس بالموث... ولم يأت ذا إلا في حرفين: أحدهما في جمع فارس: فوارس... ويقولون في المثل: هو هالك في الهوالك، فأجروه على أصله لكثرة الاستعمال: لأنه مثلٌ، قلماً احتاج الفرزدق لضرورة الشعر أجراه على أصله فقال: نَوَاكِسُ الْأَبْصَارِ، ولا يكون مثل هذا أبداً إلا في ضرورة» وهناك ألفاظ أخرى جاء فيها فَوَاعِلٌ، قال البغدادي في الخزانة ج ١ ص ٩٩: «... وقد شذت ألفاظ خمسة وهي: ناكس ونواكس، وفارس وفوارس... وهالك وهوالك، قالوا: هالك في الهوالك، وغائب وغيائب، وشاهد وشواهد» وقال البغدادي أيضاً في الخزانة ج ١ ص ١٠٠: «ثم رأيت في شرح أدب الكاتب للجوالقي زيادة على هذه الخمسة، وهي: حارس وحوارس، وحاجب وحواجب... ثم قال: ومن ذلك ما جاء في المثل: مع الخواطي سهم صائب، وقولهم أنا وحواج بيت الله ودواجه جمع حاج وذاج، والدواج: الأعوان.. وحكى للفضل رافد وروافد... فالجميع إخذت عشرة كلمة» وانظر: شرح أدب الكاتب للجوالقي ص ٢٤ - ٢٥.

(٢) في «ب» و«ق»: وصوم.

(٣) في «ر»: ونيم.

(٤) زيادة في «ر».

ويجمع على أفعال نحو: أصحاب، وأشهاد.
وعلى فُعل نحو: تاجر^(١) وتجر، وراكب وركب.
وعلى فعالة نحو: صحابة.

وعلى فعلاء نحو: صالح وصلحاء، وعاقِل وعُقلاء، وشاعر وشعراء، وليس
فعلاء في فاعلٍ قياساً مستمراً.

وقد جمعه أيضاً على فعال، فقالوا: صحاب، وجياع، ونيام.
وقد جاء على فُعول، نحو: جالس وجُلوس، (وشاهد^(٢)) وشهود.

وإن كان فاعلاً معتلاً فجمعه على فعلة نحو: قاضي وقضاة، ورَاع ورعاة،
ورَام ورماة، وهذا يختص به المعتل.

ويختص الصحيح بفعلة في المذكر نحو كَفَرَة.

وإن شئت جمعته بالواو والنون كقولك: حاضرون، وغائبون، وجالسون،
وصالحون، وقاضون، وغازون.

فإن كان فاعلاً صفةً للمؤنث جُمِعَ على فَواعِلٍ لِحِقَّتْهُ الهاءُ أم لم تلحقه
نحو: حائض وحوائض، وطاهر وطواهر، وقائمة وقوائم، وضاربة وضوارب،
وخارجة وخوارج، وراكبة وراكِب.

وإن شئت جمعت بالالف والتاء كقولك: صاحبات، وراكبات،

(١) في هامش «ر» تعليق هو: قوله: وعلى فُعل نحو: تاجر وتجر، وراكب وركب هو مذهب الأخفش، وأما
سيبويه فيقول: إنه اسم للجمع، وقد ذكره صاحب الكتاب في آخر الباب.

(٢) نقص في «ق» .

(وضاربات^(١)) ، وشاهدات، وغائبات.

وقد جمعه على فَعْل، قالوا: بازل^(٢) وبُزل.

وعلى فَعْل، قالوا: عائذٌ وعَوذٌ، وهي الحديثة التناج، وحائل^(٣) وحُول.
والأصل: حُولٌ، وعَوذٌ، مثل بُزل، إلا أنهم استثقلوا الضمة على الواو كما قالوا:
خَوْنٌ^(٤)، وبَوْنٌ (جمع خِيَان، وبِيَان^(٥)) .

وقد جاء فَعْل نحو حَيَّض، قال الهذلي^(٦):

مَتَى مَا أَشَأْ غَيْرَ زَهُوِ الْمَلُو كِ أَجْعَلُكَ رَهْطاً عَلَى حَيَّضٍ

شبهه^(٨) بما مضى من المذكر؛ لأن هذه الصفة مذكورة اللفظ فجمعه على
لفظه لا على معناه.

وإن كان فاعلاً صفةً لغير من يعقل فَجَمَعَهُ على فواعِل، نحو جَبَل شَامِخٍ
وجبال شَوَامِخٍ، وجبل شَاهِقٍ وجبال شَوَاهِقٍ، وجمار نَاهِقٍ وحمير نَوَاهِقٍ، وفرس
صَاهِلٍ وخَيْلٌ صَوَاهِلٍ، وجل بازلٍ وجمال بَوَازِلٍ.

(١) نقص في «ر» .

(٢) في اللسان (بزل) : «بزل البعير يبزل بزولا: فطر نابه أي انشق فهو بازل ذكراً كان أم أنثى» .

(٣) في اللسان (حول) : «ناقاة حائل: حمل عليها فلم تلحق، وقيل: هي الناقة التي لم تحمل سنة أو سنتين أو

سنوات، وكذلك كل حامل ينقطع عنها الحمل سنة أو سنوات حتى تحمل» .

(٤) في الأصل: كما قالوا: جود، ونور.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٩٢.

(٦) زيادة في «ق» ، وفي اللسان (بون) «البوان بكسر الباء: عمود من أعمدة الحباء» .

(٧) هو أبو المثلم الهذلي: انظر: ديوان الهذليين ص ٣٠٦.

هذا ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، ولم أهدأ إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وانظره في:

الصاح (رهط) و (زها) ، واللسان (زها) وشروح سقط الزند ص ١٦٤، ١٦٥، وتاج العروس (رهط) و (زهو) .

الزهو: الكبر والتيه والفخر، والرهط: جلد يشقق تليه الصبيان والنساء الحيض.

(٨) في الأصل: شَبَّهَهُ.

وقد جُمِعَ فاعِلٌ اسماً على أَفْعَلَةٍ، قالوا: وادٍ وأودِيَّةٌ، كرهوا قَوَاعِلَ (فيه^(١))
لئلاً تجتمع واوان، وكرهوا فُعْلان وفِعْلان؛ لئلاً تنضم الواو أو تنكسر^(٢)؛ لأن
الضمة والكسرة تستقلان عليها^(٣).

وما كان على فاعِلٍ يفتح العين فإنه يجري مَجْرَى فاعِلٍ^(٤) (في الجمع^(٥)) على
فواعل) نحو: تَابِلٌ^(٦) وتَوَابِلٌ، وطَائِقٌ^(٧) وطَوَائِقٌ (وخَوَاتِمٌ^(٨) وخَوَاتِمٌ^(٩)) .

وقيل: طَوَائِقٌ، ودَوَائِقٌ^(١٠)، وخَوَاتِمٌ، وليس ذلك بالقياس^(١١) إلا على قول
من قال (فَاعَالٌ^(١٢)) نحو خَاتَامٌ، ودَانَاقٌ، فعلى هذه اللغة قياسه خَوَاتِمٌ، ودَوَائِقٌ،
قال الراجز:

(١) نقص في «ب» و «ر» .

(٢) في الأصل وفي «ق» : وتنكسر.

(٣) في الأصل عليها.

(٤) في «ق» : مجرى فواعل.

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) التابل من أبزار الطعام.

(٧) في اللسان (طبق) : «الطايق والطائق: من أعضاء الإنسان كاليد والرجل ونحوهما» .

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) في كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١١٠: «وزعم يونس أن العرب تقول أيضاً: خواتم، ودوائق، وطوائق على فاعل، كما

قالوا: تابل وتوابل» .

(١٠) في اللسان (دق) : «الدوائق والدائق من الأوزان» .

(١١) في كتاب سيبويه جـ ٢ ص ١١٠: «والذين قالوا: دوائق، وخواتم، وطوائق إنما جعلوه تنكير فاعل، وإن

لم يكن من كلامهم كما قالوا: ملامح، والمستعمل في الكلام لغة، ولا يقولون: ملحمة، غير أنهم قد قالوا خاتام، حدثنا
بذلك أبو الخطاب» .

وقال المبرد في التتضبـجـ ٢ ص ٢٥٧ - ٢٥٨ «فأما دوائق فإن الياء زيدت للمد في تكسيرة كما تزداد حروف المد

في الواحد وكذلك: طوائق، فأما خواتم فإنه على قياس من قال: خاتام، وفي اللسان: (ختم) : «..وقال سيبويه: الذين
قالوا: خواتم إنما جعلوه تنكير فاعل، وإن لم يكن في كلامهم، وهذا دليل على أن سيبويه لم يعرف خاتاماً» .

(١٢) نقص في «ب» .

يَسَامِيْ ذَاتَ الْمُثَرِّرِ الْمُشَقَّ أَحَذَتْ خَاتَمِي بِغَيْرِ حَقٍّ^(١)

فصل: وأمّا ما كان على أفعل ائماً فجمعه على أفاعل، نحو: أحمّد وأحميدة، وأفكّل^(٢) وأفأكّل، وأفضّل وأفاضل، وأكبّر وأكابر، وأصغّر وأصاغر، فهذا قياس مستمر في الأسماء على هذا.

فإن كان أفعل صفةً نحو: أحمرّ وأصفرّ / (وأسود^(٣)) فجمعه على فُعْلٍ [١٠٠ / ب] ساكن العين نحو: أحمرّ وحمُرٍ، وأصفرّ وصُفُرٍ، وأسودّ وسُودٍ وأشهبّ وشُهْبٍ، وأبيضّ ويبيضٍ، أصله فُعْلٌ، ولكنهم كسّروا أوله لتسلّم الياء؛ لأنّ الياء إذا سكّنت وقبلها ضمة قلبت واواً، فلو تكلموا به على فُعْلٍ لقل: بوض، فكسّروا أوله؛ لما بينا، ويجمع على فُعْلَانٍ نحو: حمُرَانٍ وسُودَانٍ.

ولا يجمع بالواو والنون إلّا في ضرورة الشعر كما قال الكيّت^(٤) :
فما وَجَدْتُ بناتُ ابْنِي نِزَارٍ
حَلَائِلَ أَحْمَرِينَ وَأَسْوَدِينَ

(١) لم أعر على قائل هذا الرجز، وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج٢ ص ٢٥٨ والكامل ص ٣٦٣، وانظر: شرح السيرافي ج٥ ص ١٢٧، وابن يعيش ج٥ ص ٥٢، وشرح شواهد الشافعية ص ١٤١، والعقد الفريد ج٢ ص ٢٧٣، والمقاييس (ختم) ومعجم شواهد العربية ص ٥٠٨.

(٢) الأفكّل: الرعدة.

(٣) تنص في «و» و«ق» .

(٤) ونسبه ابن عصفور أيضاً إلى الكيّت في المقرب ج٢ ص ٥٠، وهو من قصيدة لحكم بن عياش الكلبي، وهو المعروف بالأعور الكلبي، من شعراء الشام هجو بها مضر.

وهو من شواهد السيرافي ج٥ ص ١٩٤، وانظر: ابن يعيش ج٥ ص ٦١، والخزانة ج١ ص ٨٦، وج٢ ص ٣٩٥، وشرح شواهد الشافعية ص ١٤٣، والهمع ج١ ص ٤٥، والدرر ج١ ص ١٩، والأشعوني ج١ ص ١٢٢، ومعجم شواهد العربية ص ٢٨٤، والحلائل جمع حليل، وهو الزوج، والحليلة: الزوجة، وقال البغدادي في الخزانة ج١ ص ٨٦ : «أجاز ابن كيسان: أحرون وسكرانون، واستدل بهذا البيت، وهو عنده غير شاذ» .

فَإِنْ سَمَّيْتَ رَجُلًا بِأَحْمَرَ جاز أَنْ تَجْمَعَهُ بِالْوَاوِ وَالنُّونِ، فَتَقُولَ: الْأَحْمَرُونَ،
كَأَقَالُوا: الْأَشْعَرُونَ فِي جَمْعِ أَشْعَرَ لَمَّا صَيَّرُوهُ اسْمًا.

وَفَعْلَاءُ فِي الْمُؤَنَّثِ يَجْرِي مَجْرَى أَفْعَلٍ فِي صِفَةِ الْمَذْكُورِ نَحْوُ: حَمْرَاءُ وَحُمْرٌ،
وَحَضْرَاءُ وَخَضِرٌ، وَيَبْيَضَاءُ وَيَبْيَضٌ.

وَلَا يَجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِلَّا إِذَا جَعَلَ ^(١) اسْمًا كَمَا لَمْ يَجْمَعُ مَذْكُورُهُ ^(٢) بِالْوَاوِ
وَالنُّونِ.

فَإِنْ سَمَّيْتَ امْرَأَةً بِحَمْرَاءَ جَمَعْتَهَا بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ فَقُلْتَ: حَمْرَاوَاتٍ، كَمَا جَاءَ
فِي الْحَدِيثِ: «لَيْسَ فِي الْحَضْرَاوَاتِ ^(٣) صَدَقَةٌ» (سَلَّمَ ^(٤)) ؛ لِأَنَّهُ اسْمٌ ^(٥).

فَصَلِّ: وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعْلَى (و) ^(٦) لَهُ مَذْكُورٌ عَلَى أَفْعَلٍ فَبَابُهُ أَنْ يَسْتَعْمَلَ
بِالْأَلْفِ وَاللَّامِ كَقَوْلِكَ: الْأَفْضَلُ وَالْفَضْلَى، وَالْأَوَّلُ وَالْأُولَى، وَالْآخِرُ وَالْآخِرَى.

(١) فِي الْأَصْلِ: جَعَلْتَ.

(٢) فِي «ه» : كَمَا لَمْ يَجْمَعِ الْمَذْكُورُ، وَفِي «ر» : كَمَا لَمْ يَجْمَعِ الْمَذْكُورُ مِنْهُ.

(٣) هَذَا الْحَدِيثُ أَخْرَجَهُ التِّرْمِذِيُّ فِي صَحِيحِهِ ج ٣ ص ١٣٢ - ١٣٣ (بَابُ مَا جَاءَ فِي زَكَاةِ الْحَضْرَاوَاتِ) ، وَأَخْرَجَهُ
الدَّارِ قُطَيْبِي فِي سَنَنِ ٢٠٠ ص ٢٠٠ وَأَخْرَجَهُ مِنْ طَرِيقٍ آخَرَ فِي ٢٠١ ص ٢٠١، وَالْحَدِيثُ مَرْسَلٌ ضَعِيفٌ مِنْ كُلِّ طَرَفِهِ. انْظُرْ: فَيْضُ
الْقَدِيرِ ج ٢ ص ٣٧٢، وَمِيزَانُ الْإِعْتِدَالِ ج ١ ص ٢٢٨ - ٢٣٩ وَص ٦٤٧، وَذَكَرَهُ السُّيُوطِيُّ فِي الْجَامِعِ الصَّغِيرِ ج ٢ ص ٢٨٠
بِرَوَايَةٍ: لَيْسَ فِي الْحَضْرَاوَاتِ زَكَاةٌ.

(٤) زِيَادَةٌ فِي «ر» .

(٥) فِي اللَّسَانِ (خَضِرٌ) : «وَقِيَاسٌ مَا كَانَ عَلَى هَذَا الْوِزْنِ مِنَ الصِّفَاتِ لَا يَجْمَعُ هَذَا الْجَمْعُ، وَإِنَّمَا يَجْمَعُ بِهِ مَا كَانَ
اسْمًا لِاصْفَةِ نَحْوِ: صَحْرَاءُ، وَخَنْقَاءُ، وَإِنَّمَا جَمَعَهُ هَذَا الْجَمْعُ، لِأَنَّهُ قَدْ صَارَ اسْمًا لِهَذِهِ الْبَقُولِ لَا صِفَةً، فَقَوْلُ الْعَرَبِ لِهَذِهِ
الْبَقُولِ: الْحَضْرَاءُ لَا تَرِيدُ لَوْنَهَا، وَقَالَ ابْنُ سِيدَةَ: جَمَعَهُ جَمْعُ الْأَسْمَاءِ كَوِزْقَاءَ وَوَزْقَاوَاتٍ وَبَطْحَاءَ وَبَطْحَاوَاتٍ؛ لِأَنَّهَا صِفَةٌ
غَالِبَةٌ غَلِبَتْ غَلْبَةُ الْأَسْمَاءِ...» .

(٦) نَقْصٌ فِي «ب» .

ويكسر على الفُعل نحو: الصُغر، والكُبر، والأُخر، والأوّل، كقوله عز وجل: ﴿إِنَّهَا لَإِخْذَى^(١) الْكُبْرُ﴾ .

وَيُجْمَعُ بِالْأَلْفِ وَالْتِاءِ كَقَوْلِكَ: الْأُخْرِيَّاتِ، وَالْفُضْلِيَّاتِ، وَالْأَوَّلِيَّاتِ، وَمَذَكَّرُهُ (أَيْضاً)^(٢) يُجْمَعُ جَمْعُ^(٣) السَّلَامَةِ وَالتَّكْسِيرِ جَمِيعاً كَقَوْلِكَ: الْأَكَابِرُ وَالْأَكْبَرُونَ، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَاتَّبَعَكَ^(٤) الْأَرْدَلُونَ﴾ وَقَدْ ذَكَرْنَا^(٥) هَذَا، وَقَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿الَّذِينَ^(٦) هُمْ أَرَادُوا لَنَا﴾ وَقَدْ ذَكَرْنَا هَذَا^(٧).

فَإِنْ كَانَ فَعْلَى لَيْسَ لَهُ مَذَكَّرٌ عَلَى أَفْعَلَ فَجَمْعُهُ فَعَالِي، نَحْوُ: حَبَلَى وَحَبَالِي، (و)^(٨) تُقَلَّبُ الْيَاءُ أَلْفاً فَيَقَالُ: حَبَالَى^(٩)، وَقَدْ جُمِعَ فَعْلَى عَلَى فِعَالٍ كَقَوْلِكَ: أَتَنَّى وَإِنَانَتْ.

وَأَمَّا فِعْلَى فَتُجْمَعُ (عَلَى)^(١٠) فَعَالَى كَقَوْلِكَ: ذِفَرَى وَذَفَارَى^(١١).

(١) الآية ٣٥ من سورة المدثر.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في الأصل: يجمع على السلامة والتكسير.

(٤) الآية ١١١ من سورة الشعراء، هذا وقد ذكرت آية «هود» قبل آية الشعراء في كل من «ب» و«ر» و«ق» .

(٥) انظر ص ٥٦٢ - ٥٦٣ فيما سبق من التبصرة.

(٦) الآية ٢٧ من سورة هود.

(٧) يهامش الأصل تعليق جيد هو: «والأصل حبالي بكسر اللام؛ لأن كل جمع ثالثه ألف انكسر الحرف الذي

بعدها نحو: مساجد، وجعافر، ثم أبدلوا الياء المنقلبة من ألف التانيث ألفاً فقالوا: حبالي ليفرقوا بين الألفين كما قلناه في الصحاري، وليكون الحبالي كحبلى في ترك صرفها، لأنهم لو لم يبدلوا لسقطت الياء لدخول التنوين كما تسقط في جوارز» .

(٨) نقص في «ر» .

(٩) في الأصل: ذَفَارَى وَذَفَارِي.

وقد قالوا في الألف الممدودة مثل هذا نحو صَحْرَاءَ، وصَحَارَى^(١)، وَعَذْرَاءَ
وَعَذَارَى، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: وما كان على أربعة أحرف من غير الأمثلة التي ذكرنا نحو فَعَلَّلَ
كَجَعَفَرٍ، أو فَعَلَّلَ كِدِرْهِمٍ، أو فَعَلَّلَ كَبُرْتُنْ^(٢)، أو فَعَلَّ (كخَدَب^(٣)) و
كَقَمْطَرٍ^(٤)، أو (ما^(٥)) وافق (مثل^(٦)) هذه الأوزان في الحركة والسكون نحو:
مَسْجِدٍ، وَمِقطَعٍ، وَمَذْخَلٍ، وَمَذْهَنٌ^(٧) فجمعه كله بأن يفتح أوله، وتزيد ألف
الجمع ثالثة، وتكسّر ما بعد الألف، إلا أن يكون حرفاً مدغماً فيما بعده
(وذلك^(٨)) نحو قولك: جَعَفَرٌ وَجَعَاوِرٌ، وَقَرْدَدٌ^(٩) وَقَرَادِدٌ، وَجَدُولٌ وَجَدَاوِلُ،
وَدِرْهِمٌ وَدَرَاهِمٌ، وَضِفْدَعٌ وَضَفَادِعُ، وَبُرْتُنٌ وَبَرَاتِنٌ، وَخِدَبٌ وَخَدَابٌ، وَقِمْطَرٌ
وَقِمَاطِرٌ، وَصَيْقَلٌ^(١٠) وَصَيَاقِلُ، وَمَسْجِدٌ وَمَسَاجِدُ، وَمَطْلَبٌ وَمَطَالِبُ، وَمِسْنٌ
وَمَسَانٌ، وَمَذْهَنٌ^(٧) وَمَذَاهِنٌ.

(١) في «ب»: نحو: صحراء وصحار وصحارى، وعذراء وعذار وعذارى، وفي «ق»: نحو: صحراء وصحارى
وصحار، وعذراء وعذارى وعذار.

(٢) البُرْتُن: غلب الأسد.

(٣) زيادة في «ب» .

والخدب: الشيخ، والحدب: العظيم، ورجل خدب مثل هجف أي ضخم.

(٤) القمطر: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في اللسان: (دهن) : «المَذْهَنُ بالضم لا غير آلة الدهن، كان في الأصل: مِذْهَنًا، قَلَمًا كثر في الكلام ضموه» .

(٨) زيادة في «ر» .

(٩) في اللسان (قرد) : «القردد: ما ارتفع من الأرض، وقيل: وغلظه» .

(١٠) في اللسان (صقل) : «الصيقل: شحاذ السيوف وجلأوها» .

وكذلك إن لحقت هذه الأمثلة وما أشبهها الهاء فهذا قياسه، نحو: مِرْوَحَةٌ [١ / ١٠١] وَمَرَاوِجٌ، وَمَكْرَمَةٌ^(١)، ومَكَارِمٌ، وَمَشْرَبَةٌ^(٢)، وَمَشَارِبٌ، وَمِذْيَةٌ وَمِذَابٌ، وَمِسْنَةٌ^(٣) وَمَسَانٌ.

فصل: وإذا كان الاسم على خمسة أحرف حذفت منه حرفاً ليصير على أربعة (أحرف)^(٤) ثم تجمعه على قياس الرباعي على ما ذكرنا فتقول في جمع سَفَرَجَلٍ: سَفَارِجٌ؛ وفي قَرَزْدَقٍ فرازد، ولك أن تَعَوِّضَ من المحذوف ياء قبل آخر الكلمة تقول: سَفَارِيجٌ وفرازيد، فإن كان فيه حرف زائد لم تَحْذِفْ غيره نحو: جَحَافِلٌ^(٥) وَجَحَافِلٌ، وَسَرَوْمَطٌ^(٦) وَسَرَامِطٌ وَعَرَنْدَسٌ^(٧) وَعَرَادِسٌ، ولك أن تَعَوِّضَ فتقول: جَحَافِلٌ وَسَرَامِطٌ، وَعَرَادِسٌ.

فإن كان رابعه حرف مدٍّ ولين لم تحذف منه شيئاً كقولك: قِنْدِيلٌ وَقَنَادِيلٌ، وَكُرْدُوسٌ^(٨) وَكَرَادِيسٌ، وَهَمْلَاجٌ^(٩) وَهَمَالِيجٌ، وَمِفْتَاحٌ وَمِفَاتِيحٌ.

(١) في اللسان (كرم) : «أرض مكرمة، وكَرَمٌ : طيبة، وقيل: هي المعدونة للشارع،.. الجوهري : أرض مكرمة للنبات إذا كانت جيدة للنبات» .

(٢) في اللسان (شرب) : «المشربة بفتح الراء من غير ضم: الموضع الذي يشرب منه» .

(٣) في اللسان (سنن) : «سننه: ركب فيه السنان، وأسَنَنْتُ الرمح جعلت له سناناً، وهو رمح مُسَنَّ، وسَنَنْتُ السنان أسنه فهو مُسَنُونٌ إذا أعددته على المسن» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» -

(٥) الجحافل: الغليظ، وهو أيضاً: غليظ الشفتين.

(٦) في اللسان (سرمط) : «السرومط: الجمل الطويل.. وقيل: السرومط الطويل من الإبل وغيرها، قال ابن سيده: السرومط: وعاء يكون فيه زق الحرق، ونحوه» .

(٧) العرنس: الأسد الشديد، والجمل الشديد أيضاً.

(٨) الكرديوس: الخيل العظيمة، وقيل: القطعة من الخيل.

(٩) في اللسان: (هملج) «أَلِهْمَلَجٌ: من البراذين: واحد الهماليج، ومثيها الهملجة، فارسي معرب، والهملاج:

حسن سير الدابة في سرعة» .

وإنما لم تحذف منه شيئاً؛ لأنك كنت تعوّض فيما ليس فيه شيء من هذه الحروف، فإذا وُجد منها شيء في موضع العِوض لزم ألا يحذف.

وكذلك أُحْدُوثة^(١) وأَحَادِيثُ، وأُعْجُوبَة وأَعْجَابٌ؛ لأنّ هاء التانيث لا يُعْتَدُّ بها، والاسم بغير هاء على خمسة أحرف رابعه حرف مدّ ولين، وكذلك تمثالٌ وتمائيلٌ، وتَقْصَارٌ^(٢) وتَقَاصِيرٌ، وتَجْفَافٌ^(٣) وتَجَافِيفٌ، وهذه الأوزان وإن اختلفت حروفها فهي متفقة في الحركة والسكون فقياسها واحد في الجمع.

فإن كان على خمسة (أحرف^(٤)) وفيه زيادتان متساويتان كنت مخيراً في حذف أيها شئت مثل حَبَنَطَى فيه زيادتان: النون والألف وهما متساويتان، فإن شئت حذف النون فقلت: حَبَاطٍ، ولك أن تعوض فتقول: حَبَاطِي، وإن شئت حذف الألف فقلت: حَبَانِطَ، ولك أن تعوض أيضاً فتقول: حَبَانِيطَ.

وإن كان فيه زيادتان إحداهما زيدت لمعنى لم تحذف التي زيدت لمعنى، وحذفت الأخرى نحو: منطلق، النون والميم زائدتان، فالميم زيدت لمعنى الفاعل فلا تحذفها، وتحذف النون فتقول في جَمْعِهِ: مَطَالِقٌ، ولك أن تعوض فتقول: مَطَالِيقٌ.

(١) في اللسان (حدث) : «الأحدوثة: ما حدث به.. قال القراء: نرى أن واحد الأحاديث أحدوثة ثم جعلوه للأحاديث، قال ابن بري: ليس الأمر كما زعم القراء لأنّ الأحدوثة بمعنى الأعجوبة، يقال: قد صار فلان أحدوثة، فأما أحاديث النبي ﷺ فلا يكون واحداً إلا حديثاً ولا يكون أحدوثة» .

(٢) في اللسان: (قصر) : «التقصار... بكسر التاء: القلادة للزومها قصرة العنق، وفي الصحاح: قلادة شبيهة بالحنفة» .

(٣) في اللسان (جفف) «التجفاف والتجفاف الذي يوضع على الخيل من حديد وغيره في الحرب، ذهبوا فيه إلى معنى الصلابة والجفوف» .

(٤) نقص في الأصل.

وكذلك: جمع مُعْتَسِل (مَقَاسِل^(١)) تحذف التاء دون الميم لما ذكرنا.

فصل: وما كان على ستة أحرف فجمعه أيضاً يحذف حرفين (منه^(٢))
ليصيرَ أيضاً على مثال الرباعي، ثم تعامله معاملة الرباعي كقولك في جميع
مُعْتَسِس^(٣): مَقَاسِسُ، تحذف النون وإحدى السينين؛ ليصير على مثال مفاعل.

وإن شئت عوضته فقلت: مَقَاسِسُ، هذا مذهب سيبويه^(٤).

وأما أبو العباس المبرد^(٥) ومن ذهب مذهبه فإنه يحذف الميم والنون؛ لأنها
زائدتان، والسين من نفس الكلمة، وحذف الزائد أولى من الأصلي فتقول في
جمعه: قَعَاسِسُ؛ وَقَعَاسِسُ، إذا عَوَّضَ منه، وسيبويه يختار حذف السين وإبقاء
الميم؛ لأنَّ الميم زیدت لمعنى.

ولو جمعت عنتريساً^(٦) لم تحذف إلاَّ النون وحدها؛ لأنَّ الياء تحصل رابعة
فتقول: عَنَارِسُ.

ولو جمعت أشهباباً^(٧) وهو على سبعة أحرف: ثلاثة منها أصول، وأربعة
زوائد؛ لأنَّ أصله من الشبهة، فالشين والهاء والباء أصول، والبواقي زوائد، فإذا
جمعت حذفت الألف / التي في أوله، والياء التي بعد الهاء ولم تحذف الألف التي

[١٠١ / ب]

(١) نقص في «ق» وفي الأصل: مَقَاسِل.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في اللسان (قمس) : «اقعنس البعير وغيره: امتنع فلم يتبع، وكل ممتنع مقعنس والمقعنيس: الشديد،

وقيل: المتأخر.

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١١٢.

(٥) انظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٣٥.

(٦) المتريس: الشجاع.

(٧) أشهباب: مصدر أشهب، والشبهة لون يبيض يصدعه سواد في خلاله.

بعد الباء؛ لأنها تحصل رابعة بعد حذف ما ذكرنا فتقول: شَهَابِيْب، كأنك جمعت شَهَابَا، على وزن حِمْلَاق^(١)

وإنما وجبَ حَذْفُ ما زاد على أربعة أحرف في الجمع حتى يصير على أربعة (أحرف^(٢)) ، لطوله، فإذا وَجِدَ زائدٌ فهو أولى بالحذف إلا أن يكون حرفاً من حروف المدِّ واللين رابعاً على ما ذكرنا، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: واعلم أن ما كان مثل (قَوْمٍ^(٣))، (و رَهْطٍ، وَنَقَرٍ، وَإِبِلٍ، وَغَنَمٍ، وَضَانٍ وَمَغْنٍ، وَرَكْبٍ، وَتَجْرِ، وَطَيْرٍ، وما أشبه ذلك فهو اسمٌ للجمع، وليس بجمع على قول سيبويه^(٤). وأما الأخفش^(٥) فيقول: إنه جَمْعٌ مُكَسَّرٌ فإذا صَغَّرَهُ^(٦) رَدَّهُ إلى واحده وصَغَّرَ لفظ الواحد.

فإن كان لمذكر يعقل لحقته الواو والنون، وإن كان لمؤنث أو مذكر لا يعقل جُمع بالالف والتاء فتقول في تصغير سَفِيرٍ^(٧): سَوَيْفِرُونَ^(٨)، وفي رَكْبٍ:

(١) في اللسان (حلق) : «الحِمْلَاق»، والحُمْلَاق، والحُمْلُوق: ما غطي الجفون من يياض القلة.... والحلاق: ما لزم بالعين من موضع الكحل من باطن» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) انظر: الكتاب ج٢ ص ٨٩٤، ١٤٢.

(٥) انظر: شرح السرياني ج٥ ص ١٦٢، وانظر أيضاً: مع الهوامع ج٢ ص ١٨٩ والرضي على الشافية ج٢ ص ٢٠٢.

واين يعيش ج٥ ص ٧٧.

(٦) في الأصل: فإذا صغره تردده.

(٧) السفر: المسافرون.

(٨) في «ب» و «ق» : ميفرون.

رَوَيْكِبُونَ، وفي طَيِّرٍ: طَوَّيْرَاتٍ، وفي زَوْرٍ^(١): زَوَّيْرُونَ (المذكر^(٢)) ، وزَوَّيْرَاتٌ للمؤنث.

وأما سيبويه ومن ذهب مذهبه فيصغره^(٣) على لفظه فيقول: رُهَيْطٌ، وَقَوَيْمٌ، وَتَفَيْرٌ، وَرَكَيْبٌ، وَصَحِيبٌ، وَغَنَيْمَةٌ، (وَخَبِيلَةٌ^(٤)) وَأَيْبَلَةٌ، ولو كانت جموعاً لم تُصَغَّرْ إلا على لفظ واحدٍ، كما أنك لو صَغَّرْتَ دَرَاهِمَ لَقُلْتَ: دَرَاهِمَاتٍ فَصَغَّرْتَ دَرَاهِمًا ثُمَّ جَعَلْتَهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى

(١) الزور: الزائرون.

(٢) تنص في «ر» .

(٣) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٤٢.

(٤) زيادة في «ر» و «ق» .

بَابُ جَمْعِ الْجَمْعِ

اعلم أن جَمْعَ الجمع ليس بِمُطَرَّدٍ، ولا يتجاوز ما جمعته العرب، والذي يُجْمَع ما كان على وزن أقل العدد نحو: أَفْعَل، وَأَفْعَال، وَأَفْعِلَة. فجمع أَفْعَل: أَفَاعِل، نحو: أَكْلَب، وَأَكْلِب، وَأَوْطُب، وَأَوْاطِب، قال الراجز: (أنشده سيبويه^(١))

يَحْلُبُ مِنْهَا سِتَّةَ الْأَوَاطِبِ

وكذلك: أَيْدٍ وَأَيَادٍ؛ لَأَنَّ أَيْدٍ وزنها أَفْعَل في الأصل، وإنما كَسِرَ آخرها كما كَسِرَ آخرُ رَامٍ وَغَايَ؛ لَأَنَّ الضمة تستثقل على الياء إذا كان قبلها كسرة أو ضمة. وَجَمْعُ أَفْعَال: أَفَاعِل كقولك: أَنْعَام وَأَنْعَامِ، وَأَقْوَال وَأَقَاوِيل، وَأَرْوَاح وَأَرْاَوِيح^(٢).

وَجَمْعُ أَفْعِلَة: (٣) أَفَاعِل نحو: أُسْقِيَة^(٤) وَأَسَاقِي.

وقد جُمِعَ أَفْعِلَة^(٣) بالآلِف والتاء أيضا، قالوا: أُعْطِيَاتٌ، وَأُسْقِيَاتٌ، وقد

(١) زيادة في الأصل، وانظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٠٠.

وهو من شواهد سيبويه المجهولة القائل. وانظر: شرح السيرافي ج ٥ ص ١٤٢ والخخص ج ٤ ص ١٠١ و ج ١٠ ص ٣، وج ١٤ ص ١١٧، وابن يعيش ج ٥ ص ٧٥، واللسان: (وطب) والوطب: سقاء اللبن، قال الشنبري: «الشاهد في جمعه الأوطب، وهو جمع وطب على أوطب لتكسیر العدد والمبالغة فيه» .

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : وَأَرْوَاج وَأَرْاَوِيح.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ب» : وَأَسَاقِي .

جمعوا جمالاً - وهو للجمع الكثير - على جمائل، قال ذو الرمة^(١):
 وَقَرَّينَ بِالزُّرْقِ الْجَمَائِلَ بَعْدَمَا تَقَوَّبَ عَنْ غِرْبَانٍ أَوْرَاكِهَا الْخِطْرُ
 (وقد جمعه^(٢) بالالف والتاء) قالوا: جمالات.
 وقالوا: يُيَوِّتَاتٌ، وَحُمَرَاتٌ، وَطُرْقَاتٌ، فجمعوا الجمع الكثير بالالف والتاء؛
 لأنها جموع مؤنثة.

وأما ما كان اسماً للجنس فالباب فيه ألا يُجمع؛ لأن واحده يدل على
 جمعه فإن اختلفت أنواعه جاز جمعه نحو تمرٍ، وتُمرانٍ، وتُمورٍ.
 وقال أبو العباس^(٣): بُرٌّ وأُبرار، إذا أردت أجناساً مختلفة.

[١٠٢ / ١] وقد منع سيبويه^(٤) من ذلك لما ذكرنا / من دلالة واحده على جمعه.

وقالوا: مُضْرَانٌ وَمَضَارِينُ، وَمُضْرَانٌ جَمْعٌ واحده مَضِيرٌ، كقولك: رَغِيفٌ
 وَرَغْفَانٌ، وَمَضَارِينُ جمع مُضْرَانٍ.

(فصل^(٥)) : وَمَا لَا يَتَجَاوَزُ وَيُتَّبَعُ فِيهِ مَا قَالَتْهُ الْعَرَبُ مَا جَمَعَ مِنَ الْمَذْكُورِ

(١) انظر: ديوانه ص ٥٦٦.

وهو من شواهد السريافي ج ٤ ص ٦٥٠ وجه ص ١٤٤ وانظر: المخصص ج ٧ ص ٢٢، والمجهر باب الاستعارات ج ٢ ص ٤٣٢ وابن يعيش ج ٧ ص ٧٦، والنصاح واللسان (غرب) و (خطر) و (زرق) و (جل) والزرق: كنية بالدهناء وتقوَّبَ الشيء: انتزع من أصله، والخطر: ما لصق بالوركين من البول والغريبان: لكل بعير وفرس غرابان، وهما حرفا الوركين الأيمن والأيسر اللذان فوق الذنب حيث التقى رأسا الوركين، هذا وقد قال السريافي عقب البيت: «فالجمائل: جمع جمالة في معنى الجمال، وإن كان الجمائل جمع جمال أيضا، فالجمال هي مؤنثة؛ لأنها جمع مكسر قبل التسمية بها، فلأجل التأنيث قال: جمائل» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في شرح السريافي ج ٥ ص ١٤٥ - ١٤٦: «وقد ذكر عن أبي العباس أنه قال: تمر وأتمر وبر وأبرار إذا أردت

أجناساً مختلفة، وقد منع سيبويه أن يقال: أبرار في جمع بر» .

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٠٠.

الذي ليس فيه هاء التانيث بالالف والتاء نحو: حَمَامٌ وَحَمَامَاتٌ وَسَرَادِقٌ وسَرَادِقَاتٌ، وَجَمَلٌ سَبْخُلٌ^(١)، وَجَمَالٌ^(٢) سَبْخُلَاتٌ، وَجَمَلٌ سَبْطَرٌ^(٣) وَجَمَالٌ سَبْطَرَاتٌ.

وَإِنَّمَا جَمَعُوهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ؛ لِأَن جَمْعَ الْمَذْكَرِ يَصِيرُ مُؤَنَّثًا فِي التَّكْسِيرِ فَجَعَلَ سَرَادِقَاتٍ، وَمَا أَشَبَّهَا بِمَنْزِلَةِ الْجَمْعِ الْمَكْسَرِ الْمُؤَنَّثِ.

وَأَكْثَرُ مَا يَكُونُ هَذَا فِيَا لَمْ يَجْمَعْ جَمْعَ التَّكْسِيرِ، قَالَ سِيبَوِيَّةٌ^(٤): أَلَا تَرَى أَنَّكَ لَا تَقُولُ: فِرْسَنَاتٌ حِينَ قُلْتَ: فَرَّاسِينَ؟ يَعْنِي أَنَّكَ لَمَّا كَسَرْتَ فِرْسِنًا^(٥) عَلَى فَرَّاسِينَ لَمْ تَجْمَعَهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ وَإِنَّمَا تَجْمَعُهُ بِالْأَلْفِ وَالتَّاءِ إِذَا لَمْ تَكْسِرْهُ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

فصل: وَإِذَا ثَنَيْتَ شَيْئَيْنِ (مِنْ شَيْئَيْنِ)^(٦) فَالْبَابُ أَنْ تَأْتِيَ بِهِ^(٧) بِلَفْظِ الْجَمْعِ كَقَوْلِكَ: مَا أَحْسَنَ ذَوَاتِهِمَا، وَ^(٨) مَا أَصْبَحَ خَدُودُهُمَا، قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾.

وَإِنَّمَا وَجِبَ هَذَا؛ لِأَنَّ الْإِضَافَةَ تَدُلُّ عَلَى مَعْنَى التَّثْنِيَةِ فَاسْتَغْنَوْا عَنْ أَنْ

(١) فِي اللِّسَانِ (سَبْخُلٌ) «السَّبْخُلُ عَلَى وَزْنِ هَجَفٍ: الضَّغْمُ مِنَ الضَّبِّ، وَالْبَعِيرُ وَالسَّاءُ وَالْجَارِيَةُ...».

(٢) فِي «ق» : وَجَمَالَاتٌ.

(٣) فِي اللِّسَانِ (سَبْطَرٌ) : «قَالَ سِيبَوِيَّةٌ: جَمَلٌ سَبْطَرٌ، وَجَمَالٌ سَبْطَرَاتٌ سَرِيعَةٌ وَلَا تَكْسِرُ» وَانْظُرْ كِتَابَ سِيبَوِيَّةِ

ج ٢ ص ١٩٨.

(٤) انْظُرْ: الْكِتَابَ ج ٢ ص ١٩٨.

(٥) الْفَرَسُنُ: عَظْمٌ قَلِيلٌ اللَّحْمِ، وَهُوَ خَفِيفُ الْبَعِيرِ كَالْحَافِرِ لِلدَّابَّةِ.

(٦) نَقَصَ فِي «ر» .

(٧) نَقَصَ فِي «ر» وَفِي «ب» وَ«ق» أَنْ تَأْتِيَ فِيهِ....

(٨) فِي «ب» : مَا أَحْسَنَ وَجُوهَهَا، وَمَا أَمْلَحَ قَدُودَهُمَا، وَفِي «ر» وَ«ق» : مَا أَحْسَنَ رُؤُوسَهَا، وَمَا أَمْلَحَ

خَدُودَهَا.

(٩) الْآيَةُ ٤ مِنْ سُورَةِ التَّحْرِيمِ.

يجمعوا (بين^(١)) علامتي تثنية في اسم واحد، كما لا يجمعون علامتي تأنيث ولا علامتي تعريف في اسم واحد.

فأما قوله عز وجل: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ﴾^(٢) فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ ولكل واحد منها يدان، فإنما جاز؛ لأن المعنى (على^(٣)) الأَيْمَانِ^(٤) فهما يَمِينَانِ من الاثنين، وكذلك قراءة عبد الله بن^(٥) مسعود: ﴿فَاقْطَعُوا أَيْمَانَهُمَا﴾ .

وقد يجيء مثنى على حقيقة المعنى، قال الراجز^(٦) أنشده سيبويه^(٧):

وَمَهْمَيْنِ قَدْ ذَفَيْنِ مَرَّتَيْنِ ظَهَرَاهُمَا مِثْلَ ظُهُورِ التُّرُسَيْنِ
فَجَاءَ بِالتَّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ (جميعاً)^(٨) فَأَحْدَهُمَا عَلَى الْحَقِيقَةِ، وَالْآخَرَ عَلَى الْمُسْتَعْمَلِ، قَالَ الْفَرَزْدَقُ^(٩):

(١) زيادة في «ب» و«ق» .

(٢) الآية ٣٨ من سورة المائدة.

(٣) نقص في «ب» و«ر» و«ق» .

(٤) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص١٨٩.

(٥) في شواذ ابن خالويه ص٣٣: «... والسارقون والسارقات فاقطعوا أيديهم، وروي عنه «أيمانها» ، وانظر:

البحر المحیط ج٢ ص٤٧٦، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص١٨٩.

(٦) هو خِطَامُ المجاشعي، أو هِيَانُ بن قحافة.

(٧) انظر الكتاب ج١ ص٢٤١ وج٢ ص٢٠٢، ونسبه سيبويه في الجزء الأول إلى خِطَامِ المجاشعي، وفي الجزء

الثاني إلى هِيَانِ بن قحافة.

وانظر: شرح السرياني ج٤ ص٦٧٠ وجه ص١٥٥ وأما لي ابن الشجري ج١ ص١٢ و ج٢ ص٢٠٣، وابن يعيش

ج٤ ص١٥٥ - ١٥٦، والخزانة ج٣ ص٣٧٤ وشرح شواهد الشافعية ص٩٤، والعيني ج٤ ص٨٩، والهمع ج٢ ص٦٢

والأشعوني ج٢ ص١٣٩ وحاشية يس على التصريح ج٢ ص١٢٢، ومعجم شواهد العربية ص٥٤٣، ومهمبين: تثنية مَهْمَنَ،

وهو المفازة البعيدة، وقَذَفَيْنِ: تثنية قَذَفَ أي بعيد وفي اللسان (قذف) وقذفة.. أي بعيدة، ومرتين تثنية مَرَّتْ وهو

- كما في اللسان (مرت) - مفازة لا نبات فيها، والظهر: ما ارتفع من الأرض، والتريين تثنية ترس وهو ما يتقى به

الضرب من السلاح.

(٨) زيادة في «ق» .

(٩) انظر: ديوانه ص٥٥٤.

بما في فؤادينا من الشوق^(١) والهوى فيَجْبِرُ مِنْهُ نَاضُ الْفؤَادِ الْمَشْغَفُ^(٢)

وقد يوجد^(٣) في الشعر الإفراد أيضاً؛ لأن الإضافة تدل على التثنية قال الشاعر^(٤):

كَأَنَّهُ وَجْهُ تَرْكِيئِينَ قَدْ غَضِبَا مُسْتَهْدَفَ لَطِيعَانٍ غَيْرِ تَذْيِيبٍ^(٥)

أراد: كأنه وجه تركيين، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) في «ب» و«هـ» و«ق»: من الهم.

وهو من شواهد الزجاجي في الجمل ص ٣٠٢، وانظر: النهم ج ١ ص ٥١، الدرر ج ١ ص ٢٦، وورد عرضاً في الخزانة ج ٢ ص ٢٧٤، ومعجم شواهد العربية ص ٢٣٦، والضرائر ص ٩٩، والنهض: الذي انكسر بعد الجبر وهو أشد الكسر والمشغف: الذي شغفه الحب أي وصل إلى شغاف قلبه، وشغاف القلب وشغافه: حبه، وبها قرئ قوله تعالى ﴿وقد شغفها حبا﴾ والاستشهاد بقوله: في فؤادينا حيث جاء بالمضاف مثنى على الأصل، والمستعمل المطرد فيما كان من هذا النحو أن يكون بلفظ الجمع.

(٢) في «ق»: المعذب.

(٣) في «ب» و«ق»: وقد يوجد في الشعر أيضاً، وفي «هـ» وقد يفرد في الشعر..

(٤) هو الفرزدق أيضاً. انظر: ديوانه ص ٢٧٠.

وهو من شواهد السرياني ج ١ ص ١٥٦ وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ١٢، وابن يعيش ج ٤ ص ١٥٧ والخزانة ج ٢ ص ٣٦٩، والضرائر ص ٩٨، ومعجم شواهد العربية ص ٦٣، ١٧٦، والفرزدق هنا يصف فرجاً، وغير تذيب أي مبالغ فيه، وفي اللسان (ذهب) «وذهب أكثر الذب»، ويقال: طعان غير تذيب إذا بولغ فيه.

(٥) في «ق»: أراد كأنه وجه تركيين.

بَابُ التَّصْغِيرِ

اعلم أنَّ التَّصْغِيرَ إِنَّمَا وَقَعَ فِي الْكَلَامِ؛ لِلاِسْتِغْنَاءِ عَنِ الْوَصْفِ بِصَغِيرٍ،
وَذَلِكَ أَنَّكَ إِذَا قُلْتَ: مَرَرْتُ بِجَبَلٍ ^(١) احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَبَلًا عَظِيمًا، وَاحْتَمَلُ أَنْ
يَكُونَ صَغِيرًا، فَإِذَا أَرَدْتَ أَنْ تُبَيِّنَ ذَلِكَ احْتَجْتَ أَنْ تَقُولَ: مَرَرْتُ بِجَبَلٍ ^(٢)
صَغِيرٍ، فَاسْتَغْنَيْتَ بِقَوْلِكَ: (مَرَرْتُ ^(٣)) بِجَبَلٍ ^(٤) عَنْ قَوْلِكَ: بِجَبَلٍ ^(٥) صَغِيرٍ.

وَاعْلَمْ أَنَّ أُبْنِيَةَ الثَّلَاثِي عَلَى اخْتِلَافِ حَرَكَاتِهَا وَسُكُونِهَا يَجِيءُ مِثَالُ تَصْغِيرِهَا
عَلَى فَعِيلٍ بِضَمِّ أَوَّلِهِ، وَفَتْحِ ثَانِيهِ، وَزِيَادَةِ يَاءِ التَّصْغِيرِ ثَالِثَةً كَقَوْلِكَ فِي
(تَصْغِيرِ ^(٥)) كَلْبٍ: كَلْبَيْبٌ، وَفِي جَبَلٍ: جَبَلَيْبٌ، وَفِي قُفْلٍ: قُفْلَيْبٌ، وَفِي جَذَعٍ:
جَذَعَيْبٌ، وَفِي عَنَبٍ ^(٦): عَنَبَيْبٌ، وَفِي / صَرَدٍ: صَرَدَيْبٌ.

وَعَلَامَةُ التَّصْغِيرِ ضَمُّ أَوَّلِهِ، (وَفَتْحُ ^(٧) ثَانِيهِ)، وَزِيَادَةُ الْيَاءِ ثَالِثَةً.

وَإِنَّمَا ضَمُّ أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ التَّصْغِيرَ يَدُلُّ عَلَى اسْمٍ وَصْفِيٍّ، فَجَرَى مَجْرَى مَالٍ يُسَمَّى
فَاعِلُهُ فِي الدَّلَالَةِ عَلَى فَاعِلٍ وَمَفْعُولٍ فَضَمُّ أَوَّلِ الْمَصْغَرِ ^(٨) كَمَا ضَمُّ أَوَّلِ مَالٍ يُسَمَّى

(١) فِي «ر»: مَرَرْتُ بِجَبَلٍ احْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ جَبَلًا عَظِيمًا.

(٢) فِي «ر»: بِجَبَلٍ صَغِيرٍ.

(٣) تَقْصُّ فِي «ر».

(٤) فِي «ر» بِجَبَلٍ

(٥) زِيَادَةُ فِي «ر».

(٦) فِي «ر»: وَفِي عَنَبٍ: عَنَبَيْبٌ.

(٧) تَقْصُّ فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق».

(٨) فِي الْأَصْلِ وَ«ق»: أَوَّلُ التَّصْغِيرِ

فاعِلُهُ؛ وَفُتِحَ ثَانِيهِ؛ لِأَنّ الخُرُوجَ مِنَ الضَّمِّ إِلَى الْفَتْحِ أَسْهَلُ وَأَخْفُ مِنْهُ إِلَى الْكسْرِ (وَالضَّمُّ^(١)) ، وَزِيدَتِ الْيَاءُ ثَالِثَةً؛ لِأَنَّهَا حَرْفٌ مَد وَلِينٌ، وَهِيَ تَلِي الْأَلْفَ فِي الْخَفَةِ، وَقَدْ صَارَتِ الْأَلْفُ ثَالِثَةً فِي الْجَمْعِ نَحْوُ: مَسَاجِدَ، وَقَنَادِيلَ، فَوَجِبَ أَنْ تَكُونَ الْيَاءُ لِلتَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ أَخْفُ مِنَ الْيَاءِ؛ فَجُعِلَ الْأَخْفُ لِلْأَثْقَلِ وَهُوَ الْجَمْعُ، وَالْأَثْقَلُ لِلْأَخْفِ وَهُوَ التَّصْغِيرُ.

وَإِنَّمَا كَانَ الْجَمْعُ أَثْقَلَ مِنَ التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ يَتَضَمَّنُ عِدَّةَ أَشْيَاءَ أَقْلُهَا ثَلَاثَةٌ، وَالتَّصْغِيرُ يَتَضَمَّنُ شَيْئَيْنِ فَلِذَلِكَ كَانَ أَخْفَ.

فَإِنْ كَانَ فِي آخِرِ الْاسْمِ الثَّلَاثِي يَاءً أَوْ وَاوً (أَوْ أَلْفًا^(٢)) قَلْبَتَ ذَلِكَ كُلَّهُ يَاءً، وَأُدْغِمَتْ^(٣) يَاءُ التَّصْغِيرِ^(٤) (فِيهَا^(٥)) ؛ كَقَوْلِكَ فِي قَفَا: قَفْيٌ، وَفِي جِرْوٍ: جَرْيٌ، وَفِي ظَبْيٍ ظَبْيٌ

فَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ يَاءً؛ فَإِنْ شُبَّتْ صَمَّتْ أَوَّلُهُ عَلَى مِنْهَا جِ التَّصْغِيرِ، وَإِنْ شُبَّتْ كَسِرَتْ أَوَّلُهُ إِتْبَاعًا لِلْيَاءِ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ شَيْخٍ، وَيَيْتٌ؛ شَيْخٌ، وَيَيْتٌ، يَضُمُّ أَوَّلُهَا، وَإِنْ شُبَّتْ: شَيْخٌ وَيَيْتٌ بَكَسَرَ أَوَّلُهَا، فَإِنْ كَانَ ثَانِيهِ أَلْفًا اعْتَبِرَ:

فَإِنْ كَانَتِ الْأَلْفُ مُنْقَلَبَةً مِنَ الْيَاءِ قَلْبَتِهَا فِي التَّصْغِيرِ (يَاءً، وَإِنْ كَانَتْ مُنْقَلَبَةً مِنَ الْوَاوِ^(٦) قَلْبَتِهَا فِي التَّصْغِيرِ) وَأَوَّا كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ بَابٍ: بَوَيْبٌ؛ لِأَنَّهُ

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ب» .

(٣) في «ر» : وَأُدْغِمَتِ الْيَاءُ الَّتِي لِلتَّصْغِيرِ .

(٤) في «ب» : يَاءُ الْمَصْغَرِ .

(٥) نقص في الأصل .

(٦) نقص في «ق» .

من بَوُّتْ، وفي تصغير نابٍ: نُبَيْبٌ؛ لأنه من نَبَيْتٌ^(١) (النَّاقَةُ^(٢)) .

وإنما وجب ذلك؛ لأنَّ ثانيَ المصغر^(٣) لا بد من أن يحرك بالفتح، والألف إذا حركت انقلبت إلى إحدى أُخْتَيْهَا^(٤)، فانقلابها إلى ما كان أصلها أولى.

فإن كان الاسم مضعفاً أَظْهَرَتْ تَضْعِيفُهُ فِي التَّصْغِيرِ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ مُدٍّ: مُدَيِّدٌ، وَفِي بُرٍّ: بُرَيْرٌ، وَفِي دَنْ: دَنَيْنٌ؛ لِأَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ تَقَعُ ثَالِثَةً بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ فَتَفْصِلُ بَيْنَهُمَا، فَلَا بَدَّ مِنْ ظَهْوَرِهَا.

وَإِذَا أُرِدَتْ تَصْغِيرُ اسْمَيْنِ جُعِلَا اسْمًا وَاحِدًا صَغُرَتِ الصَّدْرُ مِنْهَا كَقَوْلِكَ فِي حَضْرَمَوْتٍ: حَضِيرَمَوْتٌ، وَفِي خَمْسَةِ عَشَرَ: خَمِيسَةَ عَشَرَ.

(١) فِي اللِّسَانِ «نَيْبٌ» : «نَبَيْتُ النَّاقَةِ أَيِ صَارَتْ هَرَمَةً» .

(٢) نَقَصَ فِي «ب» وَ «ق» .

(٣) فِي «ق» : نَافِيُ التَّصْغِيرِ .

(٤) فِي «ر» : أَصْلُهَا .

بَابُ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ

مثال تصغير ما كان على أربعة أحرف - على اختلاف حركاته وسكونه -
فَعْيَلٌ بضم أوله أيضاً، وفتح ثانيه، وزيادة الياء الثالثة، وكسر ما بعد الياء؛
لأنه يجري مجرى الجمع في كسر ما بعد ألف الجمع في مَسَاجِدَ، وَقَنَادِيلَ، تقول
في دِرْهَمٍ: دَرِهْمٌ، وفي جَعْفَرٍ: جُعْفَرٌ، وفي غَلْبَطٍ^(١): غَلْبِطٌ، وفي غَلَامٍ: غَلِيمٌ،
وفي حِمَارٍ: حَمِيرٌ، وفي رَغِيفٍ: رُعِيفٌ، وفي رَسُولٍ: رُسَيْلٌ، وفي مسجدٍ: مُسْجِدٌ،
وفي مِطْرَفٍ^(٢): مُطْرِفٌ وفي مُكْرَمٍ: مَكِيرٌ، وفي مُعْطٍ: مُعِطٌ، وفي مَلْهَى: مَلِيَةٌ،
وفي مِعْزَى^(٣): مَعِيزٌ، وفي أَرْطَى: أَرِيطٌ.

وَأَمَّا ذِفْرَى، وَعَلَقَى فَمِنْ نَوْنِهَا وَجَعَلَ أَلْفَهَا لغير التَّأْنِيثِ قَالَ فِي تَصْغِيرِهَا:
ذَفِيرٌ، وَعَلَيْقٌ (بكسر^(٤) ما بعد ياء التصغير) / (ومن جعل^(٥) أَلْفَهَا لِلتَّأْنِيثِ لَمْ
يَكْسِرْ مَا بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ) وَلَمْ يُنَوِّنْ فَقَالَ: عَلَيْقَى، وَذَفِيرَى، وَسَنَبِينَ تَصْغِيرِ
الْمَوْثِ فِي بَابِهِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى أَفْعَلَ فَتَصْغِيرُهُ: أَفْعِلْ كَمَا ذَكَرْنَا^(٦)؛ لِأَنَّهُ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ
كَقَوْلِكَ فِي أَحْمَرَ: أَحْمِرٌ، وَفِي أَصْفَرَ: أَصْفِرٌ، وَفِي أَفْكَلٍ: أَفْكِلْ، يَنْصَرَفُ فِي

(١) فِي اللِّسَانِ (علبط): «رَجُلٌ عَلِيطٌ وَعَلَابِيطٌ: ضَخْمٌ عَظِيمٌ.. وَصَدْرٌ عَلِيطٌ: عَرِضٌ.. وَقِيلَ: كُلُّ غَلِيطٍ:

عَلِيطٌ».

(٢) فِي اللِّسَانِ (طرف): «الْمُطَرَفُ وَالْمُطَرَفُ: وَاحِدُ الْمَطَارِفِ، وَهِيَ أُرْدِيَّةٌ مِنْ خَزْ مَرْبَعَةٍ لَهَا أَعْلَامٌ».

(٣) فِي «ر» وَ«ق»: وَفِي مَعْزَى: مَعِيزٌ.

(٤) تَقْصُ فِي «ر».

(٥) تَقْصُ فِي «ق».

(٦) انْظُرْ ص ٥٤٤ - ٥٤٥ فَيَا سَبَقَ مِنَ التَّيْصَرَةِ.

تصغيره ما انصرف في تكبيره، ويمتنع من الصرف في التصغير ما امتنع (منه^(١)) في التكبير؛ وذلك أن أفعل إذا كان اسماً ولم يكن صفة انصرف في النكرة، فإذا صغُرَتْه أيضاً انصرف (في النكرة^(٢)) كقولك في أَحْمَدَ إذا كان اسماً نكرةً: أَحْيِمِدْ، وفي أَفْكَلٍ: أَفْيَكِلْ، وفي أَفْضَلَ إذا كان اسماً: أَفْيُضِلْ، فإن كانت العين منه واوا قلبتْها ياء، وأدغمت ياء التصغير فيها كقولك في أَسْوَدَ: أُسَيِّدْ، والأصل أُسَيُودْ، والياء والواو إذا اجتمعتا في كلمة، وسبقت إحداها بالسكون قلبت الواو ياء، وأدغمت الياء فيها مثل: سَيِّدٍ وَمَيِّتٍ وَقَيِّمٍ، والأصل: سَيُودٌ، وَمَيُوتٌ، وَقَيُومٌ؛ لأنه من ساد يسود، ومات يموت، وقام يقوم، فعلى هذا القياس قلت في (تصغير^(٣)) أَسْوَدَ: أُسَيِّدْ.

ومن العرب من يتكلم به على الأصل فيقول^(٤): أُسَيُودْ؛ لأن الواو قويت بالحركة.

وتقول في تصغير أَحْوَى - في قول من قال أُسَيِّدْ - أَحْيَى، والأصل: أَحْيَوِيْ، تقلب الواو (ياء^(٥)) للياء الساكنة قبلها كما ذكرنا فيصير: أَحْيَيَّ فتحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياءات فيصير أَحْيَى، وفي صرفه بعد الحذف خلاف: فسيبويه^(٦) يُجْزِيه بعد الحذف مُجْزَى أَصَمَّ^(٧) فلا يصرفه.

وكان عيسى بن^(٨) عمر يصرفه.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٢٠ - ١٣١، والرضي على الشافعية ج ١ ص ٢٣٠.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٣٢.

(٧) في «ر» و «ق» : أَصَم.

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٣٢، والرضي على الشافعية ج ١ ص ٢٣٢.

وأما تصغيره على قول من قال: أُسَيِّدُ فلا خلاف في أنه: أُحْيِي^(١) ورأيت أُحْيِي.

وأما ما كان على أربعة أحرف مما أُدْغِمَ عَيْنُهُ في لامه فَإِنَّكَ إِذَا صَغَّرْتَهُ تَرَكْتَ المَدْغَمَ على حاله؛ لَأَنَّهُ يَقَعُ بَعْدَ يَاءِ التَّصْغِيرِ كما وَقَعَ بَعْدَ أَلِفِ الجَمْعِ، تَقُولُ فِي تَصْغِيرِ مُدَقٍّ^(٢): مُدَيِّقٌ، وَفِي تَصْغِيرِ مَسَنٍّ: مُسَيِّنٌ، كما قُلْتَ فِي الجَمْعِ: مَدَاقٌ وَمَسَانٌ، وَكَذَلِكَ تَصْغِيرُ أَصَمٍّ: أَصَيِّمٌ بِالْإِدْغَامِ وَتَرِكَ الصَّرْفَ كما تَقُولُ فِي الجَمْعِ: أَصَامٌ.

وما كان على فاعلٍ قُلِبَتْ أَلْفُهُ فِي التَّصْغِيرِ وَاوَا كَقَوْلِكَ فِي ضَارِبٍ، وَذَاهِبٍ وَقَاتِلٍ: ضَوِيرِبٍ، وَقَوِيلٍ، وَذَوِيهٍ فَتَقْلِبُ هَذِهِ الْأَلْفَ وَاوَا، وَلَيْسَ لَهَا أَصْلٌ؛ لَأَنَّهُ مِنْ صَرَبَ، وَقَتَلَ، وَذَهَبَ، وَفِي (عِلَّةٍ^(٣)) قَلْبُهَا وَاوَا خِلَافٌ: فَيَسْبِيوهُ^(٤) يَذْهَبُ إِلَى أَنَّ الْوَاوَ أَغْلَبَتْ عَلَى مَوْضِعِ الْعَيْنِ فَلِذَلِكَ قُلِبَتْ الْأَلْفُ وَاوَا.

وَأَبُو الْعَبَّاسِ^(٥) يَذْهَبُ إِلَى أَنَّهُ إِنَّمَا قُلِبَتْ وَاوَا؛ لِضَمِّ أَوَّلِ الْمَصْغَرِ فَقُلِبَتْ إِلَى جُنْسِهَا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

(١) انظر: المقتضب ج٢ ص٢٤٦، والرضي على الشافعية ج١ ص٢٣٤.

(٢) في اللسان (دق): «المدق: ما دقت به الشيء»، قال سيبويه: وقالوا المدق لأنهم جعلوه اسماً له كالجلود، يعني أنه لو كان على الفعل لكان قياسه: المدق أو المدقة، لأنه مما يُقْتَلُ به، وهو أحد ما جاء من الأدوات التي يعتل بها على مُفْعَلٍ بالضم.

(٣) قص في «ق».

(٤) في كتاب سيبويه ج٢ ص١٢٧: «ولو صغرت السار وأنت تريد السائر لقلت: سوير، لأنها ألف فاعل الزائدة». وقال بعد ذلك: «وإن جاء اسم نحو الناب لا تدري أمن الياء هو أم من الواو؟ فاحمله على الواو حتى يتبين لك أنها من الياء، لأنها مبدلة من الواو أكثر».

(٥) انظر: المقتضب ج٢ ص١٢٠، والرضي على الشافعية ج١ ص٢١٧.

بَابُ تَصْغِيرِ مَا كَانَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَصَاعِدًا

اعلم أن^(١) ما كان على خمسة أحرف فصاعدا إذا صغرته حذفت منه حتى يصير على أربعة أحرف فيجري على قياس / الجمع كقولك في تصغير سَفَرَجَلٍ: سَفِيرَج، وفي فَرَزْدَقٍ: فُرَيْزِد، وفي خَدَرْزَقٍ^(٢): خُدَيْرِن^(٣) كما قلت في الجمع: سَفَارِجٌ، وَفَرَازِدٌ، وَخَدَارِنٌ^(٤).

ولك أن تعوض ههنا من المحذوف ياء قبل آخره كما عوضت ذلك في باب الجمع فتقول: سَفِيرِجٌ، وَفُرَيْزِيدٌ، وَخُدَيْرِينٌ^(٥)، كما قلت هناك: سَفَارِجٌ، وَفَرَازِيدٌ، وَخَدَارِينٌ^(٦).

فإن كان شيء من هذه الأسماء رابعة حرف مد ولين لم تحذف منه في التصغير شيئا، وَقَلَبْتَ الواو والألف ياء كما فعلت (ذلك)^(٧) في الجمع كقولك في تصغير سِرْدَاخ: سُرَيْدِيخ، وفي صندوق: صُنَيْدِيق، وفي دَهْلِيلِز^(٨): دُهَيْلِيلِز.

وإنما لم تحذف ميما رابعة حرف مد ولين؛ لأنك كنت تعوض فيما ليس فيه شيء من هذه الحروف، فإذا وجدته كان أحق بالثبات، فإن كان في الاسم

(١) في «ب»: أنه.

(٢) الحذرئق: الذكر من العنكبوت أو العظيم منها، وقيل: العنكبوت ولم يخص به الذكر.

(٣) في «ب» و«ر»: خديرق.

(٤) في «ب» و«ر» خدارق، وفي «ق»: خدارين.

(٥) في «ب» و«ر»: وخديريق.

(٦) في «ب» و«ر»: وخداريق.

(٧) نقص في «ب» و«ر» و«ق» -

(٨) الدهليلز بالكسر: ما بين الباب والدار، فارسي معرب.

زيادة غير ما ذكرنا فهو أولى بالحذف من الأصلي كقولك في عَدَبَس^(١) :
عَدَبَس؛ لأنَّ إحدى البائتين زائدة، وكذلك عَجَنَس^(٢) : عَجَنَس، إحدى النونين
زائدة، وكذلك (في^(٣)) عَثُول^(٤) : عَثِيل وَعَثِيُول^(٥) : لأنَّ اللام الأخيرة زائدة
ويجوز العوض في هذا كله فتقول: عَدَبَس (وَعَجَنَس^(٥)) وَعَثِيل.

وإن كان فيه زائدتان^(٦) متساويتان كنت مخيرا في حذف أيهما شئت مثل:
حَبَنَطِيٍّ، ودَلَنَطِيٍّ^(٧)، النون والألف فيها زائدتان؛ فإن شئت حذفْتَ النون،
وإن شئت حذفْتَ الألف؛ فإن حذفْتَ النون قُلْتَ: حَبِيْطٍ، ودَلِيْطٍ وتَعَوَّضَ
فتقول: حَبِيْطِيٍّ ودَلِيْطِيٍّ، فإن حذفْتَ الألف قلت: حَبِيْطٍ، ودَلِيْطٍ.

وتعوض فتقول: حَبِيْطٍ، ودَلِيْطٍ.

وكذلك تصغير قَلْنَسَوَةٍ، فإن شئت حذفْتَ الواو، وإن شئت حذفْتَ
النون، لأنها زائدتان؛ فتقول إذا حذفْتَ الواو: قَلْنِسَةً، وإن عَوَّضْتَ قُلْتَ:
قَلْنِسَةً.

وإذا حذفْتَ النون قلت: قَلْنِسَةً، فإن عوضْتَ قلت: قَلْنِسَةً بتشديد^(٨)
الياء، تدغم ياء العوض في المنقلبة من الواو.

(١) في اللسان (عديس) : «العديس من الإبل وغيرها: الشديد الوثق الخلق» .

(٢) في اللسان (عجنس) : «العجنس: الجمل الشديد الضخم» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) في اللسان (عثل) «والعثول من الرجال: الجافي الغليظ» وانظر: كتاب سيبويه ج٢ ص١١٢، والقتضب ج٢
ص٢٤٧، والرضي على الشافية ج١ ص٢٥٢.

(٥) نقص في «ب» .

(٦) في «ب» : زائدتان.

(٧) دلنطى معناه: الشديد الدفع، يقال: دلنطه يتركبه إذا دفعه، وقيل: الدلنطى: المهن من كل شيء،
وقيل، رجل دلنطى إذا كان ضحا غليظ المنكين. انظر: للتعريف ج٢ ص١١، واللسان (دلنط) .

(٨) في «ب» : بتشديد الياء لاجتماع البائتين المزيدة والمنقلبة، وفي «ر» و «ق» بتشديد البائتين المزيدة
والمنقلبة.

وإن كانت فيه زائدتان إحداهما زيدت لم تحذفها، وحذفت الأخرى كقولك في (تصغير^(١)) مُعْتَلِمٌ^(٢)، و (في^(٣)) مُعْتَسِلٌ: مُعْثِلٌ، وفي منطلق: مُطِيلٌ، تحذف التاء والنون؛ لأنها زائدتان لغير معنى، ولا تحذف الميم؛ لأنها زيدت لمعنى الفاعل، ولو حذفتها زال معنى الفاعل، وكذلك تعتبر (جميع^(٤)) ما فيه زائدتان، فإن كانت إحداهما زيدت لمعنى لم تحذفها وحذفت ما زيدت لغير معنى، فتقول في تصغير مُحَمَّرٌ: مُحَيَّمٌ فتحذف إحدى الرائين ولا تحذف الميم؛ لما ذكرنا.

ولك أنْ تُعَوِّضَ من جميع ما تحذف منه فتقول: مُعْثِلٌ، وَمُعْثِلٌ، وَمُحَيَّمٌ.

وما كان في آخره ألف ونون فهو على ضربين:-

أحدهما: ما كان جمعه على مثال مفاعيل نحو: سِرْحَانٍ وَسَرَّاحِينَ، وَسُلْطَانٍ وَسَلَّاطِينَ، وَخَوَّامٍ^(٥) وَخَوَّامِينَ، وَوَرَّشَانٍ^(٦) وَوَرَّاشِينَ، فهذا الضرب تصغيره على فُعَيْلِينَ نحو: سُرَّيْحِينَ، وَسَلَّيْطِينَ، وَخَوَّيْمِينَ.

وكذلك إن كانت في آخره الألف الممدودة لغير تأنيث يجري هذا المجرى، تقول في تصغير عَلَبَاءَ، وَجِرَبَاءَ: عَلَّيْبِيٌّ، وَحَرَّيْبِيٌّ؛ لأن الجمع عَلَابِيٌّ، وَحَرَابِيٌّ، وقياسها واحد.

[١٠٤ / ١] والضرب الآخر : / ما لم يجمع هذا الجمع كَسَكْرَانٍ وَسَكَارَى، وَعَيْمَانٍ^(٧)

(١) نقص في الأصل.

(٢) اسم فاعل من اعتلم إذا هاجت شهوته.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) الخوَّامان: دومان الطائر يدوم ويحوم حول الماء.

(٥) الورشان طائر شبه الحمامة. انظر: اللسان: (ورش) .

(٦) في اللسان (عم) : «رجل عيان أيمان: ذهب إبله، وماتت امرأته» .

وَعَيَّامِي^(١)، وعطشان وعطاشي، وَغَضْبَان وَغَضَّابِي، فهذا يصغر الصدر منه، ثم تزداد في آخره الألف والنون، كقولك في سَكْرَان: سَكْرَان و (في^(٢)) عَطْشَان: عَطْشَان، وفي غَضْبَان: غَضْبَان، وفي عِيَان^(٣): عَيْمَان، فعلى هذا قياس هذا الباب إن شاء الله تعالى.

فصل: وما كان على ستة أحرف فصاعدا تحذف منه أيضا الزوائد حتى يصير إلى أربعة أحرف، إلا أن يكون الزائد حرف مد ولين رابعا فإنك لا تحذفه؛ لأنه موضع العوض كما ذكرنا فتقول في تصغير مُحَرَّجٍ: حَرَّجٍ؛ لأن الميم والنون زائدتان.

وفي مُحَمَّارٍ: مُحَيِّمٍ، تحذف إحدى الزائدتين^(٤) ولا تحذف الألف؛ لأنها رابعة، وتقول في عَنَتْرِيْس: عُنَيْرِيْس فتحذف النون وتترك الياء على ما ذكرنا، وتقول في تصغير اشهياب - وهو على سبعة أحرف - شُهَيْبٍ، تحذف ألف الوصل، والياء، ولا تحذف الألف الأخيرة؛ لأنها (في^(٥)) موضع العوض.

وجميع ما (في^(٦)) أوله ألف الوصل تحذف الألف منه في التصغير؛ لأن التصغير يجب معه تحريك الثاني، وإذا تحرك الثاني - وهو بعد الألف - سقط ألف الوصل؛ لأنها اسْتَجْلِبَتْ لسكون الثاني، فإذا تحرك الثاني وجب سقوطها، وإذا سقطت ألف الوصل اعْتَمِدَ على ما بعدها وجعل أول الكلمة، إلا أن يكون زائدا فيؤدي القياس إلى حذفه كقولك في تصغير اسْتِخْرَاج، واسْتِضْرَاب:

(١) في «ب»: وعثان وعثامنة، وفي «ق»: وعثمان وعشامي.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» و «ق»: وفي عثمان: عثمان.

(٤) في «ر» و «ق»: إحدى الرأيين.

تُخَيَّرِيج، وَتُضَيَّرِيب، لَأَنَّ إِذَا حَذَفْنَا أَلْفَ الْوَصْلِ بَقِيَ بَعْدَهَا سِتَّةُ أَحْرَفٍ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا زَوَائِدٌ، وَهِيَ السِّينُ، وَالتَّاءُ، وَالْأَلْفُ، فَلَوْ حَذَفْنَا الْأَلْفَ احْتَجْنَا مَعَ حَذْفِهَا إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ آخَرَ لِيَصِيرَ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ.

فَإِنْ حَذَفْنَا إِحْدَى الزَّائِدَتَيْنِ السِّينَ أَوْ التَّاءَ لَمْ نَحْتَاجَ إِلَى حَذْفِ حَرْفٍ آخَرَ فَوْجِبَ تَرْكُ الْأَلْفِ.

وَكَانَ حَذْفُ السِّينِ أَوَّلَى مِنْ حَذْفِ التَّاءِ؛ لَأَنَّ لَوْ حَذَفْنَا التَّاءَ بَقِيَ سِخْرَاجٌ، وَسِضْرَابٌ، وَكَانَ (يَجِبُ^(١)) تَصْغِيرُهُ عَلَى سَخَيَّرِيج، وَسُضَيَّرِيب، وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ سِفْعَالٌ، وَلَا سَفْيَعِيلٌ، فَوْجِبَ^(٢) حَذْفُ السِّينِ لِيَبْقَى تَفْعَالٌ فَيَصْغُرُ (عَلَى^(٣)) تَفْيَعِيلٌ؛ لِأَنَّ فِي الْكَلَامِ تَفْعَالًا مِثْلَ تَمْسَاحٍ، وَتَجْفَافٍ فَصَارَ تُضَيَّرِيبٌ وَتُخَيَّرِيجٌ بِمَنْزِلَةِ تُمَيِّسِيحٍ، وَتَجْيِيفٍ.

فَإِنْ صَغُرَتْ مِثْلَ انْطِلَاقٍ، وَافْتِقَارٍ^(٤) لَمْ تَحْذَفْ غَيْرَ أَلْفِ الْوَصْلِ؛ لِأَنَّكَ إِذَا حَذَفْتَ أَلْفَ الْوَصْلِ بَقِيَ خَمْسَةُ أَحْرَفٍ رَابِعُهَا حَرْفٌ مَدٌّ وَلَيْنٌ فَتَقُولُ: نُطِيلِيقٌ وَفَتَيِّقِيرٌ.

وَإِذَا صَغُرَتْ مِثْلَ أَقْنَسَاسٍ، وَاحْرُجَامٍ حَذَفْتَ أَلْفَ الْوَصْلِ، وَبَقِيَ بَعْدَهَا سِتَّةُ أَحْرَفٍ فِيهَا زَائِدَانِ: وَهُمَا النُّونُ وَالْأَلْفُ.

فَإِنْ حَذَفْتَ الْأَلْفَ احْتَجْتَ إِلَى حَذْفِ النُّونِ أَيْضًا، لِأَنَّهَا تَبْقَى خَمْسَةُ أَحْرَفٍ وَفِيهَا حَرْفٌ زَائِدٌ فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِهِ.

(١) نقص في «ر» .

(٢) في «ب» و «ر» و «ق» : فوجب بعد حذف السين أن يبقى تفعال.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) في «ق» : واقتدار.

فإن حذفت النون لم تحتج إلى حذف الألف؛ لأنه حرف مد^(١) (ولين^(٢) في موضع العوض فتقول في تصغيرهما: قُعَيْسٌ، وَحَرْجِيمٌ، وعلى هذا (التفسير^(٣)) تعتبر ما كان على ستة أحرف وفيه زائدتان متى حذف إحداها أدى إلى حذف الأخرى لم تحذفها، وحذفت ما لم يؤدي إلى حذف الأخرى، وذلك إذا كان أحد / [١٠٤ / ب] الزائدين حرف مد ولين يقدر وقوعه رابعا إذا حذفت الزائد الآخر.

فأما إن لم يكن أحد الزائدين حرف مد ولين، وكان الاسم على ستة أحرف حذفتها جميعا لا غير كما قلنا في مُحْرَنْجِمٍ، وما أشبهه. وأما مَقْعُوسٌ ففي تصغيره خلاف:

فعلى مذهب سيبويه^(٤): مَقْعُوسٌ تحذف النون وإحدى السينين؛ لأنه زائد، وتبقى الميم؛ لأنها زيدت لمعنى.

وعلى مذهب أبي العباس^(٥): قُعَيْسٌ تحذف الميم (والنون^(٦)) وتبقى السين؛ لأنه ملحق بِمُحْرَنْجِمٍ، والسين الأخيرة من مَقْعُوسٍ بمنزلة الميم الأخيرة من مُحْرَنْجِمٍ، وإن كانت السين زائدة للإلحاق (والميم أصلية^(٧))؛ لأنَّ الملحق بمنزلة الأصلي، فوجب عنده حذف الميم؛ لأنه زائد غير ملحق.

وإنما حذف سيبويه السين دون الميم؛ لأنَّ الميم لها قوتان: إحداها أنها

(١) زيادة في «ه» .

(٢) نقص في «ب» ، وفي «ق» : وعلى هذا التعبير تعتبر.

(٣) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١١٢، والرضي على الشافعية ج ١ ص ٢٥٩.

(٤) انظر: المقتضب ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤، والرضي على الشافعية ج ١ ص ٢٥٩.

(٥) نقص في «ه» .

أَوَّلُ، والثانية أَنَّها زِيدت لمعنى، والسين ليست كذلك؛ لأنها آخِرُ، والحذف على
الأواخر أَشَدُّ تسلطاً منه على الأوائل، ألا ترى أنك تحذف الحرف الأصلي من
آخر الكلمة في مثل: سَفِيرَج، وما أشبهه؟ فَلَمَّا اجتمع في السين أنها زائدة، وأنها
آخر الكلمة وجب (حذفها)^(١) دون الميم، وعلى هذا فقص إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في «ق» .

بَابُ تَصْغِيرِ الْمُؤَنَّثِ

أَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمُؤَنَّثِ فِي آخِرِهِ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ فَإِنَّكَ تُصَغِّرُ مَا قَبْلَ الْعِلَامَةِ ثُمَّ تَضُمُّ إِلَيْهِ الْعِلَامَةَ، وَلَا تَعْتَدُ بِعِلَامَةِ التَّأْنِيثِ مِنْ حُرُوفِ الْكَلِمَةِ؛ لِأَنَّهَا بِمَنْزِلَةِ اسْمٍ ضُمَّ إِلَى اسْمٍ؛ وَلِذَلِكَ كَانَ مَا قَبْلَ هَاءِ التَّأْنِيثِ أَبَدًا مَفْتُوحًا كَقَوْلِكَ: حَمْدَةٌ، وَحَمْزَةٌ، وَقَائِمَةٌ وَمُكْرِمَةٌ، فَإِذَا صَغَّرْتَ شَيْئًا مِنْ هَذَا أُجْرِثَ الصَّوَرُ مِنَ الْكَلِمَةِ عَلَى مَا يُوجِبُهُ الْقِيَاسُ فِي الْمَذْكُورِ، ثُمَّ زِدْتَ فِي آخِرِ الْمَصْغَرِ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ، تَقُولُ فِي حَمْدَةٍ: حُمْدَةٌ، فِي حَمْزَةٍ: حُمُيزَةٌ، فِي حَبْلَى: حَبِيلَى، وَفِي سَكْرَى: سَكِيرَى، وَفِي حَمْرَاءَ: حُمَيْرَاءَ، وَفِي صَفْرَاءَ: صُفَيْرَاءَ، وَفِي مُكْرِمَةٍ: مُكَيْرِمَةٍ، وَفِي قَائِمَةٍ: قَوِيمَةٍ، كَأَنَّكَ صَغَّرْتَ حَمْدًا، وَحَمْزًا، وَحَبْلَى، وَسَكْرَى، وَصَفْرًا، وَمُكْرِمًا، وَقَائِمًا، فَلَمَّا انْتَهَيْتَ إِلَى آخِرِهِ فِي التَّصْغِيرِ زِدْتَ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ عَلَيْهِ، وَعَلَى هَذَا قِيَاسُ جَمِيعِ الْمُؤَنَّثِ الَّذِي فِي آخِرِهِ الْعِلَامَةُ.

وَأَمَّا حُبَارَى فَهُوَ عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ فَلَا بَدَّ مِنْ حَذْفِ حَرْفٍ مِنْهُ فَالْأَجُودُ أَنْ تَحْذِفَ الْأَلْفَ الْأُولَى، وَتُبْقِيَ الْأَلْفَ الثَّانِيَةَ^(١)؛ لِأَنَّهَا زِيدَتْ لِمَعْنَى التَّأْنِيثِ فَتَقُولُ: حُبَيْرَى^(٢)، وَمِنْهُمْ مَنْ يَحْذِفُ الثَّانِيَةَ فَيَقُولُ: حَبِيرٌ^(٣)، وَكَانَ أَبُو عَمْرٍو^(٤) يَقُولُ: حُبَيْرَةٌ^(٥) فَيَعْوِضُ هَاءَ التَّأْنِيثِ مِنَ الْأَلْفِ الْمَحْذُوفَةِ. فَإِنْ كَانَ الْمُؤَنَّثُ عَلِمَ ثَلَاثَةَ أَحْرَفٍ وَلَيْسَ فِي آخِرِهِ عِلَامَةُ التَّأْنِيثِ، فَإِذَا صَغَّرْتَهُ

(١) فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق»: وَتُبْقَى أَلْفُ التَّأْنِيثِ.

(٢) انْظُرْ: كِتَابُ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ١١٥، وَالْمَقْتَضِبُ ج ٢ ص ٢٦١ - ٢٦٢.

(٣) فِي «ق»: أَبُو عَمْرٍو.

زدت عليه علامة التأنيث تقول في قدر: قَدِيرَةٌ، وفي فخذ: فُخَيْذَةٌ، وفي قَدَم: قَدِيمَةٌ.

وإنما أظهرت العلامة في تصغيره؛ لأن التصغير ينوب عن الصفة (بالصغر)^(١) ولو جُئِتْ بالصفة لَأُدْخِلَتْ فيها الهاء كقولك: قَدَمٌ صغيرة، وفخذ دقيقة، وقَدَرٌ حقيرة.

فلَمَّا كان التصغير ينوب عن هذه الصفات وجب أن تلحقه الهاء كما لحقت [١٠٥ / ١] ما ينوب عنه التصغير، فعلى هذا جميع / هذا الباب، إلا أَحْرَفاً تكلمت (بها)^(٢) العرب في تصغيرها بغير هاء، وهي:

حَرْبٌ، وَقَوْسٌ، وَقَرْسٌ، (وَعَرْسٌ)^(٣)، وَنَابٌ للناقة المسنة، وَدِرْعٌ الحديد قالوا في تصغيرها: حَرْيَبٌ، وَقَوَيْسٌ، وَقَرْيَسٌ، وَعَرْيَسٌ، وَنَيْيَبٌ، (وَدَرِيْعٌ)^(٤).

وإنما فعلوا ذلك؛ لأن الحرب^(٥) في الأصل مصدر حَرَبْتُهُ حَرْباً إذا أخذت ماله فكأنهم سَمَوْا المقاتلة حرباً؛ لأنها تَحْرِبُ المَالَ والنفس فصغروها على أنها مصدر، والمصادر لا تُؤنَّثُ إذا لم تُرَدِّبها المرة الواحدة، والقوسُ ذُهِبَ بها إلى العود فصغروها على ذلك.

والفرس يقع على المذكر والمؤنث فَصَغُرَ على أصل^(٦) المذكر.

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ب»، وفي «ق»: تكلمت به العرب.

(٣) نقص في «ر»، وفي اللسان (عرس): «والعرس والعرس: مَهْنَةُ الإِمْلَاقِ والبناء، وقيل طعامه خاصة» أي أنه طعام الزفاف.

(٤) نقص في «ب» و «ق».

(٥) انظر: المقتضب ج٢ ص ٢٤٠.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ١٣٧، والمقتضب ج٢ ص ٢٤١.

وَالْعُرْسُ أُجْرِي مُجَرَّى التَّعْرِيسِ مِنْ قَوْلِهِمْ: عَرَّسَ الْقَوْمَ إِذَا نَزَلُوا فِي آخِرِ اللَّيْلِ، فَلَمَّا كَانَ فِيهَا (ذَلِكَ) ^(١) الْمَعْنَى صُعُرَتْ بِغَيْرِ هَاءٍ.

وَالنَّابُ مِنَ الْإِبِلِ سُمِّيَتْ بِذَلِكَ لِطَوْلِ نَابِهَا مِنَ الْكِبَرِ، وَالنَّابُ مِنَ الْأَسْنَانِ ^(٢) مَذْكَرٌ فَصُعُرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ.

وَدَرَعُ الْحَدِيدِ تَجْرِي مَجْرَى الدَّرَعِ الَّذِي هُوَ قَمِيصُ (الْمَرْأَةِ) ^(٣)، وَالْقَمِيصُ مَذْكَرٌ فَصُعُرَ دَرَعُ الْحَدِيدِ عَلَى ذَلِكَ ^(٤).

وَأَمَّا مَا كَانَ مِنَ الْمُؤَنَّثِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَإِنَّ عِلَامَةَ التَّأْنِيثِ لَا تَلْحَقُهُ فِي التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ الْحَرْفَ الرَّابِعَ مِنْهُ جُعِلَ بِمَنْزِلَةِ الْعِلَامَةِ كَقَوْلِكَ فِي عَقْرَبٍ: عَقِيرَبٌ، وَفِي عَنَاقٍ: عَنَيْقٌ، وَفِي ذِرَاعٍ: ذَرِيعٌ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) نَقَصَ فِي «ق».

(٢) فِي «ق»: وَالنَّابُ مِنَ الْإِنْسَانِ.

(٣) نَقَصَ فِي «ب» وَ «ر» وَ «ق».

(٤) فِي «ب»: فَصُعُرَ عَلَى الْأَصْلِ قَبْلَ التَّسْمِيَةِ.

بَابُ تَصْغِيرِ الْجَمْعِ

الجمع على ضربين: أحدهما جمع لأقل العدد، والآخر لأكثر العدد، وأبنية أقل^(١) العدد أربعة: أَفْعَلٌ، وَأَفْعَالٌ، وَأَفْعِلَةٌ، وَفِعْلَةٌ، وأبنية أكثر العدد ماسوى^(٢) ذلك.

فإذا أردت تصغير شيء من أبنية أقل العدد صَغَّرْتَهُ على لفظه كقولك في تصغير أَكْلَبٍ: أَكْيَلِبٌ، وفي أَفْلَسٍ^(٣): أَفْيَلِسٌ، وفي أَجْمَالٍ: أَجْيَمَالٍ، وفي أَحْمِرَةٍ: أَحْيِمِرَةٌ، وفي غَلْمَةٍ: غَلْيَمَةٌ، فإذا أردت أن تصغر جمع أكثر العدد اعتبرته: فإن كان له جمع لأقل العدد؛ فإن شئت رددته إليه ثم صغرتَه على (لفظ)^(٤) أقل العدد نحو: كِلَابٍ إذا صغرتَه قلت: أَكْيَلِبٌ، ترده إلى أَكْلَبٍ ثم تصغره^(٥)، وإن شئت رددته إلى واحده، وصغرتَه عليه ثم جمعته (فتقول: كَلْيَيْتَاتٍ، في تصغير كِلَابٍ؛ لأنك صَغَرْتَ كَلْباً ثم جمعته^(٦) بالألّف والتاء.

وإن لم يكن له جمع لأقل العدد رددته إلى واحده وصغرتَه على لفظه ثم جمعته باه بالواو والنون إن كان لمن يعقل، وبالألف والتاء إن كان لغير من^(٧) يعقل كقولك في تصغير دراهم: دُرَيْهَمَاتٍ؛ لأنك صَغَرْتَ دِرْهَمًا ثم جمعته

(١) نقص في «ق».

(٢) في «ق»: وفي فلس.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: كتاب سيويه ج٢ ص ١٤٠ - ١٤١، والمقتضب ج٢ ص ١٥٧، ٢٧٩.

(٥) في «ق»: لغير ما يعقل.

بالألف والتاء، وفي رَجَالٍ: رَجِيلُونَ؛ لأنك صَغُرْتَ رَجُلًا ثم جمعته بالواو والنون.
وإن صغرت رَغْفَانًا قُلْتُ: أَرِغِفَةً؛ لأنك رددته إلى أَرِغَفَةٍ وهو جمعه
القليل.

وإن صغرت قُضْبَانًا قُلْتُ: قُضَيَّاتٌ، رددته إلى واحده - وهو قُضَيْبٌ - ثم
صغرته، وجمعته.

وتقول في تصغير دُورٍ - (إن^(١) شئت) - أَدِيرٌ^(٢) (ترده إلى^(٣) أَدُورٍ، وإن
شئت دَوِيرَاتٌ، بالرد إلى واحده - وهي دار - على ما قلنا.
وتقول في تصغير أَقْفَاءَ^(٤): قُفَيَّاتٌ؛ لأنك صغرت قَفَاً على قُفَيٍّ، ثم جمعت.
وتقول في تصغير أَنْصِبَاءَ: نُصَيَّاتٌ، على تصغير نَصِيبٍ.
وتقول في (تصغير)^(٥) قُفَهَاءَ: قُفَيَّهُونٌ؛ لأنه لَمْ يُعْقَلْ.

[١٠٥ / د] وفي شِعْرَاءَ شَوَيْعِرُونَ، ترده إلى شاعرٍ، وفي قُعُودَ قَوَيْعِدُونَ، وفي قُضَاةٍ
قَوَيْضُونَ، والأصل: قَوَيْضِيُونَ، اسْتَثْقَلَتِ الضمة على الياء فحذفت، والتقى
ساكنان الياء^(٦) والواو التي بعدها فحذفت الياء لالتقاء الساكنين، وضم ما قبل
الواو؛ لتسلم فصار قَوَيْضُونَ.

وتقول في خَطَايَا؛ خُطَيَّاتٌ على تصغير خَطِيئَةٍ، وجمَعَهَا (و)^(١) في مطايا

(١) نقص في «ق».

(٢) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٤١: «وسألت الحليل عن تحقير الدور فقال: أردته إلى بناء أقل العدد... فإذا
أردت أن أقلله وأحقره صرت إلى بناء الأقل، وذلك لقولك: أدير...» وقد صغره الصيرى على مذهب اللبر، ففي شرح
السيرافي ج ٥ ص ٧٤٤: «وأما أدور إذا صغرته أو جمعته فعند أبي العباس اللبر أنه يترك همزة، لأن الواو إنما همزت في
«أدور» لانضمامها، وقد زالت الضمة في التصغير والجمع».

(٣) نقص في «ر» وفي «ق»: ترده إلى أدير.

(٤) في «ر»: وتقول في تصغير قُفَيٍّ: قُفَيَّاتٌ.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في الأصل: الواو والياء التي بعدها.

مُطَيَّات، وفي قبائل قُبَيْلات على تصغير مَطِيَّة، وقَبِيلَةٍ، وفي مساجد مُسْجِدَاتٍ، على ذلك.

فإن سُمِّيتَ رجلاً بقبائل، ثم صغرته قلت على مذهب الخليل: قُبَيْلٌ^(١) (بالهمز)^(٢) لأنه يحذف الألف، ويُبْقَى الهمزة.

وعلى مذهب يونس: قُبَيْلٌ^(٣)، بغير همز؛ لأنه يحذف الهمزة ويقلب الألف التي قبلها ياء، ويدغم فيها ياء التصغير. فإذا صَغُرَتْ مطايا اسم رجل قلت: مُطَيٌّ، على المذهبين جميعاً بتقديرين مختلفين:

أما^(٤) الخليل فإنه يحذف الألف التي بعد الطاء، ويزيدُ ياء التصغير في موضعها، ويدغمها في الياء التي بعدها فتتقلبُ (الألف)^(٥) الأخيرة ياء فيصير اللفظ: مُطَيٌّ بثلاث ياءات، ثم تحذف الأخيرة منها استقْلالاً لاجتماعها فيصير مُطَيٌّ كما يقال: عَطِيٌّ في تصغير عطاء؛ لأن أصله أيضاً عَطَاو، بواو بعد الألف، فإذا صَغُرَتْ زدت ياء التصغير بعد الطاء فتتقلب الألف ياءً، وتقلب الواو التي بعدها أيضاً ياءً، فيصير اللفظ عَطِيٌّ، بثلاث ياءات، ياء التصغير، والياء المنقلبة من الألف، والياء المنقلبة من الواو، ثم تحذف الأخيرة؛ لاجتماع الياءات فيصير اللفظ: عَطِيٌّ مثل: قُفَيٌّ تصغير قفا.

وأما^(٦) يونس فإنه يحذف من مطايا إذا كان اسم رجل الياء فيبقى ألفان بعد الطاء، ثم يَزِيدُ (فيه)^(٧) ياء التصغير بعد الطاء، ويقلب الألفين ياءين

(١) انظر: كتاب سيويه جـ ٢ ص ١١٧، والرضي على الشافية جـ ١ ص ٢٥٨.

(٢) نقص في «ر».

(٣) انظر بالإضافة إلى ماسبق للمقتضب جـ ٢ ص ٢٨٦.

(٤) انظر: كتاب سيويه جـ ٢ ص ١٣٢، والرضي على الشافية جـ ١ ص ٢٥٨.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) زيادة في «ر».

فتجتمع ثلاث ياءات كما قلنا ثم تحذف إحداها فيصير مُطَيٍّ، فيوافق (في) ^(١) اللفظ مذهب الخليل ويختلف (في) ^(٢) التقدير. ولو صغرت خطايا اسم رجل قلت: خُطِيٌّ ^(٣)، مثل خُطِيع، على اتفاق اللفظ في المذهبين، واختلاف ^(٤) التقدير على ما قلنا، فَتَدْبِرُ ذلك، وقِسْ عليه إن شاء الله تعالى.

وإذا صغرت مثل سنين، وأرضين، وقُلَيْن رددتها في التصغير إلى واحدتها وجعّتها بالألف والتاء فتقول: سُنَيَّات ^(٥)، وأَرِيضَات، وقُلَيَّات؛ لأنك لو صغرت سنة لقلت: سُنِيَّة، وكذلك في قَلَّة ^(٦)؛ قَلِيَّة، لأن التصغير يرد الذاهب، ثم تجمع سنية وقلية، وأريضة بالألف والتاء.

ولو جعّلت هذا اسماً لشيء لصغرت على لفظه ^(٥) فقلت في سنين: سُنَيَّين، وفي أَرْضَيْن: أَرِيضَيْن، وفي قُلَيْن: قُلَيَّين؛ لأنك لست تريد تصغير جمع، وإنما تريد (تصغير) ^(٧) اسم واحد.

وأما ما كان من أسماء المجموع على غير تكسير فإنك تصغره على ^(٨) لفظه فتقول في قَوْمٍ: قَوَيْمٌ، وفي رَهْطٍ: رَهِيْطٌ، وفي نفر نفير، وفي شَرْبٍ، وَرَكْبٍ، وَصَحْبٍ - إذا أردت جمع شارب، وراكب، وصاحب - شَرَيْبٍ، وَرَكَيْبٍ، وَصَحَيْبٍ، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) زيادة في «ب».

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ١٣٢، والرضي على الشافية ج١ ص ٢٥٨ - ٢٥٩.

(٤) في الأصل: باختلاف التقدير.

(٥) انظر: الرضي على الشافية ج١ ص ٢٧١.

(٦) في اللسان (قلا): «القلة: عود يجعل في وسطه جبل ثم يدفن، ويجعل للعبل كفة فيها عيدان، فإذا وطئ الطَّبْيُ عليها عشت على أطراف أكارعه».

(٧) نقص في «ب».

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ١٤٢، والمقتضب ج٢ ص ٢٩٢ وج٣ ص ٢٤٧.

بَابُ تَصْغِيرِ بَنَاتِ الْحَرْفَيْنِ

[١٠٦ / ١] إِذَا صَغُرَتْ/ اسما على حرفين رددت إليه ماذهب منه؛ لِيُمْكِنَكَ التَّصْغِيرُ، وَأَقْلَ مَا يَكُونُ فِيهِ التَّصْغِيرُ ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ، فَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ يَدٍ: يَدِيَّةٌ؛ وَفِي تَصْغِيرِ دَمٍ دُمِيٌّ، وَفِي تَصْغِيرِ عِدَةٍ: وَزِيَّةٌ، وَشِيَّةٌ^(١)، وَعَيْدَةٌ، وَوُزِيْنَةٌ، وَوُشِيَّةٌ، تَرُدُّ إِلَيْهِ الْوَاوُ الْمَحْذُوفَةُ مِنْ أَوَّلِهِ؛ لِأَنَّ الْكَلِمَةَ عَلَى حَرْفَيْنِ وَالْهَاءُ لَا يُعْتَدُّ بِهَا. وَكَذَلِكَ فِي شَفَةٍ: شَفِيَّةٌ؛ لِأَنَّ الْمَحْذُوفَ هَاءٌ، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ الْجَمْعُ عَلَى شِفَاهٍ، وَفِي سَنَةٍ: سُنِيَّةٌ^(٢) (أَوْ سُنِّيَّةٌ^(٣))؛ لِأَنَّهُ يَقَالُ: سَانَيْتُ، وَسَانَيْتُ، فَهِيَ قَالَتْ: سَانَيْتُ؛ فَالْمَحْذُوفُ عِنْدَهُ وَاوُ، يَدُلُّكَ عَلَيْهِ قَوْلُهُمْ: سَنَوَاتٌ فِي الْجَمِيعِ، وَمَنْ قَالَتْ: سَانَيْتُ فَالْمَحْذُوفُ عِنْدَهُ هَاءٌ.

وَفِي حِرِّ حُرَيْجٍ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمِيعِ: أَخْرَاجُ.

وَفِي اسْتِ سُنِيَّةٍ لِقَوْلِهِمْ: أَسْتَاهُ.

فَصْلٌ: وَتَقُولُ فِي تَصْغِيرِ «ذَا»^(٤): ذِيًّا، وَفِي (تَصْغِيرِ)^(٥) «تَا»: تِيًّا، وَفِي «هَذَا»: هَذِيًّا، وَفِي «هَاتَا» هَاتِيًّا، وَفِي تَصْغِيرِ «الَّذِي»: اللَّذِيَّا، وَفِي (تَصْغِيرِ)^(٦) «الَّتِي»: اللَّتِيَّا.

(١) فِي اللِّسَانِ (وَشِي): «الشِّية: سَوَادٌ فِي بَيَاضٍ أَوْ بَيَاضٌ فِي سَوَادٍ... الشِّية: كُلُّ لَوْنٍ يَخَالِفُ مَعْظَمَ لَوْنِ الْفَرَسِ وَغَيْرِهِ... الشِّية: كُلُّ مَا خَالَفَ اللَّوْنَ مِنْ جَمِيعِ الْجَسَدِ فِي جَمِيعِ الدَّوَابِّ...».

(٢) فِي كِتَابِ سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٢٢: «وَمَنْ قَالَ فِي سَنَةٍ: سَانَيْتُ قَالَ: سَنِةٌ، وَمَنْ قَالَ: سَانَيْتُ قَالَ: سَنِةٌ».

وَانْظُرْ: الْمَقْتَضِبُ ج ٢ ص ٢٤١.

(٣) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٤) انْظُرْ: كِتَابُ سَبْيُوِيَه ج ٢ ص ١٢٩ - ١٤٠، وَالْمَقْتَضِبُ ج ٢ ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٥) زِيَادَةٌ فِي «ر».

(٦) زِيَادَةٌ فِي «ق».

وإنما لم تَضُمَّ أَوَّلَ هذه المُبْهَمَاتِ في التصغير للفرق بين تصغير المبهم - الذي يجري مجرى الحروف؛ لأنه لا يقوم بنفسه - وبين المتمكن الذي يقوم بنفسه فَضُمَّ أَوَّلَ (ذلك) ^(١) المتمكن؛ لاستحقاقه التصرف بأنه يقوم بنفسه، وتُركَ أَوَّلُ المبهم على حاله؛ لأنه لا يستحق التصرف لما ذكرنا.

وإنما وقعت ياء التصغير من المبهم ثانية؛ لأن الأصل كان ذِيَّيًّا، بثلاث ياءات فاستثقلتُ فَحُذِفَتْ (الياء) ^(٢) الأولى، وكانت أولى بالحذف؛ لأنهم لو حذفوا الأخيرة لتحركت ياء التصغير؛ لأن ما قبل الألف لا يكون إلا متحركاً، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة، ولم يَجْزُ حذف ياء التصغير؛ لأنها علامة، فلم يبقَ إلا الياء الأولى فَحُذِفَتْ، وقعت ياء التصغير ثانية لذلك.

ولم يصغروا «مَنْ»، و «مَا»، و «أَيَّا» وإن كُنَّ أخوات ^(٣) «الذي» استغناءً عن ذلك بتصغير «الذي»، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٢) نقص في «ر» و «ق».

(٣) انظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٤٠، والمقتضب ج ٢ ص ٢٩٠.

بَابُ تَصْغِيرِ التَّرْخِيمِ

تصغير الترخيم هو: حَذْفُ مَا كَانَ زَائِدًا فِي الْكَلِمَةِ إِذَا صُغِّرَتْ كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ فَاطِمَةَ: فُطَيْمَةَ، وَفِي تَصْغِيرِ أَحْمَدَ: حَمِيدٌ، وَفِي ^(١) أَسْوَدَ: سَوِيدٌ، وَفِي أَزْهَرَ: زُهَيْرٌ، وَفِي غَلَابٍ ^(٢): غَلِيْبَةٌ، وَفِي عَنَاقٍ: عُنَيْقَةٌ، وَفِي عَقَابٍ ^(٣) عَقَيْبَةٌ، وَفِي ^(٤) تَصْغِيرِ إِكْرَامٍ: كَرِيمٌ، وَفِي (تَصْغِيرِ) ^(٥) اسْتِخْرَاجٍ: خَرْيَجٌ وَفِي تَصْغِيرِ اسْتِضْرَابٍ: ضَرِيبٌ؛ لِأَنَّكَ تَحْذِفُ الزَّوَائِدَ كُلَّهَا، وَفِي أَمْثَالِ الْعَرَبِ «عَرَفَ» ^(٦) حَمِيقٌ جَمَلُهُ وَهُوَ تَصْغِيرُ أَحْمَقٍ، فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

(١) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص١٢٤، وللقضب ج٢ ص١٩٢.

(٢) غلاب مثل قطام: اسم امرأة.

(٣) زيادة في «ق».

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: جمع الأمثال ج٢ ص١٢، يضرب في الإفراط في مؤانسة الناس، ويقال: عرف قدره، ويقال يضرب

لن يستضعف إنساناً، ويولع به فلا يزال يؤذيه ويظلمه؛ وانظر: الرضي على الشافية ج١ ص٢٨٢.

بَابُ مَا يُصَغَّرُ عَلَى السَّمَاعِ لَا عَلَى الْقِيَاسِ

(و) ^(١) من (ذلك) ^(٢) قولُ العربِ في تصغيرِ مغربِ الشمسِ؛ مُغْبِرَبَانِ (الشَّمْسِ) ^(٣) وفي العَثِيَّ أُتِيَتْكَ عُشْيَانَا، قال سيبويه: وسمِعنا من العربِ من يقولُ في عَشِيَّةٍ: عُشْيِيَّةٌ ^(٤)، و (كذلك) ^(٥) أَصِيلَالٌ وَأَصِيلَانٌ في تصغيرِ أَصِيلٍ، وهو العَثِيَّ، وفي لَيْلَةٍ: لَيْلِيَّةٌ، وفي إنسانٍ: أُنَيْسِيَانٌ. ^(٦)

فهذه كلها نَوَادِرُ مسموعة من العربِ على غيرِ قياسٍ، كأن قولهم: مغربان تصغيرِ مُغْرِبَانِ، وعُشْيَانٌ ^(٧) تصغيرِ عَشْيَانِ، وَأَصِيلَالٌ وَأَصِيلَانٌ تصغيرِ أَصْلَانِ فأبْدِلَ من النونِ لامًا، وَأَصْلَانِ/ جمع أَصِيلِ مثل: رَغِيفٌ وَرَغْفَانٌ، وَعُشْيِيَّةٌ [١٠٦ / ب] تصغيرِ عَشَاةٍ وَلَيْلِيَّةٌ تصغيرِ لَيْلَاةٍ ^(٨)، وَأُنَيْسِيَانٌ تصغيرِ إِنْسِيَانٍ ^(٩)، وتصغيرِ مغربٍ على القياسِ: مُغْبِرَبٌ، وتصغيرِ عَثِيٍّ: عَثِيٍّ، وَعَشِيَّةٌ: عَشِيَّةٌ، وَأَصِيلٌ: أَصِيلٌ، وَلَيْلَةٌ: لَيْلِيَّةٌ، وإِنْسَانٌ أُنَيْسَانٌ، فهذا على القياسِ الذي تقدم ذكره في أبوابِ التصغيرِ، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ١٢٧، والمقتضب ج٢ ص ٢٧٨.

(٥) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٦) في «ق»: أنيسان، وفي الرضي على الشافعية ج١ ص ٢٧٤: «قياس إنسان: أنيسين كثرينعين في مِرْحَانِ، فزادوا الياء في التصغير شاذًا.. ومن قال: إن إنسانًا إفعانًا من نَيْي.. فأنيستان قياس عنده»، هذا ومن قال أن وزنه إفعانًا هم الكوفيون، وقال البصريون: وزن إنسان: فَعْلَان. انظر: الإنصاف ص ٨٠٩ - ٨١٢.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق»: وعشيانا.

(٨) انظر: الرضي على الشافعية ج١ ص ٢٧٧.

(٩) في الأصل: تصغير إنسان، وهو مصحح بالهامش بخط مغاير.

بَابُ الإِمَالَةِ

الإِمَالَةُ: تقريبُ الألفِ من الياءِ إذا كان بعدها أو قبلها كسرة طلباً للخفة، وذلك نحو: عالم، ومساجِد، وشمال.
والأسباب التي تجوز معها الإِمَالَةُ خمسة:
الكسرة، والياء، والانتقال من الياء، والمشبهة بالمتقلب من الياء، والإِمَالَةُ للإِمَالَةِ.

فالكسرة نحو ما ذكرنا في: عالم، ومساجِد، أُمِلَّتِ الألفُ؛ للكسرة التي تليها بعدها.

والياء نحو: شَيْتَان، وَعَيْلَان، وشوك السَّيَال^(١)، تَمِيلُ الألفُ (لالياء التي قبلها والانتقال من الياء نحو: طَابَ، وهَابَ، تَمِيلُ الألفُ^(٢))؛ لأنها متقلبة من الياء، والأصل: هَيَّيْب، وطَيَّيْب.

والمشبهة بالمتقلب نحو: حُبْلَى، وسَكْرَى؛ بالإِمَالَةِ؛ لأنها تُشَبِّهُ المتقلب من الياء - وإن كانت أَلِفُ التَّأْنِيثِ لأصل لها -؛ لأنها تَتَصَرَّفُ بالياء في التثنية والجمع كقولك: حُبْلَيَان، وسَكْرَيَان، وحُبْلَيَات، وسَكْرَيَات.

والإِمَالَةُ للإِمَالَةِ نحو رأيت عمادا تَمِيلُ الألفُ الثانية؛ لإِمَالَةِ الألفِ الأولى. والأسماء التي في آخرها الألفُ على ضربين: أحدها ثلاثي، والآخر أكثر من الثلاثي.

(١) في اللان (سيل) والسيال: شجر سبط الأغصان عليه شوك أبيض وهو من العضاة.. وأحدثه: سيالة.

(٢) نقص في «ب» ومستدرک على الهامش بخط مغاير.

فالثلاثي على ضربين: أحدهما ما كانت ألفه منقلبة من الواو، والآخر ما كانت ألفه منقلبة من الياء.

فما كانت ألفه منقلبة من الواو فلا يَمَال نحو: قَفَا، وَعَصَا (وَرَجَا)^(١) وما كانت ألفه منقلبة من الياء أُمِيلَتْ نحو: رَحَى، وَفَقَى.

وأما ما كان على أكثر من ثلاثة أحرف مَّا في آخره أَلَفٌ فَإِنْ إِمَالَتَهُ جَائِزَةٌ؛ من الواو كانت الألف، أو من الياء نحو: مَلْهَى، وَمَدْعَى، تُمِيلُ وَإِنْ كانت الألف (منقلبة)^(٢) من الواو - لأنها تنصرف (إلى)^(٣) الياء كقولك: ملهيان، ومدعيان.

وأما الأفعال فإنه تجوز إمالة كل ما كان في آخره ألف منها؛ ثلاثية^(٤) كانت، أو غير ثلاثية؛ منقلبة من الواو كانت، أو من الياء، تقول: غَزَا، وَدَعَا، وَرَمَى، وَهَوَى، ورَأَى، فتميل غزَا، ودعا - وإن كانت ألفاهما من الواو - لأنها في الفعل، والفعل ثقيل، وهو أحقُّ بالتصرف والتخفيف.

فَأَمَّا الحروف فلا يَمَال منها شيء؛ لأنها لأَصْلَ لها في التصرف، وإنما التصرف للأفعال والأسماء.

وتقول: خاف؛ فتميل طلبا للكسرة التي في خِفتُ.

وتقول: بَابٌ، فلا تميل؛ لأنَّ الألفَ منقلبةً من واو، وهي في اسم.

وتقول: نَابٌ، بالإمالة؛ لأنَّ الألفَ منقلبةً من الياء.

(١) نقص في «ر». وفي «ب»: ورجا وفقى.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) في الأصل: ثانية كانت أو غير ثانية.

فصل: وجميع ما ذكرنا أنَّ الإمالة (جائزة)^(١) فيه فهو مشروط بانتفاء المانع منها.

والمانع من الإمالة الحروف المطبقة، والحروف المستعلية، وهي سبعة أحرف:

الطاء، والظاء، والصاد، والضاد، والغين، والحاء، والقاف، الأربعة الأولى مطبقة (مُستعلية)^(٢)، والثلاثة الأخر مُستعلية غير مطبقة.

[١٠٧ / ١] / ومعنى الإطباق: أن اللسان ينطبق على الحنك الأعلى في إخراج^(٣) الحروف الأربعة، وهي: الطاء، والظاء، والصاد، والضاد.

والمستعلية: ما خرج من أعلى الحنك، وهي: الحاء، والغين، والقاف، وإنما كانت هذه الحروف تمتنع (من)^(٤) الإمالة؛ لأنَّ الإمالة انحدار^(٥)، وفي الألف صعود، وهذه الأحرف كلها مُتصَّعة فقوي سبب التَّصَّعُّد^(٥) فلذلك مَنَعَتْ الإمالة.

وهذه الأحرف^(٦) إذا كانت مفتوحة (أو مضمومة)^(٧) تمتنع الإمالة نحو: طالب، (وظالم)^(٨)، وضابط، وصادق (وخالد)^(٩)، وغانم، وقائم، فإن كانت

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ق»: في آخر الحروف.

(٤) في «ب»: بالانحدار.

(٥) في «ق»: التصعيد.

(٦) في «ب»: وهذه الحروف.

(٧) نقص في «ب».

(٨) نقص في الأصل و«ب» و«ق».

مكسورة ضَعَفَتْ مُنْعَهَا نحو: قِفَافٌ^(١) (وِطِيَاءٌ)^(٢)، وَغِلَابٌ، (وَضِيَابٌ)^(٣) وَخِيَابٌ^(٤)، (وِطِيَابٌ)^(٥)؛ لَأَنَّ الكسرة تطلب الانحدار فإن وقعت هذه الأحرف بعد الألف مكسورة^(٥) منعها الإمالة؛ لقربها من الألف نحو: بَاخِلٌ، وَحَاقِنٌ، وَنَاصِبٌ، وَغَاطِلٌ.

فَإِنْ بَعُدَتْ^(٦) جازت الإمالة وتركها نحو مَنَاشِيطٌ^(٧)، وَمَسَالِيخٌ^(٨)، وَمَعَالِيقٌ^(٩)، فَهُمْ مِنْ يُمِيلُ، لِبَعْدِ الْمُسْتَعْلَى مِنَ الْأَلْفِ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْعَى^(١٠) وَلَا يَعْتَدُ بِالتَّبَاعِدِ؛ لِقُوَّةِ الْمُسْتَعْلَى عَلَى الْمَنْعِ.

فَإِنْ كَانَ الْمُسْتَعْلَى سَاكِنًا وَقَبْلَهُ كَسْرٌ^(١١) فَفِيهِ أَيْضًا خِلَافٌ:

مِنْهُمْ مَنْ يَمِيلُ لُضْعَفِ الْمُسْتَعْلَى بِالسَّكُونِ.

وَمِنْهُمْ مَنْ لَا يَمِيلُ وَيُفْرَقُ بَيْنَ الْمُسْتَعْلَى إِذَا كَانَ مَكْسُورًا، وَبَيْنَهُ إِذَا كَانَ سَاكِنًا، لَأَنَّ الْمَكْسُورَ فِيهِ دَاعٍ إِلَى الْإِمَالَةِ وَهُوَ الْكَسْرُ.

(١) القفاف: جمع قَفَّةٍ بَزَنَةٌ خَفَّةٌ، وهو ما ارتفع من متون الأرض، وصلبت حجارتها وقيل: القف: القصير، وظهر الشيء، والأوباش والأخلاق من الناس، انظر: اللسان (قفف) والقاموس: (القفيف).

(٢) تنص في الأصل و «ب».

(٣) في «ب» و «ر»؛ و«لَاب»، وفي «ق»: و«خِيبَاء».

(٤) تنص في «ر» و «ق»، وفي «ب»: وطناب، هذا وطياب جمع طَبَّ وهو العالم، يقال فلان طَبٌّ بكذا، أي عالم

(٥) في الأصل و «ق»: المكسورة.

(٦) في «ب» و «ر» و «ق»: فإن تبعدت.

(٧) مناشيط يجوز أن يكون جمع مُنْشَطٍ بفتح الميم والشين، أو جمع مُنْشِطٍ بصيغة اسم الفاعل، والأول هو الأمر الذي تنشط له، وليس في المادة مناشيط.

انظر: اللسان (نشط) والرضي على الشافية جـ ٢ ص ١٨.

(٨) السالخي جمع سلاخ، وهو النخلة التي ينتشر برها وهو أخضر.

(٩) المعاليق جمع معلاق، ومعلاق الباب شيء يعلق به ثم يدفع للمعلاق فيفتح.

(١٠) والإمالة في مثل هذا قليلة، والأكثر عدم الإمالة، ومنعها المبرد، انظر: كتاب سيبويه جـ ٢ ص ٢٦٥،

والمقتضب جـ ٢ ص ٤٧، والرضي على الشافية جـ ٢ ص ١٨ - ١٩.

(١١) في «ب»: وقبلها.

والساكن ليس فيه ما يقتضي الإمالة فيمنع من إمالته نحو: مِطْعَام،
ومِقْلَات^(١)؛ يميله^(٢) قوم، ويترك إمالته قوم.

واعلم أنَّ الرَاءَ المضمومة والمفتوحة تَجْرِي في منع الإمالة مَجْرَى الحرف
المستعلي؛ لأنَّ التكرير الذي فيها يقوم مقام حرفين مفتوحين إذا كانت مفتوحة
أو مضمومين إذا كانت مضمومة فيقوى سبب التصعُّد^(٣) نحو قولك: رَاشِد،
وفرَاش، وِحْمَار.

فإن وقعت الرَاء بعد الألف مكسورة فإنها تُقَوِّي سببَ الإمالة بضد^(٤) ما
ذكرنا من أمرها إذا كانت مفتوحة أو مضمومة؛ لأنها تصير بمنزلة حرفين
مكسورين فتغلب الحرفَ المستعلي كقولك: قارب (وعارم)^(٥)، وغارب^(٦)،
وصارم.

فإن (كان)^(٧) بينها وبين الألف حرف، وفي أول الكلمة حرف مستعل؛
فمنهم من يميل، ومنهم^(٨) من لا يميل؛ لتباعدها عن الألف نحو: قادر، وضامر،
قال هُذْبَةُ^(٩) بن خَشْرَم:

(١) المقلات هي المرأة التي لا يبقى لها ولد، وكذلك الناقة، وقيل: هي التي تلد ولدا واحدا.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٦٥.

(٣) في الأصل: التصعيد.

(٤) في «ر» و «ق»: فإنها تقوى سبب الإمالة لما ذكرنا.

(٥) زيادة في «ق».

(٦) في «ر» و «ق»: وضارب وصارم.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٢٦٨ - ٢٦٩، والمقتضب ج٢ ص ٤٨.

(٩) ونسب أيضا إلى ساعة النعماني أو النعامي.

وهو من شواهد سيبويه ج١ ص ٤٧٨، وج٢ ص ٢٦٩، وانظر: المقتضب ج٢ ص ٤٨ و ٦٩ والكمال ص ١١٢، وابن يعيش
ج٧ ص ١١٧، وج٩ ص ٦٢، والتصريح ج٢ ص ٣٥٤، والأشعري ج٤ ص ٢٧٩، والمنهمر: السائل، والجون: الأسود،
والرباب: ما تدلى من الحجاب دون حجاب فوقه.

عَنِ اللَّهِ يُغْنِي عَنْ بِلَادِ بْنِ قَادِرٍ بِمُتَهَمٍ جَوْنِ الرَّبَابِ سَكُوبِ
بِإِمَالَةِ قَادِرٍ، وَتَرَكَ الْإِمَالََةَ.

فَإِنْ لَمْ يَكُنْ فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ ^(١) مَا يَنْعِي الْإِمَالََةَ، وَكَانَ بَيْنَ الْأَلْفِ وَالرَّاءِ
الْمَكْسُورَةِ حَرْفٌ أَمِيلٌ وَلَمْ يُعْتَدَّ بِالتَّبَاعِدِ؛ لِتَكَرُّرِهَا بِالْكَسْرِ كَقَوْلِكَ: مَرَرْتُ
بِكَافِرٍ، وَكَافِرِينَ (وَالْكَافِرِينَ) ^(٢).

وَتَمَنَعُ مِنَ الْإِمَالَةِ إِذَا ضَمَّتْهَا كَقَوْلِكَ: هَذَا الْكَافِرُ، وَ (هَؤُلَاءِ) ^(٣) الْكَافِرُونَ؛
لَأَنَّهُ يَصِيرُ بِمَنْزِلَةِ ضَمَتَيْنِ تَوَالَتَا، وَلَيْسَ الضَّمُّ مِنْ أَسْبَابِ الْإِمَالَةِ، وَتَقُولُ: مَرَرْتُ
بِحِمَارٍ قَاسِمٍ؛ فَإِنْ شُئْتُ أَمَلْتُ لِلرَّاءِ ^(٤) الْمَكْسُورَةَ بَعْدَ الْأَلْفِ، وَلَا تَعْتَدُ بِقَافٍ
قَاسِمٍ؛ لِأَنَّهَا مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى؛ وَإِنْ شُئْتُ مَنَعْتُ الْإِمَالََةَ لِلْقَافِ (لِأَنَّهَا) ^(٥) وَإِنْ
كَانَتْ مِنْ كَلِمَةٍ أُخْرَى فَهِيَ مُجَاوِرَةٌ لَهَا فِي اللَّفْظِ.

[١٠٧ / ب] فَإِنْ تَبَاعَدَتْ/ كَانَتْ الْإِمَالَةُ أَقْوَى نَحْوُ: مَرَرْتُ بِحَارِمٍ ^(٥) قَاسِمٍ، فَالْإِمَالَةُ فِي
هَذَا أَقْوَى؛ لِبَعْدِ الْأَلْفِ مِنَ الْمُسْتَعْلَى، وَغَلْبَةِ الرَّاءِ بِتَكَرُّرِ الْكُسْرَةِ فِيهَا.

وَاعْلَمْ أَنَّ الْإِمَالََةَ مِنْ لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ ^(٦)، وَالتَّفْخِيمُ مِنْ لُغَةِ أَهْلِ الْحِجَازِ، وَهُوَ
الْأَصْلُ؛ لِأَنَّ الْإِمَالََةَ تَجْعَلُ الْحَرْفَ بَيْنَ ^(٧) حَرْفَيْنِ، وَلَيْسَ الْأَصْلُ أَنْ يَكُونَ الْحَرْفُ
بَيْنَ حَرْفَيْنِ، وَإِنَّمَا الْأَصْلُ أَنْ يُخْرَجَ كُلُّ حَرْفٍ مِنْ مَوْضِعِهِ خَالِصًا غَيْرَ مُخْتَلِطٍ
بِغَيْرِهِ، فَلِذَلِكَ كَانَ الْأَصْلُ لُغَةَ أَهْلِ الْحِجَازِ، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) فِي «ر» وَ «ق»: فِي أَوَّلِ الْكَلَامِ.

(٢) نَقَصَ فِي «ق».

(٣) زِيَادَةٌ فِي الْأَصْلِ.

(٤) فِي الْأَصْلِ وَفِي «ق»: أَمَلْتُ الرَّاءَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: بِحَارِ قَاسِمٍ.

(٦) انْظُرْ: كِتَابُ سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ٢٥٩ - ٢٦١، وَابْنُ يَعِيشٍ ج ٩ ص ٥٤، وَالرِّضِيُّ عَلَى الشَّافِعِيِّ ج ٢ ص ٤.

(٧) فِي «ب» بَيْنَ الْحَرْفَيْنِ، وَفِي «ق»: مِنْ حَرْفَيْنِ.

بَابُ الْوَقْفِ عَلَى أَوَاخِرِ الْكَلِمِ

اعلم أنَّ أصل الوقف السكون؛ لأنه لما كان لا يُبْتَدَأُ بساكن، (ولا يُوقَفُ على متحرك^(١)) وجب ألا يُوقَفَ إلا على ساكن (كما لا يبتدأ^(٢)) إلا بمتحرك لأنها تقيضان فالوقف على المضموم على أربعة أوجه:

أحدها: السكون، وهو الأصل، والثاني الإشمام، وهو ضم الشفة بعد الوقف^(٣) على آخر الكلمة، ولا يدركه إلا البصير، والثالث: الرُّوم، وهو صَوِيَّتٌ تَبِعَةُ المتكلم آخر الكلمة ينحو به نحو الضمة، والرابع: تشديد (آخر)^(٤) الكلمة.

فأما الإشمام والروم: فليبان حركة الكلمة.

وأما التشديد: فليُعْلَمَ أنَّ آخر الكلمة مِمَّا يَحْرُكُ في الوصل، ولا يَتَوَهَّمُ أنه ساكن على كل حال.

وعلامه الإشمام نقطة أمام^(٥) الحرف^(٦) مثل قولك: زيد. وعلامة الروم خط قدام الحرف مثل قولك^(٧): زيد، وعلامة المشدد شين فوق الحرف مثل خالد^(٨).

واعلم أنَّ التشديد لا يلحق إلا ما كان قبل آخره حرف متحرك نحو خالد، (وعمر)^(٩)، وفرج، وما أشبه ذلك.

(١) زيادة في «ق».

(٢) في الأصل بعد الألف على آخر الكلمة.

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ب» و«ر» و«ق»: قدام الحرف.

(٥) انظر: الرضي على الشافية ج ٢ ص ٢٧٥.

ولا يشدد مثل زيد، وعمر و مما قبل آخره حرف ساكن، لأن المشدد حرفان، الأول منها ساكن، فلو شددت (آخر)^(١) زيد وعمر و لالتقى ساكنان، وليس في الكلام حرف مشدد قبله (حرف)^(٢) ساكن إلا أن يكون حرفاً^(٣) من حروف المد واللين نحو: ذَابَّة، وَتَمَوَدَّ الثَّوْبُ، وَمَذِيقٌ فِي تَصْغِيرِ مَدَقٍّ؛ لأن المد الذي في هذه الحروف صار عوضاً من الحركة، وهذا الذي وصفنا^(٤) (من)^(٥) حكم الوقف هو في الأسماء والأفعال، فالاسم كما^(٥) وصفنا، والفعل نحو: يجعل. (إذا أَسَكَنْتَ)^(٦)، ويجعل. إذا أَشْمَمْتَ، ويجعل (-)^(٧) إذا رُمْتَ الحركة، ويجعل^(٧) (ش) إذا شددت.

وأما ما كان مكسوراً: فإنه يجوز فيه الوقف على الأصل، والروم والتشديد إذا كان ما قبلها محرّكاً، ولا يجوز فيه الإشمام؛ لأنه تشويه للفظ.

وأما المنصوب: فَمَا كان منصرفاً لحقه في الوقف الألف عوضاً من التنوين لا غير كقولك: لقيت زيدا، ورأيت خالداً، ولا يجوز التشديد في هذا، لأن الألف تبين حركة آخر الكلمة فاستغنيَ بها عن التشديد، وإنما عوضوا (من)^(٨) التنوين في المنصوب ألفاً، ولم يعوضوا في المرفوع واواً، وفي المجرور ياء؛ لأن

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصل: حرف.

(٤) في «ب»: وصفت.

(٥) في «ب»: والاسم كما صفت.

(٦) نقص في «ب»، ومستدرك على هامش النسخة بخط مغاير.

(٧) في الأصل: ويجعل.

(٨) نقص في «ر».

الياء والواو ثقيلان والألف أخف منها، فأثبتوا الخفيف^(١)، وحذفوا^(٢) الثقيلين^(٣).

ووجه آخر وهو: أنهم لو عوضوا في المرفوع واوا لأشبه آخر الاسم آخر الفعل، وليس في كلام العرب اسم في آخره واو قبلها ضمة لازمة، وإذا أدى إليه قياس قلبوا الواو ياء كقولك في جمع دَلْوٍ: أدلٍ، وكان الأصل: أدلّو، فقلبوها ياء للفرق بين الاسم والفعل، ولو عوضوا من المجرور ياء لالتبس بالمضاف إلى المتكلم، ولم تعرّض هذه الوجوه في الألف؛ فلذلك لم تحذف في الوقف على المنصوب النون.

ومن العرب من يجري جميع ذلك على القياس فيبديل في المرفوع واوا وفي المجرور ياء على قياس المنصوب، وهم أزد^(٤) السّراة؛ فيقولون: هذا زَيْدٌ، ومررت بزَيْدِي (كما قالوا) رأيت زَيْدًا، والمشهور في كلام العرب ما بدأنا به. ومنهم من يحذف الألف في الوقف على المنصوب النون، ويجريه على الأصل^(٥) فيقول: رأيت زَيْدٌ.

وأما ما لا يلحقه التنوين من المفتوح والمنصوب فأصل الوقف عليه بالسكون، ويجوز فيه الروم والتشديد فيما كان (ما)^(٦) قبل آخره متحركا على ما ذكرنا، ولا يجوز فيه الإشمام؛ لأن فيه كُلفَةً بفتح الفم^(٨)، تقول: رأيت زينب،

(١) في الأصل: فأثبتوا الألف.

(٢) في الأصل: وخففوا.

(٣) في «ر» و «ق»: الثقيل.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٨١، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٨٠.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) وهم ربيعة: انظر: الرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٧٢، ٢٧٥، ٢٧٩.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٨) في الأصل وفي «ق»: بفتح اللام.

ولن تضرب، ومررت بزینب وضربت، وإن شئت شددت فقلت: زينب^(١) (ش)
ويضرب (ش).

وما كان من الأسماء في آخره (ياء)^(٢) قبلها كسرة ميمًا يلحقه التنوين في
الوصل فالوقف عليه في موضع الجر والرفع بسكون آخره من غير ياء،
كقولك: هذا قاضٍ وغازٍ^(٣)، ومررت بقاضٍ وغازٍ.

وإنما وجب الوقف عليه بغير الياء؛ لأن الوقف (عليه)^(٤) صادف تنوينًا
فحذفه كما يحذفه من الصحيح، ولم يلزم رد الياء؛ لأنه قد جرى مجرى الصحيح
في استعماله منونا من غير ياء، فوجب أن يجري في الوقف أيضا مجراه.

ومنهم من يرد الياء في الوقف فيقول: هذا قاضي^(٥) وغازي؛ لأنه يجعله
على المعاقبة.

فإذا وقفت على هذا في النصب أثبت^(٦) الياء، وعوضت من التنوين ألفًا؛
لأن الياء متحركة في حال النصب، فلذلك ثبتت فتقول: رأيت قاضيًا، ولقيت
غازيًا.

فإن أدخلت عليه الألف واللام ثبتت الياء في الوقف (لا غير)^(٧) كقولك:

(١) في الأصل وفي «ب» و «ر»: زينب، ويضرب.

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٨٨، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٨١.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) انظر: كتاب سيبويه في الموضع السابق.

(٦) في «ب» و «ر»: ثبتت الياء.

(٧) نقص في الأصل.

هذا القاضي^(١)؛ لأن الوقف لا يتسلط على حذف حرف من الكلمة، وإنما يحذف التنوين؛ لأنه زائد في الكلمة فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: ومن كان من لغته أن يحرك الياء في (قولك)^(٢) (هذا)^(٣) غلاميّ وجاريّ (فإنه)^(٤) إذا أراد الوقف وقف عليه بالهاء؛ لأن الياء حرف خفيّ فيبيّن بالهاء كقولك: هذا غلاميّة، وجاريّة، كما قال الله عز وجل: ﴿كِتَابِيْهِ﴾^(٥) و﴿هَلَكْ عَنِّيْ سُلْطَانِيْهِ﴾^(٦).

ومن لم يكن من لغته تحريك هذه الياء لم يقف عليها بالهاء، فيقول: هذا غلاميّ، وسلطانيّ.

وتقول: هيّة وهوّ، يزداد في الوقف (على)^(٨) (الحرف) (هاء)^(٩) إذا وقفوا على هي وهو لتبيين الياء، والواو، لأنها خفيان، كما قال^(١٠) الشاعر^(١١):

إِذَا مَا تَرَعْرَعَ فِينَا الْغَلَامُ فَمَا إِنْ يُقَالَ لَهُ مَنْ هُوَ

(١) انظر: كتاب سبويه ج ٢ ص ٢٨٩.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ر».

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

(٦) الآية ٢٩ من سورة الحاقة.

(٧) في «ب» و «ر» و «ق»: «هلك عني سلطانيه» و «كتابه».

(٨) نقص في «ب».

(٩) نقص في «ق».

(١٠) هو حسان بن ثابت. انظر: زيادات ديوانه ج ١ ص ٥٢٠.

(١١) في «ر» كما قال الشاعر هو عبد الله بن قيس الرقيات.

وهو من شواهد ابن يعيش ج ١ ص ٨٤، وانظر: العيني ج ٤ ص ٥٦٠، والتصريح ج ٢ ص ٢٤٨، والبيان والتبيين ج ٦ ص ٢٢١، واللسان (شصب) والضرائر ص ١٩٠، ومعجم شواهد العربية ص ٤١٢، وترعرع الغلام أي تحرك ونشأ.

وهذه الهاء تزداد في الوقف على الحروف التي ليست حروف إعراب نحو ما ذكرنا؛ لأن الياء في «سُلْطَانِي» لا تعرب، والواو من «هو»، والياء من «هي» لا تعربان.

ولا يجوز أن تقف على أَحْمَرَ، وَأَشْهَبَ، وما أشبه ذلك مما يعرب / بالهاء، [١٠٨ / ب] لا تقول: أَشْهَبَ، ولا أَحْمَرَهُ.

وكذلك: ضَرَبَ وَقَتَلَ لا تقف عليه بالهاء - وإن كان الفعل الماضي لا يعرب - لأن آخر قَتَلَ وضَرَبَ هو الذي يعرب في يَقْتُلُ، وَيَضْرِبُ، ولا تلحق الهاء في الوقف إلا الحرف الذي لا يقع عليه الإعراب والأفعال التي حذف منها اللامات في الأمر والجزم تقف عليها بالهاء كقولك: أَغْزُهُ، ولا تَرْمُهُ، وَلَمْ تَرْضَهُ، فالحاء لازمة لمثل هذه؛ لئلا يَخْلُوا بالفعل؛ لأنهم إذا وقفوا بغير الهاء لزمهم أن يحذفوا بعد الحرف المحذوف للجزم والأمر حركة ما قبله^(١)، وهذا إخلال (بالفعل)^(٢)، وبعضهم يقف بغير هاء إلا أن يبقى الفعل بعد الحذف على حرف واحد فيلزم الهاء حينئذ؛ لأن أَقْلَ ما يُتَكَلَّمُ به حرفان، فتقول في الأمر من مثل وَقَى يَقِي، وَوَلِي يَلِي، وَوَعَى يَعِي، إذا وقفت (قلت)^(٣): قَهْ، وَعِهْ، وَلِهْ.

فإن وصلت جميع ما تلحقه الهاء في الوقف حذفت الهاء كقولك: غلامي جاء، وهي في داري، وهو ذاهب، وق زيدا وع كلامي، ول ذلك. فأما ما في القرآن من قوله عز وجل: ﴿سُلْطَانِيَّةً﴾^(٤)، و﴿كِتَابِيَّةً﴾^(٥)،

(١) في «ب» و«ر» و«ق»: قبلها.

(٢) نقص في «ره و«ق».

(٣) زيادة في «ب».

(٤) الآية ٢٩ من سورة الحاقة.

(٥) الآية ١٩ من سورة الحاقة.

و «ماهية»^(١). وغير ذلك، فالواجب أن يوقف عليه (بالهاء)^(٢)؛ لأنه مكتوب في المصحف بالهاء، ولا يوصل؛ لأنه يلزمهم (في)^(٣) حكم العربية إسقاط الهاء في الوصل، فإن أثبتتها خالفت العربية، وإن حذفتها خالفت سواد المصحف، فكذاك سبيل القارئ أن يقف^(٤) على هذه الهاءات^(٥) ليؤدي (سواد المصحف، ويوافق كلام العرب.

وإذا وقفت على «عم» في قولك: عم تسأل؟ ألحقته^(٦) الهاء فتقول: عمه، وكذلك: بمة؟، وعلامة؟، ولِمة؟ (وَحْتامة)^(٧) يلزم الهاء فيها في الوقف؛ لتكون عوضاً مما حذف منه؛ لأن الأصل: عما (ذا)^(٨) تسأل؟، ولما (ذا)^(٩) جئت؟، وبما (ذا)^(١٠) أمرت؟ ثم تحذف تخفيفاً، فإذا وقفت جعلت الهاء عوضاً، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) الآية ١٠ من سورة القارعة.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) قرأ الجمهور «كتابه» و «سلطانيه» و «مايه» بإثبات الهاء وقفنا ووصلنا لمراعاة خط المصحف، وأسقطها حمزة في «مالي» و «سلطاني» و «ماهي» في الوصل لا في الوقف وفتح الياء منهن، وواقفه في حذف الهاء من الثلاثة يعقوب والأعشى في الوصل، وأثبتاها في الوقف، وقرأ ابن عيصن: «حساني» و «مالي» و «سلطاني» بحذف الهاء، وإسكان الياء في الخالين. انظر: سواد ابن خالويه ص ١٦١، والتيسير ص ٢١٤، ٢٢٥، وإبراز المعاني ص ٤٨٠ - ٤٨١، والبحر المحييط ج ٨ ص ٣٢٥، والنشر ج ٢ ص ١٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٣٠، ١٣١، ٥٢٠، ٥٤٦.

(٥) في الأصل: الياءات.

(٦) نقص في «ق».

(٧) زيادة في «ب».

(٨) نقص في الأصل و «ر» و «ق».

بَابُ حَكْمِ أَوَاخِرِ الْكَلِمِ فِي التَّقَاءِ السَّاكِنِينَ

أواخر الكلم في التقاء الساكنين على ضربين:

أحدهما: أن تحذف الساكن الأول.

والآخر: أن تحركه.

فأما ما يُحذف آخره إذا كان ساكنا ولقيه ساكن فهو: ما كان في آخره واو قبلها ضمة، أو ياء قبلها كسرة، أو ألف قبلها فتحة، وهذا يكون في الأسماء، والأفعال.

ففي الأسماء نحو: أخ، وأب، وقاض، وغاز، وعصا، ورحى، فهذه الأسماء إذا وُضِلَ الكلام ولقيها ساكن حُذِفَتْ أواخرها، لالتقاء الساكنين مثل قولك (مررت) ^(١) بقاضي المدينة، وغازي المسلمين، وعصا الرجل، ورحى القوم، وهذا أخو الرجل، وأبو العشيّة.

وإنما حُذِفَ الساكن الأول ولم يُحَرَّك؛ لأن الحركة تُسْتَقِلُّ على الياء والواو، ألا ترى أن هذه الأسماء جُزِمَتْ ^(٢) للإعراب كراهية أن تتحرك هذه الحروف؟ فلما التقى ساكنان وكانت هذه الحروف ما قبلها يدل عليها ولا تختل الكلمة بحذفها حذفوها استخفافا.

وأما (ما) ^(٣) في الأفعال فنحو: غَزَا يَغْزُو، وَرَمَى يَرْمِي، وَهَبَى يَنْهَبِي

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) في «ر»: حذفت للإعراب، وفي «ب» و «ق»: حرمت الإعراب والمراد بالجزم هنا حذف آخر الاسم.

(٣) زيادة في «ب».

[١٠٩ / ١] | تحذفها لالتقاء الساكنين لما قلنا/ فتقول: غزا الرجل، ويغزو القوم، ويرمي ابنك، وينهى الناهي، ويدعو الداعي، فإن كان في آخر الفعل الواو التي تكون ضمير الجماعة، وكان قبلها فتحة لم تحذفها وحركتها بالضم كقولك: اخشوا الرجل، وأنهوا القوم، وكذلك ياء المؤنث - إذا انفتحت^(١) ما قبلها - نحو: اخشي الرجل، وأنهى القوم، لأنك لو حذفته الياء والواو في هذين الموضعين لالتبس فعل الجماعة بفعل الواحد بعد الحذف، وفعل المؤنث بفعل المذكر؛ لأن ما قبل الياء والواو ليس منها.

وإنما^(٢) حذفتهما في الموضع الذي ذكرنا^(٣) (إذا) كان (ما)^(٤) قبلها منها، ليكون ما بقي دليلاً على ما أُلقي.

وتُحذف الياء من يخشاني الرجل، ويكرميني ابنك، وزارني ابن عمك، في لغة من أسكن ياء المتكلم.

و (أمّا على^(٥) لغة) من حرك فليس يلتقي على لغته ساكنان فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: وأمّا ما تحرك لالتقاء الساكنين فما كان من سوى هذه الحروف، وحركته على ثلاثة أضرب:

الكسرة - وهي الأصل - ، والضمة، والفتحة، لعله تعرض فتمنع من الكسر. وإنما كان أصل حركة التقاء الساكنين الكسر؛ لأن (أصل)^(٦) التقاء

(١) يعني لم تحذفها وحركتها بالكسر.

(٢) في الأصل: وإذا حذفتهما.

(٣) نقص في الأصل و «ر» و «ق».

(٤) نقص في الأصل و «ر».

(٥) زيادة في «ر».

(٦) نقص في «ب».

الساكنين في الفعل، وذلك أن الفعل يسكن آخره للجزم أو للأمر، فإذا لقيه ساكن فلا بد من حذف أو تحريك، فالحذف (نحو)^(١) ما ذكرنا.

والتحريك على ثلاثة أوجه: -

إما بالضم، أو بالفتح، أو بالكسر.

فالفتح والضم: يدخلان على الفعل للإعراب^(٢)، فلو جُعِلَتْ حركة التقاء الساكنين الضم أو الفتح لالتبس المعرب بالمبني، فلم يبق إلا الكسر، فحركناه به؛ لئلاً يَتَوَهَّم أنه حركة إعراب، وذلك نحو: اضرب الرجل، ولم يذهب القوم، ثم حُمِلَ عليه سائر ما يلتقي فيه ساكنان من الأسماء والحروف.

وإنما لم تجعل الحروف أصولاً في التقاء الساكنين إذ كانت تستحق البناء بحق الأصل؛ لأن التغير الذي يدخل الكلمة تصرف، وليس للحرف أصل في التصرف، وإنما التصرف للأسماء^(٣) والأفعال؛ ولأن الحروف لا تقوم بأنفسها، وإنما تدخل لِمَعَانٍ في الأسماء والأفعال، فلما لم تكن الحروف أصولاً في أنفسها بل كانت محتاجة إلى غيرها لم تُجْعَلْ أصولاً للأفعال والأسماء في التقاء الساكنين.

(فأما الضم في التقاء الساكنين^(٤) فعلى وجهين:

أحدهما: أن يكون إتباعاً للضم في الكلمة.

والثاني: أن يكون دليلاً على محذوف.

فما حرك لالتقاء الساكنين بالضم إتباعاً نحو: رُدُّ، ومُدُّ، وشُدُّ، في لغة من

(١) نقص في الأصل و «ر».

(٢) في «ر»: على الفعل للمعرب.

(٣) في الأصل: في الأسماء.

(٤) نقص في «ق».

ضَمَ في الأمر من هذا وأشباهه، وكذلك «مُنْذُ» ضُمَّت الذال إتباعاً لضم الميم، وكذلك إذا حُذِفَت النون منه، ثم التقى ساكنان كقولك: مُذُّ اليوم، ومُذُّ الليلة فيمن ضَمَّ.

وأما ما يكون دليلاً على محذوف فنحو قوله عز وجل: ﴿قُلْ أَنْظَرُوا﴾^(١) ﴿وَلَقَدْ اسْتَهْزَيْءَ﴾^(٢) في قراءة من^(٣) ضَمَّ؛ ليكون ضم اللام من «قُلْ»، والدال من «لَقَدْ» دليلاً على أن ألف الوصل المحذوفة من الكلام كانت مضمومة.

وأما الفتحَ لالتقاء الساكنين: فأن يكون بعد ياء، أو واو، أو كسرة فالياء نحو: أَيْنَ، والزَيْدَيْنِ، والمُسْلِمِينَ (والصالحين)^(٤)، والواو (نحو):^(٥) (قولك):^(٦) [١٠٩ / ب] المسلمون والصالحون؛ لأن الكسرة تستثقل بعد واو / أو ياء، فعدلوا بالكلمة إلى الفتح.

وما كان بعد كسرة قولهم: مِنَ الرجل، وَمِنْ أَيْنِكَ، فَتَحَّوْهُ لئلا تتوالى الكسرات.

وقد يفتحون بعد الألف للإتباع، كما ضَمُّوا بعد الضمة للإتباع، وذلك نحو: أَبَانِ، والآن، فتحوا آخرهما؛ إتباعاً للألف والفتحة.

فهذه وجوه حركة التقاء الساكنين، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

فصل: وأما التنوين إذا لقيت ساكن فأصله أن يُحَرَّكَ؛ لالتقاء الساكنين؛ لأن

(١) الآية ١٠١ من سورة يونس.

(٢) الآيات ١٠ من سورة الأنعام، و٣٢ من سورة الرعد، و٤١ من سورة الأنبياء.

(٣) انظر تخريج هذه القراءة في باب ألفي الوصل والقطع ص ٤٤٤ فيما سبق من التبصرة.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٥) نقص في «ب».

(٦) زيادة في «ق».

الحركة (فيه)^(١) لا تُسْتَقْلَلُ كقولك: زَيْدُ القائمُ وعمروُ الذاهِبُ، فيحرك التنوين لالتقاء الساكنين.

إلا أن العرب حَذَفَتْهُ من كل اسمٍ عِلْمٍ وَصَفَتْهُ بَابِنِ وَأَضَفَتْ الْإِبْنَ إِلَى اسْمِ^(٢) الأب كقولك: هذا زَيْدُ بْنُ عمرو، وهذا أَبُو عمرو بنِ العلاء، ومررت بزَيْدِ بْنِ خالد، قال الفرزدق^(٣):

مَا زِلْتُ أَفْتَحُ أَبْوَاباً وَأَغْلِقُهَا حَتَّى أَتَيْتُ أَبَا عمرو بنِ عَمَّارٍ
وكان القياس أنْ يَحْرِكَ التَّنْوِينَ.

واختلفوا في علة الحذف:

فذهب سيبويه^(٤) أنه حُذِفَ لاجتماع^(٥) الساكنين مع كثرتِه في الكلام، ومذهب يونس^(٦) أنه حُذِفَ لاجتماع الساكنين فقط، و (قال)^(٧) أبو عمرو^(٨) بن العلاء: إنه حُذِفَ لكثرتِه في الكلام^(٩) فقط.

(١) نقص في «ب» و «ق».

(٢) في «ق»: وأضفت الابن إلى الاسم كقولك:....

(٣) انظر: ديوانه ص ٢٨٢.

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ١٤٨، ٢٢٨، وانظر: أين يعيش ج ١ ص ٢٧، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٢، واللسان (غلق) وقال الشنقري: «أراد أبا عمرو بن العلاء بن عمار، أي لم أزل أتصرف في العلم وأطويه وأشره حتى لقيت أبا عمرو فسقط علمي عند علمه».

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٤٧.

(٥) في «ق»: لالتقاء الساكنين.

(٦) انظر: الكتاب ج ٢ ص ١٤٨.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في شرح السرياني ج ٤ ص ٨٣٠ - ٨٣١: .. واختلفوا في السبب الذي حسن حذف التنوين من قولك: هذا زيد بن عمرو فكان سيبويه يذهب في ذلك إلى أن السبب فيه كثرتِه في الكلام، واجتماع الساكنين.. وكان يونس يذهب إلى أن العلة فيه اجتماع الساكنين، ولم يذكر غير ذلك، وكان أبو عمرو يذهب إلى أن العلة فيه كثرتِه في الكلام..

ويجوز أن يحرك التنوين من مثل قولك: زيدُ بن عمرو (في الشعر)^(١)
قال الأخطل^(٢):

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ كَأَنَّهَا حَلِيَّةٌ سَيْفٍ مُذْهَبَةٌ

وإذا كُنِيتَ عن الأسماءِ الأعلامِ التي يحذف منها التنوين لِمَا ذكرنا
فقلت: فَلَانُ بْنُ فَلَانٍ^(٣)، وطَاهِرُ بْنُ طَاهِرٍ، وما أشبه هذا حَذَفْتَ التنوين
أيضاً؛ لأن هذه كناية عن الاسم العلم، فكأنك قد ذكرت الاسم الذي هو كناية
عنه.

وقد قرئ قوله عز وجل: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ عُزَيْرٌ^(٤)﴾ بِنُ اللَّهِ^(٥) بالتنوين،
وإسقاطه^(٦).

فإن أسقط التنوين ففيه وجهان:
أحدهما: أن يكون «عُزَيْرٌ» رفعاً بالابتداء و«ابنُ الله» خبره، وإنما حذف

(١) زيادة في «ب».

(٢) هذا الرجز ليس للأخطل، وإنما هو للأغلب العجلي

وهو من شواهد سيويه ج٢ ص ١٤٨، وانظر: المقتضب ج٢ ص ٣١٥، والخصائص ج٢ ص ٤٩١، وأما ابن الشجري ج١
ص ٢٨٢، وابن يعيش ج٢ ص ٣١٥، والمقرب ج٢ ص ١٨، والخزانة ج١ ص ٣٣٢، والملففي ص ٦٤٤، والتصريح ج٢ ص ١٧٠
ومعجم شواهد العربية ص ٤٤٣، قال اليفغادي في الخزانة: «أراد بجارية امرأة من العرب اسمها كلبه كان بينها مهاجاة..
وقيس بن ثعلبة قبيلة».

(٣) في «ر»: ابن فلانة.

(٤) الآية ٣٠ من سورة التوبة.

(٥) وهي قراءة عاصم، والكسائي، ويعقوب، ووافقهم الحسن واليزيدي.

(٦) وهي قراءة الجمهور، انظر: السبعة ص ٣١٢، والتيسير ص ١١٨ وإبراز المعاني ص ٣٣٧ - ٣٣٨، والبحر المحيط
ج٢ ص ٣١، والنشر ج٢ ص ٢٧٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨٦، وقال أبو شامة: «ومن نون «عزير» فهو عنده اسم
عربي فهو منصرف، وكسر التنوين لالتقاء الساكنين.. ومن لم ينون فهو عنده اسم أعجمي فلم يصرفه وهذا اختيار
الزمخشري...».

التنوين؛ لالتقاء الساكنين لا غير، هكذا (رُوي^(١)) عن (أبي عمرو^(٢)) بن العلاء في تفسير^(٣) هذه القراءة.

وقد قرئ ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾^(٤) الله الصمد بحذف^(٥) التنوين من أحد؛ لالتقاء الساكنين، ومثله قول أبي الأسود^(٦):

فَالْفَيْتَنُ غَيْرَ مُسْتَعْتَبٍ ولا ذَاكِرَ اللَّهِ إِلَّا قَلِيلٌ
أراد: ولا ذَاكِرًا لله، فحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين، وأنشد الفراء^(٧):

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) قال أبو عمرو بإسقاط التنوين، وذكر ابن مجاهد أنه روى عنه «عزير» متونا. انظر: السبعة ص ٣١٣، وانظر أيضا: شرح السيرافي ج ٢ ص ٨٣٤.

(٤) الآيتان ١، ٢ من سورة الإخلاص.

(٥) وهي قراءة أبان بن عثمان، وزيد بن علي، ونصر بن عاصم، وابن سيرين، والحسن وابن أبي إسحاق، وأبي السمال، وأبي عمرو في رواية يونس، ومحبوب، والأصمعي، واللؤلؤي، وعبيد، وهارون عنه، هكذا ذكر أبو حيان، وذكر ابن خالويه أن هذه القراءة رُوِيَتْ عن عمر رضي الله عنه، هذا ويبدو أن أبا عمرو كان ينون «أحد» إذا وصل. انظر ما نقله عنه ابن مجاهد بأسانيده في السبعة، وقد قرأ ابن كثير، ونافع، وعاصم، وابن عامر، وحمة والكسائي بتنوين الدال. انظر: السبعة ص ٧٠١، وإبراز المعاني ص ٣٢٧ - ٣٢٨، وشواذ ابن خالويه ص ١٨٢، والبحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨، وانظر أيضا معاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٣٠٠.

(٦) انظر: زيادات ديوانه ص ١٢٣.

وهو من شواهد سيبويه، وانظر: مجالس ثعلب ص ١٤٩، والمقتضب ج ١ ص ١٩ ج ٢ ص ٣١٣، والأغاني ج ١٢ ص ٣١٠، والخصائص ج ١ ص ٣١١، والنصف ج ٢ ص ٢٣١، وأمالى ابن السجري ج ١ ص ٢٨٢، والإنصاف ص ٦٥٩، وابن يمين ج ٢ ص ٢٤، والخزانة ج ٤ ص ٥٥٤، والبحر المحيط ج ٨ ص ٥٢٨، والمغني ص ٥٥٥ وشرح شواهد ص ٣١٦، والجمع ج ٢ ص ١٩٩، والدرر ج ٢ ص ٢٣٠، والضرائر ص ١١٢ ومعجم شواهد العربية ص ٢٧٥، ألفى بمعنى وجد، وهو يتعدى إلى مفعولين، واستعقب طلب العتاب، والمغني: عاتبته على ترك ما كان بيننا من اليهود فوجدته غير طالب رضائي.

(٧) انظر: معاني القرآن ج ١ ص ٤٣١، وج ٢ ص ٢٠٠.

لَتَجِدَنَّيَ بِالْأَمِيرِ بَرًّا وَبِالْقَنَازَةِ مِدْعَسًا مَكْرًا
إِذَا غُطِيفَ السُّلَمِيُّ قَرًّا^(١)

أراد: غطيف السُّلَمِيُّ، على ما يئينا.

والوجه الثاني: أن يكون «عَزَيْرٌ» رفعاً بالابتداء و«أَيْنُ الله» صفته، وحذف التنوين؛ لالتقاء الساكنين؛ لأنَّ الصفة والموصوف كشيء واحد، فحذف لطول الكلمة، ويكون خبر الابتداء محذوفاً تقديره: عَزَيْرٌ بُنُّ اللهِ مَعْبُودُنَا^(٢)، وما أشبه هذا التقدير.

[١١٠ / أ] وَأَمَّا مَنْ قَرَأَ ﴿عَزَيْرٌ بُنُّ اللَّهِ﴾ بِالتَّنْوِينِ / فَعَزِيرٌ رَفَعَ بِالْإِبْتِدَاءِ، وَابْنُ اللَّهِ خَبَرَهُ، وَهَذِهِ أَجُودُ^(٣) الْقِرَاءَتَيْنِ.

واعلم أنك إذا أضفت الابن إلى غير (اسم)^(٤) الأب العلم لم تحذف التنوين كقولك: زيد ابن أخيك، وأبو عمرو ابن عمك، وما أشبه ذلك؛ لأنه لم يكثر أن يضاف الابن إلى غير أبيه.

وإذا قلت: هذه هند بنت عمرو، في لغة من صرف هندا، فذهب^(٥)

(١) لم أحتد إلى قائل هذا الرجز، وهو من شواهد أبي زيد في نوادره ص ٩١ وانظر: أمالي ابن الشجري ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٨٣ والإنصاف ص ٦٦٥ واللسان (دعس) و (دعص)، وتاج العروس (دعص)، و (غطف) والبحر المحيط ج ٣ ص ٣١، والمقرب ج ٢ ص ٦٧، ومدعس أي طعان، ودعسه بالرمح: طمنه.

(٢) في «ق»: معبودا.

(٣) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ٢ ص ٤٨٩ - ٤٩٠، وقال أبو شامة في إيراد المعاني ص ٣٣٨: «قال الزجاج: ولا اختلاف بين النحويين أن إثبات التنوين أجوده».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٤٨.

سيبويه ويونس إثبات التنوين؛ لأنه لم يلتق ساكنان فَيُحَذَفُ لأجله التنوين،
وأبو عمرو^(١) يحذف التنوين؛ لأنه يحذفه لكثرة الاستعمال، لا لاجتماع الساكنين
كما تحذف (الياء^(٢) والنون من) (قولك:)^(٣) لأذّر، وَلَمْ يَكْ؛ لكثرة الاستعمال،
فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) انظر المصدر السابق، وشرح السيرافي ج ٤ ص ٨٢١.

(٢) نقص في «ب» و «ق».

(٣) زيادة في «ر».

بَابُ الْهَمْزِ

اعلم أن الهمزة إذا وقعت أَوَّلَ الكلمة، ولم يكن قبلها كلام فهي مُخَفَّفَةٌ لا غير، مفتوحة كانت، أو مضمومة، أو مكسورة، همزة وَصْلٍ كانت أو (همزة) ^(١) قطع، في فعل (كانت) ^(٢) أو (في) ^(٣) اسم، وذلك (نحو) ^(٤) قولك: أخ، وأب، وأم، وإبل. وكذلك الفعل، تقول: أكرمت، أكرم.

وكذلك همزة الوصل إذا ابتدأت (بها) ^(٥) كقولك: إضرب، أقتل، إبن إسم لاخلاف في ذلك.

فأما همزة الوصل إذا كان قبلها كلام فإنها تسقط في اللفظ، وقد مضى ^(٦) حكمها فيما تقدم.

وأما همزة القطع فتثبت في الوصل والاستئناف جميعاً، ولها أحكام سنذكرها (في هذا الباب) ^(٧) إن شاء الله تعالى.

فصل: وإذا كانت الهمزة غَيْرَ أَوَّلِ (كلمة) ^(٨) كان فيها ثلاثة أشياء: التحقيق، والتخفيف، والبديل على قياس ستقف عليه إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٢) نقص في «ر» و«ق».

(٣) نقص في «ب» و«ر».

(٤) زيادة في «ب».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) انظر ٤٣٦ فيما سبق من التبصرة.

(٧) نقص في «ق».

(٨) نقص في «ب» و«ق».

وذلك أن الهمزة إذا كانت غَيْرَ أَوَّلٍ فلا يخلو (من)^(١) أن تكون ساكنة أو متحركة، فإذا كانت ساكنة وأردت تحقيقها تركتها على أصلها في الهمز، وإن أردت تخفيفها فهي تابعة لحركة ما قبلها.

فإن كانت حركة ما قبلها الفتحة قلبتها ألفاً؛ وإن كانت الضمة قلبتها واوا، وإن كانت الكسرة قلبتها ياء^(٢)، وذلك نحو: رأس، وبؤس، وذئب، هذه الهمزات سواكن، وقبلها متحرك؛ فإن حققها تركتها على أصلها في الهمز كما ذكرنا، وإن خففتها قلت: رأس، وبؤس، وذئب، فجعلتها ألفاً، وواوا، وياء، وكذلك ما أشبه هذا.

وإنما وجب قلبها إلى حركة ما قبلها؛ لأنك (لَمَّا)^(٣) أردت تخفيفها وامتنعتُ حركتها في نفسها كان حملها على حركة الحرف المجاور لها أولى؛ لأنه أقرب إليها، وأدل عليها.

فصل: فإن كانت الهمزة متحركة وقبلها حرف من حروف المد واللين ساكن فإنك إذا أردت تخفيف الهمزة قلبتها إلى جنس الحرف الذي قبلها، وأدغمت أحدهما في الآخر إن كان الذي قبلها واوا أو ياء، وذلك (قولك)^(٤) في مقروءة، وأزد سنوءة - إذا خففت الهمزة - مقروءة، وشنوءة، قلبتها واوا، وأدغمت الواو التي قبلها (فيها، وكذلك: خطيئة)^(٥) وبريئة إذا خففت قلت: خطيئة، وبريئة) تقلبها ياء، وتدغم فيها الياء التي قبلها.

(١) نقص في الأصل و «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) مكرر في «ب».

فإن كان (الذي)^(١) قبلها من حروف المد (واللين)^(٢) الألف لم يحز فيها [١١٠ / ب] مجاز في الواو، والياء؛ لأن الألف / لا تُدْغَم في شيء، ولا يُدْغَم فيها، ولكن تجعل الهمزة بعدها يَيْنَ يَيْنَ، وهو أن تجعلها بين الهمزة وبين الحرف الذي منه حركتها؛ فإن كانت حركتها ضَمَّةً جَعَلَتْهَا بين الهمزة والواو، وإن كانت الكسرة جعلتها بين الهمزة والياء، وإن كانت الفتحة جعلتها بين الهمزة والألف كقولك في التساؤل: التساؤل، وفي مسائل: مسائل، وفي هبَاءة^(٣): هبَاءة، فقس على هذا إن شاء الله عز وجل.

فإن كان (الساكن)^(١) الذي قبل الهمزة المتحركة حرفاً صحيحاً فإن تخفيف الهمزة أن تُلْقِيَ حَرَكَتَهَا على الساكن الذي قبلها وتُحْدِفُهَا كقولك في الدَّفءِ والْحَبءِ: (هذا)^(٢) الدَّفءُ والْحَبءُ، (ورأيت)^(٣) الدَّفءَ والْحَبءَ، ومررت بالدَّفءِ والْحَبءِ.

وكذلك إن كان الساكن الذي قبلها من كلمة أخرى فعلت (بها)^(٤) مثل ذلك في التخفيف كقولك: مَنْ انت؟ وَمَنْ امك؟ وَكَمْ اهلك؟ في: مَنْ أنت؟ وَمَنْ أمك^(٥)؟ وَكَمْ اهلك؟ فهذا هو القياس، و (قد)^(٦) قال بعض العرب: الكَمَاءُ

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في اللسان (ها): «الهباءة: أرض ببلاد غطفان، ومنه يوم الهباءة لقيس بن زهير العبسي على حذيفة بن

بدر الفزاري قتله في جفر الهباءة، وهو مستنقع ماء بها».

(٤) نقص في «ق».

(٥) نقص في «ر».

(٦) انظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٦٥، والإنصاف ص ٧٤١ - ٧٤٢.

(٧) زيادة في «ب».

والمَرأة في الكَمأة والمرأة فَقَلَبَ الهمزة قلبا إلى الألف؛ لانفتاحها وانفتاح ما قبلها ولم يعتد بالساكن الذي قبل الهمزة، وهو غير^(١) مطرد عند البصريين.

وأما الكسائي^(٢) والفراء فيقيسان عليه ويجعلانه مطردا مستترا، والوجه ما بدأنا به.

وإنما جاز في الهمزة التغير على الوجوه التي ذكرنا؛ لأن الهمزة حرف ثقيل يخرج من أقصى الحلق باعتماد كالتَّهْوُع^(٣)، فأرادوا تخفيفها لِيَسْهَلَ النطق بها.

فصل: فإن كانت الهمزة متحركة وقبلها متحرك فتخفيفها أن تُجْعَلَ يَيْنَ يَيْنَ في الأحوال كلها إلا إذا كانت الهمزة مفتوحة وقبلها ضمة أو كسرة فإنها إذا كانت كذلك لم تُجْعَلَ بين بين، وَقُلِبَتْ بعد الضمة واواً خالصة، وبعد الكسرة ياء خالصة، وذلك نحو: جَوْن جمع جَوْنَة، ومِير جمع مِئرة وهي من العداوة.

وإنما وجب في هذين الموضعين ألا تُجْعَلَ بين بين؛ لأنها إذا كانت مفتوحة وجعلتها بين بين فإنما تنحو بها نحو الألف، والألف لا يكون ما قبلها مضموما ولا مكسورا، فلم يكن بد من قلبها واواً أو ياء؛ لئلا تقع ألف بعد ضمة أو كسرة. فأما حالها مع غير هاتين الحركتين فنحو سَأَل، وَلَوْم، وَسِيم، تقول في التخفيف - سال (الرجل)^(٤)، وَلَوْم، وَسِيم، فتجعلها بين بين.

وإنما جُعِلَتْ الهمزة بين بين في هذه المواضع ولم تُقْلَب ياءً ولا واواً ولا

(١) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٦٥: «وقد قالوا: الكأمة والمرأة، ومثله قليل».

(٢) انظر: ابن يعيش ج ٩ ص ١١١، والرضي على الشافعية ج ٣ ص ٤١.

(٣) في اللسان (هوع): «تَهْوُع نفسه إذا قاء بنفسه كأنه يخرجها... قال بعضهم: وتهوع: تكلف القيء، وهو عه: قيء، والتَّهْوُع: التقيؤ».

(٤) زيادة في «ر» و «ق».

ألفا خوالص؛ لئلا يزول حكم الهمزة أصلاً، فأبقوا فيها أثر الهمزة، ليدل ذلك على أصلها.

وإنما لم تُجعل الهمزة الساكنة بين بين؛ لأننا إنما نجعل الهمزة بين بين إذا كانت فيها الحركة فتجعلها بين الحرف الذي منه حركتها وبين الهمزة، فإذا لم يكن فيها حركة لم تتعلق بحرف آخر يمكن أن تجعل الهمزة بينها فبطل أن تجعلها بين بين (لذلك)^(١).

وأيضاً فإننا إذا جعلناها بين بين فإنما نُقَرِّبُهَا من السكون ونُخْفِي حركتها، فإذا كانت ساكنة في نفسها فقد بلغت الغاية في الضعف، وليس بعد السكون شيء هو أضعف / منه فيُنْتَحَى بالهمزة نحوه، فلذلك لم تُجعل الهمزة الساكنة بين بين، فاغرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) زيادة في «ر» و «ق».

بَابُ التَّضْعِيفِ

اعلم أن التضعيف يثقل على ألسنتهم، وهو: التقاء حرفين من جنس واحد في موضعين، عين الفعل ولامه، في فعل كان ذلك أو اسم.

فكل فعل التقى في موضع عينه ولامه حرفان من جنس واحد وكان الثاني منها متحركاً حركة إعراب أو حركة بناء غير التقاء الساكنين فلا خلاف بين العرب في إدغام الأول في الثاني، كان ذلك في فعل ماضٍ أو مستقبل نحو قولك: رَدَّ يَرُدُّ، وَفَرَّ يَفِرُّ، وَصَبَّ يَصُبُّ، وَضَنَّ يَضُنُّ، وَضَادَّ يَضَادُّ، وَاسْتَعَدَّ يَسْتَعِدُّ، وَاحْمَرَّ يَحْمَرُّ، وَالْأَصْلُ: رَدَدَ يَرُدُّدُ، وَفَرَّرَ يَفِرُّرُ، وَضَنَّ يَضُنُنُّ، وَصَبَبَ يَصُبُّبُ، وَضَادَدَ يَضَادِدُ - لأنه مثل قاتل يُقَاتِلُ - وَاسْتَعَدَدَ يَسْتَعِدِدُّ؛ لأنه مثل اسْتَعْفَرَ يَسْتَعْفِرُّ، فهذا النحو لا خلاف في إدغامه إلا أن يُضطر شاعر فيرده إلى أصله كما قال (ابن أم^(١) صاحب):

مَهْلًا أَعَاذَلْ قَدْ جَرَّبْتُ مِنْ خَلْقِي أَنِي أَجُودُ عَلَى قَوْمِي^(٢) وَإِنْ ضَنَّوْا
وَلَوْ كَانَ فِي الْكَلَامِ لِقَالُ: ضُنُّوْا، لَا غَيْرَ.

وإما وجب الإدغام في هذا ونحوه؛ طلباً للتخفيف؛ لأنه يرفع اللسان

(١) زيادة في «ق».

(٢) في «ب»: على قوم، وفي «ر» و«ق»: لأقوام.

والبيت لقعن بن أم صاحب، وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ١١ وج ٢ ص ١٦١، وانظر: نوادر أبي زيد ص ٤٤، والمقتضب ج ١ ص ١٤٢، ٢٥٢، وج ٣ ص ٣٥٤، والخصائص ج ١ ص ١٦٠، ٢٥٧، والنصف ج ١ ص ٣٢٩، وج ٢ ص ٦٩، ٣٠٣، وسنن اللآلئ ص ٥٧٦، وشرح شواهد الشافية ص ٤٩٠ واللسان (ظلل) و (حم) و (ضنن) والضرائر ص ١٢٨، ومعجم شواهد العربية ص ٣٩٢.

بالإدغام عن الحرفين جميعاً رَفْعَةً واحدة فيصير بمنزلة حرف واحد، فإن سَكَنَ لَامُ الفعل للأمر أو للجزم فإن أهل الحجاز^(١) يُظْهِرون ولا يُدْغِمون كقولك: أَرْدُدْ، ولم يَرْدُدْ وما أشبهه، وحجتهم في ذلك أن الحرف الآخر^(٢) لَمَّا سَكَنَ بطل الإدغام؛ لأن الحرف الذي قبله ساكن، ولا يَسْكُن حرفان (مُلْتَقِيَانِ)^(٣).

وكذلك إن تحرك الثاني لالتقاء الساكنين لم يدغموا كقولك: أَرْدُدِ الرجل، ولم يَعْضُ القوم؛ لأن حركة التقاء الساكنين غير^(٤) لازمة فلم يعتدوا^(٥) بها.

وأما بنو تميم^(٦) فَيَسْكُنُونَ الأول، وَيُلْقُونَ حركته على الحرف الذي قبله فيدغمون فيقولون في الأمر: رُدْ، وَعَضْ، وكان الأصل: أَرْدُدْ، وَاَعْضَضْ، فلَمَّا سَكَنُوا عين الفعل ونقلوا حركتها إلى فاء الفعل حذفوا ألف الوصل للاستغناء عنها؛ لأنها إنما تزداد لِيَتَوَصَّلَ بها إلى النطق بالساكن الذي بعدها، فإذا تحرك^(٧) استغنيَ عنها.

وكذلك قولهم في المجزوم (نحو)^(٨) لم يَرْدُدْ ولم يَعْضْ (وإن يَرْدُدْ^(٩) أَرْدُدْ)، وأما لَامُ الفعل إذا كان مجزوماً أو موقوفاً^(١٠) فأدغم فيها عين الفعل كما ذكرنا من لغة بني تميم فلا بد من تحريكها لالتقاء الساكنين.

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٥٨، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ٤٧٦.

(٢) في «ب»: الأخير.

(٣) زيادة في الأصل.

(٤) في «ق»: لأن حركة التقاء الساكنين عارضة.

(٥) في «ب»: فلم يعتد بها.

(٦) انظر: ج ٢ ص ١٥٩ من كتاب سيبويه، وانظر أيضاً معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ٤٧٦.

(٧) في الأصل وفي «ب»: فإذا تحركت.

(٨) أي المبني، وهذا تعبير شائع للمتقدمين من النحاة.

فإن كان ما قبل المدغم مضموماً فلك في حركة اللام ثلاثة أوجه:
أحدها: الضم للإتباع^(١) للضة التي قبلها كقولك: رُدُّ، ومُدُّ، ولم يَرُدَّ (ولم^(٢) يَمُدُّ)
وعلى هذا قراءة من قرأ ﴿وَإِنْ تَصْبِرُوا^(٣) وَتَتَّقُوا لَا يَضْرُكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْئاً﴾ وهو
في موضع جزم^(٤).

والثاني: الفتح (وهو)^(٥) نحو (قولك)^(٦) رُدُّ، ومُدُّ؛ وذلك لثقل التضعيف فحرك
بأخف الحركات كما قيل: ثُمَّ، وَثَمَّ، وَرَبَّ (وَدَبَّ)^(٧) ففتحوا تخفيفاً

والثالث: الكسر على أصل التقاء الساكنين نحو: رُدُّ، ومُدُّ، وأنشد الشاعر
(وهو جريز)^(٨):

فَغَضُّ الطَّرَفِ إِنْكَ مِنْ نُمَيْرٍ فَلَا كَغَبًّا بَلَّغْتَ وَلَا كِلَابًا
بفتح الضاد من «غَضَّ»، وضمَّها، وكسرها على ما ذكرنا.

(١) في «ب» و«و» و«ق»: لإتباع الضة.

(٢) نقص في «ب» و«و» و«ق».

(٣) الآية ١٢٠ من سورة آل عمران، وقد قرأ ابن عامر، وعاصم، وحزمة - في رواية عنه - والكسائي «لا يَضْرُكُمْ» بضم الضاد والراء المشددة، ووافقهم أبو جعفر، قال أبو حيان: «واختلف: أحرَّكَ الراء إعراب فهو مرفوع، أم حركة إتباع لضة الضاد وهو مجزوم كقولك: مد، ونسب هذا إلى سيبويه فخرج الإعراب على التقديم، والتقدير: لا يضرركم إن تصبروا، ونسب هذا القول إلى سيبويه، وخرج أيضاً على أن «لا» بمعنى «ليس» مع إضمار الفاء والتقدير: فليس يضرركم. وقال الفراء والكسائي، وقد ضَعَفَ أبو شامة وجهي الإعراب.

(٤) هذا أحد توجيهين لقراءة «لا يضرركم»، والثاني الإعراب بوجهيه، وانظر: السبعة ص ٢١٥، والتيسير ص ٩٠، وإبراز المعاني ص ٢٧٦، والبحر المحيط ج ٣ ص ٤٢، والنشر ج ٢ ص ٢٤٢، وانظر أيضاً معاني القرآن للزجاج ج ١ ص ٤٧٧.

(٥) زيادة في «ب».

(٦) نقص في الأصل.

(٧) زيادة في «و» و«ق»، وانظر ديوان جريز ص ٨٢١.

وقد جاء شطره الأول في كتاب سيبويه ج ٢ ص ١٦٠، وانظر: المقتضب ج ١ ص ١٥٨، وابن يعيش ج ١ ص ١٢٨، والخزانة ج ١ ص ٢٥ حيث ذكره البغدادي عرضاً، وانظر أيضاً: العيني ج ٤ ص ٥٩٤، والتصريح ج ٢ ص ٢٤٠ والهمع ج ٢ ص ٢٢٧ والدرر ج ٢ ص ٢٤٠، والأشعوني ج ٤ ص ٤٣٢، والأغاني ج ٨ ص ٦، ٢٠، ٣٠، ٣١، ٣٢، ٤٢.

وإن كان ما قبل المدغم مفتوحاً فلك في تحريك اللام وجهان:

أحدهما: الفتح إتباعاً وتخفيفاً.

والآخر: الكسر على الأصل، نحو عَضَّ يا هذا، ولم تَعْضْ، وعَضَّ (يا فتى) ^(١) ولم يَعْضْ.

وإن كان ما قبل المدغم مكسوراً كان فيه وجهان (أيضاً) ^(٢)

أحدهما: الفتح (تخفيفاً) ^(٣)

والآخر: الكسر على الأصل نحو فِرَّ وفِرَّ، ولم تَفِرَّ، ولم تَفِرَّ، فإن كان عين الفعل مُشَدَّداً لم يدغم في اللام وذلك في بناءين: فَعَلَّ، وتَفَعَّلَ نحو: رَدَدَ وترَدَّدَ.

وإنما لم تدغم العين إذا كانت مشددة في اللام؛ لأن الإدغام يُطْلَبُ به التخفيف، ونحن لو أدغمنا العين المشددة في اللام لأسكنا الدال الثانية، وألقينا حركتها على الدال التي قبلها فصار: رَدَدَ فكان يتكرر فيه حرفان من جنس واحد متحركان، ولا يُتَوَصَّلُ بهذا الإدغام إلى التخفيف، فلما كان كذلك تُرِكَ على أصله إذ كان يؤدي إدغامه إلى مثل ما هو عليه من الثقل.

وأما الأسماء فما كان منها على ثلاثة أحرف وعينه ولامه من جنس واحد فإنك تُدْغِمُ منها ما كان على فَعَلٍ، أو فَعِلٍ؛ لثقل الضمة والكسرة نحو: ^(٤) صَبَّ، وطَبَّ فزنتها فَعِلٌ، والأصل: صَبَبٌ، وطَبَبٌ.

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) الصب: العاشق.

ولو بنيتَ اسماً من رَدٍّ يَرُدُّ على فَعَلٍ لقلت: رَدٌّ، والأصل: رَدَّةٌ، فإن كان الاسم على فَعَلٍ لم تُدغم نحو طَلَلٍ، وشرَرٍ؛ لحُفَّةِ الفتحة.

فإن كان على ثلاثة أحرف وليس على وزنه فَعَلٌ لم يدغم نحو قَذَذَ^(١) وسَدَّدَ^(٢) وقَدَّدَ^(٣)؛ لأن الفعل أثقل من الاسم، فما وافق لفظه وزن الفعل أُدغم كما يُدغم الفعل لما ذكرنا، وما لم يوافق (وزن الفعل)^(٤) فهو على أصله من الحُفَّةِ فلا يدغم لذلك.

وأما قولهم: نَخَلٌ عَمٌّ في جمع عَمِيَّةٍ - والأصل عُمَمٌ - فليس تسكين الميم (للإدغام)^(٥)، وإنما هو^(٦) تخفيف^(٧) كما يقال في رُسُلٍ؛ رُسُلٌ، وفي حُمُرٍ حُمُرٌ، فاعرفه إن شاء الله تعالى).

فصل: فأما ما كانت عينه ولامه ياءً فإنه لا يلزم إدغامه، وذلك نحو: حَيِيٌّ، وَعَيِيٌّ، لا يلزم إدغامه كما يلزم إدغام عَضٍّ، وَمَسٍّ، وَفَرٍّ.

وإنما كان كذلك؛ لأن عَضٍّ وَمَسٍّ وما أشبهها لا يلزم قلب الحرف الثاني منها إلى حرف آخر سواه، وَحَيِيٌّ وَعَيِيٌّ تنقلب الياء منها ألفاً في المستقبل إذا قلت: يَحْيَا وَيَعْيَا، فلما كانت هذه الياء غير لازمة كما تلزم الضاد من عَضٍّ ونحوه لم يلزم إدغامه.

(١) قَذَذَ جمع قَذَّة بضم القاف، والقذَّة: ريش السهم.

(٢) السدَد جمع سدة، وفي اللسان (سدَد): «السدة كالصفة تكون بين يَدَي البيت».

(٣) القَدَد جمع قَذَّة، وهي الفرقة والطريقة من الناس.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في «ر»: وإنما تخفيف....

(٦) انظر: اللسان (عم).

فإن لزم الياء الثانية فتحة لا تفارقها جاز الإدغام نحو: حَيٍّ، وَعَيٍّ في
معنى حَيٍّ، وَعَيٍّ، وَأَحْيَةٍ^(١)، في معنى أُحْيِيَّة؛ للزوم الفتحة لها، فإذا قلت: لن
يُحْيِي، ولن يُعْيِي لم تُدْغِم؛ لأن هذه الفتحة غير لازمة لأنها إعرابٌ تزول في
الرفع والجزم^(٢) فاعرفه إن شاء الله.

(١) في اللسان (حيا): «أُحْيِيَّة جمع حياء لفرج الناقة... ومن العرب من يدغمه فيقول: أُحْيَةٍ.

(٢) في «ر»: والجزم.

بَابُ عِدَّةِ أَبْنِيَةِ الْأَفْعَالِ، وَمَا يَجِيءُ عَلَيْهِ ^(١) مُسْتَقْبِلُهَا

اعلم أن الأفعال تسعة عشر بناءً، لِمَا سُمِّيَ فاعله أربعة مِنْهَا أصول، وخسة عشر بزوائد.

فَأَمَّا / الْأَصُولُ: فثلاثة أبنية منها ثَلَاثِيَّةٌ، وواحد رُبَاعِيٌّ. [١ / ١١٢]

فَالثَلَاثِيُّ: فَعَلَ بفتح الفاء والعين، وَقَعَلَ بفتح الفاء وكسر العين، وَقَعَلَ بفتح الفاء وضم العين.

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعَلَ بفتح الفاء والعين فمُسْتَقْبِلُهُ يَجِيءُ عَلَى يَفْعَلُ، وَيَفْعُلُ، (وَذَلِكَ ^(٢)) نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ.

وَرَبِّمَا اجْتَمَعَتِ اللَّغَتَانِ فِي كَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ نَحْوُ قَطَفَ يَقْطِفُ ^(٣) وَيَقْطُفُ، وَعَرَشَ يَعْرِشُ وَيَعْرِشُ (وَقَسَقَ يَفْسِقُ ^(٤) وَيَفْسُقُ) ، وَقَرَشَ يَفْرِشُ وَيَفْرِشُ، وَنَسَلَ يَنْسِلُ وَيَنْسِلُ.

فَإِنْ كَانَتْ عَيْنُهُ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْخَلْقِ جَازَ أَنْ يَجِيءَ مُسْتَقْبَلُهُ عَلَى يَفْعُلُ بفتح العين أَيْضًا.

وَحُرُوفُ الْخَلْقِ سِتَّةٌ: الْهَمْزَةُ، وَالْهَاءُ، وَالْعَيْنُ، وَالْحَاءُ، وَالغَيْنُ، وَالْخَاءُ، فَالْهَمْزَةُ نَحْوُ: سَأَلَ يَسْأَلُ، وَقَرَأَ يَقْرَأُ، وَالْهَاءُ نَحْوُ: ذَهَبَ يَذْهَبُ، وَجَبَّ يَجِبُ،

(١) فِي «ب» وَ«ق» : عَلَيْهَا، وَفِي «ر» : عَلَى مُسْتَقْبِلِهَا.

(٢) زِيَادَةُ فِي «ب» وَ«ق» .

(٣) فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق» : نَحْوُ عَكَفَ يَعْكِفُ وَيَعْكُفُ.

(٤) تَقْصُصٌ فِي «ق» .

والعين نحو: فَعَلَ يَفْعَل، وصَنَعَ يَصْنَع، والحاء نحو: سَحَبَ^(١) يَسْحَبُ، وَذَبَحَ يَذْبَحُ، والغين نحو: دَغَرَ^(٢) يَدْغَرُ، وَدَمَغَ يَدْمَغُ، والحاء نحو: فَخَرَ يَفْخَرُ، وَسَلَخَ يَسْلَخُ.

وإنما جاز أن يفتح ما كانت حروف الحلق فيه على النحر الذي ذكرنا؛ لأن حروف الحلق مستثناة لبعدها مخرجها مع أنها قليلة، وحروف الفم كثيرة، وما قل استعماله أثقل مما كثر استعماله فجاز فيه الفتح؛ لأن الفتح أخف من الضم والكسر.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: أَبَى يَأْبَى، وَجَبَى^(٣) يَجْبَى، وَقَلَى يَقْلَى فَإِنَّمَا فَتَحُوا يَفْعَل^(٤) منها؛ لأن الألف من مخرج الهمزة، فَشَبَّهَوهَا بَقَرًا يَقْرَأُ^(٥) (ونحوه^(٦))، وهو شاذ مع ذلك.

فإن كان (فَعَلَ^(٧)) معتلا، وكانت عينه أو لامه واوا لزم المستقبل منه يَفْعَل بضم العين نحو: قال يَقُول، وقام يَقُوم، وغزا يَغْزُو، ورجا يَرْجُو،

وإن كانت عينه أو لامه ياء لزم المستقبل منه يَفْعِل (بكسر العين^(٨)) نحو: كَالَ يَكِيل، وَبَاعَ يَبِيع، وَرَمَى يَرْمِي، وَقَضَى يَقْضِي.

(١) في «ب» و «ر»: نحو شحب يشحب، هذا ومعنى شحب جسمه ولونه: تغير.

(٢) في اللسان (دغر): «دغر عليه.. أقتحم من غير تثبت... ودغر عليه: حمل، والدغر أيضا الخلط».

(٣) في الأصل: وجنى يجني.

(٤) في الأصل: فإنما فتحو الفعل منها، وفي «ق»: فإنما فتحو فعل منها.

(٥) زيادة في «ر».

(٦) نقص في «ق».

(٧) نقص في الأصل.

(٨) نقص في «ب».

وإنما لزم في المعتل لزوم أحد البنائين؛ للفرق بين بنات الواو وبنات الياء فضم يفعل من بنات الواو؛ ليدل على الواو، وكسر (يفعل^(١)) من بنات الياء؛ (ليدل على^(١) الياء) .

فإن كان فعل (فأؤه^(٢)) واواً فيلزم مستقبله يفعل بكسر العين، وتحذف الواو منه لوقوعها بين ياء وكسرة، وذلك نحو وَعَدَ يَعِدُ، وَوَزَنَ يَزِنُ، ولا يجيء فيه يَفْعُل بضم العين؛ لاستثقالهم الواو مع الياء، فعدلوا به إلى يفعل؛ ليتطرق عليه حذف الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، وكان الأصل: يُوْعِدُ، وَيُوْزِنُ، فاستثقلوا وقوع الواو بين ياء وكسرة فحذفوها؛ لذلك.

فَأَمَّا يَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَهَبُ فإنما فتحوها؛ لحرف الخلق كما فتحوا يصنع، ويسأل، والأصل: يُوْضِعُ، وَيُوْقَعُ، وَيُوْهَبُ فحذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، فصار يَضَعُ، وَيَقَعُ، وَيَهَبُ مثل يَزِنُ، ثم فتحوه لأجل حرف الخلق.

فإن كان فعل فأؤه ياءً لزم مستقبله أيضا يفعل، إلا (أن^(٣)) الياء لا تحذف (منه^(٣)) كما حذفت الواو؛ لأن الياء أخف من الواو فتقول: يَسِرُ يَسِيرُ، وَيَمْنُ يَمِينُ، وَيَعَرُ الْجَدْيُ يَيْعُرُ بالإتمام؛ لما ذكرنا.

وإذا كان فَعَلَ بمعنى غَلَبَ في كذا وكذا فيلزم مستقبله يفعل - بضم العين - وذلك نحو خَاصَنِي^(٥) / فَخَصَّتْهُ أَخَصَّهُ، وكَاَرَمَنِي^(٦) فَكَرَّمَتْهُ أَكْرَمَهُ،

[١١٢ / ب]

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ب» .

(٤) يَعَرُ الجدْيُ أي صاح، واليَقَارُ: صوت الغنم بنوعيهما.

(٥) في «ب» و «ر» و «ق» : نحو خاصته.

(٦) في «ر» و «ق» : وكارمته.

وفاخرني^(١) ففخرته أفخره، وذلك إذا غلبته في الخصومة، (والكرم^(٢)) ، والفخر.

وإنما لزم مستقبله يفعل بضم العين؛ ليدل على معنى الغلبة، فهو جارٍ في كل فعل صحيح على هذا.

فأما ما اعتلت فاءه، وعينه ولامه فيجري على أصله؛ استثقالا لإجراجه إلى «أفعلة» من باب رَمَيْتُ، وِبِعْتُ، وَوَعَدْتُ، فتقول: رَامَانِي^(٣) فَرَمَيْتُهُ أَرُمِيهِ، وَبَايَعَنِي فَبَيْعْتُهُ أَبْيَعُهُ، وَوَاْعَدَنِي فَوَاْعَدْتُهُ أَعِدُّهُ؛ لأن الضمة تستثقل على مثل هذا، ولذلك عدل به في الأصل إلى الكسر مع جواز الضم في مثاله من الصحيح نحو ما قدمنا.

وأما الصحيح من هذا الباب فيلزمه الضم؛ لئلا يختلط الصحيح بالمعتل.

فصل: وما كان على فَعِلَ - بفتح^(٤) الفاء^(٥) وكسر العين - فيلزم مستقبله يفعل؛ بفتح العين كقولك: حَذَرَ يَحْذَرُ، وَفَرَقَ يَفْرُقُ، وَفَزَعُ يَفْزَعُ، وَعَمِلَ يَعْملُ، وكذلك ما كان من بنات الواو والياء نحو: رَضِيَ يَرْضَى، وَهَوِيَ يَهْوَى، وكذلك إن كانت فاءه واوا نحو وَحَلَ يَوْحَلُ، وَوَجَلَ يَوْجَلُ.

ولا تحذف الواو من هذا؛ لأن الفتحة خفيفة فلم يلحقه من الثقل ما لحق باب «يَعِدُّ» ونحوه، فعلى (هذا^(٦)) قياس هذا الباب إلا أحرفا شذت من الصحيح والمعتل.

(١) في «ر» و «ق» : وفاخرته.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ق» : رَمَانِي.

(٤) في «ق» : وما كان على فَعِلَ بضم الفاء....

(٥) في «ر» : بفتح اللام والفاء.

(٦) نقص في «ب» و «ق» .

فمن الصحيح؛ أربعة أفعال جاءت على فَعِلَ يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ جميعاً، وهي^(١)
حَسِبَ يَحْسِبُ وَيَحْسِبُ، وَنَعِمَ يَنْعَمُ وَيَنْعَمُ، (وَبَسَّسَ^(٢) يَبْسُسُ وَيَبْسُسُ)،
(وَيُسَّسَ^(٣) يَيْسُسُ وَيَيْسُسُ).

وجاء حرفان على فَعِلَ يَفْعُلُ (و^(٣)) هما فَضِلَ يَفْضُلُ، وَحَضِرَ يَحْضُرُ
(و^(٤)) أَنْشَدُوا قول أبي الأسود الدؤلي^(٥):

ذَكَرْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ بَابِ ابْنِ عَامِرٍ وَمَا مَرَّ مِنْ عَيْشِي هُنَاكَ وَمَا فَضِلُ
وقول جرير^(٦):

(١) انظر: الرضي على الشافية ج ١ ص ١٢٥.

(٢) نقص في الأصل و «ب» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) نقص في «ب» .

(٥) انظر: ديوانه ص ٤٦.

وهو من شواهد السيرافي ج ٥ ص ٢٢٨، وانظر: النصف ج ١ ص ٢٥٦ والمخصص ج ١ ص ١٤٦، وابن يعيش ج ٢ ص ١٥٤، والأغاني ج ١٢ ص ٢١٨، ومعجم شواهد العربية ص ٢٥٩. والبيت أول ثلاثة أبيات في الأغاني قالها أبو الأسود في ابن عامر وأبي البصرة بعد ابن عباس.

هذا وقد قال ابن جني في الخصائص ج ١ ص ٢٧٨: «... ويدلك على استنكارهم أن يقولوا سَلَيْتَ تَسْلُو؛ لئلا يقلبوا في الماضي ولا يقلبوا في المضارع أنهم قد جاؤوا في الصحيح بذلك لما لم يكن فيه من قلب الحرف في الماضي، وترك قلبه في المضارع ما جفا عليهم، وهو قولهم: نَعِمَ يَنْعَمُ، وَقَضِلَ يَقْضُلُ. وقالوا في المعتل: مِتَ تَمُوتُ، وَدُمْتُ تَدُومُ، وَحَكَبِي في الصحيح أيضاً حَضَرَ الْقَاضِي يَحْضُرُهُ، فَتَمَّ في الأصل ماضِي يَنْعَمُ، وَيَنْعَمُ في الأصل مضارع نَعَمَ، ثم تداخلت اللغتان، فاستضاف من يقول: نَعِمَ لغة من يقول: يَنْعَمُ. فحدثت هناك لغة ثالثة. . وانظر: اللسان (حضر) و (فضل) .

(٦) انظر: ديوانه ص ١٧٤.

وهو من شواهد السيرافي ج ٥ ص ٢٢٨، ولم أعر عليه في كتب النحو المتداولة ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وانظر: المخصص ج ١ ص ١٤٦، وج ١ ص ٢٥٩ والصاحح واللسان وتاج العروس (حضر)، وشروح سقط الزند ص ١٣١٢، واللفظ: البَرُّ والتكرمة.

مَا مَن جَفَانَا إِذَا حَاجَاتْنَا حَضَرَتْ كَمَن لَّهُ عِنْدَنَا التَّكْرِيمُ وَاللَّطْفُ

وأما المعتل: فقد جاء منه فَعِلَ يَفْعُلُ (نحو^(١)): وَلِيَّ يَلِي، وَوَمِقُ^(٢) يَمِقُ، وَوَثِقَ يَثِقُ، وَوَرِثَ يَرِثُ، وَوَرِعَ يَرِيعُ، وَوَرِمَ يَرِمُ، وَوَعِرَ يَغِرُ، وَوَحِرَ يَحِرُ. وكثر^(٥) ذلك في المعتل، لما يقتضيه الاعتلال من الحذف الواو، مع حمله على ما جاء في الصحيح نحو: حَسِبَ يَحْسِبُ، ونحوه.

وقد قالوا: يُوْغِرُ وَيُوْجِرُ عَلَى الْأَصْلِ.

وأما وَطِئَ يَطَأُ (وَوَسِعَ^(٦) يَسَعُ) فجاء على حَسِبَ يَحْسِبُ (ونحوه^(٧)) فحذفت واوه؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم فُتِحَ لأجل حرف الحلق على نحو ما قدما^(٨)، وقد جاء منه حرفان على فَعِلَ يَفْعُلُ، قالوا: مِتَّ تَمُوتُ، وَدِمْتُ تَدُومُ، وأصل مِتَّ وَدِمْتُ على هذه اللغة: مَوْتُ وَدَوِمْتُ عَلَى فَعِلْتُ بكسر العين، كما أن أصل خِفْتُ: خَوْفْتُ.

وأما من قال: مِتَّ وَدِمْتُ؛ بالضم فأصله فَعِلْتُ مثل: قُلْتُ وَجَعْتُ، وستقف على أحكام هذه الأشياء في التصريف إن شاء الله تعالى.

(١) نقص في «ق» .

(٢) في اللسان (ومق) : «ومقه يمه ناد، مقة وومقا: أحبه» .

(٣) في اللسان (وغر) : يقال: وغر صدره عليه يوغر وغرا، ووغر يغر إذا امتلأ غيظاً وحقدًا .

(٤) في اللسان (وحر): «الوحر: الغيظ وقد وحر صدره على بحر وحرأ أي وجر قهو وحر» .

(٥) في «ق» وكذلك في المعتل.

(٦) نقص في «ب» و«ر» و«ق» .

(٧) زيادة في «ر» و«ق» .

(٨) يعني فيما كانت عينه أو لامه حرفاً من حروف الحلق نحو سأل يسأل وقرأ يقرأ، انظر: ص٧٤٢ فيما سبق من

التبصرة.

فصل: وأما فَعَلَ بفتح الفاء وضم العين فيلزم / مستقبله يَفْعَلُ بضم العين، وذلك نحو قولك: كَرَّمَ يَكْرُم، وظَرْفَ يَظْرَفُ (وَجَبَنَ^(١) يَجْبَنُ) ، (وَقَبَحَ^(٢) يَقْبَحُ) ، وَحَسَنَ^(٣) يَحْسُنُ، وَمَلَحَ يَمْلَحُ.

ولا يتعدى فَعَلَ إلى شيء، لا تقول: كَرَّمْتُهُ، ولا ظَرَفْتُهُ، ولا مَلَحْتُهُ^(٤).

فصل: وأما الرباعي بغير زيادة فنحو: فَعَّلَلَ ومستقبله يَفْعِلِلُ، بضم أوله وكسر الحرف الذي قبل آخره نحو: دَخَرَجَ يَدْخَرِجُ، وَسَرَهَفَ^(٥) يَسْرَهِفُ، ولا يتغير مستقبله عن هذا؛ وذلك لِثَلَاثَةِ في الكلام، وإنما يكثر التغير فيما يكثر استعماله، فأبنية الثلاثي أكثر تَغْيِيرًا وتصرفًا؛ لأنها أوسع في الكلام، وأكثر في الاستعمال، وفَعَّلَ (خَاصَّةً^(٦)) في الثلاثي أكثر وأخف، والتغير لبابه أَلْزَمُ، وقد بَيَّنَّا^(٧) ذلك، وستقف على ما بقي منه في موضعه إن شاء الله عز وجل.

فصل: وأما الأبنية التي فيها الزوائد، فخمسة عشر بناءً، وهي تنقسم قسمين: -

أحدهما: في أوله ألف الوصل، والثاني ليس في أوله ألف الوصل، فأما ما كان من ذلك في أوله ألف الوصل فتسعة أبنية وهي: - انْفَعَلَ نحو: انْطَلَقَ، وَاِفْتَعَلَ نحو: اقْتَدَرَ، وَاِفْعَلَ نحو: احْمَرَّ، وَاِفْعَالَ نحو: احْمَارًا، وَاِسْتَفْعَلَ نحو:

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ب» : وحسن يحسن، وقبح يقبح.

(٤) في «ر» : ولا حسنه، وفي «ق» : ولا جبنه.

(٥) يقال: سرهفت الرجل إذا أحسنت غذاؤه.

(٦) في باب جمع التكسير، انظر ص ٦٤٠ فيما سبق من التبصرة.

اسْتَغْفَرَ، وَأَفْعُوغَلَ نَحْو: اَعْدُوْدَنْ^(١)، وَأَفْعُوْلَ نَحْو: اَعْلُوْطَ^(٢)، وَأَفْعُنَّلَ نَحْو: اَحْرَنْجَمْ،
وَأَفْعَلَّ نَحْو: اقْشَعَرَّ.

فستقبل هذه الأفعال كُلُّهَا بفتح الأول، وكسر الحرف الذي يلي^(٣) آخره
إلا ما كان مُدْغَمًا، وذلك نَحْو: يَنْطَلِقُ، وَيَقْتَدِرُ، وَيَسْتَغْفِرُ، وَيَعْدُوْدِنْ، وَيَعْلُوْطُ،
وَيَحْرَنْجِمُ.

وَأَمَّا المدغم من ذلك فَأَوَّلُهُ مفتوح أيضا، وأدْغِمَ الحرف الذي قبل آخره في
الحرف الذي يليه؛ لأنها من جنس واحد نَحْو: يَحْمَرُّ، وَيَحْمَارُ، وَيَقْشَعِرُّ، وأصله
الكسر، ولم يختلف مستقبل هذه الأفعال لما عرفتكَ من قِلَّتِهَا.

فصل: وأما ما ليس في أوله ألف الوصل فسته أبنية، وهي تنقسم أربعة
أقسام:

أحدها: ما كان على أَفْعَل نَحْو: أَكْرَمَ، وَأَخْرَجَ، وَأَعْطَى، وهذه الهمزة
زيدت في أوله للتعدية، ومستقبله مضموم الأول مكسور الحرف الذي يلي آخره
نَحْو: يُكْرِمُ، وَيُخْرِجُ، وَيُعْطِي، وكان أصل يُكْرِمُ: يُؤْكِرِمُ، وإنما كان كذلك؛
لأنَّ حق المضارع أن يَسْتَوْفِيَ حروفَ الماضي إلا أنهم حذفوا الهمزة من يُؤْكِرِمُ؛
لأنَّه كان يلزم المتكلم أن يقول: أنا أُؤْكِرِمُ فتلتقي هزتان، فاستثقلوا ذلك،
فحذفوا إحدى الهمزتين ثم أتبعوه سائر الأمثلة - وإن لم يكن فيها من العلة
ما في أُؤْكِرِمُ^(٤) - لِيَجْرِيَ المضارع على طريقة واحدة (كما حذفوا الواو من يَعِدُّ

(١) في اللسان (غند): «أعدودن الثبت إذا اخضر حتى يضرب إلى السواد من شدة ربه».

(٢) في اللسان (علط): «اعلوط الجمل الناقة: ركب عنقها... والاعلوط: ركوب المركوب عريا».

(٣) أي الذي قبل آخره، وسيكرر هذا التعبير منه.

(٤) في «ر»: «ما في أكرم».

لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم حملوا عليه: نَعِدْ، وَتَعِدْ، وَأَعِدْ؛ ليجري المضارع على طريقة واحدة^(١) كما كان الماضي جاريا على طريقة واحدة.

وقد جاء في الشعر على أصله، قال^(٢) (الشاعر^(٣)) :

فَإِنَّهُ أَهْلٌ لِأَنَّ يُؤَكَّرَمَا

وقال آخر^(٤): وَصَالِيَاتٍ كَكَمَا يُؤَثَّفَيْنِ

والمستعمل في الكلام: يُثَفِّينِ؛ لأنه من أَثَفَيْتُ الْقِدْرَ.

والقسم الثاني: ما كان على فَعَلْ بتشديد العين نحو: كَسَرَ، وَقَطَعَ، شُدَّ عَيْنَ الْفِعْلِ مِنْهُ لِلتَّكْثِيرِ وَالْمُبَالَغَةِ، وَمُسْتَقْبَلُهُ عَلَى ذَلِكَ أَيْضًا بِضَمِّ أَوَّلِهِ وَكسَرِ مَا يَلِي / آخره نحو: يُكَسِّرُ، وَيَقْطَعُ.

[١١٣ / ب

(١) نقص في الأصل.

(٢) هو أبو حيان القمي.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

والبيت من شواهد اللبرد في المقتضب ج٢ ص٩٨، وانظر: للنصف ج١ ص٣٧ وج٢ ص١٨٤، والخصائص ج١ ص١٤٤، والخصص ج١ ص١٠٨ والإنصاف ج١ ص٢٩، وذكره البغدادي عرضا في الخزانة ج١ ص٣٦٨، وانظر أيضا: شرح شواهد الشافعية ص٨٥، والعيني ج٤ ص٥٧٨، ٥٩٣، والتصريح ج٢ ص٤٠٠، والهمع ج٢ ص٣١٨، والدرر ج٢ ص٢٣٩ والأشعوني ج٤ ص٤٢٢، والصحاح واللسان وتاج العروس (كرم) ، ورسالة الملائكة ص٢٥٧، ومعجم شواهد العربية ص٥٣١.

(٤) هو خطام المجاشعي.

وهو من شواهد سيبويه ج١ ص١٣، ٢٠٢ وج٢ ص٢٣١، وانظر: المقتضب ج٢ ص٩٧، وج٤ ص١٤٠، ٣٥٠، ومجالس ثعلب ص٤٨، والخصائص ج٢ ص٣٦٨، وسر الصناعة ج١ ص٢١٤، ٣٠٠، والنصف ج١ ص١٩٢، وج٢ ص١٨٤، وج٢ ص٨٢، والمختص ج١ ص١٨٦، والخصص ج١ ص٧٦، وج٤ ص٤٩، وج٢ ص١٠٨، وأسرار العربية ص٢٥٧، وابن يعيش ج٢ ص٤٢، والخزانة ج١ ص٣٦٧، وج٢ ص٢٥٢، وج٢ ص٢٧٢، وشرح شواهد الشافعية ص٩٥، والمغني ص١٨١، وشرح شواهد ص١٧٢ والعيني ج٤ ص٥٩٢، وبسط اللآلئ ص٧٥٩، والضرائر ص٥٠. الصاليات: أثافي التقدر لأنها صليت النار أي وليتها وباشرتها، وكما يؤثفن أي كثر حالها إذا كانت مستعملة وإثفاء الأثافي: نصبها تحت التقدر.

والقسم الثالث: ما كان على فاعل نحو: قَاتَلَ، وضَارَبَ، ومستقبله على يُفَاعِلُ نحو: يقاتل، ويضارب.

وهذا البناء أصله أن يكون من اثنين، والفاعل المبني عليه واحد كقولك: ضارب زيدٌ عمرًا.

وقد بني مثاله للواحد نحو: عافاه الله، وعاقبت اللص.

والقسم الرابع: ما زيدت التاء في أوله، وهو ثلاثة أبنية:

تَفَعَّلَ نحو: تَدَحَّرَجَ، وَتَفَعَّلَ نحو: تَكَسَّرَ، وَتَفَاعَلَ نحو: تَضَارَبَ القوم. والمستقبل منه (مفتوح^(١) الأول) مفتوحُ الحرف الذي يلي الآخر نحو: يَتَدَحَّرَجُ، وَيَتَكَسَّرُ، وَيَتَضَارَبُونَ، ولا يتغير عن هذا، فاعرفه إن شاء الله تعالى.

فصل: وأبنية المطاوعة من هذه الأفعال ستة أبنية وهي:

انْفَعَلَ، وافتَعَلَ، وفَعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَتَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ.

ومعنى المطاوعة: أن المفعول به لا يمتنع مما رامه الفاعل، فالذي (يكون^(٢)) فعله (على فَعَلَ يكون^(٣) مطاوعه) على انْفَعَلَ في غالب الأمر، وقد يكون (على^(٣)) افتَعَلَ كقولك: دَفَعْتُهُ فاندَفَعَ، وَقَطَعْتُهُ فانْقَطَعَ، وَغَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ وانْغَمَّ أيضًا، وكذلك: شَوَيْتُهُ فانشَوَى، وبعضهم يقول: فاشتَوَى، والأولُ أجود^(٤).

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٣٨، والقتضب ج ٢ ص ١٠٤، واللان (شوى) .

و (أما^(١)) ما كان (فعله^(٢)) على أَفْعَلَ جاء مطاوعه على فَعَلَ كقولك:
أَخْرَجْتَهُ فَخَرَجَ، وَأَدْخَلْتَهُ فَدَخَلَ.

وما كان فِعْلُهُ على فَعَّلَ فمطاوعه (على^(٣)) تَفَعَّلَ كقولك: دَخَرَجْتُهُ
فَتَدَخَرَجَ، وَقَلَقْتُهُ فَتَقَلَّقَلَ.

وما كان فِعْلُهُ على فَاعَلَ فمطاوعه (تَفَاعَلَ^(٤)) نحو ناولتُهُ فَتَنَاولَ.

وما كان فِعْلُهُ على فَعَّلَ مُشَدَّدَ العین فمطاوعه (على تَفَعَّلَ نحو كَسَرْتُهُ
فَتَكَسَّرَ، وَحَطَمْتُهُ فَتَحَطَّطَ، فهذه جملة من معاني الأفعال وأبنيتها يستدل بها^(٤))
على ما (لم^(٤)) نذكره إن شاء الله عز وجل.

(١) نقص في «ر» و «ق» .

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٣) زيادة في «ر» .

(٤) نقص في «ق» .

«بَابٌ مِنْ أُبْنِيَّةِ الْمَصَادِرِ»

اعلم أنَّ المصادر أصولٌ للأفعال، والأفعال مشتقة منها، هذا مذهب البصريين^(١).

والدليل على ذلك وجوه:

أحدهما: أن المصدر اسم^(٢)، والأسماء قبل الأفعال؛ لأنها تقع من الأسماء، فلمَّا كانت الأسماء قبل الأفعال والمصدر اسم وجب أن يكون قبل الفعل. وإذا صح أن (المصدر^(٣)) قبل^(٤) (الفعل^(٥)) صح أنه أصل للفعل، وأيضاً فإن المصدر يقوم بنفسه^(٦) ويستغني عن الفعل في نحو قولك: ضَرَبْتُكَ وَجِيعٌ، وَسَيَّرْتُكَ سَرِيعٌ، كما تقول: أَخُوكَ^(٧) زَيْدٌ وَعَمْرُو غُلَامُكَ، والفعل لا يقوم بنفسه (ولا يستغني^(٨) عن الاسم؛ لأنه لا يستغني عن فاعل).

فلمَّا كان المصدر يقوم بنفسه) ولا يحتاج إلى الفعل وكان الفعل لا يقوم بنفسه ولا بد له من فاعل علمنا أن المصدر الأصل والفعل الفرع؛ لأن الأصل قد يكون بلا فرع، والفرع لا يكون بلا أصل، ألا ترى أنه قد تكون شجرة لا ثَمَرَ لها، ولا تكون ثمرة من غير شجرة؟

(١) انظر: كتاب سيبويه ج١ ص٢، ١٥، والنصف ج١ ص٥٧، والخصائص ج١ ص١٢١ والإنصاف ج٢ ص٢٣٥.

(٢) انظر: الإنصاف ص٢٣٧.

(٣) نقص في «ق» .

(٤) في «ق» يكون من قبل الفعل.

(٥) نقص في «ب» .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : كما تقول: زيد أخوك.

(٧) زيادة في «ق» .

وأيضاً فإن المصدر بمنزلة الذهب الذي تُصاغُ منه الأواني المختلفة، والصور المتباينة، والأصل واحد، وكذلك المصدر تُصاغ منه الأمثلة المختلفة من الفعل نحو: ضَرَبَ وَيَضْرِبُ وَسَيَضْرِبُ وَاضْرِبْ، و (لا^(١)) تضرب، والأصل في جميعها / [١١٤ / ب] الضرب كما أن الأصل في تلك الأواني - وإن اختلفت صيغتها - الذهب أو الفضة (المصوغة^(٢)) منها تلك الأواني، وهذا يبيِّن لا إشكال فيه.

وأيضاً فإن المصدر واحد والفعل بمنزلة المركب من شيئين؛ لأنه يدل على المصدر والزمان، والواحد قبل الاثنين في الرتبة فوجب أن يكون المصدر قبل الفعل.

(وأيضاً فإن^(٣) المصدر) مفهوم المعنى في اللغة، وهو الموضع الذي يُصدَّر عنه، يقال: هذا مصدر الإبل وموردها^(٤) للموضع الذي ترده وتصدَّر عنه.

فلَمَّا اجتمع النحويون على تسميته مصدراً وجب أن يكون مُشَبَّهاً بما هو معلوم في اللغة وهو أن يكون موضعاً لفعل يُصدَّر عنه كما أن مصدر الإبل^(٥) موضع تصدَّر عنه وترده.

وأما الكوفيون^(٦) فيذهبون إلى أن المصدر مشتق من الفعل، واستدلوا على ذلك بأشياء منها:

أنَّ الفعل يعمل في المصدر^(٧) والعامل قبل المعمول فيه.

(١) في «ق» يكون من قبل الفعل .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) انظر: الإنصاف ص ٣٣٦.

(٥) في الأصل: كما أن موضع الإبل مصدر تصدر عنه وترده، وفي «ر» كما أن للإبل موضعاً تصدر عنه وترده.

(٦) انظر: الإنصاف ص ٣٣٥ .

ومنها: أن المصدر يكون توكيدا للفعل، والمؤكد قبل التوكيد.

ومنها: أن المصدر يعتل باعتلال الفعل ويصح^(١) بصحته.

وليس في جميع ما ذكروه ما يدل على أن المصدر مشتق من الفعل.

أما عمل الفعل في المصدر فإن المصدر مفعول كما يكون الاسم مفعولا، فلو كان الفعل أصلا للمصدر من حيث هو عامل فيه لوجب أن يكون أصلا لكل ما يعمل فيه، وهذا محال؛ لأننا إذا قلنا: أكرم زيد عمرا إكراما كان «أَكْرَمَ» عاملا في «زيد» و«عمرو» و«إكرام»، فلو كان الفعل أصلا للمصدر من جهة العمل فيه لوجب أن يكون أصلا لزيد وعمرو وأشباههما، وَلَوْجَبَ من هذا أن تكون الحروف أصلَ الأسماء والأفعال لأنها عوامِلُ في الأسماء والأفعال وهذا محال؛ لأن الحروف (جِئْنَ)^(٢) لِمَعَانٍ^(٣) في الأسماء والأفعال فلا يَقُمْنَ بأنفسهن، وقد شاركتِهِنَّ الأفعالُ في أَنَّهُنَّ لا يَقُمْنَ بأنفسهن، فلو كان الفعل أصلا للمصدر من حيث عَمِلَ فيه لوجب أن تكون الحروف أصولاً للأسماء والأفعال من حيث عملت فيها، وقد تبين فساد ذلك بما ذكرناه.

وأما كونَ المصدر توكيدا للفعل في قولك: ضربت ضربا: فلا يجب (منه)^(٤) أن يكون الفعل أصلا للمصدر^(٥)؛ لأن المصدر إذا كان توكيدا للفعل فهو بمنزلة تكرير الفعل، إذ ليس فيه من المعنى إلا ما في الفعل فكأنك قلت:

(١) انظر: الإنصاف ص ٢٣٥.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ق»: لمعاني الأسماء والأفعال.

(٤) نقص في «ب».

(٥) انظر: الإنصاف ص ٢٤٠.

صَرَبَ صَرَبَ، فلما كان الشيء لا يجوز أن يكون أصلاً لنفسه لم يجوز أن يكون الفعل أصلاً لما يقوم مقامه من المصدر.

وأما اعتلال المصدر باعتلال الفعل، وصحته: فلا يدل على أن الفعل أصل للمصدر، لأن الأصل قد يُحْمَلُ على الفرع.

فن ذلك أن الفراء^(١) الذي يخالفنا في هذه المسألة زعم أن الفعل الماضي إنما انفتح لانفتاح فعل الاثنين نحو قولك: قام للواحد (فتح لقولك^(٢)): . قاما للاثنين فقد حَمَلَ الأصل الذي هو الواحد على الفرع الذي هو التشية، ونحن قد حَمَلْنَا «يُضَرِّبَنَّ»^(٣) ونحوه من فعل جماعة النساء في المضارع على «ضربن» ، فأسكنا باء يَضْرِبَنَّ حَمَلاً على إسكان باء صَرَبَنَّ، فإذا جاز أن يُحْمَلَ الْأَصْلُ فيما ذكرنا على الفرع جاز أن يُحْمَلَ المصدر الذي هو الأصل في الاعتلال والصحة على / الفعل الذي هو الفرع طلباً للمشكلة، وقد يُحْمَلَ الشيء على الشيء طلباً للمشكلة (لا^(٤)) لأن أحدهما أصل للآخر، ألا ترى أنهم يقولون: يَعِدُ فيحذفون الواو؛ لوقوعها بين ياء وكسرة، ثم يقولون: تَعِدُ^(٥)، وَنَعِدُ، وَأَعِدُ، فيحذفون الواو وإن لم تكن بين ياء وكسرة حملاً على يَعِدُ طلباً للمشكلة؟ مع أن الاعتلال إنما يلحق المصدر إذا لحقته الزيادة، وإذا جاء على الأصل من غير زيادة لم يَعْتَلَّ، ألا ترى أن قولك: «قِيَامٌ»^(٦) الألف فيه زائدة، والأصل^(٧) (فيه^(٧)) قام يقوم قَوْماً

(١) انظر: الإنصاف ص ٢٤٠.

(٢) نقص في «ق» -

(٣) نقص في «ر» و «ق» .

(٤) في «ق» : ثم يحذفون في «تعد» و «نعد» الواو.

(٥) في «ق» : أن قولك قائم .

(٦) نقص في «ب» .

كما تقول: قال يقول قولاً، فزدت الألفَ وَبَيَّنْتَ على (فعال^(١) فصار) قواماً، وقلبت الواو ياء؛ لانكسار ما قبلها؟ وإنما الكلام في أصول المصادر لا في فروعها، فقد تبين فساد ما ذهبوا إليه، وصحة قولنا، وبالله التوفيق.

فصل: واعلم أن مصادر الأفعال الثلاثية كثيرة الاختلاف لا تكاد تجيء على قياس مستمر، وذلك لكثرة الثلاثي في نفسه، فكلما كثر الشيء في نفسه كثر التصرف فيه.

ولكل ضرب من ذلك قياس يكون الأغلب عليه، والأكثر فيه، وما خرج عن ذلك القياس فهو^(٢) الأول، وسندكر قياس كل مصدر من ذلك، وما خرج عن القياس إن شاء الله.

فن ذلك ما كان على فعل بفتح الفاء والعين متعدياً، والأصل في مصدره أن يكون على فعل بفتح الفاء، وتسكين العين نحو قولك: ضَرَبَ ضَرْباً، وَقَتَلَ قَتْلًا، فهذا الأصل.

وقد يجيء (على^(٣)) فعل بفتح الفاء والعين (ومصدره^(٤)) فعل بتحريك الفاء والعين)، قالوا: حَلَبَهَا حَلْباً، وطَرَدَهَا طَرْدًا، وَسَرَقَهَا سَرَقًا.

ويجيء على فعل بفتح الفاء وكسر العين، قالوا: خَنَقَهُ خَنْقًا، وَكَذَبَ كَذِبًا، وَحَرَمَهُ حَرَمًا، وَسَرَقَهُ سَرَقًا.

(١) نقص في «ق» .

(٢) في «ب» : هو الأول.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(وجاء على^(١) فقال، قالوا: كَذَبَ كِذَاباً^(٢)، وَكَتَبَ كِتَاباً) ، وأنشد
سيبويه^(٣):

فَصَدَّقْتُهُ وَكَذَّبْتُهُ وَالْمَرْءُ يَنْفَعُهُ كِذَابُهُ

وقد يجيء^(٤) على فِعَالَةٍ بالهاء، قالوا: نَكَيْتُهُ^(٥) نِكَايَةً، وَحَمَيْتُهُ حِمَايَةً.

وجاء على فِعْلَةٍ، قالوا: حَمَيْتُ الْمَرِيضَ حِمِيَةً، وَنَشَدْتُهُ نَشْدَةً.

وجاء على فِعْلَانٍ، قالوا: حَرَمْتُهُ حِرْمَاناً، وَوَجَدْتُ الشَّيْءَ وَجْدَاناً إِذَا
أَصْبَحْتُهُ، قال الراجز^(٦):

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٢١٥.

(٣) كذا في جميع النسخ وليس في كتاب سيبويه.

وهو من شواهد المبرد في الكامل ص٢٥٦، وانظر: ابن يعيش ج٦ ص٤٤ كذا في معجم شواهد العربية ص٥٠،
والبيت أيضاً من شواهد السراي ج٥ ص٢٣٤، والمخصص ج١٤ ص١٢٨، واللسان وتاج العروس (صدق) قال صاحب
معجم الشواهد: «هو للأعشى وسقط من قصيدته التي في ديوانه ص١٩٦» بيد أني عثرت عليه في زيادات ديوانه ص٢٣٨،
ولم يذكر له سابق وبعده بيت واحد هو:

وَلَوْ أَنَّ دُونَ لِقَائِهَا الـ مَرُوتٌ ذَاقَتْهُ شِقَابُهُ

والمروت: بلد لباهلة، وقيل لكليب، وقيل: المروت: اسم واد، انظر: اللسان (مرت)

(٤) في «ب»: وَقَدْ لَحِقَ فَعَالَا التَّاءُ، قالوا: نَكَيْتُهُ...

(٥) في اللسان (نكي) «نكي العدو نكاية: أصاب منه» وقد نكيت في العدو، وأنكي نكاية أي هزمته
وغلبته...

(٦) لم أهد إلى اسم هذا الراجز، وهو منسوب في هامش «ر» إلى أبي النجم ولم يرد له ذكر في معجم شواهد
العربية، ولم أهد إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، وفي هامش «ر»: الرجز لأبي النجم وبعده:

قَلَائِصًا مَخْتَلِفَاتِ الْأَلْوَانِ فِيهِمَا ثَلَاثُ قُلُوصٍ ...

وقد ذكره ابن سيده في المخصص في باب مصادر مختلفة الأبنية متفقة الألفاظ صيغت على ذلك للفرق ج١٤
ص٢٢٤ حيث قال: «تقول»: وَوَجَدْتُ الضَّالَّةَ وَجْدَاناً، قال الراجز: أَنَشَدْتُ... البيت. وذكره أيضاً أبو حيان في البحر المحيظ
ج١ ص٢٩٨، وذكر بعده

قَلَائِصًا مَخْتَلِفَاتِ الْأَلْوَانِ

وأنشد بمعنى أطلَّب، والباغي: الطالب.

أَنْشُدُ وَالتَّبَاغِي يُحِبُّ الْوَجْدَانُ

وَعَرَفْتُهُ عِرْقَانَا، وَأَتَيْتُهُ إِتْيَانَا، وقالوا: أتيًا، فجاء على الأصل، قال الشاعر^(١):

إِنِّي وَأَتِي ابْنِ غَلَّاقٍ لِيَقْرِئَنِي كَغَابِطِ الْكَلْبِ يَبْغِي الطَّرْقَ فِي الذَّنْبِ

وجاء على فُعْلان نحو: الكُفْران، والشكران، قال الله عز وجل: ﴿فَلَا كُفْرَانَ لِسَعْيِهِ﴾ وجاء على فُعُول، قالوا: جَحَدْتُهُ جُحُودًا، وورد الماء وَرُودًا، وشكرته شُكُورًا، قال الله عز وجل: ﴿لَا نُرِيدُ مِنْكُمْ جَزَاءً وَلَا شُكُورًا﴾^(٢).

وأما ما كان على فَعَلَ غير مُتَعَدٍّ: فالأصلُ في مصدره أن يكون فَعُولًا، [١١٥ / ١] نحو: جَلَسَ جُلُوسًا، وَقَعَدَ قُعُودًا، / وَرَجَعَ رَجُوعًا.

وقد جاء على فَعَالٍ وفُعُولٍ نحو: ذَهَبَ ذُهُوبًا، وَذَهَابًا، وَثَبَتَ ثَبُوتًا وَثَبَاتًا.

وقد جاء منه على فَعَلَ بتسكين العين وفتح الفاء، قالوا: سَكَتَ سَكُوتًا وَسَكْتًا وهدأ الليل هَدَاءً، وَعَجَزَ عَجْزًا.

(١) هو رجل من بني عمرو بن عامر يهجو قوما من بني سلم كا في اللسان، ونسب في هامش «ر» إلى جرير، ونسب في تاج العروس إلى الأخطل نقلا عن «العباب» وإلى رجل من بني عمرو بن عامر أيضا، وليس في ديواني جرير أو الأخطل المطبوعين.

ولم يذكره صاحب معجم الشواهد، ولم أهتم إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ووجدته في إصلاح المنطق ص٢٦٦، والتصحيف والتحريف ص٣٣٢، والحيوان ج٢ ص١٦٩، والصحاح (غبط) واللسان (غبط) و (غلق) و (أقي)، وتاج العروس (غبط) و (أقي). وغلاق اسم رجل من بني تميم، وقيل: اسم قبيلة أو حي، والغبط: الجنس، وغبط الشاة والناقة: جها لينظر منهما من هزالها، والطَّرْق: الشحم، ويقال: هذا بعير ما به طرق أي يَمَنَ وشَحْم.

(٢) الآية ٩٤ من سورة الأنبياء.

(٣) الآية ٩ من سورة الإنسان.

وجاء على فَعِيل، قالوا: وَجَبَ القلبَ وَجِيباً^(١)، وَرَسَمَ البعيرَ رَسِماً (والرسم ضرب من السير^(٢))، وَهَدَرَ هَدِيراً، وَوَجَفَ^(٣) وَجِيفاً، وَصَهَلَ الفرسَ صَهِيلاً، فهذه جملة قياس هذا الباب، وما خرج عن قياسه فهو أكثر من أن أُحْصِيَهُ. والأصل في مصادر (الأفعال^(٤)) الثلاثية فَعُل بفتح الفاء وسكون العين، والدليل على ذلك أنك إذا أردت المرة الواحدة من جميع ذلك (جاء^(٥)) على فَعَلَة كقولك: جَلَسَ جَلْسَةً، وَخَرَجَ خُرْجَةً، وَكَتَبَ كُتْبَةً، وَصَرَبَ صَرَبَةً، (وقام قَوْمَةٌ^(٦)) وَنَامَ نَوْمَةً.

وفَعْلٌ يكون جمع فَعَلَة نحو تَمَرَةٍ، وَتَمَرٍ^(٧)، فالفَعْل من الفَعْلَة بمنزلة التمر من التمرة فاعرفه إن شاء الله.

فصل: وما كان على فَعِل بفتح الفاء وكسر العين متعدياً فإن الباب في مصدره أن يجيء على فَعْل أيضاً نحو: بَلَعْتُ الشيءَ بَلْعاً، وَجَرَعْتُه^(٨) جَرْعاً، وَلَقِمْتُ لَقْماً، وَلَحِسْتُ لَحْساً، وَشَرِبْتُ شَرْباً

وقد جاء (منه^(٩)) على غير القياس نحو عَلِمْتُ (الشيءَ^(١٠)) عِلْماً، وَحَفِضْتُ

(١) في اللسان (وجب) «وجب القلب.. وجيباً: خفق واضطرب» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) في اللسان (وجف) : «وجف البعير والفرس يجف وجُفًا، ووجيفاً أسرع» .

(٤) زيادة في «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) هذا تجوز منه وإنما تراسم جنس جمعي.

(٧) جرع الماء: بلعه.

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) نقص في «ق» .

حِفْظًا، وَلَزِمْتُ لَزُومًا، وَنَهَكْتُ الْمَرْضَ نَهْوَكَ، وَشَرِبْتُ شَرْبًا (وَرِئِثَتُهُ^(١) رِئِمَانًا) وَحَسِبْتُهُ حِسْبَانًا، وَرَضِيتُ رِضْوَانًا، وَسَمِعْتُ سَمَاعًا، وَعَمِلْتُ الشَّيْءَ عَمَلًا، وَرَكِبْتُ رُكُوبًا.

وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى فِعْلِ غَيْرِ مُتَّعِدٍ فَالْبَابُ فِي مَصْدَرِهِ أَنْ يَجِيءَ عَلَى فَعَلٍ بَفَتْحِ (الْفَاءِ^(٢)) وَالْعَيْنِ نَحْوُ: غَضِبَ غَضْبًا، وَسَخِطَ سَخَطًا، وَلَبِثَ لَبْثًا، وَبَشِمَ بَشَمًا، وَسَنَقَ^(٣) سَنَقًا^(٤)، فَهَذَا الْقِيَاسُ.

وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى غَيْرِ هَذَا، قَالُوا: لَعِبَ يَلْعَبُ لَعِبًا، وَضَحِكَ يَضْحَكُ ضَحْكًا، وَزَهَدَ يَزْهَدُ^(٥) (زُهْدًا^(٦)) وَزَهَادَةً، وَكَرِهَ كَرْهًا وَكَرَاهَةً، وَقَنَعَ قَنَاعَةً، وَبَيَّسَ بَأْسًا.

فَصَلِّ: وَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعَلٍ بَفَتْحِ الْفَاءِ وَضَمِ الْعَيْنِ فَلَا يَكُونُ فِيهِ مُتَّعِدٌ، وَمَصْدَرُهُ الْمَطْرَدُ عَلَى فَعَالٍ، وَقَعَالَةٍ كَقَوْلِكَ: مَلَحَ مَلَاخَةً، وَوَسَمَ وَسَامَةً، (وَوَسَامًا^(٧))، وَقَبِحَ قَبَاحَةً^(٨)، وَجَمَلَ جَمَالًا، وَبَهَوُ^(٩) بَهَاءً، وَشَنَعَ شَنَاعَةً (وَلَطَفَ^(١٠) لَطَافَةً)، (وَنَظَفَ^(١١) نَظَافَةً)، وَضَحَمَ ضَخَامَةً، فَهَذَا الْقِيَاسُ.

وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ عَلَى غَيْرِ الْقِيَاسِ جَرُّ جُرًّا وَجَبَنَ جُبْنًا وَعَظَمَ عِظْمًا، وَغَلِظَ غَلِظًا، وَضَعَفَ ضَعْفًا (وَضَعْفًا^(١٢))، وَظَرَفَ ظَرْفًا وَقَدْ جَاءَ مِنْهُ (شَيْءٌ^(١٣)) عَلَى

(١) نقص في «ر» و «ق»، ويقال: رِئِثَتُ النَّاَقَةَ وَلَدَهَا: عطفت عليه.

(٢) نقص في «ق».

(٣) البشم والسق: التخمعة. انظر: اللسان (بشم) و (سق).

(٤) في الأصل: وشق شقًا.

(٥) في «ق»: وقبح قبحًا.

(٦) البهاء: حسن المنظر، وبهو الرجل فهو بهي أي حسن منظره.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) نقص في «ب».

(٩) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

فَعُولِيَّةٌ، قالوا: جَهْمٌ^(١) جَهْمَةٌ، وَسَهْلٌ سَهْلَةٌ وَقَبَحٌ قَبُوحَةٌ، وَحَزَنٌ (المكان)^(٢) حَزُونَةٌ، وَصَعْبٌ^(٣) صُعُوبَةٌ، وَفَعُولَةٌ وَفَعَالَةٌ أَخَوَانٌ^(٤)؛ لوقوع حرف المد واللين فيها ثالثاً.

فصل: وما جاء من المصادر على فِعْلَةٍ بكسر أوله وإسكان ثانيه فهو على ضربين:

أحدهما: يُراد به الحال التي عليها المصدر كقولك: هو حَسَنُ الرُّكْبَةِ والجلِيسَةِ والقَعْدَةِ، والمِشْيَةِ، وَقَتْلُهُ قِتْلَةٌ سَوٌّ، ومات مِيتَةً سَوًّا^(٥) يعني أنه حَسَنُ الركوب إذا ركب، وَحَسَنُ الجلوس إذا جَلَسَ، وَحَسَنُ المِشْيِ إذا مشى.

فإذا أردت بجميع هذه المرة الواحدة فَتَحَّتْهَا كقولك: رَكِبَ رَكْبَةً واحدة، (وَمَشَى مَشْيَةً واحدة)^(٦)، وَقَتَلْتُهُ قِتْلَةً / وَإِنَّمَا كَسَرُوا أَوَّلَ هذه المصادر؛ للفرق [١١٥ / ب] بينه وبين المرة الواحدة.

والضرب الثاني: أن يكون مصدراً كسائر المصادر لا يُراد به الحال التي عليها المصدر كقولك: ذَرَبْتُ دِرِيَّةً^(٧)، وَلَفْلَانٌ شِدَّةً (وَرْدَةً)^(٨).

وكل مصدر كان فاء الفعل منه واواً سقطت الواو من الفعل المضارع لوقوعها بين ياء وكسرة فإنها تسقط في المصدر أيضاً إذا جاء على فِعْلَةٍ

(١) في اللسان (جهم) : «جهم جهومة وجهامة، وجهمة بجهمه: استقبله بوجه كربه.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ق» : وضعف ضعوفة.

(٤) في «ر» : أختان.

(٥) في «ب» و «ر» و «ق» : ومات شرميته.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٢٩، ويقال: درى الشيء درية بمعنى علمه، وانظر اللسان (درى) .

(كقولك^(١)) وَعَدَ عِدَّةً، وَوَهَبَ هِبَةً، وَوَزَنَ زِنَةً، وَالْأَصْلُ فِي ذَلِكَ كُلِّهِ فِعْلَةٌ
نَحْوُ: وَعَدَةٍ وَوَهْبَةٍ، وَوِزْنَةٍ حُذِفَتْ الْوَاوُ مِنْهَا كَمَا حُذِفَتْ مِنَ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ؛
لِيَكُونَ الْفِعْلُ وَالْمَصْدَرُ عَلَى مِنْهَاجٍ وَاحِدٍ.

فصل: وقد جاءت خمسة أمثلة من المصادر على فَعُولٍ لَا نَعْلَمُ غَيْرَهَا
وَذَلِكَ نَحْوُ: تَوَضَّأَتْ وَضُوءاً^(٢) حَسَنًا، وَتَطَهَّرَتْ طَهْرًا^(٣) (حَسَنًا^(٤))، وَأُولِغَتْ بِهِ
وَلَوْعًا، وَوَقِدَتْ النَّارَ وَقُودًا عَالِيًا، وَقِيلَ قَبُولًا، وَرَبَّمَا جَعَلُوا الْوَقُودَ بِالْفَتْحِ
الْخَطْبَ، وَالْوَقُودَ بِالضَّمِّ الْمَصْدَرَ، كَمَا قَالَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقُودُهَا النَّاسُ^(٥)﴾
وَالْحِجَارَةُ.

وقد يُقَالُ: الْوُضُوءُ وَالطَّهُّورُ، بِالْفَتْحِ لاسمَ مَا يَتَوَضَّأُ بِهِ وَيَتَطَهَّرُ بِهِ^(٦)،
وَالْوُضُوءُ وَالطَّهُّورُ، بِالضَّمِّ الْمَصْدَرَ.

وقيل: الْقَبُولُ وَالْقَبُولُ، فَالْقَبُولُ بِالضَّمِّ (اسم^(٧))، وبِالْفَتْحِ^(٨) مصدر.

فصل: وما كان من المصادر للأدواء فإنه يكثر فيه الْفَعَالُ بضم أوله نحو:
الصَّدَاعُ^(٩)، وَالْقَلَابُ^(١٠)، وَالنُّحَازُ، وَالسَّعَالُ - وَهُمَا وَاحِدٌ - (وَالنَّفَاضُ^(١١))

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٢٨، والرضي على الشافعية ج ١ ص ١٥٩ - ١٦٠.

(٣) زيادة في «ر».

(٤) الآية ٦ من سورة التحريم.

(٥) نقص في «ب» و «ر».

(٦) نقص في «ق».

(٧) انظر: اللسان (وضاً).

(٨) في «ر» و «ق»: نحو الصَّدَاعُ وَالصَّرَاعُ.

(٩) القلاب: داء يأخذ في القلب وهو أيضاً داء يأخذ البعير فيشتكي منه قلبه فيوت من يومه انظر: اللسان

(قلب).

(١٠) نقص في «ر».

مَا يُتَنَفَّضُ^(١) مِنْهُ، وَالْقِيَاءُ مِنَ الْقَيْءِ، وَالْعَطَاشُ^(٢)، وَالسَّهَامُ - وهو تغير من حر الشمس -، وَالسَّكَّاتُ^(٣) وَالْبَوَالُ، وَالذُّوَارُ.

و (قد^(٤)) يَجِيءُ الْفُعَالُ فِيَا (كان^(٥)) يَفْتُ أَوْ يُكْسَرُ نَحْو: الدَّقَاقُ^(٦)، وَالْحَطَامُ، وَالْجَذَاذُ^(٧) وَالْفَتَاتُ، وَالرُّفَاتُ^(٨)، وهو مصدر واقع على مفعول.

وَيَجِيءُ الْفُعَالُ أَيْضاً فِي الْأَصْوَاتِ نَحْو: الدَّعَاءِ، وَالرُّغَاءِ، وَالنَّبَاحِ، وَالشُّحَاجِ، وَالنُّهَاقِ، وَالنُّغَاءِ^(٩)، وَالنُّوَاجِ^(١٠).

وَيَكْثُرُ فِيهَا (أَيْضاً^(١١)) الْفَعِيلُ نَحْو: الزَّئِيرُ، وَالصَّهِيلُ، وَالْفَدِيدُ^(١٢)، وَالزَّفِيرُ. وَيَجِيءُ فِيهَا فِعَالٌ بِكسر أوله نَحْو: النَّدَاءِ، وَالغِنَاءِ، وَالزَّمَارِ، وَالْعِرَارِ - وَهَمَّا مِنْ أَصْوَاتِ النَّعَامِ - وَالصِّيَاحِ، وَقَالُوا: الصِّيَاحُ^(١٣) أَيْضاً بِالضَمِّ، وَمِثْلُهُ

(١) فِي اللِّسَانِ (نَفَضَ) : «وَالنَّفَاضَةُ وَالنَّفَاضُ بِالضَمِّ مَا سَقَطَ مِنَ الشَّيْءِ إِذَا تَنَفَّضَ» .

(٢) فِي الْأَصْلِ: وَالْعَطَاشُ.

(٣) فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢١٦: «وَهُوَ دَاءٌ كَالْعَطَاشِ» .

(٤) زِيَادَةٌ فِي «ر» وَ «ق» .

(٥) تَقْصُ فِي «ب» .

(٦) الدَّقَاقُ: فَتَاتُ كُلِّ شَيْءٍ.

(٧) الْجَذَاذُ: مَا كَسَرَ مِنَ الشَّيْءِ، وَهُوَ مِثْلُ الْحَطَامِ.

(٨) الرُّفَاتُ: الْحَطَامُ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ.

(٩) فِي «ر» وَ «ق» : وَالْبَغَامُ، وَفِي اللِّسَانِ (ثَغَا) : «الثَّغَاءُ صَوْتُ الشَّاءِ وَالْمَاعِزِ. وَمَا شَاكَلَهَا» وَفِي اللِّسَانِ (بَغَمٌ) : «بَغَامُ الظَّبْيَةِ: صَوْتُهَا» .

(١٠) النُّوَاجِ: صِيَاحُ الثَّوْرِ.

(١١) تَقْصُ فِي «ب» وَ «ر» وَ «ق» .

(١٢) الْفَدِيدُ: الصَّوْتُ، وَقِيلَ: شَدَّتْهُ.

(١٣) انْظُرْ: اللِّسَانُ (صَاحَ) .

الهِتَافُ^(١) (وَالهِتَافُ^(٢)) .

وقالوا: سَمِعَ اللهُ عَمَّا هُوَ، وَغَوَّاهُ^(٣)، بِالضَّمِّ وَالْفَتْحِ أَيِ اسْتِغَاثَتِهِ.

وَيَجِيءُ الْفِعَالُ فِيمَا كَانَ هَيَاجًا مِنْ ذِكْرٍ وَأُنْثَى.

فَالذِّكْرُ نَحْوُ: الْهِتَابِ^(٤)، وَالْقِرَاعِ^(٥)، وَالضَّرَابِ، وَالنَّكَاحِ.

وَالْأُنْثَى نَحْوُ: الصَّرَافِ^(٦)، وَالْحِرَامِ، وَالْوِدَاقِ، وَالْحِنَاءِ، وَذَلِكَ شَهْوَتُهَا لِلذِّكْرِ.

وَمِمَّا يَقَارِبُ (بَابُ) الْهِيَاجِ - لِأَنَّهُ تَحْرُكٌ وَخُرُوجٌ عَنِ الْإِعْتِدَالِ - الْفِرَارُ
وَالشَّرَادُ، وَالشَّمَّاسُ^(٨)، وَالطَّمَّاحُ^(٩)، وَالضَّرَاحُ^(١٠) إِذَا ضَرَحَتْ بِرِجْلِهَا
وَرَمَحَتْ، وَيَجِيءُ الْفِعَالُ^(١١) فِي انْتِهَاءِ الزَّمَانِ، وَيَدْخُلُ عَلَيْهِ فَقَالَ كَقَوْلِكَ:

(١) فِي الْأَصْلِ: وَمِثْلُهُ الْهِتَاقُ، وَالْتِفَاقٌ فِي «ر» : وَمِثْلُهُ الْهِتَاقُ وَالْهِتَافُ.
وَالْهِتَافُ - بِالضَّمِّ - : الصَّوْتُ الْجَوَافِيُّ الْعَالِي، وَقِيلَ: الصَّوْتُ الشَّدِيدُ، هَذَا وَلَمْ يُعْرَفْ عَلَى الْهِتَافِ بِالْكَسْرِ فِي
اللسان أو القاموس، وَفِي شَرْحِ السِّيَرَاتِي ج ٥ ص ٢٤٦. «وَقَالُوا: الْهِتَافُ، وَالْهِتَافُ» .

(٢) بَيَاضٌ فِي «ق» .

(٣) انْظُرْ: اللِّسَانُ (غَوْث) ، وَفِي الْقَامُوسِ (غَوْث) «وَفَتْحُهُ شَاذٌ» .

(٤) فِي اللِّسَانِ (هَب) : «هَبِ الْفَعْلُ مِنَ الْإِبْلِ وَغَيْرِهَا يَهَبُ هَبًا... أَرَادَ السَّنَادَةَ» .

(٥) الْقِرَاعُ: الضَّرَابُ.

(٦) انْظُرْ: سَبْيُوه ج ٢ ص ٢١٧، وَاللِّسَانُ (صَرَف) .

(٧) زِيَادَةٌ فِي «ر» وَ «ق» .

(٨) انْظُرْ: كِتَابُ سَبْيُوه ج ٢ ص ٢١٧ وَاللِّسَانُ (شَمْس) .

(٩) فِي اللِّسَانِ (طَمَح) : «طَمَحَتِ الْمَرْأَةُ تَطْمَحُ طَمَاحًا، وَهِيَ طَامِحٌ: نَشَرَتْ بِعِظْلِهَا، وَالطَّمَّاحُ مِثْلُ الْجَمَاعِ» .

(١٠) انْظُرْ: سَبْيُوه ج ٢ ص ٢١٧، وَاللِّسَانُ (ضَرَح) .

(١١) فِي الْأَصْلِ: وَيَجِيءُ فَعَالٌ فِي أَسْمَاءِ الزَّمَانِ.

الصَّرَامُ^(١) والصَّرَام، والجَزَارُ^(٢) والجَزَارُ، والقِطَاعُ^(٣) والقِطَاع، والحِصَاد والحِصَاد،
والرِّفَاع والرِّفَاع، وهو أن يُرْفَع الزرع ليجمع في يَدْرِهِ.

ويجيء فِعَال بكسر^(٤) الفاء فيما كان وِسْماً^(٥) نحو: الحِباط وهو سِمَةٌ على
الوجه^(٦) والعِلَاط^(٧)، والعِرَاض^(٨) جميعاً: سِمَةٌ على العُنُق، والجَنَاب^(٩). سِمَةٌ على
الجَنُب، / والكِشَاح^(١٠): سِمَةٌ على الكِشَح.

ومصدر الفعل من ذلك على فَعَلٍ نحو: وَسَمْتُهُ وِسْماً، وخبطت البعير خَبْطاً،
وكشحته كَشْحاً، فالفِعَال الأثر، والفَعْلُ المصدر^(١١).

وأما ما لحقته الهاء من هذه الأُبنِيَّة فما جاء على فُعَالَةٍ (بضم^(١٢) أولها)
يكون لما فَضِلَ عن الشيء نحو: الفُضَالَةُ، والقَوَارَةُ^(١٣)، والقَرَاضَةُ^(١٤) والنَّفَايَةُ^(١٥)

(١) في اللسان (صرم) : «الصرام: قطع الثرة واجتناؤها من النخلة» .

(٢) في اللسان (جزز) : «جز النخلة يجزها جَزّاً وجَزَاراً، وجَزَاراً.. صرمها، وفي كتاب سيبويه ج٢ ص٢١٧:
«وربما دخلت اللفظة في بعض هذا فكان فيه فقال وَقَالَ» .

(٣) في اللسان (قطع) «القطاع صرام النخل مثل الصَّرام والصَّرَام» .

(٤) في «ب» و «ر» و «ق» : بكسر أوله.

(٥) في الأصل: فيما كان اسماً.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٢١٧ واللسان (خبط) .

(٧) انظر: سيبويه ج٢ ص٢١٨، واللسان (علط) .

(٨) انظر: سيبويه ج٢ ص٢١٨، واللسان (عرض) .

(٩) في كتاب سيبويه ج٢ ص٢١٨: «والجَنَاب على الجَنُب، والكشاح على الكشَح» .

(١٠) في كتاب سيبويه ج٢ ص٢١٧: «فالآثر يكون على فعال، والعمل يكون فعلاً، كقولهم: وسمت وسماء،
وخبطت البعير خبطاً، وكشحته كشْحاً» .

(١١) نقص في «ق» .

(١٢) في اللسان (قور) : «والقَوَارَةُ أيضاً: اسم لما قطعت من جوانب الشيء المَقْوَر» .

(١٣) في اللسان (قرض) : «والقَرَاضَةُ: ما سقط بالقرض، ومنه قراضة الذهب» .

وفي «ب» : والقَرَامَةُ، هذا وفي اللسان (قرم) : «يقال: قرمت البعير أقرمه.. وتلك الجِلْدَةُ التي قطعتها هي

القَرَامَةُ» .

(١٤) في اللسان (نفي) : «نفاية الشيء: بقيته، وأردؤه» .

(والتَّقَاوَة^(١)) ، والكُسَاخَة^(٢) ، والجُرَّامَة^(٣) وهو: ما أخذ من الثَّمَر بعد صِرَام النَّخْل يُلْفَظ من الكَرْب^(٤) ، ومثله الكُرَابَة^(٥) ، والبُرَايَة^(٥) (وهو)^(٥) ما بَرِثَ من العود وغيره، والنُّحَاتِه مثلها (والْحُسَافَة^(٦) مثله) والحُسَافَة ما سقط من التمر.

وما جاء منه على فِعَالَةٍ بكسر أوله يكثر فيما كان ولاية أو صناعة، فالولاية نحو: الخِلافة، والإِمَارَة، والعِرَافَة، والإِيَالَة، (والإِمَامَة^(٧)) ، والسِّيَاسَة، (والعِيَاسَة^(٨)) بمعنى^(٩) واحد.

وقالوا: الصَّنَاعَة، والتَّجَارَة، والخِيَاطَة، والقِصَابَة^(١٠).

وقد فتحوا أول بعض ذلك فقالوا: الوَكَالَة والوِكَالَة، والجَرَايَة والجَرَايَة - مصدر جَرِي، وهو الوكيل - والوَلَايَة والوِلَايَة، وقالوا: الدَّلَالَة والدَّلَالَة.

فصل: وما كان من المصادر معناه الاضطراب والتحرك^(١١) فبابه أن يجيء على فَعْلَان نحو: التَّرَوَان^(١٢)، والتَّقَرَّان وهُمَا بمعنى واحد، والعَسْلَان، والرتكان

(١) زيادة في «ب» و«ق» هذا وفي اللسان (تقا) «التقاوة: أفضل ما انتقيت من الشيء» .

(٢) في اللسان (كسج) : «والكساحة: مثل الكتاية» .

(٣) انظر: كتاب سيويه ج٢ ص٢١٧، واللسان (جرم) .

(٤) الكرب: أصول السعف، وانظر كتاب سيويه ج٢ ص٢١٨، واللسان (كرب) .

(٥) زيادة في «ر» .

(٦) زيادة في «ق» .

(٧) زيادة في «ب» .

(٨) نقص في «ق» .

(٩) انظر: كتاب سيويه ج٢ ص٢١٧، واللسان (عوس) .

(١٠) في «ر» والحياكة.

(١١) في الأصل: والتجول.

(١٢) التزوان: الوثب، وقيل: الوثب إلى فوق.

ضربان من العَدُوِّ، ومثله: الغَتَيَانُ^(١)، والعَلَيَانِ، واللَّمَعَانِ، والحَطَرَانِ^(٢) - لأنه اضطراب وتحرك - واللَّهَبَانِ، والصَّخْدَانِ^(٣)، والوَهَجَانِ؛ لأنه تحرك^(٤) (الحر^(٥) وثورانه)، قال سيبويه^(٦): وأكثر ما يكون الفَعْلَانِ في^(٧) هذا الضرب، ولا يجيء فعله يتعدى الفاعلَ، إلاَّ أَنَّهُ يَشْدُ مِنْهُ شَيْءٌ نَحْوُ: شَنِئْتُ شَنَانًا، قال^(٨) ولا نَعْلَمُ فِعْلًا يَتَعَدَّى مَصْدَرَهُ عَلَى فَعْلَانٍ غَيْرِ شَنِئْتُ شَنَانًا.

وقد شَبَّهُوا بِالْأَوَّلِ الطَّوْقَانَ، والدَّوْرَانَ، والجَوْلَانَ؛ لأنه اضطراب وتحرك، قَامًا الْحَيْدَانِ، والمَيْلَانَ فحملهما سيبويه^(٩) على غير القياس؛ لأنه ليس فيها زعزعة شديدة مثل ما كان فيما مضى من المصادر.

وقال بعضهم^(١٠): هو على القياس؛ لأنَّ الْحَيْدَانَ والمَيْلَانَ إنما هو أخذ في جهة عادلة عن جهة أخرى فهُمَا بمنزلة الروغان وهو عَدُوٌّ في جهة المِيلِ، فأعرفه إن شاء الله.

فصل: وما كان من المصادر في أوله تاء وكان على تَفْعَالٍ فهو مفتوح

(١) في اللسان (غثا) : «الغتيان: خبث النفس.. قال بعضهم: هو تحلب القم فرما كان منه القي» .

(٢) الحطران: مصدر خطر البعير بنذبه إذا رفعه مرة بعد مرة وضرب به فخذيه، انظر اللسان: (خطر) .

(٣) في «ر» : والفهدان والضهدان.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢١٨، واللسان (لهب) و (صخد) و (وهج) .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢١٨.

(٧) في الأصل وفي «ر» : وأكثر ما يكون الفعلان نحو هذا الضرب.

(٨) في شرح السيرافي ج ٥ ص ٢٤٥ - ٢٤٦: «وقد يجوز عندي أن يكون على الباب، لأن الحيدان والميلان إنما

هُمَا أخذ في جهة ما عادلة من جهة أخرى فهُمَا بمنزلة الروغان» .

الأول نحو: التَّهْدَارُ^(١)، والتَّردَادُ، (والتَّهْدَادُ^(٢))، والتَّمْشَاءُ^(٣)، والتَّرمَاءُ^(٤)،
(والتَّهْوَالُ^(٥)) (والتَّجْوَالُ^(٦)) .

فهذا البناء عند سيبويه^(٧) للتكثير والمبالغة، والتَّهْدَارُ^(٨) بمنزلة الهذر
الكثير، وكذلك التَّردَادُ بمنزلة الردّ الكثير.

وأما الكوفيون^(٩) فيزعمون أَنَّ التَّفْعَالَ بمنزلة التَّفْعِيلِ، وَأَنَّ الألف في
التَّكْرَارِ والتَّردَادِ ونحوه عوض من الياء في التكرير والترديد.

والقول ما قاله سيبويه؛ لأنه يُقَالُ: التَّلْعَابُ ولا يقال: التَّلْعِيبُ، فبناء
هذا الباب على التَّفْعَالَ بفتح التاء إلا حرفين، وهَمَا تَبَيَّانٌ، وَتِلْقَاءٌ سيبويه^(١٠)
يجعلها اسمين جُعِلَا في موضع المصدر، وليس التَّبَيَّانُ مصدر تَبَيَّنْتُ عنده؛ (لأنَّ

(١) في «ب» نحو التهدار، وجاء أيضاً بالبدال المهملة في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٥ طبع بولاق، وفي شرح
السيرافي ج ٥ ص ٣٥٨. وانظر هامش (٨) ، (٩) .

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق» ، هذا وفي اللسان (هدد) «والتهداد من الوعيد والتخوف» .

(٣) في اللسان (مشى) «التشاء: المشي» ، وانظر: «ليس في كلام العرب» ص ٥٧.

وفي «ر» : «والتقتال، وقد جاء التقتال في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٥.

(٤) في اللسان (رمى) : «والرماء: الرماة بالنبل، والترمء مثل الرماء، وفي المنصف ج ٢ ص ٥٠: «التجوال:
تفعال من جولت بمنزلة التسيار والتعزاء والترمء» وانظر: «ليس في كلام العرب» ص ٥٧.

(٥) زيادة في «ب» ، وفي اللسان (هول) : «يقال لما يخرج من ألوان الزهر في الرياض: التهاويل، واحدها
تَهْوَالٌ، وأصلها ما هَوَلَ الإنسان» .

(٦) نقص في «ب» و «ر» .

(٧) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥، وشرح السيرافي ج ٥ ص ٣٥٨، والرضي على الشافية ج ١ ص ١٦٧.

(٨) في «ب» : «والتهدار- وهو صوت البعير والحمام، انظر: اللسان (هدر) .

(٩) في شرح السيرافي ج ٥ ص ٣٥٨ - ٣٥٩: «اعلم أن سيبويه يجعل التفعال تكثيراً للمصدر الذي هو للفعل الثلاثي
فيصير التهدار بمنزلة الهدر الكثير، والتلعاب بمنزلة اللعب الكثير، وكان القراء وغيره من الكوفيين يعملون التفعال بمنزلة
التفعيل، والألف عوضاً من الياء، ويعملون ألف التكرار والترداد بمنزلة ياء تكرير، وترديد، والقول ما قاله سيبويه،
لأنه يقال: التلعاب، ولا يقال التلعيب» .

(١٠) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥، وشرح السيرافي ج ٥ ص ٣٥٩.

مصدر بَيَّنْتُ التَّبْيِينَ^(١) .

/ وغير سيبويه يذهب إلى أنها مصدران خالفاً^(٢) قياس هذا الباب. فَأَمَّا [١١٦ /
ما كان من الأسماء، على هذا المثال فكله مكسور الأول، وذكر منها ستة عشر
حرفاً لا يكاد^(٣) يوجد غيرها:

التَّبْيَانُ^(٤)، والتَّلْقَاءُ، ويقال: مَرَّ تَهَوَاءً من الليل، أي ساعة، وتَبْرَاكٌ،
وتِعْشَارٌ وتِرْبَاعٌ مواضع، وتِمْسَاحٌ، الدابة المعروفة، والتَّمْسَاحُ الرجل الكذاب،
وتَجْفَافٌ وتِمْثَالٌ، وتِمْرَادٌ، بيت الحمام، وتِلْفَاقٌ، وهو ثوبان يَلْفَقَانِ، وتِلْقَامُ:
سريع اللَّقْمِ^(٥)، وأتت الناقاة على تَضْرِبِهَا^(٦)، أي الوقت الذي يضربها الفحل
(فيه)^(٧) وتَلْعَابٌ، كثير اللعب، وتَقْصَارُ، المِخْنَقَةُ، وتَبْنَالٌ، قصير.

(١) نقص في «ق» .

(٢) في كتاب «ليس في كلام الغرب ص ٥٧: «ليس في كلام العرب مصدر على تفعال بكسر التاء إلا ثلاثة
أحرف تلقاء، وتبيان وتلفاق» وانظر: اللسان (بين) ، وفي اللسان أيضاً (لقا) : « .. وقال كراع: هو مصدر نادر، ولا
نظير له إلا التبيان» .

(٣) انظر: شرح السيرافي ج ٥ ص ٣٦٠، والرضي على الشافعية ج ١ ص ١٦٧، ١٦٨.

(٤) في «ر» و «ب» : منها التبيان.

(٥) في اللسان (لقم) : رجل تلقام، وتلقامة كبير اللقم، وفي المحكم: عظيم اللقم.

(٦) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧: «أتت الناقاة على مضربها، وأتت على منتجها إما تريد الحين الذي فيه
النتاج، والمضرب». هذا ولم أعثر على تضارب بهذا المعنى أيضاً في اللسان، والذي فيه (ضرب) «وناقة ضارب: ضربها
الفحل على النسب، وناقة تضارب كضارب... وأتت الناقاة على مضربها بالكسر أي على زمن ضربها» وكلام الصميري هنا
بنصه في شرح السيرافي ج ٥ ص ٣٦٠.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

بَابُ مَصَادِيرِ مَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ

اعلم أن ما زاد على ثلاثة أحرف لا يكاد مصدره يفارق القياس؛ وذلك أنه ^(١) أقل من الثلاثي، وما قل في بابه قل التصرف فيه .

فمن ذلك: ما كان على أربعة أحرف (أصول^(٢)) أو ملحقا^(٣) بالأصول، فأما الأصول^(٤)؛ فصدره اللزوم يجيء على مثال فَعَلَّلَةٍ نحو: دَخَرَجْتُهُ دَخَرَجَةً، وَقَلَقَلْتُهُ قَلَقَلَةً، وَسَرَهَفْتُهُ سَرَهَفَةً، إذا أحسنتَ غذاءه، فهذا الأصلي.

والملاحق نحو: حَوَّقَلْتُ^(٥) حَوَّقَلَةً، وَزَحَوَّلْتُهُ^(٦) زَحَوَّلَةً - وهو من الزَّحْل^(٧) - ، وقد يجيء مصدره على فِعْلَالٍ، قالوا زَلَزَلْتُهُ زِلْزَالًا، وَقَلَقَلْتُهُ قَلَقَالًا، وَسَرَهَفْتُهُ سِرْهَافًا.

قال سيبويه^(٨): وإنما ألحقوا الهاء عوضاً من الألف التي تكون قبل آخر حرف (منه^(٩)) يعني ألف زِلْزَالٍ، وَقِلْقَالٍ.

(١) في «ر» و«ق»: لأنه.

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» و«ق»: ملحق.

(٤) في «ر» و«ق»: فأما الأصل.

(٥) في «ب» و«ق»: حوئلته.

(٦) في «ب» و«ق»: ورحولته رحولة، وهو من الرحلة، ولم أعثر على رحول.

(٧) في اللسان (زحل): «زحل الشيء عن مقامه، يزحل زَحْلًا وتزحول كلاهما: زَلَّ عن مكانه وَزَحْوَلُهُ هُوَ أَرْزَلُهُ وَأَرْزَالُهُ». هذا ولم أعثر فيه على زَحْوَلَةٍ على أنه مُضَدَّرٌ بمعنى الزَّحْل.

(٨) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٤٥.

(٩) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

وإنما كان أصل هذا الباب وقياسه الفَعْلَلَةُ؛ لأنه لا يمتنع شيء في هذا الباب منه.

وقد يمتنع من الفَعْلَلِ في بعض ذلك - وإن كان كثيراً - فوجب أن يكون العامُّ هو الأصل الذي عليه الباب.

ألا ترى أنك تقول: دَحْرَجْتُهُ دَحْرَجَةً، ولم يُسْمَعْ فيه دِحْرَاجاً^(١)؟

فإذا كان فَعْلَلْتُ مضاعفاً جاز فيه الفَعْلَلُ^(٢) - بفتح الأول - نحو الزَّلْزَالِ، والقَلْقَالِ، ولا يفتحون أوله في غير المضاعف، لا يقولون: السَّرْهَاف.

ومن ذلك ما كان في أوله الوصل، وهي تسعة أبنية - وقد قدمنا^(٣) ذكرها - تكون مصادرها على لفظ أفعالها، إلا أنك تكسر ثالث المصدر - وكان في الفعل مفتوحاً - وتَزِيدُ قبل آخره أَلِفاً، وذلك نحو قولك: انْطَلَقَ انْطِلَاقاً، واَقْتَدَرَ اقْتِدَاراً، واحْمَرَّ احْمِرَاراً، واشْهَبَ اشْهِيَاباً، واجْلَوْدَ^(٤) اجلوذاً، واخْشَوْشَ^(٥) اخشيَشاناً، واقْعَشَسَ اقْعِشَسَ، واقْشَعَرَ اقْشِعْرَاراً، واستَخْرَجَ

(١) نقل ذلك عن الصيرفي الأزهري في التصريح ج ٢ ص ٧٦، ونقله عن التصريح الصبان في حاشيته على الأشوني ج ٣ ص ٤٤، وليس الصيرفي أول من قال بذلك، وقال ابن يعيش في ج ٤ ص ٤٨: «ولم يسمع فيه دحراج» وأول من قال بذلك هو السيرافي، ونقل ذلك عنه الصيرفي دون إشارة إليه ففي شرح السيرافي ج ٤ ص ٣٦١: «ولم يسمع فيه دحراج»، وذكر آخرون أن دحراجاً سمع عن العرب فقد قال ابن خالويه في كتاب «ليس في كلام العرب» ص: «... لأن فعلل مصدره على ضربين: فَعْلَلٌ فَعْلَلَةً، وفَعْلَلَاءٌ وفَعْلَلَةٌ وفَعْلَلَارٌ، وهذا جاء نادراً، ودحرج دِحْرَاجاً» وفي النصف ج ١ ص ٤١: «وقالوا: سَلَفَيْتُ سَلَفَاءً كما قالوا: دَحْرَجْتُ دِحْرَاجاً» وفي اللسان (دحرج) «دحرج الشيء دَحْرَجَةً ودَحْرَاجاً فتدحرج، أي تتابع في حذوره» وانظر أيضاً القاموس (دحرج) وقال ابن الحاجب «ونحو دحرج على درجة ودَحْرَاج» انظر: الرضي على الشافية ج ١ ص ١٧٧، وانظر أيضاً: المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم ج ١ ص ١٣١.

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٥، والرضي على الشافية ج ١ ص ١٧٨.

(٣) انظر ص ٤٢٨ - ٤٢٩ فيما سبق من التبصرة.

(٤) في اللسان (جلد): «اجلود السير اجلوذاً أي دام مع السرعة».

(٥) في اللسان (خشن): «اخشوش الشيء: اشتدت خشونته وهو لمبالغة».

اسْتَخْرَجًا، وَأَلْفَاتُ هَذِهِ الْمَصَادِرِ - الَّتِي فِي أَوَائِلِهَا - أَلْفَاتٌ وَصَلَتْ كَمَا كَانَتْ
(كَذَلِكَ^(١)) فِي أَفْعَالِهَا.

فَأَمَّا مَا كَانَ عَلَى أَفْعَلٍ فَصَدْرُهُ أَيْضًا بِزِيَادَةِ أَلْفٍ قَبْلَ آخِرِهِ، وَكَثُرَ أَوَّلُهُ
كَقَوْلِكَ: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، وَأَحْسَنَ إِحْسَانًا، وَأَعْطَى إعْطَاءً.

وَأَمَّا الْمَعْتَلُ مِنْ هَذَا الْبَابِ فَيَلْزِمُ آخِرُهُ هَاءُ التَّأْنِيثِ عِوَضًا مِنْ ذَهَابِ أَلْفِ
إِفْعَالٍ، وَذَلِكَ نَحْوُ: أَقَمْتُ إِقَامَةً، وَأَصَبْتُ إِصَابَةً وَأَلَنْتُ الْإِلَانَةَ^(٢).

وَكَانَ الْأَصْلُ: إِقْوَمًا، وَإِصْوَابًا، وَإِلْيَانًا، كَمَا قُلْتُ: أَحْسَنَ إِحْسَانًا، وَأَكْرَمَ
[١١٧ / ١] إِكْرَامًا، وَلَكِنْهُمْ أَعْلَوْا الْمَصْدَرَ كَمَا أَعْلَوْا الْفِعْلَ / فَنَقَلُوا حُرُوكِي الْيَاءِ وَالْوَاوِ اللَّتَيْنِ
قَبْلَ الْأَلْفِ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلُهَا فَانْقَلَبَتِ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلْفَيْنِ، وَالتَّقَى سَاكِنَانِ؛
الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ^(٣)، وَالْأَلْفُ الَّتِي بَعْدَهَا، فَحَذَفْتُ إِحْدَاهُمَا، وَعَوَّضَ مِنْهَا هَاءٌ فِي
آخِرِ الْكَلِمَةِ.

وَمَا كَانَ عَلَى فَعَّالَتٍ فَصَدْرُهُ اللَّازِمُ (لَهُ^(٤)) مُفَاعَلَةٌ كَقَوْلِكَ: ضَارَبْتَهُ
مُضَارَبَةً، وَقَاتَلْتَهُ مَقَاتَلَةً، (وَخَاصَّتُهُ مَخَاصَّةً^(٥)) .

وَقَدْ يَجِيءُ عَلَى فِعَالٍ نَحْوُ: قَاتَلْتُهُ قِتَالًا، وَجَادَلْتُهُ جِدَالًا.

فَالْمَطْرَدُ: مُفَاعَلَةٌ؛ لِأَنَّهَا لَا تَمْتَنِعُ مِنْ جَمِيعِ هَذَا الْبِنَاءِ، وَقَدْ يَمْتَنِعُ الْفِعَالُ،
قَالُوا: جَالَسْتُ مُجَالَسَةً، وَقَاعَدْتُ مُقَاعَدَةً، وَلَمْ نَسْمَعْ جِلَاسًا، وَلَا قِعَادًا.

(١) زِيَادَةُ فِي «ق» .

(٢) فِي «ر» وَ «ق» : وَأَلَيْتُ إِلايَةَ .

(٣) فِي «ب» وَ «ر» وَ «ق» : الْأَلْفُ الْمُنْقَلِبَةُ .

(٤) زِيَادَةُ فِي «ر» -

(٥) نَقَصَ فِي «ق» -

وما كان على فَعَلٍ فصدره اللازم (له) ^(١) التفعيل نحو: ضَرَبْتُهُ تَضْرِباً
وَقَتَلْتُهُ تَقْتِيلًا، وَعَلَّمْتُهُ تَعْلِيمًا، وَقَطَعْتُهُ تَقْطِيعًا.

ويجيء على تَفْعِلَةٍ نحو: كَرَّمْتُهُ تَكْرِمَةً وَتَكْرِيماً، وَعَظَّمْتُهُ تَعْظِيمَةً وَتَعْظِيماً،
فإن كان لام الفعل منه معتلاً أو مضاعفاً لزم تَفْعِلَةٌ نحو: عَزَّيْتُهُ تَعْزِيَةً، وَسَلَّيْتُهُ
تَسْلِيَةً، وَسَوَّيْتُهُ تَسْوِيَةً، ولا يقولون عَزَّيْتُهُ تَعْزِيًا كراهية أن يقع الإعراب على
ياء مكسور ما قبلها.

وقد جاء في الشعر التفعيل (في المعتل) ^(٢) ، قال الراجز ^(٣):

بَاتَ يَنْزِي دَلْوَهُ تَنْزِيًّا كَمَا تَنْزِي شَهْلَةَ صَبِيًّا
وأما المهموز من هذا البناء فمبذلة الصحيح يجوز فيه التفعيل، والتفعيلة،
وذلك: هَنَأْتُهُ تَهْنِئًا، وَتَهْنِئَةً، وَخَطَأْتُهُ تَخْطِئًا ^(٤)، وَتَخْطِئَةً.

وما كان من الأمثلة في أوله التاء الزائدة نحو: تَفَاعَلَ، وَتَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ
فصدره على لفظ فعله الماضي إلا أن الحرف الذي يلي آخره مضموم من المصدر
وهو مفتوح من الفعل كقولك: تَضَارَبَ الْقَوْمُ تَضَارِبًا، وَتَقَاتَلُوا تَقَاتَلًا،

(١) نقص في «ب» و«ق» .

(٢) نقص في الأصل و«ب» .

(٣) لم أهتم إلى اسمه، وفي شرح شواهد الشافية وهذا الشعر مشهور في كتب اللغة وغيرها، ولم يذكر أحد
نتته ولا قائله .

وهو من شواهد اليرافي جده ص ٣٥٧، وانظر: الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢ والمنصف ج ٢ ص ٢٩٥، والمخصص ج ٣
ص ١٠٤، وانظر: الخصائص ج ٢ ص ٣٠٢، ج ٦ ص ٥٨ وشرح شواهد الشافية ص ٦٧، والمقرب ج ٢ ص ١٣٤، والمعني ج ٢
ص ٥٧١، والتصريح ج ٢ ص ٧٦، والأشرفي ج ٢ ص ٣٢ والصحاح (شهل) ، واللان (شهل) ، و (نزا) وتاج العروس
(شهل) ، و (نزا) ، ومعجم شواهد العربية ص ٥٥٩. ينزي: من التنزية وهي رفع الشيء إلى أعلى، وشهله: المعجوز، شبه
يديه إذا جذب بها الدلو ليخرج من البئر بيد امرأة ترقص صبيًا، وخص الشهلة، لأنها أضعف من الشابة.
(٤) في الأصل: تخطأ وتخطئة.

وَتَضْرِبَ تَضْرِبًا، وَتَعْلَمَ تَعْلَمًا، وَتَدْخُرْجَ تَدْخُرْجًا، وَتَقْلُقَلْ تَقْلُقَلًا (وَتَكَلِّمَ^(١) تَكَلِّمًا) هذا قياس مستمر فاعرفه إن شاء الله.

فصل: واعلم أنك إذا أردت المرة الواحدة مما جاوز الثلاثة فبابه: أن تزيد في آخر المصدر الهاء قلت حروفه أو كثرت نحو: أُعْطِيتُ إعْطَاءً واحدةً (وَأُنْطِلَقْتُ^(٢) انْطِلَاقًا واحدةً) ، وَاسْتَخْرَجْتُ اسْتِخْرَاجًا واحدةً، وَاقْعَنْسَسْتُ اقْعَنْسَاسًا واحدةً، وَزَوَّجْتُهُ زَوَاجًا واحدةً وَدَخَرَجْتُهُ دَخْرَجًا واحدةً، وَزَلَزَلْتُهُ زَلْزَلَةً واحدةً - ولا تقل: زَلْزَلَةً؛ لأنك تبني المرة الواحدة مما هو أصل للباب، والأصل في فَعْلَلْتُ: فَعْلَلَّةٌ - كما قدمنا - وَقَاتَلْتُهُ مَقَاتَلَةً واحدةً، (وَأَخَذْتُ مُؤَاخَذَةً^(٣) واحدةً) ، (ولا^(٤) تقل قِتَالَةً واحدةً) ؛ لأن أصل مصدر فَاعَلْتُ مُفاعلة فتبني المرة الواحدة مما هو الأصل، وكذلك: تَعْلَمَ تَعْلَمَةً واحدةً، وَتَقَلَّبَ تَقَلُّبَةً واحدةً، وَتَغَافَلَ تَغَافَلَةً^(٤) واحدةً، فعلى هذا فقس إن شاء الله.

(١) زيادة في «ر» . وفي مكانه في «ق» : وتعلم تعلمًا.

(٢) نقص في «ر» .

(٣) نقص في الأصل و «ب» و «ق» .

(٤) في «ب» : وتقاتل تقاتلة واحدة.

بَابُ اشتقاقِ أَسْمَاءِ الْأُمُكْنَةِ مِنْ لَفْظِ الْأَفْعَالِ

أَمَّا مَا كَانَ عَلَى فَعَلَ يَفْعِلُ - بكسر العين في المستقبل - فاسمُ الموضع منه على لفظ المستقبل إلا أنَّ^(١) في أول / الموضع ميماً مكان حرف المضارعة (الذي^(٢)) [١١٧ / ب] في أول الفعل، وذلك قولك: (جَلَسَ يَجْلِسُ)^(٣) وهذا مَجْلِسُهُ (و حَبَسَ يَحْبِسُ، وهذا مَحْبِسُهُ، وَضَرَبَ يَضْرِبُ، وهذا مَضْرِبُهُ يعني المكان الذي جلس فيه (و حَبَسَ^(٤) فيه) ، وَضَرَبَ^(٥) فيه) .

فإن أردت المصدر من هذا اللفظ فتحت عين مَفْعَل فقلت: ضرب مَضْرِباً وجلس^(٦) مَجْلِساً، قال الله عز وجل: ﴿أَيْنَ الْمَفَرِّ﴾ يريد الفرار، ولو أريد المكان لكُسِرَ ف قيل: الْمَفَرِّ كما يقال: الْمَبِيتُ للموضع (من^(٧)) بات يبيت، وقال الله عز وجل: ﴿وَجَعَلْنَا النَّهَارَ مَعَاشاً﴾ أي عَيْشاً:

وكذلك اسم الزمان إذا اشتقته من الفعل - على هذا النحو - يجري مجرى المكان، وذلك قولهم: أتت الناقة على مَضْرِبِهَا^(٨)، وأتت على مَنَاجِجِهَا، أي على حين النَّتَاجِ والضَّرَابِ.

(١) في «ق»: إلا أنه يكون.

(٢) نقص في «ق» وفي الأصل «التي» .

(٣) نقص في «ب» .

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق»: وحسب محباً، هنا ومراده بالمصدر هنا: المصدر المجي.

(٧) الآية ١٠ من سورة القيامة.

(٨) الآية ١١ من سورة النساء.

(٩) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧. وانظر أيضاً هامش رقم (٦) في ص ٧١١ فيما سبق من التبصرة.

وقد يجيء المصدر على مَفْعِل بالكسر موافقا للمكان والزمان، والقياس مَفْعَل بالفتح كما ذكرنا، وذلك نحو قولك: المرجع بمعنى الرجوع، ومنه قوله عز وجل: ﴿إِلَيْهِ ^(١) مَرْجِعُكُمْ﴾ أي رَجُوعُكُمْ، وقوله عز وجل: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي ^(٢) الْحَيْضِ وَلَا ^(٣)﴾ (أي في الْحَيْضِ ^(٤)) .

وقالوا: الْمَعْجِزُ ^(٥) - بالكسر - يريدون العجز فجعلوه مصدرا، وقالوا: الْمَعْجِزُ ^(٥) - على القياس - وَيُدْخِلُونَ عليه هاء التأنيث فيقولون: الْمَعْجِزَةُ ^(٥) (وَالْمَعْجِزَةُ ^(٦)) .

(وقالوا ^(٧): الْمُعْذِرَةُ ^(٥) وَالْمُعْتَبَةُ) (وقالوا ^(٨): الْمُعْتَبَةُ) ففتحوه على القياس؛ لأنه المصدر.

وقد يُلْحِقُونَ الْأَمْكِنَةَ أَيضاً الْهَاءَ، قالوا: الْمَرْلَةُ ^(٩) لموضع الزلزل، (و ^(٩)) قال الراعي ^(١٠):

بُنِيَتْ مَرَاقِفُهُنَّ فَوْقَ مَزْلَةٍ لا يستطيع بها القَرَادُ مَقِيلًا

(١) الآية ٦٠ من سورة الانعام، والآية ٤ من سورة يونس.

(٢) الآية ٢٢٢ من سورة البقرة.

(٣) غير موجود في باقي النسخ.

(٤) نقص في «ر» .

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٢٤٧.

(٦) نقص في الأصل و «ب» وما في «ر» و «ق» موافق لما في سيبويه.

(٧) نقص في «ق» .

(٨) نقص في «ب» و «ق» ، وفي «ر» : وقالوا: المعتبة، والمعتبة ففتحوه على القياس.

(٩) زيادة في «ب» .

(١٠) انظر: ديوانه ص١٢٦.

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص٢٤٧ وانظر: الحيوان ج٥ ص٤٣٧، وجمهرة القرشي ص٢٢٢، والمخصص ج٩ ص٥٥.

وج١٦ ص١٢٢، واللسان وتاج العروس (زلزل)، ومعجم شواهد العربية ص٢٧٢.

يريد قِيلَوْلَةً، فهذا مصدر مكسور، ولو جاء على الأصل لكان مَقَالاً، كما يُقال: عَاشَ يَعِيشُ مَعَاشاً، ولكنه كَسَرَهُ كغيره من المصادر التي ذكرنا.

وما كان يَفْعُلُ منه مضموماً (أو^(١)) مفتوحاً فالمكان، والمصدر، والزمان منه على لفظ واحد، وذلك نحو: قَتَلَ يَقْتُلُ (قَتْلًا)^(٢) وَمَقْتَلًا، وهذا مَقْتَلُهُ، يعني المكان، وكذلك الزمان.

وتقول: لَبَسَ يَلْبَسُ مَلْبَساً، وهذا مَلْبَسُهُ^(٣) للمكان، والزمان، وإنما فتحوا المكان مَّا كان (منه)^(٤) يَفْعُلُ مضموماً - ولم يَجِئْ على مثاله كما جاء في مَفْعِلَ على مِثَالِهِ نحو: مَضْرِبٌ وَمَحْمِلٌ، لأنه ليس في الكلام مَفْعُلٌ فَعْدِلُ به إلى مَفْعَلٍ بالفتح، وكان أولى من مفعيل بالكسر - لأنه لما تَرِكَ الأَصْلُ - الذي هو الضم لما ذكرنا (و)^(٥) وَجَبَ عَدْلُهُ^(٦) إلى أحد البناءين - عُدِلَ إلى الفتح؛ لأنه أخَفُّ الحركات.

وما كان من بنات الواو التي الواو فيهن فاءً فالمكان والمصدر، والزمان على مَفْعِلٍ بالكسر (نحو: ^(٧) المُوْعِد، والمُوْرِد).

وتَرَاد في المصدر الهاء فيقال: المُوْعِدَةُ^(٨)، والمُوْجِدَةُ^(٩).

(١) نقص في «ق» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٧.

(٤) نقص في «ب» و «ق» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في «ب» و «ر» و «ق»: عدوله.

(٧) نقص في الأصل، ومستدرك على الهامش بخط مغاير.

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٩.

(٩) في «ر» و «ق»: فيقال: الموعدة، والموجدة، والموردة، وإنما جاء هذا على مفعول..

وإنما جاء على مَفْعِل بالكسر ؛ لأن ما جاء على فَعَلَ وأوله واو لزم مستقبله يَفْعِل بالكسر، ويلزمه حذف الواو كما قدمنا^(١)، ويلزم أن يكون المكان على مثال المستقبل، وقد جاء من المصادر فيما لا يلزمه الاعتلال على مَفْعِل وَمَفْعَل، فَلَمَّا^(٢) كان هذا المثال يلزمه الاعتلال بحذف الواو، ويلزم مستقبله يَفْعِل أَلْزَمُوا^(٣) المصدر أيضا أن يكون كذلك ثم حملوا على هذا ما كان على فَعَلَ يَفْعَل لا شترائها في كون الواو واقعة بين ياء وحركة، وذلك نحو: وَجَل يُوْجَل (وهذا^(٤) مَوْجَلَه) ، وَجَل يُوْجَل، وهذا / مَوْجَلَه، وَيَقْوِي ذلك قولهم في الصحيح: عَلَاةُ الْمَكْبَرِ^(٥) (يريدون^(٦) الْكِبَر) فجاء به على الْمَفْعِل وهو من كَبَر يَكْبَر.

وحكى يونس^(٧) أن قوما من العرب يفتحون فيقولون: مَوْجَل وَمَوْجَل أَجْرُوهُ مُجْرَى: رَكِبَ يَرْكَب، لأن الواو تسلم في المستقبل (من هذا^(٨)) نحو: وَجَل يُوْجَل.

وأما مَنْ كَسَرَ مَوْجَل وَمَوْجَل فَإِنْ مِنْ لُغْتِهِ أَنْ يُعِلَّ الْوَوَ فَتَنْقَلِبَ يَاءً أَوْ أَلْفًا نَحْوَ يَيْجَل^(٩)، وَيَاجَلْ، فلما كانت العلة تلتحق هذه الواو فتتقلب ياء أو

(١) في الأصل كما ذكرنا، وانظر: ص ٧٤٢ - ٧٤٥ فيما سبق من التبصرة.

(٢) في «ب» و«ق»: ثم كان هذا المثال.

(٣) في الأصل وفي «ب» و«ق»: فَأَلْزَمُوا.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: اللسان (كبر).

(٦) نقص في «ب» ومستدرك على الهامش بخط مغاير.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤٩.

(٨) نقص في الأصل، وفي «ب» و«ق»: في مستقبل هذا.

(٩) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧، والرضي على الشافية ج ٢ ص ٩١ - ٩٢.

ألفا كما يلحق (الواو^(١)) في وَعَدٍ يَعِدُ فتحذف منه شُبّه به فكسِر الموضع في هذا كله^(٢)) كما كُسِر في ذلك.

و (أما^(٣)) ما كانت الواو والياء فيه لاماً لَزِمَ المصدر، والزمان والمكان فيه الْمُفْعَلُ بفتح العين، وتنقلب الواو والياء (فيه^(٤)) ألفا كقولك: دعا يدعو مدعى، وهذا مدعاه، وَرَمَى يَرْمِي مَرْمًى، وهذا مَرْمَاه؛ لأنَّ الألف والفتحة أَخَفُّ عليهم من الكسرة مع الياء.

وقد يَكْسِرُونَ بعض ذلك، ويلزمونه الهاء نحو مَعْصِيَةٍ، وَمَخِيَةٍ^(٥)، ولا يجيء المكسور من هذا إلا بالهاء؛ لأنَّ الإعراب يستثقل على الواو (والياء^(٦)) ألا ترى أنهم يقلبون الواو والياء إذا وقعتا طرفين همزة استثقالا للإعراب عليها نحو: الشَّقاء، والعَطَاءُ، والأصل فيها الشَّقَاؤُ؛ (بالواو^(٧)) ، والعَطَايُ، بالياء؟ وإذا زادوا عليها الهاء صَحَّتْ؛ لأنَّ الهاء تَحُولُ بين الإعراب وبين الواو والياء، وذلك نحو: الشَّقَاوَةِ، والعَطَايَةِ، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

وأما ما كان أكثر من ثلاثة أحرف فلفظ المكان، والمصدر، والزمان منه كلفظ المفعول، وذلك نحو (قولك^(٨)) : دَخَرَجْتُ الشيء فهو مُدَخَّرَجٌ، والمصدر والزمان، والمكان مُدَخَّرَجٌ أيضاً، وكذلك: قَاتَلْتُهُ فهو مُقَاتَلٌ، (والمصدر^(٩) مُقَاتَلٌ) أيضاً، وكذلك الزمان والمكان.

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» و «ر» .

(٤) انظر: كتاب سيويه ج ٢ ص ٢٤٧.

(٥) نقص في «ب» .

(٦) نقص في «ر» .

(٧) نقص في «ق» .

وتقول: أدخلته مُدْخَلًا، وأخرجته مُخْرَجًا، وهذا مُدْخَلُهُ ومُخْرَجُهُ.

وتقول: أَصْبَحَ مُصْبَحًا، وَأَمْسَى مُمَسًى، وهذا مُصْبَحُهُ وَمُمَسَاءُهُ، قال أمية بن (أبي^(١)) الصلت^(٢):

الحمد لله مُمَسَانًا وَمُصْبَحَنَا
بالحيرِ صَبَحَنَا رَبِّي وَمَسَانَا
أي صباحنا، وَمَسَاءَنَا، فهذا مصدر^(٣).
وقال آخر^(٤):

وَمَا هِيَ إِلَّا فِي إِزَارٍ وَعِلْقَةٍ
مَعَارَ ابْنِ هَمَامٍ عَلَى حَيٍّ خُثَمَا
فهذا اسم الزمان، وهو من أَغَارَ إِغَارَةً وَمَعَارًا، وأنشد سيبويه:
أَقَاتِلْ حَتَّى لَا أَرَى لِي مَقَاتَلًا
وَأَنْجُو إِذَا غَمَّ الْجَبَانُ مِنَ الْكَرْبِ^(٥)
أي حتى لا أرى (لي^(٦)) موضعا للقتال، ويجوز أن يكون مصدرا أي حتى
لا أرى لي قِتَالًا.

(١) نقص في «ق».

(٢) انظر: ديوانه ص ٢٠٢.

وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٢٥٠، وانظر: شرح السيرافي ج ٥ ص ٣٨٠، وابن يعيش ج ٦ ص ٥٠، ٥٢، والأشعراني ج ٣ ص ٤٠، والمخصص ج ١٤ ص ٢٠٠، والصاحح واللسان (مسا) والشاهد في قوله: «مسانا» و«مصبخنا» وهما بمعنى الإمساء والإصباح، ونصب المسمى والمصبح على الظرف وإن كانا مصدرين، لأنه أراد وقت الإمساء ووقت الإصباح فحذف الوقت وأقام المصدر مقامه.

(٣) في الأصل، وفي «ب» و«ر»: فهذا ظرف.

(٤) هو مزاحم العقيلي.

وهذا الشاهد مكرر، وقد مر في باب الظروف. انظر ص ٣١٠ فيما سبق من التبصرة.

(٥) هذا الشاهد مكرر، وقد مضى في باب ما يعمل من المصادر عمل الفعل انظر ص ٢٤٥.

(٦) زيادة في «ق».

بَابُ أَبْنِيَةِ الْأَسْمَاءِ وَالْأَفْعَالِ

اعلم أنَّ أبنية الأسماء التي لازيادة فيها تنقسم ثلاثة أقسام: أحدها: ثلاثي، والثاني: رباعي، والثالث: خماسي.

وأقل ما تكون عليه عدة الاسم الذي يثنى ويجمع ويصغر ثلاثة أحرف أصول، إلا أن يُحذفَ منه حرف/ وهو مقدر في الاسم.

[١١٨ / ب

وإنما وجب أن يكون أقلُّ الأصول (عدة^(١)) ثلاثية (أحرف^(٢))؛ لأنه يُحتاج إلى حرف يُبتدأ به، وحرف يقع عليه الإعراب، وحرف يُعرف به وزن الكلمة. وأبنية الثلاثية من غير زيادة عشرة:

فَعَلْ نحو: كَلْبٌ، وَفَعْلٌ نحو: عِدْلٌ، وَقُعْلٌ نحو: بُرْدٌ، وَفَعْلٌ نحو: جَبَلٌ، وَقَعِلٌ نحو: فَخِذٌ، وَقُعْلٌ نحو: رَجُلٌ، وَفَعْلٌ نحو: عِنَبٌ، وَفَعِلٌ نحو: إِبِلٌ، وَقُعْلٌ نحو: صُرْدٌ، وَقُعْلٌ نحو: عُتُقٌ.

وأما ما حذف منه حرف من هذا البناء فنحو: يَدٌ، ودمٍ حذف من (آخر^(٣)) كل واحد منها ياءٌ هي لام الفعل، يدلُّك على ذلك قول الشاعر:

يَدَيَّانِ بِالْمَعْرُوفِ عِنْدَ مُحَرَّقٍ قَدْ تَمَنَّعَانِكَ أَنْ تُضَامَ وَتُضْهِدَا^(٤)

وقال آخر:

فَلَوْ أَنَّا عَلَى حَجَرٍ دُبِحْنَا جَزَى الدَّمْيَانِ بِالْخَبَرِ الْيَقِينِ^(٥)

فَرَدًّا فِي الثَّنِيَةِ الْيَاءُ إِلَيْهَا.

(١) نقص في «ب» و «ر».

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) هذا الشاهد مكرر هنا وقد مر في باب النسب. انظر: ص ٥٩٩ فيما سبق من التبصرة.

وكذلك: غَدَّ أصله غَدَوٌ، فحذف من آخره الواو (والأصل^(١) غَدَوٌ) وقد جاء في الشعر على الأصل، قال لبيد:

وَمَا النَّاسُ إِلَّا كَالْدِيَارِ وَأَهْلِهَا بِهَا يَوْمَ حُلُوهَا وَغَدَوًا بِلَاقِعٍ^(٢)

وأبنية الرباعي خمسة:

فَعْلَلْ نحو: جَعْفَرٍ، وَفَعْلِلْ نحو: زَبْرَجٍ^(٣)، وَفَعَّلْ نحو: بَرُّثْنٍ، وَفَعَّلْ نحو: هِجْرَجٍ^(٤)، وَفَعَلَ (غير^(٥) مُدْعَمٍ الثالث (في الرابع^(٦)) نحو قِمَطَرٍ.

واختلفوا في فَعْلَلْ بضم الفاء وفتح اللام الأولى فلم يعده سيبويه في الأبنية الرباعية، وعده الأخفش^(٧) ومن ذهب مذهبه فقالوا: (قد)^(٨) جاء: جُخْدَبٌ^(٩).

(ومن ذهب^(١٠) مذهب سيبويه يقول: إن جُخْدَبًا مُحَقَّقٌ^(١١) مِنْ جَخَادِبٍ وليس بأصل، وما ليس^(١٢) بأصل لَا يُعْتَدُّ به.

(١) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٢) بيت لبيد هذا مكرر هنا وقد سبق استشهاد المؤلف به في باب النسب. انظر ص ٥٩٨ فيما سبق من

التبصرة.

(٣) الزبرج له عدة معان منها: الوشي، والذهب، وزينة السلاح.

(٤) الهجرع: الطويل، وقيل: الطويل المشقوق.

(٥) نقص في الأصل و«ر» و«ق».

(٦) نقص في «ب» و«ق».

(٧) انظر: شرح السيرافي ج ٥ ص ٧٧٠ وج ٦ ص ٥، والرضي على الشافعية ج ١ ص ٤٨.

(٨) نقص في «ر».

(٩) الجُخْدَب: ضرب من الجنادب والجراد أخضر طويل الرجلين. انظر: اللسان (جخدب).

(١٠) نقص في «ق».

(١١) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٣٥: «فليس في الكلام من بنات الأربعة على مثال فَعْلَلْ ولا فَعْلِلْ ولا شيء من هذا النحو لم نذكره، ولا فَعْلَلْ، إلا أن يكون محذوفاً من مثال فَعَالِلْ؛ لأنه ليس حرف في الكلام تتوالى فيه أربع متحركات».

(١٢) في «ب»: وما لأصل له لَا يُعْتَدُّ به.

وكذلك غَلَبْتُ^(١)، وَهَدَيْدُ^(٢) مخففان من غَلَابِطٍ وَهْدَايِدٍ؛ فلذلك لم يُجعلَا في أصول الأبنية؛ لأنه ليس في كلامهم جمع بين^(٣) أربع متحركات في كلمة واحدة لثقله على اللسان، ألا ترى أنهم يُسَكِّنُونَ لَامَ الفعل إذا كان ماضيا واتصل به ضمير المتكلم، أو المخاطب، أو جماعة المؤنث؛ فراراً من الجمع بين أربع متحركات في نحو: ضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ، وَضَرَبْتُ؟

وكذلك إن كان المتحرك الرابع من كلمة أخرى وتجانس الحرفان^(٤) أُسْكِنَ الأول منها، وأُدْغِمَ فيما يليه نحو: جَعَلَ لَكَ، وَحَمِدَ دَاوُدَ، فإذا كانوا يكرهون اجتماع أربع متحركات من كلمتين منفصلتين فُهِمَ لها في كلمة^(٥) واحدة (أَشَدُّ^(٦) كراهية؛ فلهذا لم تُبْنِ^(٧) الأصول على أربع متحركات).

فأما ما أدى إليه قياسٌ بحذفٍ أو اتِّصَالِ كلمةٍ بكلمةٍ^(٨) لم يُعْتَدَ به واحتُمِلَ ثِقَلُهُ؛ لأنه عارض.

وأبنية الحماسي (أربعة)^(٩) فيما ذكره سيبويه^(١٠):

فَعَلَّلَ نحو: سَفَرَجَل، وَقَعَلَّلَ نحو: جَحْمَرِش، وَقَعَّلَلَ نحو: قُدْعَمِل^(١١)،

(١) الْغَلَبُطُ وَالْغَلَابِطُ: الضخم العظيم.

(٢) الْهَدِيدُ وَالْهَدَايِدُ: اللبن الحائر جدا.. وقيل: هو ضعيف البصر.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٢٥.

(٤) في الأصل: وتجانس الحرفان فإن أسكن...

(٥) في «ر»: فهم لها أشد كراهية في كلمة واحدة.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) في «ق»: لم يبق الأصل على...

(٨) أقحمت كلمة «أربعة» في الأصل بين قوله: بكلمة وبين قوله: لم يعتد به.

(٩) نقص في الأصل و «ق».

(١٠) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٤١.

(١١) التذرع: القصير الضخم من الإبل.

وَفِعْلٌ نَحْو: قِرْطَعِب^(١)

وزاد (غير)^(٢) سيبويه^(٣) بناء آخر وهو فَعْلِلٌ نَحْو: هُنْدِلَع^(٤)، وهذا لم يذكره سيبويه؛ إمّا لأنّه لم يصح عنده، وإمّا [لأنّه]^(٥) لم يقع (إليه)^(٦) لشذوذه^(٧) في بابه، فهذا أصل أبنية الأسماء بغير زوائد.

وما زاد على هذه الأصول من حروف الأسماء فهي زوائد، وهي كثيرة، وأنا أذكر حروف الزوائد، ومواقع زيادتها من الأسماء، والأفعال إن شاء الله. / [١١٩ / ا]

فصل: وأمّا الأفعال فلها تسعة عشر بناء، أربعة منها أصول، وخمسة عشر بزوائد، فالأصول: ثلاثة منها ثلاثي، وواحد رباعي: فالثلاثي: فَعَلَ نَحْو: جلس، وأَمَرَ، وفَعِلَ نَحْو: شَرِبَ وَرَكِبَ، وفَعُلَ نَحْو: كَرَّمَ وظُرِفَ.

والرباعي: فَعَّلَ نَحْو: دَخَرَجَ، وسَرَهَفَ^(٨).
وأمّا الأبنية التي فيها الزوائد: فتنقسم قسمين:
أحدهما بزيادة ألف الوصل، والآخر بغير زيادة ألف الوصل.

(١) في اللسان (قرطعب) «ماعليه قرطعية أي قطعة خرقه».

(٢) نقص في «ق».

(٣) الذي زاد هنا البناء هو أبو بكر بن السراج.

(٤) في الرضي على الشافعية ج ١ ص ٤٩: «وزاد محمد بن التري في الخماسي خامسا وهو الهندلَع لبقلة، وألحق الحكم بزيادة التون: لأنه إذا تردد الحرف بين الأصالة والزيادة والوزنان باعتبارها نادريين فالأولى الحكم بالزيادة لكثرة ذي الزيادة... ولو جاز أن يكون هُنْدِلَعُ فَعْلِلًا لجاز أن يكون كَنْهَلُ فَعْلَلًا، وذلك خَرَقٌ لا يَرْفَعُ فتكثر الأصول» وفي اللسان (هندلَع) «الهندلَع بقلّة، قيل: إنها عربية، فإذا صح أنه من كلامهم وجب أن تكون نونه زائدة لأنه لأصل يَزَائِهَا فيقابلها، ومثال الكلمة على هذا فَنَعْلَل، وهو بناء فائت...».

(٥) ما بين الحاصرتين غير موجود في جميع النسخ، وبه يلتزم الكلام.

(٦) في «ر»: لشذوذ في بابه.

(٧) يقال: تَرَهَّقْتُ الصَّبِيَّ إِذَا أَحْسَنْتُ غِذَاءَهُ.

فَأَمَّا (التي)^(١) بزيادة ألف الوصل فهي تسعة أمثلة، وهي:

انْفَعَلَ نحو: انْطَلَقَ، وافتَعَلَ نحو: اقتَدَرَ، وافْعَلَ نحو: احمَرَ، وافْعَالَ نحو: احمَارٌ،
واستَفْعَلَ نحو: استَغْفَرَ، وافْعُوْعَلَ نحو: اغْدُوْدَنَّ، وافْعُوْلَ نحو: اغْلُوْطَ وافْعُنْلَلَ
نحو: احرْثْجَمَ، وافْعَلْلَ نحو: اقْشَعَرَ، (و)^(٢) الأصل فيه اقْشَعَرَرَّ^(٣) ثم لحقه الإدغام.

وَأَمَّا (التي)^(٤) بزيادة غير ألف الوصل فهي ستة أبنية، وهي:

أَفْعَلَ نحو: أَكْرَمَ، وَقَعَلَ نحو: كَسَرَ، وَتَفَاعَلَ نحو: تَضَارَبَ، وَفَاعَلَ نحو: قَاتَلَ،
وَتَفَعَّلَ نحو: تَدَخَّرَجَ، وَتَفَعَّلَ نحو: تَكَسَّرَ.

فهذه تسعة عشر بناء لما^(٥) سُمِّيَ فاعله، وأوائلها مفتوحة.

فإذا لم يُسَمَّ فاعله ضَمَّتْ أوائلها نحو: ضَرَبَ، وَرَكِبَ، وَأَكْرَمَ، ودُخِرَجَ وما
أشبه ذلك، وقد قدمنا^(٦) أحكام ما لم يُسَمَّ فاعله في بابيه بما أغنى عن إعادته
ههنا، وبالله التوفيق.

(١) تنص في الأصل، وفي «ب» و «ق»: فَأَمَّا الزيادة التي هي ألف الوصل فهي تسعة أمثلة.

(٢) زيادة في «ر».

(٣) في الأصل اقشعررت.

(٤) تنص في الأصل، وفي «ب» و «ق»: وَأَمَّا زيادة غير....

(٥) في الأصل: لمن سُمِّيَ....

(٦) انظر ص ١٢٤ - ١٢٠ فيما سبق من التبصرة.

بَابُ التَّصْرِيفِ

اعْلَمْ أَنَّ التَّصْرِيفَ هُوَ تَغْيِيرُ الْكَلِمَةِ بِالْحَرَكَاتِ، وَالزِّيَادَاتِ، وَالنَّقْصَانِ وَالْقَلْبِ لِلْحُرُوفِ، وَإِبْدَالِ بَعْضِهَا مِنْ بَعْضٍ.
وَأَوَّلُ التَّصْرِيفِ: مَعْرِفَةُ (الْحُرُوفِ)^(١) الزَّوَائِدِ، وَمَوَاضِعِهَا وَهِيَ عَشْرَةٌ أَحْرَفٌ: الْهَمْزَةُ، وَالْأَلْفُ، وَالْوَاوُ، وَالْيَاءُ، وَالنُّونُ، وَاللَّامُ، وَالسِّينُ، وَالتَّاءُ، وَالْمِيمُ، وَالْهَاءُ، وَيَجْمَعُهَا فِي الْفِظِ «سَأَلْتُونِيهَا»، وَيَجْمَعُهَا (أَيْضًا)^(٢) «هُوَاسْتَلَيْتَنِي» وَ«الْتِمِسْنُ هَوَايَ»^(٣) (وَهُوَ يَتُ «السَّمَانُ» وَ«الْيَوْمُ تَنْسَاهُ» وَ«أَسْلَمُونِي تِيَاهُ») فَهَذِهِ الْحُرُوفُ تَكُونُ زَوَائِدَ، وَغَيْرُ زَوَائِدَ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ زَوَائِدَ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ إِذَا كَانَتْ فَمِنْهَا تَكُونُ.

وَتَعْرِفُ الزَّائِدَ^(٤) مِنْ غَيْرِ الزَّائِدِ بِثَلَاثَةِ أَشْيَاءَ:
الِاشْتِقَاقِ، وَالخُرُوجِ عَنْ أَمْثَلَةِ كَلَامِ الْعَرَبِ، وَالْقِيَاسِ عَلَى زِيَادَةِ النَّظِيرِ، وَسُبْنَيْنِ ذَلِكَ (فِي^(٥) هَذَا الْبَابِ) إِنْ شَاءَ اللَّهُ تَعَالَى.

وَلِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْ حُرُوفِ الزِّيَادَةِ مَوْضِعٌ تَكْثُرُ زِيَادَتُهُ فِيهِ حَتَّى يَغْلِبَ عَلَيْهِ حَكْمُ الزِّيَادَةِ مَتَى وَجَدَ فِي ذَلِكَ الْمَوْضِعِ، إِلَّا أَنْ يَدُلَّ دَلِيلٌ عَلَى غَيْرِ الزِّيَادَةِ.
فَمِنْ ذَلِكَ: الْهَمْزَةُ يَحْكُمُ عَلَى أَنَّهَا زَائِدَةٌ إِذَا وَقَعَتْ أَوَّلًا وَبَعْدَهَا ثَلَاثَةُ أَحْرَفٍ أَصُولٌ أَوْ أَكْثَرُ مِنْ ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ، غَيْرَ أَنَّ الْأَصُولَ فِيهِ ثَلَاثَةٌ وَالْبَاقِي زَوَائِدَ،

(١) تَقْصُ فِي «ق».

(٢) تَقْصُ فِي «ب».

(٣) فِي الْأَصْلِ: وَالْتِمِسْنُ هَوَايَ.

(٤) تَقْصُ فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق».

(٥) فِي «ر» وَ«ق»: وَتَعْرِفُ الزَّوَائِدَ مِنْ غَيْرِ الزَّوَائِدِ.

وكذلك حكها في هذا الموضع - عُرِفَ اشتقاق^(١) الكلمة أو لم يُعْرَف - لكثرة زيادتها في هذا الموضع في الاسم والفعل.

فالاسم نحو: أَحْمَر، وَأَذْهَم، وَأَصْفَر، وَأَفْكَل، الهمزة زائدة؛ لأنه من الحُمرة والصفرة والدُهْمَة.

وَأَمَّا أَفْكَل فالهمزة فيه زائدة؛ لأنها وقعت على الشرط الذي ذكرناه أولاً،/ وبعدها ثلاثة أحرف أصول ولم يَقم دليل على غير زيادتها فحكما على الهمزة فيه بالزيادة لكثرة وقوعها زائدة في مثل هذا الموضع فيما عرف (اشتقاقه)^(٢)، فَحْمِلَ مالا^(٣) يُعْرَفُ اشتقاقه على ما عُرِفَ اشتقاقه؛ لاطِّرادِ زيادة الهمزة في هذا الموضع إلا أن يقوم دليل على غير زيادتها، وكذلك إن كان بعدها أكثر من ثلاثة أحرف نحو: إِحْاض، وإِسْلَام؛ لأنها من مَحَض، وسَلِم.

وَأَمَّا أَوْلَق^(٤)، وَأَيْصَرَ^(٥) فالهمزة أصلية بدليل قولهم: أَلِقَ الرجل فهو مَأْلُوقٌ، وقولهم في جمع أَيْصَرَ: إِصَار^(٦).

(١) في الأصل: عرف اشتقال الكلمة...

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ه»: فحمل ما عرف اشتقاقه على ما عرف اشتقاقه.

(٤) الأَوْلَق: الجنون، وقيل: الحفة من النشاط كالجنون. انظر: اللسان (ولق) وانظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢

وص ٢٤٤.

(٥) في اللسان (أصر): «الإصار: ما حواه الخش من الخشيش. والأيسر كالإصار... والإصار، والأيسر: الخشيش

المجمع، وجمعه أياصر».

(٦) في تصريف المازني ج ١ ص ١١٢: «فأما أولق، وأيسر، وإئعة، فإن الهمزة فيهن غير زائدة؛ لأنهم قد قالوا:

أَلِقَ فهو مَأْلُوقٌ، فقد تبين لك أن الهمزة من نفس الحرف، وأَيْصَرَ أيضا من نفس الحرف لقولهم في جمعه إِصَار». وقال ابن جني في المنصف ج ٣ ص ١٨: «أيسر: هو الخشيش، ويقال في جمعه أياصر، قال مقاس العائدي:

تذكرت الخيل الشعر عَشِيْسَةً
وكنّا أناسا يعلقون الأيماصرا
والأيسر أيضا: الصداقة والرحم، وجمعه أياصر» وانظر المقتضب ج ٢ ص ٣١٦.

فَلَمَّا ثَبَتَتِ الْهَمْزَةُ فِي تَصْرِيفِ الْفِعْلِ مِنْ أَلِقَ^(١)، وَفِي جَمْعِ أَيْصَرَ عَلِمْنَا أَنَّهَا أَصْلِيَّةٌ، وَأَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ زَائِدَتَانِ؛ لِسَقُوطِهَا فِي أَلِقَ، وَإِصَارَ.

وَأَمَّا زِيَادَتُهَا فِي الْفِعْلِ فَنَحْوُ: أَذْهَبَ (وَأَرْكَبَ)^(٢) وَأَضْرَبَ، وَأَكْرِمَ؛ لِأَنَّهُ مِنْ ذَهَبَ، (وَرَكِبَ)^(٣)، وَضَرَبَ، وَكَرَّمَ.

وَتَزَادُ الْهَمْزَةُ ثَانِيَةً، وَثَالِثَةً، وَرَابِعَةً، وَلَا يُحْكَمُ بِزِيَادَتِهَا فِي هَذَا^(٤) الْمَوْضِعِ إِلَّا بِدَلِيلٍ.

فَالثَانِيَةُ نَحْوُ: شَامَلَ، وَالثَّالِثَةُ (نَحْوُ): شَمَّلَ^(٥)، وَالرَّابِعَةُ (نَحْوُ): حَطَّائِطُ^(٦)، وَهِيَ زَائِدَةٌ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ؛ لِأَنَّ الشَّامَلَ، وَالشَّمْلَ اسْمَانِ لِلشَّمَالِ، وَيُقَالُ: شَمَلَتْ الرِّيحُ (مِنَ الشَّمَالِ)^(٧) فَتَسْقُطُ الْهَمْزَةُ، وَحَطَّائِطُ^(٨) مِنَ الْحَطِّ فَالْهَمْزَةُ سَاقِطَةٌ مِنْ أَصْلِ الْكَلِمَةِ، فَتَقَامُ دَلِيلٌ عَلَى مَا ذَكَرْنَا حُكْمَ زِيَادَتِهَا وَإِلَّا فَهِيَ أَصْلِيَّةٌ نَحْوُ: أَكَلْ، وَأَمَرْ، وَقَرَأْ، وَاسْتَقْرَأْ وَمَا أَشْبَهَ ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْهَمْزَةَ^(٩) ثَابِتَةً فِي تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ، وَلَمْ تَقْعَ فِي مَوْضِعٍ تَكْثُرُ زِيَادَتُهَا فِيهِ، وَلَا قَامَ عَلَى (هَذِهِ)^(١٠) الزِّيَادَةِ دَلِيلٌ.

فصل: قَامَا الْأَلْفُ فَتَزَادُ ثَانِيَةً، وَثَالِثَةً، وَرَابِعَةً، وَخَامِسَةً، وَسَادِسَةً؛ فَالثَانِيَةُ فِي

(١) فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق»: مِنْ أَوَّلِقَ.

(٢) زِيَادَةُ فِي «ر» وَ«ق».

(٣) فِي «ق»: فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

(٤) نَقَصَ فِي «ب».

(٥) انْظُرْ: اللِّسَانُ (حَطَطَ) وَفِي كِتَابِ سَيَبَوِيهِ ج ٢ ص ٣٥٢: «وَحَطَّائِطُ هُوَ الصَّغِيرُ». وَفِي الْقَامُوسِ (الْحَطَّ):

«وَحَرَّ حَطَّائِطُ بَطَّائِطُ: ضَخْمٌ، وَالْحَطَّائِطُ أَيْضًا: الصَّغِيرُ الْقَصِيرُ»، وَفِي الْمَنْصَفِ ج ٢ ص ٦٨: «حَطَّائِطُ: هُوَ الشَّيْءُ الصَّغِيرُ الْمَحْطُوطُ».

(٦) فِي الْأَصْلِ: لِأَنَّ الْكَلِمَةَ ثَابِتَةً فِي تَصَارِيفِ الْكَلِمَةِ.

(٧) زِيَادَةُ فِي «ق».

فاعل نحو: ضَارِبٍ، وَقَاتِلٍ، و (في) ^(١) فَاعِلٌ نحو: ضَارَبَ وَقَاتَلَ؛ لَّأنَّه من الضَّرْبِ والقَتْلِ.

والثالثة نحو: عِمَادٍ، وَسَلَامٍ؛ لَّأنَّه من عَمَدَ، وَسَلِمَ.

والرابعة نحو: عَطَشِي، وَسَكْرِي؛ لَّأنَّه من العطشِ والسُّكْرِ.

والخامسة نحو: حَبْنُطِي، وَدَلْنُطِي؛ لَّأنَّه من حَبَطَ بَطْنُهُ، وَدَلَّطَهُ إِذَا دفعه.

والسادسة نحو الألف (الثانية) ^(٢) في أَشْهِيَابٍ، وَاحْرِنْجَامٍ؛ لَّأنَّه من الشُّهْبَةِ وَاحْرِنْجَمَ.

ولا تَزَادُ الألفُ أَوَّلًا؛ لِأنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَلَا يُبْتَدَأُ بِسَاكِنٍ، فَأَمَّا أَلِفُ الوصلِ والقطعِ فَهِيَ هَمْزَةٌ، وَإِنَّمَا سُمِّيَتْ أَلِفًا؛ لِأنَّهَا تَكْتُبُ بِصُورَةِ الألفِ، وَحَقِيقَتُهَا مَا ذَكَرْتَ لَكَ.

وَاعْلَمْ أَنَّ الألفَ لَا تَكُونُ أَصْلًا لِّلْبَتَّةِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ زَائِدَةً، أَوْ مُنْقَلِبَةً مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ أَوْ (حَرْفٍ) ^(٣) أَصْلِيٍّ.

فَالزَّائِدُ أَلِفُ التَّائِيثِ فِي (نَحْوِ): ^(٣) حُبْلِي، وَسَكْرِي، وَحُبَارِي، وَنَحْوِ أَلِفِ ضَارِبٍ، وَكَاتِبٍ ^(٤).

وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ مِنْ حَرْفٍ زَائِدٍ فَنَحْوُ: أَلِفٍ مِعْزِيٍّ، وَأُرْطِيٍّ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ مِعْزٌ، ^(٥) وَأُرْطٌ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ يُقَالُ: أَدِيمٌ مَأْرُوطٌ؟

وَأَمَّا الْمُنْقَلِبَةُ مِنْ حَرْفٍ أَصْلِيٍّ فَهِيَ تَنْقَلِبُ عَنِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ.

فَالْوَاوُ نَحْوُ: عَصَاً، وَغَزَاً، وَالْألفُ مُنْقَلِبَةٌ مِنْ وَاوٍ أَصْلِيَّةٍ؛ لِأَنَّكَ تَقُولُ فِي

(١) زِيَادَةٌ فِي «ق».

(٢) تَقْصُ فِي الْأَصْلِ.

(٣) تَقْصُ فِي «ب».

(٤) فِي «ب» وَ «ر» وَ «ق»: وَكُتِبَ.

(٥) فِي الْأَصْلِ: مِعْزِيٌّ، وَأُرْطِيٌّ، وَانْظُرْ: اللِّسَانُ (أُرْط).

تشنية (عصا)^(١): عَصَوَان، وتقول: غَزَا يَغْزُو فَتَظْهَرُ (لك)^(٢) الواو.
وأما الياء فنحو: رَحَى وَرَمَى؛ لأنك تقول في تشنية (رَحَى)^(٣): رَحَيَانٍ
وتقول: رَمَى يَرْمِي.
وكذلك الألف في نحو قال وباع منقلبة من الواو والياء؛ لأنك تقول: قَالَ
يَقُول (قَوْلًا)^(٤)، وباع يَبِيع يَبِيعًا.

[١٢٠ / ١] وأما الحروف: فالألف تكون فيها أصليّة؛ لأن الزيادة، والبدل/ تصرف،
ولا تَصْرِفُ للحروف.

فإذا وجدت الألف في كلمة، ثانية، أو ثالثة، أو رابعة، أو خامسة، أو
سادسة - ائماً كان أو فعلاً - وفي الكلمة ثلاثة أحرف سواها حكمت عليها
بالزيادة حتى يَقُومَ دليل على أنها منقلبة من حرف أصلي.
فإن وجدت في كلمة على ثلاثة أحرف علمت أنها منقلبة من حرف أصلي
ياءٍ أو واوٍ كما ذكرنا (في غزا)^(٥) ورمى، وقال وباع).

فصل: وأما الواو فتزاد ثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة.
فالثانية نحو (قولك)^(٦): كَوُثِرَ، وأُولِى، وقد بينا أنه يقال: أُلِىَ الرجل فسقط
الواو، وكوثر من الكثرة.
والثالثة: واو قَسُور^(٧)؛ لأنه من القسر، وجَدُول؛ لأنه من الجدُل، وهو القتل،
وعجوز؛ لأنه من العجز.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر» و «ق».

(٥) في «ه»: واو قسورة، والقصور: ضرب من الشجر، والقسورة الأند.

والرابعة: نحو واو عَرْقُوة^(١) وتَرْقُوة^(٢)؛ لأنه ليس في الكلام مثالها في الأصول،
فخرجها عن الأمثلة بمنزلة الاشتقاق.

والخامسة: نحو واو قلنسوة^(٣)، وقحدوة^(٤)؛ لأنه ليس على مثالها في الأصول.

ولا تُزاد الواو أولاً؛ لأنها مُتَكَرِّهة^(٥) في ذلك الموضع لِقُبْح الصوت بها؛
لأنها إذا وقعت أولاً فإنها كثيراً ما تُبَدَّل منها التَّاء، والهمزة نحو تَرَاث وتُجَاه،
وتُخَمَّة، والأصل: وَرَاث، وَوَجَاه، وَوُخَمَّة؛ لأنه من السَّوْجِه وَوَرِثْتُ،
(وَالْوَحَامَة)^(٦) وكذلك: أَقْتَبْتُ؛ لأنه من الوقت، ويقال: أَجُوهُ، في معنى وجوه.

فإذا كانت الواو الأصلية تُغَيَّر بالإبدال في هذا الموضع بِقُبْح المسموع،
فالزيادة أخرى ألا تكون فيه.

فصل: وأما الياء فتُزَادُ أولاً؛ وثانية، وثالثة، ورابعة، وخامسة، فالأولى نحو:
يُرْمَع^(٧) وَيَرْبُوع^(٨)، وَيَخْضُر^(٩).

فأما يُرْمَع فلكثره زيادة الياء في هذا الموضع حُكِمَ على زيادتها فيه،
والياء ههنا نظير الهمزة في أَفْكَل، (وَأَيْدَع)^(١٠).

(١) العرقوة: خشبة معروضة على الدلو.

(٢) الترقوة: عظم يصل بين ثغرة النحر والماتق من الجانبين.

(٣) القلنسوة: من ملابس الرؤوس.

(٤) القمحدوة: ما خلف الرأس.

(٥) في «ن» و«ق»؛ لأنها مكروهة.

(٦) تقص في «ب».

(٧) اليرمع: الحما الأبيض يتلألأ في الشمس.

(٨) اليربوع: دوية فوق الجرذ، وقيل: اليربوع: نوع من الفأر.

(٩) الياخضور: الأخضر.

(١٠) الأيدع صبح أحمر، وقيل: هو الزعفران.

وَأَمَّا يَرْبُوعٌ فَحُكْمٌ عَلَى بَابِهِ بِالزِّيَادَةِ لِكثْرَةِ زِيَادَتِهَا أَوَّلًا بَعْدَ سَلَامَةِ الْأَصُولِ
الْثَلَاثَةِ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ مِثْلُ دَمْلُوجٍ ^(١) بِفَتْحِ الدَّالِ.

وَأَمَّا يَخْضُورٌ فَالِاشْتِقَاقُ يَدُلُّ عَلَى زِيَادَةِ الْيَاءِ فِيهِ؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْخَضِرَةِ.
وَالثَّانِيَةُ نَحْوُ: قَيَّصُومٌ ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الْقَصَمِ.

وَالثَّلَاثَةُ نَحْوُ: حِذْيَمٌ، لِأَنَّهُ مِنَ حَذَمْتُ أَيُّ قَطَعْتُ.

وَالرَّابِعَةُ نَحْوُ: سَلْقِيَّتٌ؛ لِأَنَّهُ يَقَالُ فِي مَعْنَاهُ سَلَقَهُ ^(٣).

وَالْخَامِسَةُ نَحْوُ: قَوْلِهِمْ: سَلْخَفِيَّةٌ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمِيعِ: سَلَحِفٌ مِنْ غَيْرِ اسْتِكْرَاهٍ لِهَذَا
الْجَمْعِ كَمَا يَسْتَكْرَهُ فِي جَمْعٍ ^(٤) سَفَرَجَلٍ.

وَأَمَّا يَسْتَعُورٌ ^(٥) فَالْيَاءُ (فِيهِ) ^(٦) غَيْرُ زَائِدَةٍ؛ لِأَنَّ الزِّيَادَةَ لَا تَلْحَقُ بِنَاتِ
الْأَرْبَعَةِ مِنْ أَوَائِلِهَا إِلَّا الْأَسْمَاءُ الْجَارِيَةُ عَلَى أَفْعَالِهَا نَحْوُ: مَدْخِرَجٌ، وَمَدْخَرَجٌ.

فصل: وَأَمَّا النُّونُ فَتَزَادُ أَوَّلًا، وَثَانِيَةً، وَثَالِثَةً، وَرَابِعَةً، وَخَامِسَةً، وَسَادِسَةً،
وَسَابِعَةً.

فَالْأَوَّلَى نَحْوُ نَذْهَبٌ، وَنَرَجِسٌ ^(٧)، فَأَمَّا نَذْهَبٌ؛ فَلِأَنَّهُ مِنْ ذَهَبٍ، وَأَمَّا نَرَجِسٌ؛
فَلِأَنَّهُ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فَعْلِيلٌ، وَفِيهِ تَفْعِيلٌ؛ فَلِذَلِكَ حَكَمْنَا عَلَيْهِ بِالزِّيَادَةِ.

(١) فِي كِتَابِ سِيَوِيهِ ج ٢ ص ٣٢٥: «وَلَيْسَ فِي الْكَلَامِ يَقْعَالٌ، وَلَا يَقْعُولٌ».

(٢) الْقَيَّصُومُ: مِنْ نَبَاتِ السَّهْلِ، وَهُوَ طَيِّبُ الرَّائِحَةِ.

(٣) سَلَقَهُ: أَلْقَاهُ عَلَى ظَهْرِهِ.

(٤) فِي «ر»: كَمَا يَسْتَكْرَهُ جَمْعُ سَفَرَجَلٍ.

(٥) فِي الْمَنْصَفِ ج ٣ ص ٢٣ - ٢٤: «قَالَ أَبُو عَثْمَانَ: يَسْتَعُورُ: بَلَدٌ بِالْحِجَازِ، وَقَالَ أَيْضًا: الْيَسْتَعُورُ الْبَاطِلُ، وَيُقَالُ

لِلْكَأِ الَّذِي يَجْعَلُ عَلَى ظَهْرِ الْبَعِيرِ: يَسْتَعُورُ وَقَالَ أَبُو عَمْرٍ: هُوَ شَجَرٌ وَانْظُرِ اللَّانَ (سَعْرَ).

(٦) تَقْصُ فِي الْأَصْلِ.

(٧) النَّرَجِسُ بِالْكَسْرِ مِنَ الرِّيَاحِينَ مَعْرُوفٌ، وَهُوَ دَخِيلٌ.

والثانية نحو: جُنْدَب^(١)، وَعَنْسَل^(٢)؛ لأنه ليس في الكلام مثل جُفْفَرٍ، وكذلك: عُنْصَل^(٣)، وَخُنْفَس^(٤)، وَعَنْظَب^(٥).

فأما عَنْسَل فهو من عَسَلَ إذا أسرع فالنون زائدة بالاشتقاق، قال الشاعر^(٦):

/لَدُنَّ بَهْرُ الْكَفِّ يَعْبِلُ مَتْنَهُ فيه كَا عَسَلَ الطَّرِيقَ الثَّغْلُ

[١٢٠ / ب]

والثالثة نحو: قَلْنُسُوَّة، وَجَحَنْفَل.

فأما قلنسوة فإنك تقول: قلست الرجل، إذا ألبسته القلنسوة، فتسقط النون.

وأما جَحَنْفَل فهو الغليظ الشفة، فالنون فيه زائدة؛ لأنها وقعت في موضع تكثر زيادة النون فيه؛ ولأنه مأخوذ من الجَحْفَلَةِ، والجَحْفَلَةُ لذوات الحافر بمنزلة الشفة للإنسان.

والرَّايعةُ نحو رَعَشَن^(٧)؛ لأنه من الرَّعْشَةِ، وفِرْسِن^(٨)؛ لأنه من فَرَسَه إذا دَقَّه.

(١) الجُنْدَب: الذكر من الجراد.

(٢) في «ق»: وعنصل. والعنسل: الناقة الريمية.

(٣) العُنْصَل: البصل البري.

(٤) في «ق»: وعنصب.

(٥) العنظب: الجراد الضخم، وقيل: ذكر الجراد الأصفر.

(٦) هو ساعدة بن جؤية. انظر ديوان الهذليين ص ١١٢٠ - وهو من شواهد سيويه ج ١ ص ١٦، ١٠٩، وانظر: الخصائص ج ٣ ص ٣١٩، وأسرار العربية ص ١٨٠ وأمالى ابن الشجري ج ١ ص ٤٢، وج ٢ ص ٢٤٨، والخزانة ج ١ ص ٤٧٤. والمغني ص ١١، ٥٢٥، ٥٧٦، وشرح شواهد ص ٥، ٢٩٩، والمعني ج ٢ ص ٥٤٤، والتصريح ج ١ ص ٣١٢، والهمع ج ١ ص ٢٠٠، وج ٢ ص ٨١، والدرر ج ١ ص ١٦٩، وج ٢ ص ١٠٥، والأشعوني ج ٢ ص ١١٥، ١٢٥، واللسان وتاج العروس (عسل). واللدن: الناعم اللين، ويفسَل من القتلان وهو سير سريع في اضطراب وضيق فيه يعود إلى اللدان أو الهز.

(٧) الرعشن: المرتعش، والرعشن: الجمل السريع لاهتزازة في السير.

(٨) الفِرْسِن: من البعير بمنزلة الحافر من الدابة.

والخامسة نحو سكران، وغضبان^(١)؛ لأنه من السَّكْر، والغضب.

والسادسة نحو زعفران.

والسابعة نحو عَبِيثَرَان^(٢)؛ لخروجها عن الأمثلة لو جُعِلَتْ النون أصلا.

والمواضع التي تكثر فيها زيادة النون خمسة: -

فُعْلَان، وفِعْلَان في الجمع نحو غُرَبَان، ورُعْقَان، وفَعْلَان في المصدر نحو الغُلَيَّان، وفَعْلَان في الصفة نحو غَضْبَان، وَنَدْمَان، وَكُونُهَا ثَالِثَةٌ (ساكنة)^(٣) نحو قَرْنُقُل، فهذه المواضع إذا رأيت فيها النون فاحكم بزيادتها إلا أن يقوم دليل على أنها أصل.

وأما سائر المواضع التي ذكرنا زيادة النون فيها غير هذه الخمسة فلا يُحْكَم على زيادتها إلاَّ بِثَبَتٍ^(٤) نحو ما ذكرنا في: نذهب، ونرجس.

وأما نَهْشَل^(٥) فالنون فيه أَصْلِيَّةٌ، لأنه لم يَقم دليل على زيادتها، وهو على مثال جَعْفَر من غير علة، وكذلك نَهْسَر^(٦).

(و)^(٧) إذا سَمِيتَ بِنَهْشَلٍ، ونَهْسَرٍ صرفتَها، ولو كانت النون زائدة لم تصرفها، لموافقة^(٨) وزن الفعل بزيادة النون.

(١) في الأصل: وغضبى.

(٢) العبِيثَرَان: نبات له قضبان دقاق طيب للأكل، طيب الرائحة.

(٣) نقص في الأصل، وفي «ر»: وكونها ساكنة ثالثة.

(٤) يعني إلا بدليل وَحْجَةٍ.

(٥) النهشل: السِّنُّ المضطرب من الكبر، ونهشل اسم رجل، واسم قبيلة أيضا.

(٦) في اللسان (نهر): «النهر: الذئب» وفي القاموس: (النهر): كجعفر: الذئب أو ولده من الضع والحفيف

الريح، والحريص الأكل للحم.

(٧) نقص في الأصل.

(٨) في «ر»: لموافقتها.

فصل: وأمّا اللام فتزاد في موضعين:

في عَبَدَل^(١) في^(٢) معنى عَبَد، وفي ذلك بمعنى ذاك^(٣)، ولا تُزَادُ في غيرها، لتباعدها من حروف المد واللين التي هي أحق بالزيادة.
قال أبو العباس^(٤): إذا قُلْتَ: ذلك، فهو أَبْعَدُ في الإشارة من ذاك، وقال الزجاج^(٥): اللام في ذلك عوض من الهاء^(٦) التي للتنبيه؛ لأنه يجوز أن تقول: (هذا)^(٧)، ولا تقول: هكذا.

ونحو ذلك في الزيادة أولائك في جميع ذلك بمنزلة أولئك.

فصل: وأمّا السين فإنها تُزَادُ في اسْتَفْعَلَ نحو استخرج، واستغفر، ولا تزداد

في غير ذلك.

فصل: والتاء مواضع زيادتها أولُ الكلمة، وآخرها:

(١) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٢١٢، والمقتضب ج١ ص ٦٠، والخصائص ج٢ ص ٤٩، والمنصف ج١ ص ١٦٦.

(٢) في «ر» و «ق»: بمعنى عبد.

(٣) في «ق»: بمعنى ذلك.

(٤) في المقتضب ج٢ ص ٢٧٥: «وقولك: ذاك إنما زدت الكاف على «ذا»، وكانت لما تومئ إليه بالقرب»، وفي ج٢ ص ٢٧٨: «وما كان من هذا متراخيا عنك من المذكور فهو ذاك، وذلك» وما ذكره الصيرفي عن مذهب أبي العباس هنا بنصه في شرح السيرافي ج٢ ص ٧٢٨ حيث قال: «وذكر أبو العباس أنك إذا قلت: ذلك فهو أبعد في الإشارة من ذاك، فكأن اللام دخلت للتبعيض في الإشارة».

(٥) هو إبراهيم بن محمد بن السري بن سهل أبو إسحاق، وقد كان أول أمره يخرط الزجاج ثم أحب علم النحو، وهو أقدم أصحاب المبرد، ومن تلاميذه أبو علي الفارسي له من الكتب: معاني القرآن، وما ينصرف وما لا ينصرف، وكتاب شرح أبيات سيبويه وغير ذلك، وتوفي الزجاج سنة إحدى عشرة، وقيل: سنة ست عشرة وثلاثمائة، انظر: الفهرست ص ٩٠، وتاريخ بغداد ج٦ ص ٨٩ - ٩٠ وإنباه الرواة ج١ ص ١٥٩ - ١٦٠، والبغية ص ١٧٩ - ١٨٠.

(٦) في معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص ٣١: «واللام تزداد مع «ذلك» للتوكيد أعني توكيد الاسم؛ لأنها إذا زيدت أسقطت معها «ها». تقول: ذلك الحق، وذلك الحق، وهذاك الحق، ويقبح: هذالك الحق» وما ذكره الصيرفي عن مذهب الزجاج موجود أيضا في شرح السيرافي ج٢ ص ٧٢٨ حيث قال: «وذكر الزجاج أن اللام عوض من «ها» التي للتنبيه، وأنه يجوز أن يقال: هذاك كما تقول: هذا، فإذا أدخلت اللام لم تقل: هذالك».

(٧) نقص في «ق».

فالأول نحو تَتَقَلِّ^(١)، وَتَنْضُبُ^(٢)، التاء زائدة في هذا؛ لأنه ليس في الكلام مثل جَعْفَرٍ، فخروجه من أمثلة الأصول دليل على زيادة التاء.

والآخر نحو جَبَرَوْتَ^(٣)، وَمَلَكُوتُ^(٤)؛ لأنه من الْجَبَرِيَّةِ، وَالْمَلِكِ. ومثل ذلك عَفَرِيَّتْ^(٥)؛ لأنه يُقَالُ: عَفَرٌ في معناه.

وكذلك رَغَبَوْتَ^(٦)، وَرَهَبَوْتَ^(٧)؛ لأنه من الرَّغْبَةِ، وَالرَّهْبَةِ.

وكذلك تاء التأنيث في نحو: مُسَلِّمَةٌ، وصالحَةٌ، وهي تاء في الوصل، وهاء في الوقف؛ للفرق بين التاء التي تلحق الأسماء المؤنثة وبين التاء التي تلحق الأفعال علماً للتأنيث نحو: قَامَتْ، وَخَرَجَتْ فهذه تكون في الوصل والوقف تَاءً.

ولا تُزَادُ في حَشْوِ الكلمة؛ لأنها خَلَفَ من الواو في الموضع الذي لا تصلح الواو فيه فزيدت التاء أولاً؛ لِأَنَّ الواو يَقْبَحُ الصوتُ بها في أَوَّلِ الكلمة، وقد [١٢١ / ا] / يَتَنَبَّأُ (فساد)^(٨) ذلك في فصل الواو^(٩)، وزيدت التاء آخرها؛ لِأَنَّ الواو لا تصلح^(١٠) آخرها في أكثر الكلام.

(١) التقل: الثعلب، وقيل جزؤه.

(٢) التنضب: شجر ينبت بالحجاز، وهو ينبت ضخماً على هيئة الترح وعيدانه بيض ضخمة.

(٣) الجبروت: التجبر، وهو فعلوت من الجبر والقهر، انظر: المنصف ج٢ ص ٢٢ واللسان (جبر).

(٤) الملكوت: الملك، وملكوت الله تعالى: سلطانه وعظمته، انظر: كتاب سبويه ج٢ ص ٣٤٨، والمنصف ج٢

ص ٢١، واللسان (ملك).

(٥) العفريت: واحد الشياطين وهو الخبيث للنكر. انظر: المنصف ج٢ ص ٢٨.

(٦) الرغبوت: الضراعة، والمسألة.

(٧) الرهبوت بمعنى الرهبة، ورجل رهبوت خير من رحوت، أي لأن تَرْهَبَ خير من أن تَرْحَمَ.

(٨) نقص في «ب» و «و» و «ق».

(٩) انظر ص ٧٩٢ فيما سبق من التبصرة.

(١٠) في «ب»: لا تصح.

فصل: وأما الميم فوضع زيادتها التي تكثر فيه أول الكلمة نحو مَقَاتِل (وَمَقْتُول) ^(١)، (وَمَضَارِب) ^(٢)، وَمَضْرُوب (وَمَضْرَب) ^(٣) وَمَقْتَل وَمَقْطَع، وَمُدْخِر وَمُنْطَلِق، وَمِفْتَاح، وَمِغْلَى ^(٤)، وما أشبه ذلك.

وزيدت في آخر الاسم نحو سَتُهُم ^(٥) للعظيم الاست، وزُرْقُم ^(٦) للآزرق ودِلْقَم ^(٧) للناقة التي تكسرت أسنانها، وسال لعابها مأخوذ من ^(٨) دَلِقَ السَّيْفُ إذا خرج من غمده، وسَيْفٌ دَلُوقٌ إذا كان لا يَثْبُتُ في غمده، وزيادة الميم في مثل هذا على طريق النادر لا على (طريق) ^(٩) المطرد، وقد زيدت الميم وَسَطًا في دَلَامِص ^(١٠)، ودَمَالِص ^(١١)؛ لأنه عند الخليل من الدَّليص وهو البريق.

قال امرؤ القيس ^(١١):

كَأَنَّ سَرَاتَهُ وَجِدَّةً مَتْنِهِ ^(١٢) كَنَائِنٌ يَجْرِي فَوْقَهُنَّ ^(١٣) دَلِيسٌ

(١) نقص في «ق».

(٢) زيادة في «ب» و «ق».

(٣) نقص في «ب».

(٤) في «ب» و «ق»: ومغلاق.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨، ٣٥٢، والنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ وج ٢ ص ٢٥، واللسان (ستهم).

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٥٢، والنصف ج ١ ص ١٥٠ - ١٥١ وج ٢ ص ٢٥ واللسان (زرقم).

(٧) انظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨، والنصف ج ١ ص ١٥١، واللسان (دلِق).

(٨) هذا الاستطراد في شرح كلمة «دلِق» موجود بنصه في شرح السيرافي ج ١ ص ٣٧.

(٩) نقص في الأصل.

(١٠) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٢٨ - ٣٥٢، والنصف ج ١ ص ١٥١ - ١٥٢، وج ٢ ص ٢٥ والمُلَمَّع لأبي عبد

الله النري ص ١٢، واللسان (دلمص) و (دملص).

(١١) انظر ديوانه ص ١٨١.

(١٢) في «ر»: ظهره.

(١٣) في «و»: يبينهن.

ولم أهتم إلى من استشهد به في كتب النحو المتداولة، ولم يذكره صاحب معجم شواهد العربية، وهو في اللسان =

فصل: وأما الهاء فتزاد آخر الكلمة في الوقف؛ لبيان الحركة، أو لبيان جرف.

فأما بيان الحركة فنحو الهاء التي تَبَيَّنُ بها الحركات التي لَيْسَتْ بِإِعْرَابٍ وأكثر ذلك في الفتح نحو ﴿كِتَابِيَّةٌ﴾^(١) و ﴿مَالِيَّةٌ﴾^(٢) و ﴿حِسَابِيَّةٌ﴾^(٣).

وأما بيان^(٤) الحرف فنحو الهاء التي تزداد للنسبة نحو وازيداء؛ لان الألف خَفِيَّةٌ فَبَيَّنَتْ هذه الهاء في الوقف.

فإذا وُصِلَ الكلامُ زَالَ الحَفَاءُ، واستُغْنِيَ عن الهاء فَحُذِفَتْ (كما تحذف)^(٥) (الألف)^(٦) (في الوصل)^(٧) كما ذكرنا^(٨).

فصل: واعلم أنَّ الزيادة قد تلحق الأسماء، والأفعال من غير هذه الحروف، وذلك بأن يُكَرَّرَ حرف^(٩) من الكلمة (أو يُشَدَّدُ)^(١٠).

= وتاج العروس (جديد) و (دلس) وشطره الثاني في رسالة الملائكة ص ٢٣٩. سراته: سراء كل شيء أعلاه، وظهره، ووسطه، وسراء الفرس: أعلاه، والجذّة: الخطّة السوداء في متن الحار، والكنائن جمع كنانة وهي جعبة السهام، والدليص: البريق.

(١) الآية ١٩ من سورة الحاقة، والآية ٢٥ من نفس السورة.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الحاقة.

(٣) الآية ٢٦ من سورة الحاقة.

(٤) في «ب»: وأما لبيان الجرف.

(٥) نقص في «ب».

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) نقص في «ق».

(٨) انظر: ص ٤٢٩؛ فيما سبق من التبصرة.

(٩) في «ب» و «ق»: بأن تكرر حروف الكلمة، وفي «ر»: بأن تكرر حرفاً من الكلمة أو تشدد.

فالمكرر نحو صَمَحَ^(١)، وَدَمَكَمَكَ كُرَّرَ الميمُ، والحاءُ من صمصح، والميم والكاف من دَمَكَمَكَ، وكذلك قَرَّدَ^(٢)، وَمَهَّدَ^(٣) إحدى الدالين فيها زائدة مكررة، وكذلك جَلَّبَبَ إحدى البائين (زائدة)^(٤) مكررة.

والمشدد نحو حَرَّكَ؛ وكَسَّرَ إحدى^(٥) السينين (والرائين)^(٦) زائدة؛ لأنه من (الحركة)^(٧) والكسر، وكذلك سَرَّقَ؛ لأنه من السَّرِقِ^(٨) بِرَاءٍ واحدة، وكذلك سَهَّدَ^(٨)؛ لأنه من سَهَدَ بهاء واحدة، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: واعلم أنك إذا أردت وزن الكلمة من الأسماء، والأفعال فإنك تقدر حروفها الأصول بالفاء والعين واللام التي هي حروف الفعل فتقول: وزن هذه الكلمة من الفعل كذا وكذا.

فإن كان فيها حرف زائد أو أكثر فإنك تأتي بالزائد على لفظه ليقع الفرق بين الحرف الزائد والأصلي فتقول في وزن صَرَبَ: فَعَلَ؛ لأن حروفه أصول وفي ضارب فاعل فتأتي بالألف على لفظها؛ لأنها زائدة.

وكذلك تقول في كَوَثَرَ فَوَعَلَ، فتأتي بالواو على لفظها؛ لأنها زائدة.

(١) في اللسان (صمصح) «الصمصح والصمحي من الرجال: الشديد المجتمع الألواح، وكذلك الدمك».

(٢) القرد: ما ارتفع من الأرض، وقيل: وغلظ.

(٣) مهدد: اسم امرأة.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ق»: إحدى الرائين زائدة لأنه من الحركة، وكسر إحدى السينين زائدة.

(٦) نقص في «ب» و «ر».

(٧) في اللسان (سرق): «... والاسم السَّرِق والسَّرِقة بكس الراء فيها».

(٨) في «ب»: وكذلك شهد لانه من شهد.

(وكذلك) ^(١) (تقول في جَحَنُفَلْ ^(٢) فَعَنُلَلْ) (فتأتي ^(٣) بالنون على لفظها؛ لأنها زائدة، وكذلك) (قَرَنُفَلْ ^(٤) فَعَنُلَلْ).

وتقول في أَحَمَرَ وبابه: أَفَعَلْ فتأتي بالهمزة على لفظها؛ لأنها زائدة وعلى هذا سائر ما تمثله من الأسماء والأفعال.

فأما إن كانت زوائد الكلمة من غير حروف الزوائد فإنك تُجربها مُجَرَى الْأَصْلِي (لا) ^(٥) تحكيها على لفظها/ وذلك نحو سَرَقَ، تقول هو فَعَلْ فتشدد العين من فَعَلْ؛ لأنها (راء) ^(٥) مُكْرَرَة، والراء فيه أصليّة.

وكذلك صَمَحَ، تقول: (هو) ^(٦) فَعَلَعَلْ؛ لأنه تكرير أصلي، فعلى هذا فقس إن شاء الله تعالى.

وإنما كانت حروف الفعل أولى بالتمثيل من الاسم والحرف؛ لأنَّ الحرف ليس له حظ ^(٧) في التصريف لضعفه في نفسه، والاسم ليس له قوة الفعل في التصريف، وإنما أصل التصريف للفعل فهو أحق ما تقدر به ^(٨) الأبنية الأصول، فأجربها في التمثيل على ما عرفت.

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ر»، وجاء في «ق»: بعد قوله: وكذلك قرنفل فعنل.

(٣) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) نقص في «ر» و «ق».

(٧) في «ب»: ليس له أصل.

(٨) في «ر»: أحق ما قدر به...

بَابُ الْإِلْحَاقِ

معنى الإلحاق: أن تَدْخُلَ الزيادة على بناء من أُبْنِيَةِ الْأُصُولِ اسماً كان أو فعلاً، فيوافق لفظه بالزيادة لفظ البناء من أبنية الأصول في حركاته وسكونه من غير أن تكون الزيادة واواً مضموماً ما قبلها، أو ياءً مكسوراً ما قبلها، أو ألفاً في حشو الكلمة حتى لو صُرِفَ منه فعل لَوَافَقَ مصدره مصدر الأصول.

فمن ذلك ما أُلْحِقَ من أبنية الأفعال الثلاثية ببناء الرباعية، وهي ستة أبنية: فَوَعَلَ نَحْوَ حَوَّلَ، وَفَعَلَ نَحْوَ يَيْطَرُ^(١)، وَفَعُولَ نَحْوَ جَهَّوَرَ^(٢)، وَفَعَلَى نَحْوَ جَعَبَى، وَفَعَّلَ نَحْوَ قَلَّسَ، وَفَعَّلَلَ بزيادة حرف من جنس لام الفعل نَحْوَ شَمَّلَلَ،

فهذه الأبنية ملحقة بدخرج، ومصادرهما كصدره كقولك حَوَّلَ حَوَّلَةً، وَيَيْطَرُ يَيْطَرَةً، وَجَهَّوَرَ جَهَّورَةً، وَجَعَبَى جَعْبَاءً إِذَا صَرَغَ، يُقَالُ: جَعَبَيْتُهُ جَعْبَاءً، إِذَا صَرَعْتَهُ وَمِثْلُهُ فِي مَعْنَاهُ سَلَقَيْتُهُ سَلَقَاءً وَقَلَّسْتُهُ (قَلَّسَةً)^(٣) إِذَا أَلْبَسْتُهُ الْقَلَنُوسَةَ، وَشَمَّلَلَ شَمْلَلَةً إِذَا أَخَذَ مِنَ النَّخْلِ بَعْدَ لِقَاطِهِ، وَاسْمُ مَا يُؤْخَذُ مِنْهُ الشَّمْلُ، وَقَدْ تَبَيَّنَ أَنَّ اللَّامَ الثَّانِيَةَ زَائِدَةٌ لِمَا ذَكَرْنَا.

وليس أَفْعَلَ (نَحْوَ أَكْرَمَ)^(٤) ملحقة بدخرج - وإنْ كَانَ مُوَافِقاً لِبَنَائِهِ - ؛ لِأَنَّ

(١) البيطر: معالج الدواب.

(٢) الجهور: الجريء المقدم.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ق».

مصدره ليس ^(١) على مثال دَخَرَجَة؛ لأنك تقول: أَكْرَمَ إِكْرَامًا، ولا يكون مصدر أَفْعَلَ فَعْلَلَةً كما كان حَوْقَلَةٌ ونحوها عليه.

وكذلك: فاعِل، وفَعَّل لا يكونان ملحقين؛ لأن مصدر فاعِل مَفَاعَلَةٌ، ومصدر فَعَّل تَفْعِيلٌ.

وقد تَزَادَ في أول الأفعال الملحقه التاء فتصير على مثال تدحرج نحو تَشَيْطَنَ (وَتَبَيَّطَرَ) ^(٢)، وَتَجَعَّبَى ^(٣).

ولا يجري هذا الجَرْي (تَفَعَّلَ) ^(٤) نحو تَكَسَّرَ، ولا تَفَاعَلَ نحو تَقَاتَلَ؛ لأنَّ التاء - في تَفَعَّلَ ^(٥) وتَفَاعَلَ - زِيدَتْ على فَعَّلَ، وهما غير ملحقين فجريا مجراها قبل زيادة التاء.

فَأَمَّا قَوْلُهُمْ: تَمَسَّكَنَ ^(٦)، وَتَمَدَّرَعَ فَهُمَا ملحقان بتدحرج بزيادة الميم، ولم تَزِدْ الميمُ لِلإِلْحَاقِ إِلَّا مع التاء؛ لأنه لا يُقَالُ: مَسَّكَنَ، ولا مَدَّرَعَ وَالْأَصْلُ في هذا تَسَّكَنَ ^(٧)، وَتَدَّرَعَ.

وقد أُلْحِقَ من الثلاثي المزيد فيه بناءان بينات الأربعة، وهما:
أَفْعُنَّلَ بزيادة حرف من جنس لام الفعل نحو أَفْعُنَّسَسَ، وَأَفْعُنَّجَجَ.
وَأَفْعُنَّلَى بزيادة الألف في آخره نحو اسْلُنَّقَى، وَاحْرُنَّبَى، فهما ملحقان بِإِحْرُنَّجَمَ

(١) في «ب»: لأن مصدره بخلاف مصدر دحرج، وفي «ر» و «ق»: لأن مصدره يخالف مصدر دحرج.

(٢) نقص في «ب».

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٢٤.

(٤) نقص في «ق».

(٥) في الأصل: في فاعل وتفعّل.

(٦) تَمَسَّكَنَ: من المسكنة والذل، وقد دَرَعَ: لبس المدرعة، وقال بعضهم: لا تكون الا من صوف، انظر: النصف

ج ٢ ص ٢٠.

(٧) في الأصل: تَكَسَّرَ وَتَدَّرَعَ، وفي «ق»: مَسَّكَنَ وَمَدَّرَعَ.

وَاخْرُظَمْ^(١)؛ لأنها على أربعة أحرف أصول بعد ألف الوصل والنون.
وَمَعْنَى اقْعَنْسَسَ: تَمَكَّنَ وَثَبَّتَ، وَمَعْنَى اقْعَنْجَجَ: ضَخَمَ وَاسْتَرْخَى،
وَالْعَقَنْجَجُ: الْمُسْتَرْخِي، وَاسْلَنْقَى: نَامَ عَلَى ظَهْرِهِ، وَاحْرَبَى: تَنَفَّسَ / لِلْقِتَالِ،
وَيَقَالُ: احْرَبَى الدِيكَ (وغيره)^(٢) إِذَا نَفَسَ رِيشَهُ لِلْقِتَالِ، وَلَمْ يُلْحَقْ بِزِنَةِ اقْعَشَرَ
شَيْءٌ كَرَاهِيَةِ التَّضْعِيفِ.

فصل: وَأَمَّا مَا لَحِقَ (من)^(٣) الْأَسْمَاءِ الثَّلَاثِيَةِ بِنِاتِ الْأَرْبَعَةِ فَهِيَ ثَلَاثَةٌ عَشَرَ
بِنَاءً:

منها ثمانية أبنية أَلْحِقْتُ بِفَعَّلَ نَحْوَ جَعْفَرَ (وهي)^(٤):
فَوَعَّلَ مِثْلَ حَوَقَلَ، وَقِيَعَلَ مِثْلَ زَيْنَبَ، وَقَفَعُولَ مِثْلَ جَدُولَ^(٥)،
وَفَعَّلَلَ - بتضعيف لام الفعل - نَحْوُ: مَهَّدَ، وَقَعَلَى نَحْوُ: عَلَقَى، وَقَعْلَنَ نَحْوُ:
رَعَشَنَ، وَقَفَعَلَ نَحْوُ: عَنَسَلَ، وَقَعْلَنَ نَحْوُ: سَنَبَتَ، التَّاءُ فِيهِ زَائِدَةٌ بِدَلَالَةِ قَوْلِهِمْ:
مَضَتْ عَلَيْهِ سَنَبَتَةٌ مِنَ الدَّهْرِ وَسَنَبَتَةٌ مِنَ الدَّهْرِ، فَحَذَفُ التَّاءِ مِنْ سَنَبَةٍ يَدُلُّ
عَلَى زِيَادَتِهَا، وَإِنَّمَا كَانَتْ سَنَبَتَةً^(٦) مُلْحَقَةً بِجَعْفَرَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُعْتَدُّ بِهَاءِ التَّائِيثِ،
وَالْمُعْتَدُّ بِهِ سَنَبَتٌ عَلَى وَزْنِ جَعْفَرَ.

وَأَلْحِقَ بِفُعِّلَ - نَحْوُ بَرَثَنَ - بِنَاءً: -
أَحَدُهُمَا: (ما)^(٧) ذَكَرَهُ سِيبَوِيهٌ^(٨)، وَهُوَ: فُعِّلَ بِتَكَرِيرِ لَامِ الْفِعْلِ نَحْوُ: قُعِدُدَ

(١) اخرنظم الرجل: عوج خرطوميه وسكت على غضبه.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) في «ب»: جهور.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٢٥، والسنبطة: الدهر، والحقيقة منه.

(٧) نقص في «ب» و «ر».

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٢٥، وص ٤٠١، وشرح السراي ج ٦ ص ٣٧.

وَدَخُلْ، وَالْقَعْدُ: أَقْرَبُ الْقَبِيلَةِ نَسَباً إِلَى الْجَدِّ الْأَكْبَرِ، وَالْقَعْدُ أَيضاً: الضَّعِيفُ الَّذِي يَقْعَدُ عَنِ الْمَكَارِمِ، قَالَ الشَّاعِرُ^(١):

قَرَنْتَنِي يَحْكُ قَفَا مَقْرَفٍ لئِمٍّ مَآثِرُهُ قَعْدُ
وَالدَّخُلُ: الْمَدَاخِلُ (لِلرَّجُلِ)^(٢) الْمُسْتَبْطِنُ لِأَمْرِهِ.

وَالْبِنَاءُ الْآخَرُ: ذَكَرَهُ (عَيَّيْ)^(٣) سَيَبَوِيهِ^(٤) وَهُوَ فَعْلَمُ بَزِيَادَةِ الْمِيمِ نَحْوَ زُرْقَمٍ، وَسَتَّهَمَ.

وَالْحَقُّ بِفَعْلٍ نَحْوَ زَبْرُجٍ بِنَاءٍ وَاحِدٍ ذَكَرَهُ^(٥) سَيَبَوِيهِ، وَهُوَ فَعْلَمُ بَزِيَادَةِ الْمِيمِ نَحْوَ: دَلِّمٍ، وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسِنَّةُ الَّتِي تَكْثُرُ أَسْنَانُهَا، وَسَالُ لُعَابُهَا، وَالْحَقُّ بِفَعْلٍ نَحْوَ: دِرْهَمٍ بِنَاءٍ وَاحِدٍ ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ^(٦)، وَهُوَ فَعِيلٌ بَزِيَادَةِ يَاءٍ نَحْوَ عَيْثَرٍ، وَحَذِيمٍ.

وَالْحَقُّ بِفَعْلٍ غَيْرِ مَدْغَمٍ نَحْوَ قِمَطَرٍ بِنَاءً: أَحَدُهُمَا: فَعْلٌ مَدْغَمٌ اللَّامِ نَحْوَ: خِدَبٌ، وَهُوَ الضَّخْمُ.

(١) هُوَ الْفَرَزْدَقُ يَهْجُو جَرِيرًا، انْظُرْ: دِيوَانُهُ ص ٢٠٥.

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ سَيَبَوِيهِ ج ١ ص ٢٣٨، وَانْظُرْ: لِلتَّقْضِيبِ ج ٢ ص ١٤٧ وَالْكَامِلُ ص ٢٧٢، وَاللِّسَانُ (قَعْدُ)، وَمَعْجَمُ شَوَاهِدِ الْعَرَبِيَّةِ ص ١٢٠، الْقُرْنِيُّ: دَوِيَّةٌ تُشَبِّهُ الْخَنْفَسَاءَ طَوِيلَةُ الْأَرْجُلِ، وَيُعْنِي بِالْقُرْنِيِّ عَطِيَّةُ أَبِي جَرِيرٍ، وَالْمَقْرَفُ: الَّذِي دَافَى الْهَيْجَةَ مِنَ الْفَرَسِ وَغَيْرِهِ، وَتَكُونُ أُمُّهُ عَرَبِيَّةً، وَأَبُوهُ غَيْرُ عَرَبِيٍّ، وَالْإِقْرَافُ مِنْ جِهَةِ الْفَحْلِ، وَالْهَيْجَةُ مِنْ قَبْلِ الْأُمِّ.

(٢) تَقْصُ فِي «ر» وَ «ق».

(٣) تَقْصُ فِي الْأَصْلِ.

(٤) فِي شَرْحِ السِّيَرَاتِي ج ٦ ص ٢٧: «وَأَمَّا فَعْلٌ - وَهُوَ نَحْوُ تَزْتَمُ وَخَبْرُج - فَلَجَّحَ بِهِ بِنَاءً وَاحِدًا، وَهُوَ فَعْلٌ بِتَكَرُّرِ لَامِ الْفَعْلِ كَقَوْلِكَ: قَعْدُ وَدَخُلْ، وَهَذَا الَّذِي ذَكَرَهُ سَيَبَوِيهِ وَمَا زَادَ عَلَيْهِ، وَقَدْ أَخْبَرُوا بِهِ بِنَاءً آخَرَ غَيْرَ الَّذِي قَالَ وَهُوَ فَعْلَمُ بَزِيَادَةِ الْمِيمِ فِي آخِرِهِ كَقَوْلِكَ: زُرْقَمٍ، وَسَتَّهَمَ».

(٥) كَذَا فِي جَمِيعِ النُّسخِ، وَلَمْ يَذْكُرْ سَيَبَوِيهِ شَيْئاً أَلْحَقَ بِفَعْلٍ وَإِنَّمَا ذَكَرَ دَلِّمَ عَلَى أَنَّهَا صِفَةٌ جَاءَتْ عَلَى مِثَالِ فَعْلٍ كَأَنَّ «زَبْرُجاً» اسْمٌ جَاءَ عَلَى مِثَالِ فَعْلٍ. انْظُرْ: الْكِتَابُ ج ٢ ص ٢٣٥، وَفِي شَرْحِ السِّيَرَاتِي ج ٦ ص ٢٧: «وَأَمَّا فَعْلٌ نَحْوُ زَبْرُجٍ فَمَا ذَكَرَ سَيَبَوِيهِ شَيْئاً أَلْحَقَ بِهِ، وَقَالَ غَيْرُهُ: قَدْ أَخْبَرَنَا بِهِ بَزِيَادَةِ الْمِيمِ «دَلِّمَ» وَهِيَ النَّاقَةُ الْمُسِنَّةُ...».

(٦) انْظُرْ: الْكِتَابُ ج ٢ ص ٢٣٥، وَشَرْحُ السِّيَرَاتِي ج ٦ ص ٢٧.

والآخر: فَيَعْلُ نَحْوَ حَيْفَسٍ^(١).

فإن قيل: فَلِمَ جَعَلْتُمْ^(٢) خِدْباً ملحقا بِقِمَطْرٍ ولم تجعلوا مَعَدّاً ملحقا بِجَعْفَرٍ؟ قيل: لأنَّ خِدْباً على نظم حركاتِ قِمَطْرٍ وسكونه، وليس مَعَدّاً على نظم حركاتِ جَعْفَرٍ وسكونه، ألا ترى أن فتح الدال من خِدْبٍ موافق لفتح الميم من قِمَطْرٍ؟ وسكون الباء الأولى (منه)^(٣) كسكون الطاء من قِمَطْرٍ؟ فَجَعِلَ مُلْحَقاً به، لموافقته له بالحركات والسكون، فأَمَّا مَعَدٌّ فخالف (نظمه)^(٤) نظمَ جَعْفَرٍ؛ لأنَّ العَيْنَ من جَعْفَرٍ ساكن، وهو من مَعَدٍّ مفتوح (والفاء من جَعْفَرٍ^(٥) مفتوح) والذي يَأْزَاهُ (من مَعَدٍّ)^(٥) ساكن - وهو الدال الأولى - وإنما يُلْحَقُ بالشيء ما وافقه في حركاته وسكونه.

فصل: وأَمَّا ما ألْحَقَ من بنات الأربعة بنات الخمسة فهو ما كان على خمسة أحرف فيها زائدة واحدة، وكان على نظم سواكن الخماسي ومتحركاته ولم تكن الزوائد (واوا)^(٦) مضموما ما قبلها، (ولا ياء مكسورا)^(٧) ما قبلها، ولا ألفاء، وذلك نحو: عَمَيْثَلٍ^(٧)، وَسَمَيْدَعٍ^(٨)، أَلْحَقَا بِسَفَرَجَلٍ بزيادة ياء وَفَدُوْكَسٍ^(٩) أَلْحَقَ به

(١) في اللسان (حفس): «رجل حَيْفَسٌ مثال هَزَيْرٍ.. قصير سمين، وقيل: لثم الخالقة قصير ضخم لا خير فيه».

(٢) الكلام على إلحاق خدب بقمطر، وعدم إلحاق معد بجعفر موجود بنصه تقريباً في شرح السرايى ج٢

ص ٢٨.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) نقص في «ب».

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ق».

(٧) العميثل من كل شيء: البطيء لعظمه أو ترهله، وقيل: هو الضخم الثقيل.

(٨) السמידع: الكريم، السيد الجميل، الموطأ الاكتاف، وقيل: هو الشجاع.

(٩) الفدوكس: الشديد، وقيل: الغليظ الجاني، والفدوكس: الأسد، وفدوكس حي من تغلب.

[١٢٢ / ب] بزيادة الواو، وَجَحَنْقَلَ الْحَقَّ بِهِ/ بزيادة النون، وَفِرْدَوْسٌ مُلْحَقٌ بِقِرْطَعِبٍ^(١)
 بزيادة الواو، وَسَلَحَفِيَّةٌ^(٢) مُلْحَقَةٌ بِقُدْعِمَلَةٍ^(٣).

وَأَمَّا هَمْرٍش:

فهو عند سيبويه^(٤) ملحق بِجَحْمَرِش بتضعيف عين الفعل منه، وهو الميم فوزنه - على ما قال - فَعَلَّلَ.

فإذا صَغُرَتْه - على هذا - قُلْتُ: هَمِيرِش^(٥) بحذف الميم الزائدة.

وَأَمَّا الْأَخْفَشُ^(٦) فقال: هَمْرٍش: فَعَلَّلِلَّ في الأصل غير مُلْحَق بشيء وليس فيه حرف زائد، والميم المشددة كانت في الأصل نونا وميمًا فأُدْغِمَتِ النون في الميم، والأصل هَمْرِش.

فإذا صَغُرَتْ قُلْتُ: هُنَيْرِش كما تقول في سفرجل: سَفَيْرِج بحذف حرف من آخره، واستدل^(٧) على ذلك بأن قال: لم نجد في بنات الأربعة شيئاً على هذا المثال - يعني شيئاً ملحقاً بَقَهْلِيلِش^(٨) - فحملناه على ذوات الخمسة، وليس الأمر على ما قال الأخفش: لَأَنَّا قد وجدنا في كلامهم جِرَوَّ نَخَوْرِش^(٩) وهو ملحق

(١) في اللسان (قِرْطَعِب) «ماله قِرْطَعِبَة: أي ماله شيء».

(٢) السِّلْحَفِيَّة: واحدة السِّلْحاف وهي من دواب الماء.

(٣) القُدْعِمَلَة: الناقة القصيرة.

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٣٣٩، ٣٥٤، والهمرش: العجوز المضطربة الخلق.

(٥) انظر شرح السيرافي ج ٦ ص ٦١ - ٦٢، والرضي على الشافية ج ٢ ص ٣٦٥.

(٦) انظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٦١ - ٦٢ وج ٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤، واللسان (همرش).

(٧) استدلال الأخفش والرد عليه بنصه تقريباً في شرح السيرافي ج ٦ ص ٦١ - ٦٢.

(٨) القَهْلِيلِش: الضخمة من النساء، والكبرة، وصفتها، والذكر، والقملة الصغيرة والأبيض الذي تعلوه كُدْرَة.

(٩) انظر: المنتخب ج ١ ص ٦٨، والمنصف ج ١ ص ٣١ والرضي على الشافية ج ٢ ص ٣٦٤ واللسان (خرش) وفيه:

جروغوروش: قد تحرك وخدش.

يَجْهَرُ بِزِيَادَةِ الْوَاوِ وَمَعْنَاهُ إِذَا أَكْثَرَ^(١) الْجُرُؤَ الْحَرِشَ.

وأما ابن السراج فيقوي (عنده)^(٢) أن يكون هَمْزٌ^(٣) فَنَعْلِلُ بزيادة النون
إِلَّا أَنَّ النون أُذْغِمَتْ لِأَنَّهَا سَاكِنَةٌ تَلِي الْمِيمَ الْمُتَحَرِّكَةَ، وَهِيَ قَرِيبَةٌ مِنْهَا فَتَقِلُّ
الْإِظْهَارَ لَهَا فِي هَذَا الْمَثَالِ.

فصل: ومن الملحق؛ أخت، وبنت، التاء فيها للإلحاق، ولذلك أُسْكِنَ^(٤) ما
قبلها وفيها مع ذلك عِلْمٌ^(٥) التأنيث؛ لأنك تحذفها للجمع كما تحذف تاء التأنيث
التي لا خلاف فيها، تقول: بُنْتُ وَبَنَاتٍ، وَأَخْتُ وَأَخَوَاتٍ كما تقول تمرة،
وَتَمَرَاتٍ، وَشَجَرَةٌ وَشَجَرَاتٍ فتحذف التاء التي كانت في الواحد، وإنما وجب أن
تكون هذه التاء للإلحاق؛ لأن لَامَ الفعل سقطت من أختٍ وبنتٍ وكان الأصل
أَخَوَةٌ، وَبَنَوَةٌ.

(١) في «ب» و«ق»: إذا كبر الجرؤ وحش.

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصول جـ ص ٥٠٠ (الرسالة المخطوطة): «فَنَعْلِلُ صفة جَحْرَشٍ، ولحقه من بنات الأربعة هَمْزٌ».

(٤) هذا مذهب سيبويه ففي الكتاب جـ ص ١٢: «وإن سميت رجلاً بنتاً أو أخت صرفته؛ لأنك بنيت الاسم
على هذه التاء، وألحقها ببناء الثلاثة، كما ألحقوا: سِنْبَةً بالأربعة، ولو كانت كالهاء لما أسكنوا الحرف الذي قبلها، وإنما
هذه التاء فيها كفاء عفرية، ولو كانت كالف التأنيث لم ينصرف في التكرة، وليست كالهاء لما ذكرت لك؛ وإنما هي
زيادة في الاسم بني عليها، وانصرف في المعرفة. وفي شرح السيرافي جـ ص ٢٢٢: التاء في بنت وأخت منزلتها عند
سيبويه منزلة التاء في سنبته، وعفرية، لأن التاء في سنبته زائدة للإلحاق بسنبلة، وحرقفة وما أشبه ذلك... والدليل
على زيادة التاء أنهم يقولون: سنبه، والتاء في عفرية زائدة؛ لأنهم يقولون: عفر، وعفرية.. إلى أن قال: وكذلك بنت
وأخت ملحقتان بجذع وقفل والتاء فيها زائدة للإلحاق، فإنما نُسِيتا بواحدة منها رجلاً صرفناه لأنه بمنزلة مؤنث على
ثلاثة أحرف ليس فيها علامة التأنيث كرجل سميتاه بقر وعَيْن، والتاء الزائدة للتأنيث هي التي يلزم ما قبلها الفتحة،
ويوقف عليها بالهاء كقولنا: دجاجة وما أشبه ذلك...».

(٥) انظر: اللسان: جـ ص ١٨، والرضي على الشافية جـ ص ٦٨.

والدليل على ذلك أنك تقول^(١): بُنْتُ بَيْنَةَ البَنوةِ، وأخت بَيْنَةَ الأخوةِ، (فَتُظْهِرُ^(٢) اللامَ)، وإذا صَغَّرْتَهُمَا قلتَ: بَيْنِيَّةٌ، وأُخْيِيَّةٌ فتُظْهِرُ اللامَ أيضاً؛ لأنَّ التصغير يرد المحذوف ولو نَسَبْتَ إِلَيْهَا لَقُلْتَ: أَخَوِيَّ وَبَنَوِيَّ. فلما حُذِفَتْ اللامُ منها، وزيدت التاء عليها للتأنيث، وكنا (على)^(٣) حرفين بعد حذف اللام جَعَلْتَ التَّاءَ مُلْحِقَةً لِأُخْتٍ بِقُفْلٍ، ولَبِثْتَ بِجِذْعٍ؛ ليكون ذلك عِوَضاً مِمَّا لَحِقَهَا من الحذف كما يَزَادُ حرف على بنات الثلاثة فَتُلْحَقُ بِنات الأربعة نحو كَوُثِرَ زيدت الواو فيه، - وهو من الكثرة - فَأُلْحِقَ بِجَعْفَرٍ، فالتاء في أُخْتٍ، وبُنْتُ فيها معنيان: الإلحاق والتأنيث.

وذكر بعض النحويين^(٤) أن التاء منقلبة من الواو كاتقلابها في تَجَاءٍ، وَتُخَمَّةٍ، والأصل: وَجَاءَ، وَوُخَمَّةٌ.

ولا يقوى هذا الذي ذكره؛ لأنَّ الواو لا تكاد تُقَلِّبُ تاء في غير الأوائل، وإنما قُلِبَتْ غير أول في قولهم: أُسْنَتَ القَوْمَ إذا أصابهم القَحْطُ والسَّنةُ، وأصله أُسَنُوا^(٥).

ومثل ذلك التاء في كِلْتَا:

ذَهَبَ أَبُو عَمْرٍ^(٦) الجُرْمِيَّ إلى أنها زائدة للإلحاق، وَوَزَنَهُ فَعَتَلَ عنده. وأما سيبويه^(٧) فيقول: الألفُ للتأنيث، والتَّاءُ منقلبة من لام

(١) هذا الكلام بنصه في شرح السيرافي ج٥ ص ٧٢٤ مع تصرف يسير.

(٢) نقص في «ق».

(٣) قوله: وذكر بعض النحويين أن التاء... إلخ بنصه أيضا في شرح السيرافي ج٥ ص ٧٢٤.

(٤) في «ب» و «ق»: اسنُوا.

(٥) انظر: شرح السيرافي ج٤ ص ٥٦٩ - ٥٧٠، والرضي على الكافية ج١ ص ٣١.

(٦) انظر الكتاب ج٢ ص ٨٢ وقال سيبويه في ص ٨٢: «وَأَمَّا كِلْتَا فَيَدْلِكُ عَلَى تَحْرِيكِ عَيْنِهَا قَوْلُهُمْ: رَأَيْتَ كَلَا أَخَوِيكَ.. وَمِنْ قَالَ: رَأَيْتَ كِلْتَا أُخْتَيْكَ فَإِنَّهُ يَجْعَلُ الْأَلْفَ أَلْفَ تَأْنِيثٍ. فَإِنْ سَمِيَ بِهَا شَيْئًا لَمْ يَصْرِفْهُ فِي مَعْرِفَةِ وَلَا =

الفعل - وهي الواو - ، والأصل: كَلُوا^(١)، وإنما أُبدِلَتْ تاء، لأنَّ في التاء عِلْمُ التَّأْنِيثِ والألفُ في كلتا قد تصير مع المضمر^(٢) ياء فتخرج من عِلْمِ التَّأْنِيثِ، فصار (في)^(٣) إبدال الواو تاءً تأكيداً للتأنيث؛ ولذلك أُبدلوا.

وهذا القول أقوى من/ الأول؛ لأن التاء لو كانت في كلتا للإلحاق المحض [١٣٣ / ١] وليس فيها من عِلْمِ التَّأْنِيثِ ما ذكرناه. لوجب أن تثبت في النسب فيقال: كَلَتَوِي^(٤).

فلَمَّا أَجْمَعُوا على إسقاطها في النسبة دَلَّ ذلك على أَنَّهُم قد أَجْرَوْهَا مَجْرَى التاء في أَخْتٍ، فاعرفه إن شاء الله عز وجل.

= نكرة وصارت التاء بمنزلة الواو في شروى.

وقال في ج٢ ص٣٤٨: «... وكذلك تاء أخت، وبنت، وثنتين، وكلتا؛ لأنَّ لِحَقْنَ للتأنيث...».

(١) انظر: اللسان (كلا).

(٢) في «ب»: قد تصير ياء مع المضمر، وفي «ق»: قد تصير هاء مع المضمر.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في شرح السيرافي ج٤ ص٥٦٨ - ٥٦٩: «وأما كلتا فإن سيبويه ذكرها بعد بنت، وقد ذكر أن التاء في بنت للتأنيث، وأنَّهم شبهوها بهاء التأنيث في إسقاطها من النسب، فقال على سياق كلامه كلتا وثنتان: يقال: كلوي، وثنوي، وفي «بنتان»: بنوي، فأوجب ظاهر هذا الكلام أن التاء في كلتا كالهاء في بنت... وهذه التاء بمنزلة التاء في بنت، غير أنها لما صارت للإلحاق جاز أن تلتحقها ألف التأنيث».

بَابُ حُرُوفِ الْبَدَلِ (وهي أربعة^(١) عشر حرفاً)

منها حروف الزوائد، إلا السينَ وحَدها، والـدال، والطاء، والصاد، والزاي، والجيم.

والذي ذكره سيبويه^(٢) منها أحد عشر حرفاً (يجمعها^(٣) في اللفظ) (قولك)^(٤) «أَجِدُ طَوَيْتَ مَنَهلاً».

وبالباقي ذكره غيره^(٥) من النحويين.

فالهَمْزة تبدل من أربعة أحرف، وهي: -

الواو، والياء، والألف، والهاء.

فإبدالها من الواو والياء إذا وَقَعَتَا لامين من الفعل وقبلها أَلِف، كقولك:

قضاء، وشقاء (و)^(٦) الْأَصْلُ قَضَائِي؛ لَأَنَّهُ مِنْ قَضَى يَقْضِي، فالياءُ لَامٌ، وشَقَاوُ^(٧)؛

(١) بداية الباب في «ب» و «ر» و «ق»: وليس من العنوان.

(٢) انظر: الكتاب ج٢ ص ٢١٣.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) هو السيرافي كما ذكر الرضي في شرح الشافية ج٣ ص ١٩٩، وفي شرح السيرافي ج٦ ص ٧٦٢ - ٧٦٣: «قد

ذكرنا حروف البدل التي ذكرها سيبويه في أول الباب، واللام التي زادها في حشو الباب ولم يذكرها في أول عقد الباب، وللبدل أخرف آخر لم يأت بها في الباب، وذلك نحو: الزاي التي تكون من كل صاد ساكنة كقوله: يَزْدُرُ في موضع: يَصْدُرُ، وفَزَدَ في موضع قَصَدَ.

وكذلك يؤثر في حشو الكلام المعزوم إلى حاتم طيحي أنه قال حين نَحَرَ ناقةً أَمَرَ بفصدها: كذلك فَزِدِي أَنَّهُ، وقلب السين صاداً إذا كانت بعدها «قاف» أو «خاء» كقولهم: صَمَتَ في: سَمَتَ، وصَلَخْتُ في: سَلَخْتُ، وكإبدال الشين من كاف المؤنث كقولهم للمؤنث في لغة بعض العرب: صَرَبْتُكَ في «صَرَبْتُكَ».

(٦) زيادة في «ر» و «ب».

(٧) في الأصل: وشقاء.

لأنك تقول: شِقْوَةٌ، فيظهر لك أن اللام^(١) واو.

وكذلك لو بَنَيْتَ فِعْلاً من غَزَوْتُ، وَقَضَيْتَ لِقَاءً: قَضَاءً، وَغَزَاءً، فَقَلْبْتَ
الْوَاوَ واليَاءَ همزتين.

وإنما وجبَ قَلْبُهُمَا في هذا الموضع إلى الهمزة؛ لأن الياء والواو إذا كانتا في
موضع حركة وانفتح ما قبلها قَلِبَتَا ألفين (فَلَمَّا وَقَعَتَا^(٢)) بعد الألف - وهي
كالفتحة - قَلِبَتِ الواو والياء بعدها ألفين، والألف لا تكون إلا ساكنةً، فاجتمع
ساكنان فَقَلِبَتِ الأخيرة منها - المنقلبة من الواو والياء - همزة؛ لَتَمَكِينِ حركتها
وَلَمْ تَحْذِفْهَا لالتقاء الساكنين؛ لأنها لو حُذِفَتْ لالتبس المقصور بالمسدود،
وكانت الهمزة أولى بالقلب (إليها)^(٣)، لأنها أَقْرَبُ الحروف مخرجاً من الألف.
وتبدل الهمزة أيضاً من الواو المضومة ضَمَّةً لازمةً، أولاً كانت أو حشواً.

فالأول نحو قولك في وجوه: أَجُوه، قال الله عز وجل: ﴿وَإِذَا^(٤) الرُّسُلُ
أُتِّتْ﴾ (لَاي^(٥)) يَوْمَ أُجِّلَتْ﴾، والأصل وَقَّتَتْ لأنه من الوقت.

والحشو نحو أدور، وأنور، والأصل: أدور، وأنور (بغير^(٦) همزة)؛ لأنها جمع
دار، ونار.

وإنما جاز قلب الواو المضومة همزةً؛ لأنها بمنزلة المضاعف؛ لأن الضمة بمنزلة
الواو فكأنه اجتمعت فيه واوان فقلبت إحداها همزة تخفيفاً.

(١) في الأصل و «ر» و «ق»: أن الواو لام.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ر».

(٤) الآية ١١ من سورة المرسلات.

(٥) الآية ١٢ من سورة المرسلات، وهي في «ق» فقط.

(٦) نقص في «ب».

فإن كانت الضمة غير لازمة نحو ضمة الإعراب (أو ضمة التقاء^(١) الساكنين) لم يحز^(٢) فيها الإبدال (كقولك^(٣)): هَذِهِ دُلُوكُ، وَهَذَا غَزُوكُ، لا يجوز الهمز هنا^(٤))؛ لأنها ضمة إعراب غير لازمة، ألا ترى أنها تصير فتحة وكسرة في قولك: رَأَيْتَ دُلُوكَ وَغَزُوكَ، وَمَرَرْتُ بِدُلُوكِ وَعَجِبْتُ مِنْ غَزُوكِ؟ فلما كانت غير لازمة لم يُعتد بها.

وكذلك ضمة التقاء الساكنين (لا تَثْبُتُ)^(٥) نحو ﴿اشْتَرَوْا﴾^(٦) الضلالة ﴿وَلْتَبْلَوْنَ﴾^(٧) ﴿وَلَا تَنْسَوُا﴾^(٨) الفضل بينكم؛ لأن ضمة التقاء الساكنين لا تَثْبُتُ، وَلَا يُعْتَدُ بها.

وإذا كانت الواو مكسورة، وكانت أَوَّلَ الكلمة جاز قلبها همزة كقولك في وسادة: إِسَادَةٌ، وَفِي وَفَادَةٍ إِفَادَةٌ.

ولا يجوز قلبها في الحشو؛ لأن الكسرة أَخَفُّ من الضمة فلم يَحْسُنْ قلبها في كل موضع كما جاز قلب المضموم لثقله.

[١٣٣ / ب] فإن كانت الواو مفتوحة لم يحز قلبها إلى الهمزة؛ لخفة الفتحة، إلا ما جاء شاذاً نحو أَنَاةٍ، وَالْأَصْلُ وَنَاةٌ لَّأَنَّهُ مِنْ وَنَى يَنِي.

وإذا اجتمعت واوَان في أول الكلمة (و)^(٩) الثانية منها غير (حرف)^(١٠) مد

(١) نقص في «ب».

(٢) في «ب»: لم تبدل، وفي «ر» و«ق»: لم يحسن فيها الإبدال.

(٣) في «ق»: هُنا، والكلمة ساقطة من «ر».

(٤) زيادة في «ق».

(٥) الآية ١٦ والآية ١٧٥ من سورة البقرة.

(٦) الآية ١٨٦ من سورة آل عمران.

(٧) الآية ٢٣٧ من سورة البقرة.

(٨) نقص في الأصل.

(٩) نقص في «ب» و«ق».

(ولين)^(١) فلا بد من قلب الأولى همزة كقولك في تصغير واصل: أَوْيَصِل، وفي جمعه: أوَاصِل.

فإن كانت (الواو)^(٢) الثانية حرفَ مَدٍّ جاز ألا تُهَمَزَ نحو ﴿مَا وَوَرِيَ﴾^(٣) ومعنى المد: أن تكون الواو ساكنة وقبلها ضمة، وكذلك الياء إذا كانت ساكنة وقبلها كسرة فهي مد.

وإنما سميت الواو والياء والألف حروف المد؛ لأنه يُمكنُ فيهنَّ من مد الصوت ما لا يُمكنُ في غيرهنَّ من الحروف.

وتُبدَلُ الهمزة من ألف التانيث إذا كان قبلها ألف نحو حَمْرَاءَ وَصَفْرَاءَ، وما أشبهَهُمَا، فالألف التي قبل الهمزة زيدت للمد، والهمزة مبدلة من ألف التانيث لما ذكرنا من العلة.

والهمزة في «ماء» بدل من الهاء، والأصل: مَوّه، فَقَلِبْتَ الواو ألفاً كما تقلب في «باب» فصار ماه، ثم قَلِبْتَ الهاءَ همزةً؛ لأنها من مَخْرَجِ الهاء، وهي أقوى منها في الصوت.

(١) زيادة في «ر».

(٢) تنص في الأصل.

(٣) الآية ٢٠ من سورة الأعراف.

بَابُ إِبْدَالِ الْأَلْفِ

الألفُ تُبْدَلُ من أربعة أحرف:

الواو والياء، والهمزة، والنون.

فَأَمَّا الواو والياء: فتتنقلب منها الألف إذا وقعتا في موضع حركة وقبلهما فتحة، وذلك إذا كانتا في موضع العين من الفعل واللام.

فالعين نحو قال، وباع، والأصل قَوْلَ، وَيَبِيعَ، فقلبت الواو والياء ألفاً؛ لتحركهما وانفتاح ما قبلهما.

وإنما وجب هذا القلب لاستثقال الحركات على الياء والواو لكثرة هذه الأفعال في كلامهم، والشيء الكثير الدور في الكلام يتضاعف ما فيه من الثقل، (و) ^(١) لأنهم لو لم يقبلوا لزعمهم ما يستثقلونه، وذلك أنك إذا قُلْتَ في قال: قَوْلَ، وفي باع يَبِيعَ، فَصَحَّحْتَهُ لزم أن تقول في المستقبل: يَقُولُ، وَيَبِيعُ بضم الواو وكسر الياء؛ والضمة تستثقل على الواو، وكذلك الكسرة تستثقل على الياء، فنقلوا الضمة والكسرة من الواو والياء إلى ما قبلهما؛ لِيَخِفَ اللَّفْظُ بِهَا فَصَارَ يَقُولُ وَيَبِيعُ، فَلَمَّا لَزِمَ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِقَاءَ حَرَكَةِ الْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى مَا قَبْلَهَا وَإِسْكَانَهَا لِمَا ذَكَرْنَا وَجِبَ ذَلِكَ فِي الْمَاضِي أَيْضاً؛ لِيَجْرِيَ عَلَى طَرِيقَةٍ وَاحِدَةٍ فَالْقِيَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ وَهُمَا عَيْنُ الْفِعْلِ عَلَى الْفَاءِ، وَقُلِبَتْ الْعَيْنُ أَلْفاً

(١) زيادة في «ر» و«ق» .

(ليكون^(١) قَلْبُهُمْ إِيَّاهَا أَلْفًا) دلالة على أنها (كانت^(٢)) متحركة لأنهم لو تركوها ساكنة لالتبس الفعل بالمصدر نحو قَوْل وَيُبْع؛ فلذلك قلبوها أَلْفًا فقليل: قَالَ وَبَاعَ.

فَعَلْ، وَفَعِلْ، وَفَعُلْ.

وَأَعْلَمُ أَنَّ الْفِعْلَ (الماضي^(٣)) من هذا النوع على ثلاثة أوزان:

فَفَعَلَ نحو: قَالَ، وَبَاعَ، وَفَعِلَ نحو: خَافَ وَهَابَ، وَفَعُلَ نحو: طَالَ وَجَادَ.

وَيُسْتَدَلُّ عَلَى (وزن^(٤)) هذه الأفعال بمستقبل كل فعل منها.

فَأَمَّا قَالَ، وَبَاعَ فَحُكِمَ عَلَى أَنَّهَا فَعَلٌ؛ لِأَنَّ مُسْتَقْبَلَ قَالَ يَقُولُ، وَمُسْتَقْبَلُ بَاعَ يَبِيعُ، وَهُمَا يَفْعُلُ وَيَفْعِلُ.

فَإِذَا كَانَ الْمُسْتَقْبَلُ يَفْعُلُ أَوْ يَفْعِلُ مُتَعَدِيًا، وَكَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ مِنْهُ عَلَى

[١٢٤ / ١]

فَاعِلٍ - وَلَمْ يَكُنْ عَلَى وَزْنِ فَعِيلٍ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْأَبْنِيَةِ - / فَالْبَابُ فِي الْمَاضِي (حِكْمُهُ^(٥)) أَنْ يَكُونَ فَعَلٌ نَحْوُ: ضَرَبَ يَضْرِبُ فَهُوَ ضَارِبٌ، وَقَتَلَ يَقْتُلُ فَهُوَ قَاتِلٌ.

وَأَمَّا خَافَ، وَهَابَ فَحُكِمَ بِأَنَّهَا فَعِلٌ؛ لِأَنَّ مُسْتَقْبَلَهَا يَخَافُ، وَيَهَابُ،

وَالْأَصْلُ: يَخُوفُ، وَيَهْيَبُ (فَحَوَّلَتْ حَرَكَةُ^(٦) الْوَاوِ وَالْيَاءِ عَلَى مَا قَبْلَهَا) وَإِذَا

كَانَ الْمُسْتَقْبَلُ عَلَى يَفْعِلُ وَلَمْ تَكُنْ عَيْنُ الْفِعْلِ أَوْ لَامُهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْحَلْقِ

حُكِمَ عَلَى الْمَاضِي بِأَنَّهُ فَعِلٌ نَحْوُ: عَمِلَ يَعْمَلُ، (وَسَرِطَ^(٧) يَسْرِطُ^(٨)) .

(١) تنقص في «ب» ، ومستدرك على الهامش بخط مغاير.

(٢) تنقص في «ب» .

(٣) زيادة في «ر» و«ق» .

(٤) زيادة في «ر» .

(٥) زيادة في «ق» .

(٦) في اللسان (سرط) : «سرط الطعام والشيء بالكسر نرطاً ونرطانا؛ بلمه» .

وَأَمَّا طَالَ، وَجَادَ فَحَكِمَ بِأَنَّهَا فَعَلٌ؛ لِأَنَّ مُسْتَقْبَلَهَا يَطُولُ وَيَجُودُ،
 (وَالْأَصْلُ يَطُولُ، وَيَجُودُ^(١)) ، وَإِذَا كَانَ الْمُسْتَقْبَلُ عَلَى يَفْعُلْ - وَهُوَ غَيْرُ مُتَعَدٍّ
 وَاسِمِ الْفَاعِلِ عَلَى فَعِيلٍ أَوْ فَعَالٍ - حُكِمَ عَلَى الْمَاضِي بِأَنَّهُ (عَلَى^(٢)) فَعَلٌ؛ لِأَنَّكَ
 تَقُولُ: طَالَ يَطُولُ فَهُوَ طَوِيلٌ كَمَا تَقُولُ: ظَرَفَ يَظُرَفُ فَهُوَ ظَرِيفٌ، وَتَقُولُ:
 جَادَ يَجُودُ فَهُوَ جَوَادٌ، كَمَا تَقُولُ: جَبَنَ يَجْبُنُ فَهُوَ جَبَانٌ.

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ فِي جَمْعِ جَوْزَةٍ، وَلَوْزَةٍ (وَيُضَيِّضُ^(٣)) : جَوَزَاتٌ وَلَوَزَاتٌ وَيَبَيِّضَاتٌ
 - فِي لُغَةٍ مِنْ فَتْحِ الثَّانِي - فَإِنَّمَا لَمْ تَقْلِبِ الْوَاوَ وَالْيَاءَ أَلْفِينَ إِذْ كَانَتَا مُتَحَرِّكَتَيْنِ
 (وَقَبْلَهُمَا^(٤)) فَتَحَةً؛ لِأَنَّ حَرَكَةَ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فِيهَا عَارِضَةٌ فِي الْجَمْعِ لَيْسَتْ بِبَلَاغَةٍ
 إِذْ^(٥) قَدْ يَسْكُنُ الْحَرْفُ الصَّحِيحُ فِي هَذَا الْجَمْعِ كَقَوْلِهِ:

فَتَسْتَرِيحُ النَّفْسُ مِنْ زُفْرَاتِهَا^(٦)

وَأَمَّا لَامُ الْفِعْلِ إِذَا كَانَتْ وَاوًا أَوْ يَاءً نَحْوَ غَزَا وَرَمَى، - وَالْأَصْلُ غَزَوُ
 وَرَمَى - فَالْعِلَّةُ^(٧) فِي قَلْبِهَا أَلْفِينَ كَالْعِلَّةِ فِي قَلْبِهَا إِذَا كَانَتَا عَيْنَ الْفِعْلِ؛ وَذَلِكَ

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) زيادة في «ر» .

(٣) نقص في الأصل و «ب» .

(٤) نقص في «ق» .

(٥) في «ر» : وقد .

(٦) لم أهدد إلى اسم قائل هذا الرجز، وقبله:

عَلَّ صُرُوفُ السُّدُورِ أَوْ دَوْلَاتِهِمَا يَسُدُّنَا اللَّيْلَةُ مِنْ لَمَاتِهَا

وهو من شواهد ابن جني في الخصائص ج١ ص٢١٦، وانظر: ابن يعيش ج٥ ص٢٩، وشرح شواهد الشافعية

ص١٢٩، واللغني ص١٥٥، وشرح شواهد ص١٥٥، والعيني ج٤ ص٣٩٦، والأشموقي ج٤ ص١٤٢، واللسان (زفر) ، و (لم) ، •

والضرائر ص٢١٦، ومعجم شواهد العربية ص٤٥٣، والزفرات جمع زفرة وهي التنفس.

(٧) في جميع النسخ: والعلة.

أنه لو صحَّ مستقبل غزا ورمى لقليل: يَغْزُو، وَيُرْمِي، فتستقل الضمة على الياء والواو فَتُسَكَّنَان فلما (أُسْكِنْتَا في المستقبل^(١)) أَسْكِنْتَا في الماضي أيضاً وتبعنا الفتحة التي قبلها فقلبتا ألفين فقلبت كل ياءٍ وواوٍ عيناً وَلَاماً^(٢) وقبلها فتحةً ألفاً نحو دار، وناب، ورحى وعصاً.

وإنما وجب أن يكون الاسم محمولاً في هذه العلة على الفعل؛ لأنَّ الفعل أصل في الاعتلال للتصريف والتغيير الذي يلحقه نحو فَعَلَ يَفْعَلُ، وَسَيَفْعَلُ، وإذا وجب للفعل حكم لِعِلَّةٍ يوجبها التصريف، وساواه الاسم في تلك العلة وَجَبَ حمله عليه، (فساواة^(٣)) الفعل للاسم في هذه الْعِلَّةِ (هي^(٤)) اتفاقهما في الوزن، وأن الواو والياء وقعتا من الاسم في موضع حركة، وقبلها فتحة، كما كان ذلك في الفعل، فَلَمَّا وجب في الفعل قلبُها إلى الألف وَجَبَ في الاسم أيضاً مثل ذلك لتساويهما في الحكم والوزن.

فإذا لم يكن الاسم على وزن الفعل لم يَعَلْ نحو: حَوْلٍ، وَصَيْدٍ^(٥)، وما أشبه ذلك.

وَأَمَّا الْجَوْلَانُ، وَالْحَيْدَانُ:

فسيبويه^(٦) يجعل هذا البناء - بزيادة الألف والنون - خارجاً عن وزن

(١) نقص في «ب»، ومستدرك على الهامش بخط مغاير، والفعل في المستدرك مبني للفاعل هكذا: سَكَنَتَا...

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ب» و«ر»، وفي «ق»: هو اتفاقهما.

(٥) في «ر» و«ق»: وَغَيْرُ هذا والصيد: داء يصيب الإبل فيبل من أنوفها مثل الزبد.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٧٠ - ٣٧١.

الفعل، ولاحقاً بما لا يُعَل ولا يشبه الفعل كَحَوَّلَ، وَغَيْرُ^(١)، وكذلك حَيَّدَى^(٢) وَصَوَّرَى^(٣) ولم يكن^(٤) الألف (والنون^(٥)) في جَوْلَان ونحوه، وألف التأنيث في حَيَّدَى ونحوها عنده بمنزلة هاء التأنيث؛ لأنَّ ألف التأنيث والألف والنون قد يجمع الاسم عليهما، وَيُعْتَدُّ بهما في جمعه كقولك في سِرْحَان: سَرَّاحِين، وفي حُبْلَى، حَبَّالَى.

وليس ذلك في هاء التأنيث؛ لأنها تسقط في الجمع، ولا يُعْتَدُّ بها؛ لأنها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ فلذلك اعتدُّوا بالألف والنون، وألف التأنيث من نفس الكلمة ههنا، ولم يجعلوا لصدر الكلمة حكماً من غير الزيادة.

وأما أبو العباس^(٦) المبرد فكان يقول: القياس إعلال الجَوْلَان والحَيَّدَان؛ لأنَّ الألف والنون عنده بمنزلة هاء التأنيث، وجَوْلَان، وحَيَّدَان عنده شاذ خارج عن القياس.

وأما النَّزَوَان، والنَّفَيَان^(٧) فإنهما لم يُعَلَّا؛ لأنك لو قَلَبْتَ الياء والواو فيها ألفين لاجتمع ساكنان؛ الألف المنقلبة، والألف التي قبل^(٨) النون فكنت تحذف

(١) غير جمع غيور.

(٢) في الأصل: وكذلك حَبَّى وصورى.

والحيدي: الذي يحيد، وحوار حيدى: يحيد عن ظله لنشاطه.

(٣) صورى: اسم ماء، وقيل: واد قرب المدينة، انظر: المنصف ج٢ ص٥٩، وتاج العروس (صور).

(٤) في الأصل: ولو لم.

(٥) نقص في «ر».

(٦) انظر: شرح السيرافي ج٦ ص٢٥٥، والرضي على الشافعية ج٢ ص١٠٦ - ١٠٧.

(٧) في اللسان (نقى): «نفث الريح التراب نقياً، ونقياناً: أطارته».

(٨) في «ر»: التي تكون قبل النون.

إحداها؛ لِالتقاء^(١) الساكنين، فيصيران؛ نَزَانٌ، وَنَفَانٌ ويلتبان بفعَال؛ فلذلك لم يَغَلَّأَ.

فصل: وأمَّا إبدال الألف من الهمزة فموضعه أن تكون الهمزة ساكنة وقبلها فتحة نحو رأس، وكأس، وقرأت، إذا خَفَفَت الهمزة جَعَلَتْهَا أَلْفًا كقولك: كأس، ورأس، وقرأت.

وأمَّا إبدال الألف من النون ففي موضعين:

أحدهما: الوقف على النون الخفيفة التي تلحق الفعل نحو؛ اضربن زيداً، وهل تكرمن عمراً؟ ومثله ﴿لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ^(٢)﴾ .

فإذا أردت الوقف على النون أبدلت منها الألف فقلت: اضرباً؛ وهل تُكْرِمًا، وَلَنَسْفَعًا.

والموضع الآخر من إبدال الألف من النون هو: إبدالها من التنوين في الوقف على الاسم المنصوب المنصرف نحو رَأَيْتُ زَيْدًا، وَكَلَّمْتُ رَجُلًا.

والتنوين: نون ساكنة أيضاً، وإنما لقبوه بهذا اللقب؛ ليفصل بين النون التي يُوقَفُ عليها في الأسماء وبين النون التي لا يُوقَفُ عليها.

(١) انظر: المقتضب ج١ ص٢٦٠، والرضي على الشافية ج٢ ص١٠٧.

(٢) الآية ١٥ من سورة العلق.

بَابُ إِبْدَالِ الْيَاءِ

الياءُ تبدل من الواو؛ ومن الألف، ومن الحرف المشدد، ومن الهاء، ومن الهمزة.

فَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْوَاوِ: فَهِيَ تَبْدُلُ (مِنْهَا^(١)) فَاءَ، وَغَيْنًا، وَلامًا.

فَأَمَّا إِبْدَالُهَا فَاءَ فَقَوْلُكَ: مِيزَانٌ، وَمِيقَاتٌ، وَالْأَصْلُ: مِوزَانٌ، وَمِوَقَاتٌ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَزْنِ، وَالْوَقْتِ، وَالْوَاوِ فَاءَ، وَكَذَلِكَ كُلُّ وَاوٍ سَكَنتُ وَأُنْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا قُبِيتُ يَاءً؛ اسْتِثْقَالًا لِلخُرُوجِ مِنْ كَسْرَةٍ إِلَى وَاوٍ، وَلِذَلِكَ لَيْسَ فِي الْكَلَامِ فِعْلٌ اسْتِثْقَالًا لِلخُرُوجِ مِنْ كَسْرَةٍ إِلَى ضَمَّةٍ.

فَإِنْ كَانَتِ الضَّمَّةُ لِلْإِعْرَابِ لَمْ يُسْتَثْقَلِ الْخُرُوجُ إِلَيْهَا مِنَ الْكَسْرِ؛ لِأَنَّ الْإِعْرَابَ عَارِضٌ غَيْرٌ لَازِمٌ.

وتبدل من الواو في يَجْلُ، وَالْأَصْلُ: يَوْجَلُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ وَجَلٍ، وَلَكِنْهُمْ قَلَبُوهَا يَاءً؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ مِنَ الْوَاوِ؛ لِأَنَّ الْخُرُوجَ مِنْ يَاءٍ^(٢) إِلَى وَاوٍ يَثْقُلُ كَمَا يَثْقُلُ الْخُرُوجُ مِنْ كَسْرَةٍ إِلَى ضَمَّةٍ؛ (و^(٣)) لِأَنَّ هَذِهِ الْوَاوَ قَدْ انْقَلَبَتْ فِي بَعْضِ تَصَارِيفِ الْفِعْلِ وَهُوَ الْأَمْرُ إِذَا قُلْتَ: إِيحِلْ.

وكذلك في لغة من يكسر أول المضارع نحو تِيَجَلُ، وَنِيَجَلُ. وَمِنْهُمْ مَنْ يَكْسِرُ الْيَاءَ^(٤) أَيْضًا، فَيَقُولُ: يِيَجَلُ.

(١) نقص في «ب» -

(٢) في «ق»: من واو إلى ياء.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر: الرضي على الشافية ج ١ ص ١٤١، وكسر الياء لغة جميع العرب إلا أهل الحجاز.

وَأَمَّا إِبْدَالُ الْيَاءِ عَيْنًا فَقَوْلُكَ: قِيلَ، وَسِيقَ، وَنَحْوُ ذَلِكَ مِمَّا لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُهُ مِنْ بَنَاتِ الْوَاوِ، وَالْأَصْلُ فِيهِ: قُولٌ، وَسُوقٌ، إِلَّا أَنَّ الْكُسْرَةَ (التي^(١) عَلَى الْوَاوِ) نَقَلْتُ^(٢) إِلَى أَوَّلِ الْفِعْلِ فَسَكَنْتِ الْوَاوُ، وَانْكَسَرَ مَا قَبْلَهَا فَانْقَلَبَتْ يَاءٌ عَلَى الْقِيَاسِ الَّذِي ذَكَرْنَا.

وَأِنَّمَا وَجِبَ نَقْلُ حَرَكَةِ الْوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا لِيَتَوَصَّلَ بِذَلِكَ إِلَى حَرْفٍ أَخْفَ مِنَ الْوَاوِ، وَهُوَ الْيَاءُ.

وَفِي قِيلَ وَنَحْوِهِ ثَلَاثَةُ أَوْجِهٍ: -

أَحَدُهَا: كَسْرُ أَوَّلِهِ (كَا^(٣)) ذَكَرْنَا

وَالثَّانِي: قِيلَ بِالِإِشْمَامِ.

وَالثَّالِثُ: قُولَ

فَأَمَّا قِيلَ - بِكَسْرِ أَوَّلِهِ - فَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّتَهُ، وَهُوَ أَقْوَى هَذِهِ الْوُجُوهِ؛ لِأَنَّهُ أَخْفَ.

وَأَمَّا قِيلَ بِالِإِشْمَامِ فَلْيَدُلَّ عَلَى أَنَّهُ فَعِلٌ^(٤)، فَجَعَلْتُ (حَرَكَةَ^(٥)) الْفَاءِ^(٦) بَيْنَ [١٢٥ /] الضَّمَّةِ وَالْكَسْرَةِ، وَهُوَ اخْتِيَارُ الْكَسَائِيِّ^(٧).

وَأَمَّا قَوْلُ فَإِنَّمَا حَذَفَتِ الْكُسْرَةُ عَنِ الْوَاوِ وَلَمْ تَنْقَلِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَبَقِيَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةً.

(١) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: تَنْقَلَبُ إِلَى أَوَّلِ الْفِعْلِ.

(٣) نَقَصَ فِي «ق» -

(٤) انْظُرْ: كِتَابُ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٦٠.

(٥) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ وَ «ب» وَ «ق» -

(٦) فِي الْأَصْلِ وَفِي «ق»: الْيَاءُ.

(٧) انْظُرْ: ابْنُ يَعْيشَ ج ٧ ص ٧٠، وَإِتْحَافُ فَضْلَاءِ الْبُشْرِ ص ٣٠٦.

وَتُبْدَلُ أَيْضاً مِنَ الْوَائِ إِذَا كَانَتْ قَبْلَهَا كَسْرَةٌ وَبَعْدَهَا أَلْفٌ؛ وَكَانَ فِي مَصْدَرٍ
 قَدْ اعْتَلَّ فِعْلُهُ نَحْوُ قَامَ قِيَاماً، وَحَالَتْ النَّاقَةُ حَيَالاً، أَوْ كَانَ فِي جَمْعٍ قَدْ سَكَنَتْ
 الْوَائِ فِي وَاحِدِهِ نَحْوُ: سَيَاطٍ، وَحِيَاضٍ، وَثِيَابٍ؛ لِأَنَّ الْوَائِ فِي الْوَاحِدِ سَاكِنَةٌ نَحْوُ:
 حَوْضٍ، وَسَوْطٍ، وَثَوْبٍ، فَإِذَا صَحَّ الْفِعْلُ أَوْ تَحَرَّكَ الْوَائِ فِي الْوَاحِدِ لَمْ تَنْقَلِبْ
 الْوَائُ يَاءً، كَقَوْلِكَ فِيمَا صَحَّ فِعْلُهُ: قَاوَمَ قِيَاماً، وَحَاوَرَ حَوَاراً، وَفِي جَمْعٍ طَوِيلٍ:
 طِيَالٍ؛ لِأَنَّ الْوَائِ طَوِيلٌ مُتَحَرِّكَةٌ.

وَإِذَا كَانَ فِي الْوَاحِدِ وَلَمْ يَكُنْ مَصْدَراً لَمْ يَعْثَلْ كَقَوْلِكَ: خِيَانٌ.

وَإِذَا لَمْ يَكُنْ بَعْدَهَا أَلْفٌ فِي الْجَمْعِ لَمْ تَعْثَلْ.

فَإِنْ كَانَ مَا قَبْلَهَا مَكْسُوراً، (و^(١)) كَانَتْ الْوَائِ سَاكِنَةً فِي الْوَاحِدِ لَمْ تَعْثَلْ
 نَحْوُ: كُوزٍ، وَكِوْزَةٍ، وَعَوْدٌ، وَعِوْدَةٌ، وَزَوْجٌ، وَزَوْجَةٌ.

وَالْفَرْقُ بَيْنَ سَيَاطٍ وَحِيَاضٍ، وَعِوْدَةٍ وَكِوْزَةٍ: أَنَّ الْأَلْفَ تُشَبِّهُ الْيَاءَ؛
 لِمَشَارَكَتِهَا لَهَا فِي الْمَدِّ وَاللَّيْنِ، وَإِنْ لَمْ تَكُنْ هِيَ الْيَاءَ فَكَأَنَّهَا جُزْءٌ مِنَ الْيَاءِ
 بِالشَّبهِ.

فَإِذَا انْضَمَّ إِلَى هَذَا الْكَسْرُ (و^(٢)) اعْتَلَّ الْفِعْلُ؛ أَوْ سَكُنَ الْوَائِ فِي الْوَاحِدِ
 صَارَ بِمَنْزِلَةِ الْوَائِ سَاكِنَةٍ فَقَلْبَتْ كَمَا قُلِبَتْ فِي: سَيِّدٌ وَمَيِّتٌ، وَلَيْسَ بَعْدَ
 الْوَائِ مِنْ زَوْجَةٍ وَنَحْوِهِ حَرْفٌ يَشَبُّهُ الْيَاءَ فَلِذَلِكَ لَمْ تَقْلِبْ.

(وَأَيْضاً^(١)) فَإِنَّ فَتْحَةَ الْوَائِ الَّتِي بَعْدَهَا الْأَلْفُ لَيْسَتْ بِحِضَةٍ؛ لِأَنَّهَا فَتْحَةٌ

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر» .

جَلَسَتْهَا الْأَلْفُ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ لَا يَكُونُ مَا قَبْلَهَا إِلَّا مَفْتُوحًا، فَلَمَّا كَانَتْ كَذَلِكَ
أَشْبَهَتْ الْوَآءَ السَّاكِنَةَ الَّتِي قَبْلَهَا كَسْرَةً فَانْقَلَبَتْ يَاءً لَذَلِكَ.

وَأَمَّا قُلُوبُهُمُ الْوَآءُ فِي دِيمٍ، وَحِيلٍ، وَقِيمٍ - وَإِنْ لَمْ يَكُنْ بَعْدَ الْوَآءِ أَلْفٌ -
فَلِأَنَّ الْوَآءَ اعْتَلَتْ فِي الْوَاحِدِ فَجَرَى الْجَمْعُ عَلَيْهِ نَحْوُ: دِيمَةٍ، وَحِيلَةٍ، وَقِيمَةٍ.

وَتُبْدِلُ الْيَاءُ مِنَ الْوَآءِ فِيمَا زَادَ عَلَى ثَلَاثَةِ أَحْرَفٍ مِنَ الْمَصَادِرِ إِذَا وَقَعَتْ بَعْدَ
كَسْرَةٍ وَقَبْلَ أَلْفٍ^(١) نَحْوُ: انْقَادَ انْقِيَادًا، وَانْحَارَ انْحِيَارًا^(٢)؛ لِلْعَلَّةِ الَّتِي ذَكَرْنَاهَا فِي
قِيَامٍ، وَحِيَالٍ.

وَتُبْدِلُ الْيَاءُ (أَيْضًا^(٣)) مِنَ الْوَآءِ فِي مَوْضِعِ عَيْنِ الْفِعْلِ إِذَا اجْتَمَعَا وَكَانَ
الْأَوَّلُ مِنْهَا سَاكِنًا سِوَاءَ كَانَ السَّاكِنُ الْأَوَّلُ وَآءًا أَوْ يَاءً.

فَالْوَآءُ كَقَوْلِكَ: لَوَيْتُهُ لَيًّا، وَطَوَيْتُهُ طَيًّا، وَشَوَيْتُهُ شَيًّا، وَالْأَصْلُ: لَوِيًّا،
وَطَوِيًّا، وَشَوِيًّا.

وَالْيَاءُ كَقَوْلِكَ: سِيدٌ، وَمَيْتٌ، وَالْأَصْلُ: سِيدُومٌ، وَمَيْتُومٌ، وَكَذَلِكَ قِيَامٌ،
وَقِيُومٌ، وَدَيَّارٌ، وَدَيُّورٌ، وَالْأَصْلُ: قَيُّوَامٌ، وَقَيُّوومٌ، وَدَيُّوَارٌ، وَدَيُّوُورٌ، لِأَنَّهُ مِنْ قَامَ
يَقُومُ، وَدَارَ يَدُورُ.

وَكَذَلِكَ الْوَآءُ وَالْيَاءُ إِذَا اجْتَمَعَا، وَكَانَتِ الْأَوَّلَى مِنْهَا سَاكِنَةً قَلْبَتِ الْوَآءَ
يَاءً، وَأُذْغِمَتْ فِي الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا قِيَاسًا مَطْرَدًا.

وَإِنَّمَا قَلْبَتِ الْوَآءُ يَاءً فِي هَذَا (الْمَوْضِعِ^(٣)) وَلَمْ تُقَلَّبْ الْيَاءُ وَآءًا؛ لِأَنَّ الْيَاءَ

(١) فِي «ب»: وَاجْتَازَ اجْتِيزًا.

(٢) زِيَادَةٌ فِي «ر» وَ «ق» .

(٣) نَقْصٌ فِي «ر» وَ «ق» .

أخفٌ من الواو، فَلَمَّا اجْتَمَعَتَا، ووجب الإدغام؛ للمقاربة قَلْبَ الأثْقَلِ إلى الأخف تقدم أو تأخر، ولأنَّ قَلْبَ الواو إلى الياء أكثر في الكلام من قَلْبِ الياء إلى الواو؛ للخفة التي ذَكَّرْنَا، ولأنَّ مَخْرَجَ الياء أمكن من مخرج الواو؛ لأنَّ / [١٢٥] ب الياء من وسط اللسان والحرف المتوسط أمكن وأولى أن يَرَدَّ (غيره^(١)) إليه.

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا من الواو لَاماً ففي فُعْلَى كقولك: العُلَيَّا وهي من العُلُوِّ، والدُّنَيَّا (وهي^(٢)) من الدُّنُوِّ.

وقد جاء منه على الأصل: البَقْصُوى وهو شاذ^(٣) والبَابُ القُصَيَّا.

وتبدل من الواو لَاماً في غَايٍ ودَاعٍ لأنها^(٤) من غَزَوْتُ ودَعَوْتُ (و)^(٥) لكنها سَكَنْتْ؛ استثقلاً للحركة عليها وقبلها كسرة فانقلبت ياءً على قياس ما ذكرنا، والأصل: غَاوَوْ ودَاعَوْ.

وتُبدَل من الواو إذا كانت حرفَ إعرابٍ وقبلها ضمة كقولك: أدلّ، وأحقّ في جمع دَلُو، وحَقُّو^(٦)، والأصل: أدلُّو^(٧)، وأحقُّو إلا أن الإعراب يُسْتَثْلَى على الواو فتحذف، فإذا بقيت الواو ساكنةً وقبلها ضمةٌ كَبُرَ ما قبلها فتنقلب الواو ياء.

(١) نقص في الأصل و «ر» .

(٢) نقص في «ر» و «ق» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٨٤، والمقتضب ج ١ ص ١٧١، والرضي على الشافية ج ٣ ص ١٧٨ - ١٧٩.

(٤) في «ب» و «ق» : لأنه.

(٥) زيادة في «ب» و «ق» .

(٦) أحقُّو: الكشح، وقيل: معقد الإزار، وقيل: الحصر.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٨١، والمقتضب ج ١ ص ١٨٨.

وإنما وجب ذلك لئلا يشبه آخر الاسم^(١) آخر الفعل في نحو: يغزو ويدْعُو.

وتبدل منها في شَقِيْتُ، وَغَبَيْتُ؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وهما من الشقاوة والغباوة.

وأما شَقِيَّ وَغَبَيَّْ فتقلب الواو ياء لشيئين:

أحدهما: ثقل^(٢) الخروج من كسرة إلى واو.

والثاني: أنَّ العلة إذا لزمت نوعاً من أنواع الفعل حُمِلَ عليه سائر ذلك النوع^(٣)؛ لئلا تختلف طريقتُهُ؛ ولهذا قَلِبَتْ الواو في: يَشْقِيَانِ، وَيَغْبِيَانِ؛ لأن هذه الواو قد لزمتهما العلة في الماضي فحُمِلَ المضارعُ عليه لما ذكرنا.

وتُبدَلُ الياء من الواو المشددة إذا كانت في موضع حرف إعراب في الجمع نحو: عَاتٍ وَعَبِيٍّ، وَجَاثٍ وَجَثِيٍّ، وَعَصَاً وَعَصِيٍّ، وَالْأَصْلُ: عَتَوْ، وَجَثَوْ، وَعَصَوْ؛ لأنه فُعُولٌ، وهو من جَثَا يَجْثُو، وَعَتَا يَعْتُو، وألف عصاً من الواو؛ لأنك تقول في التثنية: عَصَوَانِ.

وإنما وجب القلبُ في هذا؛ لأنَّ الواو (المشددة)^(٤) ثقيلة في نفسها وقد تطرفت، والطرف يكثر التغيير فيه، فاستثقلوا واواً مشددة (في^(٤) الطرف)، وهي في جمع، والجمع أثقل من الواحد، وقد قلبت الواو المشددة في الواحد نحو:

(١) انظر: المنصف ج٢ ص ١١٧ - ١١٨.

(٢) في «ب»: ذلك الفعل.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) نقص في «ب» و«ق».

مَغْزِيٍّ، وَمَغْدِيٍّ، وَالْأَصْلُ: مَغْزَوْ، وَمَغْدَوْ (١) قال عبد يغوث الحارثي (٢):

وقد عَلِمْتُ عَرِسِي مُلَيْكَةً أَنِّي أَنَا اللَّيْثُ مَغْدِيًّا عَلَيْهِ وَعَادِيًّا (٣)

وهو من عَدَا يَعْدُو، إِذَا ظَلَمَ، وَإِذَا جاز قَلْبُ الْوَائِ الْمَشْدَدَةِ ياء في الواحد الذي هو الْأَخْفَ لزم قلبها في الجمع الذي هو أَثْقَل.

ومثل هذا: أَرْضٌ مَسْنِيَّةٌ، وَالْأَصْلُ: مَسْنُوَّةٌ؛ لَأَنَّهُ مِنْ سَنَا يَسْنُو (٤)، وَلِئْكَ أَنْ تَقُولَ فِي: عَصِيٍّ، وَحَقِيٍّ - جَمْعُ عَصَا وَحَقُّو - عَصِيٍّ، وَحَقِيٍّ فَتَكْسِرُ الْأَوَّلَ لِلِإِتْبَاعِ.

وقد قال بعضهم: إِنَّكُمْ لَتَنْظُرُونَ فِي نُحُوٍّ (٥) كثيرة فجاء به على الأصل، وليس بالكثير؛ لما ذكرنا من الاستثقال؛ للواو المشددة في الجمع.

وقد أبدلوها في: صِيٍّ، وَقِيٍّ، وَنِيٍّ، وَالْأَصْلُ: صُوٍّ، وَقُوٍّ، وَنُوٍّ، تشبيهاً بِعَصِيٍّ وَحَقِيٍّ؛ لَأَنَّهُ جَمْعُ الْوَائِ الْمَشْدَدَةِ قَرِيبَةً مِنَ الطَّرَفِ، فَإِنْ بَعُدَتْ مِنَ الطَّرَفِ لَمْ تَقْلُبْ نُحُوٍّ: صُوٍّ، وَقُوٍّ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ قَدْ صَارَتْ بَيْنَ الْوَائِ وَبَيْنَ الطَّرَفِ. [١٢٦ / أ]

وَتُبْدَلُ (٦) الْيَاءُ (٧) مِنَ الْوَائِ فِي الْمَضَاعِفِ الَّذِي عَيْنُهُ وَلَامُهُ وَآوَانُ نُحُوٍّ: قَوِيٍّ

(١) زيادة في «ر» و «ق» -

(٢) هذه الكلمة بداية سطر كبير في «ق»، وسأنبه على بداية الوجود من النسخة في موضعه إن شاء الله تعالى.

(٣) البيت من شواهد ميبويه ج٢ ص٢٨٢، وانظر: أمالي القالي ج٣ ص١٣٢ والمتصف ج١ ص١١٨، وج٢

ص١٢٢، والمختص ج٢ ص٢٠٧، وابن يعيش ج٥ ص٣٦، وج١٠ ص٢٢، ١١٠، والمقرب ج٢ ص١٨٦، وشرح شواهد الشافعية ص٤٠٠، والعيني ج٤ ص٥٨٩، والأشموني ج٤ ص٤٠١، ومعجم شواهد العربية ص٤٢٣ العرسي: زوجة الرجل.

(٤) سنا: سقى، وأرض مسنية ومسنونة: مسقية.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٢٨١، والرضي على الشافعية ج٢ ص١٧١.

(٦) في «ر»: وقد تبدل.

(٧) في الأصل: وتبدل الواو من الياء.

يقوى من القُوَّة، وَحَوِيَّ يَحْوِي من الحُوَّة^(١)، ووجب ذلك؛ لأنه يلزم ماضيه أن يكون على فَعَل بكسر العين.

وإنما لزم ماضيه ذلك لتقلب الواو الأخيرة ياء، ولا يلزمه الثقل باجتماع واوين بينها ضمة فيصير بمنزلة اجتماع ثلاث واوات، فتنبكوا هذا البناء لثقله، ولم يعدلوا إلى فَعَلَ بفتح العين لثلا يلزم مستقبله مثل ما قرأوا منه من اجتماع ما هو بمنزلة ثلاث واوات وهو يَفْعَلْ مثل: يَقْوُو^(٢)؛ لأنَّ ما كان على فَعَلَ من بنات الواو يلزم مستقبله يَفْعَلْ كما قدمنا^(٣)، فلهذا عدلوا إلى فَعِل؛ لتقلب الواو الأخيرة ياء فيخف اللفظ عليهم.

وتُبَدِّلُ الياء من الواو إذا وقعت رابعةً فصاعداً نحو: أَغْزَيْتُ، وَغَازَيْتُ، وَاسْتَرْشَيْتُ أصلها الواو؛ لأنَّه من غَزَوْتُ، وَرَشَوْتُ، وإِنَّمَا قلبت ياءً؛ لأنَّ المضارع يصير إلى الياء لا محالة إذا قُلْتُ: يَغْزِي، وَيَغَازِي، وَيَسْتَرْشِي؛ لأنَّ الواو تسكن وقبلها كسرة؛ فكلَّمَا لزمه في المضارع القلبُ حَمِلَ الماضي عليه لثلا تختلف طريقتُهما.

وَأَمَّا تَغَازَيْتُ، وَتَرَجَّيْتُ^(٤) فَإِنَّمَا قُلِبَتْ الواو فيها ياء - وإن لم يكن ما قبل آخر المضارع منها مكسوراً، إذ المضارع من هذا يتغازى وَيَتَرَجَّى^(٥) -؛ لأنه بني على الأصل قبل إلحاق التاء أوله، والأصل: غَازَيْتُ، وَرَجَّيْتُ، والتاء دخلت

(١) الحوة: سواد يضرب إلى الخضرة، وقيل: حمرة تضرب إلى السواد.

(٢) في الأصل: يَغْزُو.

(٣) انظر ص ٧٤٤ فيما سبق من التبصرة.

(٤) في الأصل: وَأَمَّا تَغَازِيَا، وَتَوَجِينَا.

(٥) في الأصل: وَيَتَوَجَّى، وانظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٨٦.

بعد انقلاب الواو (ياء^(١)) في : غَا زَيْتُ وَرَحِيْتُ للعللة التي ذكرنا فبقي على أصله.

وَتُبْدَلُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ فِي الْجَمْعِ السَّالِمِ نَحْوُ: مَسْلَمِينَ؛ لِأَنَّ الْأَصْلَ هُوَ الْمَرْفُوعُ وَعَلَامَتُهُ الْوَاوُ، فَإِذَا نُصِبَ أَوْ جُرَّ قَلِبَتْ الْوَاوُ يَاءً.

وكذلك تبدل منها في : أَخِيكَ، وَأَيُّكَ، وفي الأسماء المعتلة المضافة؛ لأنها ساكنة وينكسر ما قبلها فتتقلب ياءً.

وَتُبْدَلُ الْيَاءُ مِنَ الْوَاوِ الزَّائِدَةِ فِي ثَلَاثَةِ مَوَاضِعَ:

الجمع، والتصغير، وواو مفعول، وذلك نحو: كُرْدُوسٌ^(٢) وَكَرَادِيسُ، وَكَرَيْدِيسُ، وَبُهْلُولُ^(٣)، وَبَهَائِيلُ وَبَهِيلِيلُ؛ وذلك أن ألف الجمع وياء التصغير فيما كان على أكثر من ثلاثة أحرف ينكسر ما بعدها فتقع الواو ساكنة بعد الكسرة فتتقلب^(٤) ياءً.

وإنما وجب قلبها إلى الياء ولم تُحذف؛ لأنها وقعت في موضع^(٥) يُجْتَلَبُ إليه الْعَوَضُ الَّذِي لَيْسَ فِي الْكَلِمَةِ، فَإِذَا وُجِدَ فِي الْكَلِمَةِ فِي مَوْضِعٍ كَانَ^(٦) يُجْتَلَبُ إليه لَزِمَ ثَبَاتُهُ، ولم يلزم حذفه.

وَأَمَّا وَاو مَفْعُولٍ فَنَحْوُ: مَقْضِيٍّ، وَمَرْمِيٍّ، أَصْلُهُ: مَقْضُوءِيٍّ، وَمَرْمُوءِيٍّ، قَلِبَتْ

(١) نقص في الأصل.

(٢) الكرديوس: الخيل العظيمة، وقيل: القطعة من الخيل العظيمة.

(٣) البهلول الرجل الضحاك، والبهلول العزيز الجامع لكل خير، والبهلول: الحي الكرم. انظر: اللسان (بهل).

(٤) هذه الكلمة بداية الوجود من «ق» بعد انتهاء القبط المشار إليه في ص ٨٢٨.

(٥) في الأصل وفي «ق» : في موضع حركة يجتلب...

(٦) في الأصل: في موضع ما كان يجتلب إليه، وكلمة «كان» ساقطة من «ق» .

وَتُبْدَلُ الْيَاءُ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْجَمْعِ نَحْوُ: قِرْطَاسٍ وَقِرَاطِيسَ، وَمِيزَانٍ وَمَوَازِينَ؛ لَانْكَسَارِ مَا قَبْلَهَا^(١).

وَتُبْدَلُ الْيَاءُ مِنَ الْأَلْفِ فِي الْوَقْفِ عَلَى لُغَةِ طَبِيعٍ فِي: أَفْعَى؛ وَجُبَلِي؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ خَفِيَّةً^(٢) فَأَبْدَلُوا مِنْهَا الْيَاءَ؛ لِأَنَّهَا أَثَبْنُ^(٣) مِنْهَا، وَهِيَ مُنَاسِبَةٌ لَهَا، وَ^(٤) أَنَشَدَ الْأَخْفَشُ^(٥):

تَبَشِّرِي بِالرَّفْقَةِ وَالْمَاءِ الرَّوِيِّ وَفَرَجٍ مِنْكَ قَرِيبٍ قَدْ أَتَى
فصل: وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْحَرْفِ الْمَشْدَدِ (المدغم^(٦)) فَنَحْوُ (تَظَنَّنْتُ^(٧))،
وَتَسَرَّرْتُ وَأَمَلَيْتُ وَالْأَصْلُ (تَظَنَّنْتُ، وَتَسَرَّرْتُ وَأَمَلَلْتُ^(٨))، وَمِثْلُهُ قَوْلُ
العجاج^(٩):

(١) فِي الْأَصْلِ فِي «ب» : مَا قَبْلَهَا.

(٢) فِي الْأَصْلِ: خَفِيفَةٌ.

(٣) وَبَعْضُ طَبِيعٍ يَقْلِبُونَهَا وَاوًا، لِأَنَّ الْوَاوَ أَثَبْنُ مِنَ الْيَاءِ. انْظُرْ: كِتَابُ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٢٨٧ وَالرُّضِي عَلَى الشَّافِيَةِ ج ٢ ص ٢٨٦.

(٤) زِيَادَةٌ فِي «ب» وَ «ر» .

(٥) فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ لِلزَّجَّاجِ ج ١ ص ٨٧: «أَنَشَدَ أَبُو الْحَسَنِ الْأَخْفَشُ، وَغَيْرُهُ مِنَ النُّحَوِيِّينَ: تَبَشِّرِي... الْبَيْتَ.

وَانْظُرْ: الْمَنْصَفَ ج ١ ص ١٦٠، وَالْمُقَرَّبَ ج ٢ ص ٣٣، وَالْمُقْصُورَ وَالْمُدَوَّدَ ص ٤٦ وَنَوَادِرُ أَبِي مَسْحَلٍ الْإِعْرَابِي ص ٥٠٠، وَاللِّسَانَ (رَوَى) ، وَتَاجُ الْعَرُوسِ (رَوَى) .

(٦) زِيَادَةٌ فِي «ب» .

(٧) نَقْصٌ فِي «ق» .

(٨) انْظُرْ: دِيوَانَهُ ص ٢٨ .

وَهُوَ مِنْ شَوَاهِدِ ابْنِ جَنِّي فِي الْخَصَائِصِ ج ٢ ص ٩٠، وَالْمَحْتَسِبِ ج ١ ص ١٥٧، وَانْظُرْ: أُمَالِي الْقَالِي ج ٢ ص ١٧٢ وَالْمُخْتَصَّصَ ج ١٣ ص ٢٨٩، وَالْإِقْتَضَابَ ص ٤١٣، وَابْنَ يَمِيشَ ج ١٠ ص ٢٥٥، وَالْمُقَرَّبَ ج ٢ ص ١٧٠، وَالْمَجْمَعُ ج ٢ ص ١٥٧ وَالدَّرَرُ ج ٢ ص ٢١٣، وَالْأَشْمُوفِي ج ٤ ص ٤١٣، وَتَاجُ الْعَرُوسِ (قَضَضَ) . كَرَأَى كَرَى جَنَاحَهُ لَشِدَّةِ طَيْرَانِهِ، وَالْمَرَادُ بِالْبَازِي طَائِرَ الصَّيْدِ وَهُوَ الصَّقْرُ.

تَقْضِي الْبَازِي إِذَا الْبَازِي كَثُرَ

يريد: تَقْضَى، وهو من الانْقِضَاضِ.

قال^(١) سيبويه: وكل هذا التضعيف فيه عربي كثير جيد، (يعني^(٢)) (أن^(٣))
تَرْكَ القلب إلى الياء جَيِّدٌ إِذَا قُلْتَ: تَظَنَّنْتُ ونحوه.

وقيل في قوله عز وجل: ﴿وَقَدْ خَابَ^(٤) مَنْ دَسَّاهَا﴾ إن الأصل: دَسَّسَهَا^(٥)
أُبْدِلَ من السين الأخيرة ياء، وَقُلِبَتْ أَلِفًا؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(و)^(٦) كذلك قال بعضهم في قوله عز وجل: ﴿لَمْ يَتَسَنَّه^(٧)﴾ : إن الأصل:
(لم^(٦)) يَتَسَنَّ^(٨)، أي لم يتغير، من قوله تعالى: ﴿مِنْ حَصَاٍ مَسْنُونٍ﴾^(٩) ثُمَّ أُبْدِلَ
من النون الأخيرة ياء، ثُمَّ قُلِبَتْ الياء أَلِفًا؛ لأنها في موضع حركة، وقبلها

(١) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤٠١.

(٢) انظر: ديوانه ص ٢٨.

(٣) نقص في «ب» و «ق» .

(٤) الآية ١٠ من سورة الشمس.

(٥) انظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٥٠٨، وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٨ ص ٤٧٧: «التدسية: الإخفاء، وأصله:
دَسَسَ، فأبدل من ثالث المضاعفات حرف علة» وفي اللسان (دسس) : «الدس: إدخال الشيء من تحته، دسه يدسه دسا
فاندس، ودسه، ودساه: الأخيرة على البديل كراهية التضعيف، وفي الحديث «استجيدوا الحال فان العرق دساس، أي
دخال لأنه ينزع في خفاء ولطف» .

(٦) نقص في «ب» .

(٧) الآية ٢٥٩ من سورة البقرة، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ١٧٢ - ١٧٣.

(٨) انظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج ١ ص ٣٤٠ - ٣٤١.

(٩) الآية ٣٣ من سورة الحجر. وفي معاني القرآن للفراء ج ٢ ص ٨٨:

«والمسنون المتغير، والله أعلم، أخذ من سننت الحجر على الحجر..» وانظر: اللسان (سنن) .

مفتوح، ثم حَذَفَهَا؛ للجزم، ثم جَعَلَ مكانها هَاءُ الْوَقْفِ (١) قال الله عز وجل: ﴿فَبِهَذَا هُمْ أَقْتَدَهُ﴾ .

وقيل فيه غير هذا القول مما لا يتعلق بما قصدناه.

[١٢٧ / ١]

وَأَمَّا تَسَرَّيْتُ: فذهبُ سيبويه (٢) / ما ذكرناه من إبدالِ الياء من الراء.

وذكر الأَخْفَشُ (٤) أَنَّهَا (٥) من السُّرُورِ؛ لأنَّ صاحبها يَسُرُّ بِهَا.

قال ابن السَّرَاج: هي (٦) من السَّرِّ (٧)؛ لأنَّ الإنسان كثيراً ما يُسِرُّهَا وَيَسْتُرُّهَا عن زوجته (٨).

(و) قال غير سيبويه (٩): ليس أصله تَسَرَّرْتُ، وإنما هو تَسَرَّيْتُ أي رَكِبْتُ سَرَاتِهَا، وسَرَاةٌ كل شيء: أَعْلَاهُ.

(١) نقص في «ب».

(٢) الآية ٩٠ من سورة الأنعام. وقد قرأ حمزة والكسائي بحذف الهاء وصلا وإثباتها وقفا، قال أبو حيان: «وهذا هو التماس»، وأثبتها في الوصل ساكنة نافع، وأهل المدينة، وابن كثير، وأهل مكة، وأبو عمرو وعاصم وأبو جعفر ووافقهم الحسن وابن عيصم.

انظر: السبعة. ص٢٦٢، والتيسير ص١٠٥ وإبراز المعاني ص٣٠٩، والبحر المحيط ج٤ ص١٧٦، والنشر ج٢ ص١٤٢ وإتحاف فضلاء البشر ص٢٥٣، وانظر أيضاً: معاني القرآن للقرطبي ج١ ص١٧٢ - ١٧٣، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص٢٩٧.

(٣) انظر: الكتاب ج٢ ص٤٠١، وشرح السيرافي ج٦ ص٣٠٣.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج٦ ص٣٠٣ - ٣٠٤، والأصول ج٢ ص٦٢٥ (الرسالة المخطوطة والمخصص ج١٣ ص٢٨٩،

والرضي على الشافعية ج٢ ص٣٤٩.

(٥) في «ب» و«و» و«ق»: أنه

(٦) في «ب» و«و» و«ق»: وهو.

(٧) انظر: الأصول ج٢ ص٦٢٤ - ٦٢٥ (الرسالة المخطوطة)، وشرح السيرافي ج٦ ص٦٠٤.

(٨) في «ب» و«ق»: عن حوثنه.

(٩) زيادة في «و».

(١٠) انظر: شرح السيرافي ج٦ ص٣٠٤، والمخصص ج١٣ ص٢٨٩، والرضي على الشافعية ج٢ ص٢٤٩.

وقال آخر^(١) : هو من سَرَيْتُ.

وهو عند أبي سعيد السيرافي^(٢) من السَّر الذي هو النكاح.

والأجودُ عندي (في الاشتقاق^(٣)) ما قاله ابن السراج؛ لأنَّ السَّر - الذي هو الكتبان - معنى يَخْصُ السَّرِيَّةَ دون غيرها، وأما السُرور والسَّر - الذي هو النكاح، وركوب السَّراةِ، وغير ذلك مما قيل فيها - فتشترك فيه الزوجة، والسَّرِيَّةُ، وليست إحداها بهذه التسمية أُولَى (من^(٤) الأخرى) .

وأُبدِلَت الياءُ من الحرف المدغم (في^(٥)) نحو: قِراط؛ ودينار، والأصل: قِراط، ودينار، فاجتمع التشديد والكسر، وهما يُسْتَقْلان فَأُبدِلَ مِنَ الحَرْفِ الأوَّلِ مِنْهُما ياءٌ، والدليل على أَنَّ أصله التشديد: أَنَّكَ تقول في الجمع: قَرارِيطٌ، ودَنانِيرٌ فيرجع إلى أصله؛ لأنَّكَ فتحت الأوَّل، وفَصَلْتَ بين الحرفين المشدَّين بالألف فزال الاستتقال، وَرَجَعَ إلى أصلِهِ (الأوَّل^(٦))

والإبدالُ في هذا الباب غير مُطَرِّدٍ (و^(٧)) لا يُقاسُ عَلَيْهِ، ألا ترى أَنَّهُ لا يُقال في تَخَنَّنْتُ^(٨)، وَتَحَسَّسْتُ: تَحَنَّى^(٩) وَتَحَسَّى؟ فأما قول الشاعر^(١٠):

(١) في الأصل وفي «ر» : وقال غيره.

(٢) انظر: شرح السيرافي ج٦ ص٣٠٤.

(٣) ما بين الحاصرتين مؤخر في «ر» إلى ما بعد قوله: هو الكتبان.

(٤) نقص في «ر» -

(٥) نقص في «ق» -

(٦) نقص في «ب» و «ر» و «ق» -

(٧) زيادة في «ب» .

(٨) في «ب» : في تَحَبَّبَ وَتَجَسَّنَ.

(٩) في «ب» : تَحَنَّى، وَتَحَسَّى.

(١٠) هو رجل من بني يشكر عند سبويه والشتري، ونُسِبَ إلى النِّير بن تَوَلَّب، وإلى أبي كاهل اليشكري. =

لَهَا أَشَارِيرٌ مِنْ لَحْمٍ تُتَمَرُّهُ مِنْ الثَّعَالِي وَوَحْزٌ مِنْ أَرَانِيهَا

فَأُبْدَلُ مِنَ الْبَاءِ فِي الْكَلِمَتَيْنِ الْيَاءَ؛ لِأَنَّهُ لَوْ تَرَكَ الْبَاءَ لِلزَّمَةِ أَنْ يَحْرَكَهَا،
وَلَوْ حَرَّكَهَا لَانْكَسَرَ الشَّعْرُ، فَأُبْدَلُ مِنْهَا حَرْفًا لَا يَحْرُكُ فِي مِثْلِ مَوْضِعِهِ وَهُوَ
الْيَاءُ، وَشَبَّهَ بِتَظَنُّيْتُ؛ لِأَنَّ حَاجَةَ هَذَا إِلَى إِقَامَةِ الْوِزْنِ مَعَ صِحَّةِ الْإِعْرَابِ
كَحَاجَةِ مَنْ قَالَ: تَظَنُّنْتُ^(١) إِلَى التَّخْفِيفِ، وَمِثْلُ (ذَلِكَ)^(٢) قَوْلِ الْآخِرِ^(٣):

وَمَنْهَلٌ^(٤) لَيْسَ بِهِ حَوَازِقٌ وَلِضْفَادِي جَمَّةٌ تَقَانِقُ

أَرَادَ: (و)^(١) لِضَفَادِعِ جَمَّةٍ، فَأُبْدَلُ كَمَا قُلْنَا، وَهَذَا الْبَدَلُ مِنْ ضُرُورَةِ الشَّعْرِ،
لَا يَجُوزُ مِثْلُهُ فِي الْكَلَامِ الْبَتَّةَ.

= وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٤٤، وانظر: مجالس ثعلب ص ٢٢٩، وابن يعيش ج ١ ص ٢٤٤، ٢٨، والمقرب
ج ٢ ص ١٦٩، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٤٣، والعيني ج ٤ ص ٥٨٣، والهمع ج ١ ص ١٨١، وج ٢ ص ١٥٧، والدرر ج ١
ص ١٥٧ وج ٢ ص ٢١٣ واللسان: (رب) و (قر)، و (شر). الأشارير: جمع إشرارة وهي القطعة من اللحم تُقَدُّ لِلدَّخَانِ،
وتقره: تقدمه، والوخز: الشيء القليل، أو الشيء بعد الشيء، أو هو الشيء القليل بين ظهرائي الكثير، والضير في «لها»:
يعود إلى القَبَابِ التي يصفها.

(١) في الأصل، و «ر» و «ق»: تظنيت.

(٢) زيادة في «ر».

(٣) قال الشنقري ويقال: «هو مصنوع خلف الأخر».

(٤) في «ب» و «ق»: وبلدة ليس بها... ولضفادي جمها... وفي «ر»: ومنها ليس له...

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٤٤، وانظر: المقتضب ج ١ ص ٢٤٧، والمقرب ج ٢ ص ١٧١ وشرح شواهد
الشافعية ص ٤٤١، والهمع ج ٢ ص ١٥٧، والدرر ج ٢ ص ٢١٢، وقد ذكر صاحب معجم شواهد العربية ص ٥٠٧ أنه ليس في
اللسان بيد أني وجدت فيه في (ضفد):

ولضفادي جمه تقانق

ويبدو أنه لم يجده في (ضفد) أو (تق) فأطلق القول بعدم وجوده في اللسان والمنهل: للورد، والحوازي: الجماعات
مفردتها حازقة أو حزيقة، والجم: معظم الماء، والتفانق: أصوات الضفادع، واحدها: تنقة.

فصل: وأما إبدالها من الهاء ففي: دَهْدَيْتُ^(١) الْحَجَرَ، وَالْأَصْلُ: دَهْدَهْتُ؛ لأنَّ الهاءَ تُشْبِهُ الْأَلِفَ فِي الْخَفَاءِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ (قَدْ)^(٢) تُبَيِّنُ بِالْأَلِفِ الْحَرَكَةَ فِي الْوَقْفِ كَمَا تُبَيِّنُ بِالْهَاءِ؟ وَذَلِكَ فِي: أَنَا^(٣)، إِذَا وَقَفْتَ زِدْتَ الْأَلِفَ؛ لِبَيَانِ الْحَرَكَةِ، وَإِذَا وَصَلْتَ حَذَفْتَ الْأَلِفَ.

ومِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ: أَنَّهُ^(٤)، وَكَذَلِكَ: حَيْهَلْ، إِذَا وَقَفْتَ تُبَيِّنُ حَرَكَةَ اللَّامِ (بِالْأَلِفِ)^(٥) فَتَقُولُ: حَيْهَلَا، وَمِنْهُمْ مَنْ يُبَيِّنُهَا بِالْهَاءِ فَيَقُولُ: حَيْهَلُهُ^(٦)، فَلَمَّا تَنَاسَبَتْ الْأَلِفُ وَالْهَاءُ فِي هَذَا، وَكَانَتْ^(٧) مِنْ مَخْرَجٍ وَاحِدٍ أُبْدِلْتُ الْيَاءُ^(٨) مِنْهَا كَمَا أُبْدِلْتُ مِنَ الْأَلِفِ فِي حَاحَيْتُ، وَعَاعَيْتُ؛ لِاتِّفَاقِ وَزْنِ الْفِعْلِ، وَمَوْقِعِ الْبَدَلِ وَالْمَصْدَرِ؛ لِأَنَّ الْمَصْدَرَ مِنْ دَهْدَيْتُ: دَهْدَاءٌ، وَدَهْدَاءٌ كَمَا كَانَ مِنْ (بِنَاءٍ)^(٩) حَاحَى، وَعَاعَى^(١٠): حَاحَاةٌ، وَخَيْحَاءٌ، وَعَاعَاةٌ، وَعَيْعَاءٌ.

وقد يجوز أن يكون إبدال الياء (ههنا)^(١١) من الهاء كراهية التضعيف كما

(١) دَهْدَيْتُ: دَخَرَجْتُ، وانظر: المنصف ج٢ ص ١٧٥ - ١٧٦ وج٢ ص ٧٧، واللسان: (دهده)

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) في «ر» : وذلك أنك إذا وقفت على قولك: أنا زدت...

(٤) وهي لغة طبرية. انظر: الرضي على الشافية ج٢ ص ٢٨٩، ٢٩٤.

(٥) نقص في «ب».

(٦) انظر الرضي على الشافية ج٢ ص ٢٩٤.

(٧) في «ق» : وكانت.

(٨) في الأصل : أيدلت الهاء.

(٩) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(١٠) في «ب» : كما كان من ذينك : حاحاة.

(١١) زيادة في «ر» .

كان ذلك في باب: تَظَنِّيتٌ^(١)، وهو على كل حال شاذ ليس بمطرد.

فصل: وأما إبدالها^(٢) من الهمزة فهو إذا كانت الهمزة ساكنة وقبلها كسرة، نحو ذئب، ويثر / وجئتُ فإذا خَفَّضْتَ الهمزة جَعَلْتَهَا ياءً فَقُلْتَ: يير؛ وذيب، وجيتُ، يياء ساكنة.

(١) في «ق» : تظننت.

(٢) في «ق» : وأما إبدال الياء من الهمزة.

بَابُ إِبْدَالِ الْوَاوِ

الواوُ تُبْدَلُ مِنَ الْيَاءِ، وَمِنَ الْأَلْفِ، وَمِنَ الْهَمْزَةِ.

فَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ: فَيَكُونُ فَاءً، وَعَيْنًا، وَلَا مَاءً.

فَأَمَّا إِبْدَالُهَا فَاءً فَقَوْلُكَ: مُوقِنٌ، وَمُوسِرٌ، وَالْأَصْلُ: مُيَقِنٌ، وَمُيَسِّرٌ؛ لِأَنَّهُ مِنْ أَيْقَنْتُ، وَأَيْسَرْتُ فَقَلَبْتُ وَاوًا؛ لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا، وَكَذَلِكَ كُلُّ يَاءٍ سَكَنَتْ وَانْضَمَّ مَا قَبْلَهَا تُقْلَبُ وَاوًا؛ لِأَنَّ الْوَاوَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَخَفُّ مِنَ الْيَاءِ؛ إِذَا الْخُرُوجُ مِنَ الصَّمَةِ إِلَى الْيَاءِ أَثْقَلُ مِنَ (الْخُرُوجِ ^(١) إِلَى) الْوَاوِ - وَإِنْ كَانَتْ الْيَاءُ فِي نَفْسِهَا أَخَفُّ مِنَ الْوَاوِ - فَلِذَلِكَ عُدِلَ مِنَ الْأَخْفِ إِلَى الْأَثْقَلِ؛ لِأَنَّ الْأَثْقَلَ فِي هَذَا الْمَوْضِعِ أَخَفُّ.

فَإِنْ انْفَتَحَتِ الْمِيمُ عَادَتِ الْيَاءُ فَقُلْتُ: مَيَّاسِيرٌ ^(٢) وَمَيَّاقِينٌ؛ لِأَنَّ الْعِلَّةَ الَّتِي قَلَبْتُهَا وَاوًا قَدْ زَالَتْ.

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا عَيْنًا: فَفِي فُعْلَى إِذَا كَانَتْ الْعَيْنُ يَاءً، وَكَانَتْ ائِمًّا (فِيْئَهَا ^(٣)) تُقْلَبُ وَاوًا نَحْوُ: الْكُوسَى ^(٤) وَالطُّوْبَى، وَهِيَ فُعْلَى مِنَ الْكَيْسِ ^(٥) وَالطَّيِّبِ وَالْأَصْلُ: كَيْسَى، وَطَيِّبَى، قَلْبُوها وَاوًا؛ لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا.

وَإِذَا كَانَتْ فُعْلَى صَفَةً وَكَانَتْ عَيْنُهَا يَاءً كَسِرَ أَوَّلُ ^(٦) فُعْلَى؛ لِتَصَحِّحِ الْيَاءِ

(١) نقص في «ب» و«ر» و«ق» .

(٢) في الأصل: مياسر، ومياقن.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٧١.

(٤) والكيس: الحقة والتوقد.

(٥) في «ق» : كسر أولها.

كقولك: امرأة حيكي وهي من: حَاكَتْ في مِشْيَتِهَا تَحِيكٌ^(١) حَيَّكَانًا، و﴿قِسْمَةٌ ضِيزَى﴾^(٢) من ضَاَزَةٌ يَضِيزُهُ.

وإنما فعلوا ذلك؛ ليفرقوا بين الاسم والصفة، وكانت الصِّفَةُ أُولَى بالياء؛ لأنَّ الصِّفَةَ أَثْقَلُ من الاسم، والياء أَخَفُّ من الواو، فَأَجْرُوا الاسمَ على الواو والصِّفَةَ، والصِّفَةُ على الياء والكسرة لِيُعْتَدِلَ الكلامُ فيكون الأثقلُ للأخف، والأخفُّ للأثقل، كما قَلَبُوا الواوَ في الجمع ياء؛ لأنَّ الجمع أثقل.

والدليل على أَنَّ ضِيزَى وَحِيكَى فُعْلَى بضم الفاء وإنما كَسَرُوا أَوَّلَهُ لما ذكرنا من الفرق بين الاسم والصفة: أنه ليس في الكلام^(٣) صفة على فِعْلَى.

وإنَّ كان المثال على فُعْلَى - بفتح الفاء وسكون العين - وكانت العين منه واوا أو ياء لم يُعَلَّ ولم تُقَلَّبْ؛ لأنها ساكنتان وقبلها فتحة نحو: فَوْضَى^(٤)، وامرأة جَوْعى^(٥) وَغَيْرَى؛ لأنَّ الواو والياء في هذا لَيْسَتَا في موضع حركة، وإنما تَقَلَّبُ الفَتْحَةُ الواوَ والياءَ إذا كانتا في موضع حركة، فَأَمَّا إذا كانتا ساكنتين وموضعهما ليس موضع حركة فلا تَقَلَّبُ^(٥) الواوُ إِلَّا كَسَرَةً ما قبلها ولا الياء إلا ضَمَّةً ما قبلها كما قدمنا ذكره.

وَأَمَّا إبدال الواو من الياء لاما: ففي فُعْلَى إذا كان اسماً نحو: شَرَوَى^(٦) وَتَقَوَى، وَأَصْلُهَا الياء؛ لأنَّ شَرَوَى من شَرَيْتُ ومعناه المِثْلُ تقول: هَذَا شَرَوَى هذا، أَي مِثْلُهُ، وَتَقَوَى من وَقَيْتُ.

(١) في الأصل: حياكا.

(٢) من الآية ٢٢ من سورة النجم.

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٢٧١.

(٤) في الأصل: جرعى.

(٥) في «ر» : وإنما تنقلب، وفي «ب» و«ق» : وإنما الفتحة تعل الواو والياء.

(٦) في «ر» : فلا تنقلب الواو إلا لكسرة ما قبلها.

فإن كان فعلى صفة لم تقلب الياء واواً نحو: خزيًا وصديًا، تأنيث خزيان وصديان.

وتبدل الواو منها^(١) لاما في النسب (إلى^(٢)) ما كان على فعلٍ من بنات الياء نحو قولك في النسب إلى عم: عموى، وأصله من الياء لقولك في المؤنث عمياء فنقلته من فعلٍ إلى فعلٍ فصارَ عمىً مثل عصاً، قلبت الألف واواً؛ استثقلاً للياءات والكسرات؛ لأنهم ينقلون فعلاً من الصحيح إلى فعلٍ (إذا^(٣)) أرادوا النسب إليه كقولك في النسب إلى نمر: نمرى، فزاراً من الكسرتين [١٢٨ / أ] المتواليتين / قبل الياء، فإذا استثقلا كسرتين متواليتين فمهم للياءات والكسرات أشد استثقلاً، فنقلوا فعلاً إلى فعل؛ ليجدوا طريقاً إلى الخفة بقلب إحدى الياءات واواً.

وتبدل (الواو^(٤)) من الياء في فتو وفتوة، وذلك شاذ^(٥)، وأصله الياء؛ لأنك تقول: فتى، وفتيان، وفتية.

وكان حكم فتو أن يكون على فتى؛ لأن ما كان من الجمع على هذا المثال فإن واوة تقلب ياءً نحو: عصي، وجثي^(٦)، وقد ذكرنا علته^(٧)، فإذا كان أصله الياء كان أولى أن يثبت على أصله ولا يقلب إلى ما هو أثقل منه.

(١) في الأصل و «ق» : منها.

(٢) قص في «ق» .

(٣) قص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٤) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣١٤ - ٣١٥: «وتبدل مكان الياء في فتو، وفتوة، تريد جمع الفتيان، وذلك قليل

كما أبدلوا الياء مكان الواو في عتي، وعصى، ونحوها» .

(٥) في الأصل: وفتى.

(٦) انظر: ص ٨٢٧ فيما سبق من التبصرة.

وَأَمَّا فُتُوَّةٌ فَكَانَ يَنْبَغِي أَيْضاً أَنْ يَجِيءَ عَلَى فُتْيَةٍ، وَلَكِنْهُمْ قَلَبُوا الْيَاءَ وَآوًا؛
لأنَّ أَكْثَرَ مَا يَجِيءُ مِنَ الْمَصَادِرِ عَلَى فَعُولَةٍ يَكُونُ مِنْ ذَوَاتِ الْوَائِ نَحْوُ: الْإِبُوَّةُ،
وَالْأُخُوَّةُ فَحَمَلُوا الْيَاءَ عَلَى الْوَائِ؛ لِأَنَّ الْبَابَ ^(١) لِلْوَائِ كَمَا قَالُوا: الشُّكَايَةُ، وَأَصْلُهُ
الْوَاوُ؛ لِأَنَّهُ مِنْ شَكَا يَشْكُو، وَكَانَ يَنْبَغِي أَنْ يَقَالَ: الشُّكَاوَةُ، وَلَكِنْهُمْ حَمَلُوا
الشُّكَايَةَ عَلَى ذَوَاتِ الْيَاءِ؛ لِأَنَّ فِعَالَةً مِنَ الْمَصَادِرِ لَذَوَاتِ الْيَاءِ نَحْوُ: الْوِلَايَةُ،
وَالسَّعَايَةُ ^(٢)، وَالْوَشَايَةُ فَحَمَلُوهَا عَلَى مَا كَانَ أَغْلِبَ عَلَى الْبَابِ ^(٣).

فصل: وأما إبدالها من الألف: ففي فُعِلَ نَحْوُ: ضُورِبَ، وَبُوعٍ، وَتَقَوَّلَ
نَحْوُ: تَضُورِبَ وَتُبُوعٍ، وَالْأَصْلُ: بَايَعَ، وَضَارَبَ، وَتَضَارَبَ، وَتَبَايَعَ، فَإِذَا جَعَلْتَهُ
لِمَا لَمْ يَسَمَّ فاعله صَمَمْتَ أَوَّلَهُ فَانْقَلَبَتِ الْأَلِفُ وَآوًا.

فَإِنْ قَالَ قَائِلٌ: فَلِمَ لَمْ تَقْلِبُوا الْوَائِ فِي: بُوعٍ، وَسُورٍ ^(٤) يَاءً وَتُدْغِمُوهَا فِي
الْيَاءِ الَّتِي بَعْدَهَا، وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْوَائِ وَالْيَاءُ ^(٥) وَالْأَوَّلُ مِنْهَا سَاكِنٌ كَمَا فَعَلْتُمْ فِي
طَيٍّ وَلَيٍّ؟ قِيلَ لَهُ: الْوَائِ هَهُنَا فِي نِيَةِ الْأَلِفِ، وَالْأَلِفُ لَا تُدْغَمُ، وَلَا يُدْغَمُ فِيهَا؛
فَلِذَلِكَ لَمْ تُبَدَّلْ الْوَائِ يَاءً لِلادْغَامِ هَهُنَا.

وَتُبَدَّلُ أَلِفُ فَاعِلٍ فِي التَّصْغِيرِ وَآوًا نَحْوُ: ضُورِبَ، وَكُؤِثِبَ،
(و) ^(٦) الْأَصْلُ: كَاتِبَ وَضَارِبَ، فَإِذَا صَمَمْتَ أَوَّلَهُ لِلتَّصْغِيرِ انْقَلَبَتْ إِلَى الْوَائِ.

(١) فِي «ر»: لِأَنَّ الْوَائِ أَغْلِبَ عَلَى الْبَابِ.

(٢) السَّعَايَةُ هِيَ عَمَلُ الْقَائِمِ عَلَى الصَّدَقَاتِ الَّتِي يَأْخُذُ مِنَ الْأَغْنِيَاءِ وَيُرْدهَا فِي الْفُقَرَاءِ.

(٣) فِي «ق»: عَلَى الْوَائِ.

(٤) فِي كِتَابِ سَبْيُوهِ ج ٢ ص ٣٧٣: «وَسَأَلْتُ الْخَلِيلَ عَنْ سُورٍ، وَبُوعٍ مَا يَنْبَغِي أَنْ يَقْلِبُوا الْوَائِ يَاءً؟ فَقَالَ:
لِأَنَّ هَذِهِ الْوَائِ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ وَلَا بِأَصْلٍ، وَإِنَّمَا صَارَتْ لِلضَّمَةِ حِينَ قُلْتُ: فُوعِلَ، أَلَا تَرَى أَنَّكَ تَقُولُ: سَائِرٌ وَيسَائِرٌ فَلَا
تَكُونُ فِيهَا الْوَائِ، وَكَذَلِكَ تَفْعُولُ نَحْوُ: تَبُوعٍ، لِأَنَّ الْوَائِ لَيْسَتْ بِلَازِمَةٍ وَإِنَّمَا الْأَصْلُ الْأَلِفُ».

(٥) فِي «ر» وَ«ق»: وَقَدْ اجْتَمَعَتِ الْوَائِ وَالْيَاءُ فِي بُوعٍ.

(٦) زِيَادَةٌ فِي «ر».

وتقلب أيضاً في ضَوَارِبَ، وَقَوَاتِلَ؛ حَمَلًا عَلَى التَّصْغِيرِ؛ لِأَنَّ الْجَمْعَ فِرْعَ وَالتَّصْغِيرَ فِرْعَ؛ وَلِأَنَّهَا يَجْتَمِعَانِ فِي أَشْيَاءَ:

مِنْهَا أَنْ يَاءَ التَّصْغِيرِ ^(١) تُزَادُ ثَالِثَةً، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا كَمَا تَزَادُ ^(٢) أَلْفُ الْجَمْعِ ثَالِثَةً، وَيُكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي (نَحْوِ) ^(٣) ضَوَارِبَ وَمَسَاجِدَ، وَضَوَّيْرِبَ وَمُسَيَّجِدَ.

وَمِنْهَا أَنَّ التَّصْغِيرَ يُحْمَلُ عَلَى الْجَمْعِ فِيمَا كَانَ فِي آخِرِهِ أَلْفٌ وَنُونٌ نَحْوُ: وَرَشَانٍ ^(٤) وَسِرْحَانٍ، وَسُلْطَانٍ، (و) ^(٥) (تَقُولُ فِي) ^(٦) التَّصْغِيرِ: وَرَيْشِينَ، وَسَرِيحِينَ، وَسُلَيْطِينَ؛ لِقَوْلِهِمْ فِي الْجَمْعِ: وَرَاشِينَ، وَسَرَاحِينَ، (وَسَلَاطِينَ) ^(٧) وَلَوْ لَمْ يَجْمَعْ عَلَى فَعَالِينَ لَمْ يَكُنْ تَصْغِيرُهُ أَيْضًا عَلَى فُعِيلِينَ، كَقَوْلِكَ فِي تَصْغِيرِ عَثْمَانَ: عَثِيمَانِ، وَلَا تَقُولُ: عَثِيمِينَ؛ لِأَنَّهُ لَا يُجْمَعُ عَلَى عَثَامِينَ، فَلَا تَفَاقٍ التَّصْغِيرِ وَالْجَمْعِ فِي هَذِهِ الْأَشْيَاءِ جَازَ حَمْلُ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

وَيُبَدَّلُ الْوَاوُ مِنَ الْأَلْفِ فِي: رَحَى، وَرَدَى إِذَا نُسِبَتْ إِلَيْهَا كَقَوْلِكَ: رَحَوِيٌّ، وَرَدَوِيٌّ.

وَإِنَّمَا قُلِبَتْ وَاوًا هُنَا ^(٨) وَلَمْ تُقْلَبْ يَاءً؛ لِئَلَّا يَجْتَمَعَ (ثَلَاثُ) ^(٩) يَاءَاتٍ زَكْرَةً ^(١٠)، فَعَدَلُوا إِلَى الْوَاوِ؛ لِأَنَّهَا أَخَفُّ فِي هَذِهِ الْمَوَاضِعِ.

(١) فِي الْأَصْلِ: أَنَّ يَاءَ التَّصْغِيرِ قَدْ تَزَادَتْ....

(٢) فِي «ر» وَيَكْسَرُ مَا بَعْدَهَا كَمَا يَفْعَلُ بِالْأَلْفِ التَّكْسِيرُ نَحْوُ: ضَوَارِبَ، وَفِي «ق»: وَيَكْسَرُ مَا بَعْدَهَا فِي نَحْوِ:

ضَوَارِبَ...

(٣) نَقَصَ فِي «ب» .

(٤) الْوَرَشَانُ: طَائِرٌ يَشْبَهُ الْحَمَامَةَ.

(٥) نَقَصَ فِي الْأَصْلِ.

(٦) نَقَصَ فِي «ر» وَ «ق» .

(٧) نَقَصَ فِي «ق» .

(٨) نَقَصَ فِي «ب» وَ «ق» .

(٩) فِي «ب» وَ «ق»: وَ كَرَاتٍ.

وَتُبَدِّلُ مِنْهَا فِي الْوَقْفِ (١) نَحْوَ قَوْلِ بَعْضِهِمْ فِي أَفْعَى: أَفْعَوْ، وَفِي حَبْلَى (٢): حَبْلَوْ.

وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ؛ لِأَنَّ الْأَلِفَ خَفِيَّةً فِي الْوَقْفِ، وَقَدْ ذَكَرْنَا (٣) أَنَّ بَعْضَهُمْ يُقْلِبُهَا يَاءً.

فصل: وأما إبدالها / من الهمزة ففي خمسة مواضع:

أحدها: أن تكون الهمزة ساكنة (و^(١)) قَبْلَهَا ضَمَّةٌ نَحْوُ: جُؤْنَةٌ ، وَلَوْثٌ فَإِذَا لَيَّنْتُهَا (٤) جَعَلْتُهَا وَاوًا فَتَقُولُ: جُؤْنَةٌ وَلَوْثٌ.

والثاني: أن تكون مفتوحة قَبْلَهَا ضَمَّةٌ نَحْوُ: جُؤْنٌ (٥)، فَإِذَا لَيَّنْتُهَا جَعَلْتُهَا وَاوًا، وَقَدْ ذَكَرْنَا عِلَّةَ هَذَا فِي بَابِ (٦) الهمز.

(والثالث^(٧)): أن تُبَدِّلَهَا مِنَ الهمزة المنقلبة من أَلِفِ التَّأْنِيثِ فِي التَّثْنِيَةِ وَالنَّسَبِ، وَالْجَمْعِ بِالْأَلِفِ وَالتَّاءِ كَقَوْلِكَ فِي تَثْنِيَةِ حَمْرَاءَ، وَنَفْسَاءَ: حَمْرَاوَانِ، وَنَفْسَاوَانِ، وَفِي النَّسَبِ: حَمْرَاوِيٌّ وَنَفْسَاوِيٌّ، وَفِي الْجَمْعِ: حَمْرَاوَاتُ، وَنَفْسَاوَاتُ.

والعلة في ذلك: أَنَّهُمْ لَمَّا أَخْرَجُوا (٨) أَلِفَ التَّأْنِيثِ فِي الْوَاحِدِ إِلَى حَرْفٍ لَا (٩) يَكُونُ عَلَامَةً لِلتَّأْنِيثِ وَهِيَ الهمزة، ثُمَّ احتاجوا إِلَى قَلْبِ هَذِهِ الهمزة فِي

(١) نقص في «ر» و«ق» .

(٢) انظر: سيبويه ج٢ ص٢٨٧، ٢٦٤، والرضي على الشافعية ج٢ ص٢٨٦.

(٣) انظر ص٨٣٣ فيما سبق من التبصرة.

(٤) في «ق»: فإذا يئنتها.

(٥) في الأصل جور.

(٦) انظر: ص٧٣٥ فيما سبق من التبصرة.

(٧) نقص في «ق» .

(٨) في الأصل: لما أحوجوا.

(٩) نقص في «ق» .

التثنية والجمع والنسب للفرق بينها وبين الهمزة الأصليّة في قُرَاءٍ ونحوه قلبوها أيضاً إلى حرف لا يكون علامةً للتأنيث، وهو الواو، ولم يَقْلِبُوهَا إلى الياء؛ لأنَّ الياء قد تكون علامةً للتأنيث في: تَضْرِبِينَ ونحوه.

والرابع: أَنْ تُبَدِّلَ من الهمزة المنقلبة عن حرف أصليٍّ نحو همزة كِسَاءٍ وَعَطَاءٍ (و^(١)) الهمزة فيها منقلبة من الواو؛ لأنه من: كَسَوْتُ، وَعَطَوْتُ، والأصل: كِسَاوُ، وَعَطَاوُ، ولكن الواو قلبت همزةً لَمَّا وقعت طرفاً بعد ألف.

فإذا ثَبِتَ هذا النحو، أو نَسَبْتَ إليه فالأجودُ إثباتُ الهمزة على حالها كقولك: كساءان، وعطاءان، وكِسَائِيَّ وعَطَائِيَّ.

ومنهم من يقلبها واوا فيقول: كِسَاوَان وَعَطَاوَان وَكِسَاوِيَّ، وَعَطَاوِيَّ، وإنما جازَ ذلك؛ لأنَّهم (إنما^(٢)) قلبوا الواو في (مثل^(٣)) هذا همزةً لما ذكرنا من وقوعها^(٤) طرفاً بعد ألف، فإذا ثَبِتْنَا أو نَسَبْنَا إليه صارت الواو (في^(٥)) حَشْوٍ الكلمة، وصار حَرْفُ الإعراب غَيْرَهَا، وَخَرَجَتْ (من^(٦)) أَنْ تكون طرفاً فَصَحَّتْ كما تَصِحُّ في طِفَاوَةٍ، وَعَظَايَةٍ؛ لأنَّ الواو والياء صارتا حَشْواً لِكَلِمَةٍ، وصار حرفُ الإعراب الهاءُ، وإذا حُذِفَتْ الهاءُ اِغْتَلَّتْ بانقلابها إلى الهمزة؛ لكونها طرفاً فتقول: عَظَاءٌ، وَعَبَاءٌ.

وإنما كان الأجود من ذلك في قولك: كساءان (و^(٧)) كِسَائِيَّ ونحو ذلك

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في الأصل .

(٤) في «ر» : لأنَّهم إنما قلبوا الواو في هذا همزةً لوقوعها طرفاً بعد الألف كما ذكرنا .

(٥) نقص في «ر» .

(٦) نقص في الأصل .

(٧) نقص في الأصل .

إِثْبَاتُ الهمزة على حالها؛ لأن التثنية والنسب غَيْرُ لازمين للكلمة كلزوم الهاء
لِعَطَايَةٍ، وَعَبَايَةٍ وَطَفَاوَةٍ، وَسَمَاوَةٍ.

والخامس: أَنْ تُبَدَّلَ من الهمزة المنقلبة من حرف زائد نحو: عِلْبَاءُ
وَجِرْبَاءُ، الهمزة فيها منقلبةً من ياءٍ، والأصلُ عِلْبَائِي^(١) وَجِرْبَائِي، زيدت الياءُ؛
للاحاقيةَ بِسِرْدَاحٍ، وَقَلِبْتُ الياءَ همزةً لما ذكرنا.

وإذا ثَنَيْتَ هذا أو نَسَبْتَ إليه؛ فمنهم من يُقَرِّرُ الهمزة على^(٢) حالها فيقول:
عِلْبَاءَان وَعِلْبَائِي، ومنهم مَنْ^(٣) يَقْلِبُهَا وَاوًا فيقول: عِلْبَاوَان وَعِلْبَاوِي، والقلب
في هذا أَجُودٌ منه في: كِسَاوِي وَكِسَاوَان؛ لِأَنَّ الهمزةَ في عِلْبَاءٍ ونحوه منقلبةٌ من
حرف زائد، فصارعت همزةَ خَمْرَاءَ ونحوها في أَنَّهَا منقلبةٌ (من حرف^(٣) زائد،
فاعرفه إن شاء الله) .

(١) في الأصل وفي «ق»: والأصل عِلْبَائِي وَجِرْبَائِي.

(٢) انظر: كتاب سيويه ج ٢ ص ٣١٤ - ٣١٥، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٥٥.

(٣) نقص في الأصل.

(باب) (١) إبدال التاء

التاء تُبدلُ من أربعة أحرف:

الواو، والياء، والدال، والسين.

فأما إبدالُها من الواو ففي نحو: تَجَاه، وَثَرَات، وَتَخَمَة، والأصل: وَجَاه، وَوَرَات، وَوَحَمَة؛ لأن قولك: / تَجَاه من الوجْه، وَثَرَات من وَرِثْتُ، وَتَخَمَة من الوَحْم.

وإنما أبدلت منها التاء في هذا الموضع؛ لأن الواو في نفسها ثَقِيلَة، والابتداء بها مُسْتَقْبَلٌ، والضم عليها يزيدُها ثَقَلًا، ألا ترى أنها إذا كانت مضمومة أبدلوا منها الهمزة نحو أجوه في قولك: وَجُوه، وَأَقْتَتُ في وَقَّتَتْ؟

وأيضاً فإنهم لم يزيدوا الواو أولاً في شيء من الكلام (لِثَقَلِهَا) ^(١)، فلما اجتمع فيها أسباب ^(٢) الثقل كما ذكرنا أبدلوا منها ما هو أخف عليهم.

وكانت التاء أولى؛ لأنه ليس من مخرج الواو ما يصلح أن يُبدل منها في هذا الموضع، وذلك أن (من) ^(٣) مخرجها الباء والميم.

فأما الباء فلم تصلح أن تكون بدلا منها؛ لأنها ليست من حروف الزيادة، ولا حروف البدل.

وأما الميم فإنها تَرَادُ في أول الأسماء علامةً للفاعلين، والمفعولين نحو: مُكْرَم وَمُعْطِ، ومُكْرَم، وَمُعْطَى، فكَرِهُوا أن يبدلوا من الواو وهي أول الكلمة

(١) نقص في «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في «ب» و«ر»: فلما اجتمع فيها من أسباب الثقل ما ذكرنا.

فَيَتَوَهَّمُ أَنَّهَا علامة للفاعلين والمفعولين، وكانت التاء أقرب حروف الزوائد إِلَيْهَا فَأُبْدِلَتْ مِنْهَا لذلِكَ.

وَتُبْدِلُ التاءَ مِنَ الواوِ إِذَا كَانَتِ الواوُ فَاءً فِي ^(١) اقْتَعَلَ نحو: (اتَّعَدَ) ^(٢) وَاتَّزَنَ وَالْأَصْلُ: إِوْتَعَدَ ، وَإِوْتَزَنَ؛ لِأَنَّهَا مِنَ الْوَعْدِ وَالْوَزَنِ.

وَإِنَّمَا أُبْدِلُوا مِنْهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّ الْوَائِ لَوْ تُرِكَتْ عَلَى حَالِهَا لاختَلَفَتْ طَرِيقَتُهَا؛ وَذلِكَ أَنَّكَ لَوْ قُلْتَ: إِوْتَعَدَ، لَزِمَكَ أَنْ تَقْلِبَ الْوَائِ يَاءً؛ لِسُكُونِهَا وَانْكِسَارِ مَا قَبْلَهَا، وَكُنْتَ تَقُولُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ: يَاتَعِدُ، فَتَقْلِبُهَا أَلِفًا، إِتِّبَاعًا لِمَا قَبْلَهَا أَوْ تَرُدُّهَا إِلَى الْوَائِ فَتَقُولُ: يَوْتَعِدُ، وَفِي اسْمِ الْفَاعِلِ: مُوْتَعِدُ؛ لِسُكُونِهَا وَانْضِمَامِ مَا قَبْلَهَا.

فَلَمَّا كَانَتِ الْوَائِ لَا تَلْزِمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً لَمَّا ذَكَرْنَا وَجِبَ قَلْبُهَا إِلَى حَرْفٍ يَلْزِمُ طَرِيقَةً وَاحِدَةً، (وَكَانَتْ ^(٣) التاءُ أُولَى) لَمَّا ذَكَرْنَا.

وَتُبْدَلُ مِنْهَا فِي: أَتَلَجَ، وَالْأَصْلُ: أُوْلَجَ، وَفِي تَوَلَجَ، وَهُوَ قَوْعَلٌ مِنَ الْوُلُوجِ.

وَتُبْدَلُ مِنْهَا فِي الْقِسْمِ فِي: تَأَلَّهَ، وَإِنَّمَا أُبْدِلُوهَا فِي هَذَا الْمَوْضِعِ؛ لِأَنَّهُمْ أَرَادُوا حَرْفًا يَخْتَصُّ بِالتَّعْجِبِ فِي الْقِسْمِ، وَلِذلِكَ أَلْزَمُوهَا اسْمًا وَاحِدًا، وَالْوَائِ مُبْهَمَةٌ فِي الْقِسْمِ تَصْلُحُ لِلتَّعْجِبِ وَلِغَيْرِ التَّعْجِبِ؛ لِأَنَّهَا تَدْخُلُ عَلَى كُلِّ اسْمٍ ظَاهِرٍ يُقَسَّمُ بِهِ، فَلَمَّا أَرَادُوا مَعْنَى التَّعْجِبِ فِي الْقِسْمِ عَدَلُوا إِلَى حَرْفٍ يُبْدَلُ مِنَ الْوَائِ كَثِيرًا، وَهِيَ التَّاءُ لَمَّا ذَكَرْنَا مِنْ مَنَاسِبَتِهَا ^(٤) لَهَا.

فصل: وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ فَفِي اقْتَعَلَ إِذَا كَانَ فَاءَ الْفِعْلِ مِنْهُ يَاءٌ نَحْوُ: اقْتَعَلَ

(١) فِي «ب»: فَاءُ الْفِعْلِ فِي اقْتَعَلَ.

(٢) يَبَاضُ فِي «ق».

(٣) تَقْصُ فِي «ب».

(٤) فِي «ق»: مِنْ مَنَاسِبَتِهَا لَهَا.

من يَيْسٍ^(١)، تقول: (أَتَيْسَ، ومن^(٢) يَيْسَ تقول: أَتَأْسَ) وكذلك افتعل من اليُسْرِ: أَتْسَرَ.

والعلة في هذا كالعلة في إبدالها من أَتَعَدَ؛ لأنه لو تَرَكْتُ الياءَ لقليل في الماضي: إيتَأْسَ إيتَأْسَاءً، وفي المستقبل: ييتَيْسُ ويأتَيْسُ (ويأتيسُ)^(٣) وفي اسم الفاعل: مَوْتَيْسَ (ومَوْتَيْسٍ)^(٣)، فَلَمَّا لم تلزم طريقة واحدة أبدلت كما أبدلت الواو.

ومن أهل الحجاز من يلزم الأصل في^(٤) الواو والياء، ولا يحفل باختلاف طريقة هذا الفعل في تصاريفه فيقول: إيتَعَدَ ياتَعِدُ، وهو مَوْتَعِدٌ، وكذلك الياءَ تقول: إيتَأْسَ يأتَيْسَ وهو مَوْتَيْسٌ.

[١٢٩ / ب] وأما قولهم: أَسْتَنْتَا إِذَا أَصَابَتْهُمُ السَّنَةُ بِالْقَحْطِ فوقع في بعض نسخ كتاب سيبويه أن التَاءَ بَدَلٌ من الياءِ، وفي بعضها أنها بدل من الواو، وكلاهما جائزان^(٥).

أما إبدالها من الواو: فلأن الواو هي الأصل، وذلك أن أصل سَنَةٍ: سَنَوَةٌ،

(١) في «ب» و«ر»: نحو افتعل من يَيْسَ ويس.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٥٧: «وأما ناس من العرب فأنهم جعلوها بمنزلة واو» قال: فجعلوها تابعة حيث كانت ساكنة كسكونها وهي معتلة، فقالوا: يتعد كما قالوا: قيل، وقالوا: ياتعد كما قالوا: قال، وقالوا: مواتعد كما قالوا: قول» وانظر: الرضي على الشافية ج ٣ ص ٨٢.

(٥) في شرح السيرافي ج ٥ ص ٧٤٤ - ٧٤٥: «قال - أي سيبويه -: وقد أبدلوا التاء من الياء إذا كانت لاماً. وفي بعض النسخ من الواو إذا كانت لاماً، وذلك قولهم: أَسْتَنْتَا إِذَا أَصَابَهُمُ الْقَحْطُ وَالسَّنَةُ، وكان ينبغي أن يكون أَسْنَى القوم؛ يَسْنُونُ؛ لأنه أَفْعَلٌ من سَنَةٍ، وأصلها - على هذه اللغة - سَنَوَةٌ، ألا ترى أنه يقال: سنة وسنوات؟ ولكنهم قلبوا منها تاء فرقا بين معنيين، وذلك أنه يقال: أَسْنَى القوم يسنون إذا أُنِيَ الحول عليهم وهو السنة، فإذا أَصَابَتْهُمُ السَّنَةُ - وهي السنة الشديدة - قالوا: أَسْنَتُوا؛ لأنهم لو قالوا: أَسْنَتُوا في القحط والسنة المجدية لالتبس بحلول السنة عليهم».

ألا ترى أنه يُقال من الجمع سنوات؟ فإذا قيل: أُسْنَتَ فالتاء بدل من الواو على هذا التأويل.

وَ (أَمَّا) ^(١) إذا قيل: إن التاء بدل من الياء في أُسْنَتْنَا؛ فلأن الثلاثي إذا بُنِيَ منه ^(٢) فِعْلٌ على أربعة أَحْرَفٍ فصاعدا صار الواو فيه ياء كقولك: أَغْرَيْنَا، وَأَصْلُهُ (من) ^(٣) الغزو.

والأصل في أُسْنَتْنَا - على هذا - أُسْنَيْنَا، ثم أُبْدِلَ من الياء تاء للفرق بين قولهم: أُسْنَيْنَا إذا دَخَلْنَا في السنة كما يُقال: أَشْهَرْنَا إذا دَخَلْنَا في الشَّهْرِ وبين قولهم: أُسْنَتْنَا إذا أَصَابَتْهُمْ السنة، فلو لم يقلبوا الياء تاء لم يفرقوا بين المعنيين، إذ الفعلان جميعا على أَفْعَلٍ، والواو إذا كانت لَاماً انْقَلَبَتْ في أَفْعَلٍ ياءً؛ فلذلك أُبْدِلُوا التاء من الياء (والواو) ^(٣) (على التأويل) ^(٤) الذي ذكرنا).

فصل: وَأَمَّا إِبْدَالُهَا من الدال والسين: ففي سِتٍّ، وَسِتَّةٍ، والأصل سِدْسٌ وسِدْسَةٌ، والدليل على هذا أنك تقول في التصغير: سُدَيْسَةٌ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصلها.

وتقول: سَدِيسٌ ^(٥) وأُسْدَاسٌ، وسَادِسٌ ^(٦)، وتقول في أظاء الإبل: سِدْسٌ، كما تقول: خُمُسٌ، فَلَمَّا كَانَ سائر التصارييف في هذه الكلمة بالدال والسين علمنا أَنَّ

(١) زيادة في «ب» و «ر».

(٢) في الموضع السابق من شرح السراfi «وأما اختلاف النسخ في الواو والياء فهو محتمل، وذلك أن الأصل في الكلمة الواو، لأنها سنة، فإذا قال: التاء متقلبة من الواو على هذا التأويل فهو وجه، وهذه الكلمة - وإن كان أصلها الواو - فإنها تنقلب ياء في الفعل لأنها قد وقعت رابعة، والواو إذا وقعت رابعة في الفعل انقلبت ياء فجاز أن يقال: إن التاء متقلبة من الياء على هذا.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) زيادة في «ر».

(٥) في «ب»: وتقول: سدس.

(٦) في «ق»: وأساديِس.

الأصل في سِتِّ وسِتَّةِ الدال والسين، وإنما أُبدلتُ التاء من السين؛ لأنَّ السين كانت مجاورةً للدال، وهما مختلفان في المخرج والجنس؛ لأنَّ الدال حرف مجهور، والسين حرف مهموس، فأُبدِلَ منه حرف يوافقه في الهمس، ويوافق الدال في المخرج، وهو التاء، ثم قَلِبَتْ الدال تاءً، وأُدْغِمَتْ في التاء (التي)^(١) بعدها، وليس هذا الإبدال واجبا بل هو شاذٌّ، ولكنه لما جاء احتُجَّ له.

(١) زيادة في «ر».

(بَابُ) ^(١) إِبْدَالِ الدَّالِّ

الدَّالُّ تُبْدَلُ مِنَ التَّاءِ فِي افْتَعَلَ إِذَا كَانَ فَاءَ الْفِعْلِ مِنْهُ زَايَاً أَوْ دَالاً أَوْ دَالاً
نَحْوُ: افْتَعَلَ مِنَ الزَّجْرِ، تَقُولُ: إِزْدَجَرَ، وَمِنَ الذِّكْرِ: ادَّكَرَ، وَمِنَ الدَّلَجِ ^(٢): ادَّلَجَ،
وَهَذَا الْإِبْدَالُ يَطْرُدُ.

وإنما وجب ذلك؛ لأن الزاي والدال مجهوران، والتاء مهموسة
فاستقلوا مجاورة المهموس للمجهور، فأبدلوا من التاء حرفاً من مَخْرَجِهِ مجهوراً
وهو الدال؛ لِيَخِفَ عَلَيْهِمُ النُّطْقُ بِهِ.

والأصل في اِزْدَجَرَ: اِزْتَجَرَ، وَفِي ادَّكَرَ: ادْتُكَّرَ، وَفِي ادَّلَجَ: ادْتَلَجَ، فَأَبْدَلُوا
التَّاءَ دَالاً لِمَا ذَكَرْنَا، ثُمَّ أَدْغَمُوا الدَّالَّ وَالدَّالَّ فِيهَا.

ولم يحذف في الزاي الإدغام؛ لأن الزاي حرف من حروف الصفيرو فلو
أُدْغِمَتْ لَذَهَبَ صَفِيرُهَا، وَاسْتَقِفَ عَلَى مَا يُدْغِمُونَ مِنَ الْحُرُوفِ ^(٣)، وَمَالَا يَدْغُمُونَ
فِي بَابِ الْإِدْغَامِ إِنْ شَاءَ اللَّهُ.

ويجوز في ادَّكَرَ وجهان (بعد قلب التاء ^(٤) دالاً ^(٥)):

أحدهما: أَنْ تَقْلِبَ الدَّالَّ ^(٦) دَالاً وَتُدْغِمَهَا فِي الدَّالِّ الَّتِي بَعْدَهَا، وَهَذَا شَرْطُ

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ب» و «ق»: ومن دلج أدلج.

(٣) انظر ص ٩٣٣ - ٩٣٤ فيما يأتي من التنبيهة.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ب»: بعد قلب الدال تاء.

(٦) في الأصل: أن تقلب التاء دالاً.

الإدغام؛ لأنهم يقلبون الحرفَ الأولَ إلى جنس الثاني ثم يُدغمونه فيه.
والوجه الثاني: أنْ تَقْلِبَ الدَّالَ ذَالاً وَتُدْغِمَ، فيكون اللفظ به ذالاً.
وإنما جاز قلب الثاني إلى جنس الأول؛ لأنَّ الأولَ أصليٌّ، والثاني زائد،
[١٣٠ / ١]^(١) وكرهوا إدغامَ الأصليِّ في الزائد، فقلبوا الزائد إلى جنس الأصليِّ/ وأدغموا لما
ذكرنا، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) في «ج»: فيكون هذا إدغام الأصل في الزائد.

بَابُ إِبْدَالِ الطَّاءِ

الطَّاءُ تُبَدَّلُ مِنَ التَّاءِ فِي افْتَعَلَ إِذَا كَانَ فَاءَ الْفِعْلِ مِنْهُ حَرْفًا مِنْ حُرُوفِ الْإِطْبَاقِ كَقَوْلِكَ فِي افْتَعَلَ مِنَ الصَّبْرِ: اضْطَبَّرَ، وَمِنَ الضَّرْبِ: اضْطَرَبَ، وَمِنَ الظُّلْمِ: اظْطَلَمَ، وَمِنَ الطَّلَبِ: اطْلَبَ، وَكَانَ الْأَصْلُ: اصْطَبَّرَ، وَاضْطَرَبَ، وَاطْطَلَمَ، وَاطْطَلَبَ، إِلَّا أَنَّ هَذِهِ الْحُرُوفَ مُطَبَّقَةٌ مُسْتَعْلِيَّةٌ، وَالتَّاءُ لَيْسَ فِيهَا إِطْبَاقٌ وَلَا اسْتِعْلَاءٌ، فَأَبْدَلُوا مِنْ مَخْرَجِهَا حَرْفًا فِيهِ إِطْبَاقٌ وَاسْتِعْلَاءٌ (وهو^(١) الطَّاءُ)؛ لِيَشَاكَلَ مَا قَبْلَهُ.

وَيَجُوزُ فِي اضْطَبَّرَ الْإِدْغَامُ، (وهو^(٢)) أَنَّ تَقْلِبَ الْحَرْفِ الزَّائِدِ إِلَى جِنْسِ الْأَوَّلِ؛ لِأَنَّهُ أَصْلِيٌّ فَتَقُولُ: اصْبَرَّ، وَلَا يَجُوزُ إِدْغَامُ الصَّادِ فِي الطَّاءِ؛ لِأَنَّ الصَّادَ مِنْ حُرُوفِ الصَّغِيرِ، وَالْإِدْغَامُ يَذْهَبُ الصَّغِيرَ. وَكَذَلِكَ يَجُوزُ^(٣) اضْطَرَبَ وَاضْطَرَبَ عَلَى مَا ذَكَرْنَا، وَلَا يَجُوزُ إِدْغَامُ الضَّادِ؛ لِأَنَّ فِيهَا اسْتِطَالَةً تَذْهَبُ بِالْإِدْغَامِ. وَيَجُوزُ فِي اظْطَلَمَ ثَلَاثَةُ أَوَاجِهِ: أَحَدُهَا: هَذَا الَّذِي ذَكَرْنَا.

وَالثَّانِي: أَنَّ تَدْغِيمَ الطَّاءِ فِي الطَّاءِ فَتَقُولُ: اظْلَلَمَ.
وَالثَّالِثُ: أَنَّ تَقْلِبَ الطَّاءِ إِلَى جِنْسِ الْأَوَّلِ فَتَقُولُ: اظْلَلَمَ.

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) نقص في «ق». وفي «ب». و «ر» بَأَن تَقْلِبَ.

(٣) في الأصل: ولذلك لا يجوز في: اضطرب اطرب على ما ذكرنا، وفي «ر» و «ق»: وكذلك يجوز في اضطرب

اضرب على ما ذكرنا.

وَتَبَدَّلَ الطَّاءُ أَيْضًا مِنْ تَاءٍ فَعَلْتُ إِذَا كَانَ لَامَ الْفِعْلِ حَرْفَ إِطْبَاقٍ، وَهِيَ لُغَةٌ
لِبَعْضِ بَنِي تَيْمٍ،^(١) وَذَلِكَ قَوْلُكَ: فَخَصَّطُ بِرِجْلِي، وَالْأَصْلُ: فَخَصَّصْتُ (بِرَجْلِي)^(٢)
وَأَنْشَدُوا لِعَلْقَمَةَ^(٣):

وَفِي كُلِّ حَيٍّ قَدْ خَبِطَ بِنِعْمَةٍ
يُرِيدُ: خَبِطْتُ، وَلَيْسَتْ هَذِهِ اللَّغَةُ بِالكَثِيرَةِ.

ووجه هذا: أنهم أجزؤا المنفصل مُجَرَّى المتصل؛ لأنَّ هذه التاء قد صارت
كأنها من حروف الفعل، ألا ترى أنهم يَسْكُنُونَ (لها)^(٤) لَامَ الفعل؟ فصارت
التاء بمنزلة التاء من افتعل فيما ذكرنا.

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣١٤، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٢٦.

(٢) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

(٣) انظر: ديوانه ص ٤٨. في الأصل وفي «ق»: خبطت، وهي رواية في البيت. وهو من شواهد سيبويه ج ٢ ص ٤٢٣، وانظر: النصف ج ٢ ص ٣٣٢ وأمالي ابن الشجري ج ٢ ص ١٨١، وابن يعيش ج ٥ ص ٤٨ وج ١٠ ص ٤٨، ١٥١، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٩٤، والمخصص ج ١٦ ص ١٤٠ وج ١٧ ص ١٩، والصاحح واللان وتاج العروس (خبط) الخبط: طلب المعروف، وخبطه بخير أعطاه من غير معرفة، وخبط هنا معناه: أسديت وأنعمت وأصل الخبط: ضرب الشجر بالعصا ليقع ورقه فتأكله الإبل فجعل ذلك للعطاء، وشأس: هو شأس بن عبدة أخو علقمة، وكان الحارث بن شمر الغساني قد أسره فخاطبه علقمة بهذا الشعر، والذنوب: الدلو المملوءة بالماء.

(٤) نقص في «ر».

(بَابُ) ^(١) إبدال الهاء

الهاء تُبدل من ثلاثة أحرف: التاء، والهمزة، والياء.

فأما إبدالها من التاء: ففي الوقف على تاء التانيث الداخلة على الاسم نحو: طَلْحَة، وشَجَرَة، وَتَمْرَة^(٢)؛ إذا وصلت الكلام فهي تاء، وإذا وقفت فهي هاء.

وإنما فعلوا ذلك للفرق بين الاسم والفعل، فتركوا التاء في الفعل على حالها في الوصل والوقف، وأبدلوها (هاء)^(٣) في الاسم، وذلك أن آخر الاسم أُحْمِلُ للتغيير من آخر الفعل، ألا ترى أن التنوين^(٤) يلحق آخر الاسم، ويُكسر لياء النسب، والفعل لا يُلْحَقُه (هذا)^(٥) التغيير؟

والدليل على أن علامة التانيث التاء دون الهاء: أنها في الفعل (تاء)^(٦) لا تتغير، وإذا وصلت الاسم فهي تاء (أيضا)^(٧)، وإننا نجعل هاء في الوقف لما ذكرنا.

وأما إبدال الهاء^(٨) من الهمزة فقولك: هَرَقْتُ الماءَ، والأصل: أَرَقْتُ (الماء)^(٩)، وكذلك هَيَّاكَ في إِيَّاكَ.

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ق»: وحمة.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) في «ق»: التغيير.

(٥) نقص في «ق».

(٦) في «ر» و«ق»: وأما إبدالها من الهمزة.

(٧) زيادة في «ب» و«ر».

قال الشاعر^(١) :

فَهَيْئَاكَ وَالْأَمْرَ الَّذِي إِنْ تَوَسَّعْتُ
وَتَبْدَلُ أَيْضًا مِنْ أَلْفِ الْاسْتِفْهَامِ، وَهِيَ هَمْزَةٌ، وَلَكِنَّهَا سَمِيَتْ أَلْفًا لِأَنَّهَا تَصُورُ
بَصُورَةَ الْأَلْفِ، وَيَغْلِبُ فِي الْعِبَارَةِ عَنْهَا أَلْفُ الْاسْتِفْهَامِ وَذَلِكَ قَوْلُكَ: هَأَنْتَ
رَئِئِدٌ، تَرِيدُ: أَنْتَ رَئِئِدٌ.

[١٣٠ / ب] ومنه قوله جل وعز: ﴿هَأَنْتُمْ^(٢) هَؤُلَاءِ / حَاجَجْتُمْ﴾ مثل هَعَنْتُمْ^(٣) بتقدير
أَنْتُمْ.

(و) أنشد سيبويه^(٤) :

وَأَتَى صَوَاحِبَهَا فَقُلْنَ هَذَا الَّذِي
(و) تقديره: إذا الذي، وليس هذا البدلُ بِمُطَرِّدٍ، وَإِنَّمَا يَتَّبِعُ مِنْ ذَلِكَ مَا قَالُوهُ.

(١) هو مضر بن ربيعي، أو طَفِيلُ الْغَنَوِيِّ، والبيت في زيادات ديوان طفيل ص ١٠٢، وهو من شواهد ابن جني في المختب ج ١ ص ٤٠، وانظر: الإنصاف ص ٢١٥، وابن يعيش ج ٨ ص ١١٨، وج ١٠ ص ٤٢، واللسان (هيا) وشرح شواهد الشافعية ص ٤٧٦، وشرح حاشية أبي تمام للرزوقي ص ١١٥٢.

(٢) الآية ٦٦ من سورة آل عمران.

(٣) قال أبو بكر بن مجاهد في السبعة ص ٢٠٧: «وقرأت أنا على قنبل عن ابن كثير: (هأنتم) بهذا اللفظ على وزن هعنتم» وانظر: المختب ج ١ ص ١٨١، وفي التيسير ص ٨٨: «وهو أيضا أحد الأوجه عن ورش من طريق بن الأزرق، ولكنه يسهل الهمزة، وقنبل يحققها» وانظر أيضا: إبراز المعاني ص ٢٧١ - ٢٧٢ والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٨٦، والنشر ج ١ ص ٤٠٠ - ٤٠٢ والإتحاف ص ٧١، ٧٢، ٢٠٩.

(٤) زيادة في «ق».

(٥) كذا في جميع النسخ، وليس البيت في كتاب سيبويه.

والبيت لجليل بن معمر وهو في ديوانه ص ٢١٨، وقال البغدادي في شرح شواهد الشافعية ص ٤٧٧: «قائله مجهول، ويشبه أن يكون من شعر عمر بن أبي ربيعة». هذا وليس البيت في ديوانه، وهو من شواهد ابن يعيش ج ١٠ ص ٤٢، وانظر: رسالة الملائكة ص ٩٢، والاقتضاب ص ٢٧٣، والمقرب ج ٢ ص ١٧٨، والبحر المحيط ج ٢ ص ٤٨٦، والنشر ج ١ ص ٤٠٢، واللسان، وتاج العروس (ذا).

(٦) نقص في «ب» و «ر».

وَأَمَّا إِبْدَالُهَا مِنَ الْيَاءِ: ففِي قَوْلِكَ: هَذِهِ فِي الْمُؤَنَّثِ، وَالْأَصْلُ: هَذِي،
وَالدَّلِيلُ عَلَى ذَلِكَ أَنَّا رَأَيْنَا الْيَاءَ عَلَامَةً لِلْمُؤَنَّثِ (١) فِي قَوْلِكَ: تَقُومِينَ، وَلَنْ
تَقُومِي، وَلَمْ نَرِ الْهَاءَ عَلَامَةً لِلْمُؤَنَّثِ، وَإِنَّمَا تَكُونُ الْهَاءُ بَدَلًا مِنَ التَّاءِ (٢) فِيمَا
ذَكَرْنَاهُ مِنَ الْوَقْفِ، فَلَمَّا رَأَيْنَاهُمْ قَدْ اسْتَعْمَلُوا الْهَاءَ وَالْيَاءَ جَمِيعًا فِي قَوْلِكَ: هَذِهِ
وَهَذِي - وَالْيَاءُ قَدْ تَكُونُ لِلتَّأْنِيثِ فِيمَا ذَكَرْنَا، وَلَيْسَتْ الْهَاءُ لِلتَّأْنِيثِ فِي مَوْضِعٍ -
عَلِمْنَا أَنَّ الْهَاءَ بَدَلٌ مِنَ الْيَاءِ، وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ.

(١) تقص في «ق».

(٢) في الأصل وفي «ق»: من الياء.

(بَابُ) ^(١) إِبْدَالِ المِيمِ

الميم تُبدل من النون الساكنة إذا كان بعدها الباء (في) ^(٢) نحو: العَنَبَرُ،
(وشَنَبَاء) ^(٣)، تَجْعَلُ النونَ في اللفظ ميمًا.

وإنما وجب ذلك؛ لأن النون (غَنَّةٌ) ^(٤) في الحَيْشُومِ، وليس لها تصرف في
الفم إلا أن تتكلف إخراجها من الفم وتُبَيِّنُهَا مع ^(٥) حروف الحلق، والباء حرف
شديد لازم لموضعه، فَبَعْدَ ما بين النون والباء، وكانت الميم متوسطةً بينها
مِشَابَهَةٌ للباء، لأنها من مخرجها ومِشَابَهَةٌ للنون لما فيها من الغَنَّةِ فأبدلت من
النون لذلك، وكذلك كل نون ساكنة بعدها باء تصير في اللفظ ميمًا متصلًا كان
أو منفصلًا.

فالمُتَّصِل ما ذكرناه، والمنفصل نحو: عَنْ بَكْرٍ، فهذا قياس مطرد.
وتُبدل الميم من الواو في فَمٍ وهو شاذ، وأصل فَمٍ: فَوَّةٌ حُذِفَتِ الهاءُ كما
حُذِفَتِ لامُ الفعل (من) ^(٦) نحو يَدٍ، وَدَمٍ، وأبدلت الميم من الواو؛ ليقع عليها
الإعراب فتصح، لأن الواو لا تصح طرفًا.

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) الشنباء: الأتقى البينة الشنب وهو ماء ورقة يجري على الثغر، وقيل: رقة وبرد وعدوبة في الأسنان.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في «ب» و «ر»: من حروف الحلق.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق».

ويدل على أن أصل فم: قُوَّة قولك في الجمع: أفواه، وفي التصغير: قُوَّة؛ لأن الجمع والتصغير يَرْدَان الأشياءَ إلى أصولها.

وإذا قلت: هذا فوك، لم تُبدل من الواو ميمًا لما لَزِمَتْهُ من الإضافة، فإذا أفردت قلت: هذا فم، وفي التشية: هذان فَمَان، ورأيت فَمَيْن.

ومنهم من يجمع بين البديل والمبدل (منه)^(١) فيقول في التشية: فَمَوَان، فإذا فعل ذلك لم تكن الميم بدلا من الواو، ولكن تكون الميم عوضا من لام الفعل المحذوفة.

وعلى هذا قول الفرزدق:

هَمَّا نَقُتَا فِي فِيٍّ مِنْ قَمَوِيهِمَا عَلَى النَّابِجِ الْعَاوِي أَشَدَّ رِجَامٍ^(٢)
وهذا الذي ذكرناه من إبدال الميم من الواو مذهب سيبويه.^(٣)

وأما الأخفش^(٤) فإنَّ الميم عنده بدل من الهاء المحذوفة، والأصل عنده قُوَّة، ثم قُلِبَتْ فصارَ «فَهْو»، ثم حذفت الواو، وأبدلت الميم من الهاء، (واستدل على ذلك بأنَّ الشاعر لما اضْطُرَّ إلى رَدِّ الذاهب منه رَدَّ الواو نحو ما أُنشِدْنَاهُ^(٥) من قول الفرزدق: قَمَوِيهِمَا)، كما أن الآخر لما اضْطُرَّ إلى رَدِّ الذاهب من غد قال:

لَا تَقْلُوَاهَا وَادْلُوَاهَا دَلُّوَا إِنِّ مَعَ الْيَوْمِ أَخَاهُ غَدُوَا^(٦)
- اَلْقَلُوْ: السَّوْقُ الشَّدِيدُ، وَالدَّلُوْ: سَوْقٌ لَيِّنٌ - فَرَدَّ الْوَاوَ الذَاهِبَةَ مِنْ غَدٍ، وَكَذَلِكَ

(١) نقص في «ب».

(٢) هذا الشاهد مكرر. وقد مر الاستشهاد به في باب النداء انظر ص ٣٥٦ فيما سبق من التبصرة.

(٣) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٨٢.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ٥ ص ٤٧٩، والرضي على الكافية ج ١ ص ٢٩٤ والرضي على الشافية ج ٢ ص ٣١٥.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) لم أقف على نية هذا الرجز الى قائله. وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج ٢ ص ٢٣٨ وج ٢ ص ١٥٢، وانظر: المنصف ج ١ ص ٦٤، وج ٢ ص ١٤٩، وأما ابن الشجري ج ٢ ص ٣٥، وشرح شواهد الشافية ص ٤٤٩، والشذور ص ٤٤٤، والمختص ج ٩ ص ٦٠، والصالح (دلو)، واللسان (دلا)، ومعجم شواهد العربية ص ٥٥٨.

الفرزدق لما رَدَّ الواو من «فَمَوَّئِهِمَا» عَلِمْنَا أَنَّ الذَاهِبَ (من^(١) فِي) هُوَ الواو؛ لِرَدِّ
(^(٢) الشَّاعِرِ) إِثَّاءً.

[١ / ١٣١] (وإذا كان الذاهب^(٣) هو الواو) فيجب أن تكون الميم/ بدلا من الهاء ،
والقولان محتملان، وليسَ هذا البَدَلُ بِمُطَرِّدٍ على القولين جميعاً.

(١) نقص في «ب»..

(٢) نقص في «ق»

(بَابُ) ^(١) إِبْدَالِ النُّونِ

النون تُبْدَل عند الخليل ^(٢) وسيبويه من الهمزة في فَعْلَان (فَعَلَى) ^(٣) نحو: سَكْرَان وَعَطْشَان، كان الأصلُ عندهما في سَكْرَان: سَكْرَاء ^(٤)، وفي عَطْشَان ^(٥) عَطْشَاء؛ فلذلك لم ينصرف هذا الضرب في معرفة ولا نكرة، كما أَنَّ حَمْرَاءَ وبَاتِهَا لم ينصرف في معرفة ولا نكرة.

(ومن ^(٦) الدليل على هذا) أَنَّ زنة ^(٧) الصَّدْرِ من سَكْرَان وبابه كزنة الصدر من حَمْرَاء ونحوها لأن « سَكْرَ » من سَكْرَان على زنة « حَمَرَ » من حَمْرَاء، والألف والنون في سَكْرَان كالألف والهمزة في حَمْرَاء؛ ولأنَّ التانيث لا يُلْحَق سَكْرَان، وَعَضْبَان، لا يُقَال: سَكْرَانَةٌ، و ^(٨) لا عَضْبَانَةٌ، كما لا يُقَال: حَمْرَاءَةٌ (ولا) ^(٩) (صَفْرَاءَةٌ) ^(١٠) فصار الألف والنون في هذا الباب كالألف التانيث، فهذه علة سيبويه.

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: الكتاب ج٢ ص ١٠، ١٠٨، ٣١٤.

(٣) نقص في «ر» و «ق».

(٤) في «ق»: كان الأصل عندهما في سكران سكرى.

(٥) في الأصل وفي «ر»: وفي غضبان غضباء وفي «ق»: وفي غضبان غضبي.

(٦) نقص في «ق».

(٧) هذا الكلام إلى آخر احتجاج أبي العباس الآتي بنصه تقريبا في شرح اليرافى ج٤ ص ٣٢١ وجه ص ٧٥١.

(٨) انظر: المصنف ج١ ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٩) زيادة في «ق».

(١٠) نقص في «ب».

وَاحْتَجَّ أَبُو الْعَبَّاسِ^(١) لَذَلِكَ بِأَنْ قَالَ: رَأَيْنَا الْعَرَبَ تَقُولُ فِي النِّسْبِ إِلَى
صَنْعَاءَ: صُنْعَانِيٌّ، وَالْيَ بَهْرَاءَ: بَهْرَانِيٌّ، فَيَجْعَلُونَ مَكَانَ حَرْفِ التَّأْنِيثِ نُونًا،
وَتَقُولُ فِي جَمْعِ نَدْمَانٍ: نَدَامَى، وَفِي جَمْعِ سَكْرَانٍ: سَكَارَى، كَمَا قَالُوا فِي جَمْعِ
صَحْرَاءَ: صَحَارَى، فَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّ الْأَلْفَ وَالنُّونَ فِي سَكْرَانٍ بِمَنْزِلَةِ الْأَلْفِ
وَالْهَمْزَةِ فِي حَمْرَاءَ.

(١) انظر: المنتخب ج١ ص ٦٤، ٢١٩ - ٢٢٠، وج٢ ص ١٦٧، ٢٢٥، والرضي على الكافية ج١ ص ٦٠، والرضي

على الشافية ج٢ ص ٥٨ وج٢ ص ٢١٨ وابن يعيش ج١ ص ٣٦.

(بَابُ) ^(١) إِبْدَالِ الْجِيمِ

الجيم تبدل من الياء المشددة في الوقف نحو: تَمِيحٌ ^(٢)، وَعَوْفَجٌ في: تَمِييٌ وَعَوْفِيٌّ.

وإنما جاز ذلك؛ لأنَّ الياءَ خَفِيَّةً، والوقف يزيدُها خفاءً مع اجتماع الساكنين، فأبدلوا منها حرفاً أثبَتَ منها وأجلَدَ؛ لأنَّها جميعاً من وسط اللسان، أنشد سيويه ^(٣):

خَالِي عَوْيَفٌ وَأَبُو عَلِجٍ الْمَطْعَمَانِ الشَّخْمَ بِالْعَشِجِ
وبالغداة فَلَقَ الْبَرْنَجِ

أراد: أَبُو عَلِيٍّ، وبالعَشِيِّ، وفلقَ الْبَرْنَجِ.
وقد يُبَدِّلُونَهَا من الياءِ الْخَفِيفَةِ أَيْضاً. أنشد سيويه ^(٤):

(١) نقص في «ر».

(٢) في «ب»: نحو: تَمِيحٌ وعَرِيحٌ في: تَمِييٌ وعَرِييٌ.

(٣) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٢٨٨.

ولم أقف على نسبة هذا الرجز إلى قائله، وانظر: شرح السراي ج ٥ ص ٧٥٠ - ٧٥١، وسر الصناعة ج ١ ص ١٩٢، والمختب ج ١ ص ٧٥، والمختب ج ٢ ص ١٧٨، وأما في التقاليد ج ٢ ص ٧٩، وابن يعيش ج ١ ص ٧٤ وج ١ ص ٥٠، والمقرب ج ٢ ص ٢٩ وص ١٦٤، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٢ - ٢١٣، والعيني ج ٤ ص ٥٨٥، والتصريح ج ٢ ص ٢٧١، والأششوني ج ٤ ص ٢٤٦، والصالح واللسان وتاج العروس (يرن)، والضرائر ص ١٥١، ومعجم شواهد العربية ص ٤٥٦. الفلق جمع فُلقة بكسر الفاء، وهي ما قطع من التمر تكتله في التفاف والبرني كما في اللسان (يرن): «ضرب من التمر أصفر مدور، وهو أجود التمر وأحدثه برنية».

(٤) كذا في جميع النسخ، وليس الرجز في كتاب سيويه.

يَا رَبِّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حَجَّتِيْ
فَلَا يَزَالُ شَاحِجٌ^(١) يَأْتِيكَ بِحَجٍّ
أَقْمَرُ نَهَاتٍ يُنْزِي وَفَرْتِيْ

يريد: حَجَّتِيْ، وَبِيْ، وَوَفَرْتِيْ.

وقد أبدلوها^(٢) من الألف المبذلة من الياء، قال:
حتى إِذَا (ما)^(٣) أُمْسَجَتْ وَأُمْسَجَا^(٤)

أراد (حتى^(٥) إِذَا) أُمْسَتْ^(٦)، وَأُمْسَى، وذلك أَنَّ الألفَ في أُمْسَى مبدلة من ياء،
والألف ساكنة، فإذا قال: أُمْسَتْ^(٧)، حَذَفَ الألفَ؛ لسكونها، وسكون التاء^(٨)،

(١) في الأصل: وأشج.

وهذا الرجز أيضا مجهول القائل، وهو من شواهد السيرافي ج ٥ ص ٧٥١، وانظر: نوادر أبي زيد ص ١٦٤، ومجالس ثعلب ص ١٤٣، وسر الصناعة ج ١ ص ١٩٣، والمختب ج ١ ص ٧٥، وابن يعيش ج ١ ص ٥٠، والمقرب ج ٢ ص ١٦٥، وشرح شواهد الشافية ص ٢١٥ - ٢١٦، والمعني ج ٤ ص ٥٧٠، والتصريح ج ٢ ص ٢٧١، والجمع ج ١ ص ١٧٨، وج ٢ ص ١٥٧، والدرر ج ١ ص ١٥٥، وج ٢ ص ٢١٤، والأشموقي ج ٤ ص ٣٤٦، والضرائر ص ١٥٢. شاحج: من شحج البغل أي صوت، والأقمر: الأبيض، والنّهات: النهاق، ويُنْزِي: يُخَرِّك، والوفرة: الشعر المجمع على الرأس، وقيل: ما سأل على الأذنين من الشعر، وقيل: الشعر إلى شحمة الأذن.

(٢) في الأصل وفي «ق»: وقد أبدلوا الألف المبذلة من الياء.

(٣) نقص في الأصل و «ر» و «ق».

(٤) نسب هذا الرجز إلى المعجاج، وليس في ديوانه للطبوع، وهو من شواهد السيرافي ج ٥ ص ٧٥١، وانظر: المختب ج ١ ص ٧٤، وسر الصناعة ج ١ ص ١٩٤، وابن يعيش ج ١ ص ٥٠، والمقرب ج ٢ ص ١٦٥، وشرح شواهد الشافية ص ٤٨٦، واللسان وتاج العروس (مسا)، ومعجم شواهد العربية ص ٤٥٥. قال البغدادي: «... وقال أحد شراح أبيات.. الإيضاح للفارسي: قيل: إن هذا الشطر للمعجاج، يريد: أُمْسَتْ الآن، وأمسى البعير، وقيل: أراد أُمْسَتْ التعمامة، وأمسى الظليم، ولم أعرف له صلة فأتبين الصحيح من ذلك. انتهى... ولم أقف أنا أيضا على تمة هذا الرجز وقائله بشيء، والله تعالى أعلم.

(٥) زيادة في «ب» و «ر».

(٦) في «ب»: أُمْسِت، وأمسيا.

(٧) في «ق»: فإذا قال: أُمْسِت.

(٨) في الأصل وفي «ق»: وسكون الياء.

فلما احتاج الشاعر إلى تحريك الياء، ولا سبيل إلى ذلك، - لأنها إذا تحركت،
وانفتح ما قبلها انقلبت ألفاً^(١) ثم تحذف لالتقاء الساكنين - أبدل منها حرفاً من
مخرجها لا يسقط لالتقاء الساكنين، ولا ينقلب إذا تحرك، وهو مع ذلك
شاذ^(٢) قد رده أبو عمر الجرمي^(٣)

(١) في الأصل: انقلبت ألفاً فحركات لالتقاء الساكنين.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) قال ابن السراج في الأصول ج ٢ ص ٧٥٠ - ٧٥١: (الرسالة المخطوطة) «يريد أمسيّت، وأمسيّا فهذا كله قبيح،
وليس بالمعروف، قال أبو عمر الجرمي: ولو رده إنسان لكان مذهباً، وانظر: شرح السيرافي ج ٥ ص ٧٥٠ - ٧٥١، هذا
ويقول ابن منظور في اللسان ج ٣ ص ٢٧ عن أبي زيد ما نقلته عن ابن السراج.

(بَابُ) ^(١) إِبْدَالِ اللَّامِ

اللام تُبدل من النون؛ لأنَّها من مخرج واحد، وذلك في تصغير أُصِيلٍ، قالوا: أُصِيلَان، كما قالوا في تصغير عَشِيٍّ: عَشِيَّان، ثمَّ تُبدل اللام منها فيقال: أُصِيلَال، قال النابغة ^(٢):

وَقَفْتُ فِيهَا أُصِيلَالاً ^(٣) أَسَائِلَهَا عَيْتُ جَوَاباً وَمَا بِالرَّيْعِ مِنْ أَحَدٍ

(وهو ^(٤) شاذ)؛ لأنَّ أُصِيلَاناً إن كان تصغيراً أُصِيلَ فَهُوَ كَعَشِيَّان في تصغير عَشِيٍّ [١٣١ / ب] فهو شاذ، وإن كان تصغيراً أُصْلَان - على أن يكون أُصْلَان جمع ^(٥) أُصِيل مثل: رَغِيْفٍ وَرُغْفَان - فهو شاذ أيضاً؛ لأنَّ تصغير الجمع يجب أن يكون على لفظ أقل

(١) نقص في «ر».

(٢) انظر: ديوانه ص ٢.

(٣) في الأصل وفي «ر» و«ق»: أُصِيلَانَا.

وهو من شواهد سيبويه ج ١ ص ٣٦٤، وانظر: معاني القرآن للفراء ج ١ ص ٢٨٨ وص ٤٨٠، وللمقتضب ج ٤ ص ٤١٤، والإنصاف ص ١٧٠، وابن يعيش ج ٢ ص ٨٠، وج ٩ ص ١٤٣، وج ١٠ ص ٤٥، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٨١ والمعني ج ٤ ص ٥٧٨، والتصريح ج ٢ ص ٢٧١، والهمع ج ١ ص ٢٢٣، ٢٢٥، والدرر ج ١ ص ١٩١، والأشعوني ج ٤ ص ٣٤٥.

(٤) نقص في «ق».

(٥) وفيه وجه ثالث وهو: أنه مصغر أُصْلَان، وهو اسم مفرد بمعنى الأصيل مثل: العفران، والقربان، انظر: الرضي على الشافعية ج ٢ ص ٢٢٦.

العدد، لا على لفظ أكثره، وأُصْلَانِ^(١) (على)^(٢) لفظ الأكثر، ونحن لو أردنا
تصغير رُغْفَانٍ لصغرناه على (لفظ)^(٣) أَرْغِفَةٍ، وَكُنَّا نقول: أَرْيَغِفَةٍ.

فإن لم يكن له جمع على أقل العدد صُغِرَ على لفظ واحده ثم جُمِعَ على ما
يستحقه كما قَدَّمْنَا في باب^(٤) التصغير.

(١) في «ر» و«ق»: وأصيلان.

(٢) نقص في الأصل و«ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) انظر ص ٧٠٢ فيما سبق من التبصرة.

(بَابُ) (١) إِبْدَالِ الصَّادِ وَالزَّايِ

الصاد تبدل من السين في: الصَّراط، والأَصْلُ: السَّراط بالسين، وإنما أُبدِلت صاداً؛ لأنَّ الطاء مُطَبِّقَةٌ مُسْتَعْلِيَّةٌ؛ والسين ليست كذلك، فأبدلوا منها حرفاً من مخرجها فيه الإطباق والاستِعْلَاءَ طلباً للمشكلة.

ومنهم من يطلب المشكلة بالجهري فيُبدل السين زايّاً؛ لأنَّ الطاء حرف مجهور، والسين ليس بمجهور، فأبدلوا منها الزَّاي؛ لأنَّها من مخرجها وموافقةٌ لها بالصفير، وهي مجهورةٌ ليتشاكل الحرفان، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) نقص في «ر».

بَابُ مَا يَلْحَقُ الْأَفْعَالَ الْمُعْتَلَّةَ مِنَ التَّحْوِيلِ وَالنَّقْلِ

اعلم أن (كُلَّ) ^(١) ما كان على فَعَلٍ مِمَّا عَيْنُهُ واو إذا بَنِيَتْهُ لِلْمُتَكَلِّمِ، ^(٢) والمخاطب، ولجماعة المؤنث فإنك تنقله من فَعَلْتَ إلى فَعَلْتُ نحو: قُلْتُ، (وَقُلْتُ) ^(٣)، وَقُلْنَ .

وما كان على فَعَلٍ مِمَّا عَيْنُهُ ياء (فإنك) ^(٣) تنقله إلى فَعِلْتُ نحو: بَعُتْ (وَبِعْتُ) ^(٣)، وَبِعْنَ .

والأصل في هذه الأفعال: فَعَلْتُ نحو: قَوْلْتُ ^(٤)، وَبِعْتُ، ثُمَّ نُقِلَ ما كان من بنات الواو إلى فَعَلْتُ، وما كان من بنات الياء إلى فَعِلْتُ ثُمَّ حُوِّلَتْ حَرَكَةُ الْعَيْنِ إِلَى الْفَاءِ، فَبَقِيَتِ الْعَيْنُ سَاكِنَةً، وَبَعْدَهَا سَاكِنٌ، فَحُذِفَتِ الْوَائِ وَالْيَاءُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ قُلْتُ، وَبِعْتُ.

وإنما وجب تحويل فَعَلٍ من بنات الواو إلى فَعَلٍ، (وتحويل) ^(٥) فَعَلٍ من بنات الياء إلى فَعِلٍ؛ لِيَصِيرَا عَلَى بِنَاءٍ يُمْكِنُ الْفَرْقُ (بِهِ) ^(٦) بَيْنَ بَنَاتِ الْوَائِ وَبَنَاتِ الْيَاءِ، فَجُعِلَتِ الضَّمَّةُ فِي بَنَاتِ الْوَائِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْوَائِ الْمَحْذُوفَةِ، وَالْكَسْرَةُ فِي بَنَاتِ الْيَاءِ؛ لِتَدُلَّ عَلَى الْيَاءِ الْمَحْذُوفَةِ ^(٦)، كَمَا فَرَّقُوا بَيْنَهُمَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَأَلْزَمُوا .

(١) زيادة في «ب» و «ر».

(٢) نقص في «ق».

(٣) زيادة في «ر».

(٤) في الأصل، وفي «ق»: نحو: قَوْمْتُ.

(٥) نقص في «ب» وفي الأصل: وتحويل بنات الياء...

(٦) انظر: الرضي على الشافية ج ١ ص ٧٨ - ٧٩.

يَفْعَلُ بالضم بنات الواو، وَيَفْعِل بالكسر بنات الياء نحو (قولك)^(١) يَقُولُ،
ويبيع.

وكان فعل المخاطب والمتكلم أولى بالتحويل من فعل الغائب، لأن فعل الغائب لامه مَحَرَّكَةٌ، وفعل المتكلم والمخاطب لا بد من سكون لامه، وإذا سَكَنَتْ لامه وقَبْلَهُ عَيْنُ الفعل ساكنةً لِمَا يلحقه من الاعتلال فلا بد من الحذف؛ لالتقاء الساكنين، فلو حذفنا الواو والياء من غير ثقل وتحويل لوجب أن تقول: قُلْتُ، وَبَعْتُ، فتلتبس بنات الواو بينات الياء، فَحُوْلًا إلى ما ذكرنا؛ ليزول اللبس.

وكذلك فعل جماعة النساء نحو: قُلْنَ، وَيَعْنِ يلحقه من الاعتلال والتحويل ما يلحق فَعَلْتُ، وَفَعِلْتُ؛ لأن لام الفعل تسكن للنون كما تسكن للتاء، فَأَجْرِي مَجْرَاهُ فيما ذكرنا.

والدليل على أن قُلْتُ ونحوه أصله فَعَلْتُ ثم حُوْلٌ إلى ما وصفنا أنك تقول: [١ / ١٣٢] اِقْلُتْهُ، (وَدُقْتُه)^(٢) فَتَعَدَّيْهِ، وَفَعَلْ لَا يَتَعَدَّى، لا تقول: / كَرُمْتُه، وَلَا ظَرَفْتُه، فَلَمَّا رأينا قُلْتُه متعديا علمنا أن أصله غير فَعَلْتُ، وأنه منقول من فَعَلْتُ لما ذكرنا من العلة.

واعلم أن طُلْتُ^(٣) يكون على وجهين:

أحدهما: فَعَلْتُ غير منقول من فَعَلْتُ، والصفة منه طويل مثل ظَرَفَ فهو ظَرِيف، فهذا لا يتعدى إلى مفعول.

(١) نقص في «ق» .

(٢) نقص في «ر»، وفي «ب» و«ق»: «رُزِيَتْهُ».

(٣) انظر كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٥٩ - ٣٦٠.

والثاني: أن يكون طُلْتُ فَعَلْتُ منقولاً من فَعَلْتُ، ويكون معناه: غلبته في الطول، (وهو^(١) مِمَّا) يتعدى إلى مفعول، كقولك: طَاوَلَنِي فطُلْتُه (أطوَلَه)^(٢) أي غلبته في الطول كما تقول: كَارَمَنِي فَكَرَمْتُهُ (أَكْرَمُهُ)^(٣) أي غلبته في الكرم، إلا أن كَرَمْتُهُ غَيْرُ مُغَيَّرٍ عَنْ كَرَمْتُ^(٤)؛ لأنه صحيح غير معتل.

والصفة من طلت بمعنى غلبت: طائل، تقول: زيد طائل عمراً أي غالب (له)^(٥) في الطول، وعلى هذا قول الشاعر^(٦):

إِنَّ الْفَرَزْدَقَ صَخْرَةٌ عَادِيَّةٌ^(٧) طَالَتْ فَلَا تَسْطِيعُهَا^(٨) الْأَوْعَالَا
أي طالت الأوعال فلا^(٩) تستطيعها.

ويلزم مستقبل: قُلْتُ ونحوه يَفْعَلُ بضم العين نحوه يَقُولُ؛ لأنه لما حَوَّلَ

(١) نقص في «ب».

(٢) زيادة في «ب».

(٣) زيادة في «ب» و «ق».

(٤) في «ب» و «ق»: غير مغير عن فعلت.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) هو - كما في الكامل للمبرد - رباح بن سنيح الزنجي مولى بني ناجية، وقيل: إن اسمه: سنيح بن رباح، وذكر ابن الأثير في الكامل أنه يلقب شيرزنجي يعني أسد الزنج، وأنه كان أميراً على الزنج إبان فتنهم أيام مصعب بن الزبير انظر: الكامل لابن الأثير ج٢ ص ١٦١، هذا وقد نسب أبو حيان خطأ إلى الفرزدق انظر ج٣ ص ٢٢٠ من البحر المحيطة.

(٧) في «ق» مملومة.

(٨) في «ب» و «ق»: فَلَيْسَ تَنَالُهَا.

والبيت من زيادات المازني في كتاب سيبويه، وذكره الشنكري ج٢ ص ٣٥٦، وانظر: المنصف ج١ ص ٢٤٢، وج٢ ص ٤١، والكامل ص ٤١٦، والمخصص ج١ ص ١٤٨ واللسان، وتاج العروس (طال). وكان هذا الشاعر فصيحاً، وقد أجاب جريراً بهذا الشعر لما قال جرير:

لا تطلبن خـوولـة في تغلب فالزنج أكرم منهم أخوالا

وعادية: من عدا عليه بمعنى وثب.

(٩) في «ب»: فلا تنالها.

من فَعَلْتُ إلى فَعَلْتُ وجب أن يكون مستقبله يَفْعَلُ كما أن مستقبل كَرَّمَ يَكْرُمُ، وَظَرَفَ يَظْرَفُ.

ويلزم مستقبل: بَعْتُ ونحوه يفعل بكسر العين نحو: يَبِيعُ لشيئين: أحدهما: حَمْلُهُ على نظيره من بنات الواو (نحو ^(١) : قُلْتُ أَقُولُ؛ لأنها جميعا مُحَوَّلان من فَعَلْتُ)، فَلَمَّا لزم في مستقبل (نحو) ^(٢) قُلْتُ تَقُولُ، حَمَلًا على ضم ماضيه لزم أيضا (في) ^(٣) مستقبل يَبْعُ: تَبِيعُ حملا على كسر ماضيه؛ لاتفاقها في العلة والتحويل.

والثاني: أنه لما جاز في الصحيح أن يجيء على فعل يفعل نحو حَسِبَ يَحْسِبُ كان المعتل أولى بذلك؛ لأن المعتل يختص بأشياء لا يكون مثلها في الصحيح، وإذا جاز في الصحيح حكم لزم في المعتل.

وَأَمَّا خِفْتُ وَهَيْتُ (فلم يكن ^(٤) أصلها فَعَلْتُ ثم حُوِّلًا إلى فَعِلْتُ كما كان أصل فَعَلْتُ، وإنما خِفْتُ، وَهَيْتُ) أصلها فَعِلْتُ فنقلت ^(٥) حركة العين منها إلى الفاء.

والدليل على ذلك: أَنَّ مستقبلها يَفْعَلُ بفتح العين نحو: يَخَافُ، وَيَهَابُ، والأصل: يَخُوفُ، وَيَهَيْبُ، فَحُوِّلَتْ حركة الواو والياء على ما قبلها فانقلبتا ألفين لسكونهما ^(٦) وانفتح ما قبلها.

(١) نقص في «ر».

(٢) زيادة في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٥٩ - ٣٦٠، والرضي على الشافية ج ١ ص ٨٠ - ٨٢.

(٦) أي المَاضِي، وإلا فإن السكون ليس هو سبب انقلابها ألفين، ولكن يقال في مثله: تحركت الواو والياء بحسب الأصل، وانفتح ما قبلها بحسب الآن فقلبتا ألفين. وفي الرضي على الشافية ج ١ ص ٨١: «ثم الحركة المنقولة: إن كانت فتحة قلبت الواو والياء ألفا كما في يخاف ويهاب، لأن سكونها عارض فكأنها متحركتان، وما قبلها كان مفتوح الأصل، وقد تحرك بفتحة العين، فكان الواو والياء تحركتا وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفا».

وكل ما كان مستقبليه يفعل بفتح العين ولم تكن عينه أو لامه حرفا من حروف الحلق يجب^(١) أن يكون ماضيه على فَعِل نحو: عَمِلَ يَعْمَلُ، وشرب يَشْرَبُ وركب يركب.

وأما قولهم: مِتَّ تَمُوتُ فأصل مِتَّ فَعِلَ ثم لحقه من تحويل حركة العين إلى الفاء ما لحق خِفْتُ، وأما تَمُوتُ فجاء مستقبليه على الشاذ كما جاء في الصحيح فضيل^(٢) يفضُل.

وأما من يقول: مِتَّ - بضم الميم - فأصله فَعَلْتُ ثم نقل إلى فَعُلْتُ كما كان أصل قُلْتُ فَعُلْتُ ثم نقل إلى فَعُلْتُ على ما قدمنا.

وأما قولك: ظِلْتُ فالأصل فيه فَعِلْتُ (ظَلِلْتُ)^(٣) ثم تَنَقَّلَ حركة العين إلى الفاء فيلتقي ساكنان: اللام الأولى التي نقلت حركتها إلى الفاء، واللام الثانية التي سكنت لتاء المتكلم، فحذفت إحداها لالتقاء الساكنين فصار: ظِلْتُ مثل: خِفْتُ.

ومن قال: ظِلْتُ - بفتح الظاء - فأصله أيضا فَعِلَ، ولكنه إذا جُعِلَ للماضي (المخاطب)^(٣) / أُسْكِنْتَ اللام الأولى - وهي عين الفعل - وأدغمتها في [ب / ١٣٢] الثانية

فإذا جَعَلْتَهُ للمتكلم أُسْكِنْتَ الثانية - التي هي لام الفعل - لأجل تاء المتكلم فيلتقي ساكنان فتحذف أحدهما فيبقى ظِلْتُ.

(١) في «ب» و«هـ» و«ق»: كما جاء في الصحيح فعل يفعل.

(٢) نقص في «ر».

(٣) زيادة في «ق».

فالأوّل تَحَوُّلٌ فيه حركة العين^(١) إلى الفاء، والثاني تحذف عين الفعل منه من غير تحويل حركة، فاعرف ذلك إن شاء الله.

فصل: واعلم أنك إذا رَدَدْتَ^(٢) شيئاً من هذه الأفعال المعتلة من بنات الواو والياء إلى ما لم يُسَمَّ فاعله، وجعلته للمتكلم أو المخاطب أو لجماعة النساء فلك فيه ثلاثة ألفاظ:

أحدها: أن تَكْسِرَ أَوَّلَ الفعل، وتحذف الواو والياء، لالتقاء الساكنين فتقول: زَرَبْتُ، وزَرْنَا، وزَرَنْ (كذلك)^(٣)، وهَبْنَا، وهَبْتُ وهَبَنْ، والأصل: زَوَرْنَا، وزَوَرْتُ، وزَوَرَنْ، وهَبَيْنَا، وهَبَيْتَ وهَبَيْنَ فاستثقلت الكسرة على الياء والواو فنَقَلْتُ إلى أول الفعل فانقلب ما كان واواً إلى ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، ثم حذفت الياء (والواو)^(٤)؛ لسكونها وسكون لام الفعل بعدها فصار على ما ذكرنا. وقد تقدمت علة هذا في نحو: قِيلَ^(٥)، وبيِعَ.

وَمَنْ كَانَ مِنْ لَعْنِهِ أَنْ يُسَمَّ^(٦) الضمة في قِيلَ وبيِعَ أَشْمَهَا ههنا فقال: زَرْنَا، وزَرْتُ، وزَرَنْ، وهَبَنْ، وهَبْتُ، وهَبْنَا.

وَمَنْ كَانَ مِنْ لَعْنِهِ أَنْ يُخْلِصَ الضمة فيقول: قَوْلَ القول، وبُوعَ المتاع أَخْلَصَهَا ههنا فقال: زَرْنَا، وزَرْتُ، وهَبْنَا، وهَبْتُ.

والأجودُ في هذا الكسر، فأما الإشمام فجائز، لبيان علامة ما لم يسم فاعله

(١) في الأصل وفي «ر»: تحول فيه حركته إلى الفاء.

(٢) في «ق»: أردت.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر: ص ٨٢٣ فيما سبق من التبصرة.

(٦) وهو الكسائي، انظر: للموضع السابق من التبصرة.

إِذْ كَانَتْ علامته ضَمُّ أوله، فَلَمَّا أَدَّى القياسُ إلى كسر أوله بقي من الضمة أثر يدل عليها.

وأما الضم فعلى أنه حَذَفَ الكسرة من عين الفعل، وجعلها تابعة لفاء الفعل كما فعل ذلك بفعل ما لم يسم فاعله، وليس الضم بالكثير

فصل: وأما لَيْسَ فِيهِ فَعَلٌ^(١)، والدليل على ذلك قولك: لَسْتُ، وَلَسْنَا، وَلَسْتُمْ، وَلَسْنَ^(٢)، (و)^(٣) هذه الضمائر لا تتصل إلا بِفَعْلٍ، وَحُكْمُ وَزْنِهَا أَنْ تكون (على)^(٤) فَعِلٌ^(٥) مثل: صَيْدَ البعيرِ فَأَسْكَنَ لَيْسَ كما يُسْكِنُ فَعِلٌ فيقال: صَيْدَ البعيرِ، وَعَلَّمَ ذلك (والأصل)^(٦): عَلِمَ، وَصَيْدَ.

وإنما أَعْلَوْهَا بالإسكان ولم يقلبوها ألفاً كما قيل: هَابَ والأصل هَيْبٌ؛ لأن ليس لا تصرف لها في الماضي والمستقبل كما يَتَصَرَّفُ هَابٌ ونحوه.

وأما صَيْدَ فَإِنَّمَا صح كما صحَّ غَوْرَ، وَحَوَّلَ، وَالْعِلَّةُ في (جميع)^(٧) ذلك: أَنَّهُ في معنى ما يصح^(٨) ولا يعتل نحو قولهم: اغَوَّارٌ، واحْوَالٌ، واصْيَادٌ، واغَوَّرٌ، واحْوَلٌ، واصْيَدٌ.

(١) في «ق»: فِيهِ فَعْلٌ معلول.

(٢) في الأصل: وليس.

(٣) نقص في «ق».

(٤) نقص في «ر».

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦١، والرضي على الشافعية ج ٢ ص ١٥٠.

(٦) نقص في الأصل.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢، وفي الرضي على الشافعية ج ٢ ص ١٢٤: «ولم يعمل غور، وصيد حتى يحمل

اعوار واسواد عليها، بل الأمر بالعكس». أي أن غور، وسود لم يعمل لعدم إعلال اعوار واسواد، والعللة في ذلك: أن باب أَفْعَلٌ، وَأَفْعَالٌ أصل في هذا المعنى (الألوان والعيوب) وحمل عليه الثلاثي في عدم الإعلال مع كونه أصلاً.

فلما كانت الواو والياء يصحان في هذه الأبنية حُمِلَ عليها صِيْدٌ^(١)، وَحَوِّلَ وَعَوَّرَ، لأنَّ المعنى فيها واحد.

ولا يجوز (مثل)^(٢) ذلك في خَافَ وهَابَ، لأنَّه ليس في معنى ما يصح.
فصل: واعلم أنَّ الأفعالَ المعتلة إذا لحقتها الزوائد حتى تصير على أَفْعَلَ وَانْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ، وَاسْتَفْعَلَ اعتلت كما كانت تعتل قبل الزيادة، وذلك مثل: أَجَادَ، وَأَقَامَ، وَانْقَادَ، وَانْسَابَ، (وَاقْتَادَ)^(٣)، وَاخْتَارَ، وَاسْتَعَانَ^(٤)، وَاسْتَجَارَ، وَالْأَصْلُ: أَجُودَ، وَأَقْوَمَ، وَانْقَوَدَ، وَانْسَيْبَ، وَاقْتَوَدَ، وَاخْتَيَّرَ، وَاسْتَعَوَّنَ^(٥) وَاسْتَجَوَّرَ.

[١٣٣ / ١] و (أَمَّا)^(٦) ما كان منها على انْفَعَلَ، وَافْتَعَلَ فإِنَّمَا اعتل؛ لأنَّ الياء والواو فيها لَمَّا كانتا محركتين وقبلهما (فتحة)^(٧) انْقَلَبَتَا أَلْفَيْنِ كما كانتا تنقلبان لهذه العلة قبل الزيادة.

وَأَمَّا أَفْعَلَ فإِنَّمَا أُعِلَّ لوجهين:

أحدهما: أن حرف العلة فيه هو الذي كان يُقَلَّبُ قبل الزيادة، فأُجْرِيَ مع الزيادة مُجْرَاهُ قبلها.

والوجه الآخر أن أَفْعَلَ مُسَاوٍ لِلْفِظِ أَخَافَ، وَأَهَابَ - إذا أردت المستقبل -؛ لأنَّ الأصلَ فيها: أَخَوْفُ، وَأَهْيَبُ، فَلَمَّا وجب إعلال أَخَوْفَ، وَأَهْيَبُ؛ لِيَجْرِيََا على ماضيها وجب أيضاً إعلال ما كان على لفظه؛ لتساويهما في اللفظ وحرف العلة فقل: أَجَادَ، وَأَقَامَ، وَالْأَصْلُ: أَجُودَ، وَأَقْوَمَ كما قيل: أَخَافَ، وَأَهَابَ.

(١) صيد: أصيب بالصَّيْدِ وهو داه يأخذ البعير لا يستطيع معه الالتفات، والأصيد الذي لا يستطيع الالتفات.

(٢) نقص في «ر».

(٣) نقص في «ق».

(٤) في «ب»: «ب»؛ وَاسْتَعَانَ.

(٥) في «ب»: «ب»؛ وَاسْتَعَوَّنَ.

وَأَمَّا اسْتَفْعَلَ فَإِنَّا لَوِ اسْقَطْنَا مِنْهُ الْأَلْفَ وَالسِّينَ لَبَقِيَ تَفَعَّلُ، وَتَفَعَّلُ
مُسْتَقْبَلُ الثَّلَاثِي وَقَدْ وَجِبَ إِعْلَالُهُ فَأَعِلَّ اسْتَفْعَلَ - مع وجود الزيادة فيه - كما
أَعِلَّ تَفَعَّلَ مِنْ مُسْتَقْبَلِ الثَّلَاثِي.

والعلة التي تَعُمُّ هذه الأفعال كُلُّهَا أَنَّهَا (أَفْعَالٌ) ^(١) (أُعِلَّتْ) ^(٢) قَبْلَ الزِّيَادَةِ
فَلَمَّا دَخَلَتْ (عَلَيْهَا) ^(٣) الزِّيَادَةُ تُرِكَتْ عَلَى حَالِهَا وَلَمْ تُغَيَّرْ.

فَضْلُ: وَأَمَّا فَاعِلٌ، وَتَفَاعَلَ، وَفَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ (وَأَفْعَلٌ) ^(١)، وَأَفْعَالٌ فَإِنِهَا لَا تَعْتَلُّ
نَحْوَ: قَاوَمَ، وَبَايَعَ، وَتَمَاوَتَ وَتَمَايَلَ، وَمَيَّلَ، وَقَوَّمَ، وَتَقَوَّمَ ^(٤)، وَتَمَيَّلَ ^(٥)،
وَاسْوَدَّ، وَابْيَضَّ، وَاسْوَادَّ، وَابْيَاضَّ.

وَأِنَّمَا لَمْ يَعْتَلَّ شَيْءٌ مِنْ هَذِهِ (الْأَمْثَلَةِ) ^(٥)؛ لِأَنَّهَا لَوْ اعْتَلَّتْ لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى
الْإِجْحَافِ.

فَأَمَّا فَاعِلٌ نَحْوُ: قَاوَمَ، وَبَايَعَ فَلَوْ أَعِلَّ لِأُسْكِنْتَ الْوَاوَ وَالْيَاءَ، وَلَوْ أُسْكِنْتَا
لَسَقَطَتْ إِحْدَاهُمَا؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ فَصَارَ لَفْظُ فَاعِلٍ كَلْفُظِ فَعَلَ نَحْوُ: قَامَ، ثُمَّ
إِذَا صِيرَ هَذَا الْفِعْلَ لِلْمَتَكَلِّمِ أُسْكِنَ آخِرُهُ؛ لِاتِّصَالِهِ ^(٦) بِالتَّاءِ الَّتِي هِيَ ضَمِيرُ الْمُتَكَلِّمِ،
فَتَحْذَفُ الْأَلْفُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، وَيَصِيرُ اللَّفْظُ بِهِ قَمْتُ، وَهَذَا إِجْحَافٌ، فَلَمَّا
كَانَ إِعْلَالُهُ يُؤَدِّيهِ إِلَى مَا ذَكَرْنَا تَرُكُ إِعْلَالُهُ وَصَحَّ.

(١) نقص في «ق».

(٢) نقص في الأصل.

(٣) نقص في «ب».

(٤) نقص في الأصل و «ق».

(٥) نقص في «ب».

(٦) في الأصل وفي «ق»: لاتصال التاء التي هي ضمير المتكلم، وفي «ر»: لاتصال التاء به التي هي ضمير المتكلم.

وكذلك تفاعل نحو: تَمَآيَلَ، وَتَمَآوَتَ، لو أُعِلَّ للزم فيه (مثل)^(١) ما ذكرنا في فاعل صح لذلك.

وَأَمَّا فَعَّلَ، وَتَفَعَّلَ نحو: قَوِّمَ، وَتَقَوَّمَ، وَمَيَّلَ، وَتَمَيَّلَ فَإِنَّمَا صَحَّتِ الْوَاوُ والياءُ فيها؛ لأنها لم يقعا على شرط ما يعتل، وإِنَّمَا تَعْتَلِ الْوَاوُ والياءُ بالقلب إذا وقعتا في موضع حركة وقبلها فتحة، وإذا وقعتا ساكنتين وقبل الْوَاوُ كسرة، وقبل الياء ضمة فتقلب الْوَاوُ ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وتقلب الياء واوًا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها، والواو الأولى من قَوِّمَ، وَتَقَوَّمَ ساكنة وقبلها فتحة، ومثل هذا يصح نحو: قَوَّلَ، وَحَوَّلَ، والواو الثانية متحركة وقبلها واو ساكنة، فلم يكن ههنا سبب تَعَلُّ من أجله.

وكذلك الياء (الأولى)^(٢) من مَيَّلَ، وَتَمَيَّلَ ساكنة وقبلها فتحة فصح كما يصح في مثل بَيَّعَ، وَسَيَّرَ، والياءُ الثانية مفتوحة وقبلها ساكن، فلم يكن سبيل إلى الإعلال، أَلَا تَرَى أَنَّ الْوَاوُ والياءَ إِذَا كَانَتَا حَرْفِي الإِعْرَابِ وقبلها ساكن صَحَّتَا ولم يُسْتَشْقَلْ إِعْرَابُهُمَا نحو: غَزَوِ، وَرَمَيْ، ولو تحرك ما قبلها انقلبتا كقولك: غَزَا وَرَمَى؟

[١٣٣ / ب] وَأَمَّا أَفْعَلٌ، وَأَفْعَالٌ نحو: اسْوَدَّ، وَابْيَضَّ، واسْوَادَ/ وابْيَاضَ فَإِنَّمَا لم يَعْتَلَا؛ لِأَنَّا لَوْ أَغْلَلْنَاهُمَا لَأَدَّى ذَلِكَ إِلَى الإِجْحَافِ؛ لِأَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ لو تَقَلَّنَا حَرَكَتَهُمَا إِلَى مَا قَبْلُهَا وَقَلْبِنَاهُمَا أَلْفَيْنِ لَوَجِبَ سَقُوطُ أَلْفِ الْوَصْلِ مِنْهَا، لِأَنَّ الْأَلْفَ الَّتِي لِلْوَصْلِ إِنَّمَا زِيدَتْ لِسُكُونِ فَاءِ الْكَلِمَةِ، وَإِذَا تَحَرَّكَتِ الْفَاءُ اسْتُغْنِي عَنْ أَلْفِ الْوَصْلِ، فَإِذَا أَسْقِطْتُ صَارَ الْفَلِظُ سَادَ، وَبِاضَ، ثُمَّ لو جَعَلْنَا الْفِعْلَ لِمَتَكَلِّمٍ لَوَجِبَ أَنْ

(١) نقص في «ب» و«ر».

(٢) نقص في «ق».

نقول: سَادَتْ، وَبَاضَتْ، فَيَلْتَبِسُ بِفَاعِلَتِ، فَلَمَّا كَانَ الْإِعْلَالُ يُؤَدِّي إِلَى
الْإِتْبَاسِ تُجَنَّبُ فِيهِ وَصَحَّحَ

وإذا وقع الفعل الذي مثله يُعَلِّ في معنى ما لا يُعَلِّ (من هذه ^(١) الأمثلة)
لم يُعَلِّ؛ لِيُعْلَمَ أَنَّهُ مِنْ حَيِّزِ مَا لَا يُعَلِّ ^(٢) (و) ^(٣) في معناه، وذلك (في) ^(٤) قولك:
عَوَرَ ^(٥) وَحَوَلَ، لم يُعَلِّ؛ لِأَنَّهَا فِي مَعْنَى ^(٦): اعْوَرَ وَاحْوَلَ، وَاَعْوَارَ وَاحْوَالَ.

وكذلك: اجْتَوَرُوا لم يُعَلِّ؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى: تَجَاوَرُوا، ومثله: اعْتَوَنُوا، لِأَنَّهُ
فِي مَعْنَى ^(٧) تَعَاوَنُوا.

وقد جاء من الأفعال المزيد فيها أَحْرَفَ لم تُعَلِّ، وكان قياسها أَنْ تُعَلِّ
وذلك: اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِ، وَاسْتَرْوَحَ إِلَيْهِ، وَأَطْيَبْتُ ^(٨)، وَأَطْوَلْتُ، وَأَجْوَدْتُ،
وَأَغْيَلْتُ ^(٩) الْمَرْأَةَ، وَأَخْيَلْتُ ^(١٠) السَّمَاءَ، وَأَغْيَمْتُ.

قال سيبويه ^(١): شبهوه بفَاعِلَتِ إِذْ ^(٢) كَانَ مَا قَبْلَهُ سَاكِنًا، يَرِيدُ: أَنَّ مَا
قَبْلَ حَرْفِ الْعِلَّةِ فِي هَذِهِ الْأَمْثَلَةِ سَاكِنٌ كَمَا سَكَنَ مَا قَبْلَهُ فِي فَاعِلَتِ، فَاشْتَرَكَا فِي

(١) زيادة في «ب» و «ر».

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل و «ق».

(٤) في الأصل: قولك من هذه الأمثلة: عور، وحول.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦٢.

(٧) في «ب» و «ق»: وَأَطْيَبَ.

(٨) في اللسان (غيل): «أغالت المرأة ولدها فهي مغيل، وأغيته فهي مغيل: سقته لبن الغيل الذي هو لبن

الْمَائِيَّةِ أَوْ لَبَنِ الْحَيْلَى.

(٩) في اللسان (خيل): «أخيلت السماء، وخيلت، وتحيلت: تهاأت للطر فترعدت وأبرقت.

(١٠) في «ب» و «ق»: إِذَا كَانَ .

سكون ما قبل حرف العلة فصَحَّحت هذه الأَحُرْفُ تشبيها بفاعلت.

وقد سَمِعَ من العرب إعلال هذه الأَحرف (على ما يوجبه^(١) القياس) إلا^(٢) استَحَوَذَ، وأَغْيَلْتُ، واستَرَوَحَ^(٣) (يعني)^(٤) أَعْلَوْا هذه الأَحُرْفَ على ما يوجبه القياس.

وأما استَحَوَذَ، واستَرَوَحَ (إليه)^(٥)، وأَغْيَلْتُ (المرأة)^(٦) فَصَحَّحتُ؛ للإشعار بالأصل.

فصل: وإذا رَدَدْتَ الأَفْعَالِ التي اعتلت مع الزيادة إلى ما لم يُسَمَّ فاعله قَلَبْتَ الأَلْفَاتِ منها إلى الياء نحو: أُقِيمَ، واختِيرَ، واستُتَبِعَ، وأُنْقِيِدَ، والعلَّةُ في قلبها في الزيادة كالعلة في قلبها من غير زيادة، ألا ترى أنك كُنْتَ تقول قبل الزيادة: قِيلَ، وخِيرَ، وبيعَ (وقيد^(٧))، والأصل: قُولَ، وُبَيْعَ، وَقُوْدَ) نُقِلَتْ كسرةُ الثاني إلى الأول فانقلبت الواو ياءً؟.

وكذلك الأصل في: أُقِيمَ، واختِيرَ، وأُنْقِيِدَ، واستُتَبِعَ، أُقُوِمَ، واختِيرَ وأُنْقُوِدَ، واستُتَبِعَ، نُقِلَتْ حركة عين الفعل إلى فائه، وقَلِبَتِ الواو ياءً، وتُرِكَتِ الياء ساكنة، وقد تقدمت علة^(٧) هذا النحو.

(١) نقص في «ق».

(٢) ما بين الحاصرتين مقدم في «ب» على موضعه الأصلي إذ جاء بعد قوله: وقد سمع من العرب إعلال هذه

الأحرف، وقبل قوله: على ما يوجبه القياس.

(٣) في اللسان (روح): «استروح إليه أي استنام».

(٤) نقص في «ب».

(٥) زيادة في «ب» و «ق».

(٦) نقص في «ق».

(٧) انظر ص ٨٧٨ - ٨٧٩ فيما سبق من التبصرة.

وَأَمَّا الْأَمْثَلَةُ الَّتِي ذَكَرْنَا أَنَّهَا لَا تَعْتَلُّ لِلْعَلَّةِ الَّتِي قَدِمْنَا فَإِذَا رَدَدْتُهَا إِلَى مَا لَمْ
يُسَمِّ فَاعِلَهُ لَمْ تُعَلِّهَا أَيْضاً (وَذَلِكَ)^(١) نَحْوُ: قُومَ وَتُقُومَ، وَتُمَوِّلَ، وَتُمَيِّلَ، وَاعْوُزَّ
وَاسْوُودَّ فِي هَذَا الْمَكَانِ، تَبْقَى الْوَاوُ، وَالْيَاءُ عَلَى حَالِهَا كَمَا لَمْ يُعَلِّمَا فِيمَا سَمِيَ
فَاعِلُهُ^(٢)، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ.

(١) نقص في «ر».

(٢) في الأصل، وفي «ق»: فيما لم يسم فاعله.

بَابُ مَا اعْتَلَّ مِنَ الْأَسْمَاءِ لَاغْتِلَالُ أَفْعَالِهَا

اعلم أنَّ أَسْمَاءَ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ الْجَارِيَةِ عَلَى أَفْعَالِهَا يَلْزِمُهَا مِنَ الصَّحَةِ وَالْإِعْتِلَالِ مَا يَلْزِمُ أَفْعَالِهَا.

[١٣٤ / ١] فَأَمَّا مَا كَانَ مِنْ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ عَلَى فَاعِلٍ فَإِنَّكَ تَقْلِبُ عَيْنَ الْفِعْلِ مِنْهُ هَمْزَةً وَذَلِكَ نَحْوُ: قَائِلٍ، وَبَائِعٍ، وَخَائِفٍ، وَالْأَصْلُ: قَائِلٌ، وَبَائِعٌ، وَخَائِفٌ أُسْكِنْتَ الْيَاءَ وَالْوَاوَ بَعْدَ الْأَلْفِ كَمَا أُسْكِنْتَ فِي الْفِعْلِ لِمَا ذَكَرْنَا مِنَ الْعِلَّةِ، فَلَمَّا سَكَنْتَا وَجِبَ قَلْبُهُمَا إِلَى الْأَلْفِ؛ لِأَنَّ الْأَلْفَ فِي قَائِلٍ، وَبَائِعٍ بِمَنْزِلَةِ فَتْحَةِ الْقَافِ وَالْبَاءِ فِي قَالَ، وَبَاعَ، فَلَمَّا قَلْبْنَاهُمَا أَلْفَيْنِ وَالْأَلْفُ قَبْلُهَا سَاكِنَةٌ وَجِبَ الْحَذْفُ أَوْ التَّحْرِيكُ؛ لِالْتِقَاءِ السَّاكِنَيْنِ، فَلَوْ حُذِفَتْمَا لَبَقِيَ قَالَ، وَبَاعَ، وَخَافَ فَكَانَ يَلْتَبَسُ لَفْظُ اسْمِ الْفَاعِلِ بِلَفْظِ الْفِعْلِ الْمَاضِي فَعَدَلُوا عَنِ الْحَذْفِ لِلْبَسِّ، وَلَا يُمْكِنُ حَرَكَةُ الْأَلْفِ؛ لِأَنَّهَا لَا تَكُونُ إِلَّا سَاكِنَةً، وَإِذَا تَحَرَّكَتْ انْقَلَبَتْ إِلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ، وَلَوْ قَلْبْنَاهُمَا إِلَى الْيَاءِ وَالْوَاوِ لَرَجَعَ اللَّفْظُ إِلَى الْأَصْلِ الَّذِي فَرَرْنَا مِنْهُ نَحْوُ: قَائِلٍ، وَبَائِعٍ، فَلَمَّا لَزِمَ فِي التَّحْرِيكِ الرَّجُوعُ إِلَى مَا فَرَرْنَا مِنْهُ وَجِبَ قَلْبُ الْأَلْفِ إِلَى حَرْفٍ غَيْرِ حُرُوفِ الْأَصْلِ، وَكَانَتِ الْهَمْزَةُ أَقْرَبَ الْحُرُوفِ إِلَى الْأَلْفِ فَقَلْبْنَاهُمَا الْأَلْفَ إِلَيْهَا فَوَجِبَ لِذَلِكَ قَائِلٌ، وَبَائِعٌ، وَخَائِفٌ بِالْهَمْزِ.

وَكَذَلِكَ كُلُّ فِعْلٍ اعْتَلَّتْ عَيْنُهُ إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ ^(١) (مِنْهُ عَلَى ^(٢) فَاعِلٍ هَمْزٍ مَوْضِعِ الْعَيْنِ مِنْهُ).

(١) فِي الْأَصْلِ: اسْمُ الْفِعْلِ.

(٢) تَقْصُ فِي «ب» .

وَأَمَّا إِذَا كَانَ اسْمُ الْفَاعِلِ عَلَى غَيْرِ (وزن^(١)) فَاعِلٍ، فَإِنَّكَ تَنْقُلُ حَرَكَةَ الْعَيْنِ مِنْهُ إِلَى الْحَرْفِ الَّذِي قَبْلَهَا إِذَا كَانَ سَاكِنًا (ثُمَّ تَقْلِبُ^(٢) الْوَاوَ وَالْيَاءَ عَلَى حَرَكَةِ مَا قَبْلَهَا) نَحْوُ: مُقِيمٍ، وَمُسْتَعِينٍ، وَالْأَصْلُ: مُقِيمٌ وَمُسْتَعِينٌ، نَقَلْنَا حَرَكَةَ الْوَاوِ إِلَى مَا قَبْلَهَا فَبَقِيَتْ الْوَاوُ سَاكِنَةً، وَقَبْلَهَا كَسْرَةٌ فَانْقَلَبَتْ يَاءٌ عَلَى قِيَاسِ مِيقَاتٍ، وَمِيزَانٍ.

فَأَمَّا مُنْقَادٌ، وَمُخْتَارٌ فَالْأَصْلُ فِيهَا: مُنْقَوِدٌ، وَمُخْتَبِرٌ قُلِبَتْ الْوَاوُ وَالْيَاءُ أَلْفَيْنِ؛ لِأَنَّهَا فِي^(٣) مَوْضِعِ حَرَكَةٍ، وَانْفَتَحَ مَا قَبْلَهَا عَلَى قِيَاسِ قَالٍ، وَبَاتَ^(٤)، وَنَحْوُ ذَلِكَ.

وَإِنَّمَا لَزِمَ الْإِعْلَالُ فِي هَذِهِ الْأَسْمَاءِ لِتَجَرِّيٍّ عَلَى طَرِيقَةِ أَفْعَالِهَا، فَإِذَا جَرَى الْأِسْمُ عَلَى فِعْلٍ مَعْتَلٍ لَزِمَ إِعْلَالُهُ كَمَا تَلَزَمُ صَحَّتُهُ إِذَا جَرَى عَلَى فِعْلٍ صَحِيحٍ نَحْوُ: مُقَاوِمٍ، وَمُبَايَعٍ؛ لِأَنَّهَا جَارِيَانِ عَلَى: قَاوَمٍ، وَبَايَعَ، فَلَمَّا لَمْ يَعْلَ الْفِعْلُ لَمْ يَلْزَمْ إِعْلَالُ الْأِسْمِ الْجَارِي عَلَيْهِ.

وَإِنَّمَا فَعَلُوا ذَلِكَ لِلْفَرْقِ بَيْنَ مَا اعْتَلَّ فَعْلُهُ مِنْ هَذِهِ الْأَسْمَاءِ وَبَيْنَ مَا صَحَّ فَعْلُهُ.

وَأَمَّا جَاءٌ، وَشَاءٌ، (وَسَاءٌ^(٥)) فَالْأَصْلُ^(٦) جَائِيٌّ وَشَائِيٌّ، (وَسَائِيٌّ^(٧)) (بِهِمَزَتَيْنِ^(٨))؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ لَامَ الْفِعْلِ (مِنْهُ) هَمْزَةٌ فَتَنْقَلِبُ عَيْنُ الْفِعْلِ هَمْزَةً كَمَا

(١) زيادة في «ر» و«ق» .

(٢) نقص في «ب» و«ق» .

(٣) في الأصل: لأنها من موضع حركة.

(٤) في الأصل: وبات.

(٥) نقص في «ق» .

(٦) نقص في الأصل و«ق» .

انقلبت عين الفعل في: قائل، وبائع، والعلة فيها سواء، فإذا اجتمعت^(١) همزتان قَلَبْتُ الأخيرة منها (على حركة^(٢) ما قبلها) فتصير ياءً؛ لأنَّ الحركة التي قبلها كسرة.

وإنما قلبت على حركة ما قبلها؛ لأنَّه يُسْتَقَلُّ تحقيق^(٣) الهمزتين في كلمة، هذا قول سيبويه^(٤):

وَأَمَّا الْخَلِيلُ^(٥) فَيَكْرَهُ هَذَا الْمَذْهَبَ، وَيَقُولُ: إِنْ الْهَمْزَةُ الَّتِي فِي جَاءٍ هِيَ لَامُ الْفِعْلِ، وَقَدْ قَدِّمْتُ عَلَى الْعَيْنِ كَمَا قَدِّمْتُ اللَّامَ فِي قَوْلِهِمْ: شَاكِيَ السِّلَاحِ، وَالْأَصْلُ: شَائِكُ السِّلَاحِ، وَ﴿جَرَفِي﴾^(٦) هَارِي، وَالْأَصْلُ: هَائِرٌ^(٧)، وَمِثْلُهُ قَوْلُ الْعَجَّاجِ^(٨):
لَا ثِيَابَ (بِهَا)^(٩) الْأَشْيَاءَ وَالْعُبْرِيَّ

[١٣٤ / ب] وَالْأَصْلُ: لَائِثٌ، / فَلَمَّا قَدِّمُوا لَامَ الْفِعْلِ إِلَى مَوْضِعِ عَيْنِهِ لَثَلَا يَلْزِمُهُم

(١) في «ب» و«ر» و«ق»: فاجتمعت.

(٢) نقص في «ر» و«ق» -

(٣) في «ر»: تحريك.

(٤) انظر: الكتاب ج٢ ص ٣٧٧.

(٥) انظر: الكتاب ج٢ ص ٣٧٨.

(٦) من الآية ١٠٩ من سورة التوبة.

(٧) الهائر: الساقط الضعيف، والجرف: ما أكل السيل من أسفل شق الوادي.

(٨) انظر ديوانه ص ٣١٤.

(٩) نقص في «ق» وفي «ب» و«ر» به.

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص ١٢٩، ٣٧٨، وانظر: المتعذب ج١ ص ١١٥ وشرح البرافي ج٦ ص ٢٩٨، والخصائص ج٢ ص ١٢٩، ٤٧٧، ٤٩٣، وللنصف ج٢ ص ٥٢، ٥٣، ٥٤، والمختب ج٢ ص ٢٥٣، والمخصص ج١ ص ٢٢٢، ونوادر ابن الأعرابي ص ٥٠٩، والمقصود والممدود ص ١٢، والمقاييس ج٤ ص ٢٠٩، واللسان (لوث)، و (عبر)، و (لثا)، وتاج العروس (عبر) واللاث: الكثير الملتف، والأشياء: صغار النخل، وقيل: النخل عامة، واحدة أشاءة، والعبري: ما نبت من السدر على عبر النهر، وعظم والنسبة إليه نادرة.

هذا^(١) فيما لام الفعل منه صحيح؛ فإِِرا من هذه الهمزة - أعني همزة عين الفعل - كان تقديمهم لام الفعل إلى موضع العين فيما تجتمع فيه هزتان أولى، فعلى هذا جاء وشاء وزنهما - على قول الخليل - فالع؛ لأنه مقلوب وفي^(٢) قول سيويه فاعل على أصله، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

(فصل^(٣)): واعلم أن أسماء المفعولين تجري مجرى^(٤) فعل المفعولين في الاعتلال والصحة كما كان ذلك في أسماء الفاعلين، وذلك نحو: مقول، ومزور، والأصل: مقول ومزور، فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوها في الفعل، ونقلوا حركتها إلى ما قبلها فاجتمع واوان ساكنان فلا بد من حذف أحد الساكنين:

فالخليل^(٥) وسيويه يذهبان إلى حذف الواو الثانية، وهي واو مفعول؛ لأنها زائدة، والزائد أحق بالحذف من الأصلي^(٥).

والأخفش^(٦) يقول: إن الواو الأولى هي المحذوفة؛ لأن الساكنين إذا اجتمعا فالتغير يلحق الأول منهما بالحذف أو الحركة، ألا ترى أنك تقول: قامت المرأة، ولم يقم الرجل فتحرك الساكن الأول؛ لالتقاء الساكنين، وتقول: هذا

(١) في «ب»: ثلا يلزمهم همزة.

(٢) نقص في «ب» و«ر».

(٣) في الأصل: تجري على مجرى...

(٤) انظر: الكتاب ج٢ ص٣١٣، والمنصف ج١ ص١٠٠، والخصائص ج٢ ص٦٦ والرضي على الشافية ج٢

ص١٤٧.

(٥) في «ر»: من الأصل.

(٦) انظر: المختضب ج١ ص١٠٠، والأصول ج٢ ص٥٨٠ (الرسالة المخطوطة) وشرح السيرافي ج٦ ص١٩١ - ٢٢٥،

والمنصف ج١ ص٢٨٧ - ٢٨٨، والخصائص ج٢ ص٤٧٧، وابن يعيش ج١ ص٦٧، والرضي على الشافية ج٢ ص١٤٧،

والهمع ج٢ ص٢٢٤.

قَاضِي المدينة، وغازي العُدُوّ فتحذف الساكن الأول؟ فعلى (هذا^(١)) القياس أيضا تحذف الواو الأولى من مَقُولٍ وَمَزُورٍ.

وَأَمَّا المفعولُ من بنات الياء نحو: مَبِيع، وَمَخِيط، فالأصل: مَبِئُوعٌ، وَمَخِئُوطٌ، أُسْكِنَتْ الياءُ كما أُسْكِنَتْ في الفعل، وَنُقِلَتْ حركتها إلى ما قبلها، فاجتمع ساكنان: الياء، وواو مفعول، فَحُذِفَتْ الواو - على مذهب الخليل^(٢)، وسيبويه - لالتقاء الساكِنَيْنِ وَكُسِرَ ما قبل^(٣) الياء؛ لتسلم الياء فصارَ مَبِيع، وَمَخِيط.

وَأَمَّا (على^(٤)) مذهب الأَخْفَشِ^(٥) فالمحذوفة الياءُ بعد (ما^(٦)) كُسِرَ ما قبلها، فَلَمَّا حُذِفَتْ الياءُ لالتقاء الساكنين انقلبت واو مفعول ياء؛ لسكونها وانكسار ما قبلها فصارَ مَبِيع، وَمَخِيط.

قال سيبويه^(٧): وبعض العرب يُجْزِيهِ^(٨) على الأصل فيقول: مَبِئُوعٌ وَمَخِئُوطٌ، قال (سيبويه^(٩)): ولا نعلمهم أَتَمُّوا في الواوات، لأنَّ الواوات أثقلَ عليهم من الياءات، فكَرَهُوا اجْتِمَاعَ^(١٠) الواوين مع الضمة، يعني لم يقولوا: مَقُولٌ، وَمَخْوُوفٌ، على الأصل، كما قالوا: مَبِئُوعٌ، وَمَخِئُوطٌ؛ لأنَّ الياءَ أَخَفُّ،

(١) نقص في «ب» .

(٢) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٣٦٣.

(٣) في «ر» : وكسر ما قبلها لتسلم الياء.

(٤) نقص في «ق» .

(٥) انظر: شرح السراي ج ٦ ص ١٩٢ - ١٩٣، ٢٠٦ - ٢٠٧، وللنصف ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨.

(٦) في «ق» : يخرج على الأصل.

(٧) زيادة في «ر» .

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦٣ - ٣٦٤.

فاحتلوا مِنْ رَدِّهِ إِلَى الْأَصْلِ؛ لِحَفْتِهِ مَا لَمْ يَحْتَمِلُوا فِي الْوَاوِ؛ لِثِقَلِهَا، وَقَالَ عَبَّاسُ بْنُ
مِرْدَاسٍ:

قَدْ كَانَ قَوْمُكَ يَحْسِبُونَكَ سَيِّدًا وَإِخَالُ أَنَّكَ سَيِّدٌ مَعْيُونٌ^(١)

فهذا على الأصل بمنزلة مخيوطٍ، ولو جاء على القياس لقييل: مَعِينٌ مثل .
مَبِيعٌ^(٢)؛ لِأَنَّهُ مِنْ عَيْنَ، يُقَالُ: عَيْنَ (الرَّجُلِ)^(٣) (يَعَانُ)^(٤) إِذَا أَصَابَهُ الْعَيْنُ.

فصل: واعلم أنَّ ما كان من المصادر في أوله الميم يجب له من الاعتلال
ما يجب للفعل نحو: مَقَالَ، وَمَقَامٌ، وَمَعَاشٌ، وَالْأَصْلُ: مَقُومٌ، وَمَقُولٌ، وَمَعِيشٌ.

[١٣٥ / ١] وإنما وجب لما كان من المصادر على هذا / النحو الاعتلال؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ
لِلْفِعْلِ فِي نَظْمِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكُونِ، فَعَمِلَ بِمَقَامٍ وَمَعَاشٍ كَمَا عَمِلَ بِخَافٍ،
وَيَهَابٍ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُمَا فَرْقٌ فِي تَأْلِيفِ الْحَرَكَاتِ وَالسَّكُونِ وَعَدَدِ الْحُرُوفِ،
وَلِأَنَّا قَدْ أَعْلَلْنَا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَانَ عَلَى وَزْنِ الْفِعْلِ نَحْوُ: بَابٌ، وَذَارٌ؛ لِأَنَّهُ مُوَافِقٌ
لِقَوْلِنَا: قَامَ، وَبَاعَ، وَكَذَلِكَ: عَصَاً وَرَحَىً أَعْلَلْنَا اللَّامَ مِنْهَا كَمَا أَعْلَلْنَاهَا (مِنْ)^(٥)
غَزَاً، وَرَمَى، وَقَدْ تَقَدَّمتْ عَلَيَّ هَذَا النِّحْوِ.

فَلَمَّا كَانَ الْمَصْدَرُ مُوَافِقًا لِلْفِعْلِ فِي عَدَدِ الْحُرُوفِ، وَنَظْمِ الْحَرَكَاتِ، وَوَقَعَ

(١) وهو من شواهد المبرد في المختضب ج١ ص١٠٢، وانظر: الخصائص ج١ ص٢٦١. والحيوان ج٢ ص١٤٢،
وشرح شواهد الشافية ص٣٨٧، وأما ابن الشجري ج١ ص١١٣، ٢١٠، والعيني ج٢ ص٥٧٤ والتصريح ج٢ ص٣٩٦
والأشعراني ج٢ ص٤٠٠ والأغاني ج٢ ص٢٤٢، والصحاح، واللسان وتاج العروس (عين)، والمعيون: المصاب بالعين، وفي
اللسان: «... قال الزجاج: المعين: المصاب بالعين، والمعيون: الذي فيه عين».

(٢) في «ب» و«ق»: مثل سميع.

(٣) نقص في «ب».

(٤) زيادة في «ب».

(٥) نقص في «ق».

حرف العلة منه في الموضع الذي يُعَلّ من الفعل أُعِلَّ المصدرُ كما أُعِلَّ الفعلُ.
وكذلك ما كان على مَفْعِلٍ يُعَلّ؛ لأنّه بمنزلة يَفْعِل فيما ذكرنا، وذلك نحو:
المَصِير والمَسِير؛ لأنها بمنزلة يَصِير، وَيَسِير.

وكذلك ما كان على مَفْعَلَةٍ يجري على مَجْرَى يَفْعَل؛ لأنّ الهاء لا يُعْتَدُ بها؛ لأنها بمنزلة اسم ضمّ إلى اسم، وذلك: المَعُونَة، والمَشُورَة، والمَثُوبَة، (لأنّها^(١)) بمنزلة يَقُوم، وَيَقُول.

وليست المشورة، والمعونة، والمثوبة (المراد^(٢) بها) مَفْعُولَة^(٣)؛ لأنّه ليس عند سيبويه^(٤) في المصادر مفعول.

فأمّا قولهم: ليس له مَعْقُولٌ فَإِنَّهُ يَتَأَوَّلُهُ (سيبويه^(٥)) على ليس له عقل^(٦) يعقل (به^(٧)) ، وكذلك: خُذْ مِيسُورَه وَدَعْ مَعْسُورَه، أي خُذْ ما تَيْسَر (له^(٨)) ، ودَعْ ما تَعَسَّر (عليه^(٩)) .

وَالْأَخْفَشُ^(١٠) يخالفه في ذلك، ويقول: ليس له معقول، أي ليس له عقل، وخُذْ مِيسُورَه ودَعْ مَعْسُورَه، أي خُذْ الْيُسْرَ منه، ودَعْ الْعُسْرَ .

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ر» : مفعلة.

(٤) انظر: الكتاب ج٢ ص٣٦٤.

(٥) زيادة في «ر» و«ق» .

(٦) انظر: الكتاب ج٢ ص٢٥٠.

(٧) نقص في «ر» و«ق» .

(٨) زيادة في «ق» .

(٩) نقص في «ب» و«ر» .

(١٠) انظر: شرح السيرافي ج٥ ص٢٨١، والرضي على الشافعية ج١ ص١٧٤ - ١٧٥، وقال أبو حيان في البحر

وَأَمَّا مَفْعَلَةٌ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ فَتَجِيءُ عَلَى مِثَالِ مَفْعِلَةٍ، وَذَلِكَ إِذَا بَنَيْنَا مَفْعَلَةً مِنَ الْبَيْعِ، وَالْعَيْشِ يُقَالُ: مَبِيعَةٌ، وَمَعِيشَةٌ، وَالْأَصْلُ: مَبِيعَةٌ وَمَعِيشَةٌ، نَقَلْتُ ضَمَّةَ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا (؛ لِتَصَحُّ^(١) الْيَاءِ) فَتَبْقَى الْيَاءُ سَاكِنَةً فَيَكْسُرُ مَا قَبْلَهَا؛ لِتَصَحُّ الْيَاءِ، فَيَصِيرُ: مَعِيشَةٌ، وَمَبِيعَةٌ، عَلَى قِيَاسِ بَيْضٍ، وَعَيْنٍ فِي جَمْعِ (أَبْيَضٌ^(٢))، (وَأَعْيَنَ، وَكَانَ الْأَصْلُ (فِيهِ^(٣)) : يُبْضُ، وَعَيْنٌ؛ لِأَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ حُمْرٍ، وَصَفْرِ، وَسُودٍ، وَلَكِنْهُمْ كَسَرُوا مَا قَبْلَ الْيَاءِ فَصَارَ بَيْضًا وَعَيْنًا.

وهذا مذهب الخليل^(٤) وسيبويه.

وَأَمَّا الْأَخْفَشُ^(٥) فَيُخَالَفُ فِيهِ، وَيُفَرِّقُ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمْعِ فِي هَذَا فَيَقُولُ: مَا كَانَ جَمْعًا كَسِرَ مَا قَبْلَ الْيَاءِ (فِيهِ^(٦)) ؛ اسْتِثْقَالًا لِلْجَمْعِ، وَمَا كَانَ وَاحِدًا أَقَرَّ عَلَى لَفْظِهِ فَتَقَلَّبَ الْيَاءُ وَأَوَّأَ لِسُكُونِهَا وَانْضَمَّامِ مَا قَبْلَهَا.

فَإِذَا بَنَيْنَا مَفْعَلَةً مِنَ الْعَيْشِ - عَلَى قَوْلِهِ - قَلْنَا: مَعُوشَةٌ، وَالْأَصْلُ: مَعِيشَةٌ، تَقَلَّتْ ضَمَّةُ الْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهَا، وَانْقَلَبَتْ وَأَوَّأَ؛ لِسُكُونِهَا، وَانْضَمَّامِ مَا قَبْلَهَا، فَيَقْوِي

= المحيطة عند تفسير قوله تعالى: «نظرة إلى ميرة»: وقرأ عبد الله إلى مَيُورِهِ عَلَى وَزْنِ مَفْعُولٍ.. وهو عند الأخفش مصدر كالمفعول والمجلود، انظر ج ٢ ص ٣٤٠ من البحر.

(١) نقص في الأصل و«ر» و«ق» .

(٢) نقص في «ر» .

(٣) زيادة في «ر» و«ق» .

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٣٦٤ - ٣٦٧ ، وللمقتضب ج ١ ص ١٠١ ، والنصف ج ١ ص ٢٩٦ - ٢٩٧ .

(٥) انظر: الأصول ج ٢ ص ٦٢٩ (الرسالة المخطوطة) ، والنصف ج ١ ص ٢٩٧ ، وابن يعيش ج ١ ص ٦٧ ، والرضي

على الشافية ج ٢ ص ١٣٤ ، ١٣٦ .

(٦) زيادة في «ق» .

ما^(١) ذهب إليه أنهم يقولون: مَضُوفَةٌ، للأمر^(٢) الذي يُخَافُ منه، قال الشاعر وهو أبو جُنْدَب الهذلي^(٣):

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِثْرِي

وَأَمَّا مَفْعَلٌ مِنْ بَنَاتِ الْيَاءِ وَالْوَاوِ فَيَعْلَلُ كَمَا أُعِلُّ يَفْعَلُ؛ لما ذكرنا من تساويهما في عدد الحروف، ونظم الحركات والسكون، وذلك نحو: مَبَاعٌ وَمَقَامٌ، وَالْأَصْلُ مَبِيعٌ، وَمَقْوَمٌ نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوِ وَالْيَاءِ إِلَى مَا قَبْلَهُمَا، وَقُلِبَتَا إِلَى الْأَلِفِ كَمَا فُعِلَ ذَلِكَ فِي الْفِعْلِ نَحْوُ: أَخَافُ، وَأَهَابُ، وَالْأَصْلُ: أَخُوفٌ، وَأَهْيَبُ ففعل كما فعل ذلك في الفعل نحو: أَخَافُ، وَأَهَابُ، وَالْأَصْلُ: أَخُوفٌ، وَأَهْيَبُ ففعل.

[١٢٥ / ب] بهذا ما ذكرنا / من النقل^(٤) والحركة. وقد تكلموا ببعض هذه الأسماء على الأصل، قالوا: إِنَّ الْفِكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ^(٥) الْأَذَى (وَالْقِيَاسُ^(٦)) (وَالْأَصْلُ^(٧)) : مَقَادَةٌ، وقالوا: مَزِيدٌ، وَالْقِيَاسُ^(٨) : مَزَادٌ،

(١) في النصف ج١ ص٣٠١: «فأما قول الشاعر:

وَكُنْتُ إِذَا جَارِي دَعَا لِمَضُوفَةٍ أَشْمَرُ حَتَّى يَنْصَفَ السَّاقَ مِثْرِي

فيه تعلق لأبي الحسن في قوله في مَفْعَلَةٍ مِنْ عَشْتٍ: مَقْوَدَةٌ؛ لأن مَضُوفَةً مَفْعَلَةٌ مِنْ ضَفَّتِ الرَّجُلُ إِذَا نَزَلَتْ بِهِ؛ لِأَنَّ مَعْنَاهَا مَا يَنْزِلُ بِالْإِنْسَانِ وَيُضِيفُهُ مِنْ نَوَائِبِ الدَّهْرِ. فيشبه أن يكون أبو الحسن بهذا تعلق، وعليه عقد الخلاف، إلا أن هذا حرف شاذ لا نعلم له نظيراً، فينبغي ألا يَقَاسَ عَلَيْهِ».

(٢) في «ر» : يقولون مَضُوفَةٌ لِلَّذِي يُخَافُ مِنْهُ.

(٣) انظر: ديوان الهذليين ص٣٥٨.

وهو من شواهد ابن جني في المحتسب ج١ ص٢١٤، وانظر: النصف ج١ ص٣٠١ وابن يعيش ج١ ص٨١، وشرح شواهد الشافعية ص٢٨٣، والعيني ج٤ ص٥٨٨ والأشموني ج٤ ص٣٨٠، واللسان (ضيف)، ومعجم شواهد العربية ص١٧٥.

(٤) في «ر» : من الفعل والحركة.

(٥) انظر: كتاب سيبويه، والمقتضب ج١ ص١٠٨، وفي المنصف ج١ ص٢٩٥ «ومثل من الأمثال: إِنَّ الْفِكَاهَةَ مَقْوَدَةٌ إِلَى الْأَذَى، جَاءُوا بِهَا عَلَى الْأَصْلِ، كَمَا قَالُوا: مَكْوُزَةٌ، وَمَزِيدٌ». وفي ج٢ ص٤٨: «مَقْوَدَةٌ هِيَ مَفْعَلَةٌ مِنْ قَدَّتِ الشَّيْءَ أَقْوَدَهُ كَمَا تَقُولُ: مَدَعَا وَمَجْلَبَةٌ».

(٦) زيادة في «ب».

(٧) نقص في «ق».

(٨) في «ب» : وَالْأَصْلُ: مَزَادٌ، وَمَطْيِيَةٌ، وَالْأَصْلُ: مَطَابَةٌ.

و: مَطْيَبَة، والقياس: مَطَابَة، كما جاء اسْتَحْوَذَ ونحوه في الفعل على الأصل.

وقد احتج أبو العباس ^(١) لِمَزِيد فقال: إِنَّا صَحٌّ؛ لأنه اسمٌ عَلَّمٌ لم يجز على مناسبة الفعل بأنه مكان للفعل، أو زمان، أو مصدر، فكأنه عُدِلَ إلى تصحيحه للتسمية.

وكذلك (مَكْوَرَة) ^(٢) صَحٌّ؛ لأنه (اسم) ^(٣) جاء على غير الفعل.

فصل: واعلم أنَّ الاسم إذا وافق لفظه لفظة الفعل، وكان على أَفْعَلَ من بنات الياء والواو صَحَّ الاسم، وأُعِلَّ الفعل؛ فرقا بين الاسم والفعل، وذلك نحو قولك: هذا أَقَوْمٌ منك، وأُتِيَغَ من زيد، وهذا أَقَوْمٌ ^(٤) النَّاسِ وأُتِيَغَهُمْ؛ لأنه لو أُعِلَّ لالتبس الاسم بالفعل نحو: أقامَ ^(٥) (و) أَبَاعَ، وكان الاسم أولى بالتصحيح؛ لأنه أخفُّ من الفعل فاحتُمِلَ فيه تصحيح حرف العلة لذلك.

والفرق بين هذا وبين ما قدمنا من الأسماء المعتلة لموافقتها وزن الفعل أنَّ الاسم في هذا الموضع موافق للفعل في لفظه وحروفه، ولو أُعِلَّ لم يقع الفرق بين لفظ الاسم ولفظ الفعل إذ كان لا فرق بينها بشيء من الحروف. وما ذكرناه أولا هو موافق للفعل في عدد الحروف، والحركات لا في اللفظ، ألا ترى أن في قولك: بَاب، ودار هو موافق لقولك: قَالَ وبَاع بنظم الحركات والسكون لا لموافقة اللفظ؟ وكذلك: مَعَادٍ وَمَقَامٍ، وما أشبه ذلك يوافق الفعل في

(١) انظر: القمضب ج١ ص ١٠٨.

(٢) في مكان ما بين القوسين بياض في «ق». وفي اللسان (كون) «سُمَّتِ العرب مَكْوَرَة وَمَكْوَرَاهُ».

(٣) تنص في «ر».

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص ٣٦٤.

(٥) تنص في «ب».

الحركات، والسكون لا في اللفظ، ألا ترى أَنَّهُ لَيْسَ فِي أَوَّلِ الْفِعْلِ مِيمٌ كَمَا هُوَ فِي
أَوَّلِ الْاسْمِ؟

فهذا فرق بين الموضعين، فاعرف ذلك إن شاء الله تعالى.

وَأَمَّا فِعْلُ التَّعَجُّبِ نَحْوَ قَوْلِكَ: مَا أَقْوَمَةٌ، وَمَا أُبَيَّعَةٌ فَإِنَّمَا صَحَّ لِشَيْئَيْنِ:

أَحَدُهُمَا: أَنَّهُ فِعْلٌ لَا يَتَصَرَّفُ فَأَشْبَهَ الْاسْمَ لِقَلَّةِ التَّصَرُّفِ، وَلِزُومِهِ^(١)
طَرِيقَةً وَاحِدَةً، فَفَرَّقُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ مَا يَتَصَرَّفُ مِنَ الْفِعْلِ.

وَالْوَجْهُ الْآخَرُ: أَنَّهُ فِي مَعْنَى مَا (لَا)^(٢) يَعْتَلِ نَحْوُ: أَقْوَمُ النَّاسِ، وَأَقْوَمُ
مِنْكَ، فَلَمَّا كَانَ فِي مَعْنَاهُ لَمْ يَعْتَلِ (كَأَنَّ) لَا يَعْتَلِ عَوْرَ، وَاجْتَوَرُوا؛ لِأَنَّهُ فِي مَعْنَى
مَا لَا يَعْتَلِ نَحْوُ: ائْتَوْرُوا، وَتَجَاوَرُوا، وَقَدْ تَقَدَّمَ^(٣) هَذَا فَاعْرِفْهُ إِنْ شَاءَ اللَّهُ عَزَّ
وَجَلَّ.

(١) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٦٤.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) انظر ص ٨٨١ - ٨٨٢ فيما سبق من التبصرة.

بَابُ مَا يُلْحَقُ الْجَمْعَ الْمَكْسَرَ مِنَ الْاِغْتِلَالِ

اعلم أن قَوَاعِلَ إذا كان جَمْعاً لِقَاعِلَةٍ من بنات الياء والواو فإنك تهمز فيه موضع العين كما كنت تهمزه في فَاعِلٍ وفَاعِلَةٍ، وذلك نحو: قَائِة، وقَوَائِم، وبَائِة، وبَوَائِع.

والعلة في (هَمْزٌ^(١) موضع العين) في الجمع (كالعلة^(٢)) في هَمْزِ الواحد؛ لأن حرف العلة في الجمع قد وقع في مثل موقعه من الواحد متحركاً بعد ألف الجمع كما كان في الواحد بعد ألف فاعِلٍ، وفَاعِلَةٍ، فَيَجْرِي في الجمع مَجْرَاهُ في الواحد، لتساويهما في العلة.

وكذلك كل اسم على أربعة أحرف وثَلَاثَةُ أَلْفٍ، أو وَاوٍ مضموم ما قبلها أو ياءً مكسوراً ما قبلها زوائدُ فجمعهم يَهْمَزُ ما بعد ألف الجمع (منه^(٣)) نحو: رسالة ورسائل، وصحيفة، وصحائف، وعجوز، وعجائز.

وإنما وجب الهمز في هذا الجمع؛ لأنَّ الألف، والواو، والياء (سَوَاكِينُ^(٤)) في هذه الأسماء، فإذا أَرَدْنَا أن نجمع زدْنَا أَلْفَ الجمع ثَلَاثَةً فتقع هذه الحروف، بعد ألف الجمع سَوَاكِينُ فيلتقي ساكنان؛ أَلْفُ الجمع وأَحَدُ هذه الحروف، فلا بد من حَذْفِ أو تَحْرِيكِ.

(١) زيادة في «ر».

(٢) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٣) نقص في «ق».

فلو حُذِفَت (الألف^(١) التي للجمع) لبطلت علامة الجمع، والألف لا تتحرك، فأبدل منها حرف من مخرجها يصلح أن يتحرك وهو الهمزة، ثم أَتْبَعْنَا الواو، والياء^(٢) الألف فأبدلنا منها الهمزة كما أبدلناها من الألف؛ لاشتراكها في المد واللين، والعلة،

فَأَمَّا مَقَاوِمٌ، وَمَعَايِشٌ - جمع مَقَامٍ، وَمَعِيشَةٍ - فلا يُهْمَزُ^(٣)، والفرق^(٤) بين هذا وبين ما تقدم: أن الألفَ في مَقَامٍ، والياءَ في مَعِيشَةٍ أَصْلِيَّتَانِ لِيُسْتَأْ بَرَأئِدَتَيْنِ، وأصلهما الحركة، فَلَمَّا وَقَعَتَا بعد ألف الجمع واحتيج إلى تحريكها رُذِّا إلى الأصل.

وأصل مقام: مَقْوَمٌ، وأصل مَعِيشَةٍ: مَعِيشَةٌ، وإنما اعتلّا في الواحد؛ لأنها مصدران، والمصدر لازم للفعل في اعتلاله وصحته، وليس كذلك الجمع، قال الأَخْطَلُ^(٥):

وَإِنِّي لَقَوَّامٌ مَقَاوِمٌ لَمْ يَكُنْ جَرِيرٌ وَلَا مَوْلى جَرِيرٍ بَقَوْمَهَا
فجاء به على الأصل لما ذكرنا.

وكذلك قُرِئَ قوله عز وجل: ﴿لَكُمْ فِيهَا^(٦) مَعَايِشٌ﴾ «بغير همز^(٧)» .

(١) نقص في الأصل.

(٢) في الأصل: ثم أَتْبَعْنَا الواو، والياء، والألف.

(٣) في «ر»: فلا يهْمَزَانِ.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٣٦٧.

(٥) انظر: ديوانه ص١٢٣ (طبع بيروت)، ونسبه للمبرد في المقتضب إلى الفرزدق.

وهو من شواهد المبرد في المقتضب ج١ ص١٢٢، وانظر: معاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص٥٨٥، وج٢ ص٣٥٣، وشرح السيرافي ج١ ص٢٢٧، والخصائص ج٢ ص١٤٥، والنصف ج١ ص٣٠٦، والمخصص ج١ ص٢١، وابن يعيش ج١ ص٩٠، ٩٧. وفي اللسان (قوم): «المقام، والمقامة: المجلس» .

(٦) الآية ١٠ من سورة الأعراف.

(٧) وهي قراءة الجمهور، قال أبو حيان: «وهو القياس، لأن الياء في المفرد هي أصل لا زائدة فتهمز، وإنما تهز الزائدة نحو: صحائف في صحيفة» هذا وقد قرأ بمائش «بالحاء» خارجة عن نافع، وقرأ بالهمز أيضا الأعرج، وزيد بن علي، والأنعش، وابن عامر في رواية» وقال أبو حيان معلقاً على هذه القراءة «وليس بالقياس. لكنهم زوؤوه، وهم =

وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَصَائِبُ بِالْهَمْزِ^(١)، فَقَالَ سِيبَوَيْهِ^(٢): هُوَ غَلَطٌ مِنْهُمْ، وَذَلِكَ أَنَّهُمْ تَوَهَّمُوا أَنَّ مَصِيبَةً فَعِيلَةٌ، وَإِنَّمَا هِيَ مُفْعِلَةٌ، وَقَدْ قَدِمْنَا أَنَّ فَعِيلَةً يَجِبُ أَنْ يَهْمَزَ جَمْعُهُ نَحْوُ: صَحِيفَةٍ وَصَحَائِفٍ، فَشَبَّهُوا مَصِيبَةً بِصَحِيفَةٍ لِمَوَاقِفَتِهَا إِيَّاهَا بِالْحَرَكَاتِ وَالسَّكُونِ.

وَأَصْلُ مَصِيبَةٍ: مُصُوبَةٌ^(٣)؛ لِأَنَّهُ مِنَ الصُّوبِ، يُقَالُ: صَابَ يَصُوبُ فِي مَعْنَى أَصَابَ يُصِيبُ، قَالَ سِيبَوَيْهِ^(٢): وَقَدْ قَالُوا: مَصَاوِبٌ، يَعْنِي جَاءُوا بِهِ عَلَى مَا يَجِبُ مِنْ تَرْكِ الْاِعْتِلَالِ.

وَقَالَ بَعْضُهُمْ^(٤) فِي عِلَّةِ مَصَائِبٍ: (إِنَّهُ)^(٥) لَمَّا^(٦) قَالُوا: مَصَاوِبٌ عَلَى الْأَصْلِ

= ثَقَاتٌ فَوَجِبَ قَبُولُهُ» وَأَسْهَبَ أَبُو حَيَّانٍ فِي تَوْجِيهِ قِرَاءَةِ الْهَمْزِ مَعْتَدًا عَلَى مَا نَقَلَهُ عَنِ الْفَرَّاءِ فِي هَذَا الصَّدَدِ، وَعَلَى أَنَّهَا تَقِلَّتْ عَنِ ابْنِ عَامِرٍ وَغَيْرِهِ مِنْ أَئِمَّةِ الْقُرَاءِ، وَانْظُرْ: السَّبْعَةَ ص ٢٧٨، وَشَوَّاذَ ابْنِ خَالَوَيْهِ ص ٤٢٤، وَالْبَحْرَ الْمَحِيطَ ج ٤ ص ٢٧١، وَالنَّشْرَ ج ١ ص ١٦، وَاتِّخَافَ فُضْلَاءِ الْبُشْرِ ص ٢٦٤.

(١) فِي الْأَصْلِ فِي «ر»: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَصَائِبُ مَهْمُوزٌ، وَفِي «ب»: «وَأَمَّا قَوْلُهُمْ: مَصَائِبُ فَقَالَ سِيبَوَيْهِ. (٢) انْظُرْ: الْكِتَابَ ج ٢ ص ٢٦٧، وَقَالَ الزَّجَّاجُ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ج ٢ ص ٢٥٤: وَزَعَمَ الْأَخْفَشُ أَنَّ مَصَائِبَ إِنَّمَا وَقَعَتِ الْهَمْزَةُ فِيهَا بَدَلًا مِنَ الْوَاوِ، أَعْلَتْ فِي مَصِيبَةٍ، وَهَذَا رَدِي، لَا يَلِزِمُ أَنْ أَقُولَ فِي مَقَامٍ: مَقَامٌ، وَفِي مَعُونَةٍ: مَعَانٍ».

(٣) انْظُرْ: السَّانَ (صُوبَ) .

(٤) هُوَ الزَّجَّاجُ الَّذِي قَالَ فِي مَعَانِي الْقُرْآنِ وَإِعْرَابِهِ ج ٢ ص ٣٥٣ - ٣٥٤: «وَقَدْ أَجْعَ النَّحْوِيُّونَ عَلَى أَنْ حُكِيَ: مَصَائِبُ فِي جَمْعِ مَصِيبَةٍ، بِالْهَمْزِ، وَأَجْمَعُوا عَلَى أَنَّ الْاِخْتِيَارَ مَصَاوِبُ، وَهَذِهِ عِنْدَهُمْ مِنَ الشَّاذِّ، أَعْنِي مَصَائِبَ، وَهَذَا عِنْدِي إِنَّمَا هُوَ بَدَلٌ مِنَ الْوَاوِ الْمَكْسُورَةِ، كَمَا قَالُوا فِي وَبَادَةٍ: إِسَادَةٌ، إِلَّا أَنَّ هَذَا الْبَدَلَ فِي الْمَكْسُورَةِ يَقَعُ أَوَّلًا كَمَا يَقَعُ فِي الْمَضْمُونَةِ نَحْوُ «أَقْتَنَبْتُ»، وَإِنَّمَا هُوَ مِنَ الْوَقْتِ، وَالْمَضْمُونَةُ تَبْدِيلُ غَيْرِ أَوَّلِ نَحْوِ: أَذْوَْرُ يَقُولُونَ: أَذْوَْرُ فَحَمَلُوا الْمَكْسُورَةَ عَلَى ذَلِكَ، وَلَا أَعْلَمُ أَحَدًا قَرَّبَ ذَلِكَ غَيْرِي، وَهُوَ أَحْسَنُ مِنْ أَنْ يَجْعَلَ الشَّيْءَ خَطَأً إِذَا نَطَقْتَ بِهِ الْعَرَبُ، وَكَانَ لَهُ وَجْهٌ مِنَ الْقِيَاسِ، إِلَّا أَنَّهُ مِنْ جِنْسِ الْبَدَلِ الَّذِي إِنَّمَا يَتَّبِعُ فِيهِ السَّمَاعُ، وَلَا يَجْعَلُ قِيَاسًا مُسْتَرًا» . وَرَأَى الزَّجَّاجُ رَأْيِي قَوِيًّا لِأَنَّهُ يَنْفِي الْخَطَأَ عَنِ الْعَرَبِ، كَمَا أَنَّ لَهُ وَجْهًا مِنَ الْقِيَاسِ.

وَمِنَ الْجَدِيدِ بِالذِّكْرِ أَنَّ السِّيْرَانِيَّ ذَكَرَ ذَلِكَ الرَّأْيَ فِي شَرْحِهِ ج ٦ ص ٢٣٠، وَلَمْ يَنْسِبْهُ إِلَى الزَّجَّاجِ، وَذَكَرَهُ ابْنُ مَنْظُورٍ فِي اللِّسَانِ فِي (صُوبَ) مَنْسُوبًا إِلَى الزَّجَّاجِ.

(٥) زِيَادَةٌ فِي «ر» .

(٦) فِي «ب»: إِنَّمَا قَالُوا.

فوقعت الواو مكسورة في حشو الكلمة شَبَّهَوهَا بالواو المكسورة في أول الكلمة^(١)
إِذَا قَلِبَتْ هَمْزَةٌ نَحْو: وسادة، وإسادة، ووشاح، وإشاح:

و^(٢) إِذَا وَقَعَتْ أَلْفُ الْجَمْعِ بَيْنَ حَرْفَيْ عِلَّةٍ، وَقَرَّبَ أَحَدَهُمَا مِنَ الطَّرْفِ
هُمَزَ كَقَوْلِكَ فِي جَمْعِ أَوَّلٍ: أوائل، والأصل: أوائل، وفي جَمْعِ سَيِّدٍ: سَيَّائِد،
والأصل: سَيَّائِد^(٣)، وفي جَمْعِ عَيْلٍ: عَيَّائِل، والأصل: عَيَّائِل^(٤) (بالياء^(٥)) ، وهو
الفقير من عَالٍ يَعِيلُ.

والعلة في ذلك: أَنَّ الواوين في أوائل كُنْهَما قد التقيا؛ لِأَنَّ الْحَاجِزَ بَيْنَهُمَا
غَيْرَ حَصِينٍ إِذْ كَانَتْ الْأَلْفُ^(٦) سَاكِنَةً، فَغَيَّرُوا إِحْدَى الْوَائِينَ تَشْبِيْهًا بِالْوَائِينَ
إِذَا اجْتَمَعَا فِي أَوَّلِ الْكَلِمَةِ فَقَلِبْتَ إِحْدَاهُمَا هَمْزَةً نَحْوَ تَصْغِيرِ وَاصِلٍ، وَجَمْعِهِ
كَقَوْلِكَ: أَوْيَصِلُ، وَأَوَاصِلُ.

وَجَعَلَ سَيَّوِيَهُ^(٧) وَقَوَعَ أَلْفُ الْجَمْعِ بَيْنَ يَاءَيْنِ وَبَيْنَ (يَاءٍ وَ^(٨)) وَوٍ بِمَنْزِلَةِ
وَقَوَعِهَا بَيْنَ الْوَائِينَ.

[١٣٦ / ب] وَأَمَّا الْأَخْفَشُ^(٩) فَقَالَ: (إِنَّ^(١٠)) الْقِيَاسَ أَلَّا يُهْمَزَ / فِي الْيَاءَيْنِ، وَلَا الْيَاءِ

(١) في الأصل وفي «ب»: في أول الكلام.

(٢) في «ق»: وإنما وقعت.

(٣) في الأصل وفي «ق»: سواود.

(٤) في الأصل، وفي «ق»: عياول.

(٥) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٦) في «ق»: إذ كانت الواو ساكنة.

(٧) انظر: الكتاب ج٢ ص ٢٧٢ - ٢٧٤.

(٨) نقص في الأصل.

(٩) انظر: للقتضب ج١ ص ١٢٦، وشرح السوافي ج٦ ص ٢٣٥، ٢٤٨، وللنصف ج٢ ص ٤٥، والرضي على الشافعية

ج٢ ص ١١١.

(١٠) نقص في «ر» و «ق» .

والواو كما أن اجتماع الياءين، والواو والياء في أول كلمة لا يُوجبُ الإبدالَ في شيء منها كما وجب ذلك (في^(١)) (اجتماع^(٢)) الواوين.

فإن بعدت (الياء^(٣)) و الواو من الطرف لم تهمز، إذ ليس في ذلك خلاف نحو قولك في جمع طاووس: طَوَاوِيس، وفي ناووس^(٤): نَوَاوِيس، وفي جمع قَيَّام وقَيُّوم: قَيَّاوِم، وفي عَيَّال: عَيَّايل^(٥) - والعَيَّالُ: المتبخر، يقال: عَالٌ يَعِيلُ - والعِلَّةُ في ذلك بُعْدُهَا مِنَ الطَّرَفِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُمْ يَقُولُونَ: صَوْمٌ، وَصِيْمٌ، فَإِذَا بَعَدَتْ الْوَائِي مِنَ الطَّرَفِ قَالُوا: صَوَّامٌ فَلَمْ يَقْلِبُوها؟ ، وَأَمَّا قَوْلُ الشَّاعِرِ^(٦):

وَكَحَلِّ الْعَيْنَيْنِ بِالْعَوَاوِرِ

فإنما لم يُهْمَزْ؛ لَأَنَّ أَصْلَهُ: الْعَوَاوِرِ، وَإِنَّمَا حَذَفَ الْيَاءَ^(٧) ضرورةً، وَتَرَكَ الْوَائِي عَلَى حَالِهَا؛ لَأَنَّ الْيَاءَ فِي نَيْتِهِ، وَهُوَ جَمْعٌ عَوَّارٌ.
(و)^(٨) قَالَتِ الْخَنَسَاءُ^(٩):

(١) نقص في «ر» .

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في اللسان (نوس) : «الناووس: مقابر النصارى، إن كان عربياً فهو فاعول منه» .

(٥) في الأصل: عيائل.

(٦) هو جندل بن المتى الطهوي.

وهو من شواهد سيبويه ج٢ ص٢٧٤، وانظر: الخصائص ج١ ص١٩٥، وج٢ ص١٦٤، ٢٢٦ والمحتسب ج١ ص١٠٧، والنصف ج٢ ص٤٩، وج٢ ص٥٠ والإنصاف ص٧٨٥، وابن يعيش ج٥ ص٧٠، وج١٠ ص٩١، ٩٢، وشرح شواهد الشافعية ص٢٧٤ والتصريح ج٢ ص٣٧٢، والأشعوني ج٤ ص٣٥٨، واللسان، وتاج العروس (عور) ، ومعجم شواهد العربية ص٤٨٠.

(٧) في «ق» : وإنما حذف الواو ضرورة.

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) انظر: ديوانها ص٥٧.

قَذَى بَعَيْنِيكَ أَمْ بِالْعَيْنِ عَوَّارٌ ((لكن^(١)) بَكَيْتَ لِمَنْ أَقْوَتَ لَهُ الدَّارُ

فصل: و (أَمْ)^(٢) إذا اعتلت لام الفعل وعرضت قبلها همزة (الجمع)^(٣) ، ولم يكن أصلها الهمزة فإنَّكَ تَقْلِبُ اللامَ أَلْفاً، وتَقْلِبُ الهمزة ياءً، وذلك نحو: مَطِيَّةٌ، وَمَطَايَا، وَحَوِيَّةٌ^(٤)، وَحَوَايَا، فَمَطِيَّةٌ، وَحَوِيَّةٌ وزنها فَعِيلَةٌ مثل صَحِيفَةٌ، فإذا جُمِعَتَا يجب أن تُهمزا فتقول: مَطَايِي، وَحَوَايِي كما تقول: صَحَائِفُ، وَسَفَائِنُ، في جمع صَحِيفَةٍ، وَسَفِينَةٍ، فإذا فعلنا ذلك قلبنا الياء التي بعد الهمزة أَلْفاً فتصير مَطَاءً، وَحَوَاءً، فتقع الهمزة بين ألفين وهي تشبه الألف فتصير في اللفظ بمنزلة ثلاثِ أَلْفات، وذلك مستثقلٌ فتقلب الهمزة ياءً فتصير مَطَايَا وَحَوَايَا.

وإنما وجب قلب لام الفعل - إذا عرضت^(٥) همزة الجمع - (أَلْفاً)^(٥) ؛ لأنهم يقلبون اللام المعتلة أَلْفاً فيما لم تعرض فيه همزة نحو قولهم في مَدَارِي، وَعَدَارِي^(٦) : مَدَارِي وَعَدَارِي، فَلَمَّا قلبوا الياء في مثل هذا إلى الألف طلباً للتخفيف - من غير أن تكون قبلها همزة^(٧) (في) الجمع - فإذا عرضت همزة الجمع كان قلبها إلى الألف أولى؛ لأنَّ الهمزة تستثقل.

(١) نقص في «ق» .

وهو من شواهد ابن جني في المنصف ج ٢ ص ٤٩، وانظر: ابن يعيش ج ١٠ ص ٨٩، والقذى: ما يقع في العين، وما ترمى به، والعوار: الرمح الذي في الحدة، والعوار أيضاً: اللحم الذي ينزع من العين بعد ما ينذر عليه الذرور، انظر: اللسان (عور) - وأقوت: خلت.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في اللسان (حوا) : «الحوية: كساء يُحْتَوَى حول سنام البعير ثم يركب» .

(٤) في «ب» و «ق» : إذا كان قبلها همزة الجمع.

(٥) نقص في «ب» و «ق» .

(٦) في «ب» و «ر» و «ق» : في مدار، وعدار.

(٧) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

وكذلك إذا جمعت: شَاوِيَّةٌ، وَحَاوِيَّةٌ قُلْتُ: شَوَايَا، وَحَوَايَا، وَالْأَصْلُ: شَوَائِيٌّ، وَحَوَائِيٌّ (و^(١)) وَزَنَهَا فَوَاعِلٌ، قَلْبْتُ (اللام^(٢)) أَلْفَاً فَصَارَ شَوَاءً، وَحَوَاءً، ثُمَّ قَلْبْتُ الْهَمْزَةَ يَاءً فَصَارَ حَوَايَا، وَشَوَايَا كَمَا قَلْنَا فِي مَطَايَا.

وَأَمَّا خَطَايَا، وَبَرَايَا فِي جَمْعٍ: بَرِيئَةٌ^(٣)، وَخَطِيئَةٌ فَكَانَ الْأَصْلُ: خَطَائِيٌّ، وَبَرَائِيٌّ مِثْلَ خَطَاعِيٍّ، وَبَرَاعِيٍّ؛ لِأَنَّ لَامَ الْفِعْلِ مِنْهَا هَمْزَةٌ، وَعَرَضَتْ قَبْلَهَا هَمْزَةٌ (فِي^(٤)) الْجَمْعِ، فَاجْتَمَعَتْ هَمْزَتَانِ^(٥) فَقَلْبْتُ الْأَخِيرَةَ عَلَى حَرَكَةٍ مَا قَبْلَهَا فَصَارَ خَطَائِيٌّ، وَبَرَائِيٌّ، مِثَالُهُ خَطَاعِيٌّ، وَبَرَاعِيٌّ ثُمَّ قَلْبْتُ (الياء^(٦)) أَلْفَاً كَمَا قَلْنَا هَا فِي مَدَارَى فَصَارَ خَطَاءً، وَبِرَاءً، مِثَالُهَا خَطَاعًا وَبَرَاعًا، فَلَمَّا وَقَعَت الْهَمْزَةُ بَيْنَ الْفَيْنِ قَلْبْنَا الْهَمْزَةَ يَاءً فَصَارَ خَطَايَا وَبَرَايَا.

وَإِنَّمَا قَلْنَا الْهَمْزَةَ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفَيْنِ (يَاءً؛ لِأَنَّهَا تُسْتَقْبَلُ^(٧))، وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّهَا تُسْتَقْبَلُ إِذَا كَانَتْ بَيْنَ الْفَيْنِ أَنَّ الَّذِينَ يُحَقِّقُونَ فِي قَوْلِكَ: هَذَا كِسَاءٌ، وَرِدَاءٌ (لَا يَحَقِّقُونَ فِي قَوْلِكَ^(٨)): رَأَيْتُ كِسَاءً وَرَدَاءً؛) اسْتِقْصَالًا لِلْهَمْزَةِ بَيْنَ الْفَيْنِ^(٩).

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» : في جمع خطية، وبرية.

(٤) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٥) هذا عند سيبويه. أما الخليل فيرى أن اللام التي هي الهمزة قلبت إلى موضع ياء فعيلة، فكأنها في التقدير:

خطايي. انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٢٧٨ ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج١ ص١١١، والنصف ج٢ ص٥٤ - ٦٠،

واللقتضب ج١ ص١٣٦ - ١٤٠، والإيضاح ص٨٠٥ - ٨٠٩، والرضي على الشافعية ج٢ ص٥٩ - ٦٢ وص١٨١.

(٦) نقص في «ق» .

(٧) نقص في «ق» .

(٨) قال ابن السراج في الأصول ج٢ ص٤٢٦: «... وناس يحققون فإذا وقعت الهمزة بين الفين خففوا، =

[١٣٧ / ١] وأما قولهم: أَذَاوَى / ، وَهَرَاوَى في جمع إِذَاوَةٍ^(١) ، وَهَرَاوَةٍ^(٢) ، فإنما لحقه من التغيير ما لحق مطايا، غير أنهم قلبوا الهمزة التي عَرَضَتْ في الجمع واواً ليدلوا بها على الواو^(٣) التي كانت في الواحد، وليست الواو التي^(٤) في أداوى، وهراوى الواو التي كانت في إِذَاوَةٍ ، وَهَرَاوَةٍ ، وإنما هي واو قُلِبَتْ من الهمزة ليدلوا بها على أن الواحد قد كان فيه واو.

فصل: واعلم أن ما كان على فَعِيلٍ مِمَّا لَامَهُ بِاءٌ أو واو فإنَّ جمعه على أَفْعِلَاءٍ نحو: سَوِيٍّ وَأَسْوِيَاءٍ، وَغَنِيٍّ وَأَغْنِيَاءٍ، وَشَقِيٍّ وَأَشْقِيَاءٍ، وكان فُعْلَاءٍ نحو: كَرِيمٍ وَكَرَمَاءٍ، وَظَرِيفٍ وَظُرَفَاءٍ، وَبَخِيلٍ وَبُخْلَاءٍ، ولكنهم عدلوا عن فُعْلَاءٍ إلى أَفْعِلَاءٍ؛ كراهية لتحريك الواو والياء وقبلها فتحة.

فَأَمَّا رَمِيَاءٌ، وَغَرَوَاءٌ فإنما احتملوا الحركة على الواو والياء وقبلها الفتحة مخافة الالتباس؛ لأنه لو أُعِلَّ لانتقلت الواو والياء ألفين ثم كُنَّا نحذفها؛ لالتقاء الساكنين فكان يلتبس بفعل الواحد؛ فلذلك احتملوا الثقل فيه.

وكذلك ما كان على هذا الوزن من المضاعف جرى جَمْعُهُ على أَفْعِلَاءٍ؛ كراهية لإظهار التضعيف، (وذلك)^(٥) نحو (قولك)^(٥) لَيْبٍ وَأَلْبَاءٍ، وَحَبِيبٍ وَأَحِبَّاءٍ، وَخَلِيلٍ وَأَخِلَاءٍ.

= وذلك قولهم: كساءان، ورأيت كساءين، كما يخففون إذا التقت الهمزتان، لأن الألف أقرب الحروف إلى الهمزة، ولا يبدلون ياء، لأن الألف الأخيرة تسقط.

(١) الإداوة: إناء صغير من جلد يتخذ للماء.

(٢) الهراوة: العصا، وقيل: العصا الضخمة.

(٣) في «ق»: على الواحد.

(٤) في الأصل: وليست الواو التي كانت في أداوى....

(٥) زيادة في «ب» و «ق» -

وكان العدول عن فَعْلَاءَ إلى أَفْعَلَاءَ والإدغامُ أَخَفَّ عليهم من أن يجروه على فَعْلَاءَ بإظهار الحرفين.

وأما أشياء فهي جمع شيء في المعنى على غير واحده في اللفظ، وألفها ألف تأنيث فلا ينصرف، واختلفوا في تقديرها:

فذهب^(١) الخليل أنها (كانت^(٢)) شَيْئَاءَ على فَعْلَاءَ كقولك: طَرَفَاءَ، وَخَلَفَاءَ؛ لأنه أريد جمعها على غير واحدها، وكان بابُ طَرَفَاءَ أَحَقَّ به؛ لأن فيه معنى الجمع وليس على واحده (فكذلك شَيْئَاءَ فيه معنى^(٣) الجمع وليس على واحده) إلا أنه وقعت فيه ثلاثة أحرف متشابهة، و (هي^(٤)) هزتان بينهما ألف فاستثقل ذلك، فَقَدِّمْتُ الهمزة التي هي لام الفعل فَجَعِلْتُ في موضع فاء الفعل فصار (لَفْعَاءَ^(٥)) مقلوباً من فَعْلَاءَ.

وأما الأَخْفَشُ^(٦) فذهب إلى أنه أَفْعَلَاءَ كقولك: أَنْصِبَاءَ؛ لأنَّ بِنَاءَ الجمع أَحَقُّ بها، وكان تقديره: أَشْيَاءَ فاجتمع الثقل والتكرير فحذفت الهمزة فصارت أَشْيَاءَ، وزُنُّها على لفظها^(٧) أَفْعَاءَ؛ لأنَّ اللام ذهبت، وهي في قول الخليل موجودة، إلا أنها مقدمة.

(١) في «ب» و «ر» و «ق»: فذهب الخليل إلى أنه، وانظر: كتاب سيويه ج٢ ص٢٧٩، والمقتضب ج١ ص٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص٢٢٤.

(٢) نقص في «ب» و «ق» .

(٣) نقص في «ب» ومُسْتَدْرَك على الهامش بخط مغاير.

(٤) نقص في الأصل، والواو والضير ناقصان في «ر» .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) انظر: المقتضب ج١ ص٣٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص٢٢٣، والنصف ج٢ ص٩٤ - ٩٥،

والإنصاف ص٨١٣، والرضي على الشافية ج١ ص٣٠.

(٧) في «ب»: على لفظ أَفْعَاءَ، وفي «ر»: على لفظه أَفْعَاءَ، وفي «ق»: على وزن أَفْعَاءَ.

وَيَقْوِي مَذْهَبُ^(١) الْخَلِيلِ تَصْغِيرَ الْعَرَبِ لَهَا أَشْيَاءَ.

ويلزم الأخفش في التصغير أن يرد إلى الواحد (فيقول^(٢)): شَيْئَاتٍ، ولا يجوز على مذهبه أَشْيَاءَ، ولا يلزم الخليل أن يرد إلى الواحد) في التصغير؛ لأنه ليس جمعاً على واحده.

وللأخفش أن يقول: إنه لما جاء على غير لفظ واحده المطرد فيه صار بمنزلة مالا واحد له، وجاز أن يصغر على لفظه لهذه العلة.

وشذوذ أشياء على قول الأخفش من وجه واحد، وذلك أن أَفْعِلَاءَ جمع فَعِيل نحو: خَمِيسٍ وَأَخْمِسَاءَ، وَنَصِيبٍ وَأَنْصِبَاءَ، فلم تجئ أشياء على واحدها، ومثله: شُعْرَاءَ جمع شَاعِرٍ، وَقَعْلَاءَ جمع فَعِيل صفة نحو: كَرِيمٍ وَكُرَمَاءَ.

وقول الخليل (فيه^(٣)) الشذوذ من أوجه:

منها: أَنَّهُ أَخْرَجَهُ إِلَى غَيْرٍ / أُبْنِيَّةِ الْجَمْعِ. [١٣٧ / ب]

ومنها: أَنَّهُ جَمَعَ عَلَى غَيْرِ وَاحِدِهِ.

ومنها: نَقَلَ الْهَمْزَةَ مِنْ مَوْضِعِ اللَّامِ إِلَى مَوْضِعِ الْفَاءِ.

وَأَمَّا أَشَاوَى، فَإِنهَا جَمْعُ إِشَاوَةٍ مِثْلُ إِذَاوَةٍ، وَأَدَاوَى، وَهَرَاوَةٍ وَهَرَاوَى، وَإِشَاوَةٍ غَيْرِ مُسْتَعْمَلَةٍ، وَلَا يَبْنَى مِنْ لَفْظِهِ شَيْءٌ، فزعم سيبويه^(٤) أَنَّ إِشَاوَةَ أَصْلَهَا شِيَاءَةٌ^(٥)؛ لِأَنَّ عَيْنَ الْفِعْلِ مِنْ شَيْءٍ يَاءٌ، وَلَامُهُ هَمْزَةٌ.

(١) انظر: المختضب ج١ ص٢٠، ومعاني القرآن وإعرابه للزجاج ج٢ ص٢٣٤، والنصف ج٢ ص١٠٠ - ١٠١،

والإنصاف ص٨١٨، والرضي على الشافعية ج١ ص٢٠.

(٢) نقص في «ب».

(٣) نقص في «ق».

(٤) انظر: الكتاب ج٢ ص٢٨٠، والنصف ج٢ ص٩٩، والرضي على الشافعية ج١ ص٢١.

(٥) في الأصل: شِياة.

وإذا بنينا منه فعالةً مثل إداوة صار شياءة، ثم قدمت الهمزة التي هي لام الفعل إلى (موضع^(١)) الفاء كما فعل ذلك بأشياء فصارت إشاية، ثم قلبت من الياء واواً ف قيل: إشاوة كما قالوا: جَبَيْتُ الخراجَ جِبَاوَةً، والأصل: جِبَايَةً. وكذلك أَتَيْتُهُ أَتَوَةً، والأصل أَتِيَّةً، فقلبوا الياء واواً؛ لدخول الياء على الواو كثيراً.

وكذلك: العُلَيَّا، والعُلَيَّاء، أصلها الواو، من عَلَا يَعْلُو، فالواو والياء يتداخلان للمشاركة التي بينهما، فَلَمَّا جمعوا إِشَاوَةً قالوا: أَشَاوَى، كما قالوا: إِدَاوَةً وَأَدَاوَى، وَهَرَاوَةً وَهَرَاوَى، فاعرف ذلك إن شاء الله.

(١) تنص في «ب» .

بَابُ مَا يُقَاسُ مِنَ الْمَسَائِلِ عَلَى مَا قَدَّمْنَا مِنْ (أَبْوَابِ^(١)) التَّصْرِيفِ

إِذَا قِيلَ لَكَ: ابْنَ اسْمًا أَوْ فِعْلًا مِنْ حُرُوفِ اسْمٍ (آخِرِ^(٢)) أَوْ فِعْلٍ فَضَعُ
الْمُتَحَرِّكَ مِنَ الَّذِي تَبْنِي^(٣) مِنْهُ يَأْزَاءُ الْمُتَحَرِّكَ الَّذِي تَبْنِي (عَلَى^(٤)) مِثَالِهِ، وَالسَّاكِنُ
بِحِذَاءِ السَّاكِنِ وَالزَّائِدُ بِحِذَاءِ الزَّائِدِ، وَالْأَصْلِيُّ بِحِذَاءِ الْأَصْلِيِّ.

فَإِذَا كَانَ الَّذِي تَبْنِي مِنْهُ أَقْلٌ حُرُوفًا مِنَ الَّذِي تَبْنِي عَلَى^(٥) مِثَالِهِ زِدْتَ عَلَى
الَّذِي تَبْنِي مِنْهُ فِي آخِرِهِ مَا يُلْحِقُهُ بِالَّذِي تَبْنِي عَلَى مِثَالِهِ، مِثَالُ ذَلِكَ أَنْ يُقَالَ
لَكَ: ابْنَ مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ جَعْفَرٍ، فَالْجَوَابُ أَنْ تَقُولَ: ضَرَبَ، لِأَنَّ جَعْفَرَ^(٦) عَلَى
أَرْبَعَةِ أَحْرَفٍ فَزِدْتَ فِي آخِرِ ضَرَبَ^(٧) الْبَاءَ، وَأَسَكَنْتَ الرَّاءَ حَتَّى صَارَ عَلَى مِثَالِ
جَعْفَرٍ.

وكَذَلِكَ إِنْ قِيلَ لَكَ: ابْنَ مِنْ ضَرَبَ مِثْلَ سَفَرَجَلٍ قُلْتَ: ضَرَبَ فَزِدْتَ
بَاءَيْنِ؛ لِأَنَّ سَفَرَجَلَ^(٨) عَلَى خَمْسَةِ أَحْرَفٍ.

وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَبْنِي مِنْهُ أَكْثَرَ^(٩) حُرُوفًا مِنَ الَّذِي تَبْنِي عَلَى مِثَالِهِ، وَكَانَتْ

(١) تَقْصُ فِي «ق» .

(٢) فِي «ب» وَ«ر» وَ«ق» : مِنَ الَّذِي تَبْنِيهِ .

(٣) تَقْصُ فِي «ر» .

(٤) فِي الْأَصْلِ: مِنَ الَّذِي تَبْنِي مِنْهُ عَلَى مِثَالِهِ .

(٥) فِي «ب» وَ«ق» : لِأَنَّ جَعْفَرَ .

(٦) فِي الْأَصْلِ: فِي آخِرِ ضَرَبَ .

(٧) فِي «ب» وَ«ق» : لِأَنَّ سَفَرَجَلَ .

(٨) فِي «ب» : وَإِنْ كَانَ الَّذِي تَبْنِي عَلَى مِثَالِهِ أَقْلَ حُرُوفًا مِنَ الَّذِي تَبْنِي مِنْهُ .

حروفه أَصْلِيَّةٌ فَمِلْسَالَةٌ باطل نحو أن يُقال لك: ابْنِ (لي) ^(١) من سَقَرَجَلٍ مثل ضرب، فهذا محال.

فإن كان في حروف الذي تبني منه زوائد إذا حذفها صار على عدة حروف ما يُننى على مثاله جاز (مثل ^(٢)) أن يُقال لك: ابن من مُسْتَعْفِرٍ مثل جِذْعٍ فَأَلْقِ الزوائد منه، وهي الميم، والسين، والتاء، فتبقى ثلاثة أحرف أصول فتقول: غَفِر.

فإن كان الاسمان ^(٣) متساويين في عدد الحروف فَوَقَّعُ بينهما في الحركة والسكون، والزوائد، والأصلي على ما قلنا، مثال ذلك إذا قيل لك: ابن من ضرب مثال قُفْلٍ فتقول: ضَرَبُ، أو يقال (لك) ^(٤) : ابن من جَعْفَرٍ مثال درهم فتقول: جَعْفَرُ، أو يقال (لك) ^(٥) ابن من قِمَطِرٍ ^(٦) مِثْلَ جَعْفَرٍ فتقول: قَمَطِرُ، أو قيل لك: ابن من فِرَزْدَقٍ مثل جِرْدَحْلٍ ^(٧) فتقول: فِرَزْدَقُ.

وإن كان (في) ^(٨) الاسم المبني على مثاله زوائد زدت بحذائها فيما بنيت به ليصير الثاني على مثال الأول / نحو أن يقال لك: ابن من جِذْعٍ نحو اشْهَبَابٍ (فتقول ^(٨) :) اجْذِيعَاعُ، زدت في أول الاسم همزةً بإزاء الهمزة، وياءً (بعد ^(٩)

(١) زيادة في «ق» .

(٢) نقص في الأصل.

(٣) في «ب» : فإن كانت الأسماء متساويات.

(٤) نقص في «ر» و «ق» .

(٥) نقص في «ق» .

(٦) القمطر: الجمل القوي السريع، وقيل: الجمل الضخم القوي.

(٧) في اللسان (جردحل) : «المجردحل من الإبل الضخم.. وذكر عن الملازني أن الجردحل: الوادي، قال ابن

سيدة: ولست منه على ثقة» .

(٨) نقص في «ق» .

(٩) نقص في «ب» .

الذال) يازاء الياء التي بعد الهاء، وألفاً بعد العين يازاء الألف التي بعد الباء، وزدت في آخره عيناً يازاء الباء في (آخر^(١)) اشهيتاب، فهذا طريق ما أخبرتك.

فصل: وإذا بَنِيَتْ مثل حَمَصِيصَةٍ^(٢) من رَمَى قلت: رَمَوِيَّةٌ^(٣)، والأصل فيها رَمِيَّةٌ، ولكنك تُبَدِّل من الياء الأولى واواً كراهية لاجتماع الياءات كما قلت في النسب إلى رَحَى: رَحَوِيٌّ.

وإن بنيت من رَمَى مثل جَعْفَرٍ قلت: رَمِيًّا^(٤)، والأصل: رَمِييٌّ، ولكن الياء الأخيرة في موضع حركة، وقبلها فتحة فانقلبت ألفاً على ما ذكرنا من القياس.

(فإذا بَنِيَتْ منه مثل^(٥) سَفَرَجَلٍ قُلْتُ: رَمِيًّا، والأصل: رَمِييٌّ بثلاث ياءات تقلب الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها).

فإذا بنيت (منه)^(٦) مثل صَمَحَمَحٍ^(٧) قلت: رَمِيْمِيٌّ، والأصل: رَمِيْمِيٌّ، فانقلبت الياء الأخيرة ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها.

(١) نقص في «ق» .

(٢) في اللسان (حص) : «المحصيص: بقلة دون الحَمَاض في المحوطة طيبة الطعم تنبت في رمل عاليج، وهي من أحرار البقول، وأحدته حمصية.

(٣) انظر: كتاب سيويه ج ٢ ص ٣٩٢.

(٤) ما في الأصل: قلت: رمياء.

(٥) نقص في الأصل.

(٦) نقص في «ب» .

(٧) الصمحمع من الرجال: الشديد المجتمع الألواح، وقيل: هو القصير، وقيل: الغليظ القصير، وقيل: الأصلع، وقيل: المخلوق الرأس.

وإذا بنيت منه مثل أُحْدُوثة^(١) قلت: أُرْمِيَّة، والأصل: أُرْمُوِيَّة قَلْبَتَ الواو ياء؛ لأنها ساكنة وبعدها ياء، وكَثُرَتْ ما قبلها؛ لتسلم الياء.

فإذا بنيت من غزوت مثل حَمَصِيصَة قلت: غَزَوِيَّة؛ لأنك لمَّا كنت تقلب الياء إلى الواو في هذا المثال لزمك أن تترك الواو على حالها، ولا تعتد بالتاء؛ لأنها ضمير الفاعل، وليس من الكلمة.

وإذا بنيت مثل سَفَرَجَلٍ قلت: غَزَوَى، والأصل: غَزَوُوْ بثلاث واوات قَلْبَتَ الواو الأخيرة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا بنيت منه (مثل^(٢)) صَحْمَح قلت: غَزَوَزَا، والأصل: غَزَوَزَوْ قَلْبَتَ الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا بنيت منه مثل كُوْثَرٍ قلت: غَوَزَا (والأصل^(٣)): غَوَزَوْ، قلبت الواو الأخيرة ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها).

وإذا بنيت منه مثل قِمْطَرٍ^(٤) قلت: غَزَوْ^(٥)، فتصح الواو؛ لأنَّ الواو قبلها ساكنة، كما تصح في غَزَوٍ، وعَدَوٍ.

وإذا بنيت مثل سَيِّدٍ قلت: غَيْزٍ، والأصل: غَيْزَوْ^(٦)؛ لأنه فِعْلٌ، تستثقل الضمة على الواو فَتَزَالُ، فإذا سكنت انقلبت ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، كما فُعِلَ ذلك بغازٍ.

(١) الأحدثوة: الأعجوبة.

(٢) قص في «ق» .

(٣) قص في الأصل و«ر» و«ق» .

(٤) في «ب» : وإذا بنيت منه مثل كفور قلت: غزو.

(٥) انظر: النصف ج ٢ ص ٢٥٣ - ٢٥٤.

(٦) في الأصل، وفي «ق» : غَيَّزَوْ.

وإذا بنيت مثل منه ضَيْغَمٌ ^(١) قُلْتَ: غَيْرًا، والأصل: غَيْرَوُ، انقلبت الواو ألفاً؛ لتحركها وانفتاح ما قبلها.

وإذا بنيت منه مثل حَلَكُوكَ ^(٢) قُلْتَ: غَزَوِيٌّ، والأصل: غَزَوُوٌ ^(٣) قلبت الواو الأخيرة ياء، وقبلها واو ساكنة فقلبها أيضاً ياء، وأدغمتها في الياء التي بعدها قياساً على باب سَيِّد، ثم كسرت ما قبل الياء لتصح فَصَارَ: غَزَوِيٌّ.

وإنما وجب قلب الواو الأخيرة ياء؛ لأنهم يستثقلون اجتماع واوين في مثل عَنِيٍّ، وَمَعْدِيٍّ، وأصلها: عَنَوٌ، وَمَعْدَوٌ، فقلبوا: (الواو ^(٤)) ياء؛ استثقلاً للواوين، فإذا اجتمع ثلاث واوات كان أولى بالاستثقال، والقلب ^(٥).

وإذا بنيت من رَمَيْتُ مثل ظَرَفٍ فعلاً قلبت الياء واواً فتقول: رَمَوُ.

فإن بنيته اسماً قلبت الواو ياء فقلت: رَمٍ ^(٦)، والأصل: رَمِيٌّ تستقل الضمة على الياء ^(٧) فتحذف، فإذا بقيت الياء ^(٨) ساكنة وقبلها ضمة في الاسم قلبت (الياء واواً ^(٩))، ثم كسرت ما قبل الواو فانقلبت) ياء؛ للفرق بين الاسم والفعل كما قالوا: أدل في جمع دَلْوٍ، والأصل أدلُّو، فَعِلَ به ما ذكرنا.

(١) الضيغم: الأسد.

(٢) الحلكوك: الشديد السواد.

(٣) في كتاب سيبويه: ج ٢ ص ٢٩٢: «وكذلك مثل الحلكوك، تقول: رموي، وانظر: المنصف ج ٢

ص ٢٧٤ - ٢٧٥، والرضي على الشافية ج ٢ ص ١٩٥.

(٤) نقص في «ب».

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٩٢ - ٢٩٣.

(٦) في الأصل، وفي «ق»: فقلت: رمي.

(٧) في الأصل وفي «ب» و «ق»: تستقل الضمة على الواو.

(٨) في الأصل وفي «ق»: فإذا بقيت الواو ساكنة.

فإذا بنيت مثل سِرْدَاحٍ من غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ قلت: غِرْزَاءٌ، وَرِمِيَاءٌ،
والأصل: غِرْزَوَاوٌ، وَرِمِيَايَ (ولكنك^(١)) قَلِبْتَ الواو، والياء، همزتين لوقوعها بعد
الألف طرفاً.

فإذا بنيت من غَزَوْتُ، وَرَمَيْتُ مثل حِلْبَلَابٍ قلت: غِرِيزَاءٌ^(٢)، وَرِمِيَاءٌ
على ما قدمنا.

وإذا بنيت فَوَاعِلَ من شَوَيْتُ قُلْتُ: شَوَايَا، ومن حَوَيْتُ^(٣) (قلت^(٤)):
حَوَايَا، والأصل: شَوَايِي، وَحَوَايِي، ثم قَلِبْتُ الياء ألفاً على قياس صحارى
ومدارى، فوقعت الهمزة بين ألفين فقلبتها ياء كما قلنا في: مَطَايَا، ونحوه.

وإذا بنيت فَبَاعِلَ من شَوَيْتُ، وَحَيَيْتُ قُلْتُ: شَيَايَا، وَحَيَايَا على القياس
الذي ذكرنا.

وإذا بنيت فَوَاعِلًا منها قلت: شَوَاءٌ، وَحَوَاءٌ، ولا يُعَلُّ؛ لأنَّ الهمزة لم
تُعْرِضْ في جمع، وإنما الهمزة التي تُعَلُّ بقلبها ياء هي التي تعرض في الجمع كما
قدمنا.

فصل: وإذا بنيت فَوُعِلْتُ من قُلْتُ، قُلْتُ: قَوُلْتُ؛ الواو الأولى زائدة،
والثانية عين الفعل فأدغمت لسكون الأولى وتحريك الثانية، وهما من جنس
واحد، فجعلتهما بمنزلة حرف واحد.

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٢٩٦، والحِلْبَلَابُ: ثَبْتُ يَنْبَسُطُ عَلَى الْأَرْضِ، وَتَدْوِمُ خَضْرَتَهُ فِي الْقَيْظِ، وَلَهُ
وَرَقٌ أَعْرَضَ مِنَ الْكَفِّ، وَهُوَ الْمَعْرُوفُ بِالْحِلْبَلَابِ.

انظر: القاموس (حلب) ، والرَّضَى عَلَى الشَّافِيَةِ ج ١ ص ٦٣ وج ٢ ص ٥.

(٣) في الأصل وفي «ر» و «ق»: ومن حَيَّيت.

(٤) نقص في الأصل و «ق» .

وبناء فَعَلْتُ من قُلْتُ قَوَّلْتُ، فيتفق اللفظان، والعمل مختلف؛ لأنَّ
 الواوين في فَعَلْتُ عَيْنان، وفي قَوَّلْتُ إحداهما واو فَوَعَلْتُ، والثانية عين الفعل،
 فإذا رَدَدْتَهَا إلى مالم يَسْمُ فاعله تبين الفرق بينهما، فتقول في فَوَعَلْتُ من قَوَّلْتُ:
 قَوْلٌ فلا تدغم؛ لأنَّ الواو مدَّة^(١) بمنزلة الواو في قَوَّلْتُ، وتقول في فَعَلْتُ من
 قلت: قَوْلٌ، فتدغم؛ (لأنه^(٢)) على قياس قَتَلَ وقَتَّلَ، والأول^(٣) على قياس صَوَّعَ
 وصَوَّعَ.

فإذا بنيت فَيَعَلْتُ من قُلْتُ قُلْتُ: قَيَّلْتُ، والأصل: قَيَّوَلْتُ، قلبت الواو
 ياء، وأدغمت الياء فيها على قياس سَيَّدَ، ومَيَّتَ.

فإذا رددته إلى مالم يَسْمُ فاعله قلت: قَوْلٌ؛ لأنك تضم أوله فتقلب الياء
 واوا؛ لسكونها وانضمام ما قبلها على قياس موقن.

وإذا بنيت فَوَعَلْتُ من بَعْتُ قُلْتُ: بَيَّعْتُ، والأصل: بَوَيَّعْتُ قَلْبَتِ الواو
 ياء؛ لاجتماعها وسكون الأولى منها فأدغمت الياء في الياء.

وإذا رددت إلى مالم يَسْمُ فاعله قلت: بَوَيَّعَ.

وكذلك إن بنيت منه فَيَعَلْتُ قُلْتُ: بَيَّعْتُ، وفَوَعِلَ^(٤) منه: بَوَيَّعَ؛ لأنك
 تضم الأول، وبعده الياء ساكنة فتقلب واوا.

وبناء أفعوَعَلْتُ من قُلْتُ: أقوَوَّلْتُ على مذهب سيبويه^(٥)، وأقوَيَّلْتُ على

(١) في «ر» و «ق»: لأن الواو منه.

(٢) نقص في «ق» ..

(٣) في «ب»: والأصل.

(٤) في «ق»: وفعل منه بويج، وفي «ر»: قلت: بيعت فإن رددته إلى مالم يَسْمُ فاعله قلت: بويج.

(٥) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٣٧٦.

مذهب الأخفش^(١)؛ لثلاث تجتمع واوات، فأما سيبويه فلم يعتد بإجتماع الواوات؛ لأن أحدها ساكن مدغم، فصارت بمنزلة واوين.

فإن رددته إلى ما لم يسم فاعله قلت على القولين جميعاً: اقوول؛ لأن الواو الثانية منها (مدة^(٢)) بمنزلة الألف، ألا ترى أنك تقول: ووري، فلا تقلب الواو همزة لاجتماع الواوين في أول الكلمة؛ لأن الواو الثانية^(٣) (مدة^(٢)) بمنزلة الألف في واري؟

فإذا بنيت افعوعلت من بعث قلت: ائبيعت^(٤)، والأصل: ائيويعت، قلبت الواو ياءً، وأدغمتها في الياء على ما / تقدم.

[١ / ١٣٩]

وبناء افعللت^(٥) (على^(٥)) مثل احمزرت من القول، والبيع: اقوولت وائبيعت^(٦).

(وبناء^(٧)) افعللت (منها^(٨)) : اقوالت، وائباعت.

وإذا رددته إلى ما لم يسم فاعله قلت: اقوول، وائيوع، والأصل: اقوولل، وائيوع، ولكنك أدغمت كما تدغم ائيوض، واهمور.

(١) انظر: المختضب ج١ ص١٨٧، وشرح السيرافي ج١ ص٤٥٥، وللنصف ج٢ ص٢٤٠، وص٢٤٢ - ٢٤٤، والرضي

على الشافية ج٢ ص١٩٦.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) في «ر» و «ق» : لأن الواو الثانية منه مدة....

(٤) في «ق» : قلت: ابيعت.

(٥) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٦) في الأصل : وائبيعت .

(٧) نقص في «ر» .

(٨) زيادة في «ر» و «ق» .

وإذا بنيت افْعَاعَلْتُ منها قلت: اقْوَاوَلْتُ، وإِثْيَايَعْتُ، فلا تُعِلْ؛ لأنك لو أعللت لوجب قلب الواو ألفاً فيلتقي ساكنان بالتقاء ألفين فتحذف إحداهما، ثم يلتقي ساكنان؛ الألف الثانية^(١)، ولام الفعل، فتحذف (الألف^(٢)) فيصير (اقْوَلْتُ)^(٣)، وهذا إجحاف بالكلمة، فلذلك لم تُعِلْ.

وإذا بنيت مَفْعَلَةٌ من القول قلت: مَقُولَةٌ، والأصل: مَقُولَةٌ، حَوَّلْتُ ضمة الواو إلى القاف كما حوَّلْتُهَا في يَقُول، والأصل: يَقُول.

وإذا بنيتها من البيع قلت (مَبِيعَةٌ)^(٤)، والأصل (مَبِيعَةٌ، أُلْقِيَتْ ضمة الياء على ما قبلها فبقيت الياء ساكنة، وقبلها ضمة، فجعل مكان الضمة كسرة؛ لتسلم الياء كما فعلت العرب ذلك في: يَبِضْ، وَعَيْنْ، جمع أَيْبَضْ، وَأَعَيْنْ، والأصل فيها فَعَلْ؛ لأنها بمنزلة صَفَرْ، وَخُمْرْ، وَشَهَبْ، إلا أنهم جعلوا في موضع الضمة كسرة، لتسلم الياء، هذا مذهب الخليل^(٥)، وسيبويه.

وأما الأَخْفَشُ^(٦) فَمِنْ مذهبه أن يقول في مَفْعَلَةٍ من بنات الياء مَعْوَشَةٌ، وَمَبُوعَةٌ؛ لأن الأصل: مَبِيعَةٌ وَمَعِيشَةٌ، فإذا نقل ضمة الياء إلى ما قبلها بقيت الياء ساكنة، وقبلها ضمة، فتقلبها واواً قياساً على مَوْقِنْ، ومَوْسِرْ، وليس قولهم: يَبِضْ، وَعَيْنْ (عنده^(٧)) حجة؛ لأنه جمع، والجمع يلزمه من الاعتلال ما لا يلزم الواحد؛ لأن الجمع أثقل من الواحد.

(١) في «ب» و«ر»: الألف الباقية.

(٢) نقص في «ق».

(٣) يَبِاض في «ق».

(٤) نقص في الأصل.

(٥) انظر: ص ٨٩٠ - ٨٩١ فيما سبق من التبصرة.

(٦) نقص في الأصل.

وكذلك لو بنيت من بنات الياء اسماً على فَعْلٍ غير جمع لقلت على مذهب سيبويه: يَبِعْ، وَعِشْ، مَثَل دِيكْ، وَفِيلٍ، وَالْأَصْل: يُبِعْ، وَعِشْ، فَعِلْ بِهِ (مثل^(١)) ما فعل بَيْيْضٌ، وَعَيْنٌ، وعلى مذهب الأخفش (تقول^(٢)) : بُوعٌ، وَعُوشٌ؛ لأنها غير جمع.

وأما عِيدٌ، وَرِيحٌ فوزنَها فِعْلٌ، وهَمَا من بنات الواو، والأصل فيها عَوْدٌ، وَرُوحٌ، فانقلبت الواو ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها، ولو كان على فَعْلٍ لقليل: عَوْدٌ، وَرُوحٌ، كما قيل: نَوْرٌ، وَكَوْرٌ، وَمَوْرٌ^(٣)، وأشباه ذلك.

وإذا بنيت مثل مُسْعَطٍ^(٤) من القول قلت: مَقُول (والأصل^(٥): مَقُولٌ) ، نُقِلَت الضمة من الواو إلى ما قبلها كما فَعِلْ في يقول.

وإذا بنيته من البيع قلت: مَبِيعٌ، والأصل: مَبِيعٌ، نقلت الضمة من الياء إلى ما قبلها، ثم كُسِرَ (ما قبل^(٦) الياء) ؛ لتسَلَمَ (الياء^(٧)) ، والأخفش يقول فيه: مَبُوعٌ؛ لأنه (إذا^(٨)) نقل الضمة^(٩) عن الياء إلى ما قبلها بقيت الياء ساكنة، وقبلها ضمة فتقلبتْ واوًا، ولا تكسِرُ ما قبل الياء إذا لم يكن جمعًا، والخلاف في هذا كالخلاف في باب مفعلة.

(١) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) في اللسان (مور) : «المور: جمع ناقة مائر، ومائرة إذا كانت نشيطة في سيرها فتلاء في عضدها» .

(٤) المُسْعَط: الإناء يجعل فيه السُّعُوط، والسُّعُوط: الدواء يصب في الأنف.

(٥) نقص في «ب» و «ق» .

(٦) نقص في الأصل.

(٧) زيادة في «ق» .

(٨) نقص في «ب» .

(٩) في «ق» : على الياء .

فصل: وإذا بنيت من جُئْتُ مثل مَفْعَلَةٍ قلت: مَجَاءَةٌ، والأصل: مَجْيَاءَةٌ،
تَقَلَّتْ فتحة الياء إلى الجيم، وقلبت الياء ألفاً كما فعلت في مقالة.

وإذا بنيتها من سُوت قلت: مَسَاءَةٌ، والأصل: مَسَوَاءَةٌ، ثم فعلت مثل ذلك.

[١٣٩ / ب] وإذا بنيت من سُوت، وجئت مثل سفرجل قلت: جَيَّأُ / وَسَوَّأُ، تُبْدِلُ
الهمزة الوسطى ياء؛ لاجتماع ثلاث همزات، وكان إبدال الوسطى أولى؛ لأنك لو
أبدلت غيرها لاحتحت إلى إبدال الأخرى كراهية لاجتماع الهمزتين وكانت الياء
أولى في هذا الموضع؛ لأنَّ الألف لو كانت فيه لوجب قلبها؛ لأنه موضع حركة،
وقلبها يكون إلى أحد أختيها، الواو والياء، وكانت الياء أولى؛ لأنها أخفُّ من
الواو.

وإذا بنيت منها مثل صَمَحَحَ قلت: جَيَّأُ، وَسَوَّأُ على تحقيق الهمزتين
مثل جَيَّعَ، وَسَوَّعَ.

والفرق بين هذا البناء والبناء الذي^(١) قبله: أن الحرف الذي بين الهمزتين
في هذا (هو^(٢)) عين الفعل أعيد بإزاء الميم الأخيرة من صَمَحَحَ، وفي الأول
الحرف الذي بين الهمزتين مبدل من همزة في موضع لام الفعل؛ لأنه بإزاء الجيم
من سفرجل.

فإن خففت الهمزتين قلت: جَيَّأُ، وَسَوَّأُ؛ لأنك تقلب الأخيرة على
حركة ما قبلها، وتُبدِلُ من الأولى ألفاً؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها كما قلنا في
راس، وكلس.

(١) يقصد بناء مثل سفرجل من سُوت، وجئت.

(٢) نقص في «ب» و«ق».

وإذا بنيت منها مثل جَعْفَر قلت: جَيْئِي، وَسَوَى والأصل: جَيْئَا،
(وسوؤاً^(١)) مثل جَيْعِع، وسَوَّع، قَلَبْتَ الأخيرة على حركة ما قبلها؛ كراهية
التقاء الهمزتين^(٢).

فإذا بنيت منها مثل بُرْثَن قلت: جُوْ، وَسَوَّ، والأصل: جِيْوُوْ،
(وسوؤو^(٣))، قَلَبْتَ الياء واواً؛ لسكونها وانضمام ما قبلها فصار (جُووُو^(٤)) مثل
جوعع، وكذلك سوؤوْ مثل سَوَّع فاجتمعت همزتان فقلبت الأخيرة واواً على
حركة ما قبلها فصار جُووُوْ، (وسوؤو^(٥)) مثل جُوْعُوْ، وسَوَّعُوْ، ثم قَلَبْتَ الواو
ياء، وكسر ما قبلها كما فَعِلَ في أَذَلِ جمع دَلُوْ؛ لأنها في آخر الاسم وقبلها ضمة.

وإذا بنيت منها مثل قِمَطِرٍ قلت: جِيَّأِيْ، وسَوَّأِيْ، تقلب الهمزة الأخيرة
ياء؛ لأنه ليس قبلها حركة تجري عليها، ولا لها حركة لازمة تُقَلَّبُ عليها،
فأَحَقُّ الأشياء بها قلبها إلى الياء؛ لأنها أقربُ (إليها^(٦))، وَأَخَفُ من الواو التي
هي أختها.

وإذا بنيت منها مثل زَبْرِجٍ قلت: جِيْءِيْ^(٧)، وسِيْءٍ مثل جِيْعٍ، وسِيْعٍ
والأصل: جِيْئِيْ مثل جِيْعِعٍ، قَلَبْتَ الهمزة الأخيرة على حركة ما قبلها فصارت
ياءً، كما قَلَبْتَ الهمزة المضموم ما قبلها واواً.

وأما (سِيْء^(٨)) فالأصل: (سَوَّئِيْ^(٩)) مثل سَوَّعٍ قَلَبْتَ الواو ياء؛ لسكونها

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ق»: الساكنين.

(٣) نقص في «ر».

(٤) بياض في «ق».

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٧٨.

(٧) بياض في «ق».

وانكسار ما قبلها، وقلبت الهمزة الأخيرة ياء على ما ذكرنا.

وتقول في جمع هذه الأبنية: جَيَاءٍ، وَسَوَاءٍ؛ لأنها الهمزة التي كانت في الواحد^(١)، ولا تَقْلِبُهَا كما فَعَلْتَ في باب خَطَايَا؛ لِأَنَّ (تلك)^(٢) الهمزة عرضت في الجمع على ما ذكرنا (فيه)^(٣).

وإذا بنيت منها مثل احْمَرَّرْتُ (تَحْمَرُّ)^(٤) قلت: اجِيَأَيْتَ تَجِيئِي،
واسْوَأَيْتَ (تَسْوِي)^(٥).

وإذا بنيت منها مثل احْمَارَّرْتُ تَحْمَارُّ قلت: اجِيَأَيْتَ (تَجِيَائِي)^(٤)
[١٤٠ / ١] واسْوَأَيْتَ (تَسْوَائِي)^(٥)، تقديره: اجِيَأَيْتَ / (تَجِيَائِي)^(٥)، واسْوَأَيْتَ
تَسْوَاعِي والأول تقديره: اجِيَعَيْتَ تَجِيْعِي^(٦)، واسْوَعَيْتَ تَسْوَعِي.

وإذا بنيت من رَأَيْتَ مثل مَرْمَرِيس قلت: (رَأَرِي)^(٥)

وإذا بنيت منه مثل اغْدُودَنَّ قلت: (ارَأُوْنِي)^(٥).

وإن بنيت مثله من وَأَيْتَ قُلْتَ: (اِيئُوْنِي)^(٥)، والأصل: اُوْأُوْنِي قلبت
الواو الأولى ياء؛ لسكونها، وانكسار ما قبلها.

ومثاله من أَوَيْتُ؛ اِيوَوِي^(٧) على قياس قول سيبويه في اقوُول، وإِيوِيَا
على قياس قول الأخفش^(٨)؛ لئلا تجتمع ثلاث واوات، فقس على هذا إن شاء
الله.

(١) زيادة في «ب» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

(٤) يياض في «ق» .

(٥) في «ب» : والأول تقديره اجِيَعَيْتُ أَجِيْعِي، واسْوَعَيْتُ اسْوَعِي.

(٦) انظر: المنصف ج٢ ص٢٤٩.

(٧) في اقوُول، وانظر: المنصف ج٢ ص٢٤٩.

فصل: وإذا بنيت مثل جعفرٍ من رَدَّ قلت: رَدَّدَ، ومثل بُرْثُنْ، قلت: رُدَّدَ.

و (إذا بنيت^(١)) مثل زُبْرِج قلت: رَدَّدَ.

وإذا بنيت منه مثل فَعْلَان قلت: رَدَّدَان^(٢)، فلا تدغم؛ لأنك تُجْري الصدر (منه^(٣)) مُجْزَاه قبل زيادة الألف والنون كما تقول شَرَّرَ، فلا تدغم^(٤)، وكذلك فَعْلَان رَدَّدَان^(٥) تُجْريه مُجْزَى طَلَّلٍ، وشَرَّرٍ.

(و^(٦)) تقول في أَفْعَلْتُ من رَدَّدْتُ^(٧) (أَرَدَّدْتُ^(٨))، كما تقول: (أَحْمَرَّرْتُ^(٩))، والمصدر: إِرْدَادًا، مثل: إِحْمِرَارٍ.

ويجوز الإدغام فتقول: رِدَادٌ، سَكَنْتَ الدالَ الأولى، وَتَقَلَّتْ حركتها إلى ما قبلها فسقطت ألف الوصل؛ لتحرك ما بعدها كما قلت في اقْتِتَالٍ: قِتَالٌ على هذا الترتيب.

(١) نقص في «ر» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٤٠٢.

(٣) زيادة في «ب» و «ق» .

(٤) في «ر» : كما تقول: شَرَّفَكَ ذلك الصدر من رددان تجريه، وفي «ق» : فلا تدغم لأنك تجري الصدر مجراه قبل زيادة الألف والنون كما قالوا: شَرَّرَ، فكذلك فَعْلَانُ .

(٥) نقص في الأصل.

(٦) في الأصل: من رَدَّ، وما في باقي النسخ موافق لما في كتاب سيبويه ج٢ ص٤٠٢، وهو ما أثبتته.

(٧) نقص في «ق» .

(٨) يياض في «ق» .

فإذا بنيت (منه^(١)) مثل (عَثُوْثِل^(٢) ^(٣)) قلت: رَدُوْدٌ^(٤)، ولا تُدْغِمُ؛ لأنه ملحق بسفرجل.

فإن بنيت (منه^(١)) (مثل^(٥)) اُعْدُوْدَنْ قُلْتَ: ارْدُوْدٌ^(٦)، وأصله ارْدُوْدَةٌ فأدغمت؛ لأنه غير ملحق بشيء، وفي المستقبل يَرْدُوْدٌ، وأصله: يَرْدُوْدٌ^(٧).

وإذا بنيت مثل اُقْعُتْسَسْ قلت: ارْدُنْدٌ^(٨)، فلا تدغم؛ لأنه ملحق باخرنجم.

ومثل صَمَحَمَح: رَدَدَدٌ، وهو ملحق بِسَفْرَجَلٍ.

(و^(٨)) مثل عَفَنَجَج^(٩): رَدَنَدٌ، فلا تدغم؛ لأنه ملحق بِسَفْرَجَلٍ.

ومثل جُلْعَلْع^(١٠): رَدَدَدٌ^(١١)، ولا تدغم في الدال الأخيرة؛ لأنك لو أدغمت فيها لصرت إلى مثل ما قَرَرْتَ منه من الثقل، وذلك أَنَّكَ (كنت^(١١)) تُسَكِّنُ الدالَ التي قبل الأخيرة، فَتَلْقِي حركتها على ما قبلها، وكنت تقول: رَدَدَدٌ، فلا تصير بهذا التغيير إلى تخفيف؛ فلذلك ترك على أصله كما تَرِكَ يَرْدَدُ، ومَرَدَدٌ على الأصل.

(١) نقص في «ب» .

(٢) نقص في «ق» .

(٣) العثوثل: الكثير اللحم الرخو.

(٤) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٤٠٢.

(٥) نقص في الأصل و «ق» .

(٦) في الأصل: وأصله يردودو.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٤٠٣.

(٨) نقص في الأصل .

(٩) العَفَنَجَج: الضخم الأحمق.

(١٠) الجُلْعَلْع: خنفاء نصفها طين.

(١١) نقص في «ب» و «و» .

فإذا بنيتَ (منه^(١)) مثل سَكَرَانَ قلت: رَدَّان، ومثل فَعْلَانَ: رَدَّان، ومثل فَعْلَانَ: رَدَّان، والأصل فيها: رَدَّدَانَ، وَرَدَّدَانَ، إلا أنك تدغم كما أدغمت فَعْلًا، وفَعِلًا؛ لأن الألف والنون غير مُعْتَدٍ بهما؛ لأنها بمنزلة اسمٍ ضُمَّ إلى اسمٍ، وهذا مذهب سيويه^(٢).

فَأَمَّا الْأَخْفَشُ^(٣) فلا يُدغم، ويقول: رَدَّدَانَ (وَرَدَّدَانَ^(٤)) ؛ وَعِلَّتُهُ فِي ذَلِكَ أَنَّهُ بِمَنْزِلَةِ الْمُلْحَقِ بِالْأَلْفِ وَالنُّونِ.

وليس الأمر كذلك^(٥)؛ لأنَّ العرب لا تعتد بهما، والدليل على ذلك أنهم يقولون: زَعِيفَرَان فيصغرون الصَّدْرَ كما يقولون: خَنِيفَسَاء، والألف والنون بمنزلة ألفي التأنيث، فيجب على هذا أن يحكم على الصدر بما يستحقه قبل دخول الألف والنون عليه.

فإذا بنيتَ فَعْلَانَ مِنْ قَوِيْتُ قُلْتُ: قَوَوَانَ، على مذهب سيويه^(٦) والأخفش.

(١) نقص في «ب» و«ر» و«ق» .

(٢) انظر: الكتاب ج٢ ص٤٠٢، والنصف ج٢ ص٣١١.

(٣) انظر الموضع السابق من النصف.

(٤) نقص في «ب» .

(٥) في تصنيف السازني ج٢ ص٣١١: «وكان أبو الحسن يظهر، فيقول: رَدَّدَانَ، وَرَدَّدَانَ، ويقول: هو ملحق بالألف والنون، فلذلك يظهر ليسلم البناء. والقول عندي على خلاف ذلك، لأن الألف والنون يجيئان كالشيء المنفصل. ألا ترى أن التصغير لا يحتسب بها فيه كما لا يحتسب بياي النسب» ولا بألفي التأنيث فيصغرون «زعفرانا: زعيفرانا، وخنفساء: خنيفساء» .

فلو احتسبوا بها لحذفوها كما يحذفون ما جاوز الأربعة فيقولون في «سفرجل: سفيرج» ، وفي «فرزدق: فريزد...» ، وهذا قول الخليل، وسيويه . هو الصواب .

(٦) انظر: الكتاب ج٢ ص٣٩٤.

[١٤٠ / ب] وأبى ذلك الجرّمي^(١)، والمازني^(٢)، وأبو العباس^(٣)، / وقالوا: لا يجوز إلا قَوِيَّان، تقلب الواو ياء؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداها ضمة؛ لأن العرب تَنَكَّبَتْ فَعَلْتُ من القوّة لهذه العلة، وتقلوه إلى فَعِلْتُ؛ لتقلب الواو الأخيرة ياء، فقالوا: قَوِيْتُ، وكان القياس أن يكون فَعَلْتُ؛ لأن الاسم منه قَوِيٌّ كما قيل: ظَرَفَ فهو ظَرِيف، وَكَرَمَ فهو كَرِيم، فتى ما اجتمع واوان في إحداها ضمة قَلِبْتَ الأخيرة ياء، وانكسر لها ما قبلها؛ لتسلم الياء على ما ذكرنا.

ومِمَّا يقوي ما قالوه في ذلك: أن سيبويه^(٤) قال في بناء فَعْلُوَة من غَزَوْتُ: غَزَوِيَّة، والأصل: غَزَوَوَة، فاستثقلوا واوين بينها^(٥) ضمة، فقلبوا الأخيرة منها ياء، فلما كانت الواوان في: غَزَوَوَة لا تَثْبُتَان، وجب ألا تَثْبُتَا في قَوَوَان. ويجوز فيه الإدغام بإجماع كقولك: قَوَوَان^(٦).

وبناء فَعْلَان من حَيَّيْتُ: حَيَّوَان على قول سيبويه^(٧) تَقْلِبُ الياء الأخيرة واوا؛ لانضمام ما قبلها؛ لأنها في موضع اللام على قياس: لَقَضَوُ الرجل، ولو كان

(١) انظر: شرح السيرافي ج٦ ص٤٢٩، والمُتَصِف ج٢ ص٢٨٢، والرّضِي على الشافعية ج٢ ص١٩٤.

(٢) الذي في تصريف المازني ج٢ ص٢٨١: «وتقول في «فَعْلَان من قويت: قَوَوَان» وإن شئت أدغمت وأسكنت الواو «الأولى» وهذا يعني أن المازني موافق لسيبويه، قال ابن جني شارحا كلام المازني في ص٢٨٢ من المُتَصِف: هذا الذي قاله قد قاله سيبويه من قبل، أعني اظهار قَوَوَان».

(٣) انظر: شرح السيرافي ج٦ ص٤٢٩، وفي المُتَصِف ج٢ ص٢٨٢: «وقال أبو العباس: قَوَوَان غلط، ينبغي لمن لم يدغم أن يقول: قَوِيَّان، فيكسر الأولى، ويقلب الثانية ياء؛ لأنه لا يجتمع واوان في إحداها ضمة متحركة».

(٤) انظر: الكتاب ج٢ ص٣٩٦.

(٥) في «ب» و«ر» و«ق»: قبلها ضمة.

(٦) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٣٩٤، وتصريف المازني ج٢ ص٢٨١، والرّضِي على الشافعية ج٢ ص١٩٤.

(٧) انظر: كتاب سيبويه ج٢ ص٣٩٤، وتصريف المازني ج٢ ص٢٨٣.

في موضع العين لم تُقْلَبْ، كقولك في فَعْلَانٍ من البيع: يَبِيعَانِ، فلا تُقْلَبُ الياء واوا؛ لأنها في موضع العين.

وإنما قَلْبَتِ الياء في موضع اللام - إذا انضم ما قبلها - واوا؛ لأن موضع اللام أحق بالتغيير ولو أَسَكَنْتَ حَيَّوَانٍ كما سَكَّنَ عَصَدًا لقلت: حَيَّوَانٍ، ولم ترد الياء؛ لأن السكون عارض فلا يعتد به.

ولا يجوز حَيَّوَانٍ عند الجرمي؛ لأنه لا تُجْمَعُ واوٌ وياءٌ بينهما ضمة، وينقله إلى فَعْلَانٍ، فيقول: حَيَّيَانٍ.

ولو بنيت فَعْلَانٍ من قَوِيَتٍ - على مذهب سيبويه - لقلت: قَوَّوَانٍ.

وأما على مذهب الجرمي فلا يجوز (هذا^(١) البناء)؛ لأنه لا تُجْمَعُ واوان^(٢) بينهما ضمة، ولا تُقْلَبُ الواو ياء في هذا؛ لأنه يصير (على^(٣)) فَعْلَانٍ، وليس في الأسماء فُعِلَ، ومن مذهبهم ألا يُبْنَى إلا ماله نظير في كلام العرب، فهذا لا نظير له في الأسماء.

وكذلك فَعْلَانٍ، لا يجوز بناؤه على مذهبه؛ لأنه ليس له في^(٤) الكلام نظير.

واعلم أنَّ «حَيَّوَانٍ» عند الخليل^(٥) أَصْلُهُ حَيَّيَانٍ ييَاءين، ولكن الياء قلبت

(١) نقص في الأصل.

(٢) في الأصل: لأنه لا تجمع واو وياء....

(٣) نقص في «ر».

(٤) في «ر»: لأنه ليس له في كلام العرب نظير.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٣٩٤، وتصريف المازني ج ٢ ص ٢٨٥، والمقتضب ج ١ ص ١٨٦، وابن يعيش

ج ١٠ ص ٥٥، والرضي على الشافية ج ٣ ص ٧٢.

عنده واوا؛ كراهية لاجتماع الياءين، فأبدلوا من الياء الأخيرة واوا؛ ليختلف الحرفان، كما فعلوا ذلك في رَحَوِي.

وقال أبو العباس^(١): حَيَوَان أصله فَعْلَان ساكن العين؛ لأنَّ فَعْلَانَا إنما يجيء فيما يكون اضطرابا نحو: الغَلَيَان، والنَّرَوَان، فلو قلبوا اللام واوا لزمها القلب إلى الياء؛ لأنَّ الياء قبلها ساكنة، وكان يلزمه الإدغام فيصير حَيَان مثل أَيَّام^(٢) فحركوا العين، وأبدلوا اللام واوا، كأنهم^(٣) قالوا: حَيَّيَان واستقلوا جمع الياءين؛ فأبدلوا الثانية واوا، وإنما استقلوا حَيَّيَان كما استقلوا رَحَيَّي، وإن كان رَحَيَّي أثقل^(٤).

وإذا بنيت فَيَعْمُول^(٥) من حَيَّيْتُ، وَعَيَّيْتُ قلت: حَيَوِي، وَعَيَوِي، والأصل: حَيُوي^(٦) وَعَيُوي، تَقْلِبُ الواو الزائدة (ياء^(٧))؛ لسكونها، وكَوْن الياء بعدها فيصير: حَيَّي، ثم تجري عليها مايجري على النسب إلى حَيَّة^(٨) فتقول: حَيُوي؛ كراهية اجتماع الياءات.

(١) ذكر ذلك السيرافي في شرحه ج٦ ص٤٣٠. وقد نقل للمبرد في المقتضب ج١ ص١٨٦ رأي كل من الخليل، والمازني، ولم يُشر إلى المازني بالاسم، هذا ولم أعثر للمبرد على رأي خاص في لام حيوان إلا في شرح السيرافي.

(٢) في الأصل: مثل أيان.

(٣) في الأصل: لأنهم، وفي «ق»: فإنهم.

(٤) في تصريف المازني ج٢ ص٢٨٤ - ٢٨٥: «وأما قولهم: «حيوان» فإنه جاء على مالا يستعمل. ليس في الكلام فعل مستعمل عنه ياء، ولامه واو فلذلك لم يشتقوا منه فعلا، وعلى ذلك جاء «حيوة» اسم رجل فافهمه» وانظر: ابن يعيش ج١ ص١٠٥، والرضي على الشافعية ج٢ ص٧٣، واللان (حيا).

(٥) انظر: تصريف المازني ج٢ ص٢٧٩.

(٦) في «ر» و «ق»: حَيَّيَّي وَعَيَّيَّي.

(٧) نقص في «ب».

(٨) في «ر»: إلى أُحَيَّة.

وإذا بنيت مثل مَرْمَرِيسَ من حَيِّتْ، وَعَيِّتْ قلت: حَيْحَوِيّ، وَعَيْعَوِيّ،
والأصل: حَيْحَيّ، وَعَيْعَيّ، ولكنك تُبَدِّل من إحدى الياءات واواً على قياس
رَحَوِيّ /؛ كراهية اجتماع الياءات.

[١ / ١٤١]

فهذه جملة من أصول التصريف (وفروعه^(١)) يُسْتَدَل بها على ما لم نذكره
خشية الإطالة، فتدبر ذلك وقس عليه إن شاء الله عز وجل.

(١) قص في «ب» .

بَابُ الإِذْغَامِ

وأوّل ذلك معرفة الحروف العربية، وأصنافها، وأماكنها من الحلق، واللسان، والشفة.

فالحروف العربية تسعة وعشرون حرفاً، وهي حروف: أ، ب، ت، ث،.... كلها، ومنها يتركب كلام العرب، ولها ستة عشر مكاناً تخرج منها.

فللحلق (منها^(١)) ثلاثة أماكن يخرج منها سبعة أحرف:

من أقصى الحلق: الهمزة، والهاء، والألف.

ومن أوسط الحلق: العين، والحاء.

ومن أعلى الحلق ممّا يلي اللسان: الغين، والحاء.

فهذه سبعة أحرف حلقية على المراتب التي ذكرناها.

وللسان خمسة أمكنة يخرج منها ثمانية^(٢) عشر حرفاً:

فأقصى اللسان وما فوقه من الحنك (الأعلى^(٣)) تخرج منه القاف، ومن

دون موضع القاف قليلاً مما يلي الحنك الأعلى يخرج الكاف، ومن وسط اللسان

وما يقابله من وسط الحنك الأعلى يخرج الجيم، والشين، والياء، ومن طرف

اللسان وما يخالطه من أصول الثنايا، وأطرافها العليا يخرج أحد عشر حرفاً؛

منها لطرف اللسان وأصول الثنايا العليا الطاء، والتاء، والذال، من

(١) زيادة في «هـ» و «و» .

(٢) تكلم سيبويه على مخارج الحروف، وصفاتها في ج ٢ ص ٤٠٥ - ٤٠٧.

(٣) نقص في «ق» .

موضع واحد؛ ومن طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا: الظاء، والشاء،
والذال من موضع واحد، ومن طرف اللسان وفوق أصول الثنايا العليا مخرج
الصاد، والزاي، والسين، ومن طرف اللسان وما قبله من الخيشوم مخرجُ
النون، ومن طرف اللسان وما قبله من الحنك فَوْقَ موضع النون مخرجُ
الراء، ومن حافة اللسان اليمنى مما يلي الأضراس مخرجُ الضاد.

(وبعض الناس يخرجها من الحافة اليسرى؛ وبعضهم يسهّل عليه إخراجها
من الجهتين^(١) جميعاً) ، ومن حافة اللسان من أدناها مما يلي أصول الثنايا
مخرجُ اللام.

فهذه ثمانية^(٢) عَشَرَ حرفاً تخرج من اللسان على الترتيب الذي ذكرنا.

وللشفة مكانان يخرج منها أربعة أحرف (و^(٣)) هي: الفاء، والباء، والميم
والواو؛ فالفاء وحدها تخرج من باطن الشفة السفلى، ورؤوس الثنايا العليا،
والثلاثة (الأخر^(٤)) تخرج من بين الشفتين.

فهذه خمسة عشر مكاناً منها هذه الحروف التي وصفنا.

وللنون موضع (آخر^(٥)) تخرج منه، وهو الخياشيم، وذلك إذا كانت ساكنة
نحو: منك، وعنك، ومن زيد، فلها موضعان:

(١) في «ر» و«ق» : من الحافتين جميعاً، وما بين القوسين نقله السيوطي بنصه في الجمع ج٢ ص ٢٢٨ عن أبي
حيان، ثم ذكر السيوطي أن أبا حيان قال: «وكلام سيويه أيضاً يدل على أن الضاد تكون من الجانبين» هذا وفي
كتاب سيويه ج٢ ص ٤٠: «ومن بين أول حافة اللسان وما يليها من الأضراس مخرج الضاد» .

(٢) في «ب» : فهذه ستة عشر حرفاً.

(٣) زيادة في «ق» .

(٤) نقص في «ب» ، وفي «ر» ، و«ق» : والثلاثة الأحرف تخرج....

(٥) نقص في «ب» .

إذا كانت متحركة خرجت من الفم؛ وإذا كانت ساكنة خرجت من الحياشيم.

فهذه ستة عشر مكانا تخرج منها الحروف العربية التي ذكرناها.

فصل: وأما أصنافها فهي ستة عشر صنفا:

المجهورة، والمهموسة، والشديدة، والرَّخوة، والمطبقة، والمنفحة، والمُسْتَعْلِيَّة،
والمُسْتَفْلِيَّة، وحروف المد واللين، وحروف الصفير (والمُتَفَشِّي^(١)) والمستطيل،
والمكرَّر، والمنحرف، والهائوي، وحروف الغنة.

فالمجهورة: حرف يقوى الاعتماد في موضعه حتى يمنع النفس أن يجري معه،
وعدها تسعة عشر حرفا (و^(٢)) هي:

[١٤١ / ب] الهمزة، / والألف^(٣)، والعين، (والغين^(١)) ، والقاف والجيم، والياء، واللام
والضاد، والنون، والراء، والطاء، والذال، والزاي، والظاء، والباء، والميم،
والواو، والذال، وإنما سُميت مَجْهُورَةً؛ لأنه لا يمكن أن تنطق بشيء منها إلا
مَجْهُورًا، ومعنى الجهر: الإعلان.

والمهموس: حرف يضعف الاعتماد في موضعه حتى يجري معه النفس، وعدته
عشرة أحرف يجمعها في اللفظ «سَشَحَنُكْ خَصَفَةٌ» ، وإنما سُميتْ مَهْمُوسَةً؛ لأنه
يمكن^(٤) أن ينطق بها خَفِيَّةً، والهمْسُ: إخفاء الصوت؛ وكل مهموس يمكن أن
يُجْهَرَ به أي يُعْلَن^(٥)، ولا يمكن في المجهور أن يُهْمَسَ، أي يُخْفَى، ولو رُمِتْ

(١) نقص في «ب» .

(٢) زيادة في «ر» و «ق» .

(٣) في «ر» : والألف والياء...

(٤) في الأصل: لأنه لا يمكن...

(٥) في الأصل و «ق» : أي يُعْلَن به.

ذلك في القاف، والعين، والطاء، ونحوهن من المجهور لم يمكنك أن تأتي بشيء من ذلك مهموساً^(١)، أي خفياً.

والشديد^(٢): (حرف^(٣) يشتد^(٤) لزومه لموضعه حتى يمنع الصوت أن يجري معه).

وعدها ثمانية أحرف يجمعها في اللفظ «أجدك قطبت»، وما عداها من الحروف فهو على ضربين:

أحدهما رخو، وهو: حرف يجري معه الصوت إذا وقفت عليه؛ لأنه لا يشتد لزومه لموضعه، وعدته ثلاثة عشر حرفاً، وهي:

الهاء، والحاء، (واخاء^(٥))، والعين، والسين، والصاد، والزاي، والشين، والطاء، (والضاد^(٥))، والذال، والثاء، والفاء.

والضرب الثاني: شديد يجري معه الصوت، فهو بين الشديد والرخو، وعدته ثمانية أحرف يجمعها في اللفظ «لم يرو عنا»، وإنما جعلنا هذه الحروف بين الشديدة والرخوة؛ لأنها على شرط الشديدة في منع الصوت أن يجري معها إذا وقفت^(٦) عليها، ولكن قد يعرض لها ما يجري الصوت معها كما يجري مع الرخوة.

(١) في «ب»: مهموساً حتى يمنع الصوت أن يجري معه.

(٢) في «ب»: وأما الشديدة.

(٣) نقص في «ب»، وكلمة «حرف» ساقطة من «ق».

(٤) في «ق»: يلزم لزومه لموضعه.

(٥) نقص في «ب».

(٦) نقص في «ق».

وَأَنْتِ إِذَا عَتَبْتُ جَمِيعَ مَا ذَكَرْنَا فِي أَوْصَافِ هَذِهِ الْحُرُوفِ وَجَدْتَهُ عِنْدَ
الْإِمْتِحَانِ صَحِيحًا.

وَأَمَّا الْمَطْبِقَةُ: فَهِيَ أَرْبَعَةُ أَحْرَفٍ: الصَّادُ، وَالضَّادُ، وَالطَّاءُ، وَالظَّاءُ، وَإِنَّمَا
سَمِيَتْ مَطْبِقَةً؛ لِأَنَّ اللِّسَانَ يَنْطَبِقُ بِإِخْرَاجِهَا عَلَى الْخَنْكَ، وَمَا عِدَاهَا مُنْفَتِحَةٌ؛
لِأَنَّ اللِّسَانَ لَا يَنْطَبِقُ بِهَا عَلَى الْخَنْكَ.

وَأَمَّا الْمُسْتَعْلِيَّةُ فَهِيَ حُرُوفٌ يعلو بها اللسان إلى جهة الخنك، وهي سبعة
أحرف:

حُرُوفُ الْإِطْبَاقِ وَالْغَيْنُ، وَالْخَاءُ، وَالْقَافُ، وَمَا عِدَاهَا مُسْتَفِلَّةٌ^(١)؛ لِأَنَّمَا
لَا يعلو بها اللسان إلى جهة الخنك.

وَحُرُوفُ الْمَدِّ وَاللِّينِ هِيَ: الْحُرُوفُ الَّتِي يَمْتَدُّ بِهَا الصَّوْتُ بَعْدَ خُرُوجِهَا مِنْ
مَوْضِعِهَا، وَهِيَ ثَلَاثَةٌ أَحْرَفٍ: الْوَاوُ، وَالْيَاءُ، وَالْأَلْفُ.

فَأَمَّا الْوَاوُ، وَالْيَاءُ فَإِنَّهُمَا^(٢) إِنَّمَا يَقْوَى الْمَدُّ بِهِمَا إِذَا كَانَتْ حَرَكَةُ مَا قَبْلَهُمَا
مِنْهُمَا، وَذَلِكَ أَنَّهُ يَكُونُ قَبْلَ الْوَاوِ ضَمَّةٌ، وَقَبْلَ الْيَاءِ كَسْرَةٌ.

فَإِنْ كَانَتْ قَبْلَهُمَا فَتْحَةٌ لَمْ يَكُنْ^(٣) امْتِدَادُ الصَّوْتِ (بِهِمَا^(٤)) ، وَفِيهِمَا - عَلَى
ذَلِكَ - مَدٌّ إِلَّا أَنَّهُ دُونَ الْمَدِّ الَّذِي يَكُونُ فِيهِمَا إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مِنْهُمَا.

وَالدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْوَاوَ وَالْيَاءَ إِذَا كَانَ مَا قَبْلَهُمَا مَفْتُوحًا كَانَ فِيهِمَا مَدٌّ: أَنَّهُمَا^(٥)

(١) فِي الْأَصْلِ، وَفِي «ق»: مُسْفَلَةٌ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: فَإِنَّمَا يَقْوَى فِيهَا إِذَا كَانَتْ... ، وَفِي «ر»: فَإِنَّمَا يَقْوَى الْمَدُّ فِيهِمَا، وَفِي «ق»: فَإِنَّمَا يَقْوَى الْمَدُّ بِهِمَا.

(٣) فِي الْأَصْلِ وَفِي «ر» وَ«ق»: لَمْ يَتَكُنْ.

(٤) تَقْصُ فِي «ق» .

(٥) فِي «ر»: وَالِدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْيَاءَ وَالْوَاوَ... جَوَازَ الْيَاءِ الْمَفْتُوحِ مَا قَبْلَهُمَا، مَعَ الْيَاءِ...

جاؤوا بالياء المفتوح ما قبلها مع الياء المكسور ما قبلها في الرّدف^(١)، قال
عَمُرُو بِنُ كَلْثُومِ (التَّغْلِيبيّ^(٢)) :

كَأَنَّ مُتُونَهُنَّ مُتُونُ غُدْرٍ تُصَفِّقُهَا الرِّيحُ إِذَا جَرَيْنَا^(٣)

والقصيدة مبنية على ياء قبلها كسرة، وواو قبلها ضمة. [١٤٢ / ١]

وقال فيها أيضاً:

كَأَنَّ سَيُوفَنَا مِنَّا وَمِنْهُمْ مَخَارِيقُ بِأَيْدِي لَاعِبِينَا^(٤)

وقال (أيضاً^(٥)) :

إِذَا وُضِعَتْ عَنْ^(٦) الْأَبْطَالِ يَوْمًا رَأَيْتَ لَهَا جُلُودَ الْقَوْمِ جُونًا

فلما جاء بقوله: جَرَيْنَا مع جُونًا، ولَاعِبِينَ علمنا أنه جمع بين ذلك
لتشاكلها بالمد، وإن كان المد فيها انفتح ما قبله دون المد فيما كان ما قبله
مكسوراً أو مضموماً.

(١) الردف هو حرف المد الذي يكون قبل الروي ولا فاصل بينها.

(٢) زيادة في «ق» .

(٣) وهو من شواهد ابن النجدي في الأمالي ج ١ ص ٩٩، وانظره في جهرة أشعار العرب ص ١٦٧ وشروح سقط
الزند ص ٥٨١. المتون أعالي الدروع، شبه الدروع في بياضها ولعائها بالعُذْر، وهي الحياض إذا حركتها الرياح. وفي هذا
البيت عيب السناد، وهو اختلاف ما يراعى قبل الروي من الحروف والحركات.

(٤) وهو في جهرة أشعار العرب ص ١٦٢، وانظر: الصحاح وتاج العروس (خرق) « وفيه: »الخاريق: واحدها
مخرق: ما يلعب به الصبيان من المخرق للفتولة» .

(٥) نقص في «ب» .

(٦) في «ق» : على الأبطال.

وهو في جهرة أشعار العرب ص ١٦٧ . جونا : سوداً .

وحروف الصغير ثلاثة، وهي: الصاد، والزاي، والسين، (و^(١)) سَمَّيْتُ بذلك؛
لأنها يَسْمَعُ فيها شبيهه بالصغير إذا خرجت من مواضعها.

والمفتشي: حرف واحد، وهو الشين.

والمستطيل: حرف واحد، وهو الضاد.

والمكرر: حرف واحد، وهو الزاء.

والمنحرف: حرف واحد، وهو اللام.

والهاوي: حرف واحد، وهو الألف؛ لأنه يخرج من هواء الفم.

وحرفا الغنة: النون، والميم؛ لأنها غَنَّةٌ في الخيشوم.

(١) نقص في «ر» .

بَابُ مَعْرِفَةِ أَصُولِ الإِدْغَامِ

الإدغام: جَعَلَ حَرْفَيْنِ بِمَنْزِلَةِ حَرْفٍ وَاحِدٍ؛ لِيَرْفَعَ اللِّسَانُ بِهَا رُفْعَةً وَاحِدَةً؛
طلباً للتخفيف، وهو على وَجْهَيْنِ: إدغامُ المثلين، وإدغامُ المتقاربين.
فأما إدغامُ المثلين: فأن يلتقيَ حرفان من جنس واحد في كلمةٍ أو كلمتين
نحو: عَضٌّ، وَفَرٌّ، وَشَدٌّ، وَقُلْ لَهُ، وَقَدْ دَامَ.
وأما إدغامُ المتقاربين فهو على ضربين:
أحدهما: أن يلتقي حرفان يَتَقَارَبَانِ في المخرج نحو الدال، والتاء، ونحوهما مما
يكون خروجهما من موضع واحد، نحو: سُدَّتْ.
والثاني: أن يلتقي حرفان متقاربان في الجنس - وإن تباعد موضِعَاهُمَا - نحو:
الواو والياء، يتفقان في المد؛ وأحدهما من الشفة، والآخر من وسط الفم، فإذا
التقيا، وكان الأول منها ساكناً قَلْبَتْ الواو ياءً، وَأُذْغِمَتْ (الياء) ^(١) في الياء
نحو: سَيِّدٌ، فهذا مثال، وستقف على حقيقته فيما بعد إن شاء الله.
واعلم أن من الحروف ما لا يُدْغَمُ في شيء، ولا يُدْغَمُ فيه شيء، ومنها
ما يُدْغَمُ فيه ولا يُدْغَمُ هو في شيء ^(٢)، ومنها ما يُدْغَمُ وَيُدْغَمُ فيه.
فالذي لا يُدْغَمُ ولا يُدْغَمُ فيه: الألف؛ لأنه حرف ضعيف الاعتماد، يخرج
بهواء الصوت.

وأما الذي يُدْغَمُ فيه، ولا يُدْغَمُ هو في شيء: فكل حرف له فضيلة على

(١) زيادة في «ر».

(٢) في «ر» و«ق»: في شيء منها.

غيره من الحروف مما لو أُدغم لذهب تلك الفضيحة، وذلك نحو حروف الصغير لو أُدغمَتْ في غيرها لذهب الصغير الذي فيها، (وكذلك^(١) الراء لو أُدغمَتْ في غيرها لذهب التكرير الذي فيها).

وكذلك حروف المد واللين لو أُدغمَتْ في غيرها لذهب ما فيها من المد، وكذلك الضاد لو أُدغمَتْ في غيرها لذهب ما فيها من الاستطالة.

وأما ما يُدغم وَيُدغمُ فيه: فالحروف المتجانسة المتقاربة التي ليست فيها معانٍ تزول في الإدغام.

فهذه جملة (أنت)^(١) (تقف)^(٢) على تفصيلها عند ذكر حكم كل حرف في [١٤٢ / ب] الإدغام والامتناع منه^(٣)، وأنا أسوق ذلك مؤلفا على حروف المعجم ليقرب مأخذَه ويسهل حفظه إن شاء الله تعالى.

واعلم أنّ الإدغام على ضربين:
أحدهما: أن يلتقي حرفان من جنس واحد من كلمة (واحدة)^(٤) فيلزم إدغام الأول منها في الثاني، ولا يجوز إظهار ذلك إلا في ضرورة الشعر نحو قوله:
أَنِّي أَجُودُ لَأَقْوَامٍ وَإِنْ ضَنُّوا^(٥)
ولا يجوز في الكلام إلا ضنوا.
والثاني: أن يلتقي حرفان من جنس واحد في كلمتين، فهذا ينقسم قسمين:

(١) نقص في الأصل، وفي «ب» وكذلك الراء لو أدغمت لذهب التكرير.

(٢) زيادة في «ق».

(٣) نقص في «ب».

(٤) أقحمت في الأصل بعد قوله: والامتناع منه عبارة: وكذلك الراء لو أدغمت في غيرها لذهب التكرير الذي فيها؛ وهي العبارة التي سبق أن أشرت إلى نقصانها سابقا في الأصل.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) هذا الشاهد مكرر هنا، وقد سبق الاستشهاد به في باب التضعيف ص ٧٣٧ فيما سبق من التبصرة.

أحدهما: أن يكون الحرف الأول ساكناً، والثاني متحركاً، فالإدغام فيها واجب لازم نحو: لم يَرَح حَاتِم، ولم يَقُلْ لَهُ.

والقسم الثاني: أن يكون الحرفان متحركين؛ فالإدغام غير واجب (لا)^(١) في الكلام، ولا في الشعر، وأنت مخير؛ إن شئت أدغمته، وإن شئت لم تدغم، وأحسن ما يكون الإدغام في المتحركين^(٢) في كلمتين إذا توالى خمسة أحرف فصاعداً متحركات فيحسن الإدغام^(٣)؛ لثقل توالي الحركات نحو: جَعَلَ لَكَ، وفعل لبيد، وترق قميصك؛ فإذا أدغمته كان حسناً، وإن لم تدغم جاز، وهو الأصل، وإنما يدغم طلباً للتخفيف بالتسكين.

واعلم أنه إذا التقى حرفان من جنس واحد، وكان قبل الحرف الأول منهما ساكن لم يجز الإدغام؛ لأن الحرف المدغم لا بد من إسكانه، فإذا سكن وقبله ساكن التقى ساكنان، وذلك معدوم في غير الوقف على آخر الكلمة، إلا أن يكون الساكن الأول حرفاً من حروف المد واللين فيجوز حينئذ الإدغام (بعده)^(٤) نحو: راد، وماد^(٥)، وشاب، وهذا لازم في الكلمة الواحدة.

وأما في الكلمتين فأنت مخير في الإدغام، وترك الإدغام، نحو قولك: (إن)^(٤) المال لك، وهم يظلموني^(٦)، (وأنت تظلميني)^(٧)، وهما يظلماني.

(١) نقص في «ب» و «ق» .

(٢) في «ب»: وأحسن ما يكون الإدغام في كلمتين متحركتين.

(٣) في «ب»: فيحسن الإدغام لتوالي الحركات.

(٤) نقص في «ر».

(٥) في الأصل: ومات.

(٦) في «ب»: فهم يظلموني.

(٧) نقص في «ب» و «ق».

والبيان في مثل هذا أحسن؛ لسكون ما قبل المدغم، وإنما جاز الإدغام في (مثل)^(١) هذا النحوم مع الجمع بين الساكنين؛ لأنَّ الألف والواو، والياء قد صار (ما)^(٢) فيها^(٣) من المد بمنزلة الحركة، ألا ترى أنَّ زمان الحرف الممدود أطولُ من^(٤) زمان غيره (كما أنَّ^(٥) زمان الحرف المتحرك أطولُ من زمان غيره؟) فصار ما^(٦) فيها من المد يقوم مقام الحركة؛ لأنَّ^(٧) الحرف المدغم قد اختلط بالمتحرك الذي بعده ورَفَعَ اللسانَ (عنها)^(٨) رفعة واحدة، فصار بمنزلة حرف واحد متحرك، فلذلك جاز الإدغام بعدها، فاعرف ذلك إن شاء الله عز وجل.

(١) زيادة في «ق».

(٢) نقص في «ق».

(٣) في الأصل فيها.

(٤) في «ر»: ألا ترى أنَّ زمان الحرف الممدود أطولُ زمانًا من غيره؟

(٥) نقص في «ب» و «ر».

(٦) في الأصل: فصار بمنزلة ما فيها من المد...

(٧) في «ر»: ولأنَّ.

(٨) نقص في الأصل.

هذا بابٌ تُذكرُ فيه أحكامُ حروفِ المُعْجَمِ في الإدْغامِ على ترتيب أ، ب، ت، ث.

فَأَوَّلُ ذلك: الهمزة، وهي التي تُسمَّى في أول هذه الحروف ألفاً، وإنْما سَمَّوها أَلِفاً؛ لأنها كُتِبَتْ بصورة الألف، وهي همزة في الحقيقة؛ لأن الألف لا تقع أَوَّلاً؛ لأنها لا تكون إلا ساكنة، ولا يجوز الابتداء بساكن.

واعلم أن الهمزة لا تُدْغَمُ في مثلها إلا أن تكون عَيْنياً مُضاعفة، وذلك في فَعَّال، وفَعَّل، وما أشبهها مما عَيْنُهُ همزة نحو سَوَّال^(١) ورَوَّاس^(٢)، وجَوَّار، من الجَّار^(٣)، وهو (من)^(٤) الصوت.

ولو جَمَعْتَ سائلاً، وجائراً على فَعَّل / لأدغمت^(٥) فقلت: سَوَّل، وجَوَّر، قال [١٤٢ / ١] المتنخل^(٦) الهذلي^(٧):

لو أَنَّهُ جاءني^(٨) جَوَّعانٌ مُهْتَلِكٌ؛
بُؤْسُ (فَعَّل)^(٩) جَمْعُ بَائِس.

(١) في اللسان (سأل): «...والفقير يسمى سائلاً، وجمع السائل الفقير: سَوَّال».

(٢) الرأس: بائع الرؤوس، انظر: اللسان (رأس)، والكلمة نقص في «ب» و«ر».

(٣) في «ب» و«ر»: من الجَوَّار، وفي «ق»: من الجور.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) في «ر»: ..على فَعَّل قلت: سَوَّل، وجَوَّر.

(٦) في الأصل، وفي «ب»: المتنخل، وانظر: المؤتلف والمختلف ص ٢٧٢.

(٧) انظر: ديوان الهذليين ص ١٢٦٣.

(٨) نقص في «ق». وهو من شواهد ابن يعيش ج ١ ص ١٣٥، وانظر: سبط اللآلي ص ١٥٧، واللسان وتاج

العروس (هلك).

(٩) نقص في «ر».

و (أما)^(١) إذا التقى هزتان في غير موضع العين فلا إدغام فيها؛ لأن لها باباً في التخفيف هو أولى بهما من الإدغام.

قال سيبويه^(٢): وزعوا أنَّ ابنَ أبي إسحاق كان يُحقِّقُ الهمزتين وناساً^(٣) معه، وهي رديئةٌ، فقد يجوز الإدغام على قول هؤلاء، يعني يجوز إدغام الهمزتين إذا التقتا في قول هؤلاء، وإن كانتا غيرَ عَيْنٍ مُضَاعَفَةٍ، نحو: قرأ أبوك، ونحو ذلك، وقد ذكرنا حكم الهمزتين في التخفيف، والتحقيق في باب الهمز^(٤)

فصل: والباءُ تُدغم في مثلها إذا التقتا في كلمةٍ أو كلمتين على القياس الذي قدمنا كقولك - في الكلمة الواحدة - صَبَّ يَصْبُ فهو صَبٌّ^(٥)، وطَبَّ يَطَبُّ فهو طَبٌّ^(٦)، وفي الكلمتين: نحو لم يذهب بيالك.

وقرأ أبو عمرو: ﴿لَذَهَبَ^(٨) بِسَمْعِهِمْ﴾ فأسكن الباء الأولى، وأدغم^(٩) تخفيفاً؛

(١) نقص في «ق» .

(٢) انظر: الكتاب ج٢ ص ٤١٠، وشرح السيرافي ج٦ ص ٦٢٠، والرضي على الشافية ج٢ ص ٢٣٦.

(٣) هو عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي النحوي البصري جد يعقوب بن إسحاق الحضرمي أحد القراء العشرة. كان شديد التجريد للقياس وشرح العلل، أخذ القراءة عرضاً عن يحيى بن يعمر، ونصر بن عاصم، وروى القراءة عنه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء، توفي سنة سبع عشرة ومائة. انظر: أخبار النحويين البصريين ص ٢٠، والمعارف ص ٢٣١، والفهرست ص ٦٢، وغاية النهاية ج١ ص ٤١٠.

(٤) في الأصل وفي «ق»: وناسٌ.

(٥) في «ق»: في باب الهمزة، وانظر: ص ٧٣٢ - ٧٣٦ فيما سبق من التبصرة.

(٦) الصَّبُّ: العاشق.

(٧) في اللسان (طبيب): «رجل طَبَّ بالفتح أي عالم، يقال: فلان طَبٌّ بكذا أي عالم به.

(٨) الآية ٢٠ من سورة البقرة.

(٩) انظر: التيسير ص ٢٠، وإبراز المعاني ص ٦٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٥، ٢٩، ١٥٩، والنشر ج١ ص ٢٨٠.

لتوالي الحركات، وحُكِيَ عنه: ﴿الرُّعْبُ^(١) بِمَا﴾ بالإدغام^(٢)، والجمع بين ساكنين، فهذا غير جائز عند البصريين، وحملوا ذلك على الإخفاء من أبي عمرو.

فَأَمَّا الكوفيون^(٣) فقد أجازوا الجمع بين ساكنين في مثل هذا.

وتُدغم الباء في الميم كقولك: اصْحَبْ مَطْرًا، واطْلُبْ مُحَمَّدًا.

وقرأ أبو عمرو: ﴿يَعْدَبُ^(٤) مَنْ يَشَاءُ﴾ و﴿يَأْتِيَّ أَرْكَبُ^(٥) مَعْنَا﴾ ولاخلاف في جواز ذلك.

وتُدغم الباء في الفاء للتقارب، (نحو)^(٦) اذْهَبْ فَأَنْظُرْ.

فصل: والتاء تُدغم في مثلها نحو: ذَهَبَتْ تَبَاضِرُ، وَقَامَتْ تَدْرُجُ^(٧).

وتقول: قَتَلُوا، والأصل: اقْتَتَلُوا، أَسَكَنْتَ التَّاءَ الْأُولَى، وأدغمتها في التاء

(١) الآية ١٥١ من سورة آل عمران.

(٢) في شرح السيرافي ج٦ ص ٧٨٠: «قرأ أبو عمرو: «لذهب بجمعهم» و «الرعب بما»... وهذا مذهب أبي عمرو والذي حكاه الفراء عنه في الجمع بين ساكنين في حروف كثيرة في الإدغام».

(٣) في شرح السيرافي ج٦ ص ٧٨٠: «وقد أباه سيبويه والبصريون، وحملوا ذلك على الإخفاء من أبي عمرو، وأجاز الجمع بين ساكنين الفراء، والكوفيون». وانظر: ابن يمين ج١٠ ص ١٤٧.

(٤) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة. والإدغام في الآية على قراءة جزم «يعذب» عطفًا على «يحاسبكم» وقرأ بالإدغام أيضًا الكسائي، وكذا خَلَفَ، ووافقهم اليزيدي والأعمش، وورد الإدغام عن ابن كثير، وحمة، وقالون من بعض الطرق. انظر: السبعة ص ١١٨، والتيسير ص ٢٨، ٤٥، وإبراز المعاني ص ٧٤، ١٤٩، والنشر ج١ ص ٢٨٧، وج٢ ص ١٠، ١١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٦، ١٩٩.

(٥) الآية ٤٢ من سورة هود. وقد قرأ بالإدغام: أبو عمرو، والكسائي، ويعقوب، ووافقهم الأربعة بخلاف عن ابن مَخْلَصٍ والأعشى، والوجهان صحيحان أيضًا عن كل من ابن كثير، وعاصم، وقالون، وخلا، وقرأ الياقوت بالإظهار. انظر: التيسير ص ٤٥، والنشر ج٢ ص ١١ - ١٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٦، ٣٠٦.

(٦) نقص في «ب».

(٧) أي قامت تمشي.

الثانية، وكسرت القاف^(١)؛ لالتقاء الساكنين، فلمّا تحركت القاف سقطت ألف الوصل.

ويجوز فتح القاف بأن تُلقَى عليها حركة التاء.

فأما مستقبله نحو: يَقْتَتِلُونَ ففيه مع الإدغام أربعة ألفاظ:

(أحدها:)^(٢) يَقْتَلُونَ بفتح القاف (و)^(٣) أُلْقِيَتْ حركة التاء على القاف.

والثاني: يَقْتَلُونَ بكسر القاف؛ لالتقاء الساكنين.

والثالث: يَقْتَلُونَ بكسر القاف، والياء للإتباع، كما قالوا مِنْخِرَ فكسروا الميم؛ إتياعا لكسرة الخاء.

والوجه الرابع: ضعيف، وهو: إدغام التاء في التاء مع سكون القاف، فيجتمع ساكنان، وذلك أنه إذا سكنت التاء للإدغام لم تحرك القاف، وترك على سكونه، وهذا^(٤) ضعيف، ولكنه قد ذكره بعضهم فذكرناه كما ذكروه.

وتقول في مصدره: قِتَالًا، ولا يجوز فتح القاف، والأصل: أَقْتَتَلًا، أُدْغِمَتْ التاء في التاء، وحُرِّكَتْ القاف، وسَقَطَتْ أَلْفُ الْوَصْلِ.

وليس إدغام اقتتلوا ونحوه لازما بل أنت مخير في الإدغام، وتركه وإن كان الحرفان في كلمة واحدة؛ لأنها لَمَّا وَقَعَتَا وَسْطًا قَوِيَّتَا؛ لِأَنَّ الْأَوْسَاطَ أَقْوَى مِنَ الْأَطْرَافِ، والإدغام ضرب من الإعلال، كما أَنَّ الْإِغْلَالَ يَقْوَى فِي الْأَطْرَافِ، وَيَضْعَفُ فِي الْأَوْسَاطِ، ولذلك قَوِيَ الْإِظْهَارُ فِي الْوَسْطِ لِقُوَّتِهِ، وَضَعُفَ فِيهِ الْإِدْغَامُ.

واحتج سيبويه^(٥) بأن قال: أظهروا التاءين في هذا ولم يجعلوها بمنزلة احرّ

(١) في «ق»: وكسرت الألف.

(٢) نقص في «ق».

(٣) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٤) في «ب»: وذلك، وانظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٦٠٤.

(٥) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤١٠.

- وأصله: اَحْمَرَزَ - لِأَنَّ التَّضْعِيفَ لَازِمٌ لِهَذِهِ الزِّيَادَةِ، يَعْنِي الرَّاءَ فِي اَحْمَرَّ وَبَابِهِ، وَلَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ بَعْدَ تَاءٍ يَفْتَعِلُ مِثْلَهَا.
أَلَا تَرَاهُمْ (قَالُوا)^(١): يَسْتَمِعُ، وَيَرْتَعِلُ، وَيَغْتَسِلُ؟ فَلَمَّا كَانَ الْحَرْفُ الَّذِي بَعْدَ تَاءٍ الْاِفْتِعَالُ لَا يَلْزَمُ أَنْ يَكُونَ تَاءٌ أَشْبَهَ الْمَفْصَلَتَيْنِ، فَلِذَلِكَ كُنْتُ مُخَيَّرًا فِي الْإِدْغَامِ وَالْإِظْهَارِ.

وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِي أُخْتِيهَا الطَّاءِ، وَالذَّالِ؛ لِأَنَّهَا تَخْرُجُ مِنْ مَوْضِعٍ وَاحِدٍ، كَقَوْلِكَ: اُنْعَتِ طَالِبًا، وَأَنْعَتِ دَارَكَ، قَالَ الْأَخْطَلُ^(٢):

وَاذْكُرْ غُدَانَةَ عِدَانًا مُزَنَّمَةً مِنْ الْحَبْلَقِ تُبْنَى حَوْلَهَا الصَّيْرُ
يُرِيدُ: عِدْدَانًا، فَادْغَمَ التَّاءَ فِي الدَّالِ، وَمِثْلُهُ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿وَقَالَتْ طَائِفَةٌ^(٣)﴾
وَقَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿أُجِيبَتْ^(٤) دَعْوَتُكُمَا﴾.

وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِي الطَّاءِ، وَالتَّاءِ، وَالذَّالِ؛ لِجَوَارِئِهَا لِمَوَاضِعٍ، كَقَوْلِكَ: اُنْعَتِ ظَالِمًا، وَصَرَبَتْ ثَابِتًا، (وَقَالَتْ^(٥) ذَلِكَ)، وَقَرِئَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿كَانَتْ^(٦)﴾

(١) تقص في «ب».

(٢) انظر: ديوانه ص ١١١.

وهو من شواهد السيرافي ج ٦ ص ٦٧٠، وانظر: المنصف ج ٢ ص ٥٧، وشرح شواهد الشافعية ص ٤٩٢، والصحاح (حبق) و (غدن) واللسان (عتد)، و (حبلق)، و (غدن)، وتاج المروس (حبق) و (غدن)، غدانة: قبيلة من قوم أبوها غدانة بن يربوع، والعندان أصله عندان وهو جمع عتود وهو الجدع من أولاد المغز، والمزغة: ذات الزغة، وهي شيء يقطع من أذن البعير فيترك معلقا، والحبلق يفتح الحاء المهملة والباء الموحدة، واللام المشددة أولاد المغز، والصير جمع صيرة، وهي: الحظيرة. يهجو هؤلاء القوم بأنهم رعاة لا ذكر لهم ولا شرف.

(٣) الآية ٧٢ من سورة آل عمران. والإدغام هنا واجب، انظر: النشر ج ٢ ص ١٩، والإتحاف ص ٣٣.

(٤) الآية ١٤٣ من سورة يونس. وقد ذكر ابن مجاهد في السبعة ص ١١٥ أنه روي الإظهار عن نافع، وانظر أيضا: إبراز المعاني ص ٧٢.

(٥) تقص في «ب» و «ر».

(٦) الآية ١١ من سورة الأنبياء: وقد قرأ بالإدغام: الأزرق عن ورش، وأبو عمرو، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي، وخلف. انظر: السبعة ص ١١٩، والنشر ج ٢ ص ٥، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٧٥.

ظَالِمَةً ﴿ وَرَجَبَتْ ^(١) ثُمَّ ﴾ بالإدغام.

وَرَوَى الْيَزِيدِيُّ ^(٢) عَنْ أَبِي عَمْرٍو ^(٣): ﴿وَالذَّارِيَّاتُ ^(٤) ذُرَّوْا﴾ ﴿فَالْمُتَّقِيَّاتُ ^(٥) ذُكِّرَ﴾ بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي الذَّالِ.

وَتَدْغَمُ التَّاءُ فِي حُرُوفِ الصَّغِيرِ، وَهِيَ الصَّادُ، وَالسِّينُ، وَالزَّيَّاءُ كَقَوْلِكَ:
أَنْعَتِ صَائِرًا، وَذَهَبَتْ ^(٦) سَلَمَى، وَأَنْعَتِ زُرَّةً.

وَقَرَأَ بَعْضُهُمْ: ﴿وَالصَّافَّاتُ ^(٧) صَفًّا﴾ ﴿فَالْمُغِيرَاتُ ^(٨) صُبْحًا﴾ بِإِدْغَامِ التَّاءِ فِي

(١) الآية ٢٥ من سورة التوبة. وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو، وهشام، وابن ذَكْوَان من طريق الأخفش وحزرة، والكسائي. انظر: النشر ج٢ ص ٤ - ٥، والسبعة ص ١٢٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨٦.

(٢) هو أبو محمد يَحْيَى بن المبارك بن المغيرة العدوي البصري. نحوي، مُقَرِّئ، ثَمَّة، عَرِفَ باليزيدي لصحبته يزيد بن منصور الحِمَيرِيُّ خال المهدي. أخذ القراءة عرضاً عن أبي عمرو، وعن حمزة، وروى القراءة عنه أولاده، وأبو عمر الدوري، وأبو شعيب السوسي، وله اختيار خالف فيه أبا عمرو في حروف يسيرة له عدة تصانيف منها «كتاب النوادر» و«كتاب المقصور والمدودة»، توفي سنة اثنتين ومائتين. انظر: غاية النهاية ج٢ ص ٣٧٧ - ٣٧٧، ووفيات الأعيان ج٥ ص ٣٣١ - ٣٣٢، والفهرست ص ٧٤ - ٧٥.

(٣) انظر: شرح السرياني ج٦ ص ٧٨٤.

(٤) الآية ١ من سورة الذاريات، وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو، وحمزة، وكذا يعقوب. انظر: السبعة ص ١٢١، ٥٤٦، والتيسير ص ١٨٥، وإبراز المعاني ص ٧٢، والبحر المحيط ج٥ ص ١٣٢، والنشر ج١ ص ٣٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٩٠.

(٥) الآية ٥ من سورة المرسلات. ورويت قراءة الإدغام أيضاً عن خلاد من أحد طرقه، وكذا عن يعقوب. انظر: التيسير ص ١٨٥ - ١٨٦، ٢١٨. إبراز المعاني ص ٤٤٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٣٠.

(٦) في «ب» و«ق»: سَلَمَى.

(٧) الآية ١ من سورة الصافات. وقد قرأ بالإدغام أبو عمرو من بعض طرقه، وحمزة وكذا يعقوب، ووافقهم الأعشى، وروى القراء أن ابن مسعود كان يدغم التاء في الصاد في آية الصافات ثم قال القراء: «والتبيان أجود»، لأن القراءة بنيت على التفصيل والبيان» انظر: معاني القرآن للقرطبي ج٢ ص ٢٨٢، والسبعة ص ١٢١، ٥٤٦، والتيسير ص ١٨٥، وإبراز المعاني ص ٤٤٧، والبحر المحيط ج٧ ص ٢٥٢، والنشر ج١ ص ٣٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٤٩.

(٨) الآية ٣ من سورة العاديات. والإدغام قراءة أبي عمرو من بعض طرقه، وكان أبو عمرو يدغم عند الأذواج والتخفيف كما ذكر أبو شامة. وقرأ بالإدغام أيضاً حمزة، وكذا يعقوب، ووافقهم خلاد بخلاف عنه. انظر: السبعة ص ١٢٠، ٥٤٦، والتيسير ص ١٨٥، ٢٢٤، وإبراز المعاني ص ٤٤٧، ٤٤٨، والنشر ج١ ص ٣٠٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٥٤٦.

الصاد، وقرأ: ﴿أَنْتَبَتَ سَعً^(١) سَبِيلَ﴾ و﴿مَضَتْ سُنَّةُ^(٢) الْأَوَّلِينَ﴾ (بإدغام^(٣) التاء في السين)، وقرأ: ﴿فَالزَّاجِرَاتُ^(٤) زَجْرًا﴾^(٥) و﴿خَبَّتْ^(٦) زُذْنَاهُمْ﴾ بإدغام التاء في الزاي.

وأنشد سيبويه^(٧) - في إدغام التاء في الصاد - قول ابن مقبل^(٨):

وَكَأَنَّمَا اغْتَبَقْتُ صَبِيرَ غَمَامَةٍ بِعَرَى تُصَفِّقُهُ الرِّيحُ زَلَالًا

(١) الآية ٢٦١ من سورة البقرة. وقرأ بالإدغام أبو عمرو، وحزمة، والكاسي، وخلف، وورد الإدغام والإظهار عن هشام، وابن ذكوان من بعض الطرق، وقرأ الباقر بالإظهار. انظر: السبعة ص ١٢٠، والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٠٤، والنشر ج ٢ ص ٥، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥، ١٩٤، ١٩٥.

(٢) الآية ٢٨ من سورة الأنفال. وقرأ بالإدغام أبو عمرو، وحزمة، والكاسي، وخلف. انظر: إبراز المعاني ص ١٤٢، والنشر ج ٢ ص ٥، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨١ - ٢٨٢.

(٣) نقص في الأصل و«ب».

(٤) في جميع النسخ: والزاجرات. والصحيح مأثبه.

(٥) الآية ٢ من سورة الصافات. انظر: تخريج الآية الأولى من نفس السورة فقد مضى قريباً.

(٦) الآية ٩٧ من سورة الإسراء. وقرأ بالإدغام أبو عمرو، وحزمة، والكاسي، وخلف، وهشام من طريق الداجوني وابن عبيدان عن الحلواني. انظر: السبعة ص ١٢٠، والتيسير ص ٤٢ - ٤٣، وإبراز المعاني ص ١٤٢، والنشر ج ٢ ص ٥، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤، ٣٤٥.

(٧) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤١٩. وروايته كرواية الصيري بنصب زلال.

(٨) واسمه قم بن مقبل. انظر: ديوانه ص ٢٦٠، ورواية الديوان هكذا:

وَكَأَنَّمَا اغْتَبَقْتُ قَرِيحَ سَحَابَةٍ بِعَرَى تُصَفِّقُهُ الرِّيحُ زَلَالًا

وقد نبه ابن منظور في اللسان نقلاً عن ابن بري على أن القصيدة مخفوضة الروي وأن إنشاده بنصب زلال خطأ، وانظر: اللسان (صفق) و (عرا) و (قرح) وتاج العروس (صفق)، والشاعر يصف امرأة يطيب ريقها، والاعتباق: شرب العشي، وخصه بالذكر، لأن الأقواء يتغير طعمها لغلبة النوم، والصبير: مراكب من السحاب كأن بعضه يضرب بعضاً أي يحبس، وأراد به هنا مطره فسماه باسمه، وأضافه إلى الغمامة، وهي السحابة، والعرا بالقصر الساحة والفناء، وبالمد: المكان العاري، قال الشنتربي: «يَحْتَمِلُ أَنْ يَرِيدَهُ وَيَقْصُرُ ضُرُورَةً، وَهُوَ أَحْسَنُ فِي الْمَعْنَى، لِأَنَّ الْفِنَاءَ يَخَالِطُهُ الدَّمَنُ وَتَكَثَّرَ غَاشِيَتُهُ وَيَكْدِرُهُ، وَتَصَفَّقَهُ: تَحْتَلَفُ عَلَيْهِ وَتَضْرِبُهُ، وَالزَّلَالُ: الْعَذَابُ.

(قال) ^(١): «وقرأ (بعضهم) ^(١) ﴿لَا يَسْمَعُونَ﴾ ^(٢) يريد: لَا يَسْمَعُونَ ^(٣)، والبيان عربي جيد؛ لاختلاف المخرجين.

وتُدغم التاء في الضاد كقولك: انْعَت ضُرْمَةً، قال سيبويه ^(٤): وَسِمِعْتُهَا ^(٥) مِمَّنْ يُوْتَقُ به من العرب، وأنشد ^(٤):

تَارَ فَضَجَّتْ ضَجَّةً رَكَّابُهُ

فأدغم التاء في الضاد.

وقرأ أبو عمرو ﴿وَالْعَادِيَاتِ ^(٦) ضَبْحًا﴾ يادغم التاء ^(٧) في الضاد.

وتدغم التاء في الشين كقولك: انْعَت شَنْبًا.

وقرأ أبو عمرو: ﴿بَارَبَعَةَ شُهَدَاءَ﴾ ^(٨) فأدغم التاء في الشين.

(١) نقص في «ق»، وانظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤٦٩.

(٢) الآية ٨ من سورة الصافات. وقرأ يادغم التاء في السين ابن عباس بخلاف عنه، وابن وثَّاب، وعبد الله بن مسلم، وطلحة، وحمة، والكسائي، وحفص وخلف، ووافقه الأعشى. وقرأ الجمهور: «لَا يَسْمَعُونَ» بتخفيف السين، قال أبو حيان: «نفى سماعهم - وإن كانوا يسمعون - بقوله: «إنهم عن التَّعْ لمزولون»، وعدها بإلى لتضمنه معنى الإصغاء. انظر: السبعة ص ٥٤٧، والتيسير ص ١٨٦، وإبراز المعاني ص ٤٤٩، والبحر المحييط ج ٧ ص ٣٥٣، والنشر ج ٢ ص ٣٥٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٤٩.

(٣) في «ب»: يريد: لَا يَسْمَعُونَ.

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤٢٠، وهو من أبياته المجهولة القائل.

(٥) في الأصل: وسمعتنا ممن يوثق به.

وانظر: شرح السراقي ج ٦ ص ٦٨٩، والمقرب ج ٢ ص ١٢، والركائب جمع ركاب، وهي الرواحل من الإبل. يصف رجلا تار سيفه في ركائبه ليعرقها ثم ينحرفها للأضياف فثارت الركائب وضجت.

(٦) الآية ١ من سورة العاديات.

(٧) وقرأ بالإدغام. أيضا يعقوب، وكذا خلاد في رواية عنه انفرد بها ابن خَيْرُون. انظر: السبعة ص ٥٤٦، والتيسير ص ٢٦، وإبراز المعاني ص ٧٢، ٤٤٨، والنشر ج ١ ص ٢٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٠، ٥٤٦.

(٨) الآيتان ٤، ١٢ من سورة النور. هذا وقد أدغم يعقوب جميع ما أدغمه أبو عمرو من المثاليين، والمتقارين، وانظر: التيسير ص ٢٦، وإبراز المعاني ص ٧٢، والنشر ج ١ ص ٢٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٧.

وَتُدْغَمُ التَّاءُ فِي الْجِيمِ، وَلَمْ يَذْكُرْهُ سِيبَوِيهٌ.
(و) ^(١) قَرَأَ أَبُو عَمْرٍو: ﴿فَلَيْلَةُ الْعِزَّةِ ^(٢) جَمِيعًا﴾ و﴿وَرَثَةَ جَنَّةٍ ^(٣) النَّعِيمِ﴾،
﴿وَتَصْلِيَةً ^(٤) جَحِيمٍ﴾.

فهذه أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا تُدْغَمُ فِيهَا سِوَى نَفْسِهَا، فَاعْرِفْ ذَلِكَ إِنْ شَاءَ اللَّهُ
تَعَالَى.

فصل: والتاء تدغم في مثلها، وفي عشرة أحرف غيرها، وهي: -
التاء، والطاء، والذال، والظاء (والذال) ^(٥)، والضاد، والسين، والزاي،
والصاد، والشين.

فأدغمها أبو عمرو في مثلها نحو: ﴿ثَالِثٌ ^(٦) ثَلَاثَةٌ﴾ وفي الذال نحو:
﴿الْحَرْثُ ^(٧) ذَلِكَ﴾، وَيُشْمِمُهَا الْكَسْرُ فِي الشَّيْنِ نَحْوُ: ﴿ثَلَاثُ شُعَبٍ﴾ ^(٨) وفي
السين نحو: ﴿وَوَرِثَ ^(٩) سُلَيْمَانٌ﴾، وفي الضاد نحو: ﴿حَدِيثٌ ^(١٠) ضَيْفٌ﴾، [١٤٤ / ١]

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ١٠ من سورة فاطر، هذا ولم أهدأ إلى من مثل بها في كتب القراءات المتداولة، وقد مثل بها السيرافي
في شرحه ج ٦ ص ٧٨٥.

(٣) الآية ٨٥ من سورة الشعراء، وانظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٨٥، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٧.

(٤) الآية ٩٤ من سورة الواقعة، وانظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٨٥، والتيسير ص ٣٦.

(٥) نقص في «ب».

(٦) الآية ٧٣ من سورة المائدة. انظر: إبراز المعاني ص ٦٢، والنشر ج ١ ص ٢٨٠.

(٧) الآية ١٤ من سورة آل عمران. انظر: التيسير ص ٢٦، وإبراز المعاني ص ٧٢، والبحر المحييط ج ٢ ص ٣٩٨،
والنشر ج ٢ ص ٢٨٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨، وقال أبو حيان: «وأدغم أبو عمرو في الإدغام الكبير ثاء» والحرث «في
ذال» ذلك»، واستضعف لصحة الساكن قبل التاء.

(٨) الآية ٣٠ من سورة المراتل، انظر: التيسير ص ٢٦، والنشر ج ١ ص ٢٨٩.

(٩) الآية ١٦ من سورة النمل. انظر: بالإضافة إلى ما سبق إتحاف فضلاء البشر ص ٢٨.

(١٠) هذا بداية سقط في «هـ» ينتهي في ص ٩٥٤ وسأنبه على بداية الوجود من النسخة في موضعه.

(١١) الآية ٢٤ من سورة الذاريات، وانظر مصادر تخريج آية النمل السابقة.

وفي التاء نحو^(١) ﴿أَقْمِنُ هَذَا^(٢) الْحَدِيثَ تَعْجَبُونَ﴾.

وإنما تدغم^(٣) التاء والتاء^(٤) في الضاد والشين؛ لأن في الضاد استطالة تتصل
بمخرج حروف (طرف)^(٥) اللسان، وكذلك في الشين تَفَشُّ يبلغ موضع حروف
طرف اللسان، فلذلك جاز إدغام حروف طرف اللسان فيها.

فصل: والجيم تدغم في مثلها نحو: أَخْرَجَ جَمَلَكَ، وتدغم في الشين كقولك:
أَخْرَجَ شَيْئًا.

ولم يذكر سيبويه^(٦) إدغامها في غير هذا.

وروى اليزيدي عن أبي عمرو إدغامها في التاء كقوله عز وجل: ﴿ذِي
الْمَعَارِجِ^(٧) تَنْفُجُ الْمَلَائِكَةُ﴾.

فصل: والحاء تدغم في مثلها فقط نحو: اذْبَحْ حَمَلًا.

وقرأ أبو عمرو: ﴿عُقْدَةُ^(٨) النِّكَاحِ حَتَّى﴾ و ﴿لَا أُبْرِحَ^(٩) حَتَّى﴾.

فصل: والحاء تدغم في مثلها، وفي الغين (فقط)^(١٠) نحو قولك: لم يصخ خَالِدٌ
وَأَسْلَخَ غَنَمَكَ.

(١) نقص في الأصل و «ب».

(٢) الآية ٥٩ من سورة النجم. انظر: التيسير ص ٢٦، والنشر ج ١ ص ٢٨٩.

(٣) في «ق»: وإنما أدغمت.

(٤) في «ب»: وإنما تدغم التاء في التاء، وفي الضاد والشين...

(٥) نقص في «ق».

(٦) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤١٤.

(٧) الآيتان ٢، ٤ من سورة المعارج: انظر: التيسير ص ٢٣، وإبراز المعاني ص ٧٠، والنشر ج ١ ص ٢٨٩ - ٢٩٠.

وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨.

(٨) الآية ٢٣٥ من سورة البقرة. انظر: النشر ج ١ ص ٢٨٠ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٥.

(٩) الآية ٦٠ من سورة الكهف. انظر: التيسير ص ٢٠، والنشر ج ١ ص ٢٨٠.

(١٠) زيادة في «ق».

فصل: والدال بمنزلة التاء تدغم في مثلها، وفي أَحَدَ عَشَرَ حَرْفًا سواها، وهي:
التاء والطاء، والثاء، والذال، والظاء، والضاد، والزاي، والسين، والصاد، والشين،
والجيم كقولك: يَرْدَاود، وَعَضْدَ تَلَك، وَاَرْدُدَ طَالِبًا، وَاَتَقَّدَ ثَابِتًا، وَاَتَقَّدَ^(١) ذَلِكَ،
وَاَرْدُدَ ظَالِمًا، وَاَجْهَدَ صَابِرًا، وَاُرْشِدَ زَيْدًا، وَقَدْ سَمِعْتُ، وَأَوْقِدَ^(٢) ضُرْمَةَ، وَقَدْ
شَوَّيْتُ^(٣)، وَقَدْ جَازَ.

وقرأ أبو عمرو: ﴿قَدْ تَبَيَّنَ﴾^(٤)، ﴿وَلَقَدْ ذَرَأْنَا﴾ و ﴿الْوَدُودَ ذُو﴾^(٥)
الْعَرْشِ و ﴿قَدْ شَفَّعَهَا حَبًّا﴾^(٦) و ﴿يَكَادُ سَنَآ بُرْقِيهِ﴾^(٧) و ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا﴾^(٨)

(١) في «ب»: وأبعد ذلك.

(٢) في «ب» و «ق»: و أوقد ضرمه.

(٣) في «ب»: وقد شربت.

(٤) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة والآية ٣٨ من سورة العنكبوت، والإدغام قراءة الجمهور أيضا، والإظهار شاذ،
وقد روى عن نافع كما ذكر أبو بكر بن مجاهد، انظر: السبعة ص ١١٥، والبحر المحيط ج ٢ ص ٢٨٢، وإتحاف فضلاء
البشر ص ٣٣، ١٩٣.

(٥) الآية ١٧٩ من سورة الأعراف. والإدغام أيضا قراءة ابن عامر، وحزرة، والكسائي وكذا خلف وهشام،
ووافقهم الأربعة، انظر: السبعة ص ١١٥ - ١١٨ والتيسير ص ٤٢ وإبراز المعاني ص ١٤٠ - ١٤١، والنشر ج ٢ ص ٣ - ٤،
وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤، ٢٧٧.

(٦) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البروج، ولم أهتم إلى من مثل بها لإدغام الدال في الذال في كتب القراءات، وقد
مثل بها السريافي في ج ٦ ص ٧٩١.

(٧) الآية ٣٠ من سورة يوسف، وقد قرأ بالإدغام أيضا حزرة، والكسائي، وخلف، وهشام، ووافقهم ابن محيصن.
انظر: السبعة ص ١١٩، والتيسير ص ٤٢، وإبراز المعاني ص ١٤٠ - ١٤١، والنشر ج ٢ ص ٣ - ٤، والبحر المحيط ج ٥ ص ٣٠١
وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤، ٣١٦.

(٨) الآية ٤٣ من سورة النور. انظر: التيسير ص ٢٤، والنشر ج ١ ص ٣٩١.

(٩) الآية ٣٥ من سورة النور، وانظر ما سبق، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨.

يُضِيءُ ﴿١﴾ وَلَقَدْ ﴿٢﴾ ظَلَمَكَ ﴿٣﴾ وَلَقَدْ ﴿٤﴾ صَرَفْنَا ﴿٥﴾ جُنَّاهُمْ ﴿٦﴾ وَقَتْلَ ﴿٧﴾ دَاوُدَ جَالُوتَ ﴿٨﴾
﴿٩﴾ وَلَقَدْ ﴿١٠﴾ صَدَقَكُمُ اللَّهُ ﴿١١﴾

فصل: والذال بمنزلة الدال والتاء تدغم في مثلها، وفي جميع ما أدغمنا فيه كقولك: خذْ ذَلِكَ، وخذْ دَاوُدَ، وأخذتُ، واتخذتُ، وخذْ طَالِيَا، وأتخذ صَابِرَا، وانبذْ ﴿٧﴾ ضَرْمَه، وخذ سَالِمَا.

وأدغمها أبو عمرو في مثلها، وفي تسعة أحرفٍ سواها: ﴿إِذْ ذَهَبَ﴾ ﴿٨﴾ مَغَاضِبًا ﴿٩﴾ إِذْ تَحْسَوْنَهُمْ ﴿١٠﴾ يَا ذِنهٖ ﴿١١﴾، و﴿عَذَّتْ بِرَبِّي﴾ ﴿١٢﴾ إِذْ ظَلَمْتُمْ ﴿١٣﴾ ﴿١٤﴾

(١) الآية ٢٤ من سورة ص. وقد قرأ بالإدغام أيضا ورش، وحمة، والكسائي، وخلف وهشام بخلاف في النقل عنه ووافقهم الأربعة قال أبو شامة: «واظهر هشام لَقَدْ ظَلَمَكَ في ص».

(٢) الآية ٥٨ من سورة الروم، والآية ٢٧ من سورة الزمر. وقد قرأ بالإدغام أيضا ورش، وابن عامر وحمة والكسائي وخلف. انظر: السبعة ص ١١٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٦٠.

(٣) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران. وقد قرأ بالإدغام أيضا حمزة، والكسائي، وخلف وهشام. انظر: النشر ج ١ ص ٤٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢١٤.

(٤) الآية ٨٩ من سورة الإسراء، والآية ٥٤ من سورة الكهف، وقرأ بالإدغام أيضا حمزة والكسائي، وخلف، وهشام. انظر: السبعة ص ١١٩، والتيير ص ٤٢، وإبراز المعاني ص ١٤٠ - ١٤١، والنشر ج ٢ ص ٥٤. وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤، ٣٤٥، ٣٥١.

(٥) الآية ٥٢ من سورة الأعراف. وقد قرأ بالإدغام أيضا: حمزة والكسائي، وخلف وهشام، انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٢٦٧.

(٦) الآية ٢٥١ من سورة البقرة، وقد وافق أبا عمرو في الإدغام يعقوب. وانظر: التيير ص ٢٥، وإبراز المعاني ص ٧١ - ٧٢، والنشر ج ١ ص ٢٩١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨، ١٩٢.

(٧) في «ق»: وانبذ ضربته.

(٨) الآية ٨٧ من سورة الأنبياء. انظر: إبراز المعاني ص ١٤٤، ولا خلاف في هذا الإدغام.

(٩) الآية ١٥٢ من سورة آل عمران. وفي إتحاف فضلاء البشر ص ٢١٤: «وأظهر ذال «إِذْ» من «إِذْ تَحْسَوْنَهُمْ» و«إِذْ تصعدون» نافع وابن كثير، وابن ذكوان وعاصم، وأبو جعفر «ومعنى هذا أن الباقيين وافقوا أبا عمرو في الإدغام».

(١٠) الأيتان ٢٧ من سورة غافر، و٢٠ من سورة الدخان. وقد قرأ بالإدغام أيضا حمزة، والكسائي، وكذا أبو جعفر، وخلف، واختلف النقل عن هشام، ووافقهم الأربعة بخلاف عن ابن محيصن، وقرأ الباقيون بالإظهار. انظر: السبعة ص ١١٤، وإبراز المعاني ص ١٤٧، والنشر ج ٢ ص ١٦، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٧، ٤٦٤، ٤٧٧.

(١١) الآية ٣٩ من سورة الزخرف. انظر: إبراز المعاني ص ١٤٤.

سَبَعْتُمُوهُ^(١) ﴿وَإِذْ صَرَفْنَا إِلَيْكَ﴾ ﴿وَإِذْ زَيْنَ﴾^(٢) ﴿وَإِذْ دَخَلْتَ﴾^(٣) و ﴿إِذْ﴾^(٤) جَاؤُوكُمْ﴾، ولم يدعها أحد من القراء في جيم^(٦) غير أبي عمرو.

فصل: والراء تدغم في مثلها فقط كقولك: اذْكَرْ رَاشِدًا، ولا تُدغم في غيرها، لئلا يذهب التكرير الذي فيها بالإدغام.

واختلف النحويون في إدغام الراء في اللام:

فقال سيبويه^(٧) وأصحابه: لا تُدغم الرَّاءُ في اللّام، ولا في النون - وإن كانتا متقاربتين - لما في الراء من التكرير، ولِتَكْرِيرِهَا تَشْبَهُ بحرفين.
(و)^(٨) لم يخالف سيبويه أحدًا من البصريين في ذلك إلا ما روي عن

(١) الآيتان ١٢، ١٦ من سورة النور. وقد قرأ بالإدغام أيضًا: الكسائي، وهشام، وخلاّد، ووافقهم الأربعة. انظر: السبعة ص ١١٩، والتيسير ص ٤٢، والنشر ج ٢ ص ٣ وإبراز المعاني ص ١٤٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤، ٣٩٢.

(٢) الآية ٢٩ من سورة الأحقاف. انظر بالإضافة إلى ما سبق إتحاف فضلاء البشر ٤٨٢.

(٣) الآية ٤٨ من سورة الأنفال. وقد قرأ بالإدغام أيضا الكسائي وهشام، وخلاّد، ووافقهم الأربعة. انظر:

السبعة ص ١١٩، والتيسير ص ٤٢، وإبراز المعاني ص ١٤٠، والنشر ج ٢ ص ٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤.

(٤) الآية ٣٩ من سورة الكهف. وقرأ بالإدغام أيضا حمزة والكسائي. وخلف، وهشام، وابن ذكوان من طريق الأخفش، وخلاّد، ووافقهم الزبيدي وابن مغيص. انظر: السبعة ص ١١٩، والنشر ج ٢ ص ٣، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٤، ٢٥٠.

(٥) الآية ١٠ من سورة الأحزاب. وقرأ بالإدغام أيضا هشام، ووافقها الزبيدي وابن مغيص، وكذا الأعشى من

طريق المطوعي. انظر: السبعة ص ١١٩، وإبراز المعاني ص ١٤٠، والنشر ج ٢ ص ٣، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٤، ٤٣٠.

(٦) كذا ذكر أبو بكر بن مجاهد في السبعة ص ١١٩، والسيرافي ج ٦ ص ٧٩٤، وقد رأينا فيما سبق مَنْ أدغمها غير

أبي عمرو في الجيم، والمراد بالقراء في قول أبي بكر بن مجاهد: السبعة.

(٧) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤١٢. ومن الجدير بالذكر أن قول الصيري: واختلف النحويون في إدغام الراء في

اللام إلى آخر ما حكاه أبو بكر بن مجاهد عن أبي عمرو في شرح السرافي بنصه ج ٦ ص ٧٩٥ - ٧٩٦، والتغيير الوحيد الذي في النص هو قول السرافي: «ولا أعلم أحدا من النحويين البصريين بعد خالفه إلا ما روي عن يعقوب... إلخ بيد أن الصيري لم ينسب ذلك إلى السرافي كما يصنع كثيرا. وفي البحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٢: «قال أبو سعيد: ولا نعلم أحدا خالفه إلا يعقوب الحضرمي وإلا ما روي عن أبي عمرو.. إلخ» وانظر إبراز المعاني ص ٧٣.

(٨) نقص في الأصل.

يعقوب^(١) الحَضْرَمِيُّ أنه كان يُدْغَمُ^(٢) الرَّاءَ في اللام في قوله عز وجل: ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ﴾^(٣)

وَحَكَّى أَبُو بَكْرٍ^(٤) بن مجاهد - رَجِمَهُ اللَّهُ - عن أَبِي عمرو بن العِلاء - (رَجِمَهُ^(٥) اللَّهُ) - أَنَّهُ كان يُدْغَمُ الرَّاءَ في اللام ساكنة كانت الرَّاءُ أو متحركة: **قَالَ السَّاكِنَةُ: قوله عز وجل: ﴿فَاغْفِرْ لَنَا﴾^(٦)، و ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ و ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ دُنُوبَكُمْ﴾، وما كان مثله.**

(١) هو يعقوب بن إسحاق بن زيد بن عبد الله بن أبي إسحاق أبو محمد الحضرمي بالولاء. أحد القراء العشرة، أخذ القراءة عرضاً عن سلام الطويل وغيره، وأخذ عن سلام حرف أبي عمرو بالإدغام، وسمع الحروف من الكاثي، وحزة، وله كتاب سماه «الجامع» جمع فيه عامة اختلاف وجوه القراءات، ونسب كل حرف إلى من قرأ به. وتوفي في ذي الحجة سنة خمس ومائتين. انظر: غاية النهاية ج٢ ص ٢٨٦ - ٢٨٩. ووفيات الأعيان ج٥ ص ٤٣٣-٤٣٤، ومعجم الأدباء ج٢٠ ص ٥٢ - ٥٣، ومروءة الجنان ج٢ ص ٣٠ - ٣١.

(٢) في النشر ج١ ص ٣٠٢، ٣٠٣: «وذكر صاحب المصباح عن رويس وزوج وغيرهما، وجميع رواة يعقوب إدغام كل ما أدغمه أبو عمرو من حروف المعجم أي من المثلين والمتقارنين، وذكر شيخ شيوخوا الأستاذ أبو حيان في كتابه المطلوب في قراءة يعقوب، وبه قرأنا على أصحابه عنه...».

(٣) الآيات ٣١ من سورة آل عمران، و٧١ من سورة الأحزاب، و٣١ من سورة الأحقاف، و٢٨ من سورة الحديد و١٢ من سورة الصف، و١٧ من سورة التغابن، و٤ من سورة نوح. انظر: السبعة ص ١٢١ ومعاني القرآن للزجاج ج١ ص ٤٠٠ والبحر المحيط ج٢ ص ٤٣١.

(٤) هو أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد التيمي الحافظ، أبو بكر البغدادي، شيخ الصنعة، وأول من سبغ السبعة، ولد سنة خمس وأربعين ومائتين ببغداد قرأ على قنبل، وابن كثير وغيرهما، وروى الحروف سماعاً عن ثعلب، وعبد الله بن أحمد بن حنبل وغيرهما، قال عنه ابن الجزري «...وبعد صيته، واشتهر أمره، وفاق نظراءه، مع الدين والحفظ والخير، ولا أعلم أحداً من شيوخ القراءات أكثر تلاميذ منه» وتوفي سنة أربع وعشرين وثلاثمائة. انظر: غاية النهاية ج١ ص ١٣٩ - ١٤٢، والفهرست ص ٤٧، وتاريخ بغداد ج٥ ص ١٤٥ وله عدة كتب أشهرها كتاب «السبعة» وهو مطبوع محقق.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) الآيات ١٦ و ١٦٣ من سورة آل عمران و ١٥٥ من سورة الأعراف، و ١٠٩ من سورة المؤمنون. انظر: السبعة ص ١٢١، والبحر المحيط ج٢ ص ٣٦١ - ٣٦٢، ٤٣١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٠٠، ٢٠٥.

(٧) الآيات ١٥٩ من سورة آل عمران، و ٨٠ من سورة التوبة، و ٦٢ من سورة النور. انظر: السبعة ص ١٢١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢١٦.

(٨) الآيات ٣١ من سورة آل عمران، و ٧١ من سورة الأحزاب، و ١٢ من سورة الصف. انظر: رقم (٣) أعلاه.

والمتحركة: قوله: ﴿سَخَّرَ لَكُمْ^(١)﴾ و ﴿هُنَّ أَطْهَرُ^(٢) لَكُمْ﴾.

وأجاز الكسائي^(٣)، والفرّاء إدغامها في اللّام، والحجة في ذلك: أن الرّاء إذا أَدْغِمَتْ في اللّام صارت لآماً، ولفظُ اللّام أسهلُّ، وأخفُّ من أن تأتي براءٍ فيها / تكرير وبعدها لام، وهي مقاربة للفظ الرّاء فيصير كالنطق بثلاثة أحرف من موضع واحد.

قال أبو بكر بن مجاهد: لم يقرأ^(٤) بذلك أحدٌ عَلِمْنَا (هـ بعد أي)^(٥) عمرو (سواه).

فصل: وأما الزاي فتدغم في مثلها، وفي أختيها الصاد، والسين فقط كقولك: رَزَزَرْدَة^(٦)، وأَجَز صَابِراً، وَرَز سَلَمَةً. ولا أُعْرِفُ إدغامها^(٧) في شيء من حروف القرآن^(٨).

فصل: والسين تُدغم في مثلها، وفي أختيها الزاي والصاد كقولك: احْبِس سَالِياً، واحْبِس زَرْدَةً، واحْبِس صَابِراً.

(١) الآيات ١٢ و ١٤ من سورة النحل، و ٦٥ من سورة الحج، و ٢٠ من سورة لقمان، و ١٢ و ١٣ من سورة الجاثية. انظر: السبعة ص ١٢١، والتيسير ص ٢٧، والنشر ج ١ ص ٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨.
(٢) الآية ٧٨ من سورة هود. انظر: السبعة ص ١٢١، وإبراز اللعاني ص ٧٣، والنشر ج ١ ص ٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨.

(٣) انظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٩٦ - ٧٩٧، والبحر المحيط ج ٢ ص ٣٦٢ - ٣٦٣.
(٤) لم أَعثر على هذا النص في السبعة، وقد نقله الصيرفي عن السيرافي وهو موجود في شرحه ج ٦ ص ١٩٧، وقال الزجاج في معاني القرآن وإعرابه ج ١ ص ٤٠٠: «...ولا أعلم أحداً قرأ به غير أبي عمرو بن العلاء، وأحسب الذين رَوَوْا إدغام الرّاء في اللّام غلطين»، وذكر ذلك ابن عطية نقلاً عن الزجاج، ونقله أبو حيان عن ابن عطية في البحر المحيط ج ٢ ص ٤٣١.

(٥) نقص في «ب» و «ق».

(٦) في الأصل: رزردة. هذا وَرَز من الروز، وهو التجربة، والاختبار.

(٧) في «ق»: ولا أعرف أن إدغامها...

(٨) في شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٩٨: «وأما الزاي فلا أعلمها أدغمت في شيء من حروف القرآن».

ولا تُدغم الزاي، ولا السين في غير ما ذكرنا؛ لأن فيها صفيرا يذهب بالإدغام، ولا يُدغم الأفضَلُ في الانقَص؛ لأنه إجحافٌ بفضيلته.

وأدغمها أبو عمرو في قوله عز وجل: ﴿لِلنَّاسِ^(١) سَوَاءٌ﴾ وفي قوله تعالى: ﴿وَإِذَا النُّفُوسُ^(٢) زُوِّجَتْ﴾.

واختلفت الرواة^(٣) عنه في إدغام السين في الشين في قوله عز وجل: ﴿وَاشْتَغَلَ الرَّأْسُ^(٤) شَيْبًا﴾ فمنهم من روى أنه أدغم، ومنهم من روى أنه منع من الإدغام.

والذي عليه البصريون: أنَّ السين لا تُدغم في الشين، ولا الشين في السين، وقد روي عن^(٥) أبي عمرو أنه أدغم كل واحد منها في الآخر^(٦) كقوله عز وجل: ﴿إِلَى ذِي الْعَرْشِ^(٧) سَبِيلًا﴾.

(فصل^(٨)): والشين تُدغم في مثلها فقط نحو أَخْمِش^(٩) شَيْئًا، ولا تُدغم في غيرها؛ لئلا يذهب ما فيها من التَّفْشِي.

فصل: والصاد تدغم في مثلها، وفي أختيها الزاي والسين كقولك: أفحص صَابِرًا، وأفحص سَالِيًا، وأفحص زَائِدًا.

(١) الآية ٢٥ من سورة الحج. انظر: النشر ج١ ص ٢٨٠.

(٢) الآية ٧ من سورة التكوين. انظر: التيسير ص ٢٤، وإبراز المعاني ص ٧١، والنشر ج١ ص ٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨.

(٣) في شرح السيرافي ج١ ص ٧٩٨: «...ورأيت الرواية اختلفت عن أبي عمرو في إدغام السين في الشين» إلى آخر ما ذكره الصيرفي حتى آخر الفصل، وانظر: ابن يعيش ج١ ص ١٣٩، والرضي على الشافعية ج٢ ص ٢٧٨.

(٤) في «ق»: واختلفت الرواية عنه.

(٥) الآية ٤ من سورة مريم. انظر: التيسير ص ٢٤، والنشر ج١ ص ٢٩٢.

(٦) في الأصل وفي «ر»: وقد روى عنه.

(٧) الآية ٤٢ من سورة الإسراء. انظر: التيسير ص ٢٣، والنشر ج١ ص ٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨.

(٨) نقص في «ب».

(٩) في الأصل: خَش. وفي اللسان (خَش): «الخَش: الخندش في الوجه. وقد يعمل في سائر الجسد».

(١٠) في «ق»: وافحص زيدا.

ولا تُدغم الصاد في غير أُخْتَيْهَا؛ للصغير الذي فيها، وقد تقدم (ذكر)^(١)
ذلك^(٢).

فصل: والضادُّ تُدغم في مثلها (فقط)^(٣) كقولك: ادْحَضْ ضَرَمَةً^(٤) (و)^(٥) لا تُدغم في غيرها؛ لما فيها من الاستطالة التي يذهبها الإدغام.

وروي عن أبي عمرو إدغام الضاد في الشين في قوله عز وجل: ﴿لَبِغْ شَأْنِهِمْ﴾^(٦).

قال أبو بكر بن^(٧) مجاهد - رحمه الله -: لَمْ يَرَوْا عن^(٨) أبي عمرو إدغام الضاد في الشين إلا أبو شعيب^(٩) السُّوسِي عن اليزيدي، وهو خلاف ما ذكره سيبويه^(١٠).

(١) زيادة في «ق».

(٢) انظر ص ٩٣٣ - ٩٣٤ فيما سبق من التبصرة.

(٣) زيادة في «ب».

(٤) في «ق»: ضرما.

(٥) نقص في «ب».

(٦) الآية ٦٢ من سورة النور. انظر: التيسير ص ٢٣ - ٢٤، وإبراز المعاني ص ٧١، والنشر ج ١ ص ٢٩٢، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٨، ٢٩.

(٧) في شرح السيرافي ج ٦ ص ٧٩٩: «ولم تدغم في شيء إلا ما ذكر أبو بكر بن مجاهد أن أبا شعيب السوسي روى عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يدغم الضاد في الشين في قوله تعالى: ﴿لَبِغْ شَأْنَهُمْ﴾، قال أبو بكر بن مجاهد ولم يرو عن أبي عمرو... إلخ.

(٨) الذي في السبعة ص ١٢٣: «وروى أبو شعيب السوسي عن اليزيدي عن أبي عمرو أنه كان يدغم ﴿لَبِغْ شَأْنَهُمْ﴾، ولم يأت به غيره.

(٩) هو صالح بن زياد بن عبد الله بن إسماعيل بن إبراهيم بن الجارود أبو شعيب السوسي الرقي، مقرئ ضابط، محرر، ثقة، أخذ القراءة عرضا وسمعا عن أبي محمد اليزيدي، وهو منسوب إلى السوس، وهي مدينة بخوزستان، توفي أول سنة إحدى وستين ومائتين. انظر: غاية النهاية ج ١ ص ٣٣٢ - ٣٣٣، وتهذيب التهذيب ج ٤ ص ٣٩٢، ومعجم البلدان ج ٥ ص ١٧١.

(١٠) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤٢٠.

وقال بعض النحويين^(١): ليس إدغام الضاد في الشين عندي بالمتكر؛ لأنها مقارنة للشين في المخرج، والشين أشد استطالةً من الضاد، وفي الشين تفشٍ ليس فيها، وعلى أن سيويه^(٢) حكى: اطَّجَعَ يَدْغَمُ الضاد في الطاء، فدل (ذلك)^(٣) على جواز إدغامها في الشين؛ لأنَّ الشين أقوى منها وأفشى.

فصل: والطاء سبيلها سبيل التاء والذال، تدغم في مثلها، وفي جميع ما أَدْغَمَتَا فيه^(٤) كقولك: اهْبِطْ طَالِبًا، واخلُطْ صَاعَكَ^(٥)، وحُطْ سَالِمًا، وحُطْ زَرْعَكَ^(٦)، واضبط دُلَامًا.

وقد أَدْغَمَ أَبُو عمرو الطاء في التاء في قوله عز وجل: ﴿لَنْ بَسَطْتُ^(٧) إِلَيَّ يَدَكَ﴾ و﴿أَحَطْتُ^(٨) بِمَا لَمْ تَحِطْ بِهِ﴾ و﴿فَرَطْتُمْ فِي يَوْفٍ﴾^(٩) كل ذلك يُبْقِي فيه صوتاً ثلثاً يُخِلُّ (فيه)^(١٠) بحرف الإطباق.

وإدغام الطاء في الدال أحسن من إدغامها في التاء؛ لأن الدالَ مجهورة،

(١) هو السيرافي إذ قال في ج ٦ ص ٧٩٩ - ٨٠٠: «وإدغام الضاد في الشين عندي ليس بالمتكر؛ لأنها مقارنة للشين في المخرج، والشين أشد استطالةً من الضاد، وفي الشين تفشٍ...» إلى آخر ما ذكره الصيري حتى نهاية الفصل.

(٢) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤٢٢.

(٣) زيادة في «ب» .

(٤) هذا بداية الموجود من «ر» بعد انتهاء السقط الذي سبق أن أشرت إلى حدوثه في النسخة في ص ٩٤٥ من

التبصرة.

(٥) في «ر»: واخلط صاعدا.

(٦) في «ب»: وحط زرك، وفي «ر» و «ق»: وحط زردك، والدُّلَام الأسود.

(٧) الآية ٢٨ من سورة المائدة.

(٨) الآية ٢٢ من سورة النمل.

(٩) الآية ٨٠ من سورة يوسف. هذا وفي النشر ج ١ ص ٢٢٠: «وإذا سكنت وأتي بعدها تاء وجب إدغامها غير

مستكمل، بل تبقى معه صفة الإطباق».

(١٠) نقص في الأصل.

والطاء مَجْهُورَةٌ، والثَّاءُ مَهْمُوسَةٌ، فكان إدغامها في الدال أحسن من إدغامها^(١)
(في) الثَّاءِ؛ لاتفاقهما في الجهر.

فصل: والطاء بمنزلة الطاء تدغم في مثلها، وفي جميع ما أُدغمت فيه الطاء [١٤٥ / ١]
واختاها التاء، والدال كقولك: احْفَظْ سَالِيًّا، واحْفَظْ شَيْئًا، واحْفَظْ دَارَكَ.

واعلم أنَّ التَّاءَ، والدَّالَ، والطاءَ، والثَّاءَ، والدَّالَ، والظَّاءَ يشتركن في
إدغامهن والإدغام فيهن (و)^(٢) قد قدمنا أحكامهن^(٣)، فكل مالزم إحداهن لزم
الباقيات.

فصل: والعَيْنُ تدغم في مثلها كقولك: ارفع عَلِيًّا، وقُرَيْشًا: ﴿مَنْ ذَا الَّذِي﴾^(٤)
يَشْفَعُ عِنْدَهُ، وتدغم في الحاء كقولك: ارفع حَاتِمًا، وكذلك إن كانت الحاء
قبلها قلبت العين حاء، ثم أُدغمت الحاء الأولى في الحاء المنقلبة من العين
كقولك: اذْبَحْ عَتُودًا، لفظه: اذْبَحْتُودًا.

وإذا اجتمع العين والهاء جاز قلبهما، وإدغام إحداهن في الأخرى كقولك
في مَعْمَمٍ: حَمَمٌ^(٥).

فصل: والعَيْنُ تدغم في مثلها كقولك: اذْمَغْ غَانِيًّا، و (تدغم)^(٦) في الحاء كقولك:
اذْمَغْ خَلْفًا.

(١) نقص في الأصل .

(٢) نقص في «ب» و «ق».

(٣) في «ب» و «ر» و «ق»: أحكامه.

(٤) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة. انظر: التيسير ص ٢٠، والنشر ج ١ ص ٢٨٠ وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٥.

(٥) في الأصل: محم.

(٦) نقص في «ر».

(و) ^(١) قرأ أبو عمرو: ﴿وَمَنْ^(٢) يَبْتَغِ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا﴾ فأدغم الغين في الغين.

فصل: والفاء تدغم في مثلها كقولك: اعْرِفْ فَّارسًا، ولا تُدغم في غيرها؛ لأن فيها تَفْشِيًّا يَزِيلُهُ الإدغام.

فَأَمَّا مَا حَكِيَ عَنِ الْكَسَائِيِّ مِنْ إِدْغَامِهِ الْفَاءَ فِي الْبَاءِ فِي قَوْلِهِ عَزَّ وَجَلَّ: ﴿تَخْشِفُ^(٣) بِهِمْ﴾ فَهُوَ شاذٌّ عِنْدَهُمْ، وَقَدْ تَفَرَّدَ^(٤) بِهِ الْكَسَائِيُّ.

فصل: والقاف تدغم في مثلها، وفي الكاف كقولك: الْحَقُّ قَاسِمًا، وَالْحَقُّ كَلْدَةٌ^(٥)، وَقُرِئَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿فَلَمَّا أَفَاقَ قَالَ^(٦) سُبْحَانَكَ﴾ (بِالْإِدْغَامِ)^(٧)، وَكَذَلِكَ ﴿خَلَقَ^(٨) كُلَّ دَابَّةٍ﴾ وَكَذَلِكَ: ﴿خَلَقَكُمْ وَرَزَقَكُمْ﴾^(٩).

(١) نقص في «ب» و «ق»، وفي «ر»: وقد قرئ...

(٢) الآية ٨٥ من سورة آل عمران. انظر: التيسير ص ٢١، وإبراز المعاني ص ٦٢، ٦٤، والنشر ج ١ ص ٢٨٠ - ٢٨١، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٥، ٢٦.

(٣) الآية ٩ من سورة سبأ. انظر: التيسير ص ١٨٠، وإبراز المعاني ص ١٤٦ - ١٤٧، وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ٧ ص ٢٦٠ - ٢٦١: «وأدغم الكسائي الفاء في الباء في: «تخشف بهم»، قال أبو علي: لا يجوز؛ لأنَّ الباء أضعفُّ في الصوت من الفاء، فلا تدغم فيها.. وقال الزمخشري: وقرأ الكسائي: «تخشف بهم» بالإدغام وليست بقوية، انتهى. والقراءة سنة متبعة، ويوجد فيها الفصح والأفصح، وكل ذلك من تيسيره تعالى القرآن للذكر، فلا التفات لقول أبي علي، ولا الزمخشري»، انظر: النشر ج ٢ ص ١٢، ٣٤٩، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٦، ٤٣٦.

(٤) انظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٨٠٠.

(٥) كلدة: اسم رجل.

(٦) الآية ١٤٣ من سورة الأعراف. انظر: النشر ج ١ ص ٢٨١.

(٧) زيادة في «ر».

(٨) الآية ٤٥ من سورة النور. انظر: السبعة ص ١١٨، والتيسير ص ٢٣، وإبراز المعاني ص ٧٠، والنشر ج ١ ص ٢٩٣، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٩.

(٩) قال أبو بكر بن مجاهد في السبعة ص ١١٨: «... ولا يدغم إذا كانا في كلمة واحدة إلا «خلقكم» و «رزقكم» في جميع القرآن. وانظر: التيسير ص ٢٢، وإبراز المعاني ص ٦٨، وإدغام القاف في الكاف إذا كانا في كلمة واحدة مشروط بتحريك ما قبل القاف، ووجود ميم الجمع بعد الكاف.

فصل: والكاف تدغم في مثلها، وفي القاف كقولك: أَتْرَكَ كُنْدَةً^(١)، وأترك قَطِينًا، و (قد)^(٢) قُرِئَ قوله عز وجل: ﴿حَتَّىٰ إِذَا خَرَجُوا مِنْ^(٣) عِنْدِكَ قَالُوا﴾ ﴿وَكَانَ اللَّهُ عَلَىٰ ذَٰلِكَ قَدِيرًا﴾.

فصل: واللام تدغم في مثلها كقولك: هَلْ لَّكَ، ومأشبه ذلك. واعلم أنَّ لام المعرفة تدغم في ثَلَاثَةِ عَشَرَ^(٥) حرفا لا يجوز معهن^(٦) إلا الإدغام؛ لكثرة لام المعرفة في الكلام، و (كثرة)^(٧) موافقتها لهذه الحروف، إذ^(٨) اللام من طرف اللسان (وهذه الحروف: منها أحد عشر^(٩) حرفا من حروف^(١٠) اللسان) وحرفان^(١١) يخالطان طرف اللسان، فلمَّا اجتمع هذا وَكَثُرَتْهَا في الكلام لم يجز إلا الإدغام.

والأَحَدَ عشر حرفا: النون، والراء، والذال، والطاء، والتاء، والصاد، والزاي، والسين، والذال، والظاء، والثاء. والذنان يخالطان طرف اللسان: الضاد، والشين؛ لأنَّ الضاد لرخاوتها استطالت حتى اتصلت بموضع اللام، والشين كذلك حتى اتصلت بموضع الظاء.

(١) في «ب» و «ق»: أترك كدة، وفي «ر»: أترك كتابك، وقطين اسم رجل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) الآية ١٦ من سورة محمد. وهذا الإدغام مشروط بتحريك ما قبل الكاف. انظر: التيسير ص ٢٣، والنشر ج ١ ص ٢٩٢، وإبراز المعاني ص ٧٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٩.

(٤) الآية ١٣٣ من سورة النساء. انظر ماسبق.

(٥) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٦.

(٦) في «ر» و «ق»: لا يجوز فيها غير الإدغام.

(٧) نقص في «ر».

(٨) في «ب» و «ق»: واللام... وفي «ر»:... وموافقتها لهذه الحروف في أن اللام من طرف اللسان.

(٩) في «ر»: من طرف اللسان.

(١٠) في «ر»: وأيضا حرفان.

وأما (ما)^(١) سوى لام المعرفة نحو: هَلْ، وَبَلْ، وَقُلْ فيجوز إدغامها في هذه الحروف ويجوز إظهارها، وليس إدغامها بلازم كما كانت لام المعرفة، وبعضها أقوى من بعض في الإدغام.

(فالحروف)^(٢) التي يكون الإدغام فيها أقوى هي الأقرب من اللام، وأقواها الراء في: هَلْ رَأَيْتَ (ونحوه)^(٣)؛ لأنها أقرب إليها من سائر أخواتها. وتترك الإدغام في: هل رأيت لغة أهل الحجاز^(٤).

والذي يلي الراء في حُسْنِ إدغام اللام فيه الطاء والتاء والذال، والصاد، [١٤٥ / ب] والسين، والزاي، وليس كثرة الإدغام فيهن / ككثرته مع الراء؛ لأنَّ الراء من مخرج اللام، ثُمَّ يلي هذه الحروف الظاء، والثاء، والذال، لأنهن أبعد من مخرج اللام، وإنما تكون قوة الإدغام على قدر تقارب الحرفين، وهي مع الصاد، والشين أضعف؛ لأن موضعها أبعد من هذه الحروف، وإدغامها فيها مع ذلك جائز.

وأنشد سيبويه^(٥) قَوْلَ طَرِيفِ بْنِ تَمِيمٍ:
تَقُولُ إِذَا اسْتَهْلَكْتُ مَالًا لِلذَّةِ فَكَيْهَةٌ هَشِيَّةٌ بِكَفَيْكَ لَائِقُ
فأدغم اللام في الشين.

وأما إدغام اللام في النون فهو أضعف من جميع ما أَدْغَمْتُ فيه اللام، وذلك أَنَّ النون تدغم في أَحْرَفٍ ليس شيء منها يدغم في النون إلا اللام وحدها

(١) نقص في الأصل.

(٢) نقص في «ق».

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٦.

(٤) انظر: الكتاب ج ٢ ص ٤١٧.

وانظر أيضا: شرح السيرافي ج ٦ ص ٦٧٩، وابن يعيش ج ١٠ ص ٤١، ٤٢، والمقرب ج ٢ ص ١٤، واللسان (ليق) و (سنن)، وتاج العروس (ليق) و (هلك). استهلك: أتلفت، وأنفقت، وفكيتها: اسم امرأة، واللائق: الختيس الباقي، وما يليق بكفه درهم أي ما يجتس.

فاستوحشوا من إخراجها من نظائرها، وهو مع ذلك جائز كقولك: (هل ترى^(١) بالإدغام، والإظهار أحسن.

وقرأ أبو عمرو: ﴿هَلْ تَرَى^(٢) مِنْ فَطُورٍ﴾، ونحوه بالإدغام، وقرأ^(٣) ﴿هَلْ تُوبُ^(٤)﴾ بالإدغام.

واتفق حمزة^{(٥)(٦)}، والكسائي^(٧) على إدغام لام هَلْ وَبَلْ في التاء والتاء والسين في جميع القرآن، فقرأ: ﴿بَلْ تُؤْثِرُونَ^(٨) الْحَيَاةَ﴾ و﴿هَلْ تُؤْثِرُونَ^(٩)﴾

(١) نقص في الأصل.

(٢) الآية ٣ من سورة الملك. انظر: السبعة ص ١٢٠، والتيسير ص ٤٣، وإبراز المعاني ص ١٤٣، والنشر ج ٢ ص ٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥ وفي ص ٥١٧ من إتحاف فضلاء البشر: «وإدغم لام «هل ترى» أبو عمرو، وحمزة، والكسائي وهشام في المشهور عنه.

(٣) في الأصل: وقَرَّجَ.

(٤) الآية ٣٦ من سورة المطففين. وقد قرأ بالإدغام أيضاً حمزة، والكسائي، وهشام في المشهور عنه، وقرأ الجمهور بالإظهار، وفي السبعة ما يفيده أن الإظهار روي أيضاً عن أبي عمرو. انظر: السبعة ص ١٢٠، والتيسير ص ٤٣، وإبراز المعاني ص ١٤٣، والبحر المحيط ج ٨ ص ٤٤٣، والنشر ج ٢ ص ٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥، ٥٣٧، وانظر أيضاً كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٧.

(٥) هو حمزة بن حبيب بن عمار بن إسماعيل، الإمام، أبو عمارة الكوفي التيمي الزيات أحد القراء النبعة ولد سنة ثمانين. أخذ القراءة عرضاً عن الأعمش وغيره، وزوى القراءة عنه أجل أصحابه علي بن حمزة الكسائي، وغيره، ووصف بالزيات؛ لأنه كان يجلب الزيت من العراق إلى حُلُوان، وتوفي سنة ست وخمسين ومائة، وقيل: سنة أربع، وقيل: سنة ثمان وخمسين. انظر: غاية النهاية ج ١ ص ٢٦١ - ٢٦٣، وتهذيب التهذيب ج ٢ ص ٢٧ - ٢٨، وميزان الاعتدال ج ١ ص ٢٨٤.

(٦) انظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٨٠٠.

(٧) انظر: السبعة ص ١٢٣، ١٢٢، وإبراز المعاني ص ١٤٣، والنشر ج ٢ ص ٧، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥.

(٨) الآية ١٦ من سورة الأعلى، وقد وافق حمزة والكسائي في الإدغام هشام. انظر: إتحاف فضلاء البشر ص ٣٥٩.

(٩) الآية ٣٦ من سورة المطففين، وقد مر تخريج القراءة قريباً.

و ﴿بَل سَوَّلَتْ﴾^(١) .

وتفرد الكسائي^(٢) بإدغام (لام^(٣)) هَلْ، وَبَلْ في الطاء، والضاد، والزاي، والظاء، والنون، فقراً: ﴿بَل طَبَعَ﴾^(٤) الله ﴿و ﴿بَل ضَلُّوا﴾^(٥) (و^(٦)) ﴿بَل زَيْنَ﴾^(٧) لِلَّذِينَ كَفَرُوا ﴿و ﴿بَل ظَنَنْتُمْ﴾^(٨) (و^(٩)) ﴿بَل تَتَّبِعُ مَا﴾^(١٠) أَلْفَيْنَا ، وَرَوَى عنه: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ﴾^(١١) ذَلِكَ ﴿يَادْغَامُ اللَّامِ فِي الذَّالِ فِي هَذَا﴾^(١٢) الحرف أين وقع من القرآن، وقد قدمنا^(١٣) الحجة في ذلك.

(١) الآيتان ١٨، ٨٣ من سورة يوسف، وقد قرأ بالإدغام أيضاً خلف وهشام.
انظر: السبعة ص ١٢٢ - ١٢٣، والتيسير ص ٤٣، وإبراز المعاني ص ١٤٣، والنشر ج ٢ ص ٧ وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥، ٣١٤.

(٢) انظر: السبعة ص ١٢٣، وإبراز المعاني ص ١٤٣.

(٣) نقص في الأصل و «ق» .

(٤) الآية ١٥٥ من سورة النساء. وقد وافق الكسائي في الإدغام هشام وحمة بخلاف عنها، إلا أن المشهور عن حمة الإظهار. انظر: السبعة ص ١٢٣ والبحر المحيط ج ٣ ص ٢٨٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥، ٤٨٢.

(٥) الآية ٢٨ من سورة الأحقاف. وقد روى الإدغام أيضاً عن هشام بخلاف عنه. انظر: النشر ج ٢ ص ٧.

(٦) نقص في «ق» ، والآية في «ق» : بل زين للكافرين، وذلك خطأ، والصحيح ما أثبتته.

(٧) الآية ٣٣ من سورة الرعد. وقد وافق الكسائي هشام في الإدغام. انظر: السبعة ص ١٢٣، والتيسير ص ٤٣،

وإبراز المعاني ص ١٤٣، والنشر ج ٢ ص ٧ - ٨، وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٥، ٣٢٤.

(٨) الآية ١٢ من سورة الفتح، وقد قرأ بالإدغام أيضاً هشام. انظر: النشر ج ٢ ص ٧، وإتحاف فضلاء البشر

ص ٤٨٦.

(٩) نقص في «ب» و «ق» .

(١٠) الآية ١٧٠ من سورة البقرة. انظر بالإضافة إلى ما سبق: إتحاف فضلاء البشر ص ١٨٢.

(١١) الآيات: ٢٣١ من سورة البقرة، و ٢٨ من سورة آل عمران، و ٣٠ و ١١٤ من سورة النساء، و ٦٨ من سورة

الفرقان و ٩ من سورة المنافقون. انظر: السبعة ص ١٢٣، حيث ذكر أبو بكر بن مجاهد أنه قد روى عن الكسائي

الإدغام كما روى عنه الإظهار، وانظر: إبراز المعاني ص ١٤٦، والنشر ج ٢ ص ١٣ وإتحاف فضلاء البشر ص ٣٧، ١٨٩، ٢٠٥،

٢٢٤، ٢٣٠، ٤٠١، ٥١٣.

(١٢) في «ر» : في هذه الحروف.

(١٣) انظر ص ٩٥١ فيما سبق من التبصرة.

فصل: والميم تدغم في مثلها نحو قولك: لم يَرَمْ مَلِكٌ، ولا تدغم في غيرها؛
لأنَّ فيها غَنَّةٌ يَذْهَبُهَا الإدغام.

وقرأ أبو عمرو: ﴿فَتَلَقَّى آدَمُ مِنْ رَبِّهِ﴾ ^(١) و﴿يَعْلَمُ ^(٢) مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾
و﴿أَعْلَمُ ^(٣) مَا تُبْدُونَ﴾ (بالإدغام) ^(٤).

وروي ^(٥) عنه إدغام الميم في الباء إذا تحرك ما قبل الميم (مثل ^(١١))
(﴿مَرَّيْمَ ^(٦) بُهْتَانًا ^(٧)﴾) ﴿لَكَيْلًا يَعْلَمُ ^(٨) بَعْدَ عِلْمٍ شَيْئًا﴾ و﴿أَعْلَمُ
بِالشَّاكِرِينَ ^(٩)﴾، وإذا سألت أصحاب أبي عمرو عن ^(١٠) اللفظ بذلك لم يأتوا
بباء مشددة، ولو كان فيه ^(١١) إدغام لصار بَاءً مشددة؛ لأنَّ الحرف إذا أدغم في
مقاربه قلبَ إلى لفظه، ثم أدغم على ما مضى فيما كتبناه.

وقال بعض ^(١٢) شيوخنا: سألتُ أبا بكرٍ بنَ مجاهدٍ - رحمه الله - عنه فذكر

(١) الآية ٣٧ من سورة البقرة. وقرأ بالإدغام أيضاً يعقوب من طريق رويس. انظر: النشر ج١ ص ٢٨٢ وج ٢ ص ٢١١، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٦٣.

(٢) الآية ٢٥٥ من سورة البقرة، والآية ٧٦ من سورة الحج. انظر: التيسير ص ٢٠، وإبراز المعاني ص ٦٢، ٧٥، والنشر ج١ ص ٢٩٨.

(٣) الآية ٣٣ من سورة البقرة. انظر ما سبق.

(٤) نقص في الأصل.

(٥) ما ذكره الصميري ههنا إلى آخر إدغام الميم بنصه تقريباً في شرح السيرافي ج٦ ص ٧٨١.

(٦) الآية ١٥٦ من سورة النساء. انظر: التيسير ص ٢٨، وإبراز المعاني ص ٧٤ والنشر ج١ ص ٢٩٤.

(٧) نقص في «ب».

(٨) الآية ٧٠ من سورة النحل. انظر: السبعة ص ١١٧ - ١١٨، والتيسير ص ٢٨، وإبراز المعاني ص ٧٤، والنشر ج١ ص ٢٩٤، وإتحاف فضلاء البشر ص ٢٩.

(٩) الآية ٥٣ من سورة الأنعام. انظر ما سبق.

(١٠) في «ب» و«ر» و«ق»: عن ذلك.

(١١) في «ب» و«ق»: ولو كان إدغاماً.

(١٢) هو السيرافي إذ قال في ج٦ ص ٧٨١: «وقد سألت أبا بكر بن مجاهد - رحمه الله - عنه فذكر أنهم يترجمون عنه بإدغام أو نحو هذا من اللفظ...» إلى آخر ما ذكره الصميري بنصه حتى آخر الفصل.

أنهم يَتَرَجِمُونَ عنه بإدغام، وليس بإدغام، وقد ذكرنا الحِجَّةَ في امتناع إدغام الميم في سواها، وَلَعَلَّ أَبَا عَمْرٍو كَانَ يُخْفِي حركة الميم فيما ذَكَرَ عنه، فَيَخِيلُ إلى السامع أنه أَدَغَمَ الميم في الباء كما يَتَأَوَّلُهُ كثيرٌ من النحويين البصريين فيما رَوَى عن أبي عمرو من إسكان: ﴿يَنْصُرُكُمْ^(١)﴾ و ﴿يَأْمُرُكُمْ^(٢)﴾، ونحو ذلك أنه ليس بِإِسْكَانٍ، وَإِنَّمَا هُوَ إِخْفَاءُ الحُرْدَةِ^(٣) (واختلاسها)^(٤).

فصل: والنون تدغم في مثلها نحو: مَنْ نَادَاكَ، وتدغم في خمسة أحرف سواها، وهي: الراء، واللام، والواو، والياء، والميم، كقولك: مَنْ رَاشِدٍ، وَمَنْ لَّكَ؟ وعن^(٥) مَلِكٌ و ﴿مِنْ وَالٍ^(٦)﴾، وَمِنْ يَّاسِينَ^(٧)، ويجمع هذه الحروف في اللفظ: «وَيَرْمَلُ».

وإذا أدغمت النون في الراء، واللام، والواو، والياء، فإنما تُدْغَمُ بغنة^(٨)

(١) الآيتان: ١٦٠ من سورة آل عمران، و٢٠ من سورة الملك.

(٢) الآيات ٦٧ و٩٣ و١٦٩ و٢٦٨ من سورة البقرة و٥٨ من سورة النساء.

انظر: السبعة ص ١٥٥ - ١٥٦، والتيسير ص ٧٢، وإبراز المعاني ص ٢٣١، وقد رَوَى عن أبي عمرو الإسكان كما رَوَى عنه اختلاس الحركة، وقال أبو حيان في البحر المحيط ج ١ ص ٢٠٦: «ومنع المبرد التسكين في حركة الإعراب، وزعم أن قراءة أبي عمرو لحن، وما ذهب إليه ليس بشيء؛ لأن أبا عمرو لم يقرأ إلا بأثر عن رسول الله ﷺ ولغة العرب توافقه على ذلك، فإنكار المبرد لذلك منكراً»، وانظر أيضاً: البحر المحيط ج ١ ص ٢٤٩، والنشر ج ٢ ص ٢١٢ - ٢١٣، وإتحاف فضلاء البشر ص ١٦٤ - ١٦٥.

(٣) في «ق»: إخفاء الحركات.

(٤) في مكان ما بين القوسين يياض في «ق».

(٥) في «ق»: وعن مثلك.

(٦) الآية ١١ من سورة الرعد.

(٧) في «ر»: ومن ياسر.

(٨) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٤، وشرح السيرافي ج ٦ ص ٨٠٢ - ٨٠٣.

وبغير^(١) غَنَّة، (أما^(٢)) إذا أُدْغِمَتْ بغير غَنَّة فلأنها إذا أُدْغِمَتْ في هذه الحروف صارت من جنسها، فتصير مع الراء راءً، ومع اللام لاماً، ومع الواو واواً، ومع الياء (ياء^(٣)) ، / وهذه الحروف ليست لها غنة.

[١٤٦ / أ]

فأما إذا أُدْغِمَتْ بغنة فلأن النون لها غنة في نفسها سواء كانت من الفم أو من الأنف، فالغنة صوت من الخيشوم يَتَّبِعُ الحروفَ وإن كان خروج الحرف من الفم، وقد كانت النون قبل الإدغام غنة، فكرهوا إبطالها حتى لا يكون للنون أثر من صوتها البتة، وهم يجدون سبيلاً إلى الإتيان بها.

وإمّا إذا أُدْغِمَتْ النون في الميم فليست بحاجة إلى غنة من أجل الميم؛ لأن الميم فيها غَنَّة وإن كان خروجها من الشفتين يغني عن غنة النون.

وكذلك إذا أُدْغِمَتْ في نون مثلها، والنون الثانية وإن كان مخرجها من الفم ففيها غنة.

واعلم أن النون تُخَفَى إذا كانت ساكنة قبل خمسة عشر حرفاً من حروف الفم وهي:

القاف، والكاف، والجيم، والشين، والصاد، والضاد، والسين، والزاي، والطاء، والذال، والتاء، والظاء، والذال، والثاء، والفاء.

وإنما أخفيت النون عند هذه الحروف؛ لأنها حروف الفم، وللنون موضع

(١) في النشر ج ٢ ص ٢٣ - ٢٤: «ذهب كثير من أهل الأداء إلى الإدغام مع إبقاء الغنة، ورووا ذلك عن أكثر أئمة القراءة كنافع وابن كثير، وأبي عمرو، وابن عامر، وعاصم، وأبي جعفر، ويعقوب، وغيرهم». هذا ومذهب الجمهور الإدغام بغير غنة، وانظر: التيسير ص ٤٥، وإبراز المعاني ص ١٥٠، وإتحاف فضلاء البشر ص ٤٠.

(٢) نقص في «ق» .

(٣) نقص في «ق» .

من الفم تخرج منه فصارت هذه الحروف ملابسة للنون باشتراكهن في الفم، ومع ذلك فَإِنَّ النون تدغم في حروف من حروف الفم، والإخفاء - في طلب الخفة به^(١) - كالإدغام في طلب الخفة، فَلَمَّا أمكن استعمال الخيشوم وحده في النون، ثم اسْتَعْمِلَ الفم فيما بعده كان ذلك أَخَفَّ عليهم من أن يستعملوا الفم في إخراج النون، ثم يعودوا إلى الفم فيما بعد النون.

والنون تُبَيِّنُ عند حروف^(٢) الحلق، وهي ستة: -

الهمزة، والهاء، والعين، والحاء، والغين، (والخاء^(٣)) كقولك: مَنْ أَخُوكَ؟ - إذا خففت الهمزة - وَمِنْ هِلَالٍ، وَمَنْ عِنْدَكَ؟ وَمَنْ حَمَلَكَ؟

فأما الغين والحاء: فمنهم من يخفي النون قبلها، ومنهم^(٤) من يُبَيِّنُهَا.

فن أخفاها عندها فَلَانَّهَا^(٥) أقرب إلى حروف الفم التي تخفى النون عندها.

ومن يُبَيِّنُهَا فَلَانَّهَا^(٥) من حروف الحلق فأجراها مجرى أخواتها الأربع التي ذكرناها قبل.

والتنوين بمنزلة النون الساكنة في جميع ما ذكرنا من الإدغام، والإخفاء، والبيان.

(١) زيادة في «ب» و«ق» .

(٢) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٥ .

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في الأصل: فَلَانَّهَا.

(٥) في الأصل: فَلَانَّهَا وكذا في «ق» .

واعلم أن الحروف الستة التي ذكرنا أن النون يدغم فيها قد يعرض في بعضها ما يوجب ترك إدغام النون فيه، وهو الميم، والواو، والياء وذلك قولهم: شاة زَنَمَاء^(١)، وغنم زَنَم (و^(٢)) لو أدغموا فقالوا: شاة زَمَاء، وغنم زَم لتَوَهَّم^(٣) أن عين الفعل ولامه ميان مثل شاة جَمَاء^(٤)، وغنم جَم، وكذلك قَنُو^(٥)، وقُنِيَّة، وكُنِيَّة لو أدغم لقليل: قَو^(٦)، وقِيَّة، وكِيَّة فيصير بمنزلة ما عينه ولامه واوان كقولك: قَوَّة، وحوَّة، أو ياءان كقولك: حَيّ، فلما كان الإدغام في نحو هذا يدخل اللبس عليهم رفضوه واحتملوا تكلف البيان لزوال اللبس.

فصل: والواو تدغم في مثلها إذا كان ما قبلها مفتوحا نحو: اخشَوْ وإِقْدَأ.

وإذا كان ما قبلها مضموما لم يجز إدغامها.

والفرق بين الفتحة قبلها و (بين^(٧)) الضمة (قبلها^(٨)) : أن الضمة إذا كانت قبلها تكامل المد فيها فتصير بمنزلة الألف؛ لأن الألف لا تكون حركة ما قبلها إلا منها، فهي فتحة أبدا / فإن كانت حركة ما قبل الواو (منها^(٩)) فهي بمنزلة [١٤٦ / ب] الألف فلا تدغم في شيء كما أن الألف لا تدغم في شيء؛ لأنك لو أَدَغَمْتَهَا إذا كان

(١) في اللسان (زمن) : «وزَنَمَتَا الشاة، وزَنَمَتَا: هَنَةٌ معلقة في حلقها تحت لحيتهما، وخص بعضهم به العنز والنعت أَزَنَم، والأُنثى زَنَمَاء، وزَنَمَاء.

(٢) نقص في «ب» .

(٣) انظر: كتاب سيبويه ج ٢ ص ٤١٥.

(٤) في اللسان (جم) : «شاة جَمَاء إذا لم تكن ذات قرن بينة الجم» .

(٥) القنو: العنق بما فيه من الرطب، والقنية: ما يقتنيه الإنسان لنفسه.

(٦) في «ر» و «ق» : وكذلك قنوة، وقنية، وكنية لو أدغم لقليل: قوة...

(٧) زيادة في «ق» .

(٨) نقص في «ب» و «ر» و «ق» .

(٩) نقص في الأصل.

ما قبلها مضموماً لذهب المد الذي فيها بالإدغام، إلا أن تكون الواو ان في كلمة واحدة، فإن ذلك يعتبر:

فإن كانت الواو الأولى سكنت على أصل البناء، ولم تنقلب من ألف^(١) جاز إدغامها نحو: مَغْرُوٌّ، وَمَدْعُوٌّ، وَعَدُوٌّ.

وإن كانت الأولى منقلبة من ألف لم يجوز إدغامها نحو: قُوُولٌ، وَقُورِيمٌ؛ لأن الواو منقلبة من ألف قَاوَمَ وَقَاوَلَ، فالألف في النية؛ ولذلك لم يجوز إدغامها^(٢).

وأما إذا كانت حركة ما قبلها فتحة فليست الفتحة منها فلم تشاكل الألف، ولم يتكامل فيها المد، فجاز لذلك إدغامها في مثلها، في كلمة كانت أو (في^(٣)) كلمتين:

وتدغم الواو في الياء إذا سكنت وقبلها فتحة، بأن تُقلب ياء، وتُدغم في الياء التي بعدها نحو: طَوِيئَتُهُ طَيًّا، وَلَوِيئَتُهُ لَيًّا، والأصل: طَوِيًّا، وَلَوِيًّا، وقد تقدم حكم^(٤) هذا.

ولا يجوز الإدغام في : عَدُوٌّ وَاقِدٌ، وَمَدْعُوٌّ وَاصِلٌ، ونحو ذلك؛ لأنك لو أدغمت الواو المشددة فيما بعدها لوجب أن تَسْكُنَ المتحركة منها؛ لإدغامها فيما يليها، فكان يلتقي ساكنان: الواو الأولى، والثانية، فلذلك لم يجوز إلا الإظهار.

فصل: والهاء تدغم في مثلها كقولك: أجبه^(٥) هلالا، وتدغم في الحاء

(١) في الأصل: من الفاء .

(٢) في «ق» : لم يجوز إدغامه.

(٣) زيادة في «ق» .

(٤) انظر: ص ٨٢٥ فيما سبق من التبصرة.

(٥) في «ق» : كقولك: أجبه هلالا، وانظر: شرح السيرافي ج ٦ ص ٦١٥ - ٦١٦.

كقولك: اجِبْه حَاتِمًا، قال سيبويه^(١): والبيان أحسن؛ لاختلاف المخرجين، وأن حروف الحلق ليست بأصل في^(٢) الإدغام لقلتها، قال: والإدغام (عربي)^(٣) حسن؛ لقرب المخرجين؛ ولأنها مهموسان، رخوان.

وإن كانت الحاء^(٤) قبل الهاء قُلِبَتْ (الهاء^(٥)) حاءً، ثم أُدْغِمَتْ فيها الحاء الأولى كقولك: اذْبَحْ هذه، لفظها: اذْبَحْذِه.

فصل: وقد قدمنا أنَّ الألف^(٦) لا تدغم في شيء، ولا يدغم فيها؛ لأنها تخرج بهواء الصوت، فليس لها اعتماد؛ لأنها لا تكون أبداً إلا ساكنة؛ فلذلك لا تقع في أول (الكلام^(٧))؛ لأنه لا يُبْتَدَأُ بساكن

فصل: والياء تدغم في مثلها من كلمتين إذا انفتح ما قبلها كقولك: اخشي يأسرا، وارضى يساراً.

فإن انكسر ما قبلها لم تدغم كقولك: اظلمي يأسرا، والعلة في هذه كالعلة في الواو إذا انضم ما قبلها.

فإن كانت الياءان في كلمة واحدة، وسكنت الأولى فلا بد من الإدغام، انكسر ما قبلها أو انفتح كقولك: مَرْمِيٍّ، وَمَقْضِيٍّ، وَوَلِيٍّ، وَالْمَفْتُوح نحو: طَيٍّ، وَلِيٍّ.

(١) انظر: الكتاب ج٢ ص٤١٢.

(٢) في الأصل، وفي «ب» و«ق»: للإدغام.

(٣) نقص في الأصل.

(٤) في «ر»: وإن كانت الهاء بعد الحاء.

(٥) نقص في «ب» و«ر» و«ق».

(٦) انظر ص٩٣٣ فيما سبق من التبصرة.

(٧) نقص في «ب».

وإن وليت هذه الياءَ المشددةَ ياءً من كلمةٍ أخرى لم يجز إدغامها نحو:
وليَّ يَزِيد؛ لئلا يجتمع ساكنان كما ذكرنا في عَدُوٍّ وليد، فاعزف ذلك إن شاء الله
عز وجل، (وبالله^(١) التوفيق) .

كَمَلْ كتاب^(٢) التبصرة بحمد الله، وحُسِّنِ عونهُ، وصلى الله على محمد نبيه
المصطفى وآله، وسلَّم، وشَرَّف، وكرَّم، وذلك في السابع عشر من صفر عام اثنين
وثمانين وخمسمائة.

(١) نقص في الأصل.

(٢) في «ب»: كمل السفر الثاني من الصَّيرِي، وبه كَمَلْ جميع الديوان، والحمد لله كثيرا كما هو أهله، وذلك في
جَمَادَى الأولى من سنة اثنين وخمسمائة.

وفي «ر»: تم كتاب التبصرة بحمد الله وعونه، وكان الفراغ منه في الثاني من شهر رمضان للعظم عام سبعة
وتسعين، وخمسمائة، وكتبه لنفسه محمد بن داود التَّادلي، عفا الله عنه.

(١) فهرس الدراسة

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل الأول : الصيري ، حياته ، وعصره	٩ - ١٤
الفصل الثاني : شيوخه	١٥ - ١٨
الفصل الثالث : من تأثروا بالصيري	١٩ - ٢٢
الفصل الرابع : الصيري عرف بالتبصرة	٢٣
الفصل الخامس : نظرة عامة في كتاب التبصرة	٢٤ - ٢٥
الفصل السادس : منهج الصيري ، في التبصرة	٢٦ - ٢٩
الفصل السابع : آراء الصيري ، واختياراته	٣٠ - ٣٨
الفصل الثامن : بين السّيرافي والصيري	٣٩ - ٥٢
الفصل التاسع : شواهد التبصرة	٥٣ - ٥٨
الفصل العاشر : نسخ التبصرة	٥٩ - ٦٣

(٢) فهرس الآيات القرآنية ، منسوقة على السور

الآية	رقمها في المصحف	رقم الصفحة
(سورة فاتحة الكتاب)		
غير المغضوب عليهم	(٧)	١٢٦
اهدنا الصراط المستقيم . صراط الذين		
أنعمت	(٦) ، (٧)	١٥٧
عليهم (عليهم) (عليهم) (عليهم)	(٧)	٥١١

(سورة البقرة)

أأنذرتهم	(٦)	٤٤٢ ، ٤٧٣
اشتروا الضلالة	(١٦) ، (١٧٥)	٨١٤
يجعلون أصابعهم في آذانهم من الصواعق		
حذر الموت	(١٩)	٢٥٥
ولو شاء الله لذهب بسمعهم	(٢٠)	١٢٦ ، ٩٣٨
مثلا ما بعوضة	(٢٦)	٥٢٤
وأعلم ما تبذرون	(٣٣)	٩٦١
فتلقى آدم من ربه	(٣٧)	٩٦١
ولا تلبسوا الحق بالباطل وتكتموا الحق	(٤٢)	٣٩٩
وادخلوا الباب سجدا وقولوا حطة	(٥٨)	١٣١
يأمركم	(٦٧) (٩٣)	
	(١٦٩) (٢٦٨)	٩٦٢

٦٢٥	(٧٠)	إن البقر تشابه علينا
٤٤١	(٨٠)	أَتَّخِذْتُمْ عِنْدَ اللَّهِ عَهْدًا
		وَإِذْ أَخَذْنَا مِيثَاقَ بَنِي إِسْرَائِيلَ
٤٥٥	(٨٣)	لَا تَعْبُدُونَ إِلَّا اللَّهَ
		أَفْتَوْمُنُونِ بِيَعُضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ
٤٦٧	(٨٥)	بِيعُضَ
٢٧٩	(٩٠)	بِئْسَمَا اشْتَرَوْا بِهِ أَنْفُسَهُمْ
٤٦٧	(١٠٠)	أَوْ كَلِمًا عَاهَدُوا عَهْدًا
٤٠٤	(١٤٣)	وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ
٩٦٠	(١٧٠)	بَلْ تَتَّبِعْ مَا أَلْفَيْنَا
٤٢١ ، ٤١٩	(٢١٤)	وَزَلْزَلُوا حَتَّى يَقُولَ الرَّسُولُ
١٥٨	(٢١٧)	يَسْأَلُونَكَ عَنِ الشَّهْرِ الْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ
٥١٩	(٢١٩)	وَيَسْأَلُونَكَ مَاذَا يُنْفِقُونَ قُلِ الْعَفْوَ
		وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْحَيْضِ قُلِ هُوَ أَذَى
٧٧٨	(٢٢٢)	فَاعْتَزِلُوا النِّسَاءَ فِي الْحَيْضِ وَلَا
٩٦٠	(٢٣١)	وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ
٩٤٦	(٢٣٥)	عَقْدَةُ النِّكَاحِ حَتَّى
٨١٤	(٢٣٧)	وَلَا تَنْسُوا الْفَضْلَ بَيْنَكُمْ
٣٧٥	(٢٤٩)	فَشَرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِنْهُمْ
٩٤٨	(٢٥١)	وَقَتَلَ دَاوُدُ جَالُوتَ
١٦١	(٢٥١)	وَلَوْلَا دِفَاعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضُهُمْ
٣٨٨	(٢٥٤)	لَا يَبِيعُ فِيهِ وَلَا خَلَّةَ
٩٦١	(٢٥٥)	يَعْلَمُ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ
٩٥٥	(٢٥٥)	مَنْ ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِنْدَهُ
٩٤٧	(٢٥٦)	قَدْ تَبَيَّنَ
٨٣٤	(٢٥٩)	لَمْ يَتَسَنَّهْ

٩٤٣	(٢٦١)	أنبتت سبع سنابل
٦٢٣	(٢٧٥)	فمن جاءه موعظة من ربه فانتهى
٣٨٤ ١٩١	(٢٨٢)	إلا أن تكون تجارة
٩٣٩	(٢٨٤)	يعذب من يشاء

(سورة آل عمران)

٥٦٣	(٧)	وأخر متشابهات
٣٧٦	(٧)	وما يعلم تأويله إلا الله
٩٤٥	(١٤)	الحرث ذلك
٩٥٠	(١٦) ، (١٩٣)	فاغفر لنا
٩٦٠	(٢٨)	ومن يفعل ذلك
٩٥٠	(٣١)	يفغر لكم ذنوبكم
		وإذ قالت الملائكة يا مريم إن الله
٢٠٤	(٤٢)	اصطفاك
٨٥٨ ، ٤٩٨	(٦٦)	ها أنتم هؤلاء حاجتكم
٩٤١	(٧٢)	وقالت طائفة
٩٥٦	(٨٥)	ومن يبتغ غير الإسلام ديناً
٦٢٣	(٨٦)	وجاءهم البينات
		ولله على الناس حج البيت من
١٥٨	(٩٧)	استطاع إليه سبيلاً
		وإن تصبروا وتتقوا لا يضركم كيدهم
٧٣٩	(١٢٠)	شيئاً
		ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم
٤٠٠	(١٤٢)	الصابرين
٩٣٩	(١٥١)	الرعب بما
٩٤٨	(١٥٢)	ولقد صدقكم الله وعده

٩٤٨	(١٥٢)	إذ تحسونهم بأذنه
٢١٥	(١٥٩)	فبما رحمة من الله
٩٥٠	(١٥٩)	واستغفر لهم
٩٦٢	(١٦٠)	ينصركم
٨١٤	(١٨٦)	لتبلون

(سورة النساء)

١٤٢	(١)	تساءلون به والأرحام
٢٥٠	(٢٣)	حرمت عليكم أمهاتكم
٢٥٠	(٢٤)	كتاب الله عليكم
٣٨٤ ، ١٩١	(٢٩)	إلا أن تكون تجارة
٩٦٠	(٣٠) ، (١١٤)	ومن يفعل ذلك
٣٩٧	(٥٣)	فإذا لا يؤتون الناس نقيرا
٩٦٢	(٥٨)	يأمركم
٤٠٢	(٧٣)	ياليتني كنت معهم فأفوز فوزا عظيما
٣٧٥	(٦٦)	ما فعلوه إلا قليل منهم
٤١١	(٧٨)	أينما تكونوا يدرككم الموت
٤٩٨	(١٠٩)	هاأنتم هؤلاء
٩٥٧	(١٣٣)	وكان الله على ذلك قديرا
٢١٥	(١٥٥)	فبما تقضهم ميتاتهم
٩٦٠	(١٥٥)	بل طبع الله
٩٦١	(١٥٦)	مريم بهتانا
٣٨١	(١٥٧)	ما لهم به من علم إلا اتباع الظن
١٨٢	(١٦٢)	والمقيمين الصلاة والمؤتون الزكاة
٢٦٤	(١٧١)	انتهوا خيرا لكم

(سورة المائدة)

٤٨٣	(١٢)	وبعشنا منهم اثني عشر تقريبا
٢١٥	(١٣)	فبما تقضهم ميثاقهم
٩٥٤	(٢٨)	لئن بسطت إلي يدك
٦٨٤	(٣٨)	والسارق والسارقة فاقطعوا أيديهما
		إن الذين آمنوا والذين هادوا
٢١٠	(٦٩)	والصابئون والنصارى
٤٦٣	(٧١)	وحسبوا ألا تكون فتنة
٩٤٥	(٧٣)	ثالث ثلاثة
٤٤٣ ، ٤٤٢	(١١٦)	أأنت قلت للناس
		ما قلت لهم إلا ما أمرتني به أن
٤٦٥	(١١٧)	اعبدوا الله
٢٩٥ ، ٢٩٣ ، ٢٨٤	(١١٩)	هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم

(سورة الأنعام)

٧٢٦ ، ٤٥٣ ، ٤٤٤	(١٠)	ولقد استهزئ
		ياليتنا نرد ولا نكذب بآيات ربنا
٤٠٠	(٢٧)	ونكون من المؤمنين
٩٦٣	(٥٣)	أعلم بالشاكرين
		وعنده مفاتيح الغيب لا يعلمها إلا هو
		ويعلم ما في البر والبحر وما تسقط من
		ورقة إلا يعلمها ولا حبة في ظلمات
		الأرض ولا رطب ولا يابس إلا في
٣٧٩	(٥٩)	كتاب مبين .
٧٧٩	(٦٠)	إليه مرجعكم
٤٢٨	(٨٠)	أتحاجوني

٨٣٥	(٩٠)	فبهدهم اقتده
		وجاعل الليل سكنا والشمس والتمر.
٢٢٠	(٩٦)	حسانا
٢٨٨	(١٣٧)	أولادهم شركائهم
٤٤٣	(١٤٣) ، (١٤٤)	قل آ الذكرين حرم أم الأنثيين
١٤٠	(١٤٨)	ما أشركنا ولا أبأؤنا
٤٢٣	(١٥٤)	تماما على الذي أحسن

(سورة الأعراف)

٨٩٦	(١٠)	لكم فيها معايش
٨١٥	(٢٠)	ما ووري
		وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكونن من
٤١٢	(٢٣)	الخاسرين
٩٤٨	(٥٢)	ولقد جئناهم
٣٣٧	(٧٧)	ياصالح ائتتنا
٤٥١	(١٢٤)	لأقطعن أيديكم وأرجلكم
٩٥٦	(١٤٣)	فلما أفاق قال سبحانك
١١٠	(١٥٥)	واختار موسى قومه سبعين رجلا
٩٥٠	(١٥٥)	فاغفر لنا
٤٨٣	(١٦٠)	فانبجست منه اثنتا عشرة عينا
١٣١	(١٦١)	وقولوا حطة وادخلوا الباب سجدا
٤٧٤	(١٧٢)	ألست بربكم قالوا بلى
٩٤٧	(١٧٩)	ولقد ذرأنا

(سورة الأنفال)

٥١٣	(٣٢)	اللهم إن كان هذا هو الحق من عندك
٩٤٣	(٣٨)	ومضت سنة الأولين

٩٤٩	(٤٨)	وإذ زين
٢٩٢	(٥٥)	إن شر الدواب عند الله الذين كفروا فإما تتقنهم في الحرب فشردهم من خلفهم
٤١٠	(٥٧)	
٤١١	(٥٨)	وإما تخافن من خيانة
١١٦	(٦٠)	لاتعلمونهم الله يعلمهم

(سورة التوبة)

		وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله
٢٠٤	(٣)	وإن أحد من المشركين استجارك فأجره
٤١٨	(٦)	رحبت ثم
٩٤٢	(٢٥)	وقالت اليهود عزيز ابن الله والله ورسوله أحق أن يرضوه
٧٣٠ ، ٧٢٨	(٣٠)	استغفر لهم
١٥٢	(٦٢)	وقل اعملوا
٩٥٠	(٨٠)	جرف هار
٤٤٣	(١٠٥)	فلما تبين له أنه عدو لله تبرأ منه
٨٨٦	(١٠٩)	
٢٠٤	(١١٤)	

(سورة يونس)

٧٧٨	(٤)	إليه مرجعكم
٤٦٠	(١٠)	وآخر دعوانهم أن الحمد لله رب العالمين
٦٤٧	(٢٢)	حتى إذا كنتم في الفلك وجرين بهم ومنهم من يستمعون إليك
٥٢١	(٤٢)	أثم إذا ما وقع
٤٦٧	(٥١)	

٤٠٥	(٥٨)	فبذلك فليفرحوا
٤٤٣	(٥٩)	قل آ الله أذن لكم
٩٤١	(٨٩)	أجيبت دعوتكما
٤٢٦	(٨٩)	ولا تتبعان
٧٢٦ ، ٤٤٤	(١٠١)	قل انظروا

(سورة هود)

٤٦٧	(١٤)	فهل أنتم مسلمون
٦٧٤	(٢٧)	الذين هم أرادلنا
٩٣٩	(٤٢)	يابني اركب معنا
		وإلا تغفر لي وترحمني أكن من
٤١٢	(٤٧)	الخاسرين
٣٣٧	(٤٨)	يانوح اهبط بسلام منا
٢٩٤	(٦٦)	من خزي يومئذ
٩٥١	(٧٨)	هَنّ أطهر لكم
١٦٣	(١٠٨)	وأما الذين سعدوا ففي الجنة

(سورة يوسف)

٤٨٣	(٤)	إني رأيت أحد عشر كوكبا
٣٣٩	(١١)	يا أبانا مالك لا تأمنا
٩٦٠	(١٨) ، (٨٣)	بل سولت
٢٧٧	(٢٠)	وكانوا فيه من الزاهدين
٣٥٧	(٢٩)	يوسف أعرض عن هذا
٦٢٣	(٣٠)	وقال نسوة
٩٤٧	(٣٠)	قد شعفها حبا
١٩٨	(٣١)	ماهذا بشرا
٢٠٥	(٧٨)	إن له أباً شيخاً كبيراً

٩٥٤	(٨٠)	فرطتم في يوسف
٥٧٦	(٨٢)	وأسأل القرية التي كنا فيها
٤٥٤	(٨٥)	تالله تفتأ تذكر يوسف

(سورة الرعد)

٩٦٢	(١١)	من وَاَل
٧٢٦ ، ٤٥٣ ، ٤٤٤	(٣٢)	ولقد استهزئ
٩٦٠	(٣٣)	بل زين

(سورة إبراهيم)

٩٥١	(٣٢) ، (٣٣)	سخر لكم
-----	-----------------	---------

(سورة الحجر)

٢٩١	(٢)	ربما يود الذين كفروا
٨٩٦	(٢٠)	لكم فيها معاش
		فسجد الملائكة كلهم أجمعون . إلا
٣٨٢ ، ١٦٧	(٣٠) ، (٣١)	إبليس
٨٣٤	(٣٣)	من حياً مسنون
٤٧٠ ، ٤٢٨	(٥٤)	فم تبشرون
		إنا أرسلنا إلى قوم مجرمين ، إلا آل
		لوط إنا لمنجوهم أجمعين . إلا امرأته
	(٥٨) ، (٥٩) ،	قدرنا إنها لمن الغابرين
٣٧٨	(٦٠)	

(سورة النحل)

٩٥١	(١٢) ، (١٤)	سخر لكم
٥١٨	(٢٤)	ماذا أنزل ربكم قالوا أساطير الأولين
٥١٩	(٣٠)	ماذا أنزل ربكم قالوا خيرا
٩٦١	(٧٠)	لكيلا يعلم بعد علم شيئاً

٥٢٥	(٩٦)	ما عندكم ينفد وما عند الله باق
٧٧	(١٢٤)	وإن ربك ليحكم بينهم

(سورة الإسراء)

وإما تعرض عنهم ابتغاء رحمة من ربك

٤٢٦	(٢٨)	ولقد صرفنا
٩٤٨	(٤١) ، (٨٩)	إلى ذي العرش سبيلا
٩٥٢	(٤٢)	وإذا لا يلبثون خلفك إلا قليلا
٣٩٧	(٧٦)	كلما خبت زدناهم سعيرا
٩٤٣	(٩٧)	إن كان وعد ربنا لمفعولا
٤٥٧	(١٠٨)	

(سورة الكهف)

٢٨١	(٥)	كبرت كلمة تخرج من أفواههم
٤٧٩	(١٢)	لنعلم أي الحزبين أحصى
		ولا تقولن لشيء إني فاعل ذلك غدا .
٤٢٥	(٢٣) ، (٢٤)	إلا أن يشاء الله
٩٤٩	(٣٩)	إذ دخلت جنتك
٥١٣	(٣٩)	إن ترين أنا أقل منك مالا
٢٧٧	(٥٠)	بئس للظالمين بدلا
٩٤٨	(٥٤)	ولقد صرفنا
٩٤٦	(٦٠)	لا أبرح حتى
٣١٨	(١٠٣)	قل هل أنبئكم بالأخسرين أعمالا
		إنما أنا بشر مثلكم يوحى إلي أنما ألهمكم
٢١٤	(١١٠)	إله واحد

(سورة مريم)

٩٥٢	(٤)	واشتعل الرأس شيبا
-----	-------	-------------------

٤٠٧	(٥) ، (٦)	فهب لي من لدنك ولياً يرثني ويرث من آل يعقوب
٤٢٦	(٢٦)	فإما ترين من البشر أحداً
٢٦٧	(٢٨)	أسمع بهم وأبصر
٤٧٠	(٤٣)	يا أبت لم تعبد ما لا يسمع ولا يبصر ولا يغني عنك شيئاً
٥٢٣	(٦٩)	ثم لننزعن من كل شيعة أنهم أشد على الرحمن عتياً

(سورة طه)

٤٠١	(٦١)	لاتفتروا على الله كذباً فيسحتكم بعذاب
٤١٥ ، ٢٠٦ ، ١٥٠	(٧٤)	إنه من يأت ربه مجرمًا فإن له جهنم
٤٦٣ - ٤٦٢	(٨٩)	أفلا يرون ألا يرجع إليهم قولا
٣٥١	(٩٤)	يابن أم

(سورة الأنبياء)

١٠٨	(٣)	وأسرّوا النجوى الذين ظلموا
٩٤٢ ، ٩٤١	(١١)	كانت ظالمة
٣٨٣	(٢٢)	لو كان فيهما آلهة إلا الله لفسدتا
٧٢٦ ، ٤٥٣ ، ٤٤٤	(٤١)	ولقد استهزئ
٤٤٥	(٥٧)	وتالله لأكيدن أصنامكم
٦٢٨	(٨١)	ولسليان الريح عاصفة
٩٤٨	(٨٧)	إذ ذهب مغاضباً
٧٦٠	(٩٤)	فلا كفران لسعيه

(سورة الحج)

٦٢٧	(٢)	يوم ترونها تذهل كل مرضعة عما أرضعت
-----	-------	------------------------------------

٩٥٢	(٢٥)	للناس سواء
٢٨٥	(٣٠)	فاجتنبوا الرجس من الأوثان
١٦١	(٤٠)	ولولا دفاع الله الناس بعضهم ببعض
٩٥١	(٦٥)	سخر لكم
١١١	(٧٢)	النار وعدها الله الذين كفروا
٩٦١	(٧٦)	يعلم ما بين أيديهم

(سورة المؤمنون)

٩٥٠	(١٠٩)	فاغفر لنا
-----	---------	-----------

(سورة النور)

٣٢٦	(١)	سورة أنزلناها
٩٤٩ - ٩٤٨	(١٢) ، (١٦)	إذ سمعوه
٩٤٤	(٤) ، (١٣)	بأربعة شهداء
٩٤٨ - ٩٤٧	(٣٥)	يكاد زيتها يضيء
٢٠٤	(٤٣)	ألم تر أن الله يزجي سحابا
٩٤٧	(٤٣)	يكاد سنا برقه
		والله خلق كل دابة من ماء فمنهم من
		يمشي على بطنه ومنهم من يمشي على
٩٥٦ ، ٣٨٠	(٤٥)	رجلين ومنهم من يمشي على أربع
٩٥٣	(٦٢)	لبعض شأنهم
٩٥٠	(٦٢)	واستغفر لهم

(سورة الفرقان)

		ومن يفعل ذلك يلق آثاما . يضاعف
٩٦٠ ، ٤١٧	(٦٨) ، (٦٩)	له العذاب

(سورة الشعراء)

٤٥١	(٤٩)	لأقطعن أيديكم وأرجلكم
٩٤٥	(٨٥)	ورثة جنة النعيم
٦٢٤	(١٠٥)	كذبت قوم نوح المرسلين
٦٧٤	(١١١)	واتبعك الأردلون
١٩٨	(١٥٤) ، (١٨٦)	ما أنت إلا بشر مثلنا
		وسيعلم الذين ظلموا أي منقلب
٤٧٩	(٢٢٧)	ينقلبون

(سورة النمل)

١٥٠	(٩)	إنه أنا الله
٩٤٥	(١٦)	وورث سليمان داود
٩٥٤	(٢٢)	أحطت بما لم تحط به
٤٥٥	(٤٩)	قالوا تقاسموا بالله لنبيئنه وأهله
١٨٥	(٥٦)	فما كان جواب قومه الا أن قالوا

(سورة القصص)

٥١٣	(٥٨)	وكنا نحن الوارثين
٥٠٩	(٨١)	بهي وبدارهي

(سورة العنكبوت)

١٨٥	(٢٤)	فما كان جواب قومه الا أن قالوا
٤٦٥	(٣٣)	ولما أن جاءت رسلنا لوطا
٩٤٨	(٣٨)	قد تبين

(سورة الروم)

٩٤٨	(٥٨)	ولقد ضربنا
-----	--------	------------

(سورة لقمان)

٢٠٦	(١٦)	إنها إن تك مثقال حبة
٩٥١	(٢٠)	سخر لكم

(سورة السجدة)

		ألم . تنزيل الكتاب لا ريب فيه من
١٣٥	(١) ، (٢)	رب العالمين .
١٣٦/١٣٥	(٣)	أم يقولون افتراه

(سورة الأحزاب)

٩٤٩	(١٠)	إذ جاؤكم
٢٤٧	(١٨)	والمقاتلين لإخوانهم هلم إلينا
٥٢١	(٣١)	ومن يقنت منكن لله
		إن المسلمين والمسلمات والحافظين
		فروجهم والحافظات والذاكرين الله
٦٤٩ ، ١٥١	(٣٥)	كثيرا والذاكرات
٢٠٣	(٥٦)	إن الله وملائكته يصلون على النبي
٩٥٠	(٧١)	يفغر لكم ذنوبكم

(سورة سبأ)

		ويرى الذين أوتوا العلم الذي أنزل
٥١٣	(٦)	إليك من ربك هو الحق
٩٥٦	(٩)	إن نشأ نخسف بهم
٦٤٩	(٣٧)	وهم في الغرفات آمنون
٢٠٩	(٤٨)	قل إن ربي يقذف بالحق علام الغيوب

(سورة فاطر)

٥٦٠	(١)	أولي أجنحة مثنى وثلاث ورباع
٩٤٥	(١٠)	فله العزة جميعا
٤٠١	(٣٦)	لا يقضى عليهم فيوتوا

(سورة يس)

٤٧٣ ، ٤٤٢	(١٠)	أنذرتهم أم لم تنذرهم لا يؤمنون
٣٣٩	(٣٠)	يا حسرة على العباد
٦٤٦	(٤١)	في الفلك المشحون

(سورة الصافات)

٩٤٢	(١)	والصافات صفا
٩٤٣	(٢)	فالزاجرات زجرا
٩٤٤	(٨)	لا يستمعون
٣٩٤	(٤٧)	لا فيها غول
١٣٢	(١٤٧)	وأرسلناه إلى مائة ألف أو يزيدون
٤٤١	(١٥٣)	أصطفى البنات على البنين
٤٥٧	(١٦٧)	إن كانوا ليقولون

(سورة ص)

٤٦٦ ، ٤٦٥	(٦)	وانطلق الملائة منهم أن امشوا واصبروا
٩٤٨	(٢٤)	على آلهتكم .
١٦٧	(٧٣) ، (٧٤)	لقد ظلمك
		فسجد الملائكة كلهم أجمعون إلا إبليس

(سورة الزمر)

٢٥٠	(١٦)	ياعباد فاتقون
٩٤٨	(٢٧)	ولقد ضربنا
٣٤٧	(٤٦)	قل اللهم فاطر السموات والأرض
٣٦١	(٥٦)	ياحسرتا على ما فرطت في جنب الله
٦٢٢	(٧٣)	حقى إذا جاؤوها وفتحت أبوابها

(سورة غافر)

٩٤٨	(٢٧)	عذت بربي
-----	--------	----------

(سورة فصلت)

٣٢٧ ، ٣٢٦	(١٧)	وأما ثمود فهديناهم
-----------	--------	--------------------

(سورة الشورى)

١٥٧	(٥٢) ، (٥٣)	وإنك لتهدي إلى صراط مستقيم ، صراط الله
-----	-----------------	---

(سورة الزخرف)

٩٤٨	(٣٩)	إذ ظلمتم
٣٥٠	(٦٨)	ياعبادي لاخوف عليكم
٥١٤ ، ٥١٣	(٧٦)	ولكن كانوا هم الظالمين

(سورة الدخان)

٩٤٨	(٢٠)	عذت بربي
-----	--------	----------

(سورة الجاثية)

إن في السموات والأرض لآيات
للمؤمنين . وفي خلقكم وما يبث من
دابة آيات لقوم يوقنون . واختلاف
الليل والنهار وما أنزل الله من السماء
من رزق فأحيا به الأرض بعد موتها
وتصريف الرياح آيات لقوم
يعقلون .
سخر لكم

١٤٥ (٥) ، (٤) ، (٣)

٩٥١ (١٢) ، (١٣)

(سورة الأحقاف)

هذا عارض ممطرنا
بل ضلوا
وإذا صرفنا
يفغر لكم

١٧٦ (٢٤)

٩٦٠ (٢٨)

٩٤٩ (٢٩)

٩٥٠ (٣١)

(سورة محمد)

فضرب الرقاب
فإما منا بعد وإما فداء
ومنهم من يستمع إليك حتى إذا خرجوا
من عندك قالوا

٢٤٧ (٤)

١٣٤ (٤)

٩٥٧ ، ٥٢١ (١٦)

(سورة الفتح)

إنا فتحنا لك فتحا مبينا . ليغفر لك
الله ما تقدم من ذنبك وما تأخر
بل ظننتم
وظننتم ظن السوء

٤٠٤ (٢) ، (١)

٩٦٠ (١٢)

١١٤ (١٢)

(سورة الذاريات)

٩٤٢	(١)	والذاريات ذروا
٩٤٥	(٢٤)	حديث ضيف

(سورة النجم)

٨٤١	(٢٢)	قصة ضيزى
٩٤٦	(٥٩)	أفمن هذا الحديث تعجبون

(سورة القمر)

٣١٩	(٧)	خشعا أبصارهم
٦٢٥	(٢٠)	كأنهم أعجاز نخل منقعر
٤٥٣	(٤١)	ولقد جاء آل فرعون النذر

(سورة الرحمن)

٦٠٨	(٧٢)	حور مقصورات في الخيام
-----	--------	-----------------------

(سورة الواقعة)

٩٤٥	(٩٤)	وتصلية جحيم
-----	--------	-------------

(سورة الحديد)

١١١	(١٠)	وكلا وعد الله الحسنى
		إن المصدقين والمصدقات وأقرضوا الله
٥٣٤	(١٨)	قرضا حسنا
٩٥٠	(٢٨)	يغفر لكم
		لئلا يعلم أهل الكتاب ألا يقدرون
٤٦٢	(٢٩)	على شيء

(سورة المجادلة)

ماهن أمهاتهم (٢) ١٩٨

(سورة الحشر)

كي لا يكون دولة (٧) ٣٩٧

(سورة الصف)

يفغر لكم ذنوبكم (١٢) ٩٥٠

(سورة المنافقون)

والله يعلم إنك لرسوله والله يشهد إن
المنافقين لكاذبون (١) ٤٥١ ، ٢٠٤

سواء عليهم أستغفرت لهم أم لم تستغفر
لهم (٦) ٤٧٣

ومن يفعل ذلك (٩) ٩٦٠

(سورة التغابن)

يفغر لكم (١٧) ٩٥٠

(سورة التحريم)

إن تتوبا إلى الله فقد صغت قلوبكما (٤) ٦٨٣

وقودها الناس والحجارة (٦) ٧٦٤

(سورة الملك)

هل ترى من فطور (٣) ٩٥٩

ينصركم (٢٠) ٩٦٢

إن الكافرون إلا في غرور (٢٠) ٤٥٩

(سورة الخاقعة)

٦٢٥	(٧)	كأنهم أعجاز نخل خاوية
٨٠٠ ، ٧٢١ ، ٧٢٠	(١٩)	كتاييه
٨٠٠ ، ٣٦٣	(٢٥)	ياليتني لم أوت كتاييه
٨٠٠ ، ٣٦٣	(٢٦)	ولم أدر ما حساييه
٨٠٠ ، ٧٢٠	(٢٨) ، (٢٩)	ماليه . هلك عني سلطانيه
٥٤٦	(٣٦)	ولا طعام إلا من غسلين

(سورة المعارج)

٩٤٦	(٣) ، (٤)	ذي المعارج . تعرج الملائكة
-----	---------------	----------------------------

(سورة نوح)

٩٥٠	(٤)	يفغر لكم
-----	-------	----------

(سورة المزمل)

٤٤٣	(٢)	قم الليل إلا قليلا
٢٠٥	(١٢)	إن لدينا أنكالا وجحيا
٤٦٢	(٢٠)	علم أن سيكون منكم مرضى
٥١٣	(٢٠)	تجدوه عند الله هو خيرا

(سورة المدثر)

٤٠٧	(٦)	ولا تمنن تستكثر
٦٧٤ ، ٥٦٣	(٣٥)	إنها لإحدى الكبر

(سورة القيامة)

٧٧٧	(١٠)	أين المفر
٤٧٤ ، ١٩١	(٤٠)	أليس ذلك بقادر على أن يحيي الموتى

(سورة الإنسان)

٤٦٧	(١)	هل أتى على الإنسان حين من الدهر
١٢٤	(٣)	إما شاكرا وإما كفورا
٧٦٠	(٩)	لأنريد منكم جزاء ولا شكورا
١٣٣	(٢٤)	ولا تطع منهم أثما أو كفورا
		يدخل من يشاء في رحمته والظالمين
٣٢٥	(٣١)	أعد لهم عذابا أليما

(سورة المرسلات)

٩٤٢	(٥)	فالملقىات ذكرا
٨١٣	(١١) ، (١٢)	وإذا الرسل أقتت لأي يوم أجلت
٢٦٢	(١٥)	ويل يومئذ للمكذبين
٩٤٥	(٣٠)	ثلاث شعب
٢٩٣	(٣٥)	هذا يوم لا ينطقون

(سورة النبأ)

٤٧٠	(١)	عم يتساءلون
٧٧٧	(١١)	وجعلنا النهار معاشا

(سورة النازعات)

٤٧٠	(٤٣)	فيم أنت من ذكرها
-----	--------	------------------

(سورة التكوير)

٩٥١	(٧)	وإذا النفوس زوجت
١١٥	(٢٤)	وما هو على الغيب بظنين

(سورة المطففين)

٢٦٢	(١)	ويل للمطففين
١١٢	(٢)	وإذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون
٢٦٢	(١٠)	ويل يَوْمئذٍ للمكذبين
٩٥٩	(٣٦)	هل ثوب

(سورة البروج)

٩٤٧	(١٤) ، (١٥)	الودود ذو العرش
-----	-----------------	-----------------

(سورة الطارق)

٤٥٧	(٤)	إن كل نفس لما عليها حافظ
-----	-------	--------------------------

(سورة الأعلى)

٩٥٩	(١٦)	بل تؤثرون
-----	--------	-----------

(سورة البلد)

٢٤١	(١٤) ، (١٥)	أو إطعام في يوم ذي مسغبة . يتيا ذا مقربة
-----	-----------------	--

(سورة الشمس)

٤٧٠	(٥)	والسما وما بناها
٨٣٤	(١٠)	وقد خاب من دساها

(سورة العلق)

٨٢١ ، ٤٢٥ ، ١٥٧	(١٥) ، (١٦)	لنسفعاً بالناصية . ناصية كاذبة خاطئة
-----------------	-----------------	--------------------------------------

(سورة القدر)

٤١٩	(٥)	سلام هي حتى مطلع الفجر
-----	-------	------------------------

(سورة العاديات)

٩٤٤	(١)	والعاديات ضبحا
٩٤٢	(٣)	فالمغيرات صبحا

(سورة القارعة)

٧٢٢	(١٠)	ماهيـه
-----	--------	--------

(سورة العصر)

٩٦	(١) ، (٢)	والعصر إن الإنسان لفي خسر
٩٦	(٣)	إلا الذين آمنوا

(سورة الإخلاص)

٧٢٩ ، ١٥٠	(١) ، (٢)	قل هو الله أحد . الله الصمد .
-----------	---------------	-------------------------------

(٣) فهرس الأحاديث النبوية

مرتبة ترتيباً أبجدياً باعتبار أول حرف من الحديث

الحديث	رقم الصفحة
كل مولود يولد على الفطرة حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه أو ينصرانه	٥١٤
ليس في الخضراوات صدقة	٦٧٣
ما من أيام أحب إلى الله فيها الصوم منه إليه في عشر ذي الحجة	١٨٠

(٤) فهرس الأمثال

مرتبة ترتيباً هجائياً باعتبار أول حرف من المثل

المثل	رقم الصفحة
أطري فإنك ناعلة	٥٤٦
عرف حُمَيْقَ جَمَلَه	٧٠٨
ما كل سوداء تمر ، ولا بيضاء شحمة	١٩٩
من يسمع يَخْلُ	١١٤
وَمِنْ عِصَةِ مَا يَنْبُتَنَّ شَكِيرُهَا	٤٣١

(٥) فهرس القوافي ، وأنصاف الابيات

البيت	البحر / الشاعر	رقم الصفحة
- ٤ -		
إذا عاش الفقى مائتين عاما	فقد ذهب المسرة والفتاء	٣١٧ ، ٤٩٠
ألم أك جاركم ويكون بيني	والوافر / الربيع بن ضبع الفزاري وبينكم المودة والإخاء	٤٠٠ ، ٤٧٤
أو منعم ما تسألون فمن	الوافر / الخطيئة حدثوه له علينا العلاء	١٢١
كأن سيئنة من بيت راس	الخفيف / الحارث بن حلزة يكون مزاجها عسل وماء	١٨٦
وبلد عامية أعمأوه	الوافر / حسان بن ثابت	٢٩٠
وذكرت تَقْتَدَ بَرْدَ مائها	الرجز / رؤبة وعتك البول على أنسائها	١٥٩
- ب -		
فاله من مجد تليد وماله	الرجز / أبو وجزة السعدي ^(١) من الريح حظلا الجنوب ولا الصبا	٥٠٢
وتمت لا تجزونني عند ذاكم	الطويل / الأعشى ولكن سيجزيني الإله فيعقبا	٤٠٣

(١) أو جبر بن عبد الرحمن .

- الرجز / معروف بن عبد الرحمن
 ٥١٣ وكائن بالأباطح من صديق يراني لو أصبت هو المصابا
- الوافر / جرير
 ٧٣٩ ففض الطرف إنـك من غير فلا كعبا بلغت ولا كلابا
- الوافر / جرير
 ٣٣٥ أثعلبة الفوارس أم رياحا عدلت بهم طهية والخشابا
- الوافر / جرير
 ٢٣٣ كان أثواب تقاد قدردن له يعلو بخلتها كهباء هدايا
- البنيط / أبو زيد الطائي
 ٢٣٣ فما قومي بثعلبة بن سعد ولا بفزارة الشعر الرقابا
- الوافر / الحارث بن ظالم
 ٧٢٨ جارية من قيس بن ثعلبة كأنها حلية سيف مذهبة
- الرجز / الأغلب العجلي
 ٣٨٩ هذا لعمركم الصغار بعينه لا أم لي إن كان ذاك ولا أب
- الكامل / رجل من مذحج
 ٣٦٧ ديارمية إذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها عجم ولا عرب
- البيسط / ذو الرمة
 ١٥٣ كأنهن خوافي أجـدل قـرم ولئى ليسبقه بالأمعز الحرب
- البيسط / ذو الرمة
 ٤٤٩ عمرتكم آبـاءكم إذ لقيتم ألم تخبروا الأقبام كيف نضارب
- الطويل / -
 ٥٨٠ وجدنا لكم في آل حاميم آية تأولها منها تقي ومغرب
- الطويل / الكيث بن زيد
 ٧٩٥ لـدن بهز الكف يعسل متنه فيه كما عسل الطريق الثعلب
- الكامل / ساعدة بن جؤية

فدى لبني ذهل بن شيبان ناقتي إذا كان يوم ذو كواكب أشهب ١٩١
الطويل / مقاس العائذي

٩٤٤ ثار فضجت ضجة ركائبه

الرجز / -

عجبت والدهر كثير عجبه من عنزي سبني لم أضربُـهُ ٥٠١
الرجز / زياد الأعجم

وكم من أب لي يا معاوي لم يكن أبوك الذي من عبد شمس يقاربه ٣٦٩
الطويل / الفرزدق

ولكن دياقي أبوه وأمه بحوران يعصرن السليط أقاربه ١٠٨
الطويل / الفرزدق

فصدقته وكذبتة والمرء ينفعه كذابه ٧٥٩
الكامل / الأعشى

في ليلة لانرى بها أحدا يحكي علينا إلا كواكبها ٣٧٦
المنسرح / عدي بن زيد

وما أدري أغيرهم تناء وطول العهد أم مال أصابوا ٣٢٨ ،
الوافر / الحارث بن كلدة ٣٣١

فاردد حمارك لا يرتع بروضتنا إذن يرد وقييد العير مكروب ٣٩٦
البيسط / عبد الله بن عنة

وفي كل حي قد خبطت بنعمة فحق لشأس من نذاك ذنوب ٨٥٦
الطويل / علقمة الفحل

فمن يك أمسى بالمدينة رحله فإني وقيارها لغريب ٢١٠
الطويل / ضابئ البرجمي

بكيت أخا اللاواء يحمده يومه كريم رؤوس الدارعين ضروب ٢٢٦
الطويل / أبو طالب

أبا عزو لاتبعد فكل ابن حرة سيدعوه داعي موته فيجيب ٣٧٣
الطويل / -

- أتهجر سلمى للفراق حبيبها — وما كان نفسا بالفراق تطيب ٣١٩
الطويل / الخجل السعدي
- فاليوم قرّبت تهجونا وتشمنا — فاذهب فما بك والأيام من عجب ١٤١
البيسط / -
- يبكيك ناء بعيد الدار مغترب — ياللكهول وللشبان للعجب ٣٥٩
البيسط / -
- خليلي مرّا بي على أم جنـدب — لنقضي حاجات الفؤاد المعذب ٤٩٩
وجدت بها طيبا وإن لم تطيب
الطويل / امرؤ القيس
- أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا — وأنجو إذا غم الجبان من الكرب ٢٤٥
الطويل / كعب بن مالك ٧٨٢
- تباطأتم أن تدركوا رجل شنفري — وأنتم خفاف ثم أجنحة الغرب ٦٥٩
الطويل / جرير بن الحارث الأزدي
- قديمة التجريب والحلم إنني — أرى غفلات العيش قبل التجارب ٦١٩
الطويل / القطامي
- فقام أبو ليلى إليه ابن ظالم — وكان إذا ما يسلل السيف يضرب ٤٠٨
الطويل / الفرزدق
- سراة بني أبي بكر تساموا — على كان المسومة العراب ١٩٢
الوافر / -
- جادين حسوما لا يعانيه — راء من الناس في أهل ولا عزب ٦٣٥
البيسط / أبو وجزة السعدي
- ٦٨١ يحلب منها ستة الأواطب
الرجز / -
- فالي إلا آل أحمد شيعة — ومالي إلا مشعب الحق مشعب ٣٧٧
الطويل / الكميّ بن زيد

- لم تتلفح بفضل مئزرها ٥٥٢ دعد ولم تسق دعد في العلب
المنسرح / جرير
- إني وأتني ابن غلاق ليقريني ٧٦٠ كغابط الكلب يبغي الطرق في الذنب
البيسط / رجل من بني عمرو بن عامر
- أولئك أولى من يهود بمدحة ٥٧٨ إذا أنت يوما قلتها لم تؤنب
الطويل / رجل من الأنصار
- تطاللت فاستشرفته فعرفته ٤٤١ فقلت له أنت زيد الأرنب
الطويل / ذو الرمة
- وكتا مدماة كان متونها ١٤٩ جرى فوقها واستشعرت لون مذهب
الطويل / طفيل الغنوي
- عسى الله يغني عن بلاد بن قادر ٧١٥ بنهمر جون الرباب سكوب
الطويل / هدبة بن خشرم
- كانه وجه تركين قد غضبا ٦٨٥ مستهدف لطعان غير تذيب
البيسط / الفرزدق
- فإما تري لمتي بدلت ٦٢٥ فإن الحوادث أودى بها
المتقارب / الأعشى

- ت -

- ربما أوفيت في علم ١٩٠ ترفعن ثلثوي شالات
المديد / جذيمة الأبرش
- ألا يا بيت بالعلياء بيت ٣٣٧ ولولا حب أهلكت ما أتيت
الوافر / عمرو بن قعاس
- أي فتى هيجاء أنت وجارها ١٤٣ إذا ما رجال بالرجال استقلت
الطويل / مجنون بني عامر
- رحم الله أعظماً دفنوها ٦٣٩ بسجستان طلحة الطلحات
الخفيف / عبيد الله بن قيس الرقيات

الرجز / -

- ج -

يارب إن كنت قبلت حجتج فلا يزال شاحج يأتيك بج

٨٦٦

أقمر نهات ينزي وفر تج

الرجز / -

مق تأتنا تلم بنا في ديارنا تجد حطبا جزلا ونارا تأججا

١٦٢

الطويل / عبيد بن الحر

٨٦٦

حق اذا ما أمسجت وأمسجا

الرجز / العجاج

خالي عويف وأبو علج المطعان اللحم بالعشج

٨٦٥

وبالغداة فلق البرنج

الرجز / -

يحدو ثنائي مولعا بلقاحها حق هممن بزيفة الإرتاج

٥٧٢

الكامل / ابن ميادة

٢٨٧

كأن أصوات من إيغلن بنا أواخر الميس أصوات الفراريج

البيسط / ذو الرمة

- ح -

سأترك منزلي لبني تميم وألحق بالحجاز فاستريحما

٤٠٣

الوافر / المغيرة بن حبناء

والحرب لا يبقى لجها حمها التخييل والمراح

٣٨٢

جدات والفرس الوقاح

الكامل / الحارث بن عباد

٣٩١

من صد عن نيرانها فأننا ابن قيس لا براح

الكامل / سعد بن مالك

بابؤس للحرب التي وضعت أراھط فاستراحوا

٣٤٣ ،

الكامل / سعد بن مالك

٦٤٢

- وردة جازرم حرفا مصرمة ولا كريم من الولدان مصبوح ٣٩٢
البسيط / حاتم الطائي
- أبو ييضات رائح متأوب رفيق بمسح المنكبين سبوح ٦٤٩
الطويل / أحد الهذليين
- فإن تمس في قبر برهوة ثاويا أنيسك أصداء القبور تصيح ٣٨٠
الطويل / أبو ذؤيب الهذلي
- أبجت حمى تهامة بعد نجد وما شيء حميت بمستباح ٣٢٩
الوافر / جرير
- ألستم خير من ركب المطايا وأنسى العالمين بطون راح ٤٧٤
الوافر / جرير
- ألا رب من قلبي له الله ناصح ومن قلبه لي في الظباء السوانح ٤٤٧
الطويل / ذو الرمة

- خ -

- والله لولا أن تحشّ الطَّبَّخ بي الجحيم حين لا مستصرخ ٣٩٢
الرجز / العجاج

- د -

- ياحكم بن المنذر بن الجارود ٣٤٢
الرجز / رؤبة حرمازي
- يديان بالمعروف عند محرق قد تمنعانك أن تضام وتضهدا ٥٩٩
٧٨٣
- الكامل / -
- قنافذ هداجون حول خيامهم بما كان إياهم عطية عودا ١٩٤
الطويل / الفرزدق
- فإياك والأنصاب لا تقربنها ولا تعبد الشيطان والله فاعبدا ٤٣٣
الطويل / الأعشى

- ألا حيّ ندماني عمير بن عامر
إذا ماتلاقينا من اليوم أو غدا
الطويل / كعب بن جعيل ١٩٦
- فكان وإياها كحران لم يفق
عن الماء إذ لاقاه حتى تقعدا
الطويل / كعب بن جعيل ٢٥٨
- أعني بخوار العنان تخالـه
إذا راح يردي بالمدجج أحردا
الطويل / كعب بن جعيل ٢١٩
- وأبيض مصقول السطام مهندا
وذا حبك من نسج داود مسردا
الطويل / كعب بن جعيل ٢١٩
- أتوعدني بقومك يابن حجل
أشابات يخالون العبادا
الوافر / - ٢٦٠
- بما جمعت من حزن وعمرو
وما حزن وعمرو والجيادا
الوافر / - ٢٦٠
- فما كعب بن مامة وابن سعدى
بأجود منك يا عمر الجوادا
الوافر / جرير ٣٤٠
- معاوي إننا بشر فأسجح
فلسنا بالجبال ولا الحديد
الوافر / عقيبة الأسدي ١٩٦
- فرزجتها بمزجة
زج القلوص أبي مـزادة
كامل / - ٢٨٩
- وقامت بأثناء من الليل ساعة
سراها الدواهي واستنام الخرائد
الطويل / حميد بن ثور ١٢٢
- ولكنما أهلي بواد أنيسه
ذئاب تبغي الناس مثنى وموحد
الطويل / ساعدة بن جوية ٥٦٠
- إذا كانت الهيجاء وانشقت العصا
فحسبك والضحاك سيف مهند
الطويل / - ٢٦٣
- ثلاث كهن قتلت عمدا
فأخزى الله رابعة تعود
الوافر / - ٣٢٨

عزمت على إقامة ذي صباح	لأمر ما يسود من يسود الوافر / أنس بن مدركة	٣٠٨
إياك أنت وعبد المسيح	أن تقربا قبله المسجد متقارب / جرير	٣٦٤
وقفت فيها أصيلنا أسائلها	عيت جوابا وما بالربع من أحد	٣٨١ ،
إلا الأواري لأيا ما أئينها	بسيط / النابغة	٨٦٨
ولا أرى فاعلاً في الناس يشبهه	والنوي كالحوض بالظلمة الجلد بسيط / النابغة	٣٨١
قرني بك قفا مقرف	ولا أحاشي من الأقوام من أحد بسيط / النابغة	٣٨٥
رحيب قطاب الجيب منهاريفة	لئيم مآثره قعد متقارب / الفرزدق	٨٠٦
يامن رأى عارضا أرق له	بجس الندامى بضة المتجرد الطويل / طرفة	٢٣٤ ، ٢٣٥
لا مرحبا بغد ولا أهلا به	بين ذراعي وجهه الأسد المنسرح / الفرزدق	١٥٢
ترفع لي خندف والله يرفع لي	إن كان تفريق الأجرة في غد الكامل / النابغة	٣٩٣
قالت ألا ليتما هذا الحمام لنا	نارا إذا خمدت نيرانهم تقد البسيط / الفرزدق	٤١١
مق تآته تعشو إلى ضوء ناره	إلى حمامتنا ونصفه فقد البسيط / النابغة	٢١٥
نعم الفقى المري أنت إذا هم	تجد خير نار عندها خير موقد الطويل / الحطيئة	٤١٧
	حضروا لدى الحجرات نار الموقد الكامل / زهير	٢٧٨

- فيوم علينا ويوم لنا ويوم نساء ويوم نسر ٣٣٠
 المتقارب / النمر بن تولب
- تمنى ابتتاي أن يعيش أبوهما وهل أنا إلا من ربيعة أو مضر ١٣٢
 الطويل / لبيد
- يا عمر بن معمر لا منتظر ٣٤٢
- الرجز / العجاج
- أغررتني وزعت ٦٠٥
 لك لابن بالصيف تامر الكامل / الحطيئة
- فن يك لم يثار بأعراض قومه ٤٣٣
 أطافت ثلاثا بين يوم وليلة وكان النكير أن تضيف وتجارا ٤٨٩
 الطويل / النابغة الجعدي
- وحلت ييوتي في يفاع, منع ٢٥٥
 يخال به راعي المحولة طائرا الطويل / النابغة
- حذارا على ألا تنال مقادتي ٢٥٦
 ولا نسوقي حتى يمئن حرائرا الطويل / النابغة
- فيامي ما يدريك أين مناخنا ٣٦٨
 معرقة الألقى يمانية سجرا الطويل / ذو الرمة
- منهن أيام صدق قد عرفت بها ٥٨٢
 أيام فارس والأيام من هجرا البسيط / الفرزدق
- فقلت له لاتبك عينك إنما ٣٩٨
 نحاول ملكا أو غوت فنعدرا الطويل / امرؤ القيس
- في الغلامان اللذان فرّا ٣٥٥
 إيّاكما أن تكسبانا شرا الرجز / -
- إني وأسطار سطرنا سطرنا ٣٤٨
 لقائل يانصر نصر نصرنا الرجز / رؤية
- بكي صاحبي لما رأى الدرب دونه ٥٥٥
 وأيقن أنا لاحقان بقيصرا الطويل / امرؤ القيس

- أصبحت لا أحمل السلاح ولا
والذئب أخشاه إن مررت به
- أملكك رأس البعير إن نفرا
وحدي وأخشى الرياح والمطرا
- مق ما تلقني فردين ترجف
روانف أليتيك وتستطارا
- أحار ترى بريقاً هب وهنا
كنار مجوس تستعر استعارا
- حراجيج ماتنفك إلا مناخة
على الخسف أو نرمي بها بلداً قفرا
- من حبيب أو أخي ثقة
أو عدو شاحط دارا
- لتجدني بالأمير برا
وبالقناة مدعسا مكررا
- إذا غطيف السلمي فرا
الرجز / -
- لقد أنكرتني بعلبك وأهلها
ولا بن جريج في قرى حمص أنكرنا
- وإذا ما تشاء تبعث منها
مغرب الشمس ناشطا مدعورا
- مق ماترد يوماً سفار تجد بها
أديهم يرمي المستجيز المعورا
- أكل امرئ تحسبين امرأ
ونار توقد بالليل نارا
- ستعلم أينما خير قديما
وأعظمننا بيطن حراء نارا
- أنعت عيراً من حمير خنزرة
في كل عين مائتان كمره
- الرجز / الأعور الكلبي

وانما يابن ليلي يحمده الخبر	وقد حدثت بأخلاق خبرت بها
والطعن للخيل في أكتافها زور	سخاوة من ندى مروان نعرفها
١٦٠ فيض الفرات لأضحى وهو محقر	ونائل يابن ليلي لو تضمنه
الطويل / الفرزدق	
٦٤٢ حمر الحواصل لاماء ولاشجر	ماذا أقول لأفراخ بذى مرخ
البيسط / الحطيئة	
٢٥٩ ما أنت وبب آيبك والفخر	يا زبرقان أخابني خلف
الكامل / الخبل السعدي	
٢٦٣ وابرز ببرزة حيث اضطرك القدر	خل الطريق لمن يبنى المنار به
البيسط / جرير	
٨٥٨ موارده ضاقت عليك المصادر	فهيالك والأمر الذي إن توسعت
الطويل / مضر بن ربيعي	
٥١٤ وكنت عليها بالمالا أنت أقدر	تبكي على لبنى وأنت تركتها
الطويل / قيس بن ذريح	
٣٥٩ يـالبكر أين أين الفرار	يـالبكر أنشروا لي كليباً
الخفيف / مهلهل	
٣٣٣ فقام بفأس بين وصليك جازر	إذا ابن أبي موسى بلالا بلغته
الطويل / ذو الرمة	
٣٧٧ إلا السيوف وأطراف القنا وزر	والناس ألب علينا فيك ليس لنا
البيسط / كعب بن مالك	
٣٧٨ ومالي إلا الله غيرك ناصر	فـالي إلا الله لا رب غيره
الطويل / الكيث بن زيد	
٦٨٢ تقوب عن غريان أوراكها الخطر	وقرين بالرزق الجمائل بعد ما
الطويل / ذو الرمة	
٣٦٩ إن الحوادث ملقي ومنتظر	يا أم صبرا على ما كان من حدث
البيسط / لبيد	

٢٢٥	إذا عدموا زاداً فإنك عاقر الطويل / أبو طالب	ضروب بنصل السيف سوق سمانها
٣٧٢	أواصرنا والرحم بالغيب تذكر الطويل / زهير	خذوا حظكم يآل عكرم واذكروا
٦٢٠	يطرقن حين يصول الحية الذكر البيسط / جرير	إن الحفايث منكم يابني لجأ
٣٤٢	لا يلقينكم في ســـــوءة عمر البيسط / جرير	ياتيم تيم عدي لا أبا لكم
٢٠٨	والمكرمات وسادة أطهار الكامل / جرير	إن الخلافة والنبوة فيهم
١٣٢	لنفسى تقاها أو عليها فجورها الطويل / توبة بن الحخير	وقد زعمت ليلي بأني فاجر
١٩٦ -	ر بكف الإله مقاديرها ولا قاصر عنك مأمورها	هون عليك فإن الأمو فليس بآتيك منهها
١٩٧	المتقارب / الأعور الشني	وليل يقول الناس من ظلماته
١٧٧ -	سواء صححات العيون وعورها مسوحاً أعاليتها وساجاً كسورها	كأن لنا منها ييوتا حصينة
١٧٨	الطويل / مضر بن ربيعي	أظنك ياتيساً نزا في مريرة
٣٤٠	معذب ليلي أن تراني أزورها الطويل / توبة بن الحخير	وأنت امرؤ من أهل نجد وأهلنا
٢٥٩	تهام فـا النجدي والمتغور الطويل / جميل بن معمر	لعمرك مامعن بتارك حقه
١٩٩	ولا منسئ معن ولا متيسر الطويل / الفرزدق	تؤم سنانا وكم دونه
٣٢٣	من الأرض محدوباً غارها المتقارب / زهير	

- أبالأراجيز يابن اللؤم توعدني وفي الأراجيز خلت اللؤم والخور ١١٦
البيسط / اللعين المنقري
- قذى بعينيك أم بالعين عوار لكن بكيت لمن أقوت له الدار ٩٠٠
البيسط / الخنساء
- فن يك سائلا عني فإني وجروة لاترود ولا تمــــــــــــــــار ٢٥٧
الوافر / شداد العبيسي
- واذكر غداة عدانا مزغة من الحبلى تبني حولها الصير ٩٤١
البيسط / الأخطل
- فقلت تحمل فوق طوقك إنها مطبعة من يأتها لا يضرها ٤١٤
الطويل / أبو ذؤيب الهذلي
- استقدر الله خيراً وارضين به فبينما العسر إذ دارت مياسير ٤٢٥
البيسط / عثمان بن لييد العذري
- لئن كان إياه لقد حال بعدنا على الدهر والإنسان قد يتغير ٥٠٦
الطويل / عمر بن أبي ربيعة
- سرت تخبط الظلماء من جانبي قسا وحب بها من خابط الليل زائر ٢١٧
الطويل / ذو الرمة
- لا يبعدن قومي الذين هم سم العداة وآفة الجزر
النازلون بكل معترك والطيبون معاقدا الأزر ١٨٢
الكامل / خرنق
- إننا اقتسمنا خطبتينا بيننا فحملت برة واحتملت فجار ٥٦٤
الكامل / النابغة
- فقال فريق القوم لما نشدتهم نعم وفريق لين الله ماندي ٤٤٠
الطويل / نصيب
- ألا يا قومي للنوائب والدهر وللمرء يأتي حتفه وهو لا يدري ٣٦٠
الطويل / هذبة بن خشرم
- وكنت إذا جاري دعا لمضوفة أشمر حتى ينصف الساق مئزري ٨٩٢
الطويل / أبو جندب الهذلي

- فحلفت يازرع بن عمرو إنه ٤٥١ مما يشق على العدو ضارري
الكامل / النابغة
- كسا اللؤم تيا خضرة في جلودها ٢٦٢ فويل لتي من سرايلها الحضر
الطويل / جرير
- قالت له ريح الصبا قرقار ٢٥٣ واختلط المعروف بالإنكار
الرجز / أبو النجم العجلي
- فلو كنت ضيياً عرفت قرابي ٢٠٧ ولكن زنجي عظيم المشافر
الطويل / الفرزدق
- فلا ذا جلال هبته لجلاله ٣٣٢ ولاذا ضياع هن يتركن للفقر
الطويل / هدية بن خشرم
- ونبتت جوابا وسكنا يسبي ٣٩٣ وعمرو بن عفرا لاسلام على عمرو
الطويل / جرير
- إن أمراً خصني عمداً مودته ٢١٣ عند التنائي لعندي غير مكفور
البيسط / أبو زبيد الطائي
- حذر أموراً لاتضير وآمن ٢٢٧ مالميس منجيه من الأقدار
الكامل / اللاحقي
- ولأنت أشجع من أسامة إذ ٢٥٢ دعيت نزال ولج في الذعر
٥٦٧ الكامل / زهير
- متكنفي جنبي عكاظ كليهما ٢٥٣ يدعو وليدهم بها عرعار
الكامل / النابغة
- كم عمة لك يا جرير وخالة ٣٢٢ فدعاء قد حلبت عليّ عشاري
الكامل / الفرزدق
- وإذا الرجال رأوا يزيد رأيته ٦٦٨ خضع الرقاب نواكس الأبصار
الكامل / الفرزدق
- ياما أميلح غزلانا شدن لنا ٢٧٢ من هؤلاء بين الضال والسر
البيسط / العرجي

مازلت أفتح أبوابا وأغلقها - حتى أتيت أبا عمرو بن عمار ٧٢٧
البيسط / الفرزدق

رأيت ختون العام والعام قبله كحائضة يزني بها غير طاهر ٦٢٨
الطويل / -

سقوني الخمر ثم تكنفوني عداة الله من كذب وزور ١٨٢
الوافر / عروة الصعاليك

يالغنة الله والأقوام كلهم والصالحين على سمعان من جار ٣٦٠
البيسط / -

٨٩٩ وكحل العينين بالعواور

الرجز / جندل بن المثنى الطهوي

٥٤٩ يستن في علقى وفي مكور

٦١٦ الرجز / العجاج

كأننا غدوة وبني أينا بجنب عنيزة رحيامدير ٦٣٣
الوافر / مهلهل

٣٦٨ جاري لاتستنكري عذيري

الرجز / العجاج

ألا طعان ألا فرسان غادية إلا تجشؤم عند التناير ٣٩٢
البيسط / حسان بن ثابت

- ز -

وكل خليل غير هاضم نفسه لوصل خليل صارم أو معارز ٢٨٣
الطويل / الشماخ

لو أنه جاءني جوعان مهتلك من يؤس الناس عنه الخير محجوز ٩٣٧
البيسط / المتنخل الهذلي

٣٤٤ يأيها الجاهل ذو التنزي

الرجز / رؤية

وإما تريني اليوم أم حمز	قاربت بين عنقي وحمزي ٢٧٣
	الرجز / رؤية
- س -	
وبيضاء من نسج ابن داود نثرة	تخيرتها يوم اللقاء الملابس ١١١
	الطويل / حسيل بن سجيح
بمطرده لادن صحاح كعوبه	وذي رونق غضب يقدر القوانسا ٢٣٧
	الطويل / حسيل بن سجيح
لله يبقى على الأيام ذو حيد	بشمخربه الظيان والآس ٤٤٦
	البيسط / أمية بن عائذ الهذلي
إذا ما أتيت على الرسول فقل له	حقا عليك إذا اطمان المجلس ٤٠٨
	الكامل / العباس بن مرداس
يامرو إن مطيقي محبوسة	ترجوا الحباء ورهال لم يئس ٣٦٩
	الكامل / الفرزدق
اضربْ عنك الهموم طارقتها	ضربك بالسوط قونس الفرس ٤٣٤
	المنسرح / طرفة بن العبد
يا صاح يا إذا الضامر العنس	والرحل والأقتاب والجلس ٣٤٥
	الكامل / خرز بن لوذان
دع المكارم لا ترحل لبغيتها	واقعد فإنك أنت الطاعم الكاسي ٦٠٦
	البيسط / الخطيئة
لما تذكرت بالديرين أرقني	صوت الدجاج وقرع بالنواقيس ٦٢٠
	البيسط / جرير
إذا هبطن سماويًا موارده	من نحو دومة خبت قل تعريسي ٥٩٦
	البيسط / جرير
سل الهموم بكل معطي رأسه	ناج مخالط صهبة متعيس
مغتال أحبله مبين عنقه	في منكب زين المطي عرندس ٢١٧
	الكامل / المرار الأسدي

- ص -

كأن سراته وجدة متنه
كنائن يجري فوقهن دليص ٧٩٩
الطويل / امرؤ القيس

- ض -

مق ما أشأ غير زهو الملو
ك أجعلك رهطاً على حيض ٦٧٠
المتقارب / أبو المثلم الهذلي

- ط -

وما أنا والسير في متلف
يبرح بالذكر الضابط ٢٦٠
المتقارب / أسامة بن الحارث

- ع -

إن عليّ الله أن تبايعا
تؤخذ كرها أو تجيء طائعا ١٦٢
الرجز / -

ولقد شربت ثمانياً وثمانياً
وثمان عشرة واثنين وأربعاً ٥٧٢
الكامل / الأعشى

بععدك ألا تسميني ملامه
ولا تنكئي قرح الفؤاد فييجعا ٤٥٠
الطويل / متهم بن نويرة

قتلت بعبد الله خير لداته
ذؤاباً فلم أفر بذاك وأجزعا ٤٠١
الطويل / دريد بن الصمة

غدت من عليه تنفض الطل بعدما
رأت حاجب الشمس استوى فترفعاً ٢٨٣
يزيد بن الطثرية

كم بجود مقرف نال العلا
وكريم بخله قد وضعه ٣٢٤
الرميل / أنس بن زميم

ولا تهين الفقير عليك أن
تركع يوماً والدهر قد رفعه ٤٣٤
المنسرح / الأضبط بن قريع

فإن يك غثاً أو سميناً فإنني
سأجعل عينيه لنفسه مقنعا ٥٠٩
الطويل / مالك بن حريم

٣٣٤	بنی ضوطری لولا الکیّ المنعما الطویل / جریر	تعدون عقر النیب أفضل مجدکم
٤٩٩	وإن تترکاني یابن عفان أزدجر الطویل / سويد بن کریع	فإن تزجراني یابن عفان أزدجر
٢٤٤	وبعد عطائك المائة الرتاعا الوافر / القطامي	أكفراً بعد رد الموت عني
١٨٦	ولا یک موقف منك الوداعا الوافر / القطامي	قفي قبل التفرق یا ضباعا
١٨٤	عليه الطیر ترقبه وقوعا الوافر / المرار الأسدي	أنا ابن التارک البکري بشر
٣٩٤	حياتک لانفع وموتک فاجع الطویل / الضحاک بن همام الرقاشي	وأنت امرؤ منا خلقت لغيرنا
١٨٢	وجوه قرود تبتغي من تجادع الطویل / النابغة	أقارع عوف لا أحاول غيرها
٤١٣	إنک إن یصرع أخوک تصرع الرجز / جریر بن عبد الله البجلي	یا أقرع بن حابس یا أقرع
٢٩٤	وقلت : ألما أصح والشيب وازع الطویل / النابغة	على حين عاتبت المشيب على الصبا
٤٢٠	کأن أباهما نهشل أو مجاشع الطویل / الفرزدق	فيا عجباً حتى کليب تسبني
٥٩٨ ، ٧٨٤	بها يوم حلوها وغدواً بلاقع الطویل / لبید	وما الناس إلا كالديار وأهلها
٣١٠	ضرباء خلف النجم لايتطلع الکامل / أبو ذؤيب الهذلي	فسوردن والعيوق مقعد رابع الـ
١٩٥	وأخر مثن بالذي كنت أصنع الطویل / العجير السلولي	إذا مت کان الناس صنفان شامت

- وخيل قد دلفت لها بخيل تحية بينهم ضرب وجيع ٢٨٠
الوافر / عمرو بن معدي كرب
- ٢٥٢ يابنة عما لاتلومي واهجعي
الرجز / أبو النجم
- ٢٣٢ لاتجزعي إن منفسا أهلكته فإذا هلكت فعند ذلك فاجزعي
الكامل / النمر بن تولب
- ٢٨٩ لانسب اليوم ولا خلوة اتسع الخرق على الراقع
السريع / أنس بن العباس بن مرداس
- ٢٠١ قد أصبحت أم الخيار تدعي عليّ ذنباً كله لم أصنع
الرجز / أبو النجم
- ٣٥٤ أطوف ما أطوف ثم آوي إلى بيت قعبدته لكاع
الوافر / الخطيئة
- ٢٥١ مناعها إبل مناعها أما ترى الموت لدى أرباعها
الرجز / -

- ف -

- ٢٠٩ إن الربيع الجود والخريفا يدا أبي العباس والصيوبا
الرجز / رؤية
- ٥٧٧ بكى الخبز من روح وأنكر جلده وعجت عجيباً من جذام المطارف
الطويل / حميدة بنت النعمان بن بشير
- ٧٤٨ مامن جفانا إذا حاجاتنا حضرت كمن له عندنا التكريم واللفظ
البسيط / جرير
- ٢٠١ وقالوا تعرفها المنازل من منى وما كل من وافى منى أنا عارف
الطويل / مزاحم العقيلي
- ٦٨٥ بما في فؤادينا من الشوق والهوى فيجبر منهاض الفؤاد المشغف
الطويل / الفرزدق

- الحافظو عورة العشيرة لا يأتيهم من ورائنا وكف ٢٢٢
 المنسرح / عمرو بن امرئ القيس^(١)
 نعلق في مثل السواري سيوفنا ومايينها والكعب غوط نقائف ١٤٢
 الطويل / مسكين الدرامي

- ق -

- كلحية الأصيد من طول الأرق ٦٢١
 الرجز / رؤية
 وقائم الأعماق خاوي المحترق ٢٩٠
 الرجز / رؤية
 أجارتنا بيني فإنك طالق كذاك أمور الناس غاد وطارقه ٦٠٦
 الطويل / الأعشى
 أداراً بجزوى هجت للعين عبرة فاء الهوى يرفض أو يترقرق ٣٣٩
 الطويل / ذو الرمة
 تقول إذا استهلكت مالا للذة فكيهة هشيء بكفيك لائق ٩٥٨
 الطويل / طريف بن تميم
 ومنهل ليس به حوازيق ولضفادي جمه تقانق ٨٣٧
 الرجز / خلف الأحمر
 ألم تسأل الربع القواء فينطق وهل تخبرنك اليوم بيداء سملق ٤٠٣
 الطويل / جميل بن معمر
 ولم يرتفق والناس محتضرونه جميعا وأيدي المعتفين رواهقه ٢٢٤
 الطويل / -
 عدس مالعباد عليك إمارة أمنت وهذا تحملين طليق ٥١٩
 الطويل / يزيد الحميري

(١) أو قيس بن الخطيم .

- ورحنا بكابن الماء يجنب وسطنا ٢٨٢ تصوب فيه العين طورا وترتقي
الطويل / امرؤ القيس
- تزوجتها رامية هرمزية ٦٠٢ بفضل الذي أعطى الأمين من الرزق
الطويل / -
- فتى واغل ينهم يحيو ٤١٨ ه وتعطف عليه كأس الساقى
الخفيف / عدي بن زيد
- يامي ذات المئزر المنشق ٦٧٢ أخذت خاتمي بغير حق
الرجز / -
- وإلا فاعلموا أننا وأنتم ٢١٠ بغاة ما بقينا في شقاق
الوافر / بشر بن أبي خازم
- ما أرجي بالعيش بعد ندامى ٥٦٥ قد أراهم سقوا بكأس حلاق
الخفيف / مهلهل
- يارب مثلك في النساء غريرة ١٧٥ بيضاء قد متعتها بطلاق
الكامل / أبو محجن الثقفي
- إذا ما ثنا متناً كأن تليله ٦٢٧ صليف برته كف خرقاء طالق
الطويل / عياض بن درة
- ألا يازيد والضحاك سيرا ٣٤٨ فقد جاوزتما خمر الطريق
الوافر / -

- ك -

- تجانف عن جو اليامة ناقتي ٣١٣ وما عدلت عن أهلها لسوائكا
الطويل / الأعشى
- وكنت إذا كنت إلهي وحدكا ٢٥٠ لم يك شيء يا إلهي قبلكا
الرجز / عبد الله بن عبد الأعلى القرشي
- يا أيها المائح دلسوي ٢٥٠ دونكا
الرجز / وائل بن ضريم الشكري^(١)

(١) أو جارية من بني مازن .

- أهوى لها أسفع الخدين مطرق ريش القوادم لم تنصب له الشبك ٢٢٤
البسيط / زهير
- تعلمن ها لعمرؤ الله ذا قسما فاقصد بذرعك وانظر أين تنسلك ٤٥٧
البسيط / زهير
- يا حار لا أرمين منكم بداهية لم يلقها سوقة قبلي ولا ملك ٣٦٧
البسيط / زهير
- أفي السلم أعياراً جفاء وغلظة وفي الحرب أشباه النساء العوارك ٤٧٣
الطويل / هند بنت عتبة
- فقلت اجعلي ضوء الفراقد كلها يمينا ومهوى النجم من عن شمالك ٢٨٣
الطويل / ذو الرمة
- تراكها من إبل تراكها أما ترى الموت لدى أوراكها ٢٥١
الرجز / طفيل بن يزيد الحارثي
- ل -
- ضعيف النكاية أعداء يخال الفرار يراخي الأجل ٢٤٠
المتقارب / -
- ذكرت ابن عباس يباب ابن عامر ومامر من عيشي هناك وما فضل ٧٤٧
الطويل / أبو الأسود الدؤلي
- فصبروا مثل كعصف مأكول ٣١٣
الرجز / حميد الأرقط
- ألكني إلى قومي السلام رسالة بآية ما كانوا ضعافا ولا عزلا
ولا سيئي زي اذا ماتلبسوا إلى حاجة يوما مخيسة بزلا ٢٣٢
الطويل / عمرو بن شأس
- محمد تفد نفسك كل نفس إذا ما خفت من أمر تبالا ٤٠٦
الوافر / حسان بن ثابت
- قال الأخيطل إذ رأى راياتنا يمارسرجس لانريد قتالا ٥٧٥
الكامل / جرير

٨٧٣	طالت فليس تنالها الأوعالا الكامل / رباح بن سنيح	إن الفرزدق صخرة عادية
٩٤٣	بعرا تصفقه الرياح زلالا الكامل / تيم بن مقبل	وكأنما اغتبت صبير غمامة
٧٧٨	لايستطيع بها القراد مقيلا الكامل / الراعي	بنيت مراققهن فوق مزلة
٧٢٩	ولا ذاكر الله إلا قليلا المتقارب / أبو الأسود الدؤلي	فألفيته غير مستعتب
٣٢٢	ثلاثون للهجر حولا كيلا المتقارب / العباس بن مرداس	على أنني بعد ماقد مضى
٤٣٣	وفي ذمتي لئن فعلت ليفعلا الطويل / ليلي الأخيلية	تساور سواراً إلى المجد والعللا
١٤٣	عوذاً تزجي بينها أطفالها الكامل / الأعشى	الواهب المائة الهجان وعبدها
٢١٢	على الناس أو أن الأكارم نهشلا الطويل / الأخطل	خلا أن حياً من قریش تفضلوا
٢٢٥	وليس بولاج الخوالب أعقلا الطويل / القلاخ	أخا الحرب لباسا إليها جلالها
٢٢٣	قتلا الملوك وفككا الأغلالا الكامل / الأخطل	أبني كليب إن عمي اللللا
٢٠٩	والمستخف أخوهم الأثقالا الكامل / الأخطل	إن العرارة والنبوح لدارم
٢١١	وإن في السفر إذ مضوا مهلا المنسرح / الأعشى	إن محملا وإن مرتحملا
٦٢٤	ولا أرض أبقل إبقالها المتقارب / عامر بن جوين الطائي	فلا مزنة ودقت ودقها

٤٤٢	ريب المنون ودهر مفسد خيل البيسط / الأعشى	أن رأّت رجلاً أعشى أضربيه
٤٠٤	عليه من الوسمي جود ووابل سأتبعه من خير ما قال قائل الطويل / النابغة	ولازال قبر بين بصرى وجاسم فينبت حوذانا وعوفا منورا
٢٠٧	أخاك مصاب القلب جم بلبله الطويل / -	فلا تلحني فيها فإن مجبها
٢٨٤	كالزيت يذهب فيه الزيت والقتل البيسط / الأعشى	أنتهون ولن ينهى ذوي شطط
٢٨١	وحب بها مقتولة حين تقتل الطويل / الأخطل	فقلت اقتلوها عنكم بمزاجها
٣٣٨	ويلي عليك وويلي منك يارجل البيسط / الأعشى	قالت هريرة لما جئت زائرهما
٣٠٧	فكان أشقاهم الرججال البيسط / امرؤ القيس	صبحتها الحي ذا صباح
٢٦١	فترب لأفواه الوشاة وجندل الطويل / -	لقد ألب الواشون ألباً لبيّنهم
٥١٨	أنحب فيقضى أم ضلال وباطل الطويل / لبيد	ألا تسألان المرء ماذا يحاول
٤٦١	أن هالك كل من يحفى وينتعل البيسط / الأعشى	في فتية كسيوف الهند قد علموا
٣٨٩	لا ناقة لي في هذا ولا جمل البيسط / الراعي	وما صرمتك حتى قلت معلنة
٣٢٣	اذ لا أكاد من الإقتار أحتمل البيسط / القطامي	كم نالني منهم فضلاً على عدم

- أستغفر الله ذنبنا لست محصيه رب العباد إليه الوجه والعمل ١١١
البيسط / -
- ويوم شهدناه سليا وعامرا قليل سوى الطعن النihal نوافله ٣٠٨
٥٢٩
- عفا واسط من آل رضوى ونبتل الطويل / رجل من بني عامر
فجتمتع الحرين فالصبر أجمل ٥٨٢
الطويل / الأخطل
- هي الشفاء لدائي لو ظفرت بها وليس منها شفاء الداء مبذول ١٩٥
البيسط / هشام أخو ذو الرمة
- فإن تبخل سدوس بدرهميها فإن الريح طيبة قبول ٥٧٧
الوافر / الأخطل
- كما خط الكتاب بكف يوما يهودي يقارب أو يزيل ٢٨٧
الوافر / أبو حية النيري
- أمت سعاد بأرض ما تبلفها إلا العتاق النجيات المراسيل ٣٧٦
البيسط / كعب بن زهير
- ٣٤٣ يازيد زيد العملات الذبل
- الرجز / عبد الله بن رواحة
- يغشون حتى ماتهم كلاهم لايسألون عن السواد المقبل ٤٢٢
الكامل / حسان بن ثابت
- إذا هي لم تستك بعود أراكاة تنخل فاستاكت به عود إسحل ١٥٣
الطويل / طفيل الغنوي
- نعاء جذاما غير موت ولا قتل ولكن فراقا للدعائم والأصل ٢٥٢
الطويل / الكيت
- أزهير إن يشب القذال فإنه رب هيضل لجب لفقت بهيضل ٢٩١
الكامل / أبو كبير الهذلي
- ألا ما لهذا الدهر من متعلل على الناس مهما شاء بالناس يفعل

- وهذا ردائي عنده يستعيره ٣٧٤ ليسلبي نفسي أمال بن حنظل
الطويل / الأسود. بن يعفر
- كبكر المقناة البياض بصفرة ٢٢١ غذاها غير الماء غير المحلل
الطويل / امرؤ القيس
- لما تمكن دنياهم أطاعهم ٤١٦ في أي نحو يميلوا دينه يمل
البسيط / عبد الله بن همام السلولي
- ٦٦٣ يبري لها من أين وأشمل
الرجز / أبو النجم
- بكيت وما بكأ رجل كبير ١٧٤ على ربعين مسلوب وبال
الوافر / ابن ميادة
- ألا نادت أمامة باحتال ٤٤٥ لتحزني فلا بك مأبالي
الوافر / غوية بن سلمى
- وليس بذى رمح فيطعنني به ٦٠٥ وليس بذى سيف وليس بنبال
الطويل / امرؤ القيس
- فكونوا أنتم وبني أبيكم ٢٥٨ مكان الكليتين من الطحال
الوافر / -
- حلفت لها بالله حلفة فاجر ٤٥٢ - ٧٧ لناموا فما إن من حديث ولاصالي
الطويل / امرؤ القيس
- فقلت يمين الله أبرح قاعدا -٤٤٨ ولو قطعوا رأسي لديك وأوصالي
٤٥٤ الطويل / امرؤ القيس
- ربما تكره النفوس من الأم ٢٩١ رله فرجة كحل العقال
الخفيف / أمية بن أبي الصلت
- فإن تزعميني كنت أجهل فيكم ١١٤ فإني شَرِيتُ الحلم بعدك بالجهل
الطويل / أبو ذؤيب الهذلي
- الحرب أول ماتكون فتية ٣٠١ تسعى بزيتها لكل جهول
الكامل / عمرو بن معدي كرب

- ٦٢٦ فثلك جلي قد طرقت ومرضعا فألهميتها عن ذي تمام مغيل الطويل / امرؤ القيس
- ٢٣٩ يضرب بالسيوف رؤوس قوم أزلنا هامهن عن المقييل الوافر / المرار بن منقذ

- م -

- ٤٥٢ ولقد علمت لتأتين عشية مابعدها خوف علي ولا عدم الكامل / عامر بن حوط
- ٢٠٨ فيوماً توافينا بوجه مقسم كأن ظبية تعطو إلى وارق السلم الطويل / باغت بن صريم الشكري
- ٥٥٨ ماهاج حسان رسوم المقام ومظعن الحي ومبنى الخيام السريع / حسان بن ثابت
- ٦٤٩ لنا الجففات الغر يلعلن بالضحي وأسيفنا يقطرن من نجدة دما الطويل / حسان بن ثابت
- ٧٥١ فإنه أهل لأن يؤكرما الرجز / أبو حيان الفقعي
- ٢٥٥ وأغفر عوراء الكريم ادخاره وأعرض عن شتم اللئيم تكرما الطويل / حاتم الطائي
- ٣١٠ وماهي إلا في إزار وعلقة مغار ابن همام على حي خثما الطويل / مزاحم العقيلي
- ٧٨٢
- ٤٣١ يحسبه الجاهل مالم يعلم شيخاً على كرسيه معما الرجز / ابن حبابة اللص
- ٤٣٩ فهل لي أم غيرها إن تركتها أبي الله إلا أن أكون لها ابنا الطويل / المتلمس
- ٢٦٥ نفس عصام سودت عصاما الرجز / النابغة

٣٥٦	دعوت يا الله يا الله الرجز / أمية بن أبي الصلت	إني إذا ما حدث ألبا
٢٣٤	كميتا الأعالي جونتنا مصطلاهما الطويل / الشماخ	أقامت على ربيعها جارتنا صفا
٤٧٨	فقالوا الجن قلت عموا ظلاما الطويل / سمير بن الحارث	أتوا ناري فقلت منون أنتم
٢٨٨	لله در اليوم من لامهها السريع / عمرو بن قيئة	لما رأت ساتيدهما استعبرت
٣٢٧	فألفاهم القوم روبي نياما المتقارب / بشر بن أبي خازم	فأما تميم تميم بن مر
٣٩٨	كسرت كعوبها أو تستقيها الوافر / زياد الأعجم	وكنت إذا غمزت قناة قوم
١٥٩	تُقَضَّى لبانات ويسأم سأم الطويل / الأعشى	لقد كان في حول ثواء ثويته
٤١٣	يقول لاغائب مالي ولا حرم البيسط / زهير	وإن أتاه خليل يوم مسألة
٢٢٨	ميص العشيات لاخور ولا قزم البيسط / الكيث بن معروف	شم مهاوين أبدان الجزور مخا
٢٤٥	أهدى السلام تحية ظلم الكامل / الحارث بن خالد المخزومي	أظلم إن مصابكم رجلا
٤٥١	لكان لكم يوم من الشر مظلم الطويل / المسيب بن علس	فأقسم أن لو التقينا وأنتم
٢١٥	أبا جعل لعلمنا أنت حالم الطويل / سويد بن كراع	تحلل وعالج ذات نفسك وانظرن
٤٣٩	باسم الذي في كل سورة سمه الرجز / رؤبة	

٣٧٣	أو أمتدحه فإن الناس قد علموا البيسط / المغيرة بن حنناء	إن ابن حارث إن أشتق لرؤيته
٢٤٠	قبل التفرق ميسر ونـدام الكامل / لبيد	عهدي بها الحي الجميع وفيهم
٣٥٥	وليس عليك يامطر السلام الوافر / الأحوص	سلام الله يامطر عليها
٦٥٠	سقيت الغيث أيتها الخيام الوافر / جرير	مق كان الخيام بذى طلوح
٦٣٠	أنى ولكل حاملـة تمام الوافر / النابغة	تمخضت المنون له يوم
٣١٣	لدى الدهر إلا جبرئيل أمامها الطويل / كعب بن مالك	فصرنا وما تلقى لنا من كتيبة
٣١٢ ،	مولى المخافة خلفها وأمامها الكامل / لبيد	فغدت كلا الفرجين تحسب أنه
٥٢٨	مناط الثريا قد تعلت نجومها الطويل / عبد الرحمن بن حسان	فان بني حرب كما قد علمت
٥٢٢	فأبيت لا حرج ولا محروم الكامل / الأخطل	ولقد أبيت من الفتاة بمنزل
٣٢٤	وياسر فتية سمح هضوم الوافر / -	وكم قد فاتني بطل كمي
٨٩٦	جرير ولا مولى جرير يقومها الطويل / الأخطل	وإني لقوام مقاوم لم يكن
٤٦٨	إثر الأجنة يوم البين مشكوم البيسط / علقمة الفحل	أم هل كبير بكى لم يقض عبرته
٤٠٢	على فرتاج والطليل القديم الوافر / -	ألم تسأل فتخبرك الرسوم

- لاتنه عن خلق وتأتي مثله عار عليك إذا فعلت عظيم ٣٩٩
الكامل / الأخطل
- فلا لغو ولا تأثيم فيها وما فاهوا به لهم مقيم ٣٨٩
الوافر / أمية بن أبي الصلت
- ظللنا بمستن الحرور كأننا لدى فرس مستقبل الريح صائم ٢١٧
الطويل / جرير
- ولما رأيت الناس أقبل جمعهم وثابوا إلينا من فصيح وأعجم
وقم علينا بالسيوف وبالقنا إلى راية منصوبة عند موسم ١٢٦
الطويل / الأعشى
- ٦٦٣ أنشد من أم عنوق حمم
الرجز / -
- يذكرني حاميم والرمح شاجر فهلا تلا حاميم قبل التقدم ٥٨٠
الطويل / شريح العبيسي
- بكل قريشي عليه مهابة سريع إلى داعي الندى والتكرم ٥٨٧
الطويل / -
- كأننا يقع البصري بينهم من الطوائف والأعناق والوذم ٥٩٢
البيسط / ساعدة بن جؤية
- ولكن نَصْفاً لو سببت وسبني بنو عبد شمس من مناف وهاشم ١٥٣
الطويل / الفرزدق
- أزيد أخا ورقاء إن كنت ثائرا فقد عرضت أحناء حق فخاصم ٣٤١
الطويل / -
- وما أنت من قيس فتنبح دونها ولا من تميم في اللها والغلاصم ٤٠١
الطويل / الفرزدق
- ها نقشا في في من فويها على النابح العاوي أشد رجام ٣٥٦ ،
٨٦١
الطويل / الفرزدق

- فصالحونا جميعاً إن بدا لكم
ولا تقولوا لنا أمثالها عام
البيسط / النابغة ٣٦٦
- ياذا المخوفنا بمقتل شيخه
حجرتني صاحب الأحلام
الكامل / عبيد بن الأبرص ٣٤٥
- يا حار لا تجهل على أسياننا
أنا ذوو السورات والأحلام
الكامل / مهلهل ٣٦٦
- عمرتك الله إلا ما ذكرت لنا
هل كنت جارتنا أيام ذي سلم
البيسط / الأصوص ٤٤٩
- فياظبية الوعساء بين حلال
وبين النقا أنت أم أم سالم
الطويل / ذو الرمة ٤٤١
- لئن كنت في جب ثمانين قامة
ورقيت أسباب السماء بسم
الطويل / الأعشى ١٧٧
- ألا يا اسلمي ثم اسلمي ثم اسلمي
ثلاث تحيات وان لم تكلم
الطويل / - ١٦٣
- إذا ما المرء كان أبوه عبس
فحسبك ما تريد إلى الكلام
الوافر / رجل من بني عبس ٥١٥
- أتاركة تدللها قطام
وضنا بالتحية والسلام
الوافر / النابغة ٥٦٥
- أسيّد ذو خريطة نهّارا
من المتلقطي قرد القيام
الوافر / الفرزدق ٢٢٢
- ولقد خبطن بيوت يشكر خبطة
أخواننا وهم بنو الأعمام
الكامل / مهلهل ١٨١
- أخذت بسجلهم فنفتحت فيه
محافظة هن إخا الذمام
الوافر / - ٢٤٢
- حتى شأها قليل مؤهناً عمِل
باتت طرابا وبات الليل لم ينم
البيسط / ساعدة بن جؤية ٢٢٦

الرجز / رجل من بني ضبة

٣٦٧ يدعون عنتر والرماح كأنها أشطان بئر في لبنان الأدهم
الكامل / عنتر

- ن -

أنشد والباغي يحب الوجدان

الرجز / -

٤٢٨ فهل ينعني ارتياد البلا د من حذر الموت أن يأتين
المتقارب / الأعشى

٦٨٤ ومهمين قذفين مرتين ظهراهما مثل ظهور الترسين
الرجز / خطام المجاشعي

٢٨٩ يارب من يفيض أذوادنا رحن على بغضائه واغتدين
السريع / عمرو بن قميئة

وصاليات كما يؤثفين

الرجز / خطام المجاشعي

٤٩٧ قد علمت سلمى وجاراتها ماقطر الفارس إلا أنا
السريع / عمرو بن معد يكرب

٤٠٢ ألا رسول لنا منا فيخبرنا مابعد غايتنا من رأس مجرانا
البيسط / أمية بن أبي الصلت

٣٠٥ هبت شمالا فذكرى ماذكرتم أصل الصفاة التي شرقي حوراننا
البيسط / جرير

٧٨٢ الحمد لله ممانا ومصبحنا بالخير صبحنا ري ومسانا
البيسط / أمية بن أبي الصلت

١١٨ أما الرحيل فدون بعد غد فتي تقول الدار تجمعنا
الكامل / عمر بن أبي ربيعة

٨٥٨ وأتى صواحبها فقلن هذا الذي منح المودة غيرنا وجفاننا
الكامل / جميل بن معمر

- يارب غابطنا لو كان يطلبكم
لاقي مباعدة منكم وحرمانا ١٧٦
البيسط / جرير
- إذا وضعت عن الأبطال يوما
رأيت لها جلود القوم جونا ٩٣١
الوافر / عمرو بن كلثوم
- كأن سوفنا منا ومنهم
مخاريق بأيدي لاعبيننا ٩٣١
الوافر / عمرو بن كلثوم
- فما وجدت بنات ابني نزار
حلائل أحمرين وأسودينا ٦٧٢
الوافر / الأعور بن عياش الكلبي
- كأن متونهن متون غدر
تصفقها الرياح إذا جرينا ٩٣١
الوافر / عمرو بن كلثوم
- فما إن طبننا جبن ولكن
منايانا ودولة آخرينا ٤٥٩
الوافر / فروة بن مسيك
- قد كنت داينت بها حسانا
خافة الإفلاس والليانا
بحسن بيع الأصل والقيانا ٢٤٣
الرجز / رؤية
- أجهالا تقول بني لؤي
لعمر أيك أم متجناهلينا ١١٨
الوافر / الكيت
- مهلا أعاذل قد جريت من خلقي
أني أجود لأقوام وإن ضننوا ٧٣٧ ،
٩٣٤
- البيسط / قعنب بن أم صاحب
- قد كان قومك يحسبونك سيذا
وإخال أنك سيد معيون ٨٨٩
الكامل / عباس بن مرداس
- رويد علياً جد مائدي أمهم
إلينا ولكن ودهم متاين ٢٤٦
الطويل / المعطل الهذلي
- فأصبحوا والنوى عالي معرسهم
وليس كل النوى تلقي المساكين ١٩٣
البيسط / حميد الأرقط

- تعش فإن عاهدتني لا تخونني نكن مثل من يا ذئب يصطحبان ٥٢١
الطويل / الفرزدق
- فإلا يكنها أو تكنه فإنه أبوها غذته أمه بلبانها ٥٠٥
الطويل / أبو الأسود الدؤلي
- وكننت كذي رجلين رجل صحيحة ورجل رماها صائب الحدثان ١٦٠
الطويل / النجاشي
- وكل أخ مفارقه أخوه لعمر أيبك إلا الفرقدان ٣٨٣
الوافر / عمرو بن معدي كرب
- سريت بهم حتى تكل مطيهم وحتى الجياد مايقدن بأرسان ٤٢٠
الطويل / امرؤ القيس
- من يفعل الحسنات الله يشكرها والشر بالشر عند الله مثلان ٤١٠
البسيط / حسان بن ثابت
- ٥٨٣ ورب وجه من جراء منحني
الرجز / رؤية
- من أجلك يا التي تيمت قلبي وأنت بخيلة بالود عني ٣٥٦
الوافر / -
- فلا يرمى بي الرجوان إني أقل القوم من يغني مكاني ٦٣٣
الوافر / عبد الرحمن بن الحكم
- تداركته من بين جبلين بعدما تطاوحه لولا أنا الرجوان ٦٣٣
الطويل / عبد الله بن دميث الطائي
- أزرى بنا أننا شالت نعمتنا فخالني دونه بل خلته دوني ١١٤
البسيط / ذو الأصبع العدواني
- وأنتم معشر زيد على مائة فأجمعوا أمركم طراً فكيّدوني ٩٨
البسيط / ذو الأصبع العدواني
- فقلت ادعي وأدعو إن أندي لصوت أن ينادي داعيان ٣٩٩
الوافر / دثار بن شيبان النري

- وماذا يدري الشعراء مني . وقد جاوزت حد الأربعين ٥٤٧
الوافر / سحيم بن وثيل
أبالموت الذي لا بد أني ملاق لا أبأك تخوفيني ٣٩١
الوافر / أبو حية النيري
فلو أنا على حجر ذبحنا جرى الدميان بالخبر اليقين ٥٩٩ ،
٧٨٣
الوافر / علي بن بدال
تراه كالثغام يعمل مسكا يسوء الفاليات إذا فليني ٤٢٨
الوافر / عمرو بن معديكرب
لاحق بطن بقرأ سمين ٢٣٢
الرجز / حميد الأرقط

- ه -

- إذا ما ترعرع فينا الغلام فما إن يقال له من هو ٧٢٠
المتقارب / حسان بن ثابت
ألقى الصحيفة كي يخفف رحله والزاد حتى نعله ألقاها ٤٢٣
الكمال / أبو مروان النحوي
لها أثارير من لحم تبره من الثعالي ووخز من أرائيها ٨٣٧
البسيط / النمر بن تولب
ولقد أرى تغنى به سيفانة تصبي الحليم ومثلها أصباه ١٥٤
الكمال / رجل من باهلة وهو ذو الخرق الطهوي

- و -

- لا تقلواها وادلوها دلوًا إن مع اليوم أخاه غدوًا ٨٦١
الرجز / -

- ١ ، ي -

- تبشري بالرفه والماء الروى وفرج منك قريب قد أتى ٨٣٣
الرجز / -

- ي -

- تبكيهم دهماء معولة
وتقول سلمى وارزيتيه ٣٦٣
الكامل / عبد الله بن قيس الرقيات
- وقد علمت عرسي مليكة أنني
أنا الليث معدياً عليه وعاديا ٨٢٨
الطويل / عبد يغوث الحارثي
- قعيد كما الله الذي أنما له
ألم سمعا بالصفقتين المناديا ٤٥٠
الطويل / الفرزدق
- ألكني إليها عمرك الله يافتي
بآية ماجاءت إلينا تهاديا ٤٤٩
الطويل / سحيم عبد بني الحسحاس
- مررت على وادي السباع ولا أرى
كوادي السباع حين يظلم واديا
أقل به ركب أتوه تئبة ١٨٠
وأخوف إلا ما وقى الله ساريا
الطويل / سحيم بن وثيل
- ونحن اقتسنا المال نصفين بيننا
فقلت لهم هذا لها ها وذا ليا ٤٩٨
الطويل / لبید
- وقد كنت نحر الجزور وموغل الـ
مطوي وأمضي حيث لاحي ماضيا ٩٦
الطويل / عبد يغوث الحارثي
- بني عنما لاتذكروا الشعر بعدما
دفنتم بصحراء الغمير القيوافيا ٣٥٧
الطويل / الشمندر الحارثي
- فياراكبا إما عرضت فبلغن
نداماي من نجران ألا تلاقيا ٣٣٩
الطويل / عبد يغوث الحارثي
- أبأ كرب والأهمين كليهما
وقيسا بأعلى حضرموت البانبا ٥٧٣
الطويل / عبد يغوث الحارثي
- هي الديار إذ مي لأهلك جيرة
ليالي لا أمثالهن ليالي ٣٩٠
الطويل / ذو الرمة
- بات ينزي دلوه تنزياً
كما تنزي شهلة صبياً ٧٧٥
الرجز / -

- أبلغ الحارث بن ظالم المو عد والناذر النذور علياً
 ٢١٤ إننا تقتل النيام ولا تق تل يقظان ذا سلاح كيما
 الخفيف / عمرو بن الإطنابة
- ٨٨٦ لا ث بها الأشياء والعبري
- الرجز / العجاج
- ٤٧٣ أطربــــا وأنت قنسريّ والدهر بالإنسان دوّاريّ
- الرجز / العجاج
- ٦٥٤ كأن متنيــــه من النفي مواقع الطير على الصّفيّ
- الرجز / الأخبل
- ٣٧١ حتى تقضي عرقي الدليّ
- الرجز / -

أنصاف الأبيات مرتبة ترتيباً هجائياً باعتبار أول حرف من نصف البيت :

- ٢٤٧ ألا حيّيا ليلى وقولا لها هلا
 الطويل / النابغة الجعدي
- ٦٣٢ على عصويها سابري مشرق
 الطويل / ذو الرمة
- ٦٢٢ لقد ولد الأخطل أم سوء
 الوافر / جرير
- ٢٩٩ لمية موحشاً طلل قديم
 الوافر / كثير عزة
- ٤٣١ ومن عضة ما يبتن شكيرها
 الطويل / -

(٦) فهرس الأعلام

(أ)

ابن أبي إسحاق : عبد الله بن أبي إسحاق الحضرمي :

٩٣٨

ابن الأعرابي : محمد بن زياد أبو عبد الله :

٤٤٩

أبو بكر بن السراج : محمد بن السري :

١٤٦ ، ١٤٧ ، ٥٠٣ ، ٥٣٣ ، ٥٣٤ ، ٨٠٩ ، ٨٣٥ ، ٨٣٦

أبو بكر بن مجاهد : أحمد بن موسى بن العباس :

٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٣ ، ٩٦١

أبو الحسن علي بن عيسى النحوي :

١٣٥ ، ٥٣٤ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ،

أبو الخطاب : عبد الحميد (الأخفش الأكبر) :

٢١١ ، ٢٦٠

أبو زيد : سعيد بن أوس بن ثابت :

٦٦٣

أبو سعيد السيرافي : الحسن بن عبد الله بن المرزبان :

٢٧٤ ، ٨٣٦

أبو شعيب السوسي : صالح بن زياد .

٩٥٣

أبو العباس المبرد : محمد بن يزيد :

١٤٦ ، ٢١٨ ، ٢٢٤ ، ٢٧٦ ، ٢٩٩ ، ٣٨٥ ، ٤١٣ ، ٤٥٩ ، ٥٥٣ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ ،

٥٩٠ ، ٦٠١ ، ٦٦٧ ، ٦٧٨ ، ٦٨٢ ، ٦٩١ ، ٦٩٧ ، ٦٩٧ ، ٧٩٧ ، ٨٢٠ ، ٨٦٤ ،

٨٩٣ ، ٩٢٢ ، ٩٢٤ .

أبو عبد الله النري : الحسين بن علي البصري :

٦٥١

أبو عبيدة : معمر بن المثنى :

٣٤٩ ، ٦٥٢ .

أبو عثمان المازني : بكر بن محمد بن بقيّة :

١٤٠ ، ١٤١ ، ٣١٩ ، ٣٤٩ ، ٣٨١ ، ٥٣٣ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ، —

٩٢٢ .

أبو عمر الجرمي : صالح بن إسحاق :

٢٢٧ ، ٦٦٥ ، ٨١٠ ، ٨٦٧ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ .

أبو عمرو بن العلاء : زبّان بن العلاء بن عمّار :

٣٤٩ ، ٦٩٩ ، ٧٢٧ ، ٧٢٩ ، ٧٣١ ، ٩٣٨ ، ٩٣٩ ، ٩٤٢ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ، ٩٤٦ ،

٩٤٧ ، ٩٤٨ ، ٩٤٩ ، ٩٥٠ ، ٩٥١ ، ٩٥٢ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٦ ، ٩٥٩ ، ٩٦١ ،

٩٦٢ .

الأخفش : سعيد بن مسعدة أبو الحسن :

١٢٠ ، ١٤٥ ، ١٤٦ ، ١٤٧ ، ٢٢٣ ، ٥٠٣ ، ٥٣٢ ، ٥٣٣ ، ٥٣٥ ، ٥٣٦ ، ٥٣٧ ،

٥٤٤ ، ٥٦٣ ، ٦٠٠ ، ٦٧٩ ، ٧٨٤ ، ٨٠٨ ، ٨٣٣ ، ٨٣٥ ، ٨٦١ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ،

٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٨ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩١٢ ، ٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٨ ، ٩٢١ .

الأصمعي : عبد الملك بن قريب :

٤١٠

(ح)

حمزة بن حبيب الزيات :

٩٥٩

(خ)

الخليل بن أحمد الفراهيدي :

٢٠٧ ، ٣٦٤ ، ٤١٠ ، ٤٢٩ ، ٥٠٣ ، ٥٠٤ ، ٥٢٢ ، ٥٧٠ ، ٧٠٤ ، ٨٦٣ ، ٨٨٦ ،
٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٩١ ، ٩٠٣ ، ٩٠٤ ، ٩١٤ ، ٩٢٣ .

(ز)

الزجاج : إبراهيم بن السري :

٧٩٧ .

(س)

سيبويه : عمرو بن عثمان بن قنبر :

٨٩ ، ٩٣ ، ١٠١ ، ١١٨ ، ١٣٨ ، ١٤٤ ، ١٥٨ ، ١٥٩ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ، ١٧٤ ،
١٧٩ ، ١٨٤ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٤ ، ١٩٥ ، ٢٠٠ ، ٢٠٦ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ،
٢١٩ ، ٢٢٣ ، ٢٢٤ ، ٢٢٥ ، ٢٢٦ ، ٢٢٧ ، ٢٣١ ، ٢٣٤ ، ٢٣٥ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ،
٢٤٠ ، ٢٤٢ ، ٢٤٣ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٥ ، ٢٦٨ ،
٢٧٦ ، ٢٨٧ ، ٢٨٨ ، ٢٩٩ ، ٣٠٢ ، ٣٠٧ ، ٣٠٨ ، ٣١٣ ، ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٢ ،
٣٢٤ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٧ ، ٣٤٨ ، ٣٥٤ ،
٣٥٥ ، ٣٥٦ ، ٣٥٩ ، ٣٦٠ ، ٣٨١ ، ٣٨٥ ، ٣٨٨ ، ٣٩٤ ، ٤٠٢ ، ٤٠٩ ، ٤١٣ ،
٤١٤ ، ٤٢٥ ، ٤٢٩ ، ٤٣٠ ، ٤٣٤ ، ٤٣٩ ، ٤٤٩ ، ٤٥١ ، ٤٥٨ ، ٤٥٩ ، ٤٧٥ ،
٥٠٠ ، ٥٠٩ ، ٥٢٢ ، ٥٤٤ ، ٥٦٦ ، ٥٧٠ ، ٥٧٧ ، ٥٧٩ ، ٥٨٢ ، ٥٨٣ ، ٥٨٧ ،
٥٩٠ ، ٥٩١ ، ٦٠٠ ، ٦٤٥ ، ٦٤٦ ، ٦٥١ ، ٦٥٢ ، ٦٥٩ ، ٦٦٢ ، ٦٦٥ ، ٦٧٨ ،
٦٧٩ ، ٦٨٠ ، ٦٨١ ، ٦٨٢ ، ٦٨٣ ، ٦٨٤ ، ٦٩٠ ، ٦٩١ ، ٦٩٧ ، ٧٠٩ ، ٧٢٧ ،
٧٣١ ، ٧٥٩ ، ٧٦٩ ، ٧٧٠ ، ٧٧١ ، ٧٧٢ ، ٧٨٢ ، ٧٨٤ ، ٧٨٥ ، ٧٨٦ ، ٨٠٥ ،
٨٠٦ ، ٨٠٨ ، ٨١٠ ، ٨١٢ ، ٨١٩ ، ٨٣٤ ، ٨٣٥ ، ٨٥٠ ، ٨٥٨ ، ٨٦١ ، ٨٦٣ ،
٨٦٥ ، ٨٨١ ، ٨٨٦ ، ٨٨٧ ، ٨٨٨ ، ٨٩٠ ، ٨٩١ ، ٨٩٧ ، ٨٩٨ ، ٩٠٤ ، ٩١٢ ،
٩١٤ ، ٩١٥ ، ٩١٨ ، ٩٢١ ، ٩٢٢ ، ٩٢٣ ، ٩٢٨ ، ٩٤٠ ، ٩٤٣ ، ٩٤٤ ، ٩٤٥ ،

٩٤٦ ، ٩٤٩ ، ٩٥٣ ، ٩٥٤ ، ٩٥٨ ، ٩٦٧

(ع)

عيسى بن عمر :

. ٦٩٠ ، ٥٥٣ ، ٥١٤ ، ٣٥٥ ، ٣٥٤ ، ٣٢٧ ، ٣٢٦

(ف)

الفراء : يحيى بن زياد :

. ٩٥١ ، ٧٥٧ ، ٧٣٥ ، ٧٢٩ ، ٦٥٢ ، ٦٢٨ ، ٤٥٧ ، ٣٥٦ ، ١٤٩

(ك)

الكسائي : علي بن حمزة :

. ٩٦٠ ، ٩٥٩ ، ٩٥٦ ، ٩٥١ ، ٨٢٣ ، ٧٣٥ ، ٤٥٨ ، ١٤٩

(ي)

اليزيدي : يحيى بن المبارك :

. ٩٥٣ ، ٩٤٦ ، ٩٤٢

يعقوب الحضرمي :

. ٩٥٠

يونس بن حبيب :

. ٧٨٠ ، ٧٣١ ، ٧٢٧ ، ٧٠٤ ، ٦٤٥ ، ٤٣٥ ، ٤٣٠ ، ٣٦٥ ، ٣٤٨ ، ٢٦٤



(٧) فهرس الموضوعات

الموضوع	صفحة
خطبة الصميري	٧٣
الكلام كله يأتلف من اسم ، وفعل ، وحرف	٧٤
باب الإعراب والبناء	٧٦
أوجه مشابهة الفعل المضارع للاسم	٧٦
الحرف لا يستحق الإعراب	٧٨
أصل البناء السكون	٧٨
باب وجوه الإعراب	٨٠
باب الأسماء المعتلة وحكمها في الإعراب	٨٣
الأسماء الستة	٨٤
باب التثنية	٨٦
باب الجمع السالم في المذكر والمؤنث	٨٧
باب قسمة الأفعال	٩٠
باب الأفعال المعتلة وحكمها في الإعراب	٩١
باب الأفعال التي رفعها بالنون	٩٣
باب المعرفة والنكرة	٩٥
أقسام المعرفة	٩٥
تعريف المعرفة	٩٥
تعريف النكرة	٩٧

٩٩	باب المتبداً وخبره
١٠١	جواز تقديم خبر المبتدأ عليه
١٠٥	باب الفعل الذي لا يتعدى
١٠٦	الفاعل
١٠٩	باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعول واحد
١١٠	باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين لك أن تقتصر على أحدهما
١١٣	باب الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين ليس لك أن تقتصر على أحدهما (وهو باب ظن وأخواتها)
١١٣	الإعمال والإلغاء
١١٧	إجراء القول مجرى الظن
	باب الفعل الذي يتعدى إلى ثلاثة مفعولين (وهو باب أعلم وأرى)
١١٩	
١٢٠	الأخفش يميز القياس على هذين الفعلين
١٢٤	باب ما لم يسم فاعله ، وفيه الكلام على تعدية الأفعال بالهفزة والباء
١٣١	باب العطف
١٣١	حروف العطف عشرة
١٣١	معنى الواو
١٣١	معاني « الفاء » ، و « ثم » ، و « أو »
١٣٤	معاني « إما »
١٣٥	معاني « أم »
١٣٦	« حتى » في العطف بمنزلة الواو
١٣٦	معنى بل الإضراب عن الأول
١٣٦	معنى « لكن » الاستدراك
١٣٧	معنى « لا » إخراج الثاني مما دخل فيه الأول
١٣٧	حروف العطف لا يدخل بعضها على بعض
١٣٩	العطف على المضمر المرفوع

١٤٠	العطف على المضمر المجرور
١٤٤	العطف على معمولي عاملين
١٤٨	باب الفعلين المعطوف أحدهما على الآخر (وفيه الكلام على التنازع)
١٥٦	باب البديل
١٥٦	أنواع البديل
١٦١	بديل الفعل من الفعل
١٦٣	باب التوكيد
١٦٥	لا يؤكد إلا المعرفة
١٦٦	مراتب الأسماء التي يؤكد بها
١٦٩	باب الصفات
١٧٠	العلم يوصف بثلاثة أشياء
١٧٠	ما فيه الألف واللام يوصف بمثله ، وبما أضيف الى مثله
١٧٠	ما يوصف به المبهم
١٧١	المضاف إلى المعرفة يوصف بثلاثة أشياء
١٧١	المضمر لا يوصف ، ولا يوصف به
١٧٢	المضمر أخص الأسماء وأعرفها
١٧٨ ، ٢٢٠	الاسم يوصف بفعله وبفعل سببه (النعت السببي)
١٨٣	عطف البيان
١٨٣	الفرق بين الصفة وعطف البيان
١٨٥	باب الأفعال التي ترفع الأسماء والتوابع وتنصب الأخبار (كان وأخواتها)
١٩١	كان التامة
١٩١	كان الزائدة
١٩٢	إضمار الشأن والحديث في كان وليس
١٩٥ ، ٢٠٨	العطف على الموضع

١٩٨	باب ما (الحجازية)
٢٠٣	باب الحروف التي تنصب الأسماء والتوابع ، وترفع الأخبار (إن وأخواتها)
٢٠٣	مواضع إن المكسورة
٢٠٤ ، ٢٠٥	مواضع أن المفتوحة
٢٠٦	إضمار الأمر والشأن في « إن »
٢٠٨	العطف على اسم إن قبل استكمال الخبر
٢١١	جواز حذف خبر إن
٢١٣	دخول اللام على خبر إن
٢١٤	دخول ما الكافة على هذه الحروف
٢١٦	باب اسم الفاعل والمفعول به
	وفيه الكلام على إعمال اسم الفاعل واسم المفعول
٢١٨	جواز تقديم معمول اسم الفاعل واسم المفعول عليه
٢٢٥	الصفات المعدولة عن اسم الفاعل للمبالغة تعمل على اسم الفاعل (صيغ المبالغة)
٢٢٦ ، ٢٢٨	الخلاف في إعمال « فاعيل » و « فعل »
٢٢٩	باب الصفات المشبهة باسم الفاعل
٢٣٧	وفيه بعض الكلام على أفعال التفضيل
٢٣٩	باب ما يعمل من المصدر عمل الفعل
٢٤٤ ، ٢٤٥	اعمال اسم المصدر نادر
٢٤٤	اعمال المصدر الميمي
٢٤٦	باب أسماء سمي الفعل بها في الأمر والنهي
٢٥٤	باب المفعولات
٢٥٤	المفعول المطلق
٢٥٥ وانظر	المفعول به
١٠٦ ، ١٠٩	

٢٥٥	المفعول فيه
٢٥٥	المفعول له
٢٥٦	المفعول معه
٢٥٨ ، ٢٥٧	جواز النصب في نحو : كل رجل وضيعته
٢٦١	باب ما ينتصب من الأسماء والمصادر بإضمار فعل من ذلك :
٢٦١	ما ينتصب على الدعاء
٢٦١	ويح ، وويله ، ووييه وويسه
٢٦٢	ما يستعمل في الأمر والتحذير
٢٦٣	نعمة ، وكرامة ، ومسرة
٢٦٥	باب التعجب
٢٦٦	ما يصاغ منه فعل التعجب
٢٦٨ ، ٢٧٠	الفصل بين فعل التعجب وبين ما عمل فيه
٢٧٤	باب نعم وبئس
٢٧٥ ، ٢٧٦	إعراب المخصوص بالمدح أو الذم
٢٧٩	دخول ما على « نعم » و « بئس » تبطل عملها
٢٨٠	باب حبذا
٢٨٠	إعراب المخصوص بالذم أو المدح
٢٨١	استعمال « حب » بدون « ذا »
٢٨٢	باب الجر
	وفيه الكلام على الإضافة ، وعلى الأسماء التي يغلب عليها الإضافة ،
	وعلى الظروف المضافة ، وعلى حروف الجر
٢٨٢	ما يستعمل حرفا وغير حرف
٢٨٣	على ، وعن ، وكاف التشبيه
٢٨٤	مذ ، ومنذ
	ما لا يستعمل إلا حرفا : الباء الزائدة ، واللام الزائدة ومن ،
٢٨٥	وإلى ، وفي ، ورب ، وحتى إذا كانت غاية

٢٨٥	معاني الباء
٢٨٥	معاني اللام
٢٨٥	معاني من
٢٨٦	معنى إلى
٢٨٦	معنى في
٢٨٦	معنى رب
٢٨٩ ، ٢٨٧	الفصل بين المضاف والمضاف إليه
٢٩١ ، ٢٨٩	أحكام خاصة بـ « رب »
٢٩١	تدخل ما على « رب » فتمنعها من عمل الجر
٢٩٢	بعض الكلام على أفعال التفضيل
٢٩٣	معنى « من » الجارة للمفضول
٢٩٣ ، ٢٩٥	ظروف الزمان تضاف إلى الجمل
٢٩٥	الإضافة في الكلام على معنيين : معنى اللام ، ومعنى « من »
٢٩٧	باب الحال
٢٩٩	المصادر تكون أحوالا
٢٩٩ ، ٣٠٠	إقامة المصدر مقام الحال
٣٠٤	باب الظروف
٣٠٤	ظروف المكان تنقسم قسمين : مبهم ومختص
٣٠٤	الظرف المبهم
٣٠٥	الظرف المختص
٣٠٥	ظروف الزمان تنقسم إلى عام ، وخاص
٣٠٥	انقسام الظروف إلى متكن ، وغير متكن
٣١٠	الظروف على ضربين : مبني ، ومعرب
٣١٢	المعرب من الظروف ينقسم إلى متكن ، وغير متكن
٣١٤	انقسام الظروف إلى تام ، وغير تام

٣١٦	باب التمييز
٣١٦	التمييز على ضربين : منقول ، وغير منقول
٣١٨	جواز دخول « من » على المميز
٣٢٠ ، ٣١٨	جواز تقديم المميز إذا كان العامل متصرفا عند المازني
٣٢١	باب كم
٣٢١ ، ٣٢٢	كم الاستفهامية
٣٢٢	كم الخبرية
٣٢٤	من العرب من ينصب في الخبر يجعل « كم » بمنزلة عدد منون
٣٢٦	باب اشتغال الفعل بالضمير
٣٣٢	يختار النصب بعد الاستفهام ، والأمر ، والنهي ، والمجازاة والنفي والعرض
٣٣٥	الفعل الذي يتعدى بحرف جر لا يجوز إضماره ، ويضمر فعل في معناه
٣٣٧	باب النداء
٣٣٨	علة بناء المنادى المفرد على الضم
٣٣٨	المنادى المنصوب
٣٤٠	إذا وصف العلم بصفة مفردة جاز فيها النصب على الموضع ، والرفع على اللفظ
٣٤١	إذا وصف العلم بابن فلان لم يكن في الصفة إلا النصب ، ويجوز في المنادى وجهان : الضم ، والبناء على الفتح
٣٤٢	إذا تكرر المنادى وأضيف الثاني جاز في الأول الفتح والضم
٣٤٣ ، ٣٤٥	نداء ما فيه الألف واللام
٣٤٥	نداء اسم الله عز وجل ، وحذف « يا »
٣٤٦	والإتيان بالميم المشددة عوضا عنها ، والخلاف في ذلك
	الخلاف في صفة « اللهم »

- إذا أبدل الاسم المفرد العلم من المضاف أو غيره مما يستحق النصب
 ٣٤٧ بني على الضم .
- ٣٤٧ إذا عطف على المنادى اسم فحكه حكم البدل
 يجوز في نحو : « يا أخانا زيد » النصب على عطف البيان ، والبناء على
 ٣٤٨ الضم على البدل
 المنادى المضاف إلى ياء المتكلم نحو : « يا غلامي » يجوز فيه أربعة
 ٣٥٠ أوجه :
 لا يجوز في المنادى المضاف إلى مضاف إلى ياء المتكلم إلا إثبات
 ٣٥١ الياء
 إثبات الياء وحذفها في : يا بن أم ، ويا بن عم
 ٣٥٢ يجوز في نحو : يا أبت ، ويا أمت أربعة أوجه
 ٣٥٣ يستعمل في النداء من الأسماء مالا يستعمل في غيره
 ٣٥٤ إذا اضطر الشاعر إلى تنوين المنادى المفرد ، والخلاف في إعرابه
 ٣٥٧ جواز حذف حرف النداء .
- باب الاستغاثة
 ٣٦٢ باب الندة
 ٣٦٦ باب الترخيم
 ٣٧٥ باب الاستثناء
 ٣٧٧ المستثنى المقدم واجب النصب
 ٣٧٨ ، ٣٧٩ المستثنى المكرر
 المستثنى من غير جنس الأول ينصبه أهل الحجاز ، ويبدله بنو تميم من
 ٣٨٢ ، ٣٧٩ الأول
 ٣٨٢ حكم « غير » في الاستثناء
 ٣٨٣ حكم « سوى » ، و « سواء »
 ٣٨٤ حكم « ليس » و « لا يكون »
 ٣٨٤ حكم « عدا » و « خلا »

- ٣٨٥ حكم « حاشا »
- ٣٨٦ باب النفي بـ « لا »
- إذا وصف ما عملت فيه « لا » بصفة مفردة ففيه ثلاثة أوجه ، وإذا تكررت الصفة جاز في الصفة الثانية الرفع على الموضع والنصب بالتنوين على اللفظ
- ٣٨٧ حكم المعطوف على ما عملت فيه « لا »
- ٣٨٧ يجوز في نحو : لا رجل فيها ولا امرأة خمسة أوجه
- ٣٨٧ إذا أضفت نكرة إلى نكرة ، وأدخلت عليها « لا » نصبت ولم تنون
- ٣٩٠ إن كانت النكرة موصولة نونت ونصبت نحو : لا ضارباً رجلاً عندك
- ٣٩٠ إذا دخلت « لا » على المعارف لم تعمل شيئاً وحسن تكرارها
- ٣٩٢ ألف الاستفهام الداخلة على « لا » لا تغير عملها
- إذا دخلت « لا » على شيء قد عمل فيه عامل لم تغيره عن لفظه نحو : لا مرجباً ولا أهلاً ، ولا سلام عليه
- ٣٩٣ تدخل « لا » بين الصفة والموصوف ، والعامل والمعمول فيه ، والخبر والخبر عنه ، ولا تغير العوامل عما كانت عليه .
- ٣٩٥ باب إعراب الأفعال
- ٣٩٥ نواصب المضارع
- « أن » و « لن » و « إذن »
- ٣٩٧ كي
- نصب الفعل المضارع بأن المضرة بعد أو ، والواو ، والفاء ، وحتى ، واللام .
- ٤٠٥ باب جزم الفعل
- ٤٠٨ باب المجازاة
- ٤٠٨ لا يجازى بـ « حيث » و « إذ » و « إذا » بغير ما

- ٤٠٩ يجوز الجزم إذا ما
- ٤٠٩ اقتران جواب الشرط بالفاء
- ٤٠٩ لا يجوز أن يقع الاسم في جواب الشرط إلا بالفاء
- ٤١٠ تراد « ما » على حروف المجازة للتأكيد
- ٤١١ لا يجازى بـ « إذا »
- ٤١١ يجزم بـ « إذا » في ضرورة الشعر
- يجوز في الشعر تقديم الجواب مرفوعا على نية التقديم مع جزم
- ٤١٢ الشرط
- باب حتى
- ٤١٩ حتى لها أربعة مواضع
- ٤٢٠ ، ٤١٩
- باب النونين الثقيلة والخفيفة
- ٤٢٥ النون الخفيفة والثقيلة في الأفعال على ضربين : أحدهما لازم فيه
- ٤٣٠ أحد النونين ، والآخر ليس بـ لازم فيه
- باب ألفي الوصل والقطع
- ٤٣٦ مواضع ألف القطع من الأفعال
- ٤٣٨ تدخل ألف الوصل في عشرة أسماء لا غير
- ٤٣٨ جميع الأسماء غير هذه العشرة ألفاتها ألف قطع
- ٤٤٠ لا تدخل ألف الوصل على شيء من الحروف إلا على لام المعرفة
- ٤٤٠ إذا دخلت ألف الاستفهام على ألف القطع في اسم أو فعل ففيه
- أربعة أوجه
- ٤٤٣ ، ٤٤١
- باب القسم
- ٤٤٥ استعمال المصادر في القسم
- ٤٤٨ قد يحذف فعل القسم والمقسم به ، ويقتصر على جواب القسم
- ٤٥١ جواب القسم يكون بأربعة أشياء ، باللام ، وإن ، وما ، ولا
- ٤٥٢ ، ٤٥٤
- باب « إن » « وأن »
- ٤٥٦

- مواضع : « إن » المكسورة ٤٥٦
- أن الخففة من المشددة - جواز دخول اللام في خبرها ٤٥٦
- إذا خففت وبطل عملها لزمته اللام ٤٥٦ ، ٤٥٧
- إن التي بمعنى « ما » والخلاف بين سيويه والمبرد في جواز ٤٥٧ ، ٤٥٩
- عملها عمل « ما » من رفع الاسم ونصب الخبر ٤٥٩
- إن الزائدة ٤٦٠
- مواضع « أن » المفتوحة ٤٦٠
- أن الخففة ٤٦٠
- يجوز دخول « أن » الخففة على الأفعال ويعوض من دخولها على ٤٦١
- الفعل لا ، أو السين ، أو سوف ، أو قد ٤٦٢
- الأفعال التي تقع بعد « أن » المفتوحة على ثلاثة أوجه ٤٦٥
- أن الزائدة لها موضعان ٤٦٥
- أن التي بمعنى « أي » ٤٦٧
- باب الاستفهام ٤٦٧
- حروف الاستفهام ثلاثة ٤٦٧
- الهمزة ، وهل ٤٦٧
- أم ٤٦٨
- أسماء الاستفهام ٤٦٨
- أين ، وكيف ٤٦٩ ، ٤٦٨
- متى ، وكى ، وأي ٤٦٩ ، ٤٧٠
- من و ما ٤٧٠
- ت حذف ألف « ما الاستفهامية إذا دخل عليها جار ٤٧١
- الاستفهام له صدر الكلام ٤٧٢
- الفرق بين « أم » و « أو » في الاستفهام ٤٧٢
- قد يستعمل في الكلام لفظ الاستفهام ولا يراد به معناه ٤٧٥
- باب « من » في الاستفهام (الحكاية)

٤٧٩	باب أي في الاستفهام
٤٨٢	باب العدد
٤٩٣	باب الضمير
٥١٧	باب الأسماء الموصولات
	« ذا » لا تكون بمعنى « الذي » عند البصريين إلا إذا كان معها
٥١٨	« ما »
٥٢٠	« ذو » في لغة طيئ بمعنى الذي
	« من » تقع على من يعقل ، ولفظها مذكر يستعمل في الواحد
	والاثنتين والجميع على لفظ واحد - يجوز حمل الكلام على لفظها ، وعلى
٥٢٠	معناها
٥٢٢	« ما » لفظها واحد مذكر
٥٢٢	« أي » تكون جزءا مما تضاف إليه
	الخلاف بين الخليل وسيبويه في بناء أي وإعرابها إذا أضيفت
٥٢٢	وحذف صدر صلتها
٥٢٣	حذف العائد المرفوع
٥٢٥	الإخبار بالذي والألف واللام
	﴿ الجزء الثاني ﴾
٥٣٩	باب ما ينصرف وما لا ينصرف
٥٤١	باب ما ينصرف من وزن الفعل وما لا ينصرف
٥٤٨	باب ما ينصرف من المؤنث وما لا ينصرف
٥٥٤	باب ما ينصرف من الأعجمي وما لا ينصرف
٥٥٦	باب زيادة الألف والنون
٥٥٩	باب المعدول
٥٦٨	باب ما لا ينصرف في معرفة ولا نكرة
	باب أحكام الأسماء المركبة ، وأسماء القبائل ، والأحياء ، والسور ،
٥٧٣	والأرضين والألقاب
٥٨٥	باب النسب

- ٥٨٥ إذا كان ما قبل آخر المنسوب إليه مكسوراً فإنه يفتح في النسب
- ٥٨٦ في النسب إلى « تغلب » وجهان
- القياس عند سيبويه ألا تحذف الياء من « فاعيل » أو « فاعيل »
- ٥٨٧ وأكثر العرب يحذفون
- ٥٨٩ النسب إلى « فعيلة » و « فعيلة »
- ٥٩٠ النسب إلى « فعولة » ، وخلاف سيبويه والمبرد في ذلك
- ٥٩١ بعض أسماء جاء فيها النسب على غير القياس
- ٥٩١ النسب إلى المقصور
- ٥٩٣ النسب إلى الممدود
- ٥٩٥ ما كان على « فعالة » مما لامه ياء أو واو
- ٥٩٦ النسب إلى نحو راية ، وآية
- ٥٩٧ النسب إلى ما كان في آخره ياء ، وقبل الياء كسرة أو ياء
- ٥٩٧ النسب إلى نحو : حية ، وطية
- ٥٩٨ النسب إلى الأسماء التي على حرفين والمحدوف منها اللام
- ٦٠٠ النسب إلى الأسماء التي على حرفين والمحدوف منها الفاء
- والخلاف بين سيبويه وغيره في رد الكلمة إلى أصلها إن كان أصلها
- الياء
- ٦٠٠
- ٦٠١ النسب إلى المثني والمجموع جمع السلامة
- ٦٠١ النسب إلى المجموع جمعا مكسرا
- ٦٠٢ النسب إلى المركب
- ٦٠٣ النسب إلى المضاف
- ٦٠٣ النسب إلى ما في آخره ياء مشددة
- ٦٠٤ النسب ما قبل آخره ياء مشددة
- ٦٠٤ المنسوب الذي لا تلحقه ياء النسب
- ٦٠٨ باب المقصور ، والممدود
- ٦١٣ باب المذكر ، والمؤنث

- ٦١٤ علامات التأنيث ثلاث
- ٦١٤ تاء التأنيث ، والألف المقصورة
- ٦١٦ الألف الممدودة تأتي للتأنيث وللإلحاق
- ٦١٧ ما ليس فيه علم التأنيث مما ليس بحقيقي يعلم تأنيثه بأربعة أشياء
- تدخل هاء التأنيث على كثير من أسماء الأجناس للفرق بين الواحد
- ٦١٩ من الجنس وبين جمعه
- ٦٢١ الجمع المكسر مؤنث ، لأنه فرع على واحده ، مذكراً كان أو مؤنثاً
- ٦٢٢ المؤنث الحقيقي لا يذكر فعله تقدم أو تأخر ، وغير الحقيقي يجوز
- ٦٢٣ تذكير فعله إذا تقدم
- الجموع المكسرة إذا تقدم فعلها جاز التذكير على تأويل الجمع ،
- ٦٢٣ وجاز التأنيث على تأويل الجماعة
- ٦٢٤ إذا تقدم المؤنث قبح تذكير فعله بعده في الكلام ، وجاز في الشعر
- ما كان من الجمع اسماً لجنس ليس بينه وبين واحده إلا الهاء يذكر
- ٦٢٥ ويؤنث ، نحو : نخلة ، ونخل ، والتذكير أغلب
- المؤنث الموصوف بصفة ليس فيها الهاء نحو امرأة حائض يراد بصفته
- ٦٢٦ النسب
- إذا أريد بهذا النوع من الصفات المستقبل أو أجري على الفعل
- ٦٢٧ لحقته الهاء
- الخلافاً بين البصريين والكوفيين في علة سقوط الهاء من هذه
- ٦٢٩ الصفات
- ٦٣٠ وصف المذكر بالمؤنث نحو : رجل علامة
- ٦٣١ ما يؤنث على غير قياس يجري مجرى اللغة المسموعة
- ٦٣٢ باب التنثية والجمع السالم في الأسماء المقصورة ، والممدودة ، والمعتلة
- ٦٣٢ تنثية ما كان من المقصور على ثلاثة أحرف
- ٦٣٤ تنثية ما كان من المقصور على أربعة أحرف فصاعداً
- ٦٣٦ جمع الأسماء المقصورة بالواو والنون

٦٣٦	الأسماء الممدودة
٦٣٧	تشنية الأسماء الممدودة
	الأسماء المؤنثة ، وجميع المذكر مما لا يعقل يجمع جمع السلامة بالالف
٦٣٩	والتاء
٦٤٠	باب جمع التكسير
٦٤٠	أبنية الثلاثي من غير زيادة عشرة
٦٤١	أوزان جموع الثلاثي
٦٤٨	باب جمع ما لحقته الهاء في أبنية الثلاثي
٦٥٧	باب جمع ما كان على أربعة أحرف فصاعدا
٦٨١	باب جمع الجمع
٦٨٦	باب التصغير
٦٨٦	تصغير أبنية الثلاثي
٦٨٩	باب تصغير ما كان على أربعة أحرف فصاعدا
٦٩٢	باب تصغير ما كان على خمسة أحرف فصاعدا
٦٩٩	باب تصغير المؤنث
٧٠٢	باب تصغير الجمع
٧٠٦	باب تصغير بنات الحرفين
٧٠٨	باب تصغير الترخيم
٧٠٩	باب ما يصغر على السماع لا على القياس
٧١٠	باب الإمالة
٧١٦	باب الوقف على أواخر الكلم
٧٢٣	باب أواخر الكلم في التقاء الساكنين
٧٣٢	باب الهمز
٧٣٧	باب التضعيف
٧٤٣	باب عدة أبنية الأفعال ، وما يجيء عليه مستقبلها
٧٥٤	باب من أبنية المصادر

٧٥٨	مصادر الأفعال الثلاثية
٧٧٢	باب مصادر ما زاد على ثلاثة أحرف
٧٧٧	باب اشتقاق أسماء الأمكنة من لفظ الأفعال
٧٨٣	باب أبنية الأسماء والأفعال
٧٨٨	باب التصريف
٧٨٨	حروف الزيادة ، ومواضعها
٨٠٣	باب الإلحاق
٨١٢	باب حروف البدل ، وهي أربعة عشر حرفا وفيه الكلام على الإعلال
٨١٢	إبدال الهمزة
٨١٦	باب إبدال الألف
٨٢٢	باب إبدال الياء
٨٤٠	باب إبدال الواو
٨٤٨	باب إبدال التاء
٨٥٣	باب إبدال الدال
٨٥٥	باب إبدال الطاء
٨٥٧	باب إبدال الهاء
٨٦٠	باب إبدال الميم
٨٦٣	باب إبدال النون
٨٦٥	باب إبدال الجيم
٨٦٨	باب إبدال اللام
٨٧٠	باب إبدال الصاد ، والزاي
٨٧١	باب ما يلحق الأفعال المعتلة من التحويل والنقل
٨٨٤	باب ما اعتل من الأسماء لاعتلال أفعالها
٨٩٥	باب ما يلحق الجمع المكسر من الاعتلال
	باب ما يقاس من المسائل على ما قدمنا من أبواب التصريف (مسائل
٩٠٦	التمارين)
٩٢٦	باب الإدغام

٩٣٤	باب معرفة أصول الإدغام
	هذا باب تذكر فيه أحكام حروف المعجم في الإدغام على ترتيب أ ،
٩٣٧	ب ، ت ، ث
٩٣٧	لا تدغم الهمزة في مثلها إلا أن تكون عينا مضاعفة
٩٣٨	إدغام الباء في مثلها
٩٣٩	إدغام الباء في الفاء
٩٣٩	إدغام التاء في مثلها
٩٤١	إدغام التاء في غيرها
٩٤٥	إدغام الثاء
٩٤٦	إدغام الجيم
٩٤٦ ، ٩٤٧	إدغام الحاء ، والحاء ، والدال
٩٤٨	إدغام الذال
٩٤٩	إدغام الراء
٩٥١	إدغام الزاي ، والسين
٩٥٢	إدغام الشين والصاد
٩٥٣	إدغام الضاد
٩٥٤ - ٩٥٦	إدغام الطاء والظاء ، والعين ، والغين
٩٥٦ ،	إدغام الفاء ، والقاف
٩٥٧	إدغام الكاف واللام
٩٦١	إدغام الميم
٩٦٢	إدغام النون
	تختفى النون إذا كانت ساكنة قبل خمسة عشر حرفا من حروف
٩٦٣	الفم
٩٦٤	تبين النون عند حروف الحلق
٩٦٥	إدغام الواو
٩٦٦	إدغام الهاء
٩٦٧	إدغام الياء

(٨) مراجع التحقيق والدراسة

- ١ - الإبدا ل لأبي الطيب اللغوي . تحقيق عز الدين التنوخي . دمشق سنة ١٣٨٠ هـ .
- ٢ - إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة . مصطفى الحلبي سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٣ - أبو الحسن الأخفش وأثره في النحو للدكتور طه محمد الزيني . مكتبة كلية اللغة العربية .
- ٤ - أبو حيان النحوي . للدكتورة خديجة الحديثي - بغداد .
- ٥ - أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة . دكتور أحمد مكي الأنصاري . الأميرية سنة ١٩٦٣ .
- ٦ - إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر للبناء . إستانبول سنة ١٢٨٥ هـ .
- ٧ - أخبار النحويين البصريين للسيرافي تحقيق الدكتورين طه محمد الزيني ، وعبد المنعم خفاجي . مصطفى محمد سنة ١٣٧٤ هـ .
- ٨ - أسرار العربية لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد بهجة البيطار . دمشق ١٣٧٧ هـ .
- ٩ - الأشباه والنظائر للسيوطي . دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٥٩ هـ .
- ١٠ - الاشتقاق لأبي بكر بن دريد . تحقيق عبد السلام هارون . السنة المحمدية ١٣٧٨ هـ .
- ١١ - إصلاح المنطق لابن السكيت تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاکر . دار المعارف ١٣٧٨ هـ .
- ١٢ - الأصمعيات تحقيق عبد السلام هارون وأحمد شاکر . دار المعارف سنة ١٩٦٧ م .
- ١٣ - الأصول لأبي بكر بن السراج ج١ ، ٢ تحقيق دكتور عبد الحسين الفتلي . بغداد ١٩٧٣ ، والرسالة المخطوطة بمكتبة جامعة القاهرة رقم ٦٨٤ نحو .

- ١٤ - الأغاني لأبي الفرج الأصبهاني . دار الكتب ، والهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٤ م .
- ١٥ - الاقتضاب شرح أدب الكاتب لابن السيد البطليوسي - بيروت سنة ١٩٠١ .
- ١٦ - الأمالي لابن الشجري . الهند سنة ١٣٤٩ هـ .
- ١٧ - الأمالي لأبي علي القالي . بولاق سنة ١٣٢٤ هـ .
- ١٨ - أمثال أبي عبيد القاسم بن سلام ، القسطنطينية سنة ١٣٠٢ هـ .
- ١٩ - الأمثال لأبي فيد مؤرج السدوسي . تحقيق الدكتور احمد الضبيب . الرياض ١٣٩٠ هـ .
- ٢٠ - إنباه الرواة على أنباه النحاة تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . دار الكتب سنة ١٣٧١ هـ .
- ٢١ - أنساب الخيل في الجاهلية والإسلام لابن الكلبي . تحقيق أحمد زكي دار الكتب ١٩٤٦ .
- ٢٢ - أنساب العرب للسعاني . طبع حجر ، نسخة مصورة عن نسخة المتحف البريطاني ١٩١٢ .
- ٢٣ - الإنصاف في مسائل الخلاف لأبي البركات الأنباري . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد السعادة ١٩٦١ م .
- ٢٤ - الإيضاح العضدي لأبي علي الفارسي . تحقيق الدكتور حسن شاذلي فرهود . دار التأليف سنة ١٣٨٩ هـ .
- ٢٥ - الإيضاح في علل النحو لأبي القاسم الزجاجي . تحقيق مازن المبارك . المدني ١٣٧٨ هـ .
- ٢٦ - إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون لإسماعيل البغدادي . البهية ١٣٦٦ هـ .
- ٢٧ - الباعث الحثيث إلى معرفة علوم الحديث للحافظ ابن كثير . تحقيق أحمد شاکر . حجازي سنة ١٣٥٥ هـ .

- ٢٨ - البحر المحيط لأبي حيان الأندلسي . السعادة سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٢٩ - البداية والنهاية لابن كثير . السعادة سنة ١٣٥١ هـ .
- ٣٠ - بغية الوعاة في طبقات النحاة للسيوطي . السعادة سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٣١ - البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزبادي تحقيق محمد المصري . دمشق سنة ١٩٧٢ م .
- ٣٢ - البلغة في الفرق بين المذكر والمؤنث لأبي البركات الأنباري تحقيق الدكتور رمضان عبد التواب . دار الكتب سنة ١٩٧٠ م .
- ٣٣ - البيان والتبيين للجاحظ تحقيق عبد السلام هارون . لجنة التأليف سنة ١٣٨١ هـ .
- ٣٤ - تاج العروس شرح القاموس للزبيدي . الخيرية بالجمالية سنة ١٣٠٦ هـ .
- ٣٥ - تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري . تحقيق أحمد عبد الغفور عطار . دار الكتاب العربي سنة ١٣٧٧ هـ .
- ٣٦ - تاريخ الأدب العربي للمستشرق كارل بروكلمان . ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب . القاهرة سنة ١٩٧٦ .
- ٣٧ - تاريخ بغداد للخطيب البغدادي . السعادة سنة ١٣٤٩ هـ .
- ٣٨ - التصريح بمضون التوضيح . لخالد الأزهرى وحاشية يس عليه الأزهريّة سنة ١٣١٣ هـ ومصطفى محمد بدون تاريخ .
- ٣٩ - تفسير الطبري . الأميرية سنة ١٣٣٠ هـ .
- ٤٠ - تفسير الكشاف للزخشي . بولاق سنة ١٢٨١ هـ .
- ٤١ - تهذيب التهذيب لابن حجر العسقلاني . دائرة المعارف النظامية بالهند سنة ١٣٢٦ هـ .
- ٤٢ - تهذيب اللغة لأبي منصور الأزهرى تحقيق جماعة من العلماء ، مراجعة الشيخ محمد علي النجار وآخرين . الهيئة العامة للتأليف والنشر في تواريخ مختلفة .
- ٤٣ - التيسير في القراءات السبع لأبي عمرو الداني . إستانبول سنة ١٩٣٠ .

- ٤٤ - الجامع الصحيح للبخاري . بولاق سنة ١٣١٤ هـ .
- ٤٥ - الجامع الصغير للسيوطي . بولاق سنة ١٢٨٦ هـ .
- ٤٦ - الجمل لأبي القاسم الزجاجي تصحيح ابن أبي شنب . الجزائر سنة ١٩٢٦ .
- ٤٧ - جهرة أشعار العرب للقرشي بولاق ١٢٩١ والخيرية ١٣٣١ هـ .
- ٤٨ - جهرة أنساب العرب لابن حزم الأندلسي تحقيق أ . ليفي بروفنسال . دار المعارف سنة ١٩٤٨ م .
- ٤٩ - جهرة اللغة لأبي بكر بن دريد . دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٤٥ هـ .
- ٥٠ - حجة القراءات للإمام أبي زرعة عبد الرحمن بن زنجلة . تحقيق سعيد الأفغاني طبع مؤسسة الرسالة ببيروت ١٩٧٩ م .
- ٥١ - الحماسة لابن الشجري . دائرة المعارف العثمانية بالهند سنة ١٣٤٥ هـ .
- ٥٢ - الحماسة البصرية . تصحيح مختار الدين أحمد بالهند سنة ١٣٤٥ هـ .
- ٥٣ - الحيوان للجاحظ . تحقيق عبد السلام هارون . مصطفى الحلبي سنة ١٩٦٤ .
- ٥٤ - خزانة الأدب للبغدادى . بولاق سنة ١٢٩٩ هـ .
- ٥٥ - الخصائص لابن جني . تحقيق محمد علي النجار . دار الكتب سنة ١٩٥٢ .
- ٥٦ - الدر اللقيط لابن مکتوم . بهامش البحر المحيط .
- ٥٧ - الدرر اللوامع على مع الهوامع للشنقيطي . الجمالية سنة ١٣٢٨ هـ .
- ٥٨ - درة الغواص للحريري . الجوائب بالقسطنطينية سنة ١٢٩٩ هـ .
- ٥٩ - ديوان الأحوص (أو شعر الأحوص) تحقيق عادل سليمان . الثقافية سنة ١٩٧٠ م .
- ٦٠ - ديوان الأخطل . تحقيق فخر الدين قباوة . حلب سنة ١٩٧١ م ، وبيروت ١٨٩١ م .
- ٦١ - ديوان أبي الأسود الدؤلي تحقيق محمد حسن آل ياسين بغداد سنة ١٣٨٤ هـ .

- ٦٢ - ديوان الأعشي تحقيق رودلف جاير . فيينا سنة ١٩٢٧ .
- ٦٣ - ديوان امرئ القيس . تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم . المعارف سنة ١٩٥٨ م .
- ٦٤ - ديوان أمية بن أبي الصلت . تحقيق بهمة عبد الغفور الحديثي . بغداد سنة ١٩٧٥ م .
- ٦٥ - ديوان بشر بن أبي خازم تحقيق عزة حسن . دمشق سنة ١٣٧٩ هـ .
- ٦٦ - ديوان تميم بن مقبل . تحقيق عزة حسن . دمشق سنة ١٩٦٢ م .
- ٦٧ - ديوان جرير . تحقيق د . نعمان محمد أمين طه . دار المعارف سنة ١٩٦٩ م .
- ٦٨ - ديوان جميل بن معمر . تحقيق د . حسين نصار . دار مصر للطباعة سنة ١٩٦٧ م .
- ٦٩ - ديوان حاتم الطائي . تحقيق عادل سليمان المدني بدون تاريخ .
- ٧٠ - ديوان حسان بن ثابت . تحقيق دكتور وليد عرفات (سلسلة جب التذكارية) بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ٧١ - ديوان الحطيئة . تحقيق نعمان محمد أمين طغ . مصطفى الحلبي ١٩٥٨ م .
- ٧٢ - ديوان حميد بن ثور . تحقيق عبد العزيز الميني . دار الكتب سنة ١٣٦٩ هـ .
- ٧٣ - ديوان خرنق . تحقيق د . حسين نصار . دار الكتب سنة ١٩٦٩ م .
- ٧٤ - ديوان الخنساء (ضمن مجموعة طبع مصر بدون تاريخ) .
- ٧٥ - ديوان أبي داؤد الإيادي (منشور ضمن دراسات في الأدب العربي للمستشرق غوستاف غرناوم) بيروت سنة ١٩٥٩ م .
- ٧٦ - ديوان ذي الرمة . تحقيق عبد القدوس أبو صالح . دمشق سنة ١٩٧٢ م .
- ٧٧ - ديوان الراعي . تحقيق نصر الحائي . دمشق سنة ١٩٦٤ م .
- ٧٨ - ديوان رؤبة بن عناية وليم بن الورد ليزج ١٩٠٣ م .
- ٧٩ - ديوان أبي زبيد الطائي . تحقيق د . نور حمودي القيسي . بغداد سنة ١٩٦٧ م .
- ٨٠ - ديوان زهير بن أبي سلمى . دار الكتب سنة ١٣٦٣ هـ .

- ٨١ - ديوان سحيم عبد بني الحسحاس . تحقيق الميني . دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .
- ٨٢ - ديوان الشماخ . تحقيق صلاح الدين الهادي . دار المعارف سنة ١٩٦٨ م .
- ٨٣ - ديوان أبي طالب (غاية المطالب في شرح ديوان أبي طالب) شرح محمد خليل الخطيب . طنطا سنة ١٩٥١ م .
- ٨٤ - ديوان طرفة بن العبد تحقيق دكتور علي الجندي . القاهرة سنة ١٣٧٨ هـ .
- ٨٥ - ديوان طفيل الغنوي . تحقيق محمد عبد القادر أحمد . بيروت سنة ١٩٦٨ م .
- ٨٦ - ديوان عبيد بن الأبرص تحقيق د . حسين نصار . مصطفى الحلبي ١٩٥٧ م .
- ٨٧ - ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات تحقيق محمد يوسف نجم . بيروت ١٣٧٨ هـ .
- ٨٨ - ديوان العجاج تحقيق د . عزة حسن . بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ٨٩ - ديوان العرجي تحقيق خضر الطائي ، ورشيد العبيدي . الشركة الإسلامية ببغداد سنة ١٣٧٥ هـ .
- ٩٠ - ديوان عروة بن الورد طبع المطبعة الأهلية ببيروت بدون تاريخ .
- ٩١ - ديوان علقمة الفحل ، تحقيق لطفي الصقال ، ودريسة الخطيب . حلب ١٩٦٩ م .
- ٩٢ - ديوان عمر بن أبي ربيعة ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . السعادة سنة ١٣٧١ هـ .
- ٩٣ - ديوان عمرو بن قبيصة ، تحقيق حسن كامل الصيرفي . دار الكاتب العربي سنة ١٣٨٥ هـ .
- ٩٤ - ديوان عنتر بن شداد ، تحقيق عبد المنعم عبد الرؤوف شلي وإبراهيم الأبياري . مؤسسة الطباعة بدون تاريخ .
- ٩٥ - ديوان الفرزدق . الصاوي ١٣٥٤ هـ .
- ٩٦ - ديوان القطامي ، تحقيق د . إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب . بيروت ١٩٦٠ م .

- ٩٧ - ديوان قيس بن الخطيم ، تحقيق د . ناصر الدين الأسد . المدني ١٩٦٢ م .
- ٩٨ - ديوان كثير عزة تحقيق د . إحسان عباس . بيروت سنة ١٩٧١ م .
- ٩٩ - ديوان كعب بن زهير . دار الكتب سنة ١٩٥٠ م .
- ١٠٠ - ديوان كعب بن مالك ، تحقيق سامي العاني . بغداد سنة ١٩٦٦ م .
- ١٠١ - ديوان لبيد بن ربيعة ، تحقيق إحسان عباس . الكويت ١٩٦٢ م .
- ١٠٢ - ديوان ليلى الأخيلية ، تحقيق خليل إبراهيم العطية ، وجيل العطية . بغداد ١٣٨٧ هـ .
- ١٠٣ - ديوان المتلمس ، تحقيق حسن كامل الصيرفي . الشركة المصرية للطباعة سنة ١٣٩٠ هـ .
- ١٠٤ - ديوان مجنون بني عامر ، تحقيق عبد الستار فراج . دار مصر للطباعة سنة ١٣٨٢ هـ .
- ١٠٥ - ديوان أبي محجن الثقفي . الأزهار بدون تاريخ .
- ١٠٦ - ديوان مسكين الدارمي ، تحقيق عبد الله الجبوري ، و خليل العطية . بغداد ١٩٧٠ م .
- ١٠٧ - ديوان النابغة الجعدي ، تحقيق عبد العزيز رباح . دمشق سنة ١٣٨٤ هـ .
- ١٠٨ - ديوان النابغة الذبياني ، تحقيق د . شكري فيصل . بيروت سنة ١٩٦٨ م ، ومجموعة خمسة دواوين . الوهبة سنة ١٢٩٣ هـ .
- ١٠٩ - ديوان نصيب بن رباح ، تحقيق داود سلوم . بغداد سنة ١٩٦٨ م .
- ١١٠ - ديوان المهذلين (شرح أشعار المهذلين) تحقيق عبد الستار فراج . المدني بالقاهرة بدون تاريخ .
- ١١١ - ديوان يزيد بن مفرغ الحميري ، تحقيق داود سلوم . بغداد ١٩٦٨ م .
- ١١٢ - رسالة الملائكة لأبي العلاء المعري ، تحقيق محمد سليم الجندي . دمشق ١٩٦٣ م .

- ١١٣ - رصف المباني للمالقي ، تحقيق أحمد الخراط . دمشق ١٩٧٥ م .
- ١١٤ - الروض الأنف للسهيلى . الجمالية سنة ١٣٣٢ هـ .
- ١١٥ - زهر الآداب للحصري ، تحقيق محمد علي البجاوي . مصطفى الحلبي ١٣٧٢ هـ .
- ١١٦ - السبعة لأبي بكر بن مجاهد ، تحقيق ، د . شوقي ضيف . دار المعارف ١٩٧٢ م .
- ١١٧ - سر صناعة الاعراب ، تحقيق محمد الزفزاف وزميليه . مصطفى الحلبي ١٩٥٤ م .
- ١١٨ - سمط اللآلي لأبي عبيد البكري ، تحقيق عبد العزيز الميمني . دار التأليف ١٣٥٤ هـ .
- ١١٩ - سنن الدارقطني بتعليق شمس الدين الحق العظيم طبع حجر بالهند ١٣١٠ هـ .
- ١٢٠ - سنن ابن ماجه ، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي ، عيسى الحلبي ١٣٧٢ هـ .
- ١٢١ - شذرات الذهب في أخبار من ذهب لابن العماد الحنبلي . القاهرة ١٣٥٠ هـ .
- ١٢٢ - شذور الذهب لابن هشام تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . السعادة ١٣٣٧ هـ .
- ١٢٣ - شرح أدب الكاتب للجوالقي . السلفية ١٣٥٠ هـ .
- ١٢٤ - شرح الأشموني ، وحاشية الصبآن عليه . الوهبة ١٢٨٨ هـ .
- ١٢٥ - شرح الألفية لابن عقيل . تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . مصطفى محمد ١٩٣٥ م .
- ١٢٦ - شرح الدرة الألفية ، وهو شرح لابن القواس على ألفية ابن معطي . ميكروفيلم بمعهد المخطوطات رقم ٦٣ نحو .
- ١٢٧ - شرح ديوان حماسة أبي تمام للتبريزي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . حجازي بدون تاريخ .
- ١٢٨ - شرح ديوان حماسة أبي تمام للمرزوقي ، تحقيق أحمد أمين . وعبد السلام هارون . لجنة التأليف ١٩٦٩ م .
- ١٢٩ - شرح الرضي على شافية ابن الحاجب ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه . حجازي ١٣٨٥ هـ .

- ١٣ - شرح الرضي على كافية ابن الحاجب . إستانبول ١٣١٠ هـ .
- ١٣١ - شرح شواهد الشافية للبغدادي ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد وزميليه .
حجازي ١٣٨٥ هـ .
- ١٣٢ - شرح شواهد المغني للسيوطي . البهية بمصر ١٣٢٢ هـ .
- ١٣٣ - شرح شروح الألفية للعيني بهامش خزانة الأدب . بولاق ١٢٩٩ هـ .
- ١٣٤ - شرح قصيدة بانث سعاد لابن هشام . الأزهرية ١٣١٧ هـ .
- ١٣٥ - شرح الكافية الشافية لابن مالك (مخطوط) بدار الكتب ٢٦٤ نحو .
- ١٣٦ - شرح كتاب سيبويه للرماني ، مصور بمكتبة مجمع اللغة العربية رقم ١٨٣ نحو .
- ١٣٧ - شرح كتاب سيبويه للسيرافي (مخطوط) بمكتبة الأزهر رقم ٤٢٤١ نحو .
- ١٣٨ - شرح مايقع فيه التصحيف والتحريف لأبي أحمد العسكري ، تحقيق عبد العزيز أحمد . مصطفى الحلبي ١٩٦٣ م .
- ١٣٩ - شرح المرادي على التسهيل ، تحقيق د . أحمد عبد الله بمكتبة كلية اللغة العربية رقم
١٠٧٩ نحو .
- ١٤٠ - شرح المفصل لموفق الدين بن يعيش المنيرية بدون تاريخ .
- ١٤١ - شروح سقط الزند . دار الكتب ١٩٤٨ م .
- ١٤٢ - الشعر والشعراء لابن قتيبة ، تحقيق أحمد شاکر . عيسى الحلبي ١٣٦٤ هـ .
- ١٤٣ - الصحاح للجوهري = تاج اللغة .
- ١٤٤ - صحيح مسلم بشرح النووي . المطبعة المصرية بالأزهر ١٣٤٩ هـ .
- ١٤٥ - الضرائر ومايجوز للشاعر دون الناثر ، شرح محمد بهجة الأثري . السلفية ١٣٤١ هـ .
- ١٤٦ - العقد الفريد لابن عبد ربه ، تحقيق محمد سعيد العريان . الاستقامة ١٣٧٢ هـ .
- ١٤٧ - العمدة لابن رشيق القيرواني . السعادة ١٣٢٥ هـ .

- ١٤٨ - عيون الأثر في المغازي والشئائل والسير لابن سيد الناس . القدسي ١٣٥٦ هـ .
- ١٤٩ - غاية النهاية في طبقات القراء لابن الجزري باعتناء ج . براجشتر . السعادة ١٩٣٣ م .
- ١٥٠ - فهرس شواهد سيبويه لأحمد راتب النفاح . بيروت ١٩٧٠ م .
- ١٥١ - الفهرست لابن النديم . الرحمانية ١٣٤٨ هـ .
- ١٥٢ - فيض القدير شرح الجامع الصغير للمناوي . مصطفى محمد ١٣٥٦ هـ .
- ١٥٣ - القاموس المحيط للفيروزبادي (الطبعة الخامسة) . شركة فن الطباعة بدون تاريخ .
- ١٥٤ - القراءات الشاذة لابن خالويه ليزج ١٩٣٤ م .
- ١٥٥ - الكامل لابن الأثير . بولاق ١٢٩٠ هـ .
- ١٥٦ - الكامل للمبرد ، نشر و . رايت ليزج ١٨٦٤ م .
- ١٥٧ - الكتاب لسيبويه . بولاق ١٣١٨ هـ ، والنسخة الجديدة بتحقيق عبد السلام هارون . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ - ١٩٧٧ .
- ١٥٨ - كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون لحاجي خليفة . إستانبول ١٩٤١ م .
- ١٥٩ - اللامات لأبي القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك . دمشق ١٣٨٩ هـ .
- ١٦٠ - لسان العرب لابن منظور . بولاق ١٣٠٠ هـ .
- ١٦١ - ليس في كلام العرب لابن خالويه . الجمالية ١٣٢٩ هـ .
- ١٦٢ - المؤلف والمختلف للآمدي ، تحقيق عبد الستار فراج . عيسى الحلبي ١٩٦١ م .
- ١٦٣ - ما ينصرف وما لا ينصرف للزجاج ، تحقيق هدى محمود قراعة . الأهرام التجارية ١٩٧١ م .
- ١٦٤ - مجالس ثعلب ، تحقيق عبد السلام هارون . دار المعارف ١٩٤٨ م .

- ١٦٥ - مجلة كلية اللغة العربية بالرياض ، المجلد السادس ١٣٩٦ هـ .
- ١٦٦ - مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق ، العدد السادس ١٣٩٦ هـ .
- ١٦٧ - مجمع الأمثال للميداني ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . السنة المحمدية ١٣٧٤ هـ .
- ١٦٨ - المحتسب في توجيه شواذ القراءات لابن جني ، تحقيق علي النجدي ناصف وزميليه ١٣٨٦ - ١٣٨٩ هـ .
- ١٦٩ - المحكم والمحيط الأعظم لابن سيده ، تحقيق مصطفى السقا وآخرين . مصطفى الحلبي ١٣٧٧ هـ .
- ١٧٠ - مختارات ابن الشجري ، شرح محمود حسن زناقي . الاعتماد ١٣٤٤ هـ .
- ١٧١ - مختصر سنن أبي داود للحافظ المنذري تحقيق احمد شاکر ، وزميليه . أنصار السنة المحمدية ١٣٦٨ هـ .
- ١٧٢ - المخصص لابن سيده . بولاق ١٣١٦ هـ .
- ١٧٣ - مرآة الجنان لليافعي اليمني . دائرة المعارف النظامية بالهند ١٣٧٧ هـ .
- ١٧٤ - المزهرة للسيوطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد علي البجاوي . عيسى الحلبي ١٣٦١ هـ .
- ١٧٥ - المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل (مخطوط) بمكتبة الأزهر رقم ١٠٥٦ نحو .
- ١٧٦ - المسند للإمام أحمد بن حنبل ، تحقيق أحمد شاکر . دار المعارف ١٣٦٥ - ١٣٧١ هـ .
- ١٧٧ - المصادر واستعمالاتها في القرآن الكريم للدكتور - محمد مختار المهدي ، بمكتبة كلية اللغة العربية .
- ١٧٨ - المعارف لابن قتيبة . المطبعة الإسلامية ١٣٥٣ هـ .
- ١٧٩ - معاني الحروف للرماني ، تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي . دار العالم العربي ١٩٧٣ م .

- ١٨٠ - معاني القرآن للفراء ، تحقيق محمد علي النجار . الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٦٦ - ١٩٧٣ م .
- ١٨١ - معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق دكتور عبد الجليل شلي . الأميرية ١٣٩٤ هـ .
- ١٨٢ - معجم الأدباء . دار المأمون بالقاهرة سنة ١٣٥٧ هـ .
- ١٨٣ - معجم البلدان . السعادة ١٣٢٣ هـ .
- ١٨٤ - معجم شواهد العربية لعبد السلام هارون . الدجوي ١٩٧٢ م .
- ١٨٥ - معجم المؤلفين لعمر رضا كحالة . دمشق ١٣٨٠ هـ .
- ١٨٦ - معجم ما استعجم لأبي عبيد البكري ، تحقيق مصطفى السقا . لجنة التأليف ١٣٦٤ هـ .
- ١٨٧ - المعمرين لأبي حاتم السجستاني . السعادة ١٣٢٣ هـ .
- ١٨٨ - مغني اللبيب لابن هشام ، تحقيق محمد محي الدين عبد الحميد . المدني بدون تاريخ ، ودار الاتحاد العربي بدون تاريخ .
- ١٨٩ - مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق عبد السلام هارون . عيسى الحلبي ١٩٦٩ م .
- ١٩٠ - المقتضب للمبرد ، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة ، نشر المجلس الاعلى للشؤون الإسلامية ١٣٨٥ هـ .
- ١٩١ - المقرب لابن عصفور ، تحقيق أحمد عبد الستار الجوارى ، وعبد الله الجبوري . بغداد ١٩٧١ - ١٩٧٣ م .
- ١٩٢ - المقصور والممدود لابن ولاد . السعادة ١٣٢٦ هـ .
- ١٩٣ - الملح لأبي عبد الله النري ، تحقيق وجيهة السطل . دمشق ١٩٧٦ م .
- ١٩٤ - المنتظم في تاريخ الملوك والأمم لابن الجوزي . دائرة المعارف العثمانية بالهند ١٣٨٤ هـ .

- ١٩٥ - المنصف شرح تصريف المازني لابن جني ، تحقيق إبراهيم مصطفى وزميلييه .
مصطفى الحلبي ١٩٤٥ م .
- ١٩٦ - ميزان الاعتدال في نقد الرجال للذهبي الدمشقي . السعادة ١٣٢٥ هـ .
- ١٩٧ - نتائج الفكر للسهلي تحقيق د . محمد إبراهيم البنا ، مكتبة كلية اللغة العربية رقم
١٢٦ .
- ١٩٨ - نشأة النحو للشيخ الطنطاوي تعليق الدكتورين عبد العظيم الشناوي ومحمد عبد
الرحمن الكردي (الطبعة الثانية) ١٩٦٩ م .
- ١٩٩ - النشر في القراءات العشر لابن الجزري . مصطفى محمد بدون تاريخ .
- ٢٠٠ - النوادر لأبي زيد . بيروت ١٨٩٤ م .
- ٢٠١ - النوادر لأبي مسحل الأعرابي ، تحقيق د . عزة حسن . دمشق ١٣٨٠ هـ .
- ٢٠٢ - نهاية الأرب للنويري . دار الكتب سنة ١٣٤٢ هـ .
- ٢٠٣ - الهاشميات للكيت . التمدن سنة ١٩١٢ م .
- ٢٠٤ - الهمز لأبي زيد . بيروت ١٩١٠ م .
- ٢٠٥ - همع الهوامع شرح جمع الجوامع . السعادة سنة ١٣٧٢ هـ .
- ٢٠٦ - الوافي بالوفيات ، نسخة أحمد الثالث . ميكروفيلم بمعهد المخطوطات ٥٦٥ تاريخ .
- ٢٠٧ - وفيات الأعيان لابن خلكان ، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . السعادة
١٩٤٨ م .
- ٢٠٨ - يتيمة الدهر لأبي منصور الثعالبي . تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد . حجازي
١٣٦٦ هـ .

مسرّد الفهارس

الصفحة	الفهرس :
٩٦٩	(١) فهرس الدراسة
٩٧٠	(٢) فهرس الآيات القرآنية
٩٩٣	(٣) فهرس الأحاديث النبوية
٩٩٣	(٤) فهرس الأمثال
٩٩٤	(٥) فهرس القوافي وأنصاف الآيات
١٠٣٣	(٦) فهرس الأعلام
١٠٣٧	(٧) فهرس الموضوعات
١٠٥٤	(٨) فهرس مراجع التحقيق والدراسة
١٠٦٧	(٩) مسرّد الفهارس